

راماتشاندرافوفا

الهند ما بعد غاندي

تاريخ أكبر ديمقراطية في العالم



ترجمة لبنى عماد تركي

الهند ما بعد غاندي

تاريخ أكبر ديمقراطية في العالم

تأليف

راماتشاندرا جوها

ترجمة

لبنى عماد تركي

مراجعة

مصطفى محمد فؤاد



India After Gandhi

الهند ما بعد غاندي

Ramachandra Guha

راماتشاندرا جوها

الناشر مؤسسة هنداوي

المشهرة برقم ١٠٥٨٥٩٧٠ بتاريخ ٢٦ / ١ / ٢٠١٧

يورك هاوس، شيبث ستريت، وندسور، SL4 1DD، المملكة المتحدة

تليفون: ١٧٥٣ ٨٣٢٥٢٢ (٠) ٤٤ +

البريد الإلكتروني: hindawi@hindawi.org

الموقع الإلكتروني: https://www.hindawi.org

إنَّ مؤسسة هنداوي غير مسؤولة عن آراء المؤلف وأفكاره، وإنما يعبّر الكتاب عن آراء مؤلفه.

تصميم الغلاف: إيهاب سالم

الترقيم الدولي: ٩٧٨ ١ ٥٢٧٣ ١٣٣٩ ٢

صدر الكتاب الأصلي باللغة الإنجليزية عام ٢٠٠٧.

صدرت هذه الترجمة عن مؤسسة هنداوي عام ٢٠٢٣.

جميع حقوق النشر الخاصة بتصميم هذا الكتاب وتصميم الغلاف محفوظة لمؤسسة هنداوي.
جميع حقوق النشر الخاصة بالترجمة العربية لنص هذا الكتاب محفوظة لمؤسسة هنداوي.
جميع حقوق النشر الخاصة بنص العمل الأصلي محفوظة للمؤلف راماتشاندرا جوها، عناية
روجرز، كولريدج آند وايت، ليمتد.

Copyright © Ramachandra Guha 2007, 2008, 2017, 2019.

المحتويات

٧	ثناء على الكتاب
١٣	شكر وتقدير
٢١	ملحوظة بشأن أسماء الأماكن
٢٣	مقدمة الطبعة الثانية
٢٩	تمهيد
٤٧	الجزء الأول: لَمُ الشمل
٤٩	١- الحرية وتناحر الأشقاء
٧٣	٢- التقسيم
٨٥	٣- تفاحات في السلة
١١١	٤- وادٍ دامٍ وجميل
١٣٧	٥- اللاجئون والجمهورية
١٥٧	٦- الدستور
١٧٩	الجزء الثاني: الهند في عهد نهرو
١٨١	٧- أكبر مقاومة في التاريخ
٢٠٧	٨- الهند والعالم
٢٣٩	٩- إعادة رسم الخريطة
٢٦١	١٠- إخضاع الطبيعة
٢٨٩	١١- القانون والدين

- ٣٠٧ ١٢- تأمين وضع كشمير
٣٢٧ ١٣- مشاكل قَبَلِيَّة

الجزء الثالث: خُلُعة الوسط

- ٣٤٧ ١٤- التَّحدِّي الجنوبي
٣٤٩ ١٥- تجربة الهزيمة
٣٧١ ١٦- السلام في زمننا
٤١١ ١٧- الأقليات
٤٣٧

الجزء الرابع: صعود الشعبوية

- ٤٦١ ١٨- الحرب وخلافة نهرو
٤٦٣ ١٩- التحوُّل إلى اليسار
٤٩٥ ٢٠- إكسير النصر
٥٢٧ ٢١- الغريمان
٥٥١ ٢٢- خريف حكم إنديرا غاندي
٥٧٩ ٢٣- الحكومة دون حزب المؤتمر
٦١١ ٢٤- ديمقراطية مبعثرة
٦٣٧ ٢٥- صعود الابن الثاني
٦٦٩

الجزء الخامس: سجلُّ الوقائع

- ٦٩٩ ٢٦- الحقوق وأعمال الشغب
٧٠١ ٢٧- نظام سياسي متعدد الأقطاب
٧٣١ ٢٨- الحكام والحقوق
٧٥٩ ٢٩- التقدم ومشاكله
٧٩٥ ٣٠- صعود «نظام حزب بهاراتيا جاناتا»
٨٣٣ خاتمة
٨٦٩ الهوامش
٩٣٥

ثناء على الكتاب

وأخيرًا، ها هو سرد لتاريخ الهند الديمقراطية لا يقل شمولية عن البلد نفسه ...
إنه لعمل رصين.

إدوارد لوس، صحيفة فاينانشال تايمز

إنَّه لَعَمَلٌ رائع ... إنه شامل ومتوازن ومُحكَم الصياغة بالقدر الذي يمكن لأي
قارئ عقلاني أن يتوقعه.

فيليب زيجلر، مجلة ذا سبكتاتيتور

كتاب مبهر.

مجلة لندن ريفيو أوف بوكس

جوها باحث يتميز بمخزون مذهل من الطاقة والإبداع، وقد نجح كتابه في
دحض الحجة التي تتردد كثيرًا، والتي مفادها أنَّ تاريخ الهند المعاصر لا يمكن
تدوينه لأنَّ المصادر غير متاحة (نتيجة لعناد الحكومة)، فقد زار على ما يبدو
كل الأرشيفات بدءًا من ألاباما إلى الله أباد، ومن كلكتا إلى كاليفورنيا؛ حيث خاض
في فيض من المراسلات الخاصة، وتقارير الأنباء، والمنشورات العابرة، إضافةً إلى
الأوراق الحكومية. ونتج عن ذلك سرد رائع جامع.

صحيفة ذا ديلي تليجراف

سرد متبصر، منمّق، ومفعم بالحياة.

الملحق الأدبي لصحيفة ذا تايمز

كتابٌ ممتاز، مفصّل بصورة رائعة ... إنه كتاب عبقرى على نحو جميل. يقوم الكتاب على بحث وتوثيق مُحكَمَيْن، ولكن جوها ليس بالمؤرخ الأكاديمي الممل بأي حال؛ فهو يقدم الحقائق بموضوعية، ولكنه لا يخفي أبدًا وطنيته ولا مبادئه العالمية المستوحاة من نهرو، وهو يتجنّب مدح الذات ويحتفي باستمرار بالهند الديمقراطية دون التغاضي عن مواطن الضعف والقصور التي لا حصر لها التي تعترى الدولة.

صحيفة ذي إندبندنت

رواية أسرة ... يتميز برؤية ثاقبة لا تخيب.

صحيفة صنداي تايمز

لا يمكن لمراجعة موجزة أن تنقل النطاق المذهل لهذا الكتاب الرائع الثري بالموضوعات ... يطرح جوها الحقائق والأرقام التي توصّل إليها ببراعة ... لا شك في أنّ كتبًا أخرى ستصدر عن قصة الهند الاستثنائية المبهرة بعد الاستقلال، ولكن يصعب تخيل صدور كتاب أفضل من هذا.

صحيفة صنداي تليجراف

يمزج هذا الكتاب بين الدقة الأكاديمية ومقروئية روايات الإثارة في دراسة تحبس الأنفاس.

مجلة تايم أوت، مومباي

مسرودة على نحو بديع ... إنها لرواية آسرة تتضمن شخصياتٍ لا تُنسى وتحديات جسامًا وعظمة هائلة وفسادًا غير عادي وآمالًا عريضة وإحباطًا شديدًا.

مجلة إنديا توداي

ليس من المعتاد أن ترغب في أن يطول أكثر كتابٌ كبير الحجم. لكن بينما تلهث — نعم، تلهث — وأنت تقرأ هذا الكتاب ... تتملّكك باستمرار تلك الرغبة. جوها يكتب بطريقةٍ مترابطة، بأسلوبٍ نثريٍّ ذي مقروئيةٍ عالية، ويتناول معظم النقاط الأساسية، ويسعى لإتمام رسمه للشخصيات باقتباسٍ ملائم أو تعليقٍ ساخر، ويشير إلى الموضوعات العريضة، لكنه أيضًا يعرض تفاصيل صغيرة رائعة، وبوجهٍ عام يحافظ على إيقاع سرده على نحوٍ ممتاز.

صحيفة ذي إكونوميك تايمز

اختير كتاب العام من قبل صحف «ذي إكونوميست» و«ذا وول ستريت جورنال» و«واشنطن بوست» و«سان فرانسيسكو كرونكل» ومجلتي «تايم أوت» و«أوت لوك».

إلى إيرا وساشا وسوجا،
المصاييح التي تضيء دربي.

شكر وتقدير

على مدى خمسة عقود تقريباً كمواطن هندي، أُتيحت لي العديد من الفرص لاكتشاف أن الهند أحياناً تكون أكثر دول العالم إثارة للسخط. لكن فقط عندما بدأت أدرس تاريخها المعاصر اكتشفت أنها كانت في كل الأوقات الأكثر إثارة. جعلني صديقي بيتر شتراوس أخوض هذه الرحلة بأن اقترح عليّ تأليف كتاب عن الهند المستقلة. وَحَوَّلَ مجموعة من أمناء المحفوظات وأمناء المكتبات — الذين لديهم نكران للذات — رحلتي إلى مغامرة عامرة بالإثارة والاكتشافات غير المتوقعة.

أدين بالشكر العميق لفريق عمل متحف ومكتبة نهرو التذكاريان وهو المكان الذي يضم مجموعة هائلة ومتنوعة من الأوراق الخاصة والدوريات والميكروأفلام والكتب عن الهند الحديثة. فلأسابيع متصلة، رافقتني عن طيب خاطر كل من شيري جيفان تشاند وشيري روتيل من قسم المخطوطات واللّتين أحضرتا لي الملف تلو الآخر من ممر كبير مظلم إلى غرفة القراءة المشمسة التي كانت أعمل بها. وبالخارج، في القسم الرئيسي، كان أعضاء فريق العمل بالمكتبة خير عون لي. وفي البحث عن المخطوطات، حصلت أيضاً على معاونة كبيرة من نائب مدير المكتبة، الدكتور إن بالاكريشنان ومساعدته الرائعة، ديبا بهاتنجر. وأتوجه بالشكر أيضاً لمكتبة عامة أخرى، أكثر شهرة، وهي المكتبة البريطانية في لندن. تمثلت قاعدتي هناك في الأرشيف القديم المسمى «سجلات ومكتبة دائرة الهند» الذي كان موجوداً — أثناء عملي هناك — ضمن قسم «مجموعات الدراسات الشرقية والخاصة بدائرة الهند» (الذي تغير اسمه الآن إلى «الدراسات الآسيوية والأفريقية»). وبغض النظر عن الاسم، فهو يظل مكاناً رائعاً للعمل فيه، بفريق عمله الكفاء والمفعم بالنشاط، وارتباطه

الوثيق بمجموعات الدراسات الأخرى، والأهم، الاجتماعات العرضية التي يسمح بها مع العلماء من كافة أنحاء العالم.

من بين المكتبات والأرشيفات الأخرى التي جمعت منها المادة الخاصة بهذا الكتاب تلك التي تديرها دار المحفوظات الوطنية الهندية بنيودلهي، ومركز دراسات جنوب آسيا بكامبريدج، وجامعة كاليفورنيا بيركلي، وجامعة ستانفورد، وجامعة ميشيجان بآن آربر، وجامعة جورجيا بأثينا، وجامعة كورنيل، وبنية فريندز هاوس بيوستن، والمركز الدولي للهند بنيودلهي، ومكتبة اسكتلندا الوطنية بإدنبره، ومتحف الحرب الإمبراطوري بلندن، وجامعة أوصلو، ومعهد مدراس للدراسات التنموية بتشينا، ومصنع تاتا للصلب بجمشيدبور وأكاديمية لال بهادور شاستري الوطنية للإدارة بمسوري. وأتوجه بشكر خاص لمركز التعليم والتوثيق في بنجالور، الذي نهلت بشدة من نبع مجموعة قصاصاته الإخبارية المتنوعة على نحو متميز.

إلى جانب الصحف والدوريات الخاصة، اعتمد هذا الكتاب أيضاً على كتب أخرى، سواء قديمة أو جديدة، إلى جانب الكتيبات. لم يكن باستطاعتي إيجاد الكثير من تلك الكتب في المكتبات العامة (على الأقل تلك الموجودة في مدينتي، بنجالور، التي تُعدُّ مركزاً عظيماً للعلوم ولكن ليس، للأسف، للإنسانيات). أُحضِر معظم هذه الكتب من مكتبات بيع الكتب، سواء المعروفة منها أو غير المعروفة. أنا ممتن، على وجه الخصوص، لمكتبة بريميز ببنجالور، ومكتبة سيليكيت أيضاً ببنجالور، ومكتبة برابهو بووكسيلرز بجورجاون، ومكتبة الكتب الجديدة والمستعملة بمومباي، ومكتبة مانوهار بووكسيلرز بنيودلهي. وعلى نفس الدرجة من الفائدة والمعاونة، كانت الأكشاك الموجودة على الأرصفة الموجودة بالقرب من تمثال فلورا فاونتن بمومباي وحي دارياجانج بدلهي، والتي حصلت منها، عبر العقدين السابقين أو أكثر، على قدر كبير من المادة التي استخدمتها في عملي كمؤرخ.

استقيت الصور الفوتوغرافية التي عرضتها في هذا الكتاب على نحو رئيسي من أربعة مصادر: المكتب الإعلامي الصحفي الهندي، ومتحف ومكتبة نهرو التذكاريان، وصحيفة «ذا هندو»، وصحيفة «أناندا بازار باتريكا». أشكر هذه المؤسسات لتعاونها، وزوجتي سوجاتا لمساعدتي في اختيار مجموعة الصور النهائية المعروضة.

لتقديمهم المساعدة لي بشتى الطرق، أود أن أشكر تشينماي أرون، وكانتي باجباي، وسوهاس باليجا، وروكميني بانرجي، ونوبور باسو، وميليسنت بينيت، وستاني برانديس، وفيجاي تشاندرو، وشروتي ديبي، وكاناك ماني ديكشيت، وظفر فيوتالي، وأميثاف جوش،

والديَّ إس آر دي وفيسلاكشي جوها، وسوبريا جوها، ووجاهت حبيب الله، وراجن هارشي، ورازिका هيرتسبرجر، وتريفور هورود، وشراياس جاياسيمها، وروبين جيفري، وبهجون جوش، ونسرين موني كبير وديفيس كابور، وموكل كيسافان، وسومايا كيشافان، ونايانجيوت لاهيري، ونيرمالا لكشمان، وإدوارد لوس، ولوسي لاک، وراجو مينون، وماري ماونت، وراجديب موكرجي، ورودرانجسو موكرجي، وأنيل نوريًا، وناندان نيلكاني، وموهانداس باي، وسريرام بانتيو، وبراشانت بانجيار، وشيكار باتاك، وشرينات راجافن، ونيتيا راماكريشنان، وراميش راماناثان، وجايرام راميش، وابن أخي كارتيك راكومار، وماهيش رنجاراجن، وأنورادا روي، وتيرتانكار روي، وجون راييل، وبي ساينات، وسانجيف سيث، وراجديب سارديساي، وجالبا راجيش شاه، وراجبوشن شينداي، وكيه سيفاراماكريشنان، وأرفيند سوبرامانين ونانديني ساندار وآر سودرشن، وإم في سواروب، وشيكا ترفيدي، وسيدهارت فاراداراجان، وإيه آر فنكاتاكالاباتي، وراجندرا فوراً، وأمي والدمان، وفرانيسيس وين.

بعض الأصدقاء يستحقون أن أذكرهم هنا بكل تقدير، نظرًا لمعاونتهم الطويلة لي سواء في أمور مهنية أو شخصية. تلك الأرواح الطيبة هي روكون أدفاني، وأندريه بيتي وكيشاف ديسيراجو وجوبال غاندي وديفيد جيلمور، وإيان جاك، وسانجيف جين، وسونيل خلناني. وقدم لي أندريه وديفيد أيضًا تعليقات مفصلة على مسودة الكتاب. وما جعلني أستمّر في رحلة تألّفي لهذا الكتاب هو ذكرى صديقي كريشنا راج، محرر مجلة «إكونوميك أند بوليتيكال ويكلي» لمدة ٣٥ عامًا، الذي ترتبط حياته بشدة بحياة جمهورية الهند، وذلك كما يتضح في الهوامش الموجودة في نهاية هذا الكتاب.

أشكر محرري ريتشارد ميلنر من دار نشر ماكميلان ودان هالبيرن من دار نشر إيكو التابعة لدار نشر هاربر كولينز، لدعمهما وتشجيعهما ونقدتهما وتأديبهما لي. وأعد بأن أكون أسرع إنجازًا في الكتب التي قد أؤلفها بعد هذا الكتاب! في واقع الأمر، دون وكيل أعمال لي جيل كولريدج، حتى هذا الكتاب لم يكن ليكتمل ويظهر للنور؛ ففي أكثر من مناسبة، تراءى لي أن أتوقف عن التأليف لفترة أو نهائيًا. وفي كل مرة، كان جيل هو ما يجعلني أستاذف الكتابة، موضحًا لي الطرق التي يمكن من خلالها أن يستمر العرض، وفي النهاية يكتمل.

أدين بأكبر فضل، كما ذكرت في الإهداء، للهنود الرائعين دائمًا والمزعجين أحيانًا الذين أنشرف بالعيش وسطهم.

ملاحظة: أثناء إعدادي لتلك الطبعة المعدلة من الكتاب، حصلتُ على مساعدةٍ قيِّمة من ستشن آريا. وأنا ممتنٌ كذلك لكيشافا جوها وتي إن نينان لتقديمهما تعليقات على الفصلين الجديدين، وأيضًا لـديا كار هازرا وسوشميتا تشاترجي من دار نشر بيكادور الهند لمساعدتهما الاحترافية في خروج الكتاب للنور.



الصورة المصدّرة للكتاب: هنود سائرون للحاق بموكب جنازة غاندي، نيودلهي، ٣١ يناير ١٩٤٨. بعدسة هنري كارتية-بريسون، بإذن من شركة ماجنم.

الهند مجتمع تعددي ينسج سحرًا باستخدام الديمقراطية وسيادة القانون والحرية الفردية، والعلاقات المجتمعية والتنوع [الثقافي]. يا له من مكان ملائم للمفكرين! ... لا مانع لديّ في أن أُؤدّ عشر مرات لكي أعيد اكتشاف الهند.

روبرت بلاكويل؛

السفير الأمريكي المغادر، عام ٢٠٠٣

لا أحد يمكن أن يكون أعلم مني بالشّراك الكامنة في طريق مَنْ يرغب في اكتشاف حقيقة الهند المعاصرة.

نيراد تشودري،

«السيرة الذاتية لهندي مجهول» (١٩٥٠)

ملحوظة بشأن أسماء الأماكن

في السنوات الأخيرة، عُدِّلَت أو غُيِّرَت أسماء عدة بلدات ومدن في الهند؛ ومن ثم أصبحت بومباي مومباي، وصارت مدراس تشيناي، وباتت كلكتا كُلُّكتا. وبالمثل، كانت العاصمة الصينية، بيجين أو بكين، تُعرَف باسم بيكين حتى ثمانينيات القرن العشرين. وهكذا يتمشى استخدام أسماء الأماكن في هذا الكتاب مع المتعارَف عليه تاريخياً عوضاً عن الدقة اللغوية؛ ومن ثم — على سبيل المثال — نشير إلى عاصمة مهاراشترا باسم بومباي حتى نصل إلى الوقت الذي تَغَيَّر فيه اسمها رسمياً إلى مومباي.

مقدمة الطبعة الثانية

هذا الكتاب ليس فكرتي. في نوفمبر عام ١٩٩٧، اتصل بي ناشرٌ بريطاني لم أسمع به من قبلُ في بنجالور (كما كان اسمها في ذلك الوقت). لقد قرأ مقالاً لي في الدورية التاريخية الخاصة بجامعة أكسفورد التي تُسمَّى «باست آند بريزنت» وأراد مقابلي. كان سيأتي قريباً إلى دلهي، فهل سيكون بإمكانني لقاءه هناك؟

ما حدث هو أنني كان لديّ اجتماع في دلهي في الأسبوع الذي كان فيه الناشر في المدينة. التقينا في فندقه، في ردهةٍ مفتوحةٍ كبيرة كانت بمنزلة مقهى. كان اسمه بيتر شتراوس، وكان يدير دار نشر بيكادور التي نشرت أعمالاً لفي إس نايبور ومايكل أونداتشي وغيرهما. كان يحمل نسخة من عدد الدورية الذي كان به مقالي. سألني عن المشروع الذي كنت أعمل عليه في ذلك الوقت.

أشرت إلى الدورية التي كانت بين يديه. وقلت له إنني كنت أطوّر المقال الذي كان يقرؤه (والذي كان يدور حول التاريخ الاجتماعي للرياضة في الهند في أثناء فترة الاحتلال البريطاني) بحيث يخرج في شكل كتاب. سألني إن كان بإمكانني أن أترك هذا المشروع وأكتب كتاباً عن تاريخ الهند المستقلة.

الجزء الثاني من السؤال عقد لساني. بدا أن نطاق وحجم الكتاب الذي كان يقترحه يتجاوز طموحي، وتدريبِي. كنت قد بدأت أكتب من آن لآخر في الصحف، ولكنني كنت لا أزال أرى نفسي على نحو أساسي باعتباري مؤرخاً أكاديمياً يكتب لأقرانه وللطلاب الجامعيين. كانت الكتب التي ألّفتها في السابق تدور حول موضوعات اخترتها بنفسِي؛ كتاب عن التأريخ الاجتماعي لاحتجاجات الفلاحين في الهيمالايا وكتابان شاركتُ في تأليفهما مع كُتاب آخرين عن الصراعات البيئية وسيرة ذاتية لعالم الأنثروبولوجيا المستقل فريير إلوين. لقد نشرت كل هذه الأعمال من قبل مطابعٍ جامعية، وكانت جميعها متخصصة جداً ومركزة على

موضوع محدد و/أو منطقة معينة. كيف أستطيع أن أكتب عملاً موجَّهًا لعامة القراء عن تاريخ بلد كبير ومتنوع مثل الهند في كتاب واحد فقط؟

أنا في الغالب لا تُعوّزني الكلمات سواء في الحوارات أو الأعمال المنشورة. لكن الصمت حينها تملّك مني، لذا، طرح عليّ الناشر الزائر مزيدًا من الأسئلة. أليس من الصحيح أن مؤرخي الهند يتوقف سردهم لتاريخ بلدهم عند عام ١٩٤٧؟ وفي ظل احتفال البلد حينها بالعيد الخامس عشر لتأسيسه، ألن يكون إلقاء نظرة على تاريخه المعقد والمضطرب موضوعًا جديرًا بالتحليل الأكاديمي؟ ألن يهم ذلك الكتاب الهنود الأصغر سنًا، إن لم يكن العالم أجمع؟ ألم أستمتع بشدة (كما اتضح من مقالي في الدورية) بقراءة المخطوطات والرسائل غير المنشورة، إلى جانب الصحف الموجودة على الميكروفيلم؟

أومأت بالإيجاب على كل هذه الأسئلة. لذا حينها، قال الناشر إنني أتفق معه على أن هذا التأريخ من المهم كتابته. فلماذا لا أبحث في الموضوع وأكتب فيه بنفسني؟ لماذا على الأقل لا أفكر في الأمر؟

ترك الأمر على هذا الوضع. بعد شهر، اتصل بي بيتر شتراوس في بنجالور، وسألني إن كنت قد أعطيت الفكرة بعض التفكير. كنت بالفعل قد فعلت ذلك، وأدركت مدى وجاهتها. طُلب مني حينها أن أرسل عرضًا رسميًا، وهو الأمر الذي فعلته، وبمقتضى ذلك، جرى توقيع عقد في مارس من عام ١٩٩٨، بموعد تسليم حُدّد له شهر مارس من عام ٢٠٠٢؛ أي، بعد أربعة أعوام.

بما أن تلك المهمة كان يتعيّن القيام بها، فقد بدأت عملية البحث. لكن من أين سأبدأ؟ كما أوضحت في مقدمة الطبعة الأولى من الكتاب، لو كنت مؤرخًا لأوروبا أو إحدى دولها، وكنت مكلفًا بكتابة تأريخ لبلده أو قارته منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لكنت قد حصلت على مئات الكتب من المكتبة؛ دراسات أكاديمية عن السياسة والثقافة والقانون والسياسة الاقتصادية والتغير الاجتماعي، مع سير ذاتية لكبار أو أبرز السياسيين ذوي الصلة. وعندما تكون معي تلك المصادر، كنت سأسعى لوضع عملٍ تجميعي.

في الهند، لم تكن تلك الأعمال الفرعية متاحة؛ إذ لم يكن التاريخ المعاصر باعتباره فرعًا من أفرع التاريخ قد ظهر للوجود بعد. كان عليّ إذن تجميع المواد الأساسية ذات الصلة بنفسني. كانت الأرشيفات الوطنية زاخرة بالسجلات الحكومية الخاصة بالحقبة الاستعمارية، لكن كانت هناك سجلاتٌ قليلةٌ قيّمةٌ للفترة منذ عام ١٩٤٧. لحسن الحظ، كان هناك متحف ومكتبة نهرو التذكاريان اللذان توجد بهما الأوراق الخاصة بمئات

الشخصيات الهندية المهمة والمؤثرة. كان هذا الصرح يضم أيضًا مجموعة هائلة من الصحف والدوريات على الميكروفيلم.

لقد قضيت العديد من الشهور الممتعة في هذا المكان، أفحص مجموعته الغنية على نحوٍ غير عادي من المواد (التي لم تُمس في الغالب) عن الفترة التالية لعام ١٩٤٧. توفر الملاحظات الختامية الخاصة بهذا الكتاب مزيدًا من التفاصيل عن المجموعات المتعددة التي اطلعت عليها. ومن بين تلك المجموعات، كانت المجموعتان اللتان ربما كانتا الأكثر كشفًا للأمور هما أوراق سي جوبالانتشاري، الناقد العظيم لنهرو والذي تحول إلى صديق له، وتلك الخاصة بـ «بي إن هاكسر»، المستشار السياسي المقرب لإنديرا غاندي فيما بين عامي ١٩٦٧ و١٩٧٤.

ضم هذا المكان أيضًا الصحف القديمة التي تتبعُ أو تعرفُ على مزيد من التفاصيل من خلالها عن كبرى الأحداث والأمور الخلفية، وكذلك سجلات البرلمان الهندي، إلى جانب مجموعات من الدوريات التابعة لتيار اليمين وتيار اليسار (وكذلك تيار الوسط)، التي تنقل روح وطابع النقاشات السياسية العديدة والمتنوعة لهذه الفترة. تلك المكتبة ذات الطبيعة الأرشيفية كانت الأساس الذي قام عليه بحثي، لكنني وجدت أيضًا موادَّ قيِّمة في أرشيفاتٍ موجودة في أماكن أخرى في الهند والمملكة المتحدة.

يعرف من يقرأ أعمدتي الصحفية أنني رجلٌ ذو آراء قوية. لكن عندما يتعلق الأمر بعملِي الأكاديمي، أحاول أن أجعل بحثي يتحدث بالنيابة عني. لا يمكن لأي كاتب أن يُخفي أو يكبت بالكامل تحيزاتهِ، لكنني رغبت بالفعل في كتابة هذا الكتاب بطريقة غير أيديولوجية قدر الإمكان. فقد كنت أسعى للفهم وليس لإصدار الأحكام. كنت أرغب في سرد التاريخ المليء بالصراعات لتلك الأمة غير الطبيعية والديمقراطية غير المحتملة، بأقصى قدرٍ ممكن من التفصيل. أردت أيضًا للكتاب أن يكون شاملاً في نطاقه؛ فأردته أن يتناول السياسة والاقتصاد والدين واللغة والطوائف الاجتماعية والجنس، على الرغم من أن حدود كتاب واحد وقيود وجود باحثٍ واحد بالتأكيد يعني أن حدودي قد تجاوزت النطاق الذي يمكنني الوصول إليه.

كنت أضع هذا الكتاب في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حينما كان هناك الكثير من الكلام، مع تنامي اقتصاد الهند، عن أنها ستصبح قوةً عظمى. كانت المواد التي كنت أجدها في الأرشيفات تقول قصةً مختلفة تمامًا. فمع معاناة الأمة الجديدة من آثار التقسيم، ومن المشكلات التي تولدت عن توطين اللاجئين واندماج الولايات الأميرية، ومن

تصاعد الأصولية الهندوسية وحدث ترمزٍ شيوعي، اعتقد قليلون أن الهند سوف تستمر. إذ كيف يمكن للديمقراطية والتعددية أن تتأصل في بلد كهذا فقير بشدة ومنقسم على نحو عميق ومتعدد ثقافياً؟

في الأعوام الأولى للاستقلال، كُتب الكثير من المراثيات للأمة الجديدة، التي كانت بها توقعات واثقة من أن الجمهورية الهندية سينتهي بها الحال إلى حرب أهلية أو تنقسم مثل دول البلقان إلى أجزاء متعددة، أو تعاني من مجاعة شاملة أو تصبح دكتاتورية عسكرية. في العقود التالية، استمرت تلك المراثيات في الظهور؛ فكلما فشل موسما رياح موسمية متتاليان أو توفي رئيس وزراء أو حدثت حالة شغب كبيرة، كان يخلص كاتبٌ غربي يدّعي الجدية إلى أن مشروع الهند الموحدة والديمقراطية قد فشل.

لكنه لم يفشل. إن بقاء الهند رغم التحديات الهائلة التي واجهتها جعلني أقدر، حتى أكثر مما كنت أفعل في السابق، الصفات التي تحلّى بها الجيل الأول من قادتنا السياسيين — نهرو وباتيل وأمبيدكار وراجا جوبالانشاري ومن هم على شاكلتهم — والشجاعة التي واجهوا بها تلك التحديات والحكمة التي تغلبوا بها عليها. على الأرجح، لم تولد أمة في ظل ظروف معاكسة أكثر من الأمة الهندية؛ وعلى الأرجح لم يكن لدى أي أمة جديدة مثل هذه الكوكبة المتميزة من القادة الذين استطاعوا تجاوز الصعاب التي واجهتها في أعوامها الأولى. لو لم يكونوا على الساحة، أو لو لم يتصرفوا على النحو الذي تصرفوا به، لكانت قد تحققت بالتأكيد تلك التوقعات بالهلاك.

لقد كنت معجباً بهؤلاء القادة، لكن لم يكن لهذا الكتاب أن يكون مجالاً للاحتفاء بهم. إذ رغم بقاء الهند، فطوال تاريخها كأمة، استمرت بها الانقسامات العميقة. كان عليّ أن أكتب عن مشكلة كشمير، لكن في سياقٍ بحثي، وجدت أنه، حتى قبل الكشميريين، كان قطاع من قبائل الناجا قد رفضوا السيادة الهندية. الصراع في نجالاند مثلٌ نظيراً للصراع في كشمير؛ طرفا الهيمالايا الهندية حيث لم يتقبل الكثير من الناس فكرة أن يصبحوا مواطنين في الجمهورية الهندية. في تلك الأثناء، كان عليّ أيضاً أن أبحث وأكتب عن المسألة الحساسة الخاصة بالدايت والمسلمين والقبائل، وهم الفئات المجتمعية الثلاث التي عانت بشدة ولفترة طويلة لتحقيق المساواة مع الهندوس من الطائفة العليا، رغم تحقيقهم لنتائج متفاوتة بالطبع في هذا الشأن.

لقد استمتعت بالبحث كثيراً. وقد تراكت الدفاتر (إذ لم أكن قد اشتريت كمبيوترًا محمولاً حينها بعد)، التي كان كل منها ممتلئاً من البداية وحتى النهاية، وقد كانت

المجموعة تغطي رقاً كبيراً في غرفة مكتبي في بنجالور. واحتوت رفوفٌ أخرى على كتب لم تُعد تُطبع وكتيبات حصلت عليها من متاجر كتبٍ مستعملة حول العالم، والتي كانت ذات صلة ببحثي. لكن كيف يمكن أن أبدأ في تنظيم هذا الجبل من المواد التي جمعتها؟

لقد استغرقتُ وقتاً طويلاً للغاية من أجل الوصول إلى هيكل ملائم للكتاب وتحديد الموضوعات التي سيتناولها كل فصل والترتيب الذي ستظهر به الفصول نفسها والاستقرار عليها. في تلك الأثناء، كان موعد التسليم الذي اتفقتُ عليه قد حان ومراً. لقد فتحت مجلداً على سطح مكتبي وضعت فيه مُسودّات الفصول التي كنت أكتبها، الواحدة تلو الأخرى. سميت هذا المجلد «كتاب التاريخ الخيالي»؛ إذ لم أكن أعرف هل سيكتمل يوماً أم لا. لكنني في النهاية أكملته، وذلك بعد مرور أربع سنواتٍ كاملة من موعد التسليم الرسمي، حيث أرسلت لبيتر شتراوس أخيراً مجلداً جرى تغيير اسمه ليكون «كتاب التاريخ المُراجع».

جرى تسليم الكتاب متأخراً جداً. وقد استغرق هذا أيضاً وقتاً أطول مما كان يتمناه الناشر أو يتوقعه. قال لي صديق على نحوٍ شخصي يعرف العقلية الأمريكية (والسوق الأمريكي) إن كتابي يجب ألا يزيد عدد صفحاته بأي حال من الأحوال على خمسمائة صفحة. واعتقد صديق آخر ذو معرفة بالمجال في المملكة المتحدة أن الطول المناسب لكتاب من هذا النوع هو أربعمائة صفحة. لم يكن من المعروف عن الهنود أنفسهم ولعهم بالكتب الكبيرة، ما لم تكن أدبية (أو متعلقة بالأساطير). كانت الاعتقادات السائدة ضدي، لكن لحسن الحظ استطاع المحررون اختصار خمسة آلاف كلمة فقط من مُسودّة كتابي؛ لذا كان الناتج كتاباً ضخماً عدد صفحاته تسعمائة.

نُشرت الطبعة الأولى من الكتاب في عام ٢٠٠٧. مع ذلك، ورغم كل الموضوعات التي غطّاها وحجمه الكبير، لم يكن من المتوقع تحليل كل ما هو مهم أو جدير بالاهتمام في حياة الهند أو الهنود. لحسن الحظ، حدث منذ ذلك الحين نموٌّ سريع في الاهتمام بالتاريخ المعاصر، مع قيام العديد من الباحثين الشباب، سواء الأجانب أو الهنود منهم، بكتابة أطروحات وكتب جيدة عن جوانبٍ معينة من تاريخ الهند منذ الاستقلال.

لقد مرَّ الآن عشر سنوات على ظهور الكتاب. في تلك الفترة، شهدت الجمهورية اثنتين من الانتخابات العامة؛ سقوط حزب المؤتمر وصعود نريندرا مودي، وحركةٌ كبيرة ضد الفساد، ومزيداً من العنف تجاه النساء والداليت والأقليات الدينية، وموجةٌ من الرخاء في بعض الولايات والمناطق والطبقات مع استمرار الفقر بالنسبة لآخرين، وسلماً نسبياً في نجالاند لكن استياءً أكبر (وربما أكبر من أي وقت مضى) في كشمير، وغير ذلك الكثير.

ولكي أغطي كل هذا، أعددت تلك الطبعة المنقّحة والموسّعة، والتي قامت بتحديث السرد. لقد أعدت تنظيم الجزء الخامس (الذي كان يقوم في الطبعة السابقة على الأسلوب الموضوعي) مستخدماً أسلوب التسلسل الزمني، وأضفتُ فصلين يتضمنان مادةً جديدةً تماماً، وأعدت كتابة الخاتمة.

كل الكتب التي ألّفتها (أو سأؤلّفها) كنت أنا صاحب فكرتها. باستثناء هذا الكتاب. أنا ممتن بشدة لناشري الحالم؛ لمنحي فرصة الكتابة عن تاريخ بلدي ولقيامي بهذا في الوقت الذي قمت فيه به. إذ لم أكن سأستطيع تأليف هذا الكتاب وأنا في الثلاثينيات من عمري، عندما لم تكن لديّ الخبرة الكافية لذلك، ولا في الخمسينيات منه، عندما قد لا تكون لديّ القدرة على ذلك.

راماتشاندرا جوها، بنجالور، ٢١ أغسطس ٢٠١٦

تمهيد

بلد غير طبيعي

١

نظرًا لضخامة تعداد شعب الهند وتنوعه فإنه منقسم. والظاهر أنه لطالما كان منقسمًا؛ ففي ربيع عام ١٨٢٧، شدَّ الشاعر ميرزا أسد الله خان غالب الرِّحال من دلهي إلى كلكتا، وبعد ستة أشهر بلغ مدينة باناراس المقدسة لدى الهندوس، وهناك كتب قصيدة بعنوان «مصاييح المعبد»، حَوّت السطور الخالدة التالية:

قلت ذات مرة لعِزَّاف أصيل (يعرف أسرار الدهر الدوَّار):

«تعي جيّدًا يا سيدي

أن الخير والإيمان

والوفاء والمحبة

بارحت هذه الأرض التعسة.

فالأب وابنه في شقاق،

والشقيقان يتقاتلان. والوحدة والاتحاد يذويان.

ورغم تلك العلامات المشؤومة،

لَمْ لا تقوم الساعة؟

لَمْ لا يُنْفَخ في الصور؟

مَنْ يُمسك بزمام الطامة الكبرى؟»¹

ألف غالب قصيدته على خلفية أفول نجم الإمبراطورية المغولية. حينها كان مسقط رأسه — سهل الجانج الهندي الذي كان يحكمه حاكم واحد في يوم من الأيام — قد تفرّق بين القبائل والجيوش المتناحرة؛ فكان الشقيقان يتقاتلان، والوحدة والاتحاد يذويان، إلا أنه أثناء كتابته تلك الأبيات، كان ثمة قوة جديدة (أجنبية) آخذة في بسط سيطرتها على البلاد؛ إذ راحت بريطانيا تبسط نفوذها بثبات مطّرد على الجزء الأكبر من شبه القارة الهندية، حتى انتفضت قطاعات كبيرة من السكان الأصليين عام ١٨٥٧، فيما سمّاه المستعمرون تمرد سيبوي، الذي أطلقت عليه الحركة القومية الهندية فيما بعد حرب الاستقلال الأولى. دارت بعض أشد المعارك ضراوة في مسقط رأس غالب؛ دلهي، التي كانت لا تزال عاصمة المغول اسمًا، وكانت ستصير مع مرور الوقت عاصمة الراج البريطاني (أي الحكم البريطاني للهند) أيضًا. أما غالب نفسه فكان ولاؤه مقسمًا؛ إذ كان يقبض معاشًا من الحكام الجدد، ولكنه نتاج الثقافة المغولية الراقية. وقد اتضح له أكثر مما اتضح للمستعمرين البريطانيين آنذاك أو للحركة القومية الهندية الآن، أنه يستحيل التمييز بين الحق والباطل في تلك الحالة، وأن كلا الطرفين ارتكبا فظائع يشيب لها الولدان. وكتب غالب أثناء فترة عزلته في داره سرّدًا حزينًا جاء فيه: إن «الهند صارت ساحة زوبعة هائلة ونار مستعرة». وسأل قائلًا: «إلى أي نظام جديد يمكن للهندي أن يتطلع في حبور؟»² كانت إجابة ذلك السؤال وشيكة؛ فبعد أحداث عام ١٨٥٧ تولت بريطانيا زمام الحكم في المستعمرات الهندية، وحل جهازٌ بيروقراطي راقٍ محل إدارة شركة الهند الشرقية القديمة التي كانت ذات طبيعة مؤقتة وعشوائية إلى حد ما، وتكونت مناطق ومقاطعات جديدة، وتولّى إدارة الدولة نخبة ممثلة في دائرة الخدمة المدنية الهندية بدعم من مديريات الشرطة والغابات والري وما إلى ذلك، وبُذِل الكثير من الجهد (والمال) لإنشاء سكك حديدية عبر البلاد، وهو ما كان له إسهام كبير في وحدة الهند البريطانية واستقرارها؛ إذ تسنّى للحكام تحريك قواتهم بسرعة للحيلولة دون تكرار أحداث عام ١٨٥٧.

٢

بحلول عام ١٨٨٨، كان البريطانيون قد وطّدوا أقدامهم في الهند إلى حد أنه بات بإمكانهم توقّع دوام حكمهم، إن لم يكن ألف عام، ففترة تتجاوز أعمارهم بكثير على أقل تقدير. وفي ذلك العام، ألقى رجل كان قد شارك في إرساء قواعد الحكم البريطاني للهند سلسلة من المحاضرات في كامبريدج، نُشِرت فيما بعد في كتاب تحت عنوان بسيط: «الهند».

كان ذلك الرجل هو السير جون ستراتشي، الذي أمضى سنوات طوًلاً في شبه القارة الهندية، وأصبح في النهاية عضواً في مجلس الحاكم العام. وبعد تقاعده في إنجلترا، تناول تجربته في الهند على خلفية التطورات السياسية الأخيرة في أوروبا نفسها.

أفرد ستراتشي أجزاءً كبيرة من كتابه للتاريخ الإداري للحكم البريطاني للهند؛ من حيث الجيش ودوائر الخدمة المدنية، والسياسات المعنية بالأراضي والضرائب، والوضع الغريب الذي تمتعت به «الولايات المحلية» (الولايات الأميرية). كان ذلك بمنزلة الإعداد لمن قد يعملون في الهند بعد الرحيل عن كامبريدج. لكن كتابه انطوى كذلك على رأي نظري أشمل مفاده أن «الهند» مجرد لقب أطلق بغرض التيسير؛ أي إنه «اسم نطلقه على منطقة هائلة تشمل العديد من الأقطار المختلفة».

كان ستراتشي يرى أن الاختلافات القائمة بين أقطار أوروبا أقل كثيراً من الاختلافات القائمة بين أقطار الهند، فقال: «إن اسكتلندا تشبه إسبانيا أكثر مما تشبه البنغال البنجاب». فقد كان تنوع الأعراق واللغات والأديان في الهند أكبر بكثير. وخلافاً لأوروبا، لم تكن تلك «الأقطار» «دولاً»؛ أي، إنها لم تكن تتمتع بهوية سياسية أو اجتماعية مميزة. وقال ستراتشي لجمهوره في كامبريدج: «إن أول وأهم شيء ينبغي تعلّمه عن الهند هو أنه لا يوجد ما يسمى الهند، وما كان موجوداً قط، ولا حتى أي قطر من أقطار الهند يمتلك — حسب الفكر الأوروبي — أي نوع من الوحدة سواء المادية أو السياسية أو الاجتماعية أو الدينية». رأى أنه لم يكن ثمة أمة أو دولة هندية في الماضي، وأنه لن يكون هناك واحدة في المستقبل. واعتقد أنه «يمكن تصور نشأة مشاعر الولاء الوطني في أقطار هندية بعينها». لكنه عقب قائلاً: «أما أن يمتد أثر ذلك الولاء ليشمل الهند كافة، وأن يشعر رجال البنجاب والبنغال والمقاطعات الشمالية الغربية ومدارس يومًا أنهم ينتمون إلى دولة هندية واحدة، فأمر مستحيل؛ فقد يحدو بك المنطق والاحتمالية ذاتهما أن تتطلع إلى وقت تتوحد فيه دول أوروبا المتعددة في دولة واحدة».³

كان ستراتشي يعتمد في تعليقاته على الحكم من واقع التاريخ؛ ففي ذلك الوقت كان ثمة دول جديدة تعلن عن نفسها بقوة داخل أوروبا على أساس اللغة المشتركة أو الأراضي المشتركة، في حين لم تبدر عن أيٍّ من الأقطار التي عرفها في الهند صحة وطنية مشابهة. لكن يمكننا كذلك تأويل تعليقاته على أنها نصيحة سياسية تهدف إلى تقوية عزيمة من سيؤول به الأمر ضمن الحضور إلى الخدمة في الهند؛ إذ كل «دولة» جديدة تنشأ في الهند تعني انتقاصاً من قوة الإمبراطورية البريطانية ومكانتها.

ومن المفارقات أنه أثناء حديث ستراتشي كان ثمة مجموعة من الهنود تشكك في الحكم الذي أطلقه. كانت تلك المجموعة هي التي أسست المؤتمر «الوطني» الهندي؛ الهيئة التمثيلية التي طالبت بمنح سكان البلد دوراً أكبر في إدارة شئونهم. وكما يتبين من اسمها، استهدفت تلك الهيئة توحيد الهنود من شتى الثقافات والأقاليم والأديان واللغات؛ ومن ثم إقامة ما ظنّه المستعمرون أمراً مستحيلاً؛ وهو دولة هندية «واحدة».

صدر العديد والعديد من الكتب الجيدة في موضوع تطور المؤتمر الوطني الهندي، وتحوله من نادٍ للنقاش إلى حركة جماهيرية ثم حزب سياسي، والدور الذي اضطلع به زعماء مثل جواهر لال نهرو وبيلال (في المقام الأول) غاندي في تلك المسيرة التقدمية. وتوجّه الانتباه إلى مد جسور التواصل بين الجماعات اللغوية والتجمعات الدينية والطوائف الاجتماعية المختلفة. لم تُكَلَّل تلك المحاولات بنجاح كامل؛ إذ لم تقتنع الطوائف الاجتماعية الدنيا، ولا سيما المسلمون، اقتناعاً كاملاً قط بزعم المؤتمر الوطني أنه حزب «وطني» بحق؛ لذا عندما أتى الاستقلال السياسي أخيراً عام ١٩٤٧ لم يأت لدولة واحدة، وإنما لدولتين: الهند وباكستان.

ليس هذا مجال استرجاع تاريخ الحركة القومية الهندية؛⁴ إذ ليس عليّ سوى التذكير بأنه منذ تأسيس المؤتمر الوطني حتى تحرير الهند — وتقسيمها — كان ثمة متشككون يرون أن الحركة القومية الهندية لم تكن ظاهرة طبيعية على الإطلاق. قطعاً كان ثمة ساسة ومفكرون بريطانيون يرحبون بمنح الهند الحكم الذاتي، وساهموا على طريقتهم الخاصة في تحقيق ذلك (كان أحد المحركين الرئيسيين للمؤتمر الوطني الهندي مسئولاً استعماريّاً من أصل اسكتلندي هو: ألان أوكتايفان هيوم)، إلا أنه كان ثمة آخرون كُثُر يرون أنه لم يكن ثمة روح قومية في الهند — خلافاً لفرنسا أو ألمانيا أو إيطاليا — ولم يكن ثمة رباط يؤلّف بين الناس ويدفعهم إلى الأمام بعزم. ونبع من تلك الرؤية الادعاء القائل بأن الاستعمار البريطاني كان هو الشيء الوحيد الذي وحّد الهند والهنود.

وكان من مؤيدي رأي جون ستراتشي — القائل بأنه لا يمكن أبداً أن تقوم دولة هندية مستقلة — كُتّاب مشهورون ومغمورون على حد سواء. كان من أبرز المنتمين إلى الفئة الأولى رديارد كيبلينج، الذي قضى السنوات التكوينية من حياته في شبه القارة الهندية، وكتب عنها بعض أروع قصصه. في نوفمبر ١٨٩١، زار كيبلينج أستراليا، وهناك سأله أحد الصحفيين عن «إمكانية تحقق الحكم الذاتي في الهند»، فردّ قائلاً: «أبداً! شعبها عمره ٤ آلاف سنة؛ أي إنه شعب عجوز إلى حدّ يحول دون تعلّمه مثل تلك الأمور. ما يريدونه هو القانون والنظام، ونحن هناك لنمنحهم إياهما، ونؤدي مهمتنا على أكمل وجه».⁵

وفي حين شدد كييلينج على قَدَم الحضارة الهندية، أُكِّد مستعمرون آخرون على عدم نضج العقلية الهندية وإن وصلوا إلى النتيجة ذاتها؛ وهي أن الهنود غير قادرين على حكم أنفسهم. وقد أصرَّ لاعب كريكيت وصاحب مزارع شاي — بعد أربعين عامًا قضاها هناك — على أن:

الفوضى ستعم الهند إن بلغت منا الحماقة يومًا أن ندع أهلها يديرون شئونهم بأنفسهم. يا للهول! ما أفضح خليط الاضطراب والعبث وسوء الإدارة وما هو أسوأ من ذلك بكثير الذي سيتبع ذلك على الفور!
قد يذهب ذلك الشعب العظيم إلى أي مكان ويفعل أي شيء «تحت قيادتنا». أما عنهم أنفسهم فما زالوا أطفالًا فيما يتعلق بأمور الحكم أو الحنكة السياسية، وقادتهم المزعومون هم أسوأ من فيهم.⁶

كانت مثل تلك الآراء واسعة الانتشار فيما بين البريطانيين سواء داخل الهند أو في وطنهم. على الصعيد السياسي، كان أهم «أنصار ستراتشي» هؤلاء هو ونستون تشرشل بلا مراة؛ ففي أربعينيات القرن العشرين — عندما لاح استقلال الهند جليًا في الأفق — قال تشرشل متذمرًا إنه لم يصر الوزير الأول للملك حتى يقود تفكيك الإمبراطورية البريطانية. فقبل تلك الأحداث بعقد من الزمان حاول أن يبتَّ الحياة في مستقبله السياسي المحتضر بانتهاج سياسة مُعارضة مُنح الهنود الحكم الذاتي. وبعد «مسيرة الملح» التي قادها غاندي عام ١٩٣٠، بدأت الحكومة البريطانية تبحث مع أعضاء الحركة القومية الهندية مسألة إمكانية منح مستعمرة الهند وضع الدومنيون، فوضعت تلك الفكرة بصورة مبهمة دون جدول زمني لتحقيقها. وعلى الرغم من ذلك، سمّاها تشرشل فكرة «ليست خيالية في حد ذاتها فحسب، بل وشريرة بصورة إجرامية في تبعاتها». وبما أن الهنود لم يكونوا أهلًا للحكم الذاتي، كان لا بد من تسيير «القوات الجادة الصارمة للإمبراطورية البريطانية» لاستباق أي احتمال من ذلك القبيل.

وخلال عامي ١٩٣٠ و١٩٣١ ألقى تشرشل خطابات عدة تستهدف — بأسلوب غير مباشر — حشد أنصار معارضة استقلال الهند؛ ففي خطاب ألقاه أمام جمهور من الناس في مدينة لندن (جزء من لندن الكبرى) في ديسمبر عام ١٩٣٠، زعم أنه إذا ترك البريطانيون شبه القارة الهندية، «فسيسُتعان بجيش من الإنكشاريين البيض — بتوجيه من ألمانيا إن لزم الأمر — لتأمين صعود الهندوس المسلَّح إلى السلطة». وبعد مرور ثلاثة أشهر، قال

تشرشل في الخطاب الذي ألقاه في قاعة ألبرت هول عن «واجبنا تجاه الهند» — بينما كان قريبه دوق مارلبورو يرأس الجلسة إنَّ «تسليم الهند لحكم البراهمة [المسيطرين على حزب المؤتمر الوطني من وجهة نظره] تصرّف يتسم بالإهمال القاسي والآثم». وتنبأ بأنه إذا رحل البريطانيون فستزول الخدمات العامة التي أنشئوها قاطبة — الإدارات القضائية والطبية وإدارة السكك الحديدية والأشغال العامة — وأنه «سرعان ما سترتد الهند قروناً إلى الوراء لتسقط في بئر الهمجية والحرمان الذي كانت غارقة فيه في العصور الوسطى».⁷

٣

بعد مرور عقد ونصف عقد من الزمان على إطلاق ونستون تشرشل تلك التحذيرات، رحلت بريطانيا عن الهند، وتلا ذلك فترة من الهمجية والحرمان فعلاً، ما زال تحديد المسئول عنها موضع جدل محتدم. لكن أمكن استعادة النظام بعدها بصورة أو بأخرى، ولم تستدعِ الحاجة تدخل الألمان لحفظ السلام. أما صعود الهندوس — إنَّ جاز الوصف — فحدث واستمر لا بقوة السلاح وإنما بانتخابات منتظمة قائمة على حق الاقتراع العام للبالغين. إلا أنه خلال السنوات الستين المنصرمة منذ استقلال الهند، صارت مدة بقائها موحدة أو حفاظها على المؤسسات والعمليات الديمقراطية مثار التكهّنات؛ فكلما مات رئيس وزراء سادت تنبؤات بحلول الحكم العسكري محل الديمقراطية، وكلما شحّت الأمطار الموسمية تَوَقَّع الناس أن تجتاح البلاد المجاعة، وكلما ظهرت حركة انفصالية جديدة لاح في الأفق اختفاء الكيان الموحد للهند.

من بين أولئك المتشائمين كان ثمة كُتّاب غربيون، بعد عام ١٩٤٧ صار احتمال أن يكونوا أمريكيين أو بريطانيين متساوياً. الجدير بالذكر أنَّ وجود الهند لم يمثل لغزاً فقط بالنسبة إلى المراقبين العابرين أو الصحفيين الذين يحكّمون بديتهم فحسب، بل مثّلت حالة شاذة بالنسبة إلى علم السياسة الأكاديمي أيضاً، الذي تنصّ مسلماته على أن التغيّر الثقافي والفقر لا تقوم عليهما الدول، ناهيك عن الدول الديمقراطية؛ فقد كتب عالم السياسة المرموق روبرت دال أن فكرة أنَّ الهند «يمكنها الإبقاء على مؤسسات ديمقراطية تبدو — ظاهرياً — مستبعدةً إلى حدٍّ بعيد». وأضاف أنها: «تفتقر إلى الظروف المطلوبة كافة». وكتب باحث أمريكي آخر يقول: «إن الهند مشهورة بتحطيمها تعميمات العلوم الاجتماعية، إلا أن النتائج التي توصل إليها هذا المقال توفر أساساً للتشكيك في استمرارية الديمقراطية الهندية».⁸

وتزخر صفحات هذا الكتاب بتنبؤات تنذر بتفكك الهند الوشيك، أو وقوعها في بئر الفوضى أو الحكم السلطوي. دعوني أستشهد بنبوءة لا أكثر لزائر متعاطف هو الصحفي البريطاني دون تايلور، فعندما كتب تايلور عام ١٩٦٩ — حين كانت الهند قد ظلت مَتحدة طوال عقدين من الزمان واجتازت أربعة انتخابات عامة — كان ما زال يفكر كالتالي:

يظل السؤال المهم هو: هل يمكن أن تبقى الهند وحدة واحدة، أم أنها ستتفكك؟ ... عندما يتطلع المرء إلى ذلك البلد بمساحته الشاسعة، وشعبه الذي يبلغ تعدادة ٥٢٤ مليون نسمة، واللغات الخمس عشرة الكبرى المستخدمة فيه، وأديانه المتنازعة، وأجناسه المتعددة، يبدو عسيراً على التصديق أن تتمكن دولة واحدة من أن تنشأ يوماً في تلك الظروف.

بل إنه من العسير حتى أن يستوعب العقل حدود ذلك البلد بما يحويه من جبال الهيمالايا العظيمة، وسهل الجانج الهندي الفسيح الذي تحرقه الشمس وتجتاحه الأمطار الموسمية الضارية، والدلتا الشرقية الخضراء المغمورة بمياه الفيضان، والمدن العظيمة مثل كلكتا وبومباي ومدراس؛ فهي — في كثير من الأحيان — لا تبدو بلدًا واحدًا، إلا أن الهند تتمتع بصلابة تبدو ضمانًا لبقائها، وفيها شيء لا يمكن وصفه إلا بالروح الهندية.

أظن أنه ليس من قبيل المبالغة أن نقول إنَّ مصير آسيا مُعلَّق ببقائها.^٩

يتمنى القلب أن تبقى الهند، ولكن العقل قلق من ألا تبقى؛ فهي مكان مفرط التعقيد والإرباك، ويجوز للمرء أن يقول إنها بلد «غير» طبيعي.

والحقيقة أنه منذ نشأة ذلك البلد كان ثمة هنود كُثُر ارتأوا أن بقاء الهند على المحك، فكان بعضهم (الوطنيون) يتحدث أو يكتب في تَخَوُّف، والبعض الآخر (الانفصاليون أو الثوريون) يتحدث أو يكتب في تَرْقُب. وعلى غرار نظرائهم الأجانب، صاروا يعتقدون أن ذلك المكان أكثر تنوعًا من أن يظل دولة، وأقفر من أن يظل ديمقراطيًا.

٤

في العقد الأخير من القرن الماضي أقمتُ بمسقط رأس غالب، إلا أنني لم أعش في المدينة القديمة المسورة حيث لا يزال قصر عائلته قائمًا، وإنما في نيودلهي التي بناها البريطانيون لتكون عاصمة لإمبراطوريتهم في الهند. وكما في زمن ذاك الشاعر، كان الهندي يقاتل أخاه

الهندي. وفي طريقي إلى العمل كان عليّ أن أجتاز طريق راج باث (كينجز واي سابقاً؛ أي، طريق الملك)، وهو الطريق الذي يشير اسمه وموقعه إلى ممارسة سلطة الدولة. يمتد ذلك الطريق قرابة ميل على أرض منبسطة، وعلى جانبيه مساحات فسيحة، الهدف منها أن تسع آلاف المتفرجين الذين يأتون لمشاهدة الاستعراض السنوي في عيد الجمهورية، ثم يعلو الطريق تلٌّ ليلبغ المبنيين العريقين المشيدين من الحجر الرملي والمعروفين بالمبنى الشمالي والمبنى الجنوبي، واللذين يحويان مكاتب الحكومة الهندية. وينتهي الطريق بالمنزل المهيب الذي كان نائب الملك في الهند يعيش فيه يومًا في عهد الهند البريطانية.

وقتما انتقلتُ إلى نيودلهي كان البريطانيون قد رحلوا عنها منذ زمن بعيد، فكانت الهند آنذاك جمهورية حرة ذات سيادة، ولكنها لم تكن جمهورية هانئة تمامًا على ما يبدو؛ إذ لاحت علامات الشقاق في كل مكان. ومن الجدير بالذكر أنّه على طريق راج باث، الأراضي، التي يُفترض أن تكون خالية في غير أيام المراسم الاحتفالية، صارت قرية عامرة بالخيام، وكلُّ منها علّقت خارجه لافتات نابضة بالحياة. كان من الممكن أن يسكن إحدى تلك الخيام فلاحون من جبال الهيمالايا بمقاطعة أو ترّاخند يطالبون بمقاطعة منفصلة، في حين يسكن أخرى مزارعون من مهاراشترا يحاربون من أجل رفع سعر غلّتهم، ويسكن ثلاثة أهالي ساحل كوناكان الجنوبي الذين يلحّون على الاعتراف بلغتهم رسميًا بضمها إلى الجدول الثامن للدستور الهندي.

وكان الأشخاص المقيمون في تلك الخيام والقضايا التي يدفعون بها في تغير دائم؛ فقد يحلُّ عمال المصانع المحتجّون على تخفيض النفقات محل فلاحِي التلال، ويحل لاجئون من منطقة التبت يطالبون الجنسية الهندية محل مزارعي مهاراشترا، ورهبان هندوسيون يطالبون بحظر ذبح البقر محل متحدثي اللغة الكونكانية.

في أوائل تسعينيات القرن العشرين، أزالَت الحكومة تلك الخيام على نحو فوري؛ خوفًا من الانطباع الذي قد يخلّفه مثل ذلك التعبير الصريح عن المعارضة لدى الزوار الأجانب. فأخلي طريق راج باث من تلك التعدادات واستردّت موجه الخضراء زهوها السابق، إلا أنّ المحتجين تجمّعوا مرة أخرى وانتقلوا إلى مكان آخر، إذ استقرّوا آنذاك على بُعد ميل تجاه الشمال الغربي إلى جانب مرصد جانتار مانتار في منطقة كونوت بليس. هناك كانوا بعيدين عن أعين الدولة، ولكن أمام أعين المواطنين الذين يمرّون يوميًا من منطقة التسوق المزدحمة تلك. عام ١٩٩٨ قررت الشرطة أن ذلك الوضع لا يمكن أن يستمرّ أيضًا، فهُدِمت الأعشاش مجددًا، إلا أنه — حسب إفادة إحدى الصحف: «بالنسبة إلى السلطات، لم يتغير

سوى المكان؛ فالمشكلات لا تزال قائمة. وما كان منها إلا أن نقلت هؤلاء المحتجين إلى قطعة أرض خالية عند تقاطع ماندير مرج وطريق شانكار؛ حيث يُرجَّح أن يكونوا أقل لفتًا للأنظار»¹⁰

أثناء فترة إقامتي في دلهي — في تسعينيات القرن العشرين — تمنّيت أن يتوفر لي متسع من الوقت للسير في طريق راج باث كل يوم من أول يناير إلى نهاية ديسمبر، حتى أُسجِّل ظهور الخيام وقاطنيها واختفاءهما. كانت تلك ستكون قصة الهند كما يرويها شارع واحد في عام واحد. أما الكتاب الماثل بين أيديكم الآن فيتبع نهجًا مختلفًا؛ فروايتة تمتد عبر ستة عقود، بدءًا من عام ١٩٤٧ وصولًا إلى وقتنا الحاضر، إلا أنه على غرار الكتاب الذي كنت أنوي يومًا تأليفه — استنادًا إلى سنة أقضيها أسير بطريق راج باث جيئةً وذهابًا — يحكي أيضًا قصة الصراعات الاجتماعية في المقام الأول؛ من حيث كيفية نشأتها، والتعبير عنها، والسعي إلى حلها.

تجري تلك الصراعات على محاور متعددة، نخصُّ بالذكر منها حاليًا أربعة محاور باعتبارها الأبرز؛ أولها: محور «الطوائف الاجتماعية» التي تُشكِّل هوية رئيسية بالنسبة إلى العديد من الهنود؛ إذ يتحدّد على أساسها من يستطيعون الزواج، ومع مَنْ يمكنهم أن يتواصلوا، ومَنْ ينبغي لهم معاداته. ولفظة «كاستا» البرتغالية تمزج بين مفهومين هنديين هما: «جاتي»: الجماعة التزاوجية التي يُولّد المرء فيها، و«فارنا»: المكانة التي تحتلها تلك الجماعة في منظومة التقسيم الطبقي الاجتماعي الذي ذكرتها النصوص الهندوسية المقدسة. وثمة أربع طوائف من «الفارنا»، بينما شكّل «المنبوذون» سابقًا الطائفة الخامسة (والدنيا). وتتضمن تلك الطوائف أكثر من ٣ آلاف «جاتي» أو يزيد، كلّ منها يتحدّى الأعلى منه درجةً في المنطقة ذاتها، بينما يمثل له الأدنى منه تحديًا بدوره.

المحور الثاني هو «اللغة»: فدستور الهند يعترف باثنين وعشرين لغة باعتبارها لغات «رسمية». أهم تلك اللغات هي «الهندية»، التي يتحدثها أكثر من ٤٠٠ مليون شخص بصورة أو بأخرى. أما اللغات الأخرى فمنها: التيلوجوية، والكانادية، والتاميلية، والمالايالامية، والماراثية، والجوجاراتية، والأورية، والبنجابية، والبنغالية، والأسامية، وكلُّ منها له طريقة كتابته المميزة، ويتباهى بأنه اللغة الأصلية لملايين البشر. وبطبيعة الحال، لم يُنظر إلى الوحدة الوطنية والتنوع اللغوي على أنهما متوافقان على الدوام؛ فقد حارب الهنود الذين يتحدثون إحدى اللغات أشقاءهم من متحدثي اللغات الأخرى.

المحور الثالث للنزاع هو «الدين»: فالغالبية العظمى من تعداد الهند الذي يفوق المليار نسمة تعتنق الديانة الهندوسية، إلا أن الهند بها كذلك ثاني أكبر جماعة سكانية مسلمة في

العالم؛ نحو ١٤٠ مليون نسمة (إندونيسيا فقط يفوق عدد سكانها المسلمين ذلك العدد). إضافةً إلى ذلك، ثمة جماعات كبيرة من المسيحيين والسيخ والبوذيين والجاينيين. وبما أن العقيدة ركن رئيسي من أركان هوية الإنسان مثلها مثل اللغة، فلا غرابة على الإطلاق في نشوب النزاعات أحياناً بين الهنود الذين يعبدون آلهة مختلفة.

يتمثل المحور الرئيسي الرابع في «الطبقة الاجتماعية»: فالهند بلد ذو تنوع ثقافي منقطع النظير، لكنها للأسف تنطوي أيضاً على أوجه تفاوت اجتماعي هائلة؛ إذ ثمة رجال أعمال هنود فاحشو الثراء يمتلكون بيوتاً ضخمة في لندن ونيويورك، إلا أن ٢٦٪ من سكان الهند — أي قرابة ٣٠٠ مليون فرد — يعيشون تحت خط الفقر الرسمي. في الريف، ثمة تفاوت بالغ في حيازة الأراضي، وفي المدينة، ثمة تباين كبير في الدخل. وكما هو متوقع، أشعلت تلك الاختلالات قنيل العديد من حركات الاحتجاج والمعارضة.

تعمل محاور الصراع فرادى وكذلك بالتوازي؛ فأحياناً تتحدث جماعة تعتنق ديانة بعينها لغة خاصة بها أيضاً، وكثيراً ما تكون الطوائف الاجتماعية الدنيا هي كذلك طبقات المجتمع الدنيا. ربما يتعين علينا أن نضيف إلى تلك المحاور الأربعة محوراً خامساً يتقاطع معها، ألا وهو: «الجنس»؛ ففي هذا الموضوع أيضاً تنطوي الهند على تناقضات صارخة؛ ففي حين تولّت امرأة منصب رئيس الوزراء ١٥ عاماً كاملة، لا يزال وأد البنات شائعاً جداً في بعض المناطق بالهند، ويتلقّى العمال الذين لا يملكون أراضي أجوراً زهيدة، أقلها على الإطلاق أجور العاملات منهم. والطوائف الاجتماعية الدنيا موصومة اجتماعياً، وبالأخص نساءها. وينزع رجال الدين في الديانات كافة إلى وضع المرأة في مركز متدنٍ في الدنيا والآخرة. يعد هذا المحور — بصفته محوراً للتمييز — أكثر تغلغلاً من المحاور الأخرى، وإن كان قليلاً ما يُعبّر عنه في احتجاجات صريحة وجماعية.

تحمل الهند في القرن العشرين الأهمية ذاتها على الأقل بالنسبة إلى المؤرخين — باعتبارها مختبراً للصراعات الاجتماعية — التي تحملها أوروبا القرن التاسع عشر؛ ففي الحالتين نتجت الصراعات عن تلاقي عمليتي تغيير اجتماعي لهما أثر تحوُّلي حقيقي، ألا وهما: التصنيع وصناعة دول وطنية حديثة. في الهند كان مجال الشقاق أوسع، نظراً لتنوّع جماعاتها المتنافسة من حيث الديانة والطائفة الاجتماعية والطبقة واللغة. ونجد الصراعات أوضح كذلك في الهند؛ إذ إن الهند المعاصرة — بخلاف أوروبا القرن التاسع عشر — دولة ديمقراطية قائمة على منح حق الاقتراع للبالغين، وبها صحافة حرة وسلطة قضائية مستقلة إلى حدٍّ بعيد، ولم يشهد زمان أو مكان في تاريخ البشر صراعاتٍ اجتماعية

تتسم بمثل ذلك التنوع الثري، أو عُبر عنها بتلك القوة، أو ظهرت بتلك البلاغة في الفن والأدب، أو تناولها النظام السياسي ووسائل الإعلام بتلك الصراحة.

ويمكن تلخيص تاريخ الهند المستقلة — ومحتويات ذلك الكتاب — في سلسلة من «خرائط الصراع»؛ إذ يمكننا أن نرسم خريطة للهند في كل عقد من الزمان، مع تعيين ألوان متنوعة للصراعات التي سادت آنذاك حسب شدتها: فيُستخدَم اللون الأزرق للصراعات المعبرة عن مصالح فئة بعينها بصورة ديمقراطية، واللون الأحمر للصراعات المطالبة بإحداث تغيير أكبر في القانون بسبل أكثر عدوانية، وإن كانت ما زالت مسالمة، واللون الأسود للصراعات الساعية إلى تدمير الدولة الهندية بالسلاح.

وبقراءة تلك الخرائط حسب ترتيبها الزمني، من شأن المرء أن يجد تبايناً كبيراً على مرّ العقود؛ إذ تصير المناطق الحمراء سوداء، وتصير المناطق السوداء حمراء، وتصير المناطق الزرقاء والحمراء بيضاء؛ وهو لون مناطق الهند التي لا يظهر فيها صراع كبير على الإطلاق. من شأن تلك الخرائط أن تقدّم رسماً مفعماً بالألوان المتغيرة، إلا أنه في خضم تلك التغيرات كلها من شأن المراقب الفطن أن يلاحظ أيضاً أن شيئين ظلاً ثابتين لا يتغيران؛ أولاً: أن شكل الخريطة لا يتغير خلال تكراراتها كلها، يُعزى ذلك إلى أنه ما من جزء كبير من الهند نجح في «الانفصال» عنها. وثانياً: أن المناطق الزرقاء والحمراء والسوداء — مجتمعة — لم تقترب بأي شكل قط من حجم المناطق البيضاء على الخريطة. حتى خلال الفترة التي عُرفت يوماً باسم «عقود الخطر»، كان ما يربو كثيراً على ٥٠٪ من سكان الهند يعيش في سلام هانئ.

وتزخر صحافة اليوم — الجادة والصفراء، واليسارية والمحافضة، والهندية والغربية — بقصص النجاحات الاقتصادية للهند، وهو ما يُعدُّ متنافراً مع ماضيها الحافل بالفقر والحرمان، إلا أن قصة النجاح الحقيقية للهند لا تكمن في ميدان الاقتصاد، بل السياسة. قد يكون الترحيب بـ «طفرة البرمجيات» الهندية سابقاً لأوانه؛ إذ إننا لا نعلم بعدُ ما إذا كانت تلك الطفرة ستسفر عن تحقيق الرخاء على نطاق أوسع لعامة الشعب أم لا، إلا أن بقاء الهند دولة واحدة بعد مرور ستين عاماً عصيبة على استقلالها، واحتفاظها بديمقراطيتها إلى حد كبير هما حقيقتان ينبغي أن نوليها اهتماماً أكبر؛ فقد تبين من تحليل إحصائي أُجري مؤخراً للعلاقة بين الديمقراطية والتنمية في ١٣٥ بلداً أن «احتمالية فشل الديمقراطية في الهند كانت شديدة الارتفاع»؛ فنظراً لانخفاض مستويات الدخل ونسبة المتعلمين في الهند، وارتفاع مستويات الصراع الاجتماعي، فإنه «كان المتنبأ لها أن

تكون دولة دكتاتورية خلال فترة الدراسة بأكملها [١٩٥٠-١٩٩٠]». وبما أنها فعليًا كانت دولة ديمقراطية طوال تلك الفترة، فقد كان ثمة سبيل وحيد لوصف الهند، وهو: أنها «قيمة شاذة كبيرة».¹¹

ربما يحتاج المرء في تفسير ذلك الشذوذ — أو تلك المفارقة — إلى نبذ طرائق علم الاجتماع الإحصائي، الذي دائمًا ما ستكون الهند استثناء القاعدة فيه، والاستعاضة عنها بالأساليب الأكثر بدائية الخاصة بالتأريخ السردى؛ فقوى الشقاق في الهند متعددة، ويوليها هذا الكتاب الاهتمام الواجب، إلا أن ثمة قوى أبقت على الهند متحدة أيضًا، وساعدت على تجاوز أوجه الشقاق الطبقي والثقافية أو احتوائها، وأبطلت — حتى هذه اللحظة على الأقل — تلك التنبؤات المتعددة القائلة بأن الهند لن تظل متحدة ولن تظل ديمقراطية. تلك القوى ليست ظاهرة بالقدر ذاته، ويتمثل أحد أهداف هذا الكتاب في تسليط ضوء أكبر عليها. أظنه من السابق لأوانه أن نعرّفها الآن؛ فسوف تتكشف مع تقدّم السرد. يكفي أن نقول إنها تضمنت أفرادًا ومؤسسات على السواء.

٥

كتب المنظر السياسي سونيل خلناني يقول: «يمكن النظر إلى الفترة التالية على عام ١٩٤٧ في تاريخ الهند على أنها مغامرة فكرة سياسية، وهي: الديمقراطية». طبقًا لتلك الرؤية، تبدو الهند المستقلة «ثالث حداث في إطار التجربة الديمقراطية العظيمة التي أطلقتها الثورة الأمريكية والثورة الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر». وكل من تلك التجارب «أخرج طاقات هائلة، ورفع التوقعات حتى بلغت الأفاق، وتعرّض لإحباطات مأساوية». وأضاف خلناني أنه في حين أن تجربة الهند هي الأحدث، «فقد يتضح أن النتيجة التي أسفرت عنها هي أهم من نتيجة التجربتين الأخريين. ويُعزى ذلك جزئيًا إلى نطاقها البشري الهائل، وجزئيًا إلى موقعها الذي يمثل منفذًا مهمًا لينبوع الحرية الفائز في قارة آسيا».¹²

بصفتي هنديًا، أود تخيل أن تجربة الديمقراطية في الهند ستصير «أهم» من التجارب الشبيهة بها في الغرب، وبصفتي مؤرخًا، لا أعرف سوى أنها أقل التجارب حظًا في الدراسة؛ فقد صدرت مئات — وربما آلاف — الكتب عن الثورتين الفرنسية والأمريكية. ونُشرت سير زعمائها المشهورين والمغمورين، ودراسات عن الخلفية الاجتماعية للمشاركين في الثورتين، وتقييم لتطورها أو انحسارها على مدى العقود والقرون التالية. وفي المقابل، يمكن عدُّ

الأعمال الصادرة عن مؤرخين بشأن أي وجه من أوجه الديمقراطية الهندية على أصابع اليد الواحدة، أو — بقدر أكبر من سعة الأفق — على أصابع اليدين.

وقد كتب الخبير التربوي كريشنا كومار يقول: «بالنسبة إلى الأطفال الهنود التاريخ نفسه ينتهي بالتقسيم والاستقلال؛ فالتاريخ — باعتباره أحد مكونات الدراسات الاجتماعية، وفيما بعد باعتباره مادة قائمة بذاتها — يفرغ من مضمونه عام ١٩٤٧... وكل ما حدث خلال الأعوام الخمسة والخمسين الأخيرة يمكن أن يمر عليه منهج مادة التربية المدنية البائس والأعمال السينمائية والتليفزيونية مرور الكرام؛ فالتاريخ الذي يتمثل في المعرفة بالماضي المتكوّنة بالسبل الرسمية لا يغطي تلك الفترة.»¹³

إذا كان التاريخ ينتهي بالتقسيم والاستقلال بالنسبة إلى الأطفال الهنود؛ فذلك لأن الهنود البالغين فرضوا ذلك. في المجال الأكاديمي، تتناول مادة التاريخ الماضي، بينما تتناول مادة علم السياسة ومادة علم الاجتماع الحاضر. ذلك تقسيم تقليدي ومنطقي من عدة أوجه. تكمن الصعوبة في أن المجال الأكاديمي «الهندي» يتحدّد الماضي فيه بتاريخ واحد يستحيل تغييره؛ وهو: ١٥ أغسطس ١٩٤٧، ومن ثم فعندما دقت الساعة معلنة منتصف الليل ونالت الهند استقلالها، انتهى حيّز التاريخ، وبدأ حيّز علم السياسة وعلم الاجتماع. وفي العقود التالية على عام ١٩٤٧، مضى الحاضر قُدّمًا، فدرّس علماء السياسة الانتخابات العامة الأولى التي أُجريت عام ١٩٥٢، والانتخابات التالية التي أُجريت بعد خمسة أعوام، ووصف مختصو الأنثروبولوجيا الاجتماعية القرى الهندية في الخمسينيات من القرن العشرين، ومرة أخرى في الستينيات، إلا أن الماضي ظلّ ثابتًا؛ فإثر الطبع والتطبّع، قصر المؤرخون عملهم على الفترة السابقة على الاستقلال، فنمت أدبيات كثيرة — ولا تزال تنمو — معنيّة بالتبعات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية للاستعمار البريطاني، ونمت أدبيات أكثر — هي الأخرى لا تزال تنمو — معنيّة بأشكال معارضة الحكم الاستعماري ووظائفها ومسبباتها وتبعاتها. كان قائد تلك المعارضة هو المصلح الاجتماعي والزعيم الروحاني والمُلهِم والمحَرِّض السياسي موهانداس كرمشاند غاندي.

كان غاندي — ولا يزال — محل إعجاب شديد لدى البعض، ومحل كراهية عميقة لدى البعض الآخر، ويسري القول ذاته على الصرح الهائل الذي عارضه؛ الراج البريطاني. رحل البريطانيون أخيرًا عن الهند في أغسطس ١٩٤٧، واغْتِيلَ غاندي على يد أحد الهنود بعد خمسة شهور ونصف لا أكثر. كان لوفاة أشهر معارضي الراج البريطاني بتلك السرعة

عقب الاستقلال أثر حاسم على عملية كتابة التاريخ؛ إذ لا يمكن للمرء أن يعرف ما إذا كان المؤرخون — لو كان غاندي ظل على قيد الحياة فترة أطول بكثير — سيدون اهتماماً أكبر بتاريخ الهند الحرة. ما حدث أنه كان بمقتضى العادة والعرف المتعارف عليهما يُعتبر تاريخ الهند «منتهاً» يوم ١٥ أغسطس عام ١٩٤٧، وإن كان يُسمَح لمدوّني سيرة المهاتما غاندي بمدّ ذلك التاريخ ستة أشهر. ومن ثم أُلِّفَت كتب كثيرة جيدة ومثيرة للجدل عن السنوات الأخيرة العصبية المشحونة بالصراع للهند البريطانية، فتلك المؤسسة المهيبة — الراج البريطاني — وذلك الشخص العظيم — المهاتما غاندي — لا يزالان يمثلان مصدر اهتمام أسر للمؤرخين، إلا أن تاريخ الهند «المستقلة» ظل أرضاً بوراً إلى حدٍّ بعيد؛ فإذا كان التاريخ هو «المعرفة بالماضي المتكوّنة بالسبل الرسمية»، فلا وجود لتلك المعرفة عملياً منذ عام ١٩٤٧.

إلا أنه — كما يظهر في هذا الكتاب — كانت سنوات الحرية الأولى مصدر اهتمام أخاذ تماماً مثلما كانت السنوات الأخيرة من الحكم البريطاني؛ فقد سلّم البريطانيون مقاليد السلطة رسمياً، ولكن كان لا بد من إعادة تكوين تلك السلطة؛ فالتقسيم لم يضع حداً لصراع الهندوس والمسلمين، ولا أنهى الاستقلال التوترات القائمة بين الطبقات والطوائف الاجتماعية. وكانت أجزاء كبيرة على الخريطة ما زالت تحت سيطرة أمراء الولايات الهندية؛ فكان لا بد من ضمها تحت مظلة الاتحاد الهندي طوعاً أو كرهاً. ومن حطام الإمبراطورية الزائلة نشأت دولة جديدة وترعرعت.

وقد كتب توني جوت عن تدوينه في الآونة الأخيرة لتاريخ أوروبا ما بعد الحرب يقول: «هذا النوع من الكتب يقوم — في المقام الأول — على أكتاف الكتب الأخرى». وأشار إلى أنه «في فترة الستين عاماً القصيرة من تاريخ أوروبا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية — في تلك الفترة دون غيرها — ثمة مخزون لا ينضب من الأدبيات الثانوية المكتوبة باللغة الإنجليزية».¹⁴ أما الوضع في الهند فمختلف كل الاختلاف؛ فالفجوات في متن معرفتنا هنا هائلة، وجمهورية الهند اتحاد مكون من ثمان وعشرين ولاية، بعضها أكبر من فرنسا، إلا أنه حتى أكبر تلك الولايات وأهمها لم تتلّ نصيباً من التأريخ؛ ففي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين كانت الهند رائدة نهج جديد في السياسة الخارجية، وكذلك في السياسة الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي، إلا أنه لم يصدر بعدُ سردٌ أمين أو حتى لائق لتلك التجارب، وأنجبت الهند رجال أعمال مغامرين ذوي رؤية وديناميكية هائلتين، ولكن قصص المؤسسات التي بنوها والثروات التي كوّنوها معظمها لم تُرو. كذلك لا توجد سير

لائقة لبعض الشخصيات الرئيسية في تاريخنا الحديث؛ مثل: الشيخ عبد الله، أو المعلم تارا سينج، أو إم جي راماتشندران، الزعماء «المحليين» الذين يساوي حجم المقاطعة التي تزعمها كلٌ منهم حجم بلد أوروبي كبير.

وعلى خلاف سرد تاريخ أوروبا بعد الحرب، لا يمكن لسرد تاريخ الهند بعد الحرب أن يقوم ببساطة على أكتاف كتب أخرى معنيّة بموضوعات أكثر تخصصاً؛ ففي المسائل الكبرى والصغرى عليه أن يملأ الفراغات باستخدام مواد يجمعها المؤلف بنفسه؛ فقد أخبرني أول معلم لي — موظف عجوز بالخدمة المدنية بالغ الحكمة يُدعى سي إس فينكاتاتشر — أن كل عمل تاريخي «مؤقت»؛ أي، ينبغي للكتب التالية عليه أن تضيف إليه، وتعدّله، وتشكك فيه، وتطّيح به. وعلى الرغم من الموضوعات المتعددة التي يغطيها هذا الكتاب، فليس له أن يأمل في أن يكون قد تناول أيّاً منها بصورة وافية؛ فكل قارئ على حدة سيكون له شكواه الخاصة؛ فالبعض قد يشكو — مثلاً — من أنني لم أتعرض للقبائل بالقدر الكافي، والبعض الآخر قد يرى أنه كان يتعين عليّ أن أفرد لكشمير صفحات أكثر مما أفردته بالفعل.

وأفضل تعبير عن آمالي بالنسبة إلى هذا الكتاب جاء في كلمات مارك بلوك، عندما كتب عن بلد آخر في زمن آخر:

يمكنني أن أشبه نفسي بمستكشف يُجري مسحاً سريعاً للأفق قبل أن يخوض أدغلاً يتعدّر تحقيق رؤية أشمل من داخلها. وبطبيعة الحال، ثمة فجوات هائلة في متن روايتي، وقد بذلت قصارى جهدي في عدم مواراة أي أوجه قصور، سواء في حالة معرفتنا بصفة عامة، أو فيما أجرّيته أنا نفسي من توثيق ... وعندما يحين وقت تفوّق دراسات أكثر تعمّقاً على مؤلّفي، سأشعر أنني جنيت ثمار عملي إذا أسفرت المواجهة مع تخميناتي الخاطئة عن تعريف التاريخ بحقيقته.¹⁵

٦

كان يروق للمؤرخ العظيم من جامعة كامبريدج إف ديليو ميتلاند أن يُدكّر طلابه بأن «ما بات الآن ماضياً كان يوماً مستقبلاً». ليس ثمة حكمة أصوب من هذه بالنسبة إلى المؤرخين — لا سيما مؤرخي الماضي القريب — الذين يخاطبون جمهوراً كوّن آراءً جازمة بخصوص الموضوعات التي يفتّرض أنه يتقّفهم بشأنها؛ فالمؤرخ الأمريكي لحرب فيتنام

يكون قراءؤه قد حددوا موقفهم تقريباً إزاء عدالة الحرب من عدمها، ويعلم المؤرخ الفرنسي لحركة الطلاب عام ١٩٦٨ أن قراءه سيكون لديهم آراء قوية بشأن تلك الانتفاضة بعينها، وإن كانت آراؤهم قد تتناقض بعضها مع بعض.

ومدوّنو التاريخ المعاصر يُعوّن أنهم لا يخاطبون قارئاً مشاعره سلبية إزاء النص الموضوع أمامه؛ فالقارئ مواطن أيضاً — «مواطن ناقد» — له تفضيلاته السياسية والأيديولوجية الخاصة. تلك التفضيلات توجّه رؤية القارئ للماضي وتُمليها عليه، ولا سيما رؤيته للزعماء والمشرّعين، فنحن نعيش مع تبعات القرارات التي اتخذها ساسة العصر الحديث، وكثيراً ما نفترض أن سياسياً آخر — شخصاً نؤيده — كان من الممكن أن يتخذ قرارات أفضل أو أكثر حكمة.

وكلما عُدنا بالزمن إلى الوراء، تضاءلت تلك المشكلة؛ فمؤرخو القرن الثامن عشر يسعون إلى تفسير ذلك الزمن وفهمه، وكذلك يفعل القراء سيراً على خطاهم؛ فمدوّن سيرة جفرسون أو نابليون يمكن أن يحظى بقراء أكثر «ثقة» فيه؛ إذ لا يفترضون معرفتهم بما فعله هذان الرجلان، أو يتمنون أن يكونوا قد فعلوا شيئاً مختلفاً. في تلك الحالة، عادةً ما يرضى القارئ بأن يتبع الخير ويسترشد به، إلا أن مدوّن سيرة جون إف كينيدي أو شارل ديغول لا يحالفه مثل ذلك الحظ؛ إذ بعض القراء المحتملين — وربما الكثير منهم — يعلمون بالفعل «حقيقة» هذين الرجلين، وهم أقل استعداداً لسماع صيغ مختلفة من تلك الحقيقة، حتى إن عضدّتها مئات المراجع في الهوامش السفلية.

لذا يواجه المؤرخون المعاصرون تحدياً من قرائهم يُجنّبهم زملاؤهم الذين يتناولون أزماناً أقدم بالدراسة، إلا أنه ثمة تحدٍ آخر ربما لا يُقرُّ به بالقدر ذاته، وهو أن «المؤرخ نفسه مواطن»؛ فالباحث الذي يختار أن يكتب عن حرب فيتنام لديه بالفعل آراء قوية عن موضوع بحثه. أما الباحث الذي يكتب عن الحرب الأهلية الأمريكية فستكون آراؤه أضعف، والباحث الذي يكتب عن حرب الاستقلال الأمريكية ستكون آراؤه أضعف وأضعف؛ فالمؤرخ كالمواطن؛ «كلما دنا المرء من الحاضر، زاد ميله إلى إصدار الأحكام».

لقد حاولت أثناء كتابة هذا الكتاب أن أبقى حكمة ميتلاند نصب عيني دائماً، وكان دافعي الفضول أكثر من اليقين، والرغبة في الفهم أكثر من الرغبة في إصدار الأحكام، وسعيت إلى ترجيح كفة المصادر الأولية عن المؤلّفات المكتوبة بأثر رجعي، حتى يتسنى لي تفسير واقعة حدثت عام ١٩٥٧ — مثلاً — بما كان معروفاً عام ١٩٥٧ لا عام ٢٠٠٧؛ فهذا الكتاب ليس أكثر من محاولة في المقام الأول لرواية التاريخ الحديث لسُدس البشرية، فهو

تمهيد

سرد وتحليل للشخصيات والخلافات والموضوعات والعمليات الرئيسية في الهند المستقلة، إلا أن أسلوب السرد مدفوع بغايتين رئيسيتين: إيلاء الاعتبار اللازم للتنوع الاجتماعي والسياسي الذي تتسم به الهند، وحلّ اللغز الذي طالما واجه الباحثين والمواطنين، الأجانب منهم وأصحاب البلد، وهو: لماذا ثمة هند من الأساس؟



الجزء الأول

لَمُّ الشَّمْل

الفصل الأول

الحرية وتناحر الأَشْقاء

إن انتهاء الحكم البريطاني للهند أمر يستحيل تصوره ببساطة في الوقت الحالي، وربما لفترة طويلة من الآن، والاستعاضة عنه بحكومة أو حكومات محلية حلم جامح إلى أقصى حد ... فبمجرد أن يبحر آخر جندي بريطاني بعيداً عن بومباي أو كراتشي، ستصير الهند ساحة قتال للقوى العرقية والدينية المتناحرة ... والحضارة المسالمة التقدمية — التي أتت بها بريطانيا إلى الهند ببطء وثبات — ستدوى بين ليلة وضحاها.

جيه إي ولدون،
أسقف كلكتا سابقاً، عام ١٩١٥

لا يداخلني شك في أنه لو كانت الحكومات البريطانية مستعدةً لأن تمنح عام ١٩٠٠ ما رفضت أن تمنحه في ذلك العام ولكنها منحته عام ١٩٢٠، أو أن تمنح عام ١٩٢٠ ما رفضت أن تمنحه في ذلك العام ولكنها منحته عام ١٩٤٠، أو أن تمنح عام ١٩٤٠ ما رفضت أن تمنحه في ذلك العام ولكنها منحته عام ١٩٤٧؛ لأمكن تفادي تسع أعشار البؤس والكراهية والعنف والاعتقالات والإرهاب والقتل، والجلد بالسياط، وحوادث إطلاق النار، والاعتقالات، وحتى المذابح العرقية التي حدثت، ولربما تحقق انتقال السلطة سلمياً، بل ربما تحقق دون تقسيم.

ليونارد وولف، عام ١٩٦٧

نالت الهند حريتها يوم ١٥ أغسطس عام ١٩٤٧، إلا أنَّ الهنود الوطنيين احتفلوا بأول «عيد استقلال» لهم قبل ذلك التاريخ بسبعة عشر عاماً؛ ففي الأسبوع الأول من يناير عام ١٩٣٠، أصدر المؤتمر الوطني الهندي قراراً خُصَّص بمقتضاه يوم الأحد الأخير من ذلك الشهر لخروج مظاهرات في جميع أنحاء البلاد دعماً للاستقلال الكامل؛ فقد استُشعر أنَّ من شأن ذلك أن يُزكي الطموحات الوطنية ويجبر البريطانيين أيضاً على النظر بجدية في مسألة التخلي عن السلطة. وقد أوضح المهاتما غاندي — في مقال بصحيفته «يانج إنديا» — كيفية الاحتفال بذلك اليوم فقال: «يُستحسن أن تعلن قرى بأسرها الاستقلال، أو حتى مدن بأسرها ... والأفضل أن تُعقد الاجتماعات كلها في اللحظة ذاتها في الأماكن كافة.»

واقترح غاندي الإعلان عن ميعاد التجمُّع بالطريقة المعتادة: دَقَّات الطبول. تبدأ مراسم الاحتفال برفع العلم الوطني، ويُقضى بقية اليوم «في القيام ببعض الأعمال البناءة، سواء كان ذلك بالغزل، أو خدمة «المنبوذين»، أو لم شمل الهندوس والمسلمين، أو النهي عن المنكر، أو حتى الجمع بين تلك الأعمال كافة، وهو ليس بالمستحيل». ويردد المشاركون قَسَماً يؤكِّدون فيه أنه «حق غير قابل للتنازل عنه لشعب الهند — كأبي شعب آخر في العالم — أن ينال الحرية ويستمتع بثمار تعبها»، وأنه «إذا حرمت أي حكومة الشعب من تلك الحقوق وقهرته، فللشعب الحق أيضاً في تغييرها أو الإطاحة بها».¹

صدر القرار الذي اختصَّ يوم الأحد الأخير من شهر يناير ١٩٣٠ ليكون عيد الاستقلال في مدينة لاهور؛ حيث كان المؤتمر منعقداً في جلسته السنوية. وهناك اختير جواهر لال نهرو رئيساً للمؤتمر الوطني، تأكيداً لنجمه الصاعد بسرعة داخل الحركة القومية الهندية. وُلِدَ نهرو عام ١٨٨٩ — بعد عشرين عاماً من ميلاد غاندي — وكان نتاج مدرسة هارو وجامعة كامبريدج، وصار تلميذاً مقرباً للمهاتما غاندي. كان ذكياً فصيح اللسان، واسع المعرفة بالشئون الخارجية، ويحمل جاذبية خاصة للشباب.

وقد ذكر نهرو في سيرته الذاتية كيف أن «عيد الاستقلال أتى يوم ٢٦ يناير ١٩٣٠، وكشف لنا — في لمح البصر — المزاج المتلف والمتحمس للبلاد؛ فقد كان ثمة شيء مبهر للغاية في تلك التجمعات الحاشدة في كل مكان، التي رددت قسم الاستقلال بصورة سلمية جادة دون أي خطابات أو مناشدات».² وفي تصريح صحفي أدلى به نهرو اليوم التالي، قدم

«التهنئة المشوبة بالاحترام للأمة على نجاح المظاهرات الجادة والمنظمة»؛ فالمدن والقرى «تبارت في إبداء تمسُّكها المتحمس بالاستقلال» وتجمَّعت حشود هائلة في كلكتا وبومباي، ولكن الحشود التي تجمَّعت في المدن الأصغر حجمًا حَظِيَّت بحضور جيد بدورها.³ وكل عام بعد عام ١٩٣٠، احتفل الهنود المنتمون إلى فكر المؤتمر الوطني بيوم ٢٦ يناير باعتباره عيد الاستقلال، إلا أن البريطانيين عندما رحلوا أخيرًا عن شبه القارة الهندية، اختاروا أن يُسلِّموا السلطة يوم ١٥ أغسطس عام ١٩٤٧. اختار نائب الملك في الهند اللورد ماونتباتن ذلك التاريخ لأنه يُمثِّل الذكرى السنوية الثانية لاستسلام اليابان لقوات الحلفاء في الحرب العالمية الثانية؛ إذ لم يرغب — هو والساسة الذين كانوا في انتظار تسلُّم مقاليد السلطة — في الانتظار حتى اليوم الذي كان البعض سيفضلونه؛ ٢٦ يناير ١٩٤٨.

إذن جاءت الحرية أخيرًا في يوم مرتبط بفخر للإمبراطورية، وليس المشاعر القومية. وفي نيودلهي — عاصمة الحكم البريطاني والهند الحرة — بدأت المراسم قبيل منتصف الليل؛ فعلى ما يبدو، كان المنجمون قد أعلنوا أن يوم ١٥ أغسطس يوم مشئوم؛ لذا تقرَّر بدء مراسم الاحتفال يوم ١٤ بعقد جلسة خاصة للجمعية التأسيسية، وهي هيئة تمثيلية من هنود عكفوا على وضع دستور جديد.

أقيمت المراسم في القاعة ذات القبة العالية لما كان يومًا المجلس التشريعي للراج البريطاني. أنيرت القاعة بأضواء ساطعة وازدانت بالأعلام. بعض تلك الأعلام وُضِع في إطارات صور كانت تحوي بورتريهات نواب الملك البريطانيين في الهند حتى أسبوع مضى. بدأت الفعاليات الساعة ١١ مساءً بترديد النشيد الوطني «فاندي ماتارام» (أيتها الأم، لك أنحنى)، والوقوف دقيقتين حدادًا على أرواح من «فارقوا الحياة أثناء المعركة من أجل الحرية في الهند وسائر الأنحاء» وانتهت المراسم بتقديم العلم الوطني من قبل نساء الهند.

وفيما بين النشيد وتقديم العَلَم أُلْقِيَت الخُطَب. كان ثمة ثلاثة متحدثين رئيسيين تلك الليلة: الأول كان تشودري خليق الزمان، الذي اختير ليمثِّل مسلمي الهند. وقد أعلن حسب الأصول ولاء الأقلية للأرض التي تحرَّرت حديثًا. والثاني كان الفيلسوف الدكتور سارفيالي رادها كريشنان، الذي اختير لقدراته الخطابية وعمله في التوفيق بين الشرق والغرب. وقد أثنى على «الحصافة السياسية والشجاعة» اللتين أبداهما البريطانيون باختيارهم

الرحيل عن الهند، بينما بقي الهولنديون في إندونيسيا، ورفض الفرنسيون مغادرة الهند الصينية.⁴

إلا أنَّ نجم الحفل كان هو أول رئيس وزراء للهند؛ جواهر لال نهرو؛ فقد كان خطابه زاخراً بالمشاعر والبلاغة، وكثيراً ما استشهد به منذئذٍ. قال نهرو: «عندما تدق عقارب الساعة لتعلن منتصف الليل، عندما ينام العالم، ستستيقظ الهند على الحياة والحرية.»⁵ وأضاف أنَّ تلك «لحظة لا يشهدها التاريخ إلا فيما ندر، عندما نخرج من عباءة القديم إلى الحديث، وعندما تنتهي حقبة، وعندما تبوح روح أمة طال قهرها بما يجيش في صدرها». قيلت تلك الكلمات داخل مقر المجلس ذي الأعمدة. وفي الشوارع بالخارج، مثلما قال صحفي أمريكي:

ساد الهرج والمرج، فراح الهندوس والمسلمون والسيخ يحتفلون معاً في بهجة ... وكان المكان أشبه بميدان التايمز ليلة رأس السنة. كانت الحشود تريد نهرو دون غيره؛ فحتى قبل الموعد المنتظر لظهوره، اخترقت حشود مندفة من آلاف البشر صفوف الشرطة وتدفقت في اتجاه أبواب مبنى المجلس. في النهاية، أُغلقت الأبواب الثقيلة منعاً لدخول أمواج البشر الساعية — على الأرجح — للحصول على تذكارات معه. أما نهرو — الذي لاحت أمارات السعادة على وجهه — فهرب من مخرج آخر، وبعد برهة خرج بقيتنا.

لا يكتمل حدث على أي قدر من الأهمية في الهند دون وقوع خطأ. وفي تلك الحالة، كان الخطأ طفيفاً نسبياً؛ فعندما ذهب جواهر لال نهرو — بعد جلسة منتصف الليل في مقر الجمعية التأسيسية — لتسليم قائمة أعضاء مجلس الوزراء إلى الحاكم العام، سلّمه مظلوماً فارغاً، إلا أنه عندما حان وقت مراسم خلف اليمين كان قد أمكن العثور على الورقة المفقودة. إلى جانب رئيس الوزراء نهرو، تضمنت تلك الورقة أسماء ثلاثة عشر وزيراً آخر، منهم رجلا الحركة القومية العتيدين: فالابهاي باتيل ومولانا أبو الكلام آزاد، إضافة إلى أربعة أعضاء أصغر سناً في حزب المؤتمر الوطني.

وربما يكون الأجدر بالملاحظة هو أسماء الوزراء الذين لم يكونوا أعضاء في حزب المؤتمر، ومنهم ممثلان لعالم التجارة وممثل للشيخ. كان ثمة ثلاثة آخرون من الخصوم الدائمين لحزب المؤتمر الوطني. هؤلاء كانوا آر كيه شانموكام شيتي، وهو رجل أعمال

من مدراس كان أحد ألمع العقول المالية في الهند، وبي آر أمبيدكار، الذي كان باحثاً نابغاً في مجال القانون وينتمي إلى طائفة «المنبوذيين»، وشياما براساد موكرجي، وهو سياسي بنغالي بارز كان ينتمي (آنذاك) إلى المنظمة الهندوسية هندو ماهاسابها. ثلاثتهم كانوا من المتعاونين مع الحكام البريطانيين وقتما كان رجال المؤتمر الوطني يُحبسون في السجون البريطانية. لكن في ذلك الوقت تصرّف نهرو وزملاؤه بحكمةٍ منحيين تلك الخلافات جانباً؛ فقد كان غاندي قد ذكّرهم أن «الحرية جاءت إلى الهند، لا المؤتمر الوطني الهندي»، وحثهم على تشكيل مجلس وزراء يشمل أكفأ الرجال بصرف النظر عن انتمائهم الحزبي.⁶ كان أول مجلس وزراء في الهند الحرة موحّداً من نواحٍ أخرى غير النواحي السياسية؛ فقد أتى أعضاؤه من خمس طوائف دينية (إضافةً إلى اثنين من الملحدّين)، ومن جميع أنحاء الهند. وتضمّن المجلس امرأة — راج كوماري أمريت كاور — فضلاً عن اثنين من المنبوذيين.

في يوم ١٥ أغسطس، كان البند الأول على جدول الأعمال هو حلف الحاكم العام اللورد ماونتباتن — الذي كان آخر نائب للملك في الهند حتى الليلة السابقة — اليمين. وكان البرنامج المقرر لليوم كالتالي:

حلف الحاكم العام والوزراء اليمين في مقر الحكومة	٨:٣٠ ص
توجّه موكب الوزراء إلى مقر الجمعية التأسيسية	٩:٤٠ ص
توجّه الموكب الرسمي إلى مقر الجمعية التأسيسية	٩:٥٠ ص
تأدية التحية الملكية للحاكم العام	٩:٥٥ ص
رفع العلم الوطني في مقر الجمعية التأسيسية	١٠:٣٠ ص
توجّه الموكب الرسمي إلى مقر الحكومة	١٠:٣٥ ص
مراسم رفع العلم على بوابة الهند	٦:٠٠ م
إضاءة الزينات	٧:٠٠ م
إطلاق الألعاب النارية	٧:٤٥ م
عشاء رسمي في مقر الحكومة	٨:٤٥ م
حفل استقبال في مقر الحكومة	١٠:١٥ م

وقد بدأ أن الهنود مولعون بالأبهة والماراسم تمامًا مثل الحكام المغادرين؛ ففي جميع أنحاء دلهي — وفي مناطق أخرى من الهند — احتفلت الدولة والمواطنون، على حد سواء، بالاستقلال؛ حيث ذُكر أنْ مراسم رفع العلم تَمَّت ثلاثمائة مرة في العاصمة وحدها. وفي المركز التجاري للبلاد — بومباي — أقام عمدة المدينة وليمة في فندق تاج محل الفخم. وفي أحد المعابد بمدينة باناراس المقدسة لدى الهندوس، من الجدير بالذكر أنْ مسلمًا رفع العلم الوطني. وفي مدينة شيلونج الجبلية شمال شرقي البلاد، رأس الحاكم مراسم رفع أربعة أطفال للعلم — فتى وفتاة هندوسيين، وفتى وفتاة مسلمين — إذ إنه «من الناحية الرمزية حريٌّ بشباب الهند أن يرفعوا علم الهند الجديدة إذ تخرج إلى الوجود».

في الاحتفال بعيد الاستقلال الأول — الوهمي، إن جاز التعبير — يوم ٢٦ يناير من عام ١٩٣٠، كانت الحشود «جاذبة ومنظمة» (حسبما أشار نهر)، ولكن عام ١٩٤٧، عندما جاء يوم الاستقلال الحقيقي، كانت المشاعر الظاهرة أكثر بدائية. ونستشهد هنا بقول أحد المراقبين الأجانب؛ إذ قال إنه في كل مكان «في مدينة بعد أخرى، فجّرت الجماهير المشتعلة بالحيوية مشاعر الإحباط التي كانت تعتمل داخلها لسنوات طوال في حالة من النشوة الجماعية المشحونة بالمشاعر، فانسابت فورات المرح الغوغائية من أحياء المصانع إلى المناطق الساحلية المترفة وارتدت عائدة ... وتفشّت عدوى الاحتفالات المبتهجة متناسية عقود السخط والضغائن ضد المستعمرين البريطانيين».

وكانت الأحداث التي جرت في أكثر مدن الهند ازدحامًا بالسكان — كلكتا — نموذجًا دالًّا على المزاج السائد؛ فطوال الأعوام القليلة السابقة كانت تلك المدينة تعاني نقصًا في الأقمشة، تحوّل آنذاك بمعجزة إلى «فيض من الأعلام كست المنازل والبنائيات ... والسيارات والدراجات، وفي أيدي الأطفال والرضع». وفي الوقت ذاته، كان ثمة حاكم هنديّ جديد يحلف اليمين في مقر الحكومة. أما مَنْ لم يَرُقْ له المنظر فكان السكرتير الخاص للحاكم البريطاني المغادر؛ فقد قال متبرّمًا إنَّ «سمة التنافر العامة التي شابت التجمع من حيث الملابس انتقصت من وقاره إلى حدٍّ بعيد». فلم يكن ثمة سترات عشاء ورابطات عنق في مرمى البصر، لا شيء سوى الإزارات وقبعات غاندي البيضاء. وإذ «امتلاّت قاعة الحكم بأشخاص غير مخوّلين بالتواجد فيها»، كانت المراسم «نذيرًا بما سوف يحدث» بعد رحيل البريطانيين عن الهند. وقد بلغت الأمور الحضيض عندما وُضعت قبعة بيضاء من قبعات غاندي على رأس حاكم البنغال المغادر — السير فريدريك بوروز — بينما كان في سبيله إلى مغادرة القاعة.

في دلهي، ثارت عاصفة من «التصفيق المطول» عندما افتتح رئيس الجمعية التأسيسية الجلسة بذكر أبي الأمة: موهانداس كرمشاند غاندي. وفي الخارج، هتفت الحشود «عاش المهاتما غاندي»، إلا أن غاندي لم يحضر الاحتفالات التي أُقيمت في العاصمة. كان في كلكتا، لكنه لم يحضر أي احتفال ولا حتى رفع علمًا هناك. وقد انتشرت قبعات غاندي في مقر الحكومة دون علمه أو إذنه. وفي مساء يوم ١٤ أغسطس، زاره رئيس وزراء غرب البنغال، الذي سأله كيف ينبغي أن تكون الاحتفالات في اليوم التالي، فردَّ عليه غاندي قائلاً: «الناس يموتون جوعًا في كل مكان. أترغب في الاحتفال في ظل هذا الدمار؟»⁷

كان مزاج غاندي متعكّرًا للغاية؛ فعندما طلب منه مراسل صحفي من الصحيفة الرائدة لدى الحركة القومية — «هندوستان تايمز» — توجيه رسالة بمناسبة الاستقلال، أجابه غاندي بأنه «قد فرغت جعبته» وطلبت هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) من سكرتيره أن يساعدها في تسجيل رسالة من الرجل الوحيد الذي رأى العالم أنه يُمثّل الهند بحق، فأخبرهم غاندي أن يتحدثوا إلى جواهر لال نهرو عوضًا عنه. لم تقتنع البي بي سي وأرسلت مبعوثها مجددًا، مضيفًا — على سبيل الحافز — أن تلك الرسالة سوف تُترجم إلى لغات عديدة وتُذاع في جميع أنحاء العالم، فلم يتأثر غاندي وقال: «اطلب إليهم أن ينسوا معرفتي باللغة الإنجليزية.»

خَصَّ غاندي يوم ١٥ أغسطس بالصيام أربعًا وعشرين ساعة؛ فقد جاءت الحرية التي لطالما حارب من أجلها بثمن غير مقبول؛ إذ استتبع الاستقلال تقسيمًا أيضًا. وشَهِدَت الشهور الاثنا عشر السابقة له شغبًا يكاد يكون متواصلًا بين الهندوس والمسلمين. بدأ العنف يوم ١٦ أغسطس ١٩٤٦ في كلكتا وامتدَّ إلى الريف البنغالي، ومن هناك انتقل إلى بيهار، ثم إلى المقاطعات الاتحادية، وأخيرًا إلى مقاطعة البنجاب؛ حيث تخطى نطاق العنف ومدى القتل حتى الفظائع التي سبقتها.

في بداية الأمر، كان من أشعل فتيل العنف الذي ساد شهري أغسطس وسبتمبر لعام ١٩٤٦ «العصبة الإسلامية»؛ الحزب الذي غَدَّى الحركة الداعية إلى إقامة دولة باكستانية منفصلة. تزعم تلك العصبة محمد علي جناح، الذي كان رجلًا صارمًا متحفظًا وإن كان بارعًا في التخطيط السياسي؛ فعلى غرار نهرو وغاندي، كان محاميًا تلقى تعليمه في إنجلترا، ومثلهما كان يومًا عضوًا في المؤتمر الوطني الهندي، ولكنه ترك الحزب لشعوره

أنه كان تحت قيادة الهندوس ويعمل لصالحهم؛ فقد رأى جناح أنَّ الحزب — على الرغم من تصريحاته القومية — لم يعبر في الواقع عن مصالح أكبر أقلية في الهند: المسلمين. فبإشعال فتيل الشغب في كلكتا في أغسطس ١٩٤٦، كان جناح والعصبة يأملان في تصعيد عملية الاستقطاب بين الطائفتين؛ ومن ثم إجبار بريطانيا على تقسيم الهند عند الجلاء عنها في نهاية المطاف. وقد توجت جهودهم بنجاح باهر؛ إذ ردَّ لهم الهندوس الصاع صاعين بوحشية في بيهار، وحظيت أعمالهم بدعم زعماء حزب المؤتمر الوطني المحليين. كان البريطانيون قد سبق أن قالوا إنهم لن يسلموا السلطة إلى أي حكومة «ترفض فئات كبيرة وقوية ضمن الأطياف الوطنية الهندية سلطتها رفضاً مباشراً».⁸ وبدا أن الدماء التي أُرِقت بين عامي ١٩٤٦ و١٩٤٧ تشير إلى أن المسلمين يمثلون تلك الجماعة تمامًا، التي لن تعيش هانئة راضية تحت حكومة تابعة للمؤتمر الوطني وسيطر عليها الهندوس، فصارت «كل واقعة عنف طائفي يُستشهد بها كتأييد إضافي لنظرية الدولتين، وحتمية تقسيم البلاد».⁹

لم يقف غاندي مكتوف اليدين أمام ذلك العنف؛ فعندما وردت أولى التقارير من ريف البنغال، نحى كل شيء جانباً واتجه إلى تلك البقعة، وسار ذلك الرجل الذي كان يبلغ من العمر سبعة وسبعين عاماً على أرض وعرة مجتازاً الطين والحجارة؛ ليواسي الهندوس الذين لا قوا الأمرين من أحداث ذلك الشغب. وخلال جولة مدتها سبعة أسابيع قطع ١١٦ ميلاً سيراً على الأقدام — أكثرها حافي القدمين — مخاطباً قرابة ١٠٠ مجلس في القرى. وفيما بعد زار بيهار؛ حيث كان المسلمون هم أصحاب المصاب الأكبر، ثم ذهب إلى دلهي؛ حيث بدأ اللاجئون من البنجاب يتوافدون، من الهندوس والسيخ الذين خسروا كل شيء في المجازر التي وقعت. كانت تملؤهم مشاعر انتقامية، سعى غاندي إلى احتوائها؛ إذ خشي أن تسفر عن عنف انتقامي ضد المسلمين الذين اختاروا البقاء في الهند.

وقبل أسبوعين على اليوم المحدد للاستقلال، غادر المهاتما دلهي. قضى أربعة أيام في كشمير ثم استقلَّ القطار إلى كلكتا؛ حيث لم تكن نيران الشغب قد خبت بعد مرور عام على اشتعالها. وعصر يوم ١٣ أغسطس، استقرَّ في منطقة بيليغاتا ذات الأغلبية المسلمة، في «بناية آيلة للسقوط مفتوحة من كل جانب للجماهير»؛ ليرى إن كان «بإمكانه المساهمة في رد مدينة كلكتا الرئيسية إلى صوابها».

وما كان على غاندي إلا أن يصوم ويصلي يوم ١٥ أغسطس. بحلول العصر، بلغته أنباء (نقلًا عن إحدى الصحف) عن «مظاهر أخوة وبهجة تكاد تكون لا تُصدَّق»

في بعض أكثر المناطق تضرراً بـ«كلكتا»؛ «فبينما شرع الهندوس في نصب أقواس النصر على مداخل الشوارع والحدائق، وفي تزيينها بالخصوص واللافتات والأعلام والرايات، لم يتوان أصحاب المحال والبيوت من المسلمين عن تزيين محلاتهم ومنازلهم بأعلام دومنيون الهند». وطاف الهندوس والمسلمون الشوارع في سيارات وشاحنات مفتوحة هاتفين بالشعار الوطني «تحيا الهند» الذي «استجابت له بسرعة وببهجة حشود كبيرة متألفة اكتظت بها الشوارع من الطائفتين».¹⁰

ويبدو أن التقارير الواردة عن ذلك التآلف العفوي قد رفعت معنويات غاندي بعض الشيء، فقرر أن يلقي بياناً ذاك اليوم، لا عبر إذاعة بي بي سي، وإنما عبر وسيلة الاتصال الأثيرة لديه، وهي: مجلس الصلاة. حضر حشد — يبلغ عدده ١٠ آلاف شخص، وفقاً لأحد التقارير، و ٣٠ ألف شخص، وفقاً لتقرير آخر — ليستمع إلى حديثه في ساحة راش باجان ميدان في بيلجاتا. قال غاندي إنه يأمل أن تكون مظاهر الأخوة بين الهندوس والمسلمين ذلك اليوم «نابعة من القلب وليست وليدة اللحظة»؛ فكل الطائفتين تجرّعتا «سم القلاق». والآن وقد تصالحتا، قد يبدو مذاق «رحيق الود» أكثر حلاوة، ومن يدري، لعل ذلك يسفر عن أن كلكتا «تتحرر إلى الأبد من أي أثر لفيروس الطائفية!»

كان السلام الذي عمّ كلكتا يوم ١٥ أغسطس مبعث راحة، وكذلك دهشة؛ فقد ساد المدينة جوٌّ من التوتر في الأسابيع السابقة على الاستقلال. وفقاً لحكم التقسيم، قُسمت البنغال، وصار الجناح الشرقي تابعاً لباكستان بينما بقي القسم الغربي في الهند. وبطبيعة الحال أصبحت كلكتا — المدينة الأولى في تلك المقاطعة — موضع خلاف؛ فقد اختارت لجنة الحدود منحها للهند؛ مما أشعل مخاوف من نشوب العنف ليلة الاستقلال. وعلى الناحية المقابلة من شبه القارة الهندية، ثارت المتاعب في عاصمة البنجاب، لاهور. وعلى غرار كلكتا، كانت تلك المدينة متعددة الأديان والثقافات، وكان بها العديد من المباني البديعة، أروعها مسجد بادشاهي، الذي بناه أورنجزيب؛ آخر أباطرة المغول العظام، ولكن لاهور كانت أيضاً عاصمة إمبراطورية سيخية يوماً ما، وصارت بعدها مركز حركة إصلاح هندوسية تُدعى أريا ساماج. وفي ذلك الحين — كسائر المدن في مقاطعة البنجاب — بات مصيرها في أيدي البريطانيين، الذين كانوا سيقسمون المقاطعة، فأعلن عن تقسيم البنغال قبل يوم ١٥، ولكن الإعلان عن قرار تقسيم البنجاب كان قد تأجل إلى ما بعد ذلك التاريخ، فهل تُمنح لاهور والمناطق المجاورة لها للهند أم باكستان؟ بدا الخيار الثاني أرجح، وكذلك أكثر منطقية؛ إذ كان المسلمون أكبر طائفة في تلك المدينة. وبالفعل كان حاكم جديد قد عُيّن لمقاطعة البنجاب الغربية الباكستانية الجديدة،

وانتقل إلى مقر الحكومة في لاهور. ومساء يوم ١٥ أغسطس، أقام حفلًا بمناسبة شغله ذلك المنصب.

فيما بعد قال مسترجعًا ذكريات ذلك الحفل: لا شك أنَّ ذاك كان أسوأ حفل أُقيم على الإطلاق ... فقد انقطع التيار الكهربائي ولم يكن ثمة مراوح ولا أضواء، وكان مصدر الضوء الوحيد المتاح لنا هو ألسنة اللهب المتصاعدة من مدينة لاهور المشتعلة على بُعد قرابة نصف ميل، وكان صوت الطلقات النارية يدوي في كل مكان حول الحديقة. ليس طلقات منفردة، وإنما وابل من الرصاص؛ فلم يدرِ أحد من يطلق النار على من، ولم يبال أحد بالسؤال.¹¹

«لم يبال أحد بالسؤال». ربما لم يبال أحد في حفل الحاكم، إلا أن المهاتما غاندي في بليجاتا أعرب عن قلقه إزاء «استمرار ذلك الجنون في لاهور»؛ فمتى وكيف كان له أن ينتهي؟ ربما كان يمكن للمرء أن يأمل أن «يؤثر نموذج كلكتا النبيل — إن كان حقيقياً — على البنجاب وسائر بقاع الهند».

٣

بحلول شهر نوفمبر لعام ١٩٤٦، كان أكثر من ٥ آلاف شخص قد راحوا ضحية أحداث الشغب؛ إذ كما ورد في إحدى المذكرات العسكرية: «أحداث كلكتا انتُقم منها في نواخالي، وأحداث نواخالي في بيهار، وأحداث بيهار في جارموك تشوار، وأحداث جارموك تشوار في ...»¹²

في نهاية عام ١٩٤٦ كانت إحدى المقاطعات التي أفلتت من الشغب هي مقاطعة البنجاب؛ فقد تولَّى الاتحاديون حكمها، وهم ائتلاف من مُلاك الأراضي المسلمين والهندوس والسيخ، الذين أبقوا على سلام متقلَّب؛ إذ وقف أمامهم أعضاء العصبة الإسلامية المتشددين من جهة، وأعضاء الحزب السياسي السيخي أكالي دال، الذين لا يقلون عنهم تشدُّدًا من جهة أخرى. وبدءًا من شهر يناير، اندلعت نوبات عنف متقطَّعة في مدن البنجاب، وتسارعت وتيرة تلك النوبات بعد الأسبوع الأول من شهر مارس عندما أُطيح بالاتحاديين. بحلول شهر مايو، كان مركز العنف قد تحوَّل بلا ريب من شرق الهند إلى شمالها الغربي؛ فقد أفاد بيان مقدَّم إلى مجلس اللوردات بأن ٤٠١٤ شخصًا قُتلوا في أحداث الشغب التي وقعت في الهند بين ١٨ نوفمبر ١٩٤٦ و١٨ مايو ١٩٤٧، منهم ٣٠٢٤ قُتل في البنجاب وحدها.¹³

وقد كان ثمة أوجه تشابه ملحوظة بين البنغال والبنجاب، المقاطعتين الرئيسيتين في أحداث عامي ١٩٤٦ و ١٩٤٧؛ فكلاهما تميّز بأغلبية مسلمة؛ ومن ثم طالبت بهما باكستان، ولكن كليهما تضمن كذلك ملايين الهندوس. وما حدث كان أن قُسمت المقاطعتان؛ حيث آلت المناطق ذات الأغلبية المسلمة إلى باكستان الشرقية أو الغربية، بينما آلت المناطق التي غلبت عليها الطوائف الدينية الأخرى إلى الهند.

إلا أنه كان ثمة اختلافات جوهرية بين المقاطعتين المذكورتين أيضاً؛ فالبنغال كان لها تاريخ طويل من صراع كان دامياً في كثير من الأحيان بين الهندوس والمسلمين، يرجع إلى العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر على أقل تقدير. وفي المقابل، تعايشت مختلف الطوائف في البنجاب في سلام إلى حد ما، فلم تنشأ صدامات ذات بال بشأن قضايا دينية قبل عام ١٩٤٧. وفي البنغال، سعت قطاعات كبيرة من الطبقة الوسطى الهندوسية إلى التقسيم بحماس، فقد كانوا على أتم استعداد لهجر المناطق ذات الأغلبية المسلمة، والاستقرار في عاصمة المقاطعة أو في المناطق المحيطة بها. ولعقود من الزمان، أخذ أصحاب المهن من الهندوس ينزحون إلى الغرب، بصحبة ملاك الأراضي الذين باعوا أراضيهم واستثمروا عوائدها في عقارات أو تجارة في كلكتا. وعلى النقيض منهم، كان أكثر الجماعة السكانية الهندوسية الكبيرة في البنجاب من التجار والمقرضين وثيقي الصلة بطوائف الفلاحين، فلم يكونوا مستعدين للانتقال إلى مكان آخر، وظلّوا آملين حتى النهاية في تفادي التقسيم بصورة أو بأخرى.

يتمثل الاختلاف الأخير — والأكثر دلالة — في تواجد السيخ في البنجاب؛ وهم العنصر الثالث في الصراع. كان ذلك العنصر الثالث غائباً في البنغال؛ حيث دارت المعركة بين الهندوس والمسلمين فحسب. وعلى غرار المسلمين، كان السيخ يؤمنون بكتاب واحد، وإله واحد لا صورة له، وكانوا جماعة عقائدية مترابطة، إلا أنه من الناحية الاجتماعية، كان السيخ أقرب إلى الهندوس؛ فقد نشأت بينهم علاقة تزواج وتزاور، وعانوا مثلهم الاضطهاد على يد المغول.

فلو اضطرَّ السيخ للاختيار، لكانوا انحازوا إلى صفِّ الهندوس، ولكنهم لم يرغبوا مطلقاً في الاختيار؛ فقد كان ثمة جماعات كبيرة من المزارعين السيخ على جانبي المقاطعة. وفي مطلع القرن العشرين، طلب البريطانيون من السيخ المقيمين في البنجاب الشرقية أن يستوطنوا مناطق في الغرب، كانت قد زُوِّدت حديثاً بشبكات ري؛ ففي غضون بضعة قرون كان السيخ قد بنّوا مستوطنات مزدهرة في «مستعمرات القنوات» تلك، فلماذا

يتركونها الآن؟ وكانت مدينتهم المقدسة — أمريتسار — في الشرق، ولكن نانكانا صاحب (مسقط رأس مؤسس ديانتهم) كانت في الغرب، فلم لا تُتاح لهم حرية الوصول إلى المكانين؟

خلافًا لهندوس البنغال، تأخّر شيخ البنجاب في استيعاب معنى التقسيم وحقيقته؛ فقد أصرّوا بعنْدٍ في البداية على البقاء في محلهم، ثم إنهم — إذ ارتفع احتمال التقسيم — طالبوا بإقامة دولة مستقلة لهم، كانوا سيُطلقون عليها «خالستان». لم يأخذ أحد ذلك المطلب على محمل الجد، لا الهندوس ولا المسلمون ولا البريطانيون قطعًا.

أشار المؤرخ روبن جيفري إلى أنّ الشيخ — حتى أغسطس ١٩٤٧ على الأقل — كانوا «مغبونين أكثر منهم آثمين»؛ فقد «تخلّى عنهم البريطانيون، وتحملّهم المؤتمر الوطني كرهًا، وسخرت منهم العصبة الإسلامية، والأدهى من ذلك كله أنهم أحبطتهم إخفاقات قيادتهم السياسية ذاتها».¹⁴ فقد كان وضع الشيخ الفريد (والمأساوي) هو أفضل تفسير لتسارع وتيرة العنف الديني وتركّزه عند بلوغه البنجاب أخيرًا؛ فمن شهر مارس حتى شهر أغسطس، كان كل شهر أشدّ حرًا ودمويّة من سابقه؛ فقد كان من سخرية القدر أن ألقت الطبيعة بثقلها على السياسة والتاريخ، إذ تأخّرت الأمطار الموسمية إلى حدٍّ مفرط عام ١٩٤٧. ومثل الأمطار، تأخر صدور حكم التقسيم بدوره؛ مما فاقم مناخ الشكّ المخيم على الأجواء.

عُهد بمهمة تقسيم البنغال والبنجاب إلى قاضٍ بريطاني يُدعى السير سيريل رادكليف. لم يكن لديه معرفة سابقة بالهند، وهو ما اعتُبر ميزة، إلا أنه أمهل خمسة أسابيع فحسب لكي يتخذ قراره بشأن الخطوط التي سيرسمها في الشرق وفي الغرب على حد سواء؛ إذ كانت مهمة فائقة الصعوبة دون مبالغة. كان عليه — حسبما قال ديليو إتش أودن — أن يقسّم أرضًا «بين طائفتين متعصبتين في اختلافهما؛ كلّ منهما لها مأكلاها وآلهتها الخاصة بها»، بينما كانت «الخرائط المتاحة له ... غير محدّثة»، و«يكاد يكون من المؤكد أن قوائم التعداد غير صحيحة».¹⁵

وصل رادكليف إلى الهند في الأسبوع الأول من يوليو، وعُيّن له أربعة مستشارين للبنجاب: مسلمان وهندوسي وسيخي. لكنهم إذ تنازعوا على كل أمر، فسرعان ما استغنى عنهم جميعًا، إلا أنه كتب إلى ابن أخيه أنه يعلم أن «لا أحد في الهند سيحبني لحكمي بشأن البنجاب والبنغال، وسيكون ثمة قرابة ٨٠ مليون شخص محمّلين بالضغائن في إثري، ولا أريد لهم أن يعثروا عليّ».¹⁶

في أول أغسطس أنشئت قوة حدود بنجابية للسيطرة على العنف. تزعم تلك القوة اللواء تي دابليو (بيت) ريس؛ وهو رجل ويلزي من أبيرجافيني. وعمل تحت إمرته أربعة مستشارين برتبة عميد: مسلمان وهندوسي وسيخي. تنبأ ريس في أول تقرير كتبه أن حكم الحدود «لن يرضي أحدًا تمام الرضا، بل إنه قد يثير سخط الشيخ». ¹⁷ قيلَ هذا يوم ٧ أغسطس، ويوم ١٤ ذكر المشير السير كلود أوكينك؛ القائد الأعلى للجيش الهندي البريطاني أنَّ التأخير في إعلان حكم لجنة الحدود يخلف آثارًا مزعجة وضارة إلى أقصى حد. ندرك طبعًا أنَّ الإعلان قد يُذكي نار الفتنة، ولكن في غيابه تشيع أكثر الشائعات جموحًا على ألسن مثبري الشغب الذين يوجد الكثير منهم. ¹⁸

ظلت الأمطار عصيَّة، وبلغت الحرارة ١٠٠ درجة (فهرنهايت) في الظل. كان في ذلك مشقَّة على المسلمين بصفة خاصة — الجنود منهم والمدنيين — إذ صاموا من الفجر إلى الغروب في شهر رمضان، الذي امتدَّ ذلك العام ما بين ١٩ يوليو و١٦ أغسطس. وقد سأل ريس سائقه المسلم عن سبب شحِّ الأمطار؛ فأجابه: «الله أيضًا غير راضٍ عنا».

أعلن قرار التقسيم أخيرًا يوم ١٦ أغسطس، فأثار سخط المسلمين الذين كانوا يرون أن منطقة جوردا سبور كان ينبغي أن تُخصَّص لباكستان لا الهند، وكان الشيخ أكثر غضبًا منهم؛ إذ صارت مدينة نانكانا صاحب المحبة إليهم معزولة في دولة إسلامية. تصاعدت وتيرة الأعمال الوحشية على جانبي الحدود؛ ففي البنجاب الشرقية راحت عصابات مسلَّحة من الشيخ تطوف أنحاء الريف وتفتش عن المسلمين وتذبجهم أينما وجدتهم؛ ففرَّ من استطاع منهم عبر الحدود إلى البنجاب الغربية، حتى يضيفوا إلى حلقة القصاص والانتقام. تدفَّق المسلمون من أمريتسار وما حولها إلى الملاذ الآمن (بالنسبة إليهم) المتمثل في لاهور. وإنَّ «قصص هؤلاء اللاجئين — النازعة إلى التعظيم والتهويل في المبالغة — تستند بالفعل إلى حقائق قاسية، ولديهم قدر وافر من الأطراف المبتورة وما إلى ذلك التي يمكنهم عرضها — ويعرضونها بالفعل — على إخوانهم المسلمين في لاهور وغربها».

طبقًا للأرقام التي ذكرها ريس نفسه، فإنَّ أعداد ضحايا أحداث البنجاب من المدنيين من مارس إلى نهاية يوليو تُقدَّر بنحو ٤٥٠٠ قتيل، و٢٥٠٠ مُصاب. لكن في شهر أغسطس وحده، بلغ عدد القتلى حسب التقارير الرسمية للقوات ١٥ ألف قتيل، وأقرَّ ريس بأنَّ الرقم الفعلي «كان — على الأرجح — ضعف هذا الرقم أو ثلاثة أمثاله».

وقد انتاب رئيس الوزراء الهندي جواهر لال نهرو قلق بالغ إزاء أحداث الشغب التي كانت تمرُّ بها البنجاب وتبعاتها على نطاق أوسع؛ ففي آخر أسبوعين من شهر أغسطس،

زار المقاطعة ثلاث مرات؛ حيث تحدث إلى أشخاص على الجانبين وقام برحلات جوية فوقها لاستطلاع الأمور. لم يظن نهرو أنه كان «ثمة خيار بين وحشية جانب أو آخر، فكلاهما عديم الإنسانية وهمجي بدرجة لا تُصدَّق».¹⁹ وكان التعبير الذي استخدمه ريس نفسه لوصف تلك الوحشية هو أنها «ترجع إلى ما قبل العصور الوسطى». والحقيقة أنها كانت تليق بالعصور الوسطى والعصور الحديثة أيضاً؛ فالأسلحة التي استخدمها المشاغبون «تنوّعت من الفأس والرمح والهراوة إلى أحدث البنادق الرشاشة والمدافع الآلية الخفيفة».

ويوم ٢ سبتمبر، حُلّت قوة الحدود البنجابية. لم تكن فعّالة للغاية على أي حال. فقد كانت مشكلة ازدواجية السلطة تعيق عملها؛ إذ كان عليها أن ترفع تقاريرها لمسؤولين مدنيين في ظل القانون العسكري. ومع رحيل قوة الحدود البنجابية، عُهد إلى حكومتي الهند وباكستان بمسئولية الحفاظ على القانون والنظام. استمرّ الشغب، وكذلك استمر النزوح على الجانبين، فكانت البنجاب الغربية تُطهر من الهندوس والسيخ، وتُخلى البنجاب الشرقية من المسلمين. وقد وصف مراسل صحيفة «سواتنترا» — صحيفة أسبوعية مرموقة مقرها مدراس — في البنجاب التعادل القاسي للعنف؛ فكتب أنه رأى:

قطاراً خالياً خاصاً للاجئين يدخل محطة فيروزبور متأخراً عصر يوم. كان السائق قد طار صوابه هلعاً؛ إذ كان الحارس مسجّى على الأرض قتيلاً في عربته، بينما كان الوقاد مفقوداً. سرت على طول رصيف القطار، ووجدت عربات القطار كلها عدا عربتين ملطّخةً بالدماء بأكملها، وكان ثمة ثلاث جثث راقدة وسط بركٍ من الدماء في إحدى عربات الدرجة الثالثة؛ فقد أوقفت مجموعة من المسلمين المسلحين القطار بين لاهور وفيروزبور وقامت بتلك المجزرة المكتملة الأركان في وَضَح النهار.

وثمة مشهد آخر من المستبعد أن أنساه بسهولة: قافلة من اللاجئين المسلمين طولها خمسة أميال تعبر جسر سوتليج ببطء بالغ لتصل إلى باكستان. كان فيها عربات تجرّها الثيران مكدّسة بمنقولات مثيرة للشفقة، وسيقت المواشي إلى جوارها. وسارت النساء يحملن أطفالهن الرضع بين أذرعهنّ وصناديق صفيح صغيرة تعسة على رءوسهن؛ فقد ارتحل عشرون ألف رجل وامرأة وطفل إلى أرض الميعاد، ليس لأنها أرض الميعاد، وإنما لأنّ عصابات الهندوس والسيخ في ولاية فريديكوت ومن داخل منطقة فيروزبور قطعوا مئات المسلمين إرباً، وأحالوا حياة الباقين جحيماً.²⁰

كان ثمة عشرة ملايين لاجئٍ مرتحلٍ؛ على الأقدام وعلى عربات تجرُّها الثيران وبالقطار، وسافروا أحياناً تحت حراسة الجيش، وأحياناً أخرى واضعين ثقتهم في القدر وفي أربابهم. وقد حلَّق جواهر لال نهرو فوق قافلة لاجئين تضمنت ١٠٠ ألف شخص وامتدَّت مسافة عشرة أميال. كانت القافلة مسافرة من جالاندر إلى لاهور، وكان عليها أن تجتاز أمريتسار؛ حيث كان ثمة ٧٠ ألف لاجئٍ من البنجاب الغربية «في حالة هياج»، فاقترح نهرو شق طريق بالجرافات حول المدينة حتى لا يلتقي الجانبان.²¹

كان تلك بلا شك أكبر عملية نزوح جماعي حدثت في التاريخ. «لم يحدث على مرَّ التاريخ المعروف أن نُقلت تلك الملايين كلها في غضون بضعة أيام قليلة هكذا». فقد كتب أحد شهود العيان أنهم فروا:

في القيظ والمطر والفيضان وبرد البنجاب القارص. وقد امتدَّت سحب الغبار المخلفة عن القوافل على ارتفاع منخفض عبر السهول الهندية، وامتزجت برائحة الخوف والعرق، والفضلات البشرية، والجثث المتعفنة. وعندما انقشعت سحابة الكراهية، نُوديت أسماء الموتى وترددت أصداء خمسمائة ألف اسم في أرجاء الأراضي المذهولة؛ فمنهم من قُتل متأثراً بجراح ناتجة عن طلقات نارية، أو طعنات سيف أو خنجر أو سكين، وآخرون ماتوا من جرّاء الأمراض الوبائية. وبينما لَقِيَ العدد الأكبر حتفهم من جرّاء العنف، فقد كان ثمة أرواح رقيقة منهكة تطلَّعت إلى حدائقها المنهوبة ثم وقعت على الأرض وفارقت الحياة؛ فما جدوى الحياة عندما يتوقف العقل ويجمع الرجال؟ لماذا تنتزع طفلك من على وتد أو تجذب حبيبك من بئرٍ عكر؟²²

وقد تفاقمت الأزمة في المقاطعة بسبب الانحياز الحزبي الملحوظ لدى السير فرانسيس مودي، حاكم البنجاب الغربية؛ فقد كان «متصلباً في معاداته لحزب المؤتمر الوطني». ظنَّ مودي أنه «قادر على الحكم بشخصه، فأحبط مساعي وزرائه، لا سيما فيما يتعلق برأب الصدع بين البنجاب الغربية والبنجاب الشرقية، ومن ثمَّ بين باكستان والهند». والمؤسف أنه لم يكن ثمة سياسي باكستاني على استعداد للتصدي للتعصب الديني؛ فأيّما كان ما ظنُّوه في قرارة أنفسهم، فقد كانوا متحرّجين من التحدُّث علناً. أما عن الحاكم العام الجديد لباكستان — محمد علي جناح — فقد كان مقره مدينة كراتشي الساحلية (عاصمة البلاد)، ولم «يزر لاهور إلا من وراء ستار وتحت حراسة مشددة». كان في ذلك

الْوَجَل تناقض صارخ مع دفاع السياسيين الهنديين البارزين الباسل عن الأقليات لديهما. وقد كتب مراقب بريطاني فعلاً أنَّ «أسهم نهر وغاندي ارتفعت إلى حد غير مسبوق لدى المسلمين في البنجاب الغربية».²³

وفي ذلك الوقت، اشتعل الوضع في البنغال مجدداً. وردت تقارير عن أحداث شغب جديدة في نواخالي. وفي كلكتا ذاتها خُرق السلام في منطقة بيليجاتا التي استقر فيها غاندي؛ فهناك اعتدى مسلمون على شاب هندوسي يوم ٣١ أغسطس. تبع ذلك عنف انتقامي وانتشر. وبحلول الغروب في ١ سبتمبر كان ثمة ما يربو عن خمسين قتيلًا. تلك الليلة قرّر غاندي الصيام، فسأله أحد أصدقائه: «ولكن كيف يمكنك أن تصوم في مواجهة عصابات إجرامية؟» فجاء رد غاندي — حسب شاهد عيان — كالآتي: «أعلم أنني سأتمكن من التعامل مع مشكلة البنجاب أيضًا إذا تمكّنت من وضع أزمة كلكتا تحت السيطرة، ولكنني إذا فقدت همّتي الآن قد تنتشر الفتنة كالنار في الهشيم. أستطيع أن أرى بوضوح قوتين أجنبيتين أو ثلاثًا ستأتي إلينا، مما سيقضي على حلم الاستقلال الوليد.» فرد عليه صديقه قائلاً: «ولكن إن متّ، فسيزداد الحريق اشتعالًا.» قال له غاندي: «على الأقل لن أكون حاضرًا لأشهده. وسأكون قد قمتُ بواجبي».²⁴

بدأ غاندي الصيام يوم ٢ سبتمبر، وبحلول اليوم التالي توافدت إليه عصابات الهندوس والمسلمين وسلّموا أسلحتهم، وخرجت مسيرات مختلطة داعية إلى الوفاق الطائفي في أجزاء مختلفة من المدينة، وأكّد وفد من الساسة البارزين — الممثلين لحزب المؤتمر الوطني والعصبة الإسلامية والمنظمة الهندوسية ذات النفوذ المحلي هندو ماهاسابها — لغاندي أنَّ الشغب سيتوقف. وحينها أنهى المهاتما صيامه، الذي دام ثلاثة أيام.

دام السلام، مما حدا باللورد ماونتباتن إلى الإدلاء بتعليقه الشهير الذي قال فيه إنَّ رجلًا واحدًا أعزل من السلاح كان أكثر فاعلية من ٥٠ ألف رجل في البنجاب. لكن الثناء الذي وجهته صحيفة «ستيتسمان» — صحيفة بريطانية مقرّها كلكتا لطالما عارضت غاندي وسياساته — إلى غاندي ربما حَظِيَ بالقدر ذاته من الإعزاز لدى غاندي ومعجبيه؛ إذ ورد فيه أنه لسنوات طويلة عجزنا عن الاتفاق على استخدام الصيام كأداة سياسية مع أشهر ممارسيها ... ولكن على مدى تاريخ مهني طويل، لم يسبق قط — في نظرنا — أن صام المهاتما غاندي من أجل قضية أبسط وأجدر من تلك، ولا قضية أُعدّت لمخاطبة الضمير العام بمثل تلك الفاعلية الفورية.²⁵

يوم ٧ سبتمبر غادر غاندي إلى دلهي، بعد أن قضى أربعة أسابيع في بيليجاتا. كان يأمل في المضي قدمًا إلى البنجاب، إلا أنه لدى بلوغه العاصمة استوقفته على الفور قصص

القلق والسلب. كان المسلمون في دلهي خائفين؛ فقد كان الهجوم متزايداً على ديارهم ودور عبادتهم، وقيل لغاندي إن ما لا يقل عن ١٣٧ مسجداً دُمِّر في الأسابيع الأخيرة. كما أن اللاجئين الهندوسيين والسيخ احتلوا منازل المسلمين قسراً. وقد أفاد أحد موظفي الإغاثة التابعين لجمعية الأصدقاء الدينية (الكويكرز) بأن «سكان دلهي المسلمين من جميع الطبقات — موظفي الخدمة المدنية ورجال الأعمال والحرفيين وسائقي عربات الخيول والحمَّالين — فروا إلى عدد من الحصون الطبيعية»، مثل القلعة القديمة، وهو الحصن الكبير ذو الأسوار العالية في وسط المدينة، ومقبرة الإمبراطور المغولي همايون. في القلعة القديمة وحدها كان ثمة ٦٠ ألف لاجئ مكَّدسين في الخيام «في أركان الشرفات وفي العراء إلى جانب الجمال وعربات الخيول والأمهار، وسيارات الأجرة القديمة المتهاكة، وسيارات الليموزين الفارحة خاصتهم».²⁶

وقتها علَّق غاندي برنامجه في البنجاب، وطَفَقَ يزور المخيمات في العاصمة وخارجها. وفي السهول المحيطة بدلهي كان ثمة جماعة من المزارعين الذين يعرفون باسم الميو ديانتهم الإسلام، ولكنهم تبنَّوا كثيراً من ممارسات جيرانهم الهندوس وطقوسهم، وفي خِصْمُ الجنون السائد آنذاك صار ذلك الانسجام العقائدي طيَّ النسيان، فُقُتْلَ آلافٌ منهم أو أُخرجوا من ديارهم، سواء كانوا في أراضٍ هندية أم في مدينتي ألوار وبهاراتبور.²⁷

وقد كتب دي جي تندولكار؛ مدوِّن سيرة غاندي، أن غاندي خلال شهري سبتمبر وأكتوبر «طاف بالمستشفيات ومخيمات اللاجئين مواسياً المنكوبين، وناشد السيخ والهندوس والمسلمين أن ينسوا الماضي، وألا يُمعِنوا التفكير في معاناتهم، وإنما أن يتآخَوْا ويعتزموا العيش في سلام ... وتوسَّلَ إليهم جميعاً أن يرسوا السلام بسرعة في دلهي، حتى يتمكن من المُضي قُدماً إلى البنجاب الشرقية والبنجاب الغربية». وقال غاندي «إنه ماضٍ إلى البنجاب حتى يدفع المسلمين إلى تصحيح الخطأ الذي يُقال إنهم اقترفوه هناك في حق الهندوس والسيخ. ولكن لم يكن له أن يأمل في النجاح ما لم يضمن إنصاف المسلمين في دلهي».²⁸

وقد تحدث غاندي أيضاً في أحد معسكرات منظمة راشتريا سوايامسيفاك سانج؛ تلك المنظمة التي أسسها طبيب من مهاراشترا عام ١٩٢٥، وكانت هيئةً مترابطة متحمسة من شباب الهندوس. كان غاندي معجباً بانضباطهم وغياب حسِّ الطوائف الاجتماعية لديهم، وإنَّ لم يعجبه عداؤهم للديانات الأخرى؛ فأخبر أعضاء المنظمة أنه «إنَّ شعر الهندوس بأنَّه لا مكان لسواهم في الهند، وأنَّ غير الهندوس — لا سيما المسلمين — إنَّ أرادوا العيش

هناك فعليهم أن يعيشوا عبيدًا للهندوس، فستكون تلك طعنة في مقتل للهندوسية». فقد كان غاندي يرى أنَّ المنظمة كانت «كيانًا حسن التنظيم والانضباط»، إلا أنه أخبر أعضائها أنَّ «قوتها يمكن أن تُستخدَم إما في صالح الهند وإما ضدها؛ فهو لم يدرك ما إذا كان ثمة جانب من الصواب في الاتهامات [بالتحريض على الكراهية الطائفية] الموجهة إلى المنظمة، ومن مصلحة المنظمة أن تظهر من خلال سلوكها المتسق أنَّ تلك الاتهامات عارية من الصحة».²⁹

وخلالًا لغاندي، لم يكن جواهر لال نهرو ميالًا إلى إحسان النية بتلك المنظمة الهندوسية؛ فقد قال لوزير داخلية فالابهاي باتيل: «يبدو واضحًا لي أن منظمة راشتريا سوايامسيفاك سانج اضطلعت بدور كبير في الاضطرابات السائدة، ليس في دلهي فحسب، وإنما في سائر الأنحاء؛ ففي أمريتسار كان نشاطها واضحًا وضوح الشمس». نبعت مشاعر نهرو تجاه المنظمة من مخاوفه الأعمق إزاء الوضع الطائفي، فقد رأى أنه «ثمة محاولة حسنة التنظيم لا شك فيها من عناصر فاشية سيخية وهندوسية بعينها للإحاطة بالحكومة، أو على الأقل تفتيت قوامها الحالي، فقد تخطى الأمر حد الاضطرابات الطائفية؛ فقد كان كثير من هؤلاء الناس قساة عتاة إلى أقصى حد، وتصرفوا كإرهابيين خالصين».³⁰ وكان ثمة داعٍ أكبر للقلق؛ إذ عمل أولئك المتعصبون في «مناخ مؤات فيما يتعلق بالرأي العام»؛ ففي دلهي بالذات، كان اللاجئون الهندوس والسيخ من باكستان متعطّشين للدماء. لكن رئيس الوزراء أصرَّ على أن تكون الهند مكانًا يمكن للمسلمين أن يعيشوا ويعملوا فيه بحرية. وقد كتب رجل إنجليزي من الموظّفين التابعين للحاكم العام في مذكراته يقول: مشاهدة نهرو عن كثب في تلك المحنة تجربة ملهمة؛ فهو يؤكد إيمان المرء بالإنسانية والعقل المتحضر، إذ يكاد يقف وحيدًا في غمار الطائفية بكل صورها، من دسائس الأفراد إلى الجنون الجماعي؛ فهو يتحدث بصوت المنطق والخير.³¹

استجابةً لمبادرة غاندي ونهرو، مرر حزب المؤتمر الوطني قرارًا بشأن «حقوق الأقليات»؛ فالحزب لم يقبل قط «نظرية الدولتين»، وإذ اضطرَّ رغمًا عن إرادته إلى قبول التقسيم، كان ما زال مقتنعًا بأن «الهند أرض ديانات وأعراق متعددة، ولا بد أن تظل هكذا»، وأنَّ أيًا كان الوضع في باكستان، ستكون الهند «دولة علمانية ديمقراطية يتمتع فيها المواطنون جميعًا بحقوق كاملة، وكلهم سواسية في تمتعهم بحق حماية الدولة، بصرف النظر عن الديانة التي يعتنقونها». وودَّ حزب المؤتمر أن «يطمئن الأقليات في الهند إلى أنه سيستمر في حماية حقوقهم كمواطنين من الاعتداء عليها بكل ما أوتي من قوة».³²

إلا أن منظمة راشتريا سوايامسيفاك سانج كانت متشككة بقوة إزاء وجهة النظر تلك. كان زعيمها رجلاً نحيفاً ملتحيّاً تخرّج في كليّة العلوم يدعى إم إس جلوالكر، وكان معارضاً بشدة لفكرة الدولة العلمانية التي لا تميّز بين المواطنين على أساس الدين؛ ففي الهند التي يتصورها:

يجب على غير الهندوس في الهند إما أن يتبنّوا الثقافة واللغة الهندوسية، ويتعلموا الديانة الهندوسية ويحترموها ويوقروها، ولا يخطر ببالهم سوى إجلال العرق والثقافة الهندوسيين ... باختصار لا بد أن يكفّوا عن التصرف كأجانب، وإما أن يبقوا في البلاد في ظل تبعية تامة للأمة الهندوسية دون مطالبة بشيء، ولا استحقاق لامتيازات، وبالتأكيد دون أي معاملة تفضيلية ولا حتى حقوق مواطنة.³³

وفي يوم الأحد ٧ ديسمبر ١٩٤٧، نظّمت منظمة راشتريا سوايامسيفاك سانج مسيرة حاشدة بساحة رامليلا في قلب دلهي. ألقى إم إس جلوالكر الخطاب الرئيسي. وحسب صحيفة «هندوستان تايمز»، فقد نفى جلوالكر أنّ منظّمته تستهدف إقامة حكم هندوسي، ولكنه أصرّ على التالي: «إننا نبتغي وحدة المجتمع الهندوسي. وبوضع ذلك الهدف السامي نصبُ أعيننا، ستمضي المنظمة قدماً دون التفات لأي سلطة أو شخص».³⁴

السلطات التي قصدها كانت حزب المؤتمر وحكومة الهند. أما الأشخاص فنهرتو وغاندي، اللذان شعر اللاجئون المتعاطفون مع منظمة راشتريا سوايامسيفاك سانج بمشاعر عداوية قوية تجاههما، وكانت اجتماعات غاندي تتعطل بسبب لاجئين معترضين على تلاوة آيات من القرآن، أو آخرين هتفوا بشعارات تتساءل عن سبب عدم حديثه عن معاناة الهندوس والسيخ الذين ما زالوا يعيشون في باكستان. الحقيقة أنّ غاندي — كما كتب تندولكار — «كان منشغلاً بالقدر ذاته بمعاناة الأقلية في باكستان، وودّ لو أمكنه الذهاب لنجدتهم، ولكن كيف يتجرأ على الذهاب هناك الآن، في حين أنه لا يستطيع أن يكفل الإنصاف الكامل للمسلمين في دلهي؟»

مع استمرار الهجمات على المسلمين، قرّر غاندي أن يلجأ إلى الصيام مجدداً؛ فبدأ صيامه يوم ١٣ يناير، موجّهاً إياه إلى ثلاث جهات مختلفة: أول جهة كانت شعب الهند؛ فإليه أشار ببساطة أنه إذا كان لا يؤمن بنظرية الدولتين، فعليه أن يُثبت في عاصمته المختارة — «المدينة الخالدة» دلهي — أنّ الهندوس والمسلمين يمكن أن يتعايشوا في سلام

وأخوة. أما الجهة الثانية فكانت حكومة باكستان، فقد سألتها: «إلى متى يمكنني أن أركن إلى صبر الهندوس والسيخ، على الرغم من صيامي؟ على باكستان أن تضع حدًا لذلك الوضع» (أي، إخراج الأقليات من أرضهم).

وأخيرًا وجه غاندي صيامه إلى حكومة الهند؛ فقد احتجزت حصة باكستان من «تسوية الاسترليني» التي كانت بريطانيا تدين بها للدومنيونين؛ وهو دين تحمّله مقابل إسهامات الهند إبّان الحرب العالمية الثانية. كانت التسوية قدرها ٥٥٠ مليون روبية، وهو مبلغ لا بأس به؛ فرفضت نيودلهي الإفراج عن النقود؛ لأنها كانت غاضبة من باكستان إثر محاولتها الأخيرة الاستيلاء على ولاية كشمير. رأى غاندي أن ذلك تصرّف كيدي لا داعٍ له؛ لذا اشترط منح باكستان المال المستحق لها لإنهاء صومه.

قررت حكومة الهند ليلة ١٥ يناير أن تفرج عن الأموال المستحقة لحكومة باكستان، وفي اليوم التالي وقّع أكثر من ألف لاجئ إقرارًا مفاده أنهم سيرحبون برجوع المسلمين المهجّرين من دلهي، ويسمحون لهم بالعودة إلى ديارهم، ولكن غاندي كان يرغب في ضمانات أكثر موثوقية. في ذلك الوقت، راحت صحته تتدهور بسرعة، فبدأ يعاني فشلًا كلويًا، وانخفض وزنه، وصار الغثيان والصداع ملازمين له. أصدر الأطباء تحذيرًا قائلين: «من واجبنا أن نخبر الناس أن يتخذوا خطوات فورية لاستيفاء الشروط اللازمة لإنهاء الصوم دون إبطاء.»

وفي ١٧ يناير تشكّلت لجنة سلام مركزية بقيادة رئيس الجمعية التأسيسية راجندرا براساد، وتضمنت أعضاء آخرين من حزب المؤتمر، كما تضمّنت ممثلين عن منظمة راشتريا سوايامسيفاك سانج وجمعية العلماء وهيئات سيخية. وصبيحة يوم ١٨ يناير حملوا إقرارًا مشتركًا لغاندي أرضاه بما يكفي لكسر صيامه؛ فقد تعهد ذلك الإقرار بالآتي: «إننا سوف نحمي حياة المسلمين وممتلكاتهم ودينهم، ولن تتكرر الأحداث التي وقعت في دلهي ثانية.»³⁵

فهل ستتكرر «معجزة كلكتا» في دلهي؟ بدا أن قادة الجماعات المتشددة قد هدأت حدّتهم إثر صيام غاندي، إلا أن أتباعهم ظلوا عدائيين. في زيارات سابقة لدلهي، أقام غاندي في حي الكنائسين، إلا أنه نزل تلك المرة في دار أحد محبيه وهو المليونير جي دي بيرلا. وحتى أثناء صيامه، كانت جماعات من اللاجئيين تمر من أمام منزل بيرلا هاتفة: «دعوا غاندي يموت.» ثم ألقى لاجئ من البنجاب يدعى مادان لال قنبلة يوم ٢٠ يناير على غاندي داخل منزل بيرلا بينما كان يقود الناس في مجلس صلاة، فانفجرت القنبلة على مسافة قريبة منه، ولحسن الحظ لم يُصَب أحد بأذى.

لم تنل محاولة قتل غاندي من عزيمته؛ إذ ظل يجتمع بالناس، واجتمع أيضًا مع اللاجئين الغاضبين. ويوم ٢٦ يناير تحدّث أثناء مجلس الصلاة عن أنّ ذلك اليوم كان يُحتفل به في الماضي كعيد الاستقلال، والآن أتت الحرية، ولكن الأشهر القليلة الأولى فيها جاءت مخيبةً للآمال بشدة، إلا أنه كان يثق بأن «المرحلة الأسوأ قد ولّت»، وأنّ الهنود سيعملون معًا على تحقيق «المساواة بين الطبقات والعقائد كافة، لا لسيادة الأغلبية وتفوقها على الأقلية أبدًا، مهما كانت ضالة الأقلية، سواء من حيث العدد أو النفوذ». وقد سمح لنفسه أيضًا بأن يأمل «أنه على الرغم من انقسام الهند جغرافيًا وسياسيًا إلى شطرين، فسنكون دائمًا في قلبنا أصدقاء وإخوة يساعد أحدهما الآخر ويحترمه، ونبقى متحدين أمام العالم الخارجي».

كان غاندي قد كافح طيلة حياته من أجل حرية الهند ووحدتها، إلا أنه في النهاية استطاع أن ينظر إلى تقسيمها بتجرد وهدوء، ولكن كان ثمة أشخاص آخرون أقل تسامحًا؛ ففي مساء يوم ٣٠ يناير أطلق عليه شاب الرصاص أثناء مجلس الصلاة اليومي فأرداه قتيلاً. كان القاتل — الذي سلّم نفسه بعدها — برهميًا من بونا يدعى ناثورام جودسي. أُحيل إلى المحاكمة وحُكم عليه بالإعدام فيما بعد، ولكن ليس قبل أن يُلقي خطابًا مميزًا مبررًا فعلته؛ فقد ادّعى جودسي أنّ مبعث الاستفزاز الرئيسي بالنسبة إليه من المهاتما كان «مداومته وإصراره على استرضاء المسلمين»، والذي «قد بلغ أوجه في صيامه الأخير من أجل المسلمين، مما أوصلني إلى أنه لا بد من الإنهاء الفوري لوجود غاندي».³⁶

٤

جلب موته فيضاً جارفاً من الأسى؛ فأشاد بذكراه ألبرت أينشتاين — الذي طالما اعتبره أعظم شخصية في القرن العشرين — بكلمات تهز المشاعر، وكذلك أشاد بذكراه جورج أورويل — الذي كان يعتبر غاندي دجالاً يومًا، ولكنه بات يراه قديسًا. وصدر عن جورج برنارد شو ردٌّ فعل أرعن خليق به؛ إذ قال: «هذا دليل على مدى خطورة أن يكون المرء صالحًا»، وآخر دنيء من محمد علي جناح خليق به؛ إذ قال إن وفاة خصمه القديم خسارة بالنسبة إلى «المجتمع الهندوسي» فحسب.

إلا أن أهم ردّي فعل معنّين صدرا عن أبرز — بل أقوى — تابعين لغاندي، وهما: فالابهاي باتيل وجواهر لال نهرو؛ فباتيل الذي كان آنذاك وزير داخلية الحكومة

الهندية، كان جوجاراتي كغاندي وانضم إلى صفه منذ عام ١٩١٨، وكان منظماً وواضع استراتيجيات ممتاز، واضطلع بدور رئيسي في جعل المؤتمر الوطني حزباً قومياً. وفي مجلس الوزراء الهندي، كان هو الرجل الثاني مباشرةً بعد رئيس الوزراء جواهر لال نهرو. كان نهرو قد انضم لغاندي بعد باتيل بعامين، وكان يستطيع محادثته بلغتين فقط من لغاته الثلاث (الهندية والإنجليزية)، إلا أنه جمعه به رابطة عاطفية عميقة، ومثل باتيل كان يطلق على غاندي عادةً «بابو»؛ أي، «أبي»، ولكنه كان الابن الأثير من عدة نواحٍ (أعزَّ بكثير من أبناء المهاتما الفعليين الأربعة)، وكان أيضاً وريثه السياسي المختار.

في ذلك الحين — إذ عصفت القلاقل المدنية بالهند — أخبر الرجلان الأمة أنه على الرغم من رحيل المعلم، فرسالته باقية. وقد ناشد باتيل الناس، في حديثه على إذاعة «أول إنديا راديو»، بعد مقتل غاندي مباشرةً، ألا يفكروا في الانتقام، وإنما «أن يحملوا رسالة المحبة ونبذ العنف التي أطلقها المهاتما. وإنه لمن دواعي خجلنا أن أعظم رجل في العالم اضطرَّ إلى أن يدفع حياته ثمناً لآثام اقترفتها أيدينا. إننا لم نُطعه في حياته؛ فدعونا نسير على خطاه الآن بعد مماته على الأقل».³⁷ أما نهرو فقال بعد نشر رماد غاندي في نهر الجانج في الله أباد: «لقد دفعنا ثمناً باهظاً حتى نعيّ الدرس، فهل بيننا الآن من لن يتعهد بعد وفاة غاندي بإتمام رسالته...؟» وأضاف نهرو أنه صار على الهنود الآن «أن يتحدوا ويحاربوا سُمَّ الطائفية القاتل الذي أودى بحياة أعظم رجال زمننا».³⁸

دعا نهرو وباتيل، على حد سواء، إلى الوحدة والتسامح، ولكن الرجلين في واقع الأمر كانا قد دخلا في خلاف مرير في الآونة الأخيرة؛ ففي الأسبوعين الأخيرين من ديسمبر كان نهرو قد خطط لزيارة بلدة أجمير التي ثار فيها الشغب، وفي اللحظة الأخيرة ألغى رحلته وأرسل سكرتيه الخاص عوضاً عنه، فشعر باتيل بإهانة بالغة؛ إذ قد شعر أنه بما أن وزارة الداخلية أرسلت فريق تحقيق خاص إلى أجمير، فقد دلتّ رحلة مرءوس رئيس الوزراء على عدم ثقته في وزارة الداخلية. أوضح نهرو أنه اضطرَّ إلى إلغاء زيارته نظراً لحدوث حالة وفاة في العائلة؛ ولذا أرسل سكرتيه حتى لا يخيب أمل من توقعوا مجيئه بالأساس، ولكنه على أي حال، كان يحق له بصفته رئيس الحكومة أن يذهب أينما شاء وقتما شاء، أو أن يرسل أحداً آخر ينوب عنه، فردَّ باتيل قائلاً إنه في النظام البرلماني لا يعدو رئيس الوزراء أن يكون الأول بين أنداد؛ فهو ليس أعلى من زملائه الوزراء ولا يسيطر عليهم.

ازداد الجدل احتدامًا يومًا بعد يوم، وفي إحدى اللحظات عرض الرجلان أن يقدمَا استقالتهما، ثم اتَّفَقَ على أن يعرضَا وجهتي نظرهما أمام غاندي. قبل أن يتسنَّى تحديد موعد مناسب بدأ المهاتما صيامه الأخير. وفي الأسبوع التالي كان باتيل مسافرًا خارج دلهي، ولكن المسألة كانت ملحةً على فكره، كما كانت ملحةً على فكر نهرو. وبالفعل، التقى غاندي باتيل يوم ٣٠ يناير قبيل مجلس الصلاة المصري ذاك، وطلب أن يسوِّيًا خلافاتهما هو ونهرو، وقال أيضًا إنه يود الاجتماع بهما في اليوم التالي.

بعد مرور ثلاثة أيام على اغتيال غاندي، كتب نهرو رسالة إلى باتيل جاء فيها أنه «ب وفاة بابو تغير كل شيء، وعلينا أن نواجه عالمًا مختلفًا أكثر صعوبة. لم تعد للخلافات القديمة أهمية، ويبدو لي أن الحاجة الملحة في الوقت الحالي تتمثل في عملنا معًا بأكبر قدر ممكن من القرب والتعاون». فرد باتيل قائلاً: «أبادلك من كل قلبي المشاعر التي أعربت عنها بإخلاص ... فقد أحزنتني الأحداث الأخيرة بالغ الحزن، وقد كتبت إلى بابو ... مناشدًا إيَّاه إعفائي من مهامِي، ولكن وفاته غيَّرت كل شيء، ولا بد أن توقظنا الأزمة التي أُلِّت بنا على إدراك جديد لمقدار ما أنجزناه معًا، والحاجة إلى بذلنا مزيدًا من الجهود المتضافرة لصالح بلدنا المفجوع».³⁹

لم يفلح غاندي في التوفيق بين الهندوس والمسلمين في حياته، ولكنه وفَّق — بسبب مماته — بين جواهر لال نهرو وفالابهاي باتيل. كان ذلك صلحًا ذا أهمية كبيرة بالنسبة إلى الدولة الجديدة الفائقة الهشاشة.

الفصل الثاني

التقسيم

كان مقدراً للهند على مرّ التاريخ أن تَفِدَ إليها أعراق وثقافات بشرية متعددة، لتجد وطناً في تربتها المضيافة، وأن تقصدها قوافل كثيرة للراحة ... وقد أثّرت أحداث ألف ومائة عام من التاريخ المشترك [بين الإسلام والهندوسية] الهند بإنجازاتها المشتركة؛ فاللغة والشعر والأدب والثقافة والفن والملبس وآدابنا وأعرافنا، وأحداث الحياة اليومية التي لا تُعَدُّ ولا تُحصى، كلُّ شيء يحمل بصمة مساعينا المشتركة ... تلك الأعوام الألف الماضية من حياتنا المشتركة صهرتنا في جنسية واحدة ... وشئنا أم أبينا، لقد صرنا الآن دولة هندية متحدة وغير قابلة للانقسام؛ فلا يمكن لخيال أو تخطيط يرمي إلى الفصل والتقسيم أن يَفْصِم عُرَى تلك الوحدة.

مولانا أبو الكلام آزاد،

خطاب رئيس حزب المؤتمر، عام ١٩٤٠

المشكلة في الهند ليست ذات طبيعة طائفية، وإنما ذات طبيعة قومية لا لبس فيها، ولا بد من التعامل معها من هذا المنطلق ... إنَّ إمكانية اجتماع الهندوس والمسلمين في جنسية واحدة لوهمٌ، وقد جاوز ذلك التصور الخاطئ لدولة هندية واحدة المدى، وهو سبب معظم مشاكلنا، وسوف يؤدي بالهند إلى الهلاك، إذا فشلنا في العدول عن تصرفاتنا في الوقت المناسب؛ فالهندوس والمسلمون ينتميان إلى فئتين متباينتين من الفلسفة الدينية والعادات الاجتماعية والأدب؛ فلا هم يتزاوجون ولا يتزاورون، وهم ينتمون فعلياً إلى حضارتين مختلفتين قائمتين

بالأساس على أفكار وتصورات متناقضة؛ فأراؤهم إزاء الحياة وجوانب حياتهم متباينة.

إم إيه جناح،
خطاب رئيس العصبة الإسلامية، عام ١٩٤٠

١

هل كان تقسيم الهند ضروريًا؟ عندما رحل البريطانيون، ألم يكن بإمكانهم أن يخلّفوا وراءهم دولة واحدة؟ ثارت مثل تلك التساؤلات منذ عام ١٩٤٧، وهي أثناء الإجابة عنها تطرح التساؤل المكمل لها، وهو: «لماذا» قُسمت الهند؟

تجلى الحنين إلى الهند المتحدة لدى الأشخاص المقيمين على الناحية الهندية من الحدود بالأساس، إلا أنه أحيانًا كان يظهر شعور بالضيق داخل ما صار باكستان أيضًا، بل إن أحد السياسيين الاتحاديّين المحنّكين كتب يوم ١٥ أغسطس من عام ١٩٤٧ يقول:

أود فعل أي شيء لإنقاذ وحدة البنجاب ... فإن رؤية ما يحدث لتكسر الفؤاد ... كل ذلك بسبب سياسة التمييع والانصراف قبل الوصول إلى أي اتفاق حقيقي ... فقد استُبعد حدوث أي تعديل بتحديد تاريخ لنقل السلطة، ولم يعد من سبيل سوى تشريح الجسد حيًا ... سيكون علينا أن نبدأ من جديد، [ولكن] يكاد الأمل يندم في بناء الأمور على أساسها القديم؛ إذ إن الكراهية الطائفية والتدمير المتبادل صار لهما الأولوية في أذهان الجميع الآن.¹

لماذا لم يكن إنقاذ وحدة البنجاب — أو الهند — ممكنًا؟ قُدّمت ثلاث إجابات متباينة إلى حد بعيد. الإجابة الأولى تلوم قيادة المؤتمر الوطني على الاستهانة بجناح والمسلمين. أما الثانية فتلوم جناح على السعي وراء هدف إقامة بلد منفصل بصرف النظر عن التبعات الإنسانية، والثالثة تلقي بالمسؤولية على عاتق البريطانيين، بزعم أنهم شجّعوا الانقسام بين الهندوس والمسلمين بغية إطالة حكمهم.²

تلك الإجابات — أو لنقل الاتهامات — الثلاثة، كلّ منها يحمل جانبًا من الصواب؛ فصحيح أن نهرو وغاندي اتّخذوا قرارات خاطئة جدًّا في تعاملتهما مع العصبة الإسلامية؛

إذ في عشرينيات القرن العشرين تجاهل غاندي جناح وحاول توحيد قضيته مع الملاي، وفي الثلاثينات زعم نهرو بخطرسة — واتضح فيما بعد أنه كان مخطئاً — أن جموع المسلمين ستؤثر أثباع عقيدته الاشتراكية على الانضمام إلى ركب حزب قائم على الدين. لكن في تلك الأثناء، راح المسلمون ينتقلون بثبات من المؤتمر الوطني إلى العصبة الإسلامية. في ثلاثينيات القرن العشرين عندما كان جناح مستعداً لعقد اتفاق، قوبل بالتجاهل، وفي الأربعينيات بعدما صار المسلمون يقفون وراءه بقوة، لم يكن ثمة سبب يدفعه إلى عقد أي اتفاق.

وصحيح أيضاً أن بعض تحولات جناح السياسية تحدت أي تفسير عدا الطموح الشخصي؛ فقد عُرف في يوم من الأيام بلقب «سفير الوحدة بين الهندوس والمسلمين»، وعُرف عنه ممارسته السياسة الدستورية. وحتى عندما نصب نفسه حامياً للإسلام والمسلمين، أغفل ادعاءات التدن في حياته الشخصية. (كان يحب الويسكي، ويقول البعض إنه كان يحب شطائر لحم الخنزير أيضاً.)³ إلا أنه منذ أواخر ثلاثينيات القرن العشرين بدأ يعمل على إنكاء المشاعر الدينية. وبلغت تلك العملية أوجها في دعوته إلى إقامة «يوم العمل المباشر»؛ وهو اليوم الذي أشعل فتيل الحلقة الدامية من العنف والعنف المضاد التي جعلت التقسيم في النهاية أمراً حتمياً.

وأخيراً، ثمة جانب من الصحة أيضاً في أن البريطانيين رحّبوا فعلاً بالعداوة القائمة بين الهندوس والمسلمين وأججوها؛ ففي مارس ١٩٢٥ — عندما كانت المعركة ضد الاستعمار قد اكتسبت بُعداً شعبياً حقيقياً — كتب وزير الدولة لشئون الهند إلى نائب الملك للهند التالي: «لطالما وضعتُ أعرض آمالي وأدومها على استمرار الوضع الطائفي»⁴ فداخل إنجلترا، أدّى نمو القيم الليبرالية إلى إعلاء شأن سيادة الفرد، ولكن في المستعمرات كان الفرد دائماً ما يُنظر إليه على أنه تابع للمجتمع. تجلّى ذلك في الوظائف الحكومية؛ حيث حرصت الحكومة على الموازنة بين أعداد الموظفين من المسلمين والهندوس، وفي السياسة؛ حيث استحدث البريطانيون قواعد انتخابية طائفية بحيث كان المسلمون لا يصوّتون إلا لمسلمين آخرين، وكان معظم المسؤولين البريطانيين يميلون إلى تفضيل المسلمين؛ إذ لم تكن شعائهم الدينية وأسلوب حياتهم — مقارنةً بالهندوس — غريبة تماماً على البريطانيين. وبصفة عامة، عمّقت السياسة الاستعمارية الانقسامات الدينية التي ساعدت على تعزيز حكم الرجل الأبيض.

فَقَصَرَ نظر المؤتمر الوطني، وطموح جناح، ولأخلاقية بريطانية وسعيها وراء مصالحها الذاتية؛ كلُّ ذلك ربما يكون قد اضطلع بدور ما، ولكن على مشارف أربعينيات القرن العشرين، على الأقل، كانت مسألة التقسيم قد صارت جزءاً من حتمية التاريخ الهندي. إذ حتى لو لم يشجّع البريطانيون إقامة القواعد الانتخابية الطائفية، لكان بدء العمل بالسياسة الانتخابية الحديثة شجّع تكوين كتل تصويتية مجتمعية؛ فقد تزايد دفع المسلمين إلى التفكير في أنفسهم على أنهم مسلمون فقط؛ فحتى عام ١٩٢٧ كان قوام العصبة الإسلامية ١٣٠٠ عضو فحسب، وبحلول عام ١٩٤٤ صار لديها أكثر من ٥٠٠ ألف عضو في البنغال وحدها (كانت البنجاب فيها ٢٠٠ ألف عضو)؛ فقد توافد المسلمون من جميع الطبقات إلى العصبة، الحرفيين والعمال وأصحاب المهن ورجال الأعمال، كلهم تجمّعوا استجابةً لنداء «الإسلام في خطر»، متخوفين من احتمال أن تقوم دولة موحدة، وتكون «دولة البراهمة والبانيا (التجار)».⁵

صدرت أول دعوة رسمية لإقامة دولة باكستان عن العصبة الإسلامية في مارس ١٩٤٠؛ فقد كانت الحرب العالمية الثانية قد أجّلت مسألة باكستان (واستقلال الهند على نحو أعم)، وبعد الحرب وصلت حكومة عمّالية إلى سُدّة الحكم في بريطانيا العظمى. وخلافاً للمحافظين، كان حزب العمل «يرى أنه مقيد بالتزام أخلاقي بالتعجيل بعملية منح الهند الاستقلال»، فقد أبدى رئيس الوزراء كليمنت أتلي في قضية الهند «حسماً وحماساً غير معتادين في تاريخه المهني».⁶

كان بعض الساسة البارزين في حزب العمل وثيقي الصلة بالمؤتمر الوطني، ومنهم السير ستافورد كريبيس، الذي أرسل في أوائل عام ١٩٤٦ ضمن بعثة وزارية بريطانية مكوّنة من ثلاثة أعضاء للتفاوض على شروط استقلال الهند. كان كريبيس — وزعماء آخرون من حزب العمل — يودُّ لو خُلف وراءه دولة هندية متحدة تمضي تحت حكم المؤتمر الوطني وتوجيهه، ولكن المذكرة التي أُعدّت للبعثة في ديسمبر ١٩٤٥ أظهرت أن ذلك احتمال مُستبعد تماماً. كتب تلك المذكرة بنديريل مون، الذي كان زميلاً نابغاً بكلية أول سولز، وعمل في دائرة الخدمة المدنية الهندية لفترة. أشار مون إلى أن «احتمال الحصول على موافقة الهندوس على التقسيم أرجح من احتمال الحصول على موافقة المسلمين على الوحدة». فمن وجهة النظر البريطانية، كان «توحيد الهند ضد رغبة المسلمين سيستلزم استخدام القوة، وتقسيم الهند ضد رغبة الهندوس «لن» يستلزم استخدام القوة، وفي

أسوأ الظروف يُرجَّح أن تكون القوة اللازمة أخفَّ في تلك الحالة؛ فقد يبدي الهندوس في مدراس وبومباي وأوتر براديش والمقاطعات المركزية حسرتهم على انتزاع إخوانهم في البنغال أو البنجاب من أحضان الهند الأم، ولكن من المستبعد أن تكون لديهم الإرادة أو القوة اللازمة لكي ينبروا للدفاع عنهم».⁷

وقد أثبتت الأشهر القليلة التالية ما انطوت عليه تلك التعليقات من حكمة موضوعية؛ ففي بدايات عام ١٩٤٦ أُجريت انتخابات لمجالس المقاطعات المختلفة. أُقيمت تلك الانتخابات على أساس قصر حق التصويت على المتعلمين وأصحاب الأملاك، وكان من يملكون حق التصويت ضمن السكان البالغين نحو ٢٨٪ فحسب، ولكن تلك النسبة — في بلد بحجم الهند البريطانية — كانت تعادل نحو ٤١ مليون شخص.⁸

في جميع أنحاء العالم، تميز أسلوب الخطابة في السياسة الديمقراطية الحديثة بانقسامه بين اتجاهين متناقضين إلى حد ما. الأول يخاطب الأمل: الطموحات الشعبية المتعلقة بالرخاء الاقتصادي والسلام الاجتماعي، والثاني يخاطب الخوف: المخاوف الطائفية بشأن التعرض للغبن أو الاجتياح من أعداء المرء التاريخيين. في انتخابات عام ١٩٤٦ اعتمد المؤتمر الوطني على خطاب الأمل؛ فأعدَّ برنامجًا إيجابيًا قويًا وعدَّ بالإصلاح الزراعي وحقوق العمال، وما إلى ذلك. أما العصبة الإسلامية فركزت إلى خطاب الخوف؛ فأخبرت الناخبين أنَّ المسلمين إذا لم يحصلوا على وطن منفصل، فسيسحقهم الهندوس الذين يفوقونهم عددًا في الهند الموحدة. وقد سعت العصبة فعليًا لإقامة استفتاء على مسألة باكستان. وعلى حد قول جناح في إحدى خطب حملته الانتخابية: «الانتخابات هي بداية النهاية؛ فإذا قرر المسلمون دعم باكستان في الانتخابات المقبلة، فسنكون قد ربحنا نصف المعركة. أما إذا فشلنا في المرحلة الأولى من الحرب، فلن نقوم لنا قائمة».

نقل كوادر العصبة رسالة زعيمهم بحماس؛ ففي بهار طلبت العصبة الإسلامية المحلية من الناخبين أن «يقرروا ما إذا كان الأحرى أن تكون الأصوات قاعدة تُستخدَم في الإعداد لإنشاء حصن «حكم راما» (راما هو إله هندوسي)، أم في إقامة بناء يمنح الاستقلال للإسلام والمسلمين». وقد عرض أحد الملصقات التي استخدمتها العصبة للدعاية الانتخابية بضع ثنائيات متناقضة ذات مغزى: الدين والدنيا، والضمير والإقطاع، والحق والمنصب، وفي كل حالة كان البند الأول يرمز إلى باكستان، والثاني إلى الهند.

كذلك فقد حثَّت العصبة الناخبين في دعايتها الانتخابية على تجاوز التقسيم إلى طوائف وعشائر؛ فتضمن أحد الملصقات دعوة: «اجتمعوا بالإسلام، اتحدوا»، وطُلب من

المسلمين أن يدلوا بأصواتهم كفريق واحد. وقد لعب الطلاب المتطوعون دورًا حيويًا؛ إذ طافوا بالمناطق الريفية من دار لأخرى لحشد الأصوات.

وقد جاءت نتائج الانتخابات دليلاً دامغاً على نجاح الحملة الانتخابية للعصبة. في جميع أنحاء الهند — من مقاطعة لأخرى — كان أداء المؤتمر الوطني ممتازاً في الفئة العامة، ولكن العصبة اكتسحت المقاعد المخصصة للمسلمين، مقاتلةً من أجل قضية واحدة هي إنشاء دولة قائمة بذاتها للمسلمين. في مقاطعة البنغال، على سبيل المثال، حصلت العصبة على ١١٤ من المقاعد المخصصة للمسلمين والبالغ عددها ١١٩ مقعداً؛ ونظراً لأن العدد الإجمالي للمقاعد كان ٢٥٠، فقد احتاجت إلى قليل من الجهد للحصول على أغلبية. وفي المقاطعات الاتحادية، حصل المؤتمر على ١٥٣ مقعداً من إجمالي ٢٢٨، وبالتالي، شكّل الحكومة. ولكن داخل هذا الانتصار الأكبر، كانت هناك هزيمة كبيرة؛ فقد حصلت العصبة من ضمن المقاعد المخصصة للمسلمين في المقاطعات الاتحادية التي عددها ٦٦ على عددٍ هائل من المقاعد بلغ ٥٤ مقعداً. والأكثر إثارةً للدهشة كانت النتائج في مقاطعة مدراس الجنوبية، التي حتى المؤيد الشديد لجناح ما كان سيأمل أن تكون جزءاً من دولة باكستان المرتقبة. هنا، حصل المؤتمر على ١٦٥ مقعداً من ٢١٥ مقعداً، لكن العصبة حصلت على كل المقاعد المخصصة للمسلمين والبالغ عددها ٢٩ مقعداً. في الدوائر العامة، ربح حزب المؤتمر ٨٠,٩٪ من الأصوات، بينما حصدت العصبة ٧٤,٧٪ من المقاعد المخصصة للمسلمين.

بعد ظهور النتائج، ذكرت «دون» صحيفة حزب العصبة الإسلامية أن الأشخاص الذين انتخبوا في المجالس التشريعية هذه المرة كلّفهم الناخبون بمهمة ... الفوز بباكستان؛ فتلك المهمة وحدها ستكون هي «المهمة ذات الأولوية» داخل مجالس المقاطعات والمجالس المركزية وخارجها. قد ولى وقت اتخاذ القرار، وحان وقت العمل.

نُشرت تلك الكلمات يوم ٧ أبريل من عام ١٩٤٦، وبعد ثلاثة أيام عقد جناح اجتماعاً في دلهي للمشرّعين الأربعمئة الذين انتخبوا على قوائم العصبة الإسلامية؛ فكرر ذلك الاجتماع الدعوة إلى إقامة دولة باكستان المستقلة، إلا أن جناح حضر مؤتمراً في أوائل شهر مايو بسيملا؛ حيث سعت البعثة الوزارية البريطانية إلى إيجاد حل قائم على الوحدة. وخلال الشهرين التاليين جرى تداول مشروعات قوانين متعددة تسمح بإقامة دولة واحدة مع منح المقاطعات خيار الانفصال إن شاءت، ولكن المؤتمر الوطني والعصبة الإسلامية عجزا عن الاتفاق على شروط انضمام المقاطعات لذلك الاتحاد المقترح أو خروجها منه. وتمثلت

إحدى النقاط الإشكالية الأخرى في ادّعاء جناح أنّ المؤتمر الوطني لا يمكنه ترشيح مسلم ليكون أحد ممثليه في المحادثات.⁹

اجتهد جناح في المساومة مدرّكاً أنّ جموع المسلمين في صفه، وبحلول نهاية شهر يونيو من عام ١٩٤٦ صار من الواضح أنّه لا يمكن الوصول إلى تسوية؛ فعادت البعثة الوزارية البريطانية إلى لندن، ثم التقى زعماء العصبة الإسلامية يوم ٢٩ يوليو، وأكدوا أن «الوقت قد حان الآن لكي تلجأ الكتلة المسلمة إلى العمل المباشر حتى تقيم دولة باكستان، وتكفل حقوقها العادلة، وتصون شرفها، وتتخلص من عبوديتها الحالية تحت الحكم البريطاني، والمستقبل المتوقع في ظل سيطرة الطوائف الهندوسية». وبعد أسبوعين كان يوم العمل المباشر، وبداية النهاية بالنسبة إلى حلم الهند المتحدة.

٢

لم يكن غاندي وحده من قرّر اعتبار يوم استقلال الهند — ١٥ أغسطس ١٩٤٧ — يوماً للحداد عوضاً عن الاحتفال؛ فعلى الناحية المقابلة من الحدود — في باكستان؛ حيث جاء الاستقلال مبكراً يوماً — كتب الشاعر فيض أحمد فيض الأبيات التالية:

هذا الصباح المجذوم، شوهته أنياب ليلة الفجر
ما ذاك الصباح الذي طال انتظاره
ما ذاك الفجر الصافي الذي خرج رفاقنا في إثره
ظانين أنه في فضاء السماء الرحب
في مكان ما ستجد النجوم مُستقرّها الأخير لا محالة
في مكان ما سيغسل ببطء المد حدود الليل
في مكان ما سيجد زورق الأسى مرساه.¹⁰

لم يكن مثار الحسرة هنا هو التقسيم بقدر ما كانت تكلفته الدامية؛ فبحلول نهاية عام ١٩٤٥ على الأقل — وربما قبل ذلك — بدا قيام باكستان بنحو أو بآخر حتمياً، ولم يعد من الممكن وقف هذا آنذاك بسخاء حزب المؤتمر أو تواضع مفاجئ من جانب جناح، ولكن مرثاة الشاعر تحتم علينا أن نطرح سؤالاً آخر: إذا كان التقسيم حتمياً، فهل كان من الضروري أن يتسبب في إزهاق تلك الأرواح كلها؟

حتى نجيب عن هذا السؤال، لا بد أن نُجري استعراضاً موجزاً لأحداث الشهور الستة الأخيرة في الحكم البريطاني. في ٢٠ فبراير ١٩٤٧، أعلنت حكومة حزب العمل في لندن أن بريطانيا سترحل عن الهند بحلول شهر يونيو من عام ١٩٤٨، وأن شخصاً آخر سيشغل منصب نائب الملك في الهند عوضاً عن اللورد ويفل. وفي ٢٢ مارس، تولى نائب الملك الجديد اللورد ماونتباتن مهام منصبه، وفي غضون الأسابيع القليلة التالية ناقش شروط الانسحاب البريطاني مع الأطراف المعنية، فوجد أن معظم زعماء حزب المؤتمر الوطني في سبيلهم إلى الاقتناع بحتمية التقسيم؛ إذ رأوا أن «منح الجزء الأكبر من الهند الاستقلال أفضل من تأجيل منح الهند كاملةً استقلالها».¹¹ وقد قام غاندي بمحاولة أخيرة لإنقاذ الوحدة؛ بأن طلب من جناح أن يرأس أول حكومة في الهند الحرة، ولكن المؤتمر الوطني لم يؤيد ذلك العرض، ولم يقبله جناح على أي حال.

وفي ٢ مايو، أرسل اللورد إيزماي؛ رئيس أركان نائب الملك، إلى لندن بخطة للتقسيم، فحصل على موافقة مجلس الوزراء، ولكن كان لا بد من إعادة صياغة الخطة عدة مرات لدى عودته؛ بغية إرضاء كل من حزب المؤتمر الوطني والعصبة الإسلامية. (في مرحلة ما طلب جناح — الذي ظل وقحاً حتى النهاية — شق ممر طوله ٨٠٠ ميل عبر الهند؛ بغية ربط الجناح الشرقي والجناح الغربي لباكستان.) ورفع ماونتباتن الخطة بعد مراجعتها إلى مجلس الوزراء البريطاني.

انقضى الجزء الأكبر من الشهر في تلك الأحداث. وفي ٣ يونيو، أعلن ماونتباتن — بعد عودته من لندن — خطة التقسيم على إذاعة «أول إنديا راديو». تبعه على الميكروفون نهرو وجناح وبالديف سينج (متحدثاً بالنيابة عن الشيخ). في الصباح التالي، عقد نائب الملك مؤتمراً صحفياً في مبنى المجلس التشريعي، وهناك اقترح — للمرة الأولى — ألا يغادر البريطانيون في يونيو ١٩٤٨، وإنما في منتصف أغسطس ١٩٤٧؛ أي في غضون أقل من عشرة أسابيع.

كان ماونتباتن نفسه من اتخذ قرار تقليص الإطار الزمني لانسحاب بريطانيا بتلك الصورة الجذرية. وقد برر فيليب زيجلر — مدوّن سيرته — قراره كالتالي:

بمجرد أن أُقرَّ مبدأ التقسيم صار من المحتم أن تشتعل نيران الطائفية كالنار في الهشيم. وكلما طالت الفترة السابقة على نقل السلطة تفاقمت التوترات وتنامى خطر انتشار العنف؛ فاليوم كانت البنجاب، وغدًا البنغال، أو حيدر أباد، أو أي من المجتمعات التي لا حصر لها في شبه القارة الهندية التي عاش الهندوس

والمسلمون فيها جنباً إلى جنب، فالمائتا ألف كان من الممكن أن يصيروا مليونين أو حتى عشرين مليوناً.¹²

والواقع أنه أثناء كتابة زيجلر تلك السطور (في عام ١٩٨٥)، كان تقدير الوفيات الناجمة عن العنف المرتبط بالتقسيم قد بلغ مليون قتيل، واقترح بعض الباحثين فيما بعد أن الرقم أقرب إلى مليونين. كم كان ذلك الرقم سيصير لو رحل البريطانيون في يونيو ١٩٤٨ كما كان مخططاً؟ في هجوم لاذع على سمعة ماونتباتن، اتهمه أندرو روبرتس باللين والتردد — «وقتما اضطرُّ إلى إبداء بعض الخشونة، اتخذ ماونتباتن أضعف السبل الممكنة» — وبأنه يتحرَّج من التصدي بحسم للعنف الطائفي، ولا سيما أنه خفض عدد أفراد قوة الحدود البنجابية دون تزويدها بغطاء جوي. على العكس من زيجلر، روبرتس مقتنع بأن «الانسحاب المفرط التسرع» أدى إلى «زيادة الوفيات لا تقليلها».¹³

وقد شعر بعض المراقبين المعاصرين للأحداث أيضاً بأن قرار تفكيك إمبراطورية شُيِّدت على مدى قرنين من الزمان خلال شهرين بالضبط لم يكن قراراً صائباً؛ ففي صيف عام ١٩٤٧ كان الرجل الذي شغل أخطر المناصب هو السير إيفان جنكينز؛ حاكم مقاطعة البنجاب التي كانت لا تزال متحدة؛ ففي أوائل شهر مايو كتب جنكينز إلى ماونتباتن مستحثاً إياه على «إعادة النظر في الشروط التي ينطوي عليها أي إعلان مبكر يجسّد حلًّا للمشكلة السياسية الهندية؛ فسوف نواجه في البنجاب رفضاً باتاً من طوائفها للتعاون بأي شكل من الأشكال؛ إذ من الواضح أنه ما من فائدة تُرجى من إعلان تقسيم للبنجاب لن تقبل به أي طائفة».¹⁴ ولكن القرار اتُّخذ بصرف النظر عن تلك الاعتراضات، وعُهِد إلى الحاكم بمهمة حفظ القانون والنظام أثناء تقسيم البنجاب. وكتب إلى ماونتباتن مجدداً يوم ٣٠ يوليو، شارحاً أن احتمال نيل الاستقلال مقترناً بالتقسيم أثار غضب الناس عوضاً عن إثارة حماسهم؛ فقد كان المسلمون يأملون في الحصول على البنجاب كاملة، بينما تخوف السيخ والهندوس من خسارة لاهور. وعلّق الحاكم ساخراً: «إنَّ تقسيم بلد يحتوي على ٣٠ مليون شخص حُكِم باعتباره وحدة واحدة طوال ٩٨ عاماً خلال ستة أسابيع، أمر بالغ الصعوبة، حتى إن كانت الأطراف المعنية كلها متآلفة ومتلهفة للمضي قدماً».¹⁵

والحقيقة أن جنكينز طالب مرات عدة بإرسال مزيد من القوات، وطالب أيضاً بإرسال «سرب طائرات استطلاع تكتيكية». وقد كان أحد أسباب عدم توفر قوات كافية للتعامل مع مثيري الشغب هو أنَّ البريطانيين — الحكام — كانوا يخشون التعرُّض

للهجوم بمجرد أن يُعلن قرار الجلاء. وقد ساد ذلك الشعور أوساط الأوروبيين المقيمين في الهند جميعًا، من ضباط وقساوسة ومزارعين وتجار. وفي صيف عام ١٩٤٦، كتب ضابط إنجليزي شابٌ لأسرته أن «واقع الأمر أنَّ البلد كله سيكون ضدنا (لمدة تكفي على أي حال لحونا نحن أعضاء الجالية الأوروبية المتناثرين) قبل أن يتحول الأمر — كما من المحتم أن يصير — إلى قتال طائفي بين الهندوس والمسلمين».¹⁶

وقد كان إيلاءُ حماية الأرواح البريطانية الأولوية القصوى سياسةً من سياسات الدولة إلى حدٍّ بعيد؛ ففي فبراير ١٩٤٧ قال حاكم البنغال: «أول إجراء سأأخذه في حالة إعلان تاريخ لانسحاب السلطة البريطانية ... هو «استنفار» القوات وإعداد العدة لتجميع الأوروبيين المقيمين في مناطق نائية دون سابق إنذار بمجرد أن تبدأ ردود الأفعال العدائية في الظهور».¹⁷ والحقيقة أنه خلال صيف عام ١٩٤٧ كان الرجال والنساء البيض أكثر الناس أمانًا في الهند؛ فلم يكن أحد راغبًا في قتلهم.¹⁸ ولكن شعورهم بعدم الأمان استتبع وضع وحدات عسكرية متعددة على مقربة من المستوطنات الأوروبية عوضًا عن تحريرها لمهمة السيطرة على الشغب في سائر الأنحاء.

وقد كانت غريزة حب البقاء بدورها وراء قرار تأجيل تعيين حدود البنجاب إلى ما بعد التاريخ المحدد للاستقلال؛ فيوم ٢٢ يوليو — عقب زيارة إلى لاهور — كتب اللورد ماونتباتن إلى السير سيريل رادكليف طالبًا منه تعجيل الأمور؛ لأن «كل يوم زائد» من شأنه أن يقلل مخاطر الاضطراب. وكان من شأن الإعلان عن قرار تقسيم الحدود «قبل» الاستقلال أن يتيح تحريك القوات قبل نقل السلطة. وكان حاكم البنجاب حريصًا أشد الحرص أيضًا على إعلان قرار التقسيم فور الانتهاء منه. والواقع أن رادكليف كان جاهزًا بقرار التقسيم يوم ٩ أغسطس ذاته، إلا أن ماونتباتن غير رأيه آنذاك واختار ألا يعلن القرار إلا بعد يوم ١٥ أغسطس. كان أقل ما يوصف به تبريره لتأخير الإعلان هو أنه تبرير غريب؛ إذ قال: «لا شك أنه كلما صدر الإعلان أبكر، زادت فترة تحمُّل بريطانيا مسئولية الاضطرابات التي سيُسفر عنها حتمًا.» ومن نفس المنطلق قال: «كلما أخرنا الإعلان قلَّ تعرُّض البريطانيين إلى الكراهية المُحتمة».¹⁹

كقاعدة، يجب على المرء أن يكتب عن التاريخ باعتبار ما كان فقط، وليس ما كان يمكن أن يكون؛ إذ هل كان من شأن إتاحة فترة زمنية أطول — صدور إعلان في أبريل ١٩٤٧ مفاده أن بريطانيا سوف ترحل خلال سنة — أن تحقق عملية تقسيم أقل إيلامًا؟ وهل كان من شأن زيادة نشاط نشر القوات وتبكير إعلان قرار رادكليف أن يؤدي إلى

تقليل العنف في البنجاب؟ ربما، أو ربما ما كان ذلك سيحدث. وقد اتّضح أنّ أنسب مرثاة في وصف الأيام الأخيرة للحكم البريطاني صدرت عن أحد المسؤولين بالبنجاب، الذي قال لموظف شاب من أكسفورد يعمل في الخدمة المدنية: «أنتم البريطانيون تؤمنون بالإنصاف؛ فقد تركتم الهند في حالة الفوضى ذاتها التي وجدتموها عليها».²⁰

وعلى الرغم من أن النقاش لم يزل محتدماً بشأن دواعي التقسيم، فلم يُولَ القدر ذاته من الاهتمام لتبعاته؛ فقد كانت تلك التبعات لا يستهان بها بأي حال، كما سيتضح في هذا الكتاب؛ فقد كان للتقسيم عواقب وخيمة على الديموغرافيا والاقتصاد والثقافة والدين والقانون والعلاقات الدولية والسياسات الحزبية.

الفصل الثالث

تفاحات في السلة

الولايات الهندية تحكمها معاهدات ... الولايات الهندية — إذا لم تنضم إلى هذا الاتحاد — ستظل على وضعها الحالي تمامًا.

السير ستافورد كرييس؛

سياسي بريطاني، عام ١٩٤٢

سنضطر إلى مصارحة الأمراء عاجلاً أم آجلاً؛ فنحن حاليًا مخادعون بتظاهرها بأنه يمكننا الاحتفاظ بتلك الولايات الصغيرة كلها، مع علمنا التام بأننا لن نتمكن من ذلك عمليًا.

اللورد ويفل؛

نائب الملك في الهند، عام ١٩٤٣

١

قليلون هم الرجال الذين انشغلوا بكيفية تصوير التاريخ لهم مثل انشغال اللورد ماونتباتن؛ آخر من تولّى منصب نائب الملك والحاكم العام في الهند؛ فحسبما علّق صحفي مخضرم ذات مرة، كان ماونتباتن يتصرّف كأنه «مستول العلاقات العامة لشخصه».¹ وكان أحد مساعدي ماونتباتن أكثر صراحة؛ إذ قال على رئيسه إنه «أكثر الرجال غرورًا على وجه البسيطة». فلطالما أصدر نائب الملك التعليمات للمصورين أن يلتقطوا صورته من

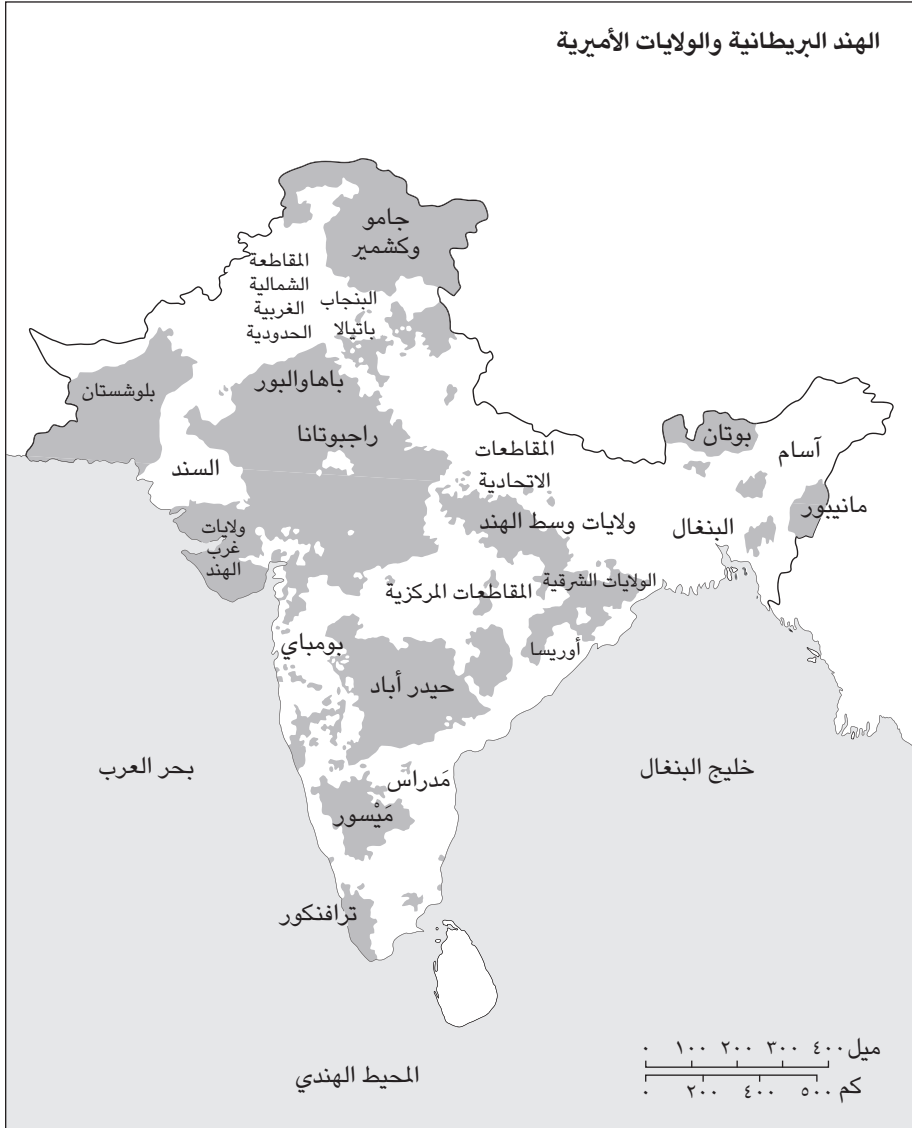
ارتفاع ست بوصات فوق مستوى عينيه؛ لأن صديقه الممثل كاري جرانت كان قد أخبره بأن تلك الطريقة لا تُظهر التجاعيد، وعندما زار المارشال مونتجومري الهند وتزاحم الصحفيون لالتقاط صور الاثنين معاً، انزعج ماونتباتن من تقلد مونتجومري أوسمة أكثر منه.²

وبصفة عامة، كانت شخصية ماونتباتن واضحة التناقض مع سلفه؛ فقد لاحظ أحد موظفي الخدمة المدنية الذين عملوا تحت إمرة اللورد ويفل، أن «الغرور والخيلاء ومثل تلك النقائص لم تمسه أبداً»؛ أي، إنَّ ويفل لم يكن يأبه أو يبالي بكيفية حكم التاريخ عليه.³ بيد أن أغلب الفضل للشروع في إنهاء الحكم البريطاني في الهند يعود إلى ويفل؛ ففي حين أنه كان متشككاً إزاء النخبة السياسية، كان شديد التعاطف مع تطلعات الهنود.⁴ إذ كان هو من افتتح المباحثات والمفاوضات عند انتهاء الحرب، وهو من ضغط من أجل وضع جدول زمني واضح للانسحاب، إلا أن خلفه المتباهي تركت له مهمة وضع اللسمات الأخيرة المثيرة التي أعلنت قيام الدولتين الجديدتين.

بعد رحيل ماونتباتن عن الهند عمل جاهداً لتقديم فترة حكمه كنائب الملك في الهند على أفضل نحو ممكن، فأمر بتأليف مجموعة من الكتب الرامية إلى تعظيم نجاحاته والتعظيم على إخفاقاته، أو أنه استخدم نفوذه للحث على تأليفها. تلك الكتب تخلف انطباعاً بأن ماونتباتن كان حَكَمًا عاقلاً نجح في التوسُّط بين تلميذين متخاصمين، سواء كانا الهند وباكستان، أو المؤتمر الوطني والعصبة الإسلامية، أو غاندي ومحمد علي جناح، أو جواهر لال نهرو وفالابهاي باتيل.⁵ وتَوَخَّذ ادعاءات ماونتباتن مسلماً بها، إلى حدٍّ السخافة في بعض الأحيان، كما في الإشارة إلى أنَّ نهرو ما كان ليضمَّ باتيل إلى مجلس وزرائه ما لم يوص ماونتباتن بذلك.⁶

والغريب أن الإسهام الحقيقي الذي قدمه ماونتباتن إلى الهند والهند لم يلق اهتماماً كبيراً من مدوَّني سيرته المبالغين في مدحه. كان ذاك هو الدور الذي اضطلع به في حل مشكلة جغرافية سياسية لم تواجهها دولة حديثة الاستقلال مثلها من قبل (ومن المستبعد أن تواجهها دولة في المستقبل)؛ فعندما رحلت بريطانيا عن شبه القارة الهندية تركت وراءها أكثر من ٥٠٠ إقليم منفصل؛ اثنان منها كانا دولتي الهند وباكستان الحديثتي النشأة، والباقي كان مجموعة متنوعة من القبائل والولايات التي كوَّنت ما كان يُعرف باسم «ولايات الهند الأميرية». وإنَّ قصة تفتيت تلك الوحدات لقصة شائعة إلى أقصى حد؛

تفاحات في السلة



الهند البريطانية

الولايات الأميرية

إذ رواها في بي مينون من وجهة نظر متحيزة منذ خمسين عامًا في كتابه «قصة اندماج الولايات الهندية»، ولكنها لم تُرو في أي موضع آخر، ولا أي وقت آخر منذ ذلك الحين.⁷

٢

كانت الولايات الأميرية من الكثرة بحيث اختلف على عددها؛ فأحد المؤرخين قدّر أنها كانت ٥٢١ ولاية، وآخر بأنها كانت ٥٦٥ ولاية. ووفقًا لأي تقدير، فقد تجاوز عددها ٥٠٠ ولاية. وتفاوتت أحجامها ومكانة كلٍّ منها تفاوتًا بيّنًا؛ فمن ناحية كان ثمة ولايات كبيرة مثل كشمير وحيدر أباد، كلٌّ منها يعادل حجمها حجم دولة أوروبية كبيرة، ومن ناحية أخرى، كان ثمة إقطاعيات صغيرة جدًا تشتمل على اثنتي عشرة قرية أو أقل.

نتجت الولايات الأميرية الكبرى عن طول مدة التاريخ الهندي بقدر ما نتجت عن السياسة البريطانية؛ فكثير من الولايات اشتهرت بصدّها موجات الغزاة المسلمين الذين اجتاحتها شمال الهند فيما بين القرن الحادي عشر والقرن السادس عشر، بينما يعود الفضل في تاريخ ولايات أخرى إلى الاتصال بأولئك الغزاة؛ على سبيل المثال: نشأت أسرة آصف جاه؛ حاكمة حيدر أباد، في أوائل القرن الثامن عشر، باعتبارها ولاية تابعة لإمبراطورية المغول العظيمة، إلا أنه كان ثمة ولايات أخرى — مثل كوتش بهار في الشرق، وجارھوال في الشمال بمنطقة الهيمالايا — لم يمسهما النفوذ الإسلامي تقريبًا.

وأياً كان التاريخ الماضي لتلك الولايات، فالفضل في شكلها وسلطاتها حاليًا يعود إلى البريطانيين؛ فشركة الهند الشرقية — التي بدأت مؤسسة تجارية — مضت تدريجيًا تجاه شغل منصب السيادة على الهند وولاياتها. ساعدها على ذلك تراجع دور المغول بعد وفاة أورنجزيب عام ١٧٠٧؛ فقد ارتأت الشركة في الحكام الهنود حلفاء استراتيجيين ذوي نفع في إيقاف طموح عدوهم المشترك — الفرنسيين — عند حدّه. فرضت الشركة معاهدات على تلك الولايات تقرّ بأن الشركة هي «السلطة العليا»؛ ومن ثم بينما كانت المناطق التي حكمها «النوابون» (لقب كان يُمنح لحكام المقاطعة أو الأمراء في زمن المغول) أو «المهرجات» ملگًا لهم، احتفظ البريطانيون لأنفسهم بحق تعيين الوزراء والتحكّم في من يخلفونهم، والحصول على مخصص مالي كبير نظير تقديم الدعم الإداري والعسكري. وفي كثير من الحالات، نقلت المعاهدات أيضًا مناطق مهمة من الولايات الهندية إلى البريطانيين؛ فليس من قبيل المصادفة أنه — عدا ولايات كاثياوار وقبيلتين في الجنوب — لم تحظ أي ولاية هندية بساحل. وقد فاقت التبعية الاقتصادية من حدة التبعية السياسية؛

إذ اعتمدت الولايات على الهند البريطانية للحصول على المواد الخام، والسلع الصناعية، وفرص العمل.⁸

وقد كان للولايات الأميرية الكبرى سككها الحديدية وعملياتها وطوابعها الخاصة، وهي شكلية سمح لها بها التاج البريطاني. ولكن قليلاً منها فقط كان به صناعات حديثة، وأقل من ذلك توافرت لديه صور التعليم الحديثة؛ فقد كتب مراقب بريطاني في أوائل القرن العشرين أنه، بصفة عامة، كانت الولايات «بؤراً للرجعية، وقلة الكفاءة، والسلطة الاستبدادية الجامحة التي يمارسها أحياناً أفراد متوحشون مختلون عقلياً».⁹ وكان ذلك إلى حد ما رأي حزب الحركة القومية الرئيسي أيضاً؛ حزب المؤتمر. ومنذ عشرينيات القرن العشرين راح الحزب يضغط على حكام الولايات حتى يضاهاوا البريطانيين، على الأقل، في السماح بحدّ يسير من التمثيل السياسي. وقد شملت مظلة الحزب الاتحاد الشعبي لولايات عموم الهند، الذي تبعته الجمعيات الشعبية الفردية للولايات بدورها.

وقد كان الأمراء سيئي السمعة حتى في أوج مجدهم؛ إذ كان يُنظر إليهم، بصفة عامة، على أنهم ضعيفو الشخصية، ومنغمسون في الشهوات، ومولعون بخيول السباق، وزوجات الآخرين، وقضاء الإجازات في أوروبا. ورأى كلٌّ من المؤتمر الوطني والبريطانيين أنهم لا يبالون بالمسائل الإدارية المملة. كان ذلك صحيحاً في معظمه، ولكن كان ثمة استثناءات؛ فقد وهب مهراجا ميسور ومهراجا بارودا إمارتيهما جامعات رفيعة المستوى، وتصدياً للتحيز الطبقي، وشجّعوا إنشاء المؤسسات التجارية الحديثة، وثمره مهرجات آخرون حافظوا على التقاليد العظيمة للموسيقى الهندية الكلاسيكية.

وسواء كانوا صالحين أم فاسدين، مسرفين أم مراعين، استبداديين أم ديمقراطيين نوعاً ما، فبحلول أربعينيات القرن العشرين وجد الأمراء جميعاً أنفسهم أمام مشكلة مشتركة؛ ألا وهي مستقبلهم في الهند الحرة؛ ففي الجزء الأول من عام ١٩٤٦ أجرت الهند البريطانية انتخابات متوالية حاسمة، ولكنها لم تمسّ الولايات الأميرية. ونتيجة لذلك، كان ثمة «عداء متنامٍ إزاء حكومات الولايات الأميرية».¹⁰ إلا أن وضعها الدستوري ظل يكتنفه الغموض؛ فقد انصبّ اهتمام البعثة الوزارية لعام ١٩٤٦ على مسألة الهندوس والمسلمين، أو مسألة الهند المتحدة مقابل باكستان، وبالكاد ذكرت الولايات من الأساس. وبالمثل، تجنّب بيان ٢٠ فبراير ١٩٤٧ — الذي أعلن رسمياً أن الحكم البريطاني في سبيله للانتهاء — التطرّق لتلك المسألة. ويوم ٣ يونيو، أعلن البريطانيون تاريخ الجلاء النهائي،

وكذلك إقامة دومنيونين، ولكن ذلك البيان أيضًا لم يوضح وضع الولايات، وحينها بعض الحكام «استغرقوا في أحلام جامحة يتمتعون فيها بسلطة مستقلة داخل دولة هندية متعددة الأجزاء».¹¹

وحينئذ دق ناقوس الخطر في الوقت المناسب تمامًا.

٣

خلال عامي ١٩٤٦ و١٩٤٧، رأس جواهر لال نهرو الاتحاد الشعبي لولايات عموم الهند، وأشار مدوّن سيرته إلى أن نهرو «كان يملك آراءً قوية بخصوص موضوع الولايات ذاك؛ فقد كان يبغض استبدال الإقطاعيين والكبت الكامل للمشاعر الشعبية. واحتمال أن يُنصّب أولئك الأمراء الصوريون ... أنفسهم ملوكًا مستقلين أورثه حنقًا بالغًا».¹² وقد شجع مسئولون من الإدارة السياسية ذلك الاحتمال بتصويرهم للأمراء أنه بمجرد أن يرحل البريطانيون يمكنهم — إن رغبوا — أن يطالبوا بالاستقلال.

من جانبهم، لم يرقّ نهرو للأمراء، بل إنهم كانوا يخشونه. ولحسن الحظ، كان المؤتمر الوطني قد أقال مشكلة الولايات إلى الإداري البراجماتي فالابهايت باتيل، وخلال ربيع عام ١٩٤٧ أقام باتيل سلسلة من حفلات الغداء حتّى فيها ضيوفه الأمراء على مساعدة المؤتمر الوطني في صياغة دستور جديد للهند، وذلك عن طريق إرسال مندوبين إلى الجمعية التأسيسية، التي بدأت مداولاتها في دلهي في ديسمبر من عام ١٩٤٦. وفي الوقت ذاته، كتب باتيل إلى الدواوين (رؤساء الوزراء) الأكثر نفوذًا من الأمراء، مستحثًا إياهم على مطالبة رؤسائهم بالتوافق مع الحزب الذي سوف يحكم الهند.¹³

كان أحد أوائل الأمراء الذين انضموا إلى صف باتيل هو مهراجا بيكانير. كان ديوانه هو كيه إم باننيكار؛ وهو مؤرخ مرموق أمكنه أن يرى — أوضح من غيره — أن «حقة فاسكو دي جاما في تاريخ آسيا»¹⁴ شارفت على الانتهاء. لم يكن من سبيل لمقاومة القوى القومية، وإن لم يتوصّل إلى حل وسط معها فسوف تكتسحه. ومن ثم فقد ناشد مهراجا بيكانير في الأسبوع الأول من أبريل ١٩٤٧ أقرانه الأمراء علنًا أن ينضموا إلى الجمعية التأسيسية، وقال إن دخولهم الجمعية من شأنه أن «يوضح للجميع أن الأمراء الهنود لا يعملون لصالح ولاياتهم وبلدهم الأم فحسب، وإنما أنهم في المقام الأول أبناء الهند الوطنيين الأبرار».¹⁵

والواقع أن أول ولاية تنضم إلى ركب الجمعية التأسيسية في فبراير كانت ولاية بارودا. وبعد النداء الذي أطلقته بيكانير، انضمت ١٢ ولاية أخرى، منها ولايات كثيرة في راجستان؛ فبانيكار وبيكانير «قادتاً أمراء راجبوت في بادرة جديدة من بوادر إجلال دلهي التي صار يحكمها — عوضاً عن المغول أو البريطانيين — رجل هندي قدير. والأرجح — من وجهة نظرهم — أنهم كانوا مصيبين في عقدهم اتفاقاً مع المؤتمر الوطني».¹⁶

كانت ولايات عدة في راجستان — منها بيكانير — ستتشارك حدودها مع باكستان، واستتبع ذلك — إضافةً إلى ذكريات المعارك القديمة التي خاضتها مع الملوك المسلمين — استعدادها للتفاهم مع المؤتمر الوطني في مرحلة مبكرة. إلا أن الولايات الأخرى البعيدة عن الحدود لم تكن متأكدة من مبلغ سلطة دلهي بعد جلاء بريطانيا. أليس من الممكن أن يترد الوضع إلى ما كان عليه إبان القرن الثامن عشر، عندما كانت شبه الجزيرة مقسمة إلى عشرات الولايات المتمتعة بالسيادة إلى حد ما؟

في ٢٧ يونيو، أنشأت حكومة الهند وزارة جديدة للولايات، حلت محل الدائرة السياسية القديمة التي تسبب عهدها بمناصرتها للأمراء ومعاداته للمؤتمر الوطني في ضررٍ بالغ.¹⁷ وتقرر أن يصير باتيل الوزير المسئول عنها، الذي اختار في بي مینون — رجل مالايالي قصير القامة، يقظ، حاد الذكاء من مالابار — سكرتيراً له. وعلى غير المعتاد بالنسبة إلى الرجال الذين شغلوا ذلك المنصب، فقد كان مینون موظفًا عاديًا ترقى في المناصب. وعوضاً عن أن يكون عضواً في دائرة الخدمة المدنية الهندية الراقية — مثلما كان غيره من سكرتيري الحكومة — كان قد انضم إلى حكومة الهند موظفًا صغيراً، وارتقى السلم الوظيفي بخطى ثابتة؛ فقد شغل منصب المفوض المعني بالإصلاح والمستشار الدستوري لنواب الملك المتعاقبين، واضطلع بدور رئيسي في صياغة قانون استقلال الهند.

وقد ناداه أقرانه في إدارة الخدمة الهندية ساخرين: «بابو» (لقب شبيه بأفندي) مینون، إشارةً إلى أصله المتواضع. والواقع أنه مع انتقال الحكم من يدي بريطانيا إلى المؤتمر الوطني، لم يكن ثمة رجل أقدر منه على الإشراف على ذلك الجانب الأصعب من المرحلة الانتقالية. وقد كان أول إجراء اتخذه مینون هو إنشاء الحكومة البريطانية عن مساندة مطالب الاستقلال الخيالية للولايات، وقال للمسؤولين في لندن: «أي إشارة إلى استعداد حكومة جلالة الملك للاعتراف باستقلالها، ستضفي صعوبة جمة على جميع المحاولات الرامية إلى توحيد صف الولايات والدومنيونيين الجديدين في كافة المسائل الحيوية موضع الاهتمام المشترك».¹⁸

إضافةً إلى ما سبق، كان مينون في وضع مثالي للتوسط بين رئيسه القديم ماونتباتن ورئيسه الجديد فالابهاي باتيل. وقد عملوا فيما بينهم على وضع مسودة صك انضمام، تُقَبِّلُ الولايات بمقتضاها تسليم مقاليد الدفاع والشئون الخارجية والاتصالات إلى حكومة حزب المؤتمر. وفي ٥ يوليو، أصدر باتيل بياناً ناشد فيه الأمراء أن يقبلوا طلب الاتحاد الهندي فيما يتعلق بتلك الموضوعات الثلاث وينضمُّوا إلى الجمعية التأسيسية. وعلى حد تعبيره، فإن «البديل عن التعاون في سبيل الصالح العام» هو «الأناركية والفوضى». وخاطب باتيل وطنية الأمراء طالباً منهم العون في النهوض «بتلك الأرض المقدسة إلى المكانة التي تليق بها بين دول العالم».¹⁹

وفي ٩ يوليو، التقى كلٌّ من باتيل ونهرو نائبَ الملك، وسألاه «عما ينوي فعله لمساعدة الهند فيما يتعلق بأكثر المشكلات التي تواجهها إلحاحاً؛ أي العلاقات مع الولايات الأميرية»، فرد ماونتباتن أنه سيولي تلك المسألة «أشدَّ الاهتمام». وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، أتى غاندي للقاء ماونتباتن. وقد ذكر نائب الملك أن المهاتما «طلب إليَّ أن أبذل قصارى جهدي؛ لضمان ألا يخلف البريطانيون وراءهم تركة من البلقنة (التفتت) والإضطراب يوم ١٥ أغسطس بتشجيع الولايات على إعلان استقلالها».²⁰

وقد ألح ثلاثي المؤتمر الوطني على ماونتباتن حتى يعضد موقفهم في مواجهة الولايات، وقد أسى تلك المهمة على أكمل وجه، لا سيما في الخطاب الذي ألقاه أمام مجلس الأمراء يوم ٢٥ يوليو، وظهر فيه بأبهى حلة وقد ازدان صدره بصفوف من الأوسمة العسكرية. وقد ذكر أحد مساعديه المجلِّين له أنه «ارتدى زيه العسكري كاملاً، مزداناً بمجموعة من الأوسمة والنياشين المقصود بها إبهار حتى أولئك الأشخاص المتمرسين في الأبهة الأميرية».²¹

بدأ ماونتباتن حديثه بإخبار الأمراء أنَّ قانون استقلال الهند حرَّر «الولايات من كافة التزاماتها تجاه التاج البريطاني». وقد صارت الآن مستقلة عملياً، أو بمعنى آخر، وحيدة شريفة؛ فقد انفصمت عرى الصلات القديمة، ولكن «إذا تعذَّر الاستعاضة عن تلك السلطة، فلن ينشأ عن ذلك سوى الفوضى»، وهي فوضى «ستضرب الولايات أولاً». ونصحهم بإقامة علاقات مع أقرب الدولتين الجديديتين إليهم. وقد أعرب عن قصده دون مواربة قائلاً: «لا يمكنكم الفرار من حكومة الدومنيون التي صارت جارتكم، مثلاً لا يمكنكم الفرار من الرعايا الذين تقع مسئولية رعايتهم على عاتقكم».

كان صك الانضمام الذي طُلب إلى الأمراء التوقيع عليه يتضمن التنازل عن مسئولية الدفاع، إلا أن ماونتباتن قال إن الولايات إذا استقلَّت فسوف «تنقطع عن أي مصادر

إمداد من العتاد أو السلاح الحديث». وتتنازل الولايات أيضًا بموجب الصك عن مسئولية الشؤون الخارجية؛ فالأمراء «لا يمكن أن يرغبوا في تحمل نفقات إرسال سفراء أو وزراء أو قناصل إلى تلك البلدان الأجنبية كلها». وتتنازل أيضًا عن الاتصالات، ولكنها «مجرد وسيلة للإبقاء على شريان الحياة في شبه القارة كلها». وقال ماونتباتن إن عرض المؤتمر الوطني تضمّن ترك «نفوذ داخلي كبير» للحكام، مع تخليصهم من المسائل التي لا يمكنهم التعامل معها بمفردهم.²²

كان حديث ماونتباتن إلى مجلس الأمراء عملًا ألمعيًا، وهو يمثل — في رأبي — أهم أعماله كافة في الهند؛ فقد أقنع الأمراء أخيرًا بأن بريطانيا لم تعد حاميتهم ولا راعية شؤونهم، وأن حصولهم على الاستقلال مجرد سراب.

وقد مهد ماونتباتن لخطابه برسائل شخصية إلى أهم الأمراء، وأتبعها بمواصلة الضغط عليهم حتى يوقعوا على صك الانضمام. قال لهم إنهم إذا وقعوه قبل ١٥ أغسطس، فسيتسنى له الاتفاق مع المؤتمر الوطني على منحهم شروطًا لائقة. أما إذا لم يستمعوا له، فقد يواجهون «وضعًا متفجرًا» عقب الاستقلال، عندما يصب عليهم القوميون جام غضبهم.²³

بحلول يوم ١٥ أغسطس، كانت جميع الولايات تقريبًا قد وقعت صك الانضمام، وفي الوقت ذاته كانت بريطانيا قد رحلت بلا رجعة، وحينها نكس المؤتمر الوطني عن تعهده بأنه إذا وقع الأمراء على النقاط الثلاث المحددة، «فسوف نحترم تمامًا تواجدتها المستقل في الأمور الأخرى».²⁴ إذ استعادت الجمعيات الشعبية نشاطها، وقامت حركة في ولاية ميسور للمطالبة بإقامة «حكم ديمقراطي كامل»، وعرض ثلاثة آلاف شخص أنفسهم للحبس.²⁵ وفي بعض الولايات في كاثياوار وأوريسا، استولى المحتجون على مقرات المصالح الحكومية، وعلى المحاكم والسجون.²⁶

أحسن فالابهاي باتيل وحزب المؤتمر استغلال تهديد الاحتجاجات الشعبية حتى يدفعوا الأمراء إلى الإذعان. كانوا قد انضموا بالفعل، والآن طُلب منهم أن «يندمجوا»؛ أي أن يفككوا الكيانات المستقلة لولاياتهم ويندمجوا في اتحاد الهند. وفي المقابل، يُسمح لهم بالاحتفاظ بألقابهم، ويُمنحون راتبًا سنويًا دائمًا. أما إذا لم يمتثلوا، فسيواجهون خطر قلاقل خارجة عن نطاق السيطرة (وقد يستحيل السيطرة عليه) من الرعايا الذين تحررت مشاعرهم المكبوتة بحلول الاستقلال.²⁷

وطوال الجزء الأخير من عام ١٩٤٧، طاف في بي مينيون أرجاء الهند مستدرجاً الأمراء واحداً تلو الآخر. وكما كتب مراسل صحيفة «نيويورك تايمز» في نيودلهي، فإن التقدم الذي أحرزه:

يمكن قياسه من خلال سلسلة من عناوين الصحف المتواضعة التي تبعتها كالتالي:

أولاً: عنوان صغير فيه «السيد في بي مينيون يزور ولاية شوتا هزري»، ثم في منشور المحكمة اليومي للحاكم العام، يأتي ذكر موجز كالاتي: «سعادة مهراجا شوتا هزري وصل»، وسرعان ما يخرج العنوان الرئيسي «اندماج شوتا هزري».²⁸

وكما يتضح من ذلك السرد، فقد كان باتيل ومينيون يقومان بالأعمال التحضيرية، ولكن اللمسات الأخيرة كان يضعها ماونتباتن في صورة مقابلة أخيرة مثلت في بعض الأحيان تنازلاً ضرورياً لإرضاء غرور الأمراء. وقد زار الحاكم العام أيضاً أهم المشيخات؛ حيث أشاد «بالقرار الحكيم الخلق برجال الدولة» المتعلق بالاتحاد مع الهند.²⁹

تولّى ماونتباتن الجانب الرمزي من عملية اندماج الأمراء في الهند. أما مينيون فتولّى المضمون. وفي كتابه، وصف مينيون ببعض التفصيل المفاوضات المضنية مع الحكام. انطوى الحديث على قدر كبير من الإطراء؛ إذ ادعى أحد الحكام أنه سليل الإله راما، وآخر أنه سليل الإله كريشنا، بينما قال ثالث إنه من سلالة خالدة، باركها حكماء السيخ.

وقد عُرضت على كل حاكم «مخصصات من خزانة الدولة» نظير أرضه؛ حيث كان يُحدّد حجم المخصصات بمقدار العائد الذي تحقّقه الولاية، فالولايات الأكبر ذات الموقع الأكثر استراتيجية كان لا بد أن تحصل على صفقة أفضل. إلا أنه كان ثمة عوامل أخرى ذات صلة؛ مثل: عراقة الأسرة الحاكمة، والهالة الدينية التي قد تحيط بها، وأعرافها. وإلى جانب المخصصات السنوية، سُمح للحكام بالاحتفاظ بقصورهم وغيرها من الممتلكات الخاصة، والأهم من ذلك أنه سُمح لهم الاحتفاظ بألقابهم، فكان من شأن مهراجا شوتا هزري أن يظلّ مهراجا شوتا هزري، ويورث اللقب لابنه أيضاً.³⁰

وبغية طمأنة الأمراء، سعى باتيل إلى إضافة ضمانة دستورية متعلقة بمخصصاتهم من الخزانة، إلا أن المدفوع — مثلما أشار مينيون — لم يكن شيئاً يُذكر مقارنةً بالمكاسب المتحققة عنه. إضافةً إلى ضمان الوحدة السياسية للهند، كان اندماج الولايات — من الناحية الاقتصادية — غنيمة محققة. ووفقاً لحسابات مينيون، في حين أن الحكومة ستدفع

نحو ١٥٠ مليون روبية إلى الأمراء، ففي غضون عشرة أعوام من شأن العوائد المتحققة عن ولايات أولئك الأمراء أن تبلغ عشرة أمثال ذلك المبلغ على الأقل.³¹ وتبعت مهمة الحصول على أراضي الولايات مهمة أخرى لا تقل عنها صعوبة تتمثل في الاندماج الإداري؛ ففي معظم الولايات، كانت نظم ريع الأراضي والنظم القضائية بالية، ولم يكن ثمة تمثيل شعبي من أي نوع، فعمدت وزارة الولايات إلى نقل موظفين مدربين في الهند البريطانية لتلك الولايات حتى يضعوا نظامًا جديدة، وأشرفت كذلك على تعيين وزارات مؤقتة قبل إجراء انتخابات شاملة.

وقد نفذ باتيل ومينون أكثر من حيلة من حيل البريطانيين؛ فنفذوا حيلة «فرّق تَسُد»، باستمالةتهما بعض الأمراء إلى صفّهما مبكرًا، مثبرين البلبلّة لدى الآخرين. كما أنهما قد لعبا على أوتار الغرور الطفولي للمهرجات، سامحين لهما بالاحتفاظ بألقابهم، ومانحين إياهم ألقابًا جديدة في بعض الأحيان (ولهذا عُيّن عدة مهرجات حكامًا للمقاطعات). ولكنهما — على غرار البريطانيين في القرن الثامن عشر — أبقيا المصلحة الذاتية نُصب عينيهما على الدوام، وهي: المزايا المادية، مثلما أخبر باتيل موظفي وزارة الولايات: «إننا لا نريد نساءهم وحُلِيِّهم، وإنما نريد أرضهم».³²

في غضون عامين لا أكثر، كان ما يربو على ٥٠٠ مشيخة مستقلة، بعضها عتيق، قد تحلل إلى أربع عشرة وحدة إدارية هندية جديدة. كان ذلك إنجازًا هائلًا بكل المقاييس، وقد أتت به الحكمة والبصيرة والعمل الشاق، وقدّر ليس بضئيل من التحايل.

٤

عندما تناقش فالابهاي مع ماونتباتن في مشكلة الولايات للمرة الأولى، طلب إليه إحضار «سلة كاملة من التفاح» بحلول تاريخ الاستقلال. سأله ماونتباتن عما إذا كان قد يرضيه ٥٦٠ تفاحة عوضًا عن ٥٦٥ تفاحة كاملة، فأومأ رجل حزب المؤتمر العتيد برأسه موافقًا.³³ وفي النهاية ثلاث ولايات فقط هي التي سببت متاعب قبل ١٥ أغسطس، وثلاث ولايات أخرى بعد ذلك التاريخ.

كانت ترافنكور أول ولاية تشكك في حق حزب المؤتمر في خلافة بريطانيا باعتباره السلطة العليا. كانت تلك الولاية تحتل موقعًا استراتيجيًا في الطرف الجنوبي القصي من شبه القارة الهندية، وكان شعبها قد تلقى أفضل تعليم في البلاد، وازدهرت فيها التجارة البحرية، واحتوت على احتياطات مُكتشَفة حديثًا من المونازيت الذي يُستخلص

منه الثوريوم، الذي يُستخدم في إنتاج الطاقة الذرية والقنابل الذرية. وكان السير سي بي راماسوامي آير يشغل منصب الديوان في ترافنكور، وهو محامٍ لامع طموح تسلّم ذلك المنصب منذ ستة عشر عاماً، وكان يُظنُّ أنه الحاكم الحقيقي للولاية، وأن المهراجا والمهراني كانا طوع بنانه.

ومنذ فبراير ١٩٤٦، أعلن آير بوضوح عن اعتقاده بأن ترافنكور — عندما يرحل البريطانيون — ستصير «وحدة مستقلة تماماً»، مثلما كانت قبل عام ١٧٩٥، عندما وقَّعت أول معاهدة مع شركة الهند الشرقية. وفي صيف عام ١٩٤٧، عقد سلسلة من المؤتمرات الصحفية طالباً تعاون أهل ترافنكور في سعيه إلى الاستقلال، وذكَّره بعقوبة أسرته المأزومة الحاكمة وإغراق ترافنكور أسطوياً هولندياً عام ١٧٤١ (على ما يبدو كانت تلك الهزيمة البحرية الوحيدة التي ألحقها دولة آسيوية بقوة أوروبية يوماً)؛ فكان القصد من الاستعانة بمأضٍ يفوح منه عبق المجد الإقليمي هو التصدي للقومية الهندية في الحاضر. وقد كان للمؤتمر الوطني — وكذلك الحزب الشيوعي الهندي — تواجد قوي في الولاية، إلا أن الديوان أصرَّ على أنه من ١٥ أغسطس ١٩٤٧ فصاعداً «ستصير ترافنكور بلداً مستقلاً»، وأضاف متحدياً: «ليس من سبب محدد يجعلها أقل من الدنمارك وسويسرا وسيام.»

والمثير للاهتمام أن محمد علي جناح رحَّب بسعي ترافنكور إلى الاستقلال، فأرسل يوم ٢٠ يونيو برقية إلى آير أشار فيها إلى أنَّ باكستان «مستعدة لإقامة علاقات مع ترافنكور قائمة على المنفعة المتبادلة». وبعد ثلاثة أسابيع، كتب الديوان إلى حكومة مدراس يحيطها علماً بأن ترافنكور تتخذ خطوات بغية «تأكيد وضعها ككيان مستقل». إلا أنها كانت مستعدة لتوقيع معاهدة بين ترافنكور «الدولة المستقلة ذات السيادة» و«حكومتي الدومنيون» لكلٍّ من الهند وباكستان.

يوم ٢١ يوليو، كان ديوان ترافنكور على موعد لمقابلة نائب الملك في دلهي. وفي مساء اليوم السابق، التقى دبلوماسياً بريطانياً كبيراً وأخبره أنه يأمل في نيل الاعتراف من الحكومة البريطانية، وسأل عما إذا كانت المملكة المتحدة ستتدخل في حالة رفض الهند إمداد ترافنكور بالنسوجات. ويبدو أن ساسة من لندن كانوا قد شجَّعوا آير في طموحاته؛ إذ رأوا في ترافنكور المستقلة مصدراً لمادة خام ذات أهمية حيوية بالنسبة إلى الحرب الباردة المقبلة. والحقيقة أن حكومة ترافنكور كانت قد وقعت اتفاقية بالفعل مع حكومة المملكة المتحدة من أجل إمدادها بالمونازيت. وفي لندن، نصح وزير الإمدادات

حكومته بتجنب الإدلاء بأي تصريح من شأنه أن «يعضد موقف الدومنيونين الهنديين في محاربة سعي ترافنكور إلى الاستقلال»، وقال الوزير إنه بما أن تلك الولاية تملك «أكبر مخزون نعرفه من رمل المونازيت»؛ فمن وجهة النظر البريطانية «سيكون احتفاظ ترافنكور باستقلالها السياسي والاقتصادي — على الأقل في الوقت الحالي — ميزة».

يوم ٢١ يوليو، ذهب آير إلى المقابلة المقررة مع ماونتباتن. اجتمعا أكثر من ساعتين، استغلها الديوان في شن هجوم ضارٍ على غاندي ونهرو وحزب المؤتمر. وبعد أن «أفرغ مكنونات صدره»، نائب الملك «تركه يرحل، وأوكل أمره إلى في بي مينون»، الذي حثه على توقيع صك الانضمام، ولكن الديوان قال إنه يفضل التفاوض على إبرام معاهدة مع الهند عوضاً عن ذلك.

عاد آير إلى ترافنكور دون أن يفقد فيما يبدو عزمه على الاستقلال، ثم إنه بينما كان في طريقه لحضور حفل موسيقي يوم ٢٧ يوليو، هاجمه رجل يرتدي السروال العسكري القصير، وسدد إليه طعنة في وجهه، وأخرى في جسده، ومن ثم أُخضع لجراحة طارئة. (اتضح أن من شرع في قتله كان عضواً في حزب كيرالا الاشتراكي.) كانت تبعات ذلك الحادث فورية، ومن وجهة النظر الهندية مُرضية إلى أقصى حد؛ فعلى حد تعبير نائب الملك في تقريره الأسبوعي إلى لندن: «فتح تنظيم الاتحاد الشعبي لولايات عموم الهند النار واستسلمت ترافنكور فوراً». فمن فراشه بالمستشفى نصح آير المهرجا «بسلوك سبيل التوافق والتفاهم»، الذي لم يتبعه هو نفسه «لاستبدادي وحسمي المفرط». وفي ٣٠ يوليو، أبرق المهرجا إلى نائب الملك معلناً اعتزامه الانضمام إلى الاتحاد الهندي.³⁴

ولاية أخرى ترددت في مسألة الانضمام كانت بوبال. كانت تقع في وسط الهند، وتمتعت بالتولية المعتادة المكوّنة من سكان معظمهم من الهندوس وحاكم مسلم. ومنذ عام ١٩٤٤، عمل نواب بوبال مستشاراً لمجلس الأمراء. كان معروفاً عنه معارضته الشديدة لحزب المؤتمر، وقربه بالقدر ذاته من جناح والعصبة الإسلامية؛ فعندما أفصح البريطانيون بعد الحرب عن نيتهم الرحيل عن الهند، ملأ ذلك الاحتمال نفس النواب يأساً. كان يرى في ذلك «أحد أعظم المآسي التي حلت بالبشرية، إن لم تكن أعظمها على الإطلاق»؛ فالآن «صارت الولايات والمسلمون وعامة الشعب أجمع، الذين كانوا يركنون إلى العدالة البريطانية ... فجأة بلا معين ولا نظام ولا نصير»، فلم يعد أمام النواب سوى «الموت في سبيل مسلمي العالم».

وردت تلك السطور في رسالة كتبها في نوفمبر ١٩٤٦ إلى المستشار السياسي للورد ويفل. وبعد أربعة أشهر، حل ماونتباتن محل ويفل في منصب نائب الملك، وقد صادف أن

ماونتباتن كان رفيقاً قديماً لنواب بوبال في لعب البولو. كانت صداقتهما عمرها خمسة وعشرون عاماً، وزعم ماونتباتن ذات مرة أن النواب كان «ثاني أعز صديق له في الهند».³⁵ لكن سرعان ما اتضح أنهما صارا ينتميان إلى معسكرين مختلفين؛ ففي منتصف يوليو ١٩٤٧، كتب ماونتباتن إلى بوبال — مثلما كتب إلى سائر الأمراء — ناصحاً بالانضمام إلى الهند، فرد عليه النواب برسالة طويلة — أقرّ بأنها ذات لهجة «عاطفية» — بدأها بالإعراب عن «صداقة ودية لم ينقسم عراها» مع التاج الانجليزي، وهي صلة تعتمد حكومة جلالة الملك إلى كسرهما من طرف واحد. ولمن سلّمت بريطانيا بوبال وزميلاتها؟ إلى حزب غاندي ونهرو المكروه. وسأل نواب بوبال غاضباً: «هل ينبغي لنا أن نستسلم لقادة حزب المؤتمر دون قيد أو شرط وندعهم يملّون شروطهم؟»

وانتقلت الرسالة من الاتهام بالخيانة إلى التحذير، فقال النواب إنه في الهند، كان حائط الصد الأساسي أمام «المد الشيوعي المتصاعد» هو أصحاب الأملاك. وقد صرّح حزب المؤتمر بالفعل بنيته القضاء عليهم. وإلى يسار ذلك الحزب، وقف الحزب الشيوعي الهندي الذي يتحكم في اتحادات عمال النقل؛ فيمكن للشيوعيين إن أرادوا أن يصيبوا شبه القارة بالشلل والمجاعة. وقال نواب بوبال لصديقه: «أصدقك القول، إنه ما لم تقدم أنت وحكومة جلالة الملك الدعم للولايات وتحول دون زوالها من على خارطة الهند، فسرعان ما ستجدون أنفسكم أمام دولة هندية واقعة تحت السيطرة الشيوعية ... فإذا وجدت الأمم المتحدة نفسها ذات يوم أمام ٤٥٠ مليون شخص إضافي تحت القبضة الشيوعية، فسيكون لديها مبرر كافٍ لإلقاء اللوم على بريطانيا العظمى لوقوع تلك الكارثة، وطبعاً أنا لا أود أن يقترن اسمك بذلك.»

وقد ألح إلى أنه — مثل ترافنكور — سوف يعلن استقلال بوبال، وأنه لن يحضر على أي حال اجتماع مجلس الأمراء المقرر عقده يوم ٢٥ يوليو. ويوم ٣١ كتب ماونتباتن مجدداً إلى النواب يدعوه مرة أخرى إلى توقيع صك الانضمام، وذكره بما قاله في الخطبة التي ألقاها؛ إنه ما من حاكم سيتمكن من «الهرب» من الدومنيون الأقرب إليه. ولقّب الجدل حول الشيوعية رأساً على عقب بحنكة؛ فقال إنه يقر بوجود خطر المد الشيوعي، ولكن الأفضل أن يتحد حزب المؤتمر والأمراء في التصديّ له، فالرجال مثل باتيل «يخشون الشيوعية بقدر ما تخشاه، وإن نالوا تأييد مصادر التأثير المتزنة جميعها مثل طبقة الأمراء، فقد يتمكنون من درء الخطر الشيوعي».³⁶

وحينئذ كان نواب بوبال قد بلغته أخبار اجتماع ٢٥ يوليو؛ فسمع بالانطباع الرائع الذي خلّفه صديقه القديم، وبموجة الانضمامات المتنامية من زملائه الأمراء، فاستسلم

واكتفى بطلب رشوة صغيرة لكبريائه، وسأل عما إذا كان بإمكان نائب الملك أن يضغط على باتيل لكي يطيل المهلة الزمنية المتاحة التي تبلغ عشرة أيام، بحيث يعلن انضمام بوبال «بعد» ١٥ أغسطس لا قبلها. قال نواب بوبال إن ذلك «من شأنه أن يسمح لي بأن أوقع على حكم إعدامنا بضمير مرتاح». (الواقع أن باتيل قال إنه لا يمكنه أن يسمح بأي استثناءات، فقال ماونتباتن إنه إذا وقَّعت بوبال صك الانضمام يوم ١٤ أغسطس، فسيحتفظ به ثم يُسلَّمه إلى باتيل بعد يوم ٢٥ أغسطس).³⁷

والحالة الأغرب كانت حالة ولاية جودبور؛ وهي ولاية قديمة كبيرة ذات ملك هندوسي وأغلبية سكانية هندوسية أيضًا؛ ففي حفل غداء أقامه ماونتباتن في منتصف يوليو، كان مهراجا جودبور الشاب قد انضم إلى غيره من أمراء راجبوت الذين أشاروا إلى استعدادهم للانضمام إلى الهند، ولكن سرعان ما غرس أحدهم — لم يتضح من — في رأسه فكرة أنه بما أن الولاية تقع على حدود باكستان، فقد يحصل على شروط أفضل منها؛ فأعَدَّ اجتماعًا بينه وبين جناح، ربما بإيعاز من نواب بوبال. وفي ذلك الاجتماع، عرض زعيم العصبة الإسلامية منح جودبور مرافق الموانئ كاملة في كراتشي، واستيراد الأسلحة دون قيود، وإمداد ربوعها التي ضربتها المجاعة بالحبوب من السُّنْد. وثمة رواية تذهب إلى أن جناح ناول المهراجا ورقة بيضاء وقلم حبر وقال له: «فلتَمِلْ شروطك كاملة».

لو كانت جودبور قد تحولت إلى صف باكستان، لكان ذلك فتح الباب أمام احتمال أن تحذو الولايات المتاخمة لها — مثل جايبور وأودايبور — حذوها، إلا أن تلك الخطة نمت إلى علم كيه إم بانيكار، وطلب إلى فالابهاي باتيل التدخل؛ فاتصل باتيل بحاكم جودبور ووعدته بحرية استيراد السلاح أيضًا، فضلًا عن إمداده بمخزون لائق من الحبوب. وفي الوقت ذاته، أخبر نبلاء جودبور وشيوخ قراها المهراجا أنه لا يمكن أن يتوقع أن يرتاحوا للتواجد في دولة مسلمة، وسأله حاكم ولاية ملاصقة أيضًا — جايسالر — عمَّا سيحدث إن انضم إلى باكستان ثم ثار الشغب بين الهندوس والمسلمين، فإلى أي صف سينحاز حينها؟

وبذلك رضخ مهراجا جودبور بدوره، ولكن ليس قبل تمثيلية تحدُّ قام بها في اللحظة الأخيرة، فعندما قُدِّم إليه صك الانضمام في غرفة الانتظار بمكتب نائب الملك، أخرج المهراجا مسدسًا وصوَّبه إلى رأس السكرتير قائلاً: «لن أقبل إِملاءاتك». ولكنه هَدَأَ بعد دقائق قليلة ووقع على الصك.³⁸

من الولايات التي لم توقع الصك حتى ١٥ أغسطس كانت جوناغاد، التي تقع في شبه جزيرة كاتياوار في غرب الهند. تلك الولاية — على غرار بوبال — كان بها نواب مسلم يحكم أغلبية هندوسية. كانت جوناغاد محاطة من ثلاث جهات بولايات هندوسية أو بالهند، ولكنها على الجهة الرابعة — وهذا ما ميزها عن بوبال — كان لها ساحل طويل، وكان مينائها الرئيسي فيرفال يقع على بُعد ٣٢٥ ميلاً بحرياً من مدينة كراتشي، الميناء الباكستاني المهم، وعاصمة باكستان في ذلك الوقت. وكان حاكم جوناغاد عام ١٩٤٧ — محبة خان — دائم الشغف بشيء واحد: الكلاب. تضمّنت حديقة الحيوان التي كان يفتنيها ألفي كلب أصيل، منهم ستة عشر كلب صيدٍ موفد خاصة لحراسة القصر. وعندما تزوج اثنان من كلاب الصيد الأثريين لديه، أعلن ذلك اليوم عطلة رسمية، وأنفق على «زواجهما» ٣٠٠ ألف روبية؛ أي قرابة متوسط الدخل السنوي لأحد رعاياه ألف مرة.

داخل حدود جوناغاد كان مزار الهندوس المقدس لسومناث، فضلاً عن جيرانار، التلّ الذي بنى الجانيون على قمته معابد مهيبة من الرخام لعبادتهما؛ فاجتذب كلٌّ من سومناث وجيرانار آلاف الحُجاج من سائر أنحاء الهند. كما أنّ غابات جوناغاد كانت هي الملاذ الأخير للأسود الآسيوية، التي حظيت بحماية محبة خان وأسلافه، الذين أثنوا حتى كبار المسؤولين البريطانيين على صيدها.³⁹

وفي صيف عام ١٩٤٧، سافر نواب جوناغاد لقضاء عطلة في أوروبا. وأثناء سفره، حل السير شاه نواز بوتو — سياسي بارز في العصبة الإسلامية من السند وثيق الصلة بجناح — محلّ الديوان القائم.⁴⁰ وحينما عاد النواب، ضغط عليه بوتو لكي يبقى خارج الاتحاد الهندي. وفي ١٤ أغسطس — يوم تسليم السلطة — أعلنت جوناغاد أنها سوف تنضم إلى باكستان. كان ذلك جائزاً من الناحية القانونية، وإن لم يكن منطقياً من الناحية الجغرافية، وتعارض أيضاً مع نظرية «الدولتين» الخاصة بجناح، بما أن ٨٢٪ من سكان جوناغاد كانوا هندوسيين.

درست باكستان طلب النواب بضعة أسابيع، ثم قبلت انضمام جوناغاد يوم ١٣ سبتمبر. ويبدو أنها قررت ذلك اعتقاداً منها في إمكانية استخدام جوناغاد في المقايضة على جامو وكشمير؛ فتلك الولاية أيضاً لم تكن قد انضمت إلى أي من الدومنيونين

حتى ١٥ أغسطس. كان بها مهرجا هندوسي يحكم أغلبية مسلمة؛ أي، إنها من حيث التكوين كانت جوناغاد المعكوسة.

وقد أثار قبول باكستان انضمام جوناغاد إليها سخط الزعماء الهنود. وأصاب ذلك «وترًا حساسًا» لدى فالابهاي باتيل بالذات؛ إذ إنه كان من أبناء تلك المنطقة، وكان يتحدث اللغة ذاتها (الجوجاراتية) التي يتحدثها سكان جوناغاد؛⁴¹ فكان أول رد فعل له هو ضمان انضمام ولايتين تابعتين لجوناغاد، هما: مانجورول وبارياواد؛ فقد ادعى زعيمهما الهندوسيان أنَّ لهما الحق في الانضمام إلى الهند؛ ونفى نواب جوناغاد ذلك، زاعمًا أنهما لا بد أن يحصلوا على موافقته أولًا بصفتهم تابعتين له، فأخذت الحكومة الهندية صف الولايتين التابعتين، وأرسلت قوة عسكرية صغيرة لمساندتهما.

وفي منتصف شهر سبتمبر، ذهب في بي مينون إلى جوناغاد للتفاوض مع النواب، ولكن الأخير امتنع عن مقابله، متمارضًا، فاضطُرَّ مينون إلى الاكتفاء بمقابلة الديوان عوضًا عنه، وأخبر السير شاه نواز أنه ينبغي لجوناغاد من الناحيتين الثقافية والجغرافية أن تنضم إلى الهند. لم يناقشه السير شاه نواز في ذلك، ولكنه شكًا إليه تأجيح «الكتابات المتشددة في الصحافة الجوجاراتية» مشاعر السكان المحليين، وقال إنه شخصيًا يحبُّ طرح المسألة للاستفتاء.⁴²

في الوقت نفسه، أُقيمت «حكومة مؤقتة لجوناغاد» في بومباي، رأسها سمالداس غاندي؛ أحد أبناء إخوة غاندي، وأحد سكان المنطقة، فأصبحت تلك «الحكومة» وسيلة لإثارة السكان داخل جوناغاد. فرَّ النواب مذعورًا إلى كراتشي آخذًا معه اثني عشر كلبًا من الكلاب الأثيرة لديه، وأُلقيت المسؤولية على عاتق الديوان. في ٢٧ أكتوبر، كتب السير شاه نواز إلى جناح قائلًا إنه في حين أنه «عقب الانضمام إلى باكستان مباشرة، تلقيت أنا ومعالیه مئات الرسائل من المسلمين بالأساس تهنئتنا على قرارنا، اليوم أصبح أشقاؤنا لا مُبالين باردين. يبدو أنَّ مسلمي كاتياوار فقدوا كل حماسهم لباكستان».

وبعد عشرة أيام، أخبر السير شاه نواز الحكومة الهندية أنه يرغب في تسليم إدارة جوناغاد لها، فتمت عملية نقل السلطة رسميًا يوم ٩ نوفمبر، إلا أن ماونتباتن في دلهي كان مغتاظًا من عدم مشاورته في الأمر قبل تسليم الولاية؛ فنظَّم الهنود حينئذٍ — جزئيًا بهدف إرضائه ولكن أيضًا ترسيخًا للمشروعية — استفتاءً شعبيًا، فنتج عن الاستفتاء الذي أُقيم في ٢٠ فبراير ١٩٤٨ تصويت ٩١٪ من الناخبين لصالح الانضمام إلى الهند.⁴³

ولاية حيدر أباد بدورها كان حاكمها مسلماً وأغلبية سكانها هندوساً، ولكنها مثلت غنيمة أكبر بكثير من بوبال أو جوناجاد؛ فقد امتدت الولاية عبر هضبة الدكن في وسط شبه القارة، وفاقَت مساحتها ٨٠ ألف ميل مربع، بينما زاد تعدادها عن ١٦ مليون نسمة موزَّعين على ثلاث مناطق لغوية: المنطقة التيلوجوية، والمنطقة الكانادية، والمنطقة الماراثية. كانت حيدر أباد محاطة بالمقاطعات الوسطى من الشمال، وبومباي من الغرب، ومدراس من الجنوب والشرق. وعلى الرغم من أنها كانت ولاية حبيسة بلا سواحل، فقد كانت مكتفية ذاتياً من الغذاء والقطن والبذور الزيتية والفحم والأسمنت، إلا أن البنزين والملح كان لا بد من استيرادهما من الهند البريطانية.

نشأت حيدر أباد ولايةً تابعة للمغول عام ١٧١٣، وقد جرى العرف على تسمية حاكمها «النظام». كان ٨٥٪ من سكانها هندوساً، إلا أن المسلمين تحكَّموا بمقاليد الجيش والشرطة ودائرة الخدمة المدنية. كان النظام نفسه يمتلك نحو ١٠٪ من أراضي الولاية، بينما يتحكَّم كبار ملاك الأراضي في أكثر الأراضي الباقية. بلغ دخل الحاكم من حيازته ٢٥ مليون روبية سنوية ربيعاً، في حين كانت تمنحه خزانة الولاية ٥ ملايين روبية أخرى. وكان ثمة نبلاء فاحشو الثراء، إلا أن غالبية المسلمين — كغالبية الهندوس — كانوا عمالاً بالمصانع وحرفيين وعاملين وفلاحين.⁴⁴

في عامي ١٩٤٦ و١٩٤٧، كان الحاكم هو النظام السابع — مير عثمان علي — الذي اعتلى العرش منذ عام ١٩١١. كان أحد أغنى أغنياء العالم، ولكنه كان أيضاً أبخلهم؛ إذ نادراً ما كان يرتدي ثياباً جديدة، وكان لباسه المفضل منامة غير مكوية وقميصاً وطربوشاً باهت اللون، وكان «عادةً ما يقود سيارة قديمة متهاكة شبيهة بعلبة الصفيح، طراز عام ١٩١٨، ولم يكرم وفادة أي من زائريه قط».⁴⁵

كان النظام عاقداً العزم على التشبُّث بأكثر من ثروته الشخصية؛ فما أراد له لولايته — عندما يرحل البريطانيون — كان الاستقلال، مصحوباً بإقامة علاقات مباشرة بينه وبين التاج البريطاني. وقد استعان في قضيته بالسير والتر مونكتون؛ مستشار الملك القانوني وأحد أرفع المحامين مقاماً في إنجلترا. (كان من ضمن موكَّلي مونكتون السابقين الملك إدوارد الثامن، الذي طلب مشورة مونكتون أثناء أزمة تنازله عن العرش.) كان النظام مستعداً لدفع مبلغ باهظ نظير خدمات ذلك المحامي الإنجليزي، بلغ ٩٠ ألف جنيه بريطاني في السنة، حسبما قيل. وفي اجتماع مع نائب الملك، مونكتون «شدد على أن

معاليه سيواجه صعوبة جمة في سلك أي طريق من المرجح أن ينتقص من سيادة النظام المستقلة». وعندما اقترح ماونتباتن أن تنضم حيدر أباد إلى الجمعية التأسيسية، أجابه المحامي قائلاً إِنَّ الهنْد إِنَّ بالغت في الضغط، فموكله «قد ينظر جدًّا في خيار الانضمام إلى باكستان».⁴⁶

وإنَّ طموحات النظام — لو كانت تحقَّقت — لكان من شأنها أن تفصل شمال الهند عن جنوبها فعليًّا. ومثلما أشار الخبير الدستوري رجينالد كوبلاند، فإن «الهند يمكنها أن تعيش إنَّ يُتر طرفاها المسلمان في الشمال الغربي والشمال الشرقي، ولكن هل يمكنها أن تحيا دون الوسط؟» وعبر باتيل عن ذلك المعنى بمزيد من الصراحة قائلاً إِنَّ استقلال حيدر أباد بمنزلة «سرطان في معدة الهند».⁴⁷

في تلك المواجهة بين النظام وحكومة الهند، كان لكلٍّ منهما وكيله الخاص؛ فالهنود كان لديهم حزب مؤتمر ولاية حيدر أباد — الذي تشكَّل عام ١٩٣٨ — الذي مارس ضغوطًا شديدة من أجل إقامة حكومة تمثيلية داخل حدود الولاية. أما النظام فكان لديه «اتحاد المسلمين»، الذي رغب في صون مكانة المسلمين في الإدارة والسياسة. وكان الحزب الشيوعي الهندي طرفًا فاعلاً مهمًّا أيضًا؛ إذ كان له حضور قوي في منطقة تيلانجانا بولاية حيدر أباد.

في عامي ١٩٤٦ و١٩٤٧، تعالت أصوات الأطراف الثلاثة؛ فطالب حزب مؤتمر الولاية بأن تحذو حيدر أباد حذو سائر ولايات الهند، ونظَّم قاداته احتجاجات في الشوارع، معرِّضين أنفسهم للحبس. وفي المقابل، اكتسب اتحاد المسلمين بصبغة راديكالية على يد زعيمه الجديد قاسم رضوي؛ وهو محامٍ درس في عليكرة وكان عنده إيمان قوي بفكرة «عِزَّة المسلمين». تحت قيادة رضوي، دعم الاتحاد جماعة شبه مسلحة تدعى «رضا كار» نزع أعضاؤها شوارع حيدر أباد جيئةً وذهابًا حاملين السيوف والأسلحة النارية.⁴⁸

وفي الوقت ذاته، هبَّت انتفاضة في الريف بقيادة وتوجيه من الشيوعيين، فصودرت أراضٍ كبيرة في جميع أنحاء تيلانجانا وأعيد توزيعها على الفلاحين المتعطشين للأرض. في البداية، صادر المتمردون أيَّ حيازة تزيد عن ٥٠٠ فدان، ثم خفصوا الحد إلى ٢٠٠ فدان، ولاحقًا ١٠٠ فدان، كما أنهم قضوا على ممارسة السُّخرة، وشكَّل الشيوعيون ما يشبه حكومة موازية في مناطق نالجوندا وورانجال وكاريمانجار، وما يربو على ألف قرية «تحررت فعليًّا من حكم النظام».⁴⁹

في ١٥ أغسطس، رفع عمال حزب المؤتمر العلم الوطني في شتى أنحاء ولاية حيدر آباد، فقبُضَ على منفِذي العملية وُزِّجَ بهم في السجن.⁵⁰ وعلى الجانب الآخر، ازدادت جماعة رضا كار ضراوةً، فأكدت دعمها لإعلان الاستقلال الذي أصدره النظام، وطُبعت منشورات ووزَّعتها جاء فيها: «حرِّروا حيدر آباد من أجل الحيدر أباديين»، و«لا اتفاق مع الاتحاد الهندي».⁵¹

وقد تَلَقَّت طموحات النظام تشجيعاً من حزب المحافظين في بريطانيا؛ فالسير والتر مونكتون نفسه كان عضواً بارزاً في حزب المحافظين، وقد كتب إلى زعماء الحزب طالباً إليهم دعم موكله. زعم مونكتون أنَّ حزب المؤتمر يمارس نوعاً من «سياسة القوة» تعد «نسخة طبق الأصل من السياسات التي انغمس فيها هتلر وموسوليني». وبما أن ماونتباتن كان على وفاق تام مع نهرو وباتيل، فقد بات على حزب المحافظين «التأكد من أنه إذا كان لا مناص من تلك الخيانة المشينة لأصدقائنا وحلفائنا القدامى، فإنها على الأقل لن تُترك دون عقاب أمام ضمير العالم».⁵²

وإن رؤية حيدر آباد تحت حكم النظام على أنها بولندا، وحزب المؤتمر على أنه معادل لهتلر لتبليبل الفكر، ولكن حتى ونستون تشرشل سمح لنفسه بتصديق ذلك التشبيه؛ ربما لأنه لطالما كره غاندي. قال تشرشل في خطابه بمجلس العموم إنَّ البريطانيين عليهم «مسئولية شخصية ... ألاَّ يسمحوا لولاية أعلنوا أنها ذات سيادة أن تُخنق أو تُجوع أو يتمكَّن منها العنف فعلياً». وألقى آر إيه باتلر — النجم الصاعد لحزب المحافظين — بثقله مع تشرشل قائلاً إن بريطانيا ينبغي أن تلقي بثقلها في سبيل تحقيق «مطالب حيدر آباد العادلة المتعلقة باحتفاظها باستقلالها».⁵³

وقد استمدَّ النظام — وجماعة رضا كار بدرجة أكبر — دعماً لقضيته من باكستان أيضاً، وبلغ الأمر بجناح حدٍّ أن أخبر اللورد ماونتباتن أن حزب المؤتمر إذا «حاول الضغط على حيدر آباد بأي شكل، فسوف يهبُّ مئات الملايين من المسلمين هبةً رجل واحد دفاعاً عن أعرق أسرة حاكمة مسلمة في الهند».⁵⁴

وحينها قال النظام إنه سيوقع معاهدة مع الهند، ولكن ليس صكَّ انضمام. وفي أواخر نوفمبر ١٩٤٧، وافق على توقيع «اتفاقية تجميد الوضع»، التي استمرت بمقتضاها الترتيبات التي كانت قائمة بين حيدر آباد والراج البريطاني مع الحكومة الوريثة له. فكسب الطرفان بذلك بعض الوقت؛ بالنسبة إلى النظام حتى يعيد النظر في سعيه إلى الاستقلال، والهنود حتى يجدوا سبلاً أفضل لإقناعه بالانضمام.

وبمقتضى تلك الاتفاقية، أوفد كلٌّ من النظام والحكومة الهندية نوابًا عنهما في أرض الآخر. كان النائب عن الحكومة الهندية هو كيه إم مونشي؛ الحليف المؤتمن لدى فالابهاي باتيل، وكان النظام قد عين ديوانًا جديدًا في شهر نوفمبر، مير لائق علي، وهو رجل أعمال ثريٌّ معروف عنه تعاطفه مع باكستان. عرض لائق علي تضمين بعض الممثلين عن الهندوس في حكومته، ولكن حزب مؤتمر الولاية رأى ذلك العرض هزيلًا جدًّا ومتأخرًا للغاية. وعلى أي حال، كانت السلطة الحقيقية قد انتقلت آنذاك إلى جماعة رضا كار وقائدها قاسم رضوي. وبحلول مارس ١٩٤٨، كان عدد أعضاء اتحاد المسلمين قد بلغ مليونًا، عُشرهم مُدرَّبون على حمل السلاح، واتخذ كل عضو في جماعة رضا كار موثقًا من الله بأن «يحارب حتى الرمق الأخير للحفاظ على غلبة القوة الإسلامية في الدكن».⁵⁵

في أبريل عام ١٩٤٨، زار أحد مراسلي صحيفة «ذا تايمز» اللندنية حيدر آباد، وأجرى حوارًا مع قاسم رضوي، ووجد أنه «خطيب شعبي متطرّف ذو ملكات تنظيمية عظيمة، فهو ممتاز في دور «المحرّض»، وأسر حتى عند لقائه وجهًا لوجه».⁵⁶ أما رضوي فرأى نفسه الزعيم المنتظر لدولة إسلامية، زعيمًا على شاكلة جناح بالنسبة إلى الحيدر آباديين، وإن كان أكثر تشدّدًا. وقد احتلت لوحة الزعيم الباكستاني مكانًا بارزًا على جدار حجرته. وأخبر رضوي صحفيًا هنديًا أنه يكنّ إعجابًا شديدًا لجناح، وأضاف أنه «متى راودتني الشكوك أذهب إليه للمشورة، وهو لا يرضنّ عليّ بها أبدًا».

يظهر رضوي في الصور بلحية كثّة، فقد بدا «أشبه بمفستوفيليس (رمز الشيطان في حكايات شعبية ألمانية) شرقي»⁵⁷، وكان أكثر ملامحه لفتًا للانتباه هو عيناه الناريّتان «اللتان تشع منهما نيران التطرف». كان يزدري حزب المؤتمر ويقول: «لا نريد حكم البراهمة أو التجار الهندوس هنا». وعندما سُئل عن الجانب الذي سينحاز إليه إذا ما حدث صدام بين باكستان والهند، أجاب رضوي بأن باكستان قادرة على تدبّر أمرها، ولكنه أردف قائلاً: «أيّنا تضررت مصالح المسلمين، فستجدون اهتمامنا وتعاطفنا. ذلك ينطبق على فلسطين أيضًا بالطبع؛ فحتى إن تضررت مصالح المسلمين في الجحيم، فستميل قلوبنا تعاطفًا معهم».⁵⁸

نظرت جماعة رضا كار إلى المعركة الدائرة بين دلهي وحيدر آباد من منظور هندوسي إسلامي. أما المؤتمر الوطني فازتأى فيها صدامًا بين الديمقراطية والاستبداد. والحقيقة أنها اشتملت على الأمرين معًا. وكان مواطنو حيدر آباد هم ضحايا ذلك الاشتباك الذين مثّلت لهم الشهور التالية على أغسطس ١٩٤٧ فترة من انعدام الأمن البالغ.⁵⁹ شرع

بعض الهندوس في الفرار إلى المناطق الملاصقة لهم من مدراس، وتزامن ذلك مع توافد المسلمين من المقاطعات الوسطى إلى حيدر أباد؛ فأولئك المسلمون — الذين كانوا أميين في معظمهم — بلغتهم روايات مخيفة عن هجمات على إخوانهم في الدين في البنغال والبنجاب، ولكنهم لم يستوعبوا على ما يبدو أنهم سيكونون أقلية في حيدر أباد أيضًا؛ فعلى حد تعبير مراقب مستقل، ربما «كانت ثقة هؤلاء المهاجرين المسلمين في حماية قوات النظام والعرب لهم أكبر من ثقتهم في إدارة مقاطعات الاتحاد». وقيل عن هؤلاء المسلمين إنهم بدورهم طردوا هندوسًا من ديارهم في حيدر أباد بمساعدة رجال النظام. كما كان ثمة مزاعم أيضًا عن وضع خطة لجعل المسلمين أغلبية في الولاية؛ فعلى ما يبدو باتت الأحياء الهندوسية في مدن مثل أورانج أباد وبيدار وحيدر أباد «تبدو مهجورة».⁶⁰

وخلال ربيع وصيف عام ١٩٤٨، تنامي التوتر؛ إذ وردت مزاعم عن تهريب أسلحة من باكستان إلى حيدر أباد — في طائرات قادها مرتزقة بريطانيون — واستيراد أسلحة من أوروبا الشرقية. وكتب رئيس وزراء مدراس إلى باتيل مخبرًا إياه أنه يجد صعوبة في التعامل مع فيض اللاجئين القادمين من حيدر أباد. وأرسل كيه إم مونشي تقارير صارخة عن غدر «النظام»، و«فكرته الراسخة» المتعلقة بالاستقلال، وإشارته إلى حكومة الهند بوصف «أوغاد دلهي»، وعن «الدعاية السامة التي تُنقل ليل نهار عن الاتحاد الهندي في الخطب وإذاعة «النظام» وصحفه ومسرحياته وما إلى ذلك».⁶¹

حينها ماطل الجانب الهندي بعض الشيء. وفي يونيو ١٩٤٨، عقد في بي مينون ولائق علي سلسلة من الاجتماعات في دلهي، فطلب مينون أن تقيم الولاية حكومة تمثيلية، وتتعهد بإجراء استفتاء شعبي بشأن الانضمام، واقتُرحت استثناءات عدة للحفاظ على كرامة «النظام» تضمنت الاحتفاظ بقوات، لكنه لم يقبل أيًا منها. حينئذ حاول ديوان حيدر أباد السابق المؤقر — السير ميرزا إسماعيل — أن يتوسط بين الطرفين؛ فنصح «النظام» بالألّا يحيل قضية حيدر أباد إلى الأمم المتحدة (وهو ما هدد لائق علي بفعله)، وأن ينتزع نفسه من برائن جماعة رضا كار وينضم إلى الهند، فقد أخبر معاليه أن حيدر أباد «يجب أن تدرك ضعف موقفها».⁶²

وفي ٢١ يونيو ١٩٤٨، استقال اللورد ماونتباتن من منصب الحاكم العام. قبل ذلك بثلاثة أيام، كان قد كتب إلى النظام يحثه على التنازل ودخول التاريخ؛ «باعتبارك صانع السلام في جنوب الهند، ومنقذ ولايتك وأسرتك الحاكمة وشعبك». أما إذا تمسك بموقفه، فسوف «يجلب على نفسه إدانة كل ذي عقل».⁶³ اختار النظام ألا يصغي إليه،

ولكن برحيل ماونتباتن، صار اتخاذ إجراءات حاسمة أيسر على باتيل؛ ففي ١٣ سبتمبر، أرسلت فرقة جنود هندية إلى حيدر آباد، وفي غضون أقل من أربعة أيام كانت قد فرضت سيطرتها على الولاية بأكملها، وكان من ضحايا المعركة اثنان وأربعون جندياً وما يربو على ألفي عضو من جماعة رضا كار.

وفي ليلة ١٧ سبتمبر، تحدّث «النظام» في الإذاعة، والأرجح أن يكون كيه إم مونشي هو من كتب له خطابه، فأعلن حظر جماعة رضا كار، ونصح رعاياه قائلًا: «عيشوا في سلام ووثام مع بقية شعب الهند». وبعد ستة أيام، أصدر إعلاناً آخر في الإذاعة قال فيه إن رضوي ورجاله «استولوا على الولاية» بأساليب «هتلية» و«أشاعوا فيها الإرهاب». وزعم أنه كان «متلهِّفًا للوصول إلى تسوية مشرّفة مع الهند، لكن تلك الجماعة ... دفعتني إلى رفض العروض التي كانت حكومة الهند تقدّمها من حين لآخر».⁶⁴

وسواء حدث ذلك مصادفةً أم عمدًا، فقد اتّخذت الهند إجراءاتها ضد حيدر آباد بعد وفاة الحاكم العام لباكستان بيومين. كان جناح قد تنبأ بأن يهبّ ١٠٠ مليون مسلم في حالة تهديد ولاية «النظام». لم يحدث ذلك، ولكن المشاعر تأجّجت في بعض أنحاء باكستان؛ ففي كراتشي، خرجت مسيرة احتجاجية من ٥ آلاف شخص متوجهة إلى المفوضية السامية الهندية، وخرج المفوض السامي — نصير غاندي القديم — إلى الشارع محاولاً تهدئتهم، فهتفوا ردًا عليه: «أيها الجبناء، لقد هاجمتمونا وقد تُوفّي شيخنا لنوّه».⁶⁵

في شهر يونيو، كان أحد كبار زعماء حزب المؤتمر قد أخبر النظام أنه إنّ تصالح مع الاتحاد، فقد يصير معاليه «سعادة سفير الهند قاطبة في موسكو أو واشنطن».⁶⁶ في الواقع لم يُعرّض عليه ذلك؛ ربما لأنّ ملبّسه أو أسلوب استضافته لزائريه — أو كليهما — لم يكونا لاثقين بمبعوث دبلوماسي، ولكن بادرة الإذعان الأخيرة من طرفه كانت مكافأتها أن صار حاكم ولاية حيدر آباد الهندية الجديدة.

وبعد مضيّ عامين على انتهاء نظام الحكم القديم، زار الصحفي خواجه أحمد عباس من بومباي حيدر آباد، فوجد أن نافذة ستوديو تصوير راجا ديندايال ذي المائة عام، غطت فيها صور «محرّر» المدينة — الكولونيل جيه إن تشودري من الجيش الهندي — على صور النظام. والآن في حيدر آباد، صارت قبعة حزب المؤتمر البيضاء «غطاء رأس الطبقة الحاكمة الجديدة، وأثارت نفس الانبهار الذي كانت تثيره العمامة المخروطية لآل آصف جاه قبل دخول القوات الهندية».⁶⁷

في أغسطس ١٩٤٧، نشر مسئول بريطاني مخضرم كان قد خدم في شبه القارة الهندية مقالاً يحمل عنواناً واعداً هو «الهند والمستقبل». كانت الهند البريطانية قد قُسمت لتوها إلى دولتين جديدتين، وسأل الكاتب: «هل سيقف الانقسام عند ذلك الحد؟» أم أنَّ شبه القارة ستفتت «إلى عدد لا يُحصى من الدول الصغيرة المتناحرة؟» بدا عدم الاستقرار ملازماً لباكستان، وكان ثمة احتمال كبير بأن تتحول الأجزاء الشمالية الغربية منها إلى دولة مستقلة تحت اسم «بشتونستان». لم تكن الهند أكثر استقراراً بالضرورة، ومن ثم كان «يعتقد كثير من المراقبين الأكفاء أنَّ مقاطعة مدراس ستفصل في نهاية المطاف لتصبح دولة مستقلة تماماً». أما عن الولايات الأميرية، فأصغرها وأضعفها لن يكون أمامه خيار سوى الانضمام إلى الهند، إلا أن «الولايات الجنوبية الكبيرة — ولا سيما حيدر أباد وميسور وترافنكور — وضعها مختلف تمام الاختلاف؛ إذ يمكنها — إن لزم الأمر — أن تحتفظ بكيان مستقل، ومن المستبعد أن تردعها تهديدات حزب المؤتمر الأخيرة عن اتخاذ قرارها في هذا الصدد على أساس مصلحتها الشخصية فحسب».

وأنهى ذلك المتنبي كلامه قائلاً: «من المرجح أن تنقسم الهند البريطانية في النهاية إلى ثلاثة أو أربعة بلدان، إلى جانب اتحاد فيدرالي مكوّن من الولايات الهندية الجنوبية، وسيمثّل ذلك ما يشبه ردةً إلى النمط السائد في الهند إبان القرن السادس عشر».⁶⁸ علماً بالفرص المتاحة آنذاك — والمعارضة — فقد كان دمج تلك الولايات المتعددة المتفرقة إنجازاً مذهلاً بحق، وقد تمت المهمة بسلاسة وشمولية بالغتين إلى حدٍّ أن الهنود سرعان ما نسوا أن ذلك لم يكن بلداً واحداً فيما مضى، وإنما ٥٠٠ بلد. وخلال عامي ١٩٤٧ و١٩٤٨ كان خطر التفكك ملموساً بحق، إثر وجود «خلايا الدسائس» على غرار بوبال وترافنكور و«نقاط الهجوم الاستراتيجية» مثل حيدر أباد، ولكن بعد مرور خمسة أعوام لا أكثر على تنازل آخر مهراجا عن أرضه، كان الهنود «قد صاروا يعتبرون الهند الموحدة أمراً مسلماً به إلى حدٍّ أن مجرد تخيل وضع مختلف الآن صار يتطلب مجهوداً ذهنيّاً كبيراً».⁶⁹

إن وضع الأمراء الهنود في التكوين السياسي الهندي «كان بلا نظير أو شبيه في أي مؤسسة عرفها التاريخ»، إلا أنه من خلال «مفاوضات سلمية ودية» تفتت المشيخات، وصار «يصعب تمييزها عن الوحدات الديمقراطية الأخرى التي يتألف منها الاتحاد الهندي».

وردت تلك الكلمات في كتيّب أصدرته الحكومة الهندية عام ١٩٥٠. وقد كانت تستحق تهنئة ذاتها عن جدارة؛ إذ تحوّل ٥٠٠ «مركز استبداد إقطاعي إلى وحدات حرة وديمقراطية ضمن الاتحاد الهندي» دون خسائر كبيرة في الأرواح، و«تلاشت النقاط الصفراء على الخريطة» التي مثّلت تلك المشيخات، و«رجعت السيادة والسلطة إلى الشعب». وأردف الكتيّب يقول: «لأول مرة صار ملايين من الناس المعتادين على العيش في مجموعات ضيقة منعزلة في الولايات جزءاً من الحياة الكبرى في الهند، وصار بإمكانهم استنشاق هواء الحرية والديمقراطية الذي ساد البلاد كلها».

وبما أن ذلك كان كتيّباً رسمياً، فقد نُسب فضل إتمام المهمة بطبيعة الحال إلى الرجل المسؤول؛ حيث كتب الصحفيون: «ما عجز المندوبون الساميون البريطانيون عن تحقيقه عقب قرنين من الجهود المتواصلة، أنجزه السردار فالابهاي باتيل من خلال مناشدته المقنعة للمشاعر النبيلة لطبقة الأمراء».⁷⁰

والحقيقة أن باتيل كان حكيماً ثابت الجنان في قيادته فعلاً؛ فأُيّي سياسي غيره من حزب المؤتمر — حتى (أو لا سيما) نهرو — ربما لم يكن ليُشرف على عملية القضاء على طبقة الأمراء بمثل ذلك الصبر وبُعد النظر، ولكنه لم يكن ليتمكن من إتمام المهمة دون في بي مينون، الذي قام بمئات الزيارات إلى المشيخات مقوّضاً حكامها تدريجياً. ولم يكن مينون بدوره ليتمكن من إحراز الكثير دون الموظفين الذين نفّذوا عملية الانتقال الفعلية، مهيين الظروف أمام اندماج المشيخات مالياً واجتماعياً مع بقية الهند.

والحقيقة أن الساسة والبيروقراطيين، على حد سواء، تمتعوا بحليف لا غنى عنه تمثل في الجندي المجهول: الشعب؛ فلعمود من الزمان، كثير من سكان الولايات الأميرية طالبوا في صخبٍ بالحقوق الممنوحة لمواطني الهند البريطانية، وكثير من الولايات كان بها جمعيات شعبية قوية ونشطة. كان الأمراء يعون ذلك تماماً؛ فالحق أنه دون تهديد الاحتجاج الشعبي من أسفل ما كانوا سلّموا السلطة إلى الحكومة الهندية بتلك السهولة.

أثناء عملية توحيد الهند، كان لفالابهاي باتيل مساعدون كُثُر، معظمهم مجهولون ولم يُكرّموا. من الأشخاص الذين لم يُسَقَطوا تماماً من الذاكرة في بي مينون، الذي كان المخطّط الرئيسي وراء عملية دمج الولايات الأميرية، وكذلك كان أوّل من أرّخ لها؛ فدعونا نستمع إلى الدرس الذي استخلصه من تلك العملية:

إن تفكيك ٥٥٤ ولاية بدمجها داخل إطار الجمهورية، وإرساء النظام بعد كابوس الفوضى الذي بدأنا به، وإدخال الديمقراطية في إدارة كل الولايات

السابقة ينبغي أن يقوَّى عزمنا في تحقيق القدر ذاته من النجاح في الميادين
الأخرى.⁷¹

سوف نحول انتباهنا في الوقت المناسب إلى تلك «الميادين الأخرى» من عملية بناء الدولة،
ولكن دعونا أولاً نتقصَّى حالة الولاية الأميرية التي سببت أكثر المتاعب للاتحاد الهندي؛
فتلك التفاحة بالذات ظلت متأرجحة على حافة السلة؛ إذ لم تقع داخلها قط، وإن لم تقع
خارجها أيضًا.

الفصل الرابع

وادي دامٍ وجميل

جذبني لكشمير حبي للجبال وقرابتي بأهلها، وهناك لم أرَ حياة الحاضر وحيويتها وجمالها فحسب، وإنما الأزمان الماضية الرائعة القابعة في أركان الذاكرة ... فعندما أفكر في الهند، تجول ببالي أشياء كثيرة ... ولكن في المقام الأول جبال الهيمالايا ذات القمم المكسوة بالثلوج، أو وادي جبلي في كشمير في فصل الربيع وقد غطته أزهار يانعة، ويتدفق من ثناياه جدول ماء رقيق.

جواهر لال نهرو، ١٩٤٦

١

انضمت أكثر من ٥٠٠ ولاية أميرية إلى الاتحاد الهندي. كان أهم تلك الولايات — وما زال — ولاية جامو وكشمير؛ فبمساحة تبلغ ٨٤٤٧١ ميلاً مربعاً، كانت أكبر حتى من حيدر آباد، إلا أن تعداد سكانها الذي يفوق أربعة ملايين قليلاً كان أكثر تفرُّقاً. وقد اتسمت تلك الولاية بقدر كبير من التنوع الثقافي، فقد تضمنت خمس مناطق رئيسية، وتمتعت مقاطعة جامو المتاخمة للبنجاب بهضاب منخفضة ومساحات كبيرة من الأراضي القابلة للزراعة. قبل التقسيم كان المسلمون يمثلون فيها أغلبية طفيفة (٥٣٪)، ولكن مع موجة الهجرة المذعورة ذلك العام صار الهندوس هم الفئة الغالبة في جامو. وعلى العكس منها، كان وادي كشمير شمال جامو ذا أغلبية مسلمة كبيرة. كان ثمة إجماع على أن ذلك الوادي — بالإجماع — أحد أجمل بقاع الهند، وكان السُّيَّاح الأغنياء من دلهي والبنجاب يصطافون في بحيراته وهضابه. وقد ضمَّ أيضًا مجموعة من أصحاب الحرف رفيعي

المستوى الذين اشتغلوا في الحرير والصوف والأخشاب والنحاس، ليصنعوا تحفًا رائعة كانت تُصدَّر إلى جميع أنحاء الهند وخارجها. وتضمَّن كلُّ من جامو وكشمير مجموعة صغيرة من السيخ أيضًا.

وقد امتدت جبال لاداخ العالية شرق الوادي على حدود التبت، وكان معظم سكانها بوذيين، وغربها كان قطاعا جلجيت وبلتستان قليلي السكان. كان معظم السكان هناك مسلمين، ولكن من فروع الإسلام الشيعية والإسماعيلية، لا فئة السنة الغالبة (كما كان الحال في الوادي).

لم تجتمع تلك المناطق المتفرقة تحت مظلة ولاية واحدة إلا في القرن التاسع عشر. فقد وُحِّدتها عشيرة دوجرا الراجبوتيون من جامو، الذين غزوا منطقة لاداخ في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، وانتزعوا وادي كشمير من أيدي البريطانيين في أربعينيات القرن التاسع عشر، ودخلوا جلجيت مع نهاية القرن. وبهذا صارت ولاية جامو وكشمير تشترك في حدودها مع أفغانستان وإقليم شينجيانج (سينكيانج) الصيني والتبت، فلم يكن يفصلها عن الاتحاد السوفييتي سوى شريط ضيق من الأراضي الأفغانية.¹

موقع تلك الولاية منحها أهمية استراتيجية غير متناسبة إلى حدٍّ بعيد مع تعداد سكانها. وقد تضاعفت تلك الأهمية بعد ١٥ أغسطس ١٩٤٧، عندما أصبحت كشمير تنقسم حدودها مع الدومنيونين الجديدين. وقد تفاقمت الحالة الشاذة المتمثلة في وجود حاكم هندوسي لأغلبية مسلمة إثر مصادفة جغرافية؛ فخلافًا للمشيكات الأخرى موضع الخلاف — مثل جوناجاد وحيدر أباد — كانت كشمير متاخمة للهند وباكستان على حد سواء.

كان مهراجا كشمير عام ١٩٤٧ رجلًا يُدعى هاري سينج، الذي اعتلى العرش في سبتمبر ١٩٢٥. وكان يقضى كثيرًا من وقته في حلبة السباق ببومباي، أو في الصيد في الأدغال الشاسعة الغنية بالطرائد التي حوتها أراضيه. وقد كان مثالًا نموذجيًا للفئة التي ينتمي إليها من ناحية أخرى، فكما شكت زوجته الرابعة والصغرى: كان «لا يلتقي الشعب أبدًا، تلك هي المشكلة؛ فهو يكتفي بالجلوس محاطًا بتملّقيه من الحاشية والمحظيين، ولا يعرف أبدًا ما يحدث في الخارج».²

وفي أغلب فترة حكمه، كان أبغض الناس إلى المهراجا رجلًا مسلمًا من الوادي يُدعى الشيخ محمد عبد الله. ولِدَ عبد الله عام ١٩٠٥ لتاجر أوشحة، وحصل على درجة الماجستير في العلوم من جامعة عليكرة الإسلامية. وعلى الرغم من مؤهلاته لم يتمكن من الحصول

على وظيفة حكومية في كشمير؛ إذ كان الهندوس مسيطرين على إدارة الولاية، فبدأ عبد الله في التساؤل: «لماذا يُخْتَصُّ المسلمون بتلك المعاملة؟ إننا أغلبية، ونحن الأكثر إسهاماً في دخل الولاية، ونتعرض رغم ذلك للقهر ... أكان ذلك لأن أغلبية موظفي الحكومة غير مسلمين؟ ... لقد توصلت إلى أن إساءة معاملة المسلمين كانت نتيجة الاضطهاد الديني.»³ وبعد أن حُرِمَ عبد الله الوظيفة الحكومية، صار معلماً؛ فأنشأ نادياً للقراءة وكان يتحدث بالنيابة عن أشقائه الرعايا المحتجين على الوضع في البلاد. كان ذا حضور ملهم بقامته الفارعة التي قاربت المترين وخُطِبَه الذكية الآسرة. وعلى الرغم من أنه كان يشعل لفافة تبغ من حين لآخر، فهو لم يكن يعاقر الخمر، وكان يذهب إلى المسجد كل جمعة، وكان متبحراً في دراسة القرآن.⁴

في صيف عام ١٩٣١، اختير عبد الله ضمن وفد من المسلمين كانوا يرجون رفع مسألتهم إلى المهراجا.⁵ وقبل أن تتسنى لهم مقابلته، قُبِضَ على ناشط يُدعى عبد القادر وقُدِّمَ للمحاكمة. أسفر ذلك عن صدام بين المحتجين والشرطة لَقِيَ فيه واحد وعشرون شخصاً مصرعهم. وقد تلا ذلك موجة من العنف الطائفي في الوادي، تعرّض فيه كثير من محال الهندوس إلى النهب والحرق.

في العام التالي — عام ١٩٣٢ — شُكِّلَ مؤتمر لجموع مسلمي كشمير لتجسيد المعارضة المتنامية ضد المهراجا. كان من ضمن الأعضاء البارزين لذلك التنظيم: الشيخ عبد الله، وغلّام عباس؛ محامٍ من جامو. وبعد ستة أعوام، تزعم عبد الله عملية تحويل التنظيم إلى «مؤتمر وطني» تضمّن هندوساً وسيحاً أيضاً. وطالبت الهيئة الجديدة بحكومة تمثيلية قائمة على الاقتراع العام.

وفي ذلك الوقت تقريباً، تعرّف عبد الله على جواهر لال نهرو، وتوطدت صلتها فوراً؛ فكلهما كان عفويّاً ذا آراء قوية، ولكنهما اشتركا في آرائهما لحسن الحظ: أي الالتزام بالوثام بين الهندوس والمسلمين وبلاشتراكية. وقد ازداد تقرب حزب المؤتمر الوطني (الكشميري) من حزب المؤتمر الوطني الهندي؛ مما نفّر بعض أعضائه، لا سيما غلام عباس الذي ترك الحزب وسعى إلى تنظيم صفوف مسلمي كشمير وحدهم. كانت تلك بداية خصومة مريرة مع الشيخ عبد الله، مثّلت خلافاً شخصياً بقدر ما هو أيديولوجي.

في منتصف أربعينيات القرن العشرين، كان عبد الله قد اكتسح خصمه في التنافس على الشعبية، فقد ذكر أحد معاصريه أنه كان: «محبوباً للغاية من أهل كشمير آنذاك».⁶ وقد دخل السجن وخرج منه أكثر من مرة منذ عام ١٩٣١، وأدخل السجن مرة أخرى

عام ١٩٤٦ بعد أن طلب إلى آل دوجرا «مغادرة كشمير» وتسليم السلطة إلى الناس. وفي الاضطرابات التالية، قُتِلَ أكثر من عشرين شخصًا، فأعلن المهراجا فرض الأحكام العرفية، وحُكِمَ على الشيخ بالحبس ثلاث سنوات بتهمة «إشاعة الفتنة»؛ فأشعل ذلك الإجراء غضب جواهر لال نهرو، الذي هبَّ لنجدة صاحبه في كشمير. منع رجالُ المهراجا نهرو من الدخول؛ إذ أوقفوه عند الحدود وأعادوه إلى الهند البريطانية.⁷ وبعد أن اتضح أنَّ بريطانيا سرعان ما سترحل عن شبه القارة الهندية، حثَّ رامتشاندرا كاك — رئيس وزراء هاري سينج — المهراجا على التفكير في مسألة استقلال ولايته؛ فصرَّح المهراجا يوم ١٥ يوليو عام ١٩٤٦، بأن الكشميريين سوف «يقررون مصيرهم دون إملاءات من أي جهة لا تشكل جزءًا لا يتجزأ من الولاية».⁸ وفي نوفمبر، لاحظ المندوب السامي البريطاني في سريناجار أن:

المهراجا وكاك ينظران جدًّا في احتمال عدم انضمام كشمير إلى الاتحاد الهندي إذا تكوَّن. وفي مناسبة سابقة ألحَّ إليَّ كاك بأن كشمير قد تضطر إلى البقاء خارج الاتحاد نظرًا للعداء الذي يُرجَّح أن تُبديه حكومة حزب المؤتمر المركزية تجاه كشمير. وأظن أن المهراجا يرى أنه بمجرد أن تختفي السلطة العليا ستضطر كشمير إلى الاعتماد على نفسها، وأن مسألة الولاء للحكومة البريطانية لن تنشأ، وأن كشمير ستكون حرة في التحالف مع أي قوة — بما في ذلك روسيا — يقع عليها اختيارها.⁹

كانت فكرة الاستقلال قد استحوذت على المهراجا، فقد كان يبغض حزب المؤتمر الوطني؛ لذا لم يستطع أن يفكر في الانضمام إلى الهند، ولكنه إن انضمَّ إلى باكستان فقد يقضي على حكم أسرته الهندوسية.¹⁰

وفي أبريل ١٩٤٧، تولى نائب جديد للملك في الهند مقاليد الحكم في نيودلهي، واتضح أنه كان من معارف المهراجا هاري سينج القدامى؛ فقد خدما معًا في طاقم موظفي أمير ويلز أثناء زيارته الهند عام ١٩٢١-١٩٢٢. في الأسبوع الثالث من يونيو عام ١٩٤٧ — بعد اتخاذ قرار تقسيم الهند — انطلق اللورد ماونتباتن إلى كشمير؛ «بغية استباق نهرو وغاندي إلى ذلك على الأرجح».¹¹ فقد كان يريد أن يقيّم بنفسه الوجهة التي قد تتخذها الولاية. في سريناجار، التقى نائب الملك بكاك ونصحه بأن يخبر المهراجا بالانضمام إلى أي من الدومنيونين، لكن المهم أن ينضم، فأجابه رئيس الوزراء متحدِّيًا بأن كشمير تنوي

البقاء مستقلة.¹² ثم حدد نائب الملك موعدًا للقاء المهرجا في جلسة خاصة. وفي اليوم المحدد — الذي كان آخر أيام زيارة ماونتباتن — لم يبارح هاري سينج فراشه متعللاً بمغص مفاجئ، والأرجح أن تلك كانت حيلة لتجنب ما كان من شأنه أن يكون لقاءً غير سار بالتأكيد.¹³

أخبر نهرو ماونتباتن أنه «في رأيي الشخصي، لم تُكَلِّ زيارتك إلى كشمير بالنجاح». وقد أراد أن يذهب إلى هناك ويحل ذلك المأزق السياسي بنفسه. غاندي أيضًا كان يرغب في الذهاب. وكما هو متوقع، لم يكن هاري سينج يرغب في مجيء أي منهما.¹⁴ في النهاية، كان نهرو منشغلًا بأمور أخرى، فذهب غاندي عوضًا عنه، وبناءً على طلب المهرجا، لم يخطب في أي مجالس عامة خلال الأيام الثلاثة التي قضاها في سريناجار، ولكنه التقى وفودًا من العمال والطلاب طالبوا بالإفراج عن عبد الله، وإقالة رئيس الوزراء كاك من منصبه.¹⁵

ويوم ١٥ أغسطس، لم تكن ولاية جامو وكشمير قد انضمت لأي من الهند أو باكستان، فقد عرضت أن توقّع «اتفاقية تجميد الوضع» مع البلدين على حد سواء، مع إتاحة حرية انتقال الأشخاص والبضائع عبر الحدود. وقّعت مع باكستان الاتفاقية، ولكنّ الهند قالت إنها ستنتظر وتراقب الوضع، إلا أنه في منتصف شهر سبتمبر علّقت خدمة السكك الحديدية بين سيالكوت في البنجاب الغربية وجامو، وأوقفت حركة الشاحنات المحملة بالبضائع المتجهة إلى الولاية على الجانب الباكستاني من الحدود.¹⁶

وإذ تدهورت العلاقات مع باكستان، أقال المهرجا رئيسي وزراء واحدًا تلو الآخر؛ فأولاً استعفى عن كاك بضابط يدعى جاناك سينج، ثم حل محله بدوره قاض سابق من محكمة البنجاب العليا — ميهتر تشاند ماهجان — كانت علاقته أفضل بزعماء حزب المؤتمر. ومن بين هؤلاء الزعماء كان الزعيمان الأكبران الفائقان الأهمية: رئيس الوزراء جواهر لال نهرو (الذي كان ينحدر هو نفسه من أصول كشميرية)، ووزير الداخلية ووزير الولايات فالابهاي باتيل. من الجدير بالذكر أنه بينما كان نهرو يرغب دائمًا في أن تكون كشمير جزءًا من الهند، مال باتيل في وقت ما للسماح لها بالانضمام إلى باكستان، ثم غيّر رأيه يوم ١٣ سبتمبر، عندما قبلت حكومة باكستان انضمام جوناجاد، من منطلق أنه «إذا كان بإمكان جناح أن يسيطر نفوذه على ولاية ذات أغلبية هندوسية حاكمها مسلم، فلماذا لا يهتم السردار بولاية ذات أغلبية مسلمة وحاكم هندوسي؟»¹⁷

وفي ٢٧ سبتمبر ١٩٤٧، كتب نهرو رسالة طويلة إلى باتيل عن الحالة «الخطيرة والمتريّة» في الولاية. كان قد نَمَى إلى علمه أنَّ باكستان تُعدُّ العدة لإرسال متسللين «لدخول كشمير بأعداد كبيرة». لم يكن بإمكان المهراجا وإدارته التصدي لذلك الخطر بمفردهما، ومن ثم كانت الحاجة إلى «التآلف مع حزب المؤتمر الوطني حتى يتوفَّر ذلك الدعم الشعبي في مواجهة باكستان». وكان من شأن الإفراج عن عبد الله وتطويع أتباعه أن يساعد على «تحقيق انضمام كشمير إلى الاتحاد الهندي».¹⁸

يوم ٢٩ سبتمبر، أُطلق سراح الشيخ عبد الله. وفي الأسبوع التالي — في خطاب أُلقي في مسجد حضرة بال بسريناغار — طالب عبد الله «بنقل السلطة كاملةً إلى شعب كشمير، ومن ثم يقرر ممثلو الشعب في كشمير الديمقراطية ما إذا كانت الولاية ستندمج إلى الهند أم باكستان». وأضاف أن الحكومة الشعبية في كشمير «لن تكون حكومة أي طائفة بمفردها، وإنما ستكون حكومة مشتركة بين الهندوس والسيخ والمسلمين. وهذا ما أحارب من أجله».¹⁹

بطبيعة الحال، توقعت باكستان أنَّ كشمير — بأغليبتها المسلمة — سوف تنضم إليها. أما الهند فاعتبرت العامل الديني غير ذي أهمية، لا سيما إذا كان الحزب السياسي الرئيسي — حزب المؤتمر الوطني — معروفًا عنه أنه غير طائفي. وبحلول مطلع شهر أكتوبر — حسبما كتب باتيل إلى نهرو — لم يكن ثمة «اختلاف بيني وبينك بشأن مسائل السياسة المتعلقة بكشمير»؛ فكلاهما رغب في ضمِّها.²⁰ ما كانت مشاعر أهل كشمير أنفسهم؟ بعد إطلاق سراح عبد الله بفترة وجيزة، ذكر القائد البريطاني لقوات الولاية أنَّ «السواد الأعظم من أهل كشمير ليس لديهم تحيُّز قوي سواء للهند أو باكستان»، إلا أنه على الرغم من «عدم وجود كيان حسن التنظيم في كشمير يناصر انضمامها إلى باكستان»، فإن «المؤتمر الوطني الكشميري لطالما كان مؤيدًا للمؤتمر الوطني الهندي ومعاديًا لباكستان».²¹

أما عن المهراجا هاري سينج، فقد ظل متشبثًا بحلم الاستقلال. ويوم ١٢ أكتوبر، قال نائب رئيس وزراء ولاية جامو وكشمير في دلهي: ننوي أنْ نُبقي على علاقات ودية مع كل من الهند وباكستان. وعلى الرغم من الإشاعات المستمرة بهذا الصدد، فلا نية لدينا للانضمام إلى أي من الهند وباكستان ... الشيء الوحيد الذي قد يغير رأينا هو إذا قرر أحد الطرفين استخدام القوة ضدنا ... فقد أخبرني المهراجا أنه يطمح أن يجعل كشمير سويسرا الشرق؛ أي دولة محايدة تمامًا.²²

«الشيء الوحيد الذي قد يغير رأينا هو إذا قرر أحد الطرفين استخدام القوة ضدنا.» بعد نطق تلك الكلمات بأسبوعين، غزت قوة مكونة من عدة آلاف رجل مسلّح الولاية من الشمال. وفي يوم ٢٢ أكتوبر، عبروا الحدود الفاصلة بين المقاطعة الحدودية الشمالية الغربية وكشمير، وتوجّهوا إلى العاصمة سريناجار دون إبطاء.

كان معظم هؤلاء الغزاة بشتونيين قادمين مما كان آنذاك مقاطعة باكستانية. لا خلاف حول ما ذكرناه حتى الآن. أما ما ليس مؤكّداً، فهو لماذا جاءوا؟ أو من كان معاونهم؟ هذان السؤالان هما محور النزاع بشأن كشمير؛ فبعد ستين عاماً، لا يزال المؤرخون عاجزين عن تقديم إجابات شافية. كان أحد أسباب ذلك الغزو هو أن الطرف الشمالي من كشمير كان منعزلاً ويصعب الوصول إليه؛ حيث لم يكن ثمة سكك حديدية ولا طرق تشقّ تلك الجبال، ولم يذهب إليها علماء أنثروبولوجيا ولا حتى صحفيون؛ لذا لم يكن ثمة شهود عيان مستقلّون على ما صار يُطلَق عليه «الغزو القبلي لكشمير».

إلا أنه ثمة روايات كثيرة متحيزة لجانب أو آخر؛ ففي ذلك الوقت — وفيما بعد — اعتقد الهنود أنّ باكستان هي التي دفعت القبائل عبر الحدود، وأنها كانت تمدهم أيضاً بالبنادق والذخيرة. نفى الباكستانيون ضلوعهم في الغزو بأي شكل من الأشكال؛ فقد أصروا على أنّ ذلك كان اندفاعاً «عفوياً» للمسلمين البشتونيين للذود عن إخوانهم في الدين الذين يضطهدهم الملك الهندوسي والإدارة الهندوسية.²³

وقد ثار سخط في جزء من كشمير بالفعل، وذلك في منطقة بونش غربيّ العاصمة سريناجار؛ فحتى عام ١٩٣٦ كانت بونش تحكمها عشيرة متفرعة عن أسرة دوجرا الحاكمة، ولكن في ذلك العام أصبحت المنطقة تحت السيطرة المباشرة للمهراجا في سريناجار. فتضرّرت من فقدان استقلالها، كما تضرّرت من الضرائب الجديدة التي فرضها المهراجا؛ إذ فُرضت ضرائب محلية على ماعز الأفراد وخرافهم وماشيّتهم، إضافةً إلى ضريبة فُرضت على دخول الغابة، فكان أكثر المتضررين هم الرعاة في بونش، الذين كان أكثرهم مسلمين.²⁴

وأثناء الحرب العالمية الثانية، خدم كثير من مسلمي بونش في الجيش البريطاني، فرجعوا من الحرب وقد اكتسبوا قدرًا وافراً من الوعي السياسي، كحالة الجنود بعد تسريحهم من الجيش عادةً. وكان حكم مهراجا كشمير قد واجه تحدياً بالفعل في الوادي من الشيخ عبد الله وحزبه، وأُضيف إلى ذلك تحدّد منفصل تمثّل في رجال بونش.

ويوم ١٤ أغسطس، رفعت متاجر ومكاتب عدة في بونش الأعلام الباكستانية، معلنةً ولاءها لها عوضاً عن ولاية كشمير، التي كانت ما زالت غير تابعة لأي من البلدين. فسُجِّل خلال الأسابيع التالية وقوع اشتباكات بين قوات دوجرا والمتظاهرين من أهل المنطقة. وبحلول بداية سبتمبر، كان عشرات من رجال بونش قد سلّحوا أنفسهم ببنادق حصلوا عليها من «مصادر غير رسمية في باكستان»، وأنشئوا أيضاً قاعدة في بلدة مُري الباكستانية؛ حيث جُمعت الأسلحة والذخيرة بغية تهريبها إلى كشمير عبر الحدود. وتقرُّ الروايات الباكستانية لتلك الواقعة بأنَّ كلاً من رئيس الوزراء لياقت علي خان، وميان افتخار الدين — أحد كبار زعماء العصبة الإسلامية في البنجاب — كانا على علم بالمساعدات المُقدَّمة لأهل بونش وأقرَّاهما. وقد أشرف على العملية عقيد في الجيش الباكستاني يُدعى أكبر خان. كان خان قد جمع ٤ آلاف بندقية من مخزون الجيش وحولها إلى الاستخدام في كشمير. الأغرب من ذلك أنه انتحل أثناء الحرب الاسم المستعار «الجنرال طارق»، تيمُّناً بمحارب أسطوري من المور قاتل المسيحيين في إسبانيا في العصور الوسطى.²⁵

وفي بونش، كان الموظفون والجنود المسلمون قد تركوا وظائفهم في الإدارات الحكومية وانضموا إلى صفوف المتمردين. وبحلول نهاية سبتمبر، لاحت بوادر نزاع خطير بين إحدى مناطق المعارضة وحكومة المهراجا هاري سينج، إلا أنه على الرغم من وقوع صدامات من حين لآخر، لم تتدخل أعمال عنف كبيرة، ولم يحدث التحام مباشر. كانت بونش تقع على حدود غرب البنجاب؛ فكان بلوغ مدن باكستانية مثل راولبندي يسيراً من هناك، إلا أنَّ المقاطعة الحدودية الشمالية الغربية تبعد مسافةً إلى الغرب؛ فهل سمع الغزاة من تلك المنطقة بالتمرد الذي كان يختمر في بونش، أم أنهم كانوا ينتوون المجيء على أي حال؟

تلك الأسئلة بدورها ليس في إمكان المرء تقديم إجابات شافية عليها، فكل ما نعرفه على وجه التأكيد هو أنَّ الغزاة البشتونيين بعدما عبروا الحدود يوم ٢٢ أكتوبر تقدموا بسرعة ملحوظة في زحفهم صوب الجنوب. وقد كتب المؤرخ مايكل بريشر يقول: «السمات الرئيسية للغزاة كانت تكتيكاتهم المفاجئة، وغياب أبسط صور الدفاع لدى جيش ولاية كشمير، والسلب والنهب والسطو الذي أعملوه في الهندوس والمسلمين على حد سواء.» أو مثلاً عبر عنها باقتضاب أخصائي اجتماعي بريطاني خبير بكشمير، فقد ارتأى الغزاة البشتونيون «فرصةً للتخلّي بالفضيلة الدينية وكسب الغنيمة الوفيرة».

وما إن بلغ البشتونيون كشمير حتى تحركوا بسرعة إلى جنوب وادي جيلوم؛ فكانت محطتهم الأولى هي بلدة مظفر آباد المطلّة على نهر كيشانجانجا، على بُعد سبعة أميال

فحسب من الحدود، وهناك كان مقر كتيبة مشاة من جيش جامو وكشمير، ولكنها كانت منقسمة إلى نصفين؛ إذ أعلن نصف الرجال — مسلمو بونش — عن سخطهم على المهرجا آنذاك، فسقطت الحامية، ولكن ليس قبل أن يفرَّ بعض رجالها وَيَصِلُوا بسريناجار هاتفياً للإبلاغ عما حدث، فأتاح ذلك للقائم بأعمال قائد قوات الولاية — العميد راجيندر سينج — أن يجمع مائتي رجل وينطلق صوب أوري — وهي بلدة تقع قرابة منتصف الطريق بين سريناجار ومظفر آباد.

كان الغزاة في طريقهم إلى أوري أيضاً، ولكن العميد راجيندر سينج وصل إلى هناك أولاً، ونسف الجسر الذي يربط البلدة بالشمال على سبيل الاحتياط، فعطّل ذلك الإجراء الغزاة ثمانين وأربعين ساعة، ولكنهم تمكنوا في النهاية من عبور النهر وسحق معظم رجال العميد. ومن أوري اتجهوا إلى موقع محطة الكهرباء التي كانت تغذي الوادي بالطاقة، فأطفئوا مفاتيح التشغيل مغرقين سريناجار في ظلام دامس.²⁶

لا ينبغي أن نندهش من التباين في تقديرات أعداد الغزاة؛ فوفقاً لبعض التقديرات لم يزد عددهم عن ألفين، ووفقاً لتقديرات أخرى بلغ عددهم ١٣ ألفاً. ما نعرفه هو أنهم كانت في حيازتهم بنادق وقنابل يدوية، وأنهم تنقلوا في شاحنات. وقد لَقِيَ غزوهم لكشمير تشجيعاً صريحاً من عبد القيوم، رئيس وزراء المقاطعة الحدودية الشمالية الغربية، بينما غَضَّ الحاكم البريطاني السير جورج كانينجهام الطرف عما يحدث، وكذلك فعل الضباط البريطانيون الذين كانوا يخدمون في الجيش الباكستاني. وقد ذكر الأمريكي مدوّن سيرة جناح أن: «الشاحنات والبززين والسائقين لم يكونوا من عتاد القبائل التقليدية البتّة، وقد نُفِذَت عملية أكتوبر العنيفة التي أَمَلَت باكستان على ما يبدو في أن تُمثِّلَ المحرك لانضمام كشمير إلى باكستان بعلم وتأييد الضباط البريطانيين، وكذلك المسؤولين الباكستانيين على طول الطريق الباكستاني الشمالي الذي سلّكته القبائل، حتى وإن لم ينظّموها ويحرّضوا عليها فعلياً».²⁷

ما إن سيطر الغزاة على محطة الكهرباء يوم ٢٤ أكتوبر حتى سلكوا الطريق المفتوح المؤدي إلى سريناجار. وفي طريقهم كانت بلدة بارامولا، وهناك — لأول مرة — يمكننا استقاء روايتنا لما حدث من شهود عيان، فقد رأى مدير بريطاني لإحدى شركات الأخشاب في بارامولا الغزاة قادمين «بإمدادات وفيرة من الشاحنات والوقود والذخيرة، وكان لديهم أيضاً مدافع هاون من عياري بوصتين وثلاث بوصات».

سُرِقَ من ذلك المدير ١٥٠٠ روبية كان قد سحبها لتوّه من البنك، وكان الهدف التالي هو دير سان جوزيف، فهناك دُمِّرَ الغزاة الأجهزة الموجودة في المستشفى، وأطلقوا النار

على رئيسة الراهبات وأصابوها، وقُتِلَ عقيد كان مقيمًا في ذلك المجمع على الفور. وأفادت إحدى الروايات أنَّ الراهبات أوقفنَّ صفًّا استعدادًا لرميهن بالرصاص، ولكن رجلًا أفريديًا كان قد درس في مدرسة رهبان في بيشاور أوقف رجاله قبل أن يضعوا اللمسات الأخيرة في مهمتهم.²⁸

كتب أَلستير لام، أحد مؤرخي نزاع كشمير يقول: «لا شك أن سلوك البشتونيين طريق الحرب كان نذير شؤم لمن يقعون في طريقهم.» وقد أخبرنا بأنه إلى جانب الهجوم على الدير، أحرق البشتونيون أيضًا متاجر كان يمتلكها الهندوس والسيخ، ويقول لام إنهم فعلوا «ما يمكن توقعه من محاربين منخرطين فيما اعتبروه جهادًا أو حربًا مقدسة».²⁹ إلا أن جشعهم طغى قطعًا على هويتهم الدينية في بارامولا؛ فقد «تهجَّموا على ديار مسلمي كشمير المسلمين أيضًا، فسلبوا ديارهم ونهبوها، واغتصبوا فتياتهم الصغيرات. وقد ترددت أصداء صرخات الفرع والألم لهؤلاء الفتيات في جميع أنحاء بلدة بارامولا».³⁰ مثلت أحداث بارامولا كارثة استراتيجية ودعائية بالنسبة إلى الغزاة، فقد أثبتت أنه «ما إن يزول التعصب المبدئي للجهاديين حتى لا يتبقى سوى حافز النهب»، فآنذاك كان ثمة «اندفاع لملء الشاحنات بالغنائم من أسواق كشمير وإرسالها إلى ديارهم في وزيرستان».³¹ وقد أضاع الغزاة بتوقفهم للسرقة والنهب الهدف الرئيسي الذي كان نُصب أعينهم، وهو: إسقاط سريناجار، وهم بهجومهم على المسلمين إضافةً إلى الهندوس، قوَّضوا زعمهم أنهم يحاربون حربًا مقدسة. وكان مما ألحق ضررًا كبيرًا بموقفهم أنه من ضمن من قتلوا كان قساوسة مسيحيين «خَيْرين» لا شأن لهم بالسياسة، وأنه كان ثمة مراسل بريطاني في الجوار أخذ شهادة الناجين.³²

ويوم ٢٤ أكتوبر — بينما كان البشتونيون في طريقهم من أوري إلى بارامولا — أبرق المهراجا هاري سينج إلى الحكومة الهندية طلبًا للمساعدة العسكرية. في صبيحة اليوم التالي، اجتمعت لجنة الدفاع الحكومية في نيودلهي وقررت انتداب في بي مينون لتفقد الأوضاع فورًا، فسافر مينون في وقت لاحق من ذلك اليوم إلى سريناجار، وعندما هبطت طائرته في المطار انتابته حالة من «الكآبة من سكون المقابر المحيط به من كل مكان، فقد خيم على الأجواء نذير نكبة وشيكة». فاتجه فورًا إلى منزل ميهر تشاند ماهاجان وعرف أن الغزاة في بارامولا على بُعد أقل من خمسين ميلًا، والتقى المهراجا أيضًا ونصحه بأن يلوذ إلى جامو.

وصباح يوم ٢٦ أكتوبر، عاد مينون إلى دلهي، بصحبة رئيس وزراء كشمير. اجتمعت لجنة الدفاع مرة أخرى. كان من ضمن الحاضرين — إلى جانب ماونتباتن

ونهر ووباتيل — الشيخ عبد الله، الذي صادف أن كان موجوداً في دلهي ذلك اليوم، فألحّ هو وماهجان على أن ترسل الهند قوات لصد الغزاة فوراً، إلا أن ماونتباتن اقترح أنه من الأفضل ضمان انضمام هاري سينج إلى الهند قبل تخصيص أي قوات للدفاع عنه.

وقتها ذهب مينيون إلى جامو حيث لجأ المهرجا، وعندما وصل إلى القصر «وجد الفوضى ضاربة أطنابها، وقد بُعِثَتِ المقتنيات الثمينة في جميع أنحاء القصر». كان المهرجا نائماً، بعد ليلة أمضاها على الطريق من سريناجار، فأوقظ وقَبِلَ الانضمام على الفور للاتحاد الهندي. وعاد مينيون بصكّ الانضمام المُوَقَّع إلى دلهي.³³

أقلعت أول طائرة إلى سريناجار من دلهي فجر يوم ٢٧ أكتوبر حاملةً على متنها القوات والعتاد، وانطلقت ثمان وعشرون طائرة داكوتا إجمالاً إلى سريناجار ذاك اليوم. وفي الأيام التالية، غادرت دلهي أكثر من مائة طائرة تجاه الوادي محملةً بالجنود والإمدادات، وعائدةً باللاجئين والجرحى.³⁴

كانت بعض الطائرات المتجهة إلى سريناجار يوم ٢٧ أكتوبر ملوكاً للجيش أو القوات الجوية، والبعض الآخر صادرتة الحكومة من شركات الطيران الخاصة. وحسبما ذكر ضابط استقلّ إحدى طائرات الركاب تلك: «انتزعت التجهيزات الفاخرة، واقتُلعت المقاعد الوثيرة من مكانها، وفي غضون دقائق صعدت قوات مسلحة تسليحاً كاملاً على متن الطائرات، بقدر سعة الطائرة.» طاروا فوق البنجاب؛ حيث شاهدوا «سلاسل طويلة من قوافل اللاجئين أسفلهم»، و«بقايا حريق في منزل أو قرية هنا وهناك»، وهبطوا في مطار سريناجار حيث استقبلهم «أصوات أسلحة صغيرة ونيران مدافع آلية».³⁵

بوصول القوات إلى الوادي، تنفّس رئيس الوزراء الهندي الصعداء؛ فقد كتب إلى أخته قائلاً: «لو كنا ترددنا وتأخرنا يوماً واحداً، لربما صارت سريناجار حطاماً محترقاً؛ فقد وصلنا هناك في الوقت المناسب تماماً.» وكان يظن أنهم نجحوا في إبقاء باكستان بمنأى عن كشمير؛ فقد اتفقنا على أن مستقبل كشمير لا بد أن يُقرَّره أهلها. وفي الوقت نفسه، عُهد إلى الشيخ عبد الله بتشكيل وزارة. من ناحيتي، لا أمانع في أن تكون كشمير مستقلة إلى حد ما، ولكنها كانت ستكون ضربة قاسية إذا صارت مجرد جزء خاضع لاستغلال باكستان.³⁶

كان المشهد مختلفاً تماماً على الجهة المقابلة؛ فقد استشاط حاكم باكستان العام غضباً عندما بلغته أنباء وصول القوات الهندية إلى سريناجار. احتسى جناح أولاً عدة

أقداح من البراندي لتشد أزره، ثم أمر قاداته بتسيير قواتهم إلى كشمير.³⁷ رفض قائد الجيش البريطاني الانصياع إلى ذلك الأمر، فظلت القوات الباكستانية خارج النزاع مؤقتاً، وإن ظلَّ ضباطها على اتصال وثيق بالغزاة.

عندما نزلت القوات الهندية سريناجار، كان المهرجا قد غادرها بالفعل، كما لم يكن ثمة وجود يُذكر لإدارته؛ فقد اختفت الشرطة وحلَّ محلها متطوعون من حزب المؤتمر الوطني الكشميري، تولَّوا حراسة الشوارع والجسور، والإشراف على حركة الناس والبضائع بصفة عامة. وقد أقرَّ صحفيٌّ قام بتغطية أحداث العنف في البنجاب بالتالي: «لم أكن أتوقَّع مشاهد الود، بل الأخوة المذهلة التي رأيتها في سريناجار، فقد تنقل الهندوس والسيخ دون تحرُّج في أرجاء البلدة بين المسلمين الذين مثَّلوا أغلبية السكان؛ وساروا معهم جنباً إلى جنب في شوارع سريناجار متطوعين منخرطين في مهمة مشتركة.»³⁸ وتذكر مراسل آخر العلاقة الهائلة بين حزب المؤتمر الوطني الكشميري والجيش، التي رمزت إليها الجولات التي قام بها الشيخ عبد الله وقائد القوات اللواء ثيمياً معاً.³⁹

وبينما راح الهنود يستعدون لصدِّ الغزاة، سافر اللورد ماونتباتن إلى لاهور في بعثة سلام، وعقد اجتماعاً مشحوناً بالجدل مع جناح في أول نوفمبر ١٩٤٧، قيلَ له فيه إن الهند إذا تخلَّت عن المطالبة بكشمير، فسوف تتخلى باكستان عن المطالبة بولاية جوناغاد المتنازع عليها. ووصف جناح انضمام كشمير إلى الهند بأنه قائم على «الاحتيال والعنف»، فأشار ماونتباتن إلى أن العنف جاء من طرف الغزاة الذين كانوا مواطنين باكستانيين، وأنه يعرف تمام المعرفة أن المهرجا هاري سينج أراد الاستقلال، وأنه أُجبر على الانضمام إلى الهند فقط بعد الهجوم على ولايته، فرد جناح قائلاً إنَّ المهرجا جلب الوبال على نفسه بإساءته معاملة مسلمي بونش.⁴⁰

وفي ذلك الحين، كان الجيش الهندي قد طوَّق سريناجار، فآنذاك كان ثمة ٤ آلاف جندي في موقعه مسلحين بمدافع آلية، وبذلك كُفل أمن المدينة.⁴¹ وبخروج سريناجار من دائرة الخطر، بدأ الهنود يطهِّرون أجزاءً أخرى من الوادي من الغزاة، فوضعوا أيديهم على بارامولا يوم ٨ نوفمبر، وسقطت محطة الكهرباء بعد أربعة أيام، في الوقت المناسب لإنقاذها من التفجير، وسقطت بلدة أورِي في اليوم التالي.⁴²

وبحلول فصل الشتاء، علَّقت العمليات العسكرية مؤقتاً، فعاد الانتباه مرة أخرى إلى الشؤون الداخلية لكشمير. كان ماهجان ما زال رئيساً للوزراء، ولكنه كان يتلقى مساعدة نشطة من زعماء حزب المؤتمر الوطني الكشميري. وفي يوم ١١ نوفمبر كتب نهرو إلى

هاري سينج طالبًا منه أن يضع «ثقلته الكاملة» في الشيخ عبد الله؛ أي أن يولِّيه الإدارة رسميًا عوضًا عن ماهجان؛ فقد أصرَّ نهرو على أن: «الشخص الوحيد القادر على تحقيق المرجو في كشمير هو الشيخ عبد الله؛ إذ من المفروغ منه أنه الشخصية الشعبية الرائدة في كشمير. وقد ثبتت طبيعة ذلك الرجل حين هبَّ للتعامل مع الأزمة، وأنا أقدر نزاهته ورجاحة عقله بصفة عامة؛ فقد اجتهد وحقق نجاحًا باهرًا في حفظ السلام المجتمعي. قد يخطئ كثيرًا فيما يتعلق بصغائر الأمور، ولكنني أرجح أنه سيكون مصيبًا فيما يتعلق بالقرارات الكبرى».⁴³

وكان المهاتما غاندي يضاهيه في إعجابه بالشيخ عبد الله؛ ففي الأسبوع الأخير من نوفمبر ١٩٤٧، زار عبد الله دهلي، حيث رافق غاندي في اجتماع عُقد احتفالًا بذكرى مولد جورو نانك؛ مؤسس العقيدة السيخية، وأخبر غاندي جموع الحاضرين التالي:

إنكم ترون الشيخ عبد الله إلى جوارِي. كنت متحرِّجًا من إحضاره معي، لعلمي بوجود شقاق كبير بين الهندوس والسيخ من ناحية، والمسلمين من ناحية، ولكن الشيخ عبد الله — المعروف بأسد كشمير — على الرغم من أنه مسلمٌ حقًّا — قد فاز بقلوب الطائفتين الآخرين؛ إذ أنساهم أنه ثمة فرق بين الطوائف الثلاث ... وعلى الرغم من مقتل المسلمين على أيدي الهندوس والسيخ في جامو في الآونة الأخيرة، فقد ذهب إلى جامو ودعا الأثمين إلى نسيان الماضي والتوبة عما اقترفته أيديهم. استمع إليه الهندوس والسيخ، والآن صار المسلمون والهندوس والسيخ ... يقاتلون معًا دفاعًا عن وادي كشمير الجميل.⁴⁴

بالنسبة إلى غاندي ونهرو على حد سواء، كان الشيخ عبد الله قد أصبح رمزًا للعلمانية، وممارسًا لتناغم الديانات، ومثَّلَت أعماله في كشمير نفيًا قاطعًا لنظرية الدولتين. وفي المقابل، نعت رئيس الوزراء الباكستاني — لياقت علي خان — عبد الله مزدريًا بـ «الخائن». وفي ٢٧ نوفمبر، التقى خان نهرو في دهلي، وقام ماونتباتن مقام الحَكَم بينها. وعندما اقترح إجراء استفتاء للخروج من الأزمة، صرَّح خان بأنه أولًا «ينبغي إنشاء إدارة جديدة كليًا في كشمير يقبلها شعب باكستان باعتبارها محايدة».⁴⁵

آنذاك كان نهرو يرى أنَّ الهند يجب أن تصل إلى «قرارات سريعة وحاسمة إلى حدٍّ بعيد مع حكومة باكستان بشأن كشمير»؛ فاستمرار العمليات العسكرية كان معناه

«تعريض سكان الولاية لمحن ومعاناة شديتين». ووضع نهرو في رسالة إلى المهراجا هاري سينج ملامح الصور المختلفة التي يمكن أن تتخذها التسوية؛ فذكر احتمال إقامة استفتاء شعبي للولاية بأكملها لتحديد إلى أي دومنيون تنضم، أو أن تظل الولاية كياناً مستقلاً يضمن الدفاع عنه كل من الهند وباكستان. أما الخيار الثالث، فكان التقسيم؛ بانضمام جامو إلى الهند، وبقية الولاية إلى باكستان. وتضمن خيار رابع بقاء جامو والوادي مع الهند، مع التنازل عن بونش وما وراءها إلى باكستان. كان نهرو ذاته ميلاً لذلك الخيار الأخير؛ فقد رأى أنه في بونش «من المرجح أن تعارض غالبية السكان الاتحاد الهندي»، ولكنه كان راغباً عن التخلي عن وادي كشمير؛ معقل حزب المؤتمر الوطني الكشميري، الذي بدا سكانه ميالين إلى الهند؛ فقال نهرو للمهراجا في رسالة إنه من وجهة نظر الهند:

بقاء كشمير داخل الاتحاد الهندي ذو أهمية حيوية ... ولكن مهما رغبتنا في ذلك، فلا يمكنه أن يتحقق في النهاية دون رضا جموع الشعب، حتى إن سيطرت القوات العسكرية على كشمير لفترة، وقد تأتي عاقبة ذلك لاحقاً في صورة رد فعل قوي مضاد. إذن تلك مشكلة تتعلّق في جوهرها بالتقرّب النفسي من جموع الشعب، وإشعارهم بأنهم سيفيدون من التواجد في الاتحاد الهندي؛ إذا شعر المسلم العادي بأنه لا موضع آمن أو مضمون له في الاتحاد، فمن البديهي أنه سيبحث عنه في مكان آخر؛ فلا بد أن تبقى سياستنا الأساسية ذلك نصب عينيها، وإلا فشلنا.⁴⁶

تلك الرسالة التي كتبها نهرو لم تنل الشهرة التي تستحقها؛ فقد استُبعدت (لسبب ما) من «الأعمال المختارة» لنهرو، ووُجدت في مراسلات فالابهاي باتيل، الذي كان قد أرسل إليه نسخة منها؛ إذ تُظهر تلك الرسالة — على عكس الفكرة الراسخة في الأذهان — أن رئيس الوزراء الهندي كان مستعداً إلى حدٍّ بعيد للوصول إلى تسوية بشأن كشمير. والواقع أن الخيارات الأربعة التي وضعها في ديسمبر ١٩٤٧ لا تزال هي الخيارات الأربعة قيد النقاش حتى يومنا هذا.

٣

يوم ١ يناير من عام ١٩٤٨، قررت الهند رفع مسألة كشمير إلى الأمم المتحدة؛ وذلك بناءً على نصيحة الحاكم العام اللورد ماونتباتن؛ فمِنذ انضمام كشمير إلى الهند، أرادت الهند

طلب المساعدة من الأمم المتحدة في تطهير المناطق الشمالية مما قالت إنه احتلال غير قانوني من جماعات موالية لباكستان.⁴⁷

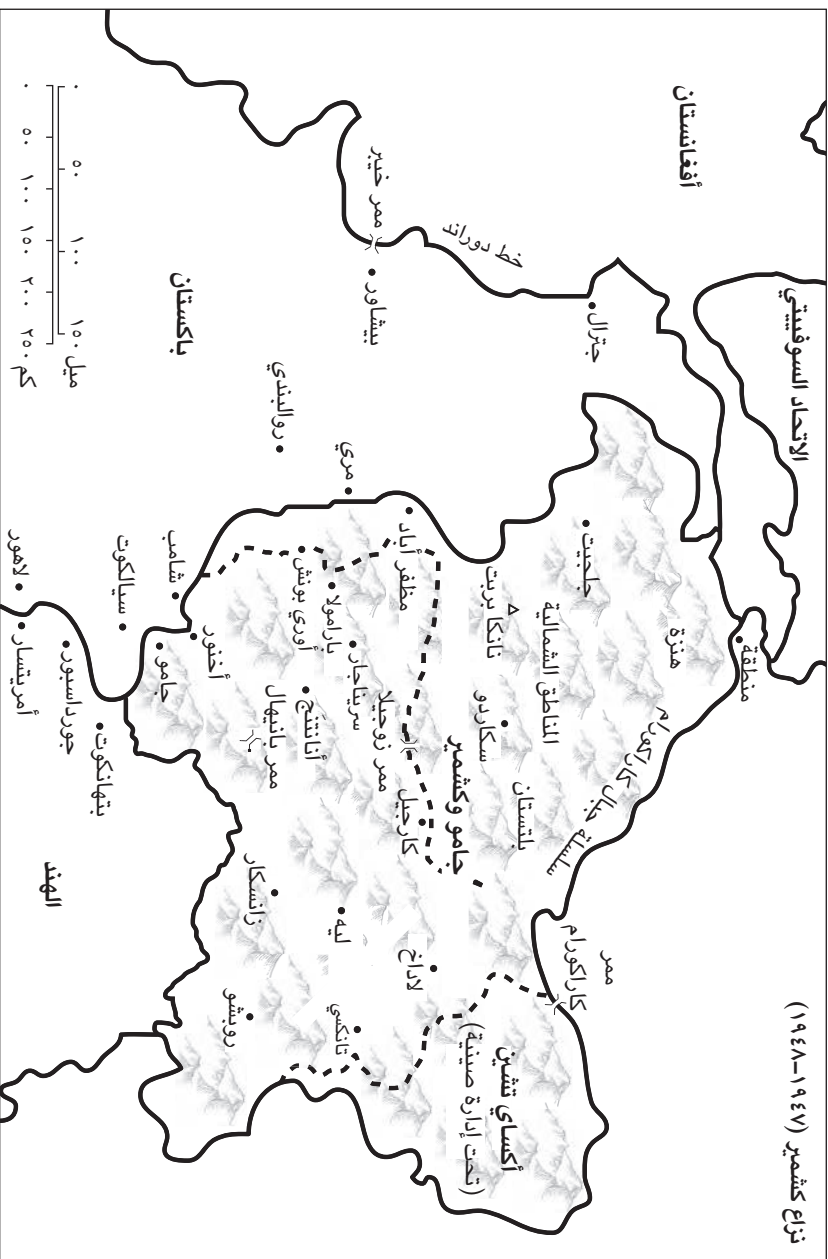
خلال شهري يناير وفبراير، عقد مجلس الأمن عدة جلسات بشأن كشمير، واستطاعت باكستان — التي مثلها الخطيب عظيم الموهبة السير ظفر الله خان — أن تقدّم حجة أقوى بكثير من الهند؛ حيث أقنع خان الوفود الحاضرة بأن الغزو كان نتيجة لأحداث الشغب المأساوية التي اندلعت في شمال الهند عامي ١٩٤٦ و١٩٤٧، وأنه كان رد فعل «طبيعيًا» من المسلمين لمعاناة أشقائهم. واتّهم الهنود بارتكاب «إبادة جماعية» في شرق البنجاب؛ إذ أجبروا ٦ ملايين مسلم على الفرار إلى باكستان؛ فأعيدت صياغة مسألة كشمير باعتبارها جزءًا من ذيول مسألة التقسيم. وقد مُنيت الهند بهزيمة رمزية منكرة عندما غيّر مجلس الأمن بند جدول الأعمال من «مسألة جامو وكشمير» إلى «مسألة الهند وباكستان».

عندها اقترحت باكستان انسحاب القوات المسلحة كافة المرابطة في الولاية، وإجراء استفتاء في ظل «إدارة مؤقتة محايدة». والمفارقة أنّ باكستان كانت قد رفضت فكرة إجراء الاستفتاء في حالة جوناغاد، وكان رأي جناح آنذاك أنّ إرادة الحاكم هي التي ستقرر أي دومنيون تنضم إليه الولاية الأميرية. في المقابل، أحالت الهند المسألة إلى الإرادة الشعبية؛ إذ بعد أن اتبعت ذلك النهج في جوناغاد، لم تستطع التنصّل من الأمر بسهولة في كشمير، إلا أن الحكومة الهندية أصرت على أن الاستفتاء الشعبي يمكن إجراؤه في ظل إدارة حزب المؤتمر الوطني الكشميري، التي كان زعيمها الشيخ عبد الله؛ «الزعيم السياسي الأكثر شعبية في الولاية».⁴⁸

وهذا ما قاله الشيخ عبد الله نفسه عندما ألقى خطبة في الأمم المتحدة يوم ٥ فبراير ١٩٤٨، حيث كان حديثه — على حد تعليق أحد المراقبين — «صريحًا مباشرًا خاليًا من اللغة الدبلوماسية». فقد أخبر مجلس الأمن أنه «ما من قوة على الأرض يمكن أن تعزلني من منصبني [في كشمير]؛ فما دام الناس يقفون ورائي فلن أبأرحه».⁴⁹

وكانت السمة المميّزة للمحادثات التي أُجريت في الأمم المتحدة بشأن كشمير هي تحيز بريطانيا؛ فقد عبّد ممثلها — فيليب نويل-بيكر — الموقف الباكستاني بقوة. وقد أورد ذلك التحيز البريطاني الهنود سخطًا بالغًا؛ إذ رآه البعض من مخلفات أيام الاحتلال، أو تحوّلًا من مساندة العصبية الإسلامية إلى مساندة باكستان، والبعض الآخر رأى أنه تعويض عن إقامة دولة إسرائيل حديثًا، وما استتبعه من حاجة لاسترضاء

نزاع کشمیر (۱۹۴۷-۱۹۴۸)



----- خط وقف إطلاق النار

المسلمين في جميع أنحاء العالم. وتمثلت الفرضية الثالثة في أنه في المعركة التالية مع روسيا السوفييتية، كان المتوقع أن تكون باكستان حليفًا يُعتمد عليه أكثر؛ فقد كانت باكستان تحظى بموقع أفضل أيضًا؛ إذ توفّر مدخلًا يسيرًا إلى القواعد الجوية البريطانية في الشرق الأوسط.⁵⁰

وفي الأسبوع الأول من مارس ١٩٤٨، كتب محرر صحيفة «صنداي تايمز» إلى نويل-بيكر قائلاً: في المعركة العالمية من أجل الشيوعية وضدها، تحتلّ كشمير مكانةً أهم مما يدرك معظم الناس؛ فهي الركن الوحيد الذي يلامس فيه الكومنولث البريطاني الاتحاد السوفييتي فعليًا، وهي وتر حساس غير متوقع في نطاق حوض المحيط الهندي يتوقف أمن الكومنولث كله، بل العالم أجمع، على الحفاظ عليه.⁵¹

بحلول ذلك الوقت، كان نهرو نادمًا أشد الندم على لجوئه إلى الأمم المتحدة؛ فقد صدمه — حسبما قال لماونتباتن — اكتشافه أن «سياسات القوة وليس الأخلاق» هي التي تحكم منظمة «سيطر عليها الأمريكيون تمامًا»، الذين — على غرار البريطانيين — لم يتحرّجوا من إبداء تعاطفهم مع القضية الباكستانية.⁵² وداخل مجلس الوزراء، تنامت الضغوط الداعية إلى استئناف الأعمال العدائية، وطرد الغزاة من شمال كشمير، ولكن هل كان ذلك ممكنًا من الناحية العسكرية؟ فقد قال جنرال بريطاني خدم لسنوات في شبه القارة الهندية محدّثًا:

قد تظل كشمير بمنزلة «حرب شبه الجزيرة الأيبيرية»؛ أي، مصدر استنزاف مستمرّ. أنا لم أجد هندیًا على دراية بمدى استنزاف تلك الحرب لقوات نابليون وخزائنه، وأحيانًا أشعر أن الوزراء ينفرون من التفكير في احتمال حدوث مثل ذلك التطور في حالة كشمير. أشعر أنهم لا يزالون يؤثرون الظن بأنّ تلك المسألة قابلة للتسوية، في حملة حاسمة قصيرة، بضربات قاصمة تسدّها القوات الهندية المتفوقة إلى حدّ بعيد التي ينبغي أن «تلقّى» في كشمير.⁵³

في ذلك الوقت، حلّ الشيخ عبد الله في مارس ١٩٤٨ محل ميهر تشاند ماهجان في منصب رئيس وزراء جامو وكشمير، ثم في منتصف مايو — عندما ذاب الجليد — استؤنفت الحرب. تقدمت فرقة مشاة من أوري باتجاه الشمال والغرب، فأسقطت بلدة تيثوال، ولكنها واجهت مقاومة شديدة في طريقها إلى بلدة مظفر آباد المهمة.⁵⁴

وعلى الجهة المقابلة من خط الحدود المتغير باستمرار، أشرفت باكستان على تكوين حكومة لأزاد كشمير (كشمير الحرة)، وتشكيل جيش لها، قوامها رجال من تلك الأجزاء من الولاية، بمعونة وتوجيه من ضباط في الجيش الباكستاني، وكانت تلك القوات ماهرة في استغلال تضاريس المنطقة. وفي أواخر صيف ١٩٤٨، استولت على بلديتي كارجيل ودراس، وصارت تهدد له — عاصمة لاداخ — التي تقع على ارتفاع ١١ ألف قدم، إلا أن سرب طائرات تابع للقوات الجوية الهندية نجح في تزويد له بالإمدادات، وأغاث السرب أيضاً بلدة بونش في الغرب، التي سيطر الغزاة على المناطق المحيطة بها.⁵⁵

ظلّ الجيشان يتقاتلان خلال الشهور اللاحقة من عام ١٩٤٨، وفي نوفمبر استردّ الهنود كلاً من دراس وكارجيل، فصارت له ولاداخ في أمان مؤقتاً. وفي الشهر ذاته، تحررت الهضاب المحيطة ببونش أيضاً، إلا أن المناطق الشمالية والغربية من كشمير ظلّت تحت سيطرة باكستان. أراد بعض قادة الجيش الهندي مواصلة الزحف، وطلبوا إعادة نشر ثلاث فرق من على السهول، فلم يُلبَّ طلبهم؛ أولاً: كان الشتاء على الأبواب، وثانياً: لم يكن الهجوم سيتطلب إمدادات من القوات فحسب، وإنما غطاءً جويًا كبيراً أيضاً.⁵⁶ ولعله كان خيراً أن أوقف الجيش الهندي زحفه؛ فكما علّق آنذاك أحد الباحثين المتابعين لمسألة كشمير عن كُتب: «إما أن تُسوَّى المسألة بالتقسيم، وإما أن تضطر الهند إلى دخول غرب البنجاب؛ فلا يمكن اتخاذ قرار عسكري في كشمير نفسها أبداً».⁵⁷

وفي الأمم المتحدة، عُيِّنت بعثة خاصة لكشمير أجرى أعضاؤها جولة مطوّلة في المنطقة، زاروا فيها دلهي وكراتشي وكشمير؛ في سريناغار، استضافهم الشيخ عبد الله في حدائق شاليمار الشهيرة. وفيما بعد أجرى حديثاً طويلاً مع أحد ممثلي الأمم المتحدة، الدبلوماسي والباحث التشيكي جوزيف كوربيل. وقد استبعد عبد الله خيارى الاستفتاء الشعبي والاستقلال قائلاً: إن «الحل الوحيد» هو تقسيم كشمير، وخلافاً لذلك — بحسب قوله — «سيستمر القتال وسيطول الخلاف بين الهند وباكستان إلى ما لا نهاية، وتستمر معاناة شعبنا».

وفي سريناغار، ذهب كوربيل للاستماع إلى خطبة الشيخ عبد الله في المسجد. كان الحاضرون ٤ آلاف «أعاروه انتباههم كاملاً، وقد بدا إيمانهم وولائهم جلياً في وجوههم. ولم نلاحظ وجود الشرطة، التي كثيراً ما استُخدمت لاستدراار الولاء». ثم زارت البعثة باكستان، وهناك عرفت أن باكستان لن تنظر في أي حل يمنح وادي كشمير — بأغليته المسلمة — للهند.⁵⁸

بحلول مارس ١٩٤٨ كان الشيخ عبد الله قد صار أهم رجل في الوادي. كان هاري سينج ما زال الرئيس الشرفي للولاية — صار يحمل لقب «صدرى رياست» — لكنه لم يعد يمتلك سلطات حقيقية، وأقصته حكومة الهند تمامًا من مباحثات الأمم المتحدة. من وجهة نظرهم كان رجلهم هو الشيخ عبد الله؛ فقد كان الشعور السائد أنه وحده دون غيره القادر على «إبقاء» كشمير للاتحاد الهندي.

في تلك المرحلة كان الشيخ عبد الله نفسه مَيَّالًا إلى التأكيد على الروابط بين كشمير والهند؛ فنظم في مايو ١٩٤٨ أسبوعًا من احتفالات «الحرية» في سريناغار دعا إليه قيادات الحكومة الهندية. وتضمَّنت الفعاليات أغاني شعبية، وقراءات شعرية، وتذكُّرة بالشهداء، وزيارات إلى مخيمات اللاجئين. وأثنى الزعيم الكشميري على «الروح الوطنية لشعبنا وقوات الاتحاد الهندي القتالية الباسلة». وأضاف: «إنَّ معركتنا ليست شأن الشعب الكشميري فحسب، وإنما هي حرب كل ابن وابنة في الهند».⁵⁹

في عيد الاستقلال الهندي الأول، أرسل عبد الله رسالة إلى «سواتنترا»، الصحيفة الأسبوعية الكبرى في مدراس. كانت الرسالة تنادي بتوحيد الشمال والجنوب، والجبال والسواحل، وفي المقام الأول انضمام كشمير بالكامل للهند. وإنها جديرة بذكرها كاملةً هنا:

أود أن أوجِّه رسالة أخوة على صفحات «سواتنترا» إلى أهل الجنوب. في سجلات الهند التاريخية، التقى الجنوب والشمال على أرض كشمير؛ فقد جاء الشنكراتشاريا العظيم إلى كشمير لينشر فلسفته الديناميكية، ولكنه هُزم هنا في جدال مع امرأة من البانديت. تمخَّض ذلك عن فلسفة كشمير الفريدة؛ الشيفية. ويقف نصب تذكاري للشنكراتشاريا العظيم في كشمير شامخًا على هضبة شنكراتشاريا في سريناغار؛ وهو معبد يحوي تمثال شيفا. بعد ذلك عُهد إلى أحد أبناء الجنوب بمهمة رفع قضية كشمير إلى الأمم المتحدة، وكما تعلم الهند كلها، دافع عن كشمير بصمود وإصرار خليق بأبناء الجنوب.

نحن في كشمير نتوقع أن نستمر في تلقِّي دعم أهل الجنوب وتعاطفهم، وأننا يومًا ما عندما نصِفُ حدود بلدنا سنستخدم عبارة «من كشمير إلى رأس كومورين».⁶⁰

من جانبها، ردت صحيفة «سواتنترا» بنشر أنشودة غنائية عن وحدة الهند وكشمير، جاء فيها أن «دماء كثير من التاميليين والأندريين والمالاياليين والكورجيين البواسل روت تربة كشمير الخصبة، وامتزجت بدماء الوطنيين الكشميريين لتحفظ وحدة الشمال والجنوب إلى الأبد». وذكرت الصحيفة أنَّ خطب الشيخ عبد الله العصماء في العيد تلقى آذاناً صاغية لدى جنود مسلمين كُثُر من كيرالا وتاميل نادو. وفي أوري على بُعد ستين ميلاً من سريناجار، كان ثمة قبر جندي مسيحي من ترافنكور، نُقش عليه الصليب المعقوف للديانة الفيدية وآية قرآنية؛ إذ لم يكن ثمة «رمز أقوى وأشد تأثيراً من ذلك على وحدة الهند واتحادها الكاملين».⁶¹

سواء كان ولاء عبد الله للهند أم لا، فهو لم يكن لباكستان بالتأكيد؛ ففي أبريل ١٩٤٨ وصف باكستان بأنها «عدو متوحش عديم الضمير»⁶² واستهزأ بها باعتبارها دولة دينية، كما استهزأ بالعصبة الإسلامية باعتبارها «موالية للأمير» لا «موالية للشعب». فمن وجهة نظره، «القادة الهنود لا الباكستانيون ... وقفوا في صف حقوق سكان الولايات طيلة الوقت».⁶³ وعندما سأل أحد الدبلوماسيين في دلهي الشيخ عبد الله عن رأيه في خيار الاستقلال، أجاب بأنه لن ينجح أبداً؛ نظراً لصغر كشمير وفقرها المفرطين. إضافةً إلى ذلك، قال الشيخ: «باكستان ستبتلعنا. لقد حاولت مرة، وستعيد الكرة».⁶⁴

وفي داخل كشمير، منح عبد الله الأولوية القصوى لإعادة توزيع الأراضي؛ ففي ظلّ نظام المهراباجا، عدد صغير من الهندوس وعدد أصغر من المسلمين تمتعوا بحيازات كبيرة جداً، فيما خدمهم أغلبية سكان الريف كعمال أو مستأجرين بقاؤهم مرهون برضاء الملاك. وفي عامه الأول في السلطة، نقل عبد الله ملكية ٤٠ ألف فدان من الأراضي الزائدة إلى من لا يملكون أرضاً، وجَرَّم الملكية الغائبة، ورفع حصة المستأجر من المحصول من ٢٥٪ إلى ٧٥٪، وأمر بتأجيل سداد الديون. أزعجت سياساته الاشتراكية بعض العناصر في الحكومة الهندية، لا سيما أنه لم يدفع تعويضات لملاك الأراضي الذين انتزعت ملكيتهم، ولكن عبد الله رأى ذلك ضرورياً للنهوض بكشمير. إذ، كما قال في مؤتمر صحفي عُقد في دلهي، إن لم يُسمَح له بالقيام بإصلاحات زراعية، فلن يستمرَّ في منصب رئيس وزراء جامو وكشمير. وعندما سُئِلَ عما قد يفعله إن صار للعناصر الرجعية اليد العليا في الحكومة المركزية، أجاب عبد الله قائلاً: «لا تظنوا أنني سأتخلى عنكم حتى إن تخلّيتُم عني؛ فسوف أستقيل وأنضمُّ إلى غيري في الاتحاد الهندي ممن سيناضلون أيضاً من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية للفقراء».⁶⁵

وفي ذلك المؤتمر الصحفي، أدلى عبد الله أيضًا ببعض التعليقات الساخرة من المهراجا هاري سينج، حيث أشار إلى أن المهراجا فرّ من سريناچار عندما كانت معرضة للخطر. وفي أبريل ١٩٤٩، حقق عبد الله نصرًا عظيمًا عندما حلّ ابن هاري سينج — كاران سينج — ذو الثمانية عشر عامًا محلّ أبيه في منصب صدري رياست. في الشهر التالي، اختير عبد الله وثلاثة رجال آخرون من حزب المؤتمر الوطني لتمثيل كشمير في الجمعية التأسيسية بدلهي، في مزيد من التأكيد على وحدتها مع الهند.⁶⁶ ذاك الصيف أعاد الوادي فتح أبوابه للسياح. وعلى حد تعبير أحد الصحفيين المتعاطفين: «كل سائح يذهب إلى كشمير هذا الصيف سيؤدي لكشمير — والهند — خدمة تعادل الخدمة التي يقدمها جندي يحارب على الجبهة».⁶⁷

في الخريف، جاء زائر أهم من مليون سائح؛ جواهر لال نهرو. قام نهرو وعبد الله بجولة متأنية مدتها ساعتان في ممر سريناچار الرئيسي؛ نهر جيلوم. وعلّق مراسل مجلة «تايم» قائلاً إنه بينما شقّ زورقهما سطح المياه، «دافعت مئات قوارب الجندول حوله؛ إذ رغب ركابها المكّدسون في إلقاء نظرة، وراحوا يقذفون نهرو بالزهور». شاهد الآلاف الموكب من على ضفاف النهر مُطلقين ألعابًا نارية من حين لآخر، وراح «تلاميذ حسنو التدريب» يهتفون بشعارات تشيد بنهرو وعبد الله، واغتنم التجار الفرصة فعلقوا بضائعهم بجانب لافتات دعائية كتبوا عليها «أفضل سجاد فارسي وكشميري». وخلصت المجلة إلى أن «البشائر كلها» كانت تشير إلى أن «الهند اعتبرت أنها ربحت المعركة من أجل كشمير، وأنّ الهند كانت تنوي الاحتفاظ بجائزتها».⁶⁸

٥

لم تكن المعركة من أجل كشمير — وحتى الآن — تقتصر ولا حتى في معظمها على قتال على أرض؛ فهي — كما وصفها جوزيف كوربيل منذ نصف قرن — «معركة ضارية ربما تكون مستعصية بين أسلوبَي حياة، ومبدأين للتنظيم السياسي، ومعياريين للقيم، واتجاهين روحانيين».⁶⁹

على أحد الجانبين كانت فكرة الهند، وعلى الجانب الآخر فكرة باكستان. في ربيع عام ١٩٤٨، زار الصحفي البريطاني كينجزلي مارتن البلدين ليرى كيف يرى كلُّ جانب كشمير، فوجد الهنود مقتنعين تمامًا بمشروعية انضمام تلك الولاية، وشديدي الإدانة لباكستان على مساعدتها الغزاة. وبالنسبة إليهم لم يكن لديانة أهل كشمير أي أهمية.

وكانت حقيقة أن عبد الله كان الرئيس الشعبي لحكومة طارئة «دليلاً دامغاً على أن الهند ليست «هندوستان (بلاد الهندوس)»، وأنه كان ثمة مسلمون اختاروا بكامل إرادتهم أن يدخلوا في الهند التي يُفترض — كما أكد نهرو — أنها بلد ديمقراطي يمكن للأقليات أن تعيش فيه بسلام وحرية».

وعندما عبر مارتن الحدود، رأى «كم بدا الوضع مختلفاً من زاوية باكستان». فمعظم الأشخاص الذين التقاهم كان لهم أصدقاء أو أقارب ماتوا على أيدي الهندوس أو السيخ، والنزاع بالنسبة إلى الباكستانيين بدأ بتمرد اندلع في بونش، و«صار منسياً إلى حد بعيد غير مبرر» في الهند. وفي كراتشي ولاهور، كان الناس «متعاطفين تماماً» مع الغزاة الذين جاءوا من الحدود، والذين كانوا — من وجهة نظرهم — يخوضون «حرباً مقدسة ضد مضطهدي الإسلام».⁷⁰ وقد عُدّ مراسل الحرب الأسترالي المُخضرم آلان مورهد النتائج التي خلص إليها مارتن: ففي زيارة لباكستان وجد هو أيضاً أن النزاع الكشميري كان يُنظر إليه «على أنه حرب إسلامية مقدسة ... لقد رأيت بعضهم يتحدثون بحماس جارف عن المضي إلى دلهي. وكان التجنيد جارياً في كل مكان، وساد جو من الإثارة البالغة إثر نجاح المسلمين».⁷¹

تجسّدت هشاشة الدولة الباكستانية وأيديولوجيتها في الهويات الملتبسة لزعمائها الكبار؛ فقد كان الحاكم العام محمد علي جناح جوجارياً تزوّج من بارسية، ورئيس الوزراء لياقت علي خان كان رجلاً أُرستقراطياً من المقاطعات الاتحادية تزوّج من مسيحية، وكلاهما لم يكن يمارس الإسلام فعلياً بأي معنى من معاني الكلمة. وكان كبار موظفي الخدمة المدنية بباكستان — على غرار جناح ولياقت — «مهاجرين» تقع بيوت أجدادهم على الجانب الهندي من الحدود، فلم تكن جذور الطبقة الحاكمة متأصلة فيما صار دولتهم. يشك المرء في أن ذلك زاد من رغبتهم المحمومة في جعل كشمير جزءاً من باكستان.

إلا أن الدولة القومية الهندية الجديدة لم تكن بالغة الصلابة هي الأخرى؛ فقد تبين عدم إتزانها في اختيارها ضابطاً مسلماً مات أثناء القتال في كشمير باعتباره بطلاً علمانياً. صحيح أن الجيش الهندي كان مكوّناً من رجال من جميع الديانات خلافاً للجيش الباكستاني — من بين كبار قياداته كان رجل سيخي وآخر بارسي وكورجيان آتيان من مجتمع يقطن هضاب جنوب الهند، ويروق له اعتبار نفسه «غير هندوسي» — إلا أن القائد الذي حظي بأكبر قدر من الإجلال كان مسلماً. تلقى ذاك الرجل — العميد عثمان — تعليمه في الله آباد وساندهيرست، واختار البقاء في الهند ساعة التقسيم. قيل

إِنَّ بَاكِسْتَانِ كَفَّرْتَهُ، وَإِنَّ حُكُومَةَ آزَادِ كَشْمِيرِ عَرْضَتْ مَكَافَأَةً قِيَمَتَهَا ٥٠ أَلْفَ رُوبِيَّةٍ لِمَنْ يَأْتِي بِهِ حَيًّا أَوْ مَيِّتًا.

خِلَالِ شَهْرِي يَنَآيِرِ وَفَبْرَايِرِ مِنْ عَامِ ١٩٤٨، تَصَدَّى عَثْمَانُ وَرَجَالُهُ لِهَجُومِ شَرَسٍ عَلَى نَوْشَهْرِهِ، وَفِي يُولَيُو مِنْ ذَلِكَ الْعَامِ، اسْتَشْهَدَ فِي الْمَعْرَكَةِ، فَكُتِبَ صَحْفِي هِنْدِي أَنَّ «حَيَاةَ ثَمِينَةِ زَاخِرَةَ بِالْخِيَالِ وَبِوَطْنِيَّةٍ لَا تَلِينِ، سَقَطَتْ ضَحِيَّةَ التَّعَصُّبِ الطَّائِفِي. سَيُظَلُّ النَّمُوزُجُ الشَّجَاعُ الَّذِي مَثَّلَهُ الْعَمِيدُ عَثْمَانُ مُصَدَّرَ إِلْهَامٍ دَائِمٍ لِلْهِنْدِ الْحُرَّةِ».⁷² وَنَعَى زَعَمَاءُ حَزْبِ الْمُؤْتَمَرِ وَفَاتِهِ عَلَى الْمَلَأِ، بَدَأَ مِنْ جَوَاهِرِ لَالِ نَهْرُو وَصَوَّلًا إِلَى أَسْفَلِ السَّلْمِ الْوُظَيْفِي. وَلَمْ تَقْتَصِرِ الْإِشَادَاتُ الْوَافِدَةُ بِالثَّنَاءِ عَلَى شَجَاعَتِهِ فَحَسْبَ، وَإِنَّمَا شَخْصُهُ أَيْضًا؛ فَقِيلَ لِعَامَةِ الشَّعْبِ الْهِنْدِي إِنَّهُ إِضَافَةً إِلَى كَوْنِهِ ضَابِطَ جَيْشٍ، فَقَدْ كَانَ «نَبَاتِيًّا لَا يَدْخُنُ وَلَا يِعَاقِرُ الْخَمْرَ». أُعِيدَ جَثْمَانُهُ مِنْ كَشْمِيرٍ إِلَى دِلْهِي وَدُفِنَ بِتَكْرِيمٍ عَسْكَرِي كَامِلٍ، وَوُضِعَ قَبْرُهُ إِلَى جَوَارِ قَبْرِ الدَّكْتُورِ إِمَّ يَهْ أَنْصَارِي، الْقَوْمِي الْمُسْلِمِ الشَّهِيرِ الَّذِي كَانَ مِنَ الْجِيلِ السَّابِقِ.⁷³ يُمْكِنُ الْقَوْلُ إِنَّ الْعَمِيدَ عَثْمَانُ كَانَ فِي نَظَرِ الْجَيْشِ الْهِنْدِي كَالشَّيْخِ عَبْدِ اللَّهِ فِي نَظَرِ السِّيَاسَةِ الْهِنْدِيَّةِ؛ رَمَزًا لِمَا يُفْتَرَضُ أَنْ تَتَّسِمَ بِهِ الدَّوْلَةُ مِنْ عِلْمَانِيَّةٍ شَمُولِيَّةٍ، وَتَأَكِيدًا عَلَى أَنَّهَا إِنَّ كَانَتْ سَتُوصَفُ بِشَيْءٍ، فَهُوَ أَنَّهَا الْوَجْهَ الْمَقَابِلَ لِبَاكِسْتَانِ؛ حَيْثُ الْإِنْعِزَالِيَّةُ وَالتَّعَصُّبُ الدِّينِي.

كَلَا الطَّرْفَيْنِ وَظَفَا رَجَالًا وَأُمُورًا فِي مَعْرَكَةِ كَشْمِيرِ، وَالْأَهَمُّ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا وَظَفَ أَيْدِيُولُوجِيَّتِهِ الْمُتَعَلِّقَةَ بِصِفَةِ الدَّوْلَةِ. وَتَجَسَّدَ الصَّدَامُ بَيْنَ الْأَيْدِيُولُوجِيَّتَيْنِ فِي نِقَاشٍ بِشَأْنِ مُسْتَقْبَلِ كَشْمِيرِ نَظَمْتَهُ إِحْدَى الصُّحُفِ الْأُسْبُوعِيَّةِ الرَّائِدَةِ فِي بُمْبَايِ. كَانَ بَطْلَا النِّقَاشِ صَحْفِيَيْنِ شَابِيْنِ؛ كِلَاهُمَا مُسْلِمٌ، وَلَكِنْ أَحَدُهُمَا هِنْدِي وَالْآخَرُ بَاكِسْتَانِي. طُلِبَ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا الْإِجَابَةُ عَنْ سَوَالٍ: كَيْفَ سَيَصُوتُ الْكَشْمِيرِيُّونَ إِذَا نَجَحَتِ الْأُمَمُ الْمُتَّحِدَةُ فِي إِقَامَةِ اسْتِفْتَاءٍ شَعْبِي؟

كَانَ الْمُتَحَدِّثُ بِاسْمِ الْهِنْدِ هُوَ الرَّوَّائِي وَكَاتِبُ السِّيْنَارِيُو الْمُوْهَبُ خَوَاجَةُ أَحْمَدُ عَبَّاسُ. قَالَ إِنَّ رُبْعَ سَكَانِ كَشْمِيرِ يُؤَيِّدُونَ الشَّيْخَ عَبْدِ اللَّهِ وَحَزْبَ الْمُؤْتَمَرِ الْوَطْنِي الْكَشْمِيرِي بِقُوَّةٍ، وَتِلْكَ هِيَ الْعُنَاصِرُ «التَّقْدِيمِيَّةُ» ذَاتُ الْوَعْيِ السِّيَاسِي. رُبْعٌ آخَرٌ يِعَارِضُ الشَّيْخَ عَبْدِ اللَّهِ بِالْقُوَّةِ ذَاتَهَا، هَؤُلَاءِ هُمْ «مَنْ تَشَبَّعُوا تَمَامًا بِالْأَيْدِيُولُوجِيَّةِ الْبَاكِسْتَانِيَّةِ». وَنِصْفُ الْنَآخِبِينَ لَمْ يَحْسُمُوا مَوْقِفَهُمْ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَمِيلُوا إِزَاءَ أَيِّ الطَّرْفَيْنِ؛ فَهَؤُلَاءِ مُنْجَذِبُونَ إِلَى شَخْصِ عَبْدِ اللَّهِ، وَلَكِنْهُمْ أَيْضًا «مُتَأَثِّرُونَ بِدَعْوَةِ أَنْ الْإِسْلَامَ فِي خَطَرٍ». ظَنَّ عَبَّاسُ أَنَّهُ عِنْدَمَا يَأْتِي يَوْمُ الْحِسَابِ، سَتَرْجَحُ ذِكْرِيَاتُ الْأَعْمَالِ الْوَحْشِيَّةِ الَّتِي ارْتَكَبَهَا الْغَزَاةُ وَجَاذِبِيَّةُ الْأَيْدِيُولُوجِيَّةِ

العلمانية التقدمية كفة الهند، إلا أن الهند إذا «أرادت التأكد تمامًا من الحصول على أغلبية كافية ومقنعة»، فلا بد من تنحية المهراجا وأسرته، والسماح للشيخ عبد الله بإتمام تطبيق برنامجه الاقتصادي.⁷⁴

في الأسبوع التالي، ردَّ على عباس صحفي مقيم في كراتشي يُدعى وارس إسحاق، كان يرى أنَّ تأثير الدين سيكفل النصر لباكستان في أي استفتاء شعبي يُجرى في كشمير، وقال إن الإسلام ليس مجرد دين، وإنما ثقافة وأسلوب حياة، والكشميريون لن يغضوا الطرف عن دعوة الإيمان إلا في حالة واحدة: إن حققت الهند فعلًا زعمها أنها دولة علمانية. إلا أنَّ وضع الأقليات بعد وفاة غاندي كان محفوفًا بالمخاطر. وكتب إسحاق أنَّ رفع الحظر عن التنظيم المتحيز للهندوس — راشتريا سوايامسيفاك سانج — على وجه الخصوص «أقنع المسلمين في جميع أنحاء الهند أخيرًا، ولا سيما في كشمير، بأنَّ وضعهم في الهند سيظل وضع الأقلية المقهورة». فعندما تحين اللحظة الحاسمة، سيصوت أكثرية أهل كشمير على الانضمام إلى «مجتمع الأمم الإسلامية».⁷⁵

٦

يجوز قول إن نزاع عامي ١٩٤٧ و١٩٤٨ لم يسفر إلا عن خاسرين؛ فالوضع المعلق — إذ لم تفلح أي من الدولتين في ضم الولاية كاملةً — أضرَّ بالطرفين، ولا يزال يضرهما حتى الآن. لهذا نمت نظريات المؤامرة وازدهرت؛ فعلى الجانب الهندي، وُجِّهَتْ أصابع الاتهام إلى الحاكم العام البريطاني، الذي رفع القضية إلى الأمم المتحدة، وإلى الجنرال البريطاني المسئول عن قيادة الجيش الهندي، الذي قيلَ إنه منع قواته من الزحف إلى شمال كشمير.⁷⁶ ولكن الباكستانيين بدورهم ألقوا اللوم على ماونتباتن؛ إذ ظنوا أنه تأمر مع السير سيريل رادكليف حتى يُهدى مقاطعة جورداسبور إلى الهنود، فيفتح أمامهم الطريق إلى كشمير.⁷⁷ ولاموا حكومتهم نفسها على عدم تقديمها مزيدًا من العون إلى الغزاة؛ فكما قال أحد كبار موظفي الخدمة المدنية متحسّرًا عام ١٩٩٨:

كانت فرصة باكستان الوحيدة في الحصول على كشمير هي الحرب الخاطفة، التي تجتمع فيها دعوة الجهاد مع السرعة والمفاجأة؛ لوضع العدو أمام الأمر الواقع قبل أن يتسنى له الإفاقة من الصدمة؛ فقد كنا ندرك تمام الإدراك أنَّ ذلك الغزو القبلي كان الوسيلة الوحيدة للتصدي لخطط الهند، وتعويض ضعف

باكستان من الناحية العسكرية ... العنصر الوحيد الذي حسم المسألة في غير صالح باكستان كان القيادة المعيبة للجماعة القبلية ... كان ذلك هو الخطأ الوحيد — والحاسم — وينبغي لمنظمي الغزو ... أن يتحملوا مسؤوليته.⁷⁸

سيعود هذا الكتاب إلى كشمير بصفة متكررة، ولكن دعوني أنهي هذه الدراسة لأصول النزاع ببعض العبارات المستبصرة التي أدلي بها آنذاك. جاءت الأقوال المقتبسة أدناه من معلقين تحدثوا لا عام ١٩٩٩ أو عام ٢٠٠٠، وإنما في السنوات الأولى من النزاع.⁷⁹

كشمير هي المشكلة الكبرى الوحيدة التي قد تتسبب في سقوط الهند وباكستان (هنري جرايدي؛ سفير الولايات المتحدة الأمريكية إلى الهند، يناير ١٩٤٨).

ما دام نزاع كشمير مستمرًا فسيظل استنزافًا خطيرًا للقوة العسكرية والاقتصادية، والأهم من ذلك، الروحانية لهذين البلدين العظيمين (الجنرال إيه جي إل مكنوتن؛ وسيط تابع للأمم المتحدة، فبراير ١٩٥٠).

يبدو امتلاك كشمير ذا أهمية حيوية لأمن باكستان الاقتصادي والسياسي إلى حدٍّ أن سياساتها الخارجية والدفاعية بالكامل تمحورت حول النزاع على كشمير بالأساس ... فإلى حد ما يتخطى كثيرًا مذابح البنجاب — التي لم تدم طويلاً رغم بشاعتها — نزاع كشمير هو الذي سَمَّ كل جانب من جوانب العلاقات الهندية الباكستانية (ريتشارد سيمنز؛ الأخصائي الاجتماعي والمؤلف البريطاني، ١٩٥٠).

كشمير حالة يستحيل احتواؤها حال اشتعالها، فقد تطول آثارها العالم الإسلامي أجمع، وهي ربما تكون أخطر قضية في العالم (رالف بنش؛ مسئول كبير في الأمم المتحدة، فبراير ١٩٥٣).

الفصل الخامس

اللاجئون والجمهورية

اللاجئون يُرسلون إلى جميع أنحاء الهند، وسوف ينشرون الكراهية الطائفية على نطاق واسع، ويثيرون قدرًا هائلًا من الضغائن في كل مكان. لا بد من رعاية اللاجئين، ولكن علينا أن نتخذ خطوات لمنع انتشار عدوى الكراهية لما يتخطى الحد الأدنى الضروري الذي لا يمكن منعه.

سي راجا جوبالانتشاري؛
حاكم البنغال، ٤ سبتمبر ١٩٤٧

لعل الدماء التي سالت من غاندي، والدموع التي سالت من أعين نساء الهند في كل مكان عِلْمَن فيه بوفاته تزيل لعنة عام ١٩٤٧، وعسى أن تخدم المأساة المفجعة لذلك العام في التاريخ، وألا تؤثر على الانفعالات الحالية.

سي راجا جوبالانتشاري،
٢٠ مارس ١٩٤٨

١

تحتل كوروكشيترا مكانة خاصة في المخيلة الهندية؛ فقد كانت ساحة المعارك الدامية التي وردت في ملحمة «مهابهاراتا»؛ وفقًا للملحمة، دار القتال على سهل مفتوح شمال غربي مدينة إندرابراسترا الأثرية (المعروفة حاليًا بدلهي). كان ذاك السهل يُدعى كوروكشيترا، وهو الاسم الذي يحمله حتى يومنا هذا.

بعد مرور عدة آلاف من السنين على تأليف ملحمة «مهابهاراتا»، أصبح مسرح الأحداث التي جرت فيه مأوى مؤقتاً لضحايا حرب أخرى. تلك الحرب بدورها دارت بين أقارب مقرّبين؛ هما: الهند وباكستان، عوضاً عن أبناء العم الباندافا والكاورافا. كثير من الهندوس والسيخ الذين فرّوا من البنجاب الغربية وجّهتهم حكومة الهند إلى مخيم للاجئين في كوروكشتر؛ حيث أنشئت مدينة من الخيام مترامية الأطراف على السهل، لإيواء موجات النازحين، التي كانت تصل أحياناً إلى ٢٠ ألف فرد في اليوم. كان المخطط في البداية أن يأوي المخيم ١٠٠ ألف لاجئ، ولكن الأمر آل به إلى إيواء ثلاثة أمثال ذلك العدد؛ فكما كتب مراقب أمريكي: «لقد صنع الجيش معجزات حتى تكفي الخيام كل اللاجئين». وقد كان سكان كوروكشتر الجدد يستهلكون ١٠٠ طن من الدقيق يومياً، إلى جانب كميات كبيرة من الملح والأرز والعدس والسكر وزيت الطهي، وكل تلك المؤن وفرتها الحكومة مجاناً. وكان ثمة شبكة أخصائيين اجتماعيين من الهنود والأجانب تعين الدولة في مساعيها هي المجلس المتحد للإغاثة والرعاية.

كان لا بد من إيواء اللاجئين وإطعامهم، وكذلك كسوتهم والترفيه عنهم. ومع اقتراب الشتاء، «سرعان ما أدركت الحكومة أن تحمّل الأمسيات والليالي صار فيه مشقة»، فصادر المجلس المتحد للإغاثة والرعاية مجموعة من أجهزة عرض الأفلام من دلهي، ونصبها في كوروكشتر. من الأفلام التي عُرضت كانت أعمال والت ديزني الخاصة بميكى ماوس ودونالد دك. وباستخدام شاشات عرض كبيرة من القماش تسمح بالعرض من الناحيتين، أمكن لحشود تبلغ نحو ١٥ ألف فرد مشاهدة العرض ذاته. وقد علّق أحد الأخصائيين الاجتماعيين على ذلك قائلاً: «ذاك الانفصال عن الواقع لمدة ساعتين كان بمنزلة طوق النجاة؛ فقد نسيّ اللاجئون ما تعرضوا له من تجارب صادمة وبؤس لساعتين ذهبيتين من الضحك. نعم، استطاع من تعرضوا للضرب والجرح، المشردون المجروحون، أن يضحكوا؛ فقد كان ثمة أمل».¹

كان مخيم كوروكشتر هو الأكبر بين قرابة ٢٠٠ مخيم أُقيم لإيواء اللاجئين من غرب البنجاب. بعض اللاجئين وصلوا قبل تاريخ نقل السلطة؛ منهم رجال الأعمال البعيدو النظر الذين باعوا ممتلكاتهم سلفاً ونزحوا بعائدات البيع. إلا أن الأغلبية العظمى جاءت بعد ١٥ أغسطس ١٩٤٧، دون متاع يُذكر سوى بعض الثياب التي كانوا يحملونها على ظهورهم. كان هؤلاء هم المزارعون الذين «تخلّفوا حتى آخر لحظة، مصرّين على البقاء في باكستان، إن أمكن طمأننتهم إلى احتمال أن يعيشوا حياة كريمة». لكن عندما تصاعدت

وتيرة العنف في البنجاب خلال شهري سبتمبر وأكتوبر، اضْطُرُّوا إلى التخلي عن تلك الفكرة، ففرَّ مَنْ حالفه الحظ من الهندوس والسيخ إلى الهند راكبين السيارات، أو السكك الحديدية، أو البحر، أو سيراً على الأقدام.²

لم تكن المخيمات من قبيل مخيم كوروكشتر أكثر من مجرد حل مؤقت؛ فقد كان لا بد من إيجاد سكن دائم وعمل منتج للاجئين. وقد وصف أحد الصحفيين الذين زاروا مخيم كوروكشتر في ديسمبر ١٩٤٧ بأنه مدينة قائمة بذاتها، بها ٣٠٠ ألف شخص، كلهم «يجلسون عاطلين إلى حد الجنون». وكتب يقول إن «الفكرة الوحيدة التي تسيطر على المزارعين اللاجئين في مخيم كوروكشتر هي «اعطونا أرضاً، وسوف نزرعها». كان ذاك هو نداءهم، فقد أخبرنا أولئك المزارعون المتعطشون للأرض أنهم لا يابَهُون كثيراً بمكان الأرض التي يُمنَحونها ما دامت صالحة للزراعة. لقد بدا شغفهم بالأرض فطرياً».³

الواقع أنه كان ثمة عملية نزوح كبيرة في الاتجاه المعاكس أيضاً، من الهند إلى باكستان؛ لذا كان أول مكان أُعيد توطين اللاجئين فيه هو الأراضي التي أخلأها المسلمون في الجزء الشرقي من البنجاب. وإذا كانت عملية انتقال السكان هي «أكبر عملية نزوح جماعي» في التاريخ، فقد بدأت بعدها «أكبر عملية توطين ريفي في العالم». في مقابل ٢,٧ مليون فدان هجرها الهندوس والسيخ في غرب البنجاب، لم يخلّف المسلمون في البنجاب الشرقية وراءهم سوى ١,٩ مليون فدان. وكان مما فاقم العجز أن الأراضي الواقعة غربي المقاطعة كانت أكثر خصوبة، ومياه الري المتاحة لها أوفر. الواقع أنه في أواخر القرن التاسع عشر نزحت مئات القرى السيخية في هجرة جماعية إلى الغرب لزراعة أراضيها في «مستعمرات القنوات» الحديثة النشأة، وهناك أحالوا الصحاري إلى واحات، ولكن في أحد أيام عام ١٩٤٧ قِيلَ لهم إن جنتهم صارت في باكستان؛ فبعد جيلين لا أكثر وجد هؤلاء السيخ المطرودون أنفسهم في مساكنهم القديمة.

بادئ ذي بدء، حُصِّص لكل عائلة من المزارعين اللاجئين أربعة فدادين، بصرف النظر عن حجم حيازتها في باكستان، وأُقرضوا المال لشراء البذور والمعدات. وإن بدأت زراعة تلك الأراضي المؤقتة، فُتِحَ الباب أمام دعاوى المطالبة بمخصصات دائمة، وطُلب من كل أسرة أن تقدم أدلة على حجم الأراضي التي خلفتها وراءها. بدأ تلقّي الدعاوى منذ ١٠ مارس ١٩٤٨، وفي غضون شهر، قُدِّمَ أكثر من ٥٠٠ ألف دعوى، ثم جرى التأكد من صحتها في مجالس مفتوحة مكوّنة من نازحين آخرين من القرية ذاتها؛ فكان موظف حكومي يقرأ الدعوى بينما يقرؤها المجلس أو يعدّها أو يرفضها.

كما هو متوقع كان اللاجئين ينزعون إلى المبالغة في البداية، إلا أن كل دعوى كاذبة كانت تقابلها عقوبة؛ أحياناً بتقليل الأراضي المخصصة، وفي الحالات القصوى بالحبس فترة وجيزة. مثل ذلك رادعاً، ورغم ذلك فقد قدّر أحد الموظفين الوثيقي الصلة بتلك العملية أنه كان ثمة تضخم إجمالي بلغ نحو ٢٥٪. وأنشئت أمانة عامة لإعادة التأهيل في جالاندهار لتجميع الدعاوى وتنسيقها، والتحقق منها، والتصرّف بشأنها. بلغ أقصى عدد للعاملين بها ٧ آلاف موظف؛ صاروا يُشكّلون في حد ذاتهم مدينة لاجئين نوعاً ما. الجزء الأكبر من هؤلاء الموظفين سُكّن في خيام مزوّدة بأضواء ومراحيض بدائية، ومقامات ومعابد مؤقتة للهندوس والسيخ.

كان قائد العمليات هو مدير عام إعادة التأهيل السردار تارلوك سينج؛ من دائرة الخدمة المدنية الهندية. وقد استغلّ تارلوك سينج — الذي تخرج في كلية لندن للاقتصاد — خلفيته الأكاديمية في ابتكارين ثبتت أهميتهما الحيوية للنجاح في توطین اللاجئين. تمثّل ابتكاراه في «الفدان القياسي» و«التخفيض المتدرّج». عُرّف «الفدان القياسي» بأنه مساحة الأرض التي يمكن أن تنتج من عشرة إلى إحدى عشر موند من الأرز (الموند يساوي قرابة ٤٠ كيلوجراماً). في المناطق الجافة التي لا تصلها شبكة الري في الشرق، كانت أربعة فدادين طبيعية تعادل فداناً «قياسياً» واحداً، بينما كان فدان الأرض الطبيعي في مستعمرات القنوات الخصبة يساوي نظيره القياسي تقريباً.

حلّت فكرة الفدان القياسي المبتكرة مسألة التباين في التربة والمناخ في شتى أنحاء المقاطعة. أما فكرة «التخفيض المتدرّج»، فساهمت في التغلّب على التفاوت الهائل بين كمّ الأراضي التي خلّفها اللاجئين وراءهم والأراضي التي صارت متاحة لهم؛ وهي فجوة قاربت مليون فدان. طبّق على الفدادين العشرة الأولى في أي دعوى تخفيض قدره ٢٥٪، ومن ثم يحصل رافع الدعوى على ٧,٥ فدان فقط عوضاً عن عشرة فدادين. بالنسبة للدعاوى المطالبة بفدادين أكثر، طبّقت تخفيضات أشد: ٣٠٪ لما بين ١٠ فدادين و ٣٠ فداناً فصاعداً، حتى إنّ مالكي أكثر من ٥٠٠ فدان فُرضت عليهم ضريبة معدّلها ٩٥٪. كان الخاسر الأكبر الأُوحد هو سيدة تُدعى فيدياواتي، ورثت أراضي عن زوجها (وَحَسِرَتْهَا) بلغت مساحتها ١١٥٠٠ فدان، امتدّت عبر خمس وثلاثين قرية في منطقتي كوجرانوالا وسيالكوٲ، وكان التعويض المخصّص لها ٨٣٥ فداناً لا أكثر في قرية واحدة من قرى كارنال.

بحلول نوفمبر عام ١٩٤٩، كان تارلوك سينج ورجاله قد خصصوا ٢٥٠ ألف قطعة أرض. بعد ذلك وُزِعَ اللاجئون بصورة متساوية على مناطق شرق البنجاب، فأُعيد توطين الجيران والأقارب معاً، وإن ثبت استحالة إعادة إنشاء المجتمعات القروية كاملةً. ثم فُتِحَ باب التظلم أمام اللاجئين؛ فطلب ما يقرب من ١٠٠ ألف أسرة مراجعة مخصصاتها، وتم العمل بثلاث تلك الاعتراضات، ونتيجة لذلك تغيرت ملكية ٨٠ ألف فدان مرة أخرى.

حصل هؤلاء اللاجئون مقابل أراضيهم الحسنة الري في الغرب على حيازات جدباء في الشرق، وبتطبيق التخفيضات المتدرجة، قلَّت الأراضي التي يمتلكونها أيضاً، ولكنهم شرعوا في العمل ببراعتهم وإقدامهم المعهودين؛ فحفروا آباراً جديدة، وبنوا مساكن جديدة، وزرعوا محاصيلهم. وبحلول عام ١٩٥٠، دبَّت الحياة من جديد في ريف كان مهجوراً⁴ إلا أن شعور الضياع ظل باقياً؛ فالالاقتصاد يمكن إعادة بناؤه، ولكن الإجحاف الثقافي الذي نتج عن التقسيم لم يكن من الممكن أبداً أن يرفعه أي من الطرفين أو أن يُرفع عنه؛ فالشيخ صار بحوزتهم أراض جديدة للزراعة، ولكنهم لن يستردوا أبداً أماكن العبادة الأثرية لديهم، ومنها: معبد جوردوارا في لاهور؛ مثوى زعيمهم المحارب العظيم رانجيت سينج، وكذلك نانكانا صاحب؛ حيث وُلِدَ جورو نانك؛ مؤسس العقيدة السيخية.

في أبريل ١٩٤٨، زار رئيس تحرير صحيفة كلكتا «ستيتسمان» نانكانا صاحب، وهناك التقى مجموعة من السيخ سمحت لهم باكستان بالبقاء لحراسة المعبد. وبعد بضعة أشهر، زار مركز الطائفة الأحمدية المسلمة — بلدة قاديان — في البنجاب الهندي. كانت مئذنة مسجد الأحمدية المهيبة مرثية من على بُعد أميال في محيطها، ولكن لم يعد يسكن في نطاقها آنذاك سوى ٣٠٠ من أتباع تلك الطائفة. خلافاً لذلك، استولى على البلدة ١٢ ألف لاجئ هندي وسيخي. وفي كلٍّ من قاديان ونانكانا صاحب كان ثمة «نقص واضح في أعداد المصلين اليوميين، وشعور الخواء المروع والانتظار والأمل، ... وإيمان عززته المحن المذلة»⁵.

٢

كان أغلب النازحين من البنجاب الغربية مزارعين، ولكن كثيراً منهم أيضاً كانوا حرفيين وتجاراً وعمالاً؛ فأنشأت الحكومة بلدات جديدة لاستقبالهم، إحداها — فريد آباد — التي كانت على بُعد عشرين ميلاً جنوبي العاصمة دلهي، وكان من التنظيمات النشطة فيها

الاتحاد التعاوني الهندي بقيادة كمالا ديفي تشاتوبادياي؛ الناشطة الاشتراكية والنسوية الوثيقة الصلة بمهاتما غاندي.

معظم سكان فريد آباد كانوا لاجئين هندوسيين من المقاطعة الشمالية الغربية الحدودية، وقد شجعهم أخصائي اجتماعي يُدعى سودير جوش على بناء منازلهم بأنفسهم، إلا أن الحكومة أرادت أن تشيّد المنازل عن طريق إدارة الأشغال العامة التابعة لها، المعروف عنها التباطؤ والفساد، والمشهورة بلقبها «إدارة الإهدار العام» و«التهب المأمون». احتجاجاً على ذلك، حاصرت مجموعة من اللاجئين منزل رئيس الوزراء في دلهي. كان ذلك مصدر «إزعاج» لنهرو، الذي وجدهم أمامه كل يوم عند ذهابه إلى العمل، ولكنهم على الأقل جعلوه «يمعن التفكير في المشاكل» التي تواجه اللاجئين. وفي تسوية تليق بالأسلوب الهندي، سُمح للاجئين ببناء قرابة ٤٠٪ من المنازل، فيما تولت إدارة الأشغال العامة تشييد الباقي.

في فريد آباد، نظّم الاتحاد التعاوني الهندي جمعيات تعاونية ومجموعات للعون الذاتي أنشأت محلات ووحدات إنتاج صغيرة. ومن أجل إمدادها بالطاقة وإنارة المنازل، أقيم مصنع لوقود الديزل خلال فترة قصيرة. كان ذلك المصنع في ورشة بكلكتا؛ حيث أقامته ألمانيا باعتباره جزءاً من تعويضات الحرب. لم يكن أحد يريد المصنع في كلكتا؛ ولذا أُرسِل إلى فريد آباد عوضاً عنها. بحث سودير جوش عن المهندس الألماني الذي شيّد المصنع في هامبورج وأقنعه بالمجيء إلى الهند. جاء المهندس ولكنه — للأسف — لم يجد روافع لإقامة المصنع؛ لذا دَرَبَ رجال فريد آباد على تشغيل روافع لولبية تتحمل وزن خمسة عشر طنّاً، ساعدت على رفع المعدات بوصة تلو بوصة. وفي غضون عشرة شهور، كان المصنع جاهزاً. في أبريل ١٩٥١، حضر نهرو شخصياً لتدشينه، وإذ «ضغط الزر، أنيرت الأضواء، وارتفعت معنويات سكان فريد آباد جميعاً؛ فقد صارت البلدة تمتلك الطاقة اللازمة لبناء مستقبلها الصناعي».⁶

في الوقت ذاته، استوطن آلاف اللاجئين دلهي ذاتها. حتى عام ١٩١١ كانت تلك المدينة إسلامية الطابع والثقافة. وفي ذلك العام، حوّل البريطانيون عاصمتهم من كلكتا إلى دلهي، وبعد عام ١٩٤٧، صارت نيودلهي مقر حكومة الهند الحرة. رحل المسلمون المتحدثون بالأردية إلى باكستان — خلافاً لرغبة كثير منهم — وحلّ محلهم الهندوس والسيخ المتحدثون بالبنجابية، وأقاموا المنازل والمتاجر أينما تيسّر لهم. توسّط المدينة كونوت سركيس؛ رواق التسوق المهيّب الذي صممه آر تي راسل. ولو كان راسل تسنّى

له رؤية ما حلَّ بصنيعة يده لربما «تقلَّب في قبره»؛ فخلال عامي ١٩٤٨ و ١٩٤٩، نُصِبَتْ «الدكاكين وعربات البائعين بمختلف الأحجام والأشكال» على الرصيف، ومن ثم «ما كان يوماً ممشياً ظليلاً يمكن للزائر أن يتمشَّى فيه باسترخاء متفقدًا البضائع المعروضة دون التعرض لبائع ملِّح ما لم يدخل أحد المتاجر، صار في حالة من الفوضى ... بصفة عامة، أصبحت منطقة التسوق الأنيقة في نيودلهي — التي كانت ترتادها النخبة والأثرياء في أيام ما قبل الاستقلال — مجرد سوق شعبي يبدو أفخم من حقيقته».⁷

أتى قرابة ٥٠٠ ألف لاجئ للاستقرار في دلهي بعد التقسيم، فملئوا المدينة و«انتشروا حيثما تسنى لهم، وتكدَّسوا في المخيمات والمدارس والكليات والمعابد الهندوسية والسيخية، واستراحات الحجاج (دارامشالا)، والثكنات العسكرية، والحدائق، واحتلُّوا أرصفة محطات القطار والشوارع والأرصفة وكل مكان يمكن تخيُّله». ومع مرور الوقت، بنى أولئك الأشخاص بيوتاً على أراضٍ خُصِّصت لهم في غرب وجنوب دلهي لاثينز؛ إذ هناك أُقيمت مستعمرات — يغلب عليها البنجابيون حتى يومنا هذا — عبارة عن «نَجَر» أو بلدات تحمل أسماء باتيل وراجندرا (براساد) ولجبات (راي)؛ وهم زعماء حزب المؤتمر الهندوسيون الذين نالوا إعجاب السكان بصفة خاصة.

وقد أبدى اللاجئون في دلهي — على غرار نظرائهم الذين استقروا في مزارع البنجاب الشرقية — قدراً كبيراً من حسن التدبير والحماسة، ومع مرور الوقت صار لهم «نفوذ غالب في دلهي»؛ إذ سيطروا على تجارتها وأعمالها. وفعلًا صارت المدينة التي كانت يوماً مغولية، ثم بريطانية، مدينة بنجابية بامتياز عند حلول خمسينيات القرن العشرين.⁸

٣

مثل دلهي، أحدث التقسيم تحولاً في ثقافة مدينة بومباي وجغرافيتها الاجتماعية. إذ بحلول يوليو ١٩٤٨ كان ثمة ٥٠٠ ألف لاجئ في المدينة وافدين من السند والبنجاب والمقاطعة الحدودية الشمالية الغربية. فاقم اللاجئون ما كان يمثل أقصى مشكلات بومباي حدة، وهو: نقص المساكن؛ فقرابة مليون شخص صاروا يبيتون في الشارع. أخذت العشوائيات تتنامى بسرعة، وفي الوحدات السكنية المزدهمة، كانت الحجرة يقطنها خمسة عشر أو عشرون شخصاً.⁹

ذكر أحد الصحفيين أنَّ إجمالي الخسائر التي تكبَّدها اللاجئون النازحون من السند تتراوح بين ٤ و٥ مليارات روبية؛ إذ كانوا يمتلكون في موطنهم مساحات كبيرة من

الأراضي، وكانوا يسيطرون على الخدمات العامة ويتحكمون في التجارة والأعمال. وبينما صار اللاجئين البنجابيون يمتلكون البنجاب الشرقية التي أمكنهم أن يحققوا فيها «أساسيات الوجود المؤسسي المستقل وسمات الحكومة المستقلة»، لم يكن لدى السنديين أي شيء من ذلك القبيل لإعادة البناء عليه؛¹⁰ فبعضهم توجه إلى الدولة مستجدياً أو غاضباً، بينما قرّر البعض الآخر الاعتماد على نفسه؛ لذا في بومباي كان «من المؤلف رؤية حتى الصبية السنديين يجولون بالأقمشة لبيعها في الطرق الرئيسية بالمدينة؛ فالتجارة تجري في عروقهم مجرى الدم. لهذا لم يتقبل أهل جوجارات ومهاراشترا الغزو السندي؛ فحتى الصبية الصغار من مجاهل السند يستطيعون كسب عيشهم ببيع الحلي الرخيصة في قطارات الضواحي».¹¹

تضمنت بومباي خمسة مخيمات للاجئين، وكانت حالتها متردية؛ فمخيم كولواوا ضم ١٠٤٠٠ شخص يعيشون في الثكنات، وكان متوسط المساحة المتاحة لكل عائلة قرابة ٣٦ قدماً مربعة. لم يتوفر بالمخيم كله سوى اثني عشر صنوبر مياه، ولم يكن به أطباء ولا كهرباء، وتضمن مدرسة واحدة. أدار المكان رجل يدعى براتاب سينج إدارة دكتاتورية. ففي أبريل ١٩٥٠ ثار شغب محدود النطاق عندما رفض بعض المستأجرين دفع الإيجار احتجاجاً على ظروف معيشتهم، فاستصدر براتاب سينج أمر إخلاء ضدهم، وعندما قاوموا استدعى الشرطة، وقُتل شاب في المشاجرة التي أعقبت تلك الأحداث. وقد أطلق الصحفي الذي نقل الواقعة على المقيمين في المخيم لقباً مناسباً هو «النزلاء» (إشارة إلى نزلاء السجن)؛ إذ قال معلقاً: «كان النزلاء الآخرون جردان قبيحة ضخمة بحجم القطط، وبقاً وناموساً وثعابين».¹²

انتشر اللاجئين الوافدون من السند في بلدات غرب الهند ومدنها. وإلى جانب مومباي، كان ثمة تجمعات سكانية كبيرة منهم في بونا وأحمد أباد. وقد وجد عالم نفس اجتماعي زار الوافدين من السند في خريف ١٩٥٠ أنهم غير راضين على الإطلاق، وقال: «الجميع تقريباً يشكون المساكن المزدحمة القذرة، والمياه غير الصالحة، وحصص التموين غير الكافية، والأهم من ذلك عدم كفاية الدعم الحكومي». وقال أحد اللاجئين في أحمد أباد: «إننا نأكل أشياء اعتدنا إلقاءها للطيور في باكستان». وشكا آخرون سوء معاملة أهل المدينة من الجوجاراتيين، كما ناصبوا المسلمين العداء بصفة خاصة. وقد صبوا جام غضبهم على الدولة الهندية، وإن برءوا نهرهم نفسهم فقالوا: «حكومتنا عديمة الفائدة. كلها عصابة من اللصوص. وحده البانديت نهرهم لا بأس به، والبقية كلهم لا قيمة

لهم، ويسعون لخدمة مصالحهم الذاتية. البانديت نفسه يخبرنا بما يسعه القيام به. أما بقية المنظومة فمعطوبة.¹³

٤

غيرت وفود اللاجئين المتدفقة معالم ثالث مدن الهند الكبرى أيضًا؛ كلكتا؛ فقبل التقسيم أخذت العائلات الهندوسية الميسورة من شرق البنغال في الانتقال إلى تلك المدينة بصحبة ممتلكاتها، وبعد التقسيم كان أغلب النازحين من عائلات الطبقة العاملة وعائلات المزارعين. في البنجاب، حدثت الهجرة في صورة اندفاع واحد، ولكن في البنغال كانت الهجرات متفرقة، إلا أنه في شتاء ١٩٤٩-١٩٥٠ هبت موجة من أعمال الشغب الطائفية في باكستان الشرقية أجبرت عددًا أكبر من الهندوس على عبور الحدود. في الأعوام السابقة على ذلك التاريخ، جاء نحو ٤٠٠ ألف لاجئ إلى غرب البنغال، وفي عام ١٩٥٠، قفز ذلك الرقم إلى ١,٧ مليون لاجئ.

إلى أين لجأ أولئك الناس؟ بعضهم أقام مع أقربائه، بينما سكن آخرون محطات القطار في المدينة؛ حيث تبعثرت فُرُشهم وصناديق أمتعتهم وغيرها من متعلقاتهم على أرصفة المحطات؛ فهناك «عاشت أسر، ونامت وتزاوجت، وأخرجت فضلاتها، وأكلت على الأرضفة الأسمنتية بين الذباب والقمل والأطفال والإسهال. وكان ضحايا الكوليرا يستلقون منهكين يتطلعون إلى قيئهم، بينما انشغلت النسوة بإزالة القمل من رءوسهن بعضهن لبعض، وطَفَقَ المتسولون يتسولون». إلا أن غيرهم سكنوا الشوارع «بجوار الماشية الشاردة — مثلهم مثلها — كانوا يشربون مياه المجاري، ويأكلون من القمامة، وينامون على جانب الطريق».¹⁴

هكذا كتب مراسل صحيفة «مانشستر جارديان» في الهند. والحقيقة أن اللاجئين لم يكونوا بالسلبية التي يشير إليها ذلك الوصف مطلقًا؛ ففي بدايات عام ١٩٤٨ «شغل عدد كبير من اللاجئين ثكنات ليك العسكرية؛ إذ ضاقوا ذرعًا بحياتهم البائسة في محطة سيالدا، وشغلوا كذلك ثكنات جودبور العسكرية ومنزل ميسور وغيره من المنازل والثكنات العسكرية الشاغرة في شاهبور ودورجابور وطريق باليجونج الدائري ودارمَتالا. وبين ليلة وضحاها تقريبًا، صارت تلك المنازل المهجورة تعجُّ باللاجئين من رجال ونساء وأطفال في تعدد متعمد على الملكية».¹⁵

استولى بعض اللاجئين على منازل خالية، بينما احتل آخرون أراضي مهجورة على طول الطرق وخطوط السكة الحديدية، إضافةً إلى أدغال الشجيرات التي أُزيلت حديثاً والمستنقعات الحديثة التجفيف؛ فكان أولئك الملاك بوضع اليد «يتسللون خلسةً إلى تلك الأراضي ليلاً، ويصنعون مأوى مؤقتاً سريعاً تحت جناح الظلام، ثم كانوا يرفضون الرحيل، وإن عرضوا في كثير من الأحيان أن يدفعوا سعراً مُنصفاً نظير الأرض».¹⁶

كانت حكومة غرب البنغال هي التي أجبرت اللاجئين دون تخطيط منها على تطبيق قانونهم الخاص؛ فمن جهة، لم يحدث نزوح واسع النطاق في الاتجاه المعاكس مثلما حدث في البنجاب ليخلف حقولاً ومزارع مهجورة يستوطنها اللاجئون. ومن جهة أخرى، قد راق للحكومة أن تظنَّ — أو تأمل — أن هذه الهجرة الوافدة مؤقتة، وأن الهندوس سوف يعودون إلى ديارهم في الشرق عندما تستقر الأوضاع. وقد أيد ذلك الاعتقاد زعم أن البنغاليين كانوا إلى حد ما أقل «طائفية» من البنجابيين؛ فهنا كان المسلم يتحدث لغة جاره الهندوسي ويتناول نفس طعامه، لذا فقد يكون أكثر استعداداً لمواصلة العيش معه جنباً إلى جنب.

رفض اللاجئون أنفسهم هذا الزعم الأخير رفضاً عنيفاً؛ فبالنسبة إليهم لم يكن ثمة مجال للعودة إلى ما رأوه دولة إسلامية. وقد وجدوا سنداً لأفكارهم في شخص المؤرخ السير جودانات سركار، الذي يمكن القول إنه كان أشد المثقفين البنغاليين تأثيراً في جيله؛ ففي خطاب ألقاه سركار في اجتماع مع جموع غفيرة من اللاجئين — عُقد يوم ١٦ أغسطس ١٩٤٨ — قارن هجرة هندوس شرق البنغال بفرار رجال الكنيسة البروتستانتية الكالفينية الفرنسيين في عهد لويس الرابع عشر، وحث أهالي غرب البنغال على استيعاب الوافدين وإدماجهم في المجتمع، حتى يغدوا ثقافتهم واقتصادهم. وأضاف أنه بمساعدة اللاجئين «لا بد أن نحيل غرب البنغال إلى ما ستكون عليه فلسطين تحت الحكم اليهودي؛ منارة في الظلام، وواحة للتحرُّر في قلب صحراء جهل العصور الوسطى والتعصب الديني البالي».¹⁷

وفي سبتمبر ١٩٤٨، تشكَّل مجلس عمل معني باللاجئين في عموم البنغال، ونُظِّمت مسيرات ومظاهرات مطالبة بمنح اللاجئين تعويضات منصفة وحقوق المواطنة. كان زعماء تلك الحركة يهدفون إلى إلقاء «مجموعات اللاجئين المنظمة في شوارع كلكتا ومواصلة الضغط على الحكومة بلا هوادة ... فالمسيرات والمظاهرات والاجتماعات، والاختناقات المرورية، ووابل الطوب المكسور، والقنابل المسيلة للدموع، وعُصي البامبو التي استخدمتها

الشرطة سلاحًا، وعربات الترام والحافلات المحترقة، وإطلاق الأعيرة النارية من حين لآخر؛ كل ذلك صار علامة مميزة للمدينة».¹⁸

حيثما تواجد لاجئون مُهَجَّرُونَ لقوى خارجة عن سيطرتهم، صاروا وقودًا محتملًا للحركات المتطرفة؛ ففي دلهي والبنجاب، كانت المنظمة الهندوسية الراديكالية راشتريا سوايامسيفاك سانج هي التي وطّدت أقدامها منذ البداية في أوساط المهاجرين. وفي البنغال، اجتهدت شقيقة المنظمة الهندوسية الأولى — منظمة هندو ماهاسابها — في إضفاء صبغة دينية على المسألة، فقد قال أعضاؤها: إن الهندوس البنغاليين «صاروا قرابين في عملية التضحية الكبيرة التي مثلها تحرير الهند». وبمطالبتهم بالعودة إلى باكستان الشرقية، كانت الحكومة مذنبّة بانتهاج سياسة «الاسترضاء» والتحريض على «الإبادة الجماعية». وفي حين تطالب الدولة اللاجئين بالإذعان، كان ما يحتاجه اللاجئون هو جرعة قوية من «الرجولة». كتب هندوسي غاضب في مارس ١٩٥٠ قائلاً: «المرء لا يسعه إلا أن يتمنى ظهور رجال مثل شيفاجي أو رانا براتاب من صفوفهم».¹⁹

لقي استحضار ذكرى المحاربين الهندوس من العصور الوسطى الذين قاتلوا الملوك المسلمين استجابةً أقوى في دلهي والبنجاب. أما في البنغال، فقد كان الشيوعيون هم الأنجح في تعبئة اللاجئين؛ كانوا هم من نظموا المسيرات إلى المقرات الحكومية، وخططوا الاحتلال القسري للأراضي المُرَاحة في كلكتا؛ وهي الأراضي التي «ما كان للاجئين مسوغ لها سوى القوة المنظمة والحاجة الملحة». ومن ثم نشأت مستعمرات مرتجلة في أجزاء مختلفة من المدينة؛ «تجمّعات من الأكواخ ذات أسقف من القش أو القرميد أو الصفيح، جدرانها من الحصير المصنوع من البامبو، وأرضيتها من الطين، بُنيت على الطراز السائد في شرق البنغال».²⁰

وبحلول أوائل عام ١٩٥٠، كان ثمة نحو ٢٠٠ ألف لاجئ في مستعمرات وضع اليد تلك. وفي غياب دعم الدولة، اللاجئون «شكّلوا لجانًا خاصة بهم، ووضعوا قوانين لإدارة المستعمرات، ونظّموا أنفسهم في هيئة جسد واحد عملاق».²¹ وزعمت «لجنة جنوب كلكتا لإعادة توطين اللاجئين» أنها تُمثّل ٤٠ ألف أسرة أنشأت في مستعمراتها ما مجموعه ٥٠٠ ميل من الطرق، وحفرت ٧٠٠ بئر أنبوبية، وأنشأت ٤٥ مدرسة ثانوية، إضافةً إلى ١٠٠ مدرسة ابتدائية، وكل ذلك على نفقة الأسر وبجهودها الذاتية. وطلبت اللجنة من الحكومة أن «تقنن» وضع تلك المستعمرات بوضعها رسمياً تحت إشراف بلدية كلكتا، وأن تقنن بالمثل وضع رُقَع الأراضي الخاصة ومباني المدارس، وأن تساعد في تطوير الأسواق وتنظيم القروض.²²

وكثيراً ما اشتكى المدافعون عن أولئك اللاجئين من المعاملة التمييزية التي ينالها اللاجئين البنجابيون؛ فقد وجد فريق من الأخصائيين الاجتماعيين البنغاليين في زيارة لشمال الهند أنَّ المخيمات هناك «أفضل بكثير»؛ حيث كانت المساكن دائمة، ومزودة بمياه جارية وصرفٍ صحي لائق. أما في غرب البنغال، فقد اضطرَّ اللاجئين إلى الاكتفاء بـ «مخيمات من أكواخ البامبو المتحللة»؛ حيث كان «انعدام الخصوصية والحيز المتاح للمطبخ أمراً مشيئاً»، كما أن النقود وبديل الكسوة الممنوحين في الشمال كانا أعلى.²³ وبصفة عامة، كانت عملية إعادة التوطين أيسر بكثير في البنجاب؛ فبحلول أوائل خمسينيات القرن العشرين كان لاجئو الشمال قد عثروا على مساكن جديدة ووظائف جديدة، لكن انعدام الأمن استمرَّ في الشرق؛ فقد كتب أحد المراسلين في يوليو ١٩٥٤ أنه ما دام اللاجئين البنغاليون «غير مستقرين وعاطلين، فسيتنامى السخط الاقتصادي والسياسي، وسينجح الشيوعيون في استغلال معاناتهم».²⁴

٥

لا شك أن أكثر ضحايا التقسيم كُنَّ النساء، الهندوسيات منهن والسيخ والمسلمات. فعلى حد تعبير عضو المؤتمر الوطني السندي الموقر تشوثيرام جدواني: «لم تبلغ معاناة النساء هذا الحد في أي حرب». فقد تعرضن للقتل والتشويه والانتهاك والهجر. وبعد الاستقلال، امتلأت بيوت الدعارة في دلهي وبومباي باللاجئات اللاتي طردهن أهلهن بسبب ما فعل بهن، رغماً عن إرادتهن.²⁵

في صيف عام ١٩٤٧، إذ انتشرت أعمال العنف في البنجاب من قرية لأخرى، اختطف الهندوس والسيخ في شرق المقاطعة نساء مسلمات وأبقوهن في حوزتهن، وردَّ الطرف الآخر بالمثل؛ فأسر الرجال المسلمون فتيات صغيرات من الهندوس والسيخ. إلا أنه بعدما هدأت الأوضاع وجفَّ الدماء، اتفقت الحكومتان الهندية والباكستانية على ضرورة إعادة الأسيرات إلى أهلهن.

على الجانب الهندي، تولَّت مريدولا سارابهاي ورامشوارى نهرو قيادة عملية استعادة النساء المخطوفات. كلاهما كانتا من عائلة أرستقراطية، وقادمتين من خلفية قومية متينة. وقد نالتا التشجيع والدعم في عملهما من جواهر لال نهرو، الذي أبدى اهتماماً شخصياً بالغا بالمسألة. وفي بيان موجَّه للاجئين أُذيع في الإذاعة، تحدَّث رئيس الوزراء تحديداً عن «أولئك النساء اللاتي وقعن ضحية تلك المِحَن كلها»، وطمأنهنَّ أنَّهن «لا ينبغي أن يشعرن

بأننا ينتابنا أي نوع من التردد حيال إعادتهم، أو يراودنا أي شك في عِفَّتْهم. نريد أن نعيدهم عن محبة؛ لأن الخطأ لم يكن خطأهم؛ فقد اختُطفن قسراً. ونريد أن نعيدهم بكل كرامة، ونرعاهن بكل حب. لا ينبغي أن يساورهن شك في أنهن سيعُدنَ إلى أهلهن ويحصلن على كل مساعدة ممكنة».²⁶

جرى تتبع النساء المخطوفات فرادى، الواحدة تلو الأخرى. وعند تحديد موقع إحداهن، كانت الشرطة تدخل القرية وقت الغروب، بعد عودة الرجال من الحقول. كان ثمة «مُخبر» يرشدهم إلى منزل المختطف. عادةً كان المختطفون ينكرون أن النساء الموجودة في حوزتهم مخطوفات. وبعد تجاوز اعتراضاتهم — أحياناً بالقوة — كانت الشرطة تأخذ النساء المخطوفات إلى معسكر حكومي أولاً، ثم تنقلهن عبر الحدود.²⁷

بحلول شهر مايو لعام ١٩٤٨، كان نحو ١٢٥٠٠ امرأة قد عُثرَ عليها وأُعيدت إلى أهلها. المفارقة — والمأساة — أن كثيراً من النساء لم يرغبن في أن يُنقذن؛ إذ كنَّ قد توصّلن إلى نوع من السلام النفسي مع وضعهن الجديد بعد الأسر. وعند المطالبة بعودتهن، انتابهنَّ شك كبير في كيفية استقبال أهلهن لهن؛ فقد صرن «نجسات»، ولتزداد الأمور تعقيداً، كثير منهن كنَّ حُبليات. هؤلاء النساء كنَّ يعلمن أنه حتى لو قُبِلن هنَّ، فأطفالهن الذين وُلِدوا من صُلب «العدو» لن يُقبلوا أبداً. في كثير من الأحيان، كانت الشرطة ومعاونوها يضطرون إلى استخدام القوة لأخذ النساء، فكنَّ يقلن: «لم تستطيعوا إنقاذنا آنذاك؛ فبأي حقٍّ ترغموننا الآن؟»²⁸

٦

تفاقمت أزمة اللاجئين إثر النقص الحاد في الغذاء؛ فبعد انتهاء الحرب راحت واردات الحبوب ترتفع باطراد؛ إذ زادت من ٠,٨ مليون طن عام ١٩٤٤ إلى ٢,٨ مليون طن بعد أربعة أعوام. وفي عشية الاستقلال، وجد سياسي مارٌّ بمقاطعة شرق جودافاري رجلاً ونساءً يعيشون على بذور التمر الهندي، وثمار نخيل البوراس، ولحاء أشجار الجيلوجو، التي كانت تُسلَق معاً لعمل عصيدة، تتسبب في الانتفاخ والإسهال، وأحياناً الوفاة.

في العام التالي، لم تسقط الأمطار في المقاطعة الغربية من جوجارات؛ مما أفضى إلى نقص حادٍّ في الماء والأعلاف؛ فجفَّت الآبار ومجاري الأنهار، ونفقت المواشي والماعز جوعاً ومرضاً.²⁹

في بعض المناطق كان المزارعون يتضورون جوعاً، وفي مناطق أخرى كانوا متململين. وفي فترة الاضطراب التي أعقبت تولي الهنود مقاليد الحكم في حيدر أباد، تحرك الشيوعيون بسرعة للاستيلاء على منطقة تيلانجانا، واستعانوا في ذلك بمجموعة من البنادق عيار ٣٠٣، بوصة وبنادق طراز مارك ٥ من مخلفات جماعة رضا كار المتقهقرة. دمر الشيوعيون قصور ملاك الأراضي ووزعوا أراضيهم على الفلاحين الكادحين. وإن قسّم الشيوعيون أنفسهم إلى عدة مجموعات، كلٌ منها مسئول عن عدد من القرى، طلبوا من الفلاحين ألا يدفعوا ريع الأرض، وتولوا هم مهمة فرض القانون والنظام.³⁰ في مناطق مثل ورنجال ونالجوندا، نال الشيوعيون تأييداً كبيراً إثر نشاطهم في القضاء على الإقطاع؛ فقد أقر أحد ساسة حزب المؤتمر في زيارة للمنطقة بأن «كل ربة منزل كانت تمد الشيوعيين بعون قيم في صمت، وأبدى قرويون بريئو المظهر تعاطفاً نشطاً تجاه الشيوعيين».³¹

تشجّع الشيوعيون بالنجاحات التي حققوها في حيدر أباد على التفكير في ثورة فلاحين تشمل البلد كله؛ فقد أملوا في أن تكون تيلانجانا هي بداية الهند الشيوعية، وأماط الحزب الشيوعي الهندي اللثام عن اتجاهه الجديد في مؤتمر سرّي عُقد في كلكتا في فبراير ١٩٤٨؛ فخرج متحدّث لتهيئة الحالة المزاجية المنشودة بقوله: «إن شعب تيلانجانا المغوار» مهّد الطريق «إلى الحرية والديمقراطية الحقيقية»، فقد كان «المستقبل الحقيقي للهند وباكستان»، ولو أنّ الكوادر الشيوعية تمكّنت من «بث تلك الروح الثورية في جموع الشعب — فيما بين المواطنين الكادحين — فسندج الدعايات تتوالى».³²

في اجتماع كلكتا، انتخب أعضاء الحزب أميناً عاماً جديداً؛ إذ سلّم بي سي جوشي الراية إلى بي تي راناديف. كان راناديف صارماً جداً بطبعه، على عكس جوشي المرح المحبّب إلى النفس. (الجدير بالذكر أن كليهما كان هندوسياً من الطائفة العليا، وهو ما كان المعتاد بالنسبة للزعماء الشيوعيين آنذاك).³³

كان جوشي صديقاً لنهرو، ودعا إلى «المعارضة المخلصة» لحزب المؤتمر الحاكم؛ فقد قال إن بقاء الهند الحرة صار على المحك بعد وفاة غاندي. وأشرف على إصدار منشور للحزب عنوانها: «سوف ندافع عن حكومة نهرو» (ضد قوى البعث الهندوسي). إلا أن راناديف كان متشدّداً مؤمناً بأن الهند تحكمها حكومة برجوازية موالية للإمبرياليين، وفي تحوّل كامل في موقف الحزب، وصّف نهرو آنذاك بأنه عميلٌ للإمبريالية الأمريكية. سُحب المنشور الذي أصدره الأمين العام السابق، وأُنزل جوشي إلى مرتبة عضو عادي في الحزب، ووُجّه إليه وابل من الاتهامات؛ حيث وُصف بأنه إصلاحِي شجّع نمو الاتجاهات «المناهضة للثورة» داخل الحزب.³⁴

وكان الموقف الجديد للحزب الشيوعي الهندي مفاده أنَّ حكومة نهرو انضمت إلى ركب التحالف الأنجلو أمريكي في «خلاف محتدم» مع «المعسكر الديمقراطي» بقيادة الاتحاد السوفييتي. وقد اعتبر بي تي راناديف الإحباط الذي ساد أوساط حزب المؤتمر علامةً على «تصاعد الانتفاضة الثورية»، ودعا من مخبئه تحت الأرض إلى تنظيم إضراب عام وانتفاضات للفلاحين في جميع أنحاء البلاد. وحثَّت منشورات الشيوعيين كوادرها على «مؤاخاة العمال الثوريين في المصانع والطلاب في الشوارع»، وعلى «توجيه بنادقكم وجرابكم إلى أعضاء حزب المؤتمر الفاشيين». وكان الهدف الأسمى هو «الإطاحة بحكومة حزب المؤتمر المجرمة».³⁵

تشجّع راناديف ورجاله بانتصار الشيوعيين في الصين؛ ففي سبتمبر ١٩٤٩ — بُعيد وصول ماو تسي تونج إلى سدة الحكم — أرسل إليه راناديف رسالة تهنئة قال فيها: «إن جموع شعب الهند الكادحة غمرتها الفرحة إثر هذا النصر العظيم؛ فهي تعلم أنه سيعجّل تحريرها، وهو يحثها على التحليّ بمزيد من العزم والشجاعة في معركتها من أجل الإطاحة بالنظام الحالي، وإرساء دعائم حكم الديمقراطية الشعبية».³⁶ كما شجع المنظرون الروس الشيوعيين الهنود؛ إذ ذهب أولئك المنظرون إلى أنَّ «النظام السياسي القائم في الهند يشبه من عدة أوجه النظام الرجعي المُعادي للشعبوية الذي كان قائمًا في الصين تحت حكم حزب الكومينتانج».³⁷ وقد كان للسفارة السوفييتية في دلهي ذاتها طاقم موظفين كبير، بحيث كانت «الحركة الشيوعية الهندية تتلقى توجيهًا ممتازًا وفوريًا» (على حد قول مسئول كبير في دائرة الخدمة المدنية).³⁸

كان الشيوعيون قد أعلنوا الحرب على الدولة الهندية. وردَّت الحكومة بكل ما أوتيت من قوة؛ فقبضت على ما يصل إلى ٥٠ ألف عضو من الحزب الشيوعي الهندي والمتعاطفين معه واحتجزتهم. وفي حيدر أباد، قبضت الشرطة على قياديين مهمين ضمن المجموعات الشيوعية، وإن كان رافي نارايان ريدي «زعيم الحركة الشيوعية في الدكن كان ما زال حرًا طليقًا». وقد شنَّ الحاكم العسكري جيه إن تشودري حربًا دعائية على الشيوعيين. فأعلنت المنشورات المُلقاة على القرى باللغة التيلوجوية أن أراضي التاج التي يحوزها النظام سوف تُوزَّع على الفلاحين. وعرضت فرقٌ مسرحية طافت القرى قضية الحكومة من خلال الدراما والتمثيل الإيمائي. وفي إحدى المسرحيات، صُوِّر تشودري إلهاً هندوسياً، فيما صُوِّر الشيوعيون شياطين.³⁹

وقد أسفرت الدعاية السلبية والقمع عن الآثار المنشودة؛ فقد انخفضت عضوية الحزب الشيوعي الهندي من ٨٩ ألف عضو عام ١٩٤٨ إلى ٢٠ ألف عضو بعد عامين؛

إذ كشفت الهجمة المضادة التي شنتها الحكومة «قلة التعاطف الشعبي معه في اتجاهه الثوري الجامح». يبدو أن الحزب أخطأ خطأً جسيماً في تقدير مدى إحكام حزب المؤتمر قبضته على الشعب الهندي.⁴⁰

وبينما راح تأثير الشيوعيين في الانحسار، أخذت زمرة من المتطرفين تزداد قوةً في الاتجاه اليميني. كانت تلك الزمرة هي منظمة راشتريا سوايامسيفاك سانج. بعد اغتيال المهاتما غاندي في يناير ١٩٤٨، فرضت الحكومة حظراً على تلك المنظمة. وعلى الرغم من أنها لم تكن ضالعة بصورة مباشرة في الاغتيال، فقد كان لها دور نشط في أحداث العنف التي اندلعت في البنجاب، وكانت تحظى بدعم كبير فيما بين اللاجئين الساخطين على حالهم. وكانت نظرتها إلى العالم شبيهة بنظرة ناثورام جودسي، وقد ترددت إشاعات واسعة النطاق مفادها أن رجالها احتفلوا سرّاً بمقتل غاندي. وقد كتب نهرو إلى حكومة البنجاب بعد أسبوعين على مقتل غاندي قائلاً: «كفانا ما قاسيناه بالفعل في الهند من أنشطة جماعة راشتريا سوايامسيفاك سانج وأمثالها ... فأيادي أولئك الأشخاص ملوثة بدم المهاتما غاندي، والآن لم يعد ثمة معنى لإخلاء المسؤولية والتبرؤ تذرّعاً بالتقوى والورع».⁴¹

فرض حظر على المنظمة، وقُبِضَ على كوادرها، إلا أنه بعد مرور عام قررت الحكومة رفع الحظر مرة أخرى، فقد وافق رئيسها — إم إس جُلوالكر — آنذاك على مطالبة رجاله بإعلان ولائهم لدستور الهند والعلم الوطني، وأن يقصر أنشطة المنظمة «على المجال الثقافي مع نبذ العنف أو السرية». وتعهّد رئيس المنظمة لوزير الداخلية — فالابهاي باتيل — بأن المنظمة «أثناء تقديمها المساعدة للمعوزين، أكدت تعزيزها للسلام في البلاد». وقد كانت مشاعر باتيل نفسه متضاربة إزاء المنظمة؛ إذ على الرغم من استنكاره خُطبها المعادية للمسلمين، كان معجباً بتفانيها وانضباطها، وعندما رُفِعَ الحظر عنها، نصح أعضاءها بأن «السبيل الوحيد أمامهم هو إصلاح حزب المؤتمر من الداخل، إذا رأوا أنه يحميد عن الصواب».⁴²

بعد تقنين وضع المنظمة، قام جُلوالكر بجولة «انتصار» في جميع أنحاء البلاد ألقى فيها الخطب، واجتذب «حشوداً ضخمة». وقد كتب أحد مراقبي المشهد أن المنظمة «خرجت من محنتها الأخيرة بتأييد جماهيري قد تحسدها عليه الأحزاب الأخرى — بما فيها حزب المؤتمر — وتحدّره، بينما ما زالت الفرصة سانحة، ما لم ترغب الأحزاب في رؤية البلاد مُسلمةً إلى نزعة تحريرية وحدوية هندوسية ستقودها إلى كارثة محققة»؛

فقد كانت المنظمة المقابل الهندوسي للعصبة الإسلامية؛ إذ كانت «مشرَّبةً بأفكار طائفية عدوانية، وبإصرار على أنه لا مجال للتنازل عن الهدف الأسمى المتمثل في إرساء ثقافة هندوسية خالصة غالبية في بارات الهند».⁴³

على غرار الشيوعي بي تي رانديف، كان جُلوالكر ينتمي إلى الطائفة العليا في مهاراشترا. كلا الرجلين كان شاباً نسبياً — في أوائل الأربعينيات — وكلاهما حَظِيَ بولاء مئات من الكوادر الأصغر سنّاً إلى حدٍّ بعيد؛ فكلٌّ من منظمة راشتريا سوايامسيفاك سانج والشيوعيين استمدَّ طاقة الشباب ومثالياتهم، وكذلك تعصُّبهم، وفي الأيام الأولى لاستقلال الهند، كانت هاتان الجماعتان خصميَّ حزب المؤتمر الحاكم الأكثر حماساً.

على رأس حزب المؤتمر، كان رئيس الوزراء جواهر لال نهرو. واجه نهرو عائقين رئيسيين في تصديه للراדיكاليين اليساريين واليمينيين؛ أولاً: كان نهرو معتدلاً، وعادةً لا تفضي الوسطية إلى نوعية الخطب العصماء التي تهيج الرجال وتدفعهم إلى الحركة. وثانياً: كان نهرو وزملاؤه أكبر سنّاً بكثير من خصومهم السياسيين؛ ففي عام ١٩٤٩، كان نهرو نفسه في الستين من عمره، وهو عمر يُفترض بالرجل الهندوسي عندما يبلغه أن يعتزل الحياة اليومية ويعتق الحياة الرهبانية.

كان نهرو يُعتبر منظمة راشتريا سوايامسيفاك سانج أكبر الخطرين، وهو رأي اختلف معه فيه آخرون في حكومته، أبرزهم فالابهاي باتيل. الغريب أن إم إس جُلوالكر كان قد كتب إلى باتيل عارضاً المساعدة في محاربة عدوهما المشترك؛ الشيوعيين. قال في رسالته: «إذا استغللنا سلطة حكومتك والقوة الثقافية لمنظمتنا، فسرعان ما سنتمكن من التخلص من الخطر الشيوعي».⁴⁴ راقَت فكرة الجبهة المتحدة تلك لباتيل، بل ربما تكون هي التي حدَّت به إلى التفكير في احتواء منظمة راشتريا سوايامسيفاك سانج داخل حزب المؤتمر.

واقع الأمر أن أعضاء المنظمة لم يُسمَح لهم بالانضمام إلى الحزب، ولكن جُلوالكر ظل طليقاً، متمتعاً بحرية عرض آرائه على من اختاروا الاستماع إليها. في الأسبوع الأول من نوفمبر ١٩٤٩، ألقى خطاباً أمام جمهور بلغ ١٠٠ ألف شخص في حديقة شيفاجي ببومباي. وقد وصفه أحد الصحفيين الحاضرين بأنه «رجل متوسط الطول، غائر الصدر، شعره طويل مُرسَل غير مهذب، وله لحية متدلّية». كان يبدو رجلاً هندوسياً زاهداً بريئاً، عدا أن «عينيه السوداوين الثاقبتين الغائرتين في محجريهما منحاه المظهر التقليدي لمشعوذ على وشك تنفيذ حيلة مخيفة». وقبل أن يبدأ حديثه، قدّمت له نواير متخصصة

في كمال الأجسام والفنون القتالية أطواقًا من الزهور. كان الحديث في حد ذاته «فائز الحماس» في إشداته بفضائل الثقافة الهندوسية، وعلى حد تعبير الصحفي: «لقد قدم العلاج الشافي لعلل الأمة كافة، وهو: تنصيب جُلّالكر فوهرر للهند قاطبة».⁴⁵

بعد أسبوع جاء جواهر لال نهرو لإلقاء خطبة في بومباي، وكان مكان الخطبة هو نفس المكان الذي ألقى فيه جلّالكر خطبته: حديقة شيفاجي؛ واحة المروج الخضراء في قلب المستعمرات السكنية المزدهمة في وسط بومباي، التي كانت تغلب عليها الطبقة الوسطى من متحدثي اللغة الماراثية. استخدم نهرو مكبر الصوت ذاته الذي استخدمه جلّالكر، والذي أمدته به شركة موتواني شيكاجو للهواتف والإذاعة. إلا أن الرسالة التي نقلها كانت مختلفة اختلافاً بيّناً؛ إذ تحدّث عن الحاجة إلى حفظ السلام الاجتماعي داخل الهند، إضافةً إلى السلام بين الدول المتناحرة خارجها.

ألقى نهرو خطابه في عيد ميلاده الستين يوم ١٤ نوفمبر ١٩٤٩، وما كان ليتمنى هدية أفضل من مشاعر الودّ الفيّاضة التي أعرب عنها أبناء بلده ذلك اليوم. كان المنتظر أن يصل بومباي الساعة ٤:٣٠ عصرًا؛ فقبل ساعة على هبوط طائرته في مطار ساننا كروز، «أخذ الناس يغلقون محلاتهم وتوقفوا عن العمل حتى يتمكنوا من رؤية نهرو، وتزاحموا على الأرصفة وفي الشوارع قبل أن تمرق إلى جوارهم السيارة المكشوفة ذات اللون الأحمر الداكن التي استقلّها نهرو بوقت طويل. وأثناء مروره استرعت الانتباه عاصفة من التلويح والتهتاف».

وصل نهرو — بعدما اغتسل وبدّل ثيابه — بعد ساعة إلى حديقة شيفاجي. وهناك «توافدت حشود غير مسبوقة إلى ساحة الميدان الفسيحة للاستماع إليه؛ فتجمّع أكثر من ٦٠٠ ألف شخص في تلك الأمسية الخالدة. كان ثمة كتلة بشرية فائرة الحماس، من رجال ونساء وأطفال أتوا ... للاستماع إليه؛ إذ كانوا ما زالوا مؤمنين بقيادته وقدرته على توجيههم في الفترة العصيبة المقبلة المليئة بالتحديات».⁴⁶

جاء مائة ألف شخص للاستماع إلى جلّالكر يدعو إلى فكرة إقامة دولة دينية هندوسية في الهند، إلا أن معقل المهاراشترين ذاك حضر فيه ستة أمثال ذلك العدد لتشجيع رئيس الوزراء في دفاعه عن الديمقراطية في مواجهة الحكم المطلق، والعلمانية في مواجهة الشوفينية الهندوسية؛ ففي إطار ذلك التنازع بين الأفكار المتنافسة المتعلقة بالهند، أحرز جواهر لال نهرو نصرًا محققًا، حتى ذلك الحين على أي حال.

مثَّلت عملية إعادة توطين اللاجئين — مثلها مثل عملية دمج الولايات الأميرية في الاتحاد الهندي — مشكلة سياسية غير مسبوقة من حيث طبيعتها ونطاقها؛ فقد كُتِبَ عن عدد المهاجرين من باكستان إلى الهند أنه كان «مثل أوراق خريف متساقطة تحملها الرياح، أو أجزاء من صحف متطايرة هنا وهناك وسط عاصفة من الغبار؛ فقد كان من وصل سليم البدن والعقل بلا وجهة أو جذور».⁴⁷

اقتربت أعداد اللاجئين الذين توافدوا إلى الهند عقب الاستقلال من ٨ ملايين. كان ذلك العدد يفوق تعداد سكان بعض البلدان الأوروبية الصغيرة مثل النمسا والنرويج، ويعادل سكان قارة كاستراليا. وقد أُعيد توطين هؤلاء الناس ببذل الوقت والجهد والنقود، وأخيرًا وليس آخرًا: من خلال المثالية.

اشتملت عملية بناء الهند الجديدة على قدر كبير من البطولة والعظمة بالفعل، كما تضمَّنت سقطات وأخطاء وأمورًا معلقة ظلَّت دون أن تُحسَم؛ فقد انطوت عملية القضاء على طبقة الأمراء — وكذلك عملية إعادة توطين اللاجئين — على ضروب من الألم والمعاناة، إلا أن المهمَّتين قُضيتا في نهاية الأمر.

من الجدير بالذكر، أن الأطراف الفاعلة في تلك العملية المعقدة والمتوترة كانوا جميعًا هنودًا. كان ذلك أمرًا غير متوقع على الإطلاق، بالنسبة إلى بريطانيا على الأقل. وقد كتب حاكم سابق للبنغال عام ١٩٤٧ يقول:

إن نهاية سيطرة بريطانيا السياسية على الهند لن تعني رحيل البريطانيين كأفراد عنها؛ فلسنوات عدة لن تستطيع الهند أن تستغني عن العدد الكبير من الأفراد البريطانيين العاملين في دائرة الخدمة الحكومية. سوف يظلون متعاقدين مع حكومة الهند وحكومات المقاطعات والولايات في مجموعة كبيرة من الوظائف الإدارية والقانونية والطبية والشُّرطية والمهنية والفنية، وستمر سنوات طويلة قبل أن تتمكن الهند من شغل المناصب العليا العديدة كلها بأبنائها، في ظل نطاق الحكومة المطلوبة لإدارة شئون شعبها البالغ عدده ٤٠٠ مليون نسمة.⁴⁸

والواقع أنَّ ذلك العون لم يُطلب، ولا اقتضته الحاجة؛ فالحق يُقال إن الحكام البريطانيين كانوا قد خَلَّفوا مجموعة من المؤسسات الفعالة؛ هي: دائرة الخدمة المدنية، وجهاز الشرطة،

والقضاء، والسكك الحديدية، وغيرها. في وقت الاستقلال، دعت حكومة الهند الأعضاء البريطانيين في دائرة الخدمة المدنية الهندية إلى البقاء، ولكنهم جميعاً — باستثناءات قليلة — عادوا إلى وطنهم، بصحبة زملائهم في الدوائر الأخرى. لذا صار الأبطال الذين تخلّد هذه الصفحات ذكراهم هنوداً كلهم، سواء كانوا رجال سياسة مثل نهرو وباتيل، أم بيروقراطيين مثل تارلوك سينج وفي بي مينون، أم أخصائيين اجتماعيين مثل كمالا ديفي تشاتوبادياي ومريدولا سارابهاي. يسري ذلك أيضاً على جنود مجهولين لا حصر لهم لم تُعرّف أَسْمَاؤُهُمْ آنذاك ولا يزالون مجهولين إلى الآن، هؤلاء هم الموظفون الذين تلقّوا طلبات تخصيص الأراضي، وتولّوا البتّ فيها، والموظفون الذين شيّدوا المساكن وأداروا المستشفيات والمدارس، والموظفون الذين عملوا في المحاكم ووظائف السكرتارية. كذلك كان السواد الأعظم من الأخصائيين الاجتماعيين الذين عملوا على استمالة اللاجئين ومواساتهم ورعايتهم هنوداً.

وقد كتب مهندس معماري أمريكي يُدعى ألبرت ماير — عمل في الهند خلال السنوات الأولى بعد الاستقلال — بانفعال عن سمو الأشخاص المحيطين به ومثاليّتهم، فقال: «إن عدد الأشخاص الذين رأيتهم ونوعياتهم وقدراتهم ونظرتهم وطاقاتهم وتفانيهم، والمناخ المتّقد من الخطط والتوقعات وعدم الاستقرار، ورغم ذلك الهدوء ورباطة الجأش! محصلة ذلك كله متواجدة في لحظة ميلاد أمة».⁴⁹

في تاريخ بناء الأمم لا يوجد نظير للتجربة الهندية سوى التجربة السوفييتية؛ ففي الاتحاد السوفييتي بدوره، اصطنع شعور الوحدة بين جماعات عرقية وديانات وجماعات لغوية وطبقات اجتماعية شتى، وقد كان حجمه — جغرافياً وكذلك ديموغرافياً — شاسعاً فيما يشبه الهند. كانت المادة الخام التي كان على الدولة العمل بها غير مواتية بالمثل؛ شعب قسّمته الديانات، وعصفت به الديون والأمراض.

كانت الهند بعد الحرب العالمية الثانية تشبه الاتحاد السوفييتي بعد الحرب العالمية الأولى إلى حدٍّ بعيد، فقد نشأت دولة من أشتاتها، إلا أنه في حالة الهند لم تُيسّر العملية بالقضاء على الأعداء من المنتمين للطبقات العليا أو إقامة معسكرات اعتقال.

الفصل السادس

الدستور

في الحكم تتحقق صور إنكار الذات كافة. في الحكم تتحد الأسرار المقدسة كافة.
في الحكم تجتمع المعرفة كافة. وفي الحكم تتركز العوالم كافة.

ملحمة «مهابهاراتا»

إن الأخلاقيات الدستورية ليست شعورًا فطريًا، وإنما يجب غرسها. علينا أن ندرك أن شعبنا لم يتعلمها بعد؛ فالديمقراطية في الهند ليست أكثر من نثر للسماذ فوق تربة هندية، غير ديمقراطية في أساسها.

بي آر أمبيدكار

١

إن دستور الهند بما يحويه من ٣٩٥ مادة واثنى عشر جدولاً هو أطول دساتير العالم على الأرجح. بدأ العمل به في يناير ١٩٥٠، بعدما استغرقت صياغته ثلاثة أعوام، في الفترة ما بين ديسمبر ١٩٤٦ وديسمبر ١٩٤٩. خلال تلك الفترة، ناقشت الجمعية التأسيسية الهندية مسوداته بنّداً بنّداً، وإجمالاً عقدت الجمعية التأسيسية إحدى عشرة جلسة استغرقت ١٦٥ يوماً، وفيما بين الجلسات تولّت عدة لجان ولجان فرعية مهمة مراجعة المسودات وتنقيحها.

طُبِعَ محضر جلسات الجمعية التأسيسية في أحد عشر مجلداً ضخماً. وتُمثِّل تلك المجلدات — التي يتخطى بعضها الألف صفحة — شهادة على حب الهنود للإطناّب، ولكنها تشهد أيضاً على ما يتمتعون به من بصيرة وذكاء وحماسة وحس دعابة. تلك

المجلدات كنز لا يعرفه الكثيرون، لا يُقدَّر بثمن بالنسبة إلى المؤرخين، وكذلك مصدر تنوير محتمل لمن يهمه الأمر من المواطنين؛ ففيها نجد أفكارًا كثيرة متنازعة بشأن الدولة؛ من حيث اللغة التي ينبغي أن يتحدثها، والنظام السياسي والاقتصادي الذي ينبغي أن تتبعه، والقيم الأخلاقية التي ينبغي أن تتمسك بها أو تتخلى عنها.

٢

منذ أوائل ثلاثينيات القرن العشرين أصرَّ حزب المؤتمر على أن يصوغ الهنود دستورهم بأنفسهم. وفي عام ١٩٤٦، نزل اللورد ويفل على ذلك الطلب أخيرًا. اختير أعضاء الجمعية التأسيسية على أساس انتخابات مجالس المقاطعات التي أُقيمت ذلك العام. إلا أن العصبية الإسلامية قررت مقاطعة الجلسات الأولى؛ مما جعل الجمعية التأسيسية عملياً منبر حزب واحد.

عُقدت أول جلسة للجمعية التأسيسية يوم ٩ ديسمبر ١٩٤٦، وخيمت مشاعر الترقب على الأجواء. جلس زعماء حزب المؤتمر — مثل نهرو وباتيل — في الصفوف الأمامية، إلا أنه بغية إثبات أن الجلسة لا تقتصر من حيث المبدأ على حزب المؤتمر وحده، خُصِّصت لمعارضين معروفين — مثل سرات بوس من البنغال — مقاعد أمامية أيضاً. وذكرت إحدى الصحف القومية أن «تسع سيدات قد حضرن مما أضفى لوناً» لمشهد غلبت عليه قبعات غاندي وسترات نهرو.¹

إلى جانب الأعضاء الذين أوفدتهم مقاطعات الهند البريطانية، تضمَّنت الجمعية التأسيسية أيضاً ممثلين عن الولايات الأميرية، أرسلتهم تلك الولايات إذ انضمت إلى الاتحاد واحدة تلو الأخرى. وقد كان ٨٢٪ من أعضاء الجمعية العامة أعضاء في حزب المؤتمر، إلا أنه بما أن ذلك الحزب كان في حد ذاته متعدد الأطياف، فقد تعددت آراء أعضائه. كان فيه ملحدون وعلمانيون، وآخرون كانوا «أعضاء في حزب المؤتمر نظرياً، ولكنهم ينتمون بروحهم إلى منظمة راشتريا سوايامسيفاك سانج أو منظمة هندو ماهاسابها».² وكان منهم ذوو الفلسفة الاقتصادية الاشتراكية، بينما ناصر آخرون حقوق ملاك الأراضي. وإلى جانب التباين الذي انطوى عليه حزب المؤتمر في داخله، فقد رَشَّحَ أيضاً أعضاء مستقلين من مختلف الطوائف الهندية والجماعات الدينية، كما كفل تمثيل المرأة، وسعى إلى الاستعانة بخبراء القانون بصفة خاصة، ومن ثمَّ «لم يكن ثمة طيف من أطياف الرأي العام لم يُمثَّل في الجمعية التأسيسية».³

كان توسيع القاعدة الاجتماعية للجمعية التأسيسية يُعزى في جزء منه إلى الانتقادات البريطانية؛ فقد أبدى ونستون تشرشل، بصفة خاصة، استنكاراً بالغاً إزاء فكرة إنشاء جمعية تأسيسية تغلب عليها «جماعة واحدة كبرى في الهند»، وهي: الهندوس. إذ رأى أن حزب المؤتمر لم يكن حزباً مُمثلاً للمجتمع بحق، وإنما بوق «الأقليات نشطة التنظيم والتخطيط التي استولت على السلطة باستخدام القوة أو الحيلة أو الخداع، ثم مضت إلى استخدام تلك السلطة باسم الجماهير العريضة التي فقدت كل صلة فعلية بها منذ زمن».⁴

وقد أُكسبت تلك العملية طابعاً أقوى من المشاركة بمطالبة الشعب أجمع بتقديم طلباته؛ فوردت مئات الطلبات، التي تشير دراسة عينات منها إلى طبيعة المصالح التي كان على المشرعين أن يضعوها في اعتبارهم؛ فطلبت منظمة فرناشارما سواراجيا سانج لعموم الهند (التي مقرها كلكتا) أن يكون الدستور «قائماً على المبادئ المرساة في النصوص الهندوسية القديمة». وكان مما أوصت به، بصفة خاصة، حظر ذبح الأبقار وإغلاق المسالخ. وطلبت الطوائف الهندية الدنيا بوضع حدٍّ «لسوء المعاملة من جانب الطوائف الاجتماعية العليا»، وأيضاً «حجز مقاعد خاصة لهم على أساس تعدادهم في المجالس التشريعية، والدوائر الحكومية، والهيئات المحلية، وما إلى ذلك». وطلبت الأقليات اللغوية بمنحها «حرية التحدث باللغة الأم»، وكذلك «إعادة توزيع المقاطعات على أساس لغوي». وطلبت الأقليات الدينية بضمانات خاصة، وطلبت هيئات متنوعة على غرار نقابة معلمي منطقة فيزياناجارام والمجلس اليهودي المركزي في بومباي بمنح أعضائها «التمثيل اللائق ... في جميع الهيئات العامة، بما في ذلك المجالس التشريعية وما إلى ذلك».⁵

تشهد تلك الطلبات على ما تتسم به الهند من تنوع مُربك، ولكنها تشهد أيضاً على وجود «ثقافة حقوقية» نشأت مبكراً في صفوف الهنود؛ فقد كانوا كُثراً ومنقسمين، والأهم من ذلك كله أنهم لم يجدوا غضاضة في الإفصاح عن آرائهم. كان على دستور الهند أن يفصل بين آلاف المزايم والمطالب المتنازعة، وزاد الاضطراب الذي ساد تلك الفترة صعوبة المهمة؛ فقد التقت الجمعية التأسيسية بين عام ١٩٤٦ وعام ١٩٤٩، على خلفية ندرة الغذاء، وأعمال الشغب الطائفية، وإعادة توطين اللاجئين، والحروب الطبقيّة، والتعنّت الإقطاعي. وعلى حد قول أحد مؤرخي تلك المرحلة: «كان من المفترض أن تُصاغ الحقوق الأساسية وسط مجزرة المظالم الكبرى».⁶

تألّفت الجمعية التأسيسية مما يزيد عن ٣٠٠ عضو إجمالاً. وقد حدد جرانفيل أوستن في تأريخه للدستور الهندي عشرين عضواً باعتبارهم الأشد تأثيراً؛ من هؤلاء كان ما لا يقل عن اثني عشر حاصلاً على درجة علمية في القانون، منهم أعمدة في حزب المؤتمر؛ مثل: جواهر لال نهرو، وفالابهاي باتيل، وراجندرا براساد.

كان أول خطاب مهمٌ يلقيه نهرو في الجمعية التأسيسية يوم ١٣ ديسمبر من عام ١٩٤٦، عندما اقترح «قرار الأهداف». أعلن ذلك القرار الهند «جمهورية مستقلة ذات سيادة»، وكفل لمواطنيها «العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والمساواة في المكانة، والمساواة في الفرص، والمساواة أمام القانون، وحرية الفكر والتعبير والاعتقاد، والعقيدة والعبادة، والعمل والتجمع والتصرف، بما يتماشى مع القانون والأخلاق العامة». وصاحب ذلك كله التأكيد على «منح الضمانات اللازمة للأقليات، والمناطق المتخلفة، والمناطق القبلية، والطبقات المقهورة، وغيرها من الطبقات المتخلفة». في اقتراح هذا القرار استحضر نهرو روح غاندي و«ماضي الهند العظيم»، فضلاً عن السوابق الحديثة مثل الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية والثورة الروسية.⁷

بعد تسعة شهور، ألقى نهرو خطاباً آخر في القاعة المعمدة ذاتها — في منتصف الليل — مطالباً الهنود بالوفاء بموعدهم مع القدر. فيما بين هاتين الخطبتين — يوم ٢٢ يوليو من عام ١٩٤٧ — اقترح قراراً مفاده أن يكون العلم الوطني للهند «مقسماً أفقياً بالتساوي بين ثلاثة ألوان هي: الزعفران، والأبيض، والأخضر الداكن»، وتتوسطه عجلة باللون الكحلي. في تلك المناسبة، قاد نهرو أنشودة التنافس في الوطنية؛ إذ سعى متحدث تلو الآخر إلى رؤية شيء خاص في ألوان العلم يُظهر مساهمة طائفته في الهند.⁸

وبطبيعة الحال، كانت الخطب ذات الأهمية الرمزية هي الخطب التي ألقاها نهرو. وبالمثل، كان القائم بمعظم العمل بعيداً عن دائرة الضوء هو فالابهاي باتيل؛ إذ بصفته سياسياً حزبياً محنكاً، اضطلع بدور رئيسي في صياغة التقارير على مختلف أنواعها؛ فقد كان باتيل — وليس نهرو، الذي لم يكن صبوراً بالقدر ذاته — هو الذي تولّى مهمة الوساطة بين الأطراف المتخاصمة، حيث كان يأخذ الأعضاء المتمردّين معه في تمشيته الصباحية ويريهم وجهة النظر الأشمل، وكان باتيل أيضاً هو من اقترح أحد القرارات المثيرة للجدل، وهو القرار المعني بحقوق الأقليات.⁹

ثالث أعضاء حزب المؤتمر المهمين كان هو رئيس الجمعية التأسيسية راجندرا براساد، الذي رُشح لذلك المنصب في اليوم التالي على تأسيس الجمعية وصانته بوقار حتى النهاية. كانت المهمة التي أوكلت إليه مهمة لا يُحسد عليها؛ إذ إن الهنود يجيدون الحديث أكثر من الاستماع، ولا سيما رجال السياسة الهنود؛ فكان على براساد أن يصلح بين الأعضاء المتخاصمين، وأن يُلزم رجالاً لا يستطيعون أحياناً التمييز بين صغائر الأمور وكبائرها بحدود الوقت (وهي مهمة لا تقل صعوبة عن الأولى).

إلى جانب ثلاثي حزب المؤتمر المذكور، كان أهم عضو في الجمعية هو المحامي البارِع المنتمي إلى الطائفة الدنيا بي آر أمبيدكار. شغل أمبيدكار منصب وزير القانون في حكومة الاتحاد الهندي، وكذلك منصب رئيس لجنة صياغة الدستور. وعمل إلى جواره عقلان عظيمان آخران هما: كيه إم مونشي؛ روائي ومحامٍ، وكذلك مناضل واسع الثقافة من جوجارات، والأدي كريشنا سوامي آيّر؛ وهو تامليلي شغل منصب النائب العام في رئاسة مدراس طوال خمسة عشر عاماً.

حرّيّ بنا أن نضيف إلى هؤلاء الرجال الستة رجلاً سابعاً لم يكن عضواً في الجمعية التأسيسية على الإطلاق؛ ذلك هو بي إن راو، الذي عمل مستشاراً دستورياً لحكومة الهند. وخلال تاريخ مهني طويل في دائرة الخدمة الهندية شغل سلسلةً من المناصب القانونية. أعدّ راو سلسلة من المذكرات لكي ينظر فيها أمبيدكار وفريقه، مستعيناً بدراسته وخبرته، وجولة دراسية كان قد أنهاها لتوّه في الدول الديمقراطية الغربية. تلقّى راو بدوره المساعدة من كبير مسؤولي الصياغة إس إن موخرجي، الذي كانت «قدرته على وضع أكثر المقترحات تعقيداً في أبسط وأوضح صياغة قانونية يندر أن تجد لها نظيراً».¹⁰

٤

الرؤية الأخلاقية والمهارة السياسية والفطنة القانونية، كل تلك العناصر اجتمعت في صياغة الدستور الهندي، وكان في ذلك اتحاداً لما سمّاه جرانفيل أوستن الثورة «الوطنية» والثورة «الاجتماعية».¹¹ ركّزت الثورة الوطنية على الديمقراطية والحرية اللتين حرمت تجربة الحكم الاستعماري الهنود جميعاً منهما، بينما ركّزت الثورة الاجتماعية على التحرر والمساواة، اللذين حرمت التقاليد والنصوص الدينية النساء والطوائف الاجتماعية الدنيا منهما.

فهل كان يمكن إحداث هاتين الثورتين المتلازمتين بسبل محلية؟ دعا البعض إلى وضع دستور مُستوحى من فكر غاندي يقوم على إعادة إحياء نظام «حكم البنشايات» (مجالس القرى)، وبه تكون القرية هي الوحدة الأساسية للسياسة والحكم. لقيت تلك الدعوة هجوماً عنيفاً من بي آر أمبيدكار، الذي رأى أن «تلك الجمهوريات القروية كانت مبعث هلاك الهند». وقد تفاجأ أمبيدكار «بأن من أدانوا النزعة الإقليمية والطائفية صاروا يناصرون القرى؛ فما القرى سوى أوكار للانتماءات المحلية، ومستنقعات من الجهل وضيق الأفق والطائفية».¹²

أثارت تلك التعليقات سخط بعض الأطراف؛ فقد استهزأ الاشتراكي إتش في كامات بموقف أمبيدكار باعتباره «موقفاً طبيعياً لأبناء الحضر المثقفين». وقال زعيم الفلاحين إن جي رانجا إن تعليقات أمبيدكار إن دلت على شيء فعلى جهله بتاريخ الهند. وقال: «إنه لا يفقه شيئاً في التقاليد الديمقراطية لبلدنا. إن كان عرف الإنجازات التي حققتها مجالس القرى في جنوب الهند على مدى ألف سنة، ما قال ذلك الكلام».¹³

إلا أن العضوة المشاكسة من المقاطعات الاتحادية — بيجام إعازاز رسول — كانت «متفقة تماماً» في الرأي مع الدكتور أمبيدكار؛ فقد رأت أن «الحداثة تميل إلى حقوق المواطن في مواجهة أي هيئة اعتبارية، ومجالس القرى يمكن أن تكون شديدة الاستبداد».¹⁴ في نهاية الأمر، اختير الفرد — لا القرية — ليكون هو الوحدة الأساسية. في نواحٍ أخرى أيضاً، احتذى الدستور بالسوابق الأوروبية الأمريكية عوضاً عن الهندية؛ فطُرح النظام الرئاسي الأمريكي ثم رُفض، وكذلك رُفض النظام السويسري القائم على انتخاب الوزراء بالاقتراع المباشر. وقد ناصر كثير من الأعضاء نظام التمثيل النسبي، لكنه لم يؤخذ على محمل الجد قط. وقد اتبعت مستعمرة بريطانية سابقة أخرى — أيرلندا — هذا النظام، ولكن عندما زار المستشار الدستوري بي إن راو دبلن، أخبره دي فاليرا نفسه أنه يتمنى لو أن الأيرلنديين تبنوا «نظام الانتخاب الفردي» البريطاني في الانتخابات، وكذلك نظام مجلس الوزراء البريطاني؛ فقد كان يشعر أنَّ هذين النظامين يتمخضان عن حكومة قوية. وفي الهند، حيث كان عدد جماعات المصالح المتنافسة أكبر بما يفوق القياس، كان اتُّباع النموذج البريطاني منطقياً أكثر؛¹⁵ فتقرر اختيار أعضاء مجلس الشعب في البرلمان الهندي — وكذلك مجالس النواب في الأقاليم — على أساس الاقتراع العام للبالغين. وبعد مداولات مستفيضة، قرر البرلمان — وكذلك معظم الأقاليم — إنشاء

مجلس ثانٍ ليكون رقيباً على الحماس الديمقراطي المفرط، واختير أعضاؤه بالاقتراع غير المباشر؛ حيث اختارتهم المجالس التشريعية للولايات في حالة مجلس الشيوخ. في حين أن مجلس الوزراء تزعمه رئيس الوزراء، فإن رئيس الدولة كان رئيساً انتخبه مجمع انتخابي يتضمن المجالس التشريعية الوطنية والإقليمية، وتقرر أن يكون الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وأن يتمتع بسلطة إعادة مشروعات القوانين إلى البرلمان. كان ذلك منصباً ذا «نفوذ وكرامة عظيمين»، ولكنه — على غرار الملكية البريطانية — لم يكن ذا «سلطة حقيقية».¹⁶ (في الأقاليم اضطلع حاكم ترشحه الحكومة المركزية بدور شبيه بدور الرئيس). وقد نصّ الدستور على إنشاء لجنة انتخابية مستقلة، ومراقب مالي عام للحسابات. وفي سبيل حماية القضاء من السياسات الحزبية، تقرر أن يعيّن الرئيس القضاة بالتشاور مع رئيس المحكمة العليا، ولا يقرر البرلمان مرتباتهم، وإنما يُعهد بها إلى خزانة الدولة مباشرة. كان يُنظر إلى المحكمة العليا في دلهي على أنها حامية الثورة الاجتماعية، وكذلك الضامن للحقوق المدنية وحقوق الأقليات، ومُنحت اختصاصاً استثنائياً واسعاً، إذ كان يجوز أن تُحوّل لها أي قضية مدنية أو جنائية تتضمن تفسيراً للدستور.

وقد نص الدستور على نظام معقّد من الفيدرالية المالية؛ ففي حالة بعض الضرائب (مثل الجمارك وضريبة الشركات) احتفظت حكومة الاتحاد بالعوائد كافة، وفي غيرها (مثل ضريبة الدخل وضريبة الإنتاج) تقاسمت العوائد مع الولايات، وفي ضرائب أخرى (مثل ضريبة التركات) مُنحت الولايات العائد كله. في الوقت نفسه، كان بإمكان الولايات أن تفرض ضرائب معينة وتجبّيها دون الرجوع للحكومة؛ ومنها: ضريبة الأراضي، وضريبة الملكية، وضريبة المبيعات، والضريبة عالية الربحية التي تُفرض على المشروبات الكحولية المعبّأة.

استندت تلك المواد المالية بقوة إلى قانون حكومة الهند الصادر عام ١٩٣٥. في المقابل، تضمّن الجزءان الثالث والرابع «ضمير الدستور»،¹⁷ الذي ورد فيه مجموعة من الحقوق الأساسية والمبادئ التوجيهية. تلك الحقوق الأساسية واجبة النفاذ في المحاكم كانت مُستمدّة من الالتزام السلبي بعدم التعدي على الحرية الشخصية أو تقييدها، والالتزام الإيجابي بحماية الأفراد والجماعات من الإجراءات التعسفية للدولة. تضمنت الحقوق المنصوص عليها: الحرية، والمساواة أمام القانون، والحقوق الثقافية للأقليات، وحظر الممارسات من قبيل نبذ المُنبوذين والعمل القسري.¹⁸ أما المبادئ التوجيهية غير

الخاضعة لحكم القضاء، فكانت مستمّدة من التزام الدولة الإيجابي بتوفير حياة أكثر إشباعاً للمواطن، وكانت خليطاً عجيباً من القوى المتجاذبة المتنازعة؛ فبعض المبادئ كان فيها تنازل للجناح الاشتراكي من حزب المؤتمر، وأخرى (مثل حظر ذبح الأبقار) أتت إرضاءً للفصيل المحافظ في الحزب.¹⁹

بالنسبة إلى المراقب المحايد، مثّل الدستور تكييفاً للمبادئ الغربية بما يتلاءم مع الغايات الهندية. ولكن بعض الوطنيين لم يروه هكذا؛ فقد زعموا أن الهنود هم من ابتكروا فكرة منح حق الاقتراع للبالغين. وتحدث تي براكاسام عن نقش على جدران معبد قديم في كونجيفارام عُمره ألف عام، تحدث عن إجراء انتخاب استُخدِمت فيه أوراق الشجر كأوراق اقتراع، والآنية الفخارية كصناديق اقتراع.²⁰ لم تكن تلك الشوفينية حكراً على الجنوب وحده، فقد زعم خبير اللغة الهندية راجو فيرا أن الحضارة الهندية القديمة كانت «منبع نظام الحكم الجمهوري»، وأنها «نشرت ذلك النظام في سائر أنحاء العالم».²¹

أما من تطلّعوا إلى أحكام الدستور عن كثب، فلم يكن في مقدورهم تعزية أنفسهم هكذا؛ إذ شعر مهافير تياجي «بإحباط بالغ لعدم رؤية أثر لغاندي في ذلك الدستور».²² وتذمّر كيه هانومان تايا من أنه في حين رغب المناضلون من أجل الحرية مثله في «موسيقى الفينا أو السيتار» (آلات وترية هندية)، كان ما حصلوا عليه هو «موسيقى إحدى الفرق الإنجليزية».²³

٥

سعى الدستور الهندي إلى تعزيز الوحدة الوطنية، وكذلك إلى تيسير التغير الاجتماعي التقدمي؛ فقد تضمّن الحق الأساسي في نشر الدين، ولكن الولاية احتفظت لنفسها بحق فرض التشريعات المعنية بالإصلاح الاجتماعي (مثل قانون مدني موحد). كانت حكومة الاتحاد مخوّلة — عبر التخطيط على المستوى الوطني — سلطة إعادة توزيع الموارد من المقاطعات الأغنى إلى المقاطعات الأفقر. لم تتضمن التشريعات الخاصة بالملكية الحق في ضمان الحقوق القانونية الفردية، وهو موضع آخر طُعنت فيه المصلحة المجتمعية كما تحددها الولاية على حقوق الفرد. وقد طُرحت قوانين الإصلاح الزراعي للنقاش في مقاطعات كثيرة، وأرادت الحكومة أن تغلق باب التقاضي أمام المقرضين والمُلاك الساخطين.

وُصفت الحقوق الأساسية وتحددت بناءً على احتياجات الإصلاح الاجتماعي، وكذلك اعتبارات الأمن والنظام العام؛ فكان ثمة بنود خاصة بحقوق تُعلّق في «حالة الطوارئ القومية». وورد بند في الدستور يبيح «الاحتجاز الاحتياطي» دون محاكمة، وهو ما أطلق عليه أحد المناضلين من أجل الحرية المُخضرمين «أسوأ ما شاب الدستور»؛ فهو إذ كان قد أمضى عشرة أعوام من حياته في «الزنازانات وحجرات المحكوم عليهم بالإعدام في أيام الاستعباد البريطاني»، كان يعلم «ألوان العذاب التي يذوقها من يُحتَجَز دون محاكمة، ولا يمكنني القبول بذلك أبداً».²⁴

أبدى الدستور قدرًا من التحيز لحقوق الاتحاد الهندي في مواجهة حقوق الولايات المكونة له؛ فقد كان ثمة نظام مركزي قائم بالفعل، فرضته حكومة الاستعمار. وقد أسفر العنف الذي ساد تلك الحقبة عن دَفعة إضافية تجاه المركزية، التي صارت تُعتَبَر آنذاك ضرورة من أجل منع وقوع الفوضى، وكذلك من أجل تخطيط النمو الاقتصادي للبلاد. وقد ورد في الدستور ثلاث قوائم من الموضوعات: قائمة الاتحاد، وقائمة الولايات، وقائمة الاختصاص المشترك. كانت موضوعات القائمة الأولى (الاتحاد) خاصة بالحكومة المركزية، في حين اختصّت الولايات بالموضوعات الواردة في القائمة الثانية (الولايات). أما القائمة الثالثة (الاختصاص المشترك)، فاشتركت حكومة الاتحاد والولايات في موضوعاتها، إلا أن البنود التي انفرد بها «الاتحاد» كانت أكثر مما في الاتحادات الفيدرالية الأخرى، وكذلك كانت البنود الموضوعة على قائمة «الاختصاص المشترك» أكثر مما رغبت الولايات. إضافةً إلى ذلك، سيطرت حكومة الاتحاد على الثروة المعدنية والصناعات الكبرى، ومنحتها المادة ٣٥٦ سلطة تولي إدارة ولاية بناءً على توصية حاكمها.²⁵

قاتل ساسة الولايات باستماتة في سبيل حقوق الولايات، وتقليل البنود المدرجة تحت قائمة «الاختصاص المشترك» وقائمة «الاتحاد»، فطلبوا نصيبًا أكبر من عوائد الضرائب، وشنّوا حملة أيديولوجية على المبدأ في حد ذاته. وقد قال عضو من أوريسا إن الدستور تضمن «سلطة بالغة المركزية، حتى إنني أخشى ألا تتحمل حكومة الاتحاد كل تلك المهام الملقاة على عاتقها». ورأى عضو من ميسور أن ما اقترح كان دستورًا «مركزيًا» لا «فيدراليًا»؛ فقد ورد في مواده أن «الديمقراطية مركزها دلهي، ولا يجوز العمل بها بالمعنى ذاته والروح ذاتها في سائر أنحاء البلاد».²⁶

وقد يكون أفصح دفاع عن حقوق الولايات هو الذي صدر عن كيه سنثانام من مدراس؛ فقد رأى أن الأحكام المالية جعلت المقاطعات «متسولين على باب حكومة الاتحاد».

في الولايات المتحدة الأمريكية، يمكن لكل من الحكومة المركزية والولايات أن يفرضا «جميع أنواع الضرائب»، ولكن هنا حُرمت المقاطعات من عوائد حيوية، مثل عوائد ضريبة الدخل. إضافةً إلى ذلك، فقد حاولت لجنة الصياغة أن «تلقي على كاهل حكومة الاتحاد شتى أنواع السلطات التي لا ينبغي أن تحوزها، ومنها «مواجهة التشرذم» التي أُزيلت من على قائمة الولايات، ووُضعت على قائمة الاختصاص المشترك؛ فسأل سنثانام ساخراً: «أتريدون أن تشغل الهند كلها بالمشرّدين؟» وعلى حد تعبيره، عوضاً عن تحميل حكومة الاتحاد عبئاً ثقيلاً: «ينبغي أن يُعهد بالمسئولية الأولى عن سلامة سكان المقاطعات إلى حكوماتها».²⁷

في اليوم التالي، ردّ عضو من المقاطعات الاتحادية على تلك الاتهامات؛ فإذا استمع إلى سنثانام، تساءل عما إذا كانت «نزعة الهند الأزلية تجاه التفكك هي التي تطلُّ برأسها عبر هؤلاء الزعماء». فوجود حكومة مركزية قوية كان ضرورة مطلقة في هذه «الأوقات العصيبة المتوترة»، ومثل هذه الحكومة هي التي يمكن أن تكون «في وضع يسمح لها بالتفكير والتخطيط من أجل سلامة البلد كله».²⁸

دافع أعضاء لجنة الصياغة بشراسة عن الميل المركزي للدستور؛ ففي إحدى أولى الجلسات أخبر بي آر أمبيدكار الجمعية أنه يريد «حكومة اتحاد قويّة أقوى بكثير من الحكومة المركزية التي كانت موجودة بموجب قانون حكومة الهند الصادر عام ١٩٣٥».²⁹

ودعا كيه إم مونشي إلى إقامة «اتحاد فيدرالي يتمتع بأقوى حكومة مركزية ممكنة».³⁰ في بعض المسائل كان مونشي أقرب للهندوسي المتعصب، ولكنه في هذه المسألة وجد نفسه على الجانب ذاته كالمسلمين؛ فالعنف الطائفي المروّع الذي وقع خلال عامي ١٩٤٦ و١٩٤٧ شهد على الحاجة إلى وجود حكومة مركزية قوية. وحسب قول قاضي سيد كريم الدين: «ليس الجميع كجواهر لال نهرو» (فيما يتعلق بالتزامه بتحقيق الوفاق بين الهندوس والمسلمين). وقال قاضي إنه ثمة «مسئولون تنفيذيون ضعاف ومترددون في المقاطعات كافة»؛ لذا «نريد اليوم حكومة متزنة، نريد اليوم حكومة وطنية، نريد اليوم حكومة قوية، وسلطة تنفيذية محايدة صارمة لا تنحني أمام الأهواء الشعبية».³¹

٦

أُولت الجمعية التأسيسية اهتماماً كبيراً لمسألة حقوق الأقليات. وقد جرى أول نقاش مطوّل للمسألة بعد التقسيم بعشرة أيام. وفيه دعا مُسلم من مدراس — بي بوكّر بهادور — بإصرارٍ إلى الإبقاء على الدوائر الانتخابية المنفصلة، وقال: «في الوضع الحالي

لهذا البلد، من الصعب أن يتمكن غير المسلمين من «تلبية احتياجات المجتمع الإسلامي ومتطلباته». فإذا أُلغي نظام الدوائر الانتخابية المنفصلة، فستشعر فئات مهمة في المجتمع «بأنها لا تشارك في حكم البلاد بدرجة كافية».³²

وقد كان وزير الداخلية السُّردار باتيل معارضاً لهذا الطلب بشدة؛ فقد أدت الدوائر الانتخابية المنفصلة في الماضي إلى انقسام البلاد، وهتف باتيل أمام عاصفة من التصفيق قائلاً: «من يريد مثل هذا الأمر فسيجد له مكاناً في باكستان وليس هنا. نحن هنا بصدد بناء أمة، وإننا نرسي دعائم «أمة واحدة»، ولن يجد من يختار الانقسام مجدداً ويزرع بذور الفتنة مكاناً ولا تعاطفاً بيننا هنا. أقولها بصراحة ودون موارد».³³ إلا أن بعض المسلمين عارضوا فكرة الدوائر الانتخابية المنفصلة منذ البداية، ومنهم السيدة إعزاز رسول، التي قالت إنه «لا معنى على الإطلاق» الآن لحجز مقاعد على أساس الدين، فقد كانت الدوائر الانتخابية المنفصلة «سلاح تدمير ذاتي يفرِّق بين الأقليات والأغلبية إلى الأبد»، ومصالح المسلمين في دولة ديمقراطية علمانية «متطابقة كلياً» مع مصالح غيرهم من المواطنين.³⁴

بحلول عام ١٩٤٩، اقتنع الأعضاء المسلمون الذين كانوا يطالبون بدوائر انتخابية منفصلة في البداية بوجهة نظر السيدة إعزاز رسول؛ فقد شعروا أن حجز مقاعد للمسلمين «من شأنه أن يوقع ضرراً بالغاً بالمسلمين أنفسهم»، وإنما ينبغي للمسلمين أن يعيدوا تشكيل أنفسهم في كُتَل تصويتية، بحيث لا يستطيع أي مرشح في الدوائر التي يتواجدون فيها بأعداد كبيرة تحمّل تبعات إغفالهم، بل ربما يصير «لهم صوت حاسم في الانتخابات». إذ إنه «في النهاية قد تُهزَم أغلبية هائلة ظاهرياً ... من صوت واحد»، لذا «تضمن سلامة المسلمين في لعب دورهم بذكاء والاختلاط مع الهندوس في الشؤون العامة».³⁵

أما الأقلية الضعيفة التي فاقت المسلمين عدداً، فكانت نساء الهند. أتت عضوات الجمعية العامة من الحركة القومية واعتنقن روح الوحدة منذ البداية. لذا رفضت هانسا مهتا؛ من بومباي، تطبيق نظام تخصيص المقاعد أو الحصص أو الدوائر الانتخابية المنفصلة بالنسبة للنساء، وقالت: «نحن لم نطالب بامتيازات قط. ما طلبناه كان العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وطالبنا بالمساواة التي لا يمكن لسواها أن يكون أساساً للاحترام والفهم المتبادلين، والتي لا يمكن نشأة تعاون حقيقي بين الرجل والمرأة دونها».³⁶ ووافقتها الرأي رينوكا روي؛ من البنغال، فقالت: بخلاف «الحركات المحدودة النطاق المناادية بمنح المرأة حق الاقتراع» في «كثير من الدول المستنيرة المزعومة»، ناضلت

المرأة في الهند في سبيل «المساواة في المكانة، والعدالة والإنصاف، وفي المقام الأول القدرة على المشاركة في العمل المسئول في خدمة بلادها ... فمنذ نشأة الحركة النسائية في هذا البلد، كانت المرأة معارضة من الأساس لفكرة الامتيازات الخاصة وتخصيص المقاعد».³⁷ كان الصوت الوحيد المؤيد لتخصيص مقاعد للمرأة صوت رجل. كان ذلك غريباً، والأغرب كان منطق حجته؛ فقد قال آر كيه تشودري إنه من واقع «خبرته بصفته عضو برلمان ورجلاً خَبَرَ العالم»:

أظن أنه من الحكمة أن نخصّص دوائر انتخابية للمرأة؛ فعندما تطلب المرأة شيئاً — كما نعلم — يسهل أن نجلبه ونعطيه لها، ولكنها عندما لا تطلب شيئاً محدداً يصير معرفة ما تريده أمراً بالغ الصعوبة. إذا منحت النساء دوائرهن الانتخابية الخاصة، فسيتقاتلن فيما بينهن بعيداً عن الدائرة الانتخابية العامة، وإلا وجدنا أنفسنا أحياناً نضعف ونستسلم لهنّ ونمنحن مقاعد ليست من حقهن.³⁸

٧

لم تُخصص مقاعد للمسلمين ولا النساء، إلا أن الدستور أوصى بتخصيص مقاعد للمنبوذين. كان ذلك إقراراً بالمعوقات الهائلة التي عانوا منها، وكذلك احتراماً لغاندي الذي لطالما شدّد على أنّ الحرية الحقيقية لن تتأتى إلا بتنقية المجتمع الهندوسي نفسه من ذلك الشر. وكان غاندي أيضاً هو من أشاع مصطلحاً جديداً «للمنبوذين» هو: «الهاريجان» أو أبناء الرب.

خصص الدستور مقاعد في المجالس التشريعية وكذلك وظائف في الدوائر الحكومية للطوائف الدنيا، وكذلك فتح أبواب المعابد على مصراعيها أمام جميع الطوائف، وطالب بالقضاء على ممارسة النّبذ في المجتمع كله. وقد قوبلت تلك المواد بترحيب واسع النطاق. فعلق مونيسوامي بيلاي من مدراس قائلاً: «إن ممارسة النّبذ كانت سبّة ولطخة تشين جبين الهند الناصع ... وثمة قديسون عظام بذلوا قصارى جهدهم للقضاء على ممارسة النّبذ، ولكن هذه الجمعية المنعقدة في شهر أغسطس والدستور الجديد آل إليهما شرف الإعلان على الملأ أن ممارسة النّبذ لم يعد لها مكان في بلادنا».³⁹

ومثلما أشار إتش جيه خاندكار من المقاطعات الوسطى، فقد كان تمثيل المنبوذين منخفضاً على نحو ملحوظ في المناصب الإدارية العليا. وفي المقاطعات — التي قد يشكلون

فيها ما يصل إلى ٢٥٪ من تعداد السكان — في كثير من الأحيان، كان ثمة وزير واحد فحسب من الهاريجان، في حين قد يسيطر البراهمة — الذين لا يمثلون أكثر من ٢٪ من السكان — على ثلثي مقاعد مجلس الوزراء. أشار خاندكار إلى أنه على الرغم من الالتزام المُعلن لحزب المؤتمر، «فيما عدا غاندي وعشرة أشخاص أو عشرين شخصاً آخر [من الطائفة العليا]، ليس ثمة من يفكر في النهوض بالهاريجان بالمعنى الحقيقي للكلمة». قدّم هذا العضو دفاعاً بليغاً عن توسيع نطاق مسألة تخصيص المقاعد لتشمل الوظائف الحكومية. وأشار إلى التعيينات الجديدة في دائرة الخدمة الإدارية الهندية — وريثة دائرة الخدمة المدنية الهندية — حيث أُجريت مقابلات عمل للعديد من أبناء فئة الهاريجان، ولكنهم رُفِضوا جميعاً استناداً إلى أنهم لم يحصلوا على الدرجات العلمية المطلوبة؛ فقال خاندكار في إصرار مخاطباً زملاءه من الطائفة العليا:

أنتم المسئولون عن كوننا غير مؤهلين اليوم، فقد عانينا القهر لآلاف السنين. أنتم انخرطتم في الدوائر الحكومية تحقيقاً لأغراضكم الخاصة، وقهرتمونا إلى حد أن عقولنا وأبداننا، وحتى قلوبنا، لم نَعُدْ نَعْمَلْ، وكذلك لم نعد قادرين على المضي إلى الأمام. هذا هو الوضع. أنتم أوصلتمونا إلى هذا الوضع ثم تقولون إننا غير مؤهلين، ولم نحصل على الدرجات العلمية المطلوبة. كيف لنا أن نحصل عليها؟⁴⁰

كان دحض حجته صعباً، ويكاد يكون مستحيلاً. ولكن بعض الأعضاء حذّروا من احتمال إساءة استخدام تلك المواد؛ فرأى أحدهم أن «أولئك الأشخاص الذين يطالبون بإصرار بتلك المقاعد وتخصيصها لهم ومراعاتهم يمثلون بضعة أشخاص هم صفوة مجتمع الهاريجان». وقد كان هؤلاء أصحاب «القوة السياسية» وسط تلك الفئات.⁴¹ وبالنسبة إلى مهافير تياجي؛ العضو اليساري في حزب المؤتمر، تخصيص المقاعد لا يفضي إلى تمثيل حقيقي؛ ذلك لأن «أياً من الطوائف لا تنتفع أبداً بذلك التخصيص؛ فالنفع يعود على فرد أو عائلة». وعوضاً عن تخصيص المقاعد على أساس الطائفة، ربما كان الأحرى أن تُخصص المقاعد على أساس الطبقات الاجتماعية، بحيث «يحدد الإسكافيون والصيادون والطبقات المشابهة ممثلهم عن طريق نظام تخصيص المقاعد؛ لأن تلك هي الفئات التي لا تجد أي تمثيل فعلياً».⁴²

نُصَّ أول تقرير عن حقوق الأقليات — صدر في نهايات شهر أغسطس من عام ١٩٤٧ — على تخصيص مقاعد للمنبوزين فقط. أما المسلمون فحُرموا ذلك الحق، وهو ما كان متوقعًا في تلك الظروف، إلا أن أحد أعضاء الجمعية التأسيسية أبدى أسفه على أن «جماعة الأديفاسي (القبائل الأصلية) الأكثر عوزًا، والأكثر استحقاقًا لم تدخل في الصورة إطلاقًا».⁴³

كان ذلك العضو هو جيبال سينج؛ الذي كان من الأديفاسي هو نفسه، وإن كان من عينة فريدة إلى حد ما؛ فقد كان جيبال من قبائل الموندا في هضبة تشوتانايجور، وهي هضبة تكسوها الغابات في جنوب بيهار، وتسكنها قبائل متعددة كلها منفصلة على نحو أو آخر عن مجتمع الطوائف الهندوسية. وإذ أرسل المبشرون جيبال للدراسة في أكسفورد، ذاع صيته هناك بوصفه لاعب هوكي ممتازًا، فنال شرف تمثيل جامعته، ثم مضى ليصير رئيس الفريق الهندي الذي حصل على الميدالية الذهبية في دورة الألعاب الأولمبية لعام ١٩٢٨.

عندما عاد جيبال إلى الهند، لم يعمل على نشر تعاليم الإنجيل — مثلما أملت الجهة الراعية له بلا شك — وإنما ابتكر تعاليم خاصة به. كانت تلك التعاليم مفادها أن أبناء القبائل هم «السكان الأصليون» لشبه القارة الهندية، ومن ثم كان اسمهم «الأديفاسي» أو «الأديباسي»، التي تعني ذلك تحديدًا. أنشأ جيبال منظمة «أديباسي ماهاسابها» عام ١٩٣٨، التي طالبت باقتطاع «جهارخاند» من ولاية بيهار وجعلها ولاية مستقلة. بالنسبة إلى قبائل تشوتانايجور، كان جيبال هو «الزعيم الأكبر». وقد مثل القبائل في الجمعية التأسيسية، ليس قبائل الهضبة التي نشأ فيها فحسب، وإنما قبائل الهند كافة.⁴⁴

كان جيبال خطيبًا موهوبًا، بنَّتُ مداخلاته الحماس والمرح في قاعة الجمعية. (في هذا الصدد، كانت خسارة الكنيسة مكسبًا للسياسة بلا شك.) ألقى أول خطاب له يوم ١٩ ديسمبر عام ١٩٤٦، عندما لخص — ترحيبًا بقرار الأهداف — قضية الأديفاسي ببراعة، فقال «باعتباري أحد سكان الغابات، أو الأديفاسي»:

لا يُتَوَقَّع مني أن أفهم التعقيدات القانونية للقرار، ولكن المنطق يخبرني أن كلاً منّا عليه أن يسير في هذا الطريق إلى الحرية، وأن نحارب معًا. يا سيدي، إذا كان ثمة فئة من الشعب الهندي أُسيئت معاملتها فهي قومي؛ فقد تعرَّضوا لمعاملة

مشينة، وأهمِلوا طيلة ٦ آلاف سنة منصرمة. ويتجلى في تاريخ حضارة وادي السند — والتي أنا من أبنائها — أن الوافدين الجدد — ومعظم الحاضرين هنا دخلاء من وجهة نظري — هم من دفعوا قومي إلى النزوح من وادي السند ليلوذوا إلى أمان الغابات ... تاريخ قومي كله حافل باستغلال وحرمان مطَّردَيْن على أيدي السكان غير الأصليين في الهند، يتخللهما فترات من التمرد والفوضى، ورغم ذلك فإنني أصدِّق جواهر لال نهرو، وأصدِّقكم جميعاً عندما تقولون إننا سنفتح الآن صفحة جديدة، صفحة الهند المستقلة؛ حيث المساواة في الفرص، وإعطاء كل ذي حق حقه.⁴⁵

بعد ثلاثة أعوام — في إطار النقاشات بشأن مسودة الدستور — ألقى جيبال خطاباً متَّقدّاً بالحماس بكل ما في الكلمة من معانٍ. إذ استسلماً لضغط أتباع غاندي، كان حظر المشروبات الكحولية قد صار من المبادئ التوجيهية، فقال جيبال زعيم الأديفاسي إن ذلك يمثل تدخلاً «في الحقوق الدينية لأقدم جماعة في البلاد». فقد كانت المشروبات الكحولية جزءاً من مهرجاناتهم وطقوسهم، بل حياتهم اليومية ذاتها. وفي غرب البنغال «يستحيل زرع شتلات الأرز ما لم يحتس رجال قبيلة السنتال جعة الأرز. هؤلاء الرجال رثو الثياب ... عليهم أن يعملوا طوال اليوم في حقول مغمورة بالمياه وسط الأمطار الغزيرة والوحل؛ فما الذي تحويه تلك الجعة ويبقيهم على قيد الحياة؟ أتمنى أن تجري الجهات الطبية المسئولة في هذا البلد أبحاثاً في مختبراتها حتى تعرف المكوّن الذي تحويه جعة الأرز، والذي يحتاجه رجال الأديفاسي إلى هذا الحد، ويقيهم مختلف ضروب الأمراض».⁴⁶

كانت الجمعية التأسيسية قد أنشأت لجنة فرعية معنية بحقوق القبائل رأسها الأخصائي الاجتماعي المخضرم إليه في تَكَارٍ، وقد أفضت النتائج التي توصّلت إليها اللجنة — وكذلك كلمات جيبال وغيره — عن توعية أعضاء الجمعية بمعاونة القبائل. وعلى حد تعليق أحد الأعضاء من بهار: «لقد حوّل أهل القبائل إلى بياذق على رقعة شطرنج السياسة المحليّة»؛ فقد حدث «استغلال هائل النطاق، ويجدر بنا أن نحني رءوسنا خجلاً».⁴⁷ وكان يقصد بضمير المتكلم هنا المجتمع الهندوسي ككلّ، الذي أساء إلى الأديفاسي إما بتجاهلهم وإما باستغلالهم، ولم يبذل جهداً يُذكر لكي يوفر لهم مرافق التعليم والصحة الحديثة، واستوطن أراضيهم وغاباتهم، ووضعهم تحت منظومة من الربا والديون، ومن ثم — على سبيل التصحيح الجزئي للوضع — «خصّص» للأديفاسي بدورهم مقاعد في المجالس التشريعية ووظائف في الحكومة.

كان الموضوع الأكثر إثارة للجدل داخل الجمعية التأسيسية هو اللغة؛ اللغة التي ينبغي التحدث بها في الجمعية التأسيسية، والتي ينبغي كتابة الدستور بها، والتي ستحمل لقب «اللغة القومية» المتفرد. وفي يوم ١٠ ديسمبر من عام ١٩٤٦ — بينما كانت لائحة إجراءات الجمعية ما زالت قيد المناقشة — اقترح آر في دوليكار من المقاطعات الاتحادية تعديلاً. وعندما بدأ الحديث باللغة الهندوستانية ذكره الرئيس بأن كثيراً من الأعضاء لا يفهمون تلك اللغة، فكان رد دوليكار كالتالي:

لا يحق لمن يجهل اللغة الهندوستانية أن يبقى في الهند؛ فالأفراد الحاضرون في هذه القاعة بغية وضع دستور للهند ولا يعرفون اللغة الهندوستانية ليسوا جديرين بأن يكونوا أعضاء في هذه الجمعية التأسيسية، وحرّي بهم أن يغادروا. أثارت تعليقاته جلبة في أرجاء القاعة، فهتف الرئيس قائلاً: «سكوت! سكوت!» ولكن دوليكار تابع حديثه قائلاً:

أقترح أن تضع لجنة الإجراءات القواعد باللغة الهندوستانية لا اللغة الإنجليزية. وبصفتي هندياً أنادي بأن نفكر نحن الهنود — إذ انطلقنا سعياً وراء حرية بلادنا ونحارب في سبيلها — ونتحدث بلغتنا. لقد تحدثنا طيلة الفترة الماضية عن الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وسويسرا ومجلس العموم البريطاني. وقد أصابني الصداق من هذا الحديث. تُرى لم لا يتحدث الهنود لغتهم؟ بصفتي هندياً أشعر أن فعاليات جلسات الجمعية ينبغي أن تجري باللغة الهندوستانية. نحن لسنا معنيين بتاريخ العالم؛ فلدينا تاريخ بلادنا الذي يرجع إلى ملايين السنين.

واستمر محضر الجلسة المطبوع كالتالي:

الرئيس: سكوت! سكوت!
السيد آر في دوليكار (مواصلاً الحديث باللغة الهندوستانية): أطلب منكم السماح لي باقتراح ذلك التعديل.

الرئيس: سكوت! سكوت! لن أسمح لك بالمتابعة. يتفق أعضاء الجمعية معي على أنك خرجت عن النظام.⁴⁸

عندئذ اعتلى جواهر لال نهرو المنصة وأقنع دوليکار بالعودة إلى مقعده. وفيما بعد، أخبر نهرو ذاك العضو الناشز بضرورة حفظ النظام في جلسات الجمعية وقال له إن «هذا ليس بمجلس شعبي في جانسي حتى تخاطب «الإخوة والأخوات» وتشرع في إلقاء الخطب العصماء بأعلى صوتك».⁴⁹

ولكن الأمر لم ينتهِ عند هذا الحد؛ ففي إحدى الجلسات حثَّ الأعضاء الجمعية على توجيه أوامر إلى حكومة دلهي بتغيير لوحات أرقام السيارات كلها من اللغة الإنجليزية إلى الهندية.⁵⁰ والأهم من ذلك أنهم طالبوا بإصدار النسخة الرسمية من الدستور باللغة الهندية، إلى جانب نسخة غير رسمية باللغة الإنجليزية. لم تقبل لجنة الصياغة بذلك الطلب، متعلّلة بأن اللغة الإنجليزية أقدر على التعبير عن المصطلحات الفنية والقانونية الواردة في الوثيقة، إلا أنه عند طرح مسودة الدستور للنقاش، طالب الأعضاء بمناقشة كل بند باللغة الهندية وقالوا إن اعتماد وثيقة مكتوبة باللغة الإنجليزية أمر «مُهين».⁵¹

من الضروري أن نبين هنا الفرق بين اللغة «الهندوستانية» واللغة «الهندية». اللغة الهندوستانية الشائعة في مناطق كثيرة من شمال الهند كانت خليطاً فريداً من اللغتين الهندية والأردية، واللغة الهندية التي تُكتب بأبجدية ديفاناغاري تعتمد إلى حدٍّ بعيد على اللغة السنسكريتية. أما الأردية التي تُكتب بأبجدية عربية معدّلة، فقائمة إلى حدٍّ بعيد على اللغة الفارسية واللغة العربية. ومنذ القرن التاسع عشر، مع تنامي التوتر بين الهندوس والمسلمين في شمال الهند، راحت اللغتان تتباعدان أكثر فأكثر؛ فنشأت حركة داعية إلى زيادة ترسيخ الأصول السنسكريتية للغة الهندية من ناحية، ومن ناحية أخرى، نشأت حركة داعية إلى زيادة ترسيخ الأصول العربية والفارسية للغة الأردية. وبنحو خاص في ميدان الأدب، بدأ تداول صورة منقّاة من اللغة الهندية، وأخرى منقّاة من اللغة الأردية.⁵²

طوال ذلك الوقت، ظلت لغة الحديث الرائجة هي اللغة الهندوستانية؛ فتلك كانت مفهومة بالنسبة إلى متحدثي الهندية والأردية، وكذلك بالنسبة إلى متحدثي معظم اللغات المحلية الرئيسية في سهل الجانج الهندي؛ مثل: الأردية، والبوجورية، والمائيلية، والماروارية وخلافه. إلا أن اللغات الهندوستانية والهندية والأردية كانت شبه مجهولة في شرق الهند وجنوبها؛ فاللغات المتحدّثة هناك كانت هي: الآسامية، والبنغالية، والكنادية، والمالايالامية، والأورية، والتاميلية، والتيلوجوية، وكلُّ منها له أبجديته الخاصة وأدبياته الراقية.

في ظل الحكم البريطاني، ظهرت الإنجليزية لغةً للتعليم العالي وللإدارة؛ فهل تبقى في موقعها بعد رحيل البريطانيين؟ رأى رجال السياسة في الشمال أنه ينبغي الاستعاضة عنها باللغة الهندية. أما رجال السياسة والسكان في الجنوب، فحبَّبُوا استمرار اللغة الإنجليزية وسيطاً للتواصل بين المقاطعات.

انشغل جواهر لال نهرو نفسه بتلك المسألة؛ ففي مقال طويل كتبه في ١٩٣٧ أعرب عن إعجابه باللغات المحلية الكبرى، وقال إنه دون «التعدّي بأي حال على نطاق استخدامها»، يرى أنه لا بد أن يكون ثمة لغة للتواصل في عموم الهند. الإنجليزية أبعد مما ينبغي عن عامة الشعب، ومن ثم اختار اللغة الهندوستانية عوضاً عنها، التي وصفها بأنها «الوسيط الذهبي» بين الهندية والأردية. آنذاك — إذ لم يكن التقسيم احتمالاً وارداً من الأساس — ظن نهرو أنه يمكن استخدام الأبجديتين. لكن اللغة الهندوستانية كانت تتميز ببساطة قواعدها وسهولة تعلّمها النسبية، إلا أنه بغية زيادة تيسير تعلّمها كان بإمكان علماء اللغة أن يطوروا لغة هندوستانية مبسّطة على غرار اللغة الإنجليزية المبسّطة، يمكن للدولة ترويجها في جنوب الهند.⁵³

وعلى غرار نهرو، كان غاندي يظن أن اللغة الهندوستانية يمكن أن تؤلّف بين الشمال والجنوب، والمسلمين والهندوس، وأنها — عوضاً عن الإنجليزية — ينبغي أن تصير هي «اللغة القومية». وعلى حد قوله: «يستخدم المسلمون الأبجدية الأردية في الكتابة، ويستخدم كهنة السنسكريتية الأبجدية الهندية في الكتابة، فالهندوستانية خليط جيد بين الاثنين.»⁵⁴ عام ١٩٤٥، دخل غاندي جدالاً محتدماً مع برُوشْتَم داس تندن، الرجل الذي قاتل ببسالة — بل ببطولة — من أجل تخليص اللغة الهندية من العناصر الأجنبية. كان تندن نائب رئيس مؤتمر الأدب الهندي لعموم الهند، الذي نادى بأن تكون اللغة الهندية ذات الأبجدية الديفاناجارية هي وحدها اللغة القومية. وقد استاء غاندي من نزوح المؤتمر — الذي كان عضواً فيه منذ زمن بعيد — إلى الجانب الشوفيني. وبما أنه كان يعتقد أنه ينبغي استخدام كلٍّ من الكتابة الناجارية والكتابة الأردية، فقد رأى أنه ربما أن الأوان لتقديم استقالته من عضوية المؤتمر. حاول تندن أن يثنيه عن ذلك القرار، ولكن غاندي قال له: «كيف لي أن يكون لي رأيان مختلفان؟ مَنْ سيفهمني عندما أقول إن اللغة القومية = الهندية، وإن اللغة القومية = الهندية + الأردية = الهندوستانية؟»⁵⁵ وقد قضى التقسيم على فُرَص اللغة الهندوستانية تقريباً؛ فقد تنامت الحركة الداعية إلى ترسيخ الأصول السنسكريتية للغة الهندية. كان بإمكان المرء أن يرى ذلك على

الطبيعة داخل الجمعية التأسيسية؛ حيث كانت الإشارات في البداية إلى الهندوستانية، ثم تحولت كلها فيما بعد إلى الهندية. وبعد تقسيم البلاد، ازداد مؤيدو اللغة الهندية تعصبًا. وعلى حد تعليق جرانفيل أوستن، فقد كان «أنصار اللغة الهندية على استعداد للمخاطرة بإحداث انقسام داخل الجمعية التأسيسية وداخل البلاد في إطار سعيهم غير العقلاني نحو توحيد اللغة».⁵⁶ وقد أثارت حملتهم بعض أشد النقاشات حدة في جلسات الجمعية؛ فساكن جنوب الهند لم يقبلوا باللغة الهندوستانية، وكانوا أقل قبولًا للغة الهندية، ومتى تحدث أحد الأعضاء باللغة الهندية، كان عضو آخر يطلب ترجمته إلى الإنجليزية.⁵⁷ وعندما طُرحت فكرة أن تصير الهندية اللغة القومية الوحيدة، قوبلت بمعارضة شديدة. ومن الأمثلة الدالة على ذلك التعليق الوارد عن تي تي كريشناشاري من مدراس، حين قال:

كنا نكره اللغة الإنجليزية فيما مضى. كنت أكرهها لأنني اضطررت إلى تعلم أشعار شكسبير وميلتون، التي لم أكن أتذوقها على الإطلاق ... فإذا فُرض علينا تعلم اللغة الهندية ... ربما أعجز عن ذلك لتقدمي في العمر، وربما لا أجد لدي استعدادًا لذلك بسبب كم القيود التي تفرضونها عليّ ... هذا النوع من التعصب يجعلنا نخشى أن الحكومة المركزية القوية التي نحتاجها، والتي لا غنى عنه، ستكون معناها أيضًا استبعاد الأشخاص الذين لا يتحدثون لغتها. وأودُّ يا سيدي أن أنقل إليكم تحذيرًا نيابةً عن أهل الجنوب، نظرًا لوجود عناصر في جنوب الهند بالفعل ترغب في الانفصال ... وإن أصدقائي الموقرين في المقاطعات الاتحادية لا يعيّنوننا البتة بمواصلة دفعهم بفكرة «إمبريالية اللغة الهندية» إلى أقصى حدٍّ ممكن. يا سيدي، إن وحدة الهند وكذلك جعل اللغة الهندية اللغة الرسمية منوطتان بأصدقائي في المقاطعات الاتحادية؛ فالخيار لهم.⁵⁸

أخيرًا توصّل أعضاء الجمعية التأسيسية إلى حل وسط؛ حيث «تصير اللغة الرسمية للاتحاد هي اللغة الهندية بالأبجدية الديفاناجارية»، ولكن لمدة «خمس عشرة عامًا منذ بدء العمل بالدستور، تظل اللغة الإنجليزية مستخدمة في جميع الأغراض الرسمية التي استخدمها فيها الاتحاد قبل بدء العمل بالدستور مباشرة».⁵⁹ فعلى أي حال، حتى عام ١٩٦٥ استُخدمت اللغة الإنجليزية في تدوين المذكرات القضائية، ومحاضر جلسات المحاكم، وفي الدوائر الخدمية والمنظومة البيروقراطية في عموم الهند.

أعرب المهاتما غاندي ذات مرة عن أمله في رؤية امرأة من المُنبوذِين تُنصَّب أول رئيسة للهند. لم يحدث ذلك، ولكن سرعان ما أتى تعويض عنه عندما طُلب من رجل من تلك الطائفة — الدكتور بي آر أمبيدكار — أن يرأس لجنة الصياغة في الجمعية التأسيسية. وفي ٢٥ نوفمبر ١٩٤٩ — اليوم السابق على انتهاء فعاليات الجمعية التأسيسية — ألقى أمبيدكار خطاباً مؤثراً لخص فيه عمل اللجنة؛⁶⁰ فتوجّه بالشكر إلى زملائه أعضاء لجنة الصياغة، وطاقم الدعم، وحزب طالما عارضه؛ إذ من دون عمل أعضاء حزب المؤتمر في صمت داخل الجمعية التأسيسية وخارجها، ما كان أمبيدكار تمكّن من خلق نظام من قلب الفوضى. قال: «كان انضباط حزب المؤتمر هو سبب نجاح لجنة الصياغة في توجيه الدستور داخل الجمعية التأسيسية عن يقين بمصير كل مادة وكل تعديل».

ثم تنازل أمبيدكار، إثر نوبة من الحنين الوطني، وأقرّ بأن الهند عرفت قديماً شكلاً من أشكال الديمقراطية، فقال: «كانت الهند ذات يوم زاخرةً بالجمهوريات». وكما هو متوقع منه، استشهد بالبوذيين الذين نمّوا المُثل الديمقراطية في جماعات النُسّاك، التي طبّقت قواعد شبيهة بالإجراءات البرلمانية؛ من تصويت واقتراحات وقرارات، وتوجيه لوم، وتعيين رقباء.

وطمأن أمبيدكار الجمعية التأسيسية أيضاً إلى أن الفيدرالية التي نصّ عليها الدستور لا تنكر حقوق الولايات بأي حال من الأحوال. وقال إنه من الخطأ أن نفكر أنه ثمة «مركزية مفرطة، وأن الولايات اختُزِلت إلى بلديات»؛ فقد فصل الدستور بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ولا تستطيع حكومة الاتحاد أن تُغيّر حدود ذلك الفصل وحدها، وعلى حد قوله: «حكومة الاتحاد والولايات متساويتان في هذا الأمر».

أنهى أمبيدكار خطابه بثلاثة تحذيرات متعلقة بالمستقبل. كان الأول يتعلّق بالاحتجاجات الشعبية في الدول الديمقراطية. قطعاً لم يكن ثمة مجال للثورات الدامية، ولكنه رأى أنه لم يكن ثمة مجال للأساليب غاندي أيضاً. وقال: «يجب أن نتخلّى عن أسلوب العصيان المدني وعدم التعاون والاحتجاجات الشعبية». ففي ظل النظم الاستبدادية قد تكون تلك الأساليب مبرّرة بعض الشيء، ولكن ليس الآن، بعدما أُتيحت سبل الإنصاف الدستورية. وقال أمبيدكار إن الاحتجاجات الشعبية وما شابهها «ليست أكثر من ركائز الفوضى، وكلما أسرعنا بنبذها، كان ذلك أفضل لنا».

التحذير الثاني كان متعلقًا بالخضوع الأعمى للقيادة الكاريزمية. واستشهد أمبيدكار بقول جون ستيوارت ميل، الذي حذر المواطنين من أن «يسلموا حرياتهم ولو إلى رجل عظيم، أو أن يعهدوا إليه بسلطات تمكّنه من تخطّي مؤسساتهم». وذلك التحذير أكثر أهمية هنا مما كان في إنجلترا؛ وذلك نظرًا لأنه:

في الهند، يضطلع الباكتي، أو ما يمكن أن نسميه طريق التقوى أو تأليه الأشخاص، بدور في سياستها لا يضاهيه أي بلد آخر في العالم؛ فهو في الدين قد يكون هو السبيل إلى خلاص الروح، ولكن معناه في السياسة، وهو تأليه الأشخاص، هو السبيل الأكيد إلى الانحطاط، وإلى الدكتاتورية في نهاية المطاف.

وحتّى أمبيدكار في تحذيره الأخير الهنود على ألا يقنعوا بما سمّاه «الديمقراطية السياسية فحسب»، فقد تخلّصت الهند من الحكم الأجنبي، ولكن التفاوت والهرمية لا يزالان يعصفان بها؛ لذا فبمجرد أن يصير هذا البلد جمهورية رسميًا يوم ٢٦ يناير ١٩٥٠:

سيلج حياةً مليئةً بالتناقضات؛ ففي مجال السياسة سنحظى بالمساواة، وفي مجال الحياة الاجتماعية والاقتصادية سنعاني التفاوت. وفي السياسة سنقرّ بمبدأ «شخص واحد، صوت واحد، وصوت واحد، قيمة واحدة». أما في حياتنا الاجتماعية والاقتصادية، فنسنظر رافضين لمبدأ المساواة بين الأفراد، نظرًا لهيكلنا الاجتماعي والاقتصادي؛ فإلى متى سننظر نحيا هذه الحياة المليئة بالتناقضات؟ وإلى متى سننظر رافضين للمساواة في حياتنا الاجتماعية والاقتصادية؟ إذا استمررنا على هذا المنوال طويلاً، فلن يسفر ذلك إلا عن تعريض ديمقراطيتنا السياسية للخطر.

١١

قبل انعقاد الجمعية التأسيسية بثمانية شهور قدّم دستور جديد إلى البرلمان الياباني لاعتماده، إلا أن تلك الوثيقة كتبته بالكامل تقريبًا مجموعة من الأجانب؛ ففي أوائل فبراير ١٩٤٦ اجتمع أربعة وعشرون فردًا — كلهم أمريكيون، ومنهم ستة عشر رجلًا عسكريًا — في قاعة رقص بطوكيو حوّلت لاستخدامهم. اجتمعوا فيها أسبوعًا قبل أن يخرجوا بدستور رأوا أنه ينبغي لليابانيين اعتماده. بعدها قدّم الدستور كأمر واقع إلى

القيادة السياسية المحلية، التي سُمح لها «بإضفاء صبغة يابانية» على مسودة الدستور بترجمتها إلى اللغة المحلية. خضعت المسودة للنقاش في البرلمان الياباني أيضًا، إلا أن أي تعديل — حتى التعديلات الشكلية الخالصة — كان لا بد أن تعتمد السلطات الأمريكية أولاً.

كتب مؤرّخ تلك التجربة العجيبة أنه «ما من دولة حديثة ارتكزت يومًا على دستور أغرب من هذا».⁶¹ وإن التناقض بين تلك الحالة وبين الحالة الهندية لواضح أيما وضوح. فأحد الدستورين وُضِعَ في إطار من السرية المطلقة، بينما وُضعت مسودة الآخر ونوقشت على مرأى ومسمع من وسائل الإعلام كافة. وأحدهما وُضِعَ بسرعة فائقة وكتبه أجنبي. أما الآخر فكان مَنْ اشتركوا في كتابته كلهم من أهل البلد، ونتج عن سنوات عدة من التفكير المتمعن والنقاش. إلا أنه إحقاقًا للحق، ينبغي للمرء أن يقرّ بأن الدستورين — على الرغم من اختلاف ظروف نشأتها — كانا يمثلان في جوهرهما عقيدة إنسانية ليبرالية. ويمكن للمرء أن يقول عن الوثيقة الهندية ما قاله المشرف الأمريكي عن مسودة الدستور الياباني، ومفاده أنه «يمثل تحولاً حاداً عن اتجاه اليمين المتطرف في الفكر السياسي، دون أن يُبدي أدنى ميل للمبادئ الراديكالية التي يعتنقها اليسار المتطرف».⁶²

زعم جرانفيل أوستن أن صياغة الدستور الهندي «ربما كانت أهم مشروع سياسي منذ وضع الدستور الأمريكي في فيلادلفيا عام ١٧٨٧»؛ فقد كان وُضِعَ مجموعة من المثّل الوطنية، وآلية مؤسسية للعمل على تحقيقها «خطوة هائلة بالنسبة إلى شعب كان فيما مضى مقيّداً إلى حدٍّ بعيد بسبل غير عقلانية لتحقيق أهداف خيالية». وفي هذا — مثلما يعلن القسم الأخير من كتاب أوستن — «الفُضْلُ يرجع للهنود».⁶³

الجزء الثاني

الهند في عهد نهرو

الفصل السابع

أكبر مقاومة في التاريخ

نحن رجال بسطاء نخدم قضايا عظيمة، ولكن القضية لعظمتها، تُسبغ علينا بعضًا من تلك العظمة أيضًا.

جواهر لال نهرو، ١٩٤٦

الهند تعني لنا شيئين لا ثالث لهما: المجاعات ونهرو.

صحفي أمريكي، ١٩٥١

١

في السنوات الأولى بعد نيل الحرية، تعرّض حزب المؤتمر الحاكم لتهديداتٍ من الخارج ومن الداخل؛ فرجال الحركة القومية كانوا نموذجًا للمثالية والتضحية كثوارٍ على الراج البريطاني، ولكنهم كحكام أخذوا يستمتعون بثمار منصبهم. وعلى حد تعبير أحد الصحفيين المخضرمين من مدراس: «كانت أولى ضحايا الصراع على السُّلطة بعد وفاة غاندي هي الأخلاق».^١ وذكرت مجلة «تايم» أنه بعد نيل الاستقلال، حزب المؤتمر «وجد نفسه دون هدفٍ يوحدُه؛ فأصابه الترهُّل والخمول، وصار يشتمل على العديد من الموظفين المتلونين وعددٍ ليس بقليلٍ من تجار السوق السوداء».^٢ وأشارت إحدى الصُّحف الأسبوعية المؤثرة في بومباي إلى أنه «من غرب البنغال إلى أوثر براديش — على طول وادي الجانج — يعاني حزب المؤتمر الوطني الانقسامات؛ فالهالة القديمة التي أحاطت بالتنظيم السياسي الأصلي بدأت تتلاشى، وازدادت حدة التحزُّبات، وأصبحت شعبية الحزب في تراجعٍ مستمرٍ».^٣

نشأت الانقسامات الحزبية على مستوى المناطق، وكذلك على مستوى الأقاليم. إلا أن أعظم الشقاكات كان الشقاق بين عمودَي الحزب الرئيسيين: البانديت جواهر لال نهرو والسردار فالابهاى باتيل. وقعت خلافات كبرى بين هذين الرجلين — الأول رئيس الوزراء والآخر نائبه — في الشهور الأولى التالية على الاستقلال. ثم قرَّبهما موت غاندي من جديد. ولكن خلال عامَي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ عادت الخلافات إلى الظهور.

لا شك أن نهرو وباتيل كان بينهما تناقض صارخ من حيث طباعهما وشخصيتيهما؛ فرئيس الوزراء كان رجلاً برهمنياً من الطائفة العليا، وكان والده إحدى الشخصيات البارزة أيضاً في الحركة القومية. أما نائبه، فكان ابن طائفة المزارعين، وسليل أحد متمردَي السيبيوي في التمرد الذي حدث عام ١٨٥٧. وكان نهرو يحب أطايب الطعام والنبيد، ويتذوق الفنون والآداب الراقية، وتعددت أسفاره إلى الخارج. أما باتيل فلم يكن يدخن ولا يعاقر الخمر وكان نباتياً، وبصفة عامة كان «مسئولاً صارماً لا وقت لديه للهو». كان يستيقظ في الرابعة صباحاً، ويقضي ساعة في تفقد خطاباته، ثم يذهب للتمشية في شوارع نيودلهي الخافتة الإضاءة. هذا إلى جانب أن «المظهر الجاد والملامح الباردة الساخرة جعلا السردار شخصية صارمة جداً». وقد وصفته صحيفة «نيويورك تايمز» بأنه «شديد الصرامة والحدة».

إلا أنه كان ثمة أوجه تشابه أيضاً بينهما؛ فكلاهما كان لديه ابنة تشغل دور ربة المنزل والرفيقة وكاتمة السُرِّ الأولى، وكلاهما كان سياسياً ظاهرَ النزاهة شديدَ الوطنية. لكن أفكارهما لم تكن متناغمة على الدوام؛ فعلى حد التعبير الحصيف لأحد مراقبي المشهد، كانت «معارضة السردار للعناصر اليسارية في البلاد إحدى المشكلات الكبرى لعملية التكيف السياسي التي تواجهها الهند». وكان يقصد بذلك أن باتيل كان صديقاً للرأسماليين في حين كان نهرو يؤمن بضرورة سيطرة الدولة على الاقتصاد، وأن باتيل كان أكثر ميلاً إلى مساندة الغرب في الحرب الباردة الناشئة، وأن باتيل كان أكثر تسامحاً مع التطرف الهندوسي وأكثر تعنتاً بخصوص باكستان.⁴

وفي أواخر عام ١٩٤٩ وقع خلاف كبير بين نهرو وباتيل؛ ففي مطلع العام الجديد، كان من المقرر أن تتحوّل الهند من «دومنيون»، يمثل فيه ملك بريطانيا رئيس الدولة، إلى جمهورية مكتملة الأركان. وكان نهرو يرى أنه عندما يتحوّل منصب الحاكم العام إلى منصب الرئيس، ينبغي أن يحتفظ شاغل المنصب — سي راجا جوبالاتشاري — بوظيفته. كان راجا رجلاً أكاديمياً مهذباً تربطه صلة طيبة جداً برئيس الوزراء. إلا أن باتيل كان

يُفضّل راجندرا براساد؛ فقد كان مقرباً منه ولكنه إضافةً إلى ذلك كان يتمتع بقبول أكبر داخل حزب المؤتمر. وكان نهرو قد أكّد لراجا أنه سينال كرسي الرئاسة، ولكن باتيل أثار استياءه — وأحرجه — بدفع صغار موظفي الحزب إلى طرح اسم براساد عوضاً عن راجا.⁵

واختير تاريخ الاستقلال الأصلي — ٢٦ يناير — ليكون أول عيد للجمهورية. وفي ذلك اليوم تلقى رئيس الدولة الجديد، راجندرا براساد، التحية العسكرية فيما أصبح منذئذٍ استعراضاً سنوياً متزايد المهابة عامّاً بعد عام؛ ففي ذلك العام شارك ثلاثة آلاف جندي من القوات المسلحة في المسيرة العسكرية أمام الرئيس، وأطلق سلاح المدفعية واحداً وثلاثين مدفعاً للتحية بينما حلّقت من فوقه طائرات ليرايتر التابعة للقوات الجوية الهندية. كانت الهند ربيبة غاندي بصدد إعلان نفسها آنذاك دولة قومية ذات سيادة.⁶ بذلك ربّح باتيل الجولة الأولى. وبدأت الجولة الثانية بعد بضعة أشهر، متمثلةً في معركة رئاسة حزب المؤتمر الوطني الهندي. كان باتيل قد رشّح بُروشتم داس تندن لهذا المنصب، وهو عضو قديم بالحزب من المقاطعات الاتحادية، بل من مسقط رأس رئيس الوزراء نفسه: مدينة الله آباد. كان تندن صديقاً شخصياً لnehرو، ولكنهما لم يكونا حليفين أيديولوجيين بأي حالٍ من الأحوال؛ فقد كان تندن «هندوسياً متزمتاً ملتحمياً وقوراً ... قدّم مثلاً نموذجياً للجناح الطائفي المتطرّف في حزب المؤتمر». ومثّل إجمالاً «تجسيداً للرجعية السياسية والاجتماعية»؛ فقد كان «هندوسياً معادياً للمسلمين ومناصرًا لفكرة الطوائف الهندية» يمثل «انبعاثاً لثقافة بائدة ومنظومة مجتمعية عَفَى عليها الدهر».⁷ كان نهرو قد انتقد تندن سابقاً لرغبته في فرض اللغة الهندية على مناطق جاهلة بها في الهند. وأزعجه كثيراً مخاطبة تندن اجتماع للاجئين وحديثه عن الانتقام من باكستان؛ فقد كان نهرو يعتقد أن الهند بحاجة إلى لمسة شافية، وسياسة تصالحية بين الهندوس والمسلمين. وكان من شأن انتخاب تندن رئيساً للحزب السياسي الأول في الهند — الحزب الذي ينتمي إليه رئيس الوزراء شخصياً — أن يرسل إشارات خاطئة تماماً.

وعندما أُجريت انتخابات رئاسة الحزب في أغسطس ١٩٥٠، فاز تندن بسهولة. وحينها كتب نهرو إلى راجا جوبالاشاري قائلاً إن تلك النتيجة كانت «أبلغ علامة على اعتبار انتخاب تندن أكثر أهمية من وجودي في الحكومة، أو الحزب». وأضاف: «حدسي ينبئني بأنني استنفدت جدواي في الحزب والحكومة على حدٍّ سواء». وفي اليوم التالي كتب

إلى راجا مرةً أخرى قائلاً: «أشعر أنني منهك؛ بدنياً وعقلياً. ولا أظنني قادراً على العمل على نحوٍ يرضيني إطلاقاً في المستقبل.»⁸

حاول راجا آنذاك الوصول إلى تسوية بين الفصيلين. كان باتيل مياًلاً إلى ذلك الحل، واقترح إصدار بيان مشترك باسميهما، يعلن فيه هو ونهرو التزامهما ببعض الأساسيات في سياسة الحزب. إلا أن رئيس الوزراء قرّر أن ينفرد بالأمر؛ فبعد أسبوعين من التفكير المتمعّن قرّر الاستعاضة عن فكرة الاستقالة بالتحول إلى منحنى الشدة. وفي يوم ١٣ سبتمبر من عام ١٩٥٠ أصدر بياناً للإعلام أدان فيه «تعبير القوى الطائفية والرجعية عن ابتهاجها صراحةً» لفوز تندن. وقال إنه ليحزنه أن «روح الطائفية والرجعية قد تغلغت تدريجياً في حزب المؤتمر، وصارت تؤثر أحياناً على السياسة الحكومية». ولكن خلافاً لباكستان، الهند دولة علمانية. وأصرّ نهرو على أنه «علينا أن نعامل الأقليات في بلدنا تماماً مثلما نعامل الأغلبية. والحقيقة أن المعاملة المنصفة ليست بالكافية؛ فعلينا أن نشعرهم بأنهم يُعاملون على هذا الأساس». والآن «في ظل الارتباك السائد وخطر العقيدة الزائفة، صار لزماً على حزب المؤتمر أن يعلن سياسته في هذا الصدد بوضوحٍ كاملٍ لا لبس فيه».⁹

كان نهرو يشعر أن حزب المؤتمر والحكومة مسئولان عن إشعار المسلمين في الهند بالأمان. أما باتيل، فكان مياًلاً إلى إلقاء تلك المسئولية على عاتق الأقليات نفسها. وقد قال لنهرو ذات مرةٍ إن «المواطنين المسلمين في الهند عليهم مسئولية تبديد الشكوك والمخاوف التي تعترى قطاعاً كبيراً من الشعب حيال ولائهم، وتستند بدرجة كبيرة إلى صلتهم الماضية بالمطالبة بإقامة دولة باكستان والأنشطة المؤسفة التي انخرط فيها بعضهم».¹⁰ ففيما يتعلق بمسألة الأقليات — وكذلك في مسائل أخرى ذات صلة بالفلسفة والسياسات — لم يكن لنهرو وباتيل أن يتفقا كلياً أبداً. إلا أنه في أعقاب المنافسة المريرة على رئاسة الحزب، لم يصرّ باتيل على موقفه، لأنه كان يعلم أن تدمير الحزب سيستتبع على الأرجح تدمير الهند؛ فكان يقول لمن يأتون لزيارته من رجال الحزب: «افعلوا ما يأمر به جواهر لال» و«لا تضعوا هذا الجدل في الاعتبار». وفي ٢ أكتوبر، أثناء تدشين مركز للمرأة في إندور، انتهز باتيل تلك المناسبة — ذكرى مولد غاندي — للتأكيد على ولاءه لرئيس الوزراء؛ فوصف نفسه في خطابه بأنه مجرد واحدٍ من جنودٍ مسالين كُثُر في جيش غاندي. وأضاف أنه بعد رحيل غاندي «صار جواهر لال نهرو قائداً؛ فقد اختاره بابو (غاندي) خلفاً له، بل أعلن ذلك أيضاً. ويجب على جنود بابو جميعاً أن يعملوا بوصيته ... وأنا لست بالجندي الخائن للعهد».¹¹

تلك هي الأدلة التي قدّمها لنا مدوّن سيرة باتيل، راجموهان غاندي. وهي في الحقيقة تؤكد المشاعر التي أعرب عنها مدوّن سيرة نهرو، سارفيالي جوبال، ومفادها أن ما حال دون «وقوع قطيعة كاملة» بين الرجلين «كان الاحترام المتبادل وكياسة باتيل الرزينة».¹² فقد تذكّر باتيل وعده لغاندي بأن يعمل جنباً إلى جنبٍ مع جواهر لال. بالإضافة إلى ذلك فوقت وقوع الجدل بشأن رئاسة الحزب، كان باتيل مريضاً جداً. والرسالة الخطية التي بعثها إلى نهرو تهنئةً بعيد ميلاده — يوم ١٤ نوفمبر — كتبها على فراش المرض. وبعد أسبوع، عندما زاره نهرو في بيته، قال له باتيل: «أريد أن أتحدث إليك على انفرادٍ عندما أستجمع بعض قوّتي ... أشعر أنك تفقد ثقّتك بي شيئاً فشيئاً». فردّ عليه نهرو قائلاً: «كنت أفقد الثقة بنفسي شيئاً فشيئاً».¹³

بعد ثلاثة أسابيع تُوفيّ باتيل، وعُهد إلى رئيس الوزراء بإعداد قرار مجلس الوزراء الصادر رثاءً لرحيله؛ فخصّ نهرو بالذكر تكريسه نفسه لفكرة «الهند المتحدة القوية»، و«عبقريته» في حل المشكلة المعقّدة التي مثّلتها الولايات الأميرية. بالنسبة إلى نهرو، مثّل باتيل رفيقاً وخصماً، ولكن بالنسبة إلى مواطنيهما كان «مقاتلاً من أجل الحرية منقطع النظر، ومُحبّاً للهند، وخداماً عظيماً للشعب، ورجل دولة عبقرياً حقق إنجازاتٍ هائلة».¹⁴

٢

أسفرت وفاة فالابهاي باتيل في ديسمبر ١٩٥٠ عن زوال الرجل الوحيد المكافئ لنهرو في حزب المؤتمر؛ فلم يعد ثمةً مركزان للقوة داخل الحزب الحاكم في الهند. إلا أن رئيس الوزراء ظل عليه مواجهة خصمين أقل شأناً إلى حدٍّ ما: رئيس حزب المؤتمر، بُروشتم داس تندن؛ ورئيس الجمهورية، راجندرا براساد. وقد وصف مدوّن سيرة نهرو براساد بأنه «يتصدّر صفوف فكر العصور الوسطى».¹⁵ ربما يكون ذلك حكماً متعنّتاً في حق رجلٍ وطنيٍّ ضحّى بالكثير في سبيل حرية الهند. إلا أنه كان من الجليّ أن رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية اختلفا بخصوص بعض الموضوعات المحورية، مثل مكانة الدين في الحياة العامة.

بلغت تلك الخلافات أوجها في ربيع عام ١٩٥١، عندما طُلب إلى الرئيس افتتاح معبد سومنات الذي أُعيد إنشاؤه حديثاً في جوجارات. نظراً لأن هذا المعبد دارت الأساطير حوله بوجود ثروات فيه، فقد أغار عليه عدة قادة مسلمين، منهم الغازي الشهير من القرن الحادي عشر محمود الغزنوي. وبعد كلٍّ من تلك الغارات التي كان يُهدم فيها، كان

يُعاد بناؤه. ثم أمر الإمبراطور المغولي أورنجزيب بهدمه تمامًا؛ فظل حُطامًا طيلة قرنين ونصف من الزمان، حتى زاره السردار باتيل في سبتمبر ١٩٤٧ ووعده بالمساعدة في إعادة بنائه. ثم عُهد إلى زميله كيه إم مونشي بتلك المهمة.¹⁶

وعندما قرر رئيس الهند تشريف طقس افتتاح المعبد بحضوره، صُدم نهره لقراره؛ فكتب إليه ناصحًا بالعدول عن المشاركة في «الافتتاح المهيب لمعبد سومناث الذي ... سترتب عليه تداعيات عدة للأسف. في رأيي الشخصي، كنت أظن ذلك وقتًا غير مناسب لتسليط الضوء على عمليات البناء الواسعة النطاق في سومناث، والتي كان من الممكن تنفيذها بصورة تدريجية وبفعالية أكبر فيما بعد. ولكن هذا ما حدث. إلا أنني أشعر أنه سيكون من الأفضل لو لم ترأس فعاليات ذلك الحدث بنفسك».¹⁷

تجاهل براساد النصيحة وذهب إلى سومناث. ولكن يُحسب له أن الخطاب الذي ألقاه هناك شدّد على مبدأ التناغم بين الأديان الذي دعا إليه غاندي. صحيح أنه استحضر في حينه عصرًا ذهبيًا كان فيه الذهب الذي تحويه معابد الهند يرمز إلى ثروة وازدهار عظيمين. إلا أن الدرس المستفاد من تاريخ سومناث اللاحق كان أن «التعصّب الديني لا يؤدي إلا إلى التحريض على الكراهية والسلوك اللاأخلاقي». ومن المنطلق نفسه، لم يكن الدرس المستفاد من إعادة بنائه هو «إعادة فتح الجروح القديمة، التي التأمّت إلى حدٍّ ما على مرّ القرون»، بل «مساعدة كل طائفة وكل جماعة على نيل حريتها كاملة». وإن طالب الرئيس جمهوره بـ «التسامح الديني الكامل» حتّهم على «محاولة استيعاب الجوهر العظيم للدين»، وهو «أنه ليس من الضروري أن يسلك المرء سبيلًا واحدًا من أجل الوصول إلى الحقيقة والتقرب إلى الرب». وذلك لأنه «مثلما تمتزج الأنهار كافة في المحيط الواسع، تساعد كذلك الأديان المختلفة البشر على التقرب إلى الرب».¹⁸

لا أحد يعلم ما إذا كان نهره قد قرأ الخطاب. ولكنه على أي حال كان يُفضّل ألا يذهب براساد من الأساس؛ فقد كان يرى أن المسؤولين الحكوميين ينبغي ألا تكون لهم صلة «علنية» بالأديان والأضرحة أبدًا. أما رئيس الجمهورية، فكان يعتقد أن المسؤولين الحكوميين ينبغي أن يُبدوا قدرًا متساويًا وعلنيًا من الاحترام للجميع. وقال براساد لنهره إنه على الرغم من كونه هندوسيًا، فإنه «يحترم الديانات كافة ويزور الكنائس والمساجد وأضرحة المتصوّفين والمعابد السيخية من حين لآخر».

في تلك الأثناء، كان تنامي الطابع الهندوسي لحزب المؤتمر قد أفضى إلى رحيل بعض رجاله الأكثر نشاطًا؛ ففي عام ١٩٤٨، ترك الحزب مجموعة من الشباب النوايغ ليؤسسوا

الحزب الاشتراكي. وفي يونيو ١٩٥١، ترك الحزب جيه بي كريبالاني — أحد أتباع غاندي المؤقرين — لينشئ حزب كيسان مجدور براجا (الحزب الشعبي للفلاحين والعمال)، الذي ناصر مصالح الفلاحين والعمال وغيرهم من الطبقات الكادحة. وقد زعم كريبالاني، على غرار الاشتراكيين، أن حزب المؤتمر بات تنظيمًا محافظًا بدرجةٍ مفرطةٍ تحت قيادة بُروشُتم داس تندن.

في الواقع، فقد عَصَدَ تأسيس حزب كريبالاني موقف نهرو في مواجهة تندن؛ فقد صار بإمكانه آنذاك أن يقول إنه يجب على حزب المؤتمر أن يَعِدِلَ عن المسار الرجعي الذي سلكه في الآونة الأخيرة، ويستعيد تراثه الديمقراطي الاحتوائي. وفي شهر سبتمبر — عندما انعقدت لجنة حزب المؤتمر لعموم الهند في بنجالور — فرض نهرو مواجهةً مع تندن وأنصاره؛ فقد أبدى الأعضاء الصغار بحزب المؤتمر قلقًا متناميًا حيال الانتخابات العامة المقبلة. ومثلما أشار صحفي من الجنوب، فقد كان من الواضح أن اللجنة ستدعم رئيس الوزراء في مواجهة تندن، ولو لمجرد أن «رئيس حزب المؤتمر ليس ممن يجتذبون أصوات الناهبين». وعلى النقيض منه، كان «البانديت نهرو صائد أصواتٍ منقطع النظر. وقُبيل الانتخابات العامة، لا صوت يعلو فوق أصوات الناهبين، والبانديت نهرو يُمثِّل قيمة لحزب المؤتمر لا يُمثِّلها غيره».¹⁹

كان ذلك ما حدث في بنجالور فعلاً، حيث استقال تندن من منصب رئيس الحزب، وانتُخب نهرو مكانه. وإذ صار رئيس الحزب ورئيس الحكومة، «صار بإمكان نهرو الآن شَنُّ حربٍ شاملةٍ على جميع العناصر ذات النزعة الطائفية في البلاد».²⁰ وكانت أولى معاركه في تلك الحرب هي الانتخابات العامة في ١٩٥٢.

٣

مثَّلت أول انتخابات عامة تُجرى في الهند أمورًا عَدةً منها كونها بادرة ثقة؛ فقد اختار بلد حديث الاستقلال أن يتجه مباشرةً إلى منح حق الاقتراع لجميع السكان البالغين، عوضًا عن أن يبدأ — مثلما حدث في الغرب — بقصر حق التصويت على مُلَّاك الأراضي الذكور، ومنح الطبقات العاملة والمرأة ذلك الحق بعد رَدَحٍ من الزمان؛ فقد نالت الهند حريتها في أغسطس ١٩٤٧، وشكَّلت اللجنة الانتخابية بعد عامين. وفي مارس ١٩٥٠ عُيِّنَ سوكونمار سين رئيسًا لتلك اللجنة. وفي الشهر التالي مرَّر البرلمان قانون تمثيل الشعب. وعند اقتراح

رئيس الوزراء جواهر لال نهرو ذلك القانون، أعرب عن أمله في عقد الانتخابات في تاريخ لا يتجاوز ربيع عام ١٩٥١.

كان من الممكن تفهّم تعجّل نهرو الانتخابات، لكنه سبّب بعض القلق للرجل المسؤول عن إجرائها. من المؤسف أننا لا نعرف الكثير عن سوكونمار سين؛ فهو لم يترك مذكرات، وكذلك الوثائق الباقية عنه قليلة. لقد وُلِدَ عام ١٨٩٩ وتلقّى تعليمه في كلية الرئاسة وجامعة لندن، حيث حصل على ميدالية ذهبية في الرياضيات. التحق بالعمل في دائرة الخدمة المدنية الهندية عام ١٩٢١، حيث خدم في مقاطعات عدة وعمل قاضيًا قبل تعيينه رئيسًا لسكرتارية غرب البنغال، وهو المنصب الذي انتدب منه لمهمة رئاسة اللجنة الانتخابية.

ربما كانت خلفية سين الرياضية هي التي دفعته إلى مطالبة رئيس الوزراء بالتمهّل؛ ففي الحقيقة لم يحدث أن وجد مسئول حكوميّ — ولا سيما مسئول هنديّ — نفسه أمام مثل تلك المهمة الرهيبة؛ أولًا: لكم أن تتخيلوا حجم جمهور الناخبين؛ ١٧٦ مليون هندي تبلغ أعمارهم واحدًا وعشرين عامًا أو أكثر، منهم ٨٥٪ أميون، وكل واحد منهم لا بد من التوصل إليه ومعرفة اسمه وتسجيله. كان تسجيل الناخبين الخطوة الأولى فحسب. فكيف يمكن للمرء أن يصمم رموز أحزاب، وأوراق اقتراع، وصناديق اقتراع لجمهور من الناخبين معظمه لا يعرف القراءة والكتابة؟ بعد ذلك جاء تحديد مراكز الاقتراع، والاستعانة بموظّفي اقتراع يتميزون بالأمانة والكفاءة. إضافةً إلى ذلك، فإلى جانب الانتخابات العامة كان من المزمع عقد انتخابات لمجالس الولايات. وفي هذا الصدد عمل أعضاء اللجان الانتخابية للأقاليم المختلفة — الذين كانوا موظفين في دائرة الخدمة المدنية الهندية عادةً — إلى جانب سوكونمار سين.

وأخيرًا تقرّر عقد الانتخابات في الشهور الأولى من عام ١٩٥٢. وعنها كتب معلّق أمريكي أن آليات عملية الانتخابات «تطرح مشكلة هائلة الأبعاد»،²¹ وكان مُحِقًّا في تعليقه. وسنورد بعض الأرقام لتساعدنا على استيعاب حجم المهمة العسيرة الموكلة إلى سين. كانت المقاعد المطروحة للانتخاب ٤٥٠٠ مقعد، ٥٠٠ منها للبرلمان والبقية للمجالس المحلية. وقد أُقيمت ٢٢٤ ألف لجنة انتخابية ووزّدت بمليونَي صندوق اقتراع فولاذي؛ مما تطلّب ٨٢٠٠ طن من الفولاذ. وعُيّن ١٦٥٠٠ كاتب لكتابة قوائم الناخبين وفرزها بموجب عقود مدتها ستة أشهر. واستُخدِمت ٣٨٠ ألف رزمة من الأوراق لطباعة قوائم الناخبين، فيما اختير ٥٦ ألف موظف مسئول للإشراف على عملية الاقتراع، بمعاونة ٢٨٠ ألف

موظف من «درجة أدنى». وكُلِّف ٢٢٤ ألف شرطي بالنزول ذلك اليوم لمنع استخدام العنف والإرهاب.

كانت الانتخابات وجمهور الناخبين موزَّعين على مساحة تزيد عن مليون ميل مربع. كانت المساحة الجغرافية شاسعة متنوعة التضاريس وفائقة الوعورة في بعض الأحيان، بالنسبة إلى المشروع قيد التنفيذ؛ ففي القرى الجبلية المنعزلة، لزم إقامة الجسور خصوصاً عبر الأنهار، وفي الجُزُر الصغيرة في المحيط الهادئ استُخدِمت السفن لنقل قوائم الناخبين للجان الانتخابية. أما المشكلة الثانية فكانت اجتماعية وليست جغرافية، وتمثَّلت في إحجام كثيرٍ من النساء في شمال الهند عن التصريح بأسمائهنَّ؛ فقد كُنَّ يرغبن في تسجيل أنفسهن تحت اسم أم فلان أو زوجة علَّان. وقد أثارت تلك الممارسة جنون سوكومار سين، ووصفها بأنها «بقايا عادة عجيبة بالية من الماضي»، وأمر موظفيه بتصحيح القوائم عن طريق إدخال أسماء النساء «محل ما لا يزيد عن كونه وصفاً لذلك القطاع من الناخبين». على الرغم من ذلك، لم يكن ثَمَّة مفرٌّ من شطب ٢,٨ مليون امرأة من القوائم. ورأى سين موجة السخط الناتجة عن استبعادهنَّ «أمرًا إيجابيًا»، لأن من شأنه القضاء على ذلك السلوك المتعصَّب عند حلول الانتخابات التالية، وحينها سوف يتسنى تسجيل النساء بأسمائهنَّ الحقيقية.

في النظم الديمقراطية الغربية، معظم الناخبين يمكنهم التعرف على الأحزاب بأسمائها، ولكن في الهند استُخدِمت الرموز المصوَّرة لتيسير التعرف على الأحزاب. كان يسهل تمييز تلك الرموز المستمدَّة من الحياة اليومية؛ مثل استخدام أحد الأحزاب زوجًا من العجول رمزًا، واستخدام آخر رمز الكوخ، وثالث رمز الفيل، واستخدام رابع مصباحًا خزفيًا. وتمثَّلت الفكرة المبتكرة الأخرى في تعدُّد صناديق الاقتراع؛ ففي حالة وجود صندوق اقتراع واحد، يمكن للناخب الهندي الجاهل بقواعد القراءة والكتابة أن يرتكب خطأ؛ ولذا كان لكل حزب صندوق اقتراع عليه رمزه في كل مركز اقتراع؛ بحيث يمكن للناخبين إلقاء أوراق الاقتراع فيه بكل بساطة. ولتجنُّب انتحال ناخب شخصيَّة آخر، ابتكر العلماء الهنود نوعًا من الحبر يبقى أثره على إصبع الناخب أسبوعًا عند استخدامه. وقد كان إجمالي القنينات المستخدمة في الانتخابات من ذلك الحبر ٣٨٩٨١٦ قنينة.²²

طوال عام ١٩٥١، وظَّفت اللجنة الانتخابية الأفلام والإذاعة لتثقيف عامة الشعب بشأن تلك الممارسة المستحدثة في الديمقراطية؛ فعُرض فيلم وثائقي عن حق الانتخاب ووظائفه، وواجبات جمهور الناخبين في أكثر من ٣ آلاف دارٍ للعرض السينمائي. ووصلت

اللجنة الانتخابية إلى عددٍ أكبر من ذلك بكثيرٍ من الهنود عبر إذاعة «أول إنديا راديو»، التي أذاعت برامج عدة عن الدستور والغرض من منح حق الانتخاب للبالغين وعملية إعداد قوائم الناخبين وعملية التصويت نفسها.²³

٤

من المفيد أن نتأمل الوضع الدولي الذي كان سائدًا في الشهور السابقة على أول انتخاباتٍ عامةٍ للهند؛ ففي مناطق أخرى من آسيا، كانت فرنسا تحارب رابطة استقلال فيتنام، وكانت قوات الأمم المتحدة تعمل على صدّ عدوان من كوريا الشمالية. وفي جنوب أفريقيا، كان الحزب الوطني الخاص بالجنوب أفريقيين البيض قد سحب حق الانتخاب من الملونين من كيب الغربية، وهي آخر جماعة من غير البيض كانت تتمتع بحق التصويت. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد انتهت لنهوها من اختبار أول قنبلة هيدروجينية لها. وكان الجاسوسان ماكلين وبرجس قد أعلنّا تحوّل لاثهما إلى روسيا لتوهما. وشهد عام ١٩٥١ ثلاثة اغتيالات سياسية؛ ملك الأردن ورئيس وزراء إيران ورئيس وزراء باكستان — لياقت علي خان، الذي أصيب بطلقٍ نارٍ أرداه قتيلاً يوم ١٦ أكتوبر، أي قبل تسعة أيام من الإدلاء في أول انتخابات عامة في الهند.

ومن المثير للاهتمام أن انتخابات الهند كان من المقرر أن تتزامن مع الانتخابات العامة في المملكة المتحدة؛ فقد كان السياسي المُخَضَّر ونستون تشرشل يسعى إلى إعادة حزبه المحافظ إلى السلطة. وفي المملكة المتحدة، كانت الانتخابات منافسة بين حزبين بالأساس. أما في الهند فتضمنت الانتخابات مجموعة مريكة من الأحزاب والزعماء. كان الحزب الحاكم هو حزب المؤتمر الوطني الهندي بقيادة جواهر لال نهرو، ذلك الحزب الذي كان الوارث والمستفيد الرئيسي من الحركة المطالبة بالحرية. وكان ثمة مجموعة من الأحزاب الجديدة التي شكّلها بعض الأفراد العظمي الموهبة في مواجهة حزب المؤتمر.

كان من الأحزاب اليسارية البارزة حزب كيسان مجدور براجا بقيادة جيه بي كريبالاني، والحزب الاشتراكي الذي كان من أعلامه جايا براكاش نارايان البطل الشاب لحركة التمرد «أرحلوا عن الهند» لعام ١٩٤٢. وقد انتهت هذان الحزبان حزب المؤتمر بخيانة التزمه تجاه الفقراء، زاعمين أنهما يُعبّران عن المثل القديمة التي اعتنقها حزب المؤتمر في «عهد غاندي»، التي كانت تُعلي مصالح العمال والفلاحين على مصالح مُلاك الأراضي والرأسماليين.²⁴ وورد نقد من نوع آخر عن حزب جانا سانج، الذي كان يطمح

إلى توحيد الجماعة الدينية الكبرى في الهند — الهندوس — في كتلة تصويتية واحدة. وقد أعرب الحزب عن مقاصده بوضوح في المعاني الرمزية التي اشتملت عليها جلسته الافتتاحية، التي عُقدت في نيودلهي يوم ٢١ سبتمبر من عام ١٩٥١؛ فقد بدأت الجلسة بتلاوة مقاطع من نصوص فيدا وترديد النشيد الوطني «فاندي ماتارام». وجلس مؤسس الحزب — شياما براساد موكرجي — على المنصة إلى جانب قيادات أخرى من الحزب، ومن ورائهم:

خلفية بيضاء مزدانة برسوم لشفاجي، والإله كريشنا وهو يقنع أرجونا النادم بحمل السلاح لمحاربة قوى الشر المتمثلة في الإخوة كاورافا على ساحة المعركة في كوروكشترا، ورانا براتاب سينج، ومصباح خزفي هندوسي الطراز، بلون الزعفران. وتدلّت من سقف السُّرادق لافتاتٌ نُقش عليها جملة من ملحمة «مهابهاراتا» نصها «سانج شاكت كالي يوجيه»، تزعم للحضور أنه في عهد الإلهة كالي لم تأت القوة إلا بالاتحاد [إشارة إلى اسم الحزب «جانا سانج»، أي اتحاد الشعب].²⁵

كانت الصور لافتة للنظر؛ فهي مأخوذة من ملاحم هندوسية ولكنها تستحضر كذلك المحاربين الهندوس الذين حاربوا الغزاة المسلمين فيما بعد. ولكن من يا تُرى يُمثّل العدو الشرير، الإخوة كاورافا؟ هل هي باكستان أم المسلمون أم جواهر لال نهرو أم حزب المؤتمر؟ فكلٌّ منهم بدا موضع كراهية في حُطْب زعماء الحزب. كان الحزب يدعو إلى إعادة توحيد الوطن عبر احتواء (أو ربما غزو) باكستان. وكان يرى أن المسلمين الهنود أقلية إشكالية، «لم تتعلم بعد أن تنتمي إلى هذه البلاد وثقافتها وتعطيها الأولوية في الحب والولاء». واثمّهم حزب المؤتمر بأنه «يسترضي» هؤلاء المسلمين المشكوك في وطنيتهم.²⁶

كان إس بي موكرجي عضواً ذات يومٍ في وزارة الاتحاد الهندي، وكذلك كان بي آر أمبيدكار — المحامي العظيم من فئة المُنبوذين — الذي ساهم بوصفه وزير القانون لحكومة الاتحاد في صياغة الدستور الهندي. كان أمبيدكار قد استقال من منصبه بهدف إنشاء حزب اتحاد الطوائف المُجدولة استعداداً للانتخابات. وقد شنّ هجوماً عنيفاً على حكومة حزب المؤتمر في خطبه لعدم فعلها شيئاً يُذكر للارتقاء بالطوائف الدنيا؛ فالحرية لم تستتبع تغييراً لأولئك الناس؛ فهم لا يزالون يعانون «الممارسات المعتادة

نفسها من استبدادٍ وقهرٍ وتمييزٍ». وقال أمبيدكار إنه بعد نيل الحرية، تحوّل حزب المؤتمر إلى استراحة، تفتقر إلى وحدة الأهداف والمبادئ، و«أبوابه مفتوحة أمام الجميع؛ الحمقى والمحتالين، والأصدقاء والأعداء، والطائفيين والعلمانيين، والمصلحين والأصوليين، والرأسماليين وأعداء الرأسمالية».²⁷

وعلى يسار تلك الأحزاب كان الحزب الشيوعي الهندي. كما رأينا، كان كثير من نشطاء ذلك الحزب قد تحوّلوا عام ١٩٤٨ إلى العمل تحت الأرض بغية قيادة تمرّد للفلاحين كانوا يأملون في أن يُفضي إلى انتفاضةٍ ثوريةٍ على النموذج الصيني. إلا أن الشرطة — والجيش في بعض المناطق — واجهت ذلك بأيدي من حديد. أما الآن، فقد عاد الشيوعيون إلى العمل فوق الأرض استعدادًا لخوض المعركة الانتخابية. وأعلن الأمين العام الانسحاب «غير المشروط» للحزب من التمرد في تيلانجانا؛ فقد صدر عفو مؤقت وألقى المقاتلون سلاحهم وانطلقوا سعيًا وراء أصوات الناخبين. وقد أسفر ذلك التغيير المباغت في الأدوار عن معضلاتٍ لا يمكن لأيٍّ من نصوص ماركس أو لينين حلها. لذا ترددت إحدى المرشحات الشيوعيات في تنافسها على أحد مقاعد البنغال ما بين أن ترتدي ساريًا رث الهيئة — دليلًا على وحدتها مع الفقراء — وأن تغسله وتكويه حتى تلقى قبولًا أكبر لدى جماهير الطبقة الوسطى. وذكر أحد مرشحي البرلمان في تيلانجانا (حيث بلغت ثورة الفلاحين أوجها) حيرته عندما قدّم إليه موظّف كبير مشروبًا، فقبل وتجرّعه ليعترّيه «إحساس بالدوار» في رأسه؛ إذ اتضح أن ذلك المشروب كان ويسكي وليس عصير فواكه.²⁸

أُجريت الحملات الانتخابية لانتخابات ١٩٥١-١٩٥٢ عبر اللقاءات الجماهيرية الكبيرة، وطُرّق الأبواب لجمع الأصوات، واستخدام وسائل الإعلام المرئية. وكتب أحد المراقبين البريطانيين أنه «في أوج الحمى الانتخابية، انتشرت الملصقات والشعارات في كل مكان — على الجدران، وفي نواصي الشوارع، حتى إنها زينت التماثيل في نيودلهي، متحديّة كبرياء جيلٍ سابقٍ من نواب الملك». وظهرت وسيلة دعاية جديدة في كلكتا؛ حيث كُتِبَ على ظهور الأبقار الشاردة «انتخبوا حزب المؤتمر» باللغة البنغالية.²⁹

وقد استخدمت الأحزاب كافة الخطب والملصقات للدعاية، إلا أن الشيوعيين فقط تمكّنوا من الوصول إلى الإذاعة؛ ليست إذاعة «أول إنديا راديو» — التي حظرت الدعاية للأحزاب — بل إذاعة «موسكو راديو» — التي كانت تبثُّ برامجها عبر محطات في طشقند؛ فكان بإمكان المستمعين الهنود — إن رغبوا — أن يسمعوا وصف الأحزاب غير

الشيوعية المشاركة في الانتخابات بأنها «فاسدة وعميلة للإمبريالية الأنجلو أمريكية وتقهّر العمال».³⁰ وللشريحة القادرة على القراءة، قدّمت صحيفة أسبوعية في مدراس ترجمة مفيدة من مقال مأخوذ من صحيفة «برافدا» الروسية وصف حزب المؤتمر الوطني الحاكم بأنه «حكومة مُلاك الأراضي والمحترّكين، وخائني الوطن، والعِصيّ والرصاص»، وأعلن أن البديل أمام «الشعب الهندي المطحون الذي طالت معاناته» هو الحزب الشيوعي، الذي «تلفّ حوله القوى التقدّمية كافة في البلاد، وكل من يُعلي المصالح الحيوية لأرض آبائه».³¹

أُضيف إلى القائمة (وإلى رصيد الإثارة والتشويق) الأحزاب الإقليمية القائمة على الولاء العرقي والديني. كان من بينها حزب درافيدا كازاجام في مدراس، الذي مثّل الكبرياء التاميلي في مواجهة سيطرة الشمال الهندي، وحزب أكاالي دال في البنجاب؛ الحزب الرئيسي لطائفة السيخ، وحزب جهارخاند في بيهار، الذي طالب بإقامة دولة منفصلة لأهل القبائل. كذلك كان ثمة عدد كبير من الجماعات الصغيرة المنشقة في اليسار السياسي، إضافةً إلى حزبين هندوسيين أكثر تزمناً من حزب جانا سانج؛ هما: هندو ماهاسابها ورام راجيا باريشاد.

كان لزعماء هذه الأحزاب جميعاً سنوات من الخبرة في العمل السياسي، وبعضهم سُجن في سبيل القضية القومية، بينما سُجن البعض الآخر في سبيل القضية الشيوعية. ورجال من قبيل إس بي موكرجي وجايا براكاش نارايان كانوا خطباءً مفوّهين، يمتلكون القدرة على أسر الجماهير واجتذابهم إلى صفهم. وقد كتب عالم السياسة ريتشارد بارك قبيل الانتخابات أن «الأحزاب الهندية البارزة وأعضاءها ليس لهم نظير في أي بلد آخر من حيث مهارتهم في الدعاية الانتخابية أو طرحهم المثير للقضايا أو فن الخطابة السياسية أو تمكّنهم في ميدان علم النفس السياسي».³²

ربما احتفى البعض بهذا التنوّع باعتباره برهاناً على صلابة العملية الديمقراطية. إلا أن البعض الآخر انتابته شكوك في هذا الصدد؛ لذا سخر أحد الرسوم الكاريكاتورية في مجلة «شانكارز ويكلي» من نفاق العملية الانتخابية. إذ صوّر رجلاً بديناً يرتدي معطفاً أسود اللون منخرطاً في الدعاية الانتخابية بين جماعات متباينة من الناخبين، فأخبر مزارعاً هزلياً قائلاً له: «هذي هو إعطاء الأراضي للفلاحين». وأكّد لشابّ حسن الهندام أن «حقوق ملاك الأراضي مصونة». وفي إحدى المناطق قال إنه «مع التأميم قلباً وقالّباً»، وفي أخرى أكّد على أنه سوف «يشجع القطاع الخاص». وأخبر سيدة ترتدي الساري الهندي

أنه يدعم مشروع القانون الهندوسي (إصلاح تشريعي يستهدف بالأساس تعزيز حقوق المرأة)، لكنه قال لبرهمنِّي مضفّر الشعر إنه سوف «يحمي ثقافتنا العريقة».³³

٥

كل تلك الأحزاب على مختلف ضروبها وضعت هدفًا واحدًا نُصِبَ أعينها: حزب المؤتمر الحاكم. كان زعيمه جواهر لال نهرو قد تغلّب لتوّه على أحد التحديات التي تعرّضت لها قيادته؛ فب وفاة فالابهاي باتيل أصبح أيضًا الشخص المسيطر داخل الحكومة. لكنه واجه مشكلات لا حصر لها، منها اللاجئين الغاضبون من باكستان الشرقية والغربية، الذين لم يكونوا قد استقرّوا بعد في منازلهم الجديدة. وكان الأندريون في الجنوب والسيخ في الشمال قد بدءوا يتململون. ولم تكن مسألة كشمير قد حُلّت بعد في نظر العالم. ولم يكن الاستقلال قد أحدث أي تحسّن بعد في مشكلتي الفقر وعدم المساواة، وهو الوضع الذي كان من المرجح أن يلام عليه الحزب الحاكم بطبيعة الحال.

أحد الأساليب الممكنة لسرد قصة الحملة الانتخابية هو عبر تصفّح عناوين الصحف. وقرأتها شائقة، لا سيما وأن القضايا التي سلطت عليها الضوء ظلت في طليعة اهتمام الانتخابات الهندية منذئذٍ؛ فجاء في خبر من أوثر براديش: «معارضة ضارية للوزراء»، وقال خبر آخر: «صراعات الطوائف الهندية تُضعف حزب المؤتمر في بيهار.» وورد الخبر الدالُّ الآتي عن المنطقة الشمالية الشرقية: «مطالب الحكم الذاتي في مانيبور.» وعن مدينة جواهاتي، صدر الخبر: «فرص حزب المؤتمر في آسام: أهمية أصوات المسلمين والقبائل.» وفي جوالبور جاء الخبر: «استياء في أوساط حزب المؤتمر: قائمة المرشّحين تفاقم الشقاق.» وفي كلكتا جاء الخبر: «استقبال رئيس حزب المؤتمر في غرب البنغال بصيحات الاستهجان في اجتماع الحزب» (وكان من اعترض طريقه اللاجئين الوافدون من باكستان الشرقية). واستُهلَّ خبر صادر عن مدينة لكنو بالآتي: «لا أمل في انتخابات حرة نزيهة»، وهو الحكم الذي أصدره جيه بي كريبالاني، الذي زعم أن موظفي الدولة سوف يعمدون إلى تزوير نتائج الانتخابات لصالح الحزب الحاكم. وورد عن مدينة بومباي — في ثلاث مراحل مختلفة من الانتخابات — تلك العناوين الخالدة إلى حدٍّ بعيد: «حزب المؤتمر يعتمد على مساندة المسلمين» و«فتور من جانب حزب المؤتمر تجاه الطوائف المُجَدَّولة: اتهامات يرددها الدكتور أمبيدكار» و«أربعة عشر مصابًا في اشتباكات بانتخابات مجلس المدينة». إلا أنه من حينٍ لآخر كان ثمة أخبار ملائمة لعصرها لكنها غير ملائمة لعصرنا بالتأكيد؛

من أبرزها ذلك الخبر الذي ورد في مجلة «ذا سيرشلايت» في مدينة باتنا، الذي ادّعى وجود «آمال في تصويت سلمي في بيهار».

في مواجهة المعارضة الواسعة النطاق من الخارج — وبعض الخلاف داخل الحزب نفسه — قرّر جواهر لال القيام بجولات انتخابية سافر فيها بالسيارة، وأحياناً بالطائرة والقطار أيضاً؛ فبدأ في أول أكتوبر جولة وصفها فيما بعد موظف من الحزب أنهك بسبب مشاركته فيها بأنها تشبه «حملات الأباطرة سامودرا جوبتا وأشوكا وأكبر» إضافة إلى «أسفار فا-هيان وتشيونتسانج». ففي غضون تسعة أسابيع طاف نهرو البلاد من أولها لآخرها؛ فقطع ٢٥ ألف ميل إجمالاً؛ منها ١٨ ألف ميل جواً، و ٥٢٠٠ ميل بالسيارة، و ١٦٠٠ ميل بالقطار، وحتى ٩٠ ميلاً بالقارب.³⁴

بدأ نهرو الحملة الانتخابية لحزبه بخطابٍ ألقاه في مدينة لوديانا بالبنجاب يوم الأحد ٣٠ سبتمبر. كان لاختيار المكان دلالة، وكذلك المنحى العام لحديثه؛ إذ أعلن شَنّ «حرب شاملة على الطائفية»، وإدانته «التنظيمات الطائفية التي تنشر فيروس الطائفية تحت اسم الثقافة الهندوسية والثقافة السيخية، مثلما فعلت العصبة الإسلامية من قبل». فتلك «العناصر الطائفية الخبيثة» إن نالت السلطة، فسوف «تجلب الموت والدمار على البلاد». وطلب إلى جمهوره البالغ قوامه نصف مليون فرد الآتي: «أبقوا نوافذ عقولكم مفتوحة ودعوا النسيم العليل يهب عليها من جميع أنحاء العالم».

كان الشعور السائد يُدكّر بغاندي، وبالفعل فقد ألقى نهرو خطابه الكبير التالي في دلهي عصر يوم ٢ أكتوبر، في ذكرى مولد المهاتما. وفيه تحدّث باللغة الهندوستانية إلى حشد هائل من الناس عن عزم الحكومة القضاء على ممارستَي البُذ والإقطاع. ومرةً أخرى أشار إلى أنصار الطائفية باعتبارهم العدو الأكبر، الذي «لن نتهاون معه» و«سنقهروه بكل قوتنا». وقد تخلل خطابه الذي استمرّ خمساً وتسعين دقيقة تهليلٌ صاخبٌ من الجمهور، لا سيما عندما أصدر إعلانه الرنان: «إذا رفع أحد يده على آخر استناداً إلى الدين، فسوف أحاربه حتى آخر نفْسٍ يتردد في صدري، من منصبِي كرئيس للحكومة وكذلك من خارجها».

أينما ذهب نهرو كان ينتقد النزعة الطائفية بشدة؛ ففي البنغال موطن إس بي موكرجي سخر من حزب جانا سانج ناعثاً إياه «بالابن غير الشرعي لمنظمتي راشتريا سوايامسيفاك سانج وهندو ماهاسابها». وبالتأكيد تطرّق إلى موضوعاتٍ أخرى أيضاً؛ ففي بيهار أدان «وحش الطبقيّة». وفي بومباي ذكّر جمهوره بأن التصويت لحزب

المؤتمر يعني أيضاً التصويت لسياسته الخارجية المتمثلة في الحيادية القائمة على المبادئ. وفي بهاراتبور وبيلاسبور أعرب عن أسفه لقلة صبر نُقاده اليساريين، الذين يتفق معهم في الغاية وإن اختلفت الوسيلة؛ فعلى حد تعبيره: «لا يمكننا بناء صرح الاشتراكية إلا بالتدريج». وفي أمبالا طلب إلى النساء خلع نقابهن و«التقدّم لبناء الوطن». وفي مناطق عدة أعرب عن إعجابه بأفضل معارضيه؛ رجال مثل أمبيدكار وكريبالاني وجايا براكاش نارايان، الذين كانوا زملاءه في الحزب أو الحكومة يومًا. وقال: «نريد عددًا من الرجال من هذا القبيل ذوي المقدرة والنزاهة. هؤلاء رجال مُرَحَّب بهم، لكنهم جميعًا مختلفون فيما بينهم ولا يحققون شيئًا في النهاية.» وأعرب عن بالغ أسفه للمعارضة التي لاقاها من الحزب الاشتراكي، الذي — حسب قوله — «يضم بعض أصدقائي الحميمين القدامى الذين أكنُّ لهم كل إجلال واحترام». أما ابنته — إنديرا غاندي — فلم تشاركه شعوره، إذ زعمت في خطبها أن الاشتراكيين يعملون بتمويل أمريكي.³⁵

أثناء جولة نهرو، «كان وقتٌ ترحاله أطولٌ من وقت نومه، ووقتٌ حديثه أطولٌ من وقت ترحاله». فقد خطب في ٣٠٠ مؤتمر جماهيري وعدد لا حصر له من اللقاءات الجانبية. وخطب في ٢٠ مليون فرد شخصيًا، فيما ظفر عدد مكافئ لهم بإطلالةٍ منه؛ إذ تراحموا في الشوارع ليُلْقوا نظرة عليه بينما تمرق سيارته بسرعةٍ إلى جوارهم. كان ممن استمعوا إلى نهرو ورأوه عمال مناجم وفلاحون ورعاة ماشية وعمال مصانع وعمال زراعيون. كذلك حضرت النساء من الطبقات كافة اجتماعاته. وفي بعض الأحيان كان ثمة عناصر عدائية متفرقة بين الحشود؛ ففي مناطق من شمال الهند، صاح بعض أنصار حزب جانا سانج في اجتماعات نهرو الترويجية أنه غير جدير بالثقة لأنه يأكل لحم البقر. وحين مرَّ نهرو بمجموعةٍ من الشيوعيين مُلوحين بشعار المطرقة والمنجل (عَلِم الحزب الشيوعي السوفييتي)، قال لهم: «انذهبوا للعيش في البلد الذي تحملون عَلمه.» فردُّوا عليه في حق: «لَمْ لا تذهب أنت إلى نيويورك وتعيش إلى جوار إميراليبي وول ستريت؟»³⁶ ولكن في أغلب الأوقات كان الناس الذين يحضرون للاستماع إلى نهرو من المتعاطفين معه، بل من المتملِّقين في كثيرٍ من الأحيان. وقد أورد كُتَيْب نشره حزب المؤتمر المحصَّلة الآتية، التي كانت مبالغًا فيها ولكن ليس بدرجةٍ كبيرة:

تقريبًا في كل بقعةٍ أو مدينةٍ أو بلدةٍ أو قريةٍ أو موقِفٍ على جانب الطريق، كان الناس ينتظرون ساعات طويلة للترحيب بزعيم الأمة. وأغلقت المدارس والمتاجر أبوابها، وأخذ بائعو اللبن ورعاة البقر اليوم عطلة، والفلاح ومُعاونه استقطعا

راحة مؤقتة من برنامج عملهما الشاق من الفجر إلى الغروب في البيت والحقل. وبفضل نهرو، نفذ مخزون الحال من المياه الغازية وعصير الليمون، وحتى المياه أصبحت نادرة ... وأتت قطارات مخصوصة من المناطق النائية لنقل الناس إلى مؤتمرات نهرو؛ حيث لم يكتفِ الركاب المتحمسون بالجلوس على مساند الأقدام بالأبواب، وإنما جلسوا فوق العربات أيضًا. وكانت حالات الإغماء بالعشرات بين الحشود المتوافدة.³⁷

وقد قدّمت الصحافة المستقلة أمثلة متعددة على المزاج الشعبي؛ فعندما ألقى نهرو خطبة في بومباي، تقدّمت مسيرة — معظمها من المسلمين — إلى تشوباتي في صحة المزامير والصنوج. وتقدّم المسيرة عجلان ومحرث (رمز حزب المؤتمر). وفي جميع الأنحاء، أخذت الحشود تتجمع منذ الصباح الباكر لحضور خطبٍ مُقرّرٍ إلّاؤها في فترة بعد الظهر، وفي كل مكان تقريباً كُسرت الحواجز في خضمّ «اللهفة إلى إلقاء نظرة على السيد نهرو». وعقب خطابٍ ألقاه نهرو في دلهي، التقاه عند نزوله من على المنصة مصارع شهير — ماسو بهلوان — قدّم إليه سلسلة ذهبية وقال معلقًا: «هذه مجرد هدية رمزية. وأنا على استعداد لأن أهب حياتي فداءً لك وللوطن.» وانجذبت وسائل الإعلام بشدة إلى سيدة تتحدث التيلوجوية ذهبت للاستماع إلى حديث نهرو في بلدة كراجبور القائمة على خط السكة الحديدية. وأثناء خطاب رئيس الوزراء فاجأتها آلام المخاض. وعلى الفور، حوّطتها جماعة من مواطنيها من الأندريين، وجاء المولود إلى النور بسلام، بينما حاولت القابلات استراق السمع بالتأكد لحديث بطلهن.

وقد جاء أفضل سرٍ للشعبية الاستثنائية التي تمتع بها نهرو عن طريق شهادة دي إف كاركا، رئيس تحرير صحيفة بومباي الأسبوعية الذائعة الصيت «كارنت»، المعروف بوقوفه لنهرو بالمرصاد. كان كاركا واحدًا ضمن الحشد الهائل المتجمع على شاطئ تشوباتي، واحدًا من ٢٠٠ ألف شخصٍ تجمّعوا هناك، وكثير منهم واقفون في البحر. وقد أشار كاركا — آسفًا بالتأكيد — إلى «الألفة الفورية التي نشأت بين المتحدث وجمهوره». وقد وصف خطاب نهرو كالآتي:

قال لهم إنه جاء إلى بومباي بعد طول غياب، بعد سنين طوال. ثم سكت قليلًا ونظر إليهم بتلك النظرة التوّاقة التي يّتميز بها. وفي تلك الوقفة — التي يتشّاءم بها خصومه السياسيون — لا بد أن ألف صوت انحاز إلى صفه.

نعم، إنه يشعر بصلّة شخصية بهذه المدينة.
وقفة.

ألفا صوت.

إنه كشعور العودة إلى الديار.
وقفة.

خمسة آلاف صوت.

لقد قضى بعض أسعد لحظات حياته في بومباي. نعم، أسعد لحظات
حياته.

خمسة آلاف صوت ...

تذكر تلك اللحظات الرائعة بوضوح. وبعض أتعس لحظات حياته أيضًا؛
الأيام التعيسة العصبية لمعركة الحرية.

عشرة آلاف صوت لحزب المؤتمر.

وقفة. ثم قال: «إنني إذ أنظر إلى رفاقي في الكفاح في سبيل الحرية، أستمّد
منهم مشاعر الحرية والقوة.»

الألفة اكتملت وأصرها.

عشرون ألف صوت!

وقفة.

نظرة أسفة عميقة نابغة من الروح تحت شمس الأصيل الآيلة للزوال،
والهواء مشبّع بالانفعالات ... خاطب الجَمع الحاضر قائلاً إنه قد أخذ على
عاتقه دور السائل المستجدي. وقال وسط الهتافات: «إن كنتُ سائلاً، فأنا أسأل
محبتكم، وودّكم، وتعاونكم المستنير في حل المشكلات التي يواجهها الوطن.»

ثلاثون ألف صوت مضمون لنهرو.

وقفة.

ضجة بين الحضور. دمة على وجه رجلٍ أو امرأةٍ جالسة على الرمال أو
واقفة على الشاطئ. دمتان، تمسحان برفقٍ بطرف الساري عن وجه امرأة.
سوف تعطي صوتها لنهرو بصرف النظر عما يقوله أيُّ شخصٍ كائنًا من
كان. عادت ذكريات غاندي إلى الأذهان، إلى أيام كان نهرو يقف فيها إلى جوار
المهاتما. نهرو ... إنه الرجل الذي تركه لنا ليكون وريثه السياسي.

خمسون ألف صوت! مائة ألف! مائتا ألف!³⁸

تأثرت الحشود بنهرو، وهو بدوره تأثر بها. ونجد أفضل وصفٍ لمشاعره في رسالة كتبها إلى إدوينا ماونتباتن التي يمكن وصفها — بمزيجٍ من اللباقة والصدق — بأنها كانت صديقتها المقربة:

في أي مكان أذهب إليه، تتجمع حشود ضخمة في المؤتمرات التي أعقدها، ولكم يروق لي المقارنة بينهم، بين وجوههم، وملابسهم، وردود أفعالهم تجاهي وتجاه ما أقول. حينها تشب إلى مخيلتي مشاهد من ماضيٍّ في هذه البقعة ذاتها من الهند، ويتحوّل ذهني إلى معرضٍ لصور الأحداث الماضية. ولكن الحاضر يملأ مخيلتي أكثر من الماضي، وإنني لأحاول أن أسبر أغوار عقول تلك الحشود وقلوبها؛ فبعد طول المدة التي قضيتها محبوبًا في الحكومة بدلهي، صرت أجد متعةً كبيرةً في تلك التعاملات الجديدة مع الشعب الهندي ... وإن الجهد المبذول لشرح ما نواجهه من مشكلاتٍ وصعوباتٍ بلغةٍ بسيطة، وبلوغ عقول هؤلاء البسطاء لمنهك ومُمتع في الآن ذاته.

وإن أتجول في الأنحاء، يندمج الماضي والحاضر معًا، وهذا الاندماج يقودني إلى التفكير في المستقبل؛ فيتحوّل الزمان إلى ما يُشبه نهراً جارياً في حركةٍ مستمرةٍ ترتبط فيها الأحداث أحدها بالآخر.³⁹

٦

المكان الوحيد الذي لم يصل إليه حتى نهرو كان تحصيل تشيني في هيماجل براديش، حيث أقام أول هنود يدلون بأصواتهم في انتخاباتٍ عامة، وهم جماعة من البوذيين. لقد أدلّوا بأصواتهم يوم ٢٥ أكتوبر من عام ١٩٥١، قبل أيامٍ من إغلاق ثلوج الشتاء للأودية التي يعيشون فيها وعزلها عن العالم. كان أهالي تشيني يدينون بالولاء للبانشن لاما في التبت، وتحكمهم طقوس يُديرها الكهنة المحليون. تضمّنت تلك الطقوس طقس «جوراسنج»؛ شعيرة دينية تُجرى احتفالاً بإتمام بناء بيت جديد، و«كنجور زلمو»؛ زيارة رسمية إلى المكتبة البوذية في كنم، و«منتاكو»؛ «حيث يتسلق الرجال والنساء والأطفال الجبال، ويغنون ويرقصون»، و«جوخيا تشوج سيميج»؛ وهو تزاور الأقارب. ومنذ هذه اللحظة — وإن لم يعلموا بذلك بعد — أُضيف طقس جديد إلى المجموعة القائمة، يُمارَس كل خمسة أعوام، وهو: التصويت في الانتخابات العامة.⁴⁰

بدأ الاقتراع في المملكة المتحدة في اليوم ذاته، ولم يكن أول الناخبين هناك فلاحين بوزيين في وادٍ من أودية الهيمالايا، وإنما «بائعو اللبن، والخادمت، والعمال الليليون في طريق عودتهم إلى المنزل».⁴¹ إلا أنه في تلك الجزر الصغيرة عُرِفَت نتائج الانتخابات في اليوم التالي: الإطاحة بحزب العمال وعودة ونستون تشرشل رئيساً للوزراء. أما في الهند، فكان على أول الناخبين الانتظار شهوياً حتى يعلموا النتائج؛ إذ إن بقية البلد لم تذهب للاقتراع حتى شهرَي يناير وفبراير من عام ١٩٥٢.

سُجِّلَت أعلى نسبة حضور — ٨٠,٥٪ — في دائرة كوتايام البرلمانية، في كيرالا الحالية. وسُجِّلَت أدنى نسبة حضور — ١٨٪ — في جدول فيما صار الآن ولاية ماديا براديش. وعلى مستوى البلد ككل، مارَس نحو ٦٠٪ من الناخبين المسجّلين حقهم في الانتخاب، وهذا على الرغم من ارتفاع مستوى الأمية. وقد وصف باحث من كلية لندن للاقتصاد حال شابة في هيماجل قطعت عدة أميال سيراً على الأقدام برفقة أمها الواهنة للإدلاء بصوتيهما، قائلاً: «ليوم واحد — على الأقل — كانت تشعر بأهميتها».⁴² وتعبّت إحدى الصحف الأسبوعية في بومباي من ارتفاع نسبة الحضور في مقاطعات الغابات بأوريسا؛ حيث جاء أعضاء القبائل إلى اللجان الانتخابية بأقواسهم وسهامهم. وقد سَجِّلَت إحدى اللجان الانتخابية القائمة وسط الأدغال نسبة تصويت أعلى من ٧٠٪، ولكن من الواضح أن سوكونمار سين أخطأ في بعض الأمور على الأقل؛ إذ إن اللجنة الانتخابية المجاورة لم يأتها سوى فيل واثنين من النمر.⁴³ وقد سلّطت الصحف الضوء على الأشخاص الطاعنين في السن؛ مثل رجل عمره ١١٠ أعوام في مادوراي جاء مستنداً إلى اثنين من أحفاد أبنائه، وامرأة في أمبالا تبلغ من العمر ٩٥ عاماً، صماء حذاء، ورغم ذلك جاءت للإدلاء بصوتها. كان ثمة رجل مسلم أيضاً في التسعين من عمره في ريف آسام اضطرَّ إلى العودة خائباً بعد أن أخبره الموظف المسئول أنه «لا يمكنه التصويت لنهرو»، ورجل مُسنٌّ آخر في العقد العاشر من العمر في ريف مهاراشترا أدلى بصوته في انتخابات المجلس المحلي، ولكنه سقط ميتاً قبل أن يتسنّى له الإدلاء بصوته في انتخابات البرلمان. وقد توطّدت دعائم الديمقراطية الهندية في قائمة الناخبين لولاية حيدر أباد؛ حيث كان النظام شخصياً من أوائل الأشخاص الذين أدلوا بصوتهم.

إحدى المناطق التي اتسمت عملية الاقتراع فيها بنشاط واضح كانت بومباي؛ فدلّهي كانت مقر الحكام، إلا أن تلك المدينة الكبيرة المتألّفة من جُزُر كانت العاصمة المالية للهند. كما أن مستوى الوعي السياسي بتلك المدينة كان مرتفعاً جداً. فإجمالاً مارَس ٩٠٠ ألف

من سكان بومباي — أو ٧٠٪ من جمهور الناخبين بالمدينة — حقهم الديمقراطي يوم الانتخابات. وجاء العمال بأعدادٍ أكبر بكثيرٍ من الطبقة الوسطى. وهذا ما سرده صحيفة «تايمز أوف إنديا» فيما يلي: «في المناطق الصناعية، اصطفَّ الناخبون في طوابير طويلة قبل فتح مراكز الاقتراع أبوابها بفترةٍ طويلة، على الرغم من البرودة والنداء الواضحة في ذلك الصباح. وعلى النقيض، في نادي هضبة مالابار — الذي ضمَّ مركزي اقتراع — بدا أن الناس يَرُدُّون أَشْثَاتًا للعب التنس أو البريدج ولا يأتون للتصويت إلا عَرَضًا.»

في اليوم التالي على انتخابات بومباي، جاء الدور على منطقة تلال ميزو. من حيث الثقافة والتضاريس الجغرافية لا يمكن أن يكون ثمة منطقتان أكثر تناقضًا؛ فبومباي تمتعت بكتافةٍ هائلةٍ من مراكز الاقتراع — ١٣٤٩ مركزًا إجمالاً، محشورة في اثنين وتسعين ميلاً مربعاً فحسب. أما منطقة تلال ميزو — المنطقة القبلية المتاخمة لباكستان الشرقية وبورما — فلم تحو سوى ١١٣ لجنة انتخابية موزعة على أرض مساحتها ٨ آلاف ميل مربع. وقد قال أحد الكتَّبة إن سكان هذه التلال «لم يَرَوْا اصطفاف الطوابير من قبل إلا في صفوف المعارك». لكن رغم ذلك فقد لاقت تلك الممارسة «إعجاباً قوياً» من جانبهم؛ إذ كانوا يصلون إلى لجانهم الانتخابية بعد السير أياماً في «طرق محفوفة بالمخاطر عبر الغابات البرية، حيث ينصبون خيامهم ليلاً على الطريق وسط الغناء والرقصات الشعبية حول النار». ومن ثَمَّ فإن ٩٢ ألفاً من سكان تلك التلال الذين «كانوا يحسمون قضاياهم لقرون من الزمان بواسطة أقواسهم وسهامهم، أتَوْا للتعبير عن قرارهم لأول مرةٍ بواسطة أوراق الاقتراع».

وقد أعربت مصوِّرة أمريكية مكلفة بتغطية الحدث في هيماجل براديش عن إعجابها الشديد بمدى التفاني الذي أبداه موظفو اللجان الانتخابية؛ فقد مشى أحدهم ستة أيامٍ لحضور ورشة العمل التحضيرية التي نظَّمها قاضي المقاطعة، بينما سافر آخر أربعة أيامٍ على ظهر بغل، ثم عادا إلى مركزي الاقتراع النَّائِيَيْنِ حيث يعملان حاملين أكياساً مُحَاكَةً من الخيش تحوي صناديق اقتراعٍ وأوراق اقتراعٍ ورموزَ أحزابٍ وقوائمٍ انتخابيةٍ. وفي يوم الانتخاب قررت المصوِّرة مراقبة فعاليات الحدث من قريةٍ مغمورة بين التلال، هي قرية بوتتي. كان مركز الاقتراع هناك مدرسة لها باب واحد. وبما أن القواعد كانت تنصُّ على وجود باب للدخول وآخر للخروج، حُوِّلَتْ نافذة إلى باب، مع تزويدها بدرجاتٍ مرتجلةٍ على جانبيها للسماح لكبار السن والمرضى باعتلائها للخروج بعد الإدلاء بأصواتهم.⁴⁴

في الانتخابات الأولى هذه على الأقل، كان الساسة وعامة الشعب على حدٍّ سواء (على حد تعبير رئيس اللجنة الانتخابية) «ملتزمين بالقانون ومسالين إلى حدٍّ بعيد»؛ فلم تُسَجَّل سوى ١٢٥٠ مخالفة انتخابية، تضمنت ٨١٧ حالة «انتحال شخصية ناخبين»، و١٠٦ محاولة لإخراج أوراق اقتراع من مركز الاقتراع، و١٠٠ حالة «دعاية انتخابية على بُعد مائة ياردة من مركز الاقتراع»، وهي المخالفة التي شاركت فيها الأبقار التي كُتِبَ على ظهورها دعاية للأحزاب بلا شكٍّ دون علمها.⁴⁵

٧

انتهى الاقتراع للانتخابات العامة في الأسبوع الأخير من فبراير. وعند ظهور النتائج، اتَّضح أن حزب المؤتمر قد فاز بفارقٍ كبير؛ فقد حصل على ٣٦٤ مقعدًا في البرلمان من أصل ٤٨٩ مقعدًا، و٢٢٤٧ مقعدًا من أصل ٣٢٨٠ مقعدًا في مجالس الولايات. إلا أنه — مثلما سارع نقاد حزب المؤتمر بالإشارة — قد كان ثَمَّة فجوة خطيرة بين نسبة المقاعد التي حصل عليها المرشحون ونسبة الأصوات التي حصدها. وذلك يُعزى إلى أنه في معظم الدوائر الانتخابية كان ثَمَّة ستة مرشحين أو أكثر؛ فكان الشخص الذي يحصد أكبر عددٍ من الأصوات يربح، حتى لو كان أكثر من ٥٠٪ من الناخبين قد صوّتوا لمرشحين آخرين أو أحزاب أخرى. ومن ثَمَّ فإنه على مستوى البرلمان ككلٍّ، حصد حزب المؤتمر ٤٥٪ من الأصوات إلا أنه حصل على ٧٤,٤٪ من المقاعد، وعلى مستوى الولايات حصد ٤٢,٤٪ من الأصوات فيما حصل على ٦٨,٦٪ من المقاعد. على الرغم من ذلك، فقد خَسِرَ ما يصل إلى ثمانية وعشرين وزيرًا من حزب المؤتمر في الانتخابات، منهم رجال أقوياء النفوذ من قبيل جاي نارايان فياس في راجستان، ومورارجي ديساي في بومباي. وكان الأكثر إثارةً للدهشة أن شيوعياً ذاق الويسكي لأول مرة في حياته أثناء الحملة الانتخابية — هو رافي نارايان ريدي — فاز بأكبر هامش ربح، بما يفوق جواهر لال نهرو نفسه.

ومن الهزائم الأبرز تلك التي باء بها بي آر أمبيدكار زعيم حزب الطوائف المُجَدَّوَلَة. كان منافسه في دائرته الانتخابية ببومباي بائع لبن مغمورًا يُدعى كاجرولكار. وفي هذا الإطار، ذاع صيت شعارٍ صاغه الصحفي الماراثي الموهوب بي كيه أترى ترجمته مفادها:

أين صائغ الدستور العظيم أمبيدكار؟

وأين بائع الزبد المغمور كاجرولكار؟⁴⁶

ولكن في نهاية المطاف، قادت مكانة حزب المؤتمر وسيطرته — وحقيقة أن نهرو ألقى حُطْبًا عدةً في بومباي — كاجرولكار إلى النصر. وقد قال أحدهم مازحًا إنه حتى لو ترشح عمود إنارةٍ على قائمة حزب المؤتمر لانتُخب. أو حسب تعبيرٍ أكثرَ موضوعيةً لأحد علماء السياسة: ربحَ الحزب الانتخابات بناءً على «شعبية نهرو الشخصية وقدرته على التعبير عن طموحات الهند الحديثة الاستقلال بفصاحة وقوة».⁴⁷

قُبيل بدء الانتخابات، أشار سوكونار سين إلى أنها تُمثِّل «أكبر «تجربة» في الديمقراطية في تاريخ البشرية». إلا أن محررًا صحفيًا من مدراس كان أقل حيادية؛ إذ شكّا من أن «أغلبيةً كبيرةً جدًا سوف تُدلي بصوتها لأول مرة؛ وقليلون هم من يعرفون ماهية الصوت الانتخابي، ولماذا ينبغي أن يُصوّتوا، ولِمَن. لا عجب أن تُعدَّ المغامرة بأكملها أكبر «مقامرة» في التاريخ».⁴⁸ وقال مهراجا انتزعت منه ممتلكاته حديثًا لزوجين أمريكيين زائرين إن أي دستور يُجيز منح حق الانتخاب للجميع في بلدٍ أُمِّيٍّ يُعدُّ ضربًا من «الجنون». وأضاف: «لكما أن تتخيّلَا كمَّ الغوغائية والتضليل والخداع المحتمل حدوثه». ثم أردف قائلاً: «إن وضع العالم أقلُّ اتزانًا بكثيرٍ من أن نسمح بمثل تلك التجربة».⁴⁹

شاركه تشكُّكه بندريل مون، زميل كلية أول سولز والموظف السابق في دائرة الخدمة المدنية الهندية الذي اختار البقاء في الهند بعد انتهاء خدمته. عام ١٩٤١، كان مون قد تحدّث إلى الطلاب الخريجين من جامعة البنجاب عن عدم ملائمة الديمقراطية الغربية الطراز للسياق الاجتماعي الذي يعيشون فيه. والآن — بعد مرور أحد عشر عامًا — صار رئيس اللجنة الانتخابية لولاية مانيبور الجبلية، ومسئولًا عن انتداب موظفين للجان الانتخابية والإشراف على عملية الاقتراع وعدّ الأصوات. وعندما ذهب أهالي مانيبور للانتخاب يوم ٢٩ يناير، كتب مون لوالده أن «سوف ينظر عصرٌ مستقبليٌّ أكثر تنوُّرًا بعينٍ زاهلةٍ إلى المسرحية الهزلية السخيفة المتمثلة في تسجيل أصوات ملايين الأميين».⁵⁰

وقد شاركته تشكُّكه صحيفة «أورجانيزر» الأسبوعية التي تُصدرها الجماعة الهندوسية ذات النزعة الانتقامية: راشتريا سوايامسيفاك سانج. كانت تلك المجلة تأمل في أن «يعيش جواهر لال نهرو حتى يُقرَّ بفشل خطوة منح حق الانتخاب لجميع البالغين في الهند». وزعمت الصحيفة أن المهاتما غاندي قد حدّر من «هذه الجرعة المتهورّة من الديمقراطية»، وأن رئيس الجمهورية — راجندرا براساد — كان «متشكِّكًا إزاء هذه المغامرة غير المأمونة العواقب». إلا أن نهرو «الذي طالما اتخذ الشعارات والبادرات الاستعراضية نهجًا لحياته، رفض أن يستمع» إلى أحد.⁵¹

في بعض الأحيان كان نهرو نفسه تُراوده بعض الظنون إزاء فكرة إعطاء حق الانتخاب للجميع؛ ففي ٢٠ ديسمبر من عام ١٩٥١ تغيب فترة قصيرة عن الحملة الانتخابية لكي يُلقي خطابًا في ندوة أقامتها منظمة اليونسكو في دلهي. وفي خطابه أقرّ نهرو بأن الديمقراطية أفضل شكل للحكم — أو الحكم الذاتي — لكنه رغم ذلك تساءل عما إذا كان:

مستوى الرجال المختارين بواسطة هذه الأساليب الديمقراطية الحديثة القائمة على منح حق الانتخاب للبالغين يتدهور تدريجيًا بسبب قلة التفكير والضجة الدعائية ... فالناخب يستجيب إلى الضوضاء والصخب، إنه يستجيب للتكرار ويصنع إما دكتاتورًا أو سياسيًا أحمق يُعوزة الإحساس. مثل ذلك السياسي يمكنه أن يحتمل صخب العالم كله ويظل واقفًا على قدميه؛ ولذا يختاره الناخبون في النهاية لأن الآخرين يكونون قد انهاروا من فرط الصخب.

كان ذاك اعترافًا نادر الحدوث، يستند بلا شك إلى الخبرات التي اكتسبها نهرو مؤخرًا في جولته. وبعد أسبوعٍ اقترح نهرو أنه قد يكون من الأفضل إقامة انتخاباتٍ مباشرةٍ في المستويات الدنيا — على مستوى القرى والمقاطعات مثلًا — وانتخابات غير مباشرةٍ في المستويات العليا؛ فعلى حد تعبيره: «الانتخابات المباشرة لتلك الأعداد الهائلة تُمثّل مشكلة معقّدة وقد لا يتمكّن المرشحون من التواصل مع جمهور الناخبين أبدًا وتتسع المسافة الفاصلة بين المرشحين والناخبين».⁵²

كان نهرو يمتلك قدرةً غير عادية — في أوساط الساسة على الأقل — على رؤية جانبي المسألة؛ ففي تلك الحالة، كان بإمكانه رؤية أوجه القصور التي تعترى العملية رغم التزامه بها. إلا أنه بحلول وقت ظهور النتائج النهائية — وخروج حزب المؤتمر من الانتخابات حزبًا حاكمًا بلا منازع — كانت الشكوك التي انتابت نهرو قد تبدّدت. وقال: «لقد زاد احترامي للناخب الذي يوصف بالأمّي. وأيًا ما كانت الشكوك التي اعترتني بشأن منح حق الانتخاب للبالغين في الهند، فقد زالت تمامًا».⁵³

إضافةً إلى ذلك، فالانتخابات نفسها هدأت كُليًا الظنون التي انتابت السفير الأمريكي الجديد في الهند — تشستر بولز — الذي تولّى مهام منصبه في دلهي في خريف عام ١٩٥١. وقد أقرّ بشعوره بـ «الصدمة من فكرة انتخابات تتضمن ٢٠٠ مليون ناخب، معظمهم من القرويين الأمّيين ... أخشى أن تبوء بفشل ذريع». بل ربما تكون — حسب وصف

صحيفة «مَدَراس ميل» — «أكبر مسرحية هزلية مُثِّلَت تحت اسم الديمقراطية في أي مكان في العالم». إلا أنه غيَّر رأيه إثر قيامه بجولة ريفية؛ فقد كان يظن يومًا أن البلدان الفقيرة تحتاج إلى الخضوع لحكم دكتاتورٍ خيرٍ حتى تنتهيًا للديمقراطية. لكن مشهد تنافس أحزاب متعددة بحُرِّية — ووقوف المُنْبُوذِينَ والبراهمة في صفٍّ واحد — أقنعه بغير ذلك؛ فلم يُعَد يرى الإلزام بالقراءة والكتابة مقياسًا للذكاء، ولم يُعَد يظن أن آسيا بحاجة إلى «سلسلة من القادة من قبيل أتاتورك» قبل أن تصبح مستعدة للديمقراطية. وقد كتب بولز ملخصًا لتقريره عن الانتخابات: «في آسيا — كما في أمريكا — لا أعرف رؤية أعظم من هذه: الحكم برضاء المحكومين».⁵⁴

وقد سلَّط صحفي تركي زائر اهتمامه على مضمون الانتخابات لا شكلها؛ فأبدى إعجابه بالقرار الذي اتَّخذه نهرو بعدم السير على خُطى البلدان الآسيوية الأخرى بسلك «الطريق الأسهل» وإقامة «حكم دكتاتوري قائم على مركزية السلطة وعدم تقبُّل المعارضة والنقد». فقد كان رئيس الوزراء «حكيمًا إذ نأى بنفسه عن تلك الإغراءات». إلا أن «الفضل الأساسي ... يرجع إلى الأمة نفسها؛ إذ تُرك ١٧٦ مليون هندي لضميرهم في مواجهة صندوق الاقتراع؛ فقد كان التصويت مباشرًا وسريًا. وكان أمامهم خيار ما بين الحكم الديني والشفويينية والانفصالية الطائفية والانعزالية من ناحية، والعلمانية والوحدة الوطنية والاستقرار والاعتدال والتعامل الوُدِّي مع بقية العالم من ناحية أخرى؛ فأثبتوا نُضجهم باختيار الاعتدال والتقدُّم ونبذ الرجعية والقلق». وقد بلغ انبهار ذلك المراقب مبلغًا جعله يأخذ وفدًا من مواطنيه للقاء سوكونام سين؛ فأراهم رئيس اللجنة الانتخابية نماذج من صناديق الاقتراع وأوراق الاقتراع ورموز الأحزاب، فضلًا عن مخطط مركز الاقتراع، وذلك حتى يتمكنوا من استئناف مجرى الديمقراطية المُعطل في بلادهم.⁵⁵

كان الصحفي التركي مصيبًا من ناحية؛ فقد كان ثمة ١٧٦ مليون بطل بالفعل، أو ١٠٧ على الأقل — وهم من ذهبوا للتصويت فعلًا من بين الناخبين الذين يحق لهم الانتخاب. إلا أن بعض الأبطال كانوا أكثر تميُّزًا من غيرهم؛ فمثلما أشار عالم الاجتماع الجليل ابن لکنو، دي بي موكرجي: «يُعزَى قدر كبير من الفضل إلى المسؤولين عن تلك التجربة العظيمة الأولى من نوعها في تاريخ الهند؛ فقد أظهر الجهاز البيروقراطي معدنه الأصيل بالتأكيد باضطلاعهم بإخلاص بالمهام التي وُكِّلَت إليه من رئيس وزراء مخلص».⁵⁶ ينطوي الجمع بين نهرو والجهاز البيروقراطي على أهمية، ومفارقة أيضًا؛ فذات حينٍ كان نهرو لا يُكِنُّ لذلك الجهاز سوى الازدراء. وعلى حد تعبيره في سيرته الذاتية،

فإنه «لا يوجد الكثير مما يستدعي الدهشة في الهند في يومنا هذا أكثر من التدهور المستمر — أخلاقياً وفكرياً — لدوائر الخدمة العليا، ولا سيما دوائر الخدمة المدنية الهندية. يتجلى ذلك الوضع في أوضح صورته في الموظفين الكبار، لكنه يسري عبر الدوائر الخدمية كافة».⁵⁷ كتب نهرو ذلك الكلام عام ١٩٣٥، حين كان في إمكان الجهات موضع سخريته أن تسجنه هو وأمثاله. ولكن بعد مرور خمسة عشر عاماً، اضطرَّ نهرو إلى تسليم الانتخابات إلى الرجال الذين كان من الممكن أن ينعتهم فيما مضى بعملاء الإمبريالية. في هذا الصدد، كانت انتخابات عام ١٩٥٢ قصةً اشتركت في تأليفها قوتان تاريخيتان متعارضتان منذ زمنٍ بعيد: الاستعمارية البريطانية والقومية الهندية. وفيما بينهما قدّمت هاتان القوتان إلى هذه الأمة الوليدة ما يمكن وصفه دون مبالغةٍ بوثبةٍ إلى الديمقراطية.

الفصل الثامن

الهند والعالم

أفضل حالات البانديت نهرو تكون حينما يتحرّر من صغائر الأمور.

مجلة «إيكونوميك ويكلي»، ٢٨ يوليو ١٩٥١

١

بُعِدَ انتخابات عام ١٩٥٢ كتب نيراد سي تشودري مقالاً عن جواهر لال نهرو في مجلة واسعة الانتشار. كان الكاتب (آنذاك) هندياً متوسط الشهرة، ولكن موضوع حديثه احتفظ بمكانته السامية فوقه وفوق الجميع؛ فقد قال تشودري إنّ زعامة نهرو «أهم قوة أخلاقية وراء وحدة الهند»؛ فهو «ليس زعيم حزب، وإنما زعيم شعب الهند بأكمله، وهو الخليفة الشرعي لغاندي». وكان تشودري يرى أنّ «نهرو يحافظ على وحدة الآلة الحكومية والشعب، ودون هذا المحور الرابط كانت الهند ستُحرَم على الأرجح الحكم المستقرّ في هذه الأوقات الحاسمة؛ فهو لم يكفل التعاون بين الطرفين فحسب، بل أيضاً منع على الأرجح نشوب صراعات فعلية، على المستوى الثقافي والاقتصادي والسياسي. حتى زعامة المهاتما — لو كانت استمرت — ما كانت لتتغلّب على مثل تلك الصراعات».

«وإذا كان نهرو — على المستوى المحلي — هو حلقة الوصل التي لا غنى عنها بين الطبقات الوسطى الحاكمة والشعب صاحب السيادة، فهو بالقدر ذاته حلقة الوصل بين الهند والعالم؛ فهو ممثّل الهند لدى الدول الديمقراطية الغربية العظيمة، وأود أنّ أضيف أنّه ممثّلها لدى الهند أيضاً. لا شك أنّ الدول الغربية تنظر إليه من هذا المنطلق وتتوقّع منه أن يضمن لها تأييد الهند، ولهذا تنزعج أيّما انزعاج عندما يسلك نهرو منحى معادياً

لغرب أو محايداً؛ فهي تشعر بأنّ أحد رجالها خذلها.»¹

خلال الفترة الطويلة التي شغل فيها نهرو منصب رئيس الوزراء، شغل منصب وزير خارجية حكومة الهند في الوقت نفسه. كان ذلك أمرًا طبيعيًا؛ إذ إنَّه من بين قيادات حزب المؤتمر كان هو الوحيد الذي يمتلك رؤية دولية بحق؛ فقد كان غاندي يتمتع بتوجُّه عالميٍّ لكنه لم يسافر إلى الخارج تقريبًا. وقيادات الحزب الأخرى — مثل فالابهاي باتيل — لم تكن تحيد عن توجُّهها الداخلي. أما نهرو فقد «كان دائم الانبهار بالاتجاهات والحركات العالمية».²

في فترة ما بين الحربين ظل نهرو يراقب النقاشات الأوروبية عن كثب، ويشارك فيها من حين لآخر. وفي عام ١٩٢٧ زار روسيا، وفي العَقد التالي تعدَّدت أسفاره في أنحاء القارة الأوروبية. وفي ثلاثينيات القرن العشرين اضطلع بدورٍ نشِطٍ في حشد الدعم من أجل قضية النظام الجمهوري في إسبانيا. وأصبح أحد دعائم اليسار التقدُّمي؛ إذ كثُرَت حُطْبُه على المنصات العامة في إنجلترا وفرنسا. وفي هذا الصدد تعرَّزَ صِيتُه وشهرته بنشر كتابه «سيرة ذاتية» والنجاح التجاري الذي حققه، إثر صدوره في لندن عام ١٩٣٦.³ نجد نموذجًا ممثلًا لأفكار نهرو في الخطاب الذي ألقاه عن «السلام والإمبريالية» بإحدى قاعات بناية فريندز هاوس في يوستن في شهر يوليو من عام ١٩٣٨. بدأ نهرو خطابه بالحديث عن «الاعتداء الفاشي» ولكنه واصل حديثه معتبرًا الفاشية مجرد وجهٍ آخر للإمبريالية. في بريطانيا كان ثَمَّة ميل إلى التمييز بينهما، ولكن في مخيِّلة نهرو لم يكن ثَمَّة مجال للشك في أنَّ «الساعين إلى منح شعوب العالم التابعة كافة حريتها كاملة» لا بد أن يعارضوا الفاشية والإمبريالية على حدٍّ سواء.

وقال نهرو إن تلك الأوقات العصيبة شجَّعت «زيادة التضامن بين الشعوب المختلفة» ونمَّت «شعورًا بالصُّحبة والرفقة على الصعيد الدولي». وقد اتَّسع نطاق حديثه ليشمل بؤر الصراع في جميع أنحاء العالم؛ فتحدَّث عن إسبانيا والحبشة والصين وفلسطين، كما تحدَّث عن أفريقيا برقَّة بالغة؛ فقال: «إن شعوب أفريقيا تستحق منا اهتمامًا خاصًّا» مشيرًا إلى أنَّه «على الأرجح ما من شعب في العالم ذاق ما ذاقته تلك الشعوب من معاناة واستغلال».⁴ في أواخر صيف عام ١٩٣٩ خطَّط نهرو رحلة إلى جارة الهند الكبرى، الصين. كان ثَمَّة مراسلات وُدِّية بين نهرو وبين شيانج كاي-شيك، وهو ما فسره لأحد زملائه بقوله: «يومًا بعد يوم يزداد ظني في تقارب الهند والصين مستقبلاً». كان يأمل في أن يسافر جواً إلى تشونج كينج، ويقضي ثلاثة أسابيع متنقلاً بين ربوع المناطق النائية، ثم يعود

إلى الوطن عبر طريق بورما. ولكن للأسف، وأدت الحرب المشتعلة في أوروبا خططه في مهدها.⁵

سُجن نهره في أعقاب حركة «ارحلوا عن الهند» عام ١٩٤٢. وعندما أُطلق سراحه في يوليو ١٩٤٥ كرّس طاقاته في بداية الأمر للجولة الأخيرة في معركة الحكم الإمبريالي. ولكن عندما لاحت حرية الهند واضحة في الأفق القريب، تحوّل فكره مجدداً إلى الشئون الخارجية؛ ففي حديث إذاعي في سبتمبر ١٩٤٦ خَصَّ نهره بالذكر الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي والصين بوصفها البلدان الثلاثة الأكثر أهمية لمستقبل الهند. وفي العام التالي تحدّث أمام الجمعية التأسيسية للدستور، قائلاً إنّ الهند ستكون صديقة لكلّ من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، عوضاً عن اتّباع معسكر إحدى القوتين «أَمْلاً في وقوع بعض الفتات من على مائدتيهما». وعلى حدّ تعبيره، «نحن قادة أنفسنا».⁶

وقد ظهرت صيغة مبكرة مما صار يُعرّف بسياسة «عدم الانحياز» في رسالة كتبها نهره إلى كيه بي إس مينون في يناير ١٩٤٧، بينما كان مينون يستعدّ لتوليّ مهام منصب سفير الهند الأول لدى الصين؛ فقال نهره:

إن سياستنا العامة تتمثّل في تجنّب التورط في سياسات القوة، وعدم الانضمام إلى أيّ مجموعة من القوى في معاداة مجموعة أخرى. المجموعتان القائدتان الآن هما الكتلة الروسية والكتلة الأنجلو أمريكية؛ فعلينا أن نقيم علاقات وُدّيّة مع الكتلتين على حدّ سواء، ولكن دون الانضمام إلى أيّ منهما. والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا كلتاها متشككة إزاء الأخرى على نحو غير عادي، وكذلك إزاء البلدان الأخرى. سيجعل هذا طريقنا وِعْراً، وثَمّة احتمال كبير في أن تُشكّل كلّ منهما في ميلنا تجاه الأخرى. هذا ما لا مفرّ منه.⁷

كان نهره يرى استقلال الهند باعتباره جزءاً من عودة آسيا في صورتها الأشمل؛ فربما كانت القرون الماضية ملْكَاً لأوروبا — أو للأجناس البيضاء بصفة عامة — ولكن الآن قد حان الوقت لكي تتبوأ الشعوب الملوّنة والتي كانت مستعبدة المكانة التي تليق بها.

كان من المبادرات المهمة في هذا الصدد مؤتمر العلاقات الآسيوية، الذي أُقيم في نيودلهي في الأسبوع الأخير من مارس ١٩٤٧. في ذلك المؤتمر أرسل ثمانية وعشرون بلداً ممثلين عنها — منها أقرب جيران الهند (أفغانستان وبورما وسيلان ونيبال)، ودول

جنوب شرق آسيا التي كانت لا تزال خاضعة للحكم الاستعماري (مثل ماليزيا وإندونيسيا وفيتنام)، والصين والتبت (التي أرسلت كلُّ منهما وفداً مستقلاً)، وسبع «جمهوريات» آسيوية من الاتحاد السوفييتي، وكوريا. كذلك أرسلت جامعة الدول العربية ممثلاً عنها، كما أرسل وفد يهودي من فلسطين. ومثلما ذكر أحد الصحفيين الغربيين الذين غطوا الحدث، فطوال أسبوع، كانت مدينة دلهي «حافلة بألوانٍ متشابكةٍ من البشر الغربيي الملبس والهيئة: ثياب مزركشة من جنوب شرق آسيا، وسراويل واسعة من أسفل الركبة من جمهوريات الاتحاد السوفييتي الشرقية، والشعر المضفر المصاحب للعباءات المبطنة من التبت ... عشرات اللغات العجيبة والألقاب المتعددة المقاطع. وعلى نحوٍ أو آخر — مثلما ردَّد بعضنا لبعض — كانت هذه الأعداد تُمثلُ قرابة نصف تعداد سكان العالم».⁸

عُقد المؤتمر في القلعة القديمة، وهي صرح حجري كبير بناه شير شاه صوري في القرن السادس عشر، والذي كان متهدماً بعض الشيء وإن ظل محتفظاً برونقه. كانت الجلسة الافتتاحية والجلسة الختامية مفتوحتين للجمهور، واجتذبتا حشوداً كبيرة؛ بلغت ٢٠ ألفاً من الناس وفقاً لأحد التقديرات. كانت اللغة الرسمية هي الإنجليزية وإن توافر مترجمون فوريون للوفود. وقف المتحدثون على المنصة، ومن خلفهم تُبَّتْ خريطة ضخمة للقارة، كُتِبَ أعلاها «آسيا» بمصاييح النيون. كان نهرو من ألقى الخطاب الافتتاحي. وقد «اعتلى المنصة وسط عاصفةٍ من التصفيق» قائلاً إنه «بعد سكون طال» آسيا «اكتسبت أهمية مفاجئة في الشؤون العالمية»، وبلداتها «لم يعد من الممكن استغلالها لتحقيق مصالح الآخرين».⁹ إلا أنه — مثلما ذكر الصحفي جي إتش جانسن — فإنَّ خطاب نهرو «لم ينطو على معاداةٍ مباشرةٍ أو قويةٍ للاستعمار؛ فقد قال: «إن النظم الإمبريالية القديمة آيلة إلى الزوال.» ولَوْح بيده في إشارة أقرب إلى الازدراء كانت أسوأ من مهاجمة تلك النظم؛ كانت تلك إشارة النهاية».¹⁰

وبعد أن أنهى نهرو حديثه، أرسل كل بلد مشارك في المؤتمر — حسب الترتيب الأبجدي — متحدثاً إلى المنصة. استغرقت خُطَب الوفود يومين كاملين، انقسم المؤتمر بعدها إلى اجتماعاتٍ مُصَغَّرةٍ حسب الموضوع؛ فكان ثمة أقسام منفصلة لقضايا «الحركات القومية الساعية إلى الحرية»، و«المشكلات العرقية والهجرة بين الدول الآسيوية»، و«التنمية الاقتصادية والخدمات الاجتماعية»، و«المشكلات الثقافية»، و«وضع المرأة والحركات النسائية».

اختُتِمَ المؤتمر بخطابٍ للمهاتما غاندي، أعرب فيه عن أسفه لعقد المؤتمر ليس في «الهند الحقيقية» الكائنة في القرى بل في المدن «المتأثرة بالغرب». وأصرَّ غاندي على أنَّ «الرسالة المنشودة لآسيا لا يمكن استقائها عبر منظارٍ غربيٍّ أو بتقليد القنبلة الذرية ... أودُّ أن تغادروا هذا المؤتمر وقد وقرت في أذهانكم فكرة أنَّ آسيا يجب أن تغزو الغرب بالمحبة والصدق».¹¹

ظهر غاندي في ذلك الحدث، ولكن نهرو كان نجم الحفل الفعلي. وقد رأى معجبهو في ذلك تأكيدًا لمكانته باعتباره الصوت الحقيقي لآسيا الناشئة. أما نقاده فكانوا أقلَّ تفضُّلاً في آرائهم؛ فقد شكَّت صحيفة «دون» التابعة لحزب العصبة الإسلامية في وصفها للمؤتمر من «براعة نهرو في تنصيب نفسه على نوعٍ من كرسي الزعامة لعموم آسيا. كان ذلك تحديداً هو هدف ذلك القائد الهندوسي الطَّموح: أن يفرض نفسه زعيماً للأمم الآسيوية ويُعزِّز بوصوله إلى تلك المكانة المرموقة والأهمية الخطط التوسُّعية للهندوسية الهندية».¹²

٢

زار نهرو أوروبا مراراً عدةً قبل الاستقلال. إلا أنَّ أولى زيارته إلى الولايات المتحدة الأمريكية جاءت بعد عامين من تولُّيه منصب رئيس الوزراء؛ فالولايات المتحدة لم تحتلَّ مساحةً كبيرةً من فكر نهرو السياسي؛ فهو على سبيل المثال قد أفرد في كتابه «لمحات من تاريخ العالم» للولايات المتحدة مساحةً أصغر بكثيرٍ من الصين أو روسيا. ولم يكن ما قاله عنها كُلُّه ثناءً؛ فالطراز الأمريكي من الرأسمالية تمخَّض عن العبودية وثقافة العصابات وثراء فاحش يقابله فقر مدقع؛ فقد كان جي بيربونت مورجان يقتني يachten قيمته ٦ ملايين جنيه، في حين عُرفت نيويورك بأنها «مدينة الجوع». كان نهرو معجباً بمحاولات فرانكلين ديلانو روزفلت ضبط الاقتصاد، لكنه لم يعقد آمالاً على نجاح محاولاته؛ وذلك لأن «الشركات الأمريكية الكبرى تُعتبر أقوى أصحاب المصالح في العالم الحديث، وهي لن تتخلَّى عن سطوتها وامتيازاتها بمجرد إشارة من الرئيس روزفلت».¹³

قبل رحلة نهرو إلى الولايات المتحدة في أواخر عام ١٩٤٩، عمد صحفي مقدم في مجلة «تايم» إلى تصفُّح كتاباته؛ فكشف أن «ببساطة موضوع أمريكا لم يشغل حيِّزاً كبيراً من فكره قط؛ فكونه خريج جامعة بريطانية، ربما كان ينظر بأنفة إلى القصور الأمريكي

في ميدان الثقافة. وبصفته اشتراكياً بمشاعره، صنّف الولايات المتحدة قوةً تكنولوجية لا نظير لها ولكنها متوحّشة في رأسماليتها».¹⁴

كثيرون شاركوا نهرو شعوره. كانت النخبة في الهند — مثلها في ذلك مثل الطبقة الأرستقراطية في بريطانيا — عادةً ما تنظر إلى أمريكا والأمريكيين على أنهما عديما الثقافة والتهديب. ومن الأمثلة على ذلك آراء بي بي كومارامَنجَلام، سليل عائلة شهيرة بجنوب الهند. كان والده — دكتور بي سوبُرَيان — من أصحاب الأملاك الأثرياء وسياسياً ذا نفوذ، خدم في وزارة نهرو في مرحلة لاحقة. درس الابن في أكاديمية ساندهيرست العسكرية، بينما درس شقيقه وشقيقته في جامعتي أكسفورد وكامبريدج. وقد واصل شقيقه موهان وشقيقته برفاتي مسيرتهما ليصيرا من الأعلام البارزة للحزب الشيوعي الهندي، وهو ما أكسبهما ميلاً إلى كراهية أمريكا. ولكن في هذا الصدد تفوّق عليهما شقيقهما ضابط الجيش؛ فبعد نيل الهند استقلالها أرسل للتدريب في كلية المدفعية في فورت سيل بأوكلاهوما. ومنها كتب إلى أحد معلميه في مدراس قائلاً:

هذا ليس بلدًا يمكن أن أعجب به أبدًا؛ فأنا لا أكنُّ له احترامًا كبيرًا. الأشخاص الذين أُضطرُّ إلى التعامل معهم بالغو الطيبة، ومضيفون، وقد أحسنوا معاملتنا نحن الاثنين. ولكنني لسببٍ ما أستشعر لمحة تصنُّع في معاملتهم، وهي أيضًا ناتجة عن محاولة إبهارنا. أظن أنهم شديدا الغيرة من العالم القديم وخلفيته وثقافته وهو ما أورثهم عقدة نقص حادة. أما عن أخلاقياتهم، فمنعدمة. الناس هنا يُبدون استمتاعًا بمحاولة تفوّق بعضهم على بعضٍ بأي وسيلة، وغالبًا ما تكون وسائلهم ملتوية. الساسة مبتزّون والشركات الكبرى محكمة قبضتها على كل شيء في البلد. وأظن أن أصحاب النفوذ أحكموا قبضتهم إلى حدٍّ بعيد على صغار التجار الريفيين والمزارعين. وإنني لآمل أن تمضي بلادنا قدمًا بحذر ولا تخضع لتأثير الولايات المتحدة بالكامل.¹⁵

من جانبهم كان للأمريكيين آراؤهم المتحيزة أيضًا عن الهند؛ فقد كانوا معجبين بغاندي وكفاحه من أجل الاستقلال الوطني، ولكن معرفتهم بالبلد نفسه كانت ضئيلة؛ فكما أشار هارولد آيزاك ذات مرة، في السنوات التالية على الحرب، كان الهنود ينقسمون في أعين الأمريكيين إلى أربع فئاتٍ فحسب؛ أولًا: الهنود «الأسطوريون»، وهم المهرجات والسَّحرة الذين تصحبهم كائنات عجيبة بالقدر ذاته مثل النمرور والأفيال. وثانيًا: الهنود

«الغامضون»، وهم أناس يتسمون «بالعمق والتأمل والسكون والحكمة». وثالثًا: الهنود «المضللون»، الذين يعبدون الحيوانات وآلهة متعددة الرؤوس، ويعيشون في بلد أكثر وثنية حتى من الصين. ورابعًا: الهنود «البؤساء»، الذين يحاصروهم الفقر والمرض؛ الذين لديهم «أطفال أعينهم محاطة بالذباب وبطنونهم منتفخة، أطفال يموتون في الشوارع، والأنهار مملأى بالجنث». ربما كانت أكثر تلك الصور رواجًا الصورتين الأخيرتين؛ فلم يكن من قبيل المصادفة أن يكون أشهر كتاب صدر عن شبه القارة الهندية في أمريكا هو كتاب «أمناء الهند» لكاثارين مايو، وهو الكتاب الذي وصفه غاندي بأنه «تقرير مفتش صرف صحي».¹⁶

كان نهرو يشارك الهنود بعض آرائهم المتحيزة، كما أنه كان على دراية بتحيزات الأمريكيين. إلا أنه كان على استعدادٍ لتنحية تلك التحيزات جانبًا من أجل ذلك اللقاء الأول الرفيع المستوى بين أغنى الدول الديمقراطية وأحدثها عهدًا. وفي أغسطس ١٩٤٩، بينما كان نهرو يعدُّ العدة لرحلته، كان متوترًا على غير عادته. وسأل شقيقته فيجايا لاكشمي بانديت: «بأي صورةٍ أخطب الولايات المتحدة؟ كيف أخطب شعبها وما إلى ذلك؟ كيف أتعامل مع الحكومة هناك ورجال الأعمال وغيرهم؟ أي وجه ينبغي أن أقدم إلى عامة الشعب الأمريكي: الوجه الهندي أم الأوروبي؟ ... أريد أن أكون ودودًا مع الأمريكيين ولكن مع جعل موقفنا واضحًا دائمًا».¹⁷

قضى نهرو ثلاثة أسابيع في الولايات المتحدة، كان يُدلي خلالها بخطابٍ في اليوم أمام جمهورٍ، تباين من الكونجرس الأمريكي إلى رعايا إحدى الكنائس في شيكاغو. وقد نال درجة الدكتوراه الشرفية من جامعة كولومبيا، وتحدث إلى جمهور مكون من ١٠ آلاف مستمعٍ في جامعة كاليفورنيا ببيركلي. وأبدى توحده مع رجل الشارع العادي؛ إذ التفتت له صورة مع سائق سيارة أجرة في بوسطن، لكنه أوضح كذلك انتماءه إلى أرستقراطية المثقفين، كما في زيارته لألبرت أينشتاين في جامعة برينستون، والتي صاحبته ضجة كبيرة.

في خطاب نهرو أمام الكونجرس، تحدث بإجلالٍ عن مؤسسي الولايات المتحدة الأمريكية، ثم إنه قدم في مقابلهم رجلًا عظيمًا من أبناء وطنه. كان ذلك الرجل هو غاندي، التي استلهمت الهند المستقلة سياستها الخارجية من رسالته الداعية إلى السلام والصدق. إلا أن المهاتما «كان أعظم من الحدود المقيّدة لبلدٍ واحد، وقد تساعدنا الرسالة التي

قَدَّمها في تناولنا للمشكلات العالمية الأشمل». فأكثر ما يفتقر إليه العالم — على حد تعبير نهرو — كان «التفهُم والتقدير المتبادلين بين الدول والشعوب».

كان ذلك تعبيرًا دبلوماسيًا، ولكن نهرو تحدّث بصراحة أكبر في أماكن أخرى؛ ففي جامعة كولومبيا، استنكر الرغبة في «الزجّ بالعالم في معسكرين متعادين». وقال إن الهند لن تنحاز إلى أيّ منهما، وإنما ستتبع «نهجًا مستقلًا لكل قضية جدليّة أو خلافية». وكان يرى أنّ السبب الرئيسي وراء الحروب يكمن في استمرار العنصرية والاستعمار. ولا يمكن أن يُكفّل السلام والحرية إلا بالقضاء نهائيًا على سيطرة بلد أو عرقٍ على آخر.¹⁸

أُعجِبَ الإعلام الأمريكي برئيس الوزراء الهندي. وقد بلغ الأمر بصحيفة «شيكاغو صن تايمز» أن قالت إنه «من نواحٍ عدة، يمثل نهرو أقرب شبه في هذا الجيل بتوماس جيفرسون من حيث أسلوبه في التعبير عن الطموحات العالمية إلى حرية البشر في كل مكان».¹⁹ وقد وصفته مجلة «ذا كريستيان ساينس مونيتور» بأنه «عملاق عالمي». وعندما رحل نهرو، علّق أحد كُتّاب الأعمدة في صحيفة «سانت لويس بوست ديسباتش» قائلاً: «غادرنا نهرو، تاركًا خلفه حشدًا من النساء الدامعات».²⁰ حتى مجلة «تايم» أقرّت بأنه في حين أنّ الأمريكيين لم يتبنّوا بعدُ من موقف نهرو، فقد «لمسوا فيه؛ إن لم يكن صدقًا نادرًا، فقلبًا نادرًا».²¹

إلا أنّ الزائر القادم من الهند لم يلقَ استحسان فئة من الناس، وهم كبار مسئولي وزارة الخارجية الأمريكية؛ فقد خاض نهرو عدة نقاشات مطوّلة مع وزير الخارجية — دين آتشيسون — لكنها لم تُسفر عن شيء. وكتب آتشيسون في مذكراته عن زيارة نهرو باستخفافٍ لا يخلو من بعض القنوط؛ فقد وجد نهرو في حواراتهما «عصبيًا» متكبّرًا («لقد تحدّث إليّ ... كأنه في مؤتمر جماهيري»)، ومتصيدًا لأخطاء الآخرين (لا سيما المستعمرون الفرنسيون والهولنديون) دون الإقرار بأيّ من أخطائه. وعندما تطرّق آتشيسون إلى موضوع كشمير، قابله «مزيج عجيب من الخطب الجماهيرية وومضات الغضب والكراهية العميقة لخصومه». وبصفة عامة، فقد قال عن نهرو إنه «أحد أصعب الرجال الذين اضطررتُ إلى التعامل معهم في حياتي».²²

كان ثَمّةُ مسئولون أمريكيون آخرون أكثر تعاطفًا مع نهرو. أحدهم كان تشستر بولز، سفير الولايات المتحدة إلى نيودلهي من عام ١٩٥١ إلى عام ١٩٥٣؛ فإذا راقب بولز نهرو أثناء عمله في بيئته، أبدى إعجابًا ظاهرًا بالتزامه بالديمقراطية، والعملية الديمقراطية، وحقوق الأقليات. أما دين آتشيسون — وأمريكيون كثيرون غيره — فقد

قسّم العالم إلى فئتين: الأصدقاء والأعداء.²³ ولم يكن بولز مؤيدًا لذلك المقياس؛ فقد كان يصرُّ على أنه «من السخافة والحُرق أن نثب نحن الأمريكيين إلى استنتاج أنه بما أن نهرو ليس معنا ١٠٠٪، فلا بد أنه ضدنا».²⁴

توطّدت العلاقات بين الهند والولايات المتحدة خلال فترة عمل بولز سفيرًا لدى الهند؛ فقد أرسلت الولايات المتحدة خبراءَ ومُعدّاتٍ لمساعدة البرامج الهندية الموجهة إزاء التنمية الزراعية. ولكنَّ التشكُّك الشعبي استمر؛ فقد صادف كاتب من ولاية ديلاوير الأمريكية — طاف شبه الجزيرة الهندية في أوائل خمسينيات القرن العشرين — كثيرًا من الهنود المتعلّمين الذين مثّلت الولايات المتحدة بالنسبة إليهم بلدًا «معزولًا بسبب أخطاءٍ جسيمة، يتخبّط بمفرده في ظلُّمات المادية المهلكة، والطموحات الإمبريالية، وتأجيج نيران الحرب، والفساد السياسي، والإفلاس الروحاني والثقافي، والتمييز العنصري والظُّلم».²⁵

ازداد التشكُّك المتبادل عمقًا بعد عام ١٩٥٣، عندما وجد الجمهوريون أنفسهم في سُدّة الحكم مرّة أخرى بعد ابتعادهم عنها عشرين عامًا؛ فعندما شارف ذلك العام على الانتهاء، قام ويليام إف نولاند — زعيم الجمهوريين في مجلس الشيوخ الأمريكي — برحلةٍ حول العالم في ستة أسابيع. وبعد عودته إلى الوطن، قالت مجلة «يو إس نيوز أند وورلد ريبورت» نقلًا عنه إنَّ جواهر لال نهرو لا يُمثِّل جميع أُمم آسيا أو شعوبها. وقال السناتور نولاند مشدّدًا: «قطعًا لا يتحدّث نهرو بلسان جمهورية كوريا أو اليابان أو الصين الحرّة أو فورموزا أو تايلاند أو فيتنام أو لاوس أو كمبوديا. وهو لا يتحدّث طبقًا بلسان باكستان؛ فالبلدان الوحيدة التي قد يمكنه التحدّث بلسانها بشيءٍ من الثقة — أو أن يُمثِّل آراءها على الأقل — هي الهند نفسها، وإندونيسيا المماثلة لها في توجُّهها المحايد وربما بورما».²⁶

شاركه تلك الآراء وزير الخارجية الجديد جون فوستر دالاس، الذي كان من أعتى جنود الحرب الباردة، وسيطر هُوسه بالشيوعية على سياسته الخارجية؛ ففي إطار المعركة ضد الاتحاد السوفييتي كان دالاس مستعدًّا لتجاهل النظم السياسية الداخلية للدول الأخرى. والحكّام الدكتاتوريون الموالون للولايات المتحدة نالوا حظوةً عن الحكّام الديمقراطيين غير الموالين؛ وذلك حسب العبارة الشهيرة التي يُفترَض أنَّ دالاس قالها: «حتى إنَّ كان وعدًا، فهو على الأقلَّ وغدنا».

وقد شعر دالاس ونهرو بنفورٍ متبادلٍ منذ البداية؛ فقد زعم الأوّل أنَّ «فكرة الحياد بالية وغير أخلاقية وتفتقر إلى بُعد النظر»، وأنَّ المؤمنين بها ينتمون إلى الشيوعية سرًّا.

وبطبيعة الحال لم يلقَ ذلك التفسير قبولاً لدى نهر؛ فحسبما كتب الدبلوماسي الأسترالي والتر كروكر، لم تفت رئيس الوزراء الهندي المفارقة المتمثلة في أنه:

فيما يتعلّق بقدسيّة العالم الحرّ والحياة الحرّة التي أعلنها دالاس، فأنا — الملعون في نظر دالاس — أبذل جهداً هائلاً لكي أضع الهند على طريق الديمقراطية البرلمانية، وسيادة القانون، وحرية الأديان كافة والمساواة بينها، والإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية؛ في حين تضمّنت البلدان التي يشيد بها دالاس ويقدم لها الدعم لأنّها «مستعدة للإعلان عن انتمائها» إلى صفوف معاداة الشيوعية نظماً استبدادية عقيمة أو قمعيّة، ونظماً قائمة على حكم القلة وأخرى قائمة على الحكم الديني، تتسم أحياناً بالفساد إضافةً إلى الرجعيّة.²⁷

ثم أمعن دالاس في تهيج مشاعر الهنود عندما أشار إلى أنّ البرتغال — الحليف الذي حظي بثقة الولايات المتحدة — يمكنها أن تحتفظ بمستعمراتها، جواً، قدر ما تشاء. إلا أن الدور الحاسم لدالاس في العلاقات بين الولايات المتحدة والهند تمثّل في الميثاق العسكري الذي وقّعه مع باكستان في فبراير ١٩٥٤. وحسبما علّق أحد المؤرّخين ساخراً: «السيد دالاس أراد الموثيق ... أما باكستان فأرادت المال والسلاح».²⁸

منذ استقلال الهند تقريباً، ارتأت المملكة المتحدة في باكستان حليفاً محتملاً في الحرب الباردة، بل «حصناً منيعاً أمام الشيوعيّة». وفي المقابل، اعتبرت الهند متساهلة مع الاتحاد السوفييتي. وكان ونستون تشرشل نفسه شديد الإعجاب بالرأي القائل إنّ باكستان يمكنها أن تمثّل جبهة صمودٍ في شرق روسيا، مثلما مثّلت تركيا — العميل الغربي الموثوق — جبهة صمودٍ في غرب روسيا. وقد أيد أستاذ جامعة هارفرد النابغة الذي كان شاباً آنذاك هنري كيسنجر هذه الفكرة؛ ففي رأيه، كانت «حماية أفغانستان [من السوفييت] متوقّفة على قوة باكستان».²⁹

فبالنسبة إلى الجمهوريين من أمثال دالاس، مثّلت المعركة ضد الشيوعيّة أهميّة قصوى؛ وهو ما يفسّر ميله إلى باكستان، التي اعتبرها عضواً رئيسياً في حلقة دفاعيّة محيطية بالاتحاد السوفييتي؛ فضربات الطائرات الأمريكية المنطلقة من قواعد في باكستان كان يمكنها أن تبلغ مناطق في عمق وسط آسيا السوفييتي. وقد حظي رأي دالاس بتأييد ريتشارد نيكسون نائب الرئيس، واستطاعا استمالة الرئيس أيزنهاور في نهاية المطاف بمضافرة جهودهما؛ إذ كان قلقاً من تداعيات إقامة أيّ تحالفٍ مع باكستان على الهند.³⁰

بلغت المعونة العسكرية الأمريكية لباكستان نحو ٨٠ مليون دولار سنوياً. كذلك فقد شجعت الولايات المتحدة باكستان على الانضمام إلى التحالف العسكري المقاوم للاتحاد السوفييتي في وسط آسيا — والمعروف بمنظمة الحلف المركزي — ونظيره في جنوب شرق آسيا — المعروف بمنظمة حلف جنوب شرق آسيا. وقبل شهرين من توقيع دالاس الميثاق مع باكستان، حذر مبعوث أمريكي عمل سنواتٍ في شبه القارة الهندية من أن «ترجيح كفة باكستان عسكرياً على الهند، من شأنه أن يثير حفيظة الهند».³¹ طبعاً كان ذلك ما حدث، وإن كان ثمة عوامل توترت أخرى في العلاقات الهندية الأمريكية أيضاً؛ ففي خضمّ النزاعات المستمرة أثناء الحرب الباردة — كما في كوريا والهند الصينية — اعتبرت الهند محايدة أكثر من اللازم؛ فحماس نهرو المفرط في الدعوة إلى الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية، وإصراره على منحها مقعداً في مجلس الأمن الذي كانت تشغله تايوان آنذاك، لم يلقياً قبولاً لدى واشنطن؛ فقد شعر عدد متزايد من الأمريكيين أن نهرو «دخل ساحة السياسة الدولية في صورة البطل المتحدّي للحكمة الأمريكية».³²

ربما كان ذلك صحيحاً؛ فحسبما كتب نهرو إلى قطب الصناعة الهندي جي دي بيرلا في مايو من عام ١٩٥٤: «لا أظن التاريخ ينطوي على نماذج كثيرة لاتّباع بلدٍ واحدٍ سلسلة من السياسات الخاطئة مثلما فعلت الولايات المتحدة في الشرق الأقصى خلال الأعوام الخمسة أو الستة الماضية؛ فهي ما برحت تتخذ خطوة خاطئة تلو الأخرى ... إنها تظن أن أي مشكلة يمكن حلّها بالمال والسلاح، وتنسى العنصر البشري؛ فهي تنسى الدوافع القومية للشعوب، وتنسى استياء شعوب آسيا البالغ من فرض الإملاءات عليها».³³

بيرلا نفسه كان متلهّفاً إلى حدٍّ بعيدٍ إلى تحسين العلاقات بين البلدين؛ ففي أكتوبر ١٩٥٤ زار الولايات المتحدة وتحدث إلى شريحة عريضة من الشخصيات المهمة. بل إنه قضى نصف ساعة مع جون فوستر دالاس، الذي شكّا من أن الهند «مثلّتهم تمثيلاً مضللاً على أنهم يؤججون نيران الحروب وما إلى ذلك».³⁴ وفي فبراير من عام ١٩٥٦ زار بيرلا الولايات المتحدة مجدداً في مهمة رامية إلى مدّ جسور الودّ بين البلدين. وعندما طلب من نهرو النصيح، ردّ عليه بدرسٍ في الأخلاق؛ فقال: «لقد أغضب تصريح دالاس عن جوا الجميع هنا؛ فالعلاقات الهندية الأمريكية تتأثر بالأشياء من ذلك القبيل أكثر بكثير مما تتأثر بالمعونات التي قد يمنحونها إيّاها. وهناك أيضاً المعونة العسكرية الأمريكية لباكستان، التي تمثّل تهديداً مستمراً ومتنامياً علينا، وتزيد في الواقع أعباءنا أكثر بكثير من قيمة المعونات التي يمنحونها إيّاها».³⁵

في الشهر التالي، كان جون فوستر دالاس من الجراءة بحيث أقدم على زيارة نيودلهي. لا يزال سِجِلُ المحادثات التي أجراها مع الحكومة الهندية سرّياً، ولكننا نمتلك نص مؤتمر صحفي أجراه هناك، وفيه تلقى وابلًا من الأسئلة العدائية؛ فسُئل عن سبب قوله إنَّ جُوا جزء لا يتجزأ من البرتغال، وهو ما لم ينكره دالاس ولكنه قال إنَّه يؤيّد الوصول إلى «حلٍّ سلمي» للخلاف. ثُمَّ تحوّلت دَفّة الحديث إلى المعونة الأمريكية الممنوحة لباكستان، واحتمال أن تُفضي إلى تصعيد النزاع في كشمير؛ فأجاب دالاس مُتخذًا موقفًا دفاعيًا قائلاً: «الأسلحة التي نُمِدُّ بها باكستان ليس الهدف منها أن تُشكّل تهديدًا للهند بأي حال من الأحوال». وعندما أبدى صاحب السؤال إصرارًا، علّق دالاس في غضبٍ قائلاً: «نحن لا نشعر بأنّه نظرًا لوجود نزاع على كشمير ... ينبغي أن تكون باكستان منزوعة السلاح بحيث تعجز عن صدّ عدوان الاتحاد السوفييتي». وبعد ذلك هدّد دالاس بمغادرة المؤتمر الصحفي إنَّ طُرِحَت أي أسئلة أخرى عن جُوا أو كشمير.³⁶

لقد بدا في الواقع أنَّ الهند والولايات المتحدة الأمريكية بينهما قواسم مشتركة كثيرة؛ مثل: نمط الحياة الديمقراطي، والالتزام بتعدّد الثقافات، و(أخيرًا وليس آخرًا) أسطورة أصل قومي تُشدّد على الكفاح ضد قهر الاحتلال البريطاني. ولكن فيما يتعلّق بمسائل السياسة الدوليّة كان بينهما خلاف محتدم؛ إذ كانت الولايات المتحدة ترى الهند متهاونة إزاء الشيوعية، بينما رأت الهند الولايات المتحدة متهاونة إزاء الاستعمار. وفي النهاية، بدت نقاط الخلاف طاغية على نقاط الوفاق، وهو ما يُعرّض جزئيًا إلى التآلف — أو في الواقع انعدام التآلف — على المستوى الشخصي بين الطرفين الرئيسيين على الجانبين.³⁷

٣

زار جواهر لال نهرو الاتحاد السوفييتي قبل جولته في أمريكا الشمالية بعقدين من الزمان. وإن استقلّ القطار من برلين، وصل إلى حدود روسيا يوم ٧ نوفمبر من عام ١٩٢٧، الذي وافق الذكرى السنوية العاشرة لاستيلاء البلاشفة على السلطة. وكانت مظاهر «عبادة لينين» منتشرة في الأرجاء؛ فكانت الأعلام الحمراء والتماثيل النصفية للبطل البلشفي في كل مكان. ومن هناك مضى نهرو إلى موسكو، وهي المدينة التي أعجب بها لما اتّسمت به من أبهة ماديّة ومساواة اجتماعيّة بادية. وعن ذلك كتب: «التناقضات بين الرفاهية البالغة والفقر المدقع ليست ظاهرة، ولا يلحظ المرء هَرَميّة الطبقات أو الطوائف الاجتماعية.»

كتب نهرو سردًا لرحلته، انطوى على مخزونٍ لا ينضب من العواطف الجياشة؛ سواءً كان يتحدث عن الجمعيات التعاونية للفلاحين أو دستور الاتحاد السوفييتي أو التسامح المفترض مع الأقليات أو التقدم الاقتصادي. وقد أثارت فيه زيارة قبر لينين تأملاتٍ بشأن ذلك الرجل والمهمة التي اضطلع بها، ليخلص في النهاية إلى تأييد قاطعٍ لزعم رومان رولان أن الزعيم البلشفي كان «أعظم رجلٍ أفعالٍ في قرننا هذا وأكثرهم إثارةً في الوقت نفسه». وقد أخذ نهرو إلى نموذجٍ لسجنٍ رآه مُعَبَّرًا عما انطوت عليه المنظومة الاشتراكية من «نظام اجتماعي أفضل وقانون جنائي إنساني».

وانتهى نهرو إلى أنه مقارنةً بالبلدان البرجوازية، كان الاتحاد السوفييتي يعامل العمّال والفلاحين، والنساء والأطفال، وحتى السُجناء، معاملةً أفضل. وقد اكتملت سذاجة السرد بالاقتراس الذي استهله به؛ الذي تمثّل في مقولة ويليام وردزورث عن الثورة الفرنسية: «كان العيش في ذلك الفجر نعمةً، ولكن الشباب فيه كان الجنة ذاتها».³⁸

ويشير مدوّن سيرة نهرو إلى أنه زار الاتحاد السوفييتي «في الأيام الأخيرة من حقبة ازدهاره الأولى. وإن كان رد فعله نازعًا إلى المثالية، فذلك يُعزى في جزءٍ منه إلى أنه كان ثمة آثارٌ لمثالية مخيِّمة على الأجواء».³⁹ هذا صحيح، على نحوٍ أو آخر؛ فقد كان لينين لم يزل محتفظًا بهالته (إذ لم يكن تعصُّبه معروفًا لدى الكثيرين خارج حدود روسيا)، ولم تكن معسكرات الموت في سيبيريا قد أُقيمت ولا اغتيالات الكولاك (مُلاك الأراضي الزراعية الأثرياء) حدثت بعد. وبالتأكيد أبدى مسافرون غربيُّون آخرون تأييدهم إبان عشرينيات القرن العشرين. ومثلهم، كان نهرو قد أتى ناويًا أن يُعجّب بما يراه، وقد كان.⁴⁰

كان النظام الاقتصادي السوفييتي هو أكثر ما أثار إعجاب نهرو؛ فبصفته من أصحاب الفكر التقدمي في زمانه، كان يرى ملكية الدولة أكثر عدلًا من الملكية الخاصة، والتخطيط على مستوى الدولة أكثر كفاءةً من التخطيط على مستوى السوق. فيتضمّن كتابه «لمحات من تاريخ العالم» سردًا أشاد فيه بخطط الاتحاد السوفييتي الخمسية. إلا أنه لم ينجذب قطُّ للنموذج البلشفي للثورة المسلحة ولا لدولة الحزب الواحد؛ فقد أكسبه تتلمذه على يد غاندي ميلًا إلى نبذ العنف، كما أورثه انفتاحه على الليبرالية الغربية حماسًا للديمقراطية الانتخابية وحرية الصحافة.

بعد نيل الهند استقلالها، اتّسمت علاقاتها بالاتحاد السوفييتي بالجفاء في البداية؛ وذلك لأنّ الحزب الشيوعي الهندي كان قد حاول — بمباركة موسكو — قلب نظام الحكم،

ولكنّ ذلك التمرّد باء بالفشل. ولكن فيما بعد لأنّ الاتحاد السوفييتي، وسعى إلى استمالة الهند بعيداً عن المعسكر الغربي؛ ففي عام ١٩٥١، بينما كان الكونجرس الأمريكي يبحث طلب معونة غذائية مقدّماً من الهند، عرّض الاتحاد السوفييتي — إذ كان متحرّراً من قيود الإجراءات الديمقراطية — إرسال ٥٠ ألف طنّ من القمح فوراً. كذلك لاقت جهود الوساطة التي بذلتها الهند في النزاع الكوري استحسان موسكو. فيما سبق، كان الحكم على الدول الآسيوية قائماً على مدى ملاءمتها للشيوعية، ولكن الحرب الباردة (كما في الولايات المتحدة أثناء تولّي دالاس حقيبة وزارة الخارجية) جعلت أيديولوجية الاتحاد السوفييتي أكثر مرونة؛ فلم يعد لكونّ البلد اشتراكياً أهمية، وإنما المهم كان انحيازَه إلى الاتحاد السوفييتي.⁴¹

بلغ ذلك التغيّر أوجَهه بالاستقبال الذي ناله جواهر لال نهرو عند زيارته الاتحاد السوفييتي عام ١٩٥٥. وعن ذلك كتب أحد المراقبين معلّقاً: «أينما ذهب نهرو في الاتحاد السوفييتي، كان يجد حشوداً كبيرة في استقباله؛ ففي المصانع كافة احتشد العمّال بالآلاف لإلقاء نظرة خاطفة عليه». وفي جامعة موسكو، «ترك الطلّاب محاضراتهم وحيّوه بعاصفة من التصفيق». (كان أحد الطلّاب هو ميخائيل جورباتشوف، الذي عاد بذاكرته إلى الوراء بعد أعوام مُستحضراً الأثر الذي خلّفته فيه فكرة نهرو عن السياسة الأخلاقية).⁴² وفي اليوم الأخير من زيارة رئيس الوزراء الهندي، كان من المقرّر أن يُلقِيَ خطاباً في مؤتمر شعبيّ في حديقة جوركي. ولكنّ الجمهور كان أكثر من المتوقّع بكثير؛ ومن ثمّ تقرر نقل الخطاب إلى استاد فريق دينامو موسكو لكرة القدم.⁴³

وبعد مرور ستة أشهر، جاء الزعيمان السوفييتيان بولجانين وخوروتشوف لرّدّ الزيارة. فلم يَنُخِر الهنود بدورهم وسعاً في الترحيب بهما؛ فقبل وصول الزائرين إلى دلهي، انطلقت مكبرات الصوت تهيب بالناس أن يتوافدوا بأعداد كبيرة، تعبيراً عن امتنانهم لحسن وفادة الروس لنهرو. وبالفعل جاءت جموع غفيرة لاستقبال الرجلين في كل المدن التي زاروها. كان ثَمّة عدة أسبابٍ لذلك الحماس؛ منها الفضول بشأن كل ما هو غريب وأجنبي، وحبُّ الهنود للاستعراض، ولا سيما الاتجاه الراسخ لمعاداة الغرب وشعور الفخر نيابةً عن روسيا لتحديثها الولايات المتحدة الأمريكية. كانت أكبر الحشود في كلكتا الثورية المعادية للإمبريالية، حيث شكّل الطلّاب وُعمّال المصانع نسبةً كبيرةً بين ٥٠٠ ألف شخصٍ حضروا للترحيب بالزعيمين السوفييتيين. ولكن حتى نيودلهي كانت

شعلةً من الأضواء؛ فقد «تنافست بورصة دلهي بأضوائها الساطعة مع مكتب الحزب الشيوعي في تحدّي الأضواء الاحتفالية».⁴⁴

خلال الأسابيع الثلاثة التي أمضاها بولجانين وخوروتشوف في الهند، زارا مصانع صُلب ومصانع للطاقة الكهربائية، وألقيا خُطبًا في مؤتمرات جماهيرية في عواصم ما لا يقلُّ عن سبع ولايات. كانت أهمّها بلا شكَّ سريناجار، عاصمة جامو وكشمير. وهناك أوضحا أنّهما يعتبران كشمير جزءًا لا يتجزأ من الاتحاد الهندي، وأنَّ أبناء كشمير من «أبناء الهند الموهوبين المُجِدِّين».⁴⁵ وما كان الهنود ليجدوا كلامًا أحلى وقعًا على آذانهم من ذلك.

٤

قُبيل سفر نهرو إلى موسكو عام ١٩٥٥، أعرب ناقد هندي عن قلقه من أنَّ ينجح مضيفو نهرو في استدراجه إلى شراكهم؛ وذلك لأنه «ككثير من أمثاله ذوي الطبيعة الحساسة، الذين اعتادوا في أواخر العقد الثالث وأوائل العقد الرابع من عمرهم أن يتطلَّعوا إلى الاتحاد السوفييتي باعتباره قوة تقدِّمية بحق، يبدو أنَّ رئيس الوزراء لم يتخلَّ أبدًا عن نظرته في تلك الأيام. وعلى الرغم من كل ما حدث منذ ذلك الوقت، لا يزال الاتحاد السوفييتي محتفظًا ببعض سحره ذاك في نظره؛ فهو يبالغ في وصف محاسنه، ويكاد يعمى عن مساوئه ووحشيته».⁴⁶

كان كاتب ذلك الكلام هو إيه دي جوروالا، الذي كان ليبراليًا ميالًا إلى الغرب. وكان ثمة آخرون، مثله، هنود يروُن أنَّ الهند ينبغي أن تُقيم تحالفات أقوى مع الدول الديمقراطية في الحرب الباردة.⁴⁷ ولكن الأرجح أنَّ الأكثر عددًا — والأعلى صوتًا بالتأكيد — من هؤلاء كانوا الهنود المتشكِّكين إزاء الولايات المتحدة والميَّالين إلى الاتحاد السوفييتي. تمثَّل أحد أسباب ذلك في أنَّه في حين أنَّ الولايات المتحدة كانت تستنكف أن تطلب إلى حلفائها الأوروبيين أن يُصَفُّوا مستعمراتهم في آسيا وأفريقيا، كان الروس كثيرًا ما يتحدثون عن شرور العنصرية والاستعمار.⁴⁸

حاول نهرو جاهدًا في البداية أن يتحاشى الانحياز إلى أحد المعسكرين خلال الحرب الباردة. ولكنَّ عدم الانحياز ذاك — مثلما كان يُردَّد كثيرًا — لم يكن مجرد هروب، بل كان إيجابيًا؛ إذ إنَّ وجود تكتُّل ثالث كان يمكن أن يكون له أثر مهْدئ مفيد على غطرسة القوتين العظميين. لقد تحدَّثنا بالفعل عن مؤتمر العلاقات الآسيوية الذي انعقد

عام ١٩٤٧. وكان ثَمَّةَ مَسْعى مماثلٌ — اضطلع فيه نهرو بدورٍ مهم — هو المؤتمر الأفريقي الآسيوي، الذي عُقد في مدينة باندونج الإندونيسية عام ١٩٥٥. لم تُدعَ إلى ذلك المؤتمر سوى البلدان ذات الحكومات المستقلة؛ فأرسل تسعة وعشرون بلدًا وفودًا، منهم الهند والصين. وَحَظِيَتْ أربع دول أفريقية بتمثيل (البقية كانت لا تزال خاضعة لحكم الاستعمار)، وكذلك فقد حضرت كلٌّ من العراق وإيران والسعودية وسوريا. ناقش الحضور أساليب التعاون الثقافي والاقتصادي، وأعلن المؤتمر التزامه الراسخ بوضع حدٍّ لحكم الاستعمار. ومثلما قال سوكارنو رئيس إندونيسيا: «كيف لنا أن نقول إنَّ الاستعمار انتهى بينما لا تزال مساحات شاسعة في آسيا وأفريقيا غير متمتعة بحريتها؟»⁴⁹

اعتبر نهرو مؤتمر باندونج «إنجازًا عظيمًا»؛ إذ «أعلن الظهور السياسي لأكثر من نصف سكان العالم في ساحة الشئون الدولية. ولكنه لم يُمثل أي تحدٍّ غير وُدِّي أو معاداة لأحد». ومثلما أخبر البرلمان الهندي لدى عودته، فقد فصم الاستعمار عرى الروابط التاريخية بين البلدان الآسيوية والبلدان الأفريقية. والآن، إذ أشرق فجر الحرية، ستستسنى إعادة إحيائها وتوثيقها.⁵⁰

جاء هذا الإعلان الأخير ردًّا على الاتِّهام القائل إنَّ مؤتمر باندونج وما شابهه كان معاديًّا للغرب في أساسه؛ فإلى أي درجة كانت حركة عدم الانحياز «غير منحازة»؟ في الهند، وُضعت تلك المُثُل تحت الاختبار في النصف الثاني من عام ١٩٥٦؛ ففي شهر يوليو من ذلك العام أمم جمال عبد الناصر الشركة التي كانت تُدير قناة السويس. فاستجابت بريطانيا (التي مثَّل ذلك التصرُّف تهديدًا عظيمًا لمصالحها الاستراتيجية) بالمطالبة بفرض سيطرةٍ دوليَّةٍ على القناة. حاول نهرو جاهدًا أن يتوسَّط بين الطرفين المتنازعين؛ إذ كان وثيق المعرفة بكلٍّ منهما. ولكنَّ جهوده باءت بالفشل. وفي النهاية، في أواخر شهر أكتوبر، شَنَّت بريطانيا — بالاشتراك مع فرنسا وإسرائيل — هجومًا عسكريًّا على مصر؛ فأثار ذلك العدوان الاستعماري الجديد استنكار العالم أجمع. وفي النهاية، أُجبر التحالف الإنجليزي الفرنسي على الانسحاب، تحت ضغط من الولايات المتحدة الأمريكية.⁵¹

وبعد العدوان على مصر بفترة قصيرة، اجتاحت الدبَّابات السوفييتية بودابست؛ فقد كانت ثورة شعبية قد أطاحت بالنظام الموالي للاتحاد السوفييتي في سبيل إقامة حكومة أكثر تمثيلًا للشعب، وجاءت استجابة موسكو وحشية لإعادة الوضع إلى ما كان عليه. واعتُبر تصرُّفها — على غرار تصرُّف بريطانيا وفرنسا في الشرق الأوسط — انتهاكًا غير مقبولٍ للسيادة الوطنيَّة.

وقد رأى المعلقون الهنود غزوي مصر والمجر متمائلين تمامًا؛ فكلاهما كان «عملًا من أعمال اللصوصية الدولية» اقترفته قوى تحتلُّ مقاعد دائمة في مجلس الأمن بالأمم المتحدة، وكلاهما «أثار موجة استنكارٍ في العالم أجمع». ومثلما أشارت صحيفة في مدراس، ففي حين أن استقلال مصر هددَ موارد النفط لدولتي إنجلترا وفرنسا، «فإنَّ استقلال المجر لن يقتصر أثره على تهديد إمدادات اليورانيوم الضرورية لبقاء الجيش الأحمر في هيئة ممتازة فحسب، بل سيُحدث صَدْعًا خطيرًا في الإمبراطورية السوفييتية. لم يكن في إمكان لندن تقبُّل الأثر الأول ولا في إمكان موسكو تحمُّل الثاني. وهذا ما دعاها إلى هذين التصرفين العدوانيين السافرين اللذين مثلاً استعراضًا وحشيًا للغريزة الحيوانية المفترسة».⁵²

كان نهرو قد انتقد التدخُّل الإنجليزي الفرنسي بمجرد حدوثه.⁵³ ولكن عندما عقدت الأمم المتحدة جلسةً لمناقشة قرارٍ يطلب إلى الاتحاد السوفييتي «سحب قواته كافة من الأراضي المجرية دون إبطاء» امتنعت الهند — التي مثلها في كيه كريشنا مينون — عن التصويت، الأمر الذي أثار سخط العالم الغربي، وعرض الحكومة الهندية لاثَّامها بتطبيق معايير مزدوجة.⁵⁴

كذلك واجه الموقف الهندي انتقاداتٍ شديدةً في داخل البلاد؛ حيث دار نقاش حادٌّ في البرلمان، وأدان بعض الإعلاميين «التملُّق الذليل المعيب للحُكام السوفييتيين». وكتب أحد الصحفيين: «إننا بإذعاننا لروسيا نتخلَّى عن مزاعمنا الأخلاقية». وسادت تكهُنات حول أن الحكومة ربما تأثَّرت بعجزها عن إحكام قبضتها على كشمير؛ حيث إنَّ أحد قرارات الأمم المتحدة التي امتنعت عن التصويت عليها طلب إقامة استفتاء شعبي في المجر بإشرافٍ دولي.⁵⁵

وقد كشف بحث الأمر فيما بعدُ أن نهرو كان في واقع الأمر شديد الاستياء من الغزو السوفييتي؛ فقد أرسل عدة رسائل سريةً إلى موسكو حتَّى فيها الاتحاد السوفييتي على سحب قُوَّاته. وفيما بعدُ تحدَّث الهند في العلن أيضًا، ولكن وقتها كان الضرر قد وقع بالفعل. وازداد الوضع سوءًا بوقوف نهرو وراء امتناع كريشنا مينون عن التصويت في البداية، استنادًا إلى عدم كفاية المعلومات المتاحة آنذاك.⁵⁶

وقد نال الصخب الذي ثار بسبب مسألة المجر من مصداقية نهرو الدولية؛ فقد كان البعض يروُّن عدم الانحياز معبرًا عن «الإدانة العنيفة للمعسكر الغربي عندما تبذر منه تصرُّفات خاطئة» ولكن «استخدام لغة ملتبسة عندما يحيد المعسكر السوفييتي عن المسار القويم».⁵⁷ كذلك عرَّضت تلك الواقعة رئيس الوزراء الهندي لاثَّامه بتغليب

الولاءات الشخصية على الأهداف القومية؛ إذ أيدَ نهرو موقف كريشنا مينون في العلن، ولكنه استنكر تصرُّفه في قرارة نفسه.

كان كريشنا مينون صديقاً قديماً لنهرو، ورجلاً ممتازاً في بعض النواحي؛ فقد تلقى تعليمه في كلية لندن للاقتصاد، وكذلك كان أول محرِّر لكتب بليكان غير الروائية المرموقة، والتابعة لدار نشر بنجوين بوكس. وفي ثلاثينيات القرن العشرين، عمل دون كلل على حشد الدعم البريطاني لاستقلال الهند. ولكنه أوجد وقتاً أيضاً للقيام بوظيفة المتحدث غير الرسمي باسم نهرو والوكيل الأدبي له. وبعد الاستقلال كوفئ بمنصب المفوض السامي في لندن، الذي عمل فيه بكدٍّ، ولكنه اكتسب عداواتٍ أيضاً، لتعاليه وكثرة مجاهرته بصداقته لرئيس الوزراء.⁵⁸

وبعد عودة كريشنا مينون من لندن، عُيِّنَ وزيراً بلا حقيبة وزارية؛ فأصبح سفيراً متجولاً نوعاً ما، ومثّل الهند في الأمم المتحدة واجتماعات نزع السلاح في جنيف. كان رجلاً قوي الآراء، محلّ جدل داخل وطنه وخارجه؛ فقد كتب عنه صحفيٌّ يعرفه حقَّ المعرفة أن «صفاء فكره يتلوّن أحياناً بالأهواء والضغائن». ونظراً لأنَّ «تعبيره عمّا يحب ويكره أقوى مما قد يبدو مأموناً لرجل في مثل منصبه»، فقد بدا «غريباً اختيار رجلٍ يصحبه كل ذلك الصخب لمهام دبلوماسية ذات طبيعة حسّاسة».⁵⁹

وحتى قبل واقعة المجر كان ثمة تعليقات سلبية على اعتماد رئيس الوزراء على كريشنا مينون. وفي داخل حزب المؤتمر، كان كثيرون غير مرتاحين لميوله المؤيدة للشيوعية.⁶⁰ كذلك كان مكروهاً في الأوساط الإعلامية الغربية. على سبيل المثال، تحدّث صحيفة في نيويورك عن «الطبيعة المنفّرة» لذلك «الدبلوماسي الأقل لباقة بين أقرانه».⁶¹

ولكن نهرو ظلّ على دعمه لمينون. ومنذ عام ١٩٥٣، لوحظ في دلهي أنّ رئيس الوزراء «يستاء أيّما استياءٍ عندما ينتقد أحدُ الدبلوماسيّ الأثير لديه، السيد كريشنا مينون». وقد كان لذلك العمى أنّ يُكلّف نهرو كثيراً فيما يتعلّق بمسألة المجر عام ١٩٥٦. ولكنه رغم ذلك لم يتخلّ عن مينون. لمْ؟ قدّمت ألفا ميردال — سفيرة السويد لدى الهند آنذاك، ووثيقة المعرفة بنهرو — إجابةً قيّمة عن ذلك السؤال؛ فقد خلصت ميردال إلى أنّ رئيس الوزراء الهندي كان «على درايةٍ بعيوب مينون ولكنه ظلّ يستمع إليه لألعيّته؛ فقد كان مينون المقابل الفكري الحقيقي الوحيد لنهرو في الحكومة»، وكان الرجل الوحيد الذي يمكنه أن يحادثه عن ماركس وميل وديكنز ودستوفسكي.⁶²

دعونا نَعُدِ الآنَ إلى علاقة الهند بجارتها الأكبر حجمًا، بل الأكثر تعدادًا منها: الصين. كانت حضارة البلدين مرتبطة منذ قديم الأزل بروابط التجارة والثقافة. وفي الزمن الحديث، راقبت كلُّ منهما كفاح الأخرى ضد السيطرة الأوروبية. وكان حزب المؤتمر الوطني ونهرو يُكِنَّانِ احترامًا خاصًا لشيانج كاي-شيك زعيم حزب الكومينتانج، الذي حَثَّ الأمريكيين على أَنْ يَحْنُثُوا بدورهم البريطانيين على منح الهنود استقلالهم.

إلا أَنَّهُ عام ١٩٤٩، أطاح الشيوعيون بحزب الكومينتانج؛ فكيف صار شكل العلاقة بين البلدين؟ احتفظت الهند بسفيرها لدى بكين — المؤرَّخ كيه إم بانيكار — دلالةً على استمرار العلاقة. وفي مايو من عام ١٩٥٠، أُتيح لبانيكار مقابلة ماو تسي تونج، وأُعْجِبَ به أيما إعجاب؛ فقد ذكر فيما بعد أَنَّ وجه ماو كان «لطيفًا تلوح عليه الطيبة وتطلُّ من عينيه نظرة عطوفة. ولم تظهر قسوة ولا غِلظة في عينيه أو التعبير المرتسم على فمه. بل إِنَّهُ مَنَحَنِي انطباعًا بتحلّيه بعقلية فلسفية، حاملة بعض الشيء ولكنها واثقة من نفسها تمام الثقة». فالزعيم الصيني كان قد «تعرَّضَ لِحَنِّ كثيرةٍ وتحَمَّلَ معاناةً هائلةً»، ولكن «وجهه لم تَلُحْ عليه أمارات المرارة أو القسوة أو الأسى». كان ماو يُدْكَرُ بانيكار برئيسه نهرو إذ إِنَّ «كليهما رجل أفعال ذو مزاجٍ حالمٍ مثاليٍّ» وكليهما «يمكن اعتباره إنسانيًّا النزعة، بالمعنى الأوسع للكلمة».⁶³

كان ذلك الكلام سيبدو مُضْجِكًا لو لم يصدر بهذه الجِدِّيَّة؛ فطالما كان المثقفون يُبدون انبهارًا غريبًا بالرجال الأقوياء؛ فقد كتب جورج برنارد شو عن لينين كلامًا مشابهاً إلى حدٍّ بعيد. إلا أَنَّ شو كان كاتبًا حُرًّا، غير مسئولٍ عن أحدٍ سوى نفسه. أما بانيكار فكان الممثل الرسمي لحكومته. وما يقوله ويؤمن به يمكن أَنْ يحمل وزنًا كبيرًا. وقد قدَّم في هذا السياق أحد أكثر الحكام الدكتاتوريين ضراوةً على مرِّ التاريخ بمظهر الرجل الحالم الرقيق الشاعر.

وفي أكتوبر ١٩٥٠، بُعِدَ لقاء ماو بانيكار، غَزَتِ الصين التبت وضُمَّتْها إليها. كانت الصين مهيمنة على التبت منذ زمن، وكثيرًا ما فرضت عليها سيطرتها في الماضي. ولكن كان ثَمَّة فترات أيضًا حَظِيَّت فيها التبت باستقلالٍ حقيقي، كما في العقود الأربعة السابقة على الغزو الشيوعي. وعلى أيِّ حالٍ فقد أرسلت كلُّ من الصين والتبت وفدين منفصلين إلى مؤتمر العلاقات الآسيوية الذي عُقد عام ١٩٤٧.

وُضِعَ نهرو آنذاك في موقفٍ لا يُحَسَدُ عليه؛ فقد كانت الهند تربطها علاقات وثيقة بالتبت، اقتصادية وثقافية أيضًا. ولكنَّ الهند إذ كانت آنذاك حديثة الاستقلال ولا تزال هَشَّةً، ما كان بإمكانها أن تخوض حربًا دفاعًا عن التبت. وعندما تحدَّث نهرو في البرلمان بعد الغزو الصيني ببضعة أسابيع، أعرب عن أمله في حلَّ المسألة سَلْمِيًّا. وقال مفسِّرًا إنَّه يرى أنَّه على الرغم من ممارسة الصين نوعًا من «الهيمنة» على التبت تاريخيًا، فإنَّ ذلك لا يصل إلى حدِّ «السيادة» عليها. وأضاف أنَّه لا يرى كيف يمكن للتبت أن تُشكِّلَ «تهديدًا» للصين بأيِّ حال.⁶⁴

ولكن نهرو رأى في قرارة نفسه أنَّ «الصينيين تصرَّفوا بقدرٍ كبيرٍ من الحماقة» بضمِّهم التبت. وكان ثَمَّةَ «شعور قوي هنا في الهند بأنَّهم خذلونا». ولكن، حسب تفكير رئيس الوزراء: «لا بد أن نحذر المبالغة» في انتقاد بلدٍ مجاورٍ في طور الخروج هي الأخرى من عباءة السيطرة الأوروبية.⁶⁵

إلا أنَّه كان ثَمَّةَ أعضاء آخرين في الحكومة يدفعون في اتِّجاه اتِّخاذ موقفٍ أقوى؛ فقد كان وزير الداخلية فالابهاي باتيل مقتنعًا — على سبيل المثال — بأنَّ الصينيين استغلوا بانيكار؛ فقد استدرجوه إلى «إحساس زائف بالثقة» أفضى إلى إغفاله خطط الغزو تمامًا. ولكنَّ بعدما حدث ما حدث، وجَبَّت على الهند اليَقَظة. وقد كتب باتيل إلى نهرو يوم ٧ نوفمبر محدِّرًا من أنَّ «الصين لم تعد منقسمة. إنها متَّحدة وقوية». وقال باتيل إنَّ «التاريخ الحديث المريع»:

يخبرنا أيضًا أنَّ الشيوعيَّة ليست دِرْعًا واقِيًّا من الإمبرياليَّة وأنَّ الشيوعيين ليسوا أفضل أو أسوأ من أيِّ مستعمرٍ آخر. والطموحات الصينيَّة في هذا الصدد لا تقتصر على مرتفعات الهيمالايا على جانبنا فحسب، بل تشمل أيضًا أجزاءً مُهمَّةً من آسام ... فالنزعة الوحديَّة الصينيَّة والإمبريالية الشيوعية مختلفتان عن النزعة التوسُّعية أو الإمبريالية لدى القوى الغربيَّة؛ فالأولى مكتسبة بعباءة الأيديولوجية على نحوٍ يجعلها أخطر عشر مرَّات؛ فتُثبِّت التوسُّع الأيديولوجي يستر وراءه مزاعم عرقيَّة أو قوميَّة أو تاريخيَّة خَفِيَّة.

وحتَّى باتيل نهرو على «إدراك الخطر الجديد» النابع من الصين، وإكساب الهند «قوة دفاعيَّة». ثُمَّ إنَّه حدَّد سلسلة من الخطوات الرامية إلى تعزيز الأمن. ورأى أنه في ضوء «الموقف الحاد» المتَّخذ بشأن التبت، ينبغي أن تتوقَّف الهند عن مناصرة انضمام الصين

للأمم المتحدة. وأخيراً، قال إنَّ التطوُّرات الأخيرة في مجريات الأحداث ينبغي أن تستحثَّ إعادة النظر من جديد في «علاقتنا بالصين وروسيا وأمريكا وبريطانيا وبورما». وبدأ أن باتيل يُلمِّح في ذلك إلى أنَّ الهند ينبغي أن تُعيد النظر في سياسة عدم الانحياز لصالح إقامة تحالفٍ مع الغرب.⁶⁶

أيَّد الصحفي دي إف كاركا هذا التحول الأخير بقوة أكبر؛ فهو — مثل باتيل — هالَه الإهمال الذي تصرَّف به بانيكار. (على ما يبدو، لم يسمع السفير الهندي بغزو الصين للبتت حتى أعلن على إذاعة «أول إنديا راديو».) فقد أثبت ضمُّ التبت أنَّ مرتفعات الهيمالايا لم تعد منيعة. وكان الجيش الهندي يفتقر إلى المُعدَّات أو التدريب اللازمين لمواجهة عدوٍّ يتَّسم بالإصرار والتركيز؛ ومن ثَمَّ، خلص كاركا إلى أنه: «أيَّا كانت علاقتنا الماضية التَّعسَّة ببريطانيا، ومهما كُبر خوفنا من انتشار الإمبريالية الأمريكية في آسيا، فعلينا أن نُقرَّر الآن ما إذا كنا سنستمر في سياسة الحِياذ تلك ونُعَرِّض حدودنا للخطر، أم نختر الخطر الأصغر ونعقد ميثاقاً عسكرياً مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى».⁶⁷

ما كان نهرو ليتكرَّم بإعارة صحفيٍّ مثل كاركا اهتمامه، ولكنه ردَّ على باتيل، في مذكرةٍ في هذا الصدد عُمِّمت على مجلس الوزراء؛ جاء فيها أنه يرى أنَّ عدم التمكن من «إنقاذ» التبت أمر مؤسف، ولكنه اعتبر تعرُّض الهند لهجومٍ من جانب الصين آنذاك أمراً «مستبعداً للغاية»، وأنه «لا يمكن تصوُّر» أن يخوض الصينيون «مغامرة جامحة عبر جبال الهيمالايا». ورأى أنَّ «فكرة أنَّ الشيوعية تستتبع التوسع والحرب، أو على نحو أكثر تحديداً: أنَّ الشيوعية الصينية تستتبع حتماً توسُّعاً تجاه الهند، فكرةٌ ساذجة إلى حدٍّ بعيد». وبصرف النظر عن الأحداث التي جرت في التبت، لا يزال حَرِيّاً بالهند أن تسعى للوصول إلى «نوع من التفاهم» مع بكين؛ لأنَّ «تعايش الهند والصين في سلامٍ من شأنه أن يُحدث اختلافاً كبيراً في نظام العالم أجمع وموازينه».⁶⁸

تُوِّفَّ باتيل بعد شهر؛ ومن ثَمَّ لم يَعُدْ ثَمَّة معارضة حقيقية لفكرة اتباع سياسة «تفاهم» مع الصين؛ فقد كان البلدان يتقاسمان حدوداً طويلة، تتمثَّل في ألف ميلٍ تتألَّف في معظمها من أراضٍ لم تخضع للمسح ولا الترسيم. في غرب الهند، امتدَّت الحدود عبر منطقة لاداخ ذات الأغلبية البوذية في ولاية جامو وكشمير، المتاخمة لإقليمَي التبت وشينجيانج الصينيين. وفي الشرق، رُسِّمَت الحدود بخط مكماهون، الذي رُسِم على قمة جبال الهيمالايا، إثر معاهدةٍ وُقِّعت بين بريطانيا والتبت عام ١٩١٤. وفي المنتصف، تماسَّ

البلدان على مقربةٍ من مستجمَع مياه نهر الجانج، الذي كان يفصل التبت عن ولاية أوتر براديش الهندية.

كانت الحدود في الوسط غيرَ مختلفٍ عليها نسبياً، بينما مثَّل وضع الطرفين مشكلة أكبر؛ فقد اعتبر الصينيون خط مكماهون تحديداً عبئاً إمبريالياً. إلا أنهم غَضُّوا الطرف عن تلك المسألة مؤقتاً، وانصبَّ اهتمامهم على نَيْل رضا الهند، التي كانت مهمةً آنذاك بصفتها جسراً يربط الصين بالعالم الغربي. وفي صيف عام ١٩٥٢ زار وفد حكومي بزعامة فيجايا لأكشمي بانديت بكين. كانت السيدة بانديت قد شغلت منصب سفيرة الهند إلى موسكو، والأهم من ذلك أنها كانت شقيقة نهر الصغرى العزيزة. وقد التقت ماو مرةً وتشو إن لاي مرتين، وخلف كلاهما أثراً عميقاً في نفسها؛ فقد كتبت السيدة بانديت إلى شقيقها في رسالة قائلةً إِنَّ ماو كان «هادئاً ودقيقاً» ويتحلَّى «بحسِّ دعاية رائع». وكان ظهوره أمام الجمهور يستحضر غاندي إلى الأذهان؛ فكما في حالة المهاتما، «الشعب لا يصفق له فحسب، وإنه يعبده. ونظرات الرانين إليه تحمل كلاً من المحبة والافتتان. إنه لمشهد يُحرِّك المشاعر». أما عن تشو إن لاي، فهو «رجل دولة عظيم يتحلَّى بقدرٍ وافرٍ من الحيوية والسحر. وهو مهذب، ويتمتع بحسِّ دعايةٍ مُعدٍ للغاية؛ فالمرء لا يجد مفرّاً من مشاركته الضحك، وهو كثير الضحك. وهو يُشعر المرء بالألفة في لحظات ومحادثاته لا تفقد شيئاً من فحواها في الترجمة».

وفي الواقع فقد لاحت نبرة تذبذب غريبة في رسالة السيدة بانديت؛ فقد كتبت قائلةً: «لقد تناولنا ما لَدَّ وطاب من الطعام والشراب، وتحدَّثنا عن الصداقة والثقافة والسلام حتى أصابني شيء من التعب.» ولم تكن متأكدة مما إذا كان «الرُّبَّان الأكبر» يُدكِّرها أكثر بغاندي أم ستالين؛ ففي حين «يعطي ماو انطباعاً بالطيبة والتسامح والحكمة ... فقد بدا لي تسامحه واجهةً إذ يُدكِّرني بالزعماء الروس ولا سيما ستالين؛ فهو يستخدم الإيماءة نفسها للتحية ويستخدم الأسلوب نفسه مع عامة الشعب». إلا أنَّ أكثر ما برز كان «الحيوية الشديدة التي اتَّسم الناس بها وتفانيهم في العمل؛ فإحساس القهر الذي يستشعره المرء في موسكو غائب هنا؛ فالجميع هنا يبدو سعداء وعازمين على تحقيق الازدهار لبلدهم».⁶⁹

وعلى ما يبدو فقد كان رد فعل السيدة بانديت إزاء الصين عام ١٩٥٢ مشابهاً لرد فعل أخيها إزاء روسيا عام ١٩٢٧؛ وهو أنه لعل هذا الفجر قد لا يتبيَّن أنه زائف في نهاية المطاف. وكان نهر ميوًلاً إلى هذا الرأي أيضاً. وسرعان ما تعزز الفكر الرومانسي بالسياسة

الواقعية؛ إذ أخذت الولايات المتحدة تميل بوضوح ناحية باكستان؛ مما قدّم لنيودلهي سبباً إضافياً لكسب ود بكين؛ ففي اتفاقية واسعة النطاق وُقِّعت في أبريل ١٩٥٤، اعترفت الهند رسمياً بالتبّت جزءاً من الصين. وحدّد الإعلان المشترك خمسة مبادئ للتعايش السلمي، تضمّنت عدم الاعتداء المتبادل واحترام كلّ منهما السلامة الإقليمية للآخر.⁷⁰

كان من غير المرحّبين بتلك الاتفاقية الأمين العام السابق لوزارة الخارجية، السير جريجيا شانكار باجباي؛ فقد كتب باجباي إلى زميل له محدّراً من أنّ الصين الشيوعية ليست «مختلفة عن الشيوعية الروسية من حيث أهدافها التوسّعية». كان التفكير السائد في نيودلهي هو أنّه «من الطبيعي أن يستمرّ السلام والود الدائم بيننا وبين الصين إلى ما لا نهاية». أما باجباي فكان يخشى أنّ «الأشخاص الذين يعتمد رئيس الوزراء على مشورتهم أكثر من غيرهم الآن يرفضون رفضاً باتاً وقاطعاً أي احتمال لحدوث تغيير فيما يبدو أنّه سياسة الصين الحالية القائمة على العيش في سلام مع جيرانها الآسيويين».⁷¹

من المستبعد أن يكون ذلك التحذير بلغ نهرو، وحتى لو كان وصل، فالمرجح أنّه كان سيتجاهله. ونحو نهاية عام ١٩٥٤ زار نهرو الصين للمرة الأولى. وكما حدث في روسيا بعدها بستة أشهر، حُشدت جموع غفيرة لاستقبال الزائر، الذي أعرب عن تقديره لهذه «الاستجابة العاطفية الهائلة من الشعب الصيني». وخاض نهرو محادثات مع تشو إن لاي بشأن المسائل الحدوديّة، ومع ماو بشأن الوضع العالمي. وكذلك دفع بقضية منح التبت حكماً ذاتياً، وأكّد له الصينيون في حضور الدالاي لاما أنّ تلك الولاية البوذيّة ستحتظى بمكانة «لا تتمتع بها أي مقاطعة أخرى في جمهورية الصين الشعبيّة».⁷²

وخطب نهرو لدى عودته من الصين في مؤتمر شعبيّ ضخم في ساحة الميدان بكلكتا؛ حيث استمع إليه مليون شخص وهو يؤكّد أنّ «شعب الصين لا يريد الحرب»؛ فقد كان مشغولاً تماماً بتوحيد بلاده والقضاء على الفقر. وتحدّث بإعجاب عن روح الوحدة التي لمسها في الصين، وغياب النعرات الإقليمية والطائفية التي كانت وبالا على الهند. أما عن «الترحيب الهائل» الذي ناله في جمهورية الصين الشعبيّة، فقال: إنّ ذلك «ليس لأنني جواهر لال أتمتع بأي مقدرة خاصة، وإنما لأنني رئيس وزراء الهند التي يُكنّ لها شعب الصين في قلبه محبة عظيمة ويرغب في أن تربطه بها علاقة ودّية إلى أقصى حد».⁷³

وبعد عامين رُدّت المجاملة، حين زار تشو إن لاي الهند. كان قد أتى بصحبة الدالاي لاما والبانشن لاما، اللذين دُعيا ضمن الاحتفالات بمرور ٢٥٠٠ عام على مولد بوذا. وأثناء رحلة بالسيارة في الريف الهندي، تحرّر الدالاي لاما من مرافقيه الصينيين وركب مع

نهره. وقال إِنَّ نُدْر ثورَة على الاحتلال تعتَمَل في التبت، وإنَّه هو نفسه تراوده رغبة قوية في طلب اللجوء إلى الهند. وإنْ تعدَّر ذلك، فيمكن للهند على الأقل أن ترسل إلى لاسا قنصلًا غير موالٍ للصينيين ولا الشيوعيين. وعندما سأل نهره تشو عن الوضع في التبت، أقرَّ القائد الصيني بوقوع «أحداث مؤسفة» هناك، ووعد بالنظر فيها.⁷⁴

وانتهت المسألة عند ذلك الحد؛ فقد عاد الدالاي لاما إلى لاسا، وظلَّ الهنود والصينيون إخوة في نفس الخندق، وكان الشعار السائد في تلك الأيام هو: «الهنود والصينيون إخوة». وكان أكثر المسؤولين عن تلك العلاقة هو القائد تشو بجاذبيته الأسرة؛ فقد أعجَب نهره طبعًا، ولكنه أعجَب أيضًا رجلًا أكثر تشكُّكًا بكثير؛ هو السياسي المُخضرم سي راجا جوبالاتشاري؛ فقد تناول «راجا جي» الغداء مع رئيس الوزراء الصيني، وكتب في رسالة إلى أحد أصدقائه بعدها قائلاً: «كان انطباعي عنه إيجابيًا جدًا بصراحة؛ فإلى جانب تخلي الشيوعيين كافة عن تحفظهم بصفة عامة، أعتقد أن رئيس الوزراء الصيني رجل صالح وجدير بالثقة».⁷⁵

أعربت الهند والصين في العلن عن صداقة أبدية، ولكن على أرض الواقع كانت كلُّ منهما تسعى إلى حماية مصالحها الاستراتيجية. كانت الهند أكثر اهتمامًا بالقطاع الشرقي، فيما كانت الصين مهتمة بالقطاع الغربي. كانت بريطانيا قد رسمت خط مكماهون بهدف حماية مزارع الشاي المزدهرة في إقليم آسام من غزوة مفترضة من أعلى جبال الهيمالايا. كان ثمة «خطٌ داخليٌّ» عند سفح الجبل لا يمكن لأحدٍ تخطيه دون تصريح. وفيما بين هذا الخط والحدود امتدَّ نحو ٥٠ ألف ميل مربع من الأراضي الكثيفة الغابات، تسكنها قبائل كثيرة مستقلة تتولى إدارة نفسها، كلُّ منها أصغر من أن تُدعى ولاية، وأبعد من أن تتبع ولاية أخرى أكبر. كانت بعض القبائل بوذية، كما كان ثمة معبد بوذي قديم في تاوانج. كان هؤلاء خاضعين سياسيًا للسلطات التبتية و«تابعين كهنوتيًا» للاسا.

بموجب معاهدة عام ١٩١٤، أقنعت بريطانيا التبت بالتخلي عن سيطرتها على تاوانج. فحسبما قال أحد المسؤولين الاستعماريين، كان لا بد من إدخال «تلك الأرض التبتية بلا شك» في الهند البريطانية، «وإلا فستصير التبت وآسام متاخمتين، ولو حدث مجددًا أن وقعت التبت تحت سيطرة الصين، فسيكون الوضع خَطِرًا علينا».⁷⁶

وكانت القبائل الأخرى التي تعيش بين الخط «الداخلي» والخط «الخارجي» خارج دائرة نفوذ التبت. وأصبح أهالي تلك القبائل — على غرار القبائل البوذية — مواطنين

هنودًا تلقائيًا في أغسطس ١٩٤٧، عندما ورثت الحكومة الجديدة الحدود التي تركتها لها بريطانيا. ثم تحرّكت نيودلهي شيئًا فشيئًا لملء الفراغ الإداري الذي خلّفه البريطانيون. وفي فبراير من عام ١٩٥١ ذهبت قوة صغيرة مصحوبة بمسؤولٍ سياسيٍّ لزيارة تاوانج؛ حيث أعلّمت الكهنة بأنّهم لم يعدّ عليهم أن يكونوا خاضعين للاسا. ثم بدأ المسؤولون ينتشرون فيما صار يُدعى «منطقة الحدود الشمالية الشرقية». وأنشئت دائرة لإدارة الحدود الهندية، تدرب موظفوها على كيفية التعامل الأمثل مع القبائل التي تتسم بالعدوانية أحيانًا. كان مدرّبهم هو مختص الأنثروبولوجيا البريطاني المولد فريير إلوين، الذي كان قد أصبح مواطنًا هنديًا آنذاك وكاتم سرّ نهر⁷⁷.

أما بالنسبة إلى الصينيين، فقد ركّزوا اهتمامهم على مدّ خطاهم في القطاع الغربي؛ فهناك أيضًا كانت المنطقة الهندية المتاخمة — المعروفة بلاداخ — بوزية كالتبت. إلا أنها كانت ولاية مستقلة منذ القرن العاشر، وطوال ١٥٠ عامًا مضت كانت جزءًا من إمارة كشمير، التي دانت بالولاء للجانب الهندي من الحدود.

وفيما بين شمال شرق لاداخ وشينجيانج، على الجانب الصيني، كان ثمة نجد مرتفع — أكساي تشين — وهو أرض «جرداء تمامًا» في معظمها، تحتوي على رُقع متباعدة من «الأعشاب المتناثرة»⁷⁸. في الماضي، كان الرعاة في لاداخ يذهبون إلى أكساي تشين للرعي وجمع الملح. وبموجب اتفاقية وقّعت عام ١٨٤٢ حدّدت تلك المنطقة جزءًا من كشمير. وأكّد البريطانيون ذلك؛ إذ انتابهم قلق من احتمال استخدام الروس — خصومهم في «اللعبة الكبرى» — النجد للتوغّل بالمدفعية الثقيلة داخل الهند البريطانية.

لم يحدث ذلك، ولكن بعد عام ١٩٥٠ ارتأى الصينيون في الأرض المنبسطة ذاتها طريقًا مؤدّيًا إلى منطقة التبت المشاغبة، من بلدة ياركند في مقاطعة شينجيانج؛ فأرسلت بكين مسّاحين لاستطلاع الأرض، وفي عام ١٩٥٦ بدأت بناء طريقٍ عبر أكساي تشين. وبحلول شهر أكتوبر لعام ١٩٥٧ كان الطريق جاهزًا، ومُعدًّا لحمل شاحناتٍ عسكرية وزنها عشرة أطنانٍ محمّلة بالسلاح والجند من ياركند إلى لاسا.

عرفنا تلك المعلومات من سجّلات نُشِرت بعد فترة طويلة؛ فآنذاك كانت الصين تُجري أنشطتها في الغرب، والهند تُجري أنشطتها في الشرق، كلّ منهما بعيدًا عن مرأى الأخرى. وأمام العالم أجمع، ومواطنيهما أنفسهم، ربطت بين الجارتين الآسيويتين علاقة نموذجية من الوُدّ والتعاون.

«إذا وُجد يوماً بلدان تُعد آفاقهما كافةً بتفاهمٍ وصداقةٍ أخويين، فهما الهند وباكستان؛ فهذان بلدان مرتبطان بكافة أنواع الروابط؛ رابطة العرق، واللغة، والجغرافيا، والاقتصاد، والثقافة»،⁷⁹ هذا ما جاء في صحيفة تصدر ببومباي عام ١٩٥٢.

إلا أنَّ علاقات الهند بباكستان كانت مُسمَّمة منذ البداية؛ فقد قُسم بلاد الهند على خلفية من العنف، فيما استمرَّت مشاعر الشك والعداوة المتبادلة؛ ففي شتاء ١٩٤٩-١٩٥٠ ثارت موجة من أعمال الشغب الطائفية في باكستان الشرقية، عبَّر في إثرها مئات الآلاف من الهندوس الحدود إلى الهند؛ فاقترح نهرو على نظيره الباكستاني — لياقت علي خان — أن يزورا معاً المناطق المنكوبة لإرساء السلام. قوبل عرضه بالرفض ولكنَّ خان وافق على المجيء إلى دلهي وتوقيع اتفاقية تُلزم الطرفين بالمعاملة الإنسانية لأقليات كلٍّ منهما. إلا أنَّ ميثاق «نهرو-لياقت» فشل في السيطرة على أعداد اللاجئين؛ فقد كانت مشاعر الغضب متفجرة فيما بين الهندوس في غرب البنغال، بل إنَّ بعضهم كان يرغب في أن تدخل الحكومة حرباً مع باكستان نيابةً عنهم.⁸⁰

دار النزاعان الرئيسيان حول حاجتين بشريتين أساسيتين؛ هما: الأرض والماء. النزاع الأول — الذي تطرَّقنا إليه بالفعل في هذا الكتاب، وسنعود له مرةً أخرى — كان يتعلق بالوضع المُعلَّق لكشمير. أمَّا النزاع الثاني فكان يتعلق بالاستخدام المُنصف لنهر السُّند وروافده الرئيسية الخمسة. كانت تلك الأنهار تجري من الشرق إلى الغرب، أي من الهند تجاه باكستان. كان نهر السُّند وجيلوم يدخلان الهند قبل أن يتسنَّى أي استقطاع كبيرٍ منهما، ولكن الأنهار الأربعة الأخرى كانت تجري لأُميالٍ عديدةٍ في أراضٍ هنديةٍ؛ وهو ما مكَّن الهند من تنظيم تدفُّقهما وحجز المياه قبل وصول الأنهار إلى باكستان.

بعد التقسيم، وقَّعت حكومتا البنجاب الشرقية والبنجاب الغربية «اتفاقية تجميد الوضع» التي استمرَّت تدفُّق المياه بموجبها دون انقطاع. وعندما سقطت الاتفاقية في أبريل ١٩٤٨، أوقفت الهند تدفُّق مياه نهري رافي وسوتليج إلى الغرب. زعمت الهند أن ذلك كان نتيجةً لعدم توقيع اتفاقية جديدة، ولكن كان الاعتقاد السائد أنَّ ذلك إجراء انتقامي لدعم باكستان غزو كشمير. وقد ساد الذعر بين مزارعي البنجاب الغربية إثر جفاف قنوات الري. في غضون شهر، وقَّعت اتفاقية جديدة، وعاد إمداد المياه. إلا أنَّ بناء سدِّ باكرا-نانجال على الجانب الهندي من نهر سوتليج أثار احتجاجاتٍ جديدةٍ من جانب باكستان.

آنذاك كان الطرفان راغبين في حلٍّ أكثر دوامًا، فطلبت باكستان إحالة الأمر إلى التحكيم الدولي، وهو ما رفضته الهند في البداية. ثم تدخل البنك الدولي قائمًا بدور صانع السلام. ولمَّا كان البنك يعلم بعناد الطرفين، فقد اقترح حلًّا جراحياً: تخصيص مياه ثلاثة أنهار لباكستان، ومياه الثلاثة الأخرى للهند. قُدِّم ذلك الاقتراح في فبراير ١٩٥٤، واستغرق الأمر ستة أعوامٍ أخرى حتى يوقَّع عليه الطرفان أخيراً.⁸¹

في مسألة نهر السُّند — كما في مسألة كشمير أو أي مسألةٍ أخرى في شبه القارة الهندية — ازدادت صعوبة الوصول إلى اتفاقٍ بسبب السياسة الداخلية؛ فرفضت الحكومة الهندي أو الباكستاني الذي يُشجِّع الحوار كان دائماً ما يُتَّهم بالتنازل للطرف الآخر. كان من الأمثلة المبكرة على ذلك الحرب التجارية التي اندلعت في الفترة ما بين عام ١٩٤٩ وعام ١٩٥١، إثر خفض قيمة الروبية الهندية؛ فقد أعلنت باكستان عن احتجاجها بوقف شحن منسوجات الجوت، وردَّت الهند برفض توريد الفحم.⁸² ولم يُحلَّ النزاع إلا في فبراير من عام ١٩٥١، عندما قبلَ نهرو الإقرار بالقيمة التعادلية للروبية الباكستانية؛ وهو القرار الذي لاقى ترحيباً لدى الغُرف التجارية، ولكن الساسة على مختلف ضروبهم وأنواعهم عارضوه بشدة. وكان ثَمَّة إجماع في نيودلهي على أنَّ «الهند تعرَّضت لهزيمة محقَّقة». وورد عن عضوٍ في حزب المؤتمر أنَّ الشعور السائد في مقر الحزب كان أنَّ «مثل ذلك الإنزال ما كان ليحدث لو كان السُّردار باتيل على قيد الحياة». وقال أحد زعماء اللاجئين معلِّقاً: «المسألة الحقيقية التي ينبغي تناولها الآن هي معرفة القضية التالية التي سيستسلم فيها جواهر لال لباكستان؛ كشمير، أو على الأرجح ممتلكات النازحين». وقال متحدث باسم منظمة هندو ماهاسابها: «حتى يصبح نهرو زعيماً عالمياً، يمكن أن يصل إلى حد تسليم الهند كلها إلى باكستان». وزعم أحد منظَّمي راشتريا سوايامسيفاك سانج «إنَّ هذا يدلُّنا على ما سوف يحدث فيما بعد؛ مزيد من الاسترضاء والاستسلام ما لم توقَّف الجماهير نهرو عند حدِّه».⁸³

وعلى الجانب الباكستاني، بالمثل رأى رجال السياسة المعارضون أيَّ تنازلٍ للهند استرضاءً للعدو. إلا أنه على المستوى الشعبي كانت المشاعر حيال الجانب الآخر مختلطة بوضوح؛ فالأيديولوجية القومية باعدت بينهما، ولكن الثقافة الجماهيرية جمعت بينهما من جديد؛ فالمسألة لا تقتصر على تناولهما طعاماً واحداً ومعيشتهما في نوعٍ واحدٍ من المنازل، وإنما تشاركهما أيضاً جس التسلية؛ فكان لنجوم السينما الهنود معجبون كثر

في باكستان، بينما حَظِيَ لاعبو الكريكت الباكستانيون باستقبالٍ حافلٍ لدى لعبهم في الهند.

عَبَّرَ عن هذا التَّأرُّج رسالة نشرتها صحيفة «دون» الصادرة في كراتشي عام ١٩٥٥، وفيها كتبت امرأة ذهبت لزيارة أقاربها في الهند في الآونة الأخيرة تحكي التجارب التي مرَّت بها خلال رحلة بالقطار من أمريتسار إلى أمبالا؛ فعندما نَمَى إلى علم الرُّكَّاب أنها من باكستان، هاجمها ركاب لاجئون من السُّند وغرب البنجاب. وعلى ما يبدو، «بعض الركاب من غير اللاجئين أبدوا اعتراضاً، ولكنَّ الهندوس والسيخ اللاجئين نَحَّوا اعتراضاتهم جانباً، قائلين إن غير اللاجئين لا يمكن أن يُدركوا قدر المعاناة التي تعرَّض لها اللاجئين النازحون من باكستان». فاستثار هذا السرد للمشاعر العدائية الهندية رسائل عدة تحكي عن الدفء وحسن الضيافة على الجانب المقابل من الحدود. ونصح رجلٌ أيَّ مسافرٍ إلى الهند في المستقبل أن «ينخرط في أكل ثمار الجوافة وأوراق التنبول لأنَّ هذا أفضل وقتٍ لتناولها، عوضاً عن أن ينخرط في مثل تلك الأحاديث التي تنزع إلى الإضرار بالوفاق الهندي الباكستاني المتنامي». وشكَّت مُراسلة من أنَّ مثل تلك «التقارير الكاذبة» تبثُّ مشاعر المرارة وتحوِّل دون نشأة مشاعر «الألفة بين الهند وباكستان». نالت هذه الفكرة الأخيرة تأييد كاتبة الرسالة الأصلية، إذ رَدَّت بهذا التنبيه الدالِّ: «إلا أنَّني كنت أتمنى لو كانت، باعتبارها باكستانية — وهو ما أفترضه — تحلَّت باللياقة الكافية للتحدُّث عن «باكستان والهند» عوضاً عن «الهند وباكستان»».⁸⁴

٧

كانت السياسة الخارجية الهندية معارضة لاستمرار الحكم الاستعماري في أيِّ مكان؛ وهو ما استتبع بطبيعة الحال استعادة أراضي الوطن التي كانت لا تزال واقعةً تحت سيطرة الأجانب؛ فعند جلاء البريطانيين عام ١٩٤٧، بقيَ البرتغاليون في جُوا وغيرها من الأراضي التي وضعوا أيديهم عليها في الهند، بينما ظلَّ الفرنسيُّون مسيطرين على ثلاث رُقَع من الأراضي في الجنوب — أهمها ميناء بونديتشيري — إلى جانب مستعمرة تشاندرناجور الشرقية.

وفي يونيو من عام ١٩٤٩، صَوَّت سُكَّان تشاندرناجور بأغلبية كاسحةٍ لصالح الاندماج مع الهند؛ حيث استثارت الانتخابات استعراضاً مُدَوِّياً للمشاعر الوطنية، وانتشرت ملصقاتٌ تُصوِّرُ أُمًّا في زيِّ هنديٍّ تمُدُّ يدها لاستعادة طفلٍ غربيٍّ الملبس. وبعد مرور

عام انتقلت ملكية الأرض إلى الهند، ولكنّ الفرنسيين تمسّكوا بأراضيهم الأخرى في جنوب الهند. وفي ربيع عام ١٩٥٤ «ازداد توتر» الموقف؛ إذ هبّت حركة قوية داعية للاندماج في بونديتشيري، وكانت التظاهرات تُقام يوميًا أمام القنصلية الفرنسية في مدراس. وفي أول نوفمبر سلّم الفرنسيون الأراضي أخيرًا، واحتفل الهنود في استعراض رائع بالألعاب النارية. وفي يناير التالي، تضمّن الاستعراض السنوي لعيد الجمهورية عربةً مكشوفةً من بونديتشيري لأول مرة، عليها فتيات يغنين أغاني فرنسية.⁸⁵

وفي ترحيب جواهر لال نهرو بعودة هذه الأجزاء، أشاد بحكومتَي البلدين لتحليّهما بـ «التسامح والفطنة والحكمة» في حل مشكلة الهند الفرنسية «بكياسة وحسن نية». ⁸⁶ كانت البرتغال هي المقصودة بتلك التعليقات بالأساس، إلا أنّها لم تُلق لها بالاً؛ إذ كانت مُصرّةً على التمسّك بجوّاً أطول فترةٍ ممكنة. وأثناء إنهاء إجراءات تسليم السلطة في بونديتشيري، تحدّث الدكتاتور البرتغالي أنطونيو دي أوليفيرا سالازار على محطة الإذاعة الوطنية عن مستعمراتهم في الهند باعتبارها ملكًا «لدولة البرتغال بموجب التاريخ والقانون». وقال إنه مُصرّاً: «جوّاً تُمثّل مجتمعاً برتغالياً في الهند، ومنازة الغرب في أراضي الشرق». وقال إنه لا بد من الحفاظ عليها حتى «تظلّ تذكّارًا للاكتشافات البرتغالية وبؤرة صغيرة للروح الغربية في الشرق».⁸⁷

قبل الاستقلال بفترةٍ طويلة، تشكّلت لجنة حزب المؤتمر في جوّا، وتضمّنت ناشطين مقيمين في جوّا إضافةً إلى المنفيّين منها في بومباي. وقد ذهبوا إلى أنّ الأوضاع في جوّا أسوأ بكثيرٍ منها في الهند البريطانية؛ حيث ساد التمييز العنصري، وغابت حقوق الإنسان كليًا. وفي عام ١٩٤٦، زار رامانوهار لوهيا — العضو اليساري في حزب المؤتمر — المنطقة، وحثّ أهلها على الثورة على حُكّامهم. تبع ذلك نوبة من الإضرابات والاحتجاجات، قوبلت بالقمع من جانب السلطات. وفي يوم ١٥ أغسطس من عام ١٩٤٧، رُفع العَلَم الهندي الثلاثي الألوان في أنحاءٍ شتّى من جوّا، ولكنّ الشرطة سرعان ما قبضت على المحتجين.⁸⁸ وإلى جانب جوّا، كان البرتغاليّون يسيطرون على عدة أراضٍ أصغر على ساحل كونكان؛ منها مدينة دامان، التي اشتملت على حاميةٍ مكوّنة من ١٥٠٠ جندي من شرق أفريقيا البرتغالية. كانت تلك المدينة متاخمة لمقاطعة بومباي، التي حُظر فيها بيع الكحوليات وشربها بعد الاستقلال؛ ومن ثمّ ازدهرت تجارة تهريب الكحوليات؛ ففي أمسيات الأحد، كانت الحدود بين دامان وبومباي «ممتلئةً بزوّار باخوس (إله الخمر)، العائدين إلى وطنهم الهند، أرض النُدرة والتّقصّف».⁸⁹

وإلى جانب مُدمني الخمر، ثارت ثائرة الهنود ذوي الوعي السياسي حيال موقف البرتغال إزاء مستعمراتها. تروى نهر في البداية؛ أملاً في حل المسألة بالحوار، ولكنه اضطرَّ إلى التحرك بدفع من عناصر الحزب الاشتراكي الراديكالية، الذين بدءوا سلسلة من الاحتجاجات الشعبية لدفع جُوا إلى الانضمام إلى الاتحاد الهندي. وفي شهر يوليو من عام ١٩٥٤ استولى مجموعة من النشطاء من بومباي على مستعمرة دادرا الصغيرة. وفي الشهر التالي سقطت مستعمرة أكبر قليلاً؛ هي نَجَر-هافيلي، دون مقاومة. ثم حاول ألف متطوِّع عبور الحدود إلى داما في عيد الاستقلال، ولكنَّ الشرطة الهندية أوقفتهم، وعليه أبرقوا إلى رئيس الوزراء طلباً للدعم؛ فأبرق نهر ردّاً عليهم قائلاً إنَّ مثل تلك المواجهة «لن تفيد قضيتنا».⁹⁰

إلا أنَّ ذلك لم يردع الاشتراكيين إلا لفترة مؤقتة. وبعد عام دخلت مجموعة بقيادة إن جي جوراي إلى جُوا هاتفةً بالشعارات، وتوغَّلت عدة أميال في عمقها قبل أن تهاجمهم الشرطة؛ حيث أُصيب عدة مُحْتَجِّين بإصابات بالغة، وأودع المتظاهرون الحبس في سجن حصن أجوادا، حيث قُصِّوا عشرين شهراً قبل أن يُطلق سراحهم؛ فأثناء احتجاجات عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٥ هذه، اعتقل البرتغاليون أكثر من ألفي شخص.⁹¹

٨

كانت السياسة الخارجية بالنسبة إلى نهر أداةً لتأكيد حضور الهند على الساحة العالمية؛ فبعد الاستقلال أشرف بنفسه على إنشاء مكتب الخدمة الخارجية الهندية، حيث جَلَب الموظفين الأكفاء من دائرة الخدمة المدنية الهندية للعمل به، وعيَّن موظفين جُددًا من الشباب. وكان العمل في مكتب الخدمة الخارجية الهندية يتسم بمزيجٍ فريدٍ بين المثالية والرونق، كما أنَّه أتاح فرصة التعامل مع رئيس الوزراء على المستوى الشخصي؛ فيسترجع أحد موظفي هذا المكتب ذكرياته — في أوائل عام ١٩٤٨ — عندما اسْتُدْعِيَ إلى مكتب نهر، وعرض عليه خريطة للعالم. جالَّت عينا رئيس الوزراء بالخريطة، وأشار بأصابعه إلى نقاطٍ في الشمال والجنوب والشرق والغرب. ثم هتف: «سيكون لدينا أربعون سفارة! سيكون لدينا أربعون بعثة دبلوماسية!»⁹²

بعد مرور خمس سنوات، عندما أصبح لدى الهند أربعون بعثة دبلوماسية بالفعل، كتب نهر رسالة تهنئة لها جميعاً. وقال إنه منذ الاستقلال «زادت هيبة الهند بدرجة كبيرة ... فلطالما تحاشينا الاضطلاع بدورٍ لافتٍ للأنظار في الشؤون الدولية ... وبصفة

تدرجيّة، نما تقدير في البلدان الأخرى لصِدْق نِيَّتِنَا رغم اختلافنا معها». وطالب جميع ممثلي الهند في الخارج — «من رئيس البعثة إلى أصغر موظف» — بأن «يشعروا بأنهم أسرة سعيدة ويعملوا على هذا الأساس، يتعاون أفرادها بعضهم مع بعض ... جميعنا شركاء في مغامرة عظيمة، وجميعنا شركاء ورفاق في مهمة واحدة».⁹³

وعلى الرغم من أن تلك المغامرة بعينها قُدِّمَتْ ونُفِّذَتْ في إطار جماعي، فقد حملت بصمة رئيس الوزراء واضحة على كل نواحيها؛ ففي عام ١٩٥٠، قال أحد أكثر أعضاء مجلس الوزراء ذكاءً وأقلهم تزلفاً إن نهره أصبح «أعظم رجل في العالم، أعظم من رجال الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأي رجل آخر». وقال إن بلداً «يفتقر إلى الموارد والرجال والمال — سُبُل السلطة الثلاثة — سرعان ما أصبح»، من خلال قائده، «يُنْظَر إليه على أنه أكبر قوة أخلاقية في العالم المتحضّر ... وكلمته أصبحت مسموعة باحترام في مجالس العظماء».⁹⁴ وحتى السياسيون المعارضون كانوا مُقَدِّرِينَ لما حقّقه نهره من أجل مكانة الهند الدولية. وبدا لهم عدم الانحياز تطبيقاً مبتكراً لمبادئ غاندي في شئون العالم. وتعضّدت الثقة في قدرة الهند على البقاء عندما دُعِيت لأدوار وساطة مهمة في نزاعات ذلك العصر وحروبه الأهلية.

كذلك أشاد بعض الأجانب المتعقلين بسياسة عدم الانحياز التي انتهجها نهره؛ فعندما بدأت دار النشر العظيمة فلترينيلي في ميلان نشاطها عام ١٩٥٥، كان أحد أول كتابين نشرتهما هو كتاب «سيرة ذاتية» لنهره، الذي أشادت به لاتسامه بـ «الاتساق والتماسك في معاداته الفاشية» وكذلك كونه بوقاً أصيلاً لـ «البلدان الخارجة من تحت نير الاستعمار ... لتتبوأ مكانها بقوة في المنظومة السياسية الدولية».⁹⁵ ومن السفارة السويدية في نيودلهي، كتبت ألفا ميردال إلى زوجها جونار أن نهره كان «يلعب بطبيعة الحال دوراً حاسماً ناهيك عن كونه دوراً تاريخياً عالمياً، دون أدنى ميل إلى الاستبداد. أوليس صحيحاً أنه ربما كان الشخص الوحيد الذي رأيناه يصل إلى منصب رفيع ذي نفوذ دون أن يشعر بأنه أصبح أكثر أهمية؟»⁹⁶

كانت تلك هي مكانة نهره بين رعايا دول خط المواجهة في الحرب الباردة، التي وقفت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي؛ ففي عام ١٩٥٥ كانت حركة عدم الانحياز ما زالت محتفظةً ببريقها وهالتها الأخلاقية. ثم جاء العام التالي بغزو المجر، وبداية خيبة أمل الغربيين في نهره. أما أهل بلده فاستغرق فقده دعمهم المسحور وقتاً أطول.

الفصل التاسع

إعادة رسم الخريطة

البعض يريدون إعادة إحياء سُنَّة شيفاجي وَرَفَع عَلم الإمبراطورية الماراثية في ساميوكتا مهاراشترا (أي، مهاراشترا المتحدة)، بينما يرغب آخرون في توسيع الإمبراطورية الاقتصادية للميونيرات بومباي وأحمد أباد حتى تشمل مهاجوجارات قاطبة. والتحيُّزات والخصومات والأحقاد الإقليمية يُعاد إحيائها في جميع الأنحاء، والجميع يبدون متلهِّفين للانفصال عن الآخرين، وليس الاتحاد معهم؛ فالآساميون يودُّون اقتطاع تلك الأرض من البنغال، والبنغاليون يرغبون في قطعة من بيهار، والتيلوجيون غير راضين في أوريسا، والأقلِّيَّة التاميلية تريد الانفصال عن ترافنكور.

الكاتب اليساري كيه إيه عباس، يناير ١٩٥١

١

لطالما أدرك قادة الحركة القومية الهندية قدرة اللغة الأم على استثارة الناس وتحريكهم؛ فقد كانت الهند أرض لغات كثيرة، كلُّ منها لها أبجديتها الخاصة، وقواعدها النحويَّة، ومفرداتها، وتراثها الأدبي. وعوضًا عن إنكار ذلك التنوُّع، سعى حزب المؤتمر إلى إفساح المجال له؛ فمُنذ عام ١٩١٧، ألزم الحزب نفسه بإقامة أقاليم لغوية في الهند الحرة؛ فشكَّلت دائرة منفصلة لأندرا ذلك العام، ودائرة منفصلة للسند في العام التالي. وبعد عقد جلسة حزب المؤتمر في ناجبور عام ١٩٢٠، وُسِّع تطبيق ذلك المبدأ واتَّخذ شكلًا رسميًا بإنشاء لجانٍ إقليميةٍ لحزب المؤتمر حسب المناطق اللغوية؛ وذلك على غرار: لجنة حزب المؤتمر في كاراتاكا براديش، ولجنة حزب المؤتمر في أوريسا، ولجنة حزب المؤتمر في

مهاراشترا، وهكذا دواليك. والجدير بالذكر أنَّ تلك اللجان لم تتبع التقسيمات الإدارية للهند البريطانية، بل أحياناً ما تنافت معها.

وقد شجّع المهاتما غاندي عملية إعادة تنظيم حزب المؤتمر على أساس اللغة ودعمها. وعندما جاء الاستقلال — في أغسطس ١٩٤٧ — رأى غاندي أنَّ ولايات الدولة الجديدة ينبغي أن تتحدّد على أساس اللغة. وفي يوم ١٠ أكتوبر من عام ١٩٤٧ كتب إلى زميل له قائلاً: «أرى أننا ينبغي أن نُعجل بإعادة تنظيم المقاطعات اللغوية ... ربما توهمنا حالياً أنَّ اختلاف اللغات دلالة على اختلاف الثقافات، ولكنَّ ثَمَّة احتمال أيضاً في أن يختفي هذا التوهم بإنشاء المقاطعات اللغوية. سوف أكتب شيئاً عن هذا الموضوع إذا سنح لي الوقت ... أعلم أنَّه ثَمَّة فئة من الناس يقولون إنَّ فكرة إقامة أقاليم لغوية فكرة خاطئة. وفي رأيي أنَّ هذه الفئة تتفنّن في اختلاق العقبات.»¹

وكان جواهر لال نهرو أيضاً يُقدّر التنوع اللغوي الذي تميّز به الهند؛ ففي مقال كتبه عام ١٩٣٧، قال: «إنَّ اللغات الحيّة كيان نابض نشط، متغيّر باستمرار، مطّرد النمو، يُعبّر عن الأشخاص الذين يتحدّثونه ويكتبونه.» وأضاف: «لغاتنا المحلية العظيمة ليست مجرد لهجات أو لغاتٍ دارجة، كما يدعوها الجُهلاء أحياناً؛ بل هي لغات عريقة، ذات ميراثٍ ثرٍ، وكلُّ منها يتحدثها ملايين البشر، وكلُّ منها مرتبطة ارتباطاً لا ينفصم بحياة العامة وثقافتهم وأفكارهم وكذلك حياة الطوائف العليا وثقافتها وأفكارها. ومن البديهي أنَّ جموع الشعب لا يمكن أن تنمو تعليمياً وثقافياً إلا من خلال لغتها الخاصة.»²

كانت تلك هي رؤية نهرو عام ١٩٣٧، ولكن بحلول عام ١٩٤٧ كان فكره قد تغيّر؛ فآنذاك كانت البلاد قد قُسمت لتوها على أساس الدين، فأما كان لتقسيمها مرةً أخرى على أساس اللغة ليشجّع على تفكيك الاتحاد الهندي؟ ولم لا يُحتفظ بالوحدات الإدارية القائمة؛ مثل مدراس — التي ضمّت جماعاتٍ سُكّانيةً من متحدّثي التاميلية والمالايالامية والتيلوجوية والكانادية والأردية والكونكانية — وبومباي، التي يتحدث سكانها الماراثية والجوجاراتية والأردية والسندية والجندية وغيرها من اللغات؟ أليس من شأن تلك الولايات المتعددة اللغات والثقافات أن تُقدّم ممارسة نموذجية لتناغم العيش؟ وعلى أي حال، ألا ينبغي للدولة الجديدة أن تتحدّ على المُثل العلمانية المتمثلة في السلام والاستقرار والنمو الاقتصادي، عوضاً عن إعادة إحياء الهويات الطبقية واللغوية البدائية؟

أعرب نهرو عن تلك التحفّظات في خطابٍ أدلى به في الجمعية التأسيسية بعد الاستقلال بثلاثة أشهر؛ فقال إنّه على الرغم من أنَّ حزب المؤتمر وعد يوماً بإقامة أقاليم

لغوية، فالبلاد تواجه الآن «وضعا حرجا للغاية نتيجة للتقسيم»؛ فقد «برزت النزاعات الانشقاقية إلى السطح»، ويستلزم التصدي لها التشديد على «أمن الهند واستقرارها ... ومن ثمّ تتمثل الضرورة الأولى في أن تصير الهند كلها قوية راسخة الدعائم، وواثقة في قدرتها على مواجهة الأخطار كافة ومواجهة المشكلات كافة والتصدي لها؛ فبالحياة الهند، تحيا جميع أجزائها وتزدهر. وبضعف الهند، تضعف العناصر المكوّنة لها كافة».³

ومن ثمّ وجب تأجيل إنشاء أقاليم لغوية، لحين تمتّع الهند بالقوة والثقة بنفسها. يبدو أنّ نهرو أقنع غاندي نفسه بذلك؛ إذ إنّّه في نوفمبر من عام ١٩٤٧، كتب المهاتما قائلا إنّّه «ربما كان الإحجام عن فرض إعادة التوزيع على أساس اللغة مبرّرا في ظل المناخ الكئيب الحالي؛ فالروح الإقصائية تأتي في المقام الأول دائما. لا أحد يفكر في الهند ككل». كان غاندي يرى آنذاك أنّ إعادة تنظيم الأقاليم يجدر تأجيله لوقتٍ أهدأ، عندما يخبو لهب القلاقل الطائفية ويحل محلها «مناخ صحي، يُشجّع الوفاق عوضا عن الشقاق، والسلام عوضا عن القلاقل، والتقدم عوضا عن الرجعية، والحياة عوضا عن الموت».⁴

وكما هي الحال دائما، شدّد غاندي على ضرورة اتّخاذ «خطوات تدريجية». ولكنّه لم يكن مستعدّا للتخلي عن المبدأ في حد ذاته؛ ففي مجلس صلاة انعقد يوم ٢٥ يناير ١٩٤٨، عاد غاندي للحديث عن موضوع الولايات اللغوية. وقال مُذكّرا: «منذ نحو عشرين عاما قرّر حزب المؤتمر إقامة مقاطعات في هذا البلد قدر عدد لغاته الرئيسية». وقد وصل الحزب إلى السلطة، وأصبح في موقعٍ يتيح له تنفيذ ذلك الوعد. كان غاندي يرى أنّه إنّ أُقيمت مقاطعات جديدة على أساس اللغة، و«وُضعت كلها تحت سيطرة دلهي، فلن يكون في ذلك أيُّ ضرر. ولكنّ الوضع سيكون سيئا جدا إنّ رغبت كلها في التحرّر ورفضت القبول بالسلطة المركزية؛ فلا ينبغي آنذاك أن تكون بومباي بمعزلٍ عن مهاراشترا، ومهاراشترا بمعزلٍ عن كارناتاكا، وكارناتاكا بمعزلٍ عن أندرا؛ وإنما لنحيا جميعا إخوة. وإضافة إلى ذلك، فإذا أُقيمت مقاطعات لغوية فسيعطي ذلك دفعة للغات الإقليمية؛ فمن السخف أن نجعل الهندوستانية لغة التعليم في المناطق كافة، ومن الأسخف أن نستخدم الإنجليزية لهذا الغرض».⁵

في غضون أسبوعٍ تُوّفي غاندي، وكان لدى المُمسّكين بزمام السلطة مسائل أخرى أكثر إلحاحا يُعْنون بها؛ فقد لزم تهيئة سَكَن وعمل مُجزٍ لملايين اللاجئين الوافدين من باكستان الشرقية والغربية، وكذلك كان ثمة حرب غير معلنة دائرة في كشمير، ووجب وضع دستور

جديد، وتحديد موعد للانتخابات، وصياغة سياسات اقتصادية وتنفيذها؛ لذا لزم آنذاك إرجاء إنشاء المقاطعات الجديدة، ربما لأجل غير مُسمى.

حَظِيَ نهرو بتأييد كلٍّ من فالابهاي باتيل وسي راجا جوبالالتشاري في إحجامه عن إضافة التقسيمات اللغوية إلى التقسيم الديني الأخير، وأصرَّ سي راجا جوبالالتشاري على ضرورة وقف «القوى الانفصالية الأخرى» عند حدِّها فوراً.⁶ كذلك فقد عمل باتيل جاهداً في إطار الجمعية التأسيسية على تغيير الموقف الرسمي لحزب المؤتمر. وتحت إدارته، عيَّنت الجمعية التأسيسية لجنةً من الفقهاء القانونيين والموظفين الحكوميين لإعداد تقارير عن تلك المسألة؛ فأقرَّت اللجنة بقوةٍ المشاعر الشعبية — «النداء القوي» الذي توجَّهه المطالبات بالمشاعر اللغوية إلى «كثير من أبناء وطننا» — ولكنها خلُصت إلى أنه في ظل الوضع المضطرب السائد «الضرورة الأولى والأخيرة للهند في الوقت الحالي هي أن تصير دولة ... فأى شيء يساعد على تنمية المشاعر القومية لا بد أن يستمر، وأى شيء يلقي العقبات في طريقها لا بد من رفضه أو تنحيته جانباً. لقد طبَّقنا ذلك الاختبار على المقاطعات اللغوية أيضاً، واحتكاماً إليه، نرى أنه لا يمكن تأييدها».⁷

أثار ذلك الحُكم استياء قطاعاتٍ كبيرةٍ من الجمعية التأسيسية؛ فمعظم أعضاء حزب المؤتمر من متحدثي الماراثية أصرُّوا على إنشاء ولاية مهاراشترا المستقلة. وبالمثل، رغب أعضاء الحزب الذين مثَّلت الجوجاراتية لغتهم الأم في مقاطعة خاصة بهم. وشابههم في تطلُّعاتهم أعضاء حزب المؤتمر المتحدِّثون بلغات التيلوجوية أو الكانادية أو المالايالامية أو الأورِيَّة؛ فبغية تهدئة الصخب، عيَّنت لجنة جديدة، شارك فيها كلٌّ من نهرو وباتيل، بينما كان العضو الثالث هو مؤرِّخ الحزب ورئيسه السابق باتَّابي سيتاراميا.

سحبت تلك اللجنة — التي سُمِّيت لجنة جيه في بي، نسبةً إلى الأحرف الأولى من أسماء أعضائها — موافقة حزب المؤتمر السابقة على مبدأ المقاطعات اللغوية، قائلة: «إنَّ اللغة ليست قوة رابطة فحسب، بل مُفرِّقة أيضاً». وفي ذلك الوقت، حيث «لزم أن يكون الاعتبار الأول هو أمن الهند ووحدتها ورخاؤها الاقتصادي»، «لا بد من التصدي لأي ميول انفصالية وانشقاقية بكل صرامة».

نقلًا عن أحد المصادر الموثوقة — روبرت كينج — كان تقرير لجنة جيه في بي نوعاً من «العلاج بالمياه الباردة». فقد «هدأ الأمور لُبْرة».⁸ ولكنَّ سرعان ما اشتعلت النيران من

جديد؛ فخلال عامي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ تجددت الحركات الساعية إلى الاستقلال اللغوي؛ منها حملة ساميوكتا كارناتاكا أو كارناتاكا العظمى، التي سعت إلى توحيد متحدثي اللغة الكانادية في ولايات مدراس وميسور وبومباي وحيدر أباد. وإلى جانب تلك الحركة كانت المعركة من أجل مهاراشترا العظمى، التي سعت إلى لَمْ شَمَل متحدثي اللغة الماراثية في وحدةٍ سياسيةٍ واحدة. كذلك أراد المالاياليون ولاية خاصة بهم، على أساس دمج إمارتي كوتشِن وترا فنكور مع مالابار. وهبَّت أيضًا حركة مَهاجوجارات.

ودارت معركة من نوعٍ خاصٍّ من أجل إقامة ولاية سيخية في البنجاب، جمعت بين المزاعم اللغوية والدينية؛ فالسيخ ربما كانوا الفئة الأكثر تضرُّراً من التقسيم؛ فقد خَسِرُوا أكثر أراضيهم إنتاجيةً بضُمِّها إلى باكستان، واضطُّروا إلى تقاسم المساحة والنفوذ مع الهندوس فيما تبقى من الهند.

نحو عام ١٩٥٠، بلغت نسبة السكان الهندوس في البنجاب الهندية قرابة ٦٢٪، مقابل ٣٥٪ من السيخ. إلا أنَّ تلك النِّسَب أخفت فجوة إقليمية كُبرى؛ فالنصف الشرقي من ذلك الإقليم سادت فيه اللغة الهندية، ومثَّل الهندوس نحو ٨٨٪ من سُكَّانه. أما النصف الغربي فسادت فيه اللغة البنجابية، ومثَّل السيخ ما يربو قليلاً على نصف تعداد سُكَّانه.

ولم يكن الانقسام الديني مطابقاً للانقسام اللغوي تماماً؛ فالبنجابية كانت اللغة الأولى للسيخ كافة، وكذلك كثير من الهندوس. إلا أنَّ الهندوس كانوا يميلون إلى اعتبار البنجابية مجردَ لهجةٍ محليةٍ من اللغة الهندية، بينما أصرَّ السيخ ليس على أنَّها لغة قائمة بذاتها فحسب، بل أنَّها لغة مقدَّسة أيضًا؛ فقد كان السيخ يقرءون البنجابية ويكتبونها في النصوص الجورموخية، التي يؤمن السيخ بأنَّ أبجديتها جاءت على لسان الجورو (المُعَلِّم).^٩

منذ عشرينيات القرن العشرين، مثَّل حزب أكالي دال مصالح السيخ ذوي الوعي السياسي؛ فكان كياناً دينياً وحزباً سياسياً في الوقت نفسه؛ فقد كان هو المتحكِّم في المعابد السيخية، ولكنه نافس في الانتخابات أيضًا. لفترةٍ طويلةٍ كان زعيم الحزب هو المُعَلِّم تارا سينج، وهو شخصية مهمة مثيرة للفضول و(مثل شخصيات كثيرة مثله في التاريخ الهندي) لم تُدَوَّن سيرتها بعد.

وُلِدَ تارا سينج في يونيو من عام ١٨٨٥، هندوسياً. لا ينبغي أن تثير تلك الحقيقة دهشتنا؛ إذ إنَّ الجيل الأول من معتنقي دينٍ جديد، يكون في أغلب الأحيان هو الأكثر

فاعلية، بل الأكثر أصولية من بين الزعماء الدينيين. دَرَسَ تارا سينج في كلية خالسا بأمریتسار، حيث تفوّق في دراسته الأكاديمية وكذلك في كرة القدم؛ حيث أكسبه ثباته كمُدافعٍ لقب «الصخرة». وعوضاً عن الالتحاق بالعمل في حكومة الاستعمار، أصبح ناظر مدرسة سيخية في لياالبور، وفيها نال لقب «المعلّم».¹⁰

في عشرينيات القرن العشرين انضمَّ تارا سينج إلى الحركة الساعية إلى تطهير المعابد السيخية من الكهنة الفاسدين الذين كانوا يديرونها. وفي عام ١٩٣١ تولى منصب رئيس اللجنة العليا لإدارة المعابد، وهو منصب واسع النفوذ والتأثير، لا سيما على المال. وطوال الأعوام الثلاثين التالية كان أشدَّ المدافعين عن «الطريقة» السيخية عزيمة وإصراراً. واستطاع إظهار نفسه بصورة «الشخص الوحيد المثابر المتجدد في اعتناق الطريقة السيخية ككيانٍ سياسيٍّ مستقل، والزعيم السيخي الوحيد الذي سعى دون كللٍ أو مللٍ وراء هدف منح المجتمع السيخي سلطةً سياسية منظمةً جغرافياً، والزعيم الغيري المتحرر من الطموحات الشخصية».¹¹

قبل عام ١٩٤٧ كان تارا سينج مُصرّاً على أنَّ الطريقة السيخية في خطرٍ من المسلمين والعصبة الإسلامية. وبعد عام ١٩٤٧ قال إنها في خطرٍ من الهندوس وحزب المؤتمر. وازدادت حُطْبُه قوةً مع اقتراب موعد الانتخابات العامة للعام ١٩٥١-١٩٥٢. فقد ندّد بالهيمنة الهندوسية وزعم أنه «في سبيل الدين والثقافة والطريقة، وبغية إعلاء راية الجورو، السيخ على استعداد لفعل أي شيء لنيل الاستقلال».¹²

فَبِضْ على تارا سينج عدة مراتٍ بين عامي ١٩٤٨ و١٩٥٢، لتحذّيه حظر التجمّعات العامة وما اعتُبرَ حُطْباً «تهيجية». وسُجِنَ معه مئاتٌ من أنصاره؛ فقد حَطَّيَ بدعمٍ قويٍّ من جانب المزارعين السيخ، لا سيما بين أفراد طائفة الجات العليا. كان استخدام تارا سينج للفظـة «الاستقلال» غامضاً عن عمد؛ فقد كان مزارعو الجات يرغبون في مقاطعة سيخية داخل الهند، وليس دولة ذات سيادة. كانوا يريدون التخلص من هيمنة الهندوس على البنجاب الشرقية، ليتبقّى لهم بذلك ولاية يمكن أن يمثلوا أغلبية كبيرة فيها. ولكن تارا سينج بتلميحه إلى الانفصال ضغط على الحكومة، وفي الوقت نفسه أقنع أتباعه بالتزامه الشخصي بالقضية.

إلا أنَّ تارا سينج لم يحظَ بدعم السيخ جميعاً؛ فالطوائف الاجتماعية الدنيا من السيخ — المتخوِّفة من الجات — كانت معارضة لحزب أكالي دال. وبعض الجات انضموا

إلى حزب المؤتمر. وفي بادرةٍ للمحابة، أعلن كثير من الهندوس متحدثي البنجابية أنَّ اللغة الهندية هي لغتهم الأم في تعداد عام ١٩٥١. إلا أنَّ الضربة القاصمة لتارا سينج كانت الانتخابات العامة ذاتها؛ ففي مجلس البنجاب — الذي تضمَّن ١٢٦ مقعدًا — لم يحصل حزب أكالي دال إلا على أربعة عشر مقعدًا.

٣

لا شك أنَّ أشرس الحركات المطالبة بالانفصال على أساس اللغة كانت حركة متحدثي التيلوجوية في أندرا؛ فقد كان متحدثو تلك اللغة أكثر من متحدثي أيِّ لغةٍ أخرى في الهند عدا اللغة الهندية. وتميَّزت هذه اللغة بثراء تاريخها الأدبي، وارتبطت برموز لمجد أندرا؛ مثل إمبراطورية فيجاياناجارا؛ فحينما كانت الهند لا تزال واقعةً تحت الحكم البريطاني، عملت منظمة أندرا ماهاسابها جاهدةً على إنماء جسِّ الهوية بين جماعات المتحدثين باللغة التيلوجوية في رئاسة مدراس، الذين ادَّعت المنظمة تعرُّضهم للاضطهاد على يد التاميليين. كذلك نشطت منظمة أندرا ماهاسابها في إمارة حيدر أباد.

بعد الاستقلال، طالب متحدثو التيلوجوية حزب المؤتمر بتنفيذ قراراته القديمة الصادرة لصالح إنشاء ولايات لغوية. واستخدموا أساليب متنوعة في الدفع بقضيتهم؛ من عرائض وشكاوى ومسيرات في الشوارع وحالات صيام عن الطعام. وفي ضربة كبرى لحزب المؤتمر، استقال تي براكاسام — رئيس وزراء ولاية مدراس الأسبق — من منصبه في الحزب عام ١٩٥٠ بسبب قضية الولايات. ومن ناحيةٍ أخرى، دعا الأعضاء متحدثو اللغة التيلوجوية في مجلس مدراس بإلحاح إلى إقامة ولاية باسم «أندرا براديش» فورًا. وأثناء نوبة الرياح الموسمية لعام ١٩٥١ صام رجل كان عضوًا في حزب المؤتمر وأصبح السوامي (الكاهن) — يُدعى سيتارام — عن الطعام تأييدًا لتلك الفكرة. وبعد خمسة أسابيع أنهى صيامه، استجابةً لمناشدة الزعيم المحترم تلميذ غاندي، فينوبا بهافي.¹³

ثم وُضعت قضية أندرا أمام اختبار الاقتراع العام للبالغين؛ فأثناء جولات نهرو الانتخابية في المناطق المتحدثة باللغة التيلوجوية، قابل متظاهرين في أماكن عدَّة ملوَّحين بأعلام سوداء وهاتفين: «نريد أندرا». ¹⁴ وكتبت الصحيفة الرسمية لحزب المؤتمر باستياءٍ أنَّ «رئيس حزب المؤتمر شهد تظاهراتٍ من أنصار إقامة ولاية أندرا، صحبتها شعارات ولافتات وملصقات؛ فكان يبتسم لهم في بعض الأماكن، ويشتاط غضبًا من سلوكهم في

أماكن أخرى».¹⁵ كانت العلامات غير مبشرة، وبالفعل على الرغم من نجاحات حزب المؤتمر في سائر الأنحاء، كان أدائه ضعيفاً جداً في تلك المنطقة؛ فمن بين ١٤٥ مقعداً لتلك المنطقة في مجلس مدراس التشريعي، لم يفز الحزب إلا بثلاثة وأربعين مقعداً. وفازت أحزاب داعمة لحركة أندرا بمعظم المقاعد الأخرى. كان من تلك الأحزاب الشيوعيون، الذين ربّحوا واحداً وأربعين مقعداً.

شجعت نتائج الانتخابات إعادة إحياء حركة أندرا؛ فقرب نهاية فبراير ١٩٥٢، بدأ السوامي سيتارام مسيرةً في المناطق المتحدثة باللغة التيلوجوية، بغية حشد الدعم للحركة؛ فقال إنّ إقامة الولاية «لا يمكن إرجاؤها أكثر من ذلك»، وإنّ قبائل أندرا «مستعدة لدفع ثمن تحقيق ذلك الهدف». وحثّ السوامي جميع أعضاء مجلس مدراس المتحدثين باللغة التيلوجوية على مقاطعة أعمال المجلس لحين إنشاء الولاية التي يحلمون بها.¹⁶

كان المحرّضون على إقامة ولاية أندرا يبعضون شخصين على وجه التحديد: رئيس الوزراء نهرو، ورئيس وزراء مدراس سي راجا جوبالاشاري؛ فكلاهما سجّل له قولٌ أنّه لا يرى إقامة ولاية أندرا فكرة صائبة. وكلاهما أكّد أنّه حتى إذا نشأت تلك الولاية — خلافاً لرغبتهما — فلن تُشكّل مدينة مدراس جزءاً منها، وهو ما أثار سخط قبائل أندرا، التي كان لها حضور ديموغرافي واقتصادي قوي في المدينة، ورأت أنّ لها حقاً فيها مثلما للتاميليين.¹⁷

وفي يوم ٢٢ مايو، أخبر نهرو البرلمان أنّه «لأعوامٍ حتى الآن وجّهنا جهودنا القصوى نحو توحيد الهند. أنا عن نفسي أعتبر أي شيء لا يساعد في عملية التوحيد تلك غير مستساغ؛ فحتى إنّ كان تشكيل مقاطعات لغوية مستحسنًا في بعض الحالات، فمن الجليّ أنّ هذا ليس هو الوقت المناسب. وعندما يحين الوقت المناسب، فسننشئها دون إبطاء».

وحسبما كتب كيه في نارايانا راو: «بدا ذلك الموقف من نهرو مفرط الغموض والمراوغة لقبائل أندرا؛ فلا أحد يعلم ما هو الوقت المناسب ومتي يحين». فكثّفوا احتجاجهم تعجلاً للرد على ذلك التساؤل. وفي يوم ١٩ أكتوبر ١٩٥٢، بدأ رجل يُدعى بوتّي سريرامولو صياماً عن الطعام حتى الموت في مدراس. وباركه في ذلك السوامي سيتارام، وآلاف غيره من متحدثي التيلوجوية.¹⁸

ولّد سريرامولو في مدراس عام ١٩٠١، ودرس الهندسة الصحيّة قبل أن يلتحق بالعمل في هيئة السكك الحديدية. وفي عام ١٩٢٨ تعرّض لمأساة مزدوجة، عندما تُوفيت زوجته وابنتهما الوليد. وبعد عامين استقال من منصبه لكي ينضمّ إلى مسيرة الملح. وفيما

بعدَ قضى بُرهةً من الزمن في أشرم سبرماتي الذي عاش فيه غاندي. وفي فترةٍ لاحقة، قضى ثمانية عشر شهرًا في السجن ضمن حملة الساتياجراها (المقاومة السلمية) الفردية لعام ١٩٤٠-١٩٤١.

أدعت دراسة مُغرقة في المدح نشرتها اللجنة المختصة بتاريخ حركة أندرا عام ١٩٨٥ أنَّ إقامة بوّتي سريرامولو في أشرم المهاتما غاندي «كانت عَظَمَتها ملحمة؛ فها هو طالب علم ممتلئ بالمحبة والتواضع، كله خدمة وتضحية لإخوانه البشر، وها هو أيضًا جورو؛ المعلم العالمي، الممتلئ مثله بالمحبة والصدق واللاعنف والتقارب مع الفقراء الكادحين. أثناء إقامة سريرامولو في سبرماتي ... أدّى مهامه ببهجة وتفانٍ، وكسب محبة المُقَرَّبِينَ ورضا المعلم الأكبر، غاندي».¹⁹

صحيح أنَّ غاندي كان يُكِنُّ محبةً لسريرامولو، ولكن يتحتم علينا قول إنه أثار حنقه أيضًا إلى حدٍّ ما؛ ففي ٢٥ نوفمبر ١٩٤٦ أقدم التلميذ على الصيام عن الطعام حتى الموت طلبًا لفتح المعابد كافة في مقاطعة مدراس للمنبوذيين. آنذاك حتّه رجال آخرون في حزب المؤتمر على التوقُّف؛ إذ تركَّز اهتمامهم أكثر على حرية الهند الوشيكة. وحين رفض، لجئوا إلى غاندي، الذي أقنعه بالتخلي عن صيامه. وبعدها كتب المهاتما إلى تي براكاسام قائلاً إنه «سعيد لانتهاؤ صيام سريرامولو على النحو السارِّ الذي تصفه. وقد أبرق إليّ ما إن أفطر. أعلم أنه مجتهد، وإن كان غريب الأطوار بعض الشيء».²⁰

كان بوّتي سريرامولو قد أنهى صيامه عام ١٩٤٦ إثر إصرار غاندي. ولكن عام ١٩٥٢ كان غاندي قد توفّي، وعلى أي حال فقد كانت مسألة أندرا أكثر أهمية بالنسبة إلى سريرامولو مما كانت مسألة المنبُذيين قبلاً؛ فكان عازماً على المُضي في ذلك الصيام حتى النهاية، أو حتى ترسخ حكومة الهند.

ففي يوم ٣ ديسمبر، كتب نهرو إلى راجا جوبالاتشاري قائلاً: «نَمَّة نوع ما من الصيام عن الطعام يجري في سبيل إقامة مقاطعة أندرا وبلغتني بشأنه برقيات محمومة. ذلك الأمر لن يؤثر فيّ مطلقاً، وأقترح أن نتجاهل الأمر برمته.» بحلول ذلك الوقت كان سريرامولو صائماً عن الطعام منذ ستة أسابيع. وإذ استمرتِ محنته، تنامي الدعم لقضيته؛ فدُعِيَ إلى إقامة إضراباتٍ عامةٍ في مدنٍ كثيرة. ويذكر عالم الاجتماع الهندي أندريه بيتي — الذي كان مسافراً من مدراس إلى كلكتا آنذاك — إيقاف جموع غاضبة لقطاره في فيزاج وهتافها بشعاراتٍ معاديةٍ لراجا ونهرو.²¹

حينذاك اضطرَّ نهرو إلى التسليم بقوة المشاعر الشعبية؛ ففي يوم ١٢ ديسمبر كتب إلى راجا جي مرةً أخرى، مشيرًا إلى أنَّ الوقت قد حان لقبول مطلب ولاية أندرا. وقال: «وإلا نشأ سخط كامل فيما بين قبائل أندرا، ولن نتمكن من احتوائه.» بعد مرور يومين أبرق راجا جي إلى رئيس الوزراء، وقال يائسًا: «ربما أمكن كَفُّ الأذى بدرجة أكبر إذا قمت باستدعاء — أكرَّر استدعاء — السوامي سيتارام إلى دلهي؛ فهو الآن في مدراس يحوم حول الرجل الصائم عن الطعام، سريرامولو. والأذى كله نشأ عن تلك البؤرة، إذ إنَّ شباب أندرا انفعاليون جدًّا وميَّالون إلى الشغب؛ فإذا دعوت سيتارام لإجراء مباحثات، فربما تغيَّر الجو العام والأرجح أنَّ يتلاشى الأذى.»²²

كان الوقت قد فات آنذاك؛ ففي يوم ١٥ ديسمبر — بعد ثمانية وخمسين يومًا من بدء الصيام — تُوِّفِّي بوتِّي سريرامولو، وفُتِحَت أبواب الجحيم. «أنباء وفاة سريرامولو أوقعت أندرا كلها في بحرٍ من الفوضى.» فهُوِّجَت المصالح الحكومية، وأوقِفَت القطارات وشوِّهَت جدرانها. وبلغت تكلفة تلف الممتلكات العامة ملايين الروبيات. كذلك فقد قُتِلَ العديد من المتظاهرين عندما أطلقت الشرطة النار عليهم.²³ زعم نهرو يومًا أنَّ «الحقائق لا الصيام» ستحسم المسألة. والآن إذ واجه رئيس الوزراء احتمال انتشار الاحتجاجات وربما خروجها عن السيطرة، رضخ؛ فبعد مرور يومين على وفاة سريرامولو، أصدر بيانًا أعلن فيه عزمه إقامة ولاية أندرا.

وخلال الأشهر القليلة التالية، حُدِّت المناطق المتحدثة بالتيلوجوية في مقاطعة مدراس لفصلها. وحسبما كتب رئيس وزراء مدراس، فإنَّ تقسيم المقاطعة «صعبه الكثير من السباب والسلوكيات السيئة والتشكُّك والغضب».²⁴ وقد كبح راجا جوبالانتشاري جماح مشاعره ليحضر مراسم الاحتفال بولاية أندرا الجديدة في كرنول يوم ١ أكتوبر ١٩٥٣. وكان من بين الحضور أيضًا — بصفته ضيف الحفل الرئيسي — عدو قبائل أندرا الآخر حتى ذلك الحين؛ رئيس الوزراء جواهر لال نهرو.

٤

كان رئيس الوزراء منزعًا من تشكُّل ولاية أندرا براديش؛ فقد كتب إلى زميلٍ له في مجلس الوزراء في وجوم قائلاً: «سترى أننا أيقظنا المارد النائم، وأغلب الظن أنَّ معظمنا لن يفلت من بطشه.»²⁵

وقد حدث ما كان نهرو يخشاه؛ إذ زادت إقامة ولاية أندرا حدة المطالبات المشابهة من جماعات لغويةٍ أخرى. وعيّنت حكومة الهند — دون كامل إرادتها — لجنة لإعادة تنظيم الولايات بغية «إصدار التوصيات بشأن المبادئ العامة التي ينبغي أن تحكم حل هذه المشكلة». خلال عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٥ تنقّل أعضاء اللجنة في أنحاء الهند؛ فزاروا ١٠٤ مدن وبلدات، وأجرّوا حواراتٍ مع أكثر من ٩ آلاف شخص، وتلقّوا ما يصل إلى ١٥٢٢٥٠ عريضة كتابية.

كان من العرائض الأكثر طولاً وإثارةً للاهتمام تلك التي قدّمتها لجنة مواطني بومباي، التي رأسها أحد أقطاب صناعة القطن الرائدين — السير بُروشتَمداس تهاكورداس — وضّمت صفوفها رجال صناعة بارزين آخرين؛ مثل: جيه آر دي تاتا. وحوّت ترويسة العريضة المُقدّمة أسماء العديد من أنجح المحامين والباحثين والأطباء في المدينة.

كان جدول أعمال تلك اللجنة يقتصر على بندٍ واحد؛ هو إبقاء المدينة خارج حدود ولاية مهاراشترا. وفي عرضها لقضيتها، طبعت كتاباً مبهِراً من ٢٠٠ صفحة، مليئاً بالرسوم البيانية والخرائط والجدول. كان الفصل الأول مقدّمة تاريخية، توضّح توافد موجات متعاقبة من المستوطنين على المدينة من جماعاتٍ لغويةٍ مختلفة. وزعم ذلك الفصل أن هجرة المهاشترين كانت محدودة قبل نهاية القرن التاسع عشر. وحتى وقت صدور الكتاب لم يكن متحدّثو الماراثية يمثّلون أكثر من ٤٣٪ من تعداد سكان المدينة. وتحديث الفصل الثاني عن أهمية بومباي للحياة الاقتصادية الهندية؛ فقد كانت المركز الرئيسي لقطاعات الصناعة والأموال والتجارة الخارجية. وكانت نافذة الهند على العالم؛ إذ فاقت حركة الطائرات منها وإليها نظيرتها في المدن الأخرى كلها مجتمعة. كان الفصلان الثالث والرابع معنيّين بالجوانب الاجتماعية، وعبراً عن الطابع الذي تتميز به المدينة من تعدد للغات والثقافات. ونقلّا عن مراقب أوروبي، بومباي «ربما كانت التجمع البشري الأكثر تنافراً في ربوع الكرة الأرضية». ونقلّا عن آخر، كانت «بؤرة حقيقيّة لأنواع البشر وصنوفهم المتباينة، على نحو يفوق كثيراً تنوّع الجنسيات في القاهرة والقسطنطينية». أما الفصل الخامس فتناول الجغرافيا، وتحديث عن عزلة بومباي الطبيعية؛ إذ كان البحر والجبّال يفصلانها عن البرّ الناطق بالماراثية.

كان أول المستوطنين فيها من الأوروبيين، وكان كبار التجار والرأسماليين هم الجوجاراتيّين والبارسيّين، وأكثر المستوطنين إحساناً هم البارسيّون؛ فالمدينة قامت على

سواعد غير الماراثيين. وحتى في نطاق الطبقة العاملة، كان الوافدون من شمال الهند والمسيحيون أكثر عددًا في أكثر الأحيان من متحدثي الماراثية؛ فمن وجهة نظر لجنة مواطني بومباي، كان من الواضح أنه «استنادًا إلى الجغرافيا أو التاريخ أو اللغة أو السكان أو المنظومة القانونية، لا يمكن اعتبار بومباي وشمال كونكان جزءًا من إقليم ماراثا مثلما يزعم أنصار ساميوكتا مهاراشترا».²⁶

وراء واجهة الرؤية العالمية تزعمت جماعة لغوية بعينها حركة «أنقذوا بومباي»: الجوجاراتيون؛ فلو أصبحت بومباي عاصمة ولاية مهاراشترا الكبرى، فسيكون معظم السياسيين والوزراء من متحدثي الماراثية، وهو الاحتمال الذي لم يرق تَمَامًا للطبقة البرجوازية الناطقة بالجوجاراتية، سواءً الهندوس منها أو البارسيون؛ فقد كانت تلك الطبقة هي التي أمدّت لجنة مواطني بومباي بالعمالة والتمويل، وتولّت إدارتها فعليًا.²⁷ نهرو نفسه بدا متقبّلًا إلى حدٍّ ما لفكرة إبعاد بومباي عن سيطرة جماعة لغوية واحدة، وكذلك كان إم إس جُوالكر الناطق بالماراثية، وهو تلاقٍ فكري نادر الحدوث بين رئيس الوزراء وزعيم منظمة راشتريا سوايامسيفاك سانج؛ فكلاهما كان يرى أن إقامة ولايات لغوية من شأنه أن «يولّد شعورًا بالمرارة ويُنمّي ميولًا انشقاقية تُشكّل خطرًا على وحدة البلاد».²⁸ وفي مايو ١٩٥٤ ألقى جُوالكر خطابًا في بومباي بناءً على دعوة مؤتمر مناهضة النزعة الإقليمية، الذي اعتبر المطالب اللغوية دلالَةً على «التهديد الذي تُمثّله النزعة الإقليمية والنزعة الطائفية»؛ فقد دَوّى صوته متوعّدًا في قوله: «التشرذم يولّد القلاقل؛ فالأمة الواحدة والثقافة الواحدة هما مبدآي». وإن رؤية المرء نفسه تَاميليًا أو ماراثيًا أو بنغاليًا مؤدّاها «استنزاف حيوية الأمة». كان يتمنى أن يستخدموا جميعًا وصف «هندوسي»، وهنا حاد مساره عن مسار نهرو، الذي كان يتمنى أن يكونوا جميعًا «هنودًا» بالطبع.²⁹

ولكن مثلما اختلف رجال آخرون في حزب المؤتمر مع نهرو بخصوص هذه المسألة، خالف بعض أعضاء منظمة راشتريا سوايامسيفاك سانج زعيمهم؛ فقد بدأ نشاط منظمة ساميوكتا مهاراشترا باريشاد منذ عام ١٩٤٦، وضمّ في صفوفه مهاراشترين من جميع الألوان السياسية؛ اليميني واليساري، والعلماني والطائفي، والبرهمي والماراثي والهاريجان. كانت المنظمة ترغب في ولايةٍ من شأنها أن تُوحّد متحدثي الماراثية المتفرّقين في وحداتٍ سياسيةٍ مختلفة. إلا أنّهم في قرارة أنفسهم لم يداخلهم شكٌّ في ألا يكون لتلك الولاية سوى عاصمة واحدة، وهي: بومباي.



كان رئيس ساميوكتا مهاراشترا باريشاد هو عضو حزب المؤتمر المخضرم شانكار راو ديو، وكان أمين المنظمة ومُنظَرها الأكبر هو عالم الاقتصاد المرموق خُرَيج جامعة

كامبريدج: دي آر جادجيل. وكان جادجيل يرى أنه على الرغم من أن بومباي يمكن أن تظل الميناء والمركز الاقتصادي الرئيسي لمهاراشترا، فلا بد من «فرض لامركزية إجبارية» على صناعات المدينة. وكان ثمة مُنظر آخر أكثر صراحةً منه — جي في دشموك — قال إنّه ما لم تصرّ مدينة بومباي جزءًا من ولاية مهاراشترين، فسَيُضطرُّون إلى أن يَقْنَعُوا بـ «الاضْطِلاع بدور الوسطاء الثانويين لدى الوسطاء، والوكلاء الثانويين لدى الوكلاء، والأستاذة المساعدين للأستاذة، والموظفين لدى المديرين، والأجراء لدى أصحاب المتاجر».³⁰

ورداً على لجنة المواطنين التي أنشأها الجوجاراتيون، أعدت ساميوكتا مهاراشترا باريشاد وثيقة مبهرة من ٢٠٠ صفحة هي الأخرى. قدّم الجزء الأول منها دفاعاً نظرياً عن مبدأ الولايات اللغوية؛ بحجة أن من شأنها أن تُرسخ الفيدرالية، بجمع متحدّتي اللغة الواحدة في وحدة واحدة مترابطة موحّدة؛ ومن ثَمَّ، فإنّ «المقاطعة اللغوية التي تُدار بلغة عامة الشعب، تتيح لهم استشعار وتفهم مُجريات الديمقراطية وضرورة المشاركة فيها». وعندما بلغ الحديث مسألة ولاية مهاراشترا تحديداً، زعمت الوثيقة أنّ «المجتمع في المناطق الماراثية متجانس بدرجة ملحوظة». فقد كان تكوين الطوائف الاجتماعية واحداً، والآلهة والقديسين والتراث الشعبي والأساطير واحدة. وإنّ تفرّق متحدّتي الماراثية في ذلك الوقت بين ثلاث وحدات سياسية — حيدر أباد وولاية بومباي والمقاطعات المركزية — مصادفة تاريخية لا بد من تصحيحها فوراً.

وذهبت المنظمة إلى أنّه لا بد من إنشاء ولاية مهاراشترا جديدة متحدة، عاصمتها بومباي؛ لأنّ الأرض التي تقف عليها تلك المدينة الجزرية لطالما سكّنها متحدّثو الماراثية؛ ففي حين يمتدُّ البحر إلى غرب بومباي، يسود متحدّثو الماراثية الأراضي أجزاءها الشمالية والجنوبية والشرقية. والمدينة نفسها هي المركز الرئيسي للصحافة والمطبوعات والأعمال المسرحية الماراثية. كذلك فقد كانت بومباي شديدة الاعتماد على محيطها الداخلي الماراثي من الناحية الاقتصادية؛ إذ تستمد منه قدرًا كبيرًا من عمالتها وكافة احتياجاتها من المياه والنفوذ. وجميع طرق الاتصال المتاحة لبومباي تمرُّ عبر مهاراشترا. وفي المُجمل، «لا مجال للتفكير في إقامة ولاية مهاراشترا بعاصمةٍ غير بومباي، وسيستحيل سير تلك الولاية إن جرت أي محاولة لفصل مدينة بومباي عنها». ورَدَ المجلس على الحجة القائلة بعدم وجود أغلبية ماراثية بالمدينة، قائلاً إنّ جماعة المتحدثين بتلك اللغة أكبر من أي جماعة أخرى فيها. وعلى أي حال، فقد كان تعدُّد اللغات من طبيعة مدن الموانئ الكبيرة؛ ففي عاصمة

بورما، لا يتحدث سوى ٣٢٪ من سكانها اللغة الوطنية، ولكن «لم يجرؤ أحد على الإشارة إلى أنَّ رانجون ينبغي اعتبارها أرضاً غير بورمية».³¹

كانت بومباي مُحاطة بمناطقٍ متحدثةٍ بالماراثية؛ ومن ثَمَّ كان لا بد أن تصبح عاصمة ولاية مهاراشترا الجديدة. كانت تلك هي حجة ساميوكتا مهاراشترا باريشاد. إلا أنَّ لجنة مواطني بومباي زعمت أنَّ بومباي نشأت على أيدي غير المهاراشترين بالأساس؛ ولذا يجب أن تُشكّل دولة مدينية منفصلة؛ فهل كان يمكن أن يتلاقى الطرفان؟ في يونيو ١٩٥٤ زار شانكار راو ديو السير بُروشْتَمَداس تهاكورداس للوصول لتسوية. قال ديو إنَّه لا يمكن الوصول إلى تسوية بشأن المطلب الأساسي — أي أنَّ تكون بومباي عاصمة مهاراشترا — ولكن يمكنهما العمل معاً للحفاظ على «الطابع المستقل ذاته لتلك المدينة العالمية التوجُّه، بما يكفل توجهها هذا، من حيث التداول فيها، والتجارة والصناعة، وما إلى ذلك». ومن جانبه، أعرب السيد بُروشْتَمَداس عن استعداده للتنازل عن فكرة الدولة المدينية مقابل مقاطعة مركَّبة ثنائية اللغة مكوَّنة من متحدتي الماراثية ومتحدثي الجوجاراتية.³²

دار الاجتماع في إطارٍ مهذَّب، ولكنه لم يصل إلى شيء. وأُحيلت مسألة بومباي إلى أعضاء لجنة إعادة تنظيم الولايات، لتكون أعقد المسائل الشائكة التي ابتلوا بها.

٥

تألَّف أعضاء لجنة إعادة تنظيم الولايات من فقيه قانوني؛ هو إس فضل علي، ومؤرِّخ ومستوَل حكومي؛ هو كيه إم بانيكار، وأخصائي اجتماعي؛ هو إتش إن كونزرو. ومن الجدير بالذكر أنَّ أيًّا منهم لم يكن له صلة رسمية — في الماضي أو الحاضر — بحزب المؤتمر. وفي أكتوبر ١٩٥٥، بعد ثمانية عشر شهراً من العمل المكثَّف، قدَّم الثلاثة تقريرهم. في البداية وضعوا موجزًا وافيًا للحجج المؤيدة والحجج المعارضة لإقامة الولايات اللغوية، وحثُّوا على اتِّباع «نهج متوازن» يقرُّ «باعتبار التجانس اللغوي عاملاً مُهمًّا يُفضي إلى تيسير المسائل الإدارية وكفاءتها» وإنَّ لم يكن «هو المبدأ الوحيد والمُلزم، الذي يتجاوز أي اعتباراتٍ أخرى». وكان من تلك الاعتبارات الأخرى وحدة الهند كلها طبعاً وأمنها.³³

وبعدها، أورد التقرير في تسعة عشر فصلاً المقترحات المحدَّدة لأعضاء اللجنة بخصوص إعادة تنظيم الولايات؛ ففيما يتعلق بالولايات الجنوبية، بدا يسيراً إعادة توزيع المناطق حسب الأقسام اللغوية الرئيسية: التيلوجوية والكانادية والتاميلية والمالايالامية؛

حيث أُعيد توزيع المناطق والوحدات الإدارية المسماة بالتعلقة حسب الجماعة اللغوية التي تُمثِّل أغلبية سُكَّانية فيها. وتقرَّر إحلال أربع ولايات صغيرة محلَّ خليط الأقاليم المتوارثة عن حقبة الاستعمار البريطاني.

وفيما يتعلق بشمال الهند، سعت اللجنة بالمثل إلى تقسيم القطاع الهائل الناطق بالهندية إلى أربع ولايات، هي: بيهار وأوُّتر براديش وماديا براديش وراجستان. وفي الشرق، تقرَّر إبقاء المقاطعات القائمة كما هي، مع إدخال بعض التعديلات الطفيفة. ورفضت اللجنة طلب اقتطاع ولايات قنَّليَّة من ولايتي بيهار وآسام.

كذلك لم تقبل اللجنة بإنشاء ولاية سيخية، ورفضت تخصيص مدينة مدراس لولاية أندرا. إلا أنَّ التوصية الأكثر إثارة للجدل كانت بعدم السماح بإقامة مهاراشترا المتحدة. وعلى سبيل الرشوة، اقترحت اللجنة إنشاء ولاية لمنطقة فيداربها، تضمُّ المناطق الداخلية المتحدثة بالماراثية. ولكنَّ بومباي تقرَّر بقاؤها كما هي، مقاطعة ثنائية اللغة تشتمل على متحدثي اللغة الجوجاراتية ومتحدثي اللغة الماراثية. وقال أعضاء اللجنة إنهم يُكنُّون كل احترامٍ للحجج التي ساقتها حركة ساميوكتا مهاراشترا، ولكنهم لم يستطيعوا «الاستهانة بمخاوف الجماعات الأخرى».

٦

طُرحت توصية لجنة إعادة توزيع الولايات المتعلقة بجعل بومباي عاصمة ولاية ثنائية اللغة للنقاش في البرلمان في ١٥ نوفمبر ١٩٥٥. ورأى نائب بومباي الطَّموح — إس كيه باتيل — أنَّ اللجنة كان ينبغي ألا تتوقف عند هذا الحد؛ فكان يرى أنَّ الحكومة ينبغي أن تُنشئ دولة بومباي المدنية، آملاً بلا شكَّ في أن يتولَّى هو إدارتها. وقال إنَّ تلك الدولة المدنية المأمولة تتمتع «بتركيبة سُكانية عالمية من جميع النواحي»، وإنَّها «قامت على سواعد الجميع». وقال إنَّ بومباي إذا تُركت لتحكم نفسها، فمن شأنها أن «تصير هنذا مُصَغَّرة تُدار بالمقاييس الدولية ... وبوتقة انصهار سوف تنشئ حضارةً جديدةً مجيدة ... وإنه من قبيل المصادفة الاستثنائية أن يُمثِّل تعداد المدينة ١٪ بالضبط من تعداد البلد كله؛ فتلك النسبة المُستمدَّة من جميع أنحاء البلاد ستصير نموذجاً تقتدي به الولايات الأخرى في ممارسة العلمانية والتفاهم المتبادل».

وطلب إس كيه باتيل — مثله في ذلك مثل اللجنة ذاتها — إلى المهاراشترين أن يتحلَّوا بروح التنازل ويتخلَّوا عن المطالبة ببومباي. ولكن سرعان ما اتَّضح أنَّه لا يتحدث بلسان

إخوته المهارشترين؛ ففي مجلس الشعب الهندي، تحدّث بعد إس كيه باتيل مباشرةً عضو حزب المؤتمر من مدينة بونا، إن في جادجيل. وقال مُصرّاً إنه على الرغم من تأييده لفكرة التنازل، «فَنَمَّة حد له. وهذا الحد هو: أنه لا يمكن لأحد التنازل عن احترامه لذاته، ولا يمكن لامرأة أن تتنازل عن عِفَّتْها، ولا أن يتنازل بلد عن حريّته». وقد أُقرَّ مبدأ اللغة في كل مكان، عدا تلك الحالة الوحيدة. وتسبّب تقرير اللجنة في ألم كبير في أنحاء المناطق الناطقة بالماراثية. وتقارير الاجتماعات الاحتجاجية أوضحت «أنّ أيّ شيء غير مهاراشترا متحدة عاصمتها مدينة بومباي لن يُقبل». وحذّر جادجيل من أنّ تلك المشاعر لو لم تجد أذاناً مُصغية، فسوف يتقرّر مصير بومباي في شوارعها.

حدّت لجنة إعادة توزيع الولايات المهارشترين على تقبّل خسارة بومباي باسم الوحدة الوطنية. واحتجّ جادجيل على محاولة الابتزاز تلك؛ فقال إنه طوال ١٥٠ عاماً مضت، ساهم المهارشثريون بإيثار في إنماء المشاعر الوطنية؛ فأُسّس متحدّثو الماراثية أول مدرسة وجامعة هندية، وساهموا في تأسيس حزب المؤتمر الهندي. وكان الماراثيون «في طليعة التحرك العنيف» ضد البريطانيين. وفيما بعد، في مطلع القرن العشرين، عندما أصاب الضعف حزب المؤتمر، «من الذي ضخّ فيه دماء جديدة؟ من طرح العقائد الجديدة والفلسفة الجديدة؟ كان ذاك هو لوكمانيا تيلاك؛ ففي حركة الإدارة الذاتية التي تزعمها، وفي الحركة التي هبّت في ١٩٢٠ لم نتخلّف عن أيّ من المقاطعات وسبقنا كثيراً منها ... وسأكتفي بترديد الشهادة التي منحنا إياها المهاتما غاندي نفسه ولا غيره بأنّ مهاراشترا خلية نشطة للعمال الوطنيين». وحتى الآن، في الهند المستقلة، كان أحد أبناء مهاراشترا — فينوبا بهافي — هو الذي «يحمل راية الفلسفة الغاندية ويعمل على نشر رسالته من مكان لآخر».

فيما يتعلق بمسألة بومباي، استمع أبناء مهاراشترا إلى مواظ بشأن ضرورة «العمل من أجل وحدة البلاد وأمنها وصالحها». ولكن — حسبما قال جادجيل في مرارة — طوال السنين المنصرمة «لم نفعل سوى ذلك». كان ختام خطبة جادجيل مؤثراً، وآخر جملة فيه كانت الأفضل؛ إذ قال: «إنّ مُطالبتنا بخدمة الأمة كمطالبة خشب الصندل بنشر شذاه».³⁴ حينذاك تحوّلت دفة المسألة — مثلما تنبأ جادجيل — من المجلس إلى الشوارع، التي حدّرت إحدى صحف بومباي الأسبوعية من أنّها «يعتمل في ثناياها اضطراب قد يتفجّر في شكل قوة جبريّة مخيفة تستحيل معها الحياة المنظّمة لفترة من الوقت».³⁵ وعمل رجال السياسة اليمينيون واليساريون على تأجيج مشاعر السخط. فالزعيم الشيوعي

إس إيه دَنجى ألقى بثقله وراء ساميوكتا مهاراشترا، وكذلك فعل السياسي البارز ابن الطائفة الدُّنيا، بي آر أمبيدكار. وكان معهم حزب جانا سانج، والاشتراكيون، الذين ربما كانوا الأكثر نشاطاً على الإطلاق. كذلك انضمَّ إلى رِكابهم كثير من أعضاء حزب المؤتمر المعارضين، مشكِّلين بذلك ائتلافًا ممثلًا شاملاً من المهاراشترين الغاضبين المُحِبِّين.

وقد انعكس هذا النطاق الشمولي الرَّحب في صورة اسم مُعدَّل؛ حيث تحوَّلت ساميوكتا مهاراشترا باريشاد إلى ساميوكتا مهاراشترا ساميتي. أفضل ترجمة لكلمة «باريشاد» هو لفظ منظمة، الذي يُعبّر عن محورية دور الموظَّفين المسؤولين،³⁶ أما كلمة «ساميتي» — أو جمعية — فتشير إلى مسعى أكثر تعاونية وتشاركية.

في الساعات الأولى من يوم ١٦ يناير، هجمت شرطة بومباي على الزعماء والنشطاء في لجنة العمل الحديثة التشكيل لعموم أحزاب ساميوكتا مهاراشترا، خوفاً من وقوع متاعب، واعتقلت نحو ٤٠٠ شخص إجمالاً؛ مما استثار دعوة لإقامة إضرابٍ عالمٍ يوم ١٨ يناير. وفي ذلك اليوم، أُغلقت المتاجر والمصانع، وتوقفت الحافلات والقطارات عن عملها، وانطلقت المسيرات في الشوارع تحرق دُُمى لنهرو ورئيس وزراء ولاية بومباي متحدث الجوجاراتية، مورارجي ديساي. وعندما توقف صحفي أوروبي لالتقاط صورة لصورة نهرو، وهي ممزَّقة ومُلقاة على أرض الشارع لتطأها الأقدام، «تعالَت هتافات هائلة من الشُّرفات ومن أسطُح البنايات، وهتف الناس: «النقط الصورة، التقطها وأرِ العالم رأينا في نهرو»».³⁷

وعصر يوم ١٦ يناير سُجِّلَت أول اشتباكات بين الشرطة والمتظاهرين. كانت الجماهير في حالة ثورة، وأعملت السلب والنهب في المتاجر والمكاتب. ولقاربة أسبوعٍ أُصيبَت المدينة بحالة شللٍ كامل؛ فاستُدْعِيَ خمسة عشر ألف شرطي للتصدِّي لِثُبري الشغب. وعندما انقشع غبار المعركة، كشف عن أكثر من اثني عشر قتيلًا، ودمار ممتلكات تُقدَّر بمليارات الروبيات. كانت تلك أسوأ نوبة شغب في الذاكرة الحية.³⁸

تسبَّبت أحداث بومباي في هَزَّة كبيرة في أعماق جواهر لال نهرو؛ فقد كتب لأحد زملائه في مجلس الوزراء قائلاً: إن مسألة اللغة «أخطر حتى من الناجم الناشئ عن التقسيم وعلينا أن نُقدِّم نموذجاً إيجابياً».³⁹ وإذ انعقدت لجنة حزب المؤتمر لعموم الهند في الأسبوع الثالث من يناير، أدانت العنف الذي «عرَّض بومباي والهند للخزي والعار». وتحت توجيه نهرو، حثَّ الحزب أعضائه على تحجيم القوى التي تُثير «القلق والنعرات الانفصالية والإقليمية»، والعمل عوضاً عن ذلك على «وحدة جميع أجزاء هذا البلد العظيم».

وأصدر رئيسا ولايتي بيهار وغرب البنغال المنتميان إلى حزب المؤتمر بياناً مشتركاً اقترحا فيه دمج ولايتيهما في ولاية واحدة، وأملًا في أن يُنبُط ذلك الاتحاد «النزعات الانفصالية»، ويساعد على التقدم الاقتصادي، والأهم من ذلك كله أنه سيقدّم «نموذجاً مهماً لذلك النهج الإيجابي حيال مشكلة الوحدة الهندية» التي دعا إليها زعماء الحزب.⁴⁰

كان من حلفاء نهرو وزير الداخلية جي بي بانت، ورئيس وزراء ولاية بومباي؛ مورارجي ديساي. قال ديساي إنَّ هدف المتظاهرين هو «الإطاحة بالحكومة عملياً والاستحواذ على المدينة بالقوة». وكان ذلك هدفهم أيضاً من إرهاب العناصر غير المهاراشترية في المدينة ودفعها إلى الخضوع والقبول بانضمام مدينة بومباي إلى مهاراشترا».

عارض إن في جادجيل ذلك التأويل بشدة. وكان اعتقاده أنَّ الإدارة بالغت في رد فعلها. وكتب جادجيل إلى كلٍّ من نهرو وبانت قائلاً إنَّ استخدام الشرطة لإطلاق النار والضرب بالعِصيّ «بلغ نطاقاً يندى له جبين المسؤولين البريطانيين السابقين في إنجلترا أنفسهم خجلاً». ففي عام ١٩١٩، كان البريطانيون قد وصفوا تجمُّعاً سلمياً في حديقة جليانوالا باج في أمريتسار بأنه «تمرُّد على الحكومة»، حتى يُبرِّروا المذبحة التي أمر بها الجنرال داير. وبالمثل بالغ مورارجي ديساي في وصف التظاهرات في بومباي بغية «تبرير فضائع الشرطة». وكتب جادجيل بمرارة: عندما «كان الخيار بين مورارجي ومهاراشترا»، اختارت دلهي مورارجي استناداً إلى أنَّ «الشخص القادر على إطلاق النار هو إداري جيد». لكن التكاليف التي تكبَّدها الحزب نظير تلك المواجهة كانت باهظة؛ فقد «أسفر إطلاق النار العشوائي من جانب الشرطة وغير ذلك من الأعمال الوحشية عن تنفير المهاراشترين تماماً من حزب المؤتمر وحكومة الهند».⁴¹

وفي تلك الأثناء، تأجَّجت مشاعر السخط في الصدور. وكان الشعار الذي تردَّد على شفاه المهاراشترين جميعاً (تقريباً) هو: «سنواجه العِصيّ والرصاص، ولكننا سنحصل على مدينتنا بومباي في النهاية».⁴² وفي يوم ٢٦ يناير — عيد الجمهورية — رُفِعَت رايات سوداء في عدة مناطق تسكنها الطبقات العاملة في بومباي. وعندما خطَّط جواهر لال نهرو لزيارة بومباي في شهر فبراير، أعدَّ أعضاء ساميوكتا مهاراشترا عريضة وقَّعها ١٠٠ ألف طفل، بغية تقديمها إلى رئيس الوزراء، وعليها شعار «أيها العم نهرو، سلِّم بومباي». ثم جاء نهرو، ولكن في ظل حراسة مُشدَّدة؛ فلم يلتقِ بالصحفيين، ناهيك عن الأطفال.⁴³

وفي يونيو ١٩٥٦ كان من المُزمع عقد جلسة حزب المؤتمر السنوية في بومباي، فقبول نهرو براياتٍ سوداء في المطار، وعلى طول الطريق إلى المدينة. كان التوتر سائداً في الأجواء

خارج قاعة الاجتماع. وفي اليوم الثاني من الجلسة، قذف حشد من الناس أعضاء الحزب بالحجارة، فأصيب عدة أشخاص؛ مما دفع الشرطة إلى إغراق الحشود المتجمعة بوابل من قذائف الغاز المسيل للدموع.

وفاقم من مشكلات نهرو عدم الرضا الذي أصبح جلياً لدى بعض أعضاء حزب المؤتمر المهاراشترين؛ فقد استقال وزير المالية — سي دي دشموك، الذي كان أيضاً نائب منطقة كوبالا الساحلية في البرلمان — من منصبه احتجاجاً على عدم تخصيص مدينة بومباي لولاية مهاراشترا، وتبعته استقالات أخرى.

أثناء صيف عام ١٩٥٦، انتظر الطرفان في لهفة قرار الحكومة المركزية بشأن بومباي. فعلى الرغم من قبول مجلس الوزراء بالتوصيات الأخرى للجنة إعادة توزيع الولايات، فقد أُشيع أنَّ نهرو ووزير الداخلية — جي بي بانث — كانا ميّالين لجعل مدينة بومباي إقليمًا اتحاديًا منفصلاً. ولكن في ظل المناخ السائد بدا ذلك الخيار غير قابل للتطبيق. وفي يوم ١ نوفمبر نشأت الولايات الجديدة القائمة على اللغة، وانضمت إليها ولاية بومباي الثنائية اللغة. وكان التنازل الوحيد المُقدّم للمتظاهرين هو الاستعاضة عن رئيس الوزراء مورارجي ديساي بماراثي في الحادية والأربعين من عمره؛ هو واي بي تشافان.⁴⁴

٧

مثل تشكيل الولايات اللغوية، ضمن ما مثل، انتصاراً للإرادة الشعبية؛ فتلك لم تكن رغبة جواهر لال نهرو، ولكنها كانت رغبة بوتّي سريرامولو. وقد أضرب سريرامولو عن الطعام ثمانية وخمسين يوماً، تجاهل رئيس الوزراء الأمر تماماً في أول خمسة وخمسين يوماً منها. وخلال تلك الفترة — حسب رواية أحد الصحفيين — طاف نهرو أرجاء الهند، وألقى ١٣٢ خطاباً، كلها عن موضوعات غير اللغة.⁴⁵ ولكن ما إنْ أقرَّ نهرو إقامة ولاية أندرا، وأنشأ لجنة إعادة تنظيم الولايات، لم يعد ثمة مَفَرٍّ من إعادة تنظيم البلد كله على أساس اللغة.

كشفت حركات الولايات اللغوية عن عمق غير عاديٍّ في المشاعر الشعبية؛ فبالنسبة إلى الكاناديين والأندريين والأوريّين والمهاراشترين، مثّلت اللغة علامةً على الهوية أقوى من الطائفة الاجتماعية أو الديانة. تجلّى ذلك في كفاحهم، وفي السلوك الذي بدر منهم عندما كُلّ كفاحهم بالنصر.

كان من العلامات الدالة على ذلك الرعاية الرسمية للفنون؛ فقد بُذِلَتْ جهود عظيمة وأموال طائلة لتمويل الكُتُب والمسرحيات والأفلام المؤلفة أو المعروضة باللغة الرسمية للولاية. نتج عن ذلك تمويل تفاهاتٍ كثيرة، وكثير من الأعمال القِيَمَة أيضًا. وعلى وجه التحديد، فقد ازدهر الأدب الإقليمي منذ إعادة تنظيم الولايات على أساسٍ لغوي.

تجلّى ذلك أيضًا في المعمار؛ فأصبح بناء عاصمة جديدة — أو على الأقل مجلس تشريعي جديد — شرطًا لازمًا للولايات الجديدة؛ ففي أوريسا — على سبيل المثال — كُفِّ مُهَنْدِسَان معماريان بتصميم وتخطيط مجموعة كبيرة من البنايات الحكومية، وقيل لهما إنها لا بد أن «تُمثِّل الثقافة الأوريسية وحِرَفِيَّتَها». وقد أكثر العمل النهائي من توظيف الأنماط الفنية ذات الطابع المحلي؛ من أعمدة، وأقواس، وصور منحوتة للالهة. وكتب مؤرِّخ معمار مدينة بهوبانشوار الجديدة أنه «معمار انبثق من تراب الوطن، مقدِّسًا وطاهرًا».⁴⁶

وتمثِّل تجلٍّ أكثر بهاءً للكبرياء الإقليمي في البناء الجديد الذي اسْتُخْدِمَ مجلسًا وأمانةً لولاية ميسور. شُيِّدَ ذلك البناء في مواجهة محكمة بنجالور العليا، البناء الأنيق ذي الأعمدة المدهون باللون الأحمر والذي ربما لا يزال هو البناء الأجمل في المدينة. إلا أن رئيس وزراء ميسور — كيه هانومان تايا — اعتبر المحكمة العليا أثارةً للاستعمار؛ فسعى في البداية إلى الحصول على إذنٍ بهدمها، وعندما رُفِضَ طلبه، قرَّر تشييد بناء جديد للمجلس التشريعي يفوق المحكمة حجمًا وبهاءً. وكان على البناء الجديد أن يُعبِّر عن «فكرة القوة والكرامة، إذ شُيِّدَ على الطراز الهندي — ولا سيما الميسوري — ولم يكن غريبًا خالصًا».

انتقى المنتج النهائي توليفة متنوعة من الطرازات المعمارية للممالك العظيمة التي قامت على هضبة كارناتاكا. وأعطى هانومان تايا عُمَال البناء تعليماتٍ محدَّدةً للغاية؛ إذ طلب منهم محاكاة الأعمدة في حجرة بعينها بإحدى قصور ميسور، أو أبواب من معبدٍ قديمٍ بعينه. وقد انتهى الأمر بالبناء إلى خليطٍ مهيب، إنَّ جاز التعبير. إلا أنه حقَّق الهدف الرئيسي المرجوَّ منه، وهو: الوقوف «على قدم المساواة، والتفوق على المحكمة العليا الاستعمارية»؛ ومن ثمَّ «يؤدي بنجاح دور الجوهر المُستخلَص لكبرياء كানাڊا».⁴⁷

عندما بدأت الحركة الساعية إلى إنشاء الولايات اللغوية، أثارت مخاوف عميقة لدى نخبة الحركة القومية؛ فقد خشوا أن تُسفر تلك الحركة عن تفتيت الهند، وإنشاء نماذج أخرى عديدة من باكستان. وجاء في صحيفة «تايمز أوف إنڊيا» في أوائل فبراير ١٩٥٢ أن «أي محاولة لإعادة رسم خريطة الهند على أساسٍ لغويٍّ لن تُسفر إلا عن إتاحة فرصة

طال انتظارها للقوى الرجعية كي تبرز إلى السطح وتوطد أقدامها، وهو ما من شأنه أن يقوّض الوحدة الهندية من جذورها».⁴⁸

ولكننا عندما نسترجع الأحداث، يبدو لنا أن إعادة التنظيم على أساس اللغة عزّزت وحدة الهند عوضاً عن تقويضها. صحيح أن الآثار الناجمة عنها — مثل بناء المجلس التشريعي في بنجالور — لم تُرضِ أذواق الجميع، وصحيح أن نزاعات خطيرة نشبت بين الولايات بشأن اقتسام مياه الأنهار، إلا أنه بصفة عامة مثل إنشاء الولايات اللغوية قنّةً بناةً إلى حدٍّ بعيد للتعبير عن الكبرياء الإقليمي؛ فقد ثبتت إمكانية أن يكون المرء كاندياً — أو تاميلياً أو أورياً — مُسالماً وكذلك هندياً راضياً.

أتى مثال مبكّر على ذلك في انتخابات المجلس التشريعي في أندرا عام ١٩٥٥؛ فقبل ثلاثة أعوام، كان أداء حزب المؤتمر في تلك المنطقة كارثياً. كان الحزب موضع ارتياب بسبب مماطلته بشأن مسألة إنشاء ولاية أندرا. وفي المقابل، نجح الشيوعيون في ركوب موجة «أندرا العظمى». ولكن عام ١٩٥٥، بعدما ترسّخت أسس ولاية أندرا براديش، حقّق حزب المؤتمر نصراً ساحقاً، بينما مُنيَ خصومهم الرئيسيون — الشيوعيون — بهزيمة منكرة. وحينذاك، كتب أحد الأشخاص معلقاً بارتياح: «لن تعود أندرا ديسا (أحد الأسماء التي أُطلّقت على أندرا براديش) مُشتَبَهاً بها بصفاتها معقلاً محتملاً للشيوعيين في الهند».⁴⁹

لم ينفصل الأندريون عن الهند، ولكنهم وضعوا تعريفاً جديداً لكُون المرء هندياً، أو على الأقل أحدهم فعل ذلك. بوّتي سريرامولو رجل طواه النسيان الآن، وهو أمر مؤسف؛ إذ إنه اضطلع بدورٍ غير هامشيٍّ في تاريخ بلاده، وكذلك جغرافيتها؛ فصيامه وما أتبعه أوقد شرارة إعادة رسم خريطة الهند على أسس لغوية؛ فإذا كان جواهر لال نهرو هو «صانع» الهند الحديثة، فربما ينبغي أن يُدعى بوّتي سريرامولو مركاتور الهند الحديثة (مركاتور عالم جغرافيا ابتكر طريقة جديدة لرسم الخرائط، رسم بها خريطة للعالم).

الفصل العاشر

إخضاع الطبيعة

لا بد أن يختار الشعب الهندي ما إذا كان سيتعلّم أم يظل جاهلاً، وما إذا كان سيقوّي صلاته بالعالم الخارجي ويستجيب لتأثيراته أم يظل منعزلاً لا مبالياً، وما إذا كان سيصير منظّماً أم متفرّقاً، جريئاً أم وجلاً، مغامراً أم سلبياً، دولة صناعية أم زراعية، ثرية أم فقيرة، قوية ومحترمة أم ضعيفة وخاضعة لهيمنة الدول المتقدمة. الأفعال — لا المشاعر — ستكون هي العامل الحاسم.

المهندس إم فيسفَسفارايا، ١٩٢٠

التزام الهند بدلالات الاشتراكية لا يقل على الأقل عمقاً عن التزامنا بدلالات الاقتصاد الحر ... فحتى أعتى الرأسماليين الهنود يمكن أن يلاحظ من حين لآخر أنه في حقيقة الأمر اشتراكيٌّ في أعماقه.

عالم الاقتصاد جيه كيه جالبريث، ١٩٥٨

١

كان المهاتما غاندي يروق له أن يقول: «الهند تعيش في قُراها». فوقت الاستقلال، كان ذلك البلد قائماً بالأساس على المزارعين والعُمال. نحو ثلاثة أرباع قوة العمل كانت في القطاع الزراعي، وهو القطاع الذي ساهم بما يقرب من ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وكان ثَمّة قطاع صناعي صغير نام، مثل المشتغلون فيه نحو ١٢٪ من قوة العمل و ٢٥٪ من الدخل القومي.

كان الفلاح هو عماد الأمة الهندية، والاقتصاد الهندي. وكان ثمة تباين هائل في الممارسات الزراعية المتبعة في أنحاء شبه القارة الهندية. على سبيل المثال، كان ثمة هوة واسعة بين مناطق زراعة القمح في الشمال والغرب — حيث لم تشارك النساء في الزراعة بوجه عام — ومناطق زراعة الأرز في الجنوب والشرق، التي اضطلعت النساء فيها بدور محوري في إنبات الشتلات. وكان ثمة أجزاء كبيرة من شبه الجزيرة الهندية لا يُزرع فيها الأرز ولا القمح؛ فهناك كانت الحبوب الرئيسية المزروعة مجموعة من حبوب الدخن المقاومة للجفاف. وإلى جانب الحبوب، كان الفلاحون يزرعون طائفة واسعة من محاصيل الفاكهة، فضلاً عن الغلال الموجهة نحو السوق؛ مثل: القطن وقصب السكر.

ولكن على الرغم من تلك التباينات، كانت الزراعة في جميع أنحاء الهند ذات طابع عمليٍّ إلى حدٍّ بعيد؛ إذ استندت إلى المعرفة والتقاليد المتوارثة عبر الأجيال، عوضاً عن الأفكار المستقاة من الكتب. وفي جميع الأنحاء تقريباً، كانت قائمة على مُدخلات محلية بالأساس؛ فالمايه والوقود والعلف والأسمدة؛ تلك الأشياء كلها كانت تُجمع في محيط القرية. وكانت الأراضي تُحرث بمحراثٍ يجره زوج من الثيران. وكانت المنازل تُبنى من الأخشاب والقش المجلوتين يدوياً من الغابات المجاورة.

وفي كل مكان، تعايش المشتغلون بالزراعة جنباً إلى جنبٍ مع غير المشتغلين بها. فكان العاملون في القطاع الزراعي، الذين ربما شكّلوا ثلثي سكان الريف، يعتمدون بنحو حيويٍّ على الطوائف الخدمية والحرفية؛ من حدّادين، وحلّاقين، وجامعي قمامة، وما شابههم. واشتمل العديد من المناطق على مجتمعاتٍ نشطةٍ من النسّاجين، بينما اشتملت بعض الأنحاء على جماعاتٍ سكانيةٍ كبيرةٍ من الرعاة الرُحّل.

ومن الناحية الاجتماعية أيضاً، كان ثمة أوجه تشابه في أساليب الحياة في مختلف أنحاء شبه القارة الهندية؛ فقد كانت نسبة المتعلمين منخفضة جداً. وكانت النعرات الطائفية الاجتماعية شديدة القوة؛ حتى إنّ القرى كانت تُقسّم إلى ستٍّ أو أكثر من الجماعات التزاوجية (الجاتي). كذلك ضربت النعرات الدينية بجذورها عميقاً.

وتخلّل ريف الهند طابع الأبدية والاستمرارية؛ فالفلاحون والرعاة والنسّاجون والنسّاجون جميعهم عاشوا وعملوا مثل أجدادهم؛ فكما جاء في إحدى الدراسات الاستقصائية في أربعينيات القرن العشرين: «ستجد الحياة البسيطة ذاتها، والصراع ذاته مع التقلّبات المناخية (إلا في المناطق المحظية)، وحُب الألعاب البسيطة ذاتها، والرياضات والأغنيات، والاستعداد ذاته لمُدِّد المساعدة للجيران، والديون المالية ذاتها.»¹

إلا أنه بالنسبة إلى القوميين الهنود، كانت الاستمرارية مجرد لفظ محسن للركود؛ فقد كانت الإنتاجية الزراعية منخفضة؛ ومن ثم كانت مستويات التغذية والصحة منخفضة مثلها، والشيء الوحيد تقريباً الذي لم يفتأ يتزايد كان معدل النمو السكاني؛ فمذ أواخر القرن التاسع عشر، مع اتساع نطاق الخدمات الطبية، حدث انخفاض سريع في معدل الوفيات. ونظراً لثبات معدل المواليد، فقد كان ثمة زيادة مطردة في تعداد السكان؛ ففيما بين عامي ١٨٨١ و١٩٤١ ارتفع تعداد سكان الهند البريطانية من ٢٥٧ مليون نسمة إلى ٣٨٩ مليون نسمة. وفي الوقت نفسه، انخفضت كمية الحبوب الغذائية المتاحة للفرد من معدل منخفض بالفعل قدره ٢٠٠ كيلوجرام في السنة إلى ١٥٠ كيلوجراماً فحسب.

تقريباً منذ تأسس حزب المؤتمر عام ١٨٨٥، كان القوميون الهنود يتهمون البريطانيين باستغلال الفلاحين. وعزموا على أن يتصدّر الإصلاح الزراعي جدول أعمالهم عندما يصلون إلى السلطة. وبدا لهم أنه ثمة ثلاثة برامج تتسم بأهمية محورية: الأول: كان القضاء على نظام تحصيل إيرادات الأراضي الزراعية. والثاني: تمثّل في توسيع كبير لنطاق الريّ، وذلك لهدفين؛ هما: زيادة الإنتاجية وتقليل الاعتماد على الأمطار الموسمية. والبرنامج الثالث: كان مختصاً بإصلاح نظام حيازة الأراضي؛ ففي شمال الهند وشرقها بصفة خاصة، كان البريطانيون قد شجّعوا نظام الملكية الغائبة للأراضي. وفي مناطق أخرى كثيرة أيضاً، لم يكن من يفلح الأرض هو مالکها عادةً.

وفي حين أنّ المستأجرين لم يحظوا بالأمان في حياتهم، فالعمالة الزراعية لم تملك أراضي تُفْلِحها من الأساس. وقد بلغت أوجه عدم المساواة في الاقتصاد الزراعي مستويات حادّة بالفعل. وكانت صور الاستغلال عديدة ومبتكرة للغاية؛ ولذا فإلى جانب ضريبة الأراضي، كان مُلّاك الأراضي في المقاطعات الاتّحادية يفرضون على الفلاحين مجموعة من الضرائب الإضافية؛ مثل الضريبة التي تُفرض لدفع تكلفة سيارة المالك الجديدة وتلك التي تُخصّص للإنفاق على أفياله؛^٢ فقد كان مُلّاك الأراضي ميّالين إلى معاملة حيواناتهم ومركباتهم أفضل مما يعاملون الفلاحين الأجراء لديهم. وقبل الاستقلال بأسبوعين، نشرت صحيفة تقدّمية من مدراس قصة عن المعاناة في ريف مالابار، تحكي عن أحد كبار مُلّاك الأراضي يملك سبعة أفيال، يلزمه لها ٢٥ ألف كيلوجرام من الأرز غير المقشور، بينما ينال المستأجرون لديه حصص ثلاثة أيام من الغذاء للأسبوع كله.^٣

أخذت العناصر الاشتراكية في حزب المؤتمر الوطني تدفع تجاه إلزام الحزب بالإصلاح الزراعي الشامل؛ من قبيل: القضاء على الحيازات الكبيرة، وتعزيز أمان المستأجرين،

وإعادة توزيع الأراضي الفائضة. كذلك فقد ناصروا توسيع نطاق الائتمان الزراعي، للتغلب على مشكلة مديونية الفلاحين الواسعة الانتشار.⁴

إلا أنه — مثلما أدرك القوميون أيضًا — كان لا بد أن يرافق الإصلاح الزراعي دَفقة من النمو الصناعي؛ فقد كانت الدولة بحاجة إلى المزيد من المصانع لاستيعاب الزيادة في العمالة العاطلة جزئيًا في الريف. وكانت الدولة بحاجة أيضًا إلى المصانع لإثبات حداثتها؛ فحتى تدخل الهند زمرة الدول المتقدمة، كان لا بد من أن تتعلم وتتحد وتنفتح على الخارج، والأهم من ذلك كله؛ أن تتجه إلى التصنيع.

في زمن الاستعمار، كان ثَمَّة تفاوتٌ حادٌ بين المصانع المملوكة للشركات البريطانية ونظيرتها المملوكة للهنود؛ فصناعة الجوت — على سبيل المثال — كانت تحت سيطرة الأجانب إلى حدٍّ بعيد، بينما كانت المنسوجات القطنية في يد الأهالي. وكثيرًا ما كان الراج البريطاني يُتهم (عن حقٍّ في معظم الأحيان) بتعمد تثبيط المشروعات الهندية، وإحداث خللٍ في هيكل التعريفات والتجارة لصالح الشركات البريطانية. وفي حين أن بعض الرأسماليين الهنود كانوا مُصرِّين على الابتعاد عن السياسة، كان آخرون منهم مؤيدين متحمسين لحزب المؤتمر. وبطبيعة الحال كانوا يأملون في عكس مسار تلك التحيزات عند مجيء الحرية، بحيث يوضع الرأسماليون الأجانب في موقفٍ ضعيف.⁵

فإن كان على الهند أن تتجه إلى التصنيع، فأَيُّ نموذجٍ كان يجدر بها أن تتبّع؟ من وجهة نظر زعماء الحركة القومية، كانت «الإمبريالية» و«الرأسمالية» توجهين بذيئين. وكما أشار جون كينيث جالبريث، فإنه «حتى وقتٍ قريبٍ مثل جزء كبير من المشروعات الرأسمالية في الهند امتدادًا لذراع السلطة الإمبريالية، بل إنها مثلت إلى حدٍّ ما سبب وجودها العلن. ونتيجةً لذلك، يحمل الاقتصاد الحر في آسيا الوصمات الإضافية للاستعمار، وهذا عبء رهيب».⁶

ماذا كانت البدائل إذًا؟ كتب بعض القوميون بإعجابٍ عن الاتحاد السوفييتي، وعن «إعماله المذهل للمعرفة العلمية الحديثة في حل ما يعانونه من مشكلات الفقر والحاجة»؛ ومن ثَمَّ تحوُّله في غضون عقدين من الزمان لا أكثر «من مجتمع فلاحين شبه جائعين إلى عُمالٍ صناعيين حسني التغذية والملبس». تحقق ذلك عن طريق «إزالة دافع الرِّيح من صناعاته التي تنتمي إلى الأمة وتتطوّر لصالحها»، وذلك من خلال إنجازات هندسية عظيمة صنعت من الأنهار «مصادر جبَّارة للطاقة الكهربائية»، ومنظومة تخطيط وضعها خبراء نُزهاء أدَّت إلى زيادة الإنتاج تسعة أمثال وفيها «انعدمت البطالة وفوضى الإنتاج».⁷

نموذج آخر حَظِيَ بإعجابٍ كبيرٍ كان هو اليابان؛ فعندما زار عضو حزب المؤتمر البارز لالا لاجبت راي ذلك البلد أثناء الحرب العالمية الأولى، انبهر بالتحوُّل الذي طرأ عليه؛ إذ تبدَّلت حاله من البدائية (الزراعية) إلى التحضُّر (الصناعي) في غضون خمسين عاماً فحسب. واكتشف أنَّ اليابان بنَّت مصانعها وبنوكها بتعليم عُمَّالها واستبعاد المنافسة الأجنبية. كان دور الدولة محورياً؛ ومن ثَمَّ «يرجع الفضل في ازدهار اليابان الصناعي الحالي إلى بصيرة حكومتها وحصافتها ووطنيتها». فاليابان التي كانت يوماً متخلِّفة كالهند «نمت لتصبح معلِّمة الشرق ومورِّد جميع كمالِيَّات الحياة ورفاهيَّاتها التي اعتاد الشرق جلبها من الغرب».⁸

٢

في عام ١٩٣٨، أنشأ حزب المؤتمر لجنة التخطيط الوطنية، وكلفها بوضع سياسةٍ للتنمية الاقتصادية في الهند التي كان استقلالها وشيكا. رَأَس جواهر لال نهرو تلك اللجنة، التي تألَّفت من نحو ثلاثين عضواً في المُجمل، مُقسَّمين بالتساوي تقريباً بين ميادين العلم والصناعة والسياسة. وخُصِّصَت لجان فرعية لموضوعاتٍ محددةٍ مثل الزراعة، والصناعة، والطاقة والوقود، والتمويل، والخدمات الاجتماعية، و«دور المرأة في الاقتصاد الموجَّه». وحدَّدَت اللجنة «الاكتفاء الذاتي القومي» وتحسين مستويات المعيشة بمقدار الضعف في غضون عشرة أعوامٍ بصفتهما الهدفين الرئيسيين. وعُرِّف التخطيط في حد ذاته بأنَّه «التنسيق الفني — من جانب خبراء نُزهاء — للاستهلاك والإنتاج والاستثمار والتجارة وتوزيع الدخل، بما يتفق مع الأهداف الاجتماعية التي وضعتها الهيئات الممثَّلة للدولة».⁹ تعلَّمت اللجنة من اليابان وروسيا درساً مفاده أنَّ البلدان التي تتأخَّر في التحوُّل إلى التصنيع لا بد أن تعتمد على تدخل الدولة بنحو حيوي. وكان ذلك يسري على الهند بدرجة أكبر؛ إذ كان اقتصادها مختلاً إثر قرنين من الحكم الاستعماري. وكما ورد في أحد تقارير لجنة التخطيط الوطنية، فإنَّ التنمية الموجَّهة تدعم مبدأ «تغليب الخدمة على الربح»؛ فقد كان ثَمَّة قطاعات كبيرة من الاقتصاد لا يمكن أن يُعْهَد بها إلى القطاع الخاص، وحيث لا يمكن تحقيق أهداف التخطيط إلا من خلال «التعامل مع المسألة باعتبارها مشروعاً عاماً جماعية».¹⁰

والجدير بالذكر أنَّ القطاع الخاص قَبِلَ؛ ففي عام ١٩٤٤، أصدر مجموعة من رجال الصناعة البارزين ما سُمِّوه «خطة التنمية الاقتصادية للهند» (المشهورة أكثر باسم «خطة بومباي»)، أقرُّوا فيها بأنَّ «الترتيب الاقتصادي الحالي، القائم على المشروعات الخاصة والملكية الخاصة، فشل في تحقيق التوزيع المُرضي للدخل القومي»، والدولة وحدها هي القادرة على المساهمة في «تقليل التفاوتات في الدخل». كذلك كان دور الدولة ضروريًّا في زيادة الإنتاج؛ فالطاقة والبنية التحتية والنقل قطاعات شعر الرأسماليون الهنود أنفسهم بالحاجة لاحتكار الحكومة لها. وقالوا إنَّه في المراحل المبكرة من عملية التصنيع لا بد من أن «تمارس الدولة قدرًا لا بأس به من التدخل والرقابة لصالح المجتمع». وبالفعل فإنَّ «توسيع نطاق» الوظيفة الإيجابية والوظيفة الوقائية للدولة «ضروري» لأي عملية تخطيط اقتصادي واسعة النطاق.¹¹

تُظهر خطة بومباي — التي نسيها أغلب الناس الآن — كذب ادِّعاء أنَّ جواهر لال نهرو فرض نموذجًا للتنمية الاقتصادية المركزية رغمًا عن إرادة الطبقة الرأسمالية. وإنَّ المرء ليتساءل عما كان خبراء السوق الحرة الحاليون سيقولونه عن تلك الخطة. أغلب الظن أنهم كانوا سيعتبرونها منشورًا دعائيًّا للاقتصاد المُوجَّه، غير جدير بالرأسمالية ورجالها. ولكن الحقيقة أنَّه ينبغي النظر إليها على أنَّها تعبير عن روح العصر.¹²

كانت روح ذلك العصر مؤيدة تمامًا للتخطيط المركزي، وشغل الدولة ما سُمِّي «قمم القيادة» في الاقتصاد؛ ومن ثمَّ فقد وجَّه دستور الهند الحكومة إلى كفالة «توزيع ملكية الموارد المادية للمجتمع وضبطها بما يحقق أفضل إسهام للصالح العام» و«ألا يؤدِّي سَيْر النظام الاقتصادي إلى تركُّز الثروة ووسائل الإنتاج بما يُفضي إلى مِحْنة عامة». وخلال شهرٍ بعد اعتماد الدستور، أنشأت الحكومة لجنة تخطيط لتطبيق تلك «المبادئ التوجيهية»، رأسها نهرو، وتضمَّنت وزراء رفيعي المستوى فضلًا عن موظَّفين متمرِّسين من دائرة الخدمة المدنية.

في صيف عام ١٩٥١، أصدرت لجنة التخطيط مسودة للخطة الخمسية الأولى، ركَّزت على الزراعة؛ القطاع الأكثر تضرُّرًا من عملية التقسيم؛ فالإ جانب زيادة إنتاج الغذاء، تمثَّلت مواضع التركيز الكبرى الأخرى في الخطة في تنمية وسائل النقل والاتصالات، وتوفير الخدمات الاجتماعية. وعند طَرَح المقترحات في البرلمان، أشاد نهرو بالخطة باعتبارها أول خطة من نوعها «تضع جوانب الهند كافة» — الزراعية والصناعية والاجتماعية والاقتصادية — في إطارٍ فكريٍّ واحد». وقال إنَّ عمل تلك اللجنة «أكسب البلد كله وعيًا تخطيطيًّا».¹³

بلغت توقعات لجنة التخطيط حدًا مرتفعًا. ومثلما كتب أحد كُتَّاب الأعمدة الصحفية، فإنَّ «أحد مساوئ النظم الديمقراطية هي أنَّها تعمل بوتيرة أكثر بطئًا من غيرها من النظم السياسية. ولكنَّ شعب الهند لن يحتمل أيَّ تباطؤٍ غير مبرَّرٍ في نهضته الاقتصادية».¹⁴ وبعد الانتخابات العامة الأولى زادت شدة الإلحاح؛ فانهال النقاد من اليمين واليسار على الخطة الخمسية الأولى لومًا وتقريعًا باعتبارها تفتقر إلى الرؤية والطموح. صحيح أنَّ إنتاج الحبوب الغذائية شهد زيادة كبيرة، ولكن الناتج في قطاعاتٍ أخرى عجز عن بلوغ الأهداف المنشودة.¹⁵

عندما طرح نهر الخطة الخمسية الأولى، قال: «إنَّه من الجليِّ بالنسبة إليَّ أنه علينا تحويل الهند إلى التصنيع، وبأقصى سرعةٍ ممكنة.» وقد احتلَّ ذلك الهدفُ موقعَ الصدارة في الخطة الخمسية الثانية، التي صيغت على يد براسنتا تشاندرا مهالانوبس، عالم الفيزياء والإحصاء خريج جامعة كامبريدج والمتشبع بالفلسفة السنكسريتية والأدب البنغالي؛ باختصار: «شخص مبهر متعدد الثقافات، من نوع الرجال الذين من المحتم أن ينالوا إعجاب نهر».¹⁶

كان مهالانوبس — ضمن أمورٍ أخرى — الرجل الذي أدخل علم الإحصاء الحديث في الهند؛ فقد أنشأ عام ١٩٣١ معهد الإحصاء الهندي في كلكتا. وفي غضون عقدٍ من الزمان جعل من المعهد مركزًا عالميًّا للمستوى للتدريب والبحث. كذلك كان مهالانوبس رائد مجال الأبحاث المتعددة التخصصات؛ إذ طبَّق أساليبه الإحصائية تطبيقًا مبتكرًا على مجالات الأنثروبولوجيا والهندسة الزراعية وعلم الأرصاد الجوية.

في فبراير ١٩٤٩، عُيِّن مهالانوبس مستشارًا إحصائيًّا شرفيًّا لوزارة الاتحاد الهندي. وفي العام التالي ساعد على إنشاء هيئة مسح العينات القومية، وفي العام التالي على ذلك ساعد على إنشاء هيئة الإحصاءات المركزية. أنشئت هاتان الهيئتان بهدف جمع بياناتٍ جديرة بالثقة عن مستويات المعيشة المتغيرة في الهند؛ عن الأجور والوظائف والاستهلاك وما شابه ذلك. وهاتان الهيئتان سبب من أسباب امتلاك الهند مجموعةً من الإحصاءات الرسمية الأكثر موثوقيةً من نظيراتها في أيِّ مكانٍ آخر في العالم غير الغربي.¹⁷

تلك هي الجوانب غير المختلف عليها ضمن الميراث الذي خلَّفه مهالانوبس. وربما كان الأهم من ذلك — وإنَّ كان أكثر إثارة للجدل بالتأكيد — هو إسهاماته في مجال التخطيط النظري والعملي؛ ففي عام ١٩٥٤، ألزم نهر حزبه، وبلده بالتبعية، بتكوين

«نمط اشتراكي للمجتمع». وفي العام نفسه، كلّفت الحكومة معهد الإحصاء الهندي بدراسة مشكلة البطالة؛ فكتب مهالانوبس مذكرةً عن الموضوع، يبدو أنّها أعجبت نهرو إلى حد تكليف معهد الإحصاء الهندي مسئولية صياغة الخطة الخمسية الثانية.

وقد تعامل مهالانوبس مع المهمة بجديّة بالغة؛ ففي نهايات صيف عام ١٩٥٤، ذهب في جولة طويلة في أنحاء أوروبا وأمريكا الشمالية؛ فقد أقرّ بمعاناته «عقدة نقص فيما يتعلق بأمور الاقتصاد». ومن ثمّ فقد كانت رحلته إلى الخارج تثقيفية — لتحسين معرفته الشخصية بالموضوع — وإن كانت أيضاً دعائيةً دون مواربة؛ فهو كان يأمل أن يمكّنه التقرب إلى الاقتصاديين الأجانب من إقناع نظرائهم الهنود بوجهة نظره. فكما أخبر صديق له: «وراء كل شيءٍ نَمّةٌ هدف أُوحد في ذهني؛ وهو المساعدة الفعّالة التي يمكن أن نحصل عليها في وضع خططنا وتنفيذها».¹⁸

ذهب مهالانوبس إلى الولايات المتحدة أولاً، وفيها جَمَعَ معلوماتٍ عن معاملات المدخلات والمخرجات، التي تنطوي عليها مجموعة مكوّنة من ٤٠ ألف بطاقة من بطاقات هوليريث المثقوبة. وتحدّث إلى صاحب ذلك العمل (فاسيلي ليونتييف، الذي حصل على جائزة نوبل في وقتٍ لاحق)، قبل أن يعبر المحيط الأطلنطي ليقابل أساتذة جامعة كامبريدج. كانت «ألمعهم» جوان روبنسون، التي كانت آنذاك عائدةً لتوها من رحلةٍ إلى الصين (حيث «أعجبت كثيراً بالتقدّم الذي يحرزونه»). وكانت ترى أن قطاع الاستيراد والتصدير في الهند يلزمه مزيداً من الضوابط الحكومية. وافقها مهالانوبس الرأي، وطلب بدوره إلى روبنسون زيارة الهند في ضيافة معهد الإحصاء الهندي. وقال لها إنّ تلك الزيارة «يمكن أن تكون مصدر عونٍ كبيراً لنا لأنّ تأييدها يمكن أن يُقنع الناس بأنّ نهجنا إزاء التخطيط التنموي ليس أحمق؛ فتبسّمت وقالت: «نعم، أظنّ أنني قد أستطيع بثّ بعض المنطق في عقول اقتصاديي بلادكم».

ثم عبّر مهالانوبس بحر المانش، ليتحدّث مع الماركسيين الفرنسيين. ثم حان وقت الانتقال إلى الجانب الآخر من الستار الحديدي؛ فوصل إلى موسكو عن طريق براج، وانبهر على الفور بوتيرة البناء «المذهلة»؛ إذ رأى مباني أكبر بكثير، وتشيّد أسرع بكثير مما رأى في حياته كلها. وقد أجرى محادثات مطوّلة مع الأكاديميين السوفييتيين، الذين قالوا إنّ الهند إنّ أرادت «القيام بأي نوعٍ من التخطيط الجاد، فلا بد من الاستعانة بجهودٍ نشطة، ليس لعشرات بل لمئات التكنولوجيا والعلماء والمهندسين». وقد وافقهم

مهالانوبس الرأي، ودعاهم لزيارة بلاده، التي كانت في أمس الحاجة إلى «مختصين وخبراء في الجوانب الاقتصادية لعملية التخطيط».¹⁹

وأخيراً آتت تلك الرحلات والمبادرات ثمارها في ورقة بحثية طويلة قُدمت إلى لجنة التخطيط في مارس ١٩٥٤. وفيها حدّد مهالانوبس ثمانية أهداف للخطة الخمسية الثانية. تمثّل الهدف الأول في «تحقيق نمو سريع للاقتصاد القومي عن طريق توسيع نطاق القطاع العام وزيادة أهميته ومن ثمّ المُضي قُدماً صوب نمط اشتراكيّ للمجتمع». والهدف الثاني تمثّل في «تطوير صناعاتٍ ثقيلةٍ أساسيةٍ من أجل تصنيع سلع مُنتجة بغية تعزيز قاعدة الاستقلال الاقتصادي». كما شملت الأهداف الأخرى والأقل أهمية (كما لنا أن نفترض) إنتاج السلع الاستهلاكية من خلال قطاع المصانع والقطاع العائلي على حدّ سواء، وزيادة الإنتاجية الزراعية، وتوفير مرافق سكنية وصحية وتعليمية أفضل.

وقد بُرّر التركيز على السلع الرأسمالية بأسلوبين رئيسيين؛ أولاً: أنّه سوف يصون الاستقلال الاقتصادي — ومن ثمّ السياسي — لتلك المستعمرة السابقة. وثانياً: أنّ من شأنه أن يساعد على حلّ مشكلة البطالة المُلحّة؛ فقد كان رأي مهالانوبس أنّ: «البطالة مشكلة مزمنة بسبب عدم توافر السلع الرأسمالية»، وهي لا تحدث «إلا عندما تتعطلّ وسائل الإنتاج». فكانت أسرع طريقة لخلق الوظائف هي بناء السدود والمصانع.²⁰

قُدمت مسودة خطة مهالانوبس إلى فريقٍ من الخبراء الاقتصاديين؛ فكلهم — عدا واحداً منهم — أيّدوا التركيز على السلع الرأسمالية ودور القطاع العام. لا شك أنّه كان ثمة بعض التحذيرات؛ فقد حثّ بعض الاقتصاديين على زيادة التكامل بين الإنتاج الزراعي والإنتاج الصناعي، بينما أبدى آخرون قلقاً حيال كيفية توفير تمويل الخطة؛ فزيادة الضرائب لن تكفي بمفردها، وتمويل العجز قد يُسفر عن ارتفاع معدل التضخّم. ولكن بصفة عامة، أيّد الاقتصاديون البارزون في الهند ما بات يُدعى بالفعل «نموذج مهالانوبس للتخطيط».²¹

مثّل ذلك النموذج، من بين أشياء أخرى، استرجاعاً للنموذج القومي القديم للسوداشي (الاكتفاء الذاتي)؛ فذات يوم أحرق المتظاهرون أتباع غاندي الأقمشة الأجنبية تشجيعاً للمنسوجات المحلية، والآن قرّر أتباع نهرو من التكنوقراط صناعة الصلب وآلات التشغيل بأنفسهم عوضاً عن شرائها من الخارج. وكما جاء في الخطة الخمسية الثانية، فقد كان التخلّف «ناجماً في الأساس عن عدم كفاية التقدّم التكنولوجي».²² ومن هذا المنطلق، أصبح الاكتفاء الذاتي هو المؤشر «الوحيد» للتطوّر والتقدّم؛ فمن الصابون إلى الصلب

ومن الكاجو إلى السيارات، صار الهنود يوفرون احتياجاتهم من المواد باستخدام الأراضي الهندية والعمالة الهندية والخامات الهندية، وفي المقام الأول، التكنولوجيا الهندية. يقارن جدول ١٠-١ بين النفقات القطاعية في كلٍّ من الخطة الخمسية الأولى والخطة الخمسية الثانية. من الناحية النسبية، احتفظت قطاعات الطاقة والنقل والاتصالات والخدمات الاجتماعية بالأهمية ذاتها تقريباً. أما التحول الحاسم فكان من قطاع الزراعة إلى قطاع الصناعة، الذي أُضيف إليه تضاعف أهمية الرّي. على الرغم من أن الصناعات الثقيلة ستصبح مملوكة للدولة، بقيت مساحة كبيرة للشركات الخاصة؛ وذلك لأنّه في ظلّ «توسّع الاقتصاد يحظى القطاع الخاص بسوق أكيدة». ويأتي الإسهام الرئيسي للشركات الخاصة في صورة سلع استهلاكية، تنتجها الوحدات الكبيرة والصغيرة على حدٍّ سواء.²³

جدول ١٠-١: النفقات القطاعية في أول خطّتين خمسيّتين (المصدر: جُمعت الأرقام من كتاب إيه إتش هانسون «عملية التخطيط: دراسة في الخطط الخمسية الهندية، ١٩٥٠-١٩٦٤» (لندن: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٦٦)، جدول ٧، ص ١٣٤).

القطاع		النفقات في الخطة الأولى		النفقات في الخطة الثانية	
		بالنسبة المئوية الإجمالي *		بالنسبة المئوية الإجمالي *	
الزراعة والتنمية المجتمعية		٣٧٢	١٦	٥٣٠	١١
الرّي		٣٩٥	١٧	٤٢٠	٩
الطاقة		٢٦٦	١١	٤٤٥	١٠
الصناعات والمعادن		١٧٩	٧	١٠٧٥	٢٤
النقل والاتصالات		٥٥٦	٢٤	١٣٠٠	٢٨
الخدمات الاجتماعية، الإسكان، إلخ		٥٤٧	٢٥	٨٣٠	١٨

* P. C. Mahalanobis, 'Draft Plan Frame for the Second Five-Year Plan,' *Economic Weekly*, special issue, 18 June 1955.

أصدرت الحكومة قراراً عام ١٩٥٦ صنّف الصناعات الجديدة إلى ثلاث فئات: كانت الفئة الأولى هي «المسئولية الخالصة» للدولة، وشملت: الطاقة الذرية، والصناعات ذات الصلة بالدفاع، والطائرات، والحديد والصلب، وتوليد الكهرباء ونقلها، والمعدات الكهربائية

الثقيلة، والهواتف، والفحم وغيره من المعادن المهمة. والفئة الثانية اشترك فيها القطاع العام والقطاع الخاص على حدٍ سواء، وتضمّنت: المعادن الأقل أهمية، والمواد الكيميائية، والمستحضرات الدوائية، والأسمدة، والورق وعجين الورق، ووسائل المواصلات. أما الفئة الثالثة فشملت الصناعات المتبقية كافة، والتي تكفّلت بها «عادةً مبادرات القطاع الخاص ومشروعاته».²⁴

هل كان نموذج مهالانوبس مُقدِّراً له النجاح؟ كان ذلك الظنّ السائد لدى هنود كُنُر، وأمل معظمهم بالتأكيد، وكذلك أمل كثير من المتعاطفين معهم في أنحاء العالم أجمع. من النماذج الممثّلة لذلك الرأي: جيه بي إس هالدين، عالم الأحياء البريطاني العظيم، الذي كان يخطّط آنذاك للانتقال إلى الهند والالتحاق بمعهد الإحصاء الهندي. فعندما عُرضت عليه مسودة الخطة التي وضعها مهالانوبس، كان تعليق هالدين هو الآتي:

حتى إن كان المرء متشائماً، ووضع في اعتباره احتمال فشل قدره ١٥٪ نتيجة تدخل الولايات المتحدة (عن طريق باكستان أو غيرها)، واحتمال تدخل من جانب الاتحاد السوفييتي والصين قدره ١٠٪، واحتمال قدره ٢٠٪ للتعارض مع نزعة دائرة الخدمة المدنية إلى التمسك بالتقاليد ووضع العراقيل السياسية، واحتمال قدره ٥٪ للتدخل من جانب النزعة التقليدية الهندوسية، فسيستبقى لدينا احتمال نجاح قدره ٥٠٪ من شأنه أن يُغيّر مسار التاريخ العالمي بأكمله إلى الأفضل.²⁵

٣

إذا كان مهالانوبس هو كبير فنيي التخطيط الهندي، فقد كان نهرو أكبر المبشرين به؛ فقد كان رئيس الوزراء مؤمناً بأنه في السياق الهندي، كانت عملية التخطيط تنطوي على ما هو أكثر بكثير من مجرد أعمالٍ للاقتصاد الرشيد، فقد انطوت على أعمال السياسة السليمة أيضاً. وفي حين أنّ الخطة الخمسية كانت قائمة على عمل الاقتصاديين والإحصائيين، فإنّ تحقيق أهدافها يتطلّب «تحلي الناس بجسّ الشراكة في إطار مشروع هائل، وكونهم رُفقاء سَفر في السعي وراء الهدف الذي وضعناه نحن وهم نُصب أعيننا». فقد كانت المشاركة الشعبية هي السبيل الوحيد لتحويل «هذه الخطة — الواردة في نصّ جامد — إلى كيان حي، نابض بالحياة والديناميكية، يأسر خيال الناس».²⁶

ومن ثَمَّ مثَّلت عملية التخطيط «جهدًا تعاونيًا هائلًا لشعب الهند كله». كان نهرو يأمل في أن تعالج المشروعات الجديدة الانقسامات الطبقيَّة والدينيَّة والمجتمعيَّة والإقليمية. وإن طرح الخطة الأولى على رؤساء وزارات الولايات، كتب: «كلما فكَّرنا في هذه الصورة المتوازنة للهند ككلٍّ وأنشطتها المتعددة الجوانب — الشديدة التداخل بعضها مع بعض — تناقص احتمال انحرافنا إلى المسارات المتتوية للنعرات الإقليمية والطائفية والطبقية وسائر النزعات الأخرى المفضية إلى الاضطراب والتفكك». وعندما طرح الخطة الثانية، أطلق عليها «محاولة شجاعة لصياغة مستقبلنا»، سوف «تتطلب كل ما أوتينا من قوة وطاقه». فقد كان يعتقد أنه «في نهاية المطاف سيكون ذلك هو السبيل الوحيد لمعالجة النزعات الانفصالية والإقليمية والطائفية التي يتعين علينا محاربتها».²⁷

وعلى الصعيد الاقتصادي، حدَّد نهرو نشاطين باعتبارهما يوفِّران «الأساسين الضروريين» للتخطيط، وهما: إنتاج الطاقة وإنتاج الصُّلب.²⁸ عندما نالت الهند الاستقلال، لم يكن لديها سوى مصنعين للصُّلب، كلاهما مملوكان لأشخاص، كانا ينتجان ما يربو قليلًا على مليون طنٍّ في العام؛ وهي كمية لم تكن كافية لاقتصادٍ في طور التوسُّع، لا سيما اقتصاد التزم بإقامة صناعة ثقيلة.

مُنِع القطاع الخاص من إقامة مشروعات جديدة في مجال صناعة الصلب، الذي اعتُبر — إلى جانب الفحم وصناعة السُّفن والطاقة الذرية وإنتاج الطائرات — أهمَّ من أن يخضع لدافع الرِّبح. وقد كان حزام الغابات الممتد عبر وسط الهند غنيًّا بخام الحديد والفحم، وكذلك جرت فيه أنهار كثيرة؛ فبدأت على الفور منافسة نشطة بين الولايات في ذلك الحزام؛ حيث سعت كلُّ منها لإقامة أول مصنع صلب حكومي داخل حدودها. وقامت بالتوازي منافسة بين البلدان الصناعية في الغرب، التي رغب كلُّ منها في الحصول على عقد بناء أول مصنع.²⁹

وضعت الخطة الثانية هدفًا قدره ٦ ملايين طن من الصلب. كان ذلك الناتج مطلوبًا لتوفير مدخلات صناعات أخرى مخطَّط لها. ولكنه كان وسيلة أيضًا لتعزيز الأذخار القسري؛ فحسب التعبير الشهير لأحد الاقتصاديين: «لا يمكنك أكل الصُّلب». وأثناء وضع اللمسات الأخيرة على الخطة الثانية، وقَّعت الحكومة الهندية ثلاث اتفاقيات منفصلة لبناء مصانع صُّلب؛ فكان من المزمع أن يبني الألمان مصنعًا في روركيلا بأوريسا، وبيني الروس آخر في بيلاي بولاية ماديا براديش، بينما تقرَّر بناء المصنع البريطاني في دورجابور بغرب البنغال. أما الأمريكيون فكان من دواعي أسفهم أنهم خَسِرُوا تلك الفرصة؛ فكان اقتناص

اثنين من بلدان أوروبا التي مزَّقتها الحرب عقدين لبناء مصانع أمرًا سيئًا بما فيه الكفاية، وزاد الأمر سوءًا حصول خُصم الولايات المتحدة البغيض في الحرب الباردة على العقد الثالث. وبعد مرور سنوات، ذكر صديق أمريكي كيف أذاع المذيع الشهير إد مورو خبر قرار حصول روسيا على عقد بناء المصنع في بيلاي بنبراتٍ يشوبها حزن ملموس.³⁰

لا شك أنَّ روسيا سرَّها ذلك الخبر أيَّما سرور؛ فقد زار نيكيثا خروتشوف بيلاي ووصفها بأنها «ماجنيتاجورسك الهند» (مدينة ماجنيتاجورسك هي مقر أكبر مصنع للحديد والصُّلب في روسيا). ونشرت صحيفة «برافدا» الروسية مقالاتٍ مصوَّرةً وافرة تشيد ببيلاي باعتبارها رمزًا للتعاون الهندي السوفييتي.³¹ وكانت الهند أكثر حماسًا؛ فقد ذكر كيميائي بنغالي كان يعمل في بيلاي أنَّ رئيسه الروسي أصبح — مع مرور السنين — صديقًا حميمًا له أيضًا. وعندما حان وقت رحيل الخبير الأجنبي، لم يستطع مرءوسه الهندي أن يتمالك عَبراته. احتفظ الخبير الروسي برباطة جأشه، ولكن دموع التعاطف تفرقت في عيني زوجته. بالنسبة إلى الكيميائي البنغالي، تلك العبرات «لم تكن بالنسبة إليَّ سوى قطرات من مياه نهر الفولجا المقدسة، تغلغلت في مجرى نهرنا، نهر الجانج، وفاضت على أخوتنا وصادقتنا الباقية».

في بيلاي، عمل الروس والهنود جنبًا إلى جنب؛ في إخلاء الأراضي، وتشديد الطرق والمساكن، وإقامة المصنع. وإنَّ المشاركين في تلك الجهود ليذكرونها بموَدَّةٍ دافئة؛ فقد ذكر أحد المشاركين فيها أنَّها كانت «جهدًا محمودًا غير مدعور، ونَسَقًا مقترنًا بخطة. كان فريق البناء شديد الزهو بالمصنع الجديد الذي أتى به إلى الحياة وراضيًا عنه، بينما انتابت فريق العمل لهفَّةٌ قلقٌ لرعايته حتى يبلغ كامل طاقته ... فكلُّ منَّا كان يساعد على بناء المستقبل — مستقبل كاد المرء يراه ويلمسه ويتحسَّسه». وأخيرًا، في فبراير ١٩٥٩، أمام عينيَّ رئيس الهند الحانيتين، خرج أول حديدٍ مصهورٍ من فرنٍ لافحٍ في بيلاي؛ فسالت دموع الفرحة والحبور في جميع الأنحاء. ولفترةٍ طويلةٍ ظلَّ من حَضَرُوا ذلك الحدث يذكرونه بأنَّه «أكثر لحظات حياتهم تشويقًا».³²

وقد وصف أحد كبار المسؤولين صناعة الصُّلب الهندية بأنَّها «مدرسة فنية، وفي الوقت نفسه المحرِّك الرئيسي للأنشطة الصناعية الأخرى».³³ والحقيقة أنَّها كانت أكثر من ذلك؛ فمصنع الصُّلب دحض الاعتقاد بأنَّ الهنود غير منتجين وغير مواكبين للعلم الحديث، أو باختصار: متخلِّفون.

أثناء عملية التحديث الاقتصادي للهند، شغلت السدود الكبيرة مكانةً خاصةً إلى حدٍّ كبير؛ فهي من ناحيةٍ كانت ستتيح تحرير الزراعة من استبداد الأمطار الموسمية، ومن ناحيةٍ أخرى توفر الطاقة الكهربائية اللازمة لتشغيل الصناعات الجديدة الواردة في الخطط الخمسية. كانت السدود تُثير انبهار جواهر لال نهرو، وأطلق عليها «معابد الهند الحديثة». وشاركه انبهاره ملايين من أبناء بلده، الذين صاروا ينظرون بعين الإعجاب والتوقير إلى تلك الصروح الشامخة الجديدة المبنية بالطمي والأسمنت.

كان المثقفون الهنود بالغى الإعجاب بهيئة وادي تينيسي، المشروع المتكامل الذي مثل الركيزة الأساسية لبرامج الصفقة الجديدة التي طرحها فرانكلين روزفلت. ولكنهم أُعجبوا أيضًا بالمشروعات العملاقة المتعددة الأهداف التي أقامها الاتحاد السوفييتي؛ ففي أربعينيات القرن العشرين، في الفترة السابقة على الاستقلال، سافر العلماء والمهندسون الهنود إلى الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا لاكتساب معرفةٍ مباشرةٍ بكيفية بناء السدود؛ فانبهروا بشدة بما رأوه؛³⁴ فعلى جانبي الستار الحديدي على حدٍّ سواء، مثلت تلك المشروعات «انتصارًا للعلوم والتكنولوجيا والبصيرة والحكومة المركزية على السياسة والسلطات والقوى المحلية الضيقة الأفق وعلى الجهل والخرافة والرجعية». ومثلت فعليًا «خلاص الأمة عبر المنطق الرشيد والقوة».³⁵

وعلى غرار أمريكا وروسيا، كانت شبه القارة الهندية تتمتع بأنهارٍ كبيرةٍ عدّة؛ فكانت إقامة السدود على تلك الأنهار، وترويضها، من شأنها أن تضرب ثلاثة عصافير بحجرٍ واحد: تولّد الطاقة، وتوفّر مياهًا للري، وتمنع إغراق الفيضانات للأراضي؛ فبعد نوبة فيضانٍ فتّاكةٍ بحقٍّ لنهر جودافاري عند هطول الأمطار الموسمية عام ١٩٥٣، كتب مهندس بارز إلى سياسيٍّ بارزٍ أن ذلك نهر:

ينطوي على احتمالات منفعيّة هائلة. إلا أنّ الدمار الذي أحدثته الفيضانات هذا العام أثبت أنّ مياه الفيضانات تلك إنّ لم تُسَخَّر لاستخدامٍ نافع، فسوف تُشكّل خطرًا محتملًا على رفاه الناس. وإن أُتُبعت معها أساليب الحفاظ السليمة، فيمكن أن تلبيّ كافة احتياجات حوض نهر جودافاري وتُخَلّف احتياطات وفيرة، سوف تتيح عند دمجها مع مياه نهر كريشنا منافع من الرّي والطاقة يمكن مَدّها وصولًا إلى مدراس وجنوبها ... لذا يتعين علينا ألا ندّخر وسعًا في

سبيل تطويع مياه نهر جودافاري، وإحداث الاندماج الأمثل بينها وبين مياه نهر كريشنا، وكذلك لا ينبغي السماح لأي أسبابٍ خارجية بأنَّ تُعطلَّ إتمام هاتين العمليتين أو تُعرَّضهما للخطر.³⁶

كان ذلك أحد الدعاة التكنوقراط، أثناء حديثه إلى معتنقي فكره. ففي حين أنَّ نهر جودافاري كان لم يزل خاليًا من السدود، فمعظم الأنهار الكبرى الأخرى كانت خاضعة بالفعل للسيطرة. ومن بين مشروعات بناء السدود الكبرى الجارية آنذاك كانت مشروعات بناء السدود على أنهار ماهانادي وريهاندي وتونجابهارا ودامودار وسوتليج.

وفي منتصف خمسينيات القرن العشرين، كتب عالم السياسة هنري هارت في أحد كتبه وصفًا حماسيًا للتحوُّل الذي حدث في أنهار «الهند الجديدة». رأى هارت أنَّ تلك المشروعات هي «أعظم صروح الهند الحرة»؛ فإليها «يأتي الناس رجالًا ونساءً، في وفودٍ متنامية موسمًا بعد موسم، ليرَوْا بأنفسهم السدود والقنوات ومحطات الطاقة».

وقد أورد هارت أيضًا في كتابه وصفًا دقيقًا إلى حدٍّ بعيد لعملية بناء سد تونجابهارا؛ فعند الانتهاء منه، كان ذلك السد سيجسِّد ٣٢ مليون قدم مكعب من أحجار البناء، التي وُضعت بمعدَّل ٤٠ ألف قدم مربع في اليوم، يوميًّا لمدة خمسة أعوام؛ فلا يمكن التعبير عن حجم ذلك العمل إلا بالتشبيه، وقد كتب عنه هارت الآتي: «تخيل الأحجار التي استُخدمت في بناء سد تونجابهارا موضوعة لإقامة طريق سريع، عرضه ٢٠ قدمًا، وسُمكه ٦ بوصات. مثل ذلك الطريق سيتمدُّ من لكنو إلى كلكتا، أو من بومباي إلى مدراس».³⁷

لا شك أنَّ أرفع تلك المشروعات مقامًا كان مشروع سد باكرا-نانجال في شمال الهند. ومرةً أخرى، فإنَّ خير وسيلةٍ للتعبير عن حجمه هي الأرقام. ذلك السد — الذي بلغ ارتفاعه ٦٨٠ قدمًا — كان ثاني أعلى سدٍّ في العالم؛ حيث لم يُفَقَّ ارتفاعًا سوى سد كولي الكبير، القائم على نهر كولورادو. وبلغت تقديرات كمية الأسمت والأحجار التي ستُستخدم فيه في نهاية المطاف ٥٠٠ مليون قدم مكعب؛ أي «أكثر من ضعف حجم سبعة من الأهرامات المصرية العظيمة بالأقدام المكعبة». وكان من المتوقع أن يولِّد ذلك المشروع قرابة مليون كيلوواط من الكهرباء سنويًّا، بينما يمكن للمياه المتجمِّعة في الخزان أن تروي ٧,٤ ملايين فدان من الأراضي. وكان من المُفترَض أنَّ تنتقل مياه الريِّ عبر القنوات، التي استلزم حفرها إزالة ٣٠ مليون ياردة مكعبة من الطمي والحجارة.³⁸

مثل ذلك المشروع نوعًا من التعويض للمزارعين اللاجئين من غرب البنجاب، وبديلًا عن «مستعمرات القنوات» التي تركوها وراءهم على الجانب المقابل من الحدود. هؤلاء الفلاحون — الذين كان معظمهم من السيخ — استشعروا «توقًا بلغ حد الاستماتة لأن يُعيدوا في حياتهم الرخاء الذي حُرِموا منه بقسوة». فقد منحهم سد باكرا-نانجال «الحقول والموارد التي يمكن استغلالها في إعادة البناء وإعادة توطين أنفسهم». وفي الواقع، فقد منحهم ذلك السد ما هو أكثر من ذلك؛ إذ أمدهم بالطاقة إضافةً إلى المياه، التي أصبح بإمكان أهل البنجاب — إن شاءوا — أن يبنوا بها مستقبلًا صناعيًا لهم لأول مرة.

ورد وصف مفصّل بدقة لمشروع باكرا-نانجال في عددٍ خاصٍّ من مجلة «إنديان جورنال أوف باور آند ريفر فالز ديفلوبمنت»: افتُتِحَ العدد بمجموعة مكونة من أربع صُورٍ عظيمة الدلالة. عرضت الصورة الأولى الموقع الكثيف الأشجار قبل البدء في العمل، وأسفلها التعليق التالي: «نهر سوتليج في باكرا في رونقه البدائي — الموقع كما كان». وعرضت الصورة الثانية هياكل شبيهة بالرافعات في المياه وجسرًا منخفضًا ممتدًا عبر الوادي الضيق، وكان التعليق الوارد أدناها هو: «حفر استطلاعي في قاع النهر باستخدام حفارات مُثَبَّتة على جسور عائمة — الغزو الأول». أما الصورة الثالثة — التي أُخِذَت في موسم الجفاف على ما يبدو — فظهرت فيها جوانب التلال التي كانت آنذاك شبه جرداء، والشاحنات والجرافات جاثمة على قاع النهر، وكُتِبَ أسفلها: «بدء صبّ الأسمنت لتشييد السد — إرساء الإنسان قواعد تغيير الطبيعة». وفي الصورة الأخيرة، كان السد قد بدأ يعلو، بالاستعانة بآلات ذات أشكالٍ وأحجامٍ لم تسبق رؤيتها في الهند، وجاء التعليق بالأسفل كالآتي: «جارٍ الحفر بالآلات الثقيلة في منطقة الحفر — الصراع مع الطبيعة».³⁹

كان جميع الرجال والنساء العاملين في باكرا هنودًا، باستثناء واحد. كان ذلك الاستثناء أمريكيًا يُدعى هارفي سلوكم. لم ينل سلوكم حظًا كبيرًا من التعليم الرسمي، وإنما بدأ مساره المهني عاملًا في مصنع للصلب، ثم ارتقى إلى منصب مشرف البناء في سد كولي الكبير. انضمَّ سلوكم إلى فريق باكرا بوصفه كبير المهندسين عام ١٩٥٢، وطبعه ببصمته المميزة في العمل؛ فقد أمر الموظفين والعاملين من كافة المستويات بارتداء زيٍّ موحد. وكان سلوكم نفسه يأتي إلى الموقع في تمام الساعة الثامنة صباحًا، ويبقى فيه حتى ساعة متأخرة من المساء. ولما كان صارمًا في فرضه النظام والانضباط، لم يقبل بالكسل والتقصير المتفشين من حوله؛ فذات مرة، عندما حدث عطل في شبكة الاتصالات الهاتفية، كتب إلى رئيس الوزراء يخطره أن: «الرب وحده، وليس سلوكم، هو القادر على بناء سد باكرا في الموعد المقرر».⁴⁰

في الأسبوع الأول من يوليو ١٩٥٤، زار نهرو باكرا ليفتتح المشروع رسمياً. وإذ نقر بإصبعه مفتاح تشغيل محطة الطاقة، مالت طائرات داكوتا التابعة للقوات الجوية الهندية بجناحها في السماء. وبعد ذلك فَتَحَ نهرو بوابات السد. عندما رأى أهل القرى أسفل النهر اندفاع المياه نحوهم، أطلقوا مئات الألعاب النارية المنزلية الصُّنع. ومثلما كتب أحد الشهود العيان، فإنه «على مدى ١٥٠ ميلاً، انتشرت الاحتفالات الصاخبة كالتفاعلات المتسلسلة على طول القناة العظيمة وفروعها وقنوات التوزيع حتى أطراف صحراء راجستان، قبل وصول المياه إليها بزمن».⁴¹

٥

في إطار الدفع بالهند تجاه التصنيع، وَجَبَ اضطلاع التكنولوجيا ومختصيها بدورٍ رئيسي؛ فقد كان جواهر لال نهرو منبهراً بالعلوم الحديثة منذ أيام دراسته في جامعة كامبريدج. وكتب يقول: «إن العلم هو روح العصر والعامل المسيطر في العالم الحديث.» وكان نهرو يرغب في أن يُشكِّلَ ما سمَّاه «المزاج العلمي» كافة مجالات النشاط الإنساني، بما في ذلك مجال السياسة. وعلى نحو أكثر تحديداً، ففي بلدٍ متخلفٍ مثل الهند، لم يكن بد من تسخير العلم لخدمة التقدم الاقتصادي، مع تكريس العلماء عملهم لزيادة الإنتاجية والقضاء على الفقر.⁴²

وقت نيل الهند استقلالها كانت نسبة الإنفاق على البحث العلمي لا تتجاوز ١,٠٪ من الناتج الوطني الإجمالي. وفي غضون عقدٍ من الزمان قفزت تلك النسبة إلى ٥,٠٪، وفي مرحلةٍ لاحقةٍ تجاوزت ١٪. وتحت إدارة نهرو النشطة، أُنشئت سلسلة من المعامل البحثية الجديدة، مستقلةً عن الجامعات القائمة، سيراً على النموذج الفرنسي. وشمل نطاق اختصاص مجلس البحوث العلمية والصناعية نحو أربعة وعشرين معهداً قائماً بذاته. كان ثمةً أجندةٌ نفعيةٌ قويةٌ قيد العمل؛ إذ شجَّع العلماء في تلك المعامل على ابتكار منتجاتٍ جديدةٍ للهند عوضاً عن نشر الأبحاث الأكاديمية في الدوريات الأجنبية.⁴³

ومن العلماء الهنود الذين حظوا بدعم نهرو المبكر والمتواصل: الفيزيائي النابغة خريج جامعة كامبريدج، هومي بهابها. أسَّس بهابها صرحين علميين كبيرين وتولَّى إدارتهما؛ الصرح الأوَّل: كان معهد تاتا للبحوث الأساسية في بومباي، الذي كان مُوجَّهاً — كما يتَّضح من اسمه — إلى البحوث الأساسية في المقام الأول. حوى ذلك المعهد قسمين عالميَّي المستوى للفيزياء والرياضيات، وكذلك ضَمَّ — بعد فترة — أول كمبيوتر مركزيٍّ

في الهند. أما الصرح الثاني: فكان مؤسسة الطاقة الذرية، التي أُوكِلَتْ إليها مهمة بناء مفاعلات الطاقة النووية الهندية وإدارتها. تَلَقَّت تلك المؤسسة تمويلًا سخياً من الحكومة؛ إذ وصلت ميزانيتها السنوية — عام ١٩٦٤ — إلى نحو ١٠٠ مليون روبية.⁴⁴ كذلك افتتَحَ عدد كبير من كليات الهندسة، منها المعاهد الهندية للتكنولوجيا ذات المكانة الرائدة، التي دُشِنَ خمسة منها بين عامي ١٩٥٤ و ١٩٦٤. وعلى غرار المعامل الجديدة، كان الهدف المرجوُّ من الكليات الجديدة هو زيادة القدرات الفنية الوطنية؛ فقد كان كلُّ من نهرو وبهايا عازماً على الحدِّ من اعتماد الهند على الغرب من أجل الحصول على الخامات العلمية والخبرات؛ فقد كانا يريان أنَّه «إذا استُورِدَت إحدى المُعدات من الخارج، لا ينال المرء سوى تلك الأداة. أما إذا صنعها بنفسه، فسيَتعلَّم درساً بالغ الأهمية في الخبرة أيضاً».⁴⁵

٦

خَفَّفَت مجموعة من البرامج المشجَّعة على النهوض بالزراعة حدة التحيُّز الصناعي للتخطيط الهندي؛ ففي صباح يوم ٢ أكتوبر ١٩٥٢ (ذكرى مولد المهاتما غاندي)، دُشِنَ رئيس الهند — عبر بثٍّ إذاعيٍّ على الراديو — برنامجاً للتنمية المجتمعية على مستوى الدولة. أُطْلِقَ في ذلك اليوم خمسة وخمسون مشروعاً في مختلف أنحاء الهند، بتمويلٍ مشتركٍ من حكومتَي الهند والولايات المتحدة الأمريكية. وكان من المخططات التي شجَّعها برنامج التنمية المجتمعية: طرق وآبار وبرامج بيطرية وأساليب زراعة مُحسَّنة. انطلقت تلك المشروعات على يد وزراء ورؤساء وزراء ولايات ومندوبين حكوميين؛ حيث ساعد هؤلاء الأشخاص الرفيعو المقام على إزالة التراب من أجل بناء الطرق، وأرسوا قواعد المدارس والمستشفيات. وفي قرية أليبور، أخذ جواهر لال نهرو يحفر التراب، على بُعد اثني عشر ميلاً خارج حدود دلهي على الطريق إلى كارنال، للمساعدة في تمهيد الطريق. وقيل إنَّه «انخرط في العمل بحيوية وحماس، بعدما خلع سترته». وحمل رفيقه — السفير الأمريكي — بعض سلال التراب أيضاً. ولكن لم يكن الجميع بمثل لياقتهم؛ فعندما حاول مسئول متأنق أن يحذو حذو رئيس الوزراء، هتف به أهل القرية قائلين ما معناه: «احمل السلال على رأسك أيها الأحمق، لا بيدك!» وإذ تحدَّث نهرو إلى أهل القرى، قال إنَّ التنمية المجتمعية من شأنها أن تأتي بثورة ريفية، بالسُّبُل السَّلمية، وليس بتهشيم الرؤوس، كما في أنحاءٍ أخرى.⁴⁶

كيف كان سير تلك الخطط عملياً؟ بعد مرور عامين على بدئها، تناول عالم الأنثروبولوجيا إس سي دوبيه بالدراسة مشروعاً للتنمية المجتمعية في غرب أوتر براديش. نظر إليه من منظور «العاملين على مستوى القرية»، وهم موظفون حكوميون كُلفوا بتوصيل الأفكار الجديدة إلى الفلاحين.

وفقاً لرواية دوبيه، كان «عملاء التغيير» هؤلاء يتحلّون بالطاقة والمغامرة بلا شك؛ فقد كانوا يستيقظون عند مطلع الفجر وينكبّون على العمل طوال اليوم. تضمّنت مهامهم توضيح مزايا البذور والأسمدة الكيميائية الجديدة لأهل القرى، فكانوا يُجربونها على رُقعٍ من الأراضي استُخدمت كعينات؛ حيث راح الفلاحون يراقبون عملهم بينما كانوا يشرحون الأساليب العلمية لغرس الزروع بالحفار؛ فُجِرت محاصيل مختلفة، كذلك توليفات متنوعة من الأسمدة. كذلك فقد قدّم «العمال على مستوى القرية» أسمدة عضوية إنجليزية إلى الفلاحين مجاناً لكي يستخدموها في حقولهم.

ويبدو أنّ فلاحى أوتر براديش كانوا متأرجحين إلى حدٍّ ما إزاء التقنيات الجديدة. وإليكم نصّ حوارٍ دار بين أحد العاملين على مستوى القرية (كيو) ومزارع يُشار إليه بالأحرف الأولى من اسمه (إم إس):

كيو: ما رأيك في البذرة الجديدة؟

إم إس: وماذا يمكن أن يكون رأيي؟ إذا كانت الحكومة تظن أنها جيدة، فلا بد أنّها جيدة.

كيو: هل تظنّها أفضل من النوعية المحليّة؟

إم إس: نعم، إنها مقاومة للأمراض بدرجةٍ أكبر بكثير. ويمكنها الصمود أمام الصقيع والأمطار، والطلب عليها أكبر في السوق.

كيو: وماذا عن الغلة؟

إم إس: لست أدري. البعض يقولون إنّها أكثر، وآخرون يقولون إنّ ذلك غير صحيح.

كيو: البعض يقولون إنّها ليست طيبة المذاق كالبذور المحلية.

إم إس: إنهم محقّقون؛ فمذاقها لا يرقى إلى نصف مستوى مذاق البذور المحلية. إذا قدّم الخبز ساخناً يظلّ مذاقه كما هو تقريباً، ولكننا إذا أبقيناه ساعة أو نحوها يصير قاسياً كالجلد. لا، إنّها ليست طيبة المذاق. والناس يقولون إنّنا جميعاً يُصيبنا هُزال شديد إذا تناولنا هذا القمح.

كيو: وما خبرتك في هذا الصدد؟

إم إس: عدد المصابين باضطرابات الهضم أكبر بكثير هذه الأيام. وأطفالنا يعانون السُّعال ونزلات البرد. ربما كان ذلك يُعزى إلى البذرة الجديدة وقصب السكر. وربما أفسدت الحروب الهواء.

كيو: وماذا عن السماد الجديد؟

إم إس: إنه يزيد الإنتاجية، وهذا مما لا شك فيه. ولكنه على الأرجح يُدمر حيوية الأرض وحيوية الحَبِّ أيضًا.⁴⁷

انتابت الفلاحين الهنود مشاعرُ متضاربةٍ حيال البذور والأسمدة الجديدة. ولكنهم رَحَبوا بشدة بإمدادات المياه الجديدة. وبينما كان إس سي دوبيه يدرس التنمية المجتمعية في أوتَر براديش، كانت عالمة الأنثروبولوجيا البريطانية سكارليت إبستايين تعيش في ونجالا، وهي قرية في جنوب ميسور كان قد دخلها في الآونة الأخيرة الرِّيُّ بالقنوات؛ فقبل مجيء الماء، كانت مثل أي قريةٍ صغيرةٍ أخرى في المحيط الداخلي للدكن، تزرع الدُّخْن لاستهلاكها المحلي. ومع دخول الري، جاءت محاصيل جديدة مثل الأرز وقصب السكر، بيعت خارج القرية نظير ربحٍ لا بأس به؛ فبلغت أرباح بيع الأرز بعد خصم النفقات ١٣٦ روبية في الفدان، بينما بلغت أرباح قصب السكر ٩٨٠ روبية في الفدان. وتمخضت تلك التغيُّرات التي طرأت على الأوضاع الاقتصادية المحلية عن تغيُّرات في نمط الحياة أيضًا؛ فقبل وصول القنوات، كان سُكان قرية ونجالا يرتدون ملابس رثَّة ونادرًا ما يباحون قريتهم. ولكن «رجال ونجالا صاروا الآن يرتدون القمصان وبعضهم يرتدي المِئزَّر الهندي أيضًا، بينما ترتدي زوجاتهم أردية الساري الزاهية الألوان التي اشتريتها بالمال، وجميعهم ينفقون ببذخٍ على حفلات الزفاف. وأصبح رجال ونجالا يكثرُون من زياراتهم إلى المدينة؛ حيث يرتادون المقاهي ومحلات التودِي (عصارة النخيل المخمَّرة المحلَّاة)، وأصبح الأرز هو غذاءهم الأساسي عوضًا عن الدخن الإصبعي».

تلك التغيُّرات وغيرها لم تكن لتصير في الإمكان لولا مدُّ قنوات الري. وكما تكتشف لإبستايين، فقد مثَّل مجيء مياه القنوات نقطة تحوُّلٍ في تاريخ تلك القرية؛ فصارت الأحداث البارزة — مثل الزفاف، والوفيات، وجرائم القتل — تؤرَّخ حسب حدوثها قبل دخول الريِّ أو بعده.⁴⁸

أدت كفالة الري والأسمدة الكيميائية إلى زيادة الإنتاجية الزراعية، ولكنها لم تتمكن من حل مشكلة جوهريّة في ريف الهند، وهي: التفاوت في حيازة الأراضي. ومن ثمّ، فقد حُتّ الفلاحون المعدمون على استيطان مناطق لم تسبق زراعتها؛ ففي العقد الأول من الاستقلال، استوطِن ما يقرب من ٥٠٠ ألف هكتار من الأراضي، معظمها من غابات الملايا شمالي منطقة تيراي، وتلال الهند الوسطى، وسلسلة جبال الجات الغربية. قبل ذلك، لم يسكن تلك المناطق سوى قبائل مقاومة جينياً لمرض الملايا. ثمّ تسنّى للدولة إزالة الغابات بعد اختراع المبيد الحشري دي دي تي. كانت تلك الأراضي ذات طبيعة خصبة، وغنية بالكالسيوم والبوتاسيوم والمواد العضوية (وإن كانت فقيرة في الفوسفات). وعلى أي حال، فإنه لم يكن ثَمّة نقص في الفلاحين الراغبين فيها.⁴⁹

تمثّل سبيل آخر للتعامل مع مسألة عدم امتلاك أراضٍ زراعية في إقناع كبار ملاك الأراضي بالتنازل طواعيةً عن جزءٍ من ممتلكاتهم. كانت تلك وسيلة ابتدعها أحد تلاميذ غاندي، هو: فينوبا بهافي؛ ففي عام ١٩٥١، قام بهافي بجولةٍ سيراً على الأقدام عبر أنحاء تيلانجانا التي كانت آنذاك تحت سيطرة الشيوعيين؛ ففي قرية بوشمبالي، أُنقذ أحد كبار مُلاك الأراضي الزراعية — رامتشاندرا ريدي — بالتبرُّع بمائة فدانٍ من أرضه، وهو ما شجّع بهافي على تحويل جهوده إلى حملةٍ على مستوى البلاد، عُرفت بحملة بهودان. توغّل بهافي في قلب الهند، مُلقياً الخطب أينما يذهب؛ فقطع مسافة ربما تصل إلى ٥٠ ألف ميل، حصل خلالها على أكثر من ٤ ملايين فدان. في البداية، اعتُبرت حملته ناجحة؛ فهي مثل التنمية المجتمعية، كانت بديلاً غاندياً نبيلاً عن الثورة العنيفة. ولكن الآراء التي صدرت بعد ذلك في حقه كانت أقلّ كرمًا؛ فلا شك أنّ بهافي تحلّى بشيم القديسين، ولكنه مثل بعض القديسين الآخرين كان يُفضّل البادرات العظيمة على التفاصيل الرتيبة؛ فقد أشار منتقدوه إلى أنّ معظم الأراضي التي تبرّع بها أصحابها إلى بهافي لم تُوزّع قط على المعدمين، وإنما رُدّت مع مرور السنين إلى مُلاكها الأصليين شيئاً فشيئاً. وإضافةً إلى ذلك، فكثير من الأراضي التي بقيت ضمن نطاق حركة بهودان كانت صخرية ورملية، وغير ملائمة للزراعة. وكانت الأماكن التي نُظّم فيها المستفيدون المستهدفون لكي يفلحوا الأراضي التي وهبت لهم قليلة جداً؛ فبوضع جميع العوامل في الاعتبار، لا بد أن تُحسب حملة بهودان فاشلةً، وإن كان فشلها اجتذب اهتماماً كبيراً.⁵⁰

جدول ١٠-٢: حيازة الأراضي الزراعية في الهند، ١٩٥٣-١٩٦٠ (المصدر: نريين بانديوبادهيايا، «قصة الإصلاحات الزراعية في عملية التخطيط الهندية»، في العمل الذي حرره أميا كومار باجيتشي، «الاقتصاد والمجتمع والكيان السياسي: مقالات في الاقتصاد السياسي للتخطيط الهندي على شرف الأستاذ بهاباتوش داتا» (كلكتا، مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٨٨)).

فئة الحجم (بالهكتار)	النسبة المئوية للحيازة	النسبة المئوية للمساحة المُشغَّلة		
	١٩٥٣-١٩٥٤	١٩٥٩-١٩٦٠	١٩٥٣-١٩٥٤	١٩٥٩-١٩٦٠
أقل من ١	٥٦,١٥	٤٠,٧٠	٥,٥٨	٦,٧١
١ إلى ٢	١٥,٠٨	٢٢,٢٦	١٠,٠٢	١٢,١٧
٢ إلى ٤	١٤,١٩	١٨,٨٥	١٨,٥٦	١٩,٩٥
٤ إلى ١٠	١٠,٣٦	١٣,٤٥	٢٩,٢٢	٣٠,٤٧
أكثر من ١٠	٤,٢٢	٤,٧٤	٣٦,٦٢	٣٠,٧٠

تمثّل سبيل ثالث للقضاء على انعدام ملكية الأراضي لدى البعض في استخدام ذراع الدولة؛ فالتشريعات المعنية بالإصلاحات الزراعية لطالما كانت مُدرّجة على جدول أعمال حزب المؤتمر. وبعد الاستقلال، مرّرت الولايات المختلفة تشريعاً أبطل نظام الإقطاع، الذي مَنَح مُلاك الأراضي الغائبين — في ظل الاستعمار البريطاني — حقوق ملكية نافذة؛ فحرر إبطال ذلك النظام رُقْعاً كبيرة من الأراضي الزراعية لإعادة توزيعها، بينما حرّر أيضاً المستأجرين من الضرائب والإيجارات التي كانت تُحصَل منهم سابقاً.

بعد انتهاء نظام الإقطاع، ركّزت الدولة حقوق الملكية في أيدي المستأجرين، الذين كانوا ينتمون عادةً إلى الطوائف الاجتماعية الوسطى. أما الفئة التي لم تطلها يد التغيير فكانت الفئة التي احتلّت قاع السُلّم الطائفي، مثل العمال والمزارعين المستأجرين من الطوائف الدنيا؛ فقد كان رفاههم يستلزم مرحلة ثانية من الإصلاحات الزراعية، يُفرض فيها حد أقصى على الحيازة، وتُسَلّم الحيازات الزائدة إلى المُعدمين. وتلك كانت مهمة عجزت الحكومة أو امتنعت عن الاضطلاع بها.⁵¹

وحتى بعد عقدٍ من التخطيط، ظلت حيازة الأراضي متفاوتة للغاية. يشير جدول ١٠-٢ إلى النّسب المئوية في خمس فئات حجم لكلٍ من الحيازات والمساحة المُشغَّلة الخاصة بها.

إخضاع الطبيعة

جدول ١٠-٣: التغيرات في تفاوت حيازة الأراضي في الهند، ١٩٥٣-١٩٦٠

فئة المزارعين	النسبة المئوية للحيازة		النسبة المئوية للأراضي المُشغَّلة	
	١٩٥٤-١٩٥٩	١٩٦٠-١٩٥٩	١٩٥٤-١٩٥٩	١٩٦٠-١٩٥٩
صغار وهامشيون	٨٥,٤٢	٨١,٨١	٣٤,١٦	٣٨,٨٣
متوسطون وكبار	١٤,٥٨	١٨,١٩	٦٥,٨٤	٦١,١٧

إذا عَرَّفنا مالكي أقل من أربعة هكتارات بأنهم مزارعون «صغار وهامشيون»، ومالكي أكثر من أربعة هكتارات بأنهم «مزارعون متوسطون وكبار»، فسوف يتسَنَّى ضغط هذا الجدول في جدول ١٠-٣. يكشف جدول ١٠-٣ عن انخفاضٍ طفيفٍ في معدل التفاوت؛ إذ انخفض عدد المزارعين «الصغار والهامشين» بمعدل ٣,٦٪، بينما ارتفعت نسبة الأراضي في حيازتهم بمعدل ٤,٦٪. والكلمة المحورية هنا هي «طفيف»؛ فهو طفيف إلى حدٍّ يكاد يكون غير ملحوظ، وببساطةٍ غير مقبولٍ في ظل دولة ديمقراطية ملتزمة بـ «نمط اشتراكي للمجتمع».

٨

رَكَّز نموذج نهرو ومَهالانوبس على الصناعات الثقيلة، وسيطرة الدولة، وفي نهاية المطاف: دور تابع للقطاع الخاص. استند ذلك النموذج إلى إجماعٍ واسع النطاق، وليس في الهند فحسب؛ فقد كان الاعتقاد في ضرورة احتلال الدولة في ظل الاقتصاد الحديث المركَّب «قمم القيادة» اعتقادًا سائدًا لدى الحكومات والمنظِّرين في جميع أنحاء العالم.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية، نجح تدخلُ الحكومة الهادف في إخراج البلاد من الكساد العظيم. وفي بريطانيا، طبَّقت حكومة حزب العمل التي تسلَّمت مقاليد السلطة عام ١٩٤٥ مبادئ الاقتصاد الكينزي بحماس. كذلك فقد ازداد تقدير دور الدولة بوصفها عاملًا إيجابيًا في عملية التغيير الاقتصادي إثر الإنجازات الأخيرة للاتحاد السوفيتي؛ ففي وقت الحرب العالمية الأولى كانت روسيا دولة زراعية متخلِّفة، وبحلول الحرب العالمية الثانية كانت قد أصبحت قوة صناعية جبَّارة. وكان المُبهر بصفةٍ خاصةٍ هو انتصاراتها العسكرية على ألمانيا، التي كانت تتمتع بتاريخٍ أطول منها بكثيرٍ في التنمية التكنولوجية

والصناعية؛ فبالنسبة إلى الدول الديمقراطية الغربية، أبرزت الإنجازات السوفيتية أهمية توجيه الدولة للتنمية الاقتصادية.⁵²

لا شك أنه كان ثمة أصوات معارضة. في الغرب كان فريدريش هايك، الذي دعا إلى تراجع دور الدولة في ساحة النشاط الاقتصادي. إلا أن أفكاره عوملت بازدراء حميد، وأحياناً أقل من حميد. (فهو لم يستطع حتى أن يحصل على منصب في قسم الاقتصاد في جامعة شيكاغو، وإنما عُيِّن في اللجنة المعنية بالفكر الاجتماعي.) وفي الهند كان بي آر شينوي الاقتصادي الوحيد ضمن لجنة الخبراء الذي عارض النهج الذي تبنته الخطة الخمسية الثانية من أساسه؛ فحسبما كتب أحد المعلقين، شينوي «بدا ملتزماً بأساليب الاقتصاد الحر على نحو عقائديٍّ بحثٍ إلى حدٍّ حال دون الثفات أحد — خارج بعض دوائر الأعمال — لانتقاداته».⁵³

في الحقيقة، كانت الحجج التي دفع بها شينوي تتجاوز مجرد إيمانٍ بالاقتصاد الحر؛ ففي حين أنه كان يعارض «التوسُّع العام في التأمين من حيث المبدأ»، فقد كان الانتقاد الرئيسي الذي وجهه إلى الخطة هو أنها مفرطة الطموح؛ فقد رأى أنها بالغت في تقدير معدل الادخار في الاقتصاد الهندي بدرجة خطيرة. وسيلزم تعويض نقص الأموال بتمويل العجز؛ مما سوف يساهم في زيادة معدل التضخم.⁵⁴

كان الاقتصادي ميلتون فريدمان من جامعة شيكاغو معارضاً آخر؛ فعند زيارته الهند في عام ١٩٥٥ بناءً على دعوةٍ من حكومتها، كتب مذكرةً قدَّم فيها اعتراضاته على نموذج مهالانويس. كان يراه نموذجاً مفرط الاعتماد على الأرقام؛ إذ استحوذت عليه نسب رأس المال إلى الناتج، عوضاً عن تنمية رأس المال البشري. وأدان تركيز السياسة الصناعية على حالتين متطرفتين: المصانع الكبيرة التي تستخدم العمالة أقل من اللازم والصناعات المنزلية التي تستخدمها أكثر من اللازم. ومن وجهة نظره كانت «الشروط الأساسية» للسياسة الاقتصادية في البلدان النامية هي «إطار نقدي ثابت وتوسُّعٍ باعتدال، وفرصاً أوسع بكثيرٍ للتعليم والتدريب، ومرافق محسَّنة للنقل والاتصالات ليس من أجل تعزيز حركة السلع فحسب، بل الأهم من ذلك هو تعزيز حركة الأشخاص، وتهيئة بيئة تُوفِّر أوسع نطاق ممكن لمبادرات المزارعين ورجال الأعمال والتجار وطاقاتهم».⁵⁵

وقد أشار اقتصاديٌّ هنديٌّ شابٌّ إلى أحد جوانب هذا النقد، بمعزلٍ عن فريدمان، وهو جانب إهمال التعليم؛ فقد نصَّ الدستور على مجانية التعليم وإلزاميته للأطفال حتى الرابعة عشرة من عمرهم. إلا أن المبالغ المالية المخصصة لهذا الغرض في الخطة الخمسية

الثانية كانت — حسبما كتب بي في كريشنامورتى — «منخفضة إلى حدٍّ غير معقول». ودعا إلى «زيادة ملموسة» في مخصّصات التعليم، وموازنة الميزانية عن طريق إحداث «خفض ملائم في الإنفاق على الصناعات الثقيلة». كذلك كان الانتباه إلى التفاصيل أمراً فائق الأهمية؛ بتعزيز المكانة الاجتماعية لمعلّمي المدارس، وزيادة رواتبهم، وتوفير مبانٍ وساحات لعب أفضل للأطفال. وكان مما قاله كريشنامورتى عن ذلك:

لا شك أنّ بذل جهودٍ متضافرةٍ على هذا النحو بغية تثقيف عامة الشعب — لا سيما في المناطق الريفية — من شأنه أن يأتي بمنافع بعيدة المدى ذات طبيعة تراكمية توسّعية. وهذا من شأنه أن يخفف إلى حدٍّ هائلٍ المهمة المُلقاة على عاتق الحكومة في إطار تحقيق تنمية اقتصادية سريعة؛ ففي خلال فترةٍ معقولة، يمكن للمرء أن يتوقّع تهاويّ جهل الناس وخمولهم ونشأة دافعٍ مُلحٍّ لتحسين ظروف المرء المادية عن طريق استغلال الفرص المتاحة. وإنّ قُدْرَ لذلك أن يحدث، فسوف تُحلُّ مشكلة البطالة من تلقاء ذاتها. وسيبدأ شعب هذا البلد في السير في ركب البلدان الديمقراطية المتقدمة مثل بريطانيا العظمى وسويسرا.⁵⁶

لو كان بي في كريشنامورتى أستاذًا جامعياً في مركز القوة — دلهي — آنذاك عوضاً عن مُحاضِرٍ متواضعٍ في بومباي، لربما وجد آذاناً مُصغية. وفي حالة فريدمان، كان ما عوّض منصبه الرفيع ومكانته المرموقة وجودَ اقتصاديين أجانب مكافئين له في المكانة ومعارضين له في آرائه؛ فقد كان فريدمان بالنسبة إليهم مثل بي آر شينوي بالنسبة إلى الاقتصاديين الهنود؛ مناصراً وحيداً للاقتصاد الحر اكتسحته جموع الديمقراطيين الاشتراكيين واليساريين.⁵⁷

وجّه الماركسيون نقدًا مختلفاً؛ إذ ظنوا أنّ نموذج مهالانوبس منح السوق أهمية أكبر من اللازم، وليس أقل من اللازم؛ فقد شعروا أنّ الخطة الثانية كان ينبغي أن تفرض عملية تأميم شاملة، لا تقتصر على شروع الدولة في صناعاتٍ جديدةٍ فحسب، بل أن تأخذ المؤسسات الخاصة العاملة فعلاً تحت جناحها أيضاً؛ فقد كانوا يرغبون في إشراك الطبقة العاملة في عملية التخطيط، سيراً على نموذج «الديمقراطيات الشعبية» لأوروبا الشرقية.⁵⁸ وإضافةً إليهم كان أتباع غاندي، الذين قدّموا انتقاداً إيكولوجياً سابقاً لأوانه للتنمية الحديثة. كان اثنان من تلامذة المهاتما المقرّبين في طليعة تلك «الحركة البيئية المبكرة»؛ هما: جيه سي كومارابا وميرا بهن (مادلين سليد). وعلى مدار خمسينيات القرن العشرين،

مثَّلت تلك الفئة انشقاقًا حادًا على الفكر السائد بشأن السياسة الزراعية؛ فقد ذهبوا إلى أنَّ منظومات الرِّيِّ الصغيرة أكثر فاعلية من السدود الكبيرة، وأنَّ السمد العضوي وسيلة منخفضة التكلفة ومستدامة لزيادة خصوبة التُّربة (مقارنةً بالمواد الكيميائية التي دُمِّرت الأراضي وراكمت الديون الأجنبية)، وأنَّ الغابات ينبغي إدارتها من منظور الحفاظ على المياه وليس تعظيم العائد (بحماية الغابات الطبيعية المتعددة الكائنات الحية عوضًا عن اتِّخاذ المواقف الأحادية الثقافة التي تُفضِّلها الدولة). وقد مثَّلت تلك الانتقادات بعينها جزءًا من الفهم الأشمل لعالم الطبيعة؛ فكتبت ميرا بهن عام ١٩٤٩ تقول:

المأساة في يومنا هذا هي أنَّ الطبقات المثقَّفة الثرية تعيش في معزل تامٍّ عن الأساسيات الحيوية للبقاء: الكوكب، والكائنات الحيوانية والنباتية التي تعيش فيه؛ فهذا العالم الذي خطَّطته الطبيعة يتعرَّض للنهب والتدنيس والتخريب في ضراوةٍ على يد الإنسان متى وافته الفرصة؛ فعلومه وآلاته يمكن أن تجلب له أرباحًا هائلةً بعض الوقت، ولكن في النهاية سيحل الدمار. علينا أن نتمعَّن في ميزان الطبيعة، ونطوِّر حياتنا في إطار قوانينها، إذا كان لنا أن نبقي نوعًا سليم البدن كريم الخُلُق.⁵⁹

ومن وسائل التكنولوجيا الحديثة التي كان لأتباع غاندي تحفُّظات عميقة بشأنها السدود الكبيرة؛ فقد كانوا يروُّن أنَّ السدود الكبيرة مُكلَّفة وتُدْمِر الطبيعة. وسرعان ما اكتشف الهنود أنَّ السدود تُدْمِر المجتمعات البشرية أيضًا؛ فبحلول أوائل خمسينيات القرن العشرين، بدأت تظهر قصص عن معاناة الأشخاص المهجَّرين بفعل السدود. ففي صيف ١٩٥٢، عندما أصدرت سلطات هيراكود إنذاراتٍ بالإخلاء لسكان ١٥٠ قرية كان المشروع سيغمرها بالمياه، قوبلت بمقاومةٍ قوية. وقد لخصَّ صحفي الواقعة قائلًا: «سوف يُبنى ازدهار هيراكود على التضحية بالأشخاص الذين تُشرِّدهم حكومة أوريسا الآن دون تعويضٍ ولا إعادة تأهيل». وبعد مرور ثلاثة أعوام، برزت قصة أخرى عن سكان القرى في هيماجل براديش، الذين اضطُّروا إلى إفساح الطريق أمام خرَّان سدِّ باكرا؛ فقد كان عامٌ كاملٌ قد مرَّ على تدشين نهرو لمحطة الطاقة، إلا أنَّ «التهاون واللامبالاة بدوًا هما الأساس الموجَّه لمستشاري مجلس متابعة سدِّ باكرا، ولا سيما لجنة إعادة التأهيل». وحتى «مسألة التعويض الأساسية، وحيثياته ودواعيه وكيفيته، لم تُحسم بعدُ بما يرضي الأشخاص المعنيين».⁶⁰

الانتقادات القائمة على حُرِّية السوق، والقائمة على رأس المال البشري، والقائمة على البيئة؛ كلها موضوعات رائعة للقراءة في يومنا هذا. ولكن آنذاك كانت تلك الملاحظات المعارضة متناثرة، وضعيفة من الناحية السياسية؛ فقد كان ثَمَّةَ إجماع طاغٍ آنذاك لصالح نموذج التنمية الموجَّه إزاء الصناعات الثقيلة والمدعوم من الدولة. كان ذلك الإجماع في أوساط المثقَّفين؛ فما لا يقل عن ثلاثة وعشرين من أصل أربعة وعشرين خبيرًا اقتصاديًا طُلِبَ إليه التعليق على خطة مهالانويس أَقْرَوهَا من حيث المبدأ.⁶¹

وشاركهم ذلك الإجماع قطاعات كبيرة من الطبقة الحاكمة أيضًا؛ فرجال الصناعة الرائدون طلبوا في «خطة بومباي» التي وضعوها «توسيع نطاق الوظائف الإيجابية للدولة». ونقلوا مستحسِنين رأيَ الاقتصادي إيه سي بيجو من جامعة كامبريدج القائل بالتوافق التام بين الحرية والتخطيط. بل إنَّ رجال الأعمال الكبار هؤلاء بلغوا حَدَّ أَنْ قالوا: «إن التمييز بين الرأسمالية والاشتراكية فقد جزءًا كبيرًا من أهميته من الناحية العملية؛ فمن عدة نواحٍ توجد الآن أرضية مشتركة كبيرة بينهما والهوة الفاصلة بينهما آخذة في الانكماش باستمرارٍ مع إبداء كلٍّ منهما بوادر تعديل نفسها اقتربًا من الأخرى. ومن وجهة نظرنا، لا يمكن لتنظيم اقتصاديٍّ أَنْ يعمل بفاعليةٍ ولا أَنْ يتمتع بسماتٍ باقيةٍ ما لم يُقَرَّ أساسًا مُكوَّنًا من توليفة حكيمة من المبادئ ذات الصلة بكلٍّ من هاتين المدرستين الفكريتين».⁶²

وختمًا لحديثنا عن رومانسية عملية التخطيط في الهند وسحرها، نُدير دَفَّةَ الحديث إلى صحفيٍّ مغمورٍ غطَّى أحد أبرز مشروعاتها. كان ذلك هو مشروع بوكارو، موقع مشروع للطاقة الحرارية وكذلك خَزَان كبير؛ فعند زيارة الصحفي للمكان في سبتمبر ١٩٤٩، قال: «إنَّ بوكارو تقف وسط أرضٍ قاحلةٍ صخرية، تطلُّ على نقطة التقاء نهرين رمليين. وكان المأوى الوحيد هناك هو مكتب المهندس التنفيذي الذي يعمل به ستة أشخاص، دون أي مرافق سكنية أو غيرها من المرافق عدا ذلك. ولم يكن بإمكان المرء الوصول إلى بوكارو إلا بسيارات جيب، وكان علينا أَنْ نحمل طعامنا بأنفسنا».

وبعد مرور ثلاثة أعوام ونصف، عاد الصحفي إلى بوكارو، ليشهد تدشين رئيس الوزراء لمحطة الطاقة والسد؛ فحينها أعرب عن سعادته البالغة قائلاً: «يَا لاختلاف المشهد الذي رأيته عيناى». فعند اقترابه من وادي بوكارو على «طريق أسفلي من الطراز الأول» رأى «الكُتَل الثلاث المتينة المترصّة لمحطة الطاقة ومن ورائها خلفية التلال الرمادية».

وما كان «قاع نهر جاف عام ١٩٤٩ تحوّل إلى بحيرة متوسطة الحجم» يمتدّ سدّ أسمنتيّ عبرها. وبالنسبة إلى العاملين في السدّ والمحطة، أصبح ثَمّة «منطقة سكنية حديثة ذات طرق مغطاة بالقار، وإنارة كهربائية، ومدرسة ثانوية، ومستشفى، ومياه صالحة للشرب، وجميع وسائل الراحة التي يمكن للمرء أن يتوقّعها في يومنا هذا».⁶³

كتب جواهر لال نهرو يقول: «كلما أرى تلك الأعمال الهندسية العظيمة، أشعر بالإثارة والبهجة؛ فهي رموز مرئية لبناء الهند الجديدة وتوفير الحياة والغذاء لشعبنا».⁶⁴ ويبدو أنّ مشاعر الإثارة والبهجة تلك كانت سائدة لدى هنود كثيرين آخرين أيضًا.

الفصل الحادي عشر

القانون والدين

بعض هذه الحركات التقدّمية كانت منبهة بشدة بنهرو؛ فطالما راق له أن يُنظر إليه باعتباره شخصاً حديثاً؛ فهو يريد أن يكون مثل لوحة لبيكاسو مُعلّقة في الأكاديمية الملكية، فينظر إلى كل الأشكال الكلاسيكية المحيطة به بنوعٍ من التعالي.

الصحفي دي إف كاركّا، ١٩٥٣

إنها حقيقة ثابتة أن كل بلد، وكل أمة، له شخصيته الخاصة، اللصيقة به والفطرية، والتي لا يمكن تغييرها؛ فشكسبير وكاليداسا كلٌّ منهما شاعر وكاتب مسرحي عظيم ... والهند ... لا يمكنها أن تُنجب شخصاً من نوعية شكسبير كما أن إنجلترا لا يمكنها أن تُنجب أحداً من نوعية كاليداسا. وأسأل رُعاة الإصلاح، بكل قوة وثقة بالنفس، ما ضرورة «إضفاء الطابع الأوروبي على القانون الهندوسي»؟ ... فبتقنيته ينشأ خطر إحداث ضررٍ كبيرٍ لحساسيات ملايين الأشخاص ومشاعرهم الدينية.

محامٍ هندوسي، ١٩٥٤

سأل الكاتب الفرنسي أندريه مالرو جواهر لال نهرو ذات مرة عن «أكبر الصعوبات التي واجهها منذ الاستقلال»، فأجابه نهرو قائلاً: «إقامة دولة عادلة بوسائل عادلة». ثم أضاف: «وربما أيضاً: إقامة دولة علمانية في بلدٍ ديني».¹

فالحقيقة أنَّ فكرة العلمانية كانت هي الفكرة التي ارتكزت عليها أساسات الهند الحرة ذاتها؛ فقد رفضت الحركة القومية الهندية تعريف نفسها من منطلق ديني. وأصرَّ غاندي على إمكانية ضرورة تعايش الديانات المتعددة في الهند في سلامٍ في إطار دولة حُرَّة. وقد شارك غاندي ذلك الاعتقاد أبرز أتباعه — نهرو — وكذلك جوبال كريشنا جوخال، الذي اعتبره غاندي معلماً له.

وقد تعرَّضت قومية حزب المؤتمر الهندي لضربةٍ موجعةٍ عند الاستقلال؛ فقد جاء الاستقلال، ليس لدولةٍ واحدة — كما كان غاندي ورفاقه يأملون — بل لدولتين. وحينذاك أصبحت العلمانية تواجه مجموعة جديدة من التحديات. كان أحدها يتعلق بمجال قوانين الأحوال الشخصية؛ ففي زمن الاستعمار، خضعت الهند كلها لقانونٍ جنائيٍّ موحدٍ، صاغه المؤرَّخ توماس بابنجتون ماكولي في ثلاثينيات القرن التاسع عشر. إلا أنَّه لم تجرِ محاولة للاستعاضة عن قوانين الأحوال الشخصية للطوائف والأديان المختلفة بقانون عقوباتٍ موحدٍ؛ فقد رأى البريطانيون في هذه الحالة أنَّ دور الدولة الاستعمارية يقتصر على التحكيم بين التأويلات المختلفة للشرائع الدينية.

وبعد الاستقلال، كان ممن فضَّلوا وضع قانونٍ مدنيٍّ موحدٍ رئيس الوزراء جواهر لال نهرو، ووزير القانون الدكتور بي آر أمبيدكار؛ فكلُّ منهما كان ذا عقليةٍ نازعةٍ إلى الحداثة، وكلُّ منهما كان مدرَّباً حسب التقاليد القانونية الغربية. وبالنسبة إليهما، أصبح إصلاح قوانين الأحوال الشخصية بمنزلة اختبار لحقيقة التزام الهند بالعلمانية والحداثة.

٢

تنص المادة ٤٤ من دستور الهند على الآتي: «تسعى الدولة إلى توفير قانونٍ مدنيٍّ موحدٍ للمواطنين في جميع أنحاء أراضي الهند.»

أثناء مناقشة تلك المادة في الجمعية التأسيسية، أثارت اضطراباً كبيراً، لا سيما فيما بين الأعضاء المسلمين؛ فطوال القرنين اللذين استغرقهما الحكم البريطاني، كان تدخله محدوداً في قوانين الأحوال الشخصية؛ فلماذا لا تحذو الدولة التي خلفته حذوه؟ وأشار أحد الأعضاء إلى أنَّه «فيما يتعلق بالمسلمين، فإنَّ قوانينهم المنظَّمة لأُمور الملكية، والميراث، والزواج، والطلاق «تعتمد اعتماداً كلياً» على دينهم». وشعر آخر بأنَّ «السُّلطة التي مُنحت للدولة لتوحيد القانون المدني سابقة لأوانها». ورأى ثالث أنَّ ذلك البند يتعارض مع بند آخر في الدستور: حرية نشر الدين وممارسته.²

فندّ بي آر أمبيدكار تلك الحجج بقوة؛ فقد رأى أنّ «الإبقاء على قوانين الأحوال الشخصية ... سيوصلنا إلى طريقٍ مسدودٍ في المسائل الاجتماعية». ففي المجتمعات التقليدية، يفترض الدين تمتُّعه «بنطاق اختصاص واسع وشامل بحيث يغطي الحياة كلها». إلا أنّه لا بد من الحد من هذه الرخصة في النُظم الديمقراطية الحديثة، ولو حتى «بغية إصلاح منظومتنا الاجتماعية، المليئة بأوجه الإجحاف والتمييز وغير ذلك مما يتعارض مع حقوقنا الأساسية». وتهدئةً للمخاوف، قال أمبيدكار إنّ الدولة يمكنها أن تختار تطبيق قانونٍ مدنيٍّ موحّدٍ بالاتفاق؛ أي، ألا تطبقه إلا على الأشخاص الذين يختارون الخضوع له طوعية.³

والواقع أنّه خلال السنوات الأخيرة من الحكم البريطاني، بدأ البريطانيون متأخرين في صياغة قانونٍ موحّدٍ للهندوس. كان ذلك القانون يسعى إلى التوفيق بين قواعد مدرستَي الفكر القانوني الرئيسيتين — ميتاكشارا وديابهاجا — وأشكالهما المحلية المتعددة؛ فأنشئت لجنة عام ١٩٤١، برئاسة السير بي إن راو، الذي اضطلع أيضًا بدورٍ محوريٍّ في صياغة دستور الهند. طافت لجنة راو بأنحاء الهند، لاستطلاع آراء طائفة واسعة من الهندوس بشأن التعديلات التي اقترحها الأعضاء. وقد اعترضت الحرب طريق عمل اللجنة، ولكن بحلول عام ١٩٤٦ كان أعضاؤها قد أعدوا مسودة قانونٍ للأحوال الشخصية يُطبَّق على الهندوس كافة.⁴

كان اختصاص الهندوس دون غيرهم يُعرّض جزءً منه إلى كونهم أكبر جماعة سُكّانية، وجزءٌ آخر إلى حركة الإصلاح المتحمّسة الدائرة فيما بينهم. المهاتما غاندي تحديدًا كان قد انتقد أشكال التمييز على أساس الطائفة الاجتماعية والنوع، وسعى إلى إلغاء ممارسة النُبذ وإشراك المرأة في الحياة العامة. وعلى الرغم من بقاء قطاعٍ متزمتٍ مؤثّرٍ فيما بين الهندوس، فقد قاد الهندوس المحدثون حملاتٍ قويةً في سبيل وضع قوانين تلغي الفوارق بين الطوائف الهندية وتعزز حقوق المرأة.

وفي عام ١٩٤٨، شكّلت الجمعية التأسيسية لجنةً مُختارة لمراجعة مسودة القانون الهندوسي الجديد. رأس تلك اللجنة بي آر أمبيدكار، بصفته وزير القانون. راجع أمبيدكار القانون الذي صاغته لجنة راو بنفسه، قبل إخضاعه لعدة قراءات متمعّنة من جانب اللجنة المُختارة.

وعلى الرغم من أن هذا القانون كان موجّهًا بالأساس للهندوس، فقد تقرّر تطبيقه على السيخ والبوذيين والجاينيين، إلى جانب كافة الطبقات والطوائف الاجتماعية. وعندما

طرح أمبيدكار مشروع القانون الجديد، أخبر الجمعية أنه يهدف إلى «تقنين قواعد القانون الهندوسي المبعثرة في عددٍ لا حصر له من الأحكام الصادرة عن المحاكم العليا والمجلس الخاص، والتي تُشكّل خليطاً متنافراً يحير الرجل العادي وتُسفر عن منازعات قضائية مستمرة». وكان لذلك التقنين غرضان؛ أولاً: الارتقاء بحقوق المرأة الهندوسية ومكانتها، وثانياً: التخلّص من أوجه التفاوت والانقسام المرتبطة بالطوائف الاجتماعية. وقد تضمّنت السمات البارزة للتشريع المقترح الآتي:

(١) تخصيص «النصيب ذاته كالابن» للأرملة والابنة في أملاك المتوفى دون أن يترك وصية (التي كانت في الماضي تتولّى إلى الورثة الذكور فقط). وبالمثل، صارت ملكية المرأة الهندوسية — التي كانت مُقيّدة فيما سبق — مُطلقة، ويحقُّ لها التصرف فيها كيفما شاءت.

(٢) توفير نفقات الإعاشة للزوجة التي تختار العيش بعيداً عن زوجها إن كان مُصاباً بـ «مرض كره»، أو يقسو عليها، أو اتخذ خليةً، أو غير ذلك.

(٣) الاستغناء عن القواعد الحاكمة للطوائف الرئيسية والفرعية في إقرار مشروعية الزواج؛ فجميع الزوجات المعقودة بين الهندوسيين تتساوى في قدسيّتها فضلاً عن قانونيّتها، «بصرف النظر» عن الطائفة الاجتماعية التي ينتمي إليها الأزواج. وأصبح من الممكن إتمام مراسم الزواج بين الطوائف الاجتماعية المختلفة بما يتماشى مع الأعراف والطقوس المتبعة لدى «أي» من الطرفين.

(٤) السماح لأيٍّ من الطرفين بطلب الطلاق والحصول عليه لأسبابٍ معينة؛ مثل: القسوة والخيانة الزوجية والأمراض المستعصية وما إلى ذلك.

(٥) «الإلزام» بالزواج الأحادي.

(٦) السماح بتبني أطفالٍ ينتمون إلى طائفةٍ اجتماعيةٍ مختلفة.

قطعت تلك التغييرات شوطاً كبيراً باتجاه إقامة العدل بين الجنسين. بعد فترةٍ طويلة، قالت باحثات نسويات إنَّ تلك التغييرات لم تبلغ حدّاً كافياً؛ فقد استثنت الملكية الزراعية — على سبيل المثال — أو إنَّ المزايا التي منحتها القوانين الجديدة للوريثات كانت أكبر في حالة الملكية المكتسبة ذاتياً مقارنةً بالملكية الموروثة.^٥ ولكن من وجهة نظر الاتجاه الأصولي الهندوسي كانت التغييرات قد قطعت شوطاً كبيراً بالفعل؛ فقد مثّلت خروجاً جذرياً عن المتن الرئيسي للقوانين الهندوسية، حيث يكون للابن نصيب أكبر بكثيرٍ من الزوجة والابنة

في تركة والده، وحيث يُعَدُّ الزواج رباطاً مُقَدَّساً ومن ثَمَّ لا يجوز حلُّه، وحيث يُسَمَح للرجل باتِّخاذ عدة زوجات، وحيث يخضع الزواج للقواعد الطائفية الصارمة.

أحياناً كان أمبيدكار يتَّخذ موقفاً دفاعياً إلى حدٍّ ما عند تقديمه الحجج المساندة لتلك التغييرات؛ فقد قال إنَّ نصوص شَسترا — النصوص الهندوسية المقدَّسة — لم تمنح الزوج «حقاً غير مقيَّد أو مشروط للزواج المتعدد». فقد «قَيَّد المشرِّع القديم كوتيليا الحق في الزواج مرةً ثانيةً بدرجةٍ كبيرة». وكذلك طالما أُبيح الطلاق بموجب القانون العرفي للطوائف الاجتماعية الدنيا المتنوعة، أو الشودرا (المُنْبُوذِينَ). أما عن حق النساء في الملكية، فقد أجازت بعض مدارس الفكر القانوني لها نصيب الربع من تركة أبيها؛ فكل ما فعله أمبيدكار كان أنْ «رفع نصيب الابنة بين الوَرثة»، بمساواة نصيبها بنصيب الابن.⁶

كان أمبيدكار بذلك يُضفي أفضل «مظهر» ممكن — أو الأكثر ليبرالية — على النصوص والتقاليد الهندوسية. إلا أنَّه كان ثَمَّة تأويلات بديلة ممكنة، وأكثر معقولة بالتأكيد؛ فلا عجب في أن تكون اقتراحات أمبيدكار أثارت أيضاً «استنكاراً مُدَوِّياً» من جانب الأصوليين، الذين رأوا فيها «إبطالاً كاملاً للأعراف والتقاليد الهندوسية»، وتدخُّلاً غير مقبول في القواعد الحاكمة للطوائف الاجتماعية والعلاقات التقليدية بين الجنسين.⁷

كان من المعارضين المُقَدَّامين للقانون رئيس الجمعية التأسيسية، راجندرا براساد؛ ففي يونيو من عام ١٩٤٨ — بعد فترةٍ قصيرةٍ على تكوين اللجنة المُختارة — حذَّر راجندرا براساد رئيس الوزراء من أنْ إدخال «تغييرات أساسية» على قانون الأحوال الشخصية معناه فرض «الأفكار التقدُّمية» التي تمتلكها «أقليةٌ ضئيلةٌ جدًّا» على المجتمع الهندوسي ككل؛ فأجاب نهرو بأنَّ مجلس الوزراء نفسه أعلن تأييده للقانون، وأضاف: «أنا شخصياً أؤيد كُلياً المبادئ العامة المتجسِّدة فيها». وقال إنَّ نَبَذ القانون الآن من شأنه أنْ يثير شكوكاً حيال كَوْن حزب المؤتمر «كياناً رجعيّاً محافظاً جدًّا»، كما أنَّه لن يلقى صدًى طيباً «في أذهان الأجانب خارج الهند». فردَّ براساد بسرعةٍ وحنَقٍ قائلاً إنَّ آراء الكتلة الكبيرة من جموع الهندوس «أهم من آراء الأجانب».⁸

اشتملت الجمعية التأسيسية على معارضين آخرين أيضاً. وكلهم عملوا على المماثلة في فعاليات الجلسات وعرقلتها، حتى قال لهم نهرو — في امتعاضٍ بالغ — إنَّه بالنسبة إليه يُعَدُّ تمرير القانون ذاك مسألة هيبية. وردَّاً عليه، أعدَّ براساد خطاباً يُحذِّر فيه رئيس الوزراء من أنْ ذلك «يتنافى مع العدل والديمقراطية»، إذ إنَّ ذلك «التشريع الجوهري والخلافي» لم يُطرح على جمهور الناخبين الهندي قط. ومن حُسن حظ براساد أنَّه طلب

المشورة من فالابهاي باتيل قبل إرسال الخطاب لنهرو. وقد كان عامل الوقت ذا أهمية محورية في تلك المسألة؛ إذ كان ذاك شهر ديسمبر من عام ١٩٤٩، وكان من المزمع أن يختار حزب المؤتمر عملاً قريباً أول رئيس للهند، من بين قائمة قصيرة تتألف من راجندرا براساد وسي راجا جوبالاتشاري؛ فإذا وُضِعَ باتيل تلك المسألة نصب عينيه، نهى براساد عن إرسال انتقاداته للقوانين الهندوسية إلى رئيس الوزراء، حتى لا «يؤثر ذلك على موقفك داخل الحزب».⁹

ومن ثمّ فقد لزم براساد الصمت (وانتخب كما كان متوقعاً أول رئيس لجمهورية الهند). ولكن خارج إطار المجلس التشريعي تعالت حدة النداءات. وفي مارس ١٩٤٩، كانت لجنة عموم الهند المناهضة لمشروع القانون الهندوسي قد تشكّلت بالفعل. ورأى أعضاؤها أنّ الجمعية التأسيسية «لا يحق لها التدخل في قوانين الأحوال الشخصية للهندوس القائمة على نصوص الدارما». وأصدر ستون عضواً في نقابة المحامين بدلهي بياناً معارضاً لتعديل قوانين الأحوال الشخصية الهندوسية، على أساس أنّ «عدداً كبيراً من الهندوس يؤمنون بألوهية منشأ قوانين أحوالهم الشخصية».

حظيت تلك اللجنة بمساندة المحامين المحافظين وكذلك رجال الدين المحافظين. وأصدر ابن مدينة دواركا صاحب النفوذ، شنكراتشاريا، «منشوراً» معادياً للقانون المقترح، قال فيه إنّ الدين هو «النور الأسمى، ومصدر الإلهام والدعم للبشر، وحمائته أسمى مهمة موكلة للدولة».

عقدت لجنة عموم الهند المناهضة لمشروع القانون الهندوسي مئات الاجتماعات في جميع أنحاء الهند، أدان فيها كهنة متعددون التشريع المقترح. وقدّم المشاركون في تلك الحركة أنفسهم باعتبارهم محاربين دينيين في حرب دينية. وألقت منظمة راشتريا سوايامسيفاك سانج ثقلها وراء الاضطرابات؛ ففي يوم ١١ ديسمبر من عام ١٩٤٩، نظّمت راشتريا سوايامسيفاك سانج مؤتمراً شعبياً في ساحة رام ليلا بدلهي، حيث راح متحدث تلو الآخر يندّد بمشروع القانون؛ فأطلق عليه أحدهم «قنبلة ذرية ستسقط على المجتمع الهندوسي». وشبّهه آخر بقانون رولات مفرط التعسف لدولة الاستعمار؛ فمتلما أفضت الاحتجاجات المناهضة لذلك القانون إلى سقوط بريطانيا، قال إنّ محاربة مشروع القانون من شأنها أن تشير إلى سقوط حكومة نهرو. وفي اليوم التالي نظّم مجموعة من العاملين في منظمة راشتريا سوايامسيفاك سانج مسيرة إلى محيط مقر الجمعية

التأسيسية، وسط هتافات: «يسقط مشروع القانون الهندوسي» و«الموت للبانديت نهرو». وأحرق المتظاهرون صُورًا لرئيس الوزراء والدكتور أمبيدكار، ثم خربوا سيارة الشيخ عبد الله.

تزعم الحركة المناوئة للقانون الجديد السوامي كرباتريجي-مهارج. لا نعرف الكثير عن ماضيه، سوى أنه جاء من شمال الهند وبدا ضليعًا في اللغة السنسكريتية. تأثر موقفه بشأن مشروع القانون وتعمق بحقيقة أنه صدر تحت توجيه أمبيدكار؛ فقد بدرت منه عدة إشارات واضحة إلى الطائفة الاجتماعية التي ينتمي إليها وزير القانون، مشيرًا إلى أنه لا ينبغي لشخص كان من المنبوذين فيما مضى أن يتدخل في شئون كانت في المعتاد حكرًا على البراهمة.

وتحدثى السوامي كرباتريجي أمبيدكار — في خطب في دلهي وغيرها من المناطق — لإجراء مناظرة عامة بشأن تأويلاته لنصوص شسترا. وردًا على ادعاء وزير القانون الخاص بأن نصوص شسترا لم تستحسن تعدد الزوجات فعليًا، اقتبس السوامي نصًا ليجنافالكا جاء فيه: «إذا كانت الزوجة امرأةً سكيرًا أو تعاني عجزًا أكيدًا أو لثيمةً أو عقيمةً أو مُسرّفة، أو إذا كانت سليطة اللسان أو إذا كانت تلد إناثًا فقط ولا تلد ذكورًا، أو إذا كانت تكره زوجها، فحينها يمكن للزوج أن يتخذ زوجةً أخرى حتى في حياة الأولى.» وقدم السوامي الموضع الدقيق لذلك الأمر، وهو: المقطع الثالث في الفصل الثالث في الجزء الثالث من نصوص ليجنافالكا عن الزواج. إلا أنه لم يخبرنا بما إذا كان النص يُبيح للزوجة أيضًا اتخاذ زوج آخر إذا كان زوجها سكيرًا أو سليط اللسان أو مُسرّفاً، وما إلى ذلك.

ومن وجهة نظر السوامي، كان الطلاق محرّمًا في التقاليد الهندوسية، في حين أن «السماح بتبني ولدٍ من أي طائفة اجتماعية فيه تحدٌ لنصوص شسترا ولفكرة الملكية.» وحتى وفقًا لأكثر التأويلات تحررًا، كان ميراث المرأة قاصرًا على الثمن، وليس النصف مثل ما سعى أمبيدكار لتحقيقه؛ فقد مثل مشروع القانون ككلّ انتهاكًا للنصوص الهندوسية المقدسة، وكان قد أثار بالفعل «معارضة ضارية»، ولم يعد بإمكان الحكومة الدفع به إلا بوضع نفسها على المحك. وأصدر السوامي تحذيرًا شديدًا مفاده: «كما هو مبين بوضوح في نصوص الدارما، فإنّ تحدّي القوانين الإلهية والدارما عادةً ما يترتب عليه ضرر بالغ للحكومة والبلاد، وكلاهما سيندم على حماقته العنيدة تلك.»¹⁰

في ديسمبر ١٩٤٩، بعد الاتفاق على الدستور، حلَّ برلمان مؤقت محلَّ الجمعية التأسيسية، كان من المزمع بقاؤه لحين إجراء أول انتخابات عامة. خلال عامي ١٩٥٠ و ١٩٥١، أجرى نهرو وأمبيدكار عدة محاولاتٍ لتمرير مشروع القانون الهندوسي الخاص بالأحوال الشخصية ليصير قانوناً. ولكن المعارضة كانت كبيرة، داخل البرلمان وكذلك خارجه؛ فنقلًا عن جيه دي إم دريت: «جُمِعَت كل حُجَّةٍ يمكن أن تُساق ضد مشروع القانون، بما في ذلك حجج كثيرة أبطلت بعضها بعضاً.» و«عرض الطلاق على جميع الأزواج المقهورين أصبح الهدف الرئيسي للهجوم، وتعلت صيحاتُ بأنَّ الدين في خطرٍ ممن كان اعترضهم الحقيقي على مشروع القانون هو مسألة تساوي نصيب البنات مع الأبناء.»¹¹

وفي داخل البرلمان المؤقت، زعم أعضاؤه الأصوليون أنَّ القوانين الهندوسية ظلَّت ثابتة لم تتغيَّر من قديم الأزل. وقال رام نارايان سينج: «إنَّ قواعد السلوك والواجبات الخاصة بالبشر في بلدنا مُحدَّدة في نصوص فيدا.» وعلى الرغم من التحديات التي واجهتها على مرَّ العصور — من قِبَل البوذية والإسلام والمسيحية — «لم تندثر الديانة الفيديّة ... فالديانة الفيديّة لا تزال حيّة.» ولكن الآن «صار لدينا إدارة البانديت نهرو التي يرغب ممثلها الدكتور أمبيدكار في إلغاء كل تلك القواعد القائمة منذ بداية العالم بجرّة قلم.»

كان بعض أعضاء البرلمان يرون أنَّ الحكومة ينبغي لها صياغة قانون هندي وتمريره عوضاً عن قانون هندوسيٍّ على وجه التحديد. وعن ذلك قال إندرا فيديا فتشاسباتي: «لا أظنَّ أنَّ النساء الهندوسيات هن وحدهن المقهورات.» وبتمرير مشروع القانون بصورته الحالية، ستكون الدولة بصدد «تشجيع ... الشر المتمثل في الطائفية.» وأصرَّ فيديا فتشاسباتي على أنَّ عدم تطبيق القانون على جميع القطاعات السكانية سوف يُفضي إلى «بروز المشاعر الطائفية إلى السطح وتحوُّل ما كان يُفترَض أن يكون نعمةً إلى نقمة.»

إلاَّ أنه كان ثمة أعضاء آخرون مسرورون بمشروع القانون كما هو؛ فقد قال تهاكور داس بهارجافا: «مع إعجابي بالمطالبين بقانونٍ مدنيٍّ موحدٍ للهند كلها، فإنني لا أراه اقتراحاً عملياً أنَّ نضع قانوناً مدنياً موحدًا للمسلمين والمسيحيين واليهود، إلخ.» وكان الأعضاء المسلمون قد أعربوا بالفعل عن معارضتهم لأيّ تغيير في قانون الأحوال الشخصية الخاص بهم، الذي كانوا مؤمنين بأن أحكامه كلام مُنزَّل من الله. وقد اغتبرت المطالبة بقانون مدنيٍّ موحدٍ في تلك المرحلة تكتيكًا للمماطلة، بصرف الانتباه عن الإصلاح المطلوب بدرجةٍ مُلِحَّةٍ لدى مجتمع الأغلبية؛ فعلى حدِّ تعبير الدكتور أمبيدكار: «أولئك الذين كانوا

من أشدّ المعارضين بالأمس لهذا القانون وأعظم المناصرين للقانون الهندوسي العتيق في حالته المعاصرة» يزعمون الآن أنهم «مستعدّون لقانون مدنيّ لعموم الهند». وذلك يُعزى إلى أملهم في أنّه في حين أنّ «صياغة مشروع القانون الهندوسي استغرقت بالفعل من أربعة إلى خمسة أعوام، فمن المرجّح أن تستغرق صياغة قانون مدنيّ عشرة أعوام».

كان أمبيدكار يعي أنّه في حين كان ثمة عدد كافٍ من الشخصيات الهندوسية المؤثرة — مثل جواهر لال نهرو — المؤيدة لذلك التشريع التقدّمي، فاحتمالات النزعة التحرّرية فيما بين المسلمين أضعف بكثير. وقال إنّ الحكومة لا يمكن أن تكون من «الحماقة» بحيث «تعجز عن إدراك مشاعر الجماعات المختلفة في هذا البلد». ولهذا السبب كان ذلك القانون معنيّاً آنذاك بالهندوس فحسب.¹²

ولكن مما لا شك فيه أنّ الهندوس لم يكونوا جميعاً متحررين؛ فتحفّظات الأصوليين — كما أُعرب عنها في البرلمان — حملها أتباع منظمة راشتريا سوايامسيفاك سانج إلى الشارع؛ فقد جلبوا متطوعين من دلهي ليهتفوا بشعاراتٍ مضادةٍ لمشروع القانون الهندوسي معرّضين أنفسهم لاحتمال القبض عليهم. وكان من أهدافهم الكبرى: تفكيك باكستان، وإقالة نهرو من منصبه.

وكان المتحدث الرئيسي في تلك الاحتجاجات التي أعدتها المنظمة هو السوامي كرباتريجي في المعتاد. وأثناء حديثه في أحد الاجتماعات في ١٦ سبتمبر ١٩٥١، تحدّى رئيس الوزراء أن يُجرى معه مناظرة حول مشروع القانون المقترح. وقال: «إذا نجح البانديت نهرو وزملاؤه في إثبات تماشي أي جزئية من القانون الهندوسي المقترح مع نصوص شسترا، فسوف أقرّ القانون الهندوسي بأكمله». وفي اليوم التالي، خرج السوامي وأتباعه — تنفيذاً لذلك التحدي — في مسيرة إلى البرلمان؛ فمنعتهم الشرطة من الدخول. وقد ورد عن إحدى الصحف الهندوسية الأسبوعية، أنّه في المشاجرة التالية لذلك: «دفعتهم الشرطة إلى الوراء وكُسرت عصا السوامي، التي تعادل الخيط المقدّس، الشعار الديني للنّسّاك».¹³

كان من قبيل المصادفة أنّه قبل يومين فحسب من مسيرة السوامي كرباتريجي، كان رئيس الجمهورية قد كتب خطاباً طويلاً إلى رئيس الوزراء احتجاجاً على مشروع القانون؛ فكما عامي ١٩٤٨ و ١٩٤٩، كان راجندرا براساد يشعر في ذلك الحين أيضاً بأنّ البرلمان القائم — المستند كسابقه إلى انتخاباتٍ مقيّدة — ليس «مؤهلاً لتطبيق إجراء جوهريّ من هذا القبيل». وقال إنّ مشروع القانون «تميّزي للغاية»؛ إذ إنّهُ ينطبق على جماعة

سكانية واحدة، وهي: الهندوس؛ فيما أن تُطبَّق القوانين ذاتها الحاكمة للزواج والملكية على الهنود جميعاً، أو أن تُترك القوانين العرفية الحاكمة للجماعات المختلفة دون المساس بها. وكتب براساد مُنذراً أنه: «ينوي متابعة تطوُّر الأوضاع بالنسبة إلى ذلك الإجراء داخل البرلمان يوماً بعد يوم.» فإذا أُجيز مشروع القانون رغم ذلك، فسوف يتمسك «بحقه في النظر في الأسس الموضوعية لمشروع القانون ... قبل أن تصدر موافقته».¹⁴

وكتب نهرو في رده أنه يرى «تأييداً هائل النطاق في أنحاء البلاد لمشروع القانون». ولكن معارضة الرئيس أقلقته؛ إذ إنها كانت نذيراً بمواجهة مُحتملة بين الحكومة ورئيس الدولة. وقد عرض خطاب براساد على عدة خبراء دستوريين؛ فأكدوا له أن الرئيس مُلزم بالتصرف «بمساعدة مجلس الوزراء ومشورته ولا يمكنه التصرف دون اللجوء إلى تلك المشورة». وحسب رؤيتهم، فقد كان منصب رئيس الهند حتى أضعف من منصب ملك بريطانيا.¹⁵

على الرغم من تلك النصيحة، فقد اختار نهرو عدم تحدي الرئيس. وعلى أي حال، فقد كان تقدُّم مشروع القانون داخل البرلمان المؤقت بطيئاً جداً؛ فقد تطلَّب تمرير أربعة بنود فقط أكثر من نصف عام. وفي النهاية «انتهت الدورة البرلمانية، وقد أعاقَت كثرة النقاشات تمرير مشروع القانون، حتى تلاشى».¹⁶

كان أكثر المتضررين من ذلك الفشل هو وزير القانون؛ فالدكتور أمبيدكار كان وُضِعَ سمعته على المحكِّ في إطار سعيه إلى تمرير مشروع القانون ذاك، وواجه الانتقادات والافتراءات بحزم متساوٍ؛ لذا سبَّب له قرار نهرو في النهاية الاستسلام للمعارضة المُلَّا بالغا. وفي أكتوبر ١٩٥١ استقال من وزارة الاتحاد. كان ينوي إعلان الاستقالة في مقر المجلس التشريعي، ولكنَّ عندما طلب نائب رئيس الجلسة نسخة من خطابه قبل أن يلقيه، خرج غاضباً، وأصدر إعلانه للإعلام عوضاً عن المجلس.

قدَّم أمبيدكار عدة أسبابٍ لقرار الاستقالة؛ أولاً: كانت حالته الصحية على غير ما يرام. وثانياً: عجز رئيس الوزراء عن أن يُودِع ثقته فيه بالدرجة الكافية؛ فعلى الرغم من كونه حائزاً لدرجة الدكتوراه في الاقتصاد (من كلية لندن للاقتصاد)، فقد استبعد من النقاشات الدائرة بشأن التخطيط والتنمية. وكان السبب الثالث هو: تحفُّظاته المتزايدة على السياسة الخارجية للحكومة، لا سيما فيما يتعلق بمسألة كشمير. والسبب الرابع: كان أنَّ حالة أشقائه في الطوائف المُجدَّولة لم تزل متردِّية؛ فعلى الرغم من الاستقلال السياسي للبلد، ووجود دستور يحمي حقوق تلك الطوائف، فقد واجهوا «الاستبداد المعتاد ذاته، والقهر ذاته، وكذلك التمييز القديم ذاته ضدهم».

وأُنهي أمبيدكار أسبابه بالقضية التي حُتَّتْ في النهاية على تقديم استقالته؛ فقال إنَّه كان عاقد العزم على تمرير مشروع قانون الأحوال الشخصية الهندوسي قبل انتهاء دورة البرلمان. وكان قد حاول جاهداً إقناع رئيس الوزراء بالأهمية الملحة التي ينطوي عليها ذلك الأمر. ولكنَّ نهرو لم يمنحه نوع الدعم الذي كان يريجه. وشكا أمبيدكار من أنَّ رئيس الوزراء إذْ واجه معارضة من داخل حزبه، كان يفتقر إلى «الجدية والإصرار» اللازمين للتغلُّب على تلك المعارضة.¹⁷

٤

في الشهور الأولى من عام ١٩٥٢ أجرت الهند انتخاباتها العامة الأولى، التي كان للنقاشات الأخيرة الدائرة بشأن مشروع قانون الأحوال الشخصية الهندوسي أنْ تُلقِي عليها بظلالها؛ فلمَّا شعر الدكتور أمبيدكار بأنَّ حزب المؤتمر خذله، أنشأ حزباً معارضاً تحت اسم «اتحاد الطوائف المُجدولة». أما عن رئيس الوزراء، فقد واجه منافسة في دائرته الانتخابية ببلدته الله أباد من زعيم اللجنة المناهضة لمشروع القانون الهندوسي، التي كانت شهرتها قد بلغت الآفاق آنذاك.

كان ذاك هو برباهو دات براهماتشاري، الذي كان رجلاً زاهداً وعازفاً عن الزواج، ويرتدي ثياباً بلون الزعفران إشارةً إلى ذلك. كان ترشيح براهماتشاري يحظى بدعم حزب جانا سانج ومنظمة هندو ماهاسابها ومنظمة رام راجيا باريشاد. كان جدول أعمال حملته الانتخابية يقتصر على نقطة واحدة، وهي: عدم العبث بالتقاليد الهندوسية؛ فقد طبع منشورات مفصَّلة عن محاولات رئيس الوزراء الرامية إلى التدخُّل في شأن تلك التقاليد، وتحذَّى نهرو لإجراء مناظرة مفتوحة في هذا الصدد.¹⁸

وكان نهرو من الحكمة بحيث رفض. ثم ربح مقعده بهامش كبير، بينما حصل حزب المؤتمر على أغلبية كبيرة إجمالاً. رأى نهرو في ذلك تفويضاً إلى حدٍّ ما لحملته ضد الطائفية. وبعد انعقاد البرلمان سرعان ما أعاد إحياء مشروع قانون الأحوال الشخصية الهندوسي.

وحيث كانت الاعتراضات السابقة على مشروع القانون لم تزل واقرة في الذهن، فقد فُتَّت مشروع القانون إلى عدة أجزاء؛ فكان ثَمَّة مشروعات قوانين منفصلة معنية بزواج الهندوس وطلاقهم، وأخرى للقصر الهندوس ووصايتهم، ومواريث الهندوس، وتبني أطفال الهندوس وإعالتهم. واحتفظت تلك المكونات بالمنطق والقوة الدافعة لمشروع

القانون الأصلي الموحد. كان الاتجاه العام الرئيسي يتلخّص في القضاء على أهمية الطائفة الاجتماعية بالنسبة إلى الهندوس فيما يتعلق بالزواج والتبني، وتجريم تعدّد الزوجات، وإتاحة الطلاق وحلّ الزواج استنادًا إلى أُسس محدّدة، وزيادة حصة المرأة من أملاك زوجها ووالدها بدرجة كبيرة.¹⁹

وكان رئيس الوزراء في طليعة الحركة المناصرة لمشروع القانون؛ فقد أخبر البرلمان أنّ «التقدّم الحقيقي للبلاد معناه التقدّم لا على الصعيد السياسي فحسب، ولا الصعيد الاقتصادي فحسب، بل على الصعيد الاجتماعي أيضًا». فقد تحالف البريطانيون مع «القطاعات الأكثر محافظة التي استطاعوا إيجادها في المجتمع». وكان ضمّ التقاليد والاستعمار يعني أنّ «قوانيننا، وأعرافنا اشتدّت وطأتها على معشر النساء»، ومن ثمّ «تطبّق معايير أخلاقية مختلفة على الرجال والنساء». فالرجل يُسمح له باتّخاذ أكثر من زوجة، ولكنّ المرأة حينما ترغب في الطلاق تواجه تحديًا من الرجال، وذلك لا لشيء إلا «لأنّ الرجال صادف أنّهم يتبوّءون مراكز السيطرة. أرجو ألا يستمروا في تلك المراكز إلى الأبد». كانت الأعراف والقوانين الهندوسية منافقة إلى جانب كونها ظالمة؛ فقد حثّت النساء على الاقتداء بشخصيات أسطورية تجسّد التفاني والإخلاص، ولكن — على حد قول نهرو — «لا يتبادر إلى ذهني تذكير مماثل للرجال براماتشاندر وساتيفان، وحثّهم على الاقتداء بهم؛ فالنساء فقط هن اللائي ينبغي لهن الاقتداء بسيتا وسافيتري، بينما يُسمح للرجال بالتصرّف كما يحلو لهم».²⁰

عمل نهرو جاهدًا لإقناع زملائه بأهمية تلك التدابير؛ فقد كتب إلى أحد كبار وزرائه — رجل برهمي كان يميل إلى الأصولية — قائلاً: «علينا أن نتذكّر أنّ القوانين والممارسات الاجتماعية المتعارف عليها في الهند — وفق الصورة التي كانت وما زالت عليها — لم تخلّ من الجنوح الأخلاقي وكذلك التعاسة البالغة؛ فقد كان ثمة قانونان ساريان، أحدهما للرجل والآخر للمرأة. ولطالما كانت المرأة هي الأتعس حظًا». وكتب نهرو إلى أحد الأعضاء الشباب المستجدين في البرلمان: «علينا أن نركّز اهتمامنا على تمرير مشروعات القوانين المعنية بالزواج والطلاق والمواريث من خلال البرلمان؛ فتلك هي مشروعات القوانين الأهم. أما مشروعات القوانين المعنية بالتبني والوصاية وغيرهما، فغير مهمة نسبيًا».²¹

بحلول ذلك الوقت، كانت اللجنة المناهضة لمشروع القانون قد فقدت زخمها؛ فعقب انتخابات عام ١٩٥٢، لم يعد اسما السوامي كرباتريجي وبرابهو دات براهماشاري يظهران في الصُحف أو سجلّات الشرطة. واختفت التظاهرات من الشوارع، وإنّ ظلّت

الانتقادات وفيرة في البرلمان؛ فقد رأى نواب البرلمان الأصوليون أنَّ مشروعات القوانين الجديدة مُصمَّمة بهدف تدمير الثقافة الهندوسية؛ فبالنسبة إليهم، كانت قوانين مانو ويجانفالكا ثابتة وغير قابلة للتغيير، ولها عام ١٩٥٠ ميلاديًا الأهمية ذاتها التي كانت تنطوي عليها عام ٩٥٠ قبل الميلاد.²²

ولكن إضافةً إلى ذلك، كان ثمة معارضة أخرى أقل فجاجةً أوليت اعتبارًا أكبر، مثَّلت ما يمكن أن نسمِّيه الاتجاه الهندوسي المحافظ، عوضًا عن الاتجاه الهندوسي الرجعي؛ فلننظر في آراء المؤرِّخ المتميِّز رادها كومود موكرجي، الذي انتابه إحساس بأنَّ المقترحات الجديدة — لا سيما الأحكام التي تُبيح الطلاق — كانت:

منافية للروح الهندوسية في حد ذاتها ... مشروع القانون مُستلهم من الرؤية الغربية للحياة التي تُعلي رومانسية العلاقات الزوجية والحياة الزوجية على الأبوة التي تتأثَّى بها ثمار الزواج؛ فالمنظومة الهندوسية تعتبر الأبوة شيئًا دائمًا ثابتًا لا مساس به ... ومشروع القانون يسعى إلى تغيير رؤية علم النفس الشعبي حيال قُدسيَّة الزواج والعائلة وإرخاء الروابط الأسريَّة التي تُمثِّل عماد المجتمع؛ فهو يفكر في الزوج والزوجة أكثر مما يفكر في الأب والأم اللذين ينبغي أن يندمجا معًا بصفة دائمة من أجل حماية الأطفال ومستقبل البشرية.²³

إلا أنَّه لم يكن ثمة إجماع على تلك الحجة؛ فإحدى النائبات في البرلمان أعربت عن شعورها بأنَّ «التأثير الناجم عن تفكُّك الأسرة أقل ضررًا من التأثير الناجم عن انعدام الانسجام داخل الأسرة؛ فالأطفال يتحلَّون بذهنٍ ذي قدرةٍ كبيرة على الاستيعاب، ومشاهد التجاهل والشجار التي قد يرونها بين الوالدين ... من المحتم أن تُخلِّف أثرًا فيهم». وحسب تعليق عضوٍ آخر، فإنه إذا «فقد الزوج والزوجة السلام فيما بينهما»، فلا جدوى من «إكراههما على العيش معًا». فالأفضل هو إتاحة «الانفصال بصورةٍ محترمة».²⁴

في مجلس الشعب الهندي، تزعم تيار معارضة الإصلاحات المحامي البارِع من منظمة هندو ماهاسابها — إن سي تشاترجي — الذي ذهب إلى أنَّه إن كانت الهند دولة علمانية بالفعل، فما الحاجة إلى سنِّ تشريعٍ لزواج «الهندوس» وطلاقهم؟ لم لا يُسنَّ قانون واحد يسري على المواطنين جميعًا؟ ومن ثمَّ، فإذا كانت الحكومة تؤمن مُخلصًا بمناقب الزواج بواحدة، وأنَّه «نعمة وتعدد الزوجات نقمة، فلم لا تنقذ أخواتنا المسلمات من تلك

النقمة ومن تلك المعاناة؟» وقال لوزير القانون: «أنتم لا تجسرون على التحلي بالمنطقية والاتساق».²⁵

وبالمثل كان الاشتراكي جيه بي كريبالاني يشعر بأن الحكومة منافقة بفرضها الزواج الأحادي على الهندوس فحسب. وقال: «لا بد أن تطبقه على المجتمعات المسلمة أيضًا. صدقوني فإن المجتمع المسلم مستعدٌ لتقبله ولكنكم لا تتحلّون بالشجاعة الكافية لفعل ذلك.» إلا أن زوجته نفسها — النائبة البرلمانية عن حزب المؤتمر، سوتشيتا كريبالاني — كانت ترى أن المسلمين غير مستعدين لذلك بعد. وذلك لأننا «نعلم الماضي القريب لبلدنا. ونعلم كم المتاعب التي واجهناها بسبب مشكلة الأقليات؛ ولذا أظن أن الحكومة ليست مستعدة اليوم لطرح قانونٍ مدنيٍّ موحدٍ. ولكني أمل أن يأتي في المستقبل القريب اليوم الذي يتسنى لنا فيه التمتع بقانونٍ مدنيٍّ موحدٍ».²⁶

كانت انتخابات عام ١٩٥٢ قد أمدت البرلمان بمجموعةٍ من النائبات المتّسمات بفصاحة اللسان والثقة بالنفس، اللاتي رأين — بطبيعة الحال — أن معارضة التشريع تأتي من جانب الرجعيين. وقد شنت سوبهادر جوشي حملة شرسة باللغة الهندية ضد تقليد الزيجات المدبرة، التي تُباع النساء بموجبها فعلياً لحياة الخزي والمهانة. وذكرت شيفراجفاي نهر أنه في حين يتحدث الساسة من الرجال حديثاً مثيراً للإعجاب عن الإصلاح الاقتصادي والسياسي، فإنهم غير مستعدين لإحداث تغييرٍ واحدٍ في مجال الحياة والأعراف الاجتماعية؛ ففي المجتمع الهندوسي كان الرجل حراً سيّداً، ولكن المرأة كانت مكبلةً — به. وحتى الآن، نجد الرجل ميّالاً لمعاملة زوجته مثل زوجٍ من النعال، يخلعه من قدميه متى شاء.²⁷

كان ثمة عدة أعضاء من الطوائف المُجدولة يؤيدون تلك الإصلاحات، وهم كانوا خير العارفين بأن «الأعراف» الهندوسية تُوري آثاراً متعددة. وقال أحدهم إن الأصوليين لو كان لهم ما يريدون، فسوف:

يشرعون في تعديل الدستور بغية التخلص من جميع الشرور التي أتت بها حكومة حزب المؤتمر، وإضافة بعض الحقوق الأساسية الجديدة. أولها سيكون نيل جميع النساء الهندوسيات الحق الرائع والعظيم في إحراق أنفسهن على المحرقة الجنائزية لأزواجهن. وثاني حق أساسي سوف يتمثل في إعلان البقرة

كائنًا إلهيًا ... وجميع الهنود — بمن فيهم المسلمون والمسيحيون وما إلى ذلك —
سُيَرَّغَمُون على عبادة البقر.²⁸

الشيوعيون، من جانبهم، اعتبروا القوانين الجديدة غير جذرية بالقدر الكافي؛ ففي مجلس الشعب الهندي، أطلق عليها بي سي داس «محاولة مخففة معتدلة للإصلاح الاجتماعي تحمل سمّي التردد والوجل المعهودتين في جميع التدابير الاجتماعية المتخذة برعاية هذه الحكومة». إلا أنَّ معارضي تلك «التدابير المعتدلة» كانت «عقلياتهم ترجع إلى القرن السابع عشر». وفي مجلس الولايات، أشار بوبيش جوبتا إلى تأخر طرح التشريع، الذي يُعزى إلى حقيقة أنَّ «حزب المؤتمر ... كثيرًا ما يكون كسولًا جدًّا غير مدرك لما يحدث حوله من تطورات».²⁹

وأخيرًا، لا بد للمرء أن يأخذ في حسبانهِ أولئك الأعضاء المسلمين الذين أجزلوا الشكر للحكومة؛ فقد أثنى عليها أحدهم — متحدِّثًا باللغة الهندوستانية — لعدم مساسها بقوانينهم وعدم سماحها بإدخال أي تغييرٍ طفيف. وشكر آخرُ الحكومة «لإيلاء اهتمامٍ كبيرٍ لأراء مجتمع المسلمين ومشاعرهم، وإعفائهم من مُجريات مشروع قانون الزواج ذاك؛ لأنَّ لديهم قانونًا للأحوال الشخصية، قائمًا على دينهم ويمثِّل جزءًا لا يتجزأً منه، وإنهم يعتبرون دينهم الشيء الأكثر قداسةً وقيمةً في حياتهم».³⁰

٥

بعد معركة مريرة دامت نحو عشرة أعوام، مُرِّرَ مشروع القانون الذي طرحه بي آر أمبيدكار وصار قانونًا؛ ليس دفعةً واحدةً كما كان يأمل، بل على عدة دفعات: قانون الزواج الهندوسي عام ١٩٥٥، والقوانين الهندوسية المعنية بالمواريث، والقَصْر والوصاية، والتبني والإعالة عام ١٩٥٦.

صدرت تلك القوانين من خلال البرلمان تحت توجيه وزير القانون الجديد، إتش في باتاسكر. كان باتاسكر يفتقر إلى المكانة والمعرفة اللتين تحلَّى بهما سابقه؛ فذات مرة، حينما أشار إلى أنَّ الزواج المقدَّس الهندوسي يُبيح الطلاق، قال إنَّ سي تشاترجي مُعلِّقًا إنَّ تلك العبارة لا أساس لها من الصحة، وأضاف: «لو كان السيد باتاسكر دخل امتحانًا في القانون الهندوسي في أي جامعةٍ لكان رسب وحصل على صفر».³¹

كان ذلك كلامًا دقيقًا على الأرجح، وإن كان غير ذي أهمية أيضًا؛ فكما أقر أحد المعارضين، كانت مشروعات القوانين تلك تُشكّل «هجومًا مباشرًا على نصوص شسترا الهندوسية والأعراف الهندوسية».³² فقد كان حق المرأة في أن تختار شريك حياتها أو ترث الأملاك «متنافيًا مع الهندوسية» ولكن لم يكن متنافيًا مع الديمقراطية؛ إذ إن الرجال لطالما كانوا يتمتعون بتلك الحقوق. وكما لاحظ باتاسكر، فقد كانت القوانين الجديدة تستند إلى إقرار الدستور بتحقيق «كرامة الشخص، بصرف النظر عن أي تمييز على أساس الجنس».³³

وأعرب عضو آخر في حزب المؤتمر عن ذلك الرأي بوضوح أكبر؛ فقال: لا بد أن تتمتع المرأة بالحق في اختيار زوجها (والطلاق منه)؛ لأننا «نحن الهنود نناضل في سبيل الحرية؛ فبعد تحرير بلادنا، ووطننا الأم، نحن مسئولون عن تحرير أمهاتنا وأخواتنا وزوجاتنا. سيكون ذلك أعظم تنويع للحرية التي حصلنا عليها».³⁴

وفي الواقع فقد قدّمت القوانين الجديدة إسهامًا ملحوظًا تجاه تحقيق هذا الهدف؛ فقد ضمّ نطاق اختصاصها ستين مليون امرأة هندوسية، وكانت التغييرات كبيرة من الناحية الأخلاقية وكذلك العددية؛ فحسبما كتب الخبير الأمريكي النابغ في القانون الهندي مارك جالانتر، كان ذلك «إصلاحًا شاملًا جذريًا، حلّ محل شسترا كُليًا كمصدر للقانون الهندوسي». وتابع ذلك الباحث البريطاني البارز المختص بتلك المسألة قائلًا إن سلسلة القوانين محل الدراسة هنا «من حيث سعة نطاقها وجراتها الخلّقة لا يمكن مقارنتها إلا بقانون نابليون».³⁵

كانت التغييرات الجذرية ذات الصلة بمسألتَي الزواج والملكية في القوانين الهندوسية صنيعة رجلين بالأساس: جواهر لال نهرو وبي آر أمبيدكار. ولكن للأسف فقد كان أمبيدكار متفردًا في المراحل الأخيرة المهمة من المعركة؛ فهو بعد أن خسر في الانتخابات البرلمانية المباشرة لعام ١٩٥٢، دخل مجلس الولايات، وفيه لاز بالصمت أثناء مناقشة مشروعات القوانين تلك وتميرها بين عامي ١٩٥٤ و١٩٥٦.³⁶ كان مريضًا جدًّا بالفعل، ويعاني مرض السكر ومضاعفاته. ثم توفّي في ديسمبر ١٩٥٦. وقد ألقى جواهر لال نهرو الذي كان زميلًا له لبعض الوقت كلمة في البرلمان إشادةً به؛ فقال رئيس الوزراء إنَّ أهم ما سوف يُذكر به أمبيدكار هو كونه «رمزًا للثورة على جميع ملامح القمع في المجتمع الهندوسي». ولكنه «سيُذكر أيضًا للاهتمام الكبير والمتاعب التي تكبّدها في سبيل مسألة إصلاح قانون الأحوال الشخصية الهندوسي. ويسرّني أنّه شهد تحقّق ذلك الإصلاح إلى حدّ

بعيد جدًا، ربما ليس في صورة الكيان الضخم الذي صاغه بنفسه، وإنما في صورة أجزاء منفصلة».³⁷

كانت تلك إشادةً سخيّة، لا سيما حينما ننظر فيما انطوت عليه استقالة أمبيدكار عام ١٩٥١ من مرارة؛ فآنذاك كان أمبيدكار يظنُّ نهرو أضعف من أن يحارب المعارضة داخل حزبه وخارجه؛ فمن وجهة نظره كان رئيس الوزراء يمضي ببطء شديد، ولكن — بالطبع — من وجهة نظر الهندوسيين المتشددين كان نهرو يمضي بخطى وثابة. وخلال عامي ١٩٤٩ و١٩٥٠ — عندما طُرح مشروع القانون لأول مرة — لم يكن نهرو فعليًا يملك زمام حزب المؤتمر من الأساس؛ فهو لم يتولَّ إدارة الحزب فعليًا إلا بعد وفاة فالابهاي باتيل؛ إذ تغلَّب على الاتجاه المحافظ داخل حزب المؤتمر وقاد حزبه لنصرٍ مُحَقَّقٍ في الانتخابات العامة؛ فعندما حصل على تأييد الحزب والبلاد، صار مستعدًا لطرح التشريع الذي اقترحه أمبيدكار ذات مرة وتمريره.³⁸

كان نهرو عازمًا على إحداث تغييراتٍ في القوانين الحاكمة لإخوانه الهندوس، وإن كان مستعدًا للتمهّل قبل معاملة المسلمين بالمثل؛ فالأحداث اللاحقة على التقسيم كانت قد أشعرت المسلمين الباقين في الهند بالضعف والارتباك؛ ففي تلك المرحلة، كان المساس بما يعدُّونه سنةً مقدَّسة — كلمة الله — يزيد شعورهم بعدم الأمان. لذا عندما سُئل نهرو في البرلمان عن سبب إحجامه عن إدخال قانونٍ مدنيٍّ موحَّد فورًا، أجاب بأنَّه في حين أنَّ ذلك القانون يحظى بـ «تأييد كامل» منه، فهو لا يرى أنَّه قد «آن الأوان في الوقت الحالي لكي أحاول الدفع به؛ فأنا أودُّ أن أُمهِّد له الطريق، ومثل هذا الإجراء أحد أساليب تمهيد الطريق».³⁹

نظر آخرون إلى ذلك التحوُّط بتشكُّكٍ أكبر؛ فكما أشار الدكتور شياما براساد موكرجي في البرلمان المؤقت: «لا أحد يرى أنَّ الزواج الأحادي أمر محمود للهندوس فقط أو البوذيين فقط أو السيخ فقط». فلم لا يُطرح مشروع قانونٍ منفصلٍ يفرض الزواج الأحادي على المواطنين كافة؟ وإذا ألقى الدكتور موكرجي ذلك السؤال، ردَّ عليه بنفسه قائلاً: «لن أنطرق إلى تلك المسألة لأنني أعلم مواطن ضعف المروجين لمشروع القانون ذاك؛ فهم لا يجرون على المساس بالأقلية المسلمة؛ فالمعارضة في جميع أنحاء الهند ستكون شديدةً لدرجة لن تجرؤ معها الحكومة على المُضيِّ قُدُمًا. ولكنَّ طبعا يمكنك المُضيِّ قُدُمًا في شأن المجتمع الهندوسي على أي نحوٍ يطيب لك وأيًا كانت العواقب المحتملة.»

في تلك اللحظة قاطعه سي راجا جوبالاتشاري قائلاً: «لأننا نحن المجتمع.»⁴⁰ كانت «نحن» المقصود بها حزب المؤتمر، لا سيما الجناح الإصلاحية منه، مُمَثَّلًا في نهرو وفي راجا جوبالاتشاري بدرجة كبيرة من الاقتدار أيضًا. يمكننا تقدير تردُّدهما في التطرُّق لشئون أناسٍ من دياناتٍ أخرى غير ديانتهم؛ فقد استغرقا ما يقرب من عشر سنوات حتى تسنَّى لهما «المُضِيُّ قَدَمًا في شأن المجتمع الهندوسي على أي نحوٍ» يطيب لهما؛ أي على نحو من شأنه أن يساعدهما على تقريب قوانين الأحوال الشخصية الهندوسية بعض الشيء من المفاهيم الحديثة للعدالة بين الجنسين.⁴¹

الفصل الثاني عشر

تأمين وضع كشمير

هل نؤمن بدولة قومية تضمُّ أناسًا من كافة الأديان وضروب الرأي وتقوم على أسس علمانية ... أم أننا نؤمن بالتصوُّر الديني الثيوقراطي للدولة الذي يعتبر أصحاب الديانات الأخرى خارج النطاق المشمول برعايتها؟ هذا سؤال عجيب؛ إذ إنَّ العالم تخلَّى عن فكرة الدولة الدينية أو الثيوقراطية منذ بضعة قرون مضت ولم تعدُّ تحتلُّ مكانًا في مخيلة إنسان العصر الحديث. إلا أنَّه لا بد من طرح هذا السؤال في الهند اليوم؛ لأنَّ كثيرين منَّا حاولوا العودة إلى عهدٍ بائد.

جواهر لال نهرو

١

كان إصلاح قوانين الأحوال الشخصية أحد الاختبارات التي خضعت لها العلمانية الهندية. وتمثَّل اختبار آخر أعظم فيما يتعلق بمستقبل كشمير؛ فهل يمكن لولاية ذات أغلبية مسلمة أن توجد — دون لغطٍ أو خلافٍ مفرط — في إطار دولة الهند ذات الأغلبية الهندوسية، وإن كانت «علمانية» على ما يبدو؟

كما رأينا في الفصل الرابع، بحلول عام ١٩٤٩ كان الشيخ عبد الله متحكِّمًا تمامًا في مقاليد جامو وكشمير. إلا أنَّ وضع ذلك الإقليم ظلَّ محل خلاف؛ فدعت الأمم المتحدة إلى إجراء استفتاءٍ شعبي، وحاولت إقناع الهند وباكستان باستيفاء الشروط اللازمة لإجرائه. ففي فبراير من عام ١٩٥٠، طلب مجلس الأمن إلى البلدين سحب جيشيهما من الولاية. وكما سبق، عمد الطرفان إلى المماطلة؛ فقد طلبت الهند سحب باكستان لقواتها

أولاً، بينما طالبت باكستان بإقالة حكومة حزب المؤتمر الوطني الكشميري من منصبها. كانت الهند قد بدأت تندم على رفع المسألة إلى الأمم المتحدة من الأساس. وبحلول عام ١٩٥٠ كانت مستعدةً إلى حدٍّ بعيدٍ للتشبُّث بالجزء التابع لها من الولاية، والسماح لباكستان بأخذ الجزء الخلفي. كان دستور الهند — الذي دخل حيِّز النفاذ في يناير ١٩٥٠ — يعتبر كشمير جزءاً لا يتجزأً من الاتحاد الهندي. إلا أنه منح الولاية ضمناً بقدرٍ من الاستقلال؛ ومن ثَمَّ نصَّت المادة ٣٧٠ على تشاور الرئيس مع حكومة الولاية في المسائل غير المتعلقة بالدفاع والشؤون الخارجية والاتصالات.¹

أما عن باكستان، فقد رأى ساستها أن مطلبهم لا يستلزم توثيقاً بواسطة تصويتٍ شعبي؛ ففي سبتمبر ١٩٥٠، أصرَّ رئيس وزراء سابق على أن «تحرير كشمير مُعتقدٌ جوهري لدى كل باكستاني ... وستظلُّ باكستان غير مكتملةٍ حتى تتحرَّر كشمير كاملةً». وبعد أسبوعين علَّق رئيس الوزراء الذي كان في الخدمة آنذاك قائلاً: «بالنسبة إلى باكستان، تُمثِّل كشمير ضرورة حيوية، أما الهند فتُمثِّل لها مغامرة إمبريالية».²

وعلى جانبي الحدود، ردَّت وسائل الإعلام موقف الحكومة وأسهمت فيه؛ ففي صيف عام ١٩٥٠، زار المذيع البريطاني ليونيل فيلدن شبه القارة الهندية. ووصفته رئيساً سابقاً لإذاعة «أول إنديا راديو»، كان لفيلدن أصدقاء كُثُر في كلٍّ من الهند وباكستان؛ فبزيارتهم وحديثه أيضاً مع أصدقائهم، وجد أنه على جانبي الحدود الدولية بين البلدين، «يطارَد الزائر بوابلٍ من الحجج والخطب الرنانة الرامية إلى إثبات ليس خطأ البلد الآخر فحسب، بل أيضاً إمعانه في الخطأ إلى حدٍّ شيطانيٍّ ومؤذٍ». وأشار إلى أن «لهجة الإعلام الهندي تنزع إلى الاستعلاء إلى حدٍّ ما، والمنطق المعسول، وإن كانت لا تخلو من العند وبعض الاعتداد الزائد بالنفس عن وعي». وفي المقابل، «تنزع لهجة الإعلام الباكستاني والزعماء الباكستانيين نحو الامتعاض والغطرسة والعدوانية في بعض الأحيان». وقد تفاقمت النزعة العدائية لباكستان إثر التَّخَوُّف من أن ترغب القوى المؤثرة في الهند في إعادة غزو أرضها وإعادة استيعابها في «هند واحدة» متحدة.

لخصَّ فيلدن وجهتي النظر في الآتي: «تريد الهند بتمسُّكها بكشمير إضعاف عملية التقسيم، بينما ترغب باكستان بمطالبتها في تأمين تلك العملية». وفيما يتعلق بمسألة كشمير، كان موقف الطرفين جامداً تماماً. ومن ثَمَّ فقد كان «القتال حتى الرmq الأخير من أجل كشمير شعار الباكستانيين جميعاً، وثَمَّة اتجاه متسارع لأن يصبح عدم التخلي عن كشمير هو الفكرة الثابتة في الهند».

وأنهى فيلدن تحليله بتحذير؛ فأشار إلى أنه على المدى البعيد، «أهم شيء» فيما يتعلق بنزاع كشمير هو «تكلفة التسليح الذي يسعى إليه كل من البلدين؛ فهذا معناه إعاقة الخدمات الاجتماعية في البلدين على حدٍّ سواء، وبما أن البلدين يحويان — إلى جانب اللاجئين إليهما — ملايين من أفقر الشعوب في العالم، فمن اليسير أن نرى كيف يمكن أن يُفضي ذلك الوضع إلى كارثة».³

كانت الأمم المتحدة قد حاولت حل النزاع وفشلت؛ فهل يمكن لطرفٍ ثالثٍ النجاح؟ في يناير ١٩٥١، في اجتماعٍ انعقد في مقر الحكومة البريطانية، اقترح رئيس الوزراء الأسترالي السير روبرت منزيس إجراء استفتاءٍ شعبيٍّ تحت رعاية دول الكومنولث. وقد بدا رئيس الوزراء البريطاني كليمنت أتلي محببًا للفكرة. ولكنَّ نهرو قال إنَّ أيَّ تسويةٍ لا بد أن تحظى بقبول حكومة الولاية ممثلة في الشيخ عبد الله، وهي الحكومة التي وصفها رئيس الوزراء الباكستاني مستهزئًا بأنها «دُمى يعينها نهرو ويمكن أن يُغيّرها في أي وقت». فردَّ نهرو مشيرًا إلى أنَّ «الإعلام الباكستاني حافل بتلك المناشدات الدينية والدعوات إلى الجهاد؛ فإذا كان هذا هو ما سوف يحدث أثناء الاستفتاء الشعبي، فلن يكون ذلك استفتاءً شعبيًّا وإنما قلاقل مدنية، ليس في كشمير فحسب، بل في سائر أنحاء الهند وباكستان أيضًا».⁴

٢

في عام ١٩٥٠، اتخذت خرائط حكومة الهند ولاية جامو وكشمير بأكملها جزءًا من أراضيها. وقد استند زعم نيودلهي بأحقّيتها في الولاية كلها إلى حقيقة أنه في أكتوبر من عام ١٩٤٧ كان المهراجا هاري سينج قد وقّع وثيقة انضمام إلى الهند. وفي الوقت نفسه استند زعمها بأحقّيتها في الجزء الذي تسيطر عليه بالفعل إلى المشاعر العلمانية للشيخ محمد عبد الله.

كان عبد الله معارضًا لباكستان، ولكن هل كان مؤيدًا للهند؟ كان ذلك سؤالًا لم يأت الرجل نفسه بجواب مباشر عنه. ويمكن تبين تردده ذاك في سلسلة من الخطابات الساخطة التي كتبها نهرو لشقيقته فيجايا لاکشمي بانديت، وفيما يأتي مقتطفات منها:

(١٠ مايو ١٩٥٠): يؤسفني أن أقول إنَّ الشيخ عبد الله يتصرّف بأسلوبٍ غير مسئولٍ بالمرة. أصعب شيء في الحياة هو أن يحدّد المرء كيف يتعامل مع أصدقائه.

(١٨ يوليو ١٩٥٠): في الوقت نفسه، فإن إدارة الشيخ عبد الله في كشمير سيئة للغاية فيما يتعلق بالشؤون الداخلية، ويبدو أنه عازم على ضمان الدخول في نزاع معنا؛ فهو يعمل مع الأشخاص الخاطئين هناك ويجري تضليله.

(١٠ أغسطس ١٩٥٠): لقد اقتنع الشيخ عبد الله إلى حد ما وهو في مزاج ذهني أكثر مطاوعة. وإني لأتساءل إلى متى سيظل الوضع على تلك الحال؛ فثمة قوى كثيرة جداً تعمل في كشمير، تجذبها في اتجاهات متباينة.⁵

كانت نبرة التشكك الظاهرة في ذلك الخطاب الأخير مُبررة، إذ إن عبد الله سرعان ما عاد إلى التصرف بـ «أسلوب غير مسئول بالمرة»؛ أي، إنه بدأ يفكر في سُبُل لفصل كشمير عن الهند. وفي يوم ٢٩ سبتمبر ١٩٥٠ التقى عبد الله السفير الأمريكي لوي هندرسون. وأثناء مناقشة مستقبل كشمير، قال لهندرسون:

إنه يرى أنها ينبغي أن تكون مستقلة؛ فالغالبية العظمى من السكان ترغب في الاستقلال، وأنه ثمة أسباب تدفعه لاعتقاد أن بعض زعماء حكومة آزاد كشمير يرغبون في الاستقلال ومستعدون للتعاون مع زعماء حزب المؤتمر الوطني الكشميري إن كان ثمة فرصة لا بأس بها في أن يسفر ذلك التعاون عن الاستقلال. وقد عجز أهل كشمير عن فهم سبب إصرار الأمم المتحدة على إغفال الاستقلال حلاً محتملاً لمسألة كشمير؛ فأهل كشمير يمتلكون خلفيتهم اللغوية والثقافية الخاصة؛ فالهندوس فيها يختلفون عن الهندوس في الهند اختلافًا شاسعًا من حيث العادات والتقاليد، وخلفية مسلميها مختلفة عن خلفية مسلمي باكستان. والحقيقة أن سكان كشمير كانوا متجانسين رغم وجود الأقلية الهندوسية.⁶

ثم مضى عبد الله سائلاً السفير الأمريكي عما إذا كانت الولايات المتحدة من شأنها أن تساند كشمير إذا استقلت. ولكن للأسف، ليس في السجلات المنشورة لوزارة الخارجية الأمريكية ما يطلعنا على ماهية الإجابة التي حصل عليها؛ فهل سبق للولايات المتحدة أن فكرت جدياً في دعم كشمير كدولة تابعة لها، علماً بأن موقعها يمكن أن يكون ذا أهمية هائلة في المعركة ضد الشيوعية؟

حتى الآن، لا نعرف إجابة هذا السؤال. ويبدو أن عبد الله آنذاك لم يكن يعرف أيضاً؛ فحينذاك عاد يطرق باب حكومة الهند، ليتفاوض معها على شروط منح كشمير الحكم

الذاتي؛ فتقرّر أن تحظى الولاية بجمعية تأسيسية خاصة بها، لتضع اللمسات الأخيرة على شروط ارتباطها بالهند. وفي يناير ١٩٥١، كتب عبد الله خطاباً إلى وزير الولايات يخبره أنه — حسب فهمه — سوف تناقش الجمعية التأسيسية لجامو وكشمير «مسألة انضمام الولاية للاتحاد، ومسألة الاحتفاظ بالحاكم أو إقالته من منصب الرئيس الدستوري للولاية، ومسألة صياغة دستور للولاية يتضمّن مسألة تحديد نطاق ولاية الاتحاد على الولاية». وأضاف أن تلك الجمعية التأسيسية سوف «تتخذ قرارات بشأن جميع القضايا الواردة أعلاه»، وهي قرارات لا بد أن تتعامل معها حكومة الهند باعتبارها «مُلزمة لجميع الأطراف المعنية». كان في ذلك تلميح إلى أنه حتى مسألة انضمام كشمير إلى الهند لم تكن مسألة نهائية. ومثلما ذكر الوزراء المنزعجون في هامش الخطاب، فتأويل الشيخ عبد الله «ربما تجاوز ما قلناه».⁷

افترض الشيخ — كالمعتاد — أنه يتحدث بلسان ولاية جامو وكشمير بأكملها. وفي الحقيقة، ففي حين أنه كان لا يزال محل توقيف في الوادي، فقد أخذت شعبيته تنخفض إلى حد بعيد فيما بين الهندوس في منطقة جامو، الذين كانوا متلهّفين إلى الإسراع بضمّ جزئهم من الولاية إلى الاتحاد الهندي. وفي عام ١٩٤٩، تشكّل حزب برابا باريشاد (حزب الشعب) لتمثيل مصالح هندوس جامو، بقيادة السياسي المحنك الذي كان في السبعين من عمره، بريم نات دوجرا. وكما هو خليق به، فقد وصف الشيخ المعارضين في جامو مستهزئاً بأنهم «قوى رجعية».⁸

وفي أكتوبر ١٩٥١، أُجريت انتخابات من أجل جمعية كشمير التأسيسية. قرر حزب برابا باريشاد الترشّح، ولكن في مرحلة مبكرة لم تُقبل أوراق ترشح عدد كبير من مرشحيه؛ فقرّر الحزب مقاطعة الانتخابات احتجاجاً على ذلك. وبيع حزب المؤتمر بقيادة عبد الله المقاعد الخمسة والسبعين كلها؛ حيث ربح جميع مرشحي حزب المؤتمر الوطني كلهم، عدا ثلاثة مقاعد، بالتركية.⁹

امتدّ الخطاب الافتتاحي للشيخ عبد الله في الجمعية التأسيسية تسعين دقيقة كاملة. وبالقراءة من نصّ مطبوع باللغة الإنجليزية، ناقش الشيخ الخيارات المطروحة أمام شعب كشمير، واحداً واحداً. كان الخيار الأول هو الانضمام إلى باكستان، الدولة الدينية «الحافلة بأصحاب الأطيان» و«الإقطاعية». والخيار الثاني كان هو الانضمام إلى الهند، التي ربط بينها وبين الولاية «تقارب في المثل»، وحكومتها «لم تحاول قط التدخل في حكمنا الذاتي الداخلي». لا بد من الإقرار بأنه «كان نَمّة ميول تُوطد أقدامها في الهند يمكن أن تُحوّلها

في المستقبل إلى دولة دينية تتعرّض فيها مصالح المسلمين للخطر». وفي المقابل، من شأن «استمرار ضمّ كشمير إلى الهند» أن يُعزّز التناغم بين الهندوس والمسلمين، ويُهْمَش القوى الطائفية. وقال الشيخ: «غاندي لم يخطئ، عندما تُلَفِّظ بكلماتٍ قبل وفاته قال فيها ما معناه: «أرفع عينيَّ إلى التلال، التي يأتي منها العون»».

وفي النهاية وصل عبد الله إلى «خيار أن نجعل من أنفسنا سويسرا شرقية، وننأى بأنفسنا عن البلدين على حدٍّ سواء، مع الاحتفاظ بعلاقات ودية مع كلٍّ منهما». كان ذلك خيارًا جذّابًا ولكنه لم يبدُ عمليًّا؛ فكيف كان يمكن لبلدٍ صغيرٍ غير ساحليٍّ أن يصون سيادته؟ ومثلما ذكّر الشيخ جمهوره، كانت كشمير ذات يوم «مستقلة» عن كلٍّ من الهند وباكستان، فيما بين ١٥ أغسطس و٢٢ أكتوبر ١٩٤٧. ثم دُمّر الغزو القبلي استقلالها؛ فماذا كانت الضمانة على أن كشمير ذات السيادة «لن تقع ضحية اعتداءٍ مماثل؟»¹⁰

ومن ثمّ رفض الشيخ خيار الاستقلال باعتباره خيارًا غير عملي، وخيار الانضمام إلى باكستان باعتباره خيارًا غير أخلاقي؛ فقد رأى أنه حريٌّ بكشمير الانضمام إلى الهند، ولكن وفق شروطٍ من اختيارها. تضمّنت تلك الشروط الاحتفاظ بعلم الولاية وتعيين رئيس حكومتها رئيسًا لوزرائها. إلا أن أيًّا من هذين الشرطين لم يكن مقبولًا لدى حزب براجا باريشاد في جامو، الذي طالب بالاندماج الكامل في الهند، وكان قد تبنّى شعار «دستور واحد، رئيس واحد، علم واحد».

وفي يناير ١٩٥٢، قبيل الموعد المزمع لحديث عبد الله في بلدة جامو، تظاهر طلاب هندوس احتجاجًا على رفع علم حزب المؤتمر الوطني إلى جوار العلم الهندي الثلاثي الألوان؛ فقبض عليهم، وطُردوا من كليتهم فيما بعد؛ مما أثار تعاطف زملائهم، وأسفر عن مسيرةٍ إلى أمانة الولاية، حيث اقتحم المتظاهرون المكاتب وراحوا يحطّمون الأثاث ويحرقون السجلات. وكان رد فعل الشرطة صارمًا؛ إذ فرضت حظر تجوّل مدته اثنتان وسبعون ساعة، وقبضت على مئاتٍ من أعضاء حزب براجا باريشاد. وكان ممن سُجنوا أيضًا قائد الحزب المسنُّ — بريم نات دوجرا — رغم أنه لم يشارك بنفسه في التظاهرات. وخوفًا من ردة فعلٍ هندوسيةٍ عنيفةٍ في جميع أنحاء البلاد، أقنعت الحكومة في دلهي حكومة كشمير بإطلاق سراح زعماء حزب براجا باريشاد؛ فوافق عبد الله، ولكن على مضض. وفي يوم ١٠ أبريل ألقى خطابًا قال فيه إنَّ حزبه سوف يقبل دستور الهند «كاملاً ما إنَّ نتحقق من أن مسامير نعيش الطائفية قد دُقت أخيرًا». وأضاف بوجوم: «هذا ما لم نتأكّد منه بعد». وقال الشيخ إنَّ الكشميريين «يخشون مما قد يحدث لهم ولوضعهم، مثلًا، إذا حدث شيء للبانديت نهرو».¹¹

كان التوقيت والمكان اللذان أُلقيَ فيهما خطاب عبد الله مُهمَّين؛ فقد ألقاه في بلدة رانبير سينج بورا، التي تبعد أربعة أميالٍ فقط عن الحدود مع باكستان. كذلك كانت الهند قد خرجت لتوها من انتخاباتٍ عامَّةٍ بدت نصراً لجواهر لال نهرو وسياساته. تردَّدت أصداء الخطاب على نطاقٍ واسع، وتسبَّب في انزعاجٍ كبير؛ فما بال الرجل الذي كثيراً ما كان يصدر مذكِّرات يشيد فيها بالهند لعلمانيتها صار متشكِّكاً فجأةً هكذا؟

تزامن تغيُّر رأي الشيخ مع زيارة الصحفي البريطاني إيان ستيفنز لكشمير. كان ستيفنز — محرِّر صحيفة «ستيتسمان» في كلكتا أثناء اضطرابات ١٩٤٦-١٩٤٧ — معروفاً بدعمه القوي لباكستان. كان يرى أنَّ وادي كشمير بأغلبيته السكانية المسلمة ينبغي أن ينتمي إلى ذلك البلد. إلا أنَّه كان مُدرِكاً لمشكلات زعيمه. كان قد أجرى محادثاتٍ مطوَّلة مع الشيخ عبد الله، الذي رأى فيه «رجلاً مقدَّماً متنوراً، يدافع عن مبادئ حميدة في حد ذاتها، ضحية — مثل كثيرين منَّا — لتغيُّرات عام ١٩٤٧ الفريدة في نطاقها وسرعتها وما أحدثته من اضطراب، ويتبنَّى حالياً منصباً ربما كان متفرداً فيما ينطوي عليه من وحدة وحيرة». وقد كان نظام عبد الله يستند إلى «جِراب هندية، أي جِراب هندوسية بالأساس». ومن المسلم به أنَّه «كان نظاماً جيِّداً من نواحٍ عدة؛ إذ كان نظاماً نشطاً، مليئاً بالأفكار، وحازماً في معاداته للطائفية، وتقدُّمياً للغاية في مجال الإصلاح الزراعي». ولكن ستيفنز اختتم حديثه مستدرِكا: «ولكنه قد يبدو نظاماً شاذاً في نظر التاريخ».¹²

٣

في وقتٍ ما كان عبد الله رجل نهرو في كشمير، ولكن بحلول صيف عام ١٩٥٢، كان الأقرب إلى الصحيح هو أنَّ نهرو كان رجل عبد الله في الهند؛ فقد أفصح الشيخ عبد الله عن رأيه المتمثِّل في أنَّ رئيس الوزراء هو الشيء الوحيد الذي يقف بين الهند والنصر النهائي للنزعة الطائفية الهندوسية.

وفي ذلك الوقت، استمرَّت النقاشات المعنية بوضع كشمير تحديداً في مواجهة الاتحاد الهندي. وفي يوليو، التقى الشيخ عبد الله نهرو في دلهي، وكذلك عقد مجموعة من الاجتماعات مع وزراء آخرين؛ فتوصَّلوا إلى تسويةٍ عُرفت باسم «اتفاقية دلهي»، اكتسب الكشميريون بموجبها صفة المواطنة الهندية الكاملة، مقابل درجة استقلالٍ أكبر كثيراً من

التي تمتعت بها الولايات الأخرى في اتحاد الهند؛ ومن ثَمَّ تَقَرَّرَ رفع عَلم الولاية الجديد (الذي صمَّمه حزب المؤتمر الوطني الكشميري) إلى جانب العَلم الوطني «لأسباب تاريخية وغيرها من الأسباب». ولم تسمح الاتفاقية لدلهي بإرسال قواتٍ لاحتواء «الاضطرابات الداخلية» دون موافقة سريناجار. وعلى الرغم من أنه فيما يخصُّ الولايات الأخرى كانت السلطات المتبقية (من القوائم الثلاث لتوزيع السلطات بين الولايات والدولة) تُمنَح للحكومة المركزية، في حالة كشمير ظلَّت تلك السلطات تحت سيطرة الولاية. ومن المهم أنَّهُ حظرت على غير سكان الولاية شراء أراضٍ أو عقاراتٍ داخلها. وكان ذلك التدبير يستهدف إحباط محاولات تغيير النمط السكاني للوادي عن طريق الهجرة إليه على نطاقٍ واسع.¹³

كانت تلك تنازلاتٍ عظيمة، إلا أنَّ الشيخ عبد الله ظلَّ يضغط للحصول على المزيد من السلطات؛ ففي خطابٍ شديد اللهجة ألقاه في الجمعية التأسيسية لولاية جامو وكشمير، قال إنَّ الولاية وحدها هي التي يمكن أن تُقرَّر السلطات التي سوف تتنازل عنها لاتحاد الهند، أو نطاق ولاية المحكمة الهندية العليا على كشمير. ثم إنَّه أخبر يوفراج كاران سينج — رئيس الولاية الرسمي — أنَّهُ إنَّ لم يساير تلك الرؤية فسوف يسلك مسلك أبيه، هاري سينج. وقال الشيخ عبد الله إنَّ الأمير الشاب يجب أن «يقطع صلاته بالعناصر الرجعية» ويتوحد عوضاً عن ذلك مع «مسرَّات الرجل العادي وأحزانه». وذلك لأنَّه إذا كان متوهماً أنَّهُ يمكنه أن يحتفظ بمنصبه بمساعدة أعوانه القلائل، فهو مخطئ.¹⁴

كانت «العناصر الرجعية» التي أشار إليها الشيخ عبد الله هي هندوس جامو؛ فقد كانوا قد استأنفوا ثورتهم، حاملين شعاراً معدَّلاً أخذاً كسابقه، مفاده: «دستوران، رئيسان، علَّمان؛ لن نقبل بذلك في دولة واحدة، لن نقبل». وازدادت وتيرة المظاهرات والمسيرات، وكذلك الصدامات مع الشرطة. ومرةً أخرى بدأت سجون جامو تمتلئ بمتطوعي حزب برابا باريشاد.

احتفظ الهندوس في جامو بتعلُّق عميقٍ بالأسرة الحاكمة، وبالمهراجا هاري سينج على وجه الخصوص؛ فقد كانوا ممتعضين من تنحيته من منصبه، ومستائين من ابنه لكونه «خائناً» إذ رضي بالحلول محله. إلا أنَّ تَخَوُّفاتهم كان جزءٌ منها اقتصادياً؛ إذ كانوا يخشون أنَّ الإصلاحات الزراعية التي طُبِّقت حديثاً في وادي كشمير سوف يُعاد تطبيقها في جامو؛ ففي الوادي، كانت الأراضي الزائدة عن الحد المفروض قد انتزعت

من يد مُلّاكها. وبما أنّ ذلك الحد كان ثابتاً عند اثنين وعشرين فدّاناً للأسرة الواحدة، فقد كانت خسائر ملاك الأراضي كبيرة. مُنحت معظم الأراضي التي صادرتها الدولة إلى الفلاحين المنتمين المتوسطي الحال، في حين لم تنتفع طبقة العمال الزراعيين بالقدر ذاته. ولكن رغم ذلك كانت الإصلاحات الزراعية هناك قد تجاوزت مثيلاتها في سائر أنحاء الهند وفاقتهما نجاحاً.¹⁵

وفي الواقع، جميع كبار الملّاك الزراعيين في الوادي تقريباً كانوا هندوسيين؛ مما أضفى صبغة دينية مؤسفة على ما كان في الأصل مشروعاً لإعادة التوزيع الاشتراكية. ربما كان ذلك أمراً محتملاً؛ فعلى الرغم من صدق العلمانية التي زعم الشيخ عبد الله اعتناقها، فهي لم يكن من الممكن أن تُلغى موروّثات التاريخ؛ فيوماً ما كانت تلك الولاية يحكمها آل دوجرا من جامو، الذين كانوا هندوساً، ثم صار يحكمها حزب المؤتمر الكشميري الذي يقع مقره في الوادي، والذي كان زعيمه ومعظم أعضائه مسلمين.¹⁶

٤

خلال الأعوام ١٩٥٠-١٩٥٢، بينما كانت بقية الهند آخذة في التعرّف على دستورها الجديد وتجري انتخاباتها الأولى، كانت ولاية جامو وكشمير تعاني عدم اليقين على جبهتين؛ أولاً: العلاقات غير المستقرة بين الولاية واتحاد الهند. وثانياً: الصراع المتنامي بين الأغلبية المسلمة في وادي كشمير ومنطقة جامو التي كان يسيطر عليها الهندوس. كان ذلك موقفاً مثالياً لأيّ سياسيٍّ يبحث عن قضية يتبنّاها. وقد وُجد مثل ذلك الشخص.

كان ذاك هو الدكتور شياما براساد موكرجي، الذي حوّل معركة آل دوجرا في جامو إلى معركته الخاصة. كان الدكتور موكرجي قد ترك وزارة جواهر لال نهرو لكي يؤسّس حزب بهاراتيا جانا سانج ويتولّى رئاسته. كان أداء حزبه الجديد ضعيفاً في الانتخابات العامة لعام ١٩٥٢؛ إذ لم يُنتخب في البرلمان سوى ثلاثة من أعضائه؛ فجاءت متاعب كشمير في الوقت المناسب للدكتور موكرجي وحزبه جانا سانج؛ فقد مثّلت فرصة لرفع معنويات الكوادر المحبطة، ونسيان خيبة الأمل التي أسفرت عنها الانتخابات، وإعادة تقديم الحزب من أجل المرحلة القومية.

بدأ موكرجي هجومه في البرلمان، بسلسلةٍ من الهجمات الشرسة على الحكومة؛ حيث سأل ساخراً: «من نصب الشيخ عبد الله ملك الملوك في كشمير؟» على ما يبدو كان الشيخ

عبد الله قد قال إنَّ الكشميريين سوف يُعَامِلُونَ العَلَمَ الإقليمي والعلم القومي «على قدم المساواة»؛ فقال موكرجي إنَّ ذلك يُبدي «ولاءً مُقسَّماً» غير مقبول في بلد ذي سيادة. وحتى إنَّ كان الوادي يرغب في انضمامٍ محدود، فلا بد من السماح لجامو ومنطقة لاداخ البوذية بانضمامٍ كاملٍ إن كانت تلك رغبتهما. ولكن الحل الأفضل سيظلُّ هو جعلُ الولاية كلها جزءاً من الهند، دون امتيازاتٍ خاصة؛ فهذا من شأنه أن يمنحها المكانة ذاتها كسائر الولايات الأميرية، التي وافقت في النهاية على الخضوع لأحكام الدستور الهندي كاملةً، رغم الوعود بالحكم الذاتي التي قُطِعَتْ لها في البداية. عبد الله نفسه كان عضواً في الجمعية التأسيسية الهندية، إلا أنَّه كان «يطلب معاملة خاصة. ألم يوافق على القبول بهذا الدستور فيما يتعلق ببقية الهند، بما في ذلك الولايات البالغ عددها ٤٩٧ ولاية؟ إذا كان ذلك ملائماً لها جميعاً، فلم لا يلائمه في كشمير؟»¹⁷

في خريف عام ١٩٥٢، زار موكرجي جامو وألقى عدة خطبٍ دَعَمًا لحركة براجا باريشاد؛ فقال إنَّ مطالبها «عادلة ووطنية»، ووعد بأن «يؤمن» لها دستور الهند. ثم ذهب بعد ذلك إلى سريناجار، حيث اجتمع بالشيخ عبد الله في لقاءٍ خلّافي.¹⁸

تشجّع آل دوجرا بالدعم الذي تلقّوه من حزبٍ قوميٍّ وزعيمٍ قومي. وفي نوفمبر ١٩٥٢، انتقلت حكومة الولاية إلى جامو لقضاء موسم الشتاء. وكان كاران سينج — بصفته رئيس الولاية — أول الوافدين. وبعد مرور سنوات، ذكر «الشعارات المُستهزئة والعدائية» والأعلام السوداء التي استقبله بها حزب براجا باريشاد؛ فعلى الرغم من أنَّ «حزب المؤتمر الوطني الكشميري كان قد حاول إعداد استقباليٍّ ما؛ فقد اكتسحته موجة العداء العميق من قبل الجموع الموالية لآل دوجرا». وقد كتب إلى حكومة الهند مشيراً إلى أنَّ «أغلبية كاسحة من مقاطعة جامو تبدو بالغة التعاطف مع تلك القلاقل ... لا أظنه سيكون حكماً صائباً أن نغض الطرف عن المسألة كلها باعتبارها صنيعة عُصبة رجعية».¹⁹

كان ذلك بالطبع هو الحكم الذي كان الشيخ عبد الله ميّالاً إلى إصداره. وخلال شتاء ١٩٥٢-١٩٥٣ ظلَّ حزب براجا باريشاد وحكومة الولاية في حالة صراعٍ محتدم؛ فراح المتظاهرون يُنزِلُونَ العَلَمَ الولاية من على البنايات الحكومية، ويضعون علم الهند مكانه؛ فكانت الحكومة تُقبض عليهم، ولكن سرعان ما كان آخرون يأتون محلهم. وقد تلقت الحركة دفعة هائلة عندما أطلقت الشرطة النار على ميلا رام، أحد أعضاء حزب باريشاد، بالقرب من الحدود الباكستانية؛ ففي جامو — على الأقل — كانت سُمعة عبد الله في

الحضيض؛ إذ كان قد اكتسب شهرته من كونه ممثلاً للشعب في مواجهة حاكم مستبد؛ فإذا به يتحوّل هو نفسه إلى حاكم طاغية.²⁰

في يناير، كتب موكرجي خطاباً طويلاً إلى جواهر لال نهرو أعرب فيه عن تأييده لحزب برابا باريشاد وكفاحه «البالغ الوطنية والمشحون بالمشاعر» في سبيل «الاندماج الكامل مع الهند». وأضاف تحدّياً غير مبرّر بخصوص «استعادة» الجزء المنتمي إلى ما كان سابقاً ولايةً موحّدةً، والذي أصبح الآن تحت سيطرة باكستان. وسأل موكرجي: «كيف تنوي الهند استعادة تلك الأرض؟» وأردف: «لطالما تهرّبت من الإجابة عن هذا السؤال. وقد آن الأوان لكي نعرف ما الذي تنوي فعله تحديداً في هذا الشأن؛ فإنّ فشلنا في استرجاع تلك الرقعة المفقودة من أرضنا، فسيكون ذلك بمنزلة عارٍ ومذلّة قوميين.»

تجاهل نهرو ذلك التقرير الساخر. أما فيما يتعلق ببرابا باريشاد، فقد رأى نهرو أنّه «يحاول تسوية مسألة دستورية بالغة الصعوبة والتعقيد بإعمال أساليب الحرب». أما الشيخ عبد الله (الذي كان موكرجي قد كتب له خطاباً منفصلاً) فكان أكثر جرأة؛ فحسب رأيه كان حزب «برابا باريشاد عازماً على فرض حلٍّ لقضية كشمير بأكملها قائم على أسسٍ طائفية».

ثم طلب موكرجي إلى نهرو وعبد الله إطلاق سراح قيادات حزب برابا باريشاد وعقد مؤتمر لمناقشة مستقبل كشمير. ومرةً أخرى تحدّى موكرجي نهرو لدخول حربٍ مع باكستان. وألح قائلاً: «لطالما تهرّبت من تلك المسألة. رجاءً لا تحوّل الأنظار عن تلك القضية ودّع عامة الشعب الهندي يعلمون كيف ومتى سنسترد تلك الرقعة من أرضنا الغالية، إن كان لنا أن نستردّها.»²¹

في النهاية وصلت المعاملات بينهما إلى طريقٍ مسدودٍ بدافع الكبرياء؛ فقد رأى نهرو أنّ حزب باريشاد ينبغي أن يوقف نشاط الحركة أولاً، قبل أن تقبل الحكومة الدخول في محادثاتٍ معه، بينما كان موكرجي يريد أن تعرض الحكومة المحادثات، ثمّ تستجيب الحركة بوقف معركتها؛ فعندما رفضت الحكومة أن تلتين، قرّر موكرجي النزول بالمسألة إلى شوارع دلهي. بدءاً من الأسبوع الأول من مارس، أعرب متطوعون من جانا سانج تأييدهم لمطالب برابا باريشاد، مخاطرين بالتعرّض للاعتقال؛ فكان المتظاهرون يتجمّعون خارج قسم الشرطة ويهتفون بشعاراتٍ معادية للحكومة ورئيس الوزراء، ويخالفون بذلك المادة ١٨٨ من قانون العقوبات الهندي.

نسّق موكرجي حملة المقاومة من مكتبه في مقر البرلمان. وكان المشاركون ممن سمّتهم الشرطة «الأحزاب الطائفية الهندوسية»: جانا سانج وهندو ماهاسابها ورام راجيا باريشاد. وبحلول نهاية أبريل ١٩٥٣، كان ١٣٠٠ شخص قد قبضَ عليهم. وتشير التقارير الاستخباراتية إلى أنهم أتوا من جميع أنحاء الهند وكانت أغليبيتهم من الطوائف العليا: من طوائف البراهمة والأعيان (التهاكور) والتجار (البانيا).²²

كان الصيف قد حلَّ، وهو موسم السياحة في الوادي. كان من أوائل الزوار الوافدين — في نهايات أبريل — السياسي الأمريكي أدلاي ستيفنسون. كان قد جاء إلى كشمير للإبحار في بحيرة دال ومشاهدة الثلوج، وكذلك بغية التقاء الشيخ عبد الله. وقد التقيا مرتين، لساعتين أو أكثر في كل مرة. لم يكشف أيُّ من الطرفين فحوى تلك المحادثات، ولكنَّ بعض الهنود افترضوا أنها كانت تنحصر في مسألة الاستقلال. وزعمت صحيفة في بومباي معروفة بتأييدها الولايات المتحدة في غير تلك الواقعة أنَّ ستيفنسون طمأن عبد الله إلى نيله ما هو أكثر كثيرًا من مجرد الدعم المعنوي؛ فكان سيحصل على قرض قيمته ١٥ مليون دولار بمجرد أن تنال كشمير استقلالها، إلى جانب أن تكفل الولايات المتحدة أن «يستقرَّ في الوادي سكان دائمون يتألَّفون من ٥ آلاف أسرة أمريكية على أقل تقدير، وأن تمتلئ المنازل العائمة جميعها والفنادق بأقصى سعة من النزلاء، وأنَّ يشترى الأمريكيون جميع الأعمال الفنية والحرفية التي يصنعها الحرفيون الكشميريون المَهرة، وأنَّه في غضون ثلاثة أعوام ستصل الكهرباء إلى كل قرية في كشمير، وهكذا».²³

فيما بعد نفى ستيفنسون كونه شجّع عبد الله على ذلك؛ فعندما قدّم الشيخ «في معرض الحديث اقتراح أن يكون الاستقلال حلًّا بديلًا». لاذ ستيفنسون بالصمت، وزعم أنه لم يُقدِّم «تشجيعًا ولو غير مباشر بخصوص الاستقلال، الذي لم يبدُ لي منطقيًا ... كنت أستمع، ولم أتكلَّم».²⁴

إذًا فقد عادت خواطر الاستقلال تراود الشيخ عبد الله. ولكن استقلال ماذا؟ من المستبعد أن يكون يقصد استقلال ولاية جامو وكشمير كاملة؛ فجزء منها (الشمال) كان تحت سيطرة باكستان، وجزء آخر (جامو) كان نهبًا للاقلاط أمدها. مكاتبات عبد الله نفسه غير متاحة للباحثين، كما أنَّه لم يتحدَّث عن ذلك الأمر في مذكراته، ولكن يمكننا أن نتكهَّن بقدرٍ من المصادقية بأنَّه كان يسعى لاستقلال الوادي بالتأكيد، والوادي وحده دون غيره، فذلك كان النطاق المشمول بسيطرته؛ إذ كان السكان يؤيدونه إلى حدٍّ بعيد، وكان ذاك هو المكان الذي يأتيه السائحون ويغذُّون أحلامه عن «سويسرا الشرق».²⁵

لم يمر وقت طويل على مجيء ستيفنسون حتى جاء سياسي آخر يسعى إلى الصيد في الماء العكر؛ ففي يوم ٨ مايو، استقل الدكتور شياما براساد موكرجي قطاراً إلى جامو، في طريقه إلى سريناغار؛ فاستباقاً للمتاعب التي من الممكن أن يتسبب بها أصدرت حكومة الولاية قراراً بمنعه من الدخول؛ فتجاهل موكرجي ذلك الأمر وعبر الحدود صباح يوم ١١ مايو. طلبت منه الشرطة أن يعود أدراجه، وعندما رفض، قبضت عليه ورحلته إلى سجن سريناغار.

قبل حركة براجا باريشاد، كان موكرجي طول عمره من أنصار الالتزام بالدستور؛ فقد كان نبيلاً بنغالياً من الفكر القديم، يجد راحته في ارتداء الحلة وربطة العنق، واحتساء كأس من الويسكي. وطوال الفترة التي دامت الحركة القومية كلها، لم يلجأ قط إلى حملات المقاومة ولا أمضى ليلة واحدة في الحبس. بل إنه طالما آمن — حسب كلام مدون سيرته الذاتية — بأن «الهيئات التشريعية هي المنتدى الوحيد المناسب للتعبير عن الآراء المتباينة حيال السياسات الحكومية»، وهو الاعتقاد الذي لم يتماش مع دعم موكرجي للتظاهرات التي نظمها حركة براجا باريشاد. ثم إنه أصبح يُجيز التظاهرات في الشوارع ويقودها بنفسه.

فلم لجأ موكرجي إلى أساليب لم تكن مألوفة لديه؟ لقد أخبر تابعه (ومدوّن سيرته الذاتية في المستقبل) بلراج مادھوك أنه على قناعة بأن تلك هي اللغة الوحيدة التي يفهمها رئيس الوزراء. وقال: «كان يشعر أن البانديت نهرو، بصفته رجلاً مهيجاً للثورات طوال حياته، تكونت لديه عقدة إزاء أساليب التهيج الثورية؛ فأصبح من الممكن أن يلين أمام القوة والثورات، ولكن ليس أمام الحق أو المنطق ما لم يدعمهما بأس».²⁶

وعندما أُودع سجن سريناغار — أثناء صياغة الاتهامات الموجهة إليه — أمضى موكرجي وقته في قراءة الفلسفة الهندوسية ومكاتبة أصدقائه وأقربائه.²⁷ ثم وقع فريسة المرض في بدايات شهر يونيو؛ ف شعر بألم في ساقيه مصحوب بحُمى، وهو ما شخّصه الأطباء بمرض التهاب الغشاء المحيط بالرتتين، ولكنه أُصيب بأزمة قلبية يوم ٢٢ يونيو، وتوفي في اليوم التالي.²⁸

في يوم ٢٤ يونيو، نقلت طائرة من القوات الجوية الهندية جثمان موكرجي لتعيده إلى مسقط رأسه، كلكتا. كان الشيخ عبد الله قد غطى الجثمان بوشاح، في حين ساعد نائبه — باكشي غلام محمد — في نقل المحفة إلى الطائرة. وفي كلكتا، اصطفت حشود

هائلة على الطريق البالغ ثلاثة عشر ميلاً من مطار دَمَ دَمَ إلى منزل العائلة في بهوانيبور؛ فكتب نهر إلى صديق له في مدراس قائلاً: «لقد أوقعنا وفاة الدكتور موكرجي في متاعب جَمَّة؛ فالمنافس العام في دلهي سيئ، وأسوأ في كلكتا».²⁹

كان الوضع أسوأ من ذلك أيضاً في جامو؛ فعندما وصلت الأنباء المدينة، هاجمت الجماهير الغاضبة مركزاً حكومياً للفنون ونهبته، وأضرمت النيران في مكاتب حكومية.³⁰ وفي ذلك الوقت، تجمَّع حشد من الناس في دلهي عند بوابة أجمير، مرتدين شارات سوداء، وملوحين بأعلام سوداء، وهاتفين: «الدم بالدم» استمرت حالة الغضب لأيام. وفي يوم ٥ يوليو وصل العاصمة جزء من رماد جسد الدكتور موكرجي، وحُمل في موكب مهيب، شكَّله حزب جانا سانج، بينما راح السائرون في الموكب يهتفون بشعارات الانتقام ويرددون في إصرار: «كشمير لنا».³¹

في نهايات شهر يونيو، علَّقت ملصقات في بعض أنحاء دلهي، محرَّرة الشيخ عبد الله من أنه سوف يُقتل إنَّ جاء إلى العاصمة. لم يكن من الممكن الاستخفاف بتلك التهديدات لأنها صدرت في مناخ مشحونٍ مشابهٍ للمناخ الذي اغتيل فيه غاندي. والآن مرةً أخرى بدا أنَّ «الطبقة الوسطى بأكملها في دلهي واقعة تحت سيطرة الطائفين الهندوس». وكان ثَمَّة مخاوف من أنَّه ليس فقط الشيخ عبد الله، وإنما كذلك «السيد نهر قد يواجه المصير نفسه كغاندي نظراً للدعاية المكثَّفة التي يُروَّج لها أنصار الطائفية». فأعطيت الشرطة أوامر بالتنبُّه «لأي دعاية ذات طبيعة خطيرة، أو أي خطط، أو مخططات يمكن أن تكون تلك الجماعات الحزبية قد دبَّرتها ضد رئيس الوزراء».³²

٦

زرعت الحركة الشعبية التي قادها الدكتور موكرجي خواطر الاستقلال في رأس الشيخ عبد الله، وبدأ أنَّ موجة السخط الهائلة التي تبعت وفاة موكرجي أكَّدت تلك الخواطر. وإذا استشعر نهر ذلك، كتب له رسالتين طويلتين مشبعتين بالمشاعر استحضر فيهما ذكرى صداقتهما القديمة وروابط الهند بكشمير. وطلب إلى عبد الله المجيء إلى دلهي لمقابلته. ولكن الشيخ عبد الله لم ينصَّ لرغبته. ثم أرسل نهر مولانا أبو الكلام آزاد (أقدم عضو في مجلس الوزراء) إلى سريناغار، غير أنَّ ذلك لم يُجدِ نفعا أيضاً؛ فحينذاك بدا الشيخ مقتنعاً بأمرين: أنه يحظى بدعم الولايات المتحدة، وأنه «حتى نهر لا يمكنه إخماد القوى الطائفية [الهندوسية] في الهند». وفي يوم ١٠ يوليو ألقى خطاباً أمام أعضاء الحزب في

«مجاهد منزل»، مقر حزب المؤتمر الوطني الكشميري في سريناغار. وبعدها أوجز مظالم كشمير، ومظالمه، لدى حكومة الهند، قال: «سيأتي وقت أودّعها فيه».³³

انتاب رئيس الوزراء شعورٌ بالانزعاج البالغ إثر التحول الشامل في موقف الشيخ عبد الله؛ ففي رسالة كتبها نهرى إلى أحد زملائه، قال إنَّ التطوّرات الجارية في كشمير مؤسفة للغاية؛ لأنَّ «أي شيء يحدث هناك تترتب عليه تبعات أكبر وأوسع نطاقاً». وأضاف: «مشكلة كشمير ترمز إلى أمور كثيرة، منها سياستنا العلمانية في الهند».³⁴

آنذاك كانت حكومة كشمير قد أصبحت منقسمة على نفسها، وكان من المرجح (حسبما أشار نهرى) «أن يسير أعضاؤها في اتجاهات مختلفة ويعلمون سياسات مختلفة تماماً». كان ذلك يُعزى في جزء كبير منه إلى عمل حكومة مكتب الاستخبارات الهندي؛ فضباط ذلك المكتب كانوا يعملون مع حزب المؤتمر الوطني الكشميري، فأشاعوا الفرقة بين قياداتها والارتباك في صفوفها؛ فبعض القادة — مثل جي إم صديق — كانوا يساريين معادين للولايات المتحدة الأمريكية، وكانوا رافضين للمباحثات التي خاضها الشيخ عبد الله مع ستيفنسون. وآخرون — مثل باكشي غلام محمد — كانوا يطمحون إلى تولي مقاليد الحكم في كشمير هم أنفسهم.³⁵

آنذاك كان نَمَّةٌ صعد مفتوح داخل حزب المؤتمر الوطني الكشميري، بين الجماعة الموالية للهند والجماعة الموالية للاستقلال. تزعم الأخيرة شخصٌ وثيق الصلة بالشيخ عبد الله؛ هو: ميرزا أفضل بيچ. أما الجماعة الأولى فكانت على اتصالٍ وثيقٍ بصدري رياست، كاران سينج. وقد أشيع أنَّ الشيخ عبد الله سوف يُعلن الاستقلال يوم ٢١ أغسطس — يوم احتفال العيد الكبير — وأنه سيطلب آنذاك حماية الولايات المتحدة من «العدوان الهندي»؛³⁶ فقبل أسبوعين على ذلك التاريخ، أقال عبد الله أحد أعضاء مجلس وزرائه مما منح الآخرين في الفصيل الموالي للهند عذراً للتحرك ضده؛ فكتبوا إلى الشيخ رسالة — بقيادة باكشي غلام محمد — يتهمونه فيها بتشجيع الطائفية والفساد. وأرسلوا نسخة من الرسالة إلى كاران سينج أيضاً؛ فأقال هو بدوره عبد الله من منصبه ودعا باكشي غلام محمد إلى تشكيل حكومة عوضاً عن عبد الله.

أُقيل عبد الله في الساعات المبكرة من الصباح. وعندما أُوقطَ وسُلِّمَ ورقة إقالته، اشتاط غضباً، وصاح: «من يظن نفسه ذاك الصدري رياست ليُقبلني؟ أنا الذي صنعتُ من ذلك الصبي التافه صدري رياست». بعدئذٍ أبلغته الشرطة بأنه لم يُقلَّ فحسب، بل هو

موضوع قيد الإقامة الجبرية أيضًا. ومنحته الشرطة ساعتين لأداء صلاته وحزم أمتعته قبل أخذه إلى محبسه.

لِمَ تعرّض عبد الله لتلك المهانة؟ هل كان لا بد من إقالته في جوف الليل، وهل لزم حبسه بعدها؟ قال كاران سينج مسترجعًا ذكرياته فيما بعد أن سبب فعل ذلك كان أن «باكشي غلام محمد أوضح تمامًا أنه لا يمكنه تولي مسؤولية إدارة الحكومة إذا ترك الشيخ عبد الله وبيج أحرارًا لنشر آرائهما». هذا يعني أن الشيخ عبد الله كان مأمون الجانب وساكنًا في السجن، ولكنه إذا ظلّ حرًا طليقًا، بعد إقالته من منصبه، فسرعان ما سيُعبئ المشاعر الشعبية لصالحه.³⁷

وفي ذلك الوقت، وفيما بعد، كان ثمة اعتقاد واسع الانتشار في أن القبض على عبد الله كان فكرة رافي أحمد كيدواي. كان كيدواي عضوًا يساريًا في مجلس الوزراء، وصديقًا مقربًا لنهرو. وفي دلهي كان الظن السائد هو أنه أراد إذلال الشيخ عبد الله لأن الأخير كان يحابي الأمريكيين. إلا أن الرأي السائد في كشمير كان هو أن ذلك كان عملًا انتقاميًا خالصًا، وإن استند إلى أسس خاطئة؛ ففي عام ١٩٤٧، كان شقيق كيدواي قد اغتيل في مدينة مسوري الجبلية، على يد أحد أبناء كشمير؛ فكانت الإطاحة بالشيخ عبد الله من قبيل تصفية الحسابات.³⁸

هل أقرّ جواهر لال نهرو نفسه القبض على صديقه الشيخ عبد الله؟ يرى مدوّن سيرة نهرو أنه لم يعرف بالأمر مسبقًا، ولكن مدير جهاز الاستخبارات المعاصر له يُلَمَح إلى معرفته المسبقة. إلا أن الشيء الوحيد الواضح هو الآتي: بمجرد أن تمّ الفعل، لم يفعل نهرو شيئًا لإلغائه.³⁹

كان لرئيس وزراء كشمير الجديد شخصية مهيبه كسابقه، وشاعت مناداته بـ «الباكشي» مثلما كان سابقه يُعرّف بـ «الشيخ». وُلِدَ غلام محمد عام ١٩٠٧ لأسرة رقيقة الحال، وبدأ مشواره السياسي بتنظيم اتحادٍ لسائقي عربات الخيول في سريناجار. وكان ذلك — بالإضافة إلى قضائه أربع فتراتٍ في سجون هاري سينج — هو ما أمّده بالمؤهلات المتميزة للانضمام إلى الحركة القومية. إلا أنه كان مختلفًا عن الشيخ عبد الله إلى حدٍّ بعيد من حيث المزاج والتوجّه؛ فأحدهما كان رجل أفكارٍ ومثالية، والآخر كان رجل أفعالٍ وتنظيم؛ فعندما هجم الغزاة في أكتوبر ١٩٤٧، كان عبد الله هو من ألقى الخطب الرنانة، بينما ورّع الباكشي المتطوعين على مواقعهم وراح يرتقب العناصر التي يُحتمل انتمائها إلى طابورٍ خامس. وبعد عام ١٩٤٧، بينما كان عبد الله منشغلًا بالتعامل مع نهرو

ودلهي، كان الباكشي من «أبقى على سلامة هيكل الولاية، في وقت انهيار الحكومة وزوالها من الوجود». وحسبما كتب باحثان أكاديميان من كشمير في عام ١٩٥٠، فإنه «لكونه نموذجًا للانضباط الصارم هو نفسه، فإنه لا يقبل بعدم الانضباط وتكتيكات المماطلة. وهو لا يحب الروتين والرتابة الحكوميين؛ فهو يؤمن بالتصرف السريع السليم». وكانت النتيجة التي خلصت إليها الهند حتمًا في ذلك الوقت هي: «في الواقع، الباكشي يُمثّل لعبد الله ما مثله السردار باتيل لنهرو».⁴⁰

ذلك التشبيه غير دقيق، رغم جاذبيته؛ لأنّ باتيل لم يشته منصب رئيسه، في حين أنّ الباكشي، عندما وصل إلى ذلك المنصب، كان ينوي الإبقاء عليه. وكان ذلك يتطلّب — مثلما أدرك هو جيدًا — إبقاء دلهي في صفه؛ فزار جامو بعد عشرة أيام من تسلّمه زمام السلطة، وهناك ألقى خطبة أمام جمهور كبير، أكّد لهم فيها أنّ «الروابط التي تجمع بين كشمير والهند لا تنفصم. ولا يمكن لقوة على الأرض أن تُفرّق بينهما». ثم إنّه ألقى خطابًا في سريناغار أمام اجتماعٍ للأعضاء العاملين في حزب المؤتمر الوطني الكشميري، وفيه قال: «إنّ الشيخ عبد الله عمل لمصلحة الغزاة الغربيين مباشرةً بنظره في فكرة استقلال كشمير». وقال إنّ تلك «لعبة خطيرة، محفوفة بالتبعات الكارثية على كشمير والهند وباكستان». فيما أنّ كشمير تعوزها الموارد اللازمة للدفاع عن نفسها، كانت فكرة الاستقلال «فكرة عبثية»، يُقدّر أنّها لن تأتي بنتيجة سوى جعل الولاية مركزًا لتدابير القوى العظمى؛ فقد كانت فكرة «يمكن أن تُدمّر الناس».⁴¹

وعندما تولّى الباكشي غلام محمد منصب رئيس الوزراء، اتّبع طرازًا جماهيريًا؛ فكان يعقد مجلسًا رسميًا كل جمعة للاستماع إلى مظالم العامة. وكانت من الخطوات المبكرة التي اتّخذها رفع سعر شراء الأرز. ثم إنّه جعل التعليم مجانيًا، وأجاز كليات جديدة للهندسة والطب، وأبطل الحواجز الجمركية بين جامو وكشمير من ناحية وبقيّة الهند من ناحية أخرى.

في أكتوبر ١٩٥٤، عُقد مؤتمر رؤساء تحرير الصحف في عموم الهند في سريناغار. استضافت حكومة الولاية الضيوف في أفضل فنادق وأقامت حفلاتٍ قدّم فيها ما لذّ وطاب من الأطباق الكشميرية. وكتب أحد رؤساء تحرير الصحف مُعربًا عن امتنانه أنّ النظام الجديد جاء منذ سنةٍ فحسب، «إلا أنّه يمكننا أن نقول بكثيرٍ من الثقة أنّ حكومة الباكشي أدخلت — في بعض المجالات — إصلاحات أكثر من الإصلاحات التي أتى بها الشيخ عبد الله في سنوات حكمه الست». وبعد العامة والإعلام، جاء دور الرئيس؛ ففي أكتوبر ١٩٥٥،

وصل الدكتور راجندرا براساد سريناجار وسط «حماس شعبي بُذل جهد لإثارته»؛ حيث اصطفّت الحشود على جانبي الطريق من المطار، وانطلق موكب من المراكب في نهر الجيلوم. كان الرئيس قد أتى لتدشين مشروع للطاقة الكهرمائية، أحد عِدّة مخططات تنموية بدأ العمل فيها في ظل الإدارة الجديدة.⁴²

وطوال ذلك الوقت، كان الشيخ عبد الله مُرغماً على البقاء قيد الإقامة الجبرية. في البداية أقام في قصرٍ قديمٍ في أودهامبور، في السهول، قبل أن يُنقل إلى منزلٍ من طابقٍ واحدٍ أقل حرارةً في الجبال، بقرية كوت؛ حيث انشغل بتربية الدواجن وقيل عنه إنه أصبح «شديد المعادة للهند».⁴³

كان الباكشي يُنظر إليه داخل كشمير وخارجها بصفته انقلابياً بصورةٍ أو بأخرى. ما يعيننا هنا هو فحوى تقريرين سرّيين للشرطة عن صلوات الجمعة في المسجد الجامع بدلهي؛ ففي يوم ٢ أكتوبر من عام ١٩٥٣، حضر الصلاة عضوان في البرلمان من كشمير؛ فعندما طلب أحد رجال الدين إليهما تنظيم اجتماعٍ لحديثٍ عن الوضع في كشمير، أجابا بأنّ الوقت ليس مناسباً لأنهما يعملان في السّرّ على إطلاق سراح الشيخ عبد الله. وقالوا أيضاً إنّ «جميع أبناء كشمير سوف يظلّون مع الهند ويبذلون حياتهم من أجلها»، ولكن إنّ ظلّ الشيخ في محبسه، فربما تُعرّض الولاية آنذاك لخطر «اللجوء إلى باكستان وهو ما لن يكونا مسئولين عنه».

بعد ثلاثة أشهر، حضر الباكشي غلام محمد بنفسه الصلاة في المسجد الجامع. كان هذا من قبيل التماس الشرعية؛ لأنّ ذلك المسجد — الذي بناه شاه جهان في القرن السابع عشر — كان المسجد الأعظم في شبه القارة الهندية والأكثر تَجْيِلاً. استقبله خدم المحراب — إذ أدركوا صلة الباكشي الوثيقة بحاكم الهند — باحترامٍ كافٍ. ولكن، مثلما جاء في تقرير الشرطة، «المسلمون المجتمعون هناك — ومنهم أبناء كشمير — كانوا يتهايمسون بأحاديثٍ معادية للباكشي غلام محمد؛ فكانوا يقولون إنه أصبح رئيس وزراء كشمير بعد أن وضع «معلّمه» — الشيخ عبد الله — خلف القضبان».⁴⁴

٧

خلال خمسينيات القرن العشرين، كما في أربعينياته، عانى وادي كشمير اضطراباتٍ وقلقل. كان السبب الكامن وراء متاعب الأربعينيات هو عجز المهراجا عن اتّخاذ قرار

— إذ رفض الانضمام إلى أيٍّ من الهند وباكستان بينما كانت الفرصة لا تزال ساحة — وطَمَع القبائل المغيرة التي غزت القرية وحماستها. أما السبب الكامن وراء متاعب الخمسينيات فكان طموح كلٍّ من الشيخ عبد الله وإس بي موكرجي؛ فكلُّ منهما لم يكن راغبًا في التقيّد بقواعد الديمقراطية الدستورية. وكلُّ منهما بالغ في المخاطرة السياسية، وكلُّ منهما أيضًا دفع ثمن مخاطرته بصورةٍ مأساوية.

ولم تكن تطورات الأوضاع في كشمير مُقْلَقَةً للهنود فحسب؛ فالجنرال البريطاني الذي كان مسئولًا عن الجيش الهندي عام ١٩٤٧ رأى أنها من المحتمل جدًا أن «تؤدي إلى تدهور العلاقات الهندية الباكستانية». فأثناء دفاعه عن كشمير أُتيحت له فرصة تكوين معرفة وثيقة بكلٍّ من الشيخ عبد الله والباكشي؛ فرأى أنه رغم أن عبد الله «لم يكن رجلًا عظيمًا قط»، فقد كان «مخلصًا — في رأبي — في حبه لبلده». وفي المقابل، كان الباكشي «غير مخلص إلى حدٍّ بعيد»، وكان «شخصية عديمة الثقل».⁴⁵

في الواقع، كان الباكشي موهوبًا إلى حدٍّ ما في التنظيم، وفي الإثراء من منصبه؛ فقد استغلَّ قربه من دلهي لضخَّ تدفُّقٍ ثابتٍ من الأموال المركزية في ولايته، واستخدمها للإنفاق على السدود والطرق والمستشفيات والأنفاق والفنادق؛ فشيّد العديد من المباني الجديدة في سريناجار، منها: أمانة جديدة، وأستاذ رياضي جديد، ومجمّع سياحي جديد. إلا أن المشروعات التنموية التي اضطلعت بها حكومة الباكشي اشتملت دائمًا على «نسبة للأهل والأصدقاء»؛ فسرعان ما أصبح نظامه يُعرَف بمؤسسة الباكشي وإخوته.⁴⁶

أثارت التطورات التي حدثت في ١٩٥٢-١٩٥٣ أسئلة حادة بشأن حق الهند الأخلاقي في الوادي؛ فقد انقضت ستة أعوامٍ على غزو عام ١٩٤٧، وهو ما كان وقتًا كافيًا لكي ينسى العالم ذلك الغزو، ولا يتذكّر سوى أن الواديّ مسلم مثله مثل باكستان. وإضافةً إلى ذلك، كانت الحكومة الهندية قد سجنت الزعيم الكشميري الذي طالما تباغت بكونه رجلها المخلص.

هل كان من الممكن أن تتكشف الأمور بصورةٍ مختلفة؟ ربما، لو كان الشيخ عبد الله وشياما براساد موكرجي تصرفًا على نحو مسئول وتحليًا بضبط النفس. وربما كان ذلك سيحدث أيضًا لو كان جواهر لال نهرو والحكومة الهندية استمعوا لصحفيٍّ مغمورٍ من أصولٍ إنجليزية كان آنذاك رئيس تحرير مجلة أسبوعية ليبرالية محدودة الانتشار في بنجالور؛ ففي ١٩٥٢-١٩٥٣، عندما كان الدكتور موكرجي يطالب بأن تغزو الهند باكستان ومن ثمَّ «استعادة» شمال كشمير، كان هذا الصحفي ويُدعى فيليب سبرات

يقترح حلًا مختلفًا بصورة جذرية؛ فقد قال إنَّ الهند ينبغي أن تتخلى عن مطالباتها بالوادي، وأنَّ تمنح الشيخ عبد الله حلم الاستقلال الذي يراوده. وينبغي أن تسحب جيوشها وتسقط القروض التي منحها لحكومة جامو وكشمير. وكتب: «دعوا كشمير تضي وحيدة مغامرة في طريق استكشافها لنظام الدولة العلمانية. سوف نراقب بادرة الثقة بالتعاطف اللازم ولكن من مسافة آمنة، حتى يتحرر شرفنا ومواردنا ومستقبلنا من الأوضاع المتشابكة المنهكة التي تنقش الأكاذيب في أرواحنا.»

كان الحل الذي قدّمه سبرات مشوبًا بلمحة أخلاقية، ولكن بدرجة أكبر نزعة الاقتصاد والحرص؛ فقد رأى أنَّ السياسة الهندية قائمة على «اعتقاد خاطئ في نظرية الوطن الأوحد والطمع في امتلاك وادي سريناجار الجميل ذي الأهمية الاستراتيجية». ولا يمكن تقدير تكاليف تلك السياسة، سواءً في الحاضر أو المستقبل؛ فعوضًا عن منح كشمير امتيازات خاصة وإثارة مشاعر الاستياء في مناطق أخرى من الهند، كان الأجدر بالدولة أن تتخلى عن تلك الولاية. إلا أنَّ واقع الأمر آنذاك كان أنَّ كشمير «وقعت فريسة جيّشين متربّصين كلٌّ منهما بالآخر. ربما يلائم بضعة أفراد رؤية استمرار ذلك الوضع الرهيب لأجل غير مُسمّى. ولكنَّ دافعي الضرائب الهنود يدفعون مبالغ باهظة نظير ميزة محفوفة بالمخاطر، متمثلة في اعتبار كشمير جزءًا من الهند على أساس كمّ العطاء المبذول من جانب الهند والأخذ من جانب كشمير».⁴⁷

كانت ضرورة تغليب المصالح المادية على المصالح الأيديولوجية حجة يسيرة القبول بالنسبة إلى ماركسي سابق مثل سبرات. إلا أنَّها لم تكن حجة يُرَجَّح أن تكتسب مؤيدين كثرًا في الهند في خمسينيات القرن العشرين.

الفصل الثالث عشر

مشاكل قَبَلِيَّة

تلك القبائل ... لا تدافع عن نفسها بعزمٍ عنيدٍ فحسب، بل تهاجم أعداءها أيضًا بشجاعةٍ وجرأةٍ منقطعتي النظير ... فهي تتميز بصمودٍ فكرٍ يتغلَّب على الشعور بالخطر أو الخوف من الموت.

مسئول بريطاني يتحدث عن قبائل ناجا،

نحو عام ١٨٤٠

١

خلال خمسينيات القرن العشرين، بينما كانت حكومة الهند تسعى إلى إحكام قبضتها على وادي كشمير، واجهت سلطتها ومشروعيتها تحدّيًا آخر من الطرف المقابل لجبال الهيمالايا. كانت تلك «مشكلة ناجا»، وهي مشكلة أقل شهرةً بكثيرٍ من مشكلتها مع كشمير، على الرغم من أنّها لا تقل عنها قَدَمًا — بل إنها أقدم منها في الواقع — كما أنّها كانت مستعصية على الحل بالقدر ذاته.

كانت ناجا مجموعة من القبائل تعيش شرقيّ الهيمالايا، بمحاذاة الحدود مع بورما. تلك القبائل إذ انطوت بين جنبات جبالها الحصينة، كانت معزولةً عن التطوّرات الاجتماعية والسياسية الحادثة في بقية الهند. كان دور بريطانيا في إدارة المنطقة محدودًا؛ إذ عملت على إبعاد سكان السهول وعدم المساس بالقوانين والممارسات القبلية، عدا واحدة، وهي: صيد الرئوس، إلا أنّ المعمدانيين الأمريكيين نشطوا في المنطقة منذ منتصف القرن التاسع عشر؛ فحوّلوا قبائل عدة هناك إلى المسيحية.

في ذلك الوقت كانت تلال ناجا جزءاً من آسام، وهي مقاطعة شديدة التباين في تكوينها، حتى بالمعايير الهندية؛ تشارك في حدودٍ مع الصين وبورما وباكستان الشرقية، وتنقسم إلى مناطقٍ مرتفعةٍ وأخرى منخفضة، وتسكنها مئات الجماعات السكانية المتباينة. وفي السهول، عاش سكان هندوسيون يتحدثون اللغة الآسامية، تربطهم أواصر الثقافة والدين بالوسط الهندي الأكبر. وكان من الجماعات القبلية المهمة هناك: الميزو والخاسيون والجارويون والجانتيون، وهي القبائل التي استمدت أسماءها من سلاسل الجبال التي تعيش فيها (أو منحتها إياها). كذلك اشتملت المنطقة على إمارتين — تريبورا ومانيبور — اتسمتا أيضاً بامتزاج سكانهما، ما بين هندوسٍ وقبليين.

ومن بين القبائل التي سكنت شمال شرقي الهند ربما كانت قبائل ناجا هي الأكثر استقلالاً؛ فقد كانت أرضهم واقعة على الحدود الهندية البورمية، وفي الواقع فقد كانت قبائل ناجا في بورما لا تقل عدداً عن مثيلتها في الهند. بعض قبائل ناجا كانت على اتصال بالقرى الهندوسية في آسام، التي كانت القبائل تتبعها الأرز مقابل الملح. إلا أنَّ قبائل ناجا كانت خارج مجال نفوذ الحركة القومية بقيادة حزب المؤتمر الوطني تماماً؛ فلم تحدث فيها حملات مقاومة ولا قلاقل مدنية، وفي الواقع، لم يأت زعيم واحد من أتباع غاندي ذوي القبعات البيضاء لزيارة تلك التلال قط. بعض القبائل خاضت معارك شرسة مع البريطانيين، ولكنها مع مُضي الزمن توصلت مع الراج البريطاني إلى علاقة احترام متبادل. من جانبها، تذرَّعت بريطانيا بنوعٍ من الأبوية، إذ رغبت في «حماية» تلك القبائل الموضوعة تحت وصايتها من أوجه الفساد المدمرة للعالم الحديث.

ترجع مسألة ناجا في الحقيقة إلى عام ١٩٤٦، وهو العام الذي كان مصير الهند البريطانية يُحسم في اثنين من مراكز السلطة الإمبريالية، وهما: نيودلهي وسيملا. وعندما أُجريت الانتخابات في جميع أنحاء الهند، وجاءت البعثة الوزارية البريطانية ورحلت، ودخل نائب الملك اجتماعاً سرياً مع قائدي حزب المؤتمر الوطني والعصبة الإسلامية، بدأ بعض أفراد قبائل ناجا في ركنهم الخفي من شبه القارة الهندية ينتابهم القلق بشأن مستقبلهم. وفي يناير ١٩٤٦، شكَّلت مجموعة منهم من «المسيحيين المتعلِّمين القادرين على التعبير عن أنفسهم باللغة الإنجليزية» مجلس ناجا الوطني. كان ذلك المجلس يتسم بالمظاهر التقليدية للحركات القومية، في طور تكونها؛ إذ تزعمه مثقفون من الطبقة الوسطى، رُوجوا لأفكارهم في صحيفة خاصة بهم، تُدعى «ناجا نيشن»، التي صُنِع منها ٢٥٠ نسخة على آلة النسخ وورِّعت في جميع أنحاء أرض ناجا.¹

كان مجلس ناجا الوطني يدافع عن وحدة قبائل ناجا كافة، ومنحها «حق تقرير المصير»، وهو مصطلح قابل — في هذا الموضع وغيره — لتحمله دلالات متعددة وأحياناً متناقضة بعضها مع بعض. كانت قبائل أنجامي ناجا، بتقاليدها القتالية الجديرة بالاحترام وسبقها في قتال جميع الدُخلاء (بما فيهم البريطانيون)، ترى أن حق تقرير المصير ينبغي أن يعني دولة مستقلة تماماً: «حكومة ناجا، من أجل ناجا، بيد ناجا». وفي المقابل، كانت قبائل الآو — الأكثر اعتدالاً — ترى أنه يمكنهم العيش بكرامة باعتبارهم جزءاً من الهند، ما دامت أرضهم وأعرافهم تحظى بالحماية، وما داموا يتمتعون باستقلالية في سنّ قوانينهم الخاصة وفرضها.

شَهِدَت الاجتماعات الأولى لمجلس ناجا الوطني نقاشاً عنيفاً بين الفصيلين، ترددت أصداؤه على صفحات صحيفة «ناجا نيشن»؛ فقد كتب أنجامي شاب أن «ناجا أمة لأننا نشعر بأننا أمة. ولكن، إذا كنا أمة، فلم لا نختار السيادة لأنفسنا؟ نحن نريد الحرية. نريد أن نعيش حياتنا كما يحلو لنا ... ولا نرغب في عيش أناس آخرين معنا». فردّ طبيب من الآو قائلاً إنَّ ناجا يفتقرون إلى الأموال والأفراد والبنية التحتية اللازمة لكي يصيروا أمة. وكتب: «في الوقت الحاضر، يبدو لي أنَّ فكرة الاستقلال بعيدة المنال لنا أهل ناجا؛ فكيف يمكن لنا أن ندير حكومة مستقلة الآن؟»

وفي ذلك الوقت دخل الجناح المعتدل في مفاوضات مع قيادة حزب المؤتمر؛ ففي يوليو ١٩٤٦، كتب الأمين العام لمجلس ناجا الوطني — تي صخري — رسالة إلى جواهر لال نهرو، وتلقّى ردّاً طمأنه إلى أنَّ أهل ناجا سيحصلون على حُكم ذاتيٍّ كامل، ولكن داخل إطار الاتحاد الهندي. وقال نهرو إنهم سوف يتسنى لهم إقامة نظام قضائيٍّ خاصٍّ بهم، ليقِيمهم شرٌّ «اجتياحهم من قِبَل أشخاص آتين من أنحاء أخرى من البلاد قد يستغلونهم لتحقيق مصالحهم الخاصة». فحينذاك أعلن صخري أنَّ أهل ناجا سيستمرّون في صلتهم بالهند، «ولكن بصفتهم مجتمعاً له خصوصيته ... ولا بد كذلك من أن نتطوّر وفقاً لميولنا وأدواقنا الخاصة؛ فسوف نتمتع بالحكم المحلي داخل بلادنا ولكننا سنكون على صلة بالهند فيما يتعلق بالقضايا الأشمل».²

إلا أنَّ الراديكاليين ظلُّوا ثابتين على موقفهم انتظاراً للاستقلال التام، وساعدهم في ذلك بعض المسؤولين البريطانيين، الذين كرهوا وقوع تلك القبائل تحت سيطرة النفوذ الهندوسي. وأوصى أحد المسؤولين بتنصيب المناطق التي تسكنها القبائل في الشمال الشرقي مستعمراتٍ تابعة للتاج، تُحكّم من لندن مباشرة، ولا تربطها أي صلة بما كانت لتصبح

عمّا قريبٍ دولة الهند المستقلة.³ ونصح مسئولون آخرون بالسعي إزاء الاستقلال فوراً؛ إذ إنّ دولة الهند سوف تتفكّك عمّا قريبٍ على أي حال. وقد كتب المُشْرِف على جبال لوشاي (التي أصبحت تُسمّى فيما بعد جبال ميزو) في مارس ١٩٤٧ الآتي:

نصحتي لأهل لوشاي — منذ البداية المبكرة لسياسة لوشاي في نهاية الحرب — كانت حتى وقتٍ قريبٍ جدّاً هي ألا ينشغلوا بعدُ بمشكلة علاقتهم المستقبلية ببقية الهند؛ إذ إنّهُ ما من أحدٍ يمكنه أن يتنبأ بما ستكون عليه الهند بعد عامين حتى من الآن، أو حتى ما إذا كان سيكون هناك دولة هندية بالمعنى السياسي الوحدوي؛ فأنا ما كنت لأشجّع ابنتي الصغرى على إلزام نفسها بعدم الزواج طوال حياتها، ولكني أراها جريمة أسوأ أن أخطبها في مهبها لصبيٍّ لم يزل هو نفسه غير مكتمل النمو.⁴

في يونيو ١٩٤٧، التقى وفد من مجلس ناجا الوطني حاكم آسام — السير أكبر حيدري — لمناقشة شروط انضمام قبائل ناجا إلى الهند؛ فوافق كلا الطرفين على عدم نقل حيازة أراضي ناجا للغرباء عنها، وعدم المساس بممارستها الدينية، ومشاركة مجلس ناجا الوطني في تعيين الموظفين الحكوميين. ثم ذهب وفد بعد ذلك إلى دلهي؛ حيث التقى أعضاؤه نهرو، الذي أخبرهم مرّةً أخرى أنّهم يمكنهم الحصول على الحكم الذاتي ولكن ليس الاستقلال. وقد زاروا أيضاً المهاتما غاندي، في لقاءٍ تعدّدت القصص المتردّدة عنه على مرّ السنين؛ فذهبت إحدى الروايات إلى أنّ غاندي أخبر أهل ناجا أنّهم يمكنهم أن يعلنوا استقلالهم إذا شاءوا، وأنّه ما من أحدٍ يمكنه إجبارهم على الانضمام إلى الهند، وأنّه إذا أرسلت نيودلهي جيشها، فسيأتي غاندي بنفسه إلى تلال ناجا لمقاومته. وحسبما يظهر من الرواية فقد قال: «سوف أطلب إليهم أن يطلقوا عليّ النار قبل أن يطلقوا النار على فردٍ واحدٍ من قبائل الناجا.»⁵ أما الرواية المطبوعة في «مجموعة أعمال المهاتما غاندي» فكانت أقلّ درامية؛ ففيها نُقل عن غاندي قوله: «أنا شخصياً أعتقد أنّكم جميعاً تنتمون إليّ، إلى الهند. ولكنكم إذا كنتم تروّون غير ذلك، فلا يمكن لأحدٍ أن يرغمكم.» كذلك نصح المهاتما زواره بأنّ أفضل برهانٍ على الاستقلال هو الاكتفاء الذاتي الاقتصادي؛ حيث ينبغي لهم زراعة غذائهم بأنفسهم وغزل ملابسهم بأنفسهم. وقال المهاتما: «تعلموا الجُرف كافة. ذلك هو سبيل الاستقلال السلمي. أما إذا استخدمتم البنادق والمدافع والدبابات، فستكون هذه حماقة.»⁶

كان أكثر المطالبين بالاستقلال جرأةً قبيلة أنجامي في قرية خونوما، الذين حاربوا البريطانيين حتى أوصلوهم إلى طريق مسدود في ١٨٧٩-١٨٨٠ والتي كان أهلها «معروفين ومرهوبين» في جميع أنحاء تلال الناجا.⁷ وراح فصيل يُسمَّى نفسه رابطة الاستقلال الشعبية يُعلِّق ملصقاتٍ تدعو إلى الاستقلال الكامل، بألفاظٍ مستعارة (وقد أقرَّ بذلك) من أمريكيين حاربوا من أجل الحرية؛ مثل: «إنه شعوري في حياتي، وسيكون بمشيئة الرب شعوري عند مماتي: الاستقلال الآن وإلى الأبد» (جون آدامز)، و«هذه الأمة برعاية الرب ستشهد مولدًا جديدًا للحرية» (أبراهام لينكولن)، و«أعطني الحرية أو أعطني الموت!» (باتريك هنري).⁸

في ذلك الوقت، رحل الراج البريطاني عن نيودلهي، وبدأت الدولة الهندية الجديدة تُوطد أقدامها؛ فأخبر سكرتير حاكم آسام قبائل ناجا أنَّ عدهم أقلُّ من أن يسمح لهم بتمردٍ ناجحٍ على دولةٍ قوامها ٣٠٠ مليون نسمة. وكتب في صحيفة «ناجا نيشن» راويًا قصة كلبٍ يحمل عظمًا في فمه وينظر في الماء فيري كلبًا يحمل عظمة أكبر يتطلع إليه، فأخذ يطارد السراب حتى أوقع العظمة التي كانت في حوزته وضاعت منه. واختتم المسئول حديثه قائلاً: «لماذا تخسرون عظمًا «الحكم الذاتي» سعيًا وراء عظمًا «الاستقلال» التي لا يمكن الحصول عليها؟»

لم تلق تلك الحكاية الرمزية قبولًا حسنًا لدى أبناء ناجا المتعلمين؛ فقد قال أحد أعضاء مجلس ناجا الوطني معلقًا: «عظام، عظام، أَيْظُنَّا كَلَابًا؟» إلا أنَّ التحذير نفسه أصدره بصورةٍ مستساغةٍ أكثر تشارلز بوزي، نائب المفوض الذي كان في سبيله إلى إخلاء منصبه، وهو أحد المسئولين الذين نالوا حب أهل ناجا واحترامهم؛ فقد كتب هو الآخر في صحيفة «ناجا نيشن» مؤكِّدًا على أنَّ الحكم الذاتي داخل الاتحاد الهندي هو المسار الأحوط اتِّباعه. وقال: «الاستقلال سيكون معناه نشوب حروبٍ بين القبائل، وعدم وجود مستشفياتٍ ولا مدارس، ولا الملح ولا تجارة مع سُكَّان السهول، وشقاءً عامًّا».⁹

٢

بينما انخرطت النخبة المثقفة لقبائل ناجا في مهمة تعريف «الاستقلال» بالنسبة إليها، كانت جلسات الجمعية التأسيسية منعقدةً في نيودلهي. وكان من الموضوعات المطروحة للنقاش: وضع الجماعات القَبَلِيَّة في ظل دولة الهند الحرة الديمقراطية. وفي يوم ٣٠ يوليو من عام ١٩٤٧، أبلغ جيبال سينج الجمعية بأنه «نَمَّة تطوُّرات مؤسفة للغاية» تعتمل

في تلال ناجا. كان جيبال يتلقّى «برقية يومية» عن الوضع هناك حيث «أخذت كل برقية تزداد تخبطاً على سابقتها. وكلّ منها تزداد توغُّلاً في طريق الفوضى». وكان يرى أنّ أهل ناجا «ضلُّوا» باعتقاد أنّ وضعهم مشابه لوضع الأمراء، وأنَّهم مثلهم مثل الأمراء يمكنهم استعادة سيادتهم بمجرد أن يرحل البريطانيون. وعندما جاء وفد ناجا إلى دلهي لمقابلة نهرو وغاندي، التقوا جيبال أيضاً، الذي أخبرهم «الحقيقة المؤلمة» التي مفادها أنّ «تلال ناجا ما دامت جزءاً من الهند؛ فمسألة الانفصال غير واردة».¹⁰

طبعاً كان جيبال سينج قبلياً هو نفسه، أحد عدة ملايين يسكنون جزام الجبال والغابات الذي يطوّق قلب الهند. كانت قبائل الهند الوسطى المعروفة بالأديفاسي (السكان الأصليين) مختلفة إلى حدٍّ ما عن القبائل التي تعيش في الشمال الشرقي؛ فمثلها، كان الأديفاسي مزارعي كفافٍ بالأساس، يعتمدون على الغابات اعتماداً كبيراً في غذائهم. ومثلها لم يكن لدى تلك القبائل منظومة طوائف اجتماعية منسّقة في صورة عشائر، ومثلها أيضاً معدل عدم العدالة بين الجنسين فيها أقل بكثيرٍ من معدله في أجزاءٍ يُفترض أنها «متقدمة» في البلاد. إلا أنّ قبائل وسط الهند — خلافاً لقبائل ناجا وجيرانها — كانت تربطها علاقات طويلة الأمد بمجتمع الفلاحين الهندوسي؛ فقد تبادلوا معه السلع والخدمات، وأحياناً ما كانوا يعبدون آلهة واحدة، وكانوا تاريخياً جزءاً من ممالك واحدة.

إلا أنّ تلك العلاقات لم تخلّ من الخلافات؛ ففي ظل الحكم البريطاني، فُتحت المناطق التي يسكنها القبائل أمام التجارة والاستعمار. واكتسبت الغابات التي تعيش فيها قيمة سوقية فجأة، وكذلك الأنهار التي تجري في تلك الغابات والمعادن الكامنة في باطنها. ظلت بعض المناطق بكراً لم تُمسّ، ولكن في أماكن أخرى حُرِم أهل القبائل دخول الغابات، وانتزعت منهم أراضيهم، وصاروا مدينين للمُقرضين. وتزايدت رؤية «الغريب» باعتباره شخصاً يسعى إلى الاستيلاء على موارد قبائل الأديفاسي؛ ففي هضبة تشوتاناجبور — على سبيل المثال — كان غير القبليين يُعرفون بلقب «ديكو» (أي، أجنبي)، وهو لفظ أثار في الناس مشاعر الخوف وكذلك الاستياء.¹¹

أدركت الجمعية التأسيسية تلك النقطة الحساسة، وقضت أياً ما في نقاشٍ حول ما ينبغي فعله. وفي النهاية، قرّرت أنّ تُدرج نحو ٤٠٠ مجتمع تحت اسم «القبائل المُجدولة»، والتي شكّلت نحو ٧٪ من تعداد السكان، وحُجزت لها مقاعد في المجالس التشريعية وكذلك في الإدارات الحكومية. كان الجدول الخامس من الدستور معنياً بالقبائل التي تعيش وسط الهند، وقد سمّح بإنشاء مجالس استشارية للقبائل ووَضَعَ ضوابط على

مسألة إقراض المال وبيع أراضي القبائل للأشخاص من غير القبائل. أما الجدول السادس فعُنيَ بقبائل الشمال الشرقي، وقد قطعَ شوطاً أكبر على طريق الحكم الذاتي المحلي؛ إذ شكّل مجالس للمناطق ومجالس للأقاليم، وحمى الحقوق المحلية في الأراضي والغابات والمجاري المائية، وأصدر تعليمات لحكومات الولايات بتقاسم عوائد التعدين مع المجالس المحلية، وهو امتياز لم يُمنَح في أي مكان آخر من الهند.

كان جيبال سينج يرى أنّ تلك الأحكام لن تصير واجبة النفاذ ما لم تتمكن القبائل من تشكيل ولاية منفصلة داخل الاتحاد الهندي. وأطلق على تلك الولاية المفترضة «جهارخاند»، التي كانت ستندمج في رؤيته مسقط رأسه هضبة تشوتاناجبور — التي كانت جزءاً من بيهار آنذاك — مع مناطق قبلية متاخمة تقع في مقاطعتي البنغال وأوريسا. وكان من المفترض أن تغطّي الولاية المقترحة ٤٨ ألف ميلاً مربعاً وتضمّ تعداداً قوامه ١٢ مليون نسمة.¹² تلك الفكرة سلّبت لبّ شباب تشوتاناجبور؛ ومن ثمّ كتبت منظمة أديباسي سابها (مجلس السكان الأصليين) بمدينة جمشيدبور في مايو ١٩٤٧ إلى كلّ من نهرو وغاندي والجمعية التأسيسية لحثّهم على اقتطاع جهارخاند من بيهار. وجاء في مذكرة المنظمة الآتي: «نريد أن تصون مقاطعة جهارخاند حضارة الأديباسي ولغتهم وتُتميّهما، وأنّ تُعليّ قوانيننا العُرفية، وتجعل أراضيَنا غير قابلةٍ للتصرّف، وفي المقام الأول نتقدنا من الاستغلال المستمر».¹³

في فبراير ١٩٤٨، ألقى جيبال سينج الخطاب الرئاسي على منظمة أديفاسي ماهاسابها لعموم الهند، التي تزعمها منذ إنشائها قبل عقدٍ من الزمان. وتحدّث في ذلك الخطاب عن أنّه بعد الاستقلال حلّت «الإمبريالية البيهارية» محل «الإمبريالية البريطانية» باعتبارها أكبر مشكلةٍ يواجهها الأديفاسي. وقد حدّد الأرض باعتبارها المسألة الأهم، وحثّ على سرعة إنشاء ولاية جهارخاند. ومن الجدير بالذكر أنّه شدّد أيضاً على التزامه بالاتحاد الهندي بالحديث بانفعال عن «حادث اغتيال غاندي المأساوي»، وتقديمه شعاراً مزج بين الكبرياء المحلية والقومية الهندية الأشمل، هو: «تحيا جهارخاند! تحيا الأديباسي! تحيا الهند».¹⁴

وحينذاك أُعيدت تسمية منظمة أديباسي ماهاسابها إلى حزب جهارخاند، وبعد سنواتٍ عدّة من الحملات المستمرة، خاض المعركة الانتخابية تحت ذلك الاسم في الانتخابات العامة الأولى لعام ١٩٥٢. لقيّ ذلك الحزب — برمز الديك المصارع — نجاحاً يفوق خياله؛ إذ ربّح ثلاثة مقاعد في البرلمان وثلاثة وثلاثين مقعداً في مجلس الولاية. تركّزت تلك

الانتصارات كلها في مناطق القبائل في بيهار، حيث ألحقت بحزب المؤتمر الحاكم هزيمة نكراء؛ ففي مراكز الاقتراع على أي حال، ثبتت قضية جهارخاند.

٣

عرض جيبال سينج وحزب جهارخاند الذي أسسه طريقاً واحداً محتملاً أمام أبناء القبائل، وهو: حكم ذاتي داخل حدود الاتحاد الهندي، تكفله قوانين تحمي أراضيهم وأعرافهم، كما تكفله إقامة مقاطعة في المناطق التي تُمثّل فيها القبائل أغلبية. أما العناصر الراديكالية بين قبائل ناجا فعرضت طريقاً آخر؛ يتمثل في دولة مستقلة ذات سيادة، مُقتطعة من الهند ومميّزة عنها. كان أكثر المُصرّين على ذلك الرأي بين قبائل ناجا قبيلة أنجامي، ومنها أحد أبناء قرية خونوما، الذي كان إحدى العلامات البارزة الأخرى التي صنعت تاريخ الهند، والذي لم تُدوّن سيرته بعد.

كان ذاك هو أنجامي زابو فيزو، الذي ارتبط اسمه بقضية ناجا لما يقرب من نصف القرن بعدئذ. وُلِدَ فيزو عام ١٩١٣، وكان ذا بشرة فاتحة اللون، ضئيل البنية، يشوب وجهه تشوّه رهيبٌ إثر نوبة شللٍ أصابته في طفولته. تلقّى تعليمه على يد المعمدانين، وكان شاعراً إلى حدٍّ ما — من ضمن ما ألّف «نشيد وطني للناجا» — وكان يكسب عيشه ببيع وثائق التأمين قبل أن يهاجر إلى بورما. كان يعمل على أرصفة موانئ رانجون عندما غزا اليابانيون بورما، وقد انضمّ إليهم في مسيرتهم إلى الهند، مقابل وعدٍ على ما يبدو باستقلال ناجا إذا ما نجحت اليابان في كسب حربها ضد بريطانيا.¹⁵

عاد فيزو إلى الهند بعد الحرب، وانضمّ إلى مجلس ناجا الوطني وسرعان ما خلف فيه بصمته بدعواته المتّقدة إلى السيادة، والتي كثيراً ما كانت تأتي في صيغة عباراتٍ اصطلاحيةٍ مسيحية. وقد كان أحد أعضاء وفد مجلس ناجا الوطني الذي التقى المهاتما غاندي في نيودلهي في يوليو ١٩٤٧. وبعد ثلاثة أعوام انتُخب رئيساً للمجلس، فألزم أهل ناجا بالمطالبة بـ «الاستقلال الكامل»، وهدأ روع المشككين والمعترضين، الذين رغبوا في الوصول إلى تسوية مع الهند. وقد كان كثير من شباب ناجا مستعداً للمضي مع فيزو حتى نهاية الطريق. وأثناء سفر هوراس ألكسندر عضو جماعة الكويكرز في المنطقة في ديسمبر ١٩٥٠، التقى عضوين من مجلس ناجا الوطني كانت «كلمة «الاستقلال» مستحوذة على ذهنيهما، ولا أظن أنّ أيّ قدرٍ من الجدل أو الاحتكام إلى الدستور الهندي — ناهيك عن التهديد — يمكن أن يصرفها عن ذهنيهما».¹⁶

كان فيزو رجلاً ذا طاقةٍ وقدرات تحفيزية هائلة؛ فطوال عام ١٩٥١ طاف مع رجاله بأنحاء تلال ناجا، وحصلوا على بصماتٍ وتوقيعاتٍ على وثيقةٍ تؤكّد دعم إنشاء دولةٍ مستقلةٍ للناجا. وفيما بعد، زعموا أنّ رزمة البصمات كانت تزن ثمانين رطلاً، وأنّ ذلك كان استفتاءً شعبياً شاملاً كشف أنّ «٩٩,٩٩٪ صوّتوا لصالح استقلال ناجا».¹⁷ تلك الأرقام أرجعت للأذهان ممارساتٍ مشابهةً في الدول الشمولية؛ حيث كان يُقال — مثلاً — أنّ ٩٩,٩٩٪ من الشعب الروسي أيّدوا ستالين قائداً أعلى. ولكن لا شك في أنّ فيزو نفسه كان يريد الاستقلال، وكذلك كثير من أتباعه.

كانت الهند ذاتها آنذاك قد أمضت أربعة أعوامٍ مستقلة؛ فحلّ موظفون هنود محل البريطانيين، ولكن فيما عدا ذلك لم يكن للدولة الجديدة أثر يُذكر على تلال ناجا؛ فالنخبة السياسية في نيودلهي، إذ انشغلت بمداواة جروح التقسيم وتوطين اللاجئين ودمج الولايات الأميرية وصياغة الدستور، لم تُعر تلك القبائل انتباهاً كبيراً. إلا أنّه خلال الأسبوع الأخير من عام ١٩٥١ كان رئيس الوزراء بمدينة تزيبور في آسام، يروّج لحزبه في الانتخابات العامة؛ فجاء فيزو وثلاثة من أبناء ناجا للقاءه؛ فعندما قال فيزو إنّ قبائل ناجا تريد الاستقلال، وصف نهرو ذلك بأنه طلب «سخيف»، يسعى إلى «الرجوع بالزمن إلى الوراء». وأخبرهم أنّ «أبناء ناجا يتمتعون بالحرية كأبي هنديّ آخر» وأنهم بموجب الدستور «يتمتعون بدرجةٍ كبيرةٍ من الحكم الذاتي في إدارة شئونهم الخاصة». ثم دعا فيزو والآخرين إلى «تقديم مقترحاتٍ لتوسيع نطاق الحكم الذاتي في المجالات الثقافية والإدارية والمالية في أرضهم». وقال إنّ اقتراحاتهم سوف يُنظر إليها بعين العطف، ويمكن تعديل الدستور نفسه إن لزم الأمر. إلا أنّ استقلال ناجا أمر غير واردٍ بالمرّة؛¹⁸

فرد مجلس ناجا الوطني بمقاطعة الانتخابات العامة. وبعد تولّي حكومة حزب المؤتمر المنتخبة مهامها، طلب فيزو اجتماعاً آخر مع رئيس الوزراء في نيودلهي؛ ففي الأسبوع الثاني من فبراير ١٩٥٢، التقى هو واثنان آخران من زعماء مجلس ناجا الوطني بنهرو. وأخبرهم رئيس الوزراء مجدداً بأنّه في حين أنّ الاستقلال ليس خياراً مطروحاً، يمكن منح قبائل ناجا قدراً أكبر من الحكم الذاتي. ولكن فيزو ظلّ مُصرّاً على موقفه. وقال في مؤتمرٍ صحفي: «إننا سنواصل سعيينا المستميت إلى الاستقلال، ويوماً ما سوف نلتقي نهرو مجدداً من أجل الوصول إلى تسويةٍ ودية» (كممثلين لدولة منفصلة). وكان من المفترض بالدولة الحرة التي ارتآها أن تجمع شمل ٢٠٠ ألف من أبناء ناجا في الهند، و٢٠٠ ألف آخرين فيما سَمّاه الأراضي «غير التابعة لأحد»، و٤٠٠ ألف كانوا آنذاك من مواطني بورما.¹⁹

وفيما بعدُ استضاف جيبال سينج زعيم حزب جهارخاند فيزو وجماعته على الغداء؛ فوصف أحد الصحفيين الحاضرين فيزو بأنه «رجل قصير القامة، رشيق القوام يبدو منغولياً، ويرتدي نظارة تُخفي وراءها عينين متقدتين بالتصميم». كذلك فقد سمع ذلك الصحفي جيبال يقول إنه رغم تعاطفه مع قضايا أرض ناجا، فإنه «يكره أن يحدث أي تفتُّ زائد للهند في صورة باكستان جديدة». وقد نصح جيبال فيزو بألا يطالب بدولة منفصلة ذات سيادة، وإنما أن يقاتل في سبيل إقامة مقاطعةٍ قَبليَّةٍ في الشمال الشرقي، تكون نظيرةً لجهارخاند التي يقاتل هو نفسه في سبيلها؛ فكان جواب الضيف الآتي: «قبائل ناجا منغولية؛ ومن ثمَّ فهي لا تربطها صلة عرقية بشعب الهند». وقال فيزو إنه يأمل في توحيد قبائل ناجا المقيمة على هذا الجانب والقبائل المقيمة على الجانب البورمي حتى تُكوِّن بلدًا خاصًا بها. إلا أنه، حسبما أشار الصحفي: «وفقًا لوجهة النظر الرسمية لدلهي، مثل تلك الدولة لا يمكن أن تقوم، ونظرًا لأنَّ تلك التلال المهيبة تُمثِّل حدودًا استراتيجية بين دول، فمن الخطر أن يُطلق العنان لقبائل ناجا فيها».²⁰

٤

في أكتوبر ١٩٥٢، أمضى رئيس الوزراء نهرو أسبوعًا في جولةٍ بمنطقة الحدود الشمالية الشرقية. كان لديه بالفعل بعض الدراية بقبائل شبه الجزيرة، التي أُعجب كثيرًا بتقاليدها الفنية وحماسها للحياة؛ ففي شهر يونيو من ذلك العام، أدان نهرو في مؤتمرٍ خاطب فيه الأخصائيين الاجتماعيين في نيودلهي الراغبين في جعل أهل القبائل «نُسَخًا رديئةً من أنفسهم». فقد كان يرى أن العالم المتحضّر يمكنه أن يتعلّم الكثير من الأديفاسي، الذين كانوا «أناسًا بالغَي الانضباط، وأكثر ديمقراطيةً في أغلب الأحيان من معظم سكان الهند الآخرين؛ فهم في المقام الأول أناس يُغنُّون ويرقصون ويحاولون الاستمتاع بالحياة، وليسوا أناسًا يجلسون في حجرات تداول الأوراق المالية، يتصايحون ويظنون أنفسهم متحضّرين».²¹

وعند أول انكشافٍ مطوّلٍ على الشمال الشرقي تجدد تقدير نهرو للقبليين؛ فمثلما كتب إلى صديقٍ له في الحكومة، كانت زيارته «مبهجةً للغاية». وكان يتمنى لو كانت تلك المناطق «معروفةً أكثر بكثيرٍ مما هي معروفة لدى سائر الشعب الهندي؛ فمثل ذلك

الاتصال يمكن أن يكون فيه نفع كبير لنا». وقد وجد نهرو نفسه «مذهولاً أمام المهارات الفنية لهؤلاء الذين يُدْعَوْنَ قَبَلِيِّين ... وبمنسوجاتهم اليدوية البديعة». إلا أنَّ تلك الصناعة كانت مُعَرَّضَةً لخطر الدخول في منافسةٍ مع سِلْعٍ أكثر قُبْحًا، وإنَّ كانت أرخص ثمنًا، تُنتجها المصانع في السهول. ورجع نهرو «بانطباعٍ قويٍّ مفاده أنه ينبغي لنا بذل قصارى جهدنا لمساعدة هؤلاء القوم القبليين في ذلك الصدد».²²

كتب رئيس الوزراء تقريرًا مطوَّلًا عن رحلته، أرسله إلى رؤساء وزراء الولايات كافة، ذكر فيه أنه ثَمَّةُ حركةٍ ساعيةٍ إلى «دمج ... أهل القبائل في أهل آسام». وكان نهرو يرى أنَّ الأجدر توجيه الجهود صوب «الحفاظ على ثقافتهم المتفرَّدة»، وإشعارهم «بأن لديهم الحرية الكاملة في عيش حياتهم كما يحلو لهم وتطوير أنفسهم وفقًا لرغباتهم وميولهم؛ فينبغي أن تُمثِّل الهند لهم قوة مُحرَّرةٍ إلى جانب كونها قوة حامية».

كانت المنطقة التي عبرها نهرو — منطقة الحدود الشمالية الشرقية — ملاصقةً لمنطقة ناجا، بل كان فيها كثير من أبناء قبائل ناجا. وفي حين أنَّ نهرو وصف طلب إقامة دولةٍ مستقلةٍ لِنَاجَا بأنه «من قبيل السخف»، فقد كان لديه «شعور بأن الوضع في تلال ناجا كان يمكن أن يكون أفضل بكثيرٍ لو كان المسئولون المحليون تعاملوا معه بكفاءةٍ أكبر قليلًا، ولولا وجود بعض المسئولين المشهورين بقلة شعبيتهم. وإضافةً إلى ذلك فإنَّ أي محاولةٍ لفرض أساليبٍ وأعرافٍ جديدةٍ على أبناء ناجا لا تفلح إلا في إثارة حفيظتهم وجلب المتاعب».²³

وبينما كان نهرو يحثُّ المسئولين على اتِّخاذ سلوكٍ أكثر تعاطفًا تجاه قبائل ناجا، كان مجلس ناجا الوطني بصدد إصدار إنذارٍ نهائيٍّ له، حملته رسالةٌ موجَّهةٌ إلى نيودلهي يوم ٢٤ أكتوبر، بينما كان رئيس الوزراء لا يزال في منطقة الحدود الشمالية الشرقية. في ذلك الخطاب، أصرَّ فيزو ورجاله على «أنه ليس ثَمَّةُ قاسمٍ مشتركٍ واحد بين الهنود وشعب ناجا ... وبمجرد أن نرى الهنود، يتسلل إلى أذهاننا شعور كئيب بالظلمة».²⁴

بعد مرور ستة أشهر، زار نهرو كوهيما عاصمة ناجا في صُحبة رئيس وزراء بورما أو نو؛ فعندما طلب وفد من ناجا مقابلة نهرو لتقديم مذكرة، رفض المسئولون المحليون السماح لهم بمقابلته. ذاع خبر الرفض، حتى إنَّ رئيس الوزراء وضييفه البورمي عندما جاءا لحضور مؤتمرٍ شعبيٍّ عُقد على شرفيهما، شاهدا الحضور ينصرفون لدى مجيئهما. ووفقًا لإحدى الروايات فقد كشف أهل ناجا عن مؤخَّراتهم أثناء رحيلهم كأسلوب للاحتجاج. ووفقًا لروايةٍ أخرى، قالت ابنة نهرو — إنديرا غاندي — لوالدها في

ميكروفون قيد التشغيل: «أبي، هؤلاء الناس يرحلون جميعاً». فأجاب هو في ضجر: «نعم يا بُنَيَّ، أراهم يرحلون».²⁵

قليل لاحقاً إنَّ ذلك الانسحاب زاد شدة موقف نهرو ضد أهل ناجا. وفي الواقع فقد كان فيزو ومجلس ناجا الوطني قد عقدا العزم على نيل الاستقلال على أي حال. وكانا عاكفين بالفعل على جمع السلاح وتنظيم «حرس وطني» في القرى. ومن جانبها أخذت الولاية تنقل فصائل من قوة «بنادق آسام» شبه العسكرية إلى المنطقة.

بحلول صيف عام ١٩٥٣ كانت القيادات العليا لمجلس ناجا الوطني قد نقلت نشاطها تحت الأرض؛ فداهمت الشرطة معاقل الأنجامين بحثاً عنهم؛ مما زاد نفور أهل القرى. وإلى جانب تمتُّع المتمردين بميزتي الدراية بالمنطقة ودعم أهلها، كان لديهم ميزة عظيمة أخرى، وهي: تضاريس المنطقة. كان جمالها يفوق الوصف؛ إذ علَّق زائر بريطاني عليها قائلاً: «المناظر الطبيعية من أروع ما شاهدت؛ سلاسل من التلال المتلاحقة التي تغطيها الغابات والتي تُغيّر تجمُّعاتها باستمرار مع استمرارنا في الصعود. وقمها تبزغ من بين الضباب كجزر وسط بحر أبيض».²⁶ إلا أنَّها كانت أيضاً مثالية لحروب العصابات؛ فمثلاً ذكر أحد أفراد الحملة اليابانية المحنَّكين، ذلك «بلد يمكن لفصيلة تحسن الاختباء أن تتصدَّى لفرقة، ويمكن لسرية أن تتصدَّى لفيلق».²⁷

كانت تلك حرباً دارت رحاها كاملةً بعيداً عن أنظار العالم بنطاقه الواسع؛ فلم يُسمَح للصحفيين أو لأحدٍ من غير سكان المنطقة بدخولها. وإنَّ إعادة تصوُّر تاريخ تلك الحرب لأهمية عسيرة تستلزم الاعتماد بالأساس على روايات نُقِلَتْ فيما بعدُ عن صحفيين وباحثين. ومن تلك الروايات يتضح أنَّ الوضع تدهور بوضوح عام ١٩٥٤؛ ففي ربيع ذلك العام، صدم ضابط جيش أحد المارَّة خطأً بدراجته البخارية في كوهيما؛ فتجمَّعت حوله جمهرة من الناس احتجاجاً على ما بدر منه؛ فأطلقت الشرطة النار في زعر، وتسببت في مقتل قاضٍ موقَّر كان أيضاً عضواً في مجلس ناجا الوطني.

أسفرت تلك الواقعة عن سخطٍ بالغٍ بين أهل ناجا؛ «فقد زادت عمق كراهيتهم للهنود غير المرغوب فيهم» وكانت إيذاناً بالثورة». فقد سيطر المتطرفون على مجلس ناجا الوطني، ونُبِذَت العرائض والتظاهرات، وبدأ الإعداد لانتفاضة مسلَّحة؛ فبدأ المتمرِّدون في نقل الأسلحة إلى ملائ آمنٍ في منطقة تونسانج. وفي يونيو من عام ١٩٥٤ هاجمت قوة «بنادق آسام» قريةً اعتُقد أنَّها متعاطفة مع العصابات المسلَّحة. وفي شهر سبتمبر أعلن بعض العناصر المتمرِّدة «حكومة ناجالاند الفيدرالية».

بحلول ذلك الوقت كانت أعمال القتل والقَتْل المضاد تجري بصفة منتظمة؛ فكان المتمرّدون يستهدفون القرى الموالية للحكومة، فيما تهاجم السلطات القرى المتعاطفة مع النضال من أجل الحرية. واستُدْعِيَت فرقة من الجيش الهندي لإخماد الثورة، إضافةً إلى كتائب قوة «بنادق آسام» الخمس والثلاثين التي نزلت ساحة المعركة بالفعل. وفي مارس ١٩٥٥ اندلعت معركة مريرة في منطقة تونسانج، وعندما انتهى إطلاق النيران وانقشعت سُحْب الدخان، تبين حرق ستين بيتاً وعدة صوامع.²⁸

وعلى الرغم من الحرب الأهلية، فقد ظلَّت بعض قنوات الاتصال مفتوحة؛ ففي سبتمبر ١٩٥٥، ذهب فيزو بنفسه مع اثنين من زملائه لمقابلة رئيس وزراء آسام. لا يوجد في متناول أيدينا تفاصيل عن ذلك الاجتماع، وعقب انتهائه عاد فيزو إلى دياره. إلا أنَّ أحد كبار معاونيه — تي صخري — كان قد اقتنع بأنَّ قبائل ناجا لا يمكنها أن تأمل أبداً في هزيمة الجيش الهندي. وكان يرى أنَّ مجلس ناجا الوطني؛ إذ أوضح موقفه، ينبغي له أن يُلقِي سلاحه، ويسعى إلى الوصول إلى تسوية شريفة مع الحكومة في نيودلهي.

في المقابل، كان فيزو قد تعهَّد بشنَّ «حرب لا تعرف الهدنة ولا التقهقر ولا التسوية». وقد شعر بإهانةٍ بالغِة من اقتراح التفاوض، لا سيما وأنَّ صخري كان مثله أنجاساً من خونوما، بل من العشيرة ذاتها: مرهوما. «كان فيزو غاضباً جداً من لين موقف صخري»، الذي جاء مع انضمام شباب كُثُر إلى ركب المتمرّدين، وبلوغ جيشهم أعلى قوام له، وهو: ١٥ ألف فرد. ولكن صخري كان مقتنعاً بأنَّه رغم ذلك لا مجال أمامهم للصمود أمام الأمة الهندية الجبارة؛ فبدأ يطوف القرى، ويعظ الناس بمخالفة تطرُّف فيزو، ويحذِّر من أنَّ العنف لن يجلب سوى مزيدٍ من العنف.²⁹

ففي يناير من عام ١٩٥٦ جرَّ تي صخري من سريره، وأخذ إلى الغابة ليُعَذَّب ثم يُقَتَّل. ساد ظن واسع النطاق بأنَّ فيزو كان من أمر بقتله، وإنَّ كان هو أنكر ذلك. وعلى أي حال، فقد وصلت الرسالة؛ أنَّ ذلك هو مصير من يخون القضية. وفي مارس أُعْلِنَت مجدداً «حكومة ناجالاند الفيدرالية»، وصُمِّمَ عِلْم وطني جديد، وعُيِّن قادة جدد للمناطق المختلفة من الوطن المحدّد. ثم وَقَعَ في شهر يوليو حادثُ قتلٍ ألحق بصورة الهند ضرراً مساوياً للضرر الذي أحدثه مقتل صخري بصورة مجلس ناجا الوطني؛ فقد كانت مجموعة من الجنود قد تغلّبت لتوها على كمينٍ نصبه المتمرّدون، وعائدةً أدراجها إلى كوهيما. كان حظر التجوال مفروضاً على المدينة، ولم يكن من المفترض بأحد الوجود في الشوارع. لكن كان نَمَّة رجل عجوز وحيد في الشارع، فعندما رآه الجنود أمروه بالابتعاد

عن الطريق؛ فعندما احتجَّ الرجل، ضربه الجنود بأعقاب البنادق ثم ألْقَوْه في النهاية من حافة جرف.

كان ذاك الرجل الذي قتله الجنود دون اكتراثٍ طيباً يُدعى تي هارالو. وكان في الواقع أول من مارس الطب الإخلافي في تلال ناجا؛ ومن ثَمَّ كان معروفاً وموقَّراً في أنحاء كوهيما وما حولها. وبدد مقتله أي ميزة دعائية قد يكون الهنود حصلوا عليها إثر مقتل صخري؛ فلو كان مقتل ذلك الأخير «ضاعف الارتداد عن مجلس ناجا الوطني إلى نيودلهي، فقد حدث العكس تماماً بمقتل الدكتور هارالو».³⁰

وفي الوقت نفسه فقد تزايد وجود الجيش بوضوح؛ فكانت القوة المُسمَّاة حديثاً «قوة تلال ناجا» تتألف من وحدة واحدة من سلاح المدفعية الجبلية، وسبع عشرة كتيبة مشاة، وخمسين فصيلاً من قوة «بنادق آسام». كذلك كان للمتمردين هيكل عسكري خاص بهم، يرأسه قائد أعلى (خبير استراتيجي لامع يُدعى كايثو) يعمل تحت إمرته أربعة قادة، قوّاتهم مقسّمة إلى كتائب وسرايا. كان عتاد قبائل ناجا يتمثّل في البنادق البريطانية واليابانية، ومدافع ستّين ومدافع آلية، وكلها جزء من البقايا المتخلّفة عن الحرب العالمية الثانية. كذلك كان المتمرّدون يستخدمون بنادق محلية الصنع تُعبأ من الفوهة، وعند الالتحام المباشر كانوا يستخدمون السيف التقليدي لقبائل ناجا؛ أي، الداو.

وإضافةً إلى قوات ناجا النظامية كان ثمة جماعات غير نظامية عالية الفاعلية، مقسّمة إلى «فرق متطوعين» و«فرق مراسلة» و«منظمات تطوعية نسائية». تمثّلت الأخيرة في مُمرّضات أثبتن جدارة فائقة في القتال عند استدعائهن للحرب. وإضافةً إلى ذلك كله كان الدعم الصامت للقروي العادي. وضمن عمليات محاربة التمرد، ضمَّ الجيش الهندي قرى صغيرة معزولة في «قرى مجمعة»، كان على سكانها المبيت فيها ليلاً، والذهاب للعمل في الحقول نهائراً. تلك الاستراتيجية التي كان القصد منها كسّر سلسلة المعلومات الممتدة من الفلاحين إلى المتمردين، لكنها لم تفلح إلا في زيادة تدني شعبية الجيش بين أبناء قبائل ناجا.³¹

وبحلول منتصف عام ١٩٥٦، اشتعلت حربٌ شاملة في تلال ناجا. وأقرَّ وزير الداخلية — جوفند بالاب بانث — في بيان ألقاه على البرلمان في الأسبوع الأخير من يوليو، بأنَّ الجيش الهندي فَقَدَ ثمانية وستين رجلاً، وقتل ٣٧٠ رجلاً من «القوات المُعادية». وأتَّهم بانث فيزو بقتل صخري — الذي سمَّاه «قائد مجموعة المعتقلين والوطنيين» — و«الإلقاء بأبناء ناجا في التهلكة». أما الحديث عن استقلال ناجا فاستهزأ به باعتباره

«مَحْضُ هُراء». كما أعرب عن أمله «في أن يثوب أبناء ناجا إلى رشدهم ويدركوا أننا جميعاً ننتمي إلى الهند».³²

لم ينل النزاع تغطيةً من الصحافة الهندية (ولا الدولية)، ولكننا يمكن أن نستشعر نطاقه من رسائل كتبها طبيب من ناجا إلى نائب المفوض البريطاني الأخير في منطقة تلال ناجا، تشارلز بوزي؛ ففي رسالة كتبها في يونيو ١٩٥٦ وصف جولة في المحيط الداخلي للمنطقة قائلاً: «كُنَّا نرفع أنظارنا كل ليلة لنرى قُرَى مشتعلةً بين التلال، ولا أحد يعلم مَنْ أضرَم النار فيها: المتمرّدون أم الجيش». أما عن زعيم المتمردين، فقال:

فيزو يصنع فظائع رهيبَةً بأي موظفٍ في حكومة ناجا يقع في يديه، بل أرفع من ذلك بأي أحدٍ من أبناء ناجا كان في صفه ثم انصرف عنه — كما فعل الكثيرون — لأساليبه المتطرفة ... فكثير من شيوخ القبائل اختفوا ولا أحد يعلم ما إذا كانوا مختبئين أم أنّ فيزو قد نال منهم. لا شك أنّهم في موقفٍ عصيب؛ فهم إن انضموا إلى صف الحكومة نال منهم فيزو، وإن لم يفعلوا نالت منهم الحكومة.

وبعد مرور شهرين، كتب الطبيب إلى بوزي قائلاً:

حسبما أرى، فإن ٠,٥٪ من أبناء ناجا في صف فيزو، و١٪ أكثر اعتدالاً، ويريدون الانفصال عن آسام والدخول تحت مظلة دلهي، في حين أنّ ٩٨,٥٪ لا يرغبون إلا في أن يُتركوا وشأنهم ... لا شك أنّ السلوك الذي كان الجيش — ولا يزال — يتّبعه يعني انعدام الأمل في نشأة تعاونٍ طوعيٍّ الآن بين أبناء ناجا وأي حكومة.

وأضاف أنّ أساليب الجيش بلغت حدّاً «سوف يؤثّر على العلاقات بين الهند وقبائل ناجا حتى ٥٠ إلى ١٠٠ عام».³³

وفي أغسطس من عام ١٩٥٦ دار نقاش مُطوّل داخل مجلس الشعب الهندي حول الوضع في تلال ناجا. وحكى عضو ميّتي في مانيبور عن زيارة للمنطقة في الآونة الأخيرة، هاجم فيها المتمرّدون قافلة المركبات التي كان مسافراً فيها. واستناداً إلى تحرياته، اتّضح أنّه «من الصعب أن نقنعهم بطريقة تفكيرنا وأسلوب حياتنا، وفيزو على وجه التحديد

يصعب استمالته». ووافق ذلك العضو على أنَّ قبائل ناجا لا يمكن «أن تحظى باستقلال منفصل»، إلاَّ أنَّه رأى أنه ينبغي منحها ولايةً منفصلةً فوراً داخل الاتحاد الهندي. كان المتحدث التالي هو الاشتراكي ريشانج كيشينج، الذي هاجم الجيش بشراسة لإقدامه على حرق القرى وقتل الأبرياء. (كيشينج ذاته كان من قبيلة تانجكول ناجا بمانيبور). فقال: «لقد أبدى الجيش استهانة تامةً بمشاعر قبائل ناجا المحلية، فقد حاول إثارة ذعرهم بحمل الجثث العارية لمن قتلوهم من أبناء ناجا». وقال كيشينج إنه عندما التقى فيزو بنهرو عامي ١٩٥١ و١٩٥٢، «لم يحاول أيٌّ من الطرفين فهم عقلية الآخر وسرعان ما تعكّر صفو الجوِّ وفقد كلٌّ منهما أعصابه». وكان يتمنى «لو كان رئيس الوزراء أبدى في ذلك الموقف القدر ذاته من الصبر والبصيرة النفسية اللذين اشتهر بهما في ميدان الدبلوماسية الدولية». وفي السنوات التالية على ذلك اللقاء، استخدم الجانبان أساليب وحشية. وسأل كيشينج: «من يمكن أن يتباهى بسجلٍّ نظيف؟ من يجروء أن يُلقي الحجر الأول مؤكِّداً أنَّه ليس بآثم؟ هذا سؤال أوجَّه للقوات المعادية في ناجا وللحكومة على حدٍّ سواء». وأوصى بإصدار «إعلان فوري للعفو العام»، وإرسال وفد برلماني من الأحزاب كافةً إلى منطقة الاضطرابات، وعقد اجتماع بين الحكومة ومجلس ناجا الوطني. وقد ناشد رجال فيزو أيضاً القبول بعقد هدنة؛ «لأن استمرار الأعمال العدائية يعني هلاك المواطنين الأبرياء».

رداً عليه، أقرَّ رئيس الوزراء بحدوث بعض عمليات القتل — بما في ذلك مقتل الدكتور هارالو «الذي أثار بالغ ضيقنا» — ولكنه زعم «أنَّ القوات المعادية في ناجا أحرقت أكثر منَّا بكثير». وقال إنَّ الحكومة تبتغي تعاون قبائل ناجا، وأنَّ نيودلهي — كما كان قد أخبر فيزو مراراً وتكراراً — مستعدة للنظر في الاقتراحات المتعلقة بتعديل الجدول السادس بالدستور، الذي سمح للمناطق القليلة بدرجة كبيرة من الاستقلال في إدارة أرضها ومواردها. إلاَّ أنَّه لم يرَ الوقت مناسباً لإرسال وفدٍ برلمانيٍّ إلى تلال ناجا. وقد أصّرَ على أنَّه «لا فائدة من التحدُّث إليَّ عن الاستقلال ... فأنا أراه أمراً عجيبيّاً أن يُدعى ذلك الركن الصغير الواقع ما بين الصين وبورما والهند — وجزء منه في بورما — دولة مستقلة».³⁴

وفي ديسمبر ١٩٥٦، أعلن منشور أصدرته البعثة الدبلوماسية الهندية في لندن عن «نجاح» العمليات العسكرية في تلال ناجا. وزعم أنَّ الجيش قد حطَّم صفوف المتمردين، ثم «انخرط في عمليات تمشيط». ويبدو أنَّ ذلك الزعم كان له مصداقية كاملة؛ إذ لم تكد

تمر بضعة أسابيع حتى نشرت صحيفة «مانشستر جارديان» خبراً بعنوان «نهاية تمرّد ناجا تقريباً». وجاء في الخبر أنّ الحكومة الهندية بصدد اتّخاذ خطواتٍ «للوصول إلى اتفاقٍ ما مع المعتدلين في ناجا، الذين تتزايد أعدادهم بانتظام». إلاّ أنّه لم يكن ثمة دليل على وجود أيّ دليلٍ مستقلٍّ على ذلك الفَجَر الجديد الذي قيلَ إنّهُ أوشك على الطلوع.³⁵

٥

طوال خمسينيات القرن العشرين واصلت حركة جهارخاند حملتها من أجل إقامة مقاطعة داخل الهند تحت إدارة الأديفاسي وترعى مصالحهم؛ فعندما زارت لجنة إعادة تنظيم الولايات المنطقة في يناير ١٩٥٥، قُوبِلَ أعضاؤها بمتظاهرين في كل مكان يهتفون بشعار «جهارخاند ولاية منفصلة!» وفيما استرجع أحد المحتجين ذكرياته عن تلك الفترة، قال: «ارتسم مطلب ولاية جهارخاند جليّاً على وجه كل فردٍ من الأديفاسي».³⁶

وفي الجهة المقابلة من البلاد، درات معركة في مانيبور في سبيل إعلان تلك المشيخة السابقة ولاية مكتملة الأركان ضمن الاتحاد الهندي. وفي عام ١٩٤٩، قامت حركة شعبية أجبرت المهارجا على عقد مجلسٍ مُنْتَخَبٍ على أساس حق الاقتراع العام للبالغين. ولكن المجلس انحلّ عندما اندمجت مانيبور في الهند. ومن ثمّ صارت المنطقة تندرج تحت فئة ولايات «الجزء جيم»؛ أي إنها لم يكن بها هيئة منتخبة شعبياً وحكّمها مفوضٌ يتبع دلهي مباشرةً.

كانت مانيبور ممتدة على مساحة ٨٦٠٠ ميل مربع، غطّى الوادي ٧٠٠ ميل مربع منها فقط، وسكنه ٣٨٠ ألف فرد من الميئين، الذين يعتنقون التقاليد الفايشفانية الهندوسية. أما القطاع الجبلي الأكبر فكان موطن ١٨٠ ألفاً من قبائل ناجا وكوكي. وقد كان أحد هؤلاء القبليين — ريشانج كيشينج المذكور سابقاً — هو من أشعل فتيل حركة في عام ١٩٥٤ للمطالبة بإقامة حكومة نيابية في مانيبور؛ فكان كيشينج وزملاؤه الاشتراكيون يرابطون يومياً أمام مكتب المفوض في إمفال. وقُبِضَ على آلاف المتظاهرين السلميين، كثيرٌ منهم من النساء. ولكن الحكومة لم ترضخ؛ فقد تحدّث وزير الداخلية في البرلمان، قائلاً إنّ الوقت لم يحنْ بعدُ لتشكيل مجالس تشريعية في ولايات «الجزء جيم» مثل مانيبور وتريبورا. وقال: «هاتان الولايتان تحتلّان موقعين استراتيجيين على حدود الهند. وشعباهما لا يزالان متخلفين سياسياً نسبياً، والجهاز الإداري في هاتين الولايتين لا يزال ضعيفاً».³⁷

لا أحد يعلم ما إذا كان مجلس ناجا الوطني كان على درايةٍ بالصراع الدائر في جهارخاند ومانيبور، أو بامتناع نيودلهي عن الرضوخ؛ فعلى أي حال، كان فيزو ورجاله يطمحون إلى هدفٍ أكبر بكثير؛ ليس مجرد مقاطعة داخل الهند، وإنما دولة خارجها. ربما كان ذلك المطلب «سخيفاً» ولكنه ألهم أعداداً كبيرة من قبائل ناجا بهجر قُراهم والانضمام إلى صفوف المقاتلين.

في ذلك الوقت — منتصف خمسينيات القرن العشرين — بلغ تعداد سكان قبائل ناجا المقيمين بالمنطقة التي تحمل اسمها ٢٠٠ ألف، إضافةً إلى عددٍ مُقاربٍ في منطقة الحدود الشمالية الشرقية، و ٨٠ ألفاً آخرين في مانيبور؛ فكان تعداد سكان قبائل ناجا نصفَ مليونٍ إجمالاً، نحو ١٠ آلاف منهم متفرغون للقتال. إلا أنَّ قوة الإرادة عوّضت ضعف العدد بما فيه الكفاية؛ فتلك الجماعة الصغيرة من المتمرّدين أجبرت الدولة الهندية على إرسال قواتٍ عسكريةٍ كبيرةٍ لقمعها.

كان الهنود المُلمُّون بنزاع ناجا خارج المنطقة الشمالية الشرقية آنذاك قِلّة، في حين لا أحد تقريباً من غير الهنود كان على درايةٍ به. إلا أنَّ النزاع كان له عواقب وخيمة على وحدة الدولة، واستمرار الديمقراطية فيها، ومشروعية حكومتها؛ فلم يحدث في أي مكانٍ آخر من الهند — ولا حتى كشمير — أن أُرسِل الجيش لإخماد تمرد أشخاص يُعدُّون مواطنين رسمياً في دولة الهند.

واجهت الهند في عقدها الأول مشكلاتٍ كثيرة؛ منها حركات معارضة على أساس الطبقة والدين واللغة والمنطقة. وقد عوملت تلك الحركات بالعقل والحوار، أو — في حالاتٍ نادرة — بالاستعانة بقوات الشرطة النظامية. أما النزاع الذي نشب في تلال ناجا فلم يُفسح المجال أمام مثل تلك الحلول؛ فقد كان ثَمّة تعارضٍ جوهري بين ما كان مجلس ناجا الوطني يطالب به وما كانت حكومة الهند مستعدة لمنحه. كان ذلك جدالاً لا يمكن حلُّه — على ما يبدو — إلا بتغلُّب أحد الطرفين على الآخر عسكرياً.

فهم جواهر لال نهرو تماماً الطبيعة الفريدة للموقف في منطقة ناجا؛ فعندما كتب إلى مجلس وزرائه في مارس من عام ١٩٥٥، نبَّههم إلى «المشكلة الصعبة إلى حدٍّ بعيد في المناطق القبلية بشمالنا الشرقي ... حيث فشلنا في استمالة سكان تلك المناطق؛ فالواقع أنهم ما برحوا يبتعدون عنّا؛ ففي منطقة تلال الناجا، انتهج السكان طوال الأعوام الثلاثة والنصف المنصرمة سياسة عدم التعاون، وبقدرٍ كبيرٍ من الالتزام والنجاح».³⁸

وبعد مرور عام، كتب نهرو إلى رئيس وزراء آسام قائلاً إنه في حين أنَّ الجيش سيظل منتشرًا ما دام المتمردون حاملين السلاح ومتأهبين لاستخدامه، «لن تقتصر المسألة على النهج العسكري». وقال إنَّه على الرغم من أنه «ما من شكٍّ في أنَّ الثورة المسلحة لا بد من مواجهتها بالقوة، فماضينا كله ونظرتنا الحالية قائمة على أنَّ القوة في حد ذاتها ليست علاجًا؛ فقد رُدُّدنا ذلك فيما يتعلق بمشكلات العالم الكبرى. لا بد أن نتذكر هذا بدرجةٍ أكبر حينما نتعامل مع أبناء وطننا الذين لا بد من استمالتهم لا مجرد قمعهم».³⁹

كان تمرُّد ناجا متوارياً عن أعين العالم، ومجهولاً حتى لمعظم الهنود، إلا أنه على الرغم من ذلك تسبَّب في صدامٍ موجه لحكومة الهند. فيما عدا ذلك، بدا نظام نهرو راسخاً مستقرّاً؛ فقد كان مُنتخباً ديمقراطياً، بأغلبية كبيرة، وكانت سياسته الخارجية والداخلية تستند إلى توافقٍ وطنيٍّ واسع النطاق. ولكن عمّا قريب، كان مُقدِّراً لتحدياتٍ جديدةٍ أن تنشأ، ليس على أطراف الهند، بل في مناطق تُعتبر جزءاً لا يتجزأ منها.

الجزء الثالث

خُلْعة الوسط

الفصل الرابع عشر

التَّحْدِي الجنوبي

جواهر لال يستمدُّ قوته من الشعب؛ فهو يحب الحشود الكبيرة. وشعبيته تقوده إلى الاعتقاد بأنَّ الشعب راضٍ عن إدارته، إلا أنَّ هذا الاستنتاج لا يجد دائماً ما يبرِّره.

الاشتراكي ناريندرا ديفا، ١٩٤٩

مع مرور السنين، بدأت الدعائم ذاتها التي قامت عليها مكانة نهرو وسمعته تُثْقَل كاهله؛ ففيما مضى، كان يملك حلاً لكل الصعوبات، واليوم صار يواجه صعوبات في كل حل.

رسام الكاريكاتير آر كيه لاکشمين، ١٩٥٩

١

خُلِدَ التاريخ الهندي ذكرى العامين ١٧٥٧ و١٨٥٧؛ ففي عام ١٧٥٧، هزمت شركة الهند الشرقية حاكم البنغال في معركة بلاسي، مهينةً بذلك أولَ مَوْطِئٍ قدم لبريطانيا في شبه القارة الهندية. وفي عام ١٨٥٧، تصدَّت بريطانيا للانتفاضة الشعبية الهائلة، المعروفة لدى البعض باسم تمرد سيبوي، ولدى آخرين بحرب الاستقلال الهندي الأولى، وتغلَّبت عليها في النهاية.

ومثل عامي ١٧٥٧ و١٨٥٧، كان عام ١٩٥٧ عامًا شديد الأهمية في تاريخ الهند الحديثة. ففي عام ١٩٥٢ أُجرت الهند انتخاباتها العامة الثانية. بعد الحرب العالمية

الثانية، نالت عشرات الدول الأفريقية والآسيوية حريتها من المستعمرين الأوروبيين. وعند قيام تلك الدول الوليدة — أو بُعيد نشأتها مباشرةً — تحوّل معظمها إلى نظم استبدادية يحكمها الشيوعيون أو العسكريون أو حكام دكتاتوريون غير منتمين لتيار بعينه. إلا أن الهند كانت من الاستثناءات القليلة جدًّا، ونظرًا لحجمها وتركيبتها الاجتماعية المعقدة، مثّلت استثناءً مميّزًا للغاية. قبل مقامرة عام ١٩٥٢ وبعدها أُجريت سلسلة من الانتخابات على مستوى الأقاليم، واحتُرمت فيها نتيجة الاقتراع. إلا أنه كي تنضمّ الهند إلى مصافّ الدول الديمقراطية بنحو مؤكد، تحتم إجراء انتخابات ثانية عقب الأولى، وهي التي أُجريت على مدى ثلاثة أسابيع في ربيع عام ١٩٥٧.

استمر سوكونمار سين رئيسًا للجنة الانتخابية. كانت الاستمرارية مهمة في تلك الحالة، حتى يتمكن الرجل الذي صمّم نُظُم الانتخابات من اختبار كيفية سيرها من جديد. تشير الأدلة إلى أنها سارت على خير ما يرام، وقد كلّفت تلك الانتخابات العامة خزانة الدولة ٤٥ مليون روبية أقل من سابقتها؛ فقد كان سين الحضيف قد خرّن صناديق الاقتراع التي استُخدمت في المرة الأولى، والبالغ عددها ٣,٥ ملايين صندوق، في مكان آمن؛ بحيث اقتصر عدد الصناديق الجديدة اللازم صنعها على ٥٠٠ ألف صندوق فحسب.

قبل الانتخابات، أذاعت وزارة الإعلام والبرث فيلمًا بعنوان «إنه صوتك»، ذلك الفيلم الذي دُبّج إلى ثلاث عشرة لغة، والذي «حَرَصَ كُلُّ الحَرَصِ ... على تحاشي أي مادة يمكن تأويلها على أنها دعاية في صالح أي حزب سياسي». عُرِضَ هذا الفيلم في ٧٤ ألف دار عرض سينمائي في جميع أنحاء البلاد. وكان ممن شاهده نساء كُثُر أصبحن — حسبما ذكر رئيس اللجنة الانتخابية — «يقدرن كثيرًا حقهن في الانتخاب». فقد أصبح ٩٤٪ من النساء البالغات مُدرجات في سِجَلِّ الناخبين.

في المجمل، كان عدد الهنود المسجّلين في سجل الناخبين ١٩٣ مليونًا، فيما كان الذين صوّتوا فعليًا منهم أقل قليلًا من نصف ذلك العدد. واستهلكت أوراق الاقتراع التي سجّلوا أصواتهم فيها ١٩٧ طناً من الورق إجمالًا. وتولّى الإشراف عليهم ٢٧٣٧٦٢ شرطياً، بمساعدة ١٦٨٢٨١ خفيراً قروياً.

كانت اللجنة الانتخابية قد أوصت بإغلاق أكشاك الخمر طوال أيام الاقتراع، حتى «لا تتوافر مشروبات كحولية للعناصر المشاغبة في المناطق الانتخابية». إلا أن الانتخابات كانت حافلة بالأحداث رغم ذلك؛ فقد أصرَّ أحد المرشّحين في نيودلهي على تقديم أوراق ترشّحه تحت اسم «الرب يسوع المسيح»، بينما رفض رجل في مدراس إعطاء صوته

لأحد غير «السيد الموقر سوكونمار سين، رئيس اللجنة الانتخابية». وفي أوريسا، حمل قِزم — لا يتعدى طوله قدمين ونصف — مقعداً صغيراً معه إلى مقصورة الاقتراع. وفي كل مكان، حَوّت صناديق الاقتراع أشياء كثيرة بخلاف أوراق الاقتراع؛ كرسائل مسيئة موجّهة للمرشحين، وصور لمثليين سينمائيين. بل اكتُشِف في بعض الصناديق أوراق نقدية وعُمَلات معدنية، «أودِعت — بالطبع — في خزانة الدولة».¹

٢

كما كان الحال عام ١٩٥٢، كانت تلك الانتخابات في جوهرها استفتاءً شعبياً على رئيس الوزراء وحزبه؛ فمرة أخرى كان نهرو هو أكبر مُخَطَّط ودعائي وحاصد أصوات لحزب المؤتمر. وكان مَنْ ساعده من وراء الكواليس ابنته الوحيدة، إنديرا غاندي. كانت منفصلة عن زوجها فيروز، وتقيم بصحبة ابنيها مع والدها الأرمل في مقر إقامته الرسمي الرَّحْب، تين مورتى.² وفي أغلب الأحيان كانت السيدة غاندي هي آخر شخص يراه رئيس الوزراء في المساء وأول شخص يراه في الصباح. وإن احتلَّت مركز المضيقة الرسمية في منزله، فقد تسنَّى لها مقابلة أكبر الهند وغيرها من البلاد والتعامل معهم. وقد ظهر تحسُّن ملحوظ على صحَّتها، التي كانت معتلةً فيما مضى؛ فصورها المعاصرة يتبيَّن منها أن قوامها الذي كان هزيلًا يومًا ما قد امتلأ، وبدا التحسُّن لا على مظهرها فحسب وإنما على سلوكها أيضًا. أرجع أحد مدوَّني سيرتها ذلك التحسُّن لظهور عقاقر جديدة — مثل البنسلين — داوَّت آثار مرض السُّل الذي يُعتَقَد أنها كانت مُصابة به.³

يستند ما نعرفه عن الحالة الصحية للسيدة غاندي على التكهُّنات المنطقية. إلا أنَّه ثمة أدلة ملموسة على أنَّها أصبحت شخصية أكثر استقلاليةً في الفترة ما بين الانتخابات العامة الأولى والثانية؛ ففي مارس ١٩٥٥ عُيِّنَت ضمن لجنة حزب المؤتمر العاملة من أجل «تمثيل اهتمامات المرأة». وعقب ذلك التعيين بدأت تطوف البلاد متحدِّثة إلى النساء عن حقوقهن ومسئولياتهن. ولم تقتصر دائرة اهتماماتها على بنات جنسها فحسب؛ فقد رَأَسَتْ اجتماعات عُقِدَت في بومباي للتعجيل بتحرير جُوا من الحكم البرتغالي.

كانت إنديرا غاندي تتظاهر أحياناً أمام معارفها في أيام ما قبل النشاط السياسي بالترفُّع عن دورها الجديد؛ فقد شكت لأحد أصدقائها قائلة: «صِرْتُ أقضي وقتي كله الآن في اللجان وما شابهها».⁴ إلا أنَّه ثمة أدلة أخرى تشير إلى أنَّ ذلك الدور الجديد راق لها

إلى حد بعيد؛ فقد كتب والدما الذي كان أكثر الناس معرفةً بها عن مشاركتها النشطة في الحملة الانتخابية لعام ١٩٥٧ قائلاً:

عندما انتهى التصويت اليوم، توافدت أعداد كبيرة من موظفي حزب المؤتمر إلى أناند بهافان [منزل الأسرة]، منهم نساء كثيرات؛ فقد أحدثت إندو [إنديرا غاندي] هزةً في صفوف النساء تحديداً، وحتى النساء المسلمات حضرن. والحقيقة أن إندو كُبرت ونضجت كثيراً خلال العام المنصرم، ولا سيما خلال هذه الانتخابات؛ فقد كان عملها مؤثراً في جميع أنحاء الهند، ولكن مجال اختصاصها كان مدينة ومنطقة الله أباد، التي نظمتها كأنها جنرال يستعد للمعركة. وقد أصبحت بطلة في الله أباد الآن، لا سيما في أعين النساء.⁵

٣

في عام ١٩٥٢، تمثل أقوى التحديات الأيديولوجية أمام نهرو وحزبه في حزب جانا سانج في اليمين والاشتراكيين في اليسار. إلا أن هذين اللاعبين أصبحا الآن في حالة اضطراب، يُعزى جزئياً إلى رحيل زعيميهما الكاريزميين؛ فإس بي موكرجي كان قد تُوّفّي، بينما هجر جايا براكاش نارايان السياسة لكي يتفرغ لخدمة المجتمع؛ فلم يواجه حزب المؤتمر معارضة تذكر في شمال الهند، وربح ١٩٥ مقعداً في الشمال (من أصل ٢٢٦ مقعداً ترشح لها)، وقد مثلت تلك الهيمنة جزءاً كبيراً من إجمالي عدد المقاعد البالغ ٣٧١ مقعداً التي حصل عليها، مما حقق له أغلبية كبيرة في البرلمان.⁶

إلا أنه رغم انتصاره في المَجْمَل، فقد ظهرت علامات مقلقة بالنسبة له، رغم أنه الحزب الذي قاد المعركة من أجل الحرية وتولّى قيادة الدولة الهندية منذ نيلها الاستقلال؛ فخارج حدود سهل الجانج الهندي، بدأت تحديات متنوعة في التشكّل. في أوريسا واجه حزب المؤتمر معارضة من جانب حزب جَنَانْترا باريشاد، الذي أسسه مجموعة من أعيان المنطقة، وهو الذي خفض — إلى جانب الأحزاب اليسارية — عدد المقاعد التي حصل عليها حزب المؤتمر إلى سبعة مقاعد من أصل عشرين. وفي مقاطعة بومباي، التي كانت معقل الحركة القومية الهندية فيما مضى، ربح حزب المؤتمر ثمانية وثلاثين مقعداً من إجمالي ستة وستين. وآل معظم المقاعد المتبقية إلى حركة ساميوكتا مهاراشترا ساميتي أو حركة مهاجوجارات باريشاد، اللتين كانت كل منهما تكافح من أجل الحصول على

ولاية منفصلة. (فيما مثل فعلياً استفتاءً شعبياً على إنشاء ولاية تتحدث اللغة الماراثية عاصمتها بومباي، حصدت حركة ساميوكتا مهاراشترا ساميتي ٥,٥ ملايين صوت مقابل ٥,٣ ملايين صوت حصدها حزب المؤتمر). وتكرّرت تلك الخسائر في الانتخابات المحلية التالية، إذ وضعت ساميتي يدها على المجالس البلدية للمدينتين التاريخيتين العظيمتين، بونا وبومباي.

كذلك كان ثمة تحدٍّ إقليمي يختمر في الجنوب، في شكل حزب درافيدا مونيترًا كازاجام، المنبثق عن الحركة الدرافيدية التي أنشأها إي في راماسوامي. كان ذلك الرجل المعروف بِرّيار (أي الرجل العظيم)، معارضاً شرساً لهيمنة الشمال على السياسة والثقافة والدين في الهند. وكان يأمل في إنشاء دولة قومية في جنوب الهند، تدعى «درافيدا نادو». وقد أسس حزب درافيدا مونيترًا كازاجام على يد مجموعة من أتباعه السابقين، الذين سعوا لاستخدام السياسة البرلمانية للتعبير عن مطالبهم الانفصالية. كانت انتخابات عام ١٩٥٧ أول انتخابات يشارك فيها ذلك الحزب. وعلى الرغم من أن المقاعد التي فاز بها كانت قليلة — معظمها في المجالس المحلية — فقد كانت نجاحاته التدريجية مدعاة للقلق؛ إذ إنَّ الحزب لم يكن يطالب بمجرد إنشاء مقاطعة جديدة على أساس عرقي أو لغوي، وإنما طالب بإنشاء دولة قومية منفصلة من الأساس.⁷

إلا أنَّ أخطر تحدٍّ لزعم حزب المؤتمر بتمثيل الهند كافة كان في الولاية الواقعة في أقصى الجنوب. كانت تلك هي ولاية كيرالا، التي بُعث فيها الحزب الشيوعي الهندي من جديد ليكون بديلاً شعبياً قوياً للحزب الحاكم. فاز ذلك الحزب بتسعة مقاعد في الانتخابات البرلمانية من أصل المقاعد الثمانية عشر التي سعى إلى الفوز بها (لم يفز حزب المؤتمر إلا بستة مقاعد). وفي انتخابات المجالس المحلية، التي أُجريت في الوقت نفسه، فاز الحزب الشيوعي الهندي بستين مقعداً من أصل ١٢٦، بينما كفل له تأييد خمسة أعضاء مستقلين أغلبية ضئيلة.

مثل انتصار الحزب الشيوعي الهندي في انتخابات المجالس المحلية تأكيداً مذهلاً على الاحتمالات التي ينطوي عليها المسار الذي وصفه لينين ذات مرة مستهزئاً بوصف «البلامة البرلمانية». كان ثمة بلدة في إيطاليا قد انتخبت في تلك الآونة عُمدةً شيوعياً، ولكن حالة كيرالا تميّزت بشيء جديد من الناحية النوعية؛ إذ مثّلت أول فرصة للشيوعيين لحكم مقاطعة كاملة من بلد كبير جداً. ونظرًا للعلامات المنذرة بتحوّل الحرب الباردة إلى حرب حقيقية، اكتسب ما يحدث في كيرالا أهمية عالمية. إلا أنه طرح أيضًا أسئلة مهمة بشأن

مستقبل الفيدرالية الهندية؛ ففي الماضي كانت بعض الوزارات الإقليمية تقودها أحزاب معارضة أو عناصر منشقة عن حزب المؤتمر. ولكن ما واجهته نيودلهي آنذاك كان مسألة مختلفة تمامًا؛ ولاية يحكمها حزب كان يعمل في السِّرِّ حتى فترة قريبة، ولا يزال يدين بولاء نظريٍّ لفكرة الثورة المسلحة، وكان من المعروف عن قياداته وأعضائه أنهم كانوا يتلقَّون في بعض الأحيان أوامرهم من موسكو.

٤

كيرالا — الواقعة في أقصى جنوب غرب الهند — ولاية رائعة الجمال، بساحلها الطويل وجبالها الشامخة. تأتي الرياح الموسمية فيها مبكِّرةً غزيرة الأمطار، وغطاؤها النباتي مبهٍر في تنوعه؛ فما من بقعة تفوقها اخضرارًا في الهند قاطبة. وما من بقعة تفوقها في تنوعها الثقافي؛ فالهندوس يُشكِّلون نحو ٦٠٪ من تعداد سكانها، بينما يُشكِّل المسلمون والمسيحيون النسبة المتبقية؛ أي ٤٠٪. ومن المهم القول إنَّ هاتين الأقليتين لهما تاريخ طويل جدًّا؛ فمسيحيو الطائفة «السريانية» في كيرالا يدَّعون أنَّهم اعتنقوا تلك الديانة على يد القديس توما في القرن الأول من العصر المسيحي. وفي عصور تالية، حظي أيضًا المبشِّرون البروتستانتيون والكاثوليكيون بنجاح ظاهر هناك. وكان المسلمون الأوائل بها نتاج التجارة مع العرب، ويرجعون إلى القرن الثامن ميلاديًّا على أقلِّ تقدير. وهاتان هما أقدم جماعات المسيحيين والمسلمين في شبه القارة الهندية. وهما مثل الهندوس في كيرالا كانتا تتحدثان اللغة المحلية؛ المالايلامية. إلا أنَّ عددهما الكبير نسبيًّا أكسب الولاية نوعًا من التميُّز، كما يتبيَّن من جدول ١٤-١.

جدول ١٤-١: التكوين الديني لكيرالا مقارنةً بالهند ككل (المصدر: كيه جي كريشنا مورتى وجي لكشمانا راو، «التفضيلات السياسية في كيرالا»، (نيودلهي: رادها كريشنا، ١٩٦٨)).

النسبة المئوية من إجمالي تعداد السكان			
الهندوس	المسيحيون	المسلمون	
٦٠,٨٣	٢١,٢٢	١٧,٩١	كيرالا
٨٣,٥١	٢,٤٤	١٠,٦٩	الهند

منذ أواخر القرن التاسع عشر، عاشت كيرالا حالةً من التغير الاجتماعي. وكان ثمة أربعة أطراف فاعلة توجّه ذلك التغيير؛ أولاً: المبشرون، الذين وجدوا العمل في كيرالا أيسر من سائر أنحاء الهند البريطانية؛ نظراً للنفوذ المسيحي فيها. وقد عزّزت كنائسهم التعليم الحديث عبر شبكة واسعة متشابكة من المدارس والكليات. ثانياً: المهرجات المتعاقبون لكويتشن و(لا سيما) ترافنكور، الذين كانوا أكثر تقدّميةً من أغلب نظرائهم، ونافسوا المبشرين بفتح مدارس جيدة مملوكة لهم. ثالثاً: الجمعيات النشطة الخاصة بطوائف اجتماعية معينة؛ مثل جمعية خدمة مجتمع النائر — التي مثّلت طائفة ملاك الأراضي المسيطرة — وجمعية شري نارايانا دارما باريبالانا، المُسمّاة تيمناً بنارايانا جورو، الزعيم الأسطوري للإزهافا؛ وهي طائفة صانعي نبيذ النخيل، المُلقّبين بجامعي عصارة النخيل، والذين احتلوا مرتبة متدنية في الهرم الاجتماعي التقليدي. وتلك الجمعيات أيضاً أدارت مؤسسات تعليمية خاصة بها، فضلاً عن جمعيات مخصصة لخدمة المجتمع والأعمال الخيرية. وأخيراً، الأحزاب السياسية، ومنها حزب المؤتمر وكذلك الحزب الشيوعي الهندي بالطبع.⁸

كان لوحدة الحزب الشيوعي الهندي في كيرالا جذور قوية في التربة المحلية. وكان زعماءها الأشد تأثيراً قد بدءوا حياتهم المهنية في حزب المؤتمر، ثم خرجوا منه واتجهوا للييسار؛ فأنشئوا نقابات للفلاحين للمطالبة بتأمين وضع المستأجرين، وأنشئوا اتحادات عمالية للمطالبة بتحسين أجور الأجراء المدمين وظروف عملهم. وأسسوا «حجرات قراءة» نقل فيها المثقفون أفكارهم الراديكالية لجمهورهم من الفئات المغبونة. كذلك سُخّر المسرح والرقص لخدمة الدعاية اليسارية؛ فإبان أواخر ثلاثينيات القرن العشرين وما بعدها، حقق الشيوعيون مكاسب متتالية، وراقت أفكارهم ومثالياتهم الظاهرة لذلك المجتمع المنقسم الذي ازداد وضعه تردّياً بفعل الكساد والحرب.

في بلد يسوده التفاوت بصفة عامة، اتسمت كيرالا بوضع خاص من فرط ظلم نظام الطوائف فيها؛ ففيها لم تكن الطوائف الاجتماعية الدنيا منبوذة فحسب (بمعنى أنها لا يجوز لمسها أو مخالطتها)، وإنما كانت أيضاً «لا تجوز رؤيتها». فعند اقتراب أحد أفراد طائفة نامبوديري البرهمية، كان على العامل من طائفة البارايار أن يرفع عقيرته بالصياح مُسبقاً، حتى لا يتلوّث سيده برؤياه. إلا أنّ الجهود المتضافرة للمبشرين، والأمراء، والجمعيات الخاصة بالطوائف، والشيوعيين قوّضت هياكل النفوذ التقليدية؛ ففي غضون نصف قرن فحسب — بين عام ١٩٠٠ وعام ١٩٥٠ — حلّ التحدي محل الإذعان باعتباره أسلوباً للمعاملات الاجتماعية في ريف كيرالا.⁹

عندما وصل حق الاقتراع العام إلى ولاية كيرالا عام ١٩٤٧، كان الشيوعيون في وضع يسمح لهم باستغلاله تمامًا، إلا أنهم عوضًا عن ذلك اتَّجهوا إلى العمل السريّ، تنفيذًا للأوامر الصادرة عن موسكو. ثم عاد الحزب الشيوعي الهندي إلى الظهور في الوقت المناسب لدخول انتخابات عام ١٩٥٢، وأبلى بلاءً لا بأس به. وإبان الخمسينيات ظل يعمل بثبات على توسيع نطاق نفوذه. وفي فبراير ١٩٥٦، أي قبل الانتخابات العامة الهندية بأقل من عام، عقد الحزب الشيوعي السوفييتي مؤتمره العشرين. وفيه ندّد خروتشوف بستانين في خطابه الشهير، وأيد في مَعْرِض الحديث احتمالية التحوّل السِّلَمي إلى الاشتراكية. وحسبما قال، فإنَّ «الفوز بأغلبية برلمانية مستقرة تدعمها حركة ثورية جماهيرية من البروليتاريا وكافة العاملين يمكن أن يهيئ للطبقة العاملة في عدد من البلدان الرأسمالية والمستعمرات السابقة الظروف اللازمة لضمان حدوث تغييرات اجتماعية جوهرية».¹⁰

بالطبع، لم تُجرَ انتخابات في الاتحاد السوفييتي، ولكن «الأخ الأكبر» لم يعد يمانع في مشاركة الرفاق من البلاد الأخرى في الانتخابات، بل ربما أقرَّ تلك المشاركة. (يُعزى ذلك التغيير في جزء منه إلى مقتضيات السياسة الخارجية؛ فالروس نظرًا لتنافسهم مع قوة عظمى أخرى على اجتذاب حلفاء، اضْطُروا إلى استمالة نظم استعمارية سابقة كانت في كثير من الأحيان غير متعاطفة مع الشيوعية الثورية). حينذاك تسنّى للحزب الشيوعي الهندي إلقاء ثَقْلِه بحماس أكبر في حملته الانتخابية؛ فأعلن بيان الحزب أنَّ الحزب لا يرغب إلا في جعل تلك «الولاية ولاية ديمقراطية ومزدهرة»؛ بإنشاء صناعات جديدة، وزيادة إنتاج الغذاء، ورفع أجور العمال في المصانع والمزارع، وتأميم المزارع، وبناء المساكن، وتحديث المدارس؛ فكان الحزب المُحتَجّ يسعى إلى أن يصير حزبًا حاكمًا، وهو التحوّل الذي قال أعضاؤه للناخبين إنَّ الإشراف على الأجهزة المحلية قد أعدَّهم له؛ فحسبما أعلن بيان الحزب:

يعلم الشعب أيضًا أنَّ إدارة الكثير من المجالس البلدية ومجلس منطقة مالابار أصبحت أفضل مما كانت عليه من قبل تحت قيادة الحزب الشيوعي، وأنَّ المجلسين القرويين اللذين منحهما رئيس الوزراء نهرو جوائز لحسن الإدارة يعملان تحت قيادة الحزب الشيوعي؛ فقد أوضحت تلك الخبرات أنَّ الحزب الشيوعي قادر ليس فقط على توحيد الناس للقيام بثورة، بل قادر أيضًا على تولي الإدارة وتسييرها بنجاح.¹¹

كان رئيس وزراء كيرالا الشيوعي المنتخب حديثاً هو إي إم إس نامبوديرياد، وكان معروفاً لدى العدو والصديق بالأحرف الثلاثة الأولى من اسمه؛ إي إم إس. كان رجلاً ضئيل البنية، لا يتعدى طوله الخمسة أقدام، وكان لديه التزام راسخ بعقيدته، مقترن بذكاء حاد. كان ينتمي إلى عائلة برهمية وتبرّع بالمنزل الذي ورثه عن أجداده للحزب. كان قارئاً نهماً وكاتباً بارعاً، تضمّنت أعماله العديدة سرداً متعمّقا لتاريخ كيرالا. كان إي إم إس — مثله في ذلك مثل الشيخ عبد الله والمُعلم تارا سينج وإيه زي فيزو — يُعتَبَر مجرد زعيم «إقليميّ» في ذلك البلد الضخم. إلا أنه لا يزال شخصية تحمل أهمية تاريخية لا يُستهان بها، وذلك بسبب حجم مقاطعته وكذلك بسبب ممارسته المميّزة للسياسة.¹²

كان أول عمل فعلي للحكومة الجديدة هو تخفيف عقوبات السُجناء المحكوم عليهم بالإعدام. وبعد ذلك سَحَبَت الدعاوى المرفوعة ضد الأشخاص المتورّطين في منازعات العمل أو «الصراعات السياسية» من هذا القبيل. وتبعت ذلك تدابير ملموسة أكثر، مثل: فتح آلاف متاجر «الأسعار العادلة» (متاجر التموين)، للمساعدة في توزيع الأغذية للمعوزين في تلك الولاية التي عانت نقص الغذاء.¹³

خلف الوزراء الشيوعيون انطباعاً حسناً بكفاءتهم، التي بدا التناقض صارخاً بينها وبين تراخي نظرائهم في حزب المؤتمر؛ فقد أشادت مجلة شهرية ليبرالية بإي إم إس «لسِجَلِهِ الجدير بالحسد في مجال الخدمة العامة»، ولاختياره رفقاء «يتحلّون بالخصلة العظيمة المتمثلة في تفكيرهم الجماعي أثناء التخطيط؛ فهم لن يكونوا مجرد آكلي أموال عامة».¹⁴ وذلك صحيح، ومن ثم فقد أبدت صحيفة أسبوعية معادية للشيوعية بطبيعتها بالغ إعجابها حينما استجاب وزير الري — في آر كريشنا آير — على الفور لاستغاثة واردة من إحدى القرى الصغيرة المنعزلة؛ حيث كان أحد السدود الحجرية الصغيرة قد تشقّق؛ فالوزير «قطع برنامج جولته على الفور، وزار المكان بنفسه، حيث أصدر أوامر فورية بترميمه دون إبطاء، وأشرف بنفسه على إتمام المهمة». وإضافةً إلى ذلك، وعد بالتحقيق في سلوك أولئك المسؤولين الذين تعرّض محصول الأرز للخطر بسبب إهمالهم.¹⁵

كان الشيوعيون بتولّيهم السلطة قد تعهّدوا بالعمل في إطار الدستور الهندي، وبقبولهم أموال الحكومة الفيدرالية تعهّدوا بالعمل وفقاً لتوصيات لجنة التخطيط. إلا أنه كان لا يزال ثمة الكثير مما يمكن أن يفعلوه في نطاق تلك الحدود؛ فأولاً: كان بإمكانهم إصلاح نظام حيازة الأراضي البالي، معدوم الكفاءة، القائم على التفرقة الفادحة. وهم في

هذا الشأن لم ينالوا دعم لجنة التخطيط والدستور فحسب، وإنما دعم وثائق سياسات متعاقبة صادرة عن حزب المؤتمر نفسه أيضًا. نصّت تلك الوثائق على الالتزام بالإصلاح الزراعي، وهو الالتزام الذي — مثلما ذكر رونالد هرينج — «لم يُنفذ في ظل أي نظام لحزب المؤتمر ولكنّ إصلاحات الحزب الشيوعي الهندي في كيرالا اقتربت منه».¹⁶

كانت أهداف مشروع قانون العلاقات الزراعية الذي طرحته حكومة إي إم إس بسيطة؛ فتلخّصت ليس في الملكية المشتركة أو الجماعية للأراضي، ولا حتى منح صكوك ملكية الأراضي للمُعدمين، وإنما في مجرد منح عقود إيجار مستقرة لجمهور الفلاحين زارعي الأراضي الصغيرة المملوكة لأشخاص غائبين. سعى مشروع القانون إلى الحد من صلاحيات الطُرد الواسعة التي تمتع بها ملاك الأراضي فيما مضى، وخفض الإيجارات وإسقاط المتأخرات، ووضع حد للملكية، وإعادة توزيع الأراضي الفائضة الناتجة عن تحديد الملكية. كانت تلك تدابير مهمة، ساعدت مئات الآلاف من الفلاحين الفقراء، ولكنها لم ترق لما نصّت عليه التعاليم الشيوعية. وقد حُلّ ذلك التناقض بالجوء إلى نظرية «المراحل» في الماركسية الكلاسيكية؛ فقد قيلَ إنّ الهند الريفية لم تزل «شبه إقطاعية»، وإنّه ينبغي حشد جميع الطبقات غير الإقطاعية لدعم الإصلاحات المُقترحة، التي من شأنها — حال تطبيقها — أن تطلق عنان الرأسمالية الزراعية، وهي النقطة التالية التي لا مفر منها في الطريق الممهّد نحو الاشتراكية.¹⁷

يحمل السرد التاريخي القياسي للشيوعية في كيرالا العنوان الفرعي: «دراسة في التكيّف السياسي» (أي، للديمقراطية البرجوازية). يُمثّل المذهب الإصلاحي في الزراعة أحد مظاهر ذلك التكيف، والمظهر الثاني — الذي من المؤكد أنّه تسبب لكوارث الحزب في ارتباك أكبر — كان تشجيع مشروعات القطاع الخاص. كان بيان الحزب قد هدّد بتأميم المزارع، التي كان كثير منها مملوكًا لأجانب. ولكنه تخلّى عن تلك الفكرة بهدوء بعد الانتخابات. ثم دعت حكومة كيرالا أكبر العائلات الرأسمالية في الهند — عائلة بيرلا — لإنشاء مصنع للحرير الصناعي في مافور، وذلك خلال الأشهر الأولى بعد توليها مهام منصبها. وطمأنّت أصحاب المشروع المُقترح إلى تزويدهم بإمدادات مُدعّمة من البامبو؛ بحيث يُسَلّم الطن إلى آل بيرلا مقابل روبية واحدة، في حين أنّ السعر السائد في السوق ربما كان ألف روبية للطن آنذاك. مثّل ذلك المشروع خروجًا عن العُرف السائد من جانب الرأسمالي؛ إذ إنّ طبقة المصنّعين الهنود كانت تمقت الشيوعيين، وكانوا يأملون في أن تشاركهم الحكومة المركزية انزعاجهم من «التهديد الأحمر»، وأن «يضرب وزير الداخلية بانث ورفاقه في

نيودلهي [من حزب المؤتمر] الشيوعيين في كيرالا بيد من حديد ويطيحوا بهم».¹⁸ إلا أنَّ آل بيرلا البراجماتيين تصرَّفوا استجابةً لحقيقة أنَّ حزب الهند الشيوعي كان يسيطر على الاتحادات العمالية في مراكز صناعية مهمة خارج كيرالا؛ فكان فتح مصنع في هذه المنطقة يستلزم شراء السلام فيها، كما هو الحال في سائر المناطق. وكما علَّق أحد الصحفيين؛ فقد كان من الصعب تصديق أنَّ الزعيم الأبوي لتلك العشيرة — جانشيام داس بيرلا — قد استسلم «لسحر رئيس الوزراء نامبوديريباد الآسر»، وإنما الأرجح أنَّه كان «يستعد لانتصار الشيوعيين في البنغال، حيث تتركز مصالحه».¹⁹

اجتذب الشيوعيون عندما كانوا في سُدَّة الحكم — كما فعلوا عندما كانوا في صفوف المعارضة — مجموعة متنوعة من ردود الأفعال، التي تتراوح بين الموافقة المتحمسة والعداوة السافرة؛ فكان ثمة مَنْ يكتبون عن طلوع فجر جديد، بألفاظ تذكِّرنا بالصفحات الافتتاحية من كتاب جورج أورويل «الحنين إلى كاتالونيا»، بتحية مخلص لروح الإنسان في ظل الاشتراكية؛ ففي الذكرى السنوية الأولى لوصول حكومة إي إم إس إلى سُدَّة الحكم، ذهب صحفي إلى متجر للشاي حيث كانت:

الشخصية المحورية فيه هي الصبي مقدم الشاي. كانت معظم النقاشات قائمة على الإشاعات. ولكن الصبي كان واثقاً دائماً من معلوماته كما ترويه الصحيفة الشيوعية اليومية، «جانايوجم». كان من الأمور الباعثة على السرور مشاهدة ذلك الصبي ذي الستة عشر عاماً يجادل معلِّماً يبدو أنه تجاوز الأربعين من العمر، وموظفاً حكومياً في العشرينيات من العمر، وغيرهم، في وجود رئيسه، صاحب متجر الشاي، دون أن يعطِّل النقاش أدائه مهام عمله في الوقت نفسه. هذا شيء لا يمكن أن يحدث إلا في كيرالا.²⁰

وعلى الجانب الآخر، كان ثمة حديث عن «الإرهاب الأحمر»، وكتبت صحيفة في كيرالا بلهجة تشاؤمية عن حرب طبقية تستمرُّ حتى النهاية، وتنحاز فيها الدولة لصف الطوائف الاجتماعية الدنيا:

إذا نشب نزاع بين العمال وإدارات الشركات، فويل لإدارات الشركات؛ فالشرطة سوف تنحاز للعمال.
وإذا قاد مالك أرض طَيْشُهُ للتشاجر مع المزارعين العاملين لديه، فتعسَّأ لمالك الأرض؛ فستعرف الشرطة ما ينبغي لها فعله ...

وإذا حاصرت الحشود الصاخبة كُليَّة أو قصر أحد الأساقفة، فسُتسمَّى انتفاضة شعبية سلمية ودستورية لطلاب مظلومين.²¹

٦

في شتاء ١٩٥٧-١٩٥٨، طاف الكاتب المجرى جورج مايكس بأنحاء الهند. وبصفته لاجئاً من الشيوعية — استقرَّ في لندن بأمان — وجد «مسألة كيرالا» شديدة الغرابة. وسأل: «كيف لحكومة مركزية ديمقراطية أن تتصرَّف مع ولاية شيوعية؟ ماذا يمكن أن تفعل الإدارة الأمريكية إنْ تحوَّلت كاليفورنيا أو ويسكونسن فجأة — وعيَّ أنْ أُقرَّ بأن ذلك سيكون أمراً غير متوقَّع إلى حد ما — إلى الشيوعية؟ وأيضاً، كيف يمكن أن تتصرَّف الحكومة الشيوعية نفسها مع وجود أعباء الديمقراطية على عاتقها؟»²²

لا يمكن للمرء أن يتخيل كيف كان يمكن لرئيس أمريكي أن يتصرَّف في موقف مشابه — هل كان من الممكن أن يرسل قوات مشاة البحرية الأمريكية؟ — ولكن في الهند كان رئيس الوزراء آنذاك ميَّالاً إلى الانتظار ورؤية ما سوف يسفر عنه الأمر، وذلك نظراً لأن الإصلاحات الزراعية التي اقترحتها حكومة إي إم إس لم تزد عن الإصلاحات التي وعدت بها حكومات حزب المؤتمر، ولأنَّ النزاهة الشخصية التي تحلَّى بها وزراء كيرالا لم تكن غائبة عن خيرة رجال حزب المؤتمر، من قبيل جواهر لال نهرو نفسه.

أما أكثر الأشياء إثارة للجدل فكانت المبادرات التعليمية لحكومة كيرالا؛ فقد طرَّحت في صيف عام ١٩٥٧ مشروع قانون للتعليم يستهدف تقويم الانحرافات التي شابت المدارس والكليات الخاصة. كانت المدارس والكليات الخاصة هي القاعدة في كيرالا؛ إذ كانت المدارس تعمل تحت إدارة الكنيسة وجمعية خدمة مجتمع النابر وجمعية شري نارايانا دارما باريبالانا؛ فكان مشروع القانون يسعى إلى تحسين أوضاع المعلمين بتقليص صلاحيات الإدارة في تعيين المعلمين وفصلهم متى أرادت، وبوضع قواعد للتعيين، وتحديد الرواتب وظروف عمل آدمية. ومَنَح مشروع القانون الولاية أيضاً سلطة تولِّي إدارة المدارس التي لا تلتزم بأحكام مشروع القانون.²³

تزعَّمت الكنيسة تيار معارضة مشروع القانون؛ إذ كانت سلطتها — الأخلاقية وكذلك المادية — تعتمد بقوة على سيطرتها على المؤسسات التعليمية؛ فقد كان رجال الدين شديدي المعادة للشيوعية، وهو شعور استطاعوا غرسه في رعاياهم؛ ففي انتخابات

عام ١٩٥٧ — على سبيل المثال — لم يفز الحزب الشيوعي الهندي إلا بثلاثة مقاعد من أصل ثمانية عشر مقعدًا في منطقة كوتاياام، معقل الطائفة المسيحية السريانية.²⁴ والحقيقة أنَّ وزير التعليم في كيرالا، جوزيف مونداسيري، كان قد أمضى عقودًا في التدريس في كلية كاثوليكية بتريتشور؛ فكان مُلمًّا بأوجه فساد تلك المنظومة، ومثَّل مشروع القانون الذي طرحه محاولة شجاعة في بعض نواحيه لتصحيح ذلك الفساد. إلا أنَّ حكومته سعت إلى ما هو أكثر من تحديث الإدارة؛ فقد كانت ترغب أيضًا في إدخال تغييرات على المنهج؛ فأُعِدَّت كُتُب دراسية جديدة، سَعَت — سعيًا سافرًا أحيانًا — لتقديم التاريخ من منظور شيوعي. وكان المنظار الذي استخدمه المعلِّمون المسيحيُّون من منظار مختلف تمامًا؛ فلتنظروا إلى هاتين الروايتين المتباينتين عن الثورة الروسية، اللتين كانتا متداولتين في مدارس كيرالا خلال تلك الأعوام:

(الرواية الجديدة): أُسِّست حكومة جمهورية برئاسة جيورجي لفوف، أحد أعضاء العائلة الملكية. وفشلت تلك الحكومة في نيل الدعم الشعبي وأثبتت عجزها عن إنهاء الحرب أو إحداث إصلاحات اجتماعية واقتصادية. وفي ذلك الحين، جاء لينين إلى روسيا، ومثَّل مجيئه قوة دفع للشعب الروسي؛ فنشأت حكومة جديدة برئاسة لينين. وأبرم لينين معاهدة بريست-ليتوفسك مع ألمانيا. بعد ذلك أُمِّمَت الأراضي وغيرها من السلع الرأسمالية؛ فأُخِذَت الأراضي الزراعية كافة من مُلاكها وقُسِّمَت بين الفلاحين. وأصبحت المصانع كافة ملكًا للدولة. وأُلغيت امتيازات رجال الدين والنبلاء. وسيطرت الحكومة على المناجم والسكك الحديدية والبنوك. وبذلك — وسط زهول الجميع — تشكَّل عالم جديد في روسيا، قائم على الاشتراكية، وهكذا تحققت أحلام كارل ماركس.

(الرواية القديمة): أسس لينين حكومة عُمَالية. ولكن الانتخابات الأولى أثبتت أن البلاشفة لم يحققوا أغلبية. إلا أنَّهم — لكي يحتفظوا بزمام السلطة — حلُّوا الدوما بحجة أنَّه رجعي، وكذلك حلُّوا المجالس المحلية السوفييتية غير المؤيدة للبلاشفة. وأوقفوا المدارس الخاصة عن العمل وتولَّت الدولة إدارة التعليم. كذلك حُرِم النبلاء ورجال الكنيسة حق الاقتراع. الشيوعية تشجَّع على العنف، ولا تؤمن بوجود إله قدير. الشيوعيون نسوا أنَّ الإنسان يمتلك

روحًا بداخله. الحكومة السائدة في روسيا الشيوعية حكومة حزب واحد، وليس فيها حرية رأي ولا حرية دينية. وكذلك ثمة عيوب كثيرة في ذلك النظام يمكن أن تلفت نظر الناقد المتنبّه.²⁵

كانت هاتان رؤيتان متباينتين لنوع المجتمع الذي ينبغي أن يصير كيرالا، متنكّرتين في صورة قراءتين متباينتين للثورة الروسية. ويمكن للمرء تخيل مدى السخط الذي من شأن الرواية المسيحية أن تثيره لدى الشيوعيين، والعكس صحيح. على أي حال، فقد أجمّع الجدل الدائر بشأن الكتب المدرسية نيران الفتنة. وفي ذلك الوقت، كان المسيحيون المعارضون لمشروع القانون قد انضم إليهم النايير، وهم الطائفة الأخرى التي احتلت مكانة رئيسية في الحياة الاقتصادية لولاية كيرالا. وفي حين أنّ المسيحيين لطالما دعموا حزب المؤتمر، كان النايير منقسمين؛ حيث صوّت نصفهم تقريباً لصالح الحزب الشيوعي الهندي، بينما صوّت النصف الآخر ضده. إلا أنّه نظراً لأنّ جمعية خدمة النايير كانت تدير بعض المدارس والكليات أيضاً؛ فقد ساعد مشروع القانون الجديد على دفعها في اتجاه مُعادٍ للشيوعيين، وإلى تحالف انتهازى إلى حد ما مع المسيحيين.²⁶

أما الأكثر انتهازية فكان حزب المؤتمر المحلي؛ فقياداته بعد هزيمتهم في الانتخابات، رأوا في مشاعر السخط على مشروع القانون المعنى بالتعليم فرصة لاستعادة زمام السلطة؛ فاقترحوا إقامة «جبهة شعبية» مناهضة للشيوعية، وهو ما كان فكرة جذابة بالنسبة إلى «الكنيسة الكاثوليكية الرجعية، ومُلاك الأراضي، وأصحاب المزارع، وغيرهم من العناصر الناقمة»، وإنّ بدت خيانة للفلسفة الاشتراكية التي اعتنقها قيادات حزبهم.²⁷ وخلال الجزء الأخير من عام ١٩٥٨ قامت سلسلة من الإضرابات والمسيرات الاحتجاجية في كيرالا. وتضمنت الأحداث في تريتشور إطلاق الشرطة النار على حشد من رجال حزب المؤتمر، وقتل ستة منهم.²⁸

وإذ شعر إي إم إس نامبوديريباد بأنه محاصر، اضطرّ إلى عرض قضيته على صفحات أكثر مجلة إخبارية أسبوعية شعبية في الهند، التي كانت تصدر باللغة الإنجليزية؛ فقال: «خصومي صُدِموا» لأنّ حكومته سعت أحياناً إلى اتّخاذ إجراءات ضد مُلاك الأراضي، حتى وإنّ كان ذلك مع الالتزام التام بأحكام الدستور؛ فرد عليه أحد قيادات حزب المؤتمر، متحدّثاً في الأعمدة نفسها عن تنامي «الخروج على القانون وانعدام الأمن في كيرالا»، الناتجين عن ميل الشيوعيين إلى اعتبار أنفسهم فوق القانون حين يأتون بأفعالهم الانتقامية ضد معارضيههم.²⁹ بعدما رفضت المحكمة العليا طعنًا على مشروع القانون في

فبراير ١٩٥٩، حصل مشروع القانون على موافقة رئيس الهند. وفي الشهر نفسه انتُخبت السيدة إنديرا غاندي رئيسًا لحزب المؤتمر الهندي. كانت أول امرأة تشغل ذلك المنصب طوال ستة وعشرين عامًا. وعندما سُئِلَت السيدة غاندي إن كان ذلك سوف يؤثر سلبًا على مهامها المنزلية، رَدَّت بِحِدَّة قائلة: «أعمالي المنزلية لا تستغرق أكثر من عشر دقائق».³⁰ في ذلك الوقت، كان حزب المؤتمر «يتحدث بثلاثة أصوات: صوت أعضاء الحزب في كيرالا المنخرطين في إثارة القلاقل العنيفة، وصوت القيادة المركزية التي تسمح بتلك الأنشطة دون إجازتها، وصوت نهرو الراض لها دون أن يتَّخذ إجراء لوقفها».³¹ في الوقت نفسه تفاقمت القلاقل بدخول زعيم النائر — مانأت بادمانابهان — أحد مؤسسي جمعية خدمة النائر، وصاحب نشاط طويل في مدارسها وكلياتها. كان مانأت رجلًا زاهدًا متقشفًا يرتدي المُنْمَر الهندي ولا يتحدث سوى اللغة المالايالامية. وقد قِيلَ إِنَّهُ انقلب على الشيوعيين عندما رفضوا منحه تصريحًا بافتتاح كلية هندسة في بلجات؛ فحينذاك عقد العزم على طرد «هؤلاء الشيوعيين نهائيًا، ليس من كيرالا فحسب، وإنما من الهند والدفع بهم إلى موطنهم، روسيا». وعندما سأله أحد المحاورين إن كان عمره لا يسعفه (كان في الثمانين من عمره)، نكَّره مانأت ببيشما بيتاما، المحارب الذي كان في العقد التاسع من العمر وقاد الباندافا في حربهم المقدسة.³² ربما يمكن الوصول لأفضل فهم للصدام في كيرالا من خلال تحديد ديليو إتش موريس-جونز «للسمات» الثلاث للسياسة الهندية. كانت السمة الأولى هي «الحداثة»، القائمة على أفكار جامعة عن الحرية والعدالة، والمُعَبَّر عنها في البرلمان والمحاكم والصحافة الصادرة باللغة الإنجليزية. أما الثانية فكانت «التقليد»، وهي السمة التي شَدَّدت على الولاءات الأولى ومصالح الطائفة الاجتماعية أو الدين الذي ينتمي إليه المرء.

كان مشروع القانون المعني بالتعليم في مرحلته الأولى — مثله في ذلك مثل أشياء أخرى كثيرة في الهند الحديثة — يتضمَّن مجرد صدام بين سمة الحداثة وسمة التقليد. إلا أن مانأت جلب معه سمة ثالثة وهي «الورع». ورأى موريس-جونز أنها سمة قائمة «على هامش» السياسة الهندية، كما في العمل الاجتماعي لفينوبا بهافي. إلا أنَّ مانأت، جمع بين السمة الثالثة والسمتين الأخريين، تمامًا مثلما فعل مهاتما غاندي قبل ذلك بزمان طويل، بنتائج أكثر إبهارًا. وقد اتَّبَعَ أهل كيرالا مانأت للأسباب التي حدثت بشعب الهند إلى اتِّباع غاندي نفسها تقريبًا؛ وهو أنَّه كان لا غبار على نزاهته الشخصية، كما أنَّه لم يكن قد شغل منصبًا سياسيًا أو سعى إلى ذلك قط.³³

مثل ظهور مآنات على الساحة دَفعة هائلة للحركة، التي سرعان ما شملت — حسبما قال مآنات الزعيم الأبوي للناير — «كل من هو غير شيوعي في كيرالا». وفي ١ مايو من عام ١٩٥٩، انعقد مؤتمر للمنظمات الأهلية في شَنجناشييري بهدف تشكيل لجنة تحرير، تحت قيادة مآنات. وخلال الشهر التالي، حمل أعضاءها رسالتهم إلى المدارس والكلية، والكنائس والمعابد، وديار الصيادين والفلاحين والتجار والعمال. وبحلول أوائل شهر يونيو، كان ثمة آلاف المتطوعين المستعدين للتعرُّض للاعتقال. وحينذاك بدأت سلسلة من الإضرابات المقترنة بإغلاق المتاجر، أفضت إلى إغلاق المدارس والمستشفيات والمصالح الحكومية والمصانع. وخرجت مسيرات كبيرة، بقيادة مآنات في أغلب الأحيان، الذي سمح — رغم ادَّعائه الوَرَع — بحمله على ظهر حصان أبيض وفوقه مظلة حريرية، بينما سار شباب من الناير أمامه حاملين سيوفهم في مشيةٍ لاح فيها الوعيد.

أما الشيوعيون فقد «ردوا بوحشية منمَّمة». فقد ذهب أحد التقديرات إلى شَن الشرطة ٢٤٨ هجومًا بالهراوات الهندية (اللاثي) لتفرقة المتظاهرين، وكذلك أُطْلِق الرصاص بغزارة، مما أسفر عن مقتل عشرين شخصًا على الأقل وجرح كثيرين، منهم أطفال ونساء. وكان كل هجوم بالعصي يفضي إلى زيادة أعداد المتظاهرين. وقد قُبِضَ على ١٥٠ ألف محتج، رُبعمهم من النساء.³⁴

٧

من الصعب أن نجزم أي الزعيمين كان أكثر استياءً من الموقف: إي إم إس نامبوديريباد، بصفته رئيس «حكومة شعبية» كانت تأمر آنذاك بشَن هجمات يومية بالهراوات الهندية واعتقال الآلاف من عامة الشعب، أم جواهر لال نهرو الديمقراطي الدستوري الذي شهد نزول حزبه إلى الشوارع للإطاحة بحكومة مُنتخبة وفق القانون. في حالة نهرو تفاقمت المعاناة إثر كونه متفقًا إلى حدٍّ بعيد مع السياسات الزراعية والتعليمية لحكومة كيرالا.³⁵ وإن تشجَّع رجال حزب المؤتمر في كيرالا بنجاح القلاقل التي أثاروها، راحوا يضغطون على الحكومة المركزية لكي تحتكم إلى المادة ٣٥٦ من الدستور، التي يجوز للرئيس بمقتضاها إقالة حكومة إحدى الولايات بدعوى انهيار القانون والنظام. كانت تلك المادة قد استُخدِمت أربع مرات في الماضي، عادةً بغرض الدعوة إلى إجراء انتخابات

في منتصف المدة في حالة خسارة الحزب الحاكم أغلبيته في البرلمان نتيجة انقسامه أو انشقاق بعض أعضائه عنه.

وقد زار نهرو كيرالا في الأسبوع الأخير من يونيو ١٩٥٩، لكي يشاهد الوضع بنفسه؛ فأنزعج لرؤية «جدران الكراهية الجماعية السميكة»؛ فقد رأى أَنَّ الطرفين كادا يشبهان بلدين متعادين في حرب.³⁶ ولكنه ظل متحرِّجاً من أن يطلب إلى الرئيس إقالة حكومة إي إم إس. إلا أَنَّ ابنته إنديرا لم تشاركه تردده، إذ رأت تلك خطوة طال انتظارها؛ فقد قالت السيدة غاندي في خطاب ألقته في دلهي: «عندما توشك كيرالا على الاحتراق، يصير من واجب الحكومة المركزية أن تهبَّ لنجدة الشعب؛ فسوء حكم الحكام الشيوعيين لتلك الولاية أفضى إلى وضع غير مسبوق في تاريخ بلادنا. «ومثل ذلك الموقف لا يحتمل مراوغة قانونية».³⁷

كان مائات ومحاربوه يستعدون آنذاك لمواجهة أخيرة. وكانت العصبة الإسلامية قد انضمت إلى المعركة، مُكسبةً إياها مزيداً من الشرعية. وطوال شهر يوليو خرجت مسيرات يومية، استفزَّ فيها المتظاهرون الشرطة لاستخدام العنف. ومن الأحداث المروعة التي وقعت آنذاك مدهامة الشرطة قرية صيادين صغيرة وإطلاقها النار على المارّة، وقتلها امرأة حبلى وشخصين آخرين كانا واقفين بالقرب منها.³⁸

أعلنت لجنة التحرير يوم ٩ أغسطس «يوم الصفر»، الذي تقرّر فيه نزول ٥٠ ألف متطوع — ممثلين عن الطبقات والمجتمعات كافة — على تريفاندرام بهدف شلّ الإدارة. ويوم ٢٦ يوليو بدأت المجموعات تزحف في اتجاه العاصمة من جميع أنحاء الولاية، حاشدة المزيد من الزخم والرجال في طريقها. «كانت ساعة إجبار الشيوعيين على الاختيار بين المذبحة والهزيمة تقترب».³⁹ ثم جاءت رسالة من حاكم الولاية، تناشد الحكومة المركزية التدخل، ازدادت بها ثقة رئيسة حزب المؤتمر، إنديرا غاندي. وفي النهاية رضخ رئيس الوزراء — والدها — وكتب إلى نامبوديرياد يوم ٣٠ يوليو ليخبره أَنَّ أمر الإقالة بصدد الصدور، نظراً لأنَّه «لم يعد من الممكن السماح للوضع بالتدهور، مفضياً لاستمرار الصراعات والمعاناة الإنسانية؛ فلقد شعرنا أنَّه — حتى من وجهة نظر حكومتك — سيكون من الأفضل أن تتدخل الحكومة المركزية الآن».⁴⁰

بعد مرور ستة أشهر خرجت كيرالا إلى الانتخابات مرة أخرى. وطلب حزب المؤتمر — في تحالف مع الاشتراكيين والعصبة الإسلامية — إلى الناخبين أن يختاروا ما بين «الديمقراطية والشيوعية». وقاد نهرو زُمرة من أعمدة الحزب الكبرى في حملة تصدّرتها ملصقات «فلوري ماتا» الصيّادة الحبل التي أردتها رصاصات الشرطة قتيلة

أثناء «معركة التحرير». بلغ إقبال الناخبين نسبة غير مسبقة، هي: ٨٤٪. وفي مجلس مكُون من ١٢٧ مقعدًا، لم يفز الشيوعيون إلا بستة وعشرين مقعدًا، بينما فاز حزب المؤتمر بستين مقعدًا، وفاز حلفاؤه بواحد وثلاثين مقعدًا؛⁴¹ فبدأ أنَّ النتائج برَّرت قرار إقالة حكومة نامبوديريباد. إلا أنَّ ذلك القرار — حسبما أشار سارفيالي جوبال — «شَوْهَ سُمعة نهر من حيث سلوكه الأخلاقي في السياسة، وأضعف موقفه على المدى البعيد».⁴²

٨

في السنوات الأولى بعد الاستقلال، تقريبًا فيما بين عامي ١٩٤٧ و١٩٤٩، واجه حزب المؤتمر تحديات من جانب نوعين من التطرُّف؛ فالشيوعيون، إذ ادَّعوا أنَّ تلك حرية زائفة، أشعلوا ثورة دامية على الدولة الهندية الوليدة، وطَفَقَت منظمة راشتريا سوايامسيفاك سانج تحشد قوى الرجعية في محاولة لإقامة باكستان هندوسية. إلا أنَّ التيار الوسطي، صَمَدٌ، ونجح حزب المؤتمر في ترويض هذين الخطرين؛ بصياغة دستور ديمقراطي، والفوز في انتخابات ديمقراطية، وإرساء الدعائم الأوليَّة لدولة حديثة تتسم بالتعددية. ثم إنَّه بعد مرور عقد من الزمان، تعرض حزب المؤتمر للهجوم مرة أخرى من قِبَل طَرَفِي الطيف السياسي. كان التحدي اليساري ديمقراطيًّا هذه المرة، ومن ثم انطوى على خطورة أكبر؛ فإذا ما نجحت حكومة إي إم إس في تنفيذ الإصلاح الاجتماعي، عن طريق إعادة توزيع الأراضي على الفقراء وبناء المدارس للجميع، فكان يمكن أن تتولد عنها مجموعة من التفاعلات التسلسلية؛ بمعنى فوز أحزاب غير حزب المؤتمر في ولايات أخرى من الاتحاد الهندي.

وفي الواقع كان ثمة تحدٍّ جديد أيضًا من اليمين، تمثَّل في سي راجا جوبالانتشاري (راجا جي)، رجل حزب المؤتمر المُخَضَّرَم الذي سبق أن شغل منصب حاكم البنغال، ومنصب الحاكم العام للهند، وكذلك منصب وزير داخلية الاتحاد الهندي. عام ١٩٥٢ طلب حزب المؤتمر من راجا جي تولِّي منصب رئيس وزراء مقاطعة مدراس. وظل في ذلك المنصب حتى أبريل ١٩٥٤، حين أشار الحزب إلى رغبته في الاستعاضة عنه بزعيم الطوائف المتخلفة القوي كيه كامراج؛ فعندها استقرَّ راجا جي في بيت صغير ليقضي أيامه — على حد قوله — في القراءة والكتابة. (كان بارعًا في كتابة القصص القصيرة في مسقط رأسه تاميل، كما أنَّه كتب رواية تاميلية رائعة للمحمتي «رامايانا» و«مهابهاراتا».)

إلا أنَّ الفلسفة والأدب لم يقدِّما بديلاً كافياً عن الشئون العامة. ومن ثم وجد راجا جي نفسه مدفوعاً للتعلُّق من حين لآخر على سباق التسلح النووي بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، الذي اتَّخذ منه موقفاً مشابهاً لموقف نهرو إلى حد بعيد. ثم بدأ يعلِّق على الشئون الداخلية أيضاً عندما ألزمت الخطة الخمسية الثانية الهند بنظام اقتصادي اشتراكي. إلا أنَّه دخل في خلاف متفاقم مع رئيس الوزراء في هذا الصدد.

كانت الخلافات سياسية في جزء منها؛ فقد شعر راجا جي بأنَّ حزب المؤتمر أصبح راضياً تماماً عن أدائه وغير راغب في تطوير نفسه نظراً لعدم وجود معارضة قوية. وفي أكتوبر ١٩٥٦ أعلن عن اعتقاده بأنَّه ينبغي أن يكون ثمة فئة معارضة «داخل» حزب المؤتمر؛ فقد كان يخشى أنَّه دون تلك الفئة فإنَّ الحزب «سوف يتحول ببساطة إلى مرتع لجميع أنواع الطموح والسعي وراء الذات».⁴³ ولكن الاقتراح قُوبِلَ بالرفض، ومن ثم تحول راجا جي إلى تشجيع نشأة معارضة من خارج حزب المؤتمر عوضاً عن ذلك. وفي مايو ١٩٥٨، نشر مقالاً بالعنوان الموحى: «مطلوب: فكر مستقل». وفي ذلك المقال قال إنَّه «من المرجح أن السبب الرئيسي لانهايار الفكر المستقل» في الهند هو «طول مدة حكم فئات مفضلة لدى الشعب دون وجود معارضة قوية». إلا أنَّ الديمقراطية السليمة تقتضي «معارضة تفكر بطريقة مختلفة ولا ترغب في تحقيق المزيد من الشيء ذاته فحسب، فتكون مجموعة من المواطنين نشطي الفكر تستهدف الرفاه العام، وليس مجموعة تقدِّم للمعدمين أشياء أكثر مما قدَّم الحزب الحاكم بغية الحصول على المزيد من الأصوات، وإنما مجموعة تخاطب العقل».⁴⁴

كذلك كانت الخلافات القائمة بين نهرو وراجا جي اقتصادية؛ فقد كان راجا جي متخوفاً من أن تفضي الخطة الخمسية الثانية إلى مركزية مفرطة في سلطة الدولة. وكان منزعاً من الزيادات الكبيرة في الضرائب، التي فُرِضت لصالح القطاع العام، ولكنها قد لا تفلح إلا في «تثبيط المواطنين وإحباطهم وتدمير القطاع الخاص». وكان يرى أنَّ الخطة لا بد من «فهمها على أنها مُكَمِّلة لاقتصاد السوق لا بديلة عنه».⁴⁵

وفي مايو ١٩٥٩، إذ بلغ راجا جي عامه الثمانين، أنشأ حزباً سياسياً جديداً؛ حزب سواتنترا. ركَّز ذلك الحزب انتقاداته على مظاهر «عبادة الفرد» المحيطة بشخص رئيس الوزراء، وعلى السياسات الاقتصادية لحزب المؤتمر الحاكم؛ فقد طالب بيانه التأسيسي بتحقيق «توزيع لامركزي سليم للصناعة» عن طريق تعزيز «المشروعات التنافسية». وفي مجال الزراعة، طالب بتشجيع «المالك الفلاح الذي يعمل لحسابه الخاص، والذي يعبَّر

عن روح المبادرة والحرية». ورفض البيان «أساليب الاشتراكية المزعومة» و«إخراج مذهب «الدولانية» (سيطرة الدولة) إلى حيز الوجود».⁴⁶

الديمقراطية التي يديرها حزب واحد تصبح تلقائيًا نظامًا استبداديًا؛ كان ذلك هو المنطق الذي استند إليه راجا جي في إنشاء حزب سواتنترا. إذ إنَّ «حزب المؤتمر عمل حتى الآن دون معارضة حقيقية؛ فقد مضى في طريقه بأقصى سرعة دون أن يوجد من يستطيع إيقافه».⁴⁷ وسرعان ما تنامت قوة الدفع لدى ذلك الحزب الذي نشأ على يد رجل في العقد التاسع من عمره. كان ممن انضموا إليه أباطرة الصناعة — بطبيعة الحال — ولكن أعضائه شملوا أيضًا زعماء الفلاحين الذين انتابهم القلق إزاء تهديد حزب المؤتمر بتشجيع «الزراعة التعاونية». وعلى الرغم من أن حزب سواتنترا عادةً ما يوصف بأنه حزب «محافظ»، فقد مثل في واقع الأمر مزيجًا غريبًا من أنصار ليبرالية السوق الحر والزعماء الزراعيين الباحثين عن بديل لحزب المؤتمر.⁴⁸

لم يلقَ مشجعو حزب المؤتمر بالآل لحزب سواتنترا معتبرين إياه حزب «الرجعية اليمينية». ورئيس الوزراء نفسه تظاهر بالترفع المشوب باللامبالاة تجاهه. وعندما سُئل في مؤتمر صحفي عن حزب راجا جي الجديد، اكتفى بالرد مازحًا: «إنه يحب العهد القديم، أما أنا فأحب العهد الجديد».⁴⁹

٩

تفاقت التحديات التي طرحها الحزب الشيوعي الهندي على يسار الطيف السياسي وحزب سواتنترا على اليمين، إثر اتهامات خطيرة وجّهت للحكومة في نيودلهي بارتكاب مخالفات مالية منافية للقانون؛ ففي سبتمبر ١٩٥٧، أُثيرت تساؤلات في البرلمان بشأن مدى صحة استثمارات كبيرة قامت بها الشركة الهندية للتأمين على الحياة المملوكة للدولة في شركة خاصة بكانبور، مملوكة لرجل الصناعة هاريداس موندرا. وعندما قدّم وزير المالية — تي تي كريشنااماتشاري — ردًا ملتبسًا، بدأ أعضاء حزب المؤتمر المعارضون في البرلمان يطرحون تساؤلات أكثر جذّة. وكان من الشخصيات البارزة في ذلك النقاش فيروز غاندي، صهر رئيس الوزراء المنفصل عن ابنته إنديرا؛ فقد ادّعى أنَّ الهدف من شراء تلك الأسهم في شركة موندرا كان هو رفع سعرها عن قيمتها السوقية الحقيقية بدرجة كبيرة. وأبدى تعجبه من «قبول الشركة الهندية للتأمين على الحياة أن تكون طرفًا في تلك

الصفقة المشبوهة مع الرجل الغامض لعالم الأعمال السفلي بالهند». واختتم فيروز غاندي حديثه مشيرًا إلى أنه ثمة «مؤامرة لسلب أموال تلك الشركة».⁵⁰

رضخت الحكومة للانتقادات، وأعلنت تشكيل لجنة لتقصّي تلك المسألة. وانتهى الأمر إلى إجراء تحقيقين منفصلين متعاقبين، كلُّ منهما بقيادة قاضٍ بارز. ولم تأتِ النتائج التي توصلوا إليها مُرضيةً لحكومة حزب المؤتمر؛ فقد كان لدى الشركة الهندية للتأمين على الحياة سياسة معلنة بصد «الأسهم الممتازة»، تلزمها بعدم استثمار أموال إلا في المؤسسات التي تتمتع بسمعة رفيعة وإدارة حكيمة، وهما شرطان لم يتوافرا في شركات موندرا. إلا أنَّ الشركة الهندية للتأمين على الحياة رأت أنه من الصواب توجيه أكبر استثماراتها إلى أسهم تلك الشركات. ولم يستطع المسؤولون الذين استجوبهم القاضيان تقديم تبريرات مرضية لقرارهم، ولا استطاع وزيرهم.

عُقدت فعاليات اللجنتين في دلهي وبومباي، وكانت مفتوحة للعامّة؛ فاجتذبتا اهتمامًا كبيرًا، معظمه ناقد؛ فقد توافد الناس لجلسات التحقيق، لمشاهدة تخبط الوزير ومراءوسيه أثناء الاستجواب، أو مناقضة أحدهم للآخر. وقد جاء تقرير القاضيين الختاميّان بالإدانة، وفُرض جزاء؛ فقد أُجبر كل من الوزير وسكرتيره على تقديم استقالته.⁵¹

عن التحقيق القضائي في استثمار الشركة الهندية للتأمين على الحياة، كتبت صحيفة «هندوستان تايمز» أنه «أحدث هزة اقتصادية شاملة، لم نتعرض لمثلها منذ الاستقلال». فما «بدا زوبعة في فنانجان عند طرح المسألة للنقاش في البرلمان أول الأمر، أصبح عاصفة عاتية».⁵² وما عُرف في البداية باسم «مسألة موندرا» سرعان ما أعيدت تسميته إلى «فضيحة موندرا». وحتى تفجّر تلك الفضيحة، كان الاعتقاد الشائع عن وزراء حكومة نهرو هو أنهم محبوبون للسلطة، ولكنهم لا غبار عليهم من الناحية المالية؛ فقد كانت هالة التقشّف التي أحاطت بغاندي ما زالت محيطة بهم. وكانت مسألة موندرا هي التي أحدثت أول هزة لتلك الصورة. وكانت هزة تضاهي في عمقها — وضررها — الهزّات التي أحدثتها الأحزاب السياسية اليسارية واليمينية.

تجربة الهزيمة

انقسام الهند ليس نذير سوء للشعب الهندي فحسب، وإنما لآسيا قاطبة وللسلام العالمي.
الزعيم القومي البورمي أونغ سان، يونيو ١٩٤٧

١

في اليوم الأخير من شهر مارس لعام ١٩٥٩، عَبَرَ الدلاي لاما خط مكماهون إلى أراضي جمهورية الهند؛ فلسنوات كان الحاكم العظيم للتبت يجلس قَلَقًا على عرشه في قصر بوتالا بلاسا، بينما راح الصينيون يزدون إحكام قبضتهم على بلده. زعم أحد المصادر المعاصرة له أَنَّهُ كان ثمة ٥٠٠ ألف جندي صيني في التبت. وجاء في أعقابهم عشرة أضعاف ذلك العدد على الأرجح من مستوطني الهان.^١

من المؤكد أَن تلك الأعداد مبالغ فيها. إلا أَنَّ الصينيين كان عددهم أكبر مما يَوَدُّ أهل التبت. وفي عام ١٩٥٨، بدأ شعب الكامبا في شرق التبت انتفاضة مسلَّحة ضد المحتلِّين. إلا أَنَّهُ بعد إحراز بعض النجاحات في البداية، أخدمت الصين الثورة. وهددت الأعمال الانتقامية التالية بالمساس بالدلاي لاما نفسه؛ فعندما قبلت نيودلهي منحه حق اللجوء السياسي، فرَّ من لاسا تحت جناح الظلام، بصحبة مجموعة صغيرة من المرافقين المختارين بعناية.

قضى الدلاي لاما ليلته الأولى على الأراضي الهندية في دَيْر بوذي بتاوانج. ثم نزل إلى السهول، إلى بلدة تَزبور في آسام، حيث استجوبه مسئولون هنود. وبعد ثلاثة أسابيع نُقِلَ إلى نيودلهي لمقابلة رئيس الوزراء.

بدأت الحادثة بإخبار الدلاي لاما نهرو عن تمرد كامبا. كانت المعركة شرسة، والخسائر فادحة على الجانبين. وفي جميع أنحاء التبت، سادت مشاعر سخط عميقة إزاء دعاية الشيوعيين المضادة للدين. وعندما دعا الصينيون الدلاي لاما إلى بكين لحضور «مناسبة ثقافية»، حذّره مستشاروه من أن يكون ذلك مخططاً يستهدف أسرته واحتجازه. وعندما رفض الحضور، لجأ الصينيون إلى التهديد؛ لذا قرر الرحيل إلى الهند.

وقال الدلاي لاما لنهرو إنَّ أي إصلاحات تُجرى في التبت ينبغي أن تتم على أيدي أهلها بما يتماشى مع دينهم وتقاليدهم؛ فالطريقة الصينية ستجعل منهم «شعباً بلا روح». كان يأمل هو نفسه في نيل التبت استقلالها، بمساعدة الهند. كذلك فقد كان مُعلِّمه القديم هاينريش هارر (مؤلف الكتاب الكلاسيكي «سبعة أعوام في التبت») يحثُّه على التماس الدعم من الغرب.

ردَّ عليه نهرو قائلاً إنَّ الهند لا يمكنها الدخول في حرب مع الصين من أجل حرية التبت. بل إنَّ «العالم أجمع لا يمكنه جلب الحرية للتبت ما لم يتمزق نسيج الدولة الصينية بالكامل». وقال نهرو للدلاي لاما إنَّه إنَّ لجأ إلى الغرب، فسوف «يبدو سلعة». فالأمريكيون أو الأوروبيون لا يكتفون تعاطفاً حقيقياً مع شعبه أو قضيته؛ وإنما «كل ما يريدونه هو استغلال التبت في حربهم الباردة مع الاتحاد السوفييتي».

وكان شعور نهرو هو أنَّ اتخاذ موقف «إما الاستقلال أو لا شيء» لن يوصل شعب التبت لشيء، وإنما يجب عليهم أن يبقوا الباب مفتوحاً أمام التفاوض على تسوية مع الصين. ويمكن للهند أن تساعد في ذلك، ولكن ليس قبل أن تُصلح علاقاتها هي نفسها مع بكين. فعلى حد تعبير نهرو، «في الوقت الحالي علاقتنا بالصين سيئة، وعلينا أن نعيدها إلى سابق عهدها، وهو ما لن يتحقق بإصدار التهديدات للصين أو التنديد بها».²

٢

وقت فرار الدلاي لاما، كانت العلاقات بين الهند والصين سيئة جداً بالفعل؛ ففي صيف عام ١٩٥٧، زار الراهب البوذي اللاذخي وعضو البرلمان كوشاك بَكولا التبت ولاحظ دلالات كثيرة على بناء طريق تجاه شينجيانج. ثم إنَّه في يوليو ١٩٥٨، طبعت مجلة رسمية — «تشاينا بيكتوريال»، التي تُنشر في بكين — خريطة ظهرت عليها أجزاء كبيرة من منطقة الحدود الشمالية الشرقية ولاداخ على أنها أراضٍ صينية. ويوم ٢١ أغسطس، اسْتُدْعِيَ مستشار في السفارة الصينية إلى وزارة الخارجية، حيث سلَّمه أحد سكرتارية

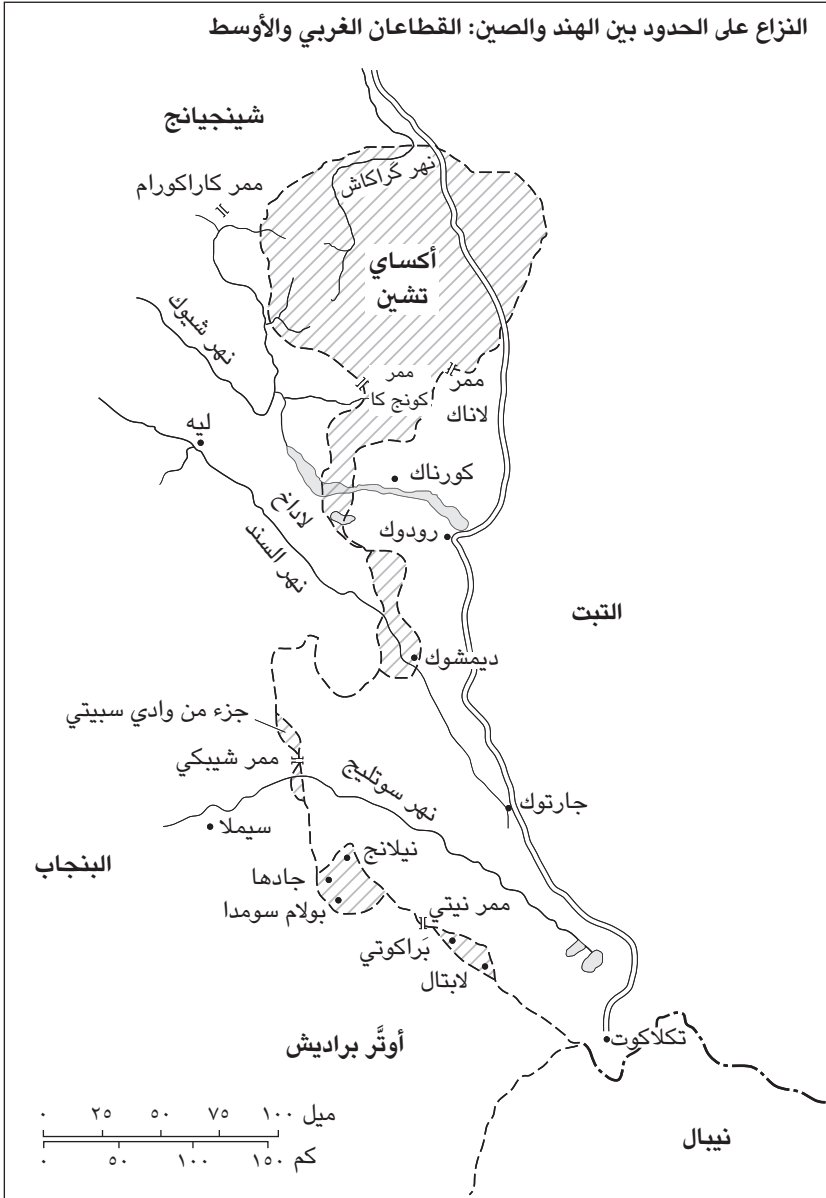
الخارجية الهندية المساعدين مذكرة احتجاج على الخريطة. ثم تصاعدت حدة المراسلات، وازداد التوتر في العلاقات.³ وفي يوم ١٨ أكتوبر، كتب سكرتير الخارجية الهندية إلى السفير الصيني معرباً عن احتجاجه على مرور جزء من الطريق السريع بين شينجيانج والتبت «عبر الجزء الشرقي من منطقة لاداخ في ولاية جامو وكشمير، التي تُمثّل جزءاً من الهند».⁴ وبحلول نهاية عام ١٩٥٨، كان رئيسا وزراء البلدين — جواهر لال نهرو وتشو إن لاي — يتبادلان الرسائل، في حوار استمر لبضع سنوات تالية، اتّسم في البداية بالألم والحيرة وفي النهاية بالغضب والاستياء.

لا تزال الرسائل المتبادلة بين نهرو وتشو ذات أهمية رئيسية في فهم النزاع الحدودي. ربما صيغت على يد مسئولين آخرين، لكن المؤكد أنّ الشخصين الذين وقعا عليها راجعاهما بعناية من حيث اللهجة والمحتوى. كان هذان الرجلان سياسيين لديهما اهتمام عميق بالتاريخ. وكل منهما مشربٌ — ويمكن أن نقول إنه كان مدفوعاً — برسالة، ورغبة في نقل بلاده التي طال استعبادها إلى المرتبة العليا في العالم الحديث.

في إطار الترتيب الهرمي للحركة القومية الصينية المعاصرة، احتل تشو إن لاي المرتبة الثانية بعد ماو. وقد كان يرضخ في معظم الأمور — مثله في ذلك مثل نحو ثمانمائة مليون آخرين — لإرادة الرّبّان الأكبر، بل لأهوائه. لكن فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، ترك لتشو حرية التصرف؛ فمن بين كبار القادة الصينيين، كان هو الوحيد الذي عاش ودرس في الغرب. ونظراً لبلوغه مرحلة النضج — الفكري — في باريس، فقد كان يتحدث الفرنسية بطلاقة، وكذلك بعض الإنجليزية. وكان يفتعل توجّهاً عالمياً في سلوكه؛ فحينما سُئِلَ عن أثر الثورة الفرنسية، ردّ قائلاً: «لا يزال الوقت مبكراً للحكم».

كما كتب ستيوارت شرام، فإنه عند عقد مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥، كان تشو قد خلّف انطباعاً بأنه «دبلوماسي مهذب وبارع»، وقف «جنباً إلى جنب مع نهرو بصفته أحد الممثلين الرئيسيين للعالم غير الأوروبي، وقد فرّقتهما الأيديولوجية، لكن وحدتهما حقيقة أنهما آسويان».⁵

في عام ١٩٥٥ ربما كانت الأيديولوجية السياسية وحدها هي التي فرّقت بين تشو ونهرو. ولكن عام ١٩٥٨، فرّقت بينهما أيضاً المصلحة الوطنية. في ديسمبر ١٩٥٨، كتب رئيس الوزراء الهندي أول رسالة ضمن سلسلة طويلة من الرسائل إلى تشو. بدأ نهرو رسالته بالإعراب عن إعجابه بالتقدم الاقتصادي الذي أحرزته الصين، قبل أن يحوّل دفة الحديث — بحذر ولطف — إلى مسألة الحدود؛ فقال مذكّراً إنهما حين التقيا عام ١٩٥٦،



طريق السيارات بين شينجيانج والتبت

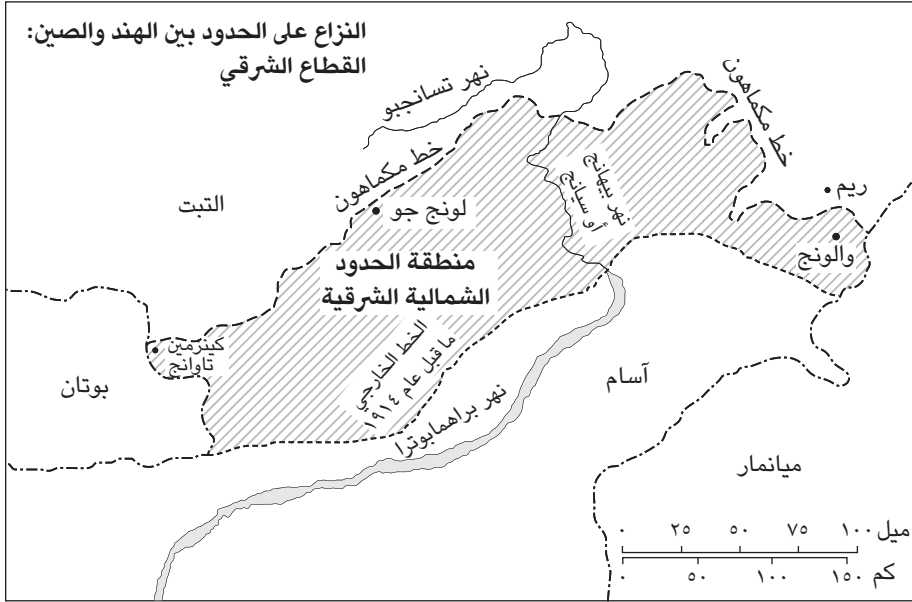
المناطق التي ادعت الصين تبعيتها لها

كان تشو يرى أنَّ خط مكماهون تركة الإمبريالية البريطانية، ولكنه أشار إلى أنه «نظرًا للعلاقات الودية» بين الصين والهند، فإنَّ الحكومة الصينية سوف تعترف به، بعد التشاور مع السلطات المحلية في التبت؛ فحينذاك أكَّد تشو انطباع نهرو بأنَّه «ليس ثمة خلاف حدودي ذو شأن بين الصين والهند». ثم ظهرت تلك الخريطة في مجلة «تشاينا بيكتوريال»، والتي رُسمت حدودها «فوق الأراضي الهندية مباشرة».

بعد مرور شهرٍ ردَّ تشو، قائلاً إنه «تاريخياً لم تُبرَم معاهدة أو اتفاق بشأن الحدود الصينية الهندية قط». وخط مكماهون كان «نتاج عدوان السياسة البريطانية على منطقة التبت الصينية» و«لا يمكن اعتباره قانونياً». فكان تشو يرى أنَّ الهنود يحتجون على طريق شُقَّ في منطقة «كثيراً ما كانت تحت الولاية الصينية». «كل ذلك يثبت أنه [خلافًا لادِّعاء نهرو] ثمة خلافات حدودية قائمة بالفعل بين الصين والهند» كان ذلك هو السياق الذي ينبغي النظر فيه إلى الخريطة المنشورة في مجلة «تشاينا بيكتوريال». وقد اقترح تشو أن يحافظ الطرفان على الوضع الراهن مؤقتاً، لحين التوصل إلى «تسوية ودية» لمسألة الحدود.

كتب نهرو ردَّه يوم ٢٢ مارس ١٩٥٩، فقال إنه قد «فُوجئ بعض الشيء» لمعرفة أنَّ بكين لم تقبل الحدود المُرسَّمة بين الهند و«منطقة التبت الصينية»؛ إذ إنَّ تلك الحدود تعكس عدة اتفاقات محددة، منها: اتفاقات عُقِدَت بين كشمير ولاسا عام ١٨٤٢، وخط مكماهون في الشرق، الذي اتَّفَقَ عليه عام ١٩١٣-١٩١٤. هذا بالإضافة إلى أنه ثمة تضاريس طبيعية واضحة — مستجمعات أمطار وقمم جبال — تعرَّف الحدود بين البلدين. وقال نهرو إنه ربما كان ثمة فجوات في بعض المناطق، ولكن بالنسبة إلى «الجزء الأكبر من حدودنا مع الصين، ثمة مرجعية كافية للحدود المبيَّنة في خرائطنا المنشورة، استناداً إلى الجغرافيا والتقاليد وكذلك المعاهدات». واختتم نهرو الرسالة معرباً عن أمله في «الوصول إلى تفاهم في هذا الصدد عما قريب».

قبل أن يتسنَّى لتشو الرد، فرَّ الدلاي لاما إلى الهند، وهو ما عقَّد الأمور بدرجة هائلة؛ إذ كان الصينيون بالغي الاستياء من الترحيب الذي ناله من قطاعات كبيرة من الشعب الهندي. ولاموا نيودلهي على ذلك. أفلَم يؤدُّ التقاء زعيم التبت بنهرو شخصياً إلى منحه مشروعية في غير محلها؟ كانت بكين ترى أنَّ ثورة التبت ليست انتفاضة شعبية على الإطلاق، وإنما هي من عمل «عناصر رجعية فائرة تنتمي إلى الطائفة العليا» استمدت العَوْن من «الإمبرياليين الأمريكيين» و«عُصبة شيانج كاي-شيك». وقد بلغ الأمر ببعض



المنطقة التي ادعت الصين تبعيةها لها

وسائل الإعلام الصينية حد ادّعاء أنّ بلدة كاليمبونج الهندية هي «مركز قيادة الثورة»، وأنّ الحكومة في دلهي تتأثّر «بالدعاية والمكائد الإمبريالية»، وأنّ علاقة الصداقة القائمة بين الصين والهند «تُهدّم من الجانب الهندي».⁶

كان ثمة بعض الدعاية من جانب لاجئي التبت في كاليمبونج، ولكن الصينيين بالغوا كثيراً في تقدير أهميتها. وفي الواقع صدرت احتجاجات أعلى صوتاً بكثير عن مصادر هندية، لا سيما السياسي الذي تحوّل إلى الخدمة الاجتماعية: جايا براكاش نارايان (جيه بي). كان جيه بي نصيراً متحمساً لقضية استقلال التبت، وهي القضية التي حظيت بدعم عناصر أخرى أقل حيادية على ساحة السياسة الهندية؛ مثل حزب جانا سانج، الذي كان يرغب في دخول نيودلهي في تحالف صريح مع الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب الباردة والاستعانة بها في «تحرير» التبت.⁷ إلا أنّه، مثلما أكّد سكرتير الخارجية الهندية للسفير الصيني بعد شهر من فرار الدلاي لاما إلى المنفى، فإن «الهند لا رغبة لديها — في الماضي أو الحاضر — في التدخل في مجريات الشؤون الداخلية في التبت»، وأن الدلاي لاما

«سوف يُعامل باحترام في الهند، ولكن لا يُتَوَقَّع منه مباشرة أي أنشطة سياسية من هذا البلد». كان ذلك هو الموقف الحكومي، الذي عارضه بعض الهنود بطبيعة الحال؛ فكما أشار سكرتير الخارجية الهندية: «يكفل القانون والدستور الحرية الكاملة في التعبير عن الرأي في البرلمان والصحافة وغيرهما من الميادين في الهند. وكثيراً ما يُعَرَّب عن الآراء في إطار شديد الانتقاد لسياسات الحكومة الهندية.»

لم يكن ذلك الفارق سهل الفهم على بكين، لأنه في الصين — في المجال العام على الأقل — لم يكن من الممكن انتقاد سياسات الحكومة. وقد انعكس الفرق بين هذين النظامين السياسيين — فلنسمّهما الشمولية والديمقراطية — بنحو واضح على محادثة دارت بشأن حادثة وقعت في بومباي يوم ٢٠ أبريل؛ فوفقاً لرواية الجانب الصيني — التي عبّرت عنها بكين لنينودلهي في رسالة بتاريخ ٢٧ أبريل — رفعت مجموعة من المتظاهرين شعارات وألقت حُطَباً:

وَصَمَتَ إخماد الصين للتمرد الذي وقع في نطاق أرضها — منطقة التبت — بأنّه عمل إمبريالي وتقولّوا عليها بشتى الافتراءات. والأخطر من ذلك أنّهم ألصقوا صورة لماو تسي تونج، رئيس جمهورية الصين الشعبية، على جدار القنصلية العامة الصينية واقترفوا إهانة جسيمة بقذف الصورة بالطماطم والبيض الفاسد. وبينما كان أولئك الهمج يسيئون إلى الصورة، وقفت الشرطة الهندية متفرجة دون تدخّل، وأبعدت الجمهور المحيط بهم حتى تتيح للمراسلين التقاط الصور.

من وجهة نظر بكين، مثّلت واقعة بومباي «إهانة بالغة لرئيس دولة جمهورية الصين الشعبية والزعيم المحترم والمحبوب للشعب الصيني». فكانت تلك إهانة «لا يمكن لجماهير الشعب الصيني البالغ تعدادها ستمائة وخمسين مليون نسمة تحمّلها بالمرّة». وجاء في الشكوى أنّه «إن لم يتم التوصل إلى تسوية معقولة» بخصوص تلك المسألة، وإذا «لم يكن رد الحكومة الهندية مُرضياً»، فإنّ «الجانب الصيني لن يهدأ أبداً دون التوصل إلى تسوية مُرضية للمسألة، أي إنه لن يهدأ أبداً ولو بعد مائة عام».

ورداً على الشكوى، أعربت الحكومة الهندية «عن عميق أسفها على التعامل بأسلوب يفتقر إلى اللطف مع صورة الرئيس ماو تسي تونج، الرئيس المحترم لدولة تربطها بالهند أواصر الصداقة». ولكن الهند نفت تقديم رجال الشرطة الذين كانوا في الخدمة ذلك اليوم

أَيَّ مساعدة للمتظاهرين، بل على العكس، هم «وقفوا أمام الصورة لإنقاذها من التعرض لمزيد من التدنيس». واستأنفت الحكومة الهندية ردها واصفةً سلوك المتظاهرين بأنه «مؤسف» ولكن:

الحكومة الصينية تدرك بلا شك أنه وفقًا لقانون الهند لا يجوز حظر المسيرات ما دامت سلمية ... حتى إنها تُنظَّم في أحيان غير قليلة بالقرب من مقر البرلمان ويستخدم المتظاهرون شتى الشعارات المناوئة لشخصيات رفيعة المستوى في الهند. وقد حدث في الماضي أن أخذ بعض الأشخاص غير المسؤولين صورًا للمهاتما غاندي ورئيس الوزراء وتعاملوا معها بأسلوب مهين؛ فالقانون والدستور في الهند يُقرَّان مساحة كبيرة من الحرية للناس ما لم ينخرطوا في عنف فعلي.

٣

في الأسبوع الأول من سبتمبر لعام ١٩٥٩، أصدرت حكومة الهند «ورقة بيضاء» تحتوي على مراسلات خمسة أعوام مع نظيرتها الصينية. تضمَّنت تلك الرسائل نزاعات تافهة، ناتجة عن توغُّل دوريات مسلَّحة في أراضٍ يدَّعي الطرف الآخر أحقيته فيها، ومسائل أكبر بشأن وضع الحدود في الغرب وفي الشرق، وخلافات بشأن دلالة التمرد في التبت. كان أعضاء البرلمان المعارضون — بقيادة أتل بهاري فُجبايي الزعيم الشاب فائز الحماس لحزب جانا سانج — يطالبون منذ فترة بأن تعرض الحكومة مراسلاتها مع الصين على البرلمان. وقد عجلت سلسلة من الأحداث الحدودية في أغسطس إصدار الورقة البيضاء؛ فقد حدثت صدامات بين الدوريات الصينية والدوريات الهندية في مواضع عدة من منطقة الحدود الشمالية الشرقية، وتعرَّضت إحدى النقاط الحدودية الهندية في لونج جو لهجوم عنيف من الصينيين، الذين تغلَّبوا عليها في النهاية.

ولسوء حظ الحكومة، فقد تزامن ظهور الورقة البيضاء مع وقوع خلاف مرير بين وزير الدفاع ورئيس أركان جيشه. كان الوزير هو صديق نهرو القديم في كيه كريشنا مينون، الذي شغل ذلك المنصب عام ١٩٥٧ تعويضًا له على إبعاده عن المهام الدبلوماسية. وقد رحَّب الجيش بتعيينه في البداية؛ فسابقوه في ذلك المنصب كانوا يفتقرون إلى الجاذبية والبراعة، أما هو فكان أبعد ما يكون عن ذلك، هذا إلى جانب أنه كان مقرَّبًا إلى رئيس

الوزراء. ولكنَّ مينون ما إنَّ بدا عليه الاستقرار في وظيفته الجديدة، حتى دخل في خلاف مع رئيس أركان جيشه، الجنرال كيه إس تيمايًا (تيمي)، وهو رجل لا يقل عنه بأسًا. كان تيماي ابن صاحب مزارع قهوة في كورج، طوله ستة أقدام وثلاث بوصات وتمتَّع بشخصية مبهرة وسجِّل عسكري أكثر إبهارًا. عندما كان ضابطًا شابًا في الله أباد، التقى رجلًا مُسنًا في دار عرض سينمائي، سأله: «بم تشعر وأنت هندي ترتدي زي الجيش البريطاني؟» فأجابه تيمي بكلمة واحدة: «بالحر.» كان الرجل المُسنَّ هو موتيلال نهرو، والد جواهر لال وهو نفسه أحد رجال الحركة القومية المشاهير. وفيما بعد، عندما أصبحا صديقين، سأله تيماي إن كان حريًّا به أن يستقيل من منصبه في الجيش وينضم إلى الحركة القومية؛ فنصحته موتيلال بالبقاء فيه، قائلاً إنَّه بعد نيل الحرية سوف تكون الهند بحاجة إلى ضباط مثله.⁸

حارب تيماي ببسالة في الحرب العالمية الثانية قبل أن يخدم بشرف في العام الأول المليء بالاضطرابات بعد نيل الهند حريتها. وأثناء عملية التقسيم، أشرف على حركة اللاجئين في البنجاب، ثم أُرسِل إلى كشمير، حيث طهَّرت قواته الوادي من الغُزاة. وفيما بعد، قاد فريق هدنة تابع للأمم المتحدة في كوريا، حيث أشرف على تدبير أمر ٢٢ ألف أسير حرب شيوعي. وقد حظيت قيادته بالثناء من طرفي الطيف الأيديولوجي، الصينيين وكذلك الأمريكيين.

كان تيمي حتى ذلك الوقت أقرب شيء لفكرة البطل العسكري الأصيل لدى الهنود الرافضين للعنف والحرب.⁹ إلا أنَّه لم يكن على وفاق مع وزير الدفاع الذي يرأسه؛ فقد كان تيماي يرى أنَّ قواته ينبغي أن تكون أكثر تأهبًا لاشتباك محتمل مع الصين. ولكنَّ كريشنا مينون أصرَّ على أنَّ التهديد الحقيقي آتٍ من باكستان، ومن ثم فقد نُشِرَ الجزء الأكبر من القوات الهندية على الحدود مع باكستان. كذلك كان تيماي قلقًا من قِدم الأسلحة التي يحملها جنوده آنذاك، وكانت تتضمن بنادق إنفيلد عيار ٣٠٣ بوصة، التي كانت تُستخدم في الحرب العالمية الأولى؛ فعندما اقترح الجنرال على الوزير أن تصنَّع الهند البندقية الآلية البلجيكية إف إن ٤ بترخيص من الشركة الأصلية، «قال كريشنا مينون في غضب إنَّه لن يسمح بأسلحة حلف شمال الأطلسي في البلاد.»¹⁰

في الأسبوع الأخير من أغسطس ١٩٥٩ وقع خلاف بين تيماي ومينون بسبب قرار مينون تعيين ضابط يدعى بي إم كاوِل في رتبة فريق، متخطيًا بذلك أكثر من اثني عشر ضابطًا يفوقونه في الأقدمية. كان لدى كاوِل ميول دعائية؛ فقد كان يحب التمثيل في

المسرحيات، على سبيل المثال. وكان قد أشرف على إنشاء مجمع سكني جديد، لقي إعجاب وزير الدفاع باعتباره مثالاً للكيفية التي يمكن بها للعسكريين أن يسهموا في المصلحة العامة. وإضافةً إلى ذلك فقد كان كاول معروفاً لدى جواهر لال نهرو، وهي حقيقة كان يروق للجنرال إذاعتها.¹¹

لم يكن كاول معدوم الفضائل؛ فقد وصفه زميل مقرب بأنه «مفعم بالحيوية؛ فهو سريع البديهة وقوي ومغامر». إلا أنه «يمكنه أيضاً أن يكون غير موضوعي ومتقلّباً وانفعالياً». ¹² كان تيمايا قلقاً من قلة خبرة كاول القتالية، إذ إنه أمضى جزءاً كبيراً من حياته المهنية في سلاح الخدمة العسكرية، وهي خلفية لا تؤهله فعلياً لشغل منصب مهم في الجيش. وقد استفزّت ترقية كاول — عندما أُضيفت إلى الإساءات الأخرى من جانب الوزير — الجنرال تيمايا إلى تقديم استقالته؛ ففي ٣١ أغسطس ١٩٥٩، كتب إلى رئيس الوزراء قائلاً إنه «يستحيل عليّ وعلى رئيسي الأركان الآخرين الاضطلاع بمسئولياتنا تحت إمرة وزير الدفاع الحالي». وقال إن الظروف لا تسمح له بالاستمرار في منصبه.¹³

تسرّب خبر استقالة رئيس أركان الجيش إلى الساحة العامة؛ فنوقشت المسألة في البرلمان، وفي الصحافة أيضاً. كان الشيوعيون هم الطرف غير الموالي لتيمايا؛ مثل إي إم إس نامبوديريباد، الذي قال إن تيمايا ينبغي أن يمثل أمام محاكمة عسكرية، وكذلك الشيوعيون المتخفّون مثل صحيفة بومباي الأسبوعية «بليتز»، التي زعمت أن تيمايا أصبح أداة «اللوبي الأمريكي» دون أن يدري. أما من انحازوا إليه في مواجهة وزير الدفاع فكان منهم منافسة «بليتز» العظيمة (والموالية للولايات المتحدة بلا شك) — صحيفة «كارنت» الأسبوعية — إلى جانب قطاعات كبيرة من الصحف غير الأيديولوجية. وصحيفة «هندوستان تايمز» الموالية للحكومة قالت إن «كريشنا مينون يجب أن يرحل» عوضاً عن تيمايا. واتّهمت الصحيفة ذلك الوزير بإيصال القوات المسلحة إلى «حالة قريبة من تحطيم الروح المعنوية» بمحاولة تكوين خلايا من الضباط الموالين له شخصياً، في أعلى المستويات.¹⁴

كان البعض يأملون في أن تضطر نوبة الاحتجاجات العنيفة على استقالة تيمايا كريشنا مينون أيضاً إلى تقديم استقالته. وإذ كتب أحد المحامين البارزين إلى الجنرال، وصف الوزير بصاحب «العبقريّة الشريرة في السياسة الهندية»، وأضاف: «إذا أُجبر تصرّفك مينون على التقاعد، فسوف تتنفس الهند الصعداء، وتكسب أنت امتنان الأمة الخالص». ثم استدعى نهرو تيمايا إلى مكتبه، وأقنعه بسحب استقالته بعد جلستين

طويلتين. وأكّد لرئيس الأركان أنّه سوف يتم التشاور معه في جميع القرارات المهمة المتعلقة بالترقيات. وكتب زميل قديم لتيّمي — لواء متقاعد آنذاك في بلدة دهرادون الجبلية — إلى صديقه قائلاً له إنه كان ينبغي أن يتمسك بموقفه، لأنّ «الحل الذي تم التوصل إليه غير مجدٍ؛ إذ لم يجر طرد أحد أو استبعاده. وشهر العسل لا يمكن أن يدوم طويلاً، كما سوف تكتشف عما قريب».¹⁵

زاد إصدار الورقة البيضاء الخاصة بالمراسلات مع الصين — الذي تزامن مع سلسلة الأحداث المرتبطة باستقالة الجنرال — حدّة المشاعر العدائية تجاه وزير الدفاع؛ فحتى نواب البرلمان لم يكونوا على دراية بمدى السيطرة الصينية على الأراضي الهندية. وازتويّ في إقامة نقاط حراسة صينية وشق طريق سيارات عبر أراضٍ تنتمي — على الخرائط على الأقل — إلى «الهند»، تهاوّن غير معقول من جانب الجهات المسؤولة عن حراسة الحدود. وبطبيعة الحال انتهز السياسيون المعارضون فرصة «حرب الخرائط [التي شنتها الصين] على الهند». وعلى حد تعبير أحد نواب البرلمان الاشتراكيين، فربما كانت نيودلهي لا تزال مؤمنة بشعار: «الهنود والصينيّون إخوة»، ولكن بكين تتبع مقولة لينين: «الوعد، مثل قشرة الفطيرة، صُنِعَتْ لَتُكْسَرَ».¹⁶

ربما كان ينبغي تحميل رئيس الوزراء المسؤولية، ولكن في ذلك الحين وُجّهت أصابع الاتهام إلى وزيره المدلّل، كريشنا مينون. وقالت إحدى الصحف إنّّه لو كانت البلاد «غير مستعدة بالمرّة للتصدّي للعدوان الصيني»، فالخطأ خطأ الشخص «المُمسك بدقّة وزارة الدفاع الهندية»؛ أي وزير الدفاع. وحتى أعضاء حزب المؤتمر أصبحوا يطالبون برأس مينون. وقد نصّح وزير الداخلية جوفند بالّاب بانت — أحد الجنود المُخضّرمين في معركة الحرية ورفيق نهرو القديم — رئيس الوزراء بتغيير حقيبة مينون الوزارية؛ بمعنى أن يبقيه في مجلس الوزراء، مع تكليفه بوزارة أخرى غير الدفاع.¹⁷ وكتب الصحفي المحترم بي شيفا راو — ونائب البرلمان في ذلك الوقت — إلى نهرو معرباً عن «انزعاج بالغ لإصرارك على الإبقاء على كريشنا مينون في مجلس الوزراء. إنّنا نواجه خطراً محدقاً من جانب قوة شيوعية. وكما تعلم، ثمة مخاوف واسعة الانتشار من مشاعره الموالية للشيوعيين». وأردف شيفا راو قائلاً: «إنّه لم يكن يسيراً عليّ أن أكتب هذه الرسالة، وأنا أعلم أن ذلك سيكون قراراً شديداً الصعوبة عليك». إلا أنّ «تلك ظروف طارئة لا يمكن لأحد التنبؤ بنهايتها».¹⁸

إلا أنّ نهرو تمسك بموقفه، وبكريشنا مينون. وفي الوقت نفسه، استمرّت المراسلات «الدبلوماسية» مع الصين؛ ففي ٨ سبتمبر ١٩٥٩، ردّ تشو إن لاي أخيراً على رسالة

نهره التي أرسلها بتاريخ ٢٢ مارس، والتي كانت قد عرضت موقف الهند؛ فأبدى تشو دهشته من أن تطلب الهند من الصين «منح الاعتراف الرسمي للوضع الناجم عن أعمال سياسة العدوان البريطانية ضد منطقة التبت الصينية». وقال: «إن الحكومة الصينية لا تعترف مطلقاً بخط مكماهون المزعوم»، وتصرّ على أن «الحدود بين الصين والهند بأكملها غير مُرسّمة»، ودعا إلى عقد تسوية جديدة «منصفة ومقبولة للطرفين». واختتم الرسالة بإشارة إلى التوتر المتصاعد نتيجة التمرد الحادث في التبت، الذي شرعت القوات الهندية بعده في «حماية قطاع طرق مسلحين من التبت» وبدأت «تتوغل بالطراد في أنحاء القطاع الشرقي من الحدود الصينية الهندية».

ردّ نهره في الحال تقريباً، قائلاً إنَّ الهنود «مستاءون للغاية من ذلك الزعم» القائل بأنَّ «حكومة الهند المستقلة تسعى إلى الاستفادة» من الإمبريالية البريطانية. وأشار إلى أنه فيما بين عام ١٩١٤ وعام ١٩٤٧ لم تبد أي حكومة صينية اعتراضاً على خط مكماهون. وأعرب عن رفضه اتهام الهند بحماية مسلّحين من التبت، كما أعرب عن شعوره «بصدمة كبيرة» من لهجة تشو، مذكّراً إياه بأنَّ الهند كانت من أوائل البلدان التي اعترفت بجمهورية الصين الشعبية وما فتئت تسعى لصداقتها.¹⁹

في ذلك الوقت، كان الحوار بين الهند والصين يشمل تبادل الرصاصات إلى جانب الرسائل؛ ففي أغسطس ١٩٥٩، وقع اشتباك بالأسلحة في لونج جو، بمحاذاة خط مكماهون في القطاع الشرقي. وفي أواخر أكتوبر ١٩٥٩ هجمت كتيبة صينية على دورية حراسة هندية في منطقة ممر كونج كا في لاداخ؛ فقتلت تسعة جنود هنود، وأسرت مثلهم. أكّد الجانب الصيني أنَّ جنود الهند دخلوا أرضهم عمداً، وردّ الجانب الهندي بأن كل ما فعلوه كان تسيير دورية حراسة على جانبهم من الحدود لا أكثر.

قادت تلك الاشتباكات نيودلهي إلى مراجعة سياستها الحدودية؛ فمن الجدير بالملاحظة أنه حتى تلك اللحظة لم تكن الحدود مع الصين مسئولية الجيش وإنما كانت مسئولية مكتب الاستخبارات؛ فكانت النقاط القائمة تخدم فيها كتائب شبه عسكرية: قوة «بنادق آسام» في الشرق وقوات الشرطة الاحتياطية المركزية في الغرب. أما قوات الجيش النظامية فكانت محتشدة على طول الحدود مع باكستان، التي كانت تُعتبَر الخطر الرئيسي وربما الوحيد الذي يتهدد الهند. ولكن بعد حادثتي لونج جو وممر كونج كا، سُحِبَت الفرقة الرابعة من البنجاب وأُرْسِلَت إلى منطقة الحدود الشمالية الشرقية. مثّل ذلك تغييراً لا يُستهان به؛ فالفرقة الرابعة المُدَرَّبَة على حروب الدبابات في الأراضي المنبسطة أصبح عليها العمل في تضاريس مختلفة تماماً.

كانت حكومة الهند تهدف من استخدام «سياسة التقدم إلى الأمام» الجديدة هذه إلى التوسع في تلك الأرض غير المأهولة، بإقامة سلسلة من نقاط الحراسة الصغيرة على طول الحدود أو على مقربة منها. نالت تلك العملية حظًا وافراً من الاهتمام في دلهي، حيث بُسِطَت الخرائط في مكاتب وزارة الدفاع وثُبَّتَ عليها دبابيس زرقاء صغيرة لتمييز مواقع تلك النقاط. لكن تلك الخرائط لم تبين المحاولات المقابلة من جهة الصين للماء الفراغات؛ إذ راحت تعمل من جانبها فيما أصبحت آنذاك حدودًا متنازعًا عليها بشدة.²⁰

٤

بحلول عام ١٩٥٩ على الأقل، اتَّضحت استحالة التوفيق بين موقفَي الهند والصين؛ فقد أَصَرَ الهنود على أَنَّ الحدود — في معظمها — أَقَرَّتْها وأكَّدَتْها المعاهدات والأعراف، فيما قال الصينيون إنَّها لم تُرَسِّمْ قط. استندت ادِّعاءات الحكومتين إلى تركة الإمبريالية؛ الإمبريالية البريطانية (بالنسبة إلى الهند) والإمبريالية الصينية (على التبت) بالنسبة إلى الصين. ومن هذا المنطلق، ادَّعت كل منهما السيادة على أراضٍ مكتسبة بسبل غير مشروعة تمامًا.

بالنظر إلى الماضي، يُكْتَشَف أَنَّ الهند استخفَّت باستياء الصين من «الإمبريالية الغربية». ففي النصف الأول من القرن العشرين، عندما كانت الصين ضعيفة، ذاقَت شتى ضروب الإذلال على يد القوى الأوروبية. وكان خط مكماهون أحد صور ذلك الإذلال. وبعد أن أصبحت الصين قوية، في ظل حكم الشيوعية، عقدت العزم على رفع مظالم الماضي. وعندما زار المحامي الهندي دانييل لطيفي بكين في نوفمبر ١٩٥٩ قال له زملاؤه الصينيون إنَّ «خط مكماهون ليس له سند قانوني». وبدا أَنَّ الرأي العام في الصين «بلغ حدًّا كبيرًا من الانفعال» بشأن مسألة الحدود. وإذ نقل لطيفي الحادثات التي أجراها إلى جواهر لال نهرو، قرَّنها بملحوظة كاشفة: «كما تعلم — أكثر من اللازم على الأرجح — فإنه من الصعب «في أي بلد» تقديم تنازلات عندما يُقال لعامة الشعب إن الأرض المتنازع عليها تُشكِّل جزءًا من تراب الوطن».²¹

ويسهل علينا أن نرى أيضًا إذا نظرنا إلى الماضي أَنَّهُ بعد فشل ثورة التبت، كان ينبغي لحكومة الهند أن تتَّخذ أحد الإجراءات التاليين أو كليهما: تعزيز دفاعاتها على طول الحدود الصينية، مع استيراد أسلحة من الغرب إذا لَزِم الأمر، والعمل بجدية على التوصل إلى تسوية جديدة للحدود مع الصين. إلا أنَّ التَّزام نهرو بعدم الانحياز حال دون اتِّخاذ الإجراء الأول، بينما حالت قوة الرأي العام دون الثاني؛ ففي أكتوبر ١٩٥٩، شَكَّت

صحيفة «تايمز أوف إنديا» من أنَّ رئيس الوزراء أبدى «اهتمامًا مبالغًا فيه بمشاعر الصينيين ولامبالاة نسبية إزاء الغضب والامتعاض اللذين اتسم بهما رد فعل الشعب الهندي».²² وأشارت صحيفة أخرى إلى أنَّ نهرو «يقف وحيدًا في مواجهة مدٍّ متصاعد من مشاعر السخط الوطنية على الصين».²³

وكما أشار ستيفن هوفمن، فإنَّ سياسة إصدار الأوراق البيضاء قلَّصت الخيارات المتاحة أمام نهرو؛ فلو كان النزاع الحدودي بقيَّ في طيِّ الكتمان، لكان رئيس الوزراء استطاع اللجوء إلى أكثر القنوات الخلفية هدوءًا، المتمثلة في التسوية الدبلوماسية. ولكن عندما انكشفت المسألة للعلن، وأثارت الكثير من التعليقات الغاضبة، لم يكن أمامه سوى «انتهاج السياسات التي يمكن تصوُّر أنَّ تلقى قَبولًا لدى البرلمان والصحافة الغاضبين». فقد قضت سياسة الأوراق البيضاء على روح الأخذ والعطاء، وأجَّبت في المقابل المشاعر الوطنية. وحادثة ممر كونج كا على وجه التحديد أسفرت عن صدور دعوات انتقام محنقة من قِبَل الطبقة السياسية بالهند.²⁴

بعد وقوع الاشتباكات الحدودية في سبتمبر وأكتوبر من عام ١٩٥٩، كتب تشو إن لاي مُقترحًا انسحاب الطرفين ٢٠ كيلومترًا خلف خط مكماهون في الشرق، وخلف خط السيطرة الفعلية في الغرب. ردَّ نهرو بتجاهل الاقتراح باعتباره مجرد وسيلة لإضفاء المشروعية على التعدييات الصينية في القطاع الغربي، وللحفاظ «على سلامة ممتلكاتكم المكتسبة بالقوة». وأصرَّ على أنَّ «سبب المتاعب الأخيرة هو الإجراءات المتخذة من جانبكم على الحدود». وحينذاك أشار تشو إلى أنَّ الصين رغم إيمانها بعدم قانونية خط مكماهون، تمسَّكت بسياسة «عدم السماح مطلقًا لقواتها المسلحة بعبور هذا الخط مع انتظار تسوية ودِّية لمسألة الحدود». ومن ثم:

فالحكومة الصينية حتى هذه اللحظة لم تقدِّم أي طلب فيما يتعلق بالمنطقة الواقعة جنوب خط مكماهون المزعوم على سبيل الشرط المسبق أو التدبير المؤقت، وما أجده عسيرًا على الاستيعاب هو سبب مطالبة حكومة الهند بالانسحاب أحادي الطرف للجانب الصيني من منطقة حدوده الغربية.

كان ذلك اقتراحًا مثيرًا للاهتمام، يمكن ترجمته — عند تجريده من الشفرة الدبلوماسية — إلى الآتي: فلتحتفظوا بأراضيكم (التي يُحتمل أن تكونوا قد حصلتم عليها عن طريق الاحتيال) في الشرق، فيما نحفظ نحن بأراضينا (التي يُحتمل أن نكون قد حصلنا عليها عن طريق الاحتيال) في الغرب.²⁵

لَحَصَ عالم الثقافة الصينية أوين لاتي مور المعضلة الهندية بدقة في مجلة «إكونوميك ويكلي» في يناير ١٩٦٠؛ فكتب أنه نظرًا لكَونه جلياً أنَّ الحدود مع الصين تركة الإمبريالية البريطانية، فإنَّ «التنازل عن جزء كبير من الأرض المتنازع عليها ... ما كان ليمثِّل مسألة كرامة وطنية للهند لولا أسلوب الصينيين في محاولة رسم الحدود بالقوة، دون تفاوض؛ فما يمكن للسيد نهرو التنازل عنه عن طريق المفاوضات الرشيدة بين طرفين متساويين لا يمكنه أن يتنازل عنه أبداً بالاستسلام الذليل».²⁶

في العدد نفسه من تلك الدورية، حثَّ كاتب آخر يُسمي نفسه «البراجماتي» على تنفيذ برنامج قوي من الاستعداد الدفاعي. وكتب في حِدَّة أنَّ القيادة في بكين «ربما كان ظنها بالقوات المسلحة الهندية ليس أفضل من ظن ستالين بالقوات المسلحة للفاثيكان». فقد كانت قوة الجيش الصيني تعادل قوة نظيره الهندي خمس مرات، وكان مُجَهَّزاً بأحدث الأسلحة السوفييتية؛ فصار لزاماً على الفكر الاستراتيجي الهندي — الذي انشغل لفترة طويلة جداً بباكستان — أن ينظر بجدية في شأن التهديد الصيني، لأنَّ الصداقة بين البلدين «انتهت قطعاً». وتحتّم أن تكون «الأولوية الأولى في تخطيطنا الدفاعي إبقاء الجيش الصيني على الجانب الشمالي من الحدود». وينبغي أن تُدَرَّب الهند وحدات على القتال في المناطق الجبلية، وتزوَّدَهم بمعدات محمولة. ويجب توفير دعم احتياطي في صورة قوة مكوَّنة من طائرات هليكوبتر وطائرات قاذفة مقاتلة. وقال «البراجماتي»: «إن الشيء الأهم هو بناء قوة، في غضون عامين إلى أربعة أعوام، صلبة بما يكفي للتصدّي بنجاح لأي حرب خاطفة تُشَنُّ على حدود الهيمالايا».²⁷

إلا أنَّ المعارضة السياسية لم تكن على استعداد للانتظار لحين حدوث ذلك؛ ففي الأسبوع الأخير من يناير لعام ١٩٦٠، تردد صوت رئيس حزب جانا سانج مدوياً في قوله: «مصالح الأمة الذاتية وشرفها يتطلَّبُان اتِّخاذ إجراء سريع وفَعَّال لتحرير الأرض الهندية من العدوان الصيني». والحكومة الحالية «أبقت الشعب والبرلمان في جهل تام بشأن حقيقة العدوان ذاتها»، والآن «لا تزال تقف موقف المتفرِّج، عاجزة، بينما يتقدم العدو مُوطَّداً أقدامه تدريجياً في المناطق المحتلة».²⁸

إلا أنَّ الشك في الصينيين لم يكن مقصوراً على الأحزاب اليمينية فحسب بأي حال؛ ففي فبراير ١٩٦٠ علَّقَ رئيس الجمهورية راجندرا براساد على «السخط والغضب» السائدين فيما بين الطلاب في مسقط رأسه بيهار. وقال إنَّ هؤلاء الشباب أرادوا أن تُزِيل الهند «العدوان الصيني» عن «كل شبر من أرضنا». وهم «لن يحتملوا أي خطوة خاطئة أو ضعيفة تتخذها الحكومة».²⁹

مع زيادة تصلُّب موقف الطرفين، دعت نيودلهي تشو إن لاي لاجتماع بشأن مسألة الحدود. كان من المقرَّر عقد الاجتماع في أواخر شهر أبريل، وفي الأسابيع السابقة عليه جرت محاولات عديدة لإفشاله؛ ففي يوم ٩ مارس ناشد الدلاي لاما العالم قائلاً: «لا تنسوا معركة التبت، ذلك البلد الصغير المستقل الذي اغتصبته قوة متعصِّبة توسعية». وبعد ثلاثة أيام حثَّ أحد الأعضاء القدامى في حزب جانا سانج رئيس الوزراء على «عدم المساومة بمشاعر مئات الملايين من أبناء بلده» و«اتخاذ كافة الخطوات اللازمة لصد أي تعديّات أخرى من جانب الصينيين». أما ما جاء مفاجئاً بدرجة أكبر فكان البيان الصادر عن مجموعة دراسة الهيمالايا التابعة للجناح البرلماني لحزب المؤتمر، والذي حثَّ رئيس الوزراء على اتِّخاذ «موقف صارم بشأن مسألة الحدود».³⁰

في الأسبوع الأول من أبريل، أرسل قادة المعارضة غير الشيوعية مذكرة إلى رئيس الوزراء مذكِّرين إياه «بالمشاعر الشعبية» إزاء الصين، وطالِبين منه تأكيداً على أنه في إطار محادثاته مع تشو إن لاي «لن يحدث شيء قد يُؤوِّل على أنه تنازل عن أي رقعة من أرض الهند».³¹ فإذ وجد رئيس الوزراء نفسه محاصراً من كافة الجهات، التمس الدعم من جانب فينوبا بهافي الحكيم، أحد تلاميذ غاندي، الذي كان يطوف ريف البنجاب سيراً على الأقدام آنذاك. انفرد نهرو بهافي ساعة في معسكره بالقرية، وعلى الرغم من أنَّ أيًّا منهما لم يبحِّ بفحوى تلك المحادثة، فقد اتَّضح إلى حدٍّ بعيد في حُطْب ألقاها فينوبا فيما بعد؛ ففي يوم ٥ أبريل، خطب بهافي في مجلس في كوروكشِترا، التي شَهِدَتْ في أزمنة الأساطير حرباً ملحمية بين أبناء العم الباندا والكاورافا؛ فقد أدَّى صلاة على ساحة المعركة تلك من أجل نجاح المحادثات بين نهرو وتشو. وقال: «التشكُّك كان من شِيم العصر السياسي البائد. أما العصر الجديد فقام على أساس الثقة وحسن النوايا». وكان بهافي يأمل أن تخلو المحادثات مع الزائر الصيني من الغضب والمرارة والريبة.

إلا أنَّ رسالته لم تلقَ قبُولاً ولا انتشاراً؛ فقبل التاريخ المقرَّر لمجيء تشو إن لاي بخمسة أيام، نظَّم حزب جانا سانج مظاهرة كبيرة أمام مقر إقامة رئيس الوزراء، ورفع المتظاهرون لافتات تُذكِّر نهرو بألا ينسى شهداء اللاداخ وألا يتنازل عن الأراضي الهندية. وفي اليوم التالي، عقدت المعارضة غير الشيوعية مؤتمراً شعبياً حاشداً في دلهي، محدِّرةً رئيس الوزراء من أنه إذا عقد صفقة مع الصينيين، «فسيكون حلفاؤه الوحيدون هم الشيوعيون والشيوعيون المستترون». في ظل تلك الأجواء، رأى المُحرِّر المحترم فرانك موريس أنَّ المحادثات محكوم عليها بالفشل. وكتب أنَّ الصِّدع بين البلدين «لا يمكن رأبه»،

وأضاف: «إذا أصرَّ السيد تشو على الاحتفاظ بنقاط المراقبة القديمة كلها، فكل ما سيتسنى للسيد نهرو أن يقوله له بلطف هو أن يرجع إلى بكين ويعيد التفكير.»

إلا أن نهرو أصرَّ على أن رئيس الوزراء الصيني «سوف ينال ترحيبًا كريمًا يليق بالتقاليد الرفيعة لهذا البلد». كان تشو في زيارة لبورما آنذاك، فذهب فيكونت هندي لكي يقابله ويستقلَّ طائرةً معه إلى دلهي. عندما جاء عام ١٩٥٦، كان قد نال استقبالاً شعبياً مؤثراً، ولكن هذه المرة — رغم آمال نهرو — وصل تشو «وسط استعدادات أمنية غير مسبقة»، وركب سيارة مغلقة في طريقه من المطار. أعدت منظمة هندو ماهاسابها مظاهرة احتجاجية «بالأعلام السوداء» ضد تشو، وكذلك عارضت زيارته الأحزاب الأكثر تعبيراً عن الاتجاه السياسي السائد. وقد عبّرت دعابتان كانتا سائدتين آنذاك عن المزاج في دلهي؛ كانت الأولى مفادها أن مقولة: «الهنود والصينيون إخوة» صارت بالأحرى: «الهنود والصينيون أعداء»، وفي الدعابة الأخرى سُئل عن سبب عدم وجود كريشنا مينون ضمن الوفد الهندي في المحادثات، وكانت الإجابة: «لأنه حاضر ضمن وفد السيد تشو.»³²

قضى تشو إن لاي أسبوعاً في نيودلهي، كان يلتقي نهرو فيه يومياً، في حضور المساعدين وغيابهم. وبدا في صورة نُشِرت في صحيفة «إنديان إكسبريس» بعد انتهاء اليوم الثاني من المحادثات أن المحادثات لم تكن تسير على ما يرام؛ فقد ظهر تشو في الصورة وهو يشرب نخب الصداقة الهندية الصينية، قارعاً كأسه بكأس إنديرا غاندي. بدت السيدة غاندي أنيقة في الساري الهندي، ولكنها كانت تنظر إلى والدها في تساؤل. وعلى الجانب الآخر من المائدة وقف نهرو، خالفاً قبعته، منهمكاً في احتساء الخمر من كأس في وجوم، متحاشياً النظر إلى تشو إن لاي. الهندي الوحيد الذي بدا عليه الاهتمام كان نائب الرئيس، إس رادها كريشنان، الذي ظهر في الصورة ماداً كأسه ليقرعه بكأس تشو.

قضى تشو إن لاي ونهرو نحو عشرين ساعة في المحادثات. لا يزال نص محادثتهما سرّاً رسمياً، إلا أن مؤلف هذا الكتاب استعان بنسخ منها احتفظ بها مسئول يقظ (أو خارق للقانون). تبرز تلك النسخ بجلاء مَبْلَغُ الألم والعداوة اللذين تخلّلا الحوار. بدأ نهرو بالتذكير بكل ما فعلته الهند من أجل الصين، مثل تقديم زعمائها إلى المؤتمر الآسيوي الأفريقي في باندونج، والدفع بقضيتها أمام الأمم المتحدة. وفي ضوء تلك اللفتات الطيبة، مثّل «التعدّي» الصيني على الحدود الهندية «صدمة هائلة». فردَّ تشو بشكوى من جانبه أيضاً؛ إذ قال إنه في ضوء الصداقة التي بين الهند والصين — في الماضي والحاضر — فقد تجاوزت أنشطته الدلاي لاما وأتباعه حدود اللجوء السياسي بكثير.

راح نهرو وتشو يتبادلان الاتهامات طوال يومين؛ فعندما كان نهرو يُصرُّ على أنَّ الهيمالايا كثيرًا ما اعتُبرت الحدود الطبيعية وكذلك الثقافية للهند، كان تشو يصف خط مكماهون بالتركة الخبيثة للإمبريالية. وقد أبدى رئيسا الوزراء كلاهما إلمامًا ممتازًا بالتفاصيل، إذ دافع كل منهما عن قضيته بدقة مثيرة للإعجاب؛ حيث ذكر كل منهما قرى وأوديةً وتلالاً وأنهارًا ونقاطاً أمنيةً ومعاهداتٍ بعينها، لعرض دعاوى بلده أو تعضيدها. وفي النهاية، اقترح تشو أن يحاولا «التوصل إلى حل» بدلاً من «تكرار الحجج». وتمثلت التسوية المناسبة — من وجهة نظره — في «امتناع الطرفين عن المطالبة بأراضٍ لم تُعد واقعة تحت إشرافهما الإداري». وبعد بضع ساعات تحدثت بصراحة أكبر، فقال: «في القطاع الشرقي، نحن نقرُّ بأنَّ ما تعتبره الهند حدودها قد بلغته الإدارة الفعلية للهند. ولكننا نرى بالمثل أنَّ الهند ينبغي أن تقبل أنَّ الجهاز الإداري الصيني قد بلغ الخط الذي يعتبره حدوده في القطاع الغربي.»

مرة أخرى — بعد فك الشفرة بالشكل المناسب — نجد أنَّه قصد الآتي: حُجَّتكم أقوى في الغرب ولكن حاجاتنا فيه أكبر. وفي حين أنَّ حُجَّتنا أقوى في الشرق، فربما كان جزء أكبر من مصالحكم على المحكِّ هناك. أي إنَّ تشو كان يطلب من الهند الاحتفاظ بتأوانج ومحيطها، لأنَّ كل ما تريده الصين هو أكساي تشين والطريق الممتد بين شينجيانج والتبت.

كان تشو يدعو إلى الحفاظ على الوضع الراهن والاعتراف به، إلا أنه — مثلما أشار نهرو في رده — فإن لفظ «الوضع الراهن» موضع خلاف في حد ذاته؛ فقد سأل: «السؤال هو: ما الوضع الراهن؟» وأردف قائلاً: «الوضع القائم اليوم مختلف عن الوضع القائم منذ عام أو عامين. والحفاظ على الوضع القائم اليوم من شأنه أن يكون غير منصف بالمرّة إذا كان مختلفاً عن الوضع القائم في وقت سابق.» فالحل الذي اقترحه تشو من شأنه أن يبرر المكاسب التي حققتها الصين — من وجهة نظر نهرو والهند — جلسةً وبسبل غير شرعية.³³

التقى تشو إن لاي أيضاً بوزير الداخلية جي بي بانث ونائب رئيس الجمهورية الدكتور إس رادها كريشنان، اللذين شكّا كلُّ منهما — في لهجة طغى الأسف فيها على الغضب — عدم تقدير الصين لكل ما فعلته الهند لإكساب حكومة الصين الشيوعية المشروعية في أعين العالم. وواجه تشو تحدياً أقوى حُجة من جانب وزير المالية النابغ قوي الآراء، مورارجي ديساي؛ فعندما سأل الزعيم الصيني كيف يسمح الهنود باستغلال

منشقي التبت أرضهم، ردّ ديساي قائلاً: «في بلدنا يعقد الجميع مؤتمرات؛ الجزائريون يعقدون مؤتمرات وكذلك الهنود أحياناً ضد حكومتهم.» ثم أضاف بذكاء (ربما شائبه لؤم): «رئيس الوزراء الصيني على دراية بأنّ لينين طلب اللجوء إلى المملكة المتحدة ولكنّ أحدًا لم يقيّد نشاطه السياسي. ونحن في الهند لا نشجّع أحدًا على التآمر على الصين، ولكننا لا نستطيع منع الناس من التعبير عن آرائهم؛ فحرية التعبير هي أساس ديمقراطيتنا.»³⁴

فيما نقل نهرو إلى البرلمان الهندي بشأن محادثاته مع تشو إن لاي، قال في سخرية جافة: «الجملة الأكثر أهمية في البيان [المشترك] هي أنّه رغم كافة المحاولات لم يتم التوصل إلى حلّ.» كذلك قدّم فرانك موراييس مرثاة ملائمة لزيارة تشو قائلاً: «يبدو أنّ المحادثات الصينية الهندية قد وصلت لطريق مسدود منذ زمن بعيد.» وكان ذلك ما حدث؛ فقد تبع الاجتماع الفاشل محادثات بين مسئولين على درجة أدنى، في بكين في شهري يونيو ويوليو من عام ١٩٦٠، ثم في نيودلهي في أغسطس وأكتوبر، وأخيراً في العاصمة البورمية رانجون في نوفمبر وديسمبر. وقدّم كل جانب كمّاً هائلاً من المذكرات والخرائط والوثائق والرسائل لدعم حجته. وقد أشار تعليق معاصر على ذلك الجبل من الأدلة إلى أنّه «من الواضح إلى حدّ بعيد أنّه من حيث الاتساق — وطول مدة المطالبة — كفة حكومة الهند هي الراجحة». فلم تتوافر أيّ خرائط صينية تظهر أكساي تشين باعتبارها جزءاً من الصين قبل عشرينيات القرن العشرين، وقد تبينّ من خريطة لإقليم شينجيانج من ثلاثينيات القرن العشرين أنّ جبال كونلون كانت هي الحدود المتعارف عليها — كما زعمت الهند طوال الوقت — وليس جبال كاراكورام؛ ففي القطاع الغربي على الأقلّ (الذي حدثت فيه التعدّيات الصينية) بدا أنّ حجة الهند أقوى؛ فقد «تَوخّت الحكومة الهندية الدقة والحرص في عرض قضيتها»، في حين أنّ عرض الصينيين للقضية تميّز بتضمّنه «مناهة من أوجه عدم الاتساق الداخلية، والمقولات المنزوعة من السياق، بل الأكاذيب الصريحة التي يسهل فضحها».³⁵

ولكن حتى لو كانت حجة نيودلهي أقوى بصفة عامة، فقد ظلّ الموقفان الهندي والصيني غير متوافقين؛ فأيّ أدلة واردة عن مصادر غربية — حتى المسافرين معدومي الانتماءات والقساوسة اليسوعيين الرخّالة — كان يُغضُّ الطرف عنها باعتبارها ملوّثة بصبغة «الإمبريالية»؛ فكان الصينيون يقدمون أدلة مضادة وصولاً إلى حد معين، ولكنهم في النهاية كانوا يترجعون قائلين إنّ الحدود لم تُرسَم بين البلدين بصفتهما دولتين ذاتي سيادة، وأنّ الهند لا يجوز لها المطالبة بتركة الهند البريطانية (غير المشروعة)، وأنّ

جمهورية الصين الشعبية لا تدعم أي معاهدات تفاوض عليها أي طرف كان يزعم تمثيل التبت أو الصين قبل عام ثورة عام ١٩٤٩.³⁶

الجدير بالذكر أنَّ الصين كانت ترغب في الحفاظ على مكاسبها في القطاع الغربي، حيث كان سندها التاريخي ضعيفاً. وفي المقابل، كانت مستعدة للتخلي عن حقها الأقوى بكثير في الشرق. وكان من الواضح أنَّ ذلك يُعزى إلى حاجتها لوجود إمكانية وصول سريع إلى التبت. وفي أكتوبر ١٩٦٠، بعد فشل قمة تشو إن لاي مع نهرو وعُجز اجتماعات المسؤولين عن التوصل إلى شيء، أعرب تشو إن لاي عن حنقه في ذلك الشأن للصحفي الأمريكي إدجار سنو؛ فقد زعم تشو أنَّ النزاع الحدودي لم «يبرز إلى السطح» إلا بعد «هروب الدلاي لاما وبدء الإصلاحات الديمقراطية في التبت». وأتهم الهند بأنها تريد أن «تحوّل منطقة التبت الصينية إلى «منطقة عازلة»». وشكا من أنها «لا تريد للتبت أن تصبح اشتراكية، مثلما حدث في مناطق أخرى من الصين». ثم توصل إلى استنتاج بعيد الاحتمال، مفاده أنَّ «الجانب الهندي ... يستخدم مسألة الحدود الصينية الهندية أداةً ضد القوى التقدمية في الداخل وكُرأس مال يتيح لها الحصول على «معونة أجنبية» من الخارج».³⁷

٥

كانت خريطة الهند الإقليمية تواجه تحدياً خارجياً من جانب الصينيين، وكذلك تحدياً داخلياً من جانب جماعات لغوية عدة أرادت إعادة رسم الخريطة؛ إذ لم تُرضها التوصيات الصادرة عن لجنة إعادة توزيع الولايات عام ١٩٥٦؛ فقد واصل المهاراشريون الضغط على الحكومة لكي تمنحهم مدينة بومباي. عرض رئيس وزراء ولاية بومباي الشاب المفعم بالحيوية، واي بي تشافان، قضية المهاراشريين ببراعة؛ إذ قال إنَّ حزب المؤتمر يمكنه أن يُعوّض بهذه الطريقة خسائر انتخابات عام ١٩٥٧، حين فاز تنظيم ساميوكتا مهاراشترا ساميتي ببعض مقاعد حزب المؤتمر. وفي النهاية، دخلت ولايتا جوجارات ومهاراشترا حيز الوجود يوم ١ مايو من عام ١٩٦٠، ومُنحت بومباي لولاية مهاراشترا.

أسفر إنشاء ولاية مهاراشترا عن تهدئة السخط في غرب الهند، مع إعطاء دفعة للتوقعات غير المتحققة في الشمال؛ فمتحدثو البنجابية كانوا هم الجماعة اللغوية الرئيسية الوحيدة التي ظلت دون ولاية خاصة بها؛ فطلبهم لم يُلبَّ، استناداً إلى أنَّ اللغة في تلك الحالة كانت مرتبطة ارتباطاً خطيراً بالدين، وأنَّ ما قُدِّم باعتباره «مقاطعة بنجابية»

كان في الواقع «مقاطعة سيخية»، وذريعة لما قد يصبح فيما بعد دولة سيخية منفصلة. ولكن خلال عامي ١٩٦٠ و ١٩٦١، أثار المعلم تارا سينج الذي لا يعرف الكلل سلسلة من القلاقل للمطالبة بإقامة ولاية بنجابية اللغة. ورافقه في مسعاه رجل دين سيخي آخر — سانت فاتح سينج (أو «الحكيم») — كان نائباً للمعلم تارا سينج قبل أن يصير فيما بعد خصماً له؛ فبقيادة هذين الرجلين بدأ متطوعو حزب أكالي دال يثيرون القلاقل بين الجماعات. وفي الوقت نفسه كان تارا سينج والحكيم يصومان عن الطعام دورياً، معلنين في كل مرة أنهما سينقطعان عن الطعام «حتى الموت»، ولكن صيامهما كان يُكسر في كل مرة قبل بلوغ تلك التضحية العظيمة.³⁸

تصدى نهرو بصلابة لحزب أكالي دال، وفاقه صلابة رئيس وزراء مقاطعة البنجاب المنتمي لحزب المؤتمر، براتاب سينج كايرون؛ فقد اتخذ كايرون إجراءات صارمة ضد القلاقل التي أثارها حزب أكالي دال، وأودع آلاف المتظاهرين السجن. كان قد تلقى تعليمه في الولايات المتحدة الأمريكية وتميز بالحيوية والطموح، وهما سمتان كانتا غائبتين لدى رؤساء وزارات الولايات والمقاطعات الأخرى آنذاك. وظن نهرو أنهما تعبران أيضاً عن جاذبية شعبية؛ فكما كتب لأحد أصدقائه: «تكمن قوة السردار براتاب كايرون في البنجاب في أنه يُمثل أهل الريف، ويتمتع بثقة جانب كبير منهم؛ فعادةً ما يكون منتقدوه من أهل المدن، سواء من السيخ أو الهندوس. وأثناء نوبة صوم المعلم تارا سينج عن الطعام الأخيرة، كان عدم تأثر المناطق الريفية مذهلاً؛ فقد كان سكانها منشغلين بانتخابات مجالس القرى وغيرها من الأنشطة».³⁹

كان كايرون ملك البنجاب غير المتوج طوال الأعوام الثمانية التي قضاها في منصبه؛ فقد كان يتمتع بالحيوية والرؤية، وقد أنشأ جامعة زراعية، وكان رائد ثورة الآبار الأنبوبية، وأقنع الفلاحين بتوسيع نطاق نشاطهم إلى المجالات المربحة مثل تربية الدواجن. وأخرج المرأة البنجابية من عزلتها، وأقنعها بالدراسة والعمل، بل المشاركة في الرياضات التنافسية، نظراً لاهتمامها بالرياضة. وكان يسهل عليه التعامل مع عامة الشعب؛ فكان يمكن لأي أحد أن يدخل مكتبه في أي وقت. ومن ناحية أخرى، كان صارماً حاسماً في تطبيق العدالة. ومن ثم فقد أصدر أوامر لرجال الشرطة بفرض غرامات على الفلاحين المتظاهرين عوضاً عن اعتقالهم، لكونهم لا يتورعون عن التضحية بأنفسهم في موسم الركود، ولكنهم «لا يمكنهم تحمل خسارة إيراداتهم». ولكن رجل الحضر الذي يخرق القانون لا بد من سجنه «لأنه لا يطبق الابتعاد عن مباحج الحياة الأسرية».⁴⁰

والحقيقة أنه كان ثمة مباحج لم يستطع كايرون نفسه مفارقتها بسهولة؛ فقد عاث ولداه في الأرض فسادًا خلال فترة توليه رئاسة وزارة الولاية؛ فبنى كل منهما إمبراطورية تجارية عملاقة بمساعدة أجهزة الولاية، مستهينين بقوانين الملكية ومواد تقسيم الأراضي؛ فقد اتَّهم كايرون «بإساءة استغلال جسيمة لمنصبه من أجل دعم المصالح التجارية لابنيه اللذين جنيا عشرات الملايين من الروبيات في الأعوام الأخيرة». وتلقَّى موظفو الخدمة المدنية تعليمات بغضُّ الطرف عن تلك المخالفات؛ فطُرحت تساؤلات حادة في البرلمان. وحثَّ عدة أعضاء من حزب المؤتمر — من بينهم إنديرا غاندي — رئيس الوزراء على إقالة كايرون. ولكن نهرو ساند رجله، مُبديًا إعجابه بحيوية كايرون وموقفه الصامد أمام المطالبات بإقامة مقاطعة بنجابية، إلا أنه وافق على تأسيس لجنة، بقيادة أحد قضاة المحكمة العليا، للتحقيق في الادِّعاءات الموجهة لكايرون.⁴¹

وكما كتب إليه جي نوراني: «كان ثمة أوجه تشابه كثيرة جدًّا بين السردار براتاب سينج كايرون [في البنجاب] وباكشي غلام محمد [في كشمير]؛ فكلاهما «كان صريحًا في كلامه، مباشرًا في أسلوبه، قليل الصبر أمام التعطيل البيروقراطي، مستهينًا بأداب الحياة العامة. وكان كل منهما يُمثِّل رجل المهام القذرة»، و«كلاهما حَظِيَ بدعم رئيس الوزراء نهرو».⁴²

كان ثمة دعاية سلبية ضد رئيس الوزراء في إحدى الولايات الحدودية — البنجاب — نجمت عن قلاقل أكالي دال والمخالفات التي ارتكبتها إدارة الولاية. وكان ثمة دعاية أكثر سلبية في منطقة حدودية أخرى — تلال ناجا — نجمت عن الظهور الدرامي لزعيم المتمرِّدين، إيه إن فيزو، في لندن؛ ففي وقت ما من عام ١٩٥٦ كان فيزو قد عبَّر الحدود إلى بورما ثم إلى باكستان الشرقية، ومنها واصل توجيه حركة المقاومة في منطقة ناجا. وبعد ثلاثة أعوام من القيادة عن بُعد، قرَّر أنَّ قضيته بحاجة إلى دعم العالم الغربي؛ فسافر بواسطة جواز سفر سلفادوري مزوَّر، وبلغ سويسرا، حيث اتَّصل بالأب مايكل سكوت، القسَّ الأنجليكاني الراديكالي الذي سبق له العمل مع الحركة المناهضة للفصل العنصري في جنوب أفريقيا. وبمساعدة الأب سكوت، استطاع فيزو الوصول إلى المملكة المتحدة.⁴³

وفي لندن، عقد فيزو سلسلة من المؤتمرات الصحفية، اتَّهم فيها الجيش الهندي — بينما كان مايكل سكوت واقفًا إلى جواره — بالإبادة الجماعية لأهل ناجا. وبمساعدة

سكوت أيضًا، طَبَعَ نشرة تحدّث فيها عن «حريتنا القديمة قَدَم الدهر التي كانت ولا زالت تتعرض لتدمير منهجي على يد الجيش الهندي ... فقد حاول إخضاع أمتنا ومحوها من وجه البسيطة». ووُصِفَت حملة الجيش بأنها «خطة للإبادة العرقية في أسوأ صور طَبَّقها الفاشيون الأوروبيون». وزعم فيزو أنَّ القوات الهندية كانت «تطلق الرصاص على القساوسة المسيحيين وزعماء الكنيسة، وتحرق الرجال والنساء أحياء، وتحرق الكنائس». ودعت النشرة إلى وقف «المذبحة»، وطالبت باعتراف حكومة الهند «بدولة ناجالاند المستقلة ذات السيادة». وقال فيزو إنَّ ناجالاند المستقلة سوف «تودُّ البقاء في كنف الأمم المسيحية والكومنولث ... فدولة ناجالاند بالغة الصغر يسرُّها أن تكون من أتباع المسيح يسوع، الذي صرنا نؤمن بأنه مُخلَّصنا».⁴⁴

كان فيزو يخاطب حب بريطانيا للمستضعفين، وذكريات الحرب الأخيرة ضد الفاشية (حيث وُضعت قبائل ناجا محل اليهود، والحكومة الهندية محل النازيين)، والمشاعر المسيحية لدى جمهوره في وقت واحد. كان خطابه يفتقر إلى الكياسة شيئاً ما، ولكنه لَقِيَ نجاحاً غير متوقع؛ فقد تبني قضيته ديفيد أستور، مالك صحيفة «ذي أوبزرفر» الليبرالي، الذي كان له دور رائد في المعركة ضد النازيين؛ فأفردت تلك الصحيفة مساحة واسعة لاتهامات فيزو، وكذلك مطبوعات دورية أخرى عدة.⁴⁵

ونظراً لحساسية الحكومة الهندية الدائمة إزاء آراء الصحافة البريطانية، فقد ردَّت بمنشور دعائي خاص بها: جاء فيه أنَّه على الرغم من أنَّ رئيس الوزراء طمأن قبائل ناجا إلى حصولها على «الحد الأقصى من الحكم الذاتي»، فما حدث تحت قيادة فيزو هو أنَّ «حركة ناجا بدأت تتَّسم بالعنف». فلم ينفِ المنشور وقوع عنف ومعاناة المدنيين، ولكنه أرجعهما إلى المتمردين. وظل موقف الحكومة ثابتاً على أنها «مستعدة لمنح قبائل ناجا أكبر حد ممكن من الحكم الذاتي في شئونها الداخلية بالإضافة إلى جميع مزايا المواطنة الهندية — مثل التمثيل في البرلمان — ولكنها لا يمكن أن تقبل بإقامة دولة مستقلة لها».

كان الكلام منطقياً، ولكن وقعه اختلَّ إثر تذييل ألحق به صوَّر فيزو وغداً مدفوعاً بالإحباط والفشل لا أكثر: «تَشَكَّلَ توجُّه فيزو الذهني عبر سلسلة من الإحباطات والانتكاسات؛ فقد رسب في امتحان القبول بالجامعة. ولم تنجح محاولاته إثبات نفسه أولاً في تجارة قطع غيار المركبات ثم في مجال التأمينات. وقد أُصيب بنوبة شلل، شوَّهت

وجهه وأورثته عُقدة نفسية شديدة ... ومن المعروف عنه أنه يعاني شعورًا قويًا بالذنب لزجّه برجاله في طريق العداوة والعنف، مما أسفر عن وفاة كثير منهم وتَرَدِّي أوضاع آخرين كُثُر أيضًا.⁴⁶

وفي حقيقة الأمر، توسّط بين حكومة الهند وزعيم مجلس ناجا الوطني عدد من أبناء ناجا «المعتدلين». هؤلاء اتّحدوا معًا في «مؤتمر شعوب ناجا»، الذي شرع منذ عام ١٩٥٧ في السعي إلى التوصل إلى تسوية سلمية للمشكلة. احتلّت قبائل الآو مركز الصدارة بين صانعي السلام هؤلاء، وكان معهم ممثلون عن قبائل أخرى أيضًا. وفي يوم ٣٠ يوليو ١٩٦٠، قدّم مؤتمر شعوب ناجا مذكرة إلى رئيس الوزراء للمطالبة بإنشاء ولاية ناجالاند منفصلة داخل الاتحاد الهندي، يكون لها حاكم خاص بها، ورئيس وزراء، ومجلس وزراء، ومجلس تشريعي. وإضافةً إلى ذلك، لا يكون لبرلمان الاتحاد الهندي سلطة التدخل في دين منطقة ناجا أو ممارساتها الاجتماعية أو قانونها العُرفي.⁴⁷

واجهت مطالب إقامة ولاية داخل الهند لشعوب ناجا مقاومة من جانب النخبة الآسامية، التي كانت كارهةً لفكرة التنازل عن أي جزء من مقاطعتها. ولكن بعد نجاح أبناء ناجا في تدويل قضيتهم، ارتأى نهرو حصافة تقديم ذلك التنازل؛ ففي الأسبوع الأول من أغسطس ١٩٦٠، أعلن في البرلمان اعتزامه اقتطاع ولاية ناجالاند من آسام. أثار قرار إنشاء الولاية الصغرى في الاتحاد سلسلة من ردود الأفعال كانت مثيرة للاهتمام ومتباينة، ولكنها كانت متوقّعة تمامًا؛ فقد رأى حزب جانا سانج اليميني في إنشاء ناجالاند «تصرّفًا مشحونًا بالاحتمالات المنبئة بالانفجار»، وإذعانًا للإرهاب، «يعادل مكافأة العنف والتمرد»، وتشجيعًا مستهترًا «للنزعات الإقليمية وضيق الأفق» من شأنه أن يهدّد «وحدة البلاد وسلامة أراضيها». وعقدت قبائل أخرى في آسام — الخاسيون والجارويون والجانتيون — العزم على الكفاح في سبيل إنشاء ولاية لهم أيضًا، تحت اسم «الحدود الشرقية».⁴⁸

كذلك كان رد فعل رجال فيزو متوقّعًا؛ فقد رأى بعض مثقفي ناجا أن إنشاء ولاية لهم داخل حدود الهند لم «يكن كل ما يمكن أن يأملوا في الحصول عليه فحسب، وإنما هو أيضًا كل ما يحتاجونه لحماية هويتهم الاجتماعية والسياسية». ولكن كيف يمكن إقناع القروي العادي بذلك؟ فحسبما أشارت إحدى الصُحف: «يمكن للمتمردين المسلّحين الخروج من الأدغال في أية ليلة قائلين إنّ الفئة المناادية بالولاية متواطئة مع العدو، وعقاب من يخالفهم الرأي بالرصاص أو الحِراب».⁴⁹

بعد مرور عقد من الزمان، حين بدت حكومة جواهر لال نهرو واثقة من سيطرتها، اعترها فجأة اضطراب شديد؛ فقد واجهت معارضة في الجنوب — في كيرالا وتاميل نادو — وفي منطقة الحدود، في البنجاب وتلال ناجا. وفي الوقت نفسه حذر تقرير صادر عن مؤسسة فوردي من «التهديد الصارخ» الذي تُشكِّله «أزمة رهيبة» يمكن أن تحدث في القطاع الزراعي. وزعم ذلك التقرير أنه ما لم يتضاعف إنتاج الغذاء في العقد المقبل ثلاث مرّات، فسيعم قحط ومجاعة كبيران أنحاء الهند.⁵⁰

والأكثر إثارة للقلق — من وجهة نظر نهرو على الأقل — كان عودة الصراع الطائفي إلى الساحة بعد عقد من السلام الاجتماعي النسبي؛ ففي يونيو ١٩٦٠، تفجّرت أعمال شغب عنيفة ضد البنغال في آسام. كان الضحايا لاجئين من مرحلة ما بعد التقسيم آتين من شرق البنغال، اتُّهموا بسلب الآساميين وظائفهم وبدعم تحدّثهم بلغتهم؛ فدُمّرت آلاف المساكن وقُتل بنغاليون كُثُر، بينما هرب آخرون عبر الحدود إلى معسكرات اللاجئين في غرب البنغال؛ فسافر وزير الداخلية لال بهادور شاستري إلى آسام لإرساء سلام غير يسير، دَعَم الآسامية باعتبارها اللغة الرسمية للولاية مع السماح باستخدام اللغة البنغالية في المنطقة التي يغلب عليها المهاجرون.⁵¹

ثم اندلعت أعمال شغب دينية في يناير ١٩٦١ في مدينة جبل بور بوسط الهند؛ فقد انتحرت فتاة هندوسية، وعُزِّي ذلك إلى اعتداء رجلين مسلمين عليها. وقدّمت صحيفة محلية تابعة لحزب جانا سانج دعاية صارخة لذلك الزعم، مما أسفر عن اجتياح الطلاب الهندوس البلدة في حالة من الهياج؛ فهاجموا منازل المسلمين وأحرقوا المتاجر. وفي المقابل أحرقت مجموعة من المسلمين هندوسياً حياً. استمرّ الشغب أياماً، وامتدّ نطاقه إلى الريف أيضاً. كانت تلك أخطر حادثة من ذلك النوع منذ التقسيم، ووقعت المعاناة الكبرى فيها على فقراء المسلمين، من النّسّاجين وصانعي لفائف التبغ بالأساس.⁵²

أثارت المتاعب الحدودية مع الصين، وتفاقم الصراع الاجتماعي داخل البلاد، مخاوف جديدة بشأن مستقبل الهند الديمقراطية؛ ففي عام ١٩٦٠ نشر باحث أمريكي كتاباً ثرياً إلى حدّ مُبهر حمل عنواناً بسيطاً — «الهند» — مع عنوان فرعي غني بالدلالة: «العقود الأكثر خطورة». كذلك كانت عناوين الفصول والأجزاء كاشفة؛ فكان أحدها: «هل سيصمد الاتحاد؟» وكان آخر: «توازن شمولي». كان الكاتب منزعاً من الانقسامات

الطبقية والإقليمية والدينية واللغوية، ومن صعود موجة الطائفية الهندية. وكان يشعر بوجود «ما يبدو أنه دوافع قهرية لا يمكن مقاومتها في طبيعة الاتحاد الهندي لإجراء تجارب شمولية من نوع أو آخر».⁵³

في العام التالي — ١٩٦١ — زار الكاتب ألدوس هكسلي الهند بعد فترة غياب دامت خمسة وثلاثين عامًا؛ فهالَه ما رأى: «توقعات الزيادة السكانية ونقص التشغيل والاضطرابات المتنامية.» وكتب إلى أحد أصدقائه قائلًا: «الهند مثيرة للاكتئاب إلى أبعد حد؛ إذ لا يبدو أنه ثمة حلٌّ لمشكلاتها على أي نحو يمكن لأي منّا في الغرب أن يعتبره مقبُولًا.» وكتب هكسلي إلى أخيه جوليَان قائلًا: «عندما يرحل نهر، سوف تتحول الحكومة إلى دكتاتورية عسكرية، كما هو الحال في كثير من الدول حديثة الاستقلال؛ لأنّ الجيش على ما يبدو هو مركز القوة الوحيد الذي يتمتع بدرجة عالية من النظام».⁵⁴

وقد رَدَدَ الصحفيون العاديون الحكم الصادر عن ذلك المثقف البريطاني؛ فقد رأى مراسل صحفي من الصحيفة اللندنية «ديلي ميل» زار الهند بعد هكسلي بفترة قصيرة أنّه «حتى الآن مثلّ نهر وحده القوة الموحدة الرابطة وراء حكومة الهند وسياساتها الخارجية». ولكن بعد رحيل نهر، فإن «القوى الطبقية والدينية لليمين واليسار ... يمكن أن تقسّم البلاد من شمالها إلى جنوبها في نهاية المطاف، وتعيدها ١٠٠ سنة إلى الوراء».⁵⁵

٧

خلال عامي ١٩٦٠ و١٩٦١، إذ انغمس بعض الهنود في أعمال الشغب والبعض الآخر في التظاهر، واصلت حكومتهم مراسلاتها مع الصين. لم تُعدّ تلك المراسلات خليفة برجال الدولة، ولا تُجرى على أيديهم، وإنما تألّفت من مذكرات يرسلها موظفون مجهولون يتهم كل منهم الآخر بتعدييات من نوع أو آخر؛ فقد أحصت إحدى المذكرات الواردة من الصين خمسة عشر انتهاكًا للمجال الجوي الصيني من جانب طائرات هندية، بينما عدّدت مذكرة هندية حوادث كثيرة لإساءة معاملة مواطنين هنود في التبت.⁵⁶

أدت المراسلات — المنشورة في أوراق بيضاء متعاقبة صادرة عن الحكومة الهندية — إلى تجدد الدعوات المطالبة بإقالة كريشنا مينون. تزعم فريق الهجوم جيه بي كريبالاني، النائب الاشتراكي في البرلمان من سيتامارهي ببهار. كان كريبالاني، الباحث والمعلم وعامل

غزل الخادي والمتمرد، بطلاً أصيلاً من أبطال الكفاح الهندي في سبيل الحرية. كانت سلطته الأخلاقية مستمدة — جزئياً — من تقربه إلى غاندي أثناء مساعدته في المسيرة السلمية بشمباران عام ١٩١٧، أي قبل سنوات من تعرّف نهرو نفسه على غاندي. كذلك فقد سبق لكريبالاني رئاسة حزب المؤتمر، كما أنه قضى — بالطبع — سنوات طويلة في السجن دفاعاً عن قضيته.

يوم ١١ أبريل ١٩٦١، ألقى كريبالاني ما وُصف آنذاك بأنه «ربما كان أعظم خطاب قُدّم على أرض ذلك المجلس منذ الاستقلال». كان ذلك الخطاب هجوماً كاسحاً على وزير الدفاع؛ فقد قال كريبالاني إنه تحت رعاية كريشنا مينون «خَسِرْنَا ١٢ ألف ميل مربع من أرضنا دون تسديد ضربة واحدة». وزعم أنّ ترقيات الجيش لا تستند إلى الجدارة وإنما تتم «وفقاً لأهواء وزير الدفاع ونزواته أو ما يتواءم مع أغراضه السياسية والأيدولوجية»، فمينون «ألف عُصَباً وخفض الروح المعنوية لقواتنا». وفي إدانة جارحة، اتهم كريبالاني وزير الدفاع بأنه «يُبَدّد أموال هذه الأمة الفقيرة الجائعة» إثر «إهماله دفاعات البلاد» و«دعمه نظاماً شمولية ودكتاتورية خلافاً لرغبة الشعب في الحرية».

اختتم كريبالاني خطابه بمناشدة ضمير أعضاء الحزب الحاكم؛ فإذ استحضر كيف أرغم النواب المحافظون في البرلمان البريطاني — عام ١٩٤٠ — رئيس وزرائهم على تقديم استقالته، ناشد «أعضاء حزب المؤتمر الذين لم يخشوا رصاص البريطانيين وجراهم أن يُعلوا مصلحة الأمة على مصلحة الحزب». وبعدما سدد كريبالاني طلقته الأخيرة تلك، جلس وسط تصفيق حار من صفوف المعارضة.⁵⁷

خلال النصف الثاني من عام ١٩٦١، شهد البرلمان الهندي سلسلة من النقاشات المريرة بشأن النزاع مع الصين. وتعرّض رئيس الوزراء نفسه للمضايقات والأذى من قبل مجموعة من المطاردين الذين تعقبوه بإصرار. كان ثلاثة منهم أشد ضراوة من غيرهم؛ هم: أتل بهاري فُجبايي من حزب جانا سانج، وهم باروا من حزب براجا الاشتراكي، وإن جي رانجا من حزب سواتنترا؛ فقد اتُّهم نهرو بغض الطرف عن «احتلال» الصين لأراضي هندية ونأيه بنفسه عن الجدل في وقار؛ فقال أحد النواب: «فيما يتعلق بالنزاعات الحدودية يميل رئيس الوزراء إلى التصرف كحَكَم مباراة كريكيّت وليس طرفاً تتأثر مصالحه بتلك النزاعات». اتسمت الانتقادات بطابع شخصي وجدلي بصورة عدوانية، لأنّ نهرو كان يشغل منصب وزير الخارجية أيضاً، وكان من المعروف أن سياسة الصداقة مع الصين كانت مشروعه الخاص. ولما كان رئيس الوزراء غير معتاد على تلك اللهجة

العدائية، فقد أصبح سريع الغضب بصورة متزايدة، وبلغ في إحدى المرات حد الإشارة لمنتقديه بوصف «الطفولية والصبيانية».⁵⁸

بحلول ذلك الوقت، كانت بعض العناصر في حزبه ذاته قد أعربت عن استصوابها اتّخاذ رئيس الوزراء موقفًا أكثر تشدّدًا إزاء الصين؛ فعندما انتقد أحد نواب المعارضة نهرو بشأن قوله إنّ أكساي تشين أرض جدداء، لا يكسوها عشب، أضاف أحد أعضاء المؤتمر تلك العبارة المُكَمَّلة الدالّة؛ إذ قال: «رأسي لا يكسوه شعر. هل معنى ذلك أنّ ذلك الرأس بلا قيمة؟» ورأى كثيرون أنّ تلك كانت سخرية من نهرو، الذي كان هو نفسه أصلع الرأس تمامًا.⁵⁹

٨

في الأسبوع الثالث من ديسمبر ١٩٦١، أُرسِلَت وحدة عسكرية من الجيش الهندي إلى حدود المستعمرة البرتغالية جُوا؛ فطوال عقد من الزمان سعت نيودلهي — بالحوار والسبل السلمية — لإقناع البرتغال بالتخلي عن تلك الأرض. وعندما فشلت تلك التدابير، قرّرت حكومة نهرو «تحرير» جُوا بالقوة.

صبيحة يوم ١٨ ديسمبر، دخلت القوات الهندية جُوا من ثلاثة اتجاهات: سافَنتفاي في الشمال وكاروار في الجنوب وبلجاوم في الشرق. في ذلك الوقت، أسقطت الطائرات منشورات تهيب بأهل جُوا «التخلي برباطة الجأش والشجاعة» و«الاستمتاع بالحرية وتعزيها». وبحلول مساء ذلك اليوم، كانت العاصمة بانجيم قد طُوِّقَت. تلقت القوات المساعدة من الأهالي، الذين أرشدوهم إلى المواضع التي زرع فيها البرتغاليون الألغام. وأطلق المستعمرون بضع طلقات قبل أن ينسحبوا. أما في مستوطنتي دامن وديو الأصغر حجمًا فكانت المقاومة أكثر صلابة إلى حد ما. في المجمل فقد نحو خمسة عشر جنديًا هنديًا حياته، وربما ضعف ذلك العدد من البرتغاليين. وبعد ست وثلاثين ساعة على بدء الغزو، وقّع الحاكم العام البرتغالي وثيقة استسلام غير مشروطة.⁶⁰

وجدت الصحافة الغربية فرصة ذهبية للنقد باستعراض ذلك «النفاق الهندي»؛ فإذ استمعت طويلاً إلى محاضرات نهرو وكريشنا مينون في الأخلاق، ردت آنذاك الصاع صاعين بمهاجمة استخدام القوة من دولة تزعم «نبذ العنف». وصوّرت ذلك الإجراء أيضًا على أنّه خرق للقانون الدولي، والأسخف من ذلك أنّها صوّرت على أنه تهديد للمسيحيين والمسيحية في جوا.⁶¹ في الواقع كان الهندوس يمثلون ٦١٪ من تعداد سكان جوا، كما

أنَّ مسيحيي جُوا البارزين — مثل الصحفي فرانك موريس ورئيس الأساقفة الكاردينال جراسياس — حظُّوا بمكانة مرموقة في الحياة العامة الهندية. كانت الحركة التحررية الأهلية قائمة في جوا منذ زمن، وكثير من سكانها — ربما معظمهم — رَحَّبوا بالغزو الهندي. وعلى أي حال، فقد بات أهل جوا آنذاك أحرارًا في اختيار زعمائهم بأنفسهم، وهو الخيار الذي كثيرًا ما حرّمهم إياه البرتغاليون.

لم يكن ثمة خلاف على أنَّ جوا تنتمي إلى الهند قانونيًا. وكذلك كان من الجليَّ أنَّ الهند قد انتظرت بما فيه الكفاية قبل أن تشرع في الحركة. إلا أنَّ توقيت ما سُمِّي «عملية النصر» كان مثيرًا للتساؤلات؛ فلماذا جرت في ديسمبر ١٩٦١، وليس ديسمبر ١٩٦٠ أو ديسمبر ١٩٦٢؟ ربما ظنَّ نهرُو أنَّه قد انتظر جلاء البرتغاليين بما فيه الكفاية؛ أربعة عشر عامًا. كما كان يتعرَّض لضغوط من اليسار وكذلك اليمين؛ فحزب جانا سانج والشيوعيون — في بادرة اتفاق نادرة الحدوث — كانا يحثَّانه على استخدام الجيش لتحرير مستعمرة جوا. رغم ذلك فقد استمرَّ الشك في أنَّ التوقيت الدقيق لذلك الغزو ارتبط بالاحتياجات الانتخابية لزميله كريشنا مينون؛ فقبل دخول القوات عاينها وزير الدفاع على الحدود. وكما جاء في صحيفة «نيويورك تايمز» فقد جاء «يُجري حملة مزدوجة»، واحدة للحرب الموشكة على البدء، والأخرى للانتخابات العامة التي كان قد تقرر عقدها في فبراير ١٩٦٢.⁶²

في تلك الانتخابات، كان خصم كريشنا مينون هو عدوه اللدود في البرلمان، أتشاريا كريبالاني، الذي كان قد أعلن أنَّه سيبرح مقعد سيتامارهي الآمن وينافس وزير الدفاع على الدائرة الانتخابية التي يمثلها؛ أي شمال بومباي. وأعلنت أحزاب المعارضة كافة (عدا الشيوعيين) دعمها لكريبالاني؛ فكانت معركة هيبة في طور التحضير؛ إذ كان رئيس الوزراء قد رفض إقالة مينون من مجلس الوزراء، فصارت المعارضة تأمل في استبعاد النابحين له.

بعد أقل من شهرين على دخول القوات جوا، كان مينون في بومباي يحارب من أجل مقعده في الانتخابات العامة لعام ١٩٦٢. وتمثَّل فريق دفاعه في رئيس وزراء مهاراشترا القوي واي بي تشافان، والأعضاء الكبار في وزارة الاتحاد. حتى الأشخاص المعروفون بانتقاد مينون في الحكومة — مثل مورارجي ديساي وجاجيفان رام — تلقَّوا أوامر بالخروج والمشاركة في حملته الانتخابية. أما كريبالاني فوقف في صفه أعمدة من قبيل سي راجا جوبالاشاري، إلى جانب الكثير من الرجال المميزين غير الحزبيين؛ من محامين ومتقنين ورجال صناعة.

مَثَلَتْ تلك المنافسة ضمن ما مَثَلَتْ شهادة على الطبيعة العالمية لمدينة بومباي؛ إذ تنافس فيها مرشَّحٌ مالاياليٌّ وآخر سنْدِيٌّ على مشاعر أهل ولاية لا ينتمي أيُّ منهما إليها. وقد كانت تلك الدائرة الانتخابية فائقة التنوع؛ إذ اشتملت على كثير من متحدثي الماراثية والجوجاراتية، وكذلك على متحدثين كُثُر بالهندية من أُوتَر براديش وجوا والسُّند وتاميل. وقد حاول المتنافسون نيل ود تلك الشرائح المتباينة، واتَّسمت الحملة الانتخابية بضراوة تتناسب مع مكانة الطرفين المتنازعين فيها وأهمية نزاعهما.

على مدار تاريخ الانتخابات الهندية الثري الذي أصبح طويلًا حاليًّا، ربما لم يسبق أن نالت منافسة واحدة هذا القدر من الاهتمام؛ فقد أطلقت عليها مجلة «لينك» — المتعاطفة مع مينون — وصف «الانتخابات الأهم في تاريخ ديمقراطيتنا». وقال الأخصائي الاجتماعي جايا براكاش نارايان، صديق كريبالاني، إن «مستقبل الديمقراطية الهندية وقيمنا الروحانية موضوعان على المحك» في تلك المنافسة.

كانت الحملة الانتخابية مشوّقة، ومليئةً بالملصقات المثيرة للمشاعر والشعارات القوية؛ فقد شَنَّت الصحيفة اليسارية الأسبوعية «بليتز» حملة شرسة ضد رجل اختارت تسميته «كريبيل-لونني» (الأحمق الأعرج). وعلى صعيد مقابل سلَّط ناظمو الشعر ألسنتهم الساخرة على مينون بمختلف اللغات؛ فجاء في مقطع شعري الآتي: «الصين تتقدم/ومينون نائم/دعوه نائمًا إن أراد/ولكن ائتوا بكريبالاني». وأعربت قصيدة شعرية بالإنجليزية عن المشاعر نفسها، لكن بأسلوب منمَّق أكثر: «لا أتفق مع كل هذا التهكُّم والسخرية/من كريشنا مينون؛ فإلى فضائله أود أن أركن. انظروا مثلًا إلى براعته مع الآنية: فما عسى أن يكون أَرْقَى/من حرصه المحبِّ في تعامله مع الصيني؟»

اعتبر رئيس الوزراء تحديَّ مينون تحديًّا له شخصيًّا؛ فدشَّن نهرو حملة حزب المؤتمر في بومباي، وأوجد سببًا لدعم رجله في أماكن أخرى أيضًا؛ ففي سانجلي وبونا وبارودا، قال إنَّ هزيمة مينون ستشير لهزيمة سياسات الاشتراكية وعدم الانحياز التي ينتهجها هو نفسه. مثَّل الدعم الذي تلقَّاه مينون من معلِّمه مصدر عون هائل له، وكذلك تحرير جوا، الذي لَقِيَ صدًى طيبًا لدى عامة الشعب في شمال بومباي، وليس فقط لدى أبناء جوا هناك.

وفي النهاية هُزمت حملة كريبالاني أمام خُطْب نهرو والتدخل العسكري في جوا وقوة حزب المؤتمر؛ فقد خَسِرَ بفارق يربو على ١٠٠ ألف صوت.⁶³

في الانتخابات العامة لعامي ١٩٥٢ و ١٩٥٧ أفاد حزب المؤتمر كثيرًا بكونه الحزب الذي قاد المعركة من أجل الحرية. إلا أنَّ حملته عام ١٩٦٢ ركَّزت أكثر على ما فعلته منذ نيل الحرية؛ فقال إنَّ سياساته زادت الإنتاج الزراعي والصناعي، وارتقت بالتعليم ومعدلات الأعمار، وعزَّزت وحدة البلاد. أما المعارضة التي لم يسبق لها الإمساك بزمام الحكم قط، فلم يكن بوسعها مواجهة تلك الادعاءات بادعاءات مضادة من جانبها.⁶⁴ ومن ثمَّ فقد حافظ حزب المؤتمر على أغليبيته في البرلمان؛ إذ ربحَ ٣٦١ مقعدًا من أصل ٤٩٤. أما الشيوعيون ففازوا بتسعة وعشرين مقعدًا، في حين فاز حزب سواتنترا المعارض الجديد بثمانية عشر مقعدًا، وهو رقم جدير بالاحترام. وفي ولاية مدراس نشأ تحدُّ عن حزب درافيدا مونيترا كازاجام شبه الانفصالي، الذي فاز بسبعة مقاعد في البرلمان (وخمسين مقعدًا في المجلس التشريعي للولاية). ولكن بصفة عامة تأكدت ريادة حزب المؤتمر، وبدأ جواهر لال نهرو فترته الرابعة في رئاسة الوزارة.

كانت المعارضة داخل الحزب قد حُجِّمت، ولكنَّ المعارضة خارجه ظلت قائمة؛ فخلال ربيع وصيف عام ١٩٦٢ استمرَّت الاشتباكات على الحدود. وفي شهر يوليو، عقدت مجلة «سمينار» في دلهي ندوة عن السياسة الدفاعية للهند، أصرَّ أحد الأشخاص المساهمين فيها على أنَّ «جمهورية الصين الشعبية لا تُشكِّل أي تهديد عسكري لبلدنا»، في حين شكَّك مساهم آخر في ذلك الرأي. كان ذلك المتشكك هو الجنرال تيمايَّا، الذي كان متقاعدًا آنذاك، والذي أشار إلى وجود تهديدات نابعة من باكستان والصين على حد سواء. وفي حين أنَّ الهند كانت مُؤَهَّلة إلى حد معقول لمواجهة هجوم من الأولى، فقد قال تيمايَّا: إنني أعجز «حتى بصفتي عسكريًا عن تصوُّر مواجهة الهند بمفردها للصين في صراع مفتوح؛ فقوة الصين الحالية من حيث الموارد البشرية والمعدات والطائرات تفوق مواردنا مائة مرة مع توافر الدعم الكامل من الاتحاد السوفييتي، ولا يمكننا أن نأمل في مواكبة الصين في المستقبل المنظور؛ فلا بد أن تُوكَّل كفالة أمننا إلى الساسة والدبلوماسيين». وأضاف الجنرال: «إن القوة الحالية لجيش الهند وقواتها المسلحة أقل حتى من «الحد الأدنى من التأمين» الذي يمكن أن نوفره لشعبنا».⁶⁵

كان المعنى المتضمَّن في حديثه واضحًا؛ فإما أن يسعى الدبلوماسيون إلى إبرام معاهدة مع الصين، أو أن يلتمس الساسة المساعدة العسكرية من المعسكر الغربي، إلا أنَّ المد المتنامي للمشاعر الوطنية حال دون اللجوء إلى الخيار الأول، في حين حالت سياسة

عدم الانحياز التي انتهجها رئيس الوزراء — والتي عضّدتها معاداة وزير الدفاع للولايات المتحدة الأمريكية — دون اللجوء إلى الخيار الثاني.

في الأسبوع الثالث من يوليو ١٩٦٢، حدثت اشتباكات بين القوات الهندية والقوات الصينية في وادي جُلوان ببلاداخ. ثم نشب نزاع في أوائل شهر سبتمبر بشأن سلسلة جبال دولا-تاجلا، في وادي نهر نامكا تشو، على بُعد نحو ستين ميلاً غربي تاوانج. كانت تلك منطقة التقاء حدود كل من الهند والتبت وبورما، وكان الترسيم الدقيق لخط مكماهون فيها محل خلاف؛ فقد زعم الهنود أنَّ سلسلة الجبال تلك تقع جنوب خط مكماهون، فيما رأى الصينيون أنَّها تقع في جانبهم من الحدود.⁶⁶

في وقت سابق، في شهر يونيو، كانت فصيلة من قوة «بنادق آسام» قد أقامت نقطة حراسة في دولا، ضمن سياسة التقدم إلى الأمام المستمرة؛ ففي يوم ٨ سبتمبر أقام الصينيون نقطة حراسة خاصة بهم في تاجلا، كانت تطل على دولا (وتهددها)؛ فتبادلت بكين ونيودلهي رسائل غاضبة. كانت القيادات الهندية منقسمة فيما بينها بشأن كيفية التصرف؛ فقال البعض بضرورة إبعاد الصينيين من تاجلا، فيما قال آخرون إنَّ ذلك أمر صعب، حيث إنَّ تضاريس تلك المنطقة كانت في غير صالح الهنود (كانت تاجلا تقع على ارتفاع أعلى من دولا بنحو ألفي قدم). وفي ذلك الوقت، بدأت القوات الصينية تستخدم مُكَّرات الصوت مُضدَّةً تحذيرات بالهندية، كان أحدها مفاده: «الهنود والصينيون إخوة، لكنَّ هذه الأرض أرضنا؛ فارحلوا عنها».

استمرَّت الأزمة ثلاثة أسابيع، وقفت خلالها قوات الدولتين متواجهة عبر نهر ضيق، غير عالمة إن كان قادتها بصدد الصُّلح أم التأهُّب للحرب. وأخيراً، في يوم ٣ أكتوبر، حلَّ بي إم كاول — الذي طار من دلهي لتولي قيادة منطقة الحدود الشمالية الشرقية — محل الفريق أومراو سينج، الذي كان ينصح بالتروّي، قائداً للقوات. ورُفِضَت جميع الآراء الموصية بتوخّي الحذر؛ فقد «قدّم كاول تأكيدات كاسحة غير واقعية لحدّس جميع الاعتراضات، استناداً إلى افتراض تقديم دلهي الدعم اللوجستي اللازم في المستقبل لأيّ مقامرة قد يُقدِّم عليها الآن».⁶⁷ فبغية اقتلاع الصينيين من تاجلا، حرَّك كتيبتين إلى أعلى من السهول. صعدت القوات محمَّلة بأسلحة خفيفة وزاد لا يكفي سوى ثلاثة أيام؛ فهي لم تكن مزوَّدة بمدافع هاون ولا قاذفات صواريخ، ولا شيء سوى الوعود بمجيء الإمدادات ولحاقها بها.

وصل الجنود الهنود وادي نامكا تشو عصر يوم ٩ أكتوبر، عقب المسير عبر «الأحوال والجبال والأمطار»، «تلك القوات المنهكة بفعل أيام من السير على ارتفاعات شاهقة وفي

ظروف جوية رهيبة، كانت في حاجة ماسة إلى الراحة والتزوّد بأدوات الحرب».⁶⁸ في ذلك المساء أقاموا نقطة حراسة في كوخ أحد الرعاة يمكنهم منه محاولة طرد العدو، عندما تصلهم التعزيزات. لكن الفرصة لم تسنح أمامهم لذلك؛ إذ بادر الصينيون بالهجوم صبيحة يوم ١٠ سبتمبر. قاتل جنود الهند ببسالة، لكنهم كانوا مُسْتَنْزَفِينَ بسبب طول المسافة التي قطعوها للصعود إلى ذلك المكان. كذلك فقد فاقهم العدو عدداً وعتاداً؛ إذ لم يكن لأسلحتهم الخفيفة قِبَلٌ بمدافع الهاون الثقيلة التي استخدمها الصينيون.

منذ عام ١٩٥٩، انخرط الصينيون والهنود في لعبة القط والفأر، في لاداخ ومنطقة الحدود الشمالية الشرقية، إذ راح الجانبان يرسلان القوات لاحتلال الأراضي غير التابعة لأحد، ويشتبكان هنا وهناك، فيما راح قادتهم يتبادلون الرسائل، بل يلتقون من حين لآخر. ثم تصاعد الموقف إلى مستوى غير مسبوق؛ فتمركز الهنود في دولا قابله الصينيون بالمجيء إلى تاجلا، فوق دولا مباشرة؛ الأمر الذي استفز بدوره الهنود إلى محاولة زحزحتهم؛ فعندما باءت تلك المحاولة بالفشل، أخبر نهره الصحافة بأن الجيش تلقى تعليمات بمحاولة إخراج «العدو» مرة أخرى.

ولكن العدو أمسك بزمام المبادرة؛ فالحرب الزائفة التي دامت ثلاثة أعوام كاملة أصبحت حقيقة ليلة ١٩-٢٠ أكتوبر، عندما غزت القوات الصينية القطاعين الشرقي والغربي في وقت واحد؛ فقد حُلَّت «الحرب الخاطفة» عبر جبال الهيمالايا، كما كان «البراجماتي» قد تنبأ. وكما كان يخشى، لم يكن الهنود مستعدين. تلك الليلة، جاء في صحيفة «نيويورك تايمز» أن «الجدوة تحوّلت إلى شعلة متأججة»؛ إذ «نشت معارك طاحنة في المنطقتين المتنازعتين عليهما على حد سواء. ودفعت حشود القوات الصينية الهنود تحت غطاء من قذائف الهاون المتفجرة إلى التقهقر على الجبهتين». كان الجانبان قد حشدا قواتهما على الحدود، لكن «المراقبين المستقلين عرّوا الهجوم إلى الجانب الصيني». وقد شنّ الصينيون هجومهم على دُفعات، متسلّحين بمدافع آلية متوسطة الحجم تدعمها مدافع هاون ثقيلة. اشتركت في الغزو فرقتان صينيتان، اشتملتا على قوات بلغ قوامها خمسة أمثال نظيرتها لدى الهنود.⁶⁹

«غلبت المفاجأة» الهنود؛ لأنّ الصينيين سرعان ما احتلّوا كثيراً من المواقع، وعبروا وادي نامكا تشو، وتوجّهوا إلى الدير في تاوانج، بينما توجّهت وحدة عسكرية أخرى إلى الجزء الشرقي من منطقة الحدود الشمالية الشرقية. وراحت القوات الصينية تتوغل أكثر فأكثر في الأراضي الهندية؛ فسُجِّل سقوط ثمان نقط حراسة في لاداخ، وقربة عشرين نقطة في منطقة الحدود الشمالية الشرقية. ووقعت تاوانج نفسها تحت سيطرة الصين.⁷⁰

لم يكن ثمة ما يستدعي الدهشة في سهولة استحواذ الصينيين على نقاط الحراسة الهندية؛ فقد كانت قواتهم مرابطة على هضبة التبت بكامل قوتها منذ منتصف خمسينيات القرن العشرين، إما منخرطة في قتال متمردٍ كامبا أو التأهب لقتالهم. وخلافًا للهنود، كان الصينيون معتادين على القتال في المرتفعات الشاهقة. وإضافةً إلى ذلك كان الدخول أيسر بكثير من جانب التبت، حيث كانت الأرض منبسطة نسبيًا، مما يسهل إنشاء الطرق وتحريك القوات. وكانت الميزة الجغرافية في صالح الصينيين تمامًا؛ فمن آسام حتى خط كمهاون كان طريق الصعود شديد الانحدار، وكانت التلال مكسوة بالنباتات والمناخ رطبًا وممطرًا في كثير من الأحيان. وكانت نقاط الحراسة الهندية الأمامية تفتقر إلى التجهيز إلى حد مروع؛ فهي إذ لم تتوافر لها طرق صالحة، كانت «تعيش على المعونات الجوية»، وتعتمد في بقائها على الإمدادات والطلعات الجوية لطائرات الهليكوبتر.⁷¹ تضاعفت مشكلات الجانب الهندي بغياب القيادة؛ ففي يوم ١٨ أكتوبر تعرّض الجنرال كاول لآلام حادة في صدره، ونُقل إلى دلهي، فبقي فليقّه دون قائد خمسة أيام، سقطت تاونج خلالها.

في ٢٤ أكتوبر أوقف الصينيون توغّلهم، فيما كتب تشو إن لاي إلى نهرو طالبًا التوصل إلى طريقة «لوقف الاشتباكات الحدودية» و«إعادة فتح المفاوضات الحدودية». فكتب كل منهما رسالتين للآخر على مدار الأسبوعين التاليين، لكن رسائلهم لم تأت بشيء. قال تشو إن الصين والهند أمام عدو مشترك، وهو: «الإمبريالية». ورغم الصراع الجاري، رأى أنه من الممكن لهما «إعادة العلاقات الصينية الهندية إلى نمطها السابق المتسم بالدفع والصداقة، بل الارتقاء بذلك النمط». وكان الحل الذي اقترحه هو انسحاب الطرفين عشرين كيلومترًا إلى ما وراء خط السيطرة الفعلي، وفُض الاشتباك.

تكشّفت جروح نهرو جليّة للجميع في ردوده؛ فقد قال: «لم يؤلني شيء في تاريخي السياسي الطويل ويحزنني» أكثر من «التطورات العدائية وغير الودية التي طرأت على العلاقات الهندية الصينية» في السنوات الأخيرة، التي بلغت أوجها في «ما مثّل فعليًا غزوًا صينيًا للهند»، في «تناقض صارخ» مع زعم أن الصين ترغب في حل مسألة الحدود «سلميًا». كانت بكين قد اتّخذت «قرارًا مدروسًا وبدم بارد بأن تفرض حقوقها الحدودية المزعومة قسرًا عن طريق غزو الهند عسكريًا». وكتب أن عرض تشو كان يهدف إلى تعزيز مكاسب ذلك العدوان والحفاظ عليها. أما الحل الذي اقترحه نهرو فكان مفاده أن تنسحب القوات الصينية إلى ما وراء خط كمهاون في الشرق، وتعود في الغرب إلى

موقعها حتى ٧ نوفمبر ١٩٥٩، لتلغي بذلك حصيلة ثلاثة أعوام من المكاسب المطردة التي حققتها بإقامة نقط حراسة على أراضٍ متنازع عليها.⁷²

في ذلك الوقت أُضيفت خسارة حدثت في دلهي إلى الخسائر المتكبدة على الجبهة؛ فإذ انكشفت نقاط الضعف الهندية تمامًا آنذاك، أُقيل في كيه كريشنا مينون أخيرًا من منصب وزير الدفاع. (نُقل أولاً إلى وزارة الإنتاج الدفاعي، ثم استُبعد من مجلس الوزراء بأكمله.) وصاحب خروج مينون من الحكومة طلب دلهي لأسلحة غربية؛ ففي يوم ٢٨ أكتوبر ذهب السفير الأمريكي لمقابلة رئيس الوزراء. وقال إنَّ نهرو «كان ضعيفًا وهشًا وبدا ضئيلاً ومُسناً. كان من الواضح أنَّه متعب جدًّا». وقال نهرو إنَّهم لا بد أن يحصلوا على معونة عسكرية من الغرب.⁷³ وسرعان ما كانت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ترسل طائرات نقل مُحمَّلة بالأسلحة والذخيرة. ووافقت كل من فرنسا وكندا أيضًا على توريد السلاح.⁷⁴

في ٨ نوفمبر، طرح رئيس الوزراء قرارًا في البرلمان يندد «بخيانة» الصين روح معاهدة بانشيل و«بوادر حسن النية والصداقة الدائمة» من جانب الهند بشأنها «غزوًا واسع النطاق». وقال إنَّ أَلْمُنَا ملموس؛ إذ «أصبحنا نحن في الهند ... الذين ... سعينا إلى كسب صداقة الصين ... ودافعنا عن قضيتها في مجالس العالم، نجد أنفسنا الآن ضحية النزعة الإمبريالية والتوسعية الجديدة لبلد يقول إنَّه ضد الإمبريالية بجميع أشكالها». وقال نهرو إن الصين قد تصف نفسها بأنَّها «شيوعية»، ولكنها كشفت أنَّها «بلد توسعي ذو ميول إمبريالية يغزو بلدًا آخر عمدًا».

قد يُؤوَّل خطاب نهرو على إنه أقرار متأخر بصحة تحذير فالابهاي باتيل عام ١٩٥٠، حين قال إنَّ الشيوعية في الصين ليست إبطالاً للنزعة القومية، وإنما هي تعبير متطرّف عنها. استغرق النقاش التالي على ذلك الخطاب أسبوعًا كاملاً، تحدث خلاله ١٦٥ نائبًا برلمانيًا، وهو ما يمثل رقمًا قياسيًا على ما يبدو.⁷⁵

وعلى الحدود، كسرت الصين فترة الهدوء المؤقت بهجوم ثانٍ شنته يوم ١٥ نوفمبر؛ حيث هاجمت جبهة طولها ٥٠٠ ميل في منطقة الحدود الشمالية الشرقية. دارت معركة مريرة في والونج، حارب فيها جنود من كتيتي دوجرا وكوماون — وكلهم من أبناء الجبال الأَشْدَاء — ببطولة، وكادوا ينتزعون إحدى سلاسل الجبال الرئيسية من قبضة الصينيين.⁷⁶ كذلك شوهدت مقاومة قوية في لاداخ، التي لم يكن القائد الميداني فيها

عُرْضَةً للإشارات المتضاربة من دلهي؛ ففيها صمدت القوات، و«أجبرت الصينيين على دفع ثمن باهظ نظير الأرض التي حصلوا عليها».⁷⁷

ولكن في معظم أنحاء منطقة الحدود الشمالية الشرقية كان الأداء ضعيفاً بحق؛ ففيها تَمَزَّقَ الهنود أَشْتَاتاً؛ إذ تقهقرت فصائل وكتائب بأكملها في جماعات متفرقة. وتمكَّ القادة الهنود اضْطِرَابٌ شديداً عندما اجتاحت الصين تلك المناطق؛ فأين كان يجدر بهم تنظيم مواجهتهم الأولى، وربما الأخيرة؟ فكَرُّوا في خيار تاوانج ثم استبعدوه. ورأى أحد الجنرالات بومديلا الخيار الأنسب؛ إذ كانت على بعد ستين ميلاً إلى الجنوب، ومن ثم يَسْهُلُ إرسال الإمدادات إليها من السهول. وأخيراً تَقَرَّرَ وقف تقدُّم القوات الصينية في سِلا، على بعد خمسة عشر ميلاً فحسب من تاوانج.

كان كاول هو صاحب قرار ترتيب المواجهة في سِلا؛ فعندما سقط مريضاً، حلَّ محله الفريق هَرَبَاكش سينج، القائد الموقر ذو الخبرة الميدانية الواسعة. ولكن قبل أن يتسنى لسينج إعادة تنظيم الدفاعات على النحو اللائق، كان كاول قد عاد من دلهي لتولي القيادة من جديد.

كان الصينيون قد احتلُّوا تاوانج يوم ٢٥ أكتوبر؛ فعندما توقَّفوا هناك، اسْتُدْرِجَ الهنود إلى حالة من التراخي، لكنَّ الصينيين كانوا في الواقع يعملون على تحسين الطريق إلى سِلا. ويوم ١٤ نوفمبر، شرع الهنود في هجوم مضاد مقترح، مختارين نقطة حراسة للعدو بالقرب من والونج هدفاً لهم. وفي الوقت نفسه، نشب قتال شمالي سِلا، كان للصينيين الغلبة فيه مرة أخرى. أمر قائد الحامية بالانسحاب — وقد انتابته حالة من الذعر — وبدأ اللواء الذي يعمل تحت إمرته في التقهقر صوب بومديلا. وهناك وجد الجنود أنَّ الصينيين قد طَوَّقُوا سِلا بالفعل وقطعوا عليهم الطريق من الخلف. حُصِدَت أرواح عدد كبير من الجنود أثناء فرارهم، بينما ألقى آخرون سلاحهم وفرُّوا فرادى أو في جماعات صغيرة. وبذلك سقطت سِلا بسهولة، وسرعان ما تلتها بومديلا.⁷⁸

أثار سقوط بومديلا نوبة ذعر في آسام؛ فوجدها مراسل صحفي هندي، لدى بلوغه تزبور يوم ٢٠ نوفمبر، «مدينة أشباح». كانت الإدارة قد انسحبت إلى جوهاتي، بعد حرق الأوراق في مقرها والأوراق النقدية في البنك المحلي. وقبل رحيل الإدارة «فُتِحَت أبواب مَصَحَّة الأمراض العقلية لتطلق سراح نزلاء ذاهلين».⁷⁹

في دلهي وبومباي، راح الشباب يصطفُّون للانضمام إلى الجيش. كانت مراكز التجنيد تلك أماكن تتسبم بالخمول في المعتاد، حيث لا تفتح أبوابها سوى يوم أو يومين في الأسبوع،

و ٩٠٪ من الرجال الذين يأتون إليها يرسبون في الاختبار الأول. ولكن في ذلك الوقت أصبحت تلك المجمعات «محاصرة بالآلاف المجندين المحتملين». كان بعضهم من العمال اليدويين وعمال المصانع، والبعض الآخر من الخريجين العاطلين عن العمل. وجميعهم كانوا يأملون في أن الجيش في ظل تلك الظروف الطارئة سوف «يخفض الشروط البدنية اللازمة للالتحاق به ويوفر لهم الطعام والمأوى ويعطي لحياتهم هدفًا».⁸⁰

يبدو مستبعدًا أن يكون أداء هؤلاء الرجال أفضل ممن حاربوا وهُزموا بالفعل. وعلى أي حال فهم لم تُتاح لهم فرصة الحرب؛ فإذ وقف الصينيون متأهبين لدخول سهول آسام، أعلنوا عوضًا عن ذلك وقف إطلاق النار من جانب واحد يوم ٢٢ نوفمبر. وفي منطقة الحدود الشمالية الشرقية تراجعوا إلى شمال خط مكماهون. وفي قطاع لاداخ تراجعوا أيضًا إلى مواقعهم قبل بدء القتال الأخير.

ما الذي دفع الصينيين إلى حزم أمتعتهم والعودة إلى ديارهم؟ رأى بعض المعلقين أن احتشاد الأحزاب جميعًا — بما فيها الحزب الشيوعي — حول الحكومة الهندية هو الذي ردعهم عن مواصلة المضي في الطريق الذي بدءوه. وكانت القوى الأوروبية قد تعهدت بمساندة الهند، وشرعت بالفعل في إرسال طائرات محملة بالأسلحة والذخيرة إليها.⁸¹ وكانت حقائق الطبيعة على القدر ذاته من الأهمية كتلك الاعتبارات السياسية؛ فقد كان الشتاء على الأبواب، وسرعان ما كان الجليد سيغطي جبال الهيمالايا. وبالتوغل إلى عمق الهند، كان الصينيون يزدون خطوط إمداداتهم طولًا والحفاظ عليها صعوبة.

في حين يمكن تفسير نهاية الحرب على هذا النحو، فإن منشأها أصعب على الفهم. فالجانب الصيني لم تصدر عنه أوراق بيضاء، وسجلاته غير متاحة للناس، ومن المرجح أنها لن تُفتح أبدًا؛ فجلُّ ما يمكن للمرء أن يقوله هو إن ذلك الهجوم مُحكم التنسيق لا بد أن تكون سبقتة أعوام من التحضير. أما عن توقيته الدقيق، فكانت التكهّنات المقدمة آنذاك — التي لا تزال تبدو منطقية — مفادها أن القوتين العظميين؛ أي الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية، كانتا منشغلتين بأزمة الصواريخ الكوبية، مما سمح لبيكين بتنفيذ مغامرتها الصغيرة دون خوف من انتقام.

أبرزت الحرب الحدودية تفوق الصين من حيث «الأسلحة والاتصالات والاستراتيجية والخدمات اللوجستية والتخطيط».⁸² فوفقًا للإحصاءات الواردة من وزارة الدفاع، قُتل ١٣٨٣ جنديًا هنديًا، وأُسِر ٣٩٦٨، وكان ١٦٩٦ لا يزالون في عداد المفقودين.⁸³ كانت تلك الخسائر قليلة بمعايير الحرب الحديثة، إلا أن تلك الحرب مثّلت هزيمة نكراء في

المخيّلة الهندية. وبطبيعة الحال بدأت عملية البحث عن كباش الفداء. على مرّ السنين، نشر الجنرالات الميدانيون سلسلة من المذكرات لتبرئة أنفسهم، سعى كل منهم فيها لدرء التهمة عن نفسه وإلقائها على عاتق قائد آخر، أو على عاتق الساسة الذين تجاهلوا تحذيراته وأصدروا أوامر مستحيلة التنفيذ. ويشير اللواء دي كيه باليت — الذي شغل منصب المدير العام للعمليات العسكرية وقت الحرب — في إسهامه الشخصي لذلك النوع من المؤلفات أنّ تلك المذكرات تشتمل على «تناقضات صارخة؛ فكل منهم يحاول حماية موقفه». وقال مضيفاً: «عادةً ما يُوجد التفكير بأثر رجعي مُنطِقاً في أحداثٍ كانت في الواقع خالية من الاتّساق أو التسلسل المنطقي».⁸⁴

في أوساط عامة الشعب الهندي، كان الشعور المسيطر هو الإحساس بالخيانة، وأنّ جاراً معدوم الضمير والمبادئ غرّر بهم بعد أن حدث بهم سذاجتهم إلى اختياره محلاً لثقتهم ودعمهم. وقد أعرب نهرو في رسائله إلى تشو إن لاي عن تلك المشاعر مثله مثل غيره. ولكن؛ ابتغاءً لمعرفة الأسباب العميقة للنزاع، لا بد للمرء من الرجوع إلى كتاباته السابقة، وتحديدًا لمقابلةٍ تحدّث فيها ليس بصفته زعيم الهند وإنما بصفته دارساً لتاريخ العالم؛ ففي عام ١٩٥٩، أخبر نهرو إِدْجار سنو أنّ «السبب الرئيسي للنزاع الصيني الهندي هو أنّ كليهما «دولة جديدة»، بمعنى أنّ كليهما حديثة الاستقلال وتحكمها «قيادة قومية ديناميكية»، وكانتا نوعاً ما تشهدان أول «لقاء» لهما في التاريخ عند حدودهما». ففي الماضي «كان البلدان تفصل بينهما مناطق عازلة، وكان كلا الطرفين «بعيداً» عن الحدود». ولكنهما في ذلك الحين، «التقتا على الحدود بصفتهما «دولتين حديثتين»». ومن ثم فقد «كان من الطبيعي أن تنشأ بينهما درجة من الصراع قبل أن يتسنّى لهما إرساء حدودهما على نحو مستقرّ».⁸⁵

إذن فقد مثّل الصراع بين الهند والصين صداماً بين الخرافات القومية والذوات القومية والمخاوف القومية وأخيراً وحتماً الجيوش القومية. من هذا المنطلق، على الرغم من أنّ ذلك الصراع بدا للهنود فريداً من نوعه (ومُزَعَجاً بصورة غير معهودة)، فقد كان مثلاً نموذجياً على الصراعات من ذلك النوع؛ فتضارب المطالبات بالأرض مصدر شائع جدّاً للصراع في العالم الحديث. وكان ذلك تقريباً ما قاله نهرو لإِدْجار سنو. ولكن دعونا نعطي الكلمة الأخيرة لمصدر غير متوقّع، وهو: الشاعر الوجودي ألن جينزبرج؛ ففي مارس ١٩٦٢ شرع جينزبرج في رحلة مدتها عامان حول شبه القارة الهندية، هام فيها على وجهه وارتاد العشوائيات بحثاً عن النيرفانا (السعادة القصوى في البوذية). وفي

أغسطس، مع بدء تصعيد الاشتباكات القائمة على الحدود، سجّل في دفتر يومياته خواطر وضعت ذلك النزاع الحدودي في نصابه:

معارك عام ١٩٦٢

الولايات المتحدة في مواجهة روسيا في العموم/الصين في مواجهة فورموسا بشأن التبعية/الهند في مواجهة الصين بشأن أراضٍ حدودية/الهند في مواجهة باكستان بشأن كشمير؛ معركة دينية/الهند في مواجهة البرتغال بشأن جوا/الهند في مواجهة قبائل ناجا بشأن الاستقلال/مصر في مواجهة إسرائيل بشأن نزاع على الأرض والدين/ألمانيا الشرقية في مواجهة ألمانيا الغربية بشأن السيادة/كوبا في مواجهة الولايات المتحدة بسبب الأفكار/كوريا الشمالية في مواجهة كوريا الجنوبية بشأن السيادة/إندونيسيا في مواجهة هولندا بشأن الأرض/فرنسا في مواجهة الجزائر بشأن الأرض/الزنج في مواجهة البيض في الولايات المتحدة الأمريكية/كاتانجا في مواجهة ليوبولد في أتباع ستالين في مواجهة أتباع خروتشوف في روسيا/حزب التحالف الثوري الشعبي الأمريكي في مواجهة العسكريين في بيرو/العسكريون في مواجهة البرجوازيين في الأرجنتين/قبائل النافاهو البيوتية في مواجهة مجلس نافاهو القبلي؛ صراع قبلي/الأكراد في مواجهة العراق/الزنج في مواجهة البيض في جنوب أفريقيا؛ صراع عرقي/السنغال من المعسكر الأمريكي في مواجهة مالي من المعسكر الشيوعي بشأن الأرض/غانا في مواجهة توجو بشأن الأرض/الواتوسي في مواجهة الباهوتو في رواندا بشأن النفوذ القبلي/الاتحاد الديمقراطي الأفريقي الكيني في مواجهة الاتحاد الوطني الأفريقي الكيني بشأن النفوذ القبلي/الصومال في مواجهة إثيوبيا وكينيا وأرض الصومال الفرنسي/كهنة التبت في مواجهة علمانيي التبت الصينيين/الهند في مواجهة باكستان الشرقية بشأن الحدود وتريبورا/الجزائر في مواجهة المغرب بشأن الصحراء الكبرى.⁸⁶

الفصل السادس عشر

السلام في زمننا

نحن نمرُّ بوقت عصيب، من حيث الطقس والمشاكل التي ما تفتأ تظهر؛ فكشمير تحديدًا تتسبب لنا في صدام رهيب.

فالابهاي باتيل لجي دي بيرلا، مايو ١٩٤٩

١

إلى جانب سقوط عدة آلاف من الجنود الهنود ما بين قتل وجريح، تضمّنت خسائر الحرب مع الصين رئيس أركان الجيش الجنرال بي إن تابار (الذي قدّم استقالته، متعللاً بسوء حالته الصحية)، والمفكر الاستراتيجي الفاشل الفريق بي إم كاؤول (الذي أُحيل إلى التقاعد المبكر)، ووزير الدفاع في كيه كريشنا مينون (الذي أُقيل من منصبه). وتمثّلت إحدى الخسائر الأخرى في سُمعة جواهر لال نهرو؛ فقد كانت الحرب الحدودية الفشل الأقوى أثرًا لنهرو، طوال الأعوام الخمسة عشر التي قضاها رئيسًا للوزراء. صحيح أن العجز عن تحقيق إصلاحات زراعية جذرية أثار على فقراء الريف، كما أن استبعاد الشيوعيين في كيرالا أغضب أناسًا كثيرين في تلك الولاية، وكذلك كان لقطاعات أخرى من الشعب مظالم ضد الحكومة، إلا أن الفشل في حماية أراضي الدولة كان شأنًا آخر كُليًا؛ فالإذلال الناجم عنه استشرته الأمة بأكملها، كما هو الحال دائمًا في الهزائم العسكرية.

لقد تم التضحية بكريشنا مينون وقادة الجيش، ولكن رئيس الوزراء كان يعي في قرارة نفسه أنه في النهاية هو المسئول عن تلك الكارثة؛ بصفة عامة لكونه رئيس الحكومة، وبصفة خاصة جدًّا لكونه الشخص الذي وجّه وحدّد مواقف الهند وسياساتها إزاء الصين.

وصار يجب إعادة النظر في تلك المواقف والسياسات؛ فقد أصبح بإمكان نهرو أن يرى أخيراً ما استشعره فالابهاي باتيل منذ زمن، وهو: أنَّ الشيوعية في الصين ليست أكثر من إحدى صور القومية الأكثر ولعاً بالقتال. وأحدثت الحرب الحدودية لدى نهرو ميلاً متردداً تجاه الولايات المتحدة، التي أمدته بالسلاح بينما ظلَّ الاتحاد السوفيتي واقفاً على الحياد. وكان السفير الأمريكي في نيودلهي — جون كينيث جالبريث — طرفاً رئيسياً في ذلك التحول؛ فنظراً لكون جالبريث أستاذ اقتصاد في جامعة هارفرد متشككاً إزاء فكرة السوق الحرة، وباحثاً في تاريخ الفن، ومعروفاً بحسن ذوقه وخفة ظله، فقد كان أمريكياً غير تقليدي بالمرّة من وجهة نظر الهنود. (كان كندّي المولد في الواقع.) كانت الأوضاع تتغير في واشنطن، حيث سعى رئيسُ شاب جديد — هو جون إف كينيدي — إلى تبديل الصورة اللصيقة بالحكومة الأمريكية بصفتها غير مبالية في الداخل ومتغطرسة في الخارج. وقد كانت رياح الليبرالية تلك هي التي حملت جالبريث إلى الهند.

فمنذ وقت تولّيه المسؤولية في السفارة في أبريل ١٩٦١، كان على علاقة جيدة جداً برئيس الوزراء؛ فكانا يتناقشان في أمور الفن والموسيقى والأدب، وهو ما مثّل لنهرو تسليّة مرحّباً بها عن المتاعب اليومية، ولكنه مثّل من جانب جالبريث استمالة حسيّة لعقليّة كثيرًا ما اتسمت بالتحامل على بلده. وفي مارس ١٩٦٢، جاءت السيدة الأولى — جاكلين كينيدي — في رحلة عبر الهند، زارت فيها تاج محل وحصون الراجبوت، وأجرت محادثات مطوّلة مع رئيس الوزراء.

أخذ نهرو بجمال السيدة كينيدي، مثلما أخذ بذكاء سفيرها. إلا أنَّ لين موقفه تجاه الولايات المتحدة لم يكن ليتحول إلى ميل لولا الحرب مع الصين؛ ففي يوم ٩ نوفمبر، بعد النوبة الأولى من الهجمات، طلب من جالبريث مقابلة رئيس الوزراء. وقال إنَّ نهرو كان «منهكاً وتلوح عليه أمارات الانهزام إلى حد ما». (في وقت سابق من ذلك اليوم، كان نهرو قد ألقى خطاباً في البرلمان «غير حماسي بالمرّة».) وفي المقابلة، طلب السلاح من الولايات المتحدة، وهو ما جاء بتكلفة لا يمكن أبداً قياسها بالنقود وحدها، لأنَّ نهرو — مثلما كتب جالبريث للرئيس كينيدي — طوال حياته:

سعى إلى تجنّب الاعتماد على الولايات المتحدة والمملكة المتحدة؛ فمعظم تحرّجه الشخصي من طلب المعونة (أو شكر مانحها) كان نابعاً من كبريائه ... والآن لا شيء أهم لديه — على الصعيد الشخصي أكثر من الصعيد السياسي — من

الحفاظ على مظاهر ذلك الاعتماد؛ فعمره لم يعد يسمح بإعادة التكيف. وأشعر أننا يمكن أن نكون كُرماء في هذا الصدد إلى حد ما.¹

بحلول نهاية شهر نوفمبر بدأت الأسلحة في الوصول، على متن طائرات محملة بجنود في زيهم العسكري. ومثلما كتب أحد الصحفيين الأمريكيين، فقد كان ذلك يعني «انهيار سياسة عدم الانحياز التي انتهجها نهرو». وبالنسبة إلى كثيرين، حمل ذلك الزي العسكري ذو اللون الأزرق الداكن «دلالة خاصة»، تعبّر عنها كلمة واحدة: «الفشل».² إلا أنه بالنسبة إلى السفير الأمريكي، فقد كان يدل على كلمة «الفرصة»؛ فقد كان من الممكن أن يمثل ذلك بداية وفاق لاحتواء قوة شيوعية يُحتمل أن تُشكّل تهديدًا أكبر من الاتحاد السوفييتي ذاته؛ فمثلما كتب جالبريث للرئيس كينيدي:

إنّ الصينيين لا يتجادلون مع السوفييت بشأن بعض النقاط الأكاديمية في عقيدتهم؛ فعلينا أن نفترض جدّيتهم بخصوص ثورتهم؛ فمنطقة التوسع الطبيعية تقع ناحيتهم. والبلد الآسيوي الوحيد الذي يقف في طريقهم فعلاً هو الهند، وبالمثل، فالبلد الغربي الوحيد الذي سيتحمّل المسؤولية هو الولايات المتحدة؛ فيبدو جلياً لي أنه ينبغي أن يكون ثمة شيء من التفاهم بين البلدين؛ فينبغي أن نتوقع الاستفادة من وضع الهند السياسي أو موقعها الجغرافي أو قوتها السياسية أو قوتها البشرية أو غير ذلك.³

٢

استجابةً لطلب الهند، سمح الرئيس كينيدي بإمدادها بمليون طلقة للمدافع الآلية، و ٤٠ ألف لغم أرضي، و ١٠٠ ألف قذيفة هاون.⁴ كانت تلك المنحة أقل بكثير من التحالف العظيم الذي كان السفير الأمريكي يوصي به، ولكنها كانت أكثر بكثير مما رأى بقية الأمريكيين أن نيودلهي تستحقه. كان من المعارضين الشرسين لمسألة إمداد الهند بالأسلحة نائب مجلس الشيوخ عن ولاية جورجيا، السناتور ريتشارد بي راسل، الذي رأس لجنة مجلس الشيوخ للقوات المسلحة فترة طويلة. كان راسل رجلاً رجعيًا فظاً كبير السن — شديد المعارضة للأفكار من قبيل إلغاء التمييز العنصري — وقد وصف الهند قبلاً بأنها «صديق لا يُعتمد عليه» ونهرو بأنه «غوغائي ومنافق». وأنداك أخبر وكالة أنباء أسوشيتد برس أنه «ضد إعطاء الهند أيًا من أسلحتنا الحديثة بالأساس؛ لأننا سنكون بذلك نسلّمها للشيوعيين

الصينيين». وأضاف السناتور أنَّ الهنود «قدّموا مشهدًا مخزيًا بسماحهم لأنفسهم بأن يُطردوا مما كانت ينبغي أن تكون معقل حصينة لهم على الجبال الحدودية؛ فهم يبدون عاجزين عن القتال، وإذا أمددناهم بالأسلحة، فسوف تقع في أيدي الشيوعيين بكل بساطة». وأردف قائلاً إنه في حين أنَّه في ذلك الوقت ضد إعطاء «نظير سنت واحد من الأسلحة للهند»، فهو ربما يعيد النظر في المسألة إذا أبدى حكام الهند القدامى — أي البريطانيون — استعدادًا «لتوليّ مسألة إعادة تنظيم قواتها المسلحة وإعادة تدريبهم».⁵

انتشرت تعليقات راسل على نطاق واسع في الولايات المتحدة وكذلك الهند. وتقدّم المراسلات العاصفة التي تولّدت عنها عدسة فريدة يمكن للمرء رؤية العلاقات بين الولايات المتحدة والهند من خلالها. قد يتوقع المرء أن يكون هذان البلدان حليفين، ولو لكون كليهما دولة ديمقراطية كبيرة ومتنوعة ثقافيًا. إلا أنَّ فقدان الثقة عكّر صفو علاقتهما؛ فقدان الثقة بسبب عدم انحياز الهند من ناحية، وإزاء المعونة العسكرية الأمريكية لباكستان من ناحية أخرى. ولم يُجد أن البلدين كانا يقدمان أنفسهما على أنهما نموذجان للديمقراطية، حيث دائماً ما كانت سياستهما الخارجية ودبلوماسيتهما تبالغان في ادعاء ذلك؛ ففي حين أنَّ المثل الديمقراطية لهذين البلدين قرّبت بينهما، فقد باعدت بينهما الكبرياء والنزعة الوطنية.

ومن ثم ففي حين قد يكون كينيدي وجالبريث قد استنكرا موقف السناتور راسل، فقد نال دعماً كبيراً من معظم أنحاء أمريكا؛ فقد كتب له أحدهم من ويتشيتا بكنساس يشكره على تحذيره من أنَّه «من الخطورة بمكان أن تزعن الولايات المتحدة لبلد لم يُبذّر زعماءه أي اهتمام بالولايات المتحدة أو أي دعم لها يُذكر إلا لأخذ النقود والمعونة منّا ثم تشويه صورتنا في كل مكان». وأقرّت سيدة من لوميس في كاليفورنيا بأنه «لا ينبغي إرسال شيء لذلك السياسي المنافق المناصر للشيوعية نهرو ووزرائه الشيوعيين». ورأى رجل من مدينة بلانتيشن بفلوريدا أنَّ متاعب الهنود كانت «وليدة تصرفاتهم ومن صنّع أيديهم»، ولا سيما نتيجة «السياسة المحايدة» التي انتهجوها بينما «راح الشيوعيون ينتهبون ملايين الناس» في العالم أجمع. وساند رجل من مؤيدي الحزب الديمقراطي في الخامسة والثمانين من عمره من منطقة جنوبي سان جابريل راسل في «معارضته تحميل هذا البلد ودافعي ضرائبه عبء الإنفاق على أربعمئة مليون جاهل جائع في الهند، يتسم زعماءهم بمن فيهم نهرو بموالاتهم الصارخة للشيوعية وعدائيتهم لشكل حكومتنا ... إن حيادية نهرو المزعومة ... ينبغي أن تجعلنا ندع الهند تُكوّى بنيران تخلفها وجهلها».

وتلقَّى راسِل من مواطنيه عشرات من رسائل الدعم، ورسالة معارضة واحدة. كتب تلك الرسالة باحث تابع لبرنامج فولبرايت مُقيم في مدراس، وقال فيها إنَّه أن أوان إلغاء سياسة تسليح الولايات المتحدة لباكستان وحرمان الهند من المعونة. وقال الباحث إنَّ الهند «ديمقراطية شعبية» في حين أنَّ باكستان دكتاتورية عسكرية «يقوم كيانها السياسي على مشاعرها العدائية إزاء الهند ليس إلا». وإضافةً إلى ذلك لم يكن صحيحاً أنَّ القوات الهندية لازت بالفرار ببساطة؛ فقد قاتلت باستماتة في بعض المناطق، ولو كانت أفضل تسليحاً لاستطاعت الصمود. وقال إنَّ الهند في الوقت الحالي «تعمل على تجنيد قوات جديدة، وأرى أنَّه من مصلحتنا أن تحظى تلك القوات بالتسليح المناسب».

كذلك وردت للسناتور رسائل من الهنود، الذين شعروا بالغضب والألم بطبيعة الحال؛ فقد أقرَّ أحد من راسلوه من بومباي بأنَّ نهرو «كان تفكيره ضبابياً فيما يتعلق بالنوايا الصينية»، ولكنه رفض تلميح راسِل إلى أنَّ «سمتي الشجاعة والتحدي كانتا حِكْراً على ذوي البشرة البيضاء». فجنود الهند لا يقلُّون شجاعةً ولا رباطة جأش عن الجنود الأمريكيين، كما تجلَّى بوضوح في بطولة جنود الهند في المعارك الحاسمة للحربين العالميتين. ولكن في هذه المرة «كانت آلية الحرب دون المستوى (بسبب السيد مينون)؛ فقد اضطرَّ أبناؤنا للعمل دون رفاهية الغطاء الجوي، والبنادق الآلية، وسدَّادات الأذن، وحصص الإعاشة الميدانية، وبوب هوب ليسرِّي عنهم في الخطوط الأمامية القاسية».

رد الروائي وكاتب السيناريو كيه إيه عباس، أحد أبرز مثقفي الهند المتعاطفين مع الشيوعية، على أسلوب راسِل الناظم بالمثَل؛ قائلاً إنَّه على الرغم من التاريخ الطويل للتعليقات الغبية الواردة من أوروبيين عن الهند، فإنَّ حوار راسِل «فاز بالجائزة الأولى للافتراء غير المبرَّر والأذى الخالص». وكتب عباس: «ولكن لا شك يا سناتور راسِل أنك إذا كنت تبحث عن «مشاهد مخزية» للفشل العسكري الذريع، فستجد مخزونهاً وفيراً منها أقرب إليك»؛ في بيرل هاربور، وفي الانتكاسات المبكرة أثناء الحرب الكورية، وفي خليج الخنازير. ودعا راسِل إلى الرجوع إلى إشادة الجنرال أيزنهاور بالجنود الهنود، الذين ساهموا في صدِّ روميل في العلمين، وحاربوا في مناطق أخرى من أوروبا وأفريقيا «من أجل إنقاذ السناتور راسِل و«عالمه الحر» من تهديد هتلر».

ألقت تعليقات السناتور راسِل الضوء على مواضع سوء التفاهم بين الهنود والأمريكيين كما كانت حتى عام ١٩٦٢ وما بعده. وقد كمن وراء سوء التفاهم ذاك رُؤى متباينة للسياسة الخارجية والمصلحة الوطنية، وكذلك بعض التعارض بين ثقافة

البلدين؛ فقد كان الشعبان مختلفين في طعامهما وشرابهما وغنائهما وملبسهما وفكرهما. وكما كتب أحد المعجبين من جاكسونفيل إلى السناتور، فإنَّ: «نهر هدا، القوقازي من الناحية الفعلية، والبعيد كل البعد عن ذلك من الناحية السياسية ... كيف يمكن أن ينشأ «تلاقٍ ذهنيٌّ» مع رجل يقف على رأسه؟» وكان يشير في ذلك إلى حب جواهر لال نهرو لليوجا، وهو أسلوب علاج كان غريبًا تمامًا على أسلوب الحياة الأمريكي آنذاك.⁶

٣

أسفرت الهزيمة التي ألحقها الصين بالهند عن خسارة رئيس الوزراء ماء وجهه إلى حد ما على الساحة الدولية، وكذلك قوّضت وضعه محليًّا؛ إذ تزايدت حدّة الانتقادات الموجهة إلى قيادته؛ ففي صيف عام ١٩٦٣، خسرَ حزب المؤتمر سلسلة من الانتخابات الفرعية المهمة، مما أسفر عن دخول ثلاثة من كبار رموز المعارضة إلى البرلمان؛ هم: مينو ماساني، وجيه بي كريبالاني، ورامّانوهار لوهيا.

في يونيو ١٩٦٣ عقد نهرو مؤتمرًا صحفيًّا، لأول مرة من أشهر عديدة. دام المؤتمر تسعين دقيقة وتميّز بغضب رئيس الوزراء الموجه إلى الصينيين؛ فقد تحدّث عن «فيض الأكاذيب الشرير الذي يصدر عن بكين» وعن «سجلهم المتميز في المهاترة». وفي شرح نهرو للحرب وهزيمة الهند، زعم أنَّ «الصين دولة ذات عقلية عسكرية، دائمًا ما تشدّد على الطرق العسكرية والتأهّب العسكري ... فمنذ بداية حكم النظام القائم فيها الآن، ركّز على تقوية الجهاز العسكري. إنه في الواقع استئناف للحروب الأهلية الماضية. ومن ثمّ فالصين قوية بطبيعة الحال».⁷

وقال نهرو أيضًا إنَّ الصينيين بهجومهم على شخصه «يشتركون في ذلك مع بعض زعماء المعارضة لدينا هنا». ثم أضاف دون داعٍ: «أما زعماء المعارضة لدينا، فهم معتادون على الاتحاد مع أيّ جهة وكلّ جهة بصرف النظر عن المبادئ، وقد يأتي وقت يتحدّ فيه بعضهم مع الصينيين تحقيقًا لأغراضهم.» وسرعان ما اتّحد زعماء المعارضة رسميًا لطرح اقتراح «سحب الثقة» في البرلمان، وهو تصرّف جريء ما كان يمكن تصوّره في أي وقت خلال الفترة ما بين أغسطس ١٩٤٧ ونوفمبر ١٩٦٢. كان عدد أعضاء حزب المؤتمر يتيح لهم الغلبة في التصويت بسهولة، ولكن النقاش دام أربعة أيام، عُرضت خلالها سلسلة من النقاط الدالّة ضد رئيس الوزراء وحزبه وحكومته.⁸

أثارت الانتقادات داخل البرلمان وخارجه إعادة تفكير جادة بين قيادات حزب المؤتمر؛ فقضاء خمسة عشر عامًا في السلطة كان قد أورث الحزب حالة من التراخي، والانفصال عن الواقع إلى حد ما، كما ثبت في هزائم الانتخابات الفرعية وتنامي قوة الأحزاب الإقليمية من قبيل حزب درافيدا مونيترا كازاجام؛ فرتيس وزراء مدراس — كيه كامراج — كان هو نفسه أكثر من تعرّض لتهديد خطير من جانب ذلك الحزب. وبغية تحجيم هذا الحزب واجتثاث آثار التحلّل داخل حزب المؤتمر، أوصى كامراج بترك كبار وزراء حزب المؤتمر مناصبهم للمساعدة على تجديد دماء الحزب. وسيرًا على «خطة كامراج»، استقال ستة من رؤساء وزراء الولايات من مناصبهم بغية العمل لصالح الحزب، منهم: باكشي غلام محمد رئيس وزراء كشمير وكامراج نفسه. وكذلك فقد استقال ستة من كبار وزراء الاتحاد، منهم: جاجيفان رام ومورارجي ديساي ولال بهادور شاستري.⁹

بقي رئيس الوزراء في منصبه، ولكنه أصبح واهنًا على نحو ملحوظ، جسديًا وكذلك ذهنيًا؛ ففي سبتمبر ١٩٦٣، شاهد النائب البرلماني الاشتراكي إتش في كامات نهرو وهو يذهب ليجلس في مقعده: «رجلاً عجوزًا، يبدو ضعيفًا متعبًا، منحنيًا بوضوح في مشيته، نازلاً الممشى المقابل بخطوات بطيئة مرتعشة، مستندًا إلى ظهور المقاعد في نزوله». عاد كامات بمخيلته إلى مشاهدته السابقة لرجل كان يُجلُّه يومًا؛ إلى إحدى جلسات حزب المؤتمر في مدراس، حيث وقف نهرو «متدفق النشاط، رشيقيًا، منتصب القامة»، وإلى منزله في الله آباد، حيث كان نهرو «يرتقي درجات السلم اثنين اثنين، وأنا أقُلده، لاحقًا إياه إلى أعلى».¹⁰

في حين أنَّ الهنود ما كان يمكن أن يتناولوا أمر وفاة نهرو على الملأ، لم يكن لدى المشاهدين الغربيين مثل ذلك الترحُّج؛ ففي عام ١٩٦٣، نشر الصحفي الأمريكي ولز هانجن كتابًا بعنوان «مَن بعد نهرو؟» ذكر ثمانية خلفاء محتملين، أفرد لكل منهم فصلًا قائمًا بذاته. خمسة منهم كانوا من أعضاء حزب المؤتمر، وهم: مورارجي ديساي، وفي كيه كريشنا مينون، وواي بي تشافان، ولال بهادور شاستري، وإس كيه باتيل. كان المرشح السادس إحدى نساء حزب المؤتمر، وهي: إنديرا غاندي. والمرشح السابع كان جايا براكاش نارايان، المصلح الاجتماعي الذي كان رجلًا ثوريًا اشتراكيًا لبعض الوقت. أما المرشح الأخير على القائمة فكان جنرالًا في الجيش وهو بي إم كاول.¹¹

لم يكن السؤال المطروح آنذاك هو «مَن بعد نهرو؟» فحسب، وإنما كذلك «ماذا بعد نهرو؟» فبُعِدَ نشر كتاب هانجن، قضى مراسل للصحيفة اللندنية «صنداي تايمز»

أسابيع عدة متتقلاً في أنحاء الهند؛ فقابل رئيس الوزراء، ووجد أن «نهر العجوز تدهورت حالته الصحية بسرعة كبيرة في الآونة الأخيرة». كان وهن الرجل انعكاساً لوهن بلده؛ فعلى النقيض من «طموح الصين الشابة الجامحة القوي والعَصِيَّ على الإدراك»، كانت الهند أرض «فقر لا يوصف» و«حكومة معدومة الإرادة». فما الذي يمكن أن يحدث بعد وفاة نهرو؟ فكّر المراسل أن المعركة «ستكون بين الشيوعيين والجيل الجديد من الأفاقين السياسيين الناشئين في الولايات». واللاعب الثالث كان هو الجيش؛ فحتى ذلك الوقت، ظل جنرالات الجيش بمنأى عن السياسة، ولكن «هل سيقفون مَكْتُوفِي الأيدي بينما تسقط الهند في بئر الفوضى أو تجتاحها الشيوعية؟» كانت تلك هي آفاق المستقبل. وفي ذلك الوقت، «كان يجب على العالم الحر أن يعتاد على فكرة افتقار عضوه الأكثر تعداداً إلى قيادة متماسكة، بحيث يبتلع المعونة والأسلحة دون أثر يُذكر، فيكون لقمة سائغة في فم العقلليات المفترسة، وإدانةً لوسيلة الترقّي الحرة الديمقراطية في أعين الأفارقة والآسيويين، حيث الحاجة ماسّة إلى وجود سلطة ناضجة».¹²

تؤكد الصور الفوتوغرافية الملتقطة في تلك الفترة أن حالة نهرو البدنية كانت في تدهور: بكتفِيهِ المُنْدَلِيتَيْنِ، والنظرة المُتَعَبَة — بل الخاوية — البادية على وجهه، والبروز غير المألوف حول خصره. وفي الأسبوع الأول من سبتمبر ١٩٦٣، كتبت إنديرا غاندي إلى صديقة لها أنه صار يلزم أخذ قراءات أسبوعية لضغط دم والدها ووزنه وبوله. وكتبت قائلة: «الضغط البدني والذهني والعصبي هائل، ومن المحتم أن يبدو عليه الإرهاق. الدواء الوحيد الذي يمكن أن يساعده هو الراحة والاسترخاء».¹³

وبالطبع لم يَنْلُ أيّاً منهما؛ فقد كان لا يزال عليه الاضطلاع بمهام رئيس الوزراء ووزير الخارجية، والمساهمة ولو بقدر ضئيل في إعادة إحياء حزب المؤتمر. وبصفته الوجه الوحيد المعروف في الحزب والحكومة، ظل نهرو يعمل وفق جدول عمل مُنْهَك، ويقطع الهند من شمالها لجنوبها ومن شرقها لغربها ليخطب في المؤتمرات الشعبية، ويفتتح المدارس والمستشفيات، ويتحدث إلى موظفي الحزب؛ ففي ديسمبر ١٩٦٣ — على سبيل المثال — اضطرّ إلى زيارة مدراس ومادوراي وتشانديجار وكلكتا وبيهار وبومباي (مرتين).¹⁴

أما المكان الذي كان من الممكن أن يزوره رئيس الوزراء لكنه أثر ألا يزوره، فهو ناجالاند؛ فقد نشأت ولاية بذلك الاسم أخيراً يوم ١ ديسمبر من عام ١٩٦٣. في ظروف أخرى كان نهرو سيحرص على افتتاحها بنفسه. ولكن الرحلة إلى كوهيما كانت طويلة

وشاقة، وربما يكون تذكّر أيضًا الاستقبال العدائي الذي لاقاه هناك عام ١٩٥٣. ومن ثم فقد حَظِيَ رئيس الجمهورية الجديد — سارفيالي رادها كريشنان — بذلك الشرف. إلا أنَّ رئيس الوزراء الجديد للولاية وزملاءه الوزراء اعتَبَرُوا «خَوْنَةً» من جانب الحركات السرية، التي ظلت باسطة نفوذها على أجزاء كبيرة من الولاية.¹⁵

وفي يناير ١٩٦٤، سافر نهرو عبر البلاد مرة أخرى، لحضور الاجتماع السنوي لحزب المؤتمر، الذي عُقد ذلك العام في عاصمة أوريسا، ببوبانيشوار؛ فانهار على المنصة وساعده بعض الحضور على الوقوف على قدميه ثم رجعوا به بسرعة إلى دلهي، حيث شُخِّص بسكتة دماغية خفيفة في الجانب الأيسر. وجاء في أحد عناوين الصحف الرئيسية أن: «سحابة من الكآبة خيَّمت على اجتماع بوبانيشوار إثر مرض السيد نهرو».¹⁶

٤

أضعفت الحرب مع الصين موقف نهرو ليس في الهند أو في العالم فحسب، وإنما داخل حزب المؤتمر نفسه أيضًا؛ فقد تحوَّلت بؤرة صنع القرار من منزل رئيس الوزراء إلى الجناح البرلماني لحزب المؤتمر. ولم يعد بإمكان نهرو إقناع الحزب بتنفيذ أوامره لا في كباتر الأمور ولا صغائرها؛¹⁷ فعلى سبيل المثال، لم يكن نهرو مُرَجَّبًا بخطة كامراج؛ على أساس أنها من شأنها أن تستنزف الخبرات والمواهب من حكومته.

وبعد مرض نهرو، استطاع إقناع الحزب بإعادة لال بهادور شاستري إلى مجلس الوزراء. كان شاستري يحمل رسميًا لقب وزير بلا وزارة، ولكنه في الواقع كان نائب رئيس الوزراء الفعلي. كان الاثنان يتحدثان بلغة واحدة وينتميان إلى ولاية واحدة وجمعهما تاريخ واحد في السجون ذاتها نحو الأوقات ذاتها؛ فكان نهرو يثق بشاستري ويحبه، بشخصيته الهادئة البسيطة شديدة التناقض مع شخصية نهرو نفسه.

كانت أول مهمة يُعهد بها إلى شاستري متعلقة بولاية جامو وكشمير؛ ففي ٢٧ ديسمبر ١٩٦٣، اشتعل فتيل أزمة بسبب سرقة أثر مقدَّس — شعرة من شعر النبي محمد — من مسجد حضرة بال في سريناغار. وبعد أسبوع من اختفائها، ظهرت في المسجد مرة أخرى في ظروف غامضة. لم يكن أحد يعلم كيف رجعت، مثلما لم يعرف أحد كيف اختفت من الأصل. ولم يكن أحد يعلم إن كان الأثر الموجود آنذاك أصليًا أم مزيفًا.

طوال شهر يناير قامت احتجاجات وتظاهرات في الوادي، وتردّدت أصداؤها في أرجاء العالم الإسلامي؛ ففي باكستان الشرقية البعيدة حدثت أعمال شغب دينية استهدفت الأقلية الهندوسية، التي فرّ مئات الآلاف منها إلى الهند. ومن ثم لاح خطر وقوع أعمال شغب مقابلة ضد المسلمين في الهند ذاتها.

في الأسبوع الأخير من يناير، أرسل نهر لال بهادور شاستري إلى كشمير. وبعد أن تحدّث إلى المسؤولين وتشاور مع الساسة المحليين، قرّر شاستري تنظيم جلسة «رؤية» خاصة للتأكّد من أصالة الأثر المرتدّ. وتشكّلت لجنة من كبار رجال الدين لرؤية الأثر؛ فاجتمعوا يوم ٣ فبراير لذلك الغرض، وقرروا أنه أصلي، مما أورث الجميع ارتياحاً ملموساً. عاد الهدوء إلى الوادي. وبغية استدامة السلام، عيّنت الحكومة الهندية في منصب رئيس وزراء الولاية جي إم صديق، السياسي المعروف بتوجّهاته اليسارية ولكن أيضاً بنزاهته.¹⁸ مرة أخرى أكّدت حادثة حضرة بال على حقيقة أنّ وقوع المتاعب في كشمير يُخلف تداعيات في شبه القارة الهندية قاطبة. وبعد الفشل الذي شهده نهر مع الصين أصبح أكثر تنبّهاً لضرورة السعي وراء حل نهائي للنزاع على كشمير؛ فالهند لم يكن بإمكانها تحمّل جبهتين عدائيتين. ولقّي نهر تشجيعاً في أسلوب تفكيره ذاك من جانب صديقه القديم اللورد ماونتباتن؛ ففي أبريل ١٩٦٣، قال ماونتباتن لنهر: «لو كان مجده جلب الثناء للهند ذات يوم» حول العالم، فإنّ بلده، وهو نفسه الآن، أصبحت «صورتها مشوّهة»، بسبب الفشل في حل مسألة كشمير بالأساس. وكان ماونتباتن يشعر أنّ هذا الوضع يمكن «تصحيحه» بقيام «الهند ببادرة بطولية»، من قبيل «منح وادي كشمير الاستقلال بصرف النظر عن موقف باكستان».¹⁹

والحقيقة أنّ عامي ١٩٦٢ و١٩٦٣ شهدا عدة جولات من المحادثات مع باكستان بشأن القضايا التي اختلف عليها البلدان؛ مثّل حكومة الهند فيها السياسي المخضرم السردار سواران سينج، بينما مثّل باكستان الشاب الطموح ذو الفقار علي بوتو. ولم يُمثّل أحد كشمير في تلك المحادثات. ولكن مثلما ثبت في واقعة حضرة بال، فإنه لم يكن من الحصيف أن تُهمل مشاعر الأشخاص المعنيين بالنزاع بالأساس. ومن خير من الشيخ عبد الله يمكن أن يعبر عن نبضهم؟! بحلول نهاية عام ١٩٦٣، كان نهر يفكر بالفعل في إطلاق سراح الشيخ، الذي قضى عشرة أعوام في السجن حتى ذلك الحين؛ فالسكتة الدماغية التي أصابت نهر في بوبانيشوار، وما أثارته في نفسه من إشارات الموت دفعته إلى المضي بتفكيره قدماً في هذا الصدد؛ فلم لا يُطلّق سراح عبد الله ويحاول حل مشكلة كشمير للمرة الأخيرة قبل رحيله عن العالم؟

قد نذكر أنَّ الحكومة الهندية قبضت على الشيخ عبد الله في أغسطس ١٩٥٣. لم تُوجَّه إليه اتهامات، وأُطلق سراحه فجأة في يناير ١٩٥٨؛ فاتَّجه إلى وادي كشمير، حيث لَقِيَ استقبالا مهيبا. خطب في مؤتمرات شعبية في سريناجار أمام جماهير عريضة، منها مؤتمر عُقد في مسجد حضرة بال. ويبدو أنَّ ذلك أزعج أعداءه في الإدارة؛ فقرب نهاية شهر أبريل قُبِضَ عليه مرة أخرى. وفي تلك المرة أُرْسِلَ إلى السجن في جامو وأتُّهم بالتآمر مع باكستان لتفكيك الهند. وكان من بين التُّهم الموجهة إليه تهمة محاولة «تيسير ضم باكستان أراضي الولاية عن غير حق، وبث الأحقاد الطائفية والتنافر بين الطوائف في الولاية وتلقي معونة سرية من باكستان في صورة أموال وقنابل، وما إلى ذلك».²⁰

وإذا تحدَّثنا بصراحة، فقد كانت تلك التهم مُلفَّقة؛ فعلى الرغم من أنَّ الشيخ كانت تراوده فكرة الاستقلال، فإنه لم يرغب في الانضمام إلى باكستان قط. وعلى الرغم من أنَّ فكرة كونه حاكم كشمير الحرة راقته له، فقد اعتبر سكان الولاية كلهم رعاياه، بصرف النظر عن ديانتهم. وكما أقرَّ حتى خصومه السياسيون، فإنه لم يكن يحوي بداخله ذرَّة طائفية.

تحدَّث الشيخ عبد الله في محاكمته قائلاً: إِنَّهُ متمسكٌ بهدف واحد فقط، وهو: حق تقرير المصير لشعب جامو وكشمير، الذي أَصَرَ أَنَّهُ «ليس قطيعاً من الأغنام والماعز يُساق بالقوة يمنة ويسرة». ورغم ذلك، فقد كرَّر تأكيدَه على التزامه بالعلمانية وإعجابه بالمهامات غاندي، وصادقته التي كانت قوية يوماً بجواهر لال نهرو. وقال مذكِّراً إِنَّ نَهرو نفسه أقرَّ بأن «شعب الولاية هو سيد مصيره في النهاية»، وأضاف إضافةً ذات مغزى قائلاً: «لا أظنه — حتى في هذه اللحظة — ينكر علينا ذلك الحق».²¹

بعد شهرين من اعتقال الشيخ أول مرة — عام ١٩٥٣ — كتب نهرو أنَّ «مجرد فكرة احتجازه تسبب لي بالطبع ضيقاً شديداً».²² ثم تحوَّلت الشهور إلى سنين، ليزداد إحساسه بالذنب عمقا. وكانت إحدى الطرق التي وجَّه فيها هذا الشعور هو إبداء اهتمام وثيق بتعليم أبناء صديقه (الذي قِيلَ إِنَّهُ ساعد حتى في تحمل نفقاته). وفي يوليو ١٩٥٥، قام ابن عبد الله الأكبر — فاروق، الذي كان طالبا آنذاك في كلية طب بجايبور — بزيارة نهرو؛ فأخبر فاروق رئيس الوزراء أنَّ زملاءه في الفصل كانوا ينعتون أباه «بالخائن» بصفة مستمرة، وهو ما دفع نهرو إلى أنَّ يكتب إلى أحد وزراء حكومة ولاية راجستان؛ ليطلب منه التأكُّد من أنَّ يُوقَر للصبي «سكن لائق وصحبة ودودة»، حتى لا تصيبه أي

«عُقد نفسية أو شيء من هذا القبيل». وعلى حد تعبير نهرو: «بعض الناس يتخيّلون عن حماقة أنه نظرًا لاختلافنا مع الشيخ عبد الله، فإننا لا ننظر بعين العطف إلى ابنه وأسرته. قطعًا هذا ليس سخفًا محضًا فحسب وإنما هو أيضًا عكس شعورنا تمامًا. أنا شخصيًا — نظرًا لوجود الشيخ عبد الله في السجن — أشعر بمسؤولية خاصة نوعًا ما عن محاولة مساعدة أبنائه وأسرته».²³

بحلول عام ١٩٦٤ كان الشيخ عبد الله قد أمضى الجانب الأكبر من العقد السابق في السجن. وإذا أيقظت الحرب مع الصين نهرو، ووضعت في حالة التأهب القصوى بشأن صحته المتدهورة، قرر أن يضع حدًا لتلك المسألة؛ فتحدث إلى رئيس وزراء ولاية جامو وكشمير، وبعد نيل موافقته، قرّر إطلاق سراح الشيخ عبد الله. ونُقل ذلك الخبر إلى العالم على لسان لال بهادور شاستري، كاتم أسرار نهرو؛ فقال شاستري إنَّ احتجاج عبد الله كان «من دواعي ألم الحكومة، ولا سيما رئيس الوزراء».²⁴

صبيحة يوم ٨ أبريل، خرج الشيخ عبد الله من سجن جامو، ليصبح حرًا مرة أخرى. فاستقلَّ سيارة مكشوفة طاف بها شوارع البلدة، متلقّيًا أطواق وباقات الزهور. وفي اليوم التالي ألقى أول خطاب له على الملأ؛ فوفقًا لما ورد عن إحدى الصحف، «قال الشيخ عبد الله: إن المشكلاتين المُلحّتين اللتين تواجهان شبه القارة الهندية — أي، القلاقل الطائفية وكشمير — ينبغي حلُّهما في حياة رئيس الوزراء نهرو. ووصف نهرو بأنه آخر الرجال البواسل الذين تعاونوا مع السيد غاندي وقال إنَّ التوصل إلى حل لهاتين المشكلتين سيكون صعبًا بعده».

كان نهرو قد دعا عبد الله للبقاء معه في نيودلهي؛ فقال الشيخ إنَّه سيذهب أولاً إلى الوادي، ليتشاور مع أصدقائه وأعوانه، ثم يذهب للقاء رئيس الوزراء بعد احتفالات العيد (الموافق يوم ٢٣ أبريل). ويوم ١١ أبريل انطلق بسيارة إلى سريناجار، في رحلة كانت تستغرق بضع ساعات في المعتاد. ولكن الشيخ مضى في رحلته على مهل، وتوقف في البلدات والقرى التي قابلته على الطريق. وأينما تَوَقَّف كان يخطب في الناس أيضًا. حضر آلاف الناس لرؤيته والاستماع إليه، قاطعين أميالًا من قرَاهم الصغيرة النائية. وفي تلك التجمُّعات، كان النساء يُفَقِّن الرجال عددًا.

وصف عبد الله ولايته في خطِّبه بالعروس الأثيرة لدى زوجين — الهند وباكستان — اللذين لم «يبالِ أي منهما بتبئير ما يرغب به الكشميريون». وقال إنَّه سوف يقابل جواهر لال نهرو بعقلية متفتّحة، وطلب إلى الهنود ألاَّ يتخذوا قرارات مسبقة أيضًا. وكما ذكر

صحفي أجرى حوارًا معه، فإنَّ الشيخ لم يُبدِ «مرارة شخصية، ولا ضغينة» — وإنما كان مفعماً «بحسّ قوي بأن لديه رسالة»، ورغبة مُلِحَّة في السعي وراء حل لمسألة كشمير. سُئل في أحد المؤتمرات عن شعوره الحالي تجاه نهرو؛ فأجاب عبد الله بأنه لا يحمل له ضغينة، لأنَّ «سوء التفاهم يحدث حتى فيما بين الأشقاء. لن أنسى المحبة التي أغدقها عليَّ السيد نهرو في الماضي ... سأقابله كصديق ورفيق قديم».

في يوم ١٨ أبريل، بعد أسبوع من ترك الشيخ عبد الله جامو، استقلَّ سيارة جيب مكشوفة من أنانتنَج إلى سريناجار عاصمة كشمير. وعلى طول الطريق البالغ ثلاثين ميلًا اصطفت «حشود من الناس في حالة شبه هستيرية» بلغ عددهم حوالي ٥٠٠ ألف شخص. وفُرش الطريق بزهور الأقحوان والزنبق المقطوفة لتوّها، وزُيّن بالأقواس والرايات الملونة. وعندما دخل البلدة أخيرًا «تراحم أهالي سريناجار كلهم في الشوارع المتشابكة التي كانت من فرط زينتها لا تنفذ أشعة الشمس حتى من بين الحرائر والبُسُط والشيلان الكشميرية المعلقة كالغصون المتشابكة».

وفي ذلك الوقت، في دلهي، أثارت المحادثات المرتقبة بين نهرو وعبد الله انزعاج كثير من أعضاء حزب المؤتمر الحاكم. وأدلى كبار الوزراء بتصريحات أصرُّوا فيها على أنَّ قضية كشمير «أُغْلِقَتْ»، وأنَّها كانت — وستظل — جزءًا لا يتجزأ من الهند. أما أعضاء حزب جانا سانج فكانوا أكثر شراسة؛ فقد ندَّد الأمين العام للحزب — دين دِيال أوباديايا — بخُطب الشيخ عبد الله الأخيرة، التي بدا فيها وكأنه «يشكُّ حتى في الحقائق المسلَّم بها في قضية كشمير» (مثل انضمامها النهائي إلى الهند). وقال أوباديايا مُتبرِّمًا: «عوضًا عن الوصول بوضع الولاية السياسي إلى حالة من الاستقرار، حاول الشيخ عبد الله زعزعة استقرار كل قضية».

كانت معارضة اليمين الهندوسي متوقعة. إلا أنَّ ما كان مفاجئًا في الواقع كان إبداء اليسار تشكُّكًا في عبد الله ونواياه؛ فقد ظنَّ الحزب الشيوعي أنَّ عبد الله معرض لخطر الوقوع في «فخ إمبريالي» نُصِبَ بهدف فصل كشمير عن الهند؛ فيبدو أنَّه في إطار المؤسسة السياسية، كان ذهن نهرو هو وحده الذي ظلَّ متفتِّحًا. إلا أنَّه تلقى مساندة غير متوقعة من جانب رجلين هنديين عَمَلًا مع المهاتما غاندي هما أيضًا. الأول كان جايا براكاش نارايان، المشهور بالأحرف الأولى من اسمه: جيه بي، الاشتراكي الراديكالي السابق الذي كان من الأعلام البارزين لحركة سارفودايا طوال العقد السابق. كان جيه بي صديقًا

قديماً للشيخ، كما أنه كان يجاهر بتأييد تحسين العلاقات مع باكستان؛ ففي عام ١٩٦٢، أنشأ مجموعة الوفاق الهندي الباكستاني، التي تضمنت مساعيها إيجاد حل «منصف وشريف» لنزاع كشمير.²⁵

وإذ رَحَّبَ جيه بي بإطلاق سراح الشيخ عبد الله في مقال مُوقَّع بصحيفة «هندوستان تايمز»، ندَّدَ بالتلميحات الواردة ضد الشيخ عبد الله من جانب السياسيين داخل حزب المؤتمر وخارجه، الذين هَدَّدُوا بأنه سيُودَع السجن مجدداً إذا «تمادى» فيما يفعله؛ فعَلَّقَ جيه بي على كلامهم بحدة قائلاً: «ما أعجب رؤية من كانوا يحاربون من أجل الحرية بالأمس وقد بدعوا يقدِّلون لغة الإمبرياليين بكل سهولة.»

كان ما أزعج السياسيين في دلهي هو حديث الشيخ عن التحقق من رغبات الشعب الكشميري مرة أخرى. كان جيه بي يرى ذلك الحديث منطقياً إلى حدٍّ بعيد؛ فانتخابات عامي ١٩٥٧ و ١٩٦٢ كانت أبعد ما تكون عن الحرية والنزاهة. وعلى أي حال، فإذا كانت الهند «واثقة تمام الثقة من قرار الناس، فلم كل تلك المعارضة من جانبنا لإعطائهم فرصة تأكيد ذلك القرار؟!» كان الوصول إلى تسوية مُرضية لمسألة كشمير من شأنه أن يُحْدِث تحسُّناً هائلاً في العلاقات بين الهند وباكستان؛ فكان جيه بي يأمل أن يبدي زعماء الهند «الرؤية والحنكة السياسية اللتين تَتَطَلَّبُهُما هذه اللحظة التاريخية». وأضاف: «من حسن الحظ أن صوت العقل الوحيد في الحزب الحاكم هو صوت رئيس الوزراء نفسه.»²⁶

أما الأكثر مفاجأة فكان الدعم الذي تلقَّاه نهرو من سي راجا جوبالاشاري («راجا جي»)، رجل الدولة البارِع الذي كان يوماً رفيقاً حميماً لرئيس الوزراء قبل أن يتحول إلى خصمه السياسي في الآونة الأخيرة. كان راجا جي، بصفته مؤسس حزب سواتنترا، قد انتقد سياسات رئيس الوزراء الاقتصادية بشراسة، وكانت انتقاداته في بعض الأحيان مشوبة بصبغة شخصية حادة. إلا أنه فاجأ أتباعه بتأييده القوي لمبادرة نهرو المتمثلة في إطلاق سراح عبد الله. وعلى غرار جيه بي، أدان هو أيضاً التهديدات بإعادة الشيخ إلى السجن، ومن ثم «إجباره على السكوت والخضوع». ولحسن الحظ، «ربما كان رئيس الوزراء مريضاً ولكنه كان محتفظاً باتزانهِ، ورفض على ما يبدو أن يتَّخِذَ أي خطوة حمقاء يحطُّ بها من قدر الهند.»

وقال راجا جي إنَّ إطلاق سراح عبد الله ينبغي أن يكون توطئةً للسماح «لشعب كشمير بممارسة حقه الإنساني في حكم نفسه على أفضل نحو ممكن له». بل إنَّ فض

الاشتباك على كشمير من شأنه أن يمهد الطريق أمام حل أكبر للنزاع القائم بين الهند وباكستان. لذا، كتب راجا جي عن ضرورة:

محاولة التفكير في جوهر الأزمة الحالية؛ فهل يجدر بنا الرضوخ للمشاعر المتعصبة للجماعات المناهضة لباكستان لدينا؟ هل يبقى أي أمل للهند أو باكستان، إذا استمرت كراهية أحدهما للآخر وشك أحدهما في الآخر والاقتراض من أجل تسليح كل منا نفسه ضد الآخر؛ بحيث نبني منزلينا، بينما يقف كلانا على رمال المعونة الأجنبية المستمرة في مواجهة مستقبل دام كساحة كوروكشتر؟ من المؤكد أننا سنلقي بأنفسنا إلى التهلكة الأبدية لو بقينا على هذا المنوال ... وسنحوّل كل آمال الازدهار المستقبلية إلى مجرد سراب، إذا واصلنا سباق التسلّح هذا القائم على أحقاد عتيقة والخوف والشكوك المنبثقة عنها.²⁷

٦

في ذلك الوقت، كان الشيخ عبد الله في كشمير يتحدث إلى زملائه ورفاقه؛ فاكتشف أنه أثناء الفترة التي قضاها في السجن، حوّل إلى شريك للجانب الباكستاني. في محاكمة عبد الله، كان الأخير قد أصرّ على أنه لم يعرب قط عن رغبته في انضمام كشمير إلى باكستان. إما الهند أو الاستقلال؛ كان هذان هما الخياران الوحيدان المقبولان لديه. إلا أن محضر الجلسات لم يبلغ عامة الشعب في الوادي قط؛ فكل ما عرفوه هو أنه يُحاكَم بتهمة التآمر ضد الدولة الهندية. ألا يجعله ذلك، بالتبعية، صديقاً لباكستان؟

تعزّزت اعتقادات عامة الناس بدعاية حكومة باكشي غلام محمد، التي صوّرت الشيخ مُحَرَّضاً على إجراء استفتاء شعبي، ومن ثم عدواً للهند. وإضافةً إلى ذلك، فإن ممارسات التدليس والفساد التي انخرط فيها نظام باكشي شوّهت صورة الهند لدى الكشميريين. ووجد عبد الله أن العناصر الموالية لباكستان أصبحت هي الأغلبية على الأرجح، وهو ما لم يُرضه. إلا أنه لتفهّم المزاج العام، عمل على استمالة الناس تدريجياً إلى وجهة نظره؛ فقابل رجل الدين واسع النفوذ مولوي فاروقي، وحثه على دعم التوصل إلى حل «واقعي»، عوضاً عن ادّعاء أن كشمير ينبغي أن تنضم إلى باكستان تماشياً مع نظرية الدولتين.²⁸

في يوم ٢٣ أبريل، بعد مرور أسبوعين على إطلاق سراح الشيخ عبد الله، خطب الشيخ في اجتماع للصلاة في سريناجار. وقال فيه إن أي حل لنزاع كشمير لا بد أن يضع في

الاعتبار تبعاته المرجّحة على ٥٠ مليون مسلم في الهند، و ١٠ ملايين هندوسي في باكستان الشرقية. وبعد مرور ثلاثة أيام، في خطابه الأخير قبل أن يغادر إلى دلهي، حثّ أهل كشمير على الحفاظ على الوحدة الوطنية ليكونوا بذلك قدوةً لكل من الهند وباكستان. وأعلن أنّه «لن يرفع مسلم في كشمير يده على الأقليات أبدًا».

في يوم ٢٨ أبريل، اليوم السابق على الموعد المقرّر لوصول عبد الله في دلهي، قاد حزب جانا سانج مسيرة كبيرة في شوارع العاصمة. وراح المشاركون فيها يهتفون بشعارات مضادة لعبد الله ونهرو، ويطالبون باحتكام حكومة الهند إلى المادة ٣٧٠ وإعلان كشمير جزءًا «أصيلًا لا يتجزأ» من الهند. وفي مؤتمر شعبي عُقد في اليوم ذاته، طالب إيه بي فجبايي رئيس الوزراء بإخبار عبد الله أنّ ولاية جامو وكشمير «اندمجت بالفعل في الاتحاد الهندي ولا مجال للنقاش في هذه المسألة».

في يوم ٢٩ أبريل، وصل عبد الله إلى مطار بلام مع نخبة من رفاقه. واستقبلت المجموعة سيارة إلى قصر نهرو، حيث كان رئيس الوزراء في انتظار عبد الله. كان تلك أول مرة يلتقي فيها الرجلان منذ سجنّت حكومة نهرو الشيخ عبد الله في أغسطس ١٩٥٣. فكما كتب أحد شهود العيان: «تعانق الرجلان بحرارة. كانا يلتقيان بعد فراق ١١ عامًا، ولكن أسلوب تحيتهما لم يعكس أي آثار حرج، ولا مرارة، بسبب ما حدث في الفترة التي تخللت اللقاءين.» ووقف الاثنان أمام عدسات مجموعة من المصورين الصحفيين قبل أن يدخلوا إلى المنزل.

كانت تلك مصالحةً بين زعيم أمة ورجل كان يُنظر إليه حتى وقت قريب على أنّه خائن. وسبقت تلك المصالحة — بنحو ثلاثين عامًا — مصالحة لا تقل عنها روعة بين رئيس جنوب أفريقيا وسجينه السياسي واسع الشهرة. ولكن إف دبليو دي كليرك لم يصل إلى حد دعوة نيلسون مانديلا للإقامة في قصره.

في تلك الزيارة، قضى عبد الله خمسة أيام مع نهرو في قصر تين مورتى، كانا يلتقيان خلالها على الأقل مرة أو مرتين يوميًا، عادةً دون مساعديهما. وفي أوقات انشغال رئيس الوزراء عنه، استطلع الشيخ عبد الله آراء طائفة واسعة من الهنود؛ فتحدث إلى وزراء من حزب المؤتمر، وإلى زعماء المعارضة، وإلى شخصيات بارزة من خارج الساحة السياسية، مثل: جايا براكاش نارايان. ووضع طوقًا من الزهور على قبر غاندي في راج جات، وخطب في اجتماع للصلاة بمسجد دلهي الأكبر، المسجد الجامع.

لم يرقّ تحدّث نهرو إلى عبد الله لحزب جانا سانج. ومن الجدير بالذكر أنّه أحدث اضطرابًا أيضًا فيما بين أعضاء مجلس وزراء نهرو، الذين كانوا قلقين من «إعادة فتح»

قضية كشمير؛ فبغية استباق ذلك الاحتمال، قال أحد كبار الوزراء للبرلمان: «إنَّ الحفاظ على الوضع الراهن في كشمير من مصلحة شبه القارة الهندية.» وأصدر سبعة وعشرون نائباً برلمانياً من حزب المؤتمر بياناً ينص على الآتي: «لا يمكنك الحديث عن تقرير المصير في حالة كشمير بأكثر مما يمكنك في حالة بومباي أو بيهار مثلاً.»

فبدأ أنَّ الوحيد بين الأعضاء الكبار داخل حزب نهرو، الذي أبدى تعاطفاً مع جهوده كان هو لال بهادور شاستري. إلا أنَّ بعض السياسيين المعارضين استوعبوا أهمية الحديث الجاد مع عبد الله؛ فقد أرسل مينو ماساني زعيم حزب سواتنترا برقية عاجلة إلى راجا جي قال فيها:

أفهم أنَّ نهرو ولال بهادور يحاولان إيجاد حلٍّ مع الشيخ عبد الله، لكنهما يواجهان تفكيراً مُتخبطاً داخل حزب المؤتمر إلى جانب جبهة جانا سانج والشيوعيين. إذا كنت ترى أنَّ إرسال برقية أو رسالة منك إلى جواهر لال لتشجيعه على اتِّخاذ الخطوة الصحيحة وتأكيد دعمك الشخصي سيساعد، فرجاء تدخّل في الأمر.²⁹

آثر راجا جي ألا يكتب إلى نهرو، ربما لفرط كبريائه، أو لخوفه من الصدِّ. ولكنه كتب إلى لال بهادور شاستري، يحثُّه على منح كشمير نوعاً من الحكم الذاتي؛ فقد كان يرى ما يلي: «منح كشمير حق تقرير المصير في رأينا قضية أقل أهمية من هدف خفض التوتر الهندي الباكستاني.» وظن أنَّ «فكرة أننا إذا «أطلقنا سراح كشمير»، فسنكون بذلك نشجّع الانفصال في كل مكان ليس لها أي أساس من الصحة». وكتب راجا جي إلى شاستري قائلاً: «أمل أن يُسدّد القدر خطاكما أنت ونهرو وتستخلصا من هذه الفرصة العظيمة نتيجة محمودة.»³⁰

أعرب عبد الله بُعْدَ إطلاق سراحه عن رغبته في «أن أقدم تحياتي لراجا جي شخصياً، وأستفيد من نصائحه الناضجة».³¹ فبعد محادثاته مع نهرو، مضى جنوباً لمقابلة راجا جي، صديق رئيس الوزراء الذي تحوّل إلى خصم ثم حليف. كان ينوي التوقف في طريقه عند وارذا، ليسلم على فينوبا بهافي، الزعيم السائر على خطا غاندي؛ فكما قال لأحد الصحفيين مازحاً، كان سوف يناقش «الأمور الروحانية» مع فينوبا وأمور «السياسة العملية» مع راجا جي.

في يوم ٤ مايو، كتب لال بهادور شاستري إلى راجا جي يحثه على أن «يقترح على الشيخ عدم اتِّخاذ أي مسار متطرف ... فالشيخ قد خرج لتوه من السجن، وسيكون من

مصلحته أن يفكر ملياً في الجوانب المختلفة لقضية كشمير وأن يصل إلى حكم بعد التأمل والتفكير في المسألة على نحو وافي وناضج؛ فسيكون أمراً مؤسفاً للغاية أن تتم الأمور في عجلة أو تسرع».³²

أُرسلت تلك الرسالة بالبريد الجوي، ولكننا لا نعلم إن كانت بلغت مدراس قبل يوم ٥ مايو، عندما التقى عبد الله راجا جي أخيراً. دام حديثهما ثلاث ساعات ونصف الساعة، واحتلّ لقاؤهما عنواناً رئيسياً في الصفحة الأولى من صحيفة «هندوستان تايمز»، جاء فيه: «عبد الله وسي راجا يطوران الصيغة الكشميرية: طرح مقترح للنقاش مع رئيس الوزراء.» لم يُدل راجا جي بأي كلمة للصحافة، لكن عبد الله كان أكثر ميلاً إلى الحديث بدرجة طفيفة؛ فقال إن حديثه إلى العجوز الحكيم «ساعد على تصفية ذهنه بشأن ما يمكن أن يكون الحل الأمثل الذي من شأنه أن يستأصل هذا السرطان من الجسد السياسي للهند وباكستان». وعند الإلحاح عليه لتقديم بعض التفاصيل، قال إنَّ عليه انتظار مزيد من المحادثات مع رئيس الوزراء. إلا أنَّه صرَّح بأنَّه توصل بالتعاون مع راجا جي إلى «حل مشرف لن يُشعر أيّاً من الجانبين الهندي والباكستاني بالنصر، وفي الوقت نفسه يكفل مكانة كريمة لشعب كشمير».

بينما كان عبد الله في مدراس نَمَى إلى علمه أنَّ الرئيس أيوب خان دعاه لزيارة باكستان؛ فعند عودته إلى دلهي يوم ٦ مايو، ذهب إلى قصر تين مورتى من فوره. وقضى هناك تسعين دقيقة مع نهرو، أطلعه خلالها على ما أُشير إليه — على نحو يَنَسِم بالغموض إلى حد ما — باسم «صيغة راجا جي». بعد ذلك وجَّه رئيس الوزراء عبد الله إلى لجنة غير رسمية من المستشارين تألَّفت من سكرتير الخارجية الهندية واي دي جوندِيا، والمفوض السامي لباكستان جي بارتاساراتي، ونائب رئيس جامعة عليكرة الإسلامية بدر الدين طيابجي.

على مدار يومين طويلين، قتل عبد الله ومستشاري رئيس الوزراء قضية كشمير بحثاً. وناقشوا شتى أنواع البدائل. تضمنت تلك البدائل: إجراء استفتاء شعبي لولاية جامو وكشمير كاملةً مكتملة مثلما كانت قبل عام ١٩٤٧، والحفاظ على الوضع الراهن، وإجراء تقسيم جديد للولاية؛ بحيث تتبع جامو ومناطق لاداخ الهند، بينما تتبع آزاد كشمير أو شمال كشمير باكستان، ويُقام استفتاء شعبي في الوادي وحده لحسم مصيره. وأخبر عبد الله المستشارين أنَّه يثق في أنَّه سيكون بإمكانهم أن يضعوا تفاصيل الحل، الذي كان يريد أن: يُعزِّز الصداقة الهندية الباكستانية، ولا يضعف المُثل العلمانية للدستور الهندي، ولا

يُضْعَفُ موقف الأقليات في أيٍّ من البلدين. وطلب إليهم أن يعطوه أكثر من خيار، يمكنه أخذهم معه إلى باكستان.

استبعدت الشروط التي وضعها الشيخ تقريباً احتمال إقامة استفتاء شعبي، تتسبب نتيجته — أيّاً كانت — في عدم رضا أحد البلدين ووضع الأقليات على الجانبين في موقف أضعف. وماذا عن صيغة راجا جي؟ الظاهر أن تلك الصيغة تمثّلت في تمتّع الهند وباكستان بسيادة مشتركة على كشمير، بحيث يكون الدفاع والشئون الخارجية مسئولية مشتركة بين الحكومتين. (كان النموذج الذي استند إليه في تلك الصيغة هو أندورا، تلك المنطقة المحصورة الصغيرة جدّاً التي يكفل أمنها جارتاها الكبيرتان: فرنسا وإسبانيا.) وتمثّل احتمال آخر في تشكيل اتحاد كونفيدرالي بين الهند وباكستان وكشمير.³³

اختير مستشارو نهرو الثلاثة لمقدرتهم ومعرفتهم، ولكن من الجدير بالذكر أيضاً لأنهم جاءوا من ثلاثة مذاهب دينية مختلفة، كما أن جميعهم كانوا مسئولين حكوميين. دعونا نذكّر هنا بأنّه عندما كانت الفرصة سانحة لتسوية النزاع مع الصين، أجبرت النزعة الشوفينية لدى رجال السياسة نهرو على اتّخاذ مواقف أكثر تشدّداً مما كان يمكن أن يفعل لولاهم. والآن وفي إطار السعي وراء الوصول إلى تسوية مع باكستان، سعى نهرو إلى العمل مع مسئوليه، عوضاً عن وزرائه. وقد اتضحت حكمة هذا النهج في رسالة من الكاتب والبرلماني بي شيفا راو إلى راجا جي، جاء فيها:

توجد محاولة واضحة من داخل مجلس الوزراء وكذلك من داخل البرلمان لمنع رئيس الوزراء من الوصول إلى اتفاق مع الشيخ عبد الله إذا كان ذلك سوف يعني إعادة فتح مسألة الانضمام. وقد أدلى كثير من أولئك الوزراء ببيانات علنية بينما كانت المباحثات مستمرة بين الطرفين. وإنّ تجرؤهم على ذلك لعلامة على تضائل مكانة رئيس الوزراء ونفوذه.

كان ذلك الحديث مثيراً للاهتمام، وكان الرد عليه أكثر إثارةً للاهتمام. فصّل ذلك الرد «صيغة راجا جي»، مع عرض معضلة نهرو بحجمها الحقيقي. كتب راجا جي يقول:

إن مطالبة أيوب خان بتقديم التزام مسبق بشأن آزاد كشمير الآن سوف يقضي على الخطة بأسرها؛ فهو لن يقبل ولن يستطيع أن يقدّمه؛ فوضعه أسوأ من نهرو من حيث الضغوط الشعبية والقيود العاطفية ... ومن ثم ينبغي لأبي خطة ألا تمس بغنائم الحرب ... على الأرجح سيكون أفضل إجراء هو تركيز

الشيخ على الوادي مع ترك جامو كثقل موازن لآزاد كشمير، بحيث يُفترض اندماجها في الهند دون شك.

هذا الشكل المصغر للمشكلة يكفي — إن حُلَّ كما نأمل — لتحسين العلاقة بين الهند وباكستان. ونظرًا لصغر حجمه، فإنه سيكون موضعًا ملائمًا لوصاية الأمم المتحدة سواء الجزئية أو الكاملة.³⁴

على الجانب الهندي، كان أكبر أمل للسلام هو جواهر لال نهرو. ويبدو أن الشيخ عبد الله رأى أن نهرو هو أيضًا الأمل الأخير؛ ففي يوم ١١ مايو قال الشيخ للصحافة: «لا أقصد الدفاع عن نهرو ولكنه رمز الهند رغم ضعفه. ولا يمكنك أن تجد رجلًا مثله.» وأضاف أنه «بعد نهرو لا يمكنه تخيل معالجة شخص آخر لهذه المشكلات بسعة الأفق ذاتها». ومن جانبه، كان نهرو مستعدًا بدرجة كبيرة أيضًا لأن يشهد بخُلق رقيقه القديم وخصمه لبعض الوقت؛ ففي حديثه أمام لجنة حزب المؤتمر لعموم الهند في بومباي يوم ١٦ مايو، قال رئيس الوزراء إنَّ الشيخ عبد الله متمسك تمامًا بمبادئ العلمانية، وإنَّه لا يؤمن أيضًا بنظرية الدولتين. وكان هو ونهرو على حد سواء يأملان في «أن تستطيع الهند — دون التخلي عن مبادئها — أن تعيش في سلام وصداقة مع باكستان ومن ثم توضع نهايةً لمسألة كشمير بالتبعية». وقال رئيس الوزراء: «لا أستطيع أن أجزم بنجاحنا في ذلك، ولكن من الواضح أننا ما لم ننجح فستحمل الهند عبء الصراع مع باكستان بكل ما ينطوي عليه من تبعات.»

٧

في يوم ٢٠ مايو، عاد الشيخ عبد الله إلى دلهي، للإقامة في قصر تين مورتى ودخول جولة محادثات أخيرة مع نهرو قبل السفر إلى باكستان. وفي مؤتمر صحفي عُقد في ٢٢ مايو، رفض نهرو البوح بالتفاصيل، قائلاً إنَّه لا يريد أن يُعرَّض مهمة الشيخ للخطر. ولكنه أشار إلى أنَّ حكومته «مستعدة للوصول إلى اتفاق مع باكستان على أساس احتفاظها بذلك الجزء الذي احتلته من كشمير».³⁵

أوراق نهرو نفسه في هذا الصدد غير متاحة للباحثين، ولكن ثمة رسالة بعثها إلى سكرتير خارجيته تشير إلى مسار تفكيره في ذلك الوقت؛ فالظاهر أنَّ رئيس الوزراء طلب إلى الخبراء القانونيين دراسة تبعات تشكيل اتحاد كونفيدرالي بين الهند وباكستان

وكشمير، «بصفته حلًّا محتملاً لمتاعبنا الحالية». مثل ذلك الترتيب لا يعني «إلغاء» التقسيم؛ فسوف تظل كل من الهند وباكستان بموجب دولة منفصلة ذات سيادة، وتكون كشمير جزءاً من الاتحاد الكونفيدرالي، حيث يتحدّد وضعها الدقيق من خلال الحوار. ربما ينشأ اتحاد جمركي بين الوحدات الثلاث، وإحدى صور التكامل المالي، وأحكام خاصة لحماية الأقليات.³⁶

وبغية الإبقاء على استمرار ذلك النقاش، كانت الهند مستعدة للإقرار بسيطرة باكستان على آزاد كشمير وبلجيت، وهما الجزءان اللذان خَسِرَتَهما الهند من تلك الولاية في حرب ١٩٤٧-١٩٤٨؛ فهل تتنازل الهند بدورها عن أي شيء؟ بينما كان عبد الله يتأهب للرحيل إلى روالبندي، كتب مينو ماساني إلى إيه كيه بروهي، الذي كان المفوض السامي الباكستاني في الهند لفترة من الزمن قبل أن يصبح محامياً بارزاً في كراتشي، وعضواً معتمداً في المؤسسة الباكستانية يُوليه الرئيس أيوب خان آذاناً مُصْغِيَةً؛ فقال ماساني لبروهي: «طبيعة الاستجابة التي يمكن للشيخ استشارتها من الرئيس أيوب سيكون لها تأثير حاسم من حيث تعزيز موقف المؤيدين للتآلف الهندي الباكستاني هنا أو إضعاف موقفهم». فقد قُوِّبَت مبادرة نهرو تجاه باكستان بمعارضة شرسة داخل حزبه وخارجه. وحتى تُحَرِّز المبادرة تقدُّماً، ويُعَقَّد اجتماع قمة بين رئيس الوزراء نهرو والرئيس أيوب خان، كان «من المهم أن يرجع الشيخ عبد الله بشيء يمكن أن ترتكز عليه أي مباحثات مستقبلية». وحثّ ماساني بروهي على إعمال نفوذه مع أيوب وغيره من الزعماء، حتى تأتي مباحثاتهم مع عبد الله «بنتائج مثمرة في صالح كلا البلدين».³⁷

في ذلك الوقت، مضى عبد الله إلى باكستان. كان يأمل في قضاء أسبوعين هناك، بدءاً بالعاصمة روالبندي، مروراً بأزاد كشمير، وانتهاءً بباكستان الشرقية، حيث كان ينوي — ضمن أمور أخرى — أن يستطلع مشاعر الأقلية الهندوسية. في يوم ٢٤ مايو وصل مدينة روالبندي، ليجد استقبلاً صاخباً؛ فقد ركب سيارة مكشوفة من المطار إلى المدينة، واصطفَّ آلاف الباكستانيين مهلّلين على طول الطريق. وقال أحد المراسلين الصحفيين إنَّ الترحيب الذي لاقاه «فاق الذي ناله السيد تشو إن لاي في فبراير من حيث شدته وعمقه».³⁸

وفيما بعد، أثناء حديث عبد الله إلى المراسلين، وصف زيارته بأنها «بعثة سلام ذات طبيعة استطلاعية». وناشد الصحافة أن تساعد على تنمية الصداقة بين الهند وباكستان. بالإضافة إلى ذلك، «قال إنَّه خُلِّصَ إلى استنتاج مؤكد مفاده أنه لا بد من فض الاشتباك

بين القوات المسلحة للبلدين المتواجهين على خط وقف إطلاق النار وأنَّ صَرَحَ كشمير السعيدة المزدهرة لا يمكن بناؤه إلا على أساس صداقة دائمة بين الهند وباكستان». وكما في نيودلهي، أكد في كراتشي أيضًا على أنَّ أي حل للنزاع يجب ألا يسفر عن شعور بالهزيمة لدى الهند أو باكستان، وألا يضعف العلمانية الهندية أو يُقَوِّض مستقبل ٦٠ مليون مسلم فيها، ويجب أن يُلبِّي طموحات الكشميريين أنفسهم.

في اليوم التالي، يوم ٢٥، التقى الشيخ عبد الله بأيوب خان لثلاث ساعات. لم يخض الشيخ في التفاصيل، مكتفيًا بقوله إنَّه وجد في روالبندي «الاستجابة المشجعة ذاتها كما في دلهي. يوجد حرص متساوٍ على الجانبين على الوصول إلى تفاهم حقيقي».

وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، خطب عبد الله في مؤتمر شعبي كبير في روالبندي. وفيه «هلَّل الحضور أكثر من مرة أثناء خطابه الذي دام ساعتين حذر الهنود والباكستانيين خلالهما صراحةً من اقتراف أخطاء تُعَرِّض حياة الأقليات في البلدين للخطر». وقال عبد الله إنَّه أن أوان تسوية الهند وباكستان خلافتها، لأنَّه إذا «استمرت مرحلة التوتر والتشكك وسوء التفاهم الحالية، فسيعاني البلدان وتعرض حريتهما للخطر».

في يوم ٢٦ مايو التقى عبد الله بأيوب خان مجددًا، لمدة أربع ساعات هذه المرة، وخرج من الاجتماع مشرق الوجه. وقال في مؤتمر صحفي حاشد إنَّ الرئيس الباكستاني قد وافق على مقابلة رئيس الوزراء نهرو في منتصف يونيو. كان من المزمع عقد الاجتماع في دلهي، ووجود عبد الله في المدينة آنذاك أيضًا، جاهزًا لتقديم المشورة. وقال الشيخ: «من بين العوامل المُهيِّجة كافة التي تسبب التوتر بين الهند وباكستان، كشمير هي الأهم. وما إن يتم التخلص من ذلك العامل المُهيِّج، فلن يمثل حل المشكلات الأخرى صعوبة كبيرة». إلا أنَّه بحلول ذلك الوقت كان التأثير الأسر للشيخ يتضاءل في أوساط النخبة الباكستانية؛ فقد كتب البوق المُعبَّر عنهم — صحيفة «دون» — أنَّ تصريحات عبد الله «لا سيما إشاراتِهِ إلى علمانية الهند المزعومة، أثارت قدرًا من الإحباط لدى عامة الشعب في المجلد والنخبة المثقفة على وجه الخصوص». ورأت الصحيفة أنَّ الشيخ «استدرجته العلمانية الهندية الظاهرية، لينسى كما يبدو واضحًا المعاملة غير الإنسانية التي لاقاها ٦٠ مليون مسلم في تلك الدولة التي تدَّعي العلمانية». كذلك كان لدى الصحيفة شكوى أكثر جوهرية، وهي أنَّ عبد الله «تَبَوَّأ مقعد رائد السلام والصداقة بين الهند وباكستان، عوضًا عن مقعد الزعيم الكشميري، الذي «ينبغي أن يكون هدفه الرئيسي هو السعي وراء تحريرها من أَسْرِ الهند»».³⁹

في يوم ٢٧ مايو مضى عبد الله إلى مظفر آباد، وهي بلدة لم يرها منذ تقسيم كشمير عام ١٩٤٧. لم يكن لديه فكرة عن رد فعل الكشميريين على هذا الجانب من خط وقف إطلاق النار إزاء مقترحاته. وقبل أن يتسنى له أن يعرف، بلغته أنباء من نيودلهي بأن نهرو قد تُوِّفِّي؛ فعلى الفور «اغرورقت عيناه بالدموع وأجهش بالبكاء». وفي صوت مكتوم قال للصحفيين المتجمعين حوله: «لقد مات. لن أستطيع أن أقابله». وعندما طُلب منه مزيدًا من التوضيح، انسحب إلى إحدى الغرف، لينفرد بأحزانه.

ثم استقلَّ عبد الله سيارة إلى روالبندي، وركب أول طائرة إلى دلهي. وعندما وصل إلى تين مورتى ورأى جثمان نهرو «بكى كالأطفال». واستغرق بعض الوقت حتى «يتمالك نفسه ويضع طوق الزهور على جثمان صديقه ورفيقه القديم». وإلى جانب هذا الوصف المقدّم من جانب صحفي كان موجودًا في الموقع، لا بد أن نضيف شهادة دبلوماسي رافق جثمان نهرو حتى حرقه؛ فبينما كانت النيران تلتهم الجسد لتحيله ترابًا نُفخ البوق العسكري للمرة الأخيرة: «فكان هذا رمزًا للرابطة التي لا تنفصم بين الهند وإنجلترا في حياة نهرو». ثم، قبل أن تخدم النيران نهائيًا «قفز الشيخ عبد الله على المنصة، وألقى زهورًا بين ألسنة اللهب ودموعه تنهمر دون توقف؛ فكان هذا رمزًا لرابطة العالم الإسلامي التي لا تنفصم بحياة نهرو وورثاة لقضية كشمير».⁴⁰

٨

مما يُؤسَف له أنَّ الباحثين أغفلوا أحداث أبريل-مايو ١٩٦٤، ومنهم مدونو سيرة نهرو ومحلّو النزاع على كشمير.⁴¹ وقد تناولتها بالنقاش هنا لأنها تلقي ضوءًا جديدًا على تلك المشكلة المستعصية لأقصى درجة — ذلك «الصداع الممض» كما سمّاها فالابهاي باتيل؛ هذا «السرطان في الجسد السياسي للهند وباكستان» كما وصفها الشيخ عبد الله — ولأنها تُمثِّلُ تَتمَّةً مؤثرة بصورة خاصة لحياة جواهر لال نهرو وعمله.

يظلُّ السؤال هو: ماذا كان مدى جدية الأطراف الثلاثة في حملة سلام أبريل-مايو ١٩٦٤؟ الشخص الذي لم يكشف عن خبايا فكره مطلقًا — في العلن على الأقل — كان هو المشير أيوب خان؛ فنحن لا نعرف شيئًا عما كان يدور بفكره فعلًا آنذاك، وإن كان جادًا بالفعل بشأن التفاوض على تسوية بشأن كشمير، وإن كان قادرًا في تلك الحالة على إقناع شعبه باتفاق مع الهند. في المقابل، كان الشيخ عبد الله صريحًا في آرائه؛ إذ أعرب عنها للصحافة وفي مؤتمرات شعبية وخطب لا حصر لها. رأى بعض الناس في كلماته

قناعاً يخفي وراءه طموحاً شخصياً. وكتب أحد المعلقين في مجلة «إكونوميك ويكلي» زاعماً أنه «حتى الدراسة السطحية لسلوكه السياسي تقنع القائم بها بأنه مُقَدِّم على خطة متشعبة لأبعد حد للفوز بدولة مستقلة عن طريق الاستغلال البارع للأحكام المسبقة — الواعية وغير الواعية — والاشتباكات السياسية للقوة، التي تُمثِّل كلها خلفية العلاقات الهندية الباكستانية».⁴²

يبدو ذلك الرأي مسرفاً في التشاؤم؛ فأقوال عبد الله — وأفعاله بدرجة أكبر — توضح بجلاء التزامه بالعلمانية، واهتمامه بالأقليات في الهند وباكستان على حد سواء. لا شك أنه كان طموحاً، ولكن في حين أنه عام ١٩٥٣ تخيل نفسه ملك كشمير غير المتوج على ما يبدو، فإنه عام ١٩٦٤ رأى نفسه صانع سلام لجيل، والرجل الوحيد القادر على جلب الطمأنينة والازدهار لشبه القارة الفقيرة المنقسمة.

فيما يتعلق بدوافع جواهر لال نهرو فلا ينبغي أن يكون ثمة شك بالمرة؛ فقد كان يشعر بالذنب حيال طول مدة سجن عبد الله، وكان قلقاً بشأن مشاعر النفور المستمرة في كشمير، وكذلك مدرگًا لتكاليف النزاع على كل من الهند وباكستان على المدى البعيد. إذن فالسؤال ليس عن دوافعه، وإنما عن تأثيره؛ فهل كان زملاؤه سيُصْغون إليه؟ ولو كان توصل بالفعل إلى تسوية مع أيوب خان — بقليل من المساعدة من جانب الشيخ عبد الله — فهل كانت ستحظى بقبول حزب المؤتمر أو البرلمان الهندي؟

من المحتمل أنها لم تكن ستُقبل. وحتى لو قُبِلت، فهل كانت ستنتجج على المدى البعيد؟ الخبير القانوني الذي استشاره مكتب نهرو بشأن فكرة الاتحاد الكونفيدرالي أشار في كياسة إلى أنه «على مدار التاريخ، كانت الاتحادات الكونفيدرالية يسيطر عليها عضو واحد أو تتحد تحت ضغط».⁴³ ومن حيث الحجم الصَّرف كانت الهند عملاقاً بالنسبة إلى باكستان وكشمير؛ فهل كانت ستتصرف مثل أخ أكبر؟ ثمة رسم كاريكاتيري ذو صلة هنا، رسمه راجيندر بوري وظهر في صحيفة «هندوستان تايمز» يوم لقاء عبد الله بأيوب خان. صوِّرَ الرسم المشير أيوب خان يقف متأملاً، واضعاً إصبعه على ذقنه، بينما الشيخ يقول له ملوِّحاً بحماس: «هل تخشى محاولة الهند بسط سيطرتها على بندي (روالبندي)؟ يا ولدي العزيز، إن كانت دلهي عاجزة عن بسط سيطرتها على لكنو أو تشنديدجار...»⁴⁴

إذن لدينا هنا مجموعة من الأمور التي نعجز عن سبر أغوارها: دوافع أيوب، ومعتقدات عبد الله، وقوة نهرو، وقابلية السيادة المشتركة أو الاتحاد الكونفيدرالي

للاستمرار. في النهاية كانت قوة نهرو هي التي خارت، بالمعنى الحرفي للكلمة. وكما ذكرت إحدى الصحف الباكستانية، فقد كانت وفاته تعني «نهاية فكرة التفاوض على تسوية بشأن قضية كشمير». فأياً كان من سيخلف نهرو فلن يتحلّى «بالمكانة والشجاعة والدعم السياسي اللازمين للسير عكس التيار الانفعالي الجارف للرأي العام في الهند الذي يُفضّل الحفاظ على الوضع الراهن في كشمير».⁴⁵

الفصل السابع عشر

الأقليات

أولى قواعد اللياقة هي الحفاظ على حرية الآخرين.

فريدريش شيلر

١

عصر يوم ٢٧ مايو ١٩٦٤، إذ ذاع نبأ وفاة جواهر لال نهرو في أرجاء نيودلهي، كان ممن بلغهم النبأ طالب دراسات عليا أمريكي يُدعى جرانفيل أوستن. كان أوستن يُعدُّ أطروحةً عن عملية وضع الدستور الهندي، ومن ثم كان مهتمًّا أكثر من العادي بالرمز الذي يمثله نهرو؛ فتوجَّه إلى قصر تين مورتى، لينضم إلى حشد كبير أصلاً من الهنود الآتين لتشجيع الجثمان. وكما كتب أوستن في دفتر مذكراته في اليوم التالي: «كان الجميع يرغبون في الدخول، ولكنهم كانوا مستعدين للانتظار.» وقف الحشد «في نظام وهدوء»، بينما قاد موظفو رئيس الوزراء الدبلوماسيين والوزراء إلى الداخل. كان من الشخصيات المهمة الحاضرة الدكتور سيد محمود، محارب من أجل الحرية كان زميلًا لنهرو في جامعة كامبريدج وفي السجن. ومثله مثل الآخرين، اضطرَّ إلى النزول من سيارته والصعود على أرض الحديقة شديدة الانحدار أمام منزل رئيس الوزراء؛ فرأى أوستن محمود يسير باكياً وهو مستند إلى جاجيفان رام، عضو حزب المؤتمر القديم وعضو مجلس الوزراء، الذي كان ينتمي لطائفة اجتماعية دنيا. كان ذلك حقاً «مشهداً يرمز إلى الهند في عهد نهرو: مسلم يسير بمعاونة أحد المنبؤين في طريقه إلى منزل هندوسي من الطوائف الاجتماعية العليا».¹ كان المسلمون والمنبؤون يُشكّلون رُبع تعداد السكان في الهند الحرة. قبل عام ١٩٤٧، أبدى زعيمان تشكُّكًا بالغاً في زعم حزب المؤتمر تمثيله الهند كافة. كان أحدهما

مسلمًا؛ هو محمد على جناح، الذي قال إنَّ حزب غاندي ونهرو لا يمثل سوى الهندوس. والآخر كان ينتمي سابقًا إلى طائفة المُنْبُودِينَ؛ وهو بي آر أمبيدكار، الذي أضاف إلى ما سبق تعقيبًا رهيبيًا مفاده أنَّ حزب المؤتمر لا يمثل الهندوس جميعًا حتى، وإنما الطوائف الاجتماعية العليا منهم فقط.

قُوبِلَ هذان الادِّعاءان بمقاومة قوية؛ فغاندي نفسه خاض معركة ضد ممارسة النَّبَذ قبل دخول أمبيدكار الساحة السياسية بزمان. وقد ضحَّى بحياته في سبيل قضية الانسجام بين الهندوس والمسلمين؛ فمن وجهة نظر المهاتما غاندي، لم يكن للحرية معنى إلا إذا أتت للهنود كافة، بصرف النظر عن الطائفة أو العقيدة (أو الجنس).

وكانت تلك التزامات اشترك فيها نهرو مع غاندي. في أمور أخرى، ربما كان تلميذًا غير مطيع إلى حد ما؛ فقد قرر بالاتفاق مع زملائه المثقفين قيادة الهند على طريق التحديث الصناعي، عوضًا عن تنمية الاقتصاد المرتكز على القرى (كما كانت رغبة غاندي). ولكنه فيما يتعلق بالحفاظ على حقوق الأقليات، وقف جنبًا إلى جنب مع المهاتما؛ فقوميته بالمثل كانت مرگبة إلى جانب كونها تقوم على المساواة.

فبِإِلهام من غاندي، وتوجيه من نهرو، أُلغى الدستور الهندي ممارسة النَّبَذ وأُعلن حيادية الدولة في الأمور الدينية. كان ذلك هو القانون، فماذا عن الممارسة العملية؟ من بين كافة الاختبارات التي واجهتها الدولة الجديدة، ربما كان ذلك هو الأصعب؛ فنظرًا لتمثيل الهندوس أغلبية عددية وتصدُّرهم الساحة السياسية، فلم تكن فكرة الهند لتصمد أمام الدراسة المدققة ما لم يحترموا حقوق الهنود المختلفين عنهم وحرّياتهم.

٢

كانت فكرة باكستان مُبرَّرةً بضرورة تحرُّر الأقليات من الخوف من السيطرة الهندوسية. إلا أنه من قبيل التناقض أنَّ دولة باكستان تشكَّلت من المناطق ذات الأغلبية المسلمة حيث لم تكن تلك المشكلة قائمةً من الأساس.

بعد عام ١٩٤٧ كان ثمة أعداد كبيرة من المسلمين مبعثرةً في جميع أنحاء شبه جزيرة الهند، كما كان الحال قبل ذلك التاريخ؛ فقد هاجرت عدة ملايين من المسلمين عبر الحدود إلى باكستان الشرقية والغربية، ولكنَّ عددًا أكبر منهم بكثير فضَّل البقاء في الهند. وأدَّى قيام دولة باكستان إلى إضعاف موقفهم بشدة. من المفارقة أنَّ تلك كانت رؤية رجلين اضطلعوا بدورين حيويين في تشكيل باكستان؛ هما: إتش إس سهروردي من

العصبة الإسلامية البنغالية ونظيره في المقاطعات الاتحادية، تشودري خليك الزمان. ففي ١٠ سبتمبر ١٩٤٧ — بعد أقل من شهر على الاستقلال والتقسيم — كتب سهروردي إلى خليك الزمان، في فزع قائلاً: «إنَّ المسلمين في الاتحاد الهندي تركوا بلا شفيح ولا نصير». كانت المشاعر العدائية الناجمة عن تشكيل دولة باكستان قد تفاقمت بفرار اللاجئين من الهندوس والسيخ إلى الهند؛ فبات سهروردي يخشى من أنه «قد ينشب صراع عامٌ كفيل بسحق الأقلية المسلمة في الاتحاد الهندي». أما عن خليك الزمان، فقد خلُص إلى نتيجة حزينة مفادها أن «تقسيم الهند أثبت ضرره القطعي على مسلمي الهند، وعلى المسلمين في كل مكان على المدى البعيد».

وبغية حماية مصالحهم — وحياتهم — صاغ سهروردي «إعلان تعاون ومساعدة مشتركة بين الدومنيونيين»، يلزمهما بحماية أقليتهما وعدم الإدلاء بتصريحات مستفزة من أحدهما في حق الآخر. استطاع سهروردي إقناع غاندي بدعم الإعلان، ولكنه فشل في إقناع جناح بالموافقة عليه، رغم توسله إليه لكي يوافق، «من أجل مسلمي الاتحاد الهندي البائسين الذين لا حول لهم ولا قوة».²

كما رأينا، أعطى قيام دولة باكستان دفعةً للزعة الطائفية الهندوسية؛ فقد بات في إمكان راشتريا سواياميسيفاك سانج والجماعات المشابهة الدفع بأنَّ المسلمين حَوْنَة قَسَمُوا الأُمَّة. وفي وجهة نظر الهندوسي المتطرف، كان ينبغي لهؤلاء المسلمين إما الذهاب إلى باكستان أو مواجهة العواقب. نمت قوة منظمة راشتريا سواياميسيفاك سانج بعد التقسيم على الفور، وعلى الرغم من أنَّ مقتل غاندي في يناير ١٩٤٨ أبطأ وتيرة صعودها، فقد ظلَّت المنظمة تمارس نفوذاً لا يُستهان به في شمال الهند وغربها.

الحق يُقال إنَّ حزب المؤتمر نفسه ضَمَّ بين أعضائه شوفينيين؛ رجالاً لم يكونوا على اقتناع كامل بأنَّ المسلمين سيكون ولاؤهم للدولة الجديدة. وبعض هؤلاء الشوفينيين كانوا يحتلون مناصب رفيعة؛ فقد حذَّر محافظ بيهار مُلاك مصنع الصُّلب الضخم في جمشيدبور من أنَّ موظفيه المسلمين سوف يغادرون إلى باكستان، ويدمِّرون الماكينات قبل رحيلهم. وراجت أقاويل أخرى من هذا القبيل في أنحاء البلدة، ولكن مُلاك المصنع ظلُّوا ثابتين على موقفهم، وأصدروا مذكرة مفادها أنَّهم لا نية لديهم لفصل موظفيهم المسلمين من العمل ولا لتعزيز الانقسام الطائفي بين العاملين.³

احتلَّ الشعور العميق بعدم الأمان لدى المسلم الهندي موقع الصدارة في مسح أجراه عالم نفس أمريكي عام ١٩٥٠. وكان المجيبون على المسح من المسلمين — من بلدات

في شمال الهند وغربها — مُلاحَقين بالخوف والشك. وقال أحدهم: «إنهم ينظرون إلينا على أننا جواسيس باكستانيون.» وقال ثانٍ: «العيش في منطقة هندوسية خطر لأنهم قد يختطفون نساءنا ويغتصبونهن.» وقال ثالث: «الهندوس يفرضون أسعار السوق السوداء الباهظة للبضائع التي يبيعونها للمسلمين.»⁴

٣

كان من الأشخاص الذين لم يثقوا تمامًا في المسلمين فالابهاي باتيل، وزير داخلية الهند؛ فباتيل لم ينسَ أنَّ أغلبية المسلمين صوّتوا للعصبة الإسلامية عام ١٩٤٦، حتى في المناطق التي لم تُشكّل فيما بعد جزءًا من باكستان. وبعد قيام الدولتين ظلَّ باتيل مُتَشَكِّكًا في المسلمين الذين قرروا البقاء في الهند. وفي خطاب ألقاه في لكنو بأوتر براديش في مطلع يناير عام ١٩٤٨، ذكّر جمهوره بأنَّ «أساس نظرية الدولتين أُرسي» هناك؛ فقد كان مثقفو أوتر براديش هم من ادَّعَوْا أنَّ «المسلمين أمة منفصلة». وبالنسبة إلى من فضّلوا عدم الذهاب إلى باكستان، فلم يكن كافيًا أن يعطوا «مجرد إعلان بالولاء للاتحاد الهندي»، وإنما «يجب عليهم تقديم «دليل عملي» على إعلانهم»⁵. وفي وقت لاحق من هذا العام، كتب سكرتير وزارة الداخلية التي يرأسها باتيل إلى نظرائه في الوزارات الأخرى كافة، لافتًا انتباههم:

إلى أن أحد الجوانب الأمنية الذي اكتسب إلحاحًا وأهمية في ظل السياق الحالي للعلاقات مع باكستان؛ فثمة أدلة متزايدة على أنَّ قطاعًا من المسلمين في الهند غير متعاطف مع حكومة الهند، لا سيما بسبب سياستها تجاه كشمير وحيدر آباد، ويُبدي تعاطفًا نشطًا مع باكستان. من المرجَّح أن يُمثِّل موظفو الخدمة المدنية من ذلك القبيل قنوات مفيدة للمعلومات، وسيكونون عُرضةً لتأثير أقربائهم بصفة خاصة.

من المرجَّح أنَّ بعض موظفي الحكومة من المسلمين يندرج تحت تلك الفئات. ومن البديهي أنَّهم يُمثِّلون عنصرًا خطِرًا في نسيج الإدارة، ومن الضروري ألا يُعهد إليهم بأي عمل سري ولا أن يُسمَح لهم بتبؤِّو مناصب مهمة. لهذا الغرض أود أن أطلب إليكم إعداد قوائم بأسماء الموظفين المسلمين في وزارتكُم والمكاتب التابعة لكم، المشكوك في ولائهم لدومنيون الهند أو الذين

يُرَجَّحُ أَنْ يُشَكَّلُوا تهديدًا للأمن. وينبغي لرؤساء الوزارات أو غيرهم من أصحاب المناصب الرفيعة إعداد تلك القوائم والتدقيق فيها بعناية، وأن تُسْتخدَم القوائم للأغراض المحددة المتمثلة في استبعاد أشخاص من المناصب الرئيسية أو من التعامل مع أعمال سرية.

لا داعي لأن أضيف أنني واثق من أنكم سوف تتأكدون من عدم ممارسة الاضطهاد دون وجه حق، وأن الحالات الحقيقية وحدها ستُدْرَج في القائمة. أما الأشخاص ذوو الولاء والأداء المُرضي في العمل فينبغي بالطبع أن يشعروا بأن حقوقهم لا تقل عن حقوق الرجال المنتمين إلى طائفة الأغلبية.⁶

كانت تلك رسالة غير معتادة، أطلقت، إن لم يكن عملية لاضطهاد الموظفين المسلمين في حكومة الهند دون وجه حق، فهي محاولة نشطة للبحث عن آثار للخيانة بينهم. انظروا لهيئة المسح الأثري للهند، التي تضمّت موظفين مسلمين كُثُرًا، مكلفين بصيانة مباني الهند المهيبة التي ترجع إلى العصور الوسطى؛ فعندما نقل سكرتير التعليم تلك الرسالة إلى المدير العام للهيئة، كتب ذلك الأخير إلى رؤساء الدوائر طالبًا منهم إعداد قوائم بأسماء الموظفين المسلمين، الموالين منهم لدومنيون الهند والذين «يُرَجَّحُ أَنْ يُشَكَّلُوا تهديدًا للأمن»؛ فعندئذٍ شرع رؤساء الدوائر في تحريات سرية في صفوف العاملين لديهم، وأبلغوا المقر الرئيسي بنتائجها. وعند قراءة تقاريرهم بعد مرور نصف قرن من الزمان، نجد فيها مادةً مثيرة تقشعرُّ لها الأبدان في بعض الحالات.

لقد رَدَّ عدة مُديرين للدوائر قائلين إنهم لم يتشككوا في أيٍّ من موظفيهم على المستوى الشخصي، إلا أنهم تعرّضوا لضغوط من أجل نقل الأشخاص الذين يُرَجَّحُ أَنْ يكونوا في موقف اشتباه؛ فقد نصح رائد وحدة مُشاة في بيجابور هيئة المسح الأثري قائلًا إنَّ حارس مزار جول جُمباز «لا يُعتَبَر قابلاً للاعتماد عليه»؛ لأنه على ما يبدو كان لديه أقارب في حيدر أباد، وهي ولاية كانت ترفض الانضمام إلى الاتحاد الهندي؛ فحينئذٍ نُقل الحارس إلى كهوف كانهيري في بومباي.

ورد أكثر التقارير تفصيلًا عن رئيس الدائرة الشمالية، التي كان مقرها في أجرا وتضمّن نطاق اختصاصها تاج محل وفاتح بور سكري؛ فقد أدرج رئيس تلك الدائرة أسماء ثمانية وعشرين موظفًا لهم أقارب هاجروا إلى باكستان. ومن هؤلاء، حدّد خمسة على أنهم «أشخاص قد لا يكون ولاؤهم لدومنيون الهند فوق مستوى الشُّبُهات»، و«قد يُشَكَّلُون تهديدًا للأمن إذا أُتيحت لهم فرصة موالية». كان أحدهم موظف بيع تذاكر في

قلعة أجرا، له أخ وابن وأم في حيدر آباد (السند)، وآخر كان حارسًا في تاج محل زوجته في كراتشي. وكان ثمة حارس آخر في تاج محل لديه ابنان وابنة في كراتشي. وأدرج رئيس الدائرة أسماء سبعة موظفين آخرين لم «يبدوا مؤذنين بالفطرة، ولكنهم قد يصيرون قنوات مفيدة لنقل المعلومات تحت تأثير أقاربهم في باكستان».

في يوم ٢٠ أكتوبر، أرسل سكرتير الداخلية رسالة أخرى بنفس المضمون، لكن تستهدف الموظفين الذين لديهم أقارب مقرَّبون في باكستان. وقال إنَّه إذ مرَّت أشهر عدة على التقسيم، «لم يعد ثمة سبب لإبقاء الموظفين الحكوميين أُسرهم في باكستان. على العكس، فإنه بوضع العلاقات المتوترة بين الدومنيونين في الاعتبار سيُمثِّل ذلك دليلًا ظاهرًا على عدم الولاء لدومنيون الهند». فالموظفون الذين تقيم أُسرهم في باكستان عليهم إعادتهم في غضون شهر. وطلبت وزارة الداخلية قائمة بأسماء المخالفين، حتى تقرر دراسة كل حالة على حدة إن كانت «مصلحة البلاد» تستدعي اتخاذ إجراء تأديبي ضدهم.

مرة أخرى مرَّر المدير العام لهيئة المسح الأثري للهند رسالة سكرتير الداخلية إلى رؤساء الدوائر التابعين له كافة. ومرة أخرى ورد أكثر التقارير تفصيلًا عن رئيس دائرة أجرا، الذي بدا فعلاً أنه نظر إلى الأمر — بشيء من الاستمتاع — على أنه عملية اضطهاد للمسلمين. وقد اختصَّ بسخطه «خُدَّام» تاج محل — أي، حُرَّاسه بالوراثه — البالغ عددهم ثمانية عشر، الذين عيَّنهم الإمبراطور شاه جهان في ذلك المنصب في القرن السابع عشر، وأكَّد البريطانيون تعيينهم فيما بعد؛ ففي أعين رئيس الدائرة، بدوا جميعًا عملاء للعدو، و«غير مستعدين للبوح بحقيقتهم الكاملة». وستة منهم على الأقل كان لا يزال لهم أُسر في باكستان. أمضى خادم منهم فترة أطول من اللازم مع أقربائه على الجانب الآخر من الحدود؛ فأوقِف عن العمل، وتلقَّى أوامر بأن «يُسَلَّم الزِّيَّين الصيفي والشتوي وسائر المتعلقات الحكومية التي في حوزته». وكان رئيس الدائرة يريد وقف خادم آخر عن العمل، شكَّ في نيته بيع البيت الذي يملكه في أجرا قبل الهجرة «إلى باكستان سرًّا». واستهدف ذلك المسئول أيضًا رجلًا ثالثًا «يبدو أنه بذل جهدًا — وإن لم يكن متحمسًا بالقدر الكافي — لإعادة أفراد أسرته إلى الهند».

كانت أجرا في أوتَر براديش، التي ضرب انقسام المسلمين فيها بجذوره عميقًا؛ فقد هاجر مسلمو البنجاب في جماعات عبر الحدود، بينما هاجر العديد من المثقفين طواعيةً من بومباي والجنوب إلى باكستان، إلا أنَّ المسلمين من الطبقة العاملة ظلوا في الهند؛ فقد

كانت باكستان بعيدة وغريبة عليهم إلى حد لم يستطيعوا معه التفكير في بدء حياة جديدة في مكان جديد. إلا أنَّ مسلمي أوتر براديش كانوا يتحدثون الأردية — اللغة الرسمية في باكستان — كما أنَّهم كانوا قريبين بما فيه الكفاية لأنَّ يَسْتَقِلُّوا قطارًا ويذهبوا إلى هناك. وقد ذهب كثيرون، لكنَّ كثيرين غيرهم بقوا حيث كانوا.

كانت كل أسرة مسلمة تقريبًا في أوتر براديش مقسَّمة، ولم يكن موظفو هيئة المسح الأثري مستثنين من ذلك. إلا أنَّ رئيس دائرة أجرا لم يُبَدَّ أي تعاطف مع موظفين كان لديهم أقارب فيما اعتبره أرضاً «معادية»؛ فأخبر مرءوسيه بأنَّهم إما أن يعيدوهم أو يواجهوا العواقب. كان خادم لتاج محل يُدعى شمس الدين قد أثار شكوك رئيسه ببيع منزله، بينما كانت عائلته كلها في باكستان؛ ففي عريضة مثيرة للشفقة إلى حد ما مُقدَّمة بتاريخ ٨ ديسمبر ١٩٤٨، قال شمس الدين: «إنني لا نية لديّ مطلقاً للذهاب إلى باكستان أبداً». فقد كان ثمة أربعة أسباب لبيعه ذلك المنزل؛ أولاً: سداد دين لأقاربه، وثانياً: «بنتاي على وشك الزواج، ويجب أن أدبر مالا من أجلهما»، وثالثاً: المستأجرون اللاجئون الذين سُكَّنوا في منزله كانوا يسيئون استخدامه، وصار من الأفضل أن يبيع مسكنه قبل أن تتدهور حالته أكثر، ورابعاً: «لا بد أن أُعَدَّ للمراسم الأخيرة في حياتي لأنَّ أبنائي تخلَّوا عني».

لم يقتنع رئيس الدائرة وطالب بتقديم برهان أكثر قطعاً على ولاء شمس الدين للاتحاد الهندي. وأعلمتنا مذكرة بتاريخ ١٣ يونيو ١٩٤٩ أنَّ الخادم سافر إلى باكستان ورجع بابنتيه غير المتزوجتين، وحفيدين من ابنة متوفاة «كان لديه سيطرة عليهما».⁷ وإذا فُتِحَتْ سَجَلَات الحكومة الهندية لتلك الأعوام على الملأ يوماً، لوجد المرء أنَّ التعهُّدات بالولاء من ذلك القبيل، المقطوعة تحت ضغط كبار المسؤولين، كانت تحدث في كل مكان تقريباً. وقد عثر باحث مؤخراً على بيان صادر عام ١٩٥١ عن رعاة مسلمين من كوتش، المنطقة شبه القاحلة من ولاية جوجارات على حدود مقاطعة السند في باكستان، أكدوا فيه للمفوض أنَّ «ولاءنا للحكومة الهندية، وإذا هاجمت الحكومة الباكستانية الحكومة الهندية، فسوف نبذل حياتنا فداءً لأمن الهند».⁸

٤

ليس من الواضح إن كان رئيس الوزراء أقرَّ محاولات التحقق من ولاء بعض الموظفين في حكومة الهند. ولكن ما نعلمه هو أنَّ رؤيته لوضع المسلمين كانت مغايرة إلى حد ما

لرؤية نائبه؛ فهو كما كتب لباتيل، يستنكر «المطالبات المستمرة بالانتقام وعقاب مسلمي الهند كما يعاقب الباكستانيون الهندوس. هذه الحجة لا تروق لي مطلقاً. وأنا واثق من أنَّ سياسة الانتقام والعقاب بالنيابة هذه ستجلب الدمار على الهند وكذلك باكستان».⁹ وفي حين أنَّ وزير الداخلية طالب المسلمين بإثبات ولائهم، فقد حمّل رئيس الوزراء الدولة الهندية المسئولية، الملزمة لها دستورياً والتي تتمثل في إشعار مواطنيها جميعاً — لا سيما المسلمون منهم — بالأمان.

أعرب نهرو عن تلك الآراء لباتيل، وفي سلسلة من الرسائل كتبها لرؤساء وزارات المقاطعات المختلفة؛¹⁰ فبعد مرور ثلاثة أشهر على التقسيم، ذكّرهم بأنَّ «لدينا أقلية مسلمة عددها كبير جداً بحيث يتعذر عليها الذهاب إلى أي مكان، حتى إنَّ أرادت. تلك حقيقة أساسية لا مجال للجدل فيها؛ فمهما استفزتنا باكستان وأياً كانت الإهانات والفظائع التي يتعرّض لها غير المسلمين هناك، فلا بد لنا من التعامل مع هذه الأقلية بأسلوب متحضر. ويجب علينا أن نمنحهم الأمن والحقوق التي يتمتع بها المواطنون في الدول الديمقراطية. أما إذا فشلنا في ذلك، فسيتمكّن لدينا قرح متقيح سوف يُسمّم الكيان السياسي كله في نهاية المطاف ويدمره على الأرجح».

وفي جزء لاحق من الرسالة ذاتها، لفت الانتباه إلى «الأهمية القصوى التي يتسم بها حماية الهيئات العامة من فيروس السياسة الطائفية».¹¹

كان ذلك موضوعاً لزم على نهرو التّطرق إليه مرة أخرى؛ فقد تمثل أحد صور الاستفزاز في الخلافات بشأن الملكيات العقارية؛ إذ طلب مسئولون مفروطو الحماس من المسلمين في بعض الأماكن التنازل عن منازلهم للاجئين الهندوس والسيخ؛ فانتهز رئيس الوزراء فرصة ذكرى مولد غاندي للتحذير من «خلق مناخ من انعدام الثقة والأمن في أنهان أعداد كبيرة من أبناء بلدنا المسلمين». فهذا من شأنه أن يخلف «تبعات بعيدة الأثر ليس على الهند فحسب وإنما على كشمير أيضاً. وهو يؤثر على سُمعتنا في الخارج؛ فالحجز على بضعة منازل أو متاجر أو نزع ملكيتها لا يحدث فرقاً كبيراً. ولكنه إن حدث دون وجه حق فإنه يؤثر فعلاً على سُمعتنا ومن ثم يضرنا».

أقرَّ رئيس الوزراء بأنَّ «باكستان تنتهج سياسة شديدة القسوة في هذا الشأن». إلا أنَّه أصرَّ على أنَّه «لا يمكننا محاكاة الأساليب أو المثل التي تتبناها باكستان؛ فقد أعلنت نفسها صراحةً دولة إسلامية مؤمنة بنظرية الدولتين. أما نحن فنرفض تلك النظرية وندعو أنفسنا دولة علمانية توفر حماية كاملة لجميع الأديان. وعلينا أن نرتقي بأفعالنا

إلى مستوى مُثبِّنا وبياناتنا. وفي هذا اليوم خاصة — ذكرى مولد غاندي — ينبغي أن نتذكَّر ما علَّمنا إياه غاندي وما مات في سبيله».¹²

كان نهرو قد جعل من التنظيمات الطائفية خصمه الرئيسي في الحملة الانتخابية عام ١٩٥١-١٩٥٢؛ فقد خاض الانتخابات وفاز بها على أساس مبدأ الحيولة دون أن تصير الهند «باكستان هندوسية». إلا أنَّ نهرو ظل قلقاً بشأن حقوق الهنود الذين أبقتهم ثقافتهم وعقيدتهم بمنأى عن الأغلبية. وكان قلقاً بصفة خاصة من النسبة بالغة الانخفاض للمسلمين في مناصب السلطة؛ فمؤسسات الدفاع لم يعد فيها موظفون مسلمون تقريباً، وكذلك لم يعد في الحكومة مسلمون كُثُر؛ فشعر أنَّ ذلك الوضع ناجم عن فشل في بثِّ «روح مشاركة سليمة داخل كل جماعة وكل فرد في البلاد؛ جس المشاركة الكاملة في المزايا والفرص المتاحة». وقال لرؤساء وزارات الولايات إنَّ الهند لو كان لها أن تصير «دولة علمانية مستقرة وقوية»؛ إذن «ينبغي أن يكون أول ما نوليه اهتمامنا هو التعامل مع أقلياتنا «بإنصاف مطلق»، حتى نشعرهم «بالانتماء الكامل» إلى الهند».¹³

٥

كان زعيم المسلمين المعترف به الذي بَقِيَ في الاتحاد الهندي هو مولانا أبو الكلام آزاد؛ فخلالاً لمنافسه العتيد محمد علي جناح، كان آزاد يؤمن بأنَّه من الممكن لغير الهندوس العيش بسلام وشرف داخل هند متحدة؛ فحسب صياغة نهرو البليغة كعادته، كان مولانا آزاد «ممثلاً خاصاً للغاية ومميزاً يحتلُّ درجة رفيعة في تلك الثقافة المركَّبة العظيمة التي نمت تدريجياً في الهند». فقد كان يجسِّد «توليفة ثقافات متنوعة توافدت على الهند واحدة تلو الأخرى، كأنهار تدفقت فيها وذابت في محيط الحياة الهندية».¹⁴

أحدث التقسيم جرحاً عميقاً في نفس آزاد؛ فهو إذ ارتأى فيه فشلاً لرسالة حياته، انسحب من عالم السياسة الحزبية. (على أي حال كثيراً ما كان توجُّهه أقرب لتوجُّه طالب العلم من الزعيم الشعبي.) وقد شغل منصب وزير التعليم في وزارة الاتحاد، وساعد في ذلك المنصب على تشجيع إنشاء أكاديميات جديدة لتنمية الأدب والرقص والموسيقى والفن الهندي. إلا أنَّ عمره وطبعه أبقاه في دلهي معظم الوقت.

أما العضو الأصغر سنًا في حزب المؤتمر الذي سعى إلى الاضطلاع بدور سياسي أكثر نشاطاً فكان سيف طيابجي، سليل عائلة مشهورة في الحركة القومية. ولما كان طيابجي حفيد أحد الرؤساء الأوائل لحزب المؤتمر، وهو نفسه مهندس تخرَّج في جامعة كامبريدج؛

فقد كان مؤهلاً للاضطلاع بدور جسر الحداثة بين حزب المؤتمر وجمهور المسلمين. وفي عام ١٩٥٥ كتب سلسلة من المقالات في الصحيفة الأردنية واسعة الأثر «انقلاب»، وترجمت المقالات فيما بعد إلى الإنجليزية ثم نُشرت بعنوان «مستقبل المسلمين في الهند». في انتخابات عام ١٩٥٢، صوّت المسلمون بأعداد كبيرة لحزب المؤتمر، الذي شعروا بأنه — تحت قيادة نهرو — يمكنهم الثقة به أكثر من خصومه.¹⁵ إلا أنَّ طيابجي كان يشعر أن المسلمين ينبغي لهم أن يفعلوا ما هو أكثر من التصويت للحزب الغالب في الهند؛ فينبغي لهم أن ينضموا إليه، ويؤثروا في سياساته.

وأشار سيف طيابجي إلى أنَّ حزب المؤتمر مؤسسة ديمقراطية؛ إذ يتألف مجلسه الوطني من ممثلين منتخبين مُرسَلين من الولايات، مُختارين بدورهم من لجان المناطق والتعلقات؛ فالانضمام إلى حزب المؤتمر لم يكن يكلف سوى دفع رسوم اشترك قيمتها رُبع روبية؛ فكان بإمكان المسلمين المنتشرين في أنحاء الهند الالتحاق بالحزب بأعداد كبيرة في جميع المناطق، ومن ثمَّ يتسنى لهم التأثير على عملية اختيار قيادات حزب المؤتمر في المستويات العليا من ذلك التنظيم. كانت تلك هي الاستراتيجية السياسية لطيابجي، ولكنه حثَّ أبناء ملته أيضًا على الانخراط في الحياة الثقافية للبلاد بصورة أكمل؛ فهو بصفته «هندياً وطنياً» كان يتمنى أن تكون «الثقافة الهندية الجديدة» الناشئة «على أكبر قدر ممكن من الثراء والتنوع والحيوية، وهذا لا يتأتى إلا بأن تستمد غذاءها من جميع المصادر المحتملة». فمثل سائر الهنود، لا بد للمسلمين من «الاضطلاع بدور نشط في تشكيلها». ولكن «إذا جلس المسلمون مكتوفي الأيدي، فيمكننا أن نتأكد من أنَّ الثقافة الهندية الجديدة لن تكون لها صلة تُذكر بالإنجازات التي تحققت في هذا البلد فيما بين القرن الحادي عشر ومجيء البريطانيين. هذا سيجلب المعاناة على الهنود جميعاً، ولكن مسؤولية الخسارة سيتحمل أكثر وطأتها المسلمون من الهنود».

كان من اقتراحات طيابجي الأخرى أن يطلب المسلمون العلم في المجالات الفنية والتجارية، عوضاً عن الاكتفاء بدراسة العلوم الإنسانية والانضمام إلى صفوف العاطلين المتعلمين. وحتى فيما يتعلق بالعلوم الإنسانية، فقد استنكر محاولات «إبقاء ثقافتنا الإسلامية ... في حالة من النقاء المتحجّر». فعوضاً عن بكاء المسلمين على أطلال لغتهم الأردنية المنحسرة، عليهم أن يدركوا أنَّ اللغة الهندية بالأبجدية الديفاناجارية جاءت لتبقى. واللغة الأردنية ستصير أكثر عصرية بإتاحة أدبياتها بالأبجدية الديفاناجارية، وباقتراح كلمات وتعابير اصطلاحية جديدة ملائمة لإثراء اللغة الهندية الحديثة الجديدة والناشئة.¹⁶

وفي حين أن مولانا آزاد وسيف طيابجي — على سبيل المثال — سعيا إلى ضمّ المسلمين إلى حزب المؤتمر، كان ثمة آخرون يرون أن مجتمع المسلمين يمكنه تمثيل نفسه بصورة أفضل من خلال تنظيمات خاصة به؛ ففي أكتوبر ١٩٥٣، التقت مجموعة من المثقفين والمهنيين في عليكرة، لمناقشة فكرة تأسيس حزب سياسي من شأنه أن «يحمي حقوق الأقلية المسلمة، وتمكينهم من العيش بشرف في هذا البلد». وكان من أهم ما يقلقهم انخفاض نسبة تمثيل المسلمين في المجالس التشريعية، ومناصب الخدمة المدنية العليا.¹⁷ رأس ذلك المؤتمر عمدة سابق للكلكتا، زعم أنه إذا استمرت الاتجاهات الحالية، فلن يحمل المستقبل سوى «الشلل الاقتصادي، والموت أو التفتت الثقافي والعبودية السياسية للمسلمين».¹⁸ وبعد مرور ستة أشهر، في خطبة أُلقيت في المسجد الجامع بدلهي، هاجم الأمين العام لجمعية علماء الهند براديش حكومة الهند ناعثاً إياها بالمعادية للديمقراطية والمناصرة للهندوس. وقال: «آن الأوان لمسلمي الهند أن يتحدوا وينظموا أنفسهم تحت قيادة واحدة لمواجهة مستجدات الأمور في المستقبل».¹⁹

في ذلك الوقت، اتُّخذت خطوات معينة في هذا الصدد في جنوب الهند؛ ففي سبتمبر ١٩٥١ نشأ حزب العصبة الإسلامية للاتحاد الهندي في مدراس، وقد ميّزه اسمه وميثاقه عن حزب ما قبل التقسيم الذي قد يظن البعض أنه يشبهه. سعى ذلك الحزب إلى «تأمين وحماية وصون الحقوق والمصالح» الدينية والثقافية والاقتصادية وغيرها من الحقوق والمصالح «المشروعة للمسلمين وغيرهم من الأقليات»، ولكنه تعهّد أيضاً بالحفاظ على «استقلال وحرية وشرف» الاتحاد الهندي والدفاع عنها.²⁰ وبعد أعوام عدة، تشكّل حزب في حيدر أباد لتمثيل مسلمي المدينة، هو: «مجلس اتحاد المسلمين». كان لذلك الحزب عدة مرشحين في انتخابات عام ١٩٥٧، ولكنه لم يفز إلا بمقعد واحد في المجلس التشريعي. أما حزب العصبة الإسلامية للاتحاد الهندي فقد حقق نجاحاً أكبر في معقله — كيرالا — حيث فاز بعشرة مقاعد في الانتخابات النصفية لعام ١٩٦٠.²¹

٦

ذكر دبليو سي سميث في كتاب له عام ١٩٥٧ أنه في تاريخ الإسلام، كان مسلمو الهند مميزين، نظراً لأنّ عددهم كبير جداً ولكنهم لا يعيشون في دولة خاصة بهم؛ خلافاً لمسلمي إيران أو العراق أو باكستان أو تركيا شارك مسلمي الهند مواطناتهم في الجمهورية الهندية

الجديدة «عدّ هائل من الأشخاص الآخرين. وهم يُشكّلون الكيان الإسلامي الكبير الوحيد في العالم الذين ينطبق عليهم هذا الوضع الآن أو في أي وقت مضى».²² كان مسلمو الهند أقلية كبيرة العدد، إلى جانب أنّ موقفها كان ضعيفاً؛ فقد كانت معرّضة لتهديد الطائفية الهندوسية والاستفزاز الباكستاني؛ فقد نزح الزعماء الباكستانيون إلى السخريّة من العلمانية الهندية و«افتراض وتشجيع عدم ولاء المسلمين الهنود لدولتهم». كان المسلمون رهينة العلاقات الهندية الباكستانية بصفة عامة، ورهينة معاملة باكستان لأقلياتها بصفة خاصة. ومن ثم «كل هندوسي ساخط جديد يفرّ من باكستان الشرقية، وكل حادث جديد على الحدود أو تفاقم لنزاع على مياه القنوات أو مسألة ملكية للأجئين، كان لها تبعات على حياة المسلمين في الهند».²³

تمثّلت مشكلة أخرى — ذات صلة بالتقسيم أيضًا — في عدم وجود طبقة وسطى يُعتمد عليها؛ ففي وقت التقسيم أو بعده بفترة قصيرة، هاجرت أعداد كبيرة من موظفي الخدمة المدنية والمحامين والباحثين والأطباء ورجال الأعمال المسلمين إلى الدولة الإسلامية الجديدة، لبدء حياة عملية جديدة متحرّرين من منافسة الهندوس. أما المسلمون الباقون في الهند فكانوا من الطبقة العاملة الفقيرة: من الفلاحين والعمال والحرفيين، الذين صاروا آنذاك في حاجة ماسّة إلى قيادة مستنيرة ليبرالية؛ فمثلاً كتب موظف بريطاني فطن: كان «أحد مساوئ التقسيم» في البنغال أنّ الموظفين المسلمين فضّلوا جميعاً الذهاب إلى باكستان، بحيث «ستفتقر الأقليات المسلمة في غرب البنغال إلى التمثيل في الجهات الخدمية أو أي جهة أخرى يمكن أن يلجئوا إليها طلباً للمساعدة أو الحماية».²⁴ كانت كشمير استثناءً جزئياً في ذلك، حيث شجّع نظام الشيخ عبد الله المسلمين بين عام ١٩٤٧ وعام ١٩٥٣ على تملك الأراضي، واتّخاذ المهنة، وتثقيف أنفسهم في المقام الأول. وكان من الإصلاحات الأبعد نظراً إنشاء مدارس وكلّيات للفتيات، حيث نالت كلية البنات في سريناغار عن جدارة سمعة ممتازة على مستوى البلد كله.²⁵ وفي سائر الأنحاء، ظلّ المسلمون يعملون في وظائف دونية مع انخفاض نسبة تمثيلهم في التعليم والمهنة والمجالس التشريعية والإدارة.²⁶

من ناحية أخرى، بذلت القيادة السياسية الهندية جهداً في إنشاء دولة علمانية، وغرس الإحساس بالانتماء بين الأقليات. كان نهرو هو الشخصية الرئيسية في هذا الصدد، ولكنه استمد العون من أعضاء آخرين في حزب المؤتمر ممن تربّوا على يدي غاندي؛ فعندما هدّدت اشتباكات في الشوارع بالتصاعد إلى مستوى الشغب في أحمد أباد عام ١٩٥٦،

صام رئيس وزراء الولاية — مورارجي ديساي — عن الطعام لأجل غير مسمى في سبيل إعادة السلام.²⁷ كانت تلك التصرفات نابعةً في جزء منها من قناعة حقيقية، وفي جزء آخر من المواءمات الدبلوماسية، بترك أفضل انطباع ممكن عند الدفع بقضية كشمير؛ فتعرّض المسلمين لهجمات من شأنه أن يضعف موقف الهند في المطالبة بالوادي.²⁸ على الرغم من ذلك فإنه لم يكن «بالأمر الهين أن كبّحَ زعماء الأمة الهندوس — باسم العلمانية والإنسانية — جماح الدافع الطبيعي الذي يُحتمل تحوُّله إلى الضراوة لدى الأغلبية الهندوسية للانتقام من جماعة المسلمين».²⁹

كان البعض — بعد التقسيم مُباشرةً — يخشون نشوب صراع يُدْمِر الأقلية المسلمة في الهند. ولكن كما ذكر مشير الحسن، فإنه عوضًا عن ذلك: «ظلت درجة الحرارة الطائفية في خمسينيات القرن العشرين منخفضة نسبيًّا؛ فقد كان ثمة فترة سكون بعد العاصفة العاتية، واتجاه واضح تنازلي في وتيرة الأحداث الطائفية».³⁰ كان ثمة تشكُّك وتوتر وأحداث عنف متفرقة، ولكن لم تقع أحداث شغب على النطاق المشهود في عشرينيات القرن العشرين أو ثلاثينياته أو أربعينياته. كانت صراعات الخمسينيات قائمة على أساس اللغة والعرق والطبقة والطائفة الاجتماعية عوضًا عن الدين.

ثم كَسِرت الهدنة باندلاع أحداث الشغب في جبلبور في مطلع عام ١٩٦١، التي فقد فيها نحو خمسين هنديًّا — معظمهم من المسلمين — حياتهم. إلا أنَّ ذلك كان عراكًَا صغيرًا مقارنةً بما حدث في شتاء ١٩٦٣-١٩٦٤؛ فحينئذٍ أثارت سرقة شعرة النبي محمد من مسجد حضرة بال في سريناجار سلسلة من الهجمات على الهندوس في باكستان الشرقية. وفرَّ آلاف اللاجئين إلى الهند، حيث أدت قصصهم إلى رفع درجة الحرارة الطائفية وإلى عنف انتقامي ضد المسلمين؛ ففي كلكتا ومحيطها قُتِلَ ٤٠٠ شخص في أعمال الشغب الدينية، ٣٠٠ منهم مسلمون. كان بعض العنف ناشئًا عن انتهاز تجار الفرصة لهدم مستعمرات القاطنين بوضع اليد وتطويرها من أجل بيعها. كذلك حدثت أعمال شغب خطيرة في مدينتي جمشيدبور وروركيلا المشهورتين بصناعة الصلب، التي ربما بلغ عدد القتلى فيها ألف شخص، معظمهم من المسلمين.³¹

بحلول ذلك الوقت كان التقسيم قد مضى عليه نحو عقدين من الزمان، إلا أنَّ آثاره ظلت باقية. وكما علّق أحد الزعماء المسلمين في مدراس بمرارة، فإنَّ عنف ١٩٦٣-١٩٦٤ عزَّز «الخوف من أنَّ أي شيء يحدث في باكستان سيُخَفِّف تبعات على المسلمين في الهند، لا سيما عندما تظهر تقارير مبالغ فيها في الصحافة الهندية، ويقف الأشخاص والأحزاب المعادون للمسلمين على استعداد لاستغلال الفرصة».³²

مثل المسلمين، كان المُنْبُوذون منتشرين في جميع أنحاء الهند. ومثلهم أيضًا، كانوا فقراء موصومين وكثيرًا ما تعرّضون للعنف على يد الطوائف الهندية العليا. كان المُنْبُوذون يعملون في القرى، في المهن الدنيا؛ كخَدَم في المزارع، وعُمال زراعيين، وأساكفة وجامعي قمامة. وحسب التعاليم الهندوسية المتشددة فإن لمسه نجس عند الطوائف الاجتماعية العليا، وحتى رؤيتهم في بعض المناطق. وكان محرّمًا عليهم دخول الأراضي والوصول إلى مصادر المياه، وحتى مساكنهم كانت تُقام بعيدًا عن القرية الرئيسية.

في ظل الحكم البريطاني، سنحت الفرصة أمام بعض المُنْبُوذين للفتك من طغيان القرية؛ فهؤلاء إما حصلوا على وظائف في الجيش، أو عملوا في المصانع أو المُجمّعات السكنية الحضرية. وهناك أيضًا كانوا يُكَلَّفون عادةً بأدنى الأعمال وأكثرها إذلالًا، مثل جمع القمامة.

كان غاندي قد أعاد تسمية المُنْبُوذين باسم الهاريجان؛ أي «أبناء الرب». وقضى الدستور الهندي على ممارسة التّنبذ، وأدرج المجتمعات التي كانت منبوذة سابقًا في جدول منفصل؛ فاكْتَسَبوا اسمهم الجماعي الجديد: الطوائف المُجدّولة. إلا أن الدراسات الإثنوغرافية التي أُجريت على القرى في خمسينيات القرن العشرين أكّدت أن ممارسة التّنبذ استمرت كسابق عهدها؛ فقد ظلت ملكية الطوائف المُجدّولة للأراضي محدودة، إن وُجِدَتْ، وظل أبناء تلك الطوائف معرضين لإساءة المعاملة الاجتماعية، والجنسية في بعض الحالات. ولكن تلك الدراسات الإثنوغرافية كشفت أيضًا أن الأمور كانت في سبيلها للتّغيّر في القاع، وإن كان تغيّرها بطيئًا؛ ففي بعض المناطق أصبحت الطوائف الهندية الدنيا ترفض تأدية المهام التي ارتأت فيها تدنيسًا لها؛ فأفرادها لم يعودوا يقبلون حمل الأشياء دون مقابل، ولا السماح لرجال الطوائف الاجتماعية العليا بانتهاك أعراض نسائهم وهم صاغرون. والأكثر جرأة من ذلك أنهم بدءوا يطلبون أجورًا أعلى وأراضي يزرعونها، تحت حماية نشطاء شيوعيين في بعض الأحيان.³³

وفي المدن، اتخذ حضور الطوائف الهندية الدنيا شكلًا أكثر تنظيمًا؛ فبتشجيع من الحزب الشيوعي الهندي، شكّل كنّاسو البلدية في دلهي — المنتمين إلى طائفة المايكي — اتحادًا خاصًا بهم. وفي أكتوبر ١٩٥٣ قدّم ذلك الاتحاد ميثاقًا تضمّن أحد عشر مطلبًا إلى هيئة البلدية، تركّزت حول رفع الأجور وتحسين ظروف العمل. وخرج الكنّاسون في مسيرات وعقدوا مؤتمرات شعبية، ونظّموا مسيرةً إلى مجلس البلدية لاستعراض قوتهم.

كذلك حدثت سلسلة من حالات الصيام عن الطعام، ومواجهة كبيرة واحدة على الأقل مع الشرطة. ويشير مؤرّخ تلك المسيرات الاحتجاجية إلى أنّها «لم تكن معنيّة بالأجور فحسب، وإنما بالكرامة أيضاً، وقيمة العمل الذي تؤديه طائفة بالميكسي».³⁴

٨

يتبين أيضاً من العدد المتنامي للسير الذاتية للمنبوذين إلى أنّ الخمسينيات كانت عقدًا اتسم بالتقلّبات؛ فقد تفشّى فيها اضطهاد الطوائف الهندية الدنيا والتمييز ضدها، ولكنهما لم يعودا مقبولين برضا كسابق عهدهما؛ فقد لاحت بوادر حركة، تكشفّت في صورة احتجاجات اجتماعية واستفادت من السُّبل الجديدة للحراك الاجتماعي.³⁵

كان أول تلك السبل هو التعليم؛ فبعد الاستقلال حدث توسّع ضخم في التعليم المدرسي والجامعي. وبمقتضى القانون، كانت نسبة محدّدة من الأماكن في المؤسسات التعليمية تُحجّز للطوائف المُجَدَّولة. وبمقتضى السياسات، قدّمت حكومات ولايات عدة مِنحًا دراسية لأبناء الأُسَر المحرومة. وكانت تلك الأُسَر تستفيد من تلك الفرص متى أمكن؛ فنشأ جيل كامل مثل أفراد أول جيل متعلّم في أُسَرهم. ووفقًا لأحد التقديرات، ففي حين زاد عدد تلاميذ المدارس إلى الضّعف في العقد الأول بعد الاستقلال، فإن عدد المنبُذين السابقين في المدارس زاد ثمانية أو عشرة أضعاف. وكذلك زاد كثيرًا عدد طلاب الجامعات من الطوائف المُجَدَّولة عن أي وقت مضى.³⁶

تمثّل السبيل الثاني في الوظائف الحكومية؛ فبمقتضى القانون، حُجِّزَ ١٥٪ من جميع الوظائف في مؤسسات الدولة والمؤسسات المدعومة من الدولة للطوائف المُجَدَّولة. وهنا أيضاً حدث توسّع هائل بعد عام ١٩٤٧، حيث توافرت مناصب جديدة لهم في الإدارة وفي المدارس والمستشفيات والمصانع ومشروعات البنية التحتية الحكومية. وعلى الرغم من صعوبة الحصول على أرقام دقيقة، فمن المرجّح أنّ عدة ملايين من الوظائف أُتيحت للطوائف المُجَدَّولة في القطاع الحكومي خلال أول عقدين بعد الاستقلال. كانت تلك مناصب دائمة، يُحتَفَظ بها حتى التقاعد، ولها معاش ومزايا صحية. نظريًا، كانت تلك المناصب المحجوزة متوافرة في جميع مستويات الحكومة، ولكن عمليًا كانت الوظائف في المستويات الدنيا هي أولى وأسرع الوظائف التي تُشغَل عادةً؛ فحتى عام ١٩٦٦، في حين أنّ ١,٧٧٪ من المناصب الإدارية الكبرى شغلها هنود ترجع أصولهم إلى الطوائف الهندية

الدنيا، فإن تلك النسبة ارتفعت إلى ٨,٨٦٪ في الأعمال المكتبية، وبلغت ١٧,٩٤٪ في وظائف القائمين بالخدمة والسُّعاة.³⁷

كذلك حُجِّزَتْ لهم مقاعد في البرلمان ومجالس الولايات، حيث شغل مرشحو الطوائف المُجَدُّوْلَة ١٥٪ من المقاعد كافة. وإضافةً إلى ذلك، كان منح حق الاقتراع للجميع معناه أنه يمكنهم التأثير على نتيجة الانتخابات في الفئة «غير المحجوزة» أيضًا. وفي أماكن كثيرة، أسرعت الطوائف المُجَدُّوْلَة باقتناص الفرص التي أتاحتها لهم أصواتهم؛ فكما أشار أحد رجال السياسة من طائفة اجتماعية دُنْيا في أجرا، فإن الناحيين في دائرته «قد لا يفهمون أمور السياسة المعقدة»، ولكنهم «يفهمون قوة الصوت الانتخابي ويريدون استغلالها».³⁸ وقد كانوا يفهمون تلك القوة في جميع السياقات؛ الوطنية والإقليمية والمحلية. وبحلول مطلع الخمسينيات، سُجِّلَتْ حالات لتشكيل الطوائف المُجَدُّوْلَة تحالفات بغية منع ملاك الأراضي من الطوائف الاجتماعية العليا من الفوز في انتخابات مجالس القرى؛³⁹ فسرعان ما أصبح يُنْظَرُ إلى الصوت الانتخابي على أنه أداة للمساومة. على سبيل المثال، في إحدى قرى أوتر براديش، أخبر صانعو الأحذية مرشَّحًا من طائفة اجتماعية عليا أنهم سيدعمونه إذا وافق على نقل الساحة التي تُلْقَى فيها الحيوانات النافقة من مُجَمَّعهم السكني إلى موقع آخر خارج القرية.⁴⁰

أتى التمييز الإيجابي بمنافع حقيقية لعدد كبير من الطوائف المُجَدُّوْلَة؛ فقد أصبح بإمكان أبناء عُمال المزارع أن يصيروا أعضاء في البرلمان، وقد كان. وصار بإمكان من التحقوا بالعمل الحكومي بصفتهم موظفين بسطاء من «الدرجة الرابعة» أن يروا أبناءهم ينضمون إلى دائرة الخدمة المدنية الهندية التي تضم أهل النخبة. إلا أنَّ التمييز الإيجابي جلب أيضًا وَصْمَةً من نوع جديد؛ فهو وإنْ نَوَى القضاء على التمييز الطبقي الهندوسي، أدَّى إلى تثبيت المستفيدين منها في طبقتهم الأصلية على نحو أكثر رسوخًا من أي وقت مضى. وقد نشأت مشاعر الشك والسخط بين أبناء الطوائف الاجتماعية العليا، وكذلك ظهرت في بعض الأحيان نزعةٌ بين المستفيدين من التمييز الإيجابي للاستعلاء على أبناء طبقتهم، بل حتى نسيانهم؛ فكما كتب أحد الباحثين في سخرية، أنتجت ممارسة حجز المقاعد «كتلة من الأشخاص المنشغلين بذاتهم الذين يرضون بسرعة ويسر بالمكاسب الصغيرة التي يمكنهم تحقيقها لأنفسهم».⁴¹

تمثَّل السبيل الأخير للحراك الاجتماعي في النمو الاقتصادي بصفة عامة؛ فقد استتبع التصنيع والتوسع العمراني خلق فرص جديدة بعيدًا عن حدود القرية، حتى لو أنَّ

الطوائف المُجَدَّوَلَة — كما في القطاع الحكومي — لم تشغل سوى الوظائف الأقل مهارةً وإدارًا للربح؛ فعيش أبناء تلك الطوائف بعيدًا عن منبتهم ساعد على توسيع آفاق ذهنهم، كما في حالة عامل زراعي من أوتر براديش الذي أصبح عامل مصنع في بومباي وتعلّم حب متاحف المدينة، وخاصةً مجموعات غاندارا الفنية.⁴² وأحيانًا كانت تتحقق مكاسب اقتصادية؛ فجماعة الجاتاف مثلًا في أجرا هي طائفة من الأساكفة وصانعي الأحذية تغير عالمها لدى نمو سوق منتجاتها في الشرق الأوسط والاتحاد السوفييتي؛ فقد أصبح أفراد هذه الجماعة من «صغار ملاك الأراضي في الحضر»، وأصبح بإمكانهم بناء مساكنهم وامتلاكها. وفي حين ظل كثير منهم يعملون في صناعة الأحذية لحسابهم الخاص، فكثير من هذه الطائفة تمكّنوا من إنشاء مصانع خاصة بهم، وكانت الأجور التي يدفعونها لعمالهم فيها أعلى بكثير مما كانوا يأملون هم أنفسهم في جَنِّهِ في الماضي؛ ففي عام ١٩٦٠ كان رئيس العمال الحرفيين يجني ٢٥٠ روبية في الشهر، ويجني عامل المصنع نحو ١٠٠ روبية، وحتى هذا المبلغ الأصغر كان يضاوي ما يجنيه العمال غير المهرة أضعافًا مضاعفة. وعلى الرغم من أن توزيع المكاسب لم يكن متساويًا بأي حال، فقد ساعد السوق على الارتقاء بأوضاع طائفة الجاتاف الاقتصادية وكذلك الاجتماعية؛ فالوضع نحو عام ١٩٦٠ كان «بعيدًا كل البعد عنه أيام ما قبل أوائل القرن العشرين، حين لم يكن الجاتاف أكثر من عمال وخدم في المدن».⁴³

٩

مثل المسلمين، شكّلت الطوائف المُجَدَّوَلَة جمهور ناخبين مهمًا بالنسبة إلى حزب المؤتمر؛ فهم أيضًا كانوا يميلون إلى الثقة بمهاتما غاندي أكثر من منافسيه؛ ففي انتخابات عام ١٩٥٧ — على سبيل المثال — فاز حزب المؤتمر بأربعة وستين مقعدًا من المقاعد الستة والسبعين المحجوزة للطوائف المُجَدَّوَلَة في البرلمان، وما بلغ ٣٦١ مقعدًا من أصل ٤٦٩ مقعدًا محجورًا لهم في المجالس التشريعية المحلية.

عندما أضيفت المقاعد المحجوزة لأعضاء الطوائف المُجَدَّوَلَة، أصبح نحو رُبُع نواب البرلمان يأتون من خلفية «محرومة». إلا أنّ معظم الوزراء في مجلس وزراء جواهر لال نهرو كانوا من الطوائف الاجتماعية العليا، وهو ما أثار قلقه؛ فقد قال لأحد زملائه القدامى: «أحد الصعوبات الكبرى التي أواجهها هو العثور على أشخاص مناسبين من

غير البراهمة». وطلب نهرو من ذلك الزميل أن يقترح عليه مرشحين، لكنه وجد مرشحاً مناسباً بنفسه آنذاك، وهو: السيدة تشاندراسيخار من مدراس، إحدى بنات الطوائف المُجَدَّوَلَة المتعلّقات، التي قلّدها منصب نائبة وزير.⁴⁴

أما الوزير رفيع المستوى، الذي انتمى إلى الطوائف المُجَدَّوَلَة في مجلس الوزراء الهندي، فكان جاجيفان رام من بيهار. وُلِدَ جاجيفان رام لأسرة من طائفة الأساكفة، وكان أول صبي في قريته يذهب إلى المدرسة الثانوية ومنها إلى جامعة باناراس الهندوسية. وعند تحرُّجه التحق بحركة غاندي. وكوفئ عمله المثابر بعد عام ١٩٤٧ بتعيينه في سلسلة من المناصب الوزارية. وكان من الوزارات التي تولّاها وزارة العمل، والاتصالات، والمناجم، والسكك الحديدية. كان لجاجيفان رام سُمعة طيبة بصفته إدارياً من الدرجة الأولى، رغم أنه لم يعيش الحياة الشريفة ناصعة البياض التي ربما تطلّبتها خلفيته الغاندية.⁴⁵

إلا أنّ الزعيم الأكثر كاريزمية من الطوائف المُجَدَّوَلَة ظلّ خارج نطاق حزب المؤتمر. كان ذلك هو بي آر أمبيدكار، الذي انضمّ إلى وزارة نهرو بصفته عضواً مستقلاً وترك الحكومة عام ١٩٥١ لإعادة إحياء حزبه المدعو اتحاد الطوائف المُجَدَّوَلَة. كان أداء حزبه كارثياً في انتخابات عام ١٩٥٢، على الرغم من أنّ أمبيدكار نفسه انتُخب فيما بعد في مجلس الولايات، الهيئة التشريعية العليا في الهند. بحلول ذلك الوقت كان ذلك العدو القديم للهندوسية يسعى إلى الخروج من عباءة أجداده؛ ففكّر في التحول إلى السيخية، ثم الإسلام، ثم المسيحية. وفي النهاية استقرّ على البوذية، العقيدة ذات الأصول الهندية التي بدت الأكثر توازناً مع طبعه النازع إلى العقلانية والمساواة.

بعدما ترك أمبيدكار الوزارة، انغمس في قراءة الأدبيات المعنيّة ببوذا؛ فأصبح عضواً في جماعة مهابودهي، وطاف أنحاء البلدان البوذية في جنوب شرق آسيا. وفي مؤتمر شعبي عُقد في بومباي في مايو ١٩٥٦، أعلن أمبيدكار أنّه سوف يعتنق البوذية قبل نهاية العام. كانت دراسته العملاقة — «بوذا والدارما» — في المطبعة بالفعل. فكّر أمبيدكار في إقامة مراسم التحول إلى البوذية في بومباي — حيث ستكون الدعاية هائلة — أو في مركز البوذية العريق، مدينة سارنات. وفي النهاية اختار ناجبور، وهي مدينة في وسط الهند كان له فيها أتباع كثر مخلصون؛ فانضمّ إليه كثيرون في اعتناق البوذية، في مراسم زاهية حظيت بحضور كبير أُقيمت يوم ١٥ أكتوبر من عام ١٩٥٦. وبعد ستة أسابيع تُوفّي أمبيدكار فجأة؛ فأُحرق جثمانه في بومباي، ووضعت أيقونة لبوذا تحت رأسه. وشارك مليون شخص في موكب الجنازة.⁴⁶

قبيل وفاة أمبيدكار كان قد قرر تأسيس حزب جديد، يُدعى «حزب الهند الجمهوري». بدأ ذلك الحزب عمله رسمياً عام ١٩٥٧، وكانت قياداته وأعضاؤه — مثل أمبيدكار نفسه — من طائفة المَهار. كذلك كان أبناء المَهار بالأساس هم من تبعوا زعيمهم في اعتناق البوذية. كان أمبيدكار شخصيةً موقرةً بين أبناء المَهار في منطقة ناجبور؛ ففي حياته كانوا يحتفلون بعيد ميلاده بحماس، مُنظِّمين مسيرات تُحْمَل فيها صورته عالياً. وعندما كان يأتي ليدلي بخطب في المدينة، كان عُمال المصانع يتزاحمون للاستماع إليه، وحتى «النساء كنَّ يذهبن في تلك المسيرات وكأنها حفلات زفاف». وقد ألهم أمبيدكار أبناء المَهار لتكوين فرق مسرحية مثَّلت الطقوس الهندوسية وسلوك الطوائف الاجتماعية العليا تمثيلاً هزلياً. وغنَّوا أيضاً أغنيات على شرفه؛ فكانت افتتاحية إحدى الأغنيات كالتالي: «منذ لحظة وقوع نظر بيم [راو أمبيدكار] على الفقراء، منذ ذلك اليوم وقوتنا في نماء».⁴⁷

ولكن أمبيدكار لم يكن يحظى بالاحترام في معاقل المَهار فحسب، بل في جميع أنحاء شمال الهند، كان محطَّ إعجاب لإنجازاته الأكاديمية — فقد كان حاصلاً على درجة الدكتوراه من جامعة كولومبيا وجامعة لندن — وإنجازاته السياسية عديدة، ولا سيما صياغته دستور الهند. وبالنسبة إلى الطوائف المُجَدَّولة التي حَظِيَتْ ببعض التعليم — ممن تلقوا التعليم الثانوي أو سافروا خارج قريتهم — كان أمبيدكار مثلاً يُحْتَذَى به وكذلك رمزاً؛ فهو رجل اخترق قلعة الطوائف الاجتماعية العليا الحصينة وحثَّ رفاهه على الاحتذاء به.

كان شعار أمبيدكار لأتباعه هو «عَلِّم، حَرِّك، نَظِّم». وأنشأ جمعية تعليمية شعبية أدارت مدارس وكرسيتين جيدتين على الأقل؛ فكان أبناء الطوائف المُجَدَّولة الذين يذهبون إلى تلك المدارس وغيرها يتطلَّعون جميعاً إلى أمبيدكار باعتباره معلِّمهم. وفي أوساط النخبة المثقفة للطوائف المُجَدَّولة، أصبحت كتب أمبيدكار أو كُتُبَاتِهِ من قبيل القراءة الإلزامية، التي يتبادلونها بحب.⁴⁸ وهكذا بدأ ابن عامل المرفأ، الذي أرسلته منحة الحكومة إلى كلية سيدهارت في بومباي، يكتب في المجلات ويشارك في جلسات النقاش، حيث «كان موضوع تلك الكتابات والخطب كافة هو دائماً بابا صاحب [أمبيدكار] وحركة الداليت التي أنشأها».⁴⁹

يُبرز وجود بي آر أمبيدكار اختلافاً كبيراً بين الطوائف المُجَدَّولة والأقلية الأخرى التي قارنتها بها؛ فالمسلمون لم تُحَجَزْ لهم مقاعد في الحكومة ولا البرلمان، ولا كان لهم في الهند المستقلة زعيم في مقام أمبيدكار ليلهمهم ويوجههم في حياته أو بعد مماته.

في مارس من عام ١٩٤٩، سارت مجموعة من الطوائف المُجَدَّوَلَة من القرى المحيطة بدلهي إلى نصب المهاتما غاندي التذكاري في المدينة. كان السائرون قد طُرِدوا من منازلهم على يد ملاك أراضٍ من طائفة الجات، غضبوا من أنَّ هؤلاء الخدم الذين كانوا مستعَبدين سابقًا بلغت بهم الوقاحة حد المشاركة في الانتخابات المحلية ورعي ماشيتهم في أراضي القرية العامة؛ ففي قلب العاصمة، بدأ هؤلاء المُنبُذون إضرابًا عن الطعام؛ حيث اجتذبوا بجلوسهم عند النصب التذكاري لأبي الأمة واستخدامهم أساليب الاحتجاج التي ابتكرها، اهتمامًا واسع النطاق؛ تضمَّن زيارات تضامنية من شخصيات بارزة من أتباع غاندي ووزراء في الاتحاد.⁵⁰

نتقل بعد ذلك إلى حالة من الهند الحضرية، وهي: حالة نائب برلماني منتخَب حديثًا من الطوائف المُجَدَّوَلَة تقدَّم بطلب انضمام إلى نقابة المحامين في مسقط رأسه، سيتابور. ظلَّ طلبه معلقًا أربعة أشهر، قِيلَ له بعدها إنَّه يمكنه الانضمام، لكن لا يحق له استخدام دورة المياه، ولا يمكن إلا لمسلم أن يقوم على خدمته؛ فرفع المشرِّع المسألة إلى رئيس الوزراء، الذي تدخل ليكفل قبوله دون أي شروط.⁵¹ ولكن في أماكن أخرى، لم يكن أبناء الطوائف المُجَدَّوَلَة الذين تمسَّكوا بمواقفهم محظوظين مثله؛ فقد جمع عالم الاجتماع إن دي كامبل نماذج لمئات «الفضائع» المرتكبة في حق الطوائف المُجَدَّوَلَة في الهند المستقلة. وإليك بضعة نماذج مختارة — إن جاز التعبير — من البحث الذي أجراه كامبل:

أبريل ١٩٥١: معسكر عمال في ماتونجا، بومباي.
مجموعة من عمال المصانع يمثلون مسرحية يوم عيد ميلاد أمبيدكار. شباب من طائفة اجتماعية عليا يقاطعون العرض، ويعتدون على الممثلين، ويدمِّرون المسرح.

يونيو ١٩٥١: قرية في هيماجَل براديش.
ملاك أراضٍ من الراجبوت يهاجمون مؤتمراً للطوائف المُجَدَّوَلَة. فيضربون أعضاء المؤتمر بالعصي، ويقيدون زعماءه بالحبال ويحبسونهم في حظيرة للماشية.

يوليو ١٩٥١: مدرسة ريفية في منطقة جلاون بولاية بومباي.
معلم برهمي يسيء إلى أمبيدكار لطرحه مشروع تعديل قانون الأحوال الشخصية الهندوسي في البرلمان. صبي من الطوائف المَجْدُولَة يحتج؛ فيُضْرَب ويُخْرَج من المدرسة.

يونيو ١٩٥٢: قرية في منطقة مادوراي بولاية مدراس.
شاب من الطوائف المَجْدُولَة يطلب الشاي في كوب زجاجي بمتجر محلي. التقاليد تنص على أنه لا يحق له الشرب إلا في كوب من قشر جوز الهند يستعمل مرة واحدة؛ فعندما يلح في طلبه، يركله هندوس من الطوائف الاجتماعية العليا ويضربونه على رأسه.

يونيو ١٩٥٧: قرية في منطقة برباني بولاية ماديا بهارت.
أشخاص اعتنقوا البوذية حديثاً يرفضون سلخ ماشية نافقة. ملاك الأراضي الهندوس يقاطعونهم، ويحرمونهم أي عمل آخر، ويهددونهم بالانتقام البدني.

مايو ١٩٥٩: قرية في منطقة أحمد ناجار بولاية بومباي.
قافلة زفاف بوذية لا يُسَمَح لها بدخول القرية من أبوابها. وعند إصرار أفراد القافلة، يهاجمهم هندوس من الطوائف الاجتماعية العليا بالأحجار والسيوف.

أكتوبر ١٩٦٠: قرية في منطقة أورانج أباد بمهاراشترا.
هندوس من الطوائف الاجتماعية العليا يدخلون قرية خاصة بالطوائف المَجْدُولَة ويحطمون تمثالاً لبوذا ولا يتبقى منه سوى قطع صغيرة.⁵²

ما تكشفه تلك الحالات — وحالات كثيرة أخرى مثلها — هو منظومة تتعرّض لاضطراب عميق؛ ففي جميع أنحاء الهند، جعلت رياح السياسة الديمقراطية أبناء الطوائف المَجْدُولَة أكثر استعداداً للمطالبة بحقوقهم؛ فبمساعدة المقاعد المحجوزة لهم في المدارس والوظائف والمصانع والمجالس التشريعية، والإلهام الذي استمدوه من نموذج قائدهم بي آر أمبيدكار، والتشجيع الذي تلقوه من الأحكام الدستورية المؤيدة للمساواة الاجتماعية، مأل كثير منهم إلى نبذ أسلوب الإنعان القديم مفضّلين طريق التحدي الأكثر وعورة. وهذا بدوره أثار ردود أفعال مؤذية في بعض الأحيان ممن ظلّوا يظنون أنفسهم في مكانة اجتماعية أسمى.

في شتاء ١٩٢٥-١٩٢٦، قام الكاتب ألدوس هكسلي برحلة طويلة في أرجاء الهند البريطانية؛ فحضر جلسة حزب المؤتمر الهندي في كنبور، واستمع إلى خطب مطالبة بالحرية. كان هكسلي متعاطفًا مع تلك التطلّعات إلى حد ما، ولكنه كان قلقًا من أنها لا تعبر إلا عن مصالح الطوائف الاجتماعية العليا من الهندوس. وقد كتب عن أسفاره في كتاب فقال:

يبدو أمرًا شبه قطعيٍّ أنَّ جماهير الطوائف الهندية الدنيا سوف تعاني على أي حال في البداية، عند استقلال الهند؛ فحيث يُمثَّلُ سُمُو الطوائف الاجتماعية العليا فوق الطوائف الاجتماعية الدنيا مسألة عقيدة دينية، يتعذّر توقُّع أن تكون الأقلية الحاكمة حريصة بنحو خاص على حقوق الأكثرية، كما أن السماح لهم بحقوق يُعدُّ بالنسبة لهم من قبيل الهرطقة.⁵³

بعد مُضيِّ عقدين من الزمان نالت الهند استقلالها، وأسبغ الدستور حقوق المساواة على المواطنين جميعًا، بصرف النظر عن الطائفة الاجتماعية أو العقيدة أو السن أو الجنس. بل إنَّ الطوائف الاجتماعية الدنيا مُنحت حقوقًا خاصة، وفرصًا خاصة في الالتحاق بالمدارس والوظائف، تعويضًا عن التفرقة التي عانوها على مرّ القرون السابقة. إلا أنَّه مثلما أشار أحد الأعضاء المنتمين للطوائف المُجدّولة في الجمعية التأسيسية للدستور، فإنَّ قانون الدولة شيء والممارسة الاجتماعية شيء آخر تمامًا؛ فقد عارض مصلحون مثل جوتاما بوذا والمهاتما غاندي الاضطهاد الواقع على الطوائف الهندية، إلا أنَّهم جميعًا «وجدوا صعوبة بالغة في طرد شبح ممارسة النبذ». فقد سُنّت قوانين لرفع التمييز ضد المنبوذين، فيما يتعلق بدخول المعابد على سبيل المثال؛ فقال أحد الأعضاء سائلًا: «ما أثر تلك القوانين؟» ثم قدّم الإجابة: «تلك القوانين لم تُرحّج النبذ مثقال ذرة ... إذا كان لشبح النبذ أو وصمته أن ينصرفا عن الهند يومًا، فلا بد من تغيير عقول عشرات الملايين من الهندوس، وما لم تتغير قلوبهم فلا أمل لدي يا سيدي في القضاء على ممارسة النبذ؛ فالأمر منوط بالمجتمع الهندوسي الآن ألا يمارس النبذ بأي شكل من الأشكال.»⁵⁴

ساد مناخ تشاؤمي بشأن وضع المنبوذين في الهند الحرة، وأيضًا بشأن مستقبل تلك الأقلية الأخرى الكبيرة غير الآمنة؛ المسلمين. وعندما تنقّل آغا خان — الزعيم المؤثر للطائفة الإسماعيلية — في أنحاء الهند وباكستان عام ١٩٥١، وجد «خوفًا رهيبًا» لدى المسلمين على جانبي الحدود، ولكن بدرجة أكبر في الهند؛ فكتب إلى جواهر لال نهرو رسالة حدثه

فيها عن «التَّخَوُّفِ السائد بين المسلمين الذي أشاركهم شخصيًا فيه إلى حدٍّ بعيد». كان ذلك التَّخَوُّفُ من أنه «بعد خمسة أو عشرة أعوام من الآن قد تنشأ حكومة من هندو ماهاسابها تجعل من الاتحاد بين ما يمثل باكستان الآن — شرقًا وغربًا — مع بهارت [الهند] هدفًا رئيسيًا معلنًا للسياسة الخارجية والسياسات العليا». وكان ذلك الزعيم المسلم يرى أنه ما إن يتولَّى حزب هندوسي شوفيني زمام السلطة، فسوف يستخدم قنابل ذرية لتحويل مجرى الأنهار المتدفقة عبر كشمير إلى باكستان، ومن ثم يجبر باكستان على الخضوع. وشبَّه الوضع بالحالة في العالم العربي، حيث يستعد السودان — حسب زعمه — لوقف تدفق مياه النيل إلى مصر. وكان آغا خان يرى أنَّ الهند الهندوسية كانت لباكستان المسلمة مثلما كان السودان المسيحي لمصر المسلمة. وعلى حد تعبيره، فقد قال: «لقد شعرت بذلك المناخ التشاؤمي مخيمًا على المسلمين بسبب مسألة المياه تلك ذاتها ... إنه مطابق للتَّخَوُّفِ المشابه في مصر».⁵⁵

تلك الرسالة جديرة بالاهتمام لثلاثة أسباب على الأقل؛ أولاً: إنها تعبير مبكر عن الخوف واسع الانتشار الآن من تعرُّض المسلمين للاضطهاد في جميع أنحاء العالم. وثانيًا: هي تساوي بين مصالح الهنود المسلمين ورفاه باكستان. وثالثًا، وهو السبب الأكثر دلالة على الأرجح: هي تتنبأ بأن جمهورية الهند ستصبح دولة هندوسية في غضون عشرة أعوام.

كان آغا خان والدوس هِكْسلي مُحَقِّقٍ ومخطئٍ في تشكُّكهما؛ مُحَقِّقٍ فيما يتعلق باستمرار الاضطهاد الاجتماعي، ومخطئٍ فيما يتعلق بنوايا القيادة السياسية العليا. ذلك لأن «الأقلية الحاكمة» كانت في الواقع حريصة كل الحرص على حقوق الأكثرية؛ ففي عام ١٩٥٩ — أي بعد أكثر من عقد على الاستقلال — كتب محرر هندي معارض بشدة لجواهر لال نهرو، مُضْطَرًا، عن أعظم إنجازين لنهرو، وهما: إقامة دولة علمانية، ومَنَحُ المُنْبُوذِينَ حقوقًا متساوية مع باقي الهنود. وإذ تذكَّرَ المحرر «القوى الرجعية التي ظهرت على الساحة بعد التقسيم»، قال مُعلِّقًا: «لو كان نهرو أبدى أدنى قدر من الضعف، لكانت تلك القوى حولت هذا البلد إلى دولة هندوسية ... لم تكن الأقليات لتستطيع العيش فيها بأي قدر من الأمن أو السلامة». وإضافةً إلى ذلك، يعود «الفضل الدائم» إلى نهرو في إصراره على منح المُنْبُوذِينَ حقوقًا كاملة، بحيث «تُصان المساواة بين الناس بكل صرامة في الحياة العامة وفي جميع تصرفات الحكومة في دولة الهند العلمانية».⁵⁶

لا شك أنَّ الفجوة بين السياسة العامة والممارسة الشعبية ظلت قائمة؛ فقد كان ثمة قوانين سارية تعزز العلمانية والمساواة الاجتماعية، ولكن معظم المسلمين والطوائف

الْمَجْدُولَةُ ظلوا فقراء مهمشين. ولم يكن خطر العنف بعيداً أبداً. ولكن على الرغم من ذلك، فإنه نظراً لميلاد الأمة الدامي، والاستفزاز المستمر من باكستان، فلم يكن رفض الحكومة الهندية مزج الدين بالدولة أمراً هيئاً. وعِلماً بصلافة المؤسسات الاجتماعية عامّة، والتاريخ العريق المقدّس لمنظومة الطوائف الهندية خاصة؛ فقد كان تغيُّر تلك المنظومة بهذا القدر أمراً لافتاً للنظر. كان التقدم المُحرَز سواء في القضاء على ممارسة النَّبْذ أو كفالة المساواة بين المواطنين في الحقوق مُتَعَثِّراً وبطيئاً جداً، بمقاييس المُصلِحين الذين يمكن تفهّم قلة صبرهم. إلا أنّ التقدم المُحرَز خلال الأعوام السبع عشرة التالية على استقلال الهند كانت أكثر على الأرجح من المُحرَز خلال ١٧٠٠ عام سابق في المُجمل.

الجزء الرابع

صعود الشعبوية

الحرب وخلافة نهرو

لا مجال للشك في أن نهرو لم يحاول إنشاء أسرة حاكمة خاصة به؛ فذلك لا يتسق مع شخصيته وسيرته المهنية.

الصحفي فرانك موراييس، عام ١٩٦٠

١

تُوِّفِّي جواهر لال نهرو صبيحة يوم ٢٧ مايو من عام ١٩٦٤. ونُقل الخبر للعالم في نشرة الساعة الثانية ظهرًا عبر إذاعة «أول إنديا راديو». وبعد ساعتين أدى وزير الداخلية، جولزاري لال ناندا، اليمين الدستورية ليصير القائم بأعمال رئيس الوزراء. وبعد ذلك مباشرة، بدأ البحث عن خلف دائم.

كانت الشخصية المحورية في عملية اختيار رئيس الوزراء الجديد هي رئيس حزب المؤتمر، كيه كامراج. وُلِدَ كامراج عام ١٩٠٣ في أسرة من طائفة اجتماعية دنيا في ريف تاميل، وترك المدرسة ليلتحق بالحركة القومية. قضى قرابة ثمانية أعوام في السجن، متفرقة على مدار عقدين من الزمان وست فترات سجن. وتعرّزت مكانته بين الناس بأسلوب حياته؛ فقد عاش حياة متقشفة ولم يتزوج قط. تدرّج في مناصب الحزب باطراد، وشغل منصب رئيس حزب المؤتمر في تاميل نادو وكذلك رئيس وزراء مدراس قبل أن يتولى رئاسة الحزب على المستوى الوطني.¹

كان كامراج رجلًا قصيرًا ممتلئًا له شارب أبيض، وحسب وصف أحد الصحفيين، فقد كان شكله «مزيحًا بين سوني ليستون والفقمة»؛ فمثل الملاكم ليستون (ولكن خلافًا لشخصية الفقمة في قصيدة لويس كارول) كان ذلك رجلًا قليل الكلام. وكان الصحفيون

يقولون مازحين إنَّ إجابته على أي سؤال يطرحونه كانت كلمة واحدة باللغة التاميلية: «باركالام» (سوف نرى). وقد أفاده تحفُّظه كثيرًا، لا سيما بعد وفاة نهرو، حينما صار عليه الاستماع إلى ما لدى رجال حزبه؛ فمنذ يوم ٢٨ مايو، بدأ كامراج يتشاور مع رؤساء وزراء الولايات وزعماء الحزب («النقابة»، كما كان يُطلق عليهم) بشأن الشخص الأمثل لخلافة نهرو. كان مورارجي ديساي من الأسماء المطروحة في البداية، وهو الإداري الممتاز من جوجارات، الذي أعرب بوضوح عن رغبته في تَبَوُّؤ ذلك المنصب.

في غضون أربعة أيام التقى كامراج اثني عشر رئيس وزراء للولايات و ٢٠٠ نائب في البرلمان. وتبيَّن من تلك المحادثات أنَّ ديساي من شأنه أن يكون خيارًا مثيرًا للجدل؛ إذ كان أسلوبه شديد الفظاظه. أما الشخص الذي بدا أنه يحظى بتفضيل معظم الأعضاء فكان لال بهادور شاستري، الذي كان رجلًا إداريًا لا غبار عليه أيضًا، ولكن التعامل معه أسهل، إلى جانب أنَّه كان من قلب الهند. وإضافةً إلى ذلك فقد اعتمد نهرو في أيامه الأخيرة على شاستري بصورة متزايدة. وتلك العوامل كلها كان لها ثَقْل كبير لدى كامراج، الذي كان معنيًا بأن تُمثِّل عملية الخلافة إشارةً للاستمرارية.

فأقْنَع ديساي بسحب ترشُّحه، وفي يوم ٣١ مايو أقرَّت اللجنة العاملة لحزب المؤتمر اختيار لال بهادور شاستري. وفي اليوم التالي صدَّق الجناح البرلماني لحزب المؤتمر على الاسم، وفي اليوم الذي بعده أدَّى شاستري قَسَم رئاسة الوزراء. وسرعان ما بدأ رئيس الوزراء الجديد في العمل على توطيد سلطته؛ فقد استبَّعد ديساي من الوزارة لأنَّه أصرَّ على يكون الرجل الثاني بعد رئيس الوزراء. وثارت ضجة من أجل إدخال ابنة نهرو، إنديرا غاندي، في الوزارة، فامتثل شاستري لتلك الرغبة، ولكنه خصص لها حقيبة وزارية غير ذات أهمية، هي: وزارة الإعلام والبرق. والسيدة غاندي بدورها استبقت أي تحرُّك لشاستري إزاء الانتقال إلى قصر تين مورتى (الذي عاش فيه نهرو رئيسًا للوزراء) باقتراحها تحويله إلى متحف تذكاري لوالدها.²

عندما أعلن كامراج اختيار شاستري للصحافة، قال إنَّ الحُكم غير المتنازَع عليه لرجل عظيم سوف يحل محله الآن نوع من القيادة الجماعية. ولكن شاستري كان له رأي آخر. كان من ابتكاراته الأولى إنشاء أمانة منفصلة لرئيس الوزراء، حيث يعمل مسئولون مختارون بعناية على إعداد الأوراق المعنية بمسائل السياسة. كان الهدف من ذلك هو ملء الفجوات في معلومات رئيس الوزراء — فجوات أكبر بكثير مما في حالة نهرو — وكذلك لإمداده بمصدر مستقل غير حزبي للنصيحة، يحرره من الاعتماد الزائد على مجلس الوزراء.³

قَبيل وفاة نهرو، وقعت المملكة المتحدة في مأساتها الخاصة، إذ وقع انقسام عميق بين أعضاء حزب المحافظين بشأن اختيار خليفة هارولد ماكميلان؛ فكان التعليق الجذِل لصحيفة «ذا جارديان» التي جرت العادة على معاداتها لحزب المحافظين: «رئيس الوزراء الهندي الجديد اُختِِرَ، رغم كافة النُّذر التشاؤمية، بسرعة أكبر — وكرامة أكبر بكثير — من رئيس وزراء بريطانيا الجديد».⁴ والتقى مراسل الصحيفة في نيودلهي بخليفة نهرو، ليجده «شديد الثقة بنفسه» و«رجلاً قوياً جداً لا مراء»، تحدّث في جمل قصيرة ومحددة «دون إطناب».⁵

أما موظفو الاستعمار القدامى فكانوا أقل تفاؤلاً؛ فقد كتب أحد رجال دائرة الخدمة المدنية الهندية لآخر يقول إنّ وفاة نهرو جعلت مستقبل الهند مليئاً بالشك، وأضاف: «لا يُخَيَّل لي أنّ شاستري يتمتع بالمكانة اللازمة لإبقاء الأمور تحت السيطرة، وكل مشاغب من كشمير إلى كومورين سيعمل على الاصطياد في الماء العكر، ناهيك عن الصين وباكستان؛ فهل سنكون قبرص ولكن بصورة مُكبَّرة؟ يا له من زمن بغيض ذلك الذي نعيش فيه!»⁶

٢

بموت نهرو، ماتت أيضاً مبادرته الخاصة بكشمير. إلا أنه على الجانب المقابل من البلاد، اتُّخذت خطوات لتسوية النزاع بين متمردي ناجا وحكومة الهند؛ فكنيسة ناجالاند المعمدانية إذ ألتهها الدماء المُرّاقاة طوال عقد من الزمان، شكَّلت «بعثة سلام» مكوّنة من أفراد يتمتعون بثقة الجماعات المتمردة السرية وكذلك حكومة الهند. كان الأعضاء الثلاثة المتفق عليهم هم رئيس وزراء آسام، بي بي تشاليها، وزعيم حركة سارفودايا الذي حَظِيَ باحترام واسع النطاق، جايا براكاش نارايان، والقس الأنجليكاني مايكل سكوت، الذي ساعد على تأمين ملجأ في لندن لزعيم الناجا إليه زي فيزو.

طوال صيف عام ١٩٦٤، تنقَّلت بعثة السلام في المنطقة، حيث التقت أعضاء في حكومة الولاية و«جمهورية ناجالاند الفيدرالية». ووقَّع الطرفان اتفاقية وقف إطلاق نار، دخلت حيز التنفيذ يوم ٦ سبتمبر، وكانت إشارة بدئها هي دق أجراس الكنيسة. وبعد أسبوعين بدأت الجولة الأولى من المحادثات بين حكومة الهند والمتمردين.⁷

من كوهيما، كتب جايا براكاش نارايان إلى صديق له يخبره أنّه في حين لا يزال من الصعب التنبؤ بنهاية الموقف، فإنَّ «الرغبة العارمة لدى جميع أبناء ناجا تقريباً في الوقت الحالي هي إقامة سلام باقٍ على ما يبدو؛ فشعب ناجا لا يخشى شيئاً أكثر من استئناف

القتال». ثم أضاف، بنبرة أقل تفاؤلاً: «إلا أنني لا أجد مفرًا من أن أقول إنه فيما يتعلق بالمحادثات بين حكومة الهند وزعماء الحركة السرية، لم يُحرز تقدم يُذكر حتى هذه اللحظة».⁸

تكشف السجلات المطبوعة للمحادثات بين الحكومة والمتمردين عن تعارض جوهرى في الموقفين؛ فقائد مجلس ناجا الوطني — إيساك سو — بدأ بقوله: «نقف هنا اليوم أُمّتين متجاورتين: أمة ناجا والأمة الهندية». فرد وزير الخارجية واي دي جونديا قائلاً: «نحن لا نعيش كأُمّتين متجاورتين؛ فالتاريخ يخبرنا أن ناجالاند كانت جزءاً لا يتجزأ من الهند». وبين هذين الموقفين المتعارضين، حاول بي بي تشاليها وجايا براكاش نارايان بجسارة إيجاد أرضية مشتركة؛ فأثنى تشاليها على أبناء ناجا باعتبارهم «شعباً ذا شيمٍ نادرة رفيعة» وأمل في أن «يجد الطرفان وسيلة لسد الفجوة» بينهما. وقال نارايان إنه «يمكن الوصول إلى حل وسط لأننا ننظر أن الطرفين على جانب من الحق؛ فإذا كان أحدهما محقاً ١٠٠٪ أو مخطئاً ١٠٠٪، فسيستحيل الوصول إلى حل وسط».⁹

كان في المطالبة باستقلال ناجا تحدُّ لفكرة الهند. وظهر تحدُّ آخر مختلف اختلافاً ما عندما أجرت الصين اختباراً لسلّاح نووي في أكتوبر ١٩٦٤؛ فعلى الفور تعالت دعوات المطالبة بتطوير الهند قنبلة ذرية بدورها. وفي ٢٤ أكتوبر، تحدّث مدير هيئة الطاقة الذرية — الدكتور هومي جيه بهابها — عن المسألة النووية عبر إذاعة «أول إنديا راديو»؛ فتحدّث عن الحاجة إلى النزاع الشامل للسلّاح النووي، ولكنه أشار إلى أنه حتى حدوث ذلك، يمكن للهند أن تبتكر رادعاً نووياً خاصاً بها. وقال الدكتور بهابها إنه ما من طريقة ناجحة لوقف هجمة نووية في الجو، وأضاف: «الدفاع الوحيد ضد هجمة من هذا النوع هو على ما يبدو القدرة على الرد بالمثل والتهديد به». وأردف: «الأسلحة الذرية تمنح الدولة التي تمتلك كمية كافية منها قوة رادعة ضد هجمات دول أقوى منها بكثير». وفي نقطة تالية من حديثه، تطرّق الدكتور بهابها إلى تكلفة إنشاء مخزون ذري؛ فوفقاً لحساباته، كانت الخمسون قنبلة تكلف نحو ١٠٠ مليون روبية، وهي تكلفة «صغيرة مقارنةً بالميزانيات العسكرية لدول كثيرة».¹⁰

كان حديث ذلك العالم وقوداً لحماس السياسيين — من حزب جانا سانج بالأساس — الذين كانوا يدعون منذ زمن لاختبار الهند قنابل ذرية هي الأخرى. وطرح النائب البرلماني هُكم تشاندرا كَشواي من دِواس مشروع قرار في هذا الشأن في مجلس الشعب الهندي؛ فقد عرّف الصين في خطاب بليغ على أنها عدو الهند الرئيسي وقال: «أيّاً كانت الأسلحة

التي يمتلكها العدو، فلا بد أن نمتلكها نحن أيضًا.» واستحضر ذكريات حرب عام ١٩٦٢ قائلاً إن الأمة ينبغي ألا يهدأ لها بال حتى تسترجع كل شبر أرض فقدته أو سرقتة منها الصين. وقال إن امتلاك مخزون ذري من شأنه أن يرفع مكانة الهند عالمياً أيضاً. تبع خطابه نقاش محتدم، أيد فيه بعض الأعضاء كَشواي بينما عارضه آخرون بسبب سُمعة الهند باعتبارها قوة داعية إلى السلام. حينئذٍ ادَّعى رئيس الوزراء أنَّ أنصار القنبلة أخطئوا تأويل قصد الدكتور بهابها؛ فقد كان بهابها يدعو لنزع السلاح، وتكاليف الإنتاج التي ذكرها قصد بها الولايات المتحدة، التي تتيح البنية التحتية الذرية المتطورة لديها صنع قنابل إضافية بنفقات محدودة. أما في الهند، فالتكاليف — على حد قول شاستري — ستكون باهظة، وعلى أي حال، فإن تصنيع تلك الأسلحة الفتَّاكة سيكون فيه ابتعاد عن تراث غاندي ونهر. ومن الجدير بالذكر أنَّ رئيس الوزراء لم يتحدث من المنطلق الوطني الضيق وإنما من منظور الجنس البشري؛ فقد قال إنَّ تلك القنابل تُشكِّل تهديداً لبقاء العالم، وإهانة للبشرية بأكملها.

اتسم حديث شاستري بلهجة دفاعية إلى حد ما، وكان أقل إثارة للمشاعر بلا شك من خطاب المتحدث الرئيسي على الجهة المقابلة. إلا أن الأغلبية الكبيرة لحزب المؤتمر في مجلس الشعب كفلت هزيمة مؤكدة للقرار المطروح لمطالبة الهند بسلوك المسار النووي.¹¹

٣

يُقام احتفال سنوي بعيد الجمهورية الهندي يوم ٢٦ يناير في نيودلهي، بانطلاق مسيرة تحت رعاية الحكومة في طريق راج باث (كينجزواي سابقاً)، تتنافس فيها العربات المكشوفة بزينتها الزاهية التي تُمثِّل الولايات المختلفة على انتباه المشاهدين مع الدبابات والغواصات المحمولة على مركبات. وفي عام ١٩٦٥، كان من المفترض أن يكون عيد الجمهورية أكثر من استعراض رمزي للكبرياء الوطني؛ فيكون تأكيداً على الوحدة الوطنية. عام ١٩٤٩، كانت الجمعية التأسيسية للدستور قد اختارت اللغة الهندية لغة رسمية للاتحاد الهندي. ودخل الدستور الذي صدَّق على هذا الاختيار حيز التنفيذ يوم ٢٦ يناير عام ١٩٥٠. إلا أنه تقرر ترك مهلة مدتها خمسة عشر عاماً تُستخدَم فيها اللغة الإنجليزية إلى جانب الهندية للتواصل بين الحكومة المركزية والولايات؛ ففي عام ١٩٦٥ كانت تلك المهلة على وشك الانتهاء، وبذلك تكون اللغة الهندية وحدها السائدة.

كان السياسيون في الجنوب قلقين منذ فترة طويلة حيال التغيير الخاص باللغة؛ ففي عام ١٩٥٦، مرّرت أكاديمية الثقافة التاميلية قرارًا يحضُّ على «استمرار الإنجليزية لغة رسمية للاتحاد ولغة للتواصل بين الاتحاد وحكومات الولايات وفيما بين حكومات الولايات». كان من الموقعين على ذلك القرار سي إن أنادوراي، وإي في راماسوامي «بريار»، وسي راجا جوبالاتشاري. وكان المنظم الرئيسي للحملة هو حزب درافيدا مونيترا كازاجام، الذي عقد عدة اجتماعات للاحتجاج على فرض اللغة الهندية.¹²

في أعقاب الحرب مع الصين تخلى حزب درافيدا مونيترا كازاجام عن نزعته الانفصالية؛ فهو لم يعد يرغب في دولة مستقلة، ولكنه رغب في حماية ثقافة التاميليين ولغتهم. كان الزعيم المعترف به للحزب هو سي إن أنادوراي، المعروف بأنَّ «الأخ الأكبر». كان خطيبًا مَفُومًا قَدَّمَ الكثير من أجل بناء حزبه حتى يصير قوة يُعْتَدُّ بها في الولاية. وكان أنا يرى أنَّ اللغة الهندية مجرد لغة إقليمية مثل سائر اللغات في الهند، وليس لها «ميزة خاصة». بل إنها في الواقع أقل تطوُّرًا من اللغات الأخرى في الهند، وأقل تَوَافُؤًا مع زمن حافل بالتطورات السريعة في العلوم والتكنولوجيا. وردَّ أنا ساخرًا على الحجة القائلة بأنَّ الهندية يتحدث بها عدد أكبر من الهنود من أي لغة أخرى، فقال: «لو كان علينا تقبُّل مبدأ التفوق العددي أثناء اختيار طائرنا الوطني، لوقع اختيارنا على الغراب العادي عوضًا عن الطاووس».¹³

كان جواهر لال نهرو حساسًا تجاه مشاعر أهل الجنوب، التي شاركهم فيها أهل الشرق والشمال الشرقي؛ ففي عام ١٩٦٣ قاد مشروع قانون للغات الرسمية، نصَّ على أنَّه بدءًا من عام ١٩٦٥ «يمكن» أن تظل الإنجليزية مُستخدمة إلى جانب اللغة الهندية في الاتصالات الرسمية. وقد اتَّضح أنَّ ذلك التنبيه يُمَثِّل إشكالية؛ ففي حين أنَّ نهرو فسَّر «يمكن» على أنَّها تعني «سوف»، ظنَّ أعضاء آخرون في حزب المؤتمر أنَّها تعني في الواقع «لا يمكن».¹⁴

مع اقتراب تاريخ ٢٦ يناير ١٩٦٥، تأهَّب معارضو اللغة الهندية للتحرُّك؛ فقبل عيد الجمهورية بعشرة أيام، كتب أنادوري إلى شاستري، قائلاً إنَّ حزبه سيعتبر يوم التحوُّل للغة الهندية «يوم حداد». ولكن من المثير للاهتمام أنَّه أضاف في رسالته طلبًا بتأجيل فرض اللغة الهندية أسبوعًا. وحينئذٍ سوف يمكن لحزب درافيدا مونيترا كازاجام أن ينضمَّ بحماس لسائر الأمة في احتفالها بعيد الجمهورية.

تمسَّك شاستري وحكومته بقرار جعل الهندية اللغة الرسمية يوم ٢٦ يناير. وفي المقابل، شرع حزب درافيدا مونيترا كازاجام في حملة احتجاج على مستوى الولاية كلها؛

فأُحرقت دُمى شيطانية تُمَثِّلُ اللغة الهندية في قرى متعددة، وكذلك أُحْرِقَتْ كُتُبٌ باللغة الهندية والصفحات ذات الصلة في الدستور، وفي محطات السكك الحديدية ومكاتب البريد أُزِيلَت العلامات المكتوبة باللغة الهندية أو طُلِيَتْ كلها باللون الأسود. ونشبت معارك شرسة وقاتلة في بعض الأحيان بين الشرطة وطلاب غاضبين في بلدات الولاية قاطبة.¹⁵ كانت الاحتجاجات جماعية في المعتاد، وجاءت في صورة إضرابات ومسيرات؛ إضرابات عامة جبرية وطوعية واعتصامات سلمية. وتروي العناوين الرئيسية في صحيفة «ذا هندو» جانباً من القصة:

إضراب عام شامل في كويمباتور
المحامون يضربون عن العمل
الطلاب يضربون عن الطعام في جماعات
إضراب سلمي في مادوراي
هجوم بالعِصِيّ في فيلُوبورام
استخدام الغاز المسيل للدموع في أوْتَامَباليام

وكان أحد أشكال الاحتجاج الاحتجاج الفرديّ، والذي كان مفزَعاً، هو: الانتحار. ففي عيد الجمهورية، أضرم رجلان النار في نفسيهما في مدراس. وترك أحدهما رسالة قال فيها إنّه أراد تقديم نفسه قرباناً لتاميل. وبعد ثلاثة أيام، قَتَلَ شاب في العشرين من عمره في تيروشي نفسه بتناول مبيد حشري. وترك رسالة هو الآخر قال فيها إنّه انتحر في سبيل قضية تاميل. وقد أشعلت تلك «العمليات الاستشهادية» فتيل المزيد من الإضرابات وحملات المقاطعة.

ورد وصفٌ حيٌّ للثورة عن أحد رجال الشرطة الذين أُرْسِلُوا لإخمادها؛ فعندما دخلت مجموعة من رجال الشرطة بلدة تيروبوور، وجدوا أنّ أعمال الشغب انتهت ولكن الحشود ظلت باقية في فضول أو وجوم. وكانت شاحنات الشرطة وسياراتها الجيب ما بين محترقة ومشتعلة في الشوارع وفي المجمع الذي ضم مكتب التعلقة. كان قسم الشرطة ... حطاماً، فيه جهاز إرسال احتياطي مقلوب، وقد تهشَّم زجاج القسم كله، وتهدَّم سور شرفته. كان رجال الشرطة المصابون يستريحون بالداخل بينما استلقى المفتش على ظهره متأثراً بجرح في بطنه. وتناثرت جثث القائمين بالشغب في الأرجاء؛ حيث تمددت إحداها على

سَلَمَ القسم، وأخرى في شارع خلفي، بينما كانت جثةُ ثالثة أُصيب صاحبها بطلق ناري في منتصف بطنه بالضبط مسجأةً على ضفة نهر قريب، ومن خلفها حشد عدواني كانت مجموعة من رجال الشرطة المحلّين بالبنادق لا تزال تصدُّ محاولاته للتقدم.

وكتب ذلك الشرطي أنّ «الخطأ الحقيقي» كان هو «الفشل في تقدير عمق المشاعر» التي أثارها فرض اللغة الهندية؛ فما اعتبره بعض الناس في نيودلهي «استعراضاً للتعصّب ضيق الأفق لا أكثر» كان في الواقع «حركة قومية محلية».¹⁶

أثارت شدة الاحتجاجات المناهضة للغة الهندية قلق الحكومة المركزية. وسرعان ما اتّضح أنّ حزب المؤتمر الحاكم كان منقسمًا إلى نصفين؛ ففي اليوم الأخير من شهر يناير، التقت جماعة من رجال حزب المؤتمر البارزين في بنجالور لتوجيه نداء إلى «محبّي اللغة الهندية ألا يحاولوا فرض الهندية على سكان المناطق غير المتحدثّة بها». وقالوا إنّ التعجّل في فرض اللغة الهندية من شأنه أن يُعرّض وحدة البلاد للخطر.

تضمّن المُوقَّعون على هذا النداء إس نيجالنجابّا (رئيس وزراء ميسور)، وأتوليا جوش (زعيم حزب المؤتمر البنغالي)، وسانجيفا ريدي (أحد وزراء الاتحاد القدامى)، وكيه كامراج (رئيس حزب المؤتمر). وفي اليوم نفسه، تلقّوا ردًّا من القيادي رفيع المستوى في حزب المؤتمر، مورارجي ديساي؛ ففي حديث إلى الصحافة في تيروباتي، زعم ديساي أنّ تعلّم الهندية سيُزيد في الواقع نفوذ التاميليين في الهند قاطبة. وقال إن زعماء حزب المؤتمر في مدراس ينبغي أن «يقنعوا الناس بخطئهم [بمعارضة اللغة الهندية] ويستميلوهم إلى صفهم». وأعرب ديساي عن أسفه لعدم جعل الهندية اللغة الرسمية في خمسينيات القرن العشرين، قبل أن تتبلور الاحتجاجات عليها؛ فالهندية وحدها هي التي يمكن أن تكون لغة الوصل في الهند، والبدل — اللغة الإنجليزية — «ليس لغتنا». وأصرّ ديساي على أنّه «لا ينبغي لأي نعرات إقليمية أن تعترض طريق هذه الخطوة التي تعترم الحكومة اتّخاذها لزيادة توطيد وحدة البلاد».¹⁷

أصبح رئيس الوزراء — لال بهادور شاستري — في موقف لا يُحسد عليه؛ فقد كان قلبه مع المتحمسين للغة الهندية، لكن عقله حثّه على الإصغاء للأصوات الأخرى. وفي ١١ فبراير، أجبرته استقالة وزيرين اتحاديين من مدراس على الاستماع إلى صوت العقل؛ ففي مساء اليوم ذاته أعرب رئيس الوزراء عبر إذاعة «أول إنديا راديو» عن «شعور عميق بالضيق والصدمة» إزاء تلك «الأحداث المأساوية». وبغية تبديد أي «سوء فهم» أو

«سوء تأويل»، قال إنَّه سوف يلتزم تمامًا بتأكيد نهرو على أنَّ اللغة الإنجليزية ستظل مُستخدمة ما دام الناس يرغبون في ذلك. ثم قدَّم أربعة تأكيدات خاصة به، هي:

أولاً: كل ولاية سيكون لها حرية كاملة ومطلقة في الاستمرار في إجراء المعاملات الخاصة بها بلغة تختارها، يمكن أن تكون اللغة الإقليمية أو الإنجليزية.

ثانيًا: الاتصالات بين ولاية وأخرى ستكون إما بالإنجليزية أو ستصحبها ترجمة موثقة إلى اللغة الإنجليزية.

ثالثًا: سيكون للولايات غير المتحدثة بالهندية حرية مراسلة الحكومة المركزية باللغة الإنجليزية، ولن يتم تغيير هذا الترتيب دون موافقة الولايات غير المتحدثة بالهندية.

رابعًا: سيستمر استخدام اللغة الإنجليزية في إجراء المعاملات على المستوى المركزي.

وفيما بعد، أضاف شاستري تأكيدًا خامسًا بالغ الأهمية، وهو أن اختبار العمل في دوائر الخدمة المدنية لعموم الهند سوف يستمر إجراؤه باللغة الإنجليزية وليس اللغة الهندية فحسب (كما كان أنصار اللغة الهندية يريدون).¹⁸

بعد أسبوع من حديث رئيس الوزراء في الإذاعة، دارت مناقشة طويلة حامية في البرلمان عن أعمال الشغب التي اندلعت في ريف تاميل؛ فأصرَّ أنصار اللغة الهندية على أنَّ معارضيهما معادون للدستور وللوطنية في واقع الأمر، وزعموا أيضًا أنَّ الحكومة برضوخها للعنف سوف تشجع زيادة وتيرته. وردَّ الأعضاء التاميليون قائلين: «لقد قدَّمنا بالفعل تضحيات كافية من أجل شيطان اللغة الهندية». وساندهم عضوان من البنغال؛ هما: هيرن موكرجي اليساري، الذي اتهم المتحمسين للهندية «بالاستخفاف المزدري» بمن لا يتحدثون لغتهم، وإنَّ سي شاترجي اليميني الذي أشار إلى أنَّ «القوة الموحدة الكبرى الآن هي الوحدة القضائية والقانونية للهند»، التي أتاحها حقيقة أنَّ المحكمة العليا ومحاكم القضاء العالي تتعاملان باللغة الإنجليزية. واستهجن النائب الهندي البريطاني فرانك أنتوني «التعصُّب والنزعة الظلامية والشوفينية المتزايدة لمن يزعمون التحدُّث باسم اللغة الهندية». ورأى جي بي كريبالاني — في حديث أهدأ نبرةً — أن شوفينية اللغة الهندية لا أمل لها البتَّة؛ فحتى الأطفال الرُّضَّع الهنود — حسبما أشار — «لم يعودوا ينادون والديهم بالكلمات الهندية وإنما بالإنجليزية. وإننا نحدِّث كلابنا بالإنجليزية أيضًا». وقال كريبالاني معلقًا: «السيد أنتوني منفعل دون أي داع بشأن لغته الأم؛ فهي قد تزول في إنجلترا، و[لكنها] لن تزول في الهند».¹⁹

إنَّ نظائر مسألة اللغة في الخمسينيات مذهلة؛ فآنذاك أيضًا قادت حركة اجتماعية شعبية رئيس الوزراء إلى إعادة النظر في كل من الموقف الرسمي المُعلن وتفضيلاته الشخصية؛ فقد كان نهرو معارضًا لفكرة الولايات اللغوية، وكان شاستري مؤمنًا بأنَّ اللغة الهندية ينبغي أن تكون اللغة الرسمية الوحيدة المعمول بها في الاتحاد الهندي. ولكن عندما تدفقت الاحتجاجات إلى الشوارع، وعندما أبدى المحتجون استعدادًا لبذل حياتهم (بوئي سريرامولو عام ١٩٥٣ واثنًا عشر شابًا تاميليًا عام ١٩٦٥) اضطرَّ رئيس الوزراء إلى إعادة النظر في الأمر. وفي الحالتين بدا أنَّ صغار موظفي حزب المؤتمر انحازوا إلى صف المعارضة عوضًا عن حكومة حزبهم. وكما كان الحال مع نهرو، كان تغير فكر شاستري متأثرًا باعتبارات الحفاظ على وحدة الحزب بقدر تأثره باعتبارات الحفاظ على وحدة الأمة ذاتها.

٤

من جنوب الهند، دعونا نعد إلى البقعة القديمة المليئة بالمتاعب في الشمال؛ أي كشمير. في مارس ١٩٦٥، ذهب الشيخ عبد الله لأداء فريضة الحج في مكة؛ فقطع إليها الطريق الطويل، عبر لندن، حيث أقام أحد أبنائه. كان شاستري قد أخبر الشيخ عبد الله، عن طريق سفير جوش — نائب برلماني من مجلس الولايات كان قد تعاون مع المهاتما غاندي ذات مرة — أنَّ أكبر أمل له هو الحصول على وادٍ مستقل داخل الاتحاد الهندي. وظنَّ جوش أنَّ «أسد كشمير» كان في سبيله إلى تقبُّل تلك الفكرة، ولكن ببطء؛ فكتب إلى هوراس ألكسندر عضو جماعة الكويكرز — صديق الهند القديم — طالبًا منه إبقاء عبد الله تحت ناظره في لندن؛ إذ إنَّ الحل المُخطَّط لكشمير من شأنه أن «يتدمَّر إذا أدلى الشيخ عبد الله ببعض التصريحات غير الحكيمة في لندن، تحت ضغط من الصحفيين البريطانيين زائدي الحماس ... فبضعة تصريحات خاطئة سوف تعطي عناصر حزب المؤتمر المتلهِّفة لإغمد سكينها في ظهر الشيخ الدِّفعة اللازمة لإحباط احتمال التوصل إلى أي تسوية».²⁰

ويبدو أن عبد الله لم يفهُ بأي قول أهوج في المملكة المتحدة؛ فقد مضى في طريقه إلى مكة وتوقف في العاصمة الجزائرية في طريق العودة إلى الوطن. وهناك فعل شيئًا أسوأ بكثير من التحدث بطيش إلى صحفي بريطاني؛ فقد التقى رئيس الوزراء الصيني تشو إن لاي، الذي تصادف وجوده في العاصمة الجزائرية أيضًا. لم يُكشَف عن فحوى محادثتهما،

ولكن كان كافياً أنه تناول العشاء مع العدو؛ فقد افترض أنَّ الشيخ عبد الله — كما عام ١٩٥٣، عندما التقى أدلاي ستيفنسون — ناقش احتمالية استقلال كشمير. عام ١٩٥٣ اقتضى الأمر حبس الشيخ عبد الله أربعة أشهر. ولكن في هذه المرة قبض عليه عند نزوله من الطائرة في مطار بلام في نيودلهي. وأُخذ إلى منزل تابع للحكومة في العاصمة، ثم نُقل بعد فترة قليلة إلى الطرف المقابل من البلاد، إلى بلدة كودايكانال الجبلية في الجنوب. وهناك خُصص له كوخ رائع، ذو إطلالة بديعة على جبال ليست بعظمة جبال كشمير، ولكنه مُنِع من تجاوز حدود البلدية أو مقابلة الزوار دون تصريح رسمي.

استُقبلت أنباء القبض على عبد الله بالتهليل في مجلسي البرلمان؛ فقد اعتُبر خائناً للهند ليس لمجرد حديثه مع الزعيم الصيني، وإنما لحديثه معه بينما العدو الآخر — باكستان — لا يفتأ يقطع أجزاءً من الحدود؛ فبينما كان عبد الله في الحج نشب نزاع بشأن صحراء الران، تلك المستنقعات المالحة الموجودة في كوتش، التي ادّعت كل من الهند وباكستان أحقيتها فيها؛ ففي الأسبوع الأول من أبريل، تبادلت قوات البلدين إطلاق النار في صحراء الران. واستخدم الباكستانيون دبابتهم الأمريكية لقصف المواقع الهندية، وكُلِّلَ هجومهم بالنجاح؛ إذ اضطرَّ الهنود إلى التراجع نحو أربعين ميلاً حتى الأراضي الجافة. وتبادل الطرفان برقيات تلغرافية غاضبة، قبل أن يوافقا على اللجوء إلى تحكيم دولي تحت رعاية بريطانيا.²¹

كان هوراس ألكسندر أحد المنزعجين من تصاعد المشاعر الشوفينية؛ فكتب إلى إنديرا غاندي عن ذلك وتلقّى منها ردّاً وضع المشاعر المتأجّجة في سياقها الصحيح؛ فقالت السيدة غاندي: «ما لا يستوعبه سيادة الشيخ هو أنَّ الغزو الصيني والتحرّكات الأخيرة لباكستان وداخلها، غيّرتا وضع كشمير تماماً.» فقد كانت حدود الولاية ملامسة للصين والاتحاد السوفييتي فضلاً عن الهند وباكستان. و«في إطار الوضع العالمي الحالي، من شأن كشمير إن استقلت أن تصبح مرتعاً للدسائس والمؤامرات، وإلى جانب البلدان المذكورة أعلاه، فإنها سوف تجتذب الجاسوسية أيضاً وغيرها من الأنشطة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة».²²

كان اعتقال عبد الله والاشتباكات التي جرت في كوتش قد أنبتا فكرة في مُخَيِّلَةِ الرئيس الباكستاني أيوب خان، مؤدّاها: التحريض على قيام تمرد في الجزء الهندي من كشمير، يفضي إما إلى حرب تنتهي بضم الولاية إلى باكستان، أو إلى تحكيم دولي يأتي بالنتيجة ذاتها؛ ففي أواخر صيف عام ١٩٦٥، شرع الجيش الباكستاني في وضع خطة

«عملية جبل طارق»، المُسمَّاة تيمُّناً بانتصار عسكري شهير للموريين في إسبانيا إبَّان العصور الوسطى؛ فذُرِّبت الجماعات القتالية الكشميرية على استخدام الأسلحة الصغيرة، وسُمِّيت وحداتها على أسماء محاربين أسطوريين من الماضي الإسلامي: سليمان وصلاح الدين وما إلى ذلك.²³

في الأسبوع الأول من أغسطس، عبرت مجموعات غير نظامية خط وقف إطلاق النار إلى كشمير. وراحوا يفجِّرون الجسور ويقذفون المنشآت الحكومية بالقنابل الحارقة. كانوا يهدفون إلى إثارة التخبط، وكذلك الإضطراب. وأعلنت إذاعة «راديو باكستان» قيام انتفاضة شعبية في الوادي. في الواقع كان سكان المنطقة غير مباليين في معظمهم، بل إنَّهم سلَّموا بعض الدُّخلاء إلى الشرطة.²⁴

فعندما لم يتحقق التمرد المأمول، تحوَّلت باكستان إلى خطتها البديلة، التي حملت اسم: «عملية جراند سلام». عبرت قوات باكستانية خط وقف إطلاق النار في قطاع جامو، وتقدَّمت سريعاً باستخدام المدفعية الثقيلة ومدافع الهاون. قاومت القوات الهندية، وفي قطاع أورِي نجحت في استرداد السيطرة على ممر حَجِّي بير، وهو موقع استراتيجي يمكنهم استطلاع دخول المتسللين منه.²⁵

يوم ١ سبتمبر شَنَّ الجيش الباكستاني هجوماً كبيراً في شامب، حيث عبرت الحدود فرقة مشاة مصحوبة بكتيبتين من دبابات باتون الأمريكية. واستغل الباكستانيون عنصر المفاجأة واحتلوا ثلاثين ميلاً مربَّعاً خلال أربع وعشرين ساعة. كان هدفهم هو الاستحواذ على الجسر عند أخنور ومن ثم قطع الصلات بين جامو وكشمير وبين ولاية البنجاب. حينذاك استدعى المدافعون قواتهم الجوية، ومن ثم أقبل نحو ثلاثين طائرة مُمطرة قوات العدو بوابل من القنابل. وتصدَّت طائرات سابر النفثة الباكستانية لطائرات فامبَر الهندية.

بحلول يوم ٥ سبتمبر كان وضع الهند يقترب من مرحلة اليأس، مع تقدُّم القوات الباكستانية الحثيث تجاه أخنور؛ فبغية تخفيف الضغط، أمرت نيودلهي الجيش بفتح جبهة جديدة؛ ففي صبيحة يوم ٦ سبتمبر، عبرت عدة كتائب من الدبابات — مدعومة بقوات مشاة — الحدود الدولية التي تقسم البنجاب. كانت متجهة إلى مدينة باكستان الأولى مباشرة، لاهور؛ فأعيد نشر القوات والدبابات الباكستانية المستخدمة في عملية كشمير سريعاً. وأنداك بدأت معركة بالدبابات ربما كانت هي الأشد ضراوةً في أي مكان منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية؛ فقد تقاتل الجانبان بلا هوادة، أحياناً على أراضٍ جدد، وأحياناً

أخرى وسط حقول قصب السكر؛ فقد أجبرت القوات الهندية القوات الباكستانية على العدول عن مسارها تجاه أسل أوثر ولكنها هُوجِمَت مرة أخرى أثناء محاولتها استعادة خَم كاران. وقال القائد الهندي، الذي كان من مقاتلي الحرب العالمية الثانية المحنَّكين: «لم يسبق لي رؤية هذا الكمّ من الدبابات المدمّرة، ملقاةً في ساحة المعركة مثل لُعب مُهملة.»²⁶ دَوَّى هدير الطائرات في السماء إذ انطلقت لمهاجمة قواعد العدو، وألقى الجانبان حمولات كبيرة من القنابل، ولكن — مثلما كتب مؤرخ هندي لذلك الحدث فيما بعد — «لحسن الحظ أو لسوء الحظ لم تنفجر بعض القنابل؛ فقد كانت قديمة ومعظمها حصل عليه الجانبان المتقاتلان من مصدر واحد».²⁷

إذ احتدمت المعارك، أدلت الصين بدلوها مناصرةً للباكستانيين؛ ففي يوم ٤ سبتمبر، أدان المشير تشن يي — في زيارة لكراتشي — «الإمبريالية الهندية لانتهاكها خط وقف إطلاق النار» وتحدث مؤيِّداً «الإجراءات العادلة التي اتخذتها حكومة باكستان لصدّ استفزازات الجيش الهندي». وبعد ثلاثة أيام أصدرت بكين بياناً ادّعت فيه أنّ الهند كانت «لا تزال معتدية» على قطاعات كبيرة من الأراضي الصينية. وفي اليوم التالي صرّح تشو إن لاي بأنّ «الأعمال العدوانية الهندية تُشكّل تهديداً للسلام في هذه البقعة من آسيا».²⁸ في نيودلهي، تملّكت الشعب دفقة من المشاعر الوطنية؛ ففي جلسة الإحاطة الصحفية اليومية، كان الصحفيون يسألون المتحدثين باسم الحكومة: «هل سقط مطار لاهور؟» و«هل أصبحت محطة الإذاعة تحت سيطرتنا؟» ولكنّ لاهور لم تسقط، وإنّ كان سبب ذلك ظل مسألة خلافية؛ فقد زعم الهنود أنّ الاستحواذ على المدينة لم يكن في نيّتهم مطلقاً؛ فلمّ يقحمون أنفسهم في عملية في عقر دار العدو وسط شعب مُعاديّ! وزعم الباكستانيون أنّ رئيس أركان الجيش الهندي تفاخر بأنّه سيحتسي شرابه المسائي في نادي جيمخانه بلاهور، ولكن حُماة المدينة البواسل لم يسمحوا له بذلك قط.²⁹

أثار تصعيد الأعمال القتالية انزعاج القوتين العظميين، وفي يوم ٦ سبتمبر اجتمع مجلس الأمن بالأمم المتحدة لمناقشة الأمر. واستقل الأمين العام للأمم المتحدة — يو ثانت — طائرة إلى شبه القارة الهندية، وبعد اجتماعه بزمعائه في العاصمة أُنْعِمَهم بالموافقة على وقف إطلاق النار. وكان اتّخاذ ذلك القرار أيسر لأنّ الجانبين كان القتال قد بلغ بهما طريقاً مسدوداً في البنجاب. وفي يوم ٢٢ سبتمبر، توقفت الأعمال القتالية أخيراً. وقعت المعارك في قطاعين بالأساس من المنطقة الشمالية الغربية، هما: كشمير والبنجاب. وحدثت بعض الاشتباكات في السند، ولكن الحدود الشرقية — التي تفصل

بين شَطَرِي البنغال — ظلت هادئة. وكما هو شائع في الحالات الماثلة، ادَّعى كل من الجانبين النصر، مبالغاً في تقدير خسائر العدو ومقللاً من خسائره الشخصية. والحقيقة أنه لا بد من إعلان أن نتيجة الحرب كانت متكافئة للطرفين؛ فوفقاً لمصدر مستقل إلى حد معقول، فقدت باكستان من ٣ آلاف إلى ٥ آلاف جندي ونحو ٢٥٠ دبابة وخمسين طائرة، بينما بلغت الخسائر على الجانب الهندي من ٤ آلاف إلى ٦ آلاف جندي ونحو ٣٠٠ دبابة وخمسين طائرة. إلا أنَّ الهند لضخامة تعداد سكانها وكِبَر جيشها مقارنةً بباكستان، كانت أكثر قدرةً على استيعاب تلك الخسائر.³⁰

وبالنسبة إلى الغرب، قدَّمت مجلة «ريدرز دايجست» هذا الملخص الشيق لتلك الحرب البعيدة: «لَوُثَّ دماء جنود باكستان والهند حقول القمح في البنجاب ومرتفعات كشمير الصخرية، بينما حلَّقت الطيور الجارحة فوق الجثث على طريق جراند ترانك — ذلك الطريق السريع الذي خلَّده رواية «كيم» للشاعر والروائي كبلنج — وتجمَّع اللاجئون مستندين إلى عربات مائلة تجرُّها الثيران، متردِّدين في الشروع في رحلة العودة إلى ديارهم.»³¹

٥

قبل الحرب كان شاستري وأيوب خان قد التقيا مرة، في كراتشي، في أكتوبر ١٩٦٤، عندما توقَّف فيها الزعيم الهندي في طريق عودته من القاهرة. وثمة صورة لهما معاً، وقف فيها أيوب، ذلك الرجل العسكري بقامته الفارعة مُرتدياً بذلة، إلى جوار شاستري، تلميذ غاندي الضئيل الذي وقف مُرتدياً المُنَزَّر الهندي. كان أيوب غير معجَّب بالرجل بالمرَّة، وقال لأحد مساعديه: «إذن هذا هو خليفة نهرو!»³²

من شبه المؤكَّد أنَّ القيادة الباكستانية استخفَّت بالعزيمة القتالية الهندية إلى حد خطير؛ فقد أُجْرِيت عملية جبل طارق في ظل «النشوة التالية» لصراع كوتش، الذي «أظهر الهنود في موقف ضعيف».³³ ففي الأسبوع الأول من يونيو ١٩٦٥، حملت صحيفة «دون» مقالاً موقَّعاً باسم مستعار لمستول رفيع، حلَّل انتشار القوات الهندية قبل أن يوصي بأنَّ الاستراتيجية الباكستانية ينبغي «بداهه أن تُسَدَّد ضربة قاضية على طريقة محمد علي كلاي».³⁴ وصرَّح الجيش بثقة في أمر رسمي بأنَّه «كقاعدة عامة لن تحتل الروح المعنوية الهندوسية أكثر من ضربتين قويتين تُسَدَّدان في الوقت والمكان المناسبين».³⁵

وبالفعل كانت توجد سمة دينية لا لبس فيها مرتبطة بعملية أقدم عليها المسلمون الباكستانيون للذود عن إخوتهم في كشمير. واستحضرت ذكريات حروب خاضها المسلمون وانتصروا فيها منذ عشرة قرون؛ فكانت العناصر الراديكالية في باكستان تؤمن بأن الكفار سيُهزمون بمزيج الحماسة الإسلامية والأسلحة الأمريكية.³⁶ وكان الأمل هو أنه بعد أن ينهض الكشميريون، سوف يقطع إخوانهم اتصالات العدو و«يبدءون النزهة الطويلة المتوقعة على طريق جراند ترانك إلى دلهي»، ليرغموها على استسلام مُهين.³⁷ وكانت الأنشودة المترددة على شفاه المحاربين هي: «لنا باكستان هزلاً، وسنأخذ الهند حرباً».

ولكنّ الهجوم في واقع الأمر وحّد صفوف الهنود؛ فكثير من الكشميريين وقفوا في صف الجيش ضد الغزاة. وقد نال جندي مسلم من كيرالا أعلى وسام شرف عسكري في الهند؛ وسام بارام فير شاكارا. ومسلم آخر من راجستان — يُدعى أيوب خان على سبيل المفارقة — أُلّف دبابتين باكستانيتين. وفي جميع أنحاء الهند، أدلى المثقفون ورجال الدين المسلمون بتصريحات تدين باكستان وتعرب عن رغبتهم في التضحية بحياتهم في سبيل وطنهم.³⁸

تشجّع أيوب وأبناء بلده بالهزيمة النكراء التي ألحقتها الصين بالهند عام ١٩٦٢. إلا أنّ تلك الهزيمة وقعت في منطقة الهيمالايا الرطبة الرّليّة، بينما كانت تضاريس تلك منطقة الحرب مع باكستان معروفة للهنود أكثر بكثير؛ فقد أثبت قادة الجيش الهندي براعتهم في معارك جرت على أراضٍ منبسطة في الحرب العالمية الثانية. وإضافةً إلى ذلك، فقد تزوّدوا منذ عام ١٩٦٢ بمعدّات أكثر (وأفضل)؛ فوزير الدفاع الجديد — واي بي تشافان — ذهب في رحلة تسوّق عام ١٩٦٤، زار فيها عواصم غربية ودول الكتلة السوفييتية لشراء الدبابات والطائرات والبنادق والغواصات التي تحتاج إليها قواته.³⁹

وإضافةً إلى ذلك، فوزير الدفاع هذا كانت قواته تحترمه أكثر من نظيره عام ١٩٦٢؛ فتشافان لم يكن ككريشنا مينون، وكذلك لم يكن شاستري كنهرو فيما يتعلق بالحرب. لا شك أنّه كان يفضل السلام؛ فقد كتب إلى أحد أصدقائه بعد النزاع في كوتش معرباً عن رأيه في أنّ المشكلات بين الهند وباكستان ينبغي أن تُحلّ ودياً، تدريجياً. وكان يأمل ألاّ «يتخذ تقاثلنا ونزاعنا شكلاً يجعل خيار المعركة حتمياً».⁴⁰ ولكن عندما حان وقت الحرب كان حاسماً، وأسرع بطلب النصّح من قياداته وأمر بالضربة عبر الحدود البنجابية. (في وضع مشابه — عام ١٩٦٢ — رفض نهرو الاستعانة بالقوات الجوية لتخفيف الضغط.)

وعندما انتهى النزاع، لم يجد شاستري حرجاً في أن تُلتَقَطَ له صورة — بمِئْزَرِه وزيه الكامل — فوق إحدى دبابات باتون التي استولت عليها القوات الهندية، وهي بادرة لم يكن سابقه ليعدها هينة.

إلا أن شاستري كان يشبه نهرو من ناحية واحدة في الواقع، وهي رفضه المزج بين شئون الدين والدولة؛ فبعد أيام على وقف إطلاق النار، بينما كانت المشاعر الوطنية مُتَأَجِّجَةً، تحدّث شاستري في مؤتمر شعبي بساحة رام ليلا في دلهي؛ فأبدى اعتراضه على تقرير صادر عن إذاعة بي بي سي، ادّعى أنه «بما أن رئيس وزراء الهند لال بهادور شاستري هندوسي، فهو مستعد لدخول حرب مع باكستان». وقال شاستري إنه في حين أنه هندوسي، فإن «مير مشتاق رئيس هذا المؤتمر مسلم. والسيد فرانك أنتوني الذي تحدث إليكم مسيحي. وثمة سيخ وبارسيون بيننا أيضاً؛ فالسمة الفريدة لبلدنا هي أن لدينا هندوساً ومسلمين ومسيحيين وسيخاً وبارسين وأناساً من الديانات كافة. ولدينا معابد ومساجد ودور عبادة سيخية وكنائس. ولكننا لا نُقِمُ ذلك كله في السياسة ... هذا هو الفرق بين الهند وباكستان؛ ففي حين أن باكستان تُعلن نفسها دولة إسلامية وتستخدم الدين عاملاً سياسياً، نتمتع نحن الهنود بحرية اتباع أي دين نختاره ونمارس عبادتنا كيفما يحلو لنا. وفيما يتعلق بالسياسة، كل واحد منا لا يقل هندية عن الآخر مثقال ذرة».⁴¹

٦

أثناء الحرب مع باكستان، صاغ رئيس الوزراء شعار «جاي جَوَان جاي كيسان» (يَحْيَا الجندي، يَحْيَا الفلاح)؛ فكانت تحية الجندي العادي (جوان) في دولة أخرجتها سلمية غاندي إلى النور بادرة مميزة، وكذلك كانت الإشارة إلى المزارع المتواضع — كيسان — في أمة تربّت على الإعجاب بالأقربان اللافحة والسدود الكهرمائية العالية.

والحقيقة أن أحد أول الإجراءات التي اتّخذها شاستري بصفته رئيساً للوزراء كان زيادة المبالغ المخصّصة للزراعة من الميزانية؛ فقد كان شديد القلق بشأن نقص إنتاج الغذاء في السنوات الأخيرة؛ فمعدل زيادة الحبوب الغذائية بالكاد واكب النمو السكاني. وإذا شَحَّت الأمطار، حلّ الذعر، وطَفِقَ التجار يَكْزِنون الحبوب بينما الدولة تحاول في استماتة نقل المخزونات من مناطق الفائض إلى مناطق العجز. وقد حدث جفاف عام ١٩٦٤ وآخر عام ١٩٦٥؛ فسعيًا وراء حلّ بعيد المدى، عهدَ شاستري إلى سي سوبرامانيَم

بوزارة الأغذية والزراعة. وُلِدَ سوبرامانيَم عام ١٩١٠ في أسرة من المزارعين، ونال درجتين علميتين في العلوم والقانون، ومارس القانون قبل انضمامه إلى المعركة من أجل الحرية. كان عضوًا في الجمعية التأسيسية للدستور، وحَظِيَ باحترام واسع النطاق عندما شغل منصب وزير في مدراس، قبل أن ينضم إلى وزارة الاتحاد. كان معروفًا عنه الذكاء والإقدام، ولهذا كُلِّفَ نهرو بوزارة الصلب والمناجم المرموقة؛ فكان نقله من مجال صناعة الصلب إلى الزراعة إشارةً إلى حدوث تغيير كبير بحق.⁴²

أقبل سوبرامانيَم على وظيفته الجديدة بهمة؛ فركَّز على إعادة تنظيم العلوم الزراعية، بتحسين أجور العلماء وظروف عملهم وحمايتهم من التدخُّلات البيروقراطية. واكتسب المجلس الهندي للبحوث الزراعية — الذي كان فيما مضى هيئةً خاملةً إلى حد ما — حياة وهوية جديدتين. وإلى جانب إعادة إحياء المجلس، شَجَّع سوبرامانيَم الولايات أيضًا على إنشاء جامعات زراعية تُركِّز الأبحاث فيها على المحاصيل الإقليمية، وافتتح مزارع تجريبية، وأنشأ هيئة بذور هندية لإنتاج كميات كبيرة من البذور عالية الجودة التي سوف تستلزمها برامج التكاثيف الزراعي المقترحة.

كان اثنان من المساعدين الرئيسيين لسوبرامانيَم مثله، من ريف تاميل؛ أحدهما سكرتير وزارة الزراعة القدير بي سيفارمان، والآخر العالم إم إس سواميناثان، الذي تولَّى توجيه الفرق البحثية التي تعمل على تكييف القمح المكسيكي مع الظروف الهندية؛ فالاستراتيجية الجديدة كانت مرتكزة حول ذلك النوع من المحاصيل. ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم من أن القمح يُزرع في شمال البلاد بالأساس، كان مهندسو السياسة الزراعية الهندية الثلاثة هؤلاء جميعًا من (أقاصي) الجنوب.⁴³

وفي الوقت نفسه، استطاع سوبرامانيَم إقناع الولايات المتحدة بتقديم معونة غذائية حتى يصير الهنود قادرين على زيادة إنتاجهم المحلي؛ فقد التقى الرئيس الأمريكي — ليندون جونسون — وخُلف لديه انطباعًا حسنًا، وأقام علاقة شراكة وثيقة مع وزير الزراعة الأمريكي، أورفيل فريمان. وفي ديسمبر ١٩٦٥ وقَّع سوبرامانيَم وأورفيل اتفاقية في روما، ألزمت الهند نفسها بموجبها بزيادة الاستثمار في الزراعة بدرجة كبيرة، وبإصلاح منظومة الائتمان الريفي، والتوسُّع في إنتاج الأسمدة واستهلاكها. وفي المقابل، قدَّمت الولايات المتحدة سلسلة من القروض الميسرة ووافقت على إبقاء إمدادات القمح مستمرة لتغطية العجز لدى الهند في تلك الفترة.⁴⁴

بينما كان سوبرامانيَم يوقِّع ما سُمِّي «معاهدة روما» بصفة غير رسمية، كان رئيس الوزراء يتأهب للذهاب إلى موسكو لتوقيع اتفاقية هو الآخر، مع نظيره الباكستاني

أيوب خان؛ فبعدما وضعت الحرب أوزارها، عرض الاتحاد السوفييتي المساعدة في التَّوَصُّل إلى تسوية سلمية. وفي الأسبوع الأول من يناير ١٩٦٦، التقى شاستري وأيوب خان في طشقند، حيث اضطلع رئيس وزراء الاتحاد السوفييتي — أليكسي كوسيجين — بدور الوسيط الرئيسي بينهما. وبعد أسبوع من المساومات الشاقَّة وافق الطرفان على التخلي عن أغلى شيء لديه؛ التحكيم الدولي لنزاع كشمير بالنسبة إلى باكستان، والإبقاء على نقط الحراسة الرئيسية المستحوذ عليها أثناء الحرب (مثل ممر حجي بير) بالنسبة إلى الهند. ونصَّت «اتفاقية طشقند» على انسحاب القوات إلى مواقعها قبل ٥ أغسطس ١٩٦٥، والنقل المنظم لأسرى الحرب، واستئناف العلاقات الدبلوماسية، ونبذ اللجوء إلى القوة في حل النزاعات المستقبلية.⁴⁵

وُقِّعت الاتفاقية عصر يوم ١٠ يناير ١٩٦٦. وفي تلك الليلة، تُؤفِّ شاستري أثناء نومه، إثر سَكَّة قلبية. نُقِل جثمانه يوم ١١ يناير على متن طائرة سوفيتية إلى نيودلهي. وفي صباح اليوم التالي وُضِعَ جثمانه على عربة مدفع، ونُقِلَ في موكب إلى ضفاف نهر يمنا، حيث أُحْرِقَ على مقربة من مكان حرق جُثمانَي غاندي ونهرو. جعلت مجلة «لايف» من ذلك الحدث قصة الغلاف، كما فعلت عند وفاة سَلَف شاستري قبل ذلك بعشرين شهراً. نشرت المجلة صوراً حية لحشد من الناس بلغ مليون شخص جاءوا لتشيع رجل «شعر هندو كُثُر بتألف معه أوثق من نهرو». وحسب ما ورد في المجلة، كان ما أعطاه شاستري للهند هو «مزاج بالأساس؛ صلابة جديدة وحس جديد بالوحدة الوطنية»؛ فالحرب الصينية كانت قد أوصلت البلاد إلى حالة شبه انهيار، ولكن هذه المرة، عندما جاءت الحرب، «سار كل شيء على خير ما يرام؛ فالقطارات مضت في مسارها، والجيش صمد، ولم تحدث أعمال شغب طائفية. وولَّى التكلُّف الأخلاقي القديم، وخيبة الأمل والنفور، والخوف والضييق».⁴⁶

كانت تلك إشادة كريمة، ولكن ربما كانت المجاملات الواردة عمَّن جعلتهم أواصر القرابة ميَّالين لاعتبار شاستري دخيلاً هي الأجدر بالملاحظة؛ ففي الأشهر الأولى من حكم رئيس الوزراء الجديد، شَكَّت إنديرا غاندي ابتعاده عن تراث والدها. ولكن في غضون سنة وجدت نفسها مضطرة إلى الإقرار بأنَّ «السيد شاستري أصبح — على ما أظن — يشعر بمزيد من القوة والثقة بنفسه الآن».⁴⁷ وأيضاً فيجايا لاکشمي بانديت، التي كانت أكثر تَعَصُّباً في إخلاصها لذكرى أخيها؛ فهي في يوليو ١٩٦٤ كانت ترى أنَّ الروح المعنوية للحكومة الهندية «منخفضة إلى حد لا يُصَدَّق»، وأنَّه «الآن لم يعد ثمة جواهر لال نهرو لكي ينهض ويعيد الثقة إلى أذهان الناس». إلا أنها عند وفاة شاستري

شعرت «بحزن شديد» لأنه «كان قد بدأ ينضج وكلنا ظننا أنه سوف يضع الهند على الطريق الصحيح».⁴⁸ كان ذلك التسامح خليقاً بها، ولكننا عندما ننظر إلى هُويّة كاتبة هذه الكلمات ووقت كتابتها، لا بد أن نعتبرها إشادة كبيرة.

ربما يُنظر إلى لال بهادور شاستري مقارنةً بجواهر لال نهرو مثلما يُنظر إلى هاري ترومان مقارنةً بفرانكلين ديلانو روزفلت؛ فنهروروزفلت كلاهما أتى من طائفة عليا، وتوليا مقاليد السلطة فترة طويلة، وأحدثا تغييرات جوهرية في مجتمعهما وأمتهم، وحظيا بإجلال كبير لدورهما ذاك. أما شاستري فكان مثل ترومان، فتى نشأ في بلدة صغيرة ومن خلفية بسيطة، أخفى ضعف كاريزمته وراءه إرادة راسخة وعقلية مستقلة. ومثل ترومان، كانت عقليته قد أمدته بحس عملي رفيع، على النقيض من أسلوب سلفه الذي اتسم بزيادة اعتماده الواعي على الفكر، بل الأيديولوجية. ولكن أوجه المقارنة تنتهي فيما يتعلق بطول مدة الخدمة؛ ففي حين أن ترومان شغل منصب رئيس الولايات المتحدة سبعة أعوام كاملة، تُوِّفِّي شاستري بعد قضائه أقل من عامين في منصب رئيس وزراء الهند.

٧

عند وفاة شاستري، أدى جولزاري لال ناندا مرة أخرى القسم كرئيس وزراء مؤقت، ومرة أخرى بدأ كامراج رحلة البحث عن خلف دائم. ومرة أخرى أعرب مورارجي ديساي عن رغبته في المنصب، ومرة أخرى رفضه كامراج وآثر عليه مرشّحاً يحظى بقبول أوسع نطاقاً.

كان الشخص الذي فكّر فيه رئيس حزب المؤتمر خلفاً لشاستري هو إنديرا غاندي. كانت شابة — أتمت لتوها عامها الثامن والأربعين — وجذابة، ومعروفة لدى زعماء العالم، وابنة أكثر رجال الهند شعبية؛ فمن أجل تهدئة روع أمةٍ تعرّضت لخسارتين متلاحقتين، بدت هي الخيار الأكثر بديهية. صحيح أن خبرتها في الإدارة كانت محدودة، لكن «نقابة» حزب المؤتمر اعترمت بالتأكد من جعل قيادتها «جماعية» على النحو السليم. وسرعان ما أيد رؤساء وزراء الولايات الذين طلب كامراج مشورتهم اسم إنديرا غاندي، حتى هذه اللحظة سارت الأمور على خير ما يرام، باستثناء أن مورارجي ديساي قرّر المنافسة على القيادة. ومن ثم فإن نيودلهي «تحوّلت إلى بؤرة للجهود المتضافرة لالتماس الأصوات، وممارسة الضغوط واسعة النطاق، والمساومات المحمومة». فقد التقت

السيدة غاندي ومورارجي ديساي بالزعماء الكبار، فيما انطلق مساعدوهم في إثر الأعضاء الصغار.⁴⁹

من حيث الخبرة وكذلك المقدرة كان ينبغي أن يحظى ديساي بالأفضلية؛ فقد كتب جواهر لال نهرو ذات مرة: «قليلون جدًا هم الأشخاص الذين أُكِّنَ لهم احترامًا كبيرًا لاستقامتهم ومقدرتهم وكفاءتهم وإنصافهم كمورارجي ديساي».⁵⁰ وثمة شك في أنَّ نهرو كان يمكن أن يكتب عن ابنته بالأسلوب ذاته. ومن المؤكد أنه لم يكن يأمل أن تخلفه إنديرا غاندي في رئاسة الوزارة أبدًا، إلا أنَّ الكلمات التي اقتبسها هنا وردت في رسالة خاصة، لم يطلع عليها ديساي ومؤيدوه. وحتى لو كانوا اطلعوا عليها، فمن المستبعد أن يكون ذلك قد حسن الموقف؛ فبالدعم القوي الذي قدَّمه كامراج ونقابة حزب المؤتمر للسيدة غاندي، والشكوك التي انتابت أعضاء آخرين في حزب المؤتمر حيال ديساي، حصلت ابنة نهرو على دعم أغلبية الأعضاء في الجناح البرلماني لحزب المؤتمر. وعندما صوّت ذلك الكيان لاختيار رئيس وزراء يوم ١٩ يناير، ربح ٣٥٥ صوتًا مقابل ١٦٩. وكما كتب أحد صحفيي دلهي ساخرًا: كامراج «جمع حكام الولايات صفًا وراء السيدة غاندي» لأنَّ «زعماء الولايات ما كانوا ليرضوا إلا بشخص وديع ليشغل منصب رئيس الوزراء في الحكومة المركزية».⁵¹

٨

كانت إنديرا غاندي ثاني امرأة تُنتخب لقيادة دولة حرة (كانت سيريمافو باندرا نيكي في سيلان هي الأولى)، وثاني عضو يشغل منصب رئيس وزراء الهند في أسرتها. وإن جاز وصف الأشهر الأولى التي قضتها في منصبها بشيء فهو أنَّها كانت مضطربة مثل الأشهر الأولى لوالدها. لم يحدث الكثير في فبراير، ولكن في شهر مارس اندلعت ثورة كبرى في تلال ميزو. تلك التلال المتعرّجة، التي مثلت منطقة قبلية متاخمة لباكستان الشرقية، بلغ تعداد سكانها ٣٠٠ ألف فحسب. ولكنهم — كما في ناجالاند — كان بينهم بعض الشباب الطموحين العازمين على اقتطاع وطن خاص بهم.

ترجع أصول نزاع ميزو إلى مجاعة حدثت عام ١٩٥٩، عندما أفضت نوبة ازدهار عظيمة لأشجار البامبو إلى زيادة هائلة في أعداد الفئران. أتت تلك الفئران على الحبوب المزروعة في الحقول وفي مخازن القرية، مسببة ندرة في الطعام للبشر؛ فتشكَّلت جبهة ميزو الوطنية للمجاعة، التي وجدت تهاونًا في استجابة الدولة؛ فحينئذٍ أسقطت الجبهة

لفظة «المجاعة» من اسمها، لتصبح «جبهة ميزو الوطنية». وطالبت في البداية بولاية منفصلة داخل الاتحاد الهندي، ثم ببلد مستقل.

كان زعيم جبهة ميزو الوطنية محاسبًا سابقًا يُدعى لالديجا؛ فإذ أحدثت فيه المجاعة تأثيرًا عميقًا، التجأ إلى الكتب؛ القصص البوليسية لبيتر تشيني في البداية، ثم تطوّر مع الوقت إلى قراءة أعمال ونستون تشرشل وكتب تمهيدية عن حروب العصابات. وفي شتاء ١٩٦٣-١٩٦٤، اتّصل لالديجا بالحكومة العسكرية لباكستان الشرقية، التي وعدته بإمداده بالأسلحة والأموال وقاعدة يطلق منها هجماته. وحُزّنت الأسلحة التي حصل عليها بهذه الطريقة في غابات محاذية للحدود.⁵²

بعد سنوات من التخطيط المتأنّي — جندّ خلالها كثيرًا من شباب قبائل الميزو ودرّبهم على استخدام الأسلحة الحديثة — أشعل لالديجا فتيل انتفاضة في اليوم الأخير من فبراير ١٩٦٦؛ فهاجمت مجموعات من جبهة ميزو الوطنية المكاتب والمنشآت الحكومية، ونهبت البنوك، وعطّلت الاتصالات. وسُدّت الطرق لمنع الجيش من تحريك قوات إلى المنطقة. وفي أوائل مارس أعلنت جبهة ميزو الوطنية انفصال المنطقة عن الاتحاد الهندي وتحولها إلى جمهورية مستقلة.⁵³

أسقطت الجبهة مدينة رئيسية واحدة، هي لونجلي، وزحفت زحفًا حثيثًا على إيزاول عاصمة المنطقة؛ فردت الهند باستدعاء الجيش والقوات الجوية. أمطرت القوات الجوية لونجلي ببوابل من النيران حتى تجبر المتمردين على الخروج منها؛ فكانت تلك أول مرة تستخدم فيها الدولة الهندية قواتها الجوية ضد مواطنيها. وكما في ناجالاند، كان المتمرّدون يلوذون إلى الأدغال، ويزورون القرى ليلاً. وبعد أسبوعين من القتال الشرس، تمكّن مبشّر من ويلز كان يعمل في المنطقة من تهريب التقرير الآتي إلى صديق له في إنجلترا:

صباح يوم السبت حزمنا ما استطعنا من أمتعة في صناديق ... وحزمنا حقيبة محمولة للذهاب إلى دُرلانج عبر الغابة ... وقبل الموعد المقرر لبدء مسيرتنا بخمس دقائق حلّقت فوقنا طائرة فاتحة نيران مدافعها الرشاشة ... لم تكن تُطلق النيران عشوائيًا، وإنما حاولت تصويبها على مواقع المتمردين ... مكثنا هناك طوال اليوم وراح الرجال يحفرون خندقًا، كنا نختبئ فيه كلما جاءت الطائرات مطلقًا نيرانها. شاهد بكليرا بيته يحترق. طهونا بعض الأرز في بيت صغير، ولكننا قررنا أن النوم فيه لن يكون آمنًا ومن ثم نمنا جميعًا في شرفة في

الغابة كانت لها حافة واقية. ولكنه كان نومًا قلقًا؛ فقد أفقنا في الليل على مرأى النيران مشتعلةً في دُوروبي كلها، من طرفها القصي حتى طريق الجمهورية. يقولون إنَّ تلك كانت محاولة من أتباع لالندجا لطرده أفراد قوة «بنادق آسام» من المدينة.

قدّمت تلك الرسالة تصويرًا حيًّا لخوف رجل الميزو العادي، الذي وقع في مرمى النيران بين المتمردين والدولة. ومضت الرسالة لتحدث — بذرة أكثر تأملًا — عن أنَّ النزاع:

سيمثل انتكاسة خطيرة جدًّا للبلاد ... فقد اضطُرت الحكومة إلى إرسال مثل تلك القوات من الجيش حتى تَبْدَ هذه الحركة في مَهْدِها تحسُّبًا لتحوُّلها إلى ما يشبه أرض ناجا. كل ما كنا نتمناه هو أن يستسلم المتمرّدون حتى تعود الأوضاع إلى طبيعتها بأسرع ما يمكن، ولكن التعليم سيظل في حالة فوضى عارمة لفترة؛ فامتحانات القبول بالجامعة ينبغي أن تبدأ الأسبوع المقبل. وجزء كبير جدًّا من المسؤولية عن وضع البلاد في هذه الحالة المؤسفة يَبْوء بها رجال مثل لالندجا وسَكلاوليانا.⁵⁴

على النقيض من الاستسلام، واصل المتمرّدون القتال، واستمر النزاع بقية ذلك العام، وجزءًا من العام التالي. وفي الوقت نفسه، كانت بعثة السلام في ناجالاند قد انهارت؛ ففي الأسبوع الأخير من فبراير ١٩٦٦، استقال جايا براكاش نارايان من البعثة، قائلاً إنَّه فقد الثقة في قبائل ناجا. كان قد أخبر جماعة المتمردين السرية أنَّه بعد الحرب الهندية الباكستانية صار ينبغي لها التخلي عن مطالباتها بالاستقلال، والاكتفاء بالتمتع بالحكم الذاتي داخل الاتحاد الهندي؛ ففي ظل النظام الفيدرالي، تتركّز الشئون الخارجية وشئون الدفاع في يدي الحكومة المركزية، ولكن أكثر المسائل أهمية — التعليم والصحة والنمو الاقتصادي والثقافة — تقع تحت سيطرة الولايات. ومن ثم نصح جايا براكاش نارايان رجال فيزو بإلقاء السلاح والترشّح للانتخابات، من أجل تولّي زمام الإدارة سَلْمِيًّا.⁵⁵

في الوقت الذي أعرب فيه جيه بي عن خيبة أمله في المتمردين، فقد مايكل سكوت ثقة الحكومة الهندية؛ فقد اتهمته بالسعي إلى «تدويل» قضية ناجا من خلال اللجوء إلى الأمم المتحدة. وكان سكوت قد اقترح أنَّ النماذج المرجّحة لناجالاند كانت بوتان وسيكِّيم، وكلاهما بلد مستقل اسميًا، له عَلم وعملة وحاكم، ولكنه تابع للهند عسكريًا؛ ففي مايو ١٩٦٦، طلبت نيودلهي من سكوت مغادرة البلاد، موضحةً أنَّه لا يجدر به العودة.⁵⁶

لم يكن ثمة شك في التزام مايكل سكوت الراسخ تجاه قضية ناجا؛ ففيما بين عامي ١٩٦٢ و١٩٦٦ من المرجح أنه زار الهند نحو اثنتي عشرة مرة نيابةً عن فيزو، لكنه عجز عن رؤية أنَّ الاستقلال السياسي لقبائل ناجا لم يكن مقبولاً بالنسبة إلى الحكومة الهندية. كانت الحكومة على استعداد لمنح فيزو العفو، وحق المرور الآمن إلى ناجالاند، وحتى منصب رئاسة وزراء الولاية إذا كانت تلك رغبته. إلا أنَّ المتمرد العجوز ظل ينتظر المزيد في إصرار عنيد، وسانده سكوت في إصراره. استثار هذا الوضع رجلاً انجليزياً آخر طويل العهد بالهند، هو الصحفي جاي وينت، الذي علّق قائلاً: «إن العقبة الرئيسية أمام إرساء السلام في تلال ناجا هي تعصّب أشخاص من قبيل مايكل سكوت وديفيد أستور، اللذين سمح كل منهما لفيزو باستغلاله. وكلاهما لا يدرك إطلاقاً الشيء الموضوع على المحكّ بقَبول مطالبه قبائل ناجا بالانفصال الكامل».⁵⁷

تمثّل انهيار محادثات السلام في نوبة من الهجمات على أهداف مدنية؛ ففي يوم ٢٠ أبريل فُجّرَت قنبلة في قطار في آسام العليا، وراح ضحيتها خمسة وخمسون راكباً. وبعد ثلاثة أيام حصد انفجار على قطار آخر أرواح أربعين شخصاً. كان الراديكاليون في قبائل ناجا آنذاك على اتصال ببيكين، التي التمسوا منها العون لاستئناف معركتهم.⁵⁸ خيّم الاضطراب على القبائل الحدودية، وكذلك في أجزاء من قلب الهند؛ فقد أشعلت نوبات نقص الغذاء في منطقة بَستار — في وسط الهند — فتيل حركة شعبية بقيادة المهراجا المخلوع، برافير تشاندرا بهانج ديو؛ فقد زعم برافير تشاندرا وأتباعه أنَّ الرخاء لن يعود إلا عندما يعود هو — الوريث الشرعي — إلى كرسي الحكم. كان من المعتاد أن يُعتبر المهراجا شبه إله، والوسيط الرئيسي بين الناس وآلهتهم؛ فكان رجلٌ مثل برافير تشاندرا، الذي بلغت غرابة أطواره حد الجنون — وكان ذلك سبب إحلال الحكومة شقيقه محله — يحظى بتبجيل شعبه رغم ذلك؛ فثارت سلسلة من التظاهرات المطالبة بإعادته إلى الحكم، ثم خرج عدة آلاف يوم ٢٥ مارس في مسيرة إلى العاصمة القديمة، جاجاالبور. ودارت معركة بين القبائل التي استخدمت الأقواس والسهام من ناحية، وبين الشرطة التي استخدمت الغاز المسيل للدموع والرصاص من ناحية أخرى؛ فعندما انفشعت سحب الدخان عُثر على نحو أربعين قتيلاً، أحدهم شرطي والبقية من القبائل. وكان ممن قُتلوا برافير تشاندرا نفسه. كانت تلك — نقلاً عن رئيس وزراء ماديا براديش، في رسالة كتبها إلى وزير الداخلية في نيودلهي — «واقعة مأساوية»، «صادمة ومؤسفة».⁵⁹

تحولّت رئاسة الوزراء الجديدة بارتياح من تلك التمردات إلى إقامة ولاية منفصلة للسيخ؛ ففي الحرب ضد باكستان، أبدى كثير من قواد الجيش وكذلك الجنود السيخ من

ولاية البنجاب تميّزًا، وكذلك البنجابيون العاديون؛ فقد فتح المزارعون أكشاكًا على جانب الطريق لإطعام الجنود ما لَدَّ وطاب، وفتح آخرون منازلهم، بينما عكف البعض على تمرير الجرحى. وحسبما تذكر الجنرال القائد، فقد «هَبَّت المقاطعة بأكملها هَبَّة رجل واحد. ومُدَّت يد العون للقضية دون تحفُّظات».⁶⁰

وقد أجبرت شجاعة السيخ في الحرب حكومة الهند على تلبية الطلب الذي ما فَتَّوْا يدفعون به منذ زمن طويل؛ ففي مارس ١٩٦٦، أوصت لجنة نواب في البرلمان بتقسيم ولاية البنجاب القائمة إلى ثلاثة أجزاء؛ بحيث تتبع المناطق الجبلية ولاية هيماجل براديش، بينما تُؤَلَّف المناطق الشرقية ذات الأغلبية الهندوسية ولاية جديدة، هي ولاية «هاريانا». وما تخلف بعد حذف تلك الأجزاء أصبح — أخيرًا — ولاية البنجاب الناطقة بالبنجابية وذات الأغلبية السيخية أيضًا.⁶¹

٩

في شهر مارس أيضًا ذهبت رئيسة الوزراء في أول رحلة رسمية لها خارج البلاد؛ فمرّت بباريس ولندن، لكن وجهتها الرئيسية كانت الولايات المتحدة، البلد الذي كان لدى الهند رغبة شديدة في نيل رضاه وحبوبه؛ لأنَّ الاستراتيجية الزراعية الجديدة كانت ستستغرق بعض الوقت حتى تأتي بنتيجة. كان سي سوبرامانيَم قد حرث الأرض المحيطة بمنزله في دلهي بهدف زراعة نوع جديد من القمح عالي الإنتاجية، ضمن سلسلة من التجارب التي أُجْرِيت لاختبار تلك البذور الجديدة في الظروف المحلية؛ ففي ذلك الوقت، اقتضت الضرورة على المزارعين الأمريكيين المساعدة في توفير الغذاء للهنود.⁶²

كان العنوان الرئيسي الذي تصدَّر وصف إحدى صُحُف ألاباما لزيارة السيدة غاندي هو: «زعيمة الهند الجديدة تأتي مستجديَّة». خلفت السيدة غاندي انطباعًا أكثر إيجابية في الساحل الشرقي، إذ أحسنت التعامل مع الصحافة وأبهرت عامة الناس بأنافة ملبسها ورُقِّي سلوكها. وكذلك بدا أنَّها راقت لليندون جونسون.⁶³ ولكن بعد عودتها، قرَّر جونسون التضييق على المستجدين؛ ففي حين طلبت الهند التزامًا سنويًا بالمعونة الغذائية، كان يرسل السفن شهريًا. ووصف السفير الأمريكي في نيودلهي ممارسة جونسون في سياق شخصي بأنَّها «قسوة؛ إذ تُجبر الهنود على الخضوع، وتضطرهم إلى التزلُّف، وتَسْتَوْجِب جرح كبريائهم». وإذ يئس جونسون من قدرة الهنود على ترتيب أمورهم، اقترح ذات مرة إرسال ألف مرشد زراعي لتعليمهم كيف يزرعون. رأى سفيره الفكرة

«مفرعة»؛ فالمسألة ليست أن هؤلاء الأمريكيين لا يفقهون شيئاً عن الزراعة في آسيا فحسب، وإنما أنهم إلى جانب ذلك سيجلبون معهم «٩٥٠ زوجة، و ٢٥٠٠ طفل، و ٣ آلاف مكيف هواء، وألف سيارة جيب، وألف ثلاجة كهربائية (كثير منها لن تعمل)، و ٨٠٠ أو ٩٠٠ كلب وألفي أو ٣ آلاف قطة».⁶⁴

خلال عامي ١٩٦٥ و ١٩٦٦ استوردت الهند ١٥ مليون طن من القمح الأمريكي بموجب البرنامج بي إل ٤٨٠، لإطعام ٤٠ مليون شخص. وقد صرّحت مذكرة من إعداد وزارة الزراعة الأمريكية دون موارد بأن «الهند مُعدّمة». وعندما شحّت الأمطار مرة أخرى في عام ١٩٦٦ كانت الآفاق المتوقعة أمام الهند هي «عام آخر من الجفاف، وعام آخر من الاعتماد الشديد على واردات برنامج بي إل ٤٨٠، وعام آخر من الظهور أمام العالم بمظهر المتسولين».⁶⁵

رأى بعض الأشخاص في مؤسسة الحكم بواشنطن الهنود منافقين، لطلبهم المعونة بيد ومهاجمتهم السياسة الخارجية الأمريكية بالأخرى؛ فقد خلّفت انتقادات نيودلهي لحرب فيتنام ضغائن عميقة الأثر. ولم يُسرّر ليندون جونسون لإرسال الرئيس الهندي، إس رادها كريشنان، رسالة يحثُ فيها «الولايات المتحدة على وقف قصف فيتنام الشمالية من طرف واحد ودون أي شروط»، مضيفاً أنه عندما يحدث ذلك، «سوف تأتي بقية دول العالم بالمفاوضات، من خلال قوة الرأي العام العالمي».⁶⁶

١٠

أسفر شراء الأسلحة والحبوب من الخارج، إلى جانب استيراد الماكينات والخامات اللازمة للتنمية الصناعية، عن هبوط خطير في احتياطات العملة الأجنبية لدى الهند، التي انخفضت إلى ٦٢٥ مليون دولار في مارس ١٩٦٦؛ فقررت الحكومة مواجهة ذلك الهبوط بخفض قيمة الروبية في شهر يونيو؛ فسرّ صرف الدولار الذي كان يعادل ٤,٧٦ روبية أصبح ٧,٥٠ روبية.⁶⁷

كان كلٌّ من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي قد أوصى بخفض قيمة العملة، وإن كان قدر التخفيض فاق حتى توقعاتهما، إلا أنّ تلك الخطوة قُوِّلت بعاصفة من الاحتجاج من جانب اليساريين؛ فقد زعم النائب البرلماني الشيوعي هيرن موكرجي أنّ تخفيض العملة فُرِضَ على الهند «من جانب مانحي المعونة الأمريكية المتأمرين»، فيما اعتبره اتحاد عمال شيوعي «خيانة وطنية مشينة».

عارضت قطاعات كبيرة من حزب إنديرا غاندي نفسه قرار خفض قيمة العملة؛ فكما راج — مثلاً — رأى فيه تقويضاً للسياسة الوطنية للاعتماد على الذات. إلا أنَّ حزب سواتنترا المناصر لحرية السوق أيدَّ الخطوة، وقال متحدته الرئيسي في البرلمان، مينو ماساني، إنَّه: «إذا مثَّل خفض قيمة العملة خطوة أولى في إطار سياسة اقتصادية واقعية عوضاً عن السياسات غير العملية التي تتبَّعها حكومة حزب المؤتمر، فسيأتي ببعض النتائج المستحسنَة من حيث زيادة الصادرات وتشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.»

وكتبت رئيسة الوزراء إلى صديق لها قائلةً إنَّ قرار خفض قيمة العملة كان «قراراً صعباً ومؤلماً إلى أقصى حد»، ولم يُتخذ إلا «حين لم تأتِ إجراءات تلطيفية عدة أخرى جُرِّبت على مدار العامين الماضيين بنتائج مُرضية».⁶⁸ وأضافت مجلة دلهي الليبرالية «ثوت» إلى ما سبق أنَّ ذلك كان «أصعب قرار اتَّخذه الحكومة الهندية منذ استقلال هذا البلد». وكان محررو المجلة يأملون في أنَّ يُفْضي القرار إلى إعادة توجيه السياسة الاقتصادية، إزاء إنتاج سلع تصديرية وتعزيز وضع الهند التجاري. وحسبما ورد في المجلة، فإنَّ تخفيض قيمة العملة ينبغي أن «يستتبع منطقياً نهاية التوسُّع الهائل في جهودنا المبذولة لتنمية اقتصاد الدولة».⁶⁹

إلا أنَّه في نهاية الأمر لم يصاحب خفض قيمة العملة تحرير النظام التجاري؛ فقد ظلت الضوابط على تدفقات رؤوس الأموال قائمة، ولم تحدث دفعة من أجل زيادة الصادرات؛ فالظاهر أنَّ الانتقادات من داخل الحزب وخارجه أثنت السيدة غاندي عن تشجيع إجراء إصلاحات أكثر شمولية. ولم يكن تأييد حزب سواتنترا ليجدي نفعاً أيضاً، بل إنَّه — لو كان له أثر يُذكر — فقد كان سيميل إلى دفع ابنة نهره تجاه اليسار من جديد.

١١

خلال عام ١٩٦٦، كان المكان الذي خيم عليه سكون غير معتاد هو وادي كشمير؛ فقد كانت حرب ١٩٦٥ قد أضعفت موقف الانفصاليين. وكانت إدارة رئيس وزراء الولاية — جي إم صديق — تتسم بالكفاءة والنزاهة، وبدا ذلك جلياً مقارنةً بنظام باكشي غلام محمد. وكان أداء قطاع السياحة حسناً، وكذلك سوق المصنوعات اليدوية الكشميرية.

وفي أواخر صيف عام ١٩٦٦، كتب جايا براكاش نارايان رسالة مميزة إلى السيدة غاندي، سعى فيها إلى حلٍّ دائم لمشكلة «ابنتي بها هذا البلد طوال ١٩ عاماً». وأضاف

جيه بي: «لقد شوّهت كشمير صورة الهند أمام العالم أكثر من أي شيء آخر.» وحتى في ذلك الوقت، حين خيم السلام على السطح، فقد قبع أسفل «سخط عميق الجذور واسع النطاق فيما بين الناس». ورأى أنّ السبيل الوحيد لإنهاء ذلك الوضع هو إطلاق سراح الشيخ عبد الله بعد التعهد «بالحكم الذاتي الداخلي الكامل؛ أي الرجوع إلى الشروط الأصلية للانضمام». وكان جيه بي يرى أنّ التوصل إلى تسوية مع عبد الله «قد يمنحنا الفرصة الوحيدة التي قد تتاح أمامنا لحل مشكلة كشمير». وذلك لأنّ «الشيخ عبد الله هو الزعيم الكشميري الوحيد القادر على استمالة الرأي العام لمسلمي الوادي إلى صفه».

كانت المحادثات التي خاضها الشيخ عبد الله مع تشو إن لاي قد أدت إلى نعتة ب «الخائن»، ولكنّ جيه بي رأى أنّ ذلك التصرف — وإن كان أهوج — لم يكن يندرج تحت وصف الخيانة العظمى مطلقاً. وعلى أي حال، فقد عاد الشيخ عبد الله إلى الهند للرد على منتقديه. وقد التقى رفيق جيه بي — نارايان ديساي — بالشيخ في كودايكانال، ووجده ميّالاً لفكرة الحكم الذاتي الكامل؛ ففي أعقاب الحرب الأخيرة مع باكستان، رأى عبد الله بجلاء استحالة استقلال كشمير. ومن ثم اقترح نارايان آنذاك أنّ تطلق الحكومة سراح عبد الله وتسمح له بالتنافس على الانتخابات العامة لعام ١٩٦٧، بغية طمأنة الكشميريين إلى أنّهم «سوف يتخلصون من الشرطة الهندية المتسلطة ويتمتعون بالحرية الكاملة في تنظيم حياتهم كما يحلو لهم». فإذا خاض الشيخ المعركة الانتخابية وفاز فيها، وإذا «أمكن إثبات أن الكشميريين اتخذوا ذلك القرار بحرية في إطار انتخابات أُجريت تحت إدارة زعمائهم الأصليين، فلن يتبقّى أمام باكستان مجال للتدخل في شئونهم».

وذكر نارايان أنّ «عقد انتخابات عامة في كشمير بينما الشيخ عبد الله في السجن يشبه أمر بريطانيا بإجراء انتخابات في الهند بينما جواهر لال نهرو في السجن؛ فلا يمكن لشخص مُنصف أنّ يعتبرها انتخابات مُنصفة». كان من المفترض أن تلقى تلك النقطة صدًى عند السيدة غاندي، ولكن تحسباً لعدم حدوث ذلك، قدّم جيه بي نبوءة حزينة مفادها الآتي:

إذا ضيّعنا فرصة استغلال الانتخابات العامة المقبلة لكسب رضا الشعب الكشميري عن وضعه داخل الاتحاد، فلا يسعني أنّ أرى وسيلة أخرى أمام الهند لحل المشكلة. وسنكون واهمين إن ظننّا أنّنا سوف نتمكن في النهاية من إنهاء هذا الشعب وإجباره على تقبّل الاتحاد بسلبية على الأقل، فربما أمكن تصوّر حدوث ذلك لو كان موقع كشمير الجغرافي مغايراً لحقيقته. أما في

موقعها الحالي، وفي ظل السخط الذي يعتل في صدور الناس، فإنَّ باكستان لن تدعها في سلام أبداً.⁷⁰

ردَّت رئيسة الوزراء برسالة موجزة، شكرت فيها جيه بي «على مشاركتك إيانا آراءك بشأن كشمير وسيادة الشيخ».⁷¹ ولكن لم يُتخذ أي إجراء عملاً برسالته، وظل الشيخ عبد الله في محبسه. إلا أنَّ رئيسة الوزراء زارت في أكتوبر ١٩٦٦ وادي كشمير لأول مرة منذ توليها مهام منصبها، وتحدّثت في الاستاد الرياضي في سريناجار عن «المحبة الخاصة» التي تكنُّها لكشمير والكشميريين. حضر حشد كبير من الناس لسماعها، بل إنَّ السيدة غاندي أينما ذهبت في الوادي، كان الناس يصطفُّون في الطرقات لرؤيتها.⁷²

١٢

في ذلك الوقت بدت كشمير ساكنة، وشعبها هادئاً. ولكن في الجنوب — في أندرا براديش — كان ثمة اضطرابات في طوَر التحضير. خرجت الحركة الاحتجاجية تحت قيادة طُلاب، طالبوا بالتنفيذ الفوري لمقترح قدَّمته لجنة التخطيط لإقامة مصنع صلب في فيشاكاباتنام (فيزاج). كانت الموافقة على إنشاء المصنع قد صدرت منذ أعوام عدة، لكن الأزمة المالية التي تعرضت لها الحكومة أدَّت إلى إرجاء الشروع فيه.

تسبَّب قرار تأجيل إنشاء مصنع فيزاج للصلب في تعالي صيحات الاحتجاج في ريف أندرا. بالنسبة إلى الشباب، كانت فكرة المصنع الحكومي الضخم لا تزال تحمل سحراً؛ إذ انطوت على الأمل في توفير فرص عمل منتجة؛ فسدَّ المتظاهرون الطرق، وأوقفوا القطارات، وهاجموا المتاجر ومكاتب الأعمال. وانتشرت الحركة في جميع أنحاء الولاية، وقال أحد المصادر: «يبدو أنَّ مجتمع طلاب جونتور بأكمله في الشارع». اسْتُدْعِيَت الشرطة في عدة مدن، وفي فيزاج نفسها اضطلعت القوات البحرية بحماية المنشآت المهمة. أُضْرِمَت النيران في محطة قطار في أحد الأماكن، بينما أطلقت الشرطة النار على جمهرة من الناس في مكان آخر. وأتلف الطلاب المنارة في فيزاج وأجبروا محطة الإذاعة على إيقاف البثَّ المباشر. وأُلْغِيَت كافة القطارات المارّة من الولاية.⁷³

وفي الوقت نفسه، لاحت المجاعة في الأفق تجاه الشمال، في بيهار. كانت المناطق القبلية هي الأكثر تضرُّراً؛ ففي منطقة مونجر بلغ الأمر بقبائل الأديفاسي حدَّ أكل جذور

النباتات؛ فقد حدث نقص حاد في الغذاء والعلف، فراح الفقراء ينهبون الحبوب هنا وهناك، وأصبحت الطوائف الاجتماعية العليا في الريف تحيا في خوف من قيام تمرد أكثر شمولية.⁷⁴

وأُضيف إلى جموع الطلبة المضربين والفلاحين الجياع طائفة معارضة أكثر إثارة للعجب، وهي: المتصوّفون أو الرهبان الهندوس، أو «السادهو»؛ فالتيار الهندوسي المتشدد كثيراً ما طالب بوضع حد لقتل الأبقار المقدسة، ثم تحولت مطالبته آنذاك — بمساعدة حزب جانا سانج — إلى حركة اجتماعية.

ففي يوم ٦ نوفمبر، خرجت مسيرة هائلة في شوارع العاصمة. وكان من بين ١٠٠ ألف سائر فيها كثير من الهندوس، ملوّحين بالرماح العادية والرماح ثلاثية الشُعَب. وانتهت المسيرة بمؤتمر شعبي خارج مبنى البرلمان، كان المتحدث الأول فيه هو السوامي كرباتريجي (الشهير بمعارضة مشروع قانون الأحوال الشخصية الهندوسي). وازدادت الجماهير حماسةً بفعل السوامي راميش واراناند، النائب البرلماني المنتمي إلى حزب جانا سانج الذي كان قد أوقف عن العمل في مجلس الشعب مؤخراً لسلوكه غير المنضبط. وقد طلب إلى السادهو أن يطوّقوا مبنى البرلمان. ومن ثم «توجّهت الحشود إلى مبنى البرلمان مباشرة، هاتفة: «يحيا السوامي راميش واراناند». في تلك اللحظة ناشد آتل بهاري فُجبايي، رئيس حزب جانا سانج، السوامي أن يسحب نداءه. ولكن فات الأوان؛ فقد هجم السادهو على أبواب البرلمان، فصدّتهم شرطة الخيالة. وتبعّت ذلك معركة طاحنة، بالغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي من ناحية، والعصي والحجارة من ناحية أخرى. وإذا تصاعدت أعمدة كثيفة من الدخان فوق مجلسي البرلمان، تراجعَت الحشود، لتصبّ غضبها على ما وجدته في طريقها؛ فدمّرت مبنى إذاعة «أول إنديا راديو» وأشعلت النار في منزل رئيس حزب المؤتمر (كيه كامراج). وكذلك دُمّرت ٢٥٠ سيارة و ١٠٠ دراجة بخارية و ١٠ حافلات، حسب التقديرات. وبحلول المساء، كان الجيش يجوب الطرقات، لأول مرة منذ الأيام السوداء لعام ١٩٤٧.

وعُلّقت إحدى المجلات بحدة قائلة إنَّ اضطرابات بقيادة رهبان أسفرت عن «فورة من العنف والتخريب والبلطجة». وأصدر إليه بي فُجبايي بياناً أدان فيه حقيقة أن «العناصر غير المرغوب فيها، التي لجأت إلى الأنشطة العنيفة في التظاهرة المناهضة لذبح الأبقار، ألحقت ضرراً كبيراً بالقضية الدينية».⁷⁵

كان ثمة اتجاه فكري — سائد بدرجة كبيرة في الغرب — ارْتَأَى أَنَّ شخصية جواهر لال نهرو والقُدوة التي مثَّلها، وحدهما أبْقيا على وحدة الهند وديمقراطيتها؛ فسرعة التغييرات في القيادة بعد وفاته، ونوبات الجفاف المتلاحقة، والتمردات الصغيرة التي لا حصر لها، والحرب مع باكستان؛ كل تلك العوامل مجتمعةً بدا أنها تُؤكِّد تلك المخاوف؛ ففي ديسمبر ١٩٦٥، أعربت صحيفة «سيدني مورنينج هيرالد» عن قلقها بشأن مستقبل الديمقراطية في الهند. كان محررو الصحيفة يرون «صحةً كاسحة للروح القومية» في الهند، وهي روح كانت «معرّضة لخطر التحوُّل إلى الشوفينية، مع تزايد المرارة إزاء القوى الغربية». وبدا أيضًا أَنَّ ذلك التعصُّب موجَّه إلى الداخل، «من أكثر ما يزعج مراقبي الموقف من الخارج هو أَنَّ حرية تعبير الهنود عن الآراء الليبرالية يبدو أنها أصبحت في خطر».⁷⁶ في العام نفسه — ١٩٦٥ — نشر الكاتب رونالد سيجال كتابًا كبيرًا بعنوان «أزمة الهند»؛ فقد وجد في جولة دراسية للبلاد أَنَّ الهند تقف «على حافة هاوية اقتصادية»، و«الأرض ... تتداعي من تحتها». وفي الوقت نفسه، كانت «مكانتها الدولية تنخفض باستمرار». فمع تفشِّي الفقر ونقص المؤن والصراعات الإقليمية والفساد، كانت الهند تُذكِّر سيجال أحيانًا بألمانيا في عهد جمهورية فايمار، وفي أحيان أخرى بالصين في عهد حزب الكومينتانج. ولم يكن لديه أمل كبير في صمود الديمقراطية؛ فكان من «البدائل السلطوية المتاحة: الشيوعيون على اليسار، والطائفية المتشددة على اليمين» ومن المرجح أن ينجح أحدهما قبل مرور سنين طويلة.⁷⁷ كذلك كان القسُّ مايكل سكوت من الياثسين من مستقبل البلاد أيضًا؛ فقد وجده صديق له زاره في مايو ١٩٦٦:

في حالة اكتئاب شديد، ليس بسبب فشله فيما يتعلق بتسوية ناجا، وإنما بسبب الهند بصفة عامة؛ فهو يرى أَنَّ الجيل الأكبر والأقدر يحتضر ويحل محله ذوو الهامات القصيرة الفاسدون غير الأكفاء بالمرّة. وهو لديه شعور بأنَّ الهند سوف تتفكك إن آجلًا أو عاجلاً، وأنَّ الأمر بأكمله سيصبح مستنقعًا شبيهًا بفيتنام تنجذب إليه بريطانيا والولايات المتحدة.⁷⁸

عندما شحَّت الأمطار الموسمية مجددًا عام ١٩٦٦، كان المتوقع حدوث مجاعة جماعية عوضًا عن تفكك الهند أو إبطال الديمقراطية؛ فمن وجهة نظر العديد من أنصار البيئة

الغربيين، بدت الهند تقدم برهاناً صارخاً على نبوءة مالتوس الزاعمة أنَّ معدل النمو في تعداد السكان سيفوق إمدادات الغذاء يوماً ما. وكتب عالم الأحياء المحترم باول إرليش من جامعة ستانفورد أنَّه بينما فَهَمَ «الانفجار السكاني فكرياً منذ فترة طويلة»، فقد فهمه «معنوياً ذات ليلة قائظة في دلهي منذ عامين تقريباً». فإذ مضت سيارة الأجرة التي ركبها في الشوارع ببطء، رأى من حوله «أناساً يأكلون ويغتسلون وينامون ويتزاورون ويتجادلون ويصرخون، وأناساً يدفعون بأيديهم من نافذة السيارة متسوّلين، وأناساً يتبرّزون ويتبولون، وآخرين متعلقين بالحافلات، وآخرين يسوقون الماشية. وأناساً، وأناساً، وأناساً».⁷⁹

في عام كتابة إرليش هذه السطور، كان ثمة عالماً أحياء أمريكيان آخران على وشك الانتهاء من كتاب زعما فيه أنَّ «اليوم، أصبحت الهند أولى الدول الجائعة التي تقف على شفا المجاعة والكوارث». وغذاً، «ستأتي المجاعات»، و«ستصبحها بلا شك أعمال شغب وغيرها من القلاقل المدنية التي ستكون الحكومة أضعف من السيطرة عليها». وكان عام ١٩٧٥ هو العام المُزْمَع أن تصير فيه «الاضطرابات المدنية، والفوضى، والدكتاتوريات العسكرية، والتضخم الجامح، وتعطل المواصلات، والاضطرابات الفوضوية، هي القاعدة».⁸⁰

وفي الحقيقة، حتى المراقبون المطلعون على الموقف من الهنود كان بعضهم قد بدأ تنتابه مخاوف بشأن مستقبل بلده؛ ففي الأسبوع الأول من نوفمبر ١٩٦٦، نشرت صحيفة موالية لحزب المؤتمر الهندي في المعتاد مقالاً افتتاحياً بعنوان «الموقف الأكثر قتامة على مدار ١٩ عاماً». وأُعزيت إضرابات الطلاب ونقص الغذاء إلى «الانهيار التقريبي للسلطة». وتنبأ المقال بأن «موجة العنف ستزيد حدتها» مع «تحول أجزاء أخرى من البلاد إلى نماذج أخرى من بيهار». وورد في صحيفة «هندوستان تايمز» أنَّ «مستقبل البلاد مظلم لعدة أسباب، كلها يمكن إرجاعها بصورة مباشرة إلى فترة حكم حزب المؤتمر البالغة ١٩ عاماً».⁸¹

التحول إلى اليسار

لا تستهينوا أبدًا، أبدًا بحاجة السياسي إلى البقاء ... لن أقترف أبدًا خطأ الاستهانة بالغريزة السياسية لكشميرية، هي بالإضافة إلى ذلك، ابنة جواهر لال نهرو.

صحفي هندي، مايو ١٩٦٦

١

كانت الانتخابات العامة التي تقرّر عقدها في مطلع ١٩٦٧ هي الرابعة منذ الاستقلال، والأولى منذ وفاة جواهر لال نهرو؛ ففي الأسابيع الأخيرة من عام ١٩٦٦، أرسلت مجلة أمريكية مراسلاً صحفياً لدراسة الوضع على الطبيعة؛ فأذهلته «التوليفة العجيبة من المشكلات المحققة في الهند: من تعصّب ديني، وحواجز لغوية، وضغائن إقليمية». وأضيف إلى الوضع المضطرب قلة الغذاء والتضخم و«انفجار سكاني مطرد يحول دون إحراز أي تقدّم يُذكر». والأشكال المتباينة من العنف قد «أثارت تكهّنات حول احتمال عدم عقد الانتخابات». ورأى المراسل الصحفي أنّه من المحتمل أن «ينهار القانون والنظام على نحو كامل بحيث يتولّى الجيش زمام السلطة، كما حدث في باكستان وبورما المجاورتين». وكان ثمة احتمال أسوأ من ذلك أيضاً، هو أنّ «انهيار النظام الحالي سيضيف عنصراً غير مستحب إلى الوظيفة التي اضطلعت بها الولايات المتحدة في فيتنام، وهو محاولة ضمان الاستقرار السياسي والقوة الاقتصادية في آسيا».¹

بالنسبة إلى الزائر الغربي العادي، كانت الهند — ولا تزال — مكاناً غريباً، وربما أيضاً مقلّقا. وقد كان هذا الصحفي تحديداً يزورها لأول مرة، وعلى ما يبدو آخر مرة،

لكن توقُّعه نال تأييدَ صحفيٍّ أكثرَ درايةً بالهند دون شك، لكونه مقيمًا فيها منذ ستة أعوام آنذاك بالفعل.

كان ذلك هو نيفيل ماكسويل من صحيفة «ذا تايمز» اللندنية، الذي كتب سلسلة من المقالات في الأسابيع الأولى من عام ١٩٦٧ تحت عنوان «ديمقراطية الهند المتأكلة». كان رأيه أن «المجاعة تهدد البلاد، والإدارة مضغوطة وثمة إجماع على فسادها، وقد فقدت الحكومة والحزب الحاكم ثقة الناس وإيمانهما بنفسيهما أيضًا». وقد هيأت تلك الأزمات المتنوعة «استعدادًا نفسيًا لنبذ الديمقراطية البرلمانية». أما «الهنود ذوو الرقي السياسي» الذين تحدث إليهم ماكسويل فأعربوا عن «إحساس عميق بالهزيمة، وإدراك قلق بأن المستقبل ليس مظلمًا فحسب وإنما غير مؤكد بدرجة كبيرة أيضًا».

أما ماكسويل فكان رأيه الشخصي هو أن «الأزمة سوف تضرب الهند»؛ فقد كان بإمكانه تبين «نسيج الأمة الآخذ في التآكل بالفعل»، إذ كانت الولايات «بدأت بالفعل في التصرف كأنها دُول فرعية». وكان الاستنتاج الذي خلُص إليه لا لبس فيه، وهو: في حين أن الهنود سوف يُصوّتوا عما قريب في «الانتخابات العامة الرابعة، والأخيرة بالتأكيد»، فقد «فشلت التجربة العظيمة المتمثلة في تنمية الهند في إطار ديمقراطي».

ورأى ماكسويل أن الانهيار الوشيك للديمقراطية في الهند سوف يستثير عملية بحث محمومة عن «ترياق بديل لمتاعب المجتمع». ومن وجهة نظره، فإنه «في الهند، مع استمرار الاتجاهات الحالية — تحت وطأة كُلابة الغذاء والسكان متزايدة الإحكام — سيصير الحفاظ على كيان منظم للمجتمع أمرًا بعيد المنال بالنسبة إلى الكيان المنظم للحكم المدني، وسيصبح الجيش هو «المصدر البديل الوحيد» للسلطة والنظام. فتبدو مسألة جرّ الجيش إلى دور مدني حتمية، ولكن الأمر الوحيد الملتبس هو كيف سيتحقق ذلك؟»

كان ماكسويل يظن أن «مدًا متصاعدًا من الاضطراب العام، ربما تغذيه بؤر المجاعة»، سوف يفضي إلى تعالي دعوات لتعزيز منصب رئيس الجمهورية، الذي سوف يُطلَب منه «فرض نفوذ مُفْضٍ إلى الاستقرار على الحكومة المركزية والبلد بصفة عامة». وسيُعْضِده الجيش، الذي سوف تزداد ممارسته «السلطة المدنية أكثر فأكثر». وفقًا لهذا التصور، سيصبح الرئيس «إما المصدر الفعلي للسلطة السياسية، أو القائد الصوري لمجموعة ربما تتألف من ضباط جيش وبضعة سياسيين».²

وردت بعض التوصيفات الإثنوغرافية المتميزة لانتخابات عام ١٩٦٧، في صورة دراسات ميدانية لدوائر انتخابية مختلفة أجراها باحثون مُلمّون بثقافة تلك الدوائر وتكوينها الاجتماعي. تُظهر تلك التوصيفات أنَّ الانتخابات لم تُعدَّ مجرد إضافة مفروضة على تربة غير مواتية، وإنما أنَّها تغلغت في المجتمع بصورة كاملة، وأصبحت جزءًا من الحياة الهندية. كانت الانتخابات مهرجانًا يحوي مجموعة فريدة من الطقوس، يُجرى كل خمسة أعوام. وتجلّت طاقة ذلك النموذج تحديدًا مقارنةً بأسلافه وشِدته في مستوى الحضور المرتفع في التجمّعات الحزبية وخطب القيادات، وفي المُلصقات والشعارات المفعمة بالحيوية التي استُخدِمت لتعظيم حزب المرء أو تقويض خصومه. كانت المنافسة شديدة، على مستوى الولايات وكذلك على المستوى الوطني؛ فكانت الأحزاب المعارضة لحزب المؤتمر أحزابًا يسارية، مثل: الأحزاب الشيوعية والاشتراكية الصغيرة المتعددة، وأحزابًا يمينية، مثل: حزبي جانا سانج وسواتنترا. وفي بعض الولايات جاءت المنافسة من تجمّعات إقليمية، مثل: حزب أكالي دال في البنجاب ودرافيدا مونيترا كازاجام في مدراس.

وكما كشفت تلك الدراسات الإثنوغرافية، فقد أدت أعوام التنمية الاقتصادية العشرين إلى زيادة عملية المنافسة السياسية عمقًا وتعقيدًا؛ ففي كثير من الأحيان كان المرشحون المنافسون يتدربون على الإدارة من خلال إدارة المدارس والكرليات والتعاونيات قبل دخول انتخابات المجالس التشريعية أو البرلمانية؛ فتلك المؤسسات مثّلت وسائط للمكانة والرعاية، ومثّلت السيطرة عليها قيمة في حد ذاتها ووسيلة لحشد الدعم بين صفوف الناخبين.³

وانتخابات عام ١٩٦٧ هي أول انتخابات لديّ أنا ذكريات عنها. أكثر ما أذكره هو ذاك الشعار، الذي نُودي به في حماس في شوارع المدينة الصغيرة التي عشت فيها عند سفح مرتفعات الهيمالايا: «صوتوا لجانا سانج، وأقلعوا عن تدخين سجائر البيدي/فتلك السجائر فيها تبغ، ورجال حزب المؤتمر لصوص».

حزب المؤتمر مَلِيء باللصوص، وسجائر البيدي الهندية تحوي تلك المادة الخطرة: التبغ؛ فبنبذ كل منهما واتباع حزب جانا سانج — حزب المعارضة الرائد في تلك المدينة — يُنقّي الناخب نفسه وكذلك الحكومة. كانت تلك هي الرسالة المنشودة من الشعار، والتي بدا أنَّها لاقت صدًى لدى كثير من المواطنين. تلك هي النتيجة التي توصل إليها استطلاع لآراء الناخبين في ثلاث عشرة ولاية، أُجْري قبل الانتخابات مباشرةً على يد رائد استطلاعات الرأي في الهند، إي بي دبليو دا كوستا من المعهد الهندي للرأي العام. وخُلص ذلك

الاستطلاع إلى أنَّ حزب المؤتمر «فقد الكثير من كاريزمته»، وأقبل على الانتخابات في ثوب «الخسارة السياسية وليس الفوز المؤكد، لأول مرة».

وأشار الاستطلاع إلى أنه في حين أنَّ حزب المؤتمر سوف يحتفظ بنفوذه في الحكومة المركزية، فإن نصيبه من الأصوات سينخفض بمعدل نقطتين مئويتين أو ثلاث، وسوف يخسر ربما خمسين مقعدًا في مجلس الشعب، وأكثر من ذلك بكثير في الولايات. ووفقًا لدا كوستا، فسوف تتشكّل حكومات من غير حزب المؤتمر في ولايات كيرالا وماديا براديش وراجستان وربما أيضًا أوريسا وغرب البنغال وبيهار وأوتر براديش والبنجاب.

لماذا انحسر دعم حزب المؤتمر؟ وجدت الدراسة الاستطلاعية أنَّ الأقليات، التي مثلت جمهور ناخبين مخلص للحزب فيما مضى، خاب أملها فيه، وهكذا الحال بالنسبة لقطاعات كبيرة من الشباب والفئات الأقل تعلّمًا. وعلى النقيض، كانت المعارضة أكثر اتّحادًا من ذي قبل؛ ففي معظم الولايات، كانت الأحزاب الأخرى غير حزب المؤتمر قد عدّلت المقاعد، مما يعني أنَّ حزب المؤتمر لم يعد بوسعه استغلال انقسام الأصوات إلى ثلاثة أو أربعة فرق بسهولة كما في الماضي.

رأى دا كوستا أنَّ تلك الانتخابات العامة الرابعة سوف تستهلّ «ثورة سلمية ثانية في تاريخ الهند الحديث». بدأت الثورة السلمية الأولى على يد المهاتما غاندي عام ١٩١٩، وتوجّت باستقلال الهند عام ١٩٤٧. ومنذ ذلك الحين، احتفظ حزب المؤتمر بالسلطة في الحكومة المركزية وكذلك في الولايات كافة، ما عدا فترة قصيرة في كيرالا. أما الآن، فتلك الانتخابات ستمثّل «تفتّت ممارسة حزب المؤتمر الأحادية للسلطة». وكانت النتيجة التي خلّص إليها دا كوستا جديرة بالاعتباس: «ربما تُمثّل هذه الانتخابات معركةً على السلطة بالنسبة إلى المرشحين، ولكنها تُمثّل بالنسبة إلى عالم السياسة — كما كانت منذ نحو نصف قرن — بداية انسلاخ عن الماضي. إنها ليست انتفاضة بعدُ بأي حال من الأحوال، ولكنها قد تصير ثورةً مع مرور الوقت».⁴

القائمون باستطلاعات الرأي معروف أنهم يخطئون، ربما في الهند أكثر من أي مكان آخر. ولكن عندما ظهرت النتائج، لا بد أنَّ دا كوستا شعر بأنه أثبت وجهة نظره؛ ففي مجلس الشعب، كانت مقاعد حزب المؤتمر قد انخفض عددها من ٣٦١ إلى ٢٨٣ مقعدًا، وكانت خسائره في مجالس الولايات أعظم من ذلك. وقد لخص جدول ١٩-١ تدهور وضع الحزب.

التحول إلى اليسار

جدول ١٩-١: أداء حزب المؤتمر في الانتخابات الهندية، ١٩٥٢-١٩٦٧: الأصوات والمقاعد كنسبة مئوية من الإجمالي.

السنة	مجلس الشعب		مجالس الولايات	
	الأصوات	المقاعد	الأصوات	المقاعد
١٩٥٢	٤٥	٧٤,٤	٤٢	٦٨,٤
١٩٥٧	٤٧,٨	٧٥,١	٤٥,٥	٦٥,١
١٩٦٢	٤٤,٥	٧٢,٨	٤٤	٦٠,٧
١٩٦٧	٤٠,٧	٥٤,٥	٤٠	٤٨,٥

٣

كانت أكبر هزيمة مهينة تعرّض لها حزب المؤتمر في ولاية مدراس الجنوبية؛ ففيها نجح حزب درافيدا مونيترا كازاجام باكتساح؛ إذ ربح ١٣٨ مقعدًا من إجمالي ٢٣٤ في مجلس الولاية، ولم يربح حزب المؤتمر سوى ٥٠ مقعدًا. وأدى زعيم حزب درافيدا مونيترا كازاجام، سي إن أنادوراي، قَسَم رئاسة وزراء الولاية.

لطالما كانت مدراس معقلًا لحزب المؤتمر؛ إذ أتى كثير من الزعماء الوطنيين — في الماضي والحاضر — من تلك الولاية. ولكن في تلك المرة حتى كيه كامراج المؤرّر جرفته أمواج الهزيمة الانتخابية؛ فقد خَسِرَ في مسقط رأسه، فيرودوناجار، أمام أحد الطلبة الناشطين عمره ثمانية وعشرين عامًا ويدعى بي سرينيفاسان؛ فعندما بلغت الأنباء مدراس، بحث أعضاء حزب درافيدا مونيترا كازاجام الفرحين عن شخص يحمل اسم المنتصر نفسه، وأركبوه حصانًا، وطافوا به أرجاء المدينة. وكتبت مجلة أسبوعية محترمة عن خسارة رئيس حزب المؤتمر أنّه «من حيث المكانة السياسية — هنا وفي الخارج — لا يوجد شك في أنّ تلك كانت أسوأ ضربة تعرّض لها حزب السيد كامراج، سواء قبل الاستقلال أم بعده».⁵

كان أداء حزب المؤتمر جيدًا إلى حدٍّ بعيد في تلك الولاية؛ إذ كانت إدارته معروف عنها النزاهة والكفاءة؛ فرأى بعض المعلقين على الحدث أنّ حزب درافيدا مونيترا كازاجام استغل حركة مناهضة اللغة الهندية في ١٩٦٥ لتحقيق النصر. إلا أن المعركة ضد اللغة

الهندية ذاتها تسنّت عبر العمل التنظيمي الصبور للحزب خلال العقد السابق؛ فقد انتشر حزب درافيدا مونيترا كازاجام في البلدات والقرى، وأنشأ نوادي محلية وفروعاً له. وكانت النقطة المحورية في هذا الصدد هي صلات ذلك الحزب بصناعة الأفلام التاميلية ذات الشعبية الهائلة؛ فقد كان أحد قيادات الحزب — إم كاروناندي — كاتب سيناريو ناجحاً. والأهم من ذلك أن الحزب حظي بالدعم المادي والمعنوي للنجم السينمائي الشهير العظيم إم جي راماتشندران.

كان راماتشندران من كيرالا في الأصل، ولكنه وُلد في أسرة من عمّال المزارع في سريلانكا. وكان له أتباع متعصبون في ريف تاميل. كان يقهر قوى الشر في أفلامه، التي تمثّلت في صور متنوعة من رجال الشرطة ومُلاك الأراضي والأجانب والدولة. وكانت أفلامه تُعرض في دور عرض مزدحمة، ارتادها الناس لمشاهدة أفلامه مراراً وتكراراً. وكان أكثر أشد معجبيه إخلاصاً نساء.

تشكّلت نوادي معجبين لراماتشندران في جميع أنحاء مدراس، حيث ناقش أعضاؤها أفلامه وكذلك سياساته؛ فقد كان مؤيداً قديماً لحزب درافيدا مونيترا كازاجام، ويموّله، وكان دائماً على استعداد لإلقاء الخطب في تجمّعاته الحزبية ومؤتمراته. قبل شهر من انتخابات ١٩٦٧، أطلق نجم سينمائي منافس — إم آر رادها — الرصاص على راماتشندران وجرحه (حدثت وقعة على ما يبدو بين الرجلين نتيجة ما يُوقع بين الرجال في العموم وبين نجوم السينما الهندية على وجه الخصوص)؛ فاستُخدِمت صور النجم المُصاب بكثرة في الحملة الانتخابية. وقرر راماتشندران نفسه الترشّح للانتخابات؛ ففاز بسهولة، وكذلك حزبه.⁶

عندما أمسك حزب درافيدا مونيترا كازاجام بزمام السلطة، مارس ما سمّاه أحد الباحثين «الشعبوية الحازمة والأبوية»؛ ففي حين جلب حزب المؤتمر مشروعات صناعية كبيرة إلى الولاية، ركّز حزب درافيدا مونيترا كازاجام على البرامج التي قد تجلب له تأييداً فورياً. ومن ثم زاد الحزب نسبة الوظائف الحكومية المحجوزة للطوائف المتخلفة التي مثّلت مصدر الدعم الرئيسي للحزب. وشدّد الحزب الضوابط على تجارة الحبوب، ومنح دعماً غذائياً لفقراء الحضر. وفي الوقت نفسه، بغية تعزيز الكرامة الإقليمية، نظّمت الحكومة مؤتمراً دولياً عن الثقافة واللغة التاميلية، شارك فيه باحثون من عشرين بلداً، وأعرب فيه رئيس وزراء الولاية عن أمله في أن تصبح اللغة التاميلية لغة التواصل في الهند كلها.⁷

خَسِرَ حزب المؤتمر في كيرالا أيضًا، أمام ائتلاف من الأحزاب اليسارية؛ ففي عام ١٩٦٣ كان الحزب الشيوعي الهندي قد انقسم إلى شطرين، أحدثهما يُدعى الحزب الشيوعي الماركسي. حَظِيَ ذلك الحزب الجديد بأكثر القيادات ديناميكية، ومنهم إي إم إس نامبوديريباد؛ ففي تلك الانتخابات فاز الحزب باثنين وخمسين مقعدًا من أصل ١٣٣ مقعدًا في مجلس الولاية، بينما فاز حزب المؤتمر بثلاثين مقعدًا، وفاز الحزب الشيوعي الهندي القديم بتسعة عشر مقعدًا؛ فتحالف الشيوعيون معًا لتشكيل الحكومة، وأدَّى إي إم إس قسم رئاسة الوزراء لفترة ثانية.

كان لحزب المؤتمر تجربة خسارة سابقة في كيرالا. ولكن في تلك المرة، كان مما زاد محنته أنه خَسِرَ زمام السلطة في غرب البنغال أيضًا، الذي احتكره فيها دون منازع منذ عام ١٩٤٧. كان الرابحون في غرب البنغال هم ائتلاف الجبهة المتحدة والجبهة اليسارية، التي تَمَثَّل أعضاءؤها الرئيسيون في حزب المؤتمر البنغالي (فصيل منشق من الحزب الأصلي، كما يشير اسمه)، والحزب الشيوعي الماركسي؛ ففي انتخابات مجلس الولاية، حصل حزب المؤتمر على ١٢٧ مقعدًا من أصل ٢٨٠. فاز الحزب الشيوعي الماركسي بثلاثة وأربعين مقعدًا وفاز حزب المؤتمر البنغالي بأربعة وثلاثين مقعدًا؛ فتمكَّن هذان الحزبان، بالاشتراك مع توليفة من الجماعات اليسارية والأعضاء المستقلين، من تحقيق أغلبية بالكاد.

وأصبح أجوي موكرجي، زعيم حزب المؤتمر البنغالي، رئيس وزراء الولاية. أما نائب رئيس الوزراء فكان جيوتي باسو، محامٍ مهذب تلقى تعليمه في لندن وكثيرًا ما مثَّلَ الواجهة المتحضرة للشيوعية البنغالية. كان باسو وآخرون غيره يرون أنَّ حزبهم يمكن أن يُشكِّل سياسة الحكومة من الداخل، بينما رأى أعضاء آخرون في الحزب الشيوعي الماركسي — لا سيما كبير منظميه، برومود داسجوبتا — أن الحزب ما كان يجدر به الانضمام إلى الحكومة مطلقًا.⁸

ألَفَتْ كتب كاملة عن النزاعات الفكرية داخل الحركة الشيوعية الهندية. وكيفينا هنا أن نعرف أنَّ الحزب الشيوعي الهندي انقسم عام ١٩٦٣ بسبب نقطتي خلاف: إحداهما من خارج البلد، والأخرى من داخلها. وكانت القضيتان متصلتين؛ فالحزب الأصلي — الحزب الشيوعي الهندي — كان شديد التعلُّق بالحزب الشيوعي السوفييتي، ومن ثَمَّ نبذ الثورة المسلحة، حتى وإن كان ذلك لمجرد أن الاتحاد السوفييتي كان يرغب في الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع الحكومة الهندية. والحزب الشيوعي الماركسي المنشقُّ كان

يؤمن بوجود علاقة أُخوة بينه وبين الحزبين الشيوعيين لكل من الاتحاد السوفييتي والصين. وكان يرى أنَّ الدولة الهندية يديرها ائتلاف من البرجوازيين ومُلاك الأراضي، وأنَّ الديمقراطية البرلمانية ممارسة زائفة في معظمها، يستخدمها المرء عندما تتلاءم مع أغراضه، ويطرحها جانبًا عندما لا تتلاءم معها.⁹

سبق قرار انضمام الحزب الشيوعي الماركسي إلى الحكومة نقاش محتدم، انحاز فيه جيوتي باسو إلى الانضمام فيما عارضه برومود داسجوبتا. وفي النهاية انضم الحزب إلى الحكومة، مما أورث صغار أعضاء الحزب شعورًا قويًا بالترقب؛ فكان من البوادر المبكرة إعادة تسمية طريق هارينجتون على اسم أحد أبطال الحركة الشيوعية العالمية؛ بحيث صار عنوان القنصلية الأمريكية في أوج حرب فيتنام هو: ٧ طريق هو تشي منه، كلكتا. كانت تلك خطوة يسيرة إلى حدٍّ بعيد، ولكن فيما بعد أصبحت القرارات أصعب؛ ففي ربيع عام ١٩٦٧ شَبَّ نزاع على أرض في ناكسلباري في منطقة دارجيلنج، حيث كانت الهند تشترك في حدودها مع نيبال غربًا وباكستان شرقًا، وكانت التبت ومملكتا بوتان وسيكِّيم شبه المستقلتين على مسافة غير بعيدة. سيطرت مزارع الشاي — التي أدارت كثيرًا منها شركات مملوكة لبريطانيا — على الاقتصاد في تلك المناطق الواقعة على سفوح جبال الهمالايا. كان ثمة تاريخ من ندرة الأراضي، والنزاعات على الأراضي؛ حيث ابتغى العاملون في المزارع الحصول على أراضٍ خاصة بهم وابتغى المزارعون المستأجرون المحليون إغاثتهم من مُلاك الأراضي المُرابين.

في منطقة ناكسلباري، تولّت منظمة للفلاحين موالية للحزب الشيوعي الماركسي تعبئة فقراء الريف. كان قائدها راديكاليًا من الطبقة الوسطى — كانو سَنِيال — أكسبه رفضه لوسطه الاجتماعي في سبيل العمل في القرى أتباعًا كثيرين؛ فبدءًا من أواخر مارس ١٩٦٧ أعدت المنظمة سلسلة من التظاهرات ضد ملاك الأراضي الذين كانوا يطردون المستأجرين أو يحتكرون الحبوب أو كليهما. وازدادت التظاهرات شراسة، مما أسفر عن اشتباكات مع الشرطة، تحوّلت إلى العنف؛ فقد قُتِلَ شُرطي، فرَدَّت الشرطة بفتح النار على جمهرة من الناس؛ فقرر زعماء الفلاحين حمل السلاح، وسرعان ما بدءوا يقطعون رءوس مُلاك الأراضي.

كانت التظاهرات نابعة في الأصل من الهيكل الزراعي شديد التفاوت في شمال البنغال، لكنها ربما لم تكن لتتخذ الصورة التي وصلت إليها لو لم ينضم الحزب الشيوعي الماركسي إلى الحكومة؛ فبعض النشطاء — وربما كثير من الفلاحين — شعروا أنَّهم بوصول حزبهم

للسلطة، أصبح في مقدورهم تصحيح الهيكل الإقطاعي بأيديهم، لكنهم فوجئوا بردة فعل الحزب؛ إذ انحاز لصف قوى القانون والنظام. وبحلول نهاية صيف عام ١٩٦٧، كان ثمة نحو ١٥٠٠ شُرطي في الخدمة في ناكسلباري، وكان كانوا سَنِيال وزملاؤه القياديون في السجن، بينما لاذ متمرّدون آخرون إلى الغابة.¹⁰

وسرعان ما احتلت ناكسلباري مكانة بارزة لدى الثوار الهنود؛ فأُطلقَ اسمها على المنطقة بأسرها، وبعد فترة، على أي شخص في أي مكان مستعد لرفع السلاح على الدولة الهندية دفاعاً عن المهوَّرين والمحرومين. وأصبحت لفظة «ناكسل» البديل الشائع لكلمة «ثوري»، اللفظة التي تثير مشاعر الإعجاب والافتتان بأحد طرفي الطيف السياسي، ومشاعر النفور والاستهزاء بالطرف الآخر.¹¹

كان من المؤيدين للناكسل زُعماء جمهورية الصين الشعبية؛ ففي الأسبوع الأخير من يونيو ١٩٦٧، أعلن راديو بكين أنه قد:

بدأت مرحلة كفاح مسلح للفلاحين تحت قيادة ثوار الحزب الشيوعي الهندي في ريف منطقة دارجيلنج بولاية غرب البنغال الهندية. وهذه هي طليعة الكفاح الثوري المسلح الذي شَنَّهُ الشعب الهندي مسترشداً بتعاليم ماو تسي تونغ. وهي تعبّر عن التوجّه العام للثورة الهندية في الوقت الحالي. وشعب الهند والصين وبقيّة العالم أجمع يرحّبون بانطلاق هذا الكفاح الثوري المسلح.¹²

في الوقت الذي اشتعلت فيه أولى شرارات الثورة في ناكسلباري، كانت مجموعة أخرى من الماويين تستعد للتحرك في ولاية أندرا براديش. نشط الناكسل الأندريون في منطقتين: تيلانجانا — التي قام فيها تمرد شيوعي كبير بين عامي ١٩٤٦ و ١٩٤٩ — ومنطقة شريكاكولام على حدود أوريسا. في المنطقتين نشب النزاع بسبب الأرض والغابات. وفي الحالتين كانت أطراف الاستغلال الرئيسية هي الدولة ومُلاك الأراضي، وكان الضحايا الرئيسيون هم الفلاحين و(خاصة) القبائل. وفي كلتا الحالتين ركّزت التعبئة الشيوعية على حرية الحصول إلى ناتج الغابات، ورفع أجور العمال، وإعادة توزيع الأراضي.

في شريكاكولام قاد المعركة مُعلّم، يُدعى فمباتابو ساتيانارايانا. قاد ذلك المعلم القبائل في سلسلة من الإضرابات العمّالية، وفي الاستيلاء على الحبوب من حقول المزارعين الأثرياء وإعادة توزيعها على المحتاجين. وبحلول نهاية عام ١٩٦٧ كان مُلاك الأراضي قد استعانوا بالشرطة، التي أتت وقبضت على مئات المتظاهرين. حينئذٍ قرّر ساتيانارايانا ورجاله

حمل السلاح؛ فدهاموا منازل مُلاك الأراضي والمُقرضين، وأحرقوا سِجَلاتهم وأوراقهم؛ فاستجابت الدولة بإرسال المزيد من رجال الشرطة، حتى إنه بحلول عام ١٩٦٩، بلغ عدد قوات الشرطة الخاصة المسلحة في المنطقة تسع فصائل.

وفي تيلانجانا تزعم الكفاح تاريمالا ناجي ريدي. كان ريدي من أعضاء الحركة الشيوعية المُخَضَّرين، وأمضى سنوات في تنظيم صفوف الفلاحين وخدم أيضاً عدة فترات في مجلس الولاية التشريعي. وقد أعلن آنذاك عبثية المسار البرلماني، ثم استقال من المجلس وكذلك من الحزب الشيوعي الماركسي، ليتجه مرة أخرى إلى القرى؛ فتعاون مع العاملين على مستوى القاعدة على تعبئة الفلاحين حتى يطالبوا برفع أجورهم ووضع حد للفساد المستشري فيما بين مسؤولي الدولة. ودربوا المتمردين الشباب على استخدام السلاح. وقُسمَت المنطقة إلى أقسام، عُيِّنَ لكل قسم منها عدة «دالامات»، أو مجموعات من الثوريين المتفرّعين.¹³

في غرب البنغال، سقطت الحكومة الائتلافية في غضون أقل من عام. وفرض «حكم رئاسي» حتى عقد الانتخابات الجديدة في مطلع عام ١٩٦٩، التي زادت فيها حصة الحزب الشيوعي الماركسي بدرجة كبيرة؛ فقد ربحَ ثمانين مقعداً، ليصبح بذلك الشريك الأكبر بفارق كبير في ائتلاف جديد مع حزب المؤتمر البنغالي وأحزاب أخرى. ومرة أخرى تولى أجوي موكرجي رئاسة الوزارة، بينما أثر الحزب الشيوعي الماركسي الاحتفاظ بوزارة الداخلية والاضطلاع بدور «الأخ الأكبر» بصفة عامة.

تخللت تلك السنوات قلاقل عظيمة في الولاية، كما يتبين من عناوين الكتب المؤلفة عن تلك الفترة؛ مثل: «معاناة غرب البنغال» و«غرب البنغال: الولاية المحرومة». دار أحد محاور النزاع بين الحكومة المركزية والولاية؛ فقد كانت حكومة الهند قَلَقَةً إزاء إرساء القانون والنظام، بينما كان حزب المؤتمر الحاكم مغتاضاً من خسارته زمام السلطة في غرب البنغال. وأصبح حاكم الولاية طرفاً مهماً في النزاع، إذ تولى نقل مخاوف الحكومة المركزية (ومخاوف حزب المؤتمر، وإن لم يكن ذلك مبرراً بالقدر ذاته) إلى السياسيين المحليين. وكانت أعمال المجلس التشريعي للولاية تُعطلُ بصفة منتظمة؛ ففي إحدى المرات، مُنِعَ الحاكم فعلياً من إلقاء خطابه الافتتاحي المعهود واضطُرَّ إلى الفرار من مقر المجلس تحت حراسة الشرطة.¹⁴

دار محور ثانٍ للنزاع بين الحزبين الرئيسيين في حكومة الولاية؛ ففي حين حاول أجوي موكرجي وحزب المؤتمر البنغالي الذي ينتمي إليه (وإن كانت محاولة ضعيفة)

الإبقاء على سير العمل بأجهزة الولاية، لم يتوانَ الحزب الشيوعي الماركسي عن إثارة الاحتجاجات في الشوارع بل حتى التحريض على العنف، في سبيل تحقيق أهدافه. وفي مصانع كلكتا والمناطق المحيطة بها، اتَّبَعَ الْعُمَالُ ممارسة التطويق؛ بمعنى الإحاطة بمديريهم من أجل المطالبة بتحسين أجورهم وظروف عملهم. فيما سبق، كان يتسنى للإدارة استدعاء الشرطة، إلا أنَّ الحكومة الجديدة أصرَّت على أنَّ أيَّ تعطيل للعمل لا بد من إحالته أولاً إلى وزير العمل (أحد رجال الحزب الشيوعي الماركسي)؛ فكانت تلك بمنزلة دعوة للإضراب؛ فوفقاً لإحدى التقديرات حدث أكثر من ١٢٠٠ واقعة تطويق في الأشهر الستة الأولى بعد تسلُّم أول حكومة لائتلاف الجبهة المتحدة والجبهة اليسارية السلطة.¹⁵

ترددت أصدااء تلك الإضرابات في الصحف البريطانية، وهو ما يُعزَى في جزء منه إلى أنَّ كثيراً من الشركات الكبرى في كلكتا كان مملوكاً لبريطانيين، وفي جزء آخر إلى أنَّ كلكتا كانت عاصمة الراج البريطاني ذات يوم؛ فجاء أحد العناوين الرئيسية كالتالي: «توقعات لمزيد من الفوضى في غرب البنغال»، ونص آخر على أنَّ «أعمال الشغب توقف افتتاح مجلس غرب البنغال». فكان رد فعل كثير من أصحاب المصانع — الهنود والأوروبيين على حد سواء — هو إغلاق أعمالهم. ونقل آخرون أعمالهم إلى أماكن أخرى، في عملية هروب لرءوس الأموال أزاحت كلكتا من موقع المركز الرائد للصناعة الهندية.¹⁶

وإلى جانب الرأسماليين القلقين بشأن أرباحهم، أزعجت الفوضى السائدة رئيس وزراء غرب البنغال أيضاً؛ فقد رأى فيها صنعة أيدي الحزب الشيوعي الماركسي، التي تضمنت حقائبه الوزارية ووزارة الأراضي ووزارة العمل — اللتين تأججت فيهما المتاعب — ووزارة الداخلية، التي كان يمكن احتواء المتاعب فيها، ولكن ذلك لم يحدث. ومن ثم قرر تلميذ غاندي القديم أجوي موكرجي الاحتجاج على المحتجين، بتنظيم حملة مقاومة سلمية هو الآخر؛ فطاف أنحاء الولاية حيث ألقى الخُطْبَ، ونَدَّدَ بالحزب الشيوعي الماركسي لتشجيعه الشُّقاق الاجتماعي. ثم إنَّه، في أول ديسمبر، بدأ صوماً عن الطعام لمدة اثنتين وسبعين ساعة في مكان عام، هو حديقة كرزون جنوبي كلكتا؛ ففي تاريخ المقاومة السلمية الهندية الثري، لا بد أن تكون تلك هي الأكثر غرابة؛ إذ صام رئيس وزراء إحدى الولايات عن الطعام احتجاجاً على فشل حكومته في حفظ السلام.¹⁷

دار نزاع ثالث بين الحزب الشيوعي الماركسي والناكسل، الذين كانوا قد أسَّسوا حزباً جديداً يُدعى الحزب الشيوعي الماركسي اللينيني. وفي منطقة تلو أخرى، طَفَّقَ كوادِر الحزب القديم بتركونه وينضمون إلى الجديد، تماماً مثلما تركوا الحزب الشيوعي الهندي

في ١٩٦٣-١٩٦٤ لينضموا إلى الحزب الشيوعي الماركسي. كانت المنافسة بين الحزب الشيوعي الماركسي والحزب الشيوعي الماركسي اللينيني شديدة، بل عنيفة في كثير من الأحيان؛ فقد حثَّ زعيم الحزب الشيوعي الماركسي اللينيني — تشارو مازومدار — على القضاء على مُلَّاك الأراضي، الذين كانوا «أعداءً طبقيين»، وكذلك كوادِر الحزب الشيوعي الماركسي الذين كانوا «منحرفين يمينيين». وأنشأ الحزب الشيوعي الماركسي من جانبه جيشاً خاصاً (أطلق عليه «قوة تطوعية» على سبيل التلطيف) لتحقيق صورة «الثورة الشعبية الديمقراطية» التي يؤمن بها.¹⁸

وكما في زمن الاستعمار البريطاني، قدّمت تقارير مكتب الاستخبارات أفضل تصوير لثنايا الاضطرابات السياسية؛ فقد ذكر أحد تقارير مكتب الاستخبارات ١٣٧ «حالة فوضى كبرى في غرب البنغال» خلال فترة ستة أسابيع فحسب، ما بين ١٩ مارس و٤ مايو ١٩٧٠، وصنّفها تحت عناوين مختلفة؛ فقد وضعت عدة أحداث طرفين في مواجهة أحدهما الآخر: «الحزب الشيوعي الماركسي في مواجهة الحزب الشيوعي الهندي، والحزب الشيوعي الماركسي في مواجهة حزب المؤتمر، والحزب الشيوعي الماركسي في مواجهة الحزب الشيوعي الماركسي اللينيني». وفي بعض الأحيان كان الغضب يُوجّه نحو الدولة؛ على سبيل المثال: «الحزب الشيوعي الماركسي في مواجهة الشرطة» أو «عناصر متطرفة في مواجهة رجال الشرطة»، ويشير العنوان الأخير إلى هجوم على مركز شرطة في منطقة ملدا، حيث طعن الناكسل شُرطياً حتى الموت ونهبوا مخزن الأسلحة. وأورد التقرير حالة تحت عنوان «طلاب متطرفون في مواجهة نائب رئيس الجامعة»، مشيراً إلى واقعة حدثت في جامعة جادفبور في كلكتا، احتجز طلاب راديكاليون فيها نائب رئيس الجامعة عدة ساعات، قبل أن يُحطّموا الأثاث ويكتبوا شعارات ماويّة على جدران حجرة مكتبه.¹⁹

في القرى، كان الناكسل يأملون في تصعيد القلاقل بقطع رءوس مُلَّاك الأراضي، وظنوا أن الأثر ذاته يمكن أن يتحقق في المدينة بشنّ هجمات عشوائية على رجال الشرطة. كان كيبلينج قد أطلق على كلكتا ذات مرة «مدينة الليل المخيف»، ولكن الآن أصبح مواطنوها يخافون في النهار أيضاً؛ فكانت المتاجر تشرع في غلق أبوابها عند حلول العصر، وبحلول الغسق تصير الشوارع مهجورة.²⁰ وكتب أحد الصحفيين: «لا يمر يوم في هذه المدينة المضطربة المعدّبة دون إلقاء بضع قنابل على نقاط الحراسة أو الدوريات الشُرطيّة». وفي الوقت نفسه كانت الشرطة تدهام المنازل وأماكن إقامة الطلبة الملحقة بالكليات بحثاً عن المتطرفين. وفي إحدى الغارات صادروا مواد متفجرة تكفي لصنع ٣ آلاف قنبلة.²¹

تدفقت الكبرياء التاميلية متجددة في الجنوب، بينما تصاعدت الحروب الطبقيّة في الشرق، وتداعى الوفاق على حزب المؤتمر في أماكن أخرى أيضًا؛ ففي ولاية أوريسا، لقي حزب المؤتمر هزيمة نكراء على يد شراكة بين حزب سواتنترا وحزب النخبة المحلية من مُلاك الأراضي؛ فقد استهدفت الحملة الانتخابية لتلك الشراكة عضوين بارزين في حزب المؤتمر — بيجو بتنايك وبيرن ميترا — متهمّة إياهما بالفساد وأسلوب الحياة المبالغ في الترف؛ فزِعِم أَنَّ الرجلين تَلَقَّيا أثناء تَبَوُّئهما مقاعد السلطة في الولاية رِشًا من رجال أعمال وَمَنَحًا عقودًا حكومية مربحة لأصدقائهما وأقاربهما.²² وكان الشعار الشائع، الذي مثلَّ النسخة المحلية — إنَّ جاز التعبير — من الشعار الذي رددته الهتافات في بلدة دهرادون البعيدة، هو: «أينما وُجِدَت زجاجات الخمر، وَجِدَت بيجو وبيرن.» فعند وصول ائتلاف حزب سواتنترا وحزب مؤتمر جانا إلى السلطة، أنشأ على الفور لجنة للتحقيق في فساد الحكومة السابقة.²³

وإذ واجه حزب المؤتمر تحديات من أحزاب يمينية ويسارية، وجد نفسه ينزف من الداخل أيضًا؛ ففي معظم ولايات شمال الهند فاز في الانتخابات بأغلبية ضئيلة. ثم أصبحت تلك الأغلبيات عُرضة للدسائس، مع تشكُّل فصائل بقيادة زعماء طموحين ساعين وراء رئاسة وزارة الولاية؛ ففي ولايات أوتَر براديش وماديا براديش وهاريانا وبيهار، تشكَّلت حكومات حزب المؤتمر، ثم سقطت بتحوُّل جماعة من المنشقين الساخطين إلى الجهة المقابلة؛ ففي قاموس سياسي غني بالفعل بالأسماء، مثلَّ حزب ساميوكتا فيدهاياك دال — أو حزب المُشرِّعين المُتَّحدين — كما يتبين من اسمه، خليطًا متنوعًا متنافرًا، وائتلافًا من المُشرِّعين من اليسار واليمين والوسط، الذين لم يُوحَّد بينهم سوى الرغبة في الاستيلاء على السلطة.

تَشَكَّلت حكومات ذلك الحزب من أعضاء من حزب جانا سانج والاشتراكيين وحزب سواتنترا والأحزاب المحلية والأعضاء المنشقين عن حزب المؤتمر، وكان الأعضاء المنشقون هم العنصر الذي أتاح إمكانية تحقيق أغلبية عدية؛ فعلى أحد الأصعدة، مثلت ظاهرة حزب المُشرِّعين المُتَّحدين إشارة لصعود الطوائف الهندية المتخلفة، التي استفادت من التشريعات الخاصة بالأراضي ولكنها حُرِمَت ثمار السلطة السياسية. في الشمال، تضمَّنت تلك الطوائف الاجتماعية: الجات في هاريانا وأوتَر براديش، والكورمي والكويري في بهار، واللوهي في ماديا براديش، والياداف في تلك الولايات كافة. وفي الجنوب، تضمَّنت

الماراثيين في مهاراشترا، والفوگاليجا في ميسور، والفيلّالا في مدراس، والريديي والكامّا في أندرا براديش. كانت تلك الطوائف الاجتماعية تحتل مكانة متوسطة في التسلسل الهرمي الاجتماعي، فكانوا أدنى من البراهمة ولكنهم أعلى من المَنبُوزين. في مناطق كثيرة، مثّلت «الطبقة المسيطرة»، لكثرتها العددية وحسن تنظيمها. أما ما تفتقر إليه فكان الوصول إلى سلطة الدولة. كان حزب درافيدا مونيترا كازاجام مدعومًا من الطوائف المتخلفة بالأساس، وكذلك كان الشيوعيون، الذين زادت حصتهم من الأصوات في الشمال. ومن الجدير بالذكر أنّ كثيرًا من المنشقيّن عن حزب المؤتمر جاءوا أيضًا من تلك الطبقة.

على صعيد آخر، مثّلت حكومات حزب المشرّعين المتّحدين مجرد نتاج للطموح الشخصي. ولنأخذ ولاية ماديا براديش على سبيل المثال. بدأت مشكلات حزب المؤتمر في تلك الولاية قبل الانتخابات، عندما تركت راجماتا (الملكة الأم) مدينة جوالبور الحزب لعدم استشارتها بخصوص اختيار المرشّحين. وشنّت حملة شعواء بالاشتراك مع ابنها مدهافراو على حزب المؤتمر؛ فوفقًا لأحد تقارير مكتب الاستخبارات، أنفقت الراجماتا ٣ ملايين روبية في الانتخابات. وعلى الرغم من عودة حزب المؤتمر إلى السلطة، فقد تعرّض لهزيمة نكراء في منطقة جوالبور. وبعد ذلك — وفقًا لتقرير الاستخبارات أيضًا — كانت الراجماتا تخطط لإنفاق المزيد من المال «بغية تحويل ولاءات بعض مشرّعي حزب المؤتمر ... وإسقاط وزارة حزب المؤتمر الجديدة».²⁴

كان رئيس وزراء الولاية — وهو رجل حصيف حكيم يدعى دي بي ميشرا — مستعدًا لذلك إلى حدٍّ بعيد؛ فقد عمل هو نفسه على استمالة المنشقيّن عن أحزاب أخرى؛ وكما كتب إلى رئيس حزب المؤتمر، كان عليه «فتح الباب أمام كل من يرغب في الانضمام إلى الحزب».²⁵ إلا أنّ الراجماتا نجحت في النهاية، عندما نجح أحد الأعضاء البارزين المنشقيّن عن حزب المؤتمر — جوفند نارايّن سينج — في إقناع ثمانية وعشرين عضوًا آخر في ترك الحزب معه. وقبل التصويت الحاسم في المجلس التشريعي، أبقى سينج أتباعه معزولين في منزله الخاص، حارسًا إياهم ببندقية، لئلا يُختطف أحدهم أو يغويه أحد بتركهم.

وإذ لم تكن حكومة حزب المشرّعين المتّحدين واثقة من طول مدة حكمها، كان عليها أن تستفيد بكل يوم، أو كل أمر؛ فحدّد الوزراء رسومًا للموافقة على نقل المسؤولين أو وقفهم. ومن ثم «كانت الأوامر — لا سيما أوامر النقل — تصدر وتُلغى بسرعة مُربكة». وكالمعتاد كان حزب جانا سانج يرغب في وزارة التعليم، حتى «يتسنى بناء هيكل دائم من التابعين من خلال المدارس الابتدائية». وحصل في نهاية المطاف على وزارة الداخلية. وفيها

حافظ على السلام الطائفي بتحجيم أتباعه، وإن كان حَرَصَ كل الحِرص على «التأكد من عدم شغل مسلم لأي منصب مهم في أي إدارة».²⁶ على الرغم من الانفشاقات وما أسفرت عنه من فساد، كان ما حدث بعد انتخابات عام ١٩٦٧ مثلاً سَمَاهُ إي بي دبليو دا كوستا بالفعل: الثورة السلمية الثانية للهند؛ فقد كان بإمكان المرء آنذاك أن يستقلَّ قطاراً من نيودلهي إلى كلكتا، حيث يقطع مسافة ألف ميل في قلب الهند، دون أن يَمُرَّ بولاية واحدة يحكمها حزب المؤتمر.

٦

جلبت أواخر ستينيات القرن العشرين تأكيدات جديدة على النعرات الإقليمية؛ فالأجزاء التي كانت تنتمي لولاية حيدر آباد القديمة، ثم اندمجت في ولاية أندرا براديش عام ١٩٥٦، أصبحت ترغب في الانفصال عنها. قاد تلك الحركة طلاب الجامعة العثمانية، الذين شكّوا أن أندرا أصبحت تُدار لمصلحة النخبة الساحلية؛ فكان المفترض أن تتركز الولاية الجديدة التي طالبوا بها — وأرادوا تسميتها تيلانجانا — حول المناطق الداخلية المهملة. وكان من المفترض أن تصبح حيدر آباد عاصمة لها؛ فانطلقت دعوات الإضرابات والمسيرات، وأُوقِفَت القطارات، وصدرت اتهامات متعلقة بـ «الاحتلال الأندري» و«ظلم الشرطة».²⁷ في الجهة المقابلة من البلاد، كان ثمة ولاية جديدة اقْتُطِعَتْ في الواقع من المناطق القبلية لآسام. وكان للحركة الانفصالية هناك تاريخ طويل؛ فقد تشكّل اتحاد قبائل شرق الهند عام ١٩٥٥ لكي يُمَثِّل ساكني جبال خاسي وجاينتيا وجارو. وبعد مرور خمسة أعوام أُعيدَ تسميته ليصبح «مؤتمر زعماء الجبال لعموم الأحزاب». وفي انتخابات عام ١٩٦٧، مُنِيَ حزب المؤتمر بهزيمة نكراء في المناطق الجبلية على يد مؤتمر زعماء الجبال لعموم الأحزاب؛ فتلك التجربة — إلى جانب التَّخَوُّف من حدوث تمرد مثل حركتي ناجا وميزو — دفعا الحكومة المركزية إلى إنشاء مقاطعة جديدة في ديسمبر ١٩٦٩. وأُطْلِقَ على الولاية ميجالايا؛ أي «مثنى السحاب».²⁸

وفي ذلك الوقت، في البنجاب، طَفِقَتْ ولاية قائمة تبحث عن عاصمة لها؛ فبعد تقسيم الولاية عام ١٩٦٦، مثَّلت تشانديجار عاصمة كل من البنجاب وهاريانا. وكان السيخ يؤمنون — عن حق — أن المدينة ينبغي أن تُخَصَّصَ لهم، بل إن الحكومة المركزية أشارت إلى ذلك بالفعل. ومن ثم راح البنجابيون يُلْحُون على الحكومة حتى تفي بوعدها؛ فقامت تظاهرات شعبية طوال عامي ١٩٦٨ و١٩٦٩، وفي أكتوبر ١٩٦٩ تُوِّفِيَ المناضل

المُخَضَّرَم دَرشان سينج بيرومال عقب صوم عن الطعام بنية الضغط على نيودلهي لكي تُسَلَّم تشانديجار؛ فأصدرت رئيسة الوزراء مذكرة تعاطف مُهَدَّئة قالت فيها إنها تأمل أن «تَحَرَّك وفاة بيرومال شعب البنجاب وهاريانا صوب التقريب بين قلوبهم وأذهانهم في بادرة صُلح عظيمة».²⁹

كان الشيخ يريدون تشانديجار لهم وحدهم، وكذلك كان المهاراشريون فيما يتعلق ببومباي. أُسِّس حزب جديد في بومباي، وسُمِّيَ شيف سِنَا نَيْمَنَّا بالمحارب الماراثي شيفاجي من العصور الوسطى. من بعض النواحي كان ذلك الحزب استمرارًا لحركة ساميوكتا مهاراشترا ساميتي القديمة، وإن كان في هيئة أكثر تطرُّفًا؛ فعوضًا عن المطالبة بأن تكون «بومباي لمهاراشترا» أصبحت الدعوات تطالب بأن تكون «بومباي للمهاراشترين». كان حزب شيف سِنَا صنيعة يد رَسَّام كاريكاتير يُدْعَى بال تاكري. كان هدف تاكري الرئيسي هنود الجنوب الذين زعم أنهم يسلبون أهل المنطقة وظائفهم. وقد سَخِرَ من «المدراسيين» لابسي المِئزَّر في كتاباته ورسومه، بنما هاجم أتباعه المطاعم الأودوبية ومنازل متحدثي التاميلية والتيلوجوية. وتَمَثَّلَ هدف آخر في الشيوعيين، الذين سعى حزب شيف سِنَا إلى تقويض سيطرتهم على اتحادات عمال النسيج في المدينة بعقد صفقات مع الإدارات.

كانت بومباي هي مدينة الهند الأولى؛ إذ كانت عاصمتها المالية والصناعية، ومركز صناعة الترفيه فيها. وفي تلك المدينة شديدة التعددية في جنسياتها وثقافاتهما، أثبتت الأجندة القومية نجاحًا غير متوقع، واجتذبت المتعلِّمين العاطلين عن العمل بصفة خاصة؛ ففي عام ١٩٦٨، رَجَحَ حزب شيف سِنَا اثنين وأربعين مقعدًا في انتخابات بومباي البلدية، ليأتي في المرتبة الثانية بعد حزب المؤتمر مباشرة.³⁰

صاحبت دعوات زيادة الاستقلال في قلب الهند هذه تقلُّبات في محيطها الخارجي، تردَّدت في أوساط جماعات وزعماء هم في الأساس لم يقتنعوا تمامًا بفكرة انتمائهم إلى الهند قط؛ ففي مارس ١٩٦٨ أُطْلِقَ سراح الشيخ عبد الله من الإقامة الجبرية في كودايكانال، وسُمِّحَ له بالعودة إلى الوادي الذي ينتمي إليه. كان ذلك بعد عام من انتخابات ١٩٦٧، التي لم تكن في حقيقة الأمر حرة ونزيهة، في كشمير على الأقل؛ ففي اثنتين وعشرين دائرة انتخابية من أصل خمس وسبعين، عاد مرشحو حزب المؤتمر إلى مناصبهم بالتزكية، عندما رُفِضَتْ أوراق ترشيح خصومهم.³¹ ثم استجابت إنديرا غاندي لنصائح مستشاريها بالإفراج عن عبد الله؛ فحسب معلوماتهم، كان الشيخ في سبيله إلى «تكييف نفسه تدريجيًا» مع حقيقة أن انضمام كشمير إلى الهند مسألة لا رجوع فيها.³²

وكما عام ١٩٦٤، عاد «أسد كشمير» إلى موطنه ليلقى استقبال الأبطال، حيث استقلَّ سيارة جيب مكشوفة إلى الوادي، وتلقَّى أطواق الزهور من محبيه الذين اصطَفُوا على الطريق لتحيتته، وتشير التقديرات إلى أن ٥٠٠ ألف شخص حضروا لاستقباله. وكما كان الحال دائماً، كانت تصريحاته عرضة للتأويلات المتعددة؛ فقد قال في أحد الأماكن إنه سوف يناقش «جميع الاحتمالات» مع الحكومة الهندية، وفي مكان آخر قال إنه لن يتنازل أبداً عن «حق الكشميريين في تقرير مصيرهم». وقَدَّم لصحيفة بريطانية حلاً ثلاثي الجوانب، تمثل في الآتي: أن تتبع جامو الهند وتتبع آزاد كشمير باكستان، بينما يُوضَع الوادي — نقطة الخلاف الحقيقية — تحت وصاية الأمم المتحدة لمدة خمسة أعوام، يُجرى بعدها تصويت لتحديد إن كان سوف ينضم إلى الهند أم باكستان أم يستقلُّ. وعلى الرغم من آراء الشيخ الملتبسة في مجال السياسة، فقد كان — كعادته — واضحاً في دفاعه عن العلمانية؛ فعندما هدد نزاع بين طلبة بالتصاعد إلى حد اندلاع أعمال شغب بين الهندوس والمسلمين، هدد عبد الله الطلبة، ثم سار في شوارع المدينة القديمة حاثاً الجميع على الهدوء. ودفع أعوانه إلى قطع عهد بأنهم «مستعدون للتضحية بدمائهم في سبيل حماية حياة الأقليات في كشمير وشرفهم وممتلكاتهم».³³

وفي الوقت نفسه كان المتمردون في ناجالاند يسعون وراء حل جديد أيضاً. وبوجود فيزو في لندن، انتقلت دفعة قيادة الحركة إلى راديكاليين أصغر منه سناً، من قبيل إيساك سو وتي مويفا. وفي حين أن فيزو اعترض على طلب العون من الصين الشيوعية — نظراً لعدائيتها إزاء الديانة المسيحية — فهؤلاء الرجال لم يكن لديهم مثل تلك الموانع؛ فقد وردت تقارير تفيد بأن ١٠٠٠ شخص من قبائل ناجا عَبَرُوا الحدود إلى يونا الصينية عن طريق بورما، للحصول على المدافع الآلية ومدافع الهاون وقاذفات الصواريخ الصينية، بالإضافة إلى إرشادات استخدامها. وفي ناجالاند، وقعت اشتباكات حادة بين الجيش الهندي والمتمردين.³⁴

كان من مؤيدي التحالف مع بكين ديفيد أستور مالك صحيفة «ذي أوبزرفر»، الذي دعم قضية قبائل ناجا كثيراً. وقد تنبأ بأن ناجالاند سوف تتبع مسار أيرلندا، حيث منحت الحكومة الاستعمارية الاستقلال على مضض للجزء الجنوبي من الجزيرة. وبما أن قبائل ناجا كانت عنيدة كالأيرلنديين، فقد رأى أستور أنها «يمكنها الآن أن تستغل القوة التي سوف يمدّها بها دعم الصين ... لكي تنجح في البقاء». وكان يأمل في أن «تُوضَّح الأصوات البريطانية الصديقة لدلهي أهمية الدرس الذي اضطررنا إلى تعلّمه عندما واجهنا تحدياً

مشابهاً من جانب الأيرلنديين».³⁵ وكانت تلك النصيحة مبنيةً على استهانة خطيرة — إن لم تكن مأساوية — بقوة الدولة الهندية.

٧

من المثير للانزعاج أنَّ ستينيات القرن العشرين جلبت أيضاً تصاعداً في وتيرة العنف بين الهندوس والمسلمين؛ فوفقاً للأرقام الصادرة عن مجلس التكامل الوطني، وقعت ١٣٢ واقعة عنف طائفي عام ١٩٦٦، و ٢٢٠ واقعة عام ١٩٦٧، و ٢٤٦ واقعة عام ١٩٦٨ (استمرَّ الاتجاه المتنامي طوال عامَي ١٩٦٩ و ١٩٧٠). وكثيراً ما كانت تلك النزاعات تنشأ في الأصل عن خلافات تافهة، مثل عزف الموسيقى أمام مسجد، أو ذبح بقرة بالقرب من معبد. وأحياناً كانت المتاعب تبدأ باعتداءات على نساء أو مشاجرات على ملكية. وكان أكبر عدد من الوقائع في ولايتي بيهار وأوتر براديش.³⁶

كان أحد أسباب نوبة العنف تلك هو ضعف حكومات الولايات. وكانت أكثرها استحقاقاً للوم هي حكومات حزب المشرعين المتحدين، التي كانت مترددة بصدد استخدام القوة لوقف أعمال الشغب أو مرتكبيها. ونَمَثَل سبب آخر في أنَّه عقب حرب عام ١٩٦٥، كانت المشاعر المعادية لباكستان متأججة. وكان من اليسير تحويلها ضد المسلمين الهنود، الذين اعتُبروا (ظُلماً) طابوراً خامساً يعمل لصالح العدو. وكان الهندوس الذين يستلهمون مواقفهم من حزب جانا سانج ميالين بصفة خاصة لتوجيه مثل تلك الإهانات الساخرة للمسلمين؛ فعندما يشبُّ نزاع، يضيف الهندوس إلى الشعارين الدينيين القديمين المتقابلين — «هار مهاديف» (كلنا شيفا) و«الله أكبر» — شعاراً جديداً، هو: «باكستان يا قبرستان» (إما أن تذهبوا إلى باكستان أو نرسلكم إلى قبوركم).³⁷

وقع أحد أسوأ أعمال الشغب في مدينة الله أباد، المدينة الجواراتية التي كانت يوماً موطن المهاتما غاندي. ومن قبيل المفارقة أنَّ الشغب حدث عشية ذكرى مولد غاندي المائة، ومن ثم كانت مصدر إحراج للحكومة، التي كانت خطَّطت لاحتفال مهيب، تأتي كبار الشخصيات لحضوره من جميع أنحاء العالم؛ ففي يوم ١٢ سبتمبر من عام ١٩٦٩، التقت مسيرة لإحياء ذكرى أحد الأولياء المسلمين بجماعة من المتصوفين الهندوس (السادهو) في طريق عودتهم إلى المعبد مصطحبين معهم أبقاراً؛ فدارت مُشادة كلامية بين الطرفين، دخل بعض الشباب المسلمين على إثرها المعبد وحطَّموا بضعة تماثيل. ذهب وفد من المسلمين — بقيادة محامٍ محترم — على الفور للاعتذار، ولكنَّهم عجزوا عن استرضاء

الكهنة. وإذ ذاع خبر تدنيس المعبد، بدأت حشود الهندوس تتجمع، باحثة عن أهداف تهاجمها. فحرقت مصاحف في إحدى المناطق، وهوجمت متاجر المسلمين في أخرى. ورد عليهم المسلمون، فانتشرت الاضطرابات في أنحاء المدينة ووصلت في نهاية المطاف إلى مدن قريبة من أحمد أباد. وإذ وقفت الشرطة مكتوفة الأيدي، راحت العصابات تتقاتل في الشوارع الضيقة للمدينة القديمة. وبعد أسبوع من القتال، استدعى الجيش لإعادة السلام في الأنحاء؛ فكانت حصيلة الأحداث مقتل أكثر من ألف شخص وتشريد ٣٠ ألفاً. وكان معظم القتلى والمشردين من المسلمين.³⁸

وقعت أعمال شغب خطيرة في رانتشي ببيهار في صيف عام ١٩٦٧، وأعمال شغب سيئة في جلاون بمهاراشترا، بعد ثلاثة أعوام. وفي الفترة التي تخللت الحدثين شهد عدد كبير من المدن الأخرى في شمال الهند وغربها عنفاً طائفيًا. وأشار الكاتب كُشوانت سينج إلى أن المراهق الهندي صار يتعلم جغرافية بلده من خلال تاريخ القتل؛ فعليكرة ورائنتشي وأحمد أباد لم تعد مراكز للتعليم أو الثقافة أو الصناعة، وإنما أماكن اقترف فيها الهنود مجازر بعضهم في حق بعض باسم الدين. وكما أشار سينج، ففي أعمال الشغب تلك «تسعة أعشار القتلى كانوا من المسلمين. وتسعة أعشار المنازل والمؤسسات التجارية المدمرة كانت لمسلمين». وكانت أغلبية من سُردوا وقُبض عليهم من المسلمين أيضًا. ثم تساءل سينج: «هل لنا أن نعجب من أن الهندي المسلم لم يعد يشعر بالأمان في الهند العلمانية؟ إنه يشعر بالاضطهاد، وبأنه مواطن من الدرجة الثانية».³⁹

في ١٩٦٧-١٩٦٨، عندما تصاعدت حدة المشاعر الطائفية، كان رئيس الهند مسلمًا (الدكتور ذاكر حسين) وكذلك رئيس المحكمة العليا (محمد هداية الله). إلا أنهما — كما أشارت مجلة في دلهي — لم يمثلًا بأي حال «وضع المسلمين في الحياة الهندية بصفة عامة»؛ فقد كان تمثيل المسلمين منخفضًا للغاية في المهّن من قبيل الهندسة والطب، وفي مجالات الصناعة والتجارة والقوات المسلحة. كان ذلك الوضع يُعزى في جزء منه إلى فرار الطائفة العليا من المسلمين إلى باكستان، إلا أن الاضطهاد الاجتماعي الخفي أسهم فيه أيضًا. وقد كان المسلمون راسخين في دعمهم لحزب المؤتمر، ولكنهم في انتخابات عام ١٩٦٧ صوّتوا بأعداد كبيرة لأحزاب أخرى، تعبيرًا عن خيبة أملهم فيه. وكانت معضلة المسلمين نتاج التعصّب والسياسات الطائفية من جانب الهندوس، والقيادة المُعوّقة من جانبهم.⁴⁰

من وجهة نظر المؤرخين، تحمل أواخر ستينيات القرن العشرين شبهًا بأواخر أربعينياته؛ فقد كانت مثلها فترة أزمات وصراعات، وسخط طبقي وديني وعِرقي وإقليمي، وحكومة مركزية تبدو متماسكة بالكاد. وإنني لأتساءل إن كانت أوجه الشبه تلك قد تراءت للهنود المعاصرين لتلك الفترة: لشاغلي مقاعد السلطة تحديدًا، ورئيسة الوزراء في المقام الأول.

لم تكن أوجه الشبه قائمة على المستوى الوطني أو الاجتماعي فحسب، وإنما على المستوى العائلي أيضًا؛ فعندما كان الراج البريطاني في النزاع الأخير، تولّى نهرو رئاسة وزارة حكومة مؤقتة عام ١٩٤٦. وفي العام التالي، عندما استقلت الهند، اكتسب منصبه مزيدًا من الأهمية. وكذلك إنديرا غاندي أُقحمت في السلطة بغتة عام ١٩٦٦، وفي العام التالي، تأكدت وظيفتها على نحو رسمي، عندما قادت حزبها إلى الفوز في الانتخابات. ومثل نهرو، كانت مسيطرة على مقاليد الأمور في دلهي. ومثله أيضًا لم تستطع التأكد من مدى النطاق الذي بلغته سيطرة حكومتها خارج دلهي. وكلاهما اضطرّ للتعامل مع تمرّد شيوعي وصراعات طائفية. وقد واجهته، زيادةً عنها، مشكلة الولايات الأميرية، بينما واجهت هي مشكلة وجود نحو ١٢ حكومة معارضة لحزب المؤتمر في الولايات.

وهنا انتهت أوجه التشابه؛ ففي إطار سعي نهرو إلى توحيد الهند المقسّمة، صاغ أيديولوجية ارتكزت على أربعة أعمدة رئيسية؛ أولاً: الديمقراطية، بمعنى حرية اختيار المرء لصديقه والبوح بمكنونات صدره (وباللغة التي يختارها)، والأهم من ذلك كله: حرية اختيار المرء لقادته من خلال انتخابات دورية قائمة على حق التصويت لجميع البالغين. وثانيًا: العلمانية، بمعنى حيادية الدولة في مسائل الدين، والتزامها بالحفاظ على السلام المجتمعي. ثالثًا: الاشتراكية، بمعنى محاولة زيادة الإنتاجية مع محاولة التوزيع المتساوي للدخل (والفرص الاجتماعية). رابعًا: عدم الانحياز، بالنّأى بالهند عن خصومات القوى الكبرى. وكان من العناصر الأقل جاذبية — وإن لم يستتبع ذلك بالضرورة قلة أهميتها — التي اشتملت عليها تلك الرؤية العالمية: التنمية الواعية لنظام متعدد الأحزاب (من الجدير بالذكر أنّ ذلك تم عن طريق النقاشات البرلمانية) واحترام استقلال القضاء عن السلطة التنفيذية.

على الرغم من أنّ تلك المعتقدات أعيدت صياغتها في سياق الهند حديثة الاستقلال، فقد أخذت تتطور لأكثر من عشرين عامًا؛ فقد كان نهرو رجلًا واسع الاطلاع وكثير الأسفار. ومن خلال أسفاره وقراءاته، توصّل إلى تركيبة من الاشتراكية والليبرالية ظنها

ملائمة لبلده. بمعنى آخر، كانت المعتقدات السياسية التي أعرب عنها — ودعا شعب الهند إلى مشاركته فيها — نابعة منه.

أما في حالة إنديرا غاندي فلا يمكن للمرء التأكد؛ فهي لم تكن واسعة الاطلاع ولا كثيرة الأسفار. كانت وطنية بلا شك؛ إذ نشأت وترعرعت في كنف حركة التحرير، وشاركت قاداتها التزامهم الراسخ بالحفاظ على مصالح الهند في العالم. أما الأمر الذي يُشك فيه، فكان رؤيتها للطريقة المثلى للحفاظ على تلك المصالح؛ فطوال الأعوام التي قضتها على الساحة السياسية، لم تكشف معتقداتها الأساسية لا لحزبها ولا لعامة الشعب؛ فهم لم يعرفوا رأيها الحقيقي في اقتصاد السوق، أو الحرب الباردة، أو العلاقات بين الأديان، أو مؤسسات الديمقراطية وعملياتها. تمتلئ المجلدات العديدة التي تضمنتها «الأعمال المختارة» لنهر بكتابات عن تلك الموضوعات، وهي الموضوعات التي لم تبح السيدة غاندي بكلمة بصدها قبل عام ١٩٦٧.

كانت رئيسة الوزراء معدومة الأيديولوجية — إن جاز التعبير — وهي سمة لم يشاركها فيها مستشاروها. كان كبير هؤلاء المستشارين هو سكرتيرها الأول، بي إن هاكسر، الذي تلقى تعليمه في كلية لندن للاقتصاد ونال رخصة مزاوله مهنة المحاماة في المملكة المتحدة، قبل أن يعود لكي يمارس القانون في أحمد أباد. وعند الاستقلال، التحق بالخارجية الهندية، وأصبح سفير الهند لدى النمسا وأول مفوض سامي هندي لدى نيجيريا. وفي عام ١٩٦٧، كان نائب المفوض السامي في لندن، عندما طلبت منه السيدة غاندي الانضمام إلى طاقم مستشاريها؛ فقد اشتركت معه في مسقط رأسها وأصلها — إذ كان كلاهما من البانديت الكشميريين — وكان لديهما كثير من الأصدقاء المشتركين.

كان هاكسر ذا معرفة موسوعية إلى حد ما؛ فقد كان دارساً للرياضيات، وكذلك كان شديد الاهتمام بالتاريخ، لا سيما التاريخ الدبلوماسي والعسكري. وتضمنت مجالات اهتمامه الأخرى الأنثروبولوجيا — كان قد حضر حلقة دراسية لبرونيسلاف مالينوفسكي في كلية لندن للاقتصاد — والطعام (كان طاهياً لا يُعلَى عليه). كان هاكسر عادةً ما يتفوق على أصدقائه وزملائه بسعة معرفته وقوة آرائه. إلا أنه في حالته لم تكن القوة الفكرية مقترنة بالضرورة بالفطنة الفكرية؛ فقد كانت آراؤه السياسية مماثلة لآراء الجناح اليساري في حزب العمل البريطاني نحو عام ١٩٤٥؛ فكان من أنصار الدولة وأعداء السوق في الشؤون الاقتصادية، وكان مناصراً للاتحاد السوفييتي ومعادياً للولايات المتحدة في السياسة الخارجية. ويتحتم علينا القول إنه إضافةً إلى ذلك كان يتحلى بنزاهة لا تتزعزع.⁴¹

وهذا الكتاب يدين بفضل كبير إلى بي إن هاكسّر، الذي قدّمت أوراقه — ٥٠٠ ملف كامل — نافذة مميزة على تاريخ عصره. إلا أنّ رئيسة وزراء ذلك العصر كانت تدين له بالفضل بدرجة أكبر؛ فكما كتبت كاثرين فرانك: «إنديرا كانت تثق بذكاء هاكسّر ورجاحة عقله ثقة تامة لا يشوبها شك؛ ففي الفترة من عام ١٩٦٧ إلى ١٩٧٣، كان هو الشخص الأكثر نفوذًا وقوة في الحكومة على الأرجح».⁴² وشارك هاكسّر نفوذه وقوته الدبلوماسي المتمرس تي إن كاول، والسياسي الذي تحول إلى دبلوماسي دي بي دهار، والاقتصادي الذي تحول إلى مسئول حكومي كبير بي إن دهار، والشرطي الذي أصبح محللاً أمنياً آر إن كاو. وكانوا يُعرفون مجتمعين (من وراء ظهورهم) بلقب «الإخوة باندافا الخمسة»، تيمناً بالإخوة الخمسة الأبطال في ملحمة «مهابهاراتا». وكان من قبيل المصادفة أنهم جميعاً كانوا براهمة كشميريين. كذلك كان ثمة مجموعة خارجية من المستشارين، كانوا بالمثل مسئولين أو مفكرين عوضاً عن أن يكونوا سياسيين بمعنى الكلمة.

ولم يكن ذلك من قبيل المصادفة؛ فبدرجة أكبر من لال بهادور شاستري، كانت السيدة غاندي بحاجة إلى تأكيد استقلالها عن «نقابة» حزب المؤتمر التي اختارتها؛ فمن الناحية الاجتماعية لم يجمعها الكثير بزعماء الحزب؛ فقد كان أصدقاؤها ينتمون إلى وسط أكثر رُقياً. وإضافة إلى ذلك، لم يكن في وسعها أن تعرف على وجه التأكيد متى قد يحاول الزعماء إبعادها عن منصبها. ومن ثم أصبحت تعتمد على نصيحة كبار المسئولين الحكوميين في محيطها؛ فهم لم يكن لديهم طموحات سياسية شخصية، ولكنهم كان لديهم آراء سياسية، اعتنقتها هي أيضاً مع مرور الوقت لأسباب خاصة بها.

٩

بعد انتخابات عام ١٩٦٧ أوضح مورارجي ديساي مجدداً رغبته في أن يصبح رئيساً للوزراء؛ فكان الحل الوسط الذي تم التوصل إليه هو جعله وزيراً للمالية ونائباً لرئيس الوزراء، وهو منصب لم يشغله أحد منذ وفاة فالابهاي باتيل.

أمام حصار النقابة وتهديد ديساي، سعت رئيسة الوزراء إلى تحديد هويتها الخاصة بتقديم نفسها على أنها اشتراكية، استجابةً لنصيحة بي إن هاكسّر؛ ففي مذكرة أعدّها لها في يناير ١٩٦٨، نصحتها بقصّ جناحي ديساي، ربما بتعيين «نائب» رئيس وزراء آخر أو اثنين. وإلى جانب اختيار رئيسة الوزراء وزراء مواليين لها، كان عليها أيضاً تكوين «تحالفات تقدّمية أوسع تحت قيادتها الشخصية الأكثر فاعلية». وتحقيقاً لهذا الغرض

كانت بحاجة إلى «بث صورتها الأيديولوجية الخاصة بمزيد من القوة للناس مباشرة، متجاوزة زملاءها وأعضاء حزبها».⁴³

كانت إنديرا غاندي نادرًا ما تذكر كلمة «اشتراكية» قبل عام ١٩٦٧، على الرغم من كونها أحد الأعمدة الأربعة التي ارتكزت عليها فلسفة والدها السياسية. ومن الجدير بالذكر أنها كانت العمود الذي نصبه بحماس مسئولوها الحكوميون. كان انجذابهم إليها سلبياً في جانب منه، نابغاً من نفور البراهمة من العمل التجاري ورجال الأعمال. إلا أنه كان ثمة توحّد إيجابي أيضاً مع فكرة الاشتراكية؛ فقد كانوا يعتقدون أن زيادة دور الدولة في الاقتصاد أمر ضروري لضمان المساواة الاجتماعية فضلاً عن تعزيز التكامل الوطني. وكتب أحدهم أن القطاع العام يُمثّل «نموذجاً مُكَبَّرًا للهند الموحّدة». ففي القطاع الخاص، كان البنجابيون يُوظّفون البنجابيين، والمارواريون لا يثقون إلا بالمارواريين، ولكن في السكك الحديدية الهندية وفي مصانع الصلب الضخمة كان التاميليون يعملون إلى جانب البيهاريين، والهندوس مع المسلمين، والبراهمة مع الهاريجان؛ فسواء كانت الاشتراكية قابلة للتطبيق اقتصادياً أم لا، فقد كانت «ضرورة اجتماعية». فكانت «الاشتراكية والقطاع العام الكبير ... سلاحين فعّالين لتشكيل هند متحدة ومتكاملة».⁴⁴

اتسمت اشتراكية بي إن هاكسر وزملائه بجوهر أخلاقي قوي. إلا أن جاذبيتها بالنسبة إلى رئيسة الوزراء كانت براجماتية؛ إذ مثّلت وسيلة لتمييز نفسها عن الحرس القديم في حزب المؤتمر. وفي مايو ١٩٦٧ قدّمت برنامجاً من عشر نقاط للإصلاح إلى الحزب: تضمّن «الرقابة الاجتماعية» على البنوك، وإلغاء مخصّصات الأمراء من الخزنة، وكفالة حد أدنى من الأجور للعمالة الزراعية والصناعية. لم تبدِ النقابة حماساً لبرنامج الإصلاح، ولكن البرنامج حظي بإعجاب الجيل الأصغر سنّاً، الذين ارتأوا في الانتكاسات الأخيرة التي تعرض لها الحزب عاقبة لعدم وفائه بعهوده على مرّ السنين.⁴⁵

وقد أعربت السيدة غاندي صراحةً في خطب ألقته بعد إعادة انتخابها عن اهتمامها الشديد بالفقراء والمهمّشين. وإن تحدثت أمام مجلس الشعب الهندي في فبراير ١٩٦٨، شدّدت على مشكلات العمالة غير المألّكة لأراضٍ، وأعربت عن «قلق إزاء أقليات الهند كافة»، ودافعت عن القطاع العام في وجه انتقاده بأنّه لا يحقق ربكاً (كان ردّها أنّه لا حاجة به إلى تحقيق مكاسب، بما أنه يُشَيّد قاعدةً للنمو الاقتصادي). وفي حديث موجّه إلى مجلس الولايات في أغسطس، طالبت بإبرام «صفقة جديدة للمقهورين»، ولا سيما الطوائف المُجَدّولة والقبائل المُجَدّولة، وتعهّدت بإيلاء «اهتمام وجهد متواصلين

في سبيل هذه القضية». وبعد بضعة أيام، في الخطاب الذي ألقته بمناسبة عيد الاستقلال من فوق أسوار القلعة الحمراء، اختصت بالذكر «رجال الصناعة ورجال الأعمال» الذين وانتهم جرأة الحديث عن العمال غير المنضبطين مع استمرارهم في «تحقيق أرباح كبيرة وتقاضي رواتب ضخمة».⁴⁶

لقيت تلك الرؤى صدى لدى من يدعون «الشباب المتمردين» في حزب المؤتمر، الذين كونوا فصيلًا اشتراكيًا داخل الحزب. واستخدموا المنبر البرلماني لطرح أسئلة محرّجة على أكثر الوزراء محافظة. ووجه أحد هؤلاء الشباب — تشاندرا شيكار — اتهامات بالفساد ضد كانتني، ابن مورارجي ديساي. وألح أيضًا إلى أن وزير المالية أصدر تراخيص على نحو مخالف إلى إحدى المؤسسات الصناعية الكبيرة. واعتقد أنه كان يتحدث بالوكالة عن رئيسة الوزراء، وعلى أي حال، فقد امتنعت عن توبيخه على اتهاماته.⁴⁷

كتب أحد مدوني السيرة الذاتية للسيدة غاندي أنها خلال عامي ١٩٦٨ و١٩٦٩ كانت «زعيمة محبطة؛ فهي لم تكن قوية بما يكفي لتحدي تنظيم حزب المؤتمر، ولا كانت مندفعة بما يكفي للاستقالة».⁴⁸ ثم وانتهت الفرصة في صيف ١٩٦٩، عندما تُوِّفِّي الدكتور ذاكر حسين في منتصف فترة رئاسته للجمهورية. كانت النقابة ترغب في الاستعاضة عنه بأحد رجالها؛ إن سانجيفا ريدي، رئيس سابق لمجلس الشعب ورئيس وزراء ولاية أندرا براديش سابقًا. إلا أن السيدة غاندي أثرت نائب الرئيس؛ في في جيرى، زعيم عمالي ربطتها به علاقة طيبة جدًا.

وفي الأسبوع الأول من يوليو ١٩٦٩، اجتمعت لجنة حزب المؤتمر لعموم الهند في بنجالور. وقبل توجه رئيسة الوزراء إلى ذلك الاجتماع، يبدو أن بي إن هاكسر أخبرها أن «السبيل الأمثل لكسر شوكة النقابة هو تحويل الصراع على السلطة الشخصية إلى صراع أيديولوجي».⁴⁹ ففي بنجالور، أبدت السيدة غاندي صراحةً انحيازها إلى صف جناح الشباب المتمردين باقتراحها التأميم الفوري للبنوك الكبرى. وعارضت كذلك ترشيح سانجيفا ريدي لرئاسة الجمهورية، ولكن اعتراضها رُفِضَ بأغلبية اللجنة العاملة.

وعند عودة السيدة غاندي إلى دلهي، أعفت مورارجي ديساي من وزارة المالية؛ فقد كان معروفًا بمعارضته تأميم البنوك، وقال للبرلمان ذات مرة إن ذلك من شأنه أن «يُمثِّل عبئًا بالغًا على الموارد الإدارية للحكومة دون التطرُّق للمشكلات الأساسية». وكان ديساي يعتقد أن سيطرة الدولة على البنوك من شأنه أن يخفض الموارد المتاحة للنمو الاقتصادي ويزيد البيروقراطية والروتين الحكومي.⁵⁰

بعد إعفاء ديساي من وزارة المالية، أصدرت السيدة غاندي مرسومًا ينص على تولي الدولة إدارة أربعة عشر بنكًا خاصًا. وبررت تلك الخطوة عبر إذاعة «أول إنديا راديو» قائلة إنَّ الهند «دولة عريقة ولكنها ديمقراطية شابة، عليها أن تظل يقظة دائمًا لكي تحوّل دون سيطرة قلة على النظام الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي». وكان ذلك يستلزم «ألا تخضع البنوك الكبرى للرقابة الاجتماعية فحسب وإنما للملكية العامة أيضًا»، حتى يتسنى تقديمها الائتمان لا إلى الشركات الكبرى فحسب وإنما إلى «ملايين المزارعين والحرفيين وغيرهم من أصحاب المهن الحرة».⁵¹

وَدَعَت رئيسة الوزراء في بيان للصحافة أنه كان ثمة «تأييد كبير في أنحاء البلاد» للتأميم؛ فقد حَظِيَ بتأييد ٩٥٪ من الناس، بينما لم تعارضه سوى الصحف الكبيرة التي تُمثِّل مصالح رجال الأعمال. إلا أنَّ مجلة «ثوت» الأسبوعية الصغيرة المستقلة أشارت إلى أنَّ ذلك قد يكون مَسْعَى شخصيًا مُنْذَرًا بثياب معركة أيديولوجية؛ فالسيدة غاندي «اختارت أن تتبنى موقفًا راديكاليًا فجأة كخطوة تكتيكية في إطار سعيها الشخصي إلى السيطرة داخل حزب المؤتمر». وأضافت المجلة أنها تأمل الآن في «إظهار نفسها في صورة الشخصية القومية التي لا تحتاج إلى حزب المؤتمر بقدر حاجته هو إليها».⁵²

قَدِّم طعن على قرار تأميم البنوك في المحكمة العليا، حيث أقرَّ بصحته، ولكن حكم المحكمة أبطل على الفور بإصدار الحكومة مرسومًا جديدًا، مَوْقَعًا من رئيس الجمهورية هذه المرة. وخلال الأشهر الستة الأولى من سيطرة الدولة على قطاع البنوك، شَهِد القطاع توسُّعًا هائلًا؛ حيث افتُتِح ١١٠٠ فرع جديد، نسبة كبيرة منهم في مناطق ريفية نائية لم تصلها خدمة الائتمان الرسمي مسبقًا قط.⁵³

١٠

تحوّل الانتباه آنذاك إلى انتخاب رئيس جديد، وهي العملية التي تتم بتصويت جميع أعضاء البرلمان والمجالس التشريعية للولايات. كان المرشح الرسمي لحزب المؤتمر هو سانجيفا ريدي. وقرَّر في في جيري أن يترشح كمستقل. ورشَّحت المعارضة سي دي دشموك، موظف الخدمة المدنية والوزير الاتحادي السابق. وفي انتهاك للممارسات الحزبية والانضباط الحزبي، قرَّرت رئيسة الوزراء دعم في في جيري. لم يُعلن ذلك القرار على الملأ، ولكنه نُقل إلى أتباعها، الذين طافوا بالأعضاء الأصغر سنًا في حزب المؤتمر طالبين منهم التصويت لصالح جيري. آنذاك أَلَحَّ رئيس حزب المؤتمر — إس نيجالنجابا — على

رئيسة الوزراء لكي تصدر إعلاناً رسمياً بدعم ريدي. وعندما رفضت، تحدّث إلى زعماء حزبي جانا سانج وسواتنترا، طالباً إليهم تحويل ولائهم من سوبّا راو إلى ريدي؛ فاستغل معسكر السيدة غاندي هذه الخطوة، مُنْهَماً نيجالنجاباً بمخالطة العدو، و«قَدَّمَ طلباً رسمياً» بعقد اجتماع للجنة حزب المؤتمر لعموم الهند، لكنه قوبل بالرفض.

قبل الانتخابات الرئاسية — التي كان من المُزْمَع عقْدُها في ٢٠ أغسطس ١٩٦٩ — بأربعة أيام، تحدّثت السيدة غاندي أخيراً؛ فطلبت «تصويت الضمير». وكانت تلك دعوة لأعضاء حزب المؤتمر لكي يتحدّوا المنظومة التي يتبعونها ويصوّتوا للمرشح المنافس. وكان ذلك ما فعلوه، بأعداد كبيرة. صوّت كثير من أعضاء الحزب القدامى لصالح ريدي، ولكن في نهاية المطاف فاز جيري، في الجولة الثانية؛ فآنذاك بدأت مراسلات مريرة بين رئيس حزب المؤتمر ورئيسة الوزراء. وأخيراً، في يوم ١٢ نوفمبر، فصّلت السيدة غاندي من حزب المؤتمر بدعوى «عدم الانضباط». بحلول ذلك الوقت كان كثير من نواب البرلمان قد انحازوا إلى صفها؛ ففي ديسمبر، أُقيمت جلستان متنافستان لحزب المؤتمر؛ حيث انعقدت جلسة الحزب الأصلي في أحمد آباد، بينما انعقدت جلسة منافسه في بومباي. وأصبح هذان الحزبان يُعرفان بحزب المؤتمر «أوه» وحزب المؤتمر «آر». وقيل إن الحرفين يرمزان إلى لفظتي Organization وRequisitionist؛ أو «التنظيمي» و«المُطالب». وفي رؤية أخرى، رمزا إلى لفظتي Old وReform؛ أو «القديم» و«الإصلاحي».⁵⁴

عند فصل السيدة غاندي من حزب المؤتمر، اتهمها نيجالنجاباً بتشجيع عبادة الشخصية، والترويج لنفسها مع تجاوز الحزب والأمة. وأشار إلى أن تاريخ القرن العشرين:

حافل بنماذج المآسي التي تحلّ بالديمقراطية عندما يسقط زعيم، بلغ سُدّة الحكم معتلياً موجة شعبية أو بدعم منظمة ديمقراطية، ضحية النرجسية السياسية ويتلقى تشجيعاً من زمرة من المُتَزَلِّفين المُجَرَّدِينَ من المبادئ الذين يستخدمون الفساد والإرهاب لتكميم أفواه المعارضة ومحاولة جعل الرأي العام صدئاً للسلطة. وحزب المؤتمر بوصفه تنظيمًا مُكْرَّساً للديمقراطية والاشتراكية عليه محاربة مثل هذه الاتجاهات.⁵⁵

قضى نيجالنجاباً عمره كله عضواً في حزب المؤتمر: كان رجلاً من أصل ريفي انضمّ إلى حركة التحرير وهو شابٌّ يافع؛ فكان هو مؤسس الحزب في ميسور، وخدم بعد

ذلك ثلاث فترات في منصب رئيس وزراء تلك الولاية؛⁵⁶ فلم يكن ثمة شك في التزامه تجاه الحزب والديمقراطية. لكن «الاشتراكية» كانت أمراً آخر؛ فحركة تأميم البنوك عَصِدَتْ ادِّعاء غريمته اعتناقها الاشتراكية، بينما أضعفت محاولة نيجالنجاباً استمالة حزبي جانا سانج وسواتنترا ادعاءه هو. وتَكَرَّس ذلك التناقض باطراد في الخطب التي ألقتها السيدة غاندي والرسائل التي حملت اسمها، وإن كانتا في الواقع صنيعاً أيدي بي إن هاكسر وزملائه. وفيها قُدِّمَت رئيسة الوزراء في صورة معتنقة الاشتراكية في الاقتصاد والعلمانية في أمور الدين، ونصيرة الفقراء وتنمية الدولة ككل. وفي المقابل قِيلَ إنَّ رئيس الحزب كان يشجع الرأسمالية في الاقتصاد والنزعة الطائفية في الدين.⁵⁷

كُلَّ ذلك العرض بنجاح ملحوظ؛ فمن بين ٧٠٥ أعضاء في لجنة حزب المؤتمر لعموم الهند، حضر ٤٤٦ جلسة حزب المؤتمر «آر»، ومن بين ٤٢٩ نائباً برلمانياً من حزب المؤتمر (في المجلسين)، انضم ٣١٠ إلى معسكر رئيسة الوزراء. كان مائتان وعشرون عضواً منهم نواباً في مجلس الولايات؛ فكان حزب المؤتمر «آر» يحتاج إلى خمسة وأربعين مقعداً للوصول إلى أغلبية؛ فتحوَّل إلى النواب المستقلين والحزب الشيوعي الهندي لسد الفجوة. وقد سَعِدَ الحزب الشيوعي الهندي بالانضمام إليه؛ إذ ارتأى في تحول السيدة غاندي إلى اليسار فرصة لتوسيع نفوذه. وفي أغسطس ١٩٦٩، كتب صحفي مؤثر من المُقَرَّبِينَ إلى الحزب الشيوعي الهندي، مُعلِّقاً على المعركة الدائرة داخل حزب المؤتمر: «لقد مُرِّقَت مزاعم النقابة إرباً. وثمة مدٌّ في شئون الدولة كمد البحر». وأضاف: «وليس ثمة شك يُذكر في أنَّ السيدة إنديرا غاندي تغتنم الفرصة في عنفوانها ... فالمد يرمز إلى الجماهير المتحمسة من مختلف مناحي الحياة الذين يتوافدون إلى منزل رئيسة الوزراء كل يوم. هذا ليس مجرد ولع عادي بالنظر إلى وجه جميل، وإنما هم يُمَثِّلُون تأكيداً جديداً لقوة الشعب». ثم أعرب الصحفي عن تطلُّعه قُدِّماً إلى «إعمال أجندة اقتصادية راديكالية واتخاذ موقف حازم من الطائفية».⁵⁸

في موقف مشابه، في الفترة ما بين ١٩٥٠-١٩٥٢، انتظر جواهر لال نهرو الوقت المناسب؛ فعندما واجهه التحدي المحافظ من جانب تندن وشركائه، عمل مع الحزب على تنفيذ رغبته عوضاً عن تقسيمه. ولكن الآن، مثلما قال أحد المراقبين المطلعين، السيدة غاندي «أظهرت خروجاً غريباً على تقاليد حزب المؤتمر». فعلى النقيض من النهج التصاعدي التدريجي لنهرو وشاستري، «مثَّلت هي نموذجاً قاسياً جديداً؛ فقد أذهلت الناس ببراعتها في التقييم البارد، واختيارها الحصيف للتوقيت، وأدائها الدرامي الغني

بالدلالات، وفوق هذا كله قدرتها على القتال حتى النهاية، حتى إلى حد إحداث صدع في الحزب ذي الرابعة والثمانين عامًا».⁵⁹

١١

بعد تأميم البنوك، تحوّلت السيدة غاندي إلى إلغاء امتيازات الأمراء؛ فعندما دُمجت ولايات هؤلاء الأمراء في الاتحاد الهندي، أعطوا ضمانات دستورية بأنهم سوف يحتفظون بألقابهم وجواهرهم وقصورهم، وسوف يتقاضون مخصصات سنوية متناسبة مع حجم ولاياتهم، ويُعفون من الضرائب المركزية ورسوم الاستيراد؛ ففي ظل وجود عدد كبير جدًا من الهنود بهذه الدرجة من الفقر، استُشعر أنَّ تلك الامتيازات صارت «غير مناسبة لا للمكان ولا الزمان»، بحسب تعبير بي إن هاكسر، ولكنها حظيت بتأييد واسع النطاق من داخل دائرة معارفه وخارجها.⁶⁰

منذ يوليو ١٩٦٧، مرّرت لجنة حزب المؤتمر لعموم الهند قرارًا طالب بإلغاء الألقاب والمخصصات السنوية. وأعدت وزارة الداخلية مذكرة مفصلة، موصية باتخاذ إجراء تشريعي لا تنفيذي في هذا الصدد؛ فطلّب إلى وزير الداخلية — واي بي تشافان — بدء المفاوضات مع الأمراء، الذين مثلهم في تلك الحادثات المهرجا درانجارا. وكان يُؤمل أن يكون الأمراء متقبّلين للتغيير، وإلا وجب تمرير تعديل دستوري.⁶¹

عقد تشافان والمهرجا عدة اجتماعات مطوّلة عام ١٩٦٨، ولكن دون التوصل إلى تسوية. وعلى أي حال فإن الصراع على السلطة داخل حزب المؤتمر استبعد اتّخاذ أي إجراء متسرّع؛ فكثير من أعضاء البرلمان كانوا إما أمراء أو خاضعين لسيطرة أمراء، وكانت أصوات أولئك الأعضاء لازمة من أجل إنجاح مرشح السيدة غاندي الرئاسي؛ فبعد انتخاب جيري، واصلت الحكومة محادثاتها مع الأمراء، وثبت أن كل طرف لا يقل تصلّبًا في موقفه عن الآخر. وعند بلوغ تلك المرحلة، في ديسمبر ١٩٦٩، أرسل أمير نوانجار اقتراحًا مثيرًا للاهتمام إلى نيودلهي؛ فقد انتقد الطرفين: الأمراء لتبنيهم «موقفًا متعنّتًا لا يتزحزح»، والحكومة «لنكوصها عن التزاماتها وتطميناتها الدستورية». واقترح الأمير، للخروج من ذلك الطريق المسدود، أن تلغي الحكومة امتيازات الأمراء، مع إعطائهم ما يعادل عشرين عامًا من المخصصات السنوية؛ ٢٥٪ منها نقدًا، و ٢٥٪ في صورة سندات تُسدّد بعد مرور عشرين عامًا، و ٥٠٪ إلى صندوق خيري عام يديره الحاكم. ويكون هدف ذلك الصندوق

هو تشجيع الرياضة، وتعليم الطوائف المتخلفة، وفي المقام الأول: حماية «حياتنا البرية الآيلة بخطى سريعة إلى الزوال».⁶²

كان أمير نوانجار يرى أنَّ تلك الخطة «تليق بكرامة الأمة». مررت السيدة غاندي المقترح إلى وزير الداخلية، مشيرةً إلى أنه «مدفوع بغرض بناء». لكنه لم يأت بشيء. وفي ١٨ مايو ١٩٧٠ — آخر يوم في جلسة البرلمان الصيفية — قدّم واي بي تشافان مشروع قانون يدعو لإدخال تعديل دستوري يلغي امتيازات الأمراء. طُرِحَ مشروع القانون للنقاش في الدورة التالية، ووصفته السيدة غاندي بأنه «خطوة مهمة على طريق تعزيز تحول مجتمعنا إلى الديمقراطية».

أقرّ مجلس الشعب مشروع القانون بأغلبية الثلثين الواجبة؛ بموافقة ٣٣٦ عضواً ومعارضة ١٥٥. إلا أنَّ الاقتراح رُفِضَ في مجلس الولايات بفارق صوت واحد. والظاهر أنَّ رئيسة الوزارة توقعت ذلك التصويت المعارض في الغرفة العليا من البرلمان الهندي؛ إذ سرعان ما صدر أمر رئاسي بسحب الاعتراف بالأمراء.

بعد أربعة أيام، يوم ١١ سبتمبر ١٩٧٠، تقدّم مجموعة من المهرجات بطعن في الأمر الرئاسي أمام المحكمة العليا. عُرِضَت القضية على هيئة المحكمة الكلية برئاسة رئيس القضاة، وحكمت في ١١ ديسمبر بأنَّ ذلك الأمر تعسّفي ومتنافٍ مع روح الدستور. رأى بعض الخبراء القانونيين في حكم المحكمة انتصاراً للديمقراطية، بينما رآه الراديكاليون اليساريون مُتَسَقِّماً مع «ميل المحكمة العليا لحماية المصالح المكتسبة».

وفيما يتعلق بتأميم البنوك أيضاً، كانت المحكمة قد وضعت عراقيل. هذا التحدي الجديد لسلطة رئيسة الوزراء دفعها إلى حلّ البرلمان وطلبت تفويضاً من الشعب. كان المجلس لا تزال أمامه سنة على انقضاء مدته؛ فشرحت السيدة غاندي قرارها عبر إذاعة «أول إنديا راديو» قائلةً إنّه في حين أنَّ حكومتها سعت إلى «كفالة حياة أفضل للسواد الأعظم من شعبنا وإشباع تطلّعاتهم إلى نظام اجتماعي عادل ... فإنَّ القوى الرجعية لم تتردّد في إعاقته بكل طريقة ممكنة».⁶³

١٢

كان ثمة جبهة واحدة على الأقل تحمل أنباءً طيبة لحكومة السيدة غاندي؛ فقد كانت الاستراتيجية الزراعية الجديدة قد بدأت تؤتي ثمارها. عام ١٩٦٧ ضرب البلاد جفاف شديد، أثر على ولاية بيهار بصفة خاصة، لكن العام التالي شهد محصولاً وافراً من

الحبوب الغذائية، بلغ ٩٥ مليون طن إجمالاً. كان معظم تلك الزيادة يُعزى إلى البنجاب وهاريانا، اللتين زرع فلاحوهما أنواع القمح القصيرة الجديدة التي طوّرها العلماء الهنود من نماذج مكسيكية. إلا أنَّ أنواع الأرز الجديدة كانت أيضاً على ما يُرام، وكذلك القطن والفول السوداني.

تمثّلت استراتيجية سي سوبرامانيم في تحديد المناطق التي يتوافر بها الري، وُجِّح أنَّ تُقِيل جماعات المزارعين فيها على البذور الجديدة، وجرعات الأسمدة الثقيلة المصاحبة لها؛ فكانت النتائج مذهلة؛ فبين عام ١٩٦٣ و عام ١٩٦٧، قبل تجربة الأساليب الجديدة، كانت إنتاجية القمح السنوية تتراوح بين ٩ و ١١ مليون طن. أما بين عام ١٩٦٧ و ١٩٧٠، فصارت الإنتاجية تتراوح بين ١٦ و ٢٠ مليون طن. وبالمثل، كانت الإنتاجية السنوية من الأرز في الفترة الأولى تتراوح بين ٣٠ و ٣٧ مليون طن، ثم أصبحت تتراوح بين ٣٧ و ٤٢ مليون طن في الفترة الأخيرة.⁶⁴

إلا أنَّ تلك الأرقام تضمنت تفاوتاً هائلاً بين المناطق؛ فقد ظلت مساحات كبيرة من الأراضي تعتمد الزراعة فيها على مياه الأمطار، حيث لا يمكن زراعة أكثر من محصول واحد في العام. ولكن على الرغم من ذلك، ساد شعور بأنَّ ندرة الغذاء صارت أمراً من الماضي؛ فقد كان العلم الحديث بصدد طرد شبح نبوءة مالتوس. وفي أغسطس ١٩٦٩، كتب صحفي بريطاني قديم العهد بالهند أنَّه «لأول مرة طوال السنين التي زرت فيها هذا البلد، أجد الوضع الاقتصادي متماسكاً، ولأول مرة تَغَيَّب الشعور بأنَّ الاقتصاد بأكمله يعتمد اعتماداً شبيه تام على هطول الأمطار الموسمية فحسب».⁶⁵

حُلَّت مشكلة الغذاء، لكن احتمال انهيار الهند كان لا يزال قائماً؛ وذلك ببساطة لأنَّه، كما زعم نيفيل ماكسويل وآخرون، كانت الهند متنوّعة أكثر من اللازم؛ ففي مقالة افتتاحية بمناسبة مرور عشرين عاماً على وجود الهند كجمهورية، وصفت صحيفة «نيويورك تايمز» ذلك بأنَّه «إنجاز عظيم»، ثم أضافت أنَّ «الاتحاد والديمقراطية يتعرَّضان لضغوط متزايدة هذه الأيام، ومستقبلهما مشكوك فيه».⁶⁶ إلا أنَّه بحلول ذلك الوقت كان معظم الهنود قد تقبَّلوا التنوُّع؛ فقد كانوا يرون الرابط الذي يجمع بين الأديان والأجناس والمناطق المتنوعة، وهو: تاريخ سياسي مشترك (منذ نشأة الحركة القومية)، ودستور قائم على التعددية، وتقليد الانتخابات المنتظمة. وهم إضافةً إلى ذلك لم يروا في التحديات التي تطرحها الولايات خطراً على الوحدة الوطنية؛ فكما كتب أحد المعلقين — ردّاً على المتشائمين من أمثال ماكسويل — «وجود حكومة مركزية قوية لا يفضي بالضرورة إلى الديمقراطية».

فالفيدرالية وحكم الأحزاب الإقليمية قد يساعدان على استدامة الديمقراطية في الهند، على عكس إندونيسيا وغانا مثلاً، حيث أسفرت جهود سوكارنو ونكروما الساعية إلى فرض حكومة مركزية قوية عن دكتاتورية.⁶⁷

ومن ثم لم يكن ثمة تَخَوُّف كبير بين الهنود العقلاء من أن تكون أحداث أواخر ستينيات القرن العشرين نذيراً بتفكك البلاد أو الاستعاضة عن السياسيين المنتخبين بجنود عسكريين. كان حكم الجيش أمراً مستبعداً تماماً، لكن الاحتمال الباقي كان هو قيام حركة شيوعية مسلحة تبتلع أجزاءً كبيرة من البلاد؛ فقد تحوّلت الثورة الخضراء إلى ثورة حمراء؛ إذ أنشأ الازدهار الزراعي استقطاباً اجتماعياً أيضاً. وكان لموقع ناكسلباري أهمية؛ فقد كانت رقعة ريفية من أرض الهند، محشورة بين باكستان الشرقية ونيبال، على مسافة غير بعيدة من الصين، ومثلّت المدخل الوحيد إلى ولايات الشمال الشرقي؛ فكان ذلك «حقل عمل مثالي» للشروع في ثورة، إذ كان بإمكان المرء الفرار إلى باكستان أو نيبال متى شاء، وجلب السلاح من الصين إن أراد. ومن ثم تنامي القلق في نيودلهي من انتشار أولئك الشيوعيين الموالين لبكين «خارج ناكسلباري للانضمام إلى خلاياهم في البنغال، حتى يصلوا إلى قلب كلكتا ذاته. ومن ورائهم سيقف الجيش الصيني مُهَدِّداً على حدود الهيمالايا».⁶⁸

على الجانب المقابل، كان البعض يتطلّعون إلى الثورة المتوقعة، ومنهم الناكسل — طبعاً — ولكن أيضاً رفاق دربهم من الغربيين؛ ففي شتاء ١٩٦٨-١٩٦٩، كتبت عالمة الأنثروبولوجيا الماركسية كاثلين جوف — أمريكية الأصل ولكنها كانت تُدرّس في كندا آنذاك — مقالاً اعتبرت فيه أن «أمل الهند الأكبر في التقدّم هو قيام حركة ثورية تستقر جذورها في الريف» حيث يتواجد معظم الفقراء. وإذ تشجّعت جوف بسبب التقدّم الذي أحرزه الناكسل وأيديولوجيتهم في أنحاء عدة، قالت إنّه «يبدو أنّ النظام البرلماني محكوم عليه بالفشل، وطريق الشيوعيين المتمرّدين هو البديل الوحيد المبشّر».⁶⁹

ولم تكن جوف وحدها في اعتبار الشيوعية الثورية الأمل الرئيسي للهند، وربما أملها الوحيد؛ ففي ذلك الشتاء نفسه، طاف زوجان سويديان شابان، وكانا عالمي اجتماع، أنحاء الريف الهندي تأثّراً بروح عام ١٩٦٨؛ فطاف الأرض من شمالها لجنوبها، من الحقول القاحلة شرقي أوتر براديش إلى حقول الأرز الغنية في دلتا نهر كوفري الجنوبية. وشاهدا وعياً نقدياً جديداً فيما بين المَقهورين، تبدّى في «تنامي المشاعر العدائية داخل المجتمع الهندي». فقد كان الصراع بين الطوائف الهندية في سبيله إلى التحول إلى صراع بين

الطبقات (كما توقعت النظرية الماركسية، وأُملت). ورأيا بين المفكرين تشكُّكًا (مُستحسنًا من وجهة نظرهم) إزاء الديمقراطية البرلمانية؛ فكما علّق أحد زعماء الطلاب اليساريين: «لا ينبغي أن ننخدع بهراء الانتخابات التي تُجرى كل أربعة أعوام.»

وتنبأ عالم الاجتماع السويديان في كتابهما الذي ألفاه عن جولتهما في الهند بأن تلك التغييرات «سوف يكون لها تبعات واسعة الانتشار على مستقبل الهند»؛ فقد أريقَت الدماء (كما قالت النظرية الماركسية أنه يجب أن يحدث). وأضافا أن «المشاعر العدائية تبلغ أحياناً درجة من العنف يصعب تخيلها». ولحسن الحظ، فإن «الحركة الثورية الجديدة ... تتنامى اليوم في الهند». وكان العالمان على ثقة بأنّه «لا يمكن أن ينتهي الفقر والقمع في الهند إلا عندما تقرر تلك الملايين من الفقراء مصيرها بأيديها». وتركوا القراء مع الأمل في أنّه «ربما كانت ناكسلباري تُعبّر عن الثورة الهندية بالفعل».⁷⁰

الفصل العشرون

إكسير النصر

دمية غبية.

رامانوهار لوهيا، في وصف لإنديرا غاندي، نحو عام ١٩٦٧

١

في نوفمبر ١٩٦٩، ورد التعليق الآتي في مجلة «ثوت» الأسبوعية، التي تصدر في دلهي: «يبدو أنَّ حزب المؤتمر لم يعد يصلح قوةً رابطةً على المستوى الوطني.» فذلك الحزب الذي كان قوياً يوماً ما أصبح منقسماً إلى قسمين متناحرين. وجاء في المجلة أنَّه عندما يحين وقت الانتخابات العامة المقبلة «سيقا تل رجال حزب المؤتمر بعضهم بعضاً، مما سوف يصبُّ بالتأكيد في مصلحة الجماعات الإقليمية أو الطائفية». ومن ثَمَّ، «قد لا يحصل حزبُ السيدة غاندي على أكثر من ثُلث مقاعد البرلمان. وفُرَص المجموعة الأخرى تبدو أضعف حتى من ذلك».¹

بعد مرور عام دعت رئيسة الوزراء إلى عقد الانتخابات، قبل موعدها المقرر بأربعة عشر شهراً؛ فقد كان حزبها — الذي أطلق على نفسه حزب المؤتمر «آر» — يرغب في الحصول على تفويض شعبي بتنفيذ إصلاحاته التقدمية، التي وجد أنَّ القوى «الرجعية» في البرلمان حجرُ عثرة في طريقها آنذاك. عرض بيان الحزب «برنامجاً راديكالياً حقيقياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية»، يصون مصالح صغار المزارعين والعمال الزراعيين المعدمين، وأصحاب الأعمال الصغيرة في مواجهة الرأسماليين الكبار. ودعا بيان الحزب إلى تحسين أوضاع الطوائف الهندية الدنيا، وحماية الأقليات. واختصَّ بالذكر اللغة الأردية، التي قيلَ إنَّها «سوف تُمنَح المكانة الجديرة بها التي حُرمت منها كلُّ هذا الوقت». ووعد

بإقامة «حكومة قوية مستقلة» وطالبَ بمساندته في المعركة ضد «قوى الظلام والشر المتمثلة في الرجعية اليمينية»، التي «عقدت العزم على تدمير قاعدة أهدافنا الديمقراطية والاشتراكية من أساسها».²

كان الموقف الذي وجدت إنديرا غاندي نفسها فيه عام ١٩٧١ مشابهًا لموقف أبيها في عام ١٩٥٢ من عدة أوجه؛ فمثل نهرو آنذاك، دخلت السيدة نهرو الانتخابات بعد معركة ضارية مع حزبها نفسه. ومثله، عرضت على الناس تفويضًا جديدًا، يبدو تقدميًا. ومثله أيضًا، تزعمت هي الحملة الانتخابية لحزبها وكانت المتحدثة الرئيسية باسمه، وجسدت ما قال إنه يدافع عنه.

عندما دعت رئيسة الوزراء إلى عقد الانتخابات، فصلت بحنكة بين الانتخابات العامة وانتخابات مجالس الولايات المتعددة؛ ففي الماضي، كانت الانتخابات تجري على المستويين معًا، ونتيجةً لذلك تختلط الاعتبارات الضيقة للطائفة الاجتماعية والانتماء العرقي بالمسائل الوطنية الأشمل، وفي عام ١٩٦٧ كان لذلك تأثير مُدْمِر على حزب المؤتمر. أما في هذه المرة، فقد حرصت رئيسة الوزارة على الفصل بين الانتخابات العامة وانتخابات الولايات، بدعوتها إلى انتخابات عامة يمكنها فيها أن تقدّم إلى جمهور الناخبين أجندةً وطنية كما ينبغي. في ذلك الوقت، كانت المعارضة تسعى إلى تكوين جبهة متحدة ضد الحزب الحاكم، وتلقّت تشجيعًا في ذلك من جانب سي راجا جوبالالتشاري — «راجا جي» — الذي كان قد تجاوزَ عامه التسعين من العمر آنذاك. وبما أنه لم يتسنّ الاتفاق على زعيم مشترك، فقد قال راجا جي إنَّ المعركة ينبغي أن تدور «على نمط حرب العصابات؛ فمرشحو إنديرا ... تجب معارضتهم في كل مكان على أساس واحد؛ هو معارضتنا مؤامرة تمزيق الدستور ومحو حُرَيَات الناس وتركيز السلطة كلها في يد الدولة».³

ألّفت المعارضة «تحالفًا كبيرًا»، ضمَّ أحزاب جانا سانج وسواتنترا وحزب المؤتمر «أوه» والاشتراكيين وبعض التجمّعات الإقليمية، وكان القصد من ذلك هو الحدُّ من عدد المنافسات المتعددة الأركان. وصاغ أحد اختصاصيي الدعاية الانتخابية شعار «لِنَطْرُدْ إنديرا»، فاستثار ردًا على لسان رئيسة الوزراء نفسها مفاده «أنهم يقولون لنطرد لإنديرا، بينما نريد نحن أن نطرد الفقر».

سواء أكانت عبارة «لنطرد الفقر» من ابتكار رئيسة الوزراء أم أحد أتباعها الذين أصبحوا منسيين الآن، فقد كانت عبارة مُلهمة؛ فقد أتاحت لحزبها اتخاذ موقف أخلاقي سامٍ، مقدّمًا نفسه في صورة الحزب التقدمي، في مواجهة التحالف الرجعي؛ فأدّت شخصنة

الانتخابات إلى نتيجة عكسية، وأضرّت بالمعارضة؛ فقد ظهرت أجندتها في صورة سلبية، على النقيض من برنامج الحزب الحاكم الذي بدا تقدّمياً.

عملت السيدة غاندي على حشد الأصوات لحزبها دون كلل أو ملل؛ فبين حلّ البرلمان، في الأسبوع الأخير من ديسمبر ١٩٧٠، والانتخابات التي عُقدت بعد عشرة أسابيع، سافرت لمسافة ٣٦ ألف ميل، وخطبت في ٣٠٠ مؤتمر، واستمع إليها أو شاهدها نحو ٢٠ مليون شخص. وقد رَدَدَت السيدة غاندي تلك الأرقام باستمتاع في رسالة كتبتها إلى صديقة أمريكية، وكان استمتاعها بالتجربة واضحاً؛ فكما أشارت: «كان من الرائع أن أرى البريق في أعين الناس».⁴

شدّدت حُطْبُ رئيسة الوزراء مرارًا وتكرارًا على التناقض — المتصورَ والحقيقي — بين الحزب الذي تركته والحزب الذي أسّسته؛ فقالت إنّ حزب المؤتمر «القديم» كان أسير «العناصر المحافظة» و«المصالح المكتسبة»، في حين أن حزب المؤتمر «الجديد» ملتزم تجاه الفقراء. ألم يَنْبُتْ ذلك بتأميم البنوك وإلغاء مخصّصات الأمراء؟ خَلَفَتْ تلك الرسالة صدًى قوياً؛ فقد كتب أحد الصحفيين بشيء من السخرية:

لا شيء أثنى لدى الرجل الموجود في بالوعة يعمل على إصلاحها من إقناعه بأنّه أعلى مقامًا من مفتش الصرف الصحي؛ فمذلة الأغنياء تبدو تأكيدًا على معزّة الفقراء. وشعار «لنطرد الفقر» فورًا محض سخافة اقتصادية، ولكنه بسبب عوامل نفسية وسياسية مثل ميزة حاسمة في ظل مجتمع يعيش حالة حرب مع العقل والمنطق.⁵

زادت أسفارُ رئيسة الوزراء في أنحاء الهند معرفة الناس بها أكثر بكثير من معرفتهم بها عام ١٩٦٧؛ فهي في التماسها الأصوات، استغلّت «شخصيتها الأسيرة» و«الدور التاريخي لوالدها»، وقبل ذلك كله شعار «لنطرد الفقر» الذي حرّك المشاعر؛ فصوّت المُعدمون وأبناء الطوائف الاجتماعية الدنيا لحزبها بأعداد كبيرة، وكذلك فعل المسلمون، الذين لم يُبدوا حماسًا إزاءه في المرة الأخيرة. وعوّض الشباب المتطوعون في الحزب ضعفه التنظيمي؛ إذ طافوا أنحاء الريف مُسهبين في كلمات زعمائهم. وأشارت نسبة الإقبال الهائلة في يوم الانتخابات إلى «تفجّر الحماس في نفوس الناس لدى تجدد الأمل في الخلاص».⁶

في عام ١٩٥٢، قيلَ إنّهُ يمكن لعمود إنارة أن يفوز إذا ترشّح على قائمة حزب المؤتمر، ولكن النصر الذي حقّقته السيدة غاندي كان أعظم حتى من نصر والدها؛ فقد ربّح حزب

المؤتمر «آر» ٣٥٢ مقعدًا من أصل ٥١٨، وتلاه في الترتيب الحزب الشيوعي الماركسي، الذي فاز بخمسة وعشرين مقعدًا. واتفق كلٌّ من الطرف المنتصر والطرف المهزوم على أن تلك النتيجة أسفرت عنها جهودُ شخص واحد بالأساس؛ فكما قال الكاتب كُشوانت سينج مُعلِّقًا: «لقد نجحتُ إنديرا غاندي في تعظيم صورتها بوصفها الزعيمة الوحيدة التي تمتلك مواصفاتٍ وطنيةً.» ثم أضاف مُتَوَعِّدًا: «إلا أنه إذا تنازل القطاع الغالب من الشعب عن السلطة طواعيةً لشخص واحد، وتضاءلت مكانة المعارضة في الوقت ذاته إلى حدٍّ التهميش، فقد يصعب عليه مقاومة إغراء ضرب عرض الحائط بالانتقادات المشروعة؛ فسوف يظل خطر منح إنديرا غاندي سلطةً مُطلَقة حاصرًا دائمًا».⁷

كان من بين تبعات انتخابات عام ١٩٧١ تغيُّر اسم الحزب الحاكم؛ فقد أصبح حزب المؤتمر «آر» يُعرَف باسم حزب المؤتمر «آي»، نسبةً إلى «إنديرا»؛ وفيما بعدُ، أُسقط حرف «آي» أيضًا؛ فنظرًا لهامش الربح الذي حقَّقه حزب مؤتمر إنديرا، تأكَّد كونه حزب المؤتمر الحقيقي، ولم يُعَدَّ يحتاج إلى إضافة لتوصيفه.

تجرَّأت السيدة غاندي، إثر النجاح الذي حقَّقه في الانتخابات، على التصرُّف بحزم مع الأمراء؛ فطوال عام ١٩٧١، حاولَ الجانبان الوصولَ إلى حلٍّ وسطٍ وفشلًا؛ فقد كان الأمراء مستعدين للتخلي عن مُخصَّصاتهم، ولكنهم أُمِّلُوا في إنقاذ ألقابهم على الأقل. ولكن في ظل الأغلبية الكاسحة التي تمتعت بها رئيسة الوزراء في البرلمان، لم تكن بها حاجة للتنازل؛ فطُرحت يوم ٢ ديسمبر مشروع قانون لتعديل الدستور وإلغاء كافة امتيازات الأمراء. مُرِّرَ مشروع القانون في مجلس الشعب بموافقة ٣٨١ صوتًا مقابل ستة أصوات معارضة، وفي مجلس الولايات بموافقة ١٦٧ صوتًا ومعارضة سبعة. وفي خطاب ألقته رئيسة الوزراء نفسها، دعت «الأمراء إلى الانضمام إلى ركب نُخبة العصر الحديث، التي تكتسب الاحترام بموهبتها وطاقتها ومساهماتها في تقدُّم البشرية، وكلها أشياء لا يمكن تحقيقها ما لم نعمل معًا سواسيةً دون أن نتطلَّع إلى أحد على أنه يتمتع بمكانة خاصة».⁸

٢

طُبِعَت إحصاءات الانتخابات العامة الخامسة بتفصيل كبير في تقرير رئيس اللجنة الانتخابية. كان قوام جمهور الناخبين ٢٧٥ مليونًا إجمالًا؛ أي إنه زاد ١٠٠ مليون عما كان عليه عام ١٩٥٢. ولم يحتجَ هندي إلى السَّير أكثر من كيلومترين لكي يُدلي بصوته؛ فقد بلغ عدد مراكز الاقتراع ٣٤٢٩٤٤ مركزًا، بعد أن كان عددها نحو ١٠٠ ألف عام ١٩٦٢. وزُوِّدَ

كل مركز بثلاثة وأربعين بندا منفصلاً، مثل: أوراق الاقتراح، والصناديق، وحبر الانتخابات، والشمع الذي تُقفل به الصناديق. طُبِعَ نحو ٢٨٢ مليون ورقة اقتراح؛ أي إنه كان ثمة ٧ ملايين ورقة أكثر من عدد الناخبين (تحسباً للحوادث والأخطاء). وخدم ١٧٦٩٨٠٢ هندي في مراكز الاقتراح، معظمهم من موظفي الحكومة المركزية وحكومات الولايات.

بعد ذلك تحوّل رئيس اللجنة الانتخابية، دون القدر ذاته من السرور، إلى الممارسات الانتخابية الخاطئة؛ فقد وجدت دراسة أُجريت على انتخابات عام ١٩٦٧ أنه كان ثمة ٣٧٥ حالة من العنف الانتخابي بشتى صنفه، ثمان وتسعون منها في بيهار.^٩ وفي عام ١٩٧١، سجّلت اللجنة الانتخابية ستاً وستين حالة «استحواذ على مركز الاقتراح»؛ حيث يأخذ الأشخاص الصناديق بالقوة ويملئونها بأوراق اقتراح لصالح مرشحيهم. وفي أنانتج بوادي كشمير، أخذت امرأة صندوق الاقتراح تحت برقعها ثم عادت به، وقد زاد عليه عدة مئات من أوراق الاقتراح. ومرة أخرى، كانت أكثر الانتهاكات في بيهار؛ فتلك الولاية شهّدت الاستحواذ على اثنتين وخمسين مركز اقتراح من بين الحالات الست والستين المسجّلة، وذلك بفعل بلطجية مأجورين لصالح زعماء الفصائل الطبقية الهندوسية؛ فرأى رئيس اللجنة الانتخابية أن تلك «ربما كانت الولاية الأكثر تضرراً من صراع الطوائف الهندية في الهند قاطبة، وهذا الوباء من النعرة الطبقية المفرطة يُعكّر صفو المناخ السياسي بقدر غير هين».

على الرغم من تلك التشوّهات، كان عقد الانتخابات العامة الخامسة حدثاً جديراً بتهنئة البلاد نفسها عليه. هذا ما كتبه رئيس اللجنة الانتخابية، في تمهيد بدت عاطفته الجياشة متنافرة مع التحليل العددي الجاف الذي تبعه؛ ففيما بين الانتخابات الأخيرة وتلك الانتخابات، «كانت الهند قد توغّلت في قلب غابة عميقة مظلمة، راحت تتحسّس طريقها للخروج منها». كانت النزعة التحزبية متفشية، وحكومات حزب المشرّعين المتّحدين زاهبة آيبة، ورئيس الجمهورية توفّي، ممّا زاد «الوضع السياسي المظلم بالفعل ... ظلاماً». ثم انشقّ حزب المؤتمر العتيد، وهو ما كان لا يضاهيه في وجهة نظر رئيس اللجنة الانتخابية سوى «الشقاق العظيم الذي حدث في حزب الأحرار في بريطانيا العظمى عام ١٧٩٦». ففي ظل تلك «الحالة من التوتر والضغط والارتباك والتقلّب، بدأ المتشائمون في داخل البلاد وخارجها يُعربون عن مخاوف وشكوك خطيرة حيال استمرار الديمقراطية أساساً في هذه الأرض العظيمة».

وقال رئيس اللجنة الانتخابية إنَّ هؤلاء المتشائمين لم يضعوا في حسابهم «صانع مصير الهند»، الذي صدَّ منذ «قديم الأزل الظروف المناوئة والمُعادية»، ببثِّه «في روح الهند ذلك الإلهام الباعث على الخلود، الذي أكسب قواها الحيوية والأخلاقية والروحانية عنفواناً متجدِّداً». ربما عارضه آخرون، ممَّن رأوا تلك الانتخابات ليس على أنَّها انتصارٌ للنزعة الروحانية الهندية، وإنما مسوِّغٌ لصيغة سياسية حديثة للغاية؛ ألا وهي الديمقراطية الانتخابية.¹⁰

٣

قبل أن تعقد الهند انتخاباتها العامة الخامسة بثلاثة أشهر، عقدت باكستان انتخاباتها الأولى القائمة على أساس تصويتٍ للبالغين؛ بناءً على دعوة الجنرال يحيى خان، الذي خَلَفَ أيوب خان في منصب رئيس الجمهورية وكبير مديري الأحكام العرفية.

تصدَّر الحملة الانتخابية حزبان؛ حزب الشعب الباكستاني بزعامة ذو الفقار بوتو في باكستان الغربية، وحزب رابطة عوامي الوطني بزعامة الشيخ مجيب الرحمن في باكستان الشرقية. كان بوتو ابن أحد كبار الأعيان الزراعيين وتلقَّى تعليمه في جامعتي أكسفورد وبيركلي، ولكنه سعى إلى التحلُّل من طبقته — في خطِّبه على الأقل — بوعده كلَّ باكستاني «المأكل والملبس والمأوى». أما حملة مجيب الرحمن فكانت قائمةً على الشعور بالظلم السائد في باكستان الشرقية، وغضبِ أهلها من قمع اللغة البنغالية واستغلالِ الحكَّام العسكريين في نصف البلاد الغربي لمواردهم الطبيعية الغنية.¹¹

ويبدو أنَّ يحيى خان دعا إلى عقد انتخابات على أمل أن يربح حزب الشعب الباكستاني بزعامة بوتو، ويسمح له بالبقاء على كرسي الرئاسة. أُجريت الانتخابات في الأسبوع الثالث من ديسمبر عام ١٩٧٠، وفاز فيها حزب الشعب الباكستاني بثمانية وثمانين مقعداً من أصل ١٤٤ مقعداً في باكستان الغربية، بينما اجتاحت رابطة عوامي الجناح الشرقي الأكثر اكتظاظاً بالسكان؛ إذ ربحَ ١٦٧ مقعداً من أصل ١٦٩. فاجأت تلك النتائج مجيب الرحمن وصدمت يحيى خان؛ فقد كان الرئيس يأمل في أن يصوغ المجلس المنتخب حديثاً دستوراً ديمقراطياً، ثم أصبح مبعث القلق الآن أنَّ تُصرَّ رابطة عوامي، بأغليبيتها، على إنشاء اتحاد فيدرالي يكون للجناح الشرقي فيه أن يدير شئونه بنفسه، ولا يترك للحكومة المركزية سوى شئون الدفاع والسياسة الخارجية. وكان مجيب قد أشار

بالفعل إلى أنه يود أن تكون للشرق سيطرة في العملة الأجنبية المتولدة عن منتجاته، وربما يُصدر عملة خاصة به أيضًا.

تعزّزت تحفّظات يحيى بطموحات بوتو؛ فالعلاقة بين الجناحين الباكستانيين لطالما كانت استعمارية الطابع؛ حيث سيطر الجناح الغربي على الشرقي عسكريًا واقتصاديًا وحتى ثقافيًا. وبالنسبة إلى اللواء يحيى خان والأرستقراطي بوتو على حد سواء، بدا احتمال وضع مصيرهما في يدي رجلٍ بنغالي أفضَح من أن يمكنهما تصوّره؛ فالمسلم البنغالي كان نظيره في باكستان الغربية يعتبره واهناً أنثويًا، يسهل إفساده لقربه من الهندوس (الذين كان أكثر من ١٠ ملايين منهم ما زالوا يعيشون بينهم)، وكان من بين هؤلاء الهندوس مهنيون كُثُر، من محامين وأطباء وأساتذة جامعيين؛ فكانت النخبة الباكستانية الغربية متخوفة من أنه إذا تسنّى لرابطة مجيب تشكيل الحكومة، «فسيحمل الدستور الذي ستبناه أثر القبضة الحديدية الهندوسية».¹²

على الجانب الآخر، تطّلع مسلمو باكستان الشرقية إلى نظرائهم في باكستان الغربية باعتبارهم «الطبقات الحاكمة؛ طبقات حاكمة أجنبية، وطبقات حاكمة أجنبية مستغلة». فكانوا مستائين من تجاهل الحكام لغتهم البنغالية، وشكّوا استنزاف ثروتهم الزراعية لإطعام القطاع الغربي، وأشاروا إلى أن نسبة تمثيل البنغاليين ضعيفة جدًا في صفوة البيروقراطية الباكستانية وجهازها القضائي، وأخيرًا وليس آخرًا: الجيش. وراح شعور الاضطهاد يتنامى مع مرور السنين؛ فبحلول وقت انتخابات عام ١٩٧٠، كان البنغاليون الشرقيون «ذوو التوجّه السياسي» قد تكوّن لديهم «نفور من سلطة مركزية تبعد عنهم آلاف الأميال».¹³

في يناير ١٩٧١، سافر كلٌّ من يحيى خان وبوتو على جدة إلى دكا، عاصمة باكستان الشرقية، وخاضا محادثات مع مجيب، ولكنهما وجدّا موقفه متصلّبًا فيما يتعلّق بمسألة الدستور الفيدرالي؛ ومن ثمّ أرجأ الرئيس انعقاد الجمعية الوطنية، فردّت رابطة عوامي بالدعوة إلى إضراب عامٍّ لأجل غير مُسمّى؛ ففي جميع أنحاء باكستان الشرقية، أُغلقت المتاجر والمكاتب وحتى السكك الحديدية والمطارات، وأصبحت الاشتباكات بين الشرطة والمتظاهرين حدثًا يوميًا.

قرّر الجيش قمع تلك الاحتجاجات باستخدام القوة؛ فأرسلت تعزيزات عسكرية جواً وبحراً إلى الميناء الشرقي الرئيسي، تشيتّاغونج، وفي ليلة ٢٥-٢٦ مارس، شنّ الجيش هجمة كبيرة على جامعة دكا، التي كان طُلابها من أقوى المساندين لرابطة عوامي؛ فدخل

موكب من الدبابات الحَرَم الجامعي، مُطلقاً نيرانه على مساكن الطلاب، وجمعت قوات الجيش الطلاب، ثم أطلقت عليهم الرصاص وألقتهم في قبور حُفرت وجرفت الدبابات في عُجالة. ونُشرت كتائب من القوات في أماكن أخرى من المدينة، حيث استهدفت مكاتب الصُحف البنغالية ومنازل السياسيين المحليين. وفي تلك الليلة أيضاً، قُبِضَ على مجيب الرحمن في بيته، ونُقلَ جواً إلى موقع سري في باكستان الغربية.¹⁴

انتشر الجيش الباكستاني في أنحاء الريف، ساعياً إلى قمع أي شكل للتمرد. وقد تمرّد جنودٌ من شرق البنغال في مناطق متعددة، منها تشيتّاجونج، حيث سَيَطَر رائدٌ عسكري على محطة إذاعية، وأعلن إقامة «جمهورية بنجلاديش الشعبية المستقلة».¹⁵ ولكي يحارب الجيش تلك الجماعات المسلّحة، استعان بجماعات محلية موالية له، تُدعى رضا كار، كانت تُعلي مزاем الدين — ومن ثمّ باكستان متحدة — على مزاем اللغة؛ فسقطت قُرى وبلدات صغيرة، وحتى بضعة مطارات، في أيدي المتمردين، ثم أُعيدت السيطرة عليها. وازدادت الأعمال الانتقامية وحشية؛ فقد ذكر موظف قنصلي أمريكي أنّ «ضباط الجيش وجنوده يُبدون كافة العلامات على إيمانهم بأنّهم الآن في جهادٍ ضد البنغاليين الذين أفسدَهم الهندوس».¹⁶

سَرَد أحد الجنود فيما بعدُ ذكرياتٍ حيّةً عن عملية مكافحة التمرد، و«إعادة تأكيد سلطة الدولة» واستعادة «المناطق التي احتلتها العناصر المُعادية للدولة». فكما تذكّر، «كانت مقاومة التضاريس أشدّ من مقاومة المتمردين؛ فقد كان التقدّم عسيراً بسبب الأضرار البالغة التي لحقت بالاتصالات الأرضية ومخالطة العناصر العدائية لعامة الشعب بحريّة».¹⁷

بعد الهجوم الأول، طُلب من المراسلين الأجانب مغادرة باكستان الشرقية، ولكن سُمح لبعضهم بالعودة فيما بعدُ في الصيف؛ فرأى صحفي ألماني آثار الحرب الأهلية في كل مكان، في البازارات المحروقة في المدن والعزب المُهدّمة في القرى؛ فقد خيّم «على المستوطنات التي كانت نابضةً يوماً بالحياة والطاقة خواءٌ كأنها مسكونة بالأشباح». ووجد صحفي أمريكي دكاً «مدينةً تحت احتلال قوة عسكرية تحكم بالقوة والإرهاب والترويع». وكان الجيش يتحرّش بالأقلية الهندوسية بصفة خاصة؛ حيث عمدت السلطات إلى «هدم المعابد الهندوسية، بصرف النظر عمّا إن كان ثمة هندوس يستخدمونها». ووجد فريقٌ من البنك الدولي الذي زار باكستان الشرقية حالة «دمارٍ عامٍّ في الممتلكات في المدن والبلدات والقرى»

أفضت إلى «خوف متفشٍّ» فيما بين السكان.¹⁸

استثارت العمليات العسكرية في دَكَّا نوبة فرار مذعورة من المدينة، وفاقَمَ القمع في المناطق الداخلية هذا الفرار، موجَّهًا إياه عبر الحدود إلى الهند؛ فبنهاية أبريل ١٩٧١ كان ثمة ٥٠٠ ألف لاجئ من باكستان الشرقية في الهند، وبحلول شهر مايو وصلت الأعداد إلى ٣,٥ ملايين، وبحلول نهاية شهر أغسطس صارت الأعداد تفوق ٨ ملايين، معظمهم (ولكن ليس جميعهم بأي حال من الأحوال) كانوا هندوسًا.¹⁹ أُقيمت مخيّمات اللاجئين على طول الحدود، في ولايات غرب البنغال وتريبورا وميجالايا. وبغية تخفيف العبء، فُتِحَت مَخِيّمَات في ماديا براديش وأوريسا أيضًا. سَكَنَ اللاجئون في أكواخ مصنوعة من البامبو والبولي إيثيلين، بينما سكن الأوفر حظًا بينهم شُرُفات المدارس والكلليات. وجاء الغذاء من المخازن الهندية — التي لم تكن جدداء كما كانت قبل الثورة الخضراء — ومن إمدادات مقدّمة من وكالات المعونة الغربية.²⁰

منذ البداية، اتبعت الحكومة الهندية سياسة «الباب المفتوح»؛ حيث سمحت لأي أحد يأتي بالدخول. ومن الجدير بالذكر أنّ الحكومة المركزية، وليس الولايات، هي التي تولّت مسؤولية المخيّمات. في الواقع، أبدت نيودلهي منذ بداية النزاع اهتمامًا بالغًا بمستقبل ما صار يُشار إليه بالفعل في الاتصالات الرسمية السرية باسم «الصراع من أجل بنجلاديش». وعلى الجانب الآخر، تحدّثت إسلام آباد في قنوط عن «مخطّط هندي صهيوني ضد باكستان الإسلامية».²¹ كانت تلك مبالغة؛ إذ كان أصل المشكلة نابعاً من داخل باكستان، وإسرائيل لم تكن في الصورة مطلقاً؛ إلا أنّه ما إنْ أعلن الخلاف عن نفسه، لم يتوانَ الهنود عن تأجيجه لأغراضهم الخاصة.

كان أحد الأطراف الرئيسية في هذا النزاع جناح البحث والتحليل، الوكالة الاستخباراتية التي تأسّست عام ١٩٦٨ سَيرًا على نموذج وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية. استهدف ذلك الجهاز السعي وراء مصالح الهند في جميع أنحاء العالم، وحُجِبَت أنشطته عن المساءلات البرلمانية، وكان يتبع مكتب رئيسة الوزراء مباشرة. كان رئيس جناح البحث والتحليل برهمياً من كشمير (وهو ما كان حتمياً على الأرجح)، وهو آر إن كاو، بينما جاء موظفو الجناح من جهاز الشرطة، وأحياناً من الجيش؛ فما كادت الدعوة إلى عقد الانتخابات الباكستانية تصدر، حتى انهمك جناح البحث والتحليل في إعداد التقارير؛ فقدّمت مذكرة وردّت في يناير ١٩٧١ صورةً مزعجة إلى حدٍّ ما عن قوة تسليح باكستان؛ إذ نصت على وجود أعداد من الجنود والدبابات والطائرات والسفن، وادّعت أنّ باكستان قد «بلغت حالة جيدة من الاستعداد العسكري لأي مواجهة مع الهند».

ورأت أنَّ «الخطر المحتمل» لشنَّ هجوم على الهند «حقيقيٌّ إلى حدٍّ بعيد، خاصةً في ظل التواطؤ بين الصين وباكستان». وإضافةً إلى ذلك، فالأزمة الدستورية ربما تشجّع جنرالات الجيش على القيام بمغامرة تمويهية، والبدء — كما في عام ١٩٦٥ — «بحملة تسلل في جامو وكشمير».²²

لا يمكن إلا للسجلات الباكستانية الكشفُ عمَّا إذا كان يحيى خان يُضمر أيَّ خطط من هذا النوع في يناير ١٩٧١. أما السجلات على هذا الجانب، فتخبرنا أنَّ الهند كانت لديها خططها الخاصة، التي استهدفت باكستان بطبيعة الحال. كانت تلك الخطط من تدبير بي إن هاكسر وزميله دي بي دهار، الذي كان سفيرَ الهند إلى الاتحاد السوفييتي آنذاك؛ ففي أبريل ١٩٧١ كتب دهار إلى هاكسر مُعربًا عن سعادته بانتصار الهند في الحرب الدعائية ضد باكستان، وذلك بالأساس عن طريق نجدها ضحايا القمع الباكستاني. بعضُ المحلّين كانوا يرغبون في تحرُّك عسكري سريع، ولكن دهار نصح بأنَّه عوضًا عن اتِّباع «سياسات وبرامج مندفعة»، ما ينبغي للهند التخطيط له هو: «ليس هزيمة فورية لجيش باكستان الغربية المُدرَّب تدريبًا رفيع المستوى، وإنما تحويل شرق البنغال كلها إلى مستنقع بلا قرار يستنزف قوَّة باكستان الغربية ومواردها؛ فدعونا نفكر في إطار عام أو اثنين، لا أسبوع أو اثنين».²³

٤

بحلول صيف عام ١٩٧١، كانت الهند تستضيف، إلى جانب مئات من مخيمات اللاجئين، معسكراتٍ تدريب للمسلَّحين البنغاليين أيضًا. بلغ عدد هؤلاء المقاتلين المعروفين باسم «موكتي باهيني» (جيش التحرير) نحو ٢٠ ألفًا إجمالًا؛ تألَّفوا من ضباط وجنود نظاميين من الجيش الباكستاني الذي كان متَّحدًا ذات يومٍ، إضافةً إلى متطوعين أصغر سنًا يتعلَّمون كيفية استخدام الأسلحة الخفيفة. تولَّت قوات أمن الحدود شبه العسكرية مسئولية تدريبهم في البداية، ولكن بحلول الخريف كان الجيش الهندي قد تولَّى المسئولية المباشرة عنهم؛ فكان هؤلاء المسلحون ينطلقون من قواعدهم في الهند، لمهاجمة معسكرات الجيش وقطع الاتصالات.²⁴

في أبريل ١٩٧١، كتب رئيس الوزراء الصيني تشو إن لاي إلى رئيس باكستان منددًا «بالتدخل الصارخ» من جانب الهند في «المشكلات الداخلية» لباكستان، واستهزأ بالمقاومة باعتبارها «بضعة أشخاص يرغبون في تخريب وحدة باكستان». وأكَّد ليحيى خان أنَّه «لو

تجراً التوسّعون الهنود على الاعتداء على باكستان، فالحكومة الصينية والشعب الصيني سوف يقفان — كما يفعلان دائماً — وراء حكومة باكستان وشعبها في معركتهما المشروعة من أجل الحفاظ على سيادة الدولة والاستقلال الوطني».²⁵

نُشِرت رسالة تشو في الصحف الباكستانية، ومن المؤكّد إنها قُرئت على الجانب المقابل من الحدود. وفي ذلك الوقت، أرسلت نيودلهي بعض كبار الوزراء الاتحاديّين إلى بلدان في أوروبا وأفريقيا، للتحدّث فيها عن المأساة الجارية والجهود التي تبذلها الهند للتعامل معها، وكتبت رئيسة الوزراء إلى زعماء العالم تحنّثهم على كبح جماح الجيش الباكستاني. وفي الأسبوع الأول من يوليو ١٩٧١، التقى الدكتور هنري كيسنجر — مستشار الأمن القومي للرئيس نيكسون آنذاك — السيدة غاندي في نيودلهي، حيث لمس لأول مرة «شدة المشاعر إزاء قضية شرق البنغال»؛ فقد شكّل تدفّق اللاجئين عبئاً رهيباً على الهند؛ فحسبما قالت رئيسة الوزراء: «كانت قوة إرادتنا وحدها هي التي مكّنتنا من السيطرة على الوضع». ولم يكن من الممكن حل الأزمة إلا عند «التوصل إلى تسوية تُرضي شعب شرق البنغال مع زعمائهم الحقيقيين». وطُلب من الولايات المتحدة فرض تلك التسوية على الحكام العسكريين في باكستان الغربية.²⁶

مضى كيسنجر من نيودلهي إلى إسلام أباد، ومن هناك — سرّاً — إلى العاصمة الصينية بكين. كانت باكستان قد توسّطت في إذابة الجليد بين هذين البلدين اللذين طالت عداوتهما؛ فكانت المساعدة التي أمدّ بها جنرالاتُ إسلام أباد الولايات المتحدة، فيما يتعلق بالصين، سبباً آخر لوقوفها بقوة وراءهم؛ ومن ثمّ حمل كيسنجر رسالة من نيكسون إلى السيدة غاندي، طلب فيها العون منها في إعادة اللاجئين سلّماً والحفاظ على وحدة كيان باكستان. وفي ردّ مشاكس، أعربت رئيسة الوزراء عن أسفها لأنّ الأسلحة التي أمدّ بها الأمريكيون باكستان، والتي وُجّهت ضد الهند عام ١٩٦٥، أصبحت الآن «تُستخدَم ضد شعبهم نفسه، الذي كان كلّ خطئه على ما يبدو هو أنه أخذ وعودَ الرئيس يحيى خان بإعادة الديمقراطية على محمل الجد». كان الرئيس قد طلب إشرافَ مراقبين من الأمم المتحدة على عملية إعادة توطين اللاجئين؛ فسألت السيدة غاندي: «هل كان مراقبو عصبة الأمم المتحدة سينجحون في إقناع اللاجئين الهاربين من طغيان هتلر بالعودة، حتى مع استمرار المذابح المدبّرة ضد اليهود والمعارضين للنازية السياسيين بلا هوادة؟»²⁷

تشير وثائق رُفِعت عنها السريّة مؤخّراً إلى أنّه كان ثمة اختلاف واضح في الرؤى بين الرئيس نيكسون ومستشاره الأول؛ فالمؤرخ في داخل كيسنجر كان بإمكانه التنبؤ بأنّه

«ستكون ثمة بنجلاديش مستقلة ذات يوم». وكان يشعر أيضًا — كما أخبر سفير الهند إلى واشنطن — بأنه في حين أن «الهند كانت قوة عالمية محتملة، فإن باكستان سوف تكون دائمًا قوة إقليمية».

إلا أن نيكسون عقد الآمال على حل عسكري لمشكلة شرق البنغال؛ فقد كان شديد النفور من الهند — إذ أخبر كيسنجر أن «الهنود لا يصلحون لشيء البتة» — وتعلق عاطفيًا بزعيم باكستان؛ ففي رأي الرئيس، كان يحيى خان «رجلاً خلوًا متعقلًا» لا بد من مكافأة ولائه للولايات المتحدة بتأييد قمعه لثورة شرق البنغال؛ فعندما أعد كيسنجر مذكرة في أبريل ١٩٧١، أشار فيها إلى أن المستقبل يحمل لباكستان الشرقية «مزيدًا من الحكم الذاتي، وربما حتى الاستقلال في النهاية»، كتب الرئيس على المذكرة في عجالة: «لا تضغط على يحيى في الوقت الحالي».

وكما أخبر كيسنجر أحد زملائه ببعض اليأس: «الرئيس يكن شعورًا خاصًا حيال الرئيس يحيى. لا يمكن لأحد أن يصوغ سياسة على هذا الأساس، ولكن هذا هو الأمر الواقع». وقد أعرب نيكسون عن تحامله بقوة تجاه الهند؛ إذ تحدث إلى فريقه في أغسطس ١٩٧١، قائلاً إنه في حين أن الباكستانيين يتحلون «بالاستقامة» وإن كانوا «يتسمون بغباء مفرط في بعض الأحيان»، فإن «الهنود أكثر تحايلاً، ويتسمون أحياناً بذكاء شديد، حتى إننا نتنطلي علينا خدعتهم». وأصر الرئيس على أن الولايات المتحدة «يجب ألا تسمح للهند باستخدام اللاجئين ذريعة لتفكيك باكستان، ولا يجوز ذلك مطلقاً».²⁸

وإذ ازدادت الهند بُعدًا عن قوة عظمى، راحت تتقرب إلى الأخرى؛²⁹ فقد أقرت موسكو برأي الهند في أنه «من المستبعد أن يجتمع شطرا باكستان الشرقي والغربي مجددًا». آنذاك كان الاتحاد السوفييتي والهند يفكران في إقامة تعاون اقتصادي وثق، عن طريق زيادة تدفق المواد الخام والسلع الجاهزة بين البلدين. وعلى سبيل الحافز، عرض الاتحاد السوفييتي بيع عدد من الطائرات القاذفة السوفييتية تي يو-٢٢ إلى القوات الجوية الهندية. وفي توصيته بالمقترح، أقر السفير الهندي دي بي دهار بأنه في حين أنها ليست على مستوى النماذج الغربية، فإن شراء الطائرات من أحد بلدان حلف شمال الأطلسي من شأنه أن يتضمن شروطاً «غير مقبولة من الناحية السياسية، وتعجزية من الناحية المادية».³⁰

في يونيو ١٩٧١، كان من المقرر أن يزور وزير الخارجية الهندي، السردار سواران سينج، موسكو. وقبيل وصوله، اقترح الاتحاد السوفييتي على دي بي دهار أن يوقع

الاتحاد السوفييتي والهند معاهدة صداقة، من شأنها أن «تمثل رادعاً قوياً يجبر باكستان والصين على التخلي عن فكرة المغامرة العسكرية». وقيل لدهار إن «الهند لا ينبغي أن تقلق بشأن باكستان، وإنما ينبغي أن تضع في اعتبارها العدو الشمالي الذي يصعب التنبؤ بتحركاته» (أي، الصين).³¹ وفيما بعد، عندما التقى وزيراً الخارجية، تصدر تشككهما المشترك إزاء الصين جدول الأعمال؛ فقال سواران سينج معلّقاً: إنَّ الصين كانت هي البلد الوحيد الذي منح «دعماً شاملاً كاملاً لا لبس فيه» للنظام العسكري الباكستاني. ردّ جروميكو قائلاً: «لطالما كان الصينيون ضد أي شيء يدعمه الاتحاد السوفييتي؛ فأى قضية نساندها تلقى معارضتهم، وأى شيء نعتبره غير جدير بدعمننا يضمن دعمهم. ولا يمكنني التفكير في أي استثناء محدّد لهذه القاعدة العامة».³²

كان عداء الهند تجاه الصين يرجع إلى النزاع الحدودي بين عام ١٩٥٩ وعام ١٩٦٢. أما عداء الاتحاد السوفييتي فكان أحدث من ذلك؛ إذ كان نتاج المنافسة على زعامة الحركة الشيوعية العالمية. كان ماو تسي تونج قد تحدّث بسخرية عن «المراجعات الروسية» (بمعنى الانحراف عن التعاليم الماركسية الأصلية)، واشتبك جيشا الطرفين على ضفاف نهر أورلي عام ١٩٦٩. لم تكن الهند والاتحاد السوفييتي متلامسين في أي موضع، ولكنّ كليهما كانت له حدود طويلة جدّاً مع الصين؛ فكانت إقامة تحالف وثيق في مصلحة الطرفين. إلا أنّ الوثائق السرية التي اقتبست منها ما ذكر أعلاه، تكشف أنّه على عكس الفكرة المسلّم بها فإنّ أول من اقترح فكرة ذلك التحالف لم يكن البلد الفقير المتخلف النمو، وإنما القوة العظمى.

بعد مقابلة جروميكو، ناقش سواران سينج معاهدةً محتملةً مع رئيس هيئة الرئاسة لمجلس السوفييت الأعلى، أليكسي كوسيجين؛ فتمّ تبادل المسودات قبل أن يوقع وزيراً خارجية الطرفين وثيقةً نهائيةً في نيودلهي في ٩ أغسطس ١٩٧١. كانت «معاهدة السلام والصداقة والتعاون بين جمهورية الهند واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية» نمطيةً في معظمها؛ إذ نصت على الصداقة الأبدية بين «الطرفين الساميين». وكان بيت القصيد هو عبارة واحدة في المادة التاسعة، التي نصّها:

في حالة تعرّض أيّ من الطرفين لهجوم أو تهديد بهجوم، سوف يدخل الطرفان الساميان المتعاقدان فوراً في مشاورات مشتركة بغية إزالة ذلك التهديد واتخاذ التدابير الفعّالة الملائمة لكفالة سلام بلديهما وأمنهما.³³

بحلول أواخر صيف ١٩٧١، كان محورًا التحالف في شبه القارة واضحين؛ (غرب) باكستان مع الصين والولايات المتحدة في مقابل (شرق) باكستان مع الهند والاتحاد السوفييتي.

٥

في الأسبوع الأخير من سبتمبر ١٩٧١ سافرت إنديرا غاندي إلى الاتحاد السوفييتي، وفي الشهر التالي زارت سلسلة من المدن الغربية، انتهاءً بعاصمة العالم الحر، واشنطن. تحدثت في كل مكان عن الأزمة المتفاقمة في باكستان الشرقية؛ فكما أَخْبَرَتْ نَادِي الصحافة الوطنية في واشنطن، تلك «لم تكن حربًا أهلية بالمعنى العادي للكلمة، وإنما هي عقابٌ في صورة إبادةٍ جماعية لمواطنين أدلُّوا بأصواتهم على نحو ديمقراطي». وأردفت: «إن كبت الديمقراطية هو السبب الأصلي لكل المتاعب في باكستان؛ فإذا كان في الديمقراطية خيرٌ لكم، ففيها خيرٌ لنا في الهند، ولشعب شرق البنغال».³⁴

التقت السيدة غاندي الرئيس نيكسون مرتين خلال زيارتها في نوفمبر؛ فتكوّن لدى كيسنجر انطباعٌ بأن ذلك «نموذج كلاسيكي لحوار الصُّمِّ»؛ فقد قال نيكسون إنَّ الولايات المتحدة لن تشارك في الإطاحة ببيحي خان، وحذّر الهند من أن «تبعات العمل العسكري خطيرةٌ جدًّا». ردّت السيدة غاندي قائلةً إنَّ الباكستانيين هم من يتحدّثون عن شَنْ «حرب مقدسة». وأشارت أيضًا إلى أنه في حين أن سكان باكستان الغربية «تعاملوا مع الشعب البنغالي بأسلوب يتَّسم بالخيانة والغدر و... دائمًا ما حطُّوا من شأنهم»، فالهند «في المقابل، لطالما أعربت عن درجةٍ من التسامح مع العناصر الانفصالية داخلها».³⁵

اشتدّ النزاع خلال فترة غياب السيدة غاندي؛ فمُنذ نهاية أكتوبر، ازداد القصف شراسةً على طول الحدود، بتشجيع من الجيش الهندي، الذي ارتأى في الاشتباكات تغطيةً تسمح للجماعات المسلّحة بالتسلُّل دخولًا وخروجًا. وبحلول الأسبوع الثالث من نوفمبر، بدأ استخدام المدفعية الثقيلة، وقيل إنَّ الباكستانيين فقدوا ما يصل إلى ثلاث عشرة دبابة في معركةٍ دارت يوم ٢١ نوفمبر.³⁶ وإذ نَقَلَ يحيى خان تلك الأنباء إلى نيكسون، شكّا أنَّ الهند «اختارت طريقَ العدوان السافر وغير المبرّر». فقد احتشدت اثنتا عشرة فرقةً عسكرية هندية على مَقْرَبَةٍ من باكستان الشرقية، بهدف تحويل «الهجمات المحدودة النطاق إلى حرب مفتوحة واسعة النطاق».³⁷

في تلك المرحلة من تاريخ جيشي الطرفين، كان التفاوت بينهما هائلاً؛ ففي العقد السابق، كانت القوات المسلحة الهندية قد زادت مُعدَّاتها، وحدثت تنظيماً، وأرست دعائم صناعة أسلحة وطنية؛ فكانت الاستخبارات الهندية قد بالغت في وصف قوة باكستان؛ إذ كشفت دراسةً للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية أنَّ الهند في الواقع كانت تملك ضِعْفَ عدد الدبابات وقِطْعَ المدفعية التي تملكها جارتها. وإضافةً إلى ذلك، فقد تأثرت الروح المعنوية للجيش الباكستاني تأثراً بالغاً بالحرب الأهلية، وانشقاق الضباط البنغاليين، والإضطراب إلى محاربة أشخاص يُفترض أنهم من أبناء بلدهم.³⁸

وفي حقيقة الأمر، سعى الجانب الأضعف إلى أخذ زمام المبادرة؛ ففي عصر يوم ٣ ديسمبر، هاجمت الطائرات القاذفة الباكستانية مجالات جويةً على طول الحدود الغربية. وفي الوقت نفسه، هاجمت سبعُ كتائب مدفعية مواقعَ في كشمير.

ردَّ الجانب الهندي بسلسلة من الضربات الجوية، وفي كشمير والبنجاب ردَّ بهجمات أرضية. وفي البحر، شاركت القوات البحرية في الأحداث لأول مرة، إذ اتَّجَّهَتْ نحو كراتشي. قدَّم اندلاعُ نزاعٍ في الغرب عُذْرًا ممتازاً للهند حتى تحرَّك قواتها ودباباتها عبر الحدود إلى باكستان الشرقية، محوِّلةً نزاعاً في الظل إلى نزاع مفتوح.³⁹

بدا القرار الذي اتَّخذه يحيى خان بمهاجمة الهند من الغرب مفاجئاً إلى حد ما، في أول الأمر وفيما بعد، بل إن أحد المؤرِّخين العسكريين وصفه بأنه قرار «يكاد لا يُصدَّق».⁴⁰ ربما كان الباكستانيون يأملون في تسديد ضربات سريعة، مطالبين بتدخل الأمم المتحدة أو الولايات المتحدة قبل أن يخرج الصراع عن نطاق السيطرة. وإضافةً إلى ذلك، فقد اعتقد بعض جنرالات الجيش في إسلام آباد أنَّ النجدة ستأتي من الصين؛ ومن ثَمَّ تلقى قائد القوات الباكستانية في باكستان الشرقية — الفريق إيه إيه كيه نيازي — رسالةً يوم ٥ ديسمبر من مقر الجيش تُخبره بأنَّ «الأمل كبير جداً في حدوث تحرك صيني في القريب العاجل».⁴¹

ربما لم يكن ذلك المدد سيأتي على أي حال، ولكنه في ديسمبر كان مستحيلاً بسبب الثلوج التي غطَّت جبالَ الهيمالايا؛ ومن ثَمَّ كان ذلك فعلياً هو الفصل الأُمثل لمُضيِّ الهنود في مسيرتهم نحو دُكا؛ فقبل ثلاثة أشهر كانت الأمطار الموسمية قد جعلت الأرض رخوةً تحت الأقدام، وبعد ثلاثة أشهر كان الصينيون سيُتاح أمامهم خيارُ عبور «نقطة الالتقاء الثلاثية» مع الهند وباكستان الشرقية. كانت حالة الطقس موالية للهنود، وكذلك كان التأييد الشعبي في المنطقة، وأضيف هذا وذاك إلى التفوق الكاسح في الأعداد.

تحرك الجيش الهندي تجاه دكا من أربعة اتجاهات. كانت الدلتا ملتقى أنهار عدة، ولكن مقاتلي موكتي باهيني كانوا يعرفون المواضع المثلى لبناء الجسور، وأي البلدات تأوي أي نوع من فرق العدو. وتلقى المقاتلون بدورهم عوناً من رفاقهم المدنيين؛ فكما ذكر قائد باكستاني فيما بعد: «كان الجيش الهندي يعرف جميع مواقعنا القتالية، حتى آخر خندق، من السكان المحليين».⁴² ولما كان طريق الهنود ممهداً هكذا، فقد تقدّموا بسرعة؛ فقطعوا الاتصالات بين دكا والمدينة الرئيسية الأخرى — تشيتّا جونغ — وسيطروا

على نقاط تجمع السكك الحديدية الحيوية، بحيث شلّوا حركة القوات الدفاعية.⁴³ ويوم ٦ ديسمبر كشفت حكومة الهند رسمياً عن النية التي احتفظت بها في قرارة نفسها منذ زمن؛ ألا وهي دعم وتيسير تشكيل دولة قومية جديدة محل باكستان الشرقية القديمة؛ ففي ذلك اليوم، اعترفت رسمياً بالحكومة المؤقتة لجمهورية بنجلاديش الشعبية. في غياب مجيب الرحمن، كان سيد نظر الإسلام هو القائم بأعمال رئيس الدولة الجديدة، إلى جانب مجلس وزراء كامل. كان هؤلاء الرجال بالنسبة إلى الهنود مثل قوات فرنسا الحرة بقيادة ديغول بالنسبة إلى الحلفاء؛ إذ انتظروا — بصبر نافذ — ريثما ذهب الأخ الأكبر لاسترداد مدينتهم العزيزة وتسليمها إليهم. وبعد مرور أسبوع على بدء الحرب، كانت القوات الهندية قد اقتربت من دكا إلى مسافة تسمح بضربها؛ فانهالت نيران المدفعية على المدينة، وراحت القوات تتقدّم من الشمال والجنوب والشرق. ثم تعطلّ التقدم برهة بفعل حاملة طائرات من الأسطول السابع الأمريكي، التي دخلت خليج البنغال، على سبيل «تسجيل موقف» — على حد تعبير هنري كيسنجر.⁴⁴

إلا أنّ التهديد كان فارغاً؛ فالأمريكيون المتورّطون في فيتنام لم يكن بوسعهم إقحام أنفسهم في حرب أخرى، يمكن أن تخرج عن نطاق السيطرة بدرجة مريعة، في ضوء المعاهدة الهندية السوفييتية. وإذا أصبح سقوط دكا وشيكا، نشأ خلاف بين الحاكم المدني لباكستان الشرقية، الذي أراد الاستسلام، والجنرال قائد القوات المحاصرة الذي رغب في مواصلة القتال؛ ففي يوم ٩ ديسمبر، أبرق الحاكم إلى إسلام آباد مطلباً الحكومة بطلب «وقف إطلاق النار والوصول إلى تسوية سياسية فوراً»، وإلا فإنّه «بمجرد أن تفرغ القوات الهندية من الجناح الشرقي في غضون بضعة أيام، سيكون الجناح الغربي في خطر». واعتبر «التضحية بالجناح الغربي بلا معنى»، مشيراً إلى أنّ «الجنرال نيازي لا يوافق لأنّه يعتبر أنّ الأوامر الموجهة إليه تقضي بالقتال حتى الرمق الأخير، وسيكون ذلك بمنزلة تسليم دكا».⁴⁵

أيد حليفاً باكستان الرئيسيان — الصين والولايات المتحدة — كلٌّ على حدة آراءً الحاكم؛ ففي يوم ١٠ ديسمبر، التقى كيسنجر السفير هوانج هوا في واشنطن، وعلق الدبلوماسي بمرارة على أنَّ إقامة بنجلاديش من شأنها أن تخلق «نسخة جديدة من مانشوكو»، في صورة نظام عميل للهند على غرار النظام الذي أدارته اليابان سابقاً في الصين؛ فردَّ كسينجر قائلاً: «إننا نرى — بكل أسف — أنَّ الجيش الباكستاني سوف يتفتت في غضون أسبوعين في الغرب كما تفتت في الشرق». وقال: «إننا نبحث عن وسيلة لحماية ما تبقى من باكستان». ثم أردف على سبيل التعزية: «إننا لن نعترف ببنجلاديش، ولن نتفاوض معها».⁴⁶

في ليلة ١٣ ديسمبر، فجَّرَ الهنود منزل الحاكم في دكَّا، وفي الليلة ذاتها تلقَّى نيازي رسالةً من يحيى نصحه فيها بالقاء السلاح، بما أنَّ «مواصلة المقاومة ليست ممكنة». انتظرَ الجنرال يوماً كاملاً قبل أن يقرَّر أنَّه لا خيار أمامه سوى الطاعة؛ ففي صبيحة يوم ١٥ ديسمبر التقى القنصل العام الأمريكي، الذي وافق على نقل رسالة إلى نيودلهي. وفي اليوم التالي، ١٦ ديسمبر، سافر الفريق جيه إس أورورا من القيادة الشرقية للجيش الهندي إلى دكَّا لقبول توقيع صك الاستسلام.⁴⁷ وفي مساء اليوم ذاته، أعلنت رئيسة الوزراء لمجلس الشعب الهندي أنَّ «دكَّا الآن عاصمة حرة لبلد حرّ». فتهفأ أعضاء حزب المؤتمر: «تحيا إنديرا غاندي». حتى إنَّ أحد أعضاء المعارضة سُمِع وهو يقول: «إنَّ التاريخ سيخلد اسم رئيسة الوزراء باعتبارها السيف الذهبي لتحرير بنجلاديش».⁴⁸ مضت السيدة غاندي من البرلمان إلى استديوهات إذاعة «أول إنديا راديو»، لتعلن وقف إطلاق النار من جانب واحد على الجبهة الغربية. وبعد مرور أربع وعشرين ساعة، تحدَّث الجنرال يحيى خان على الراديو، قائلاً إنَّه أصدر تعليماته إلى القوات بوقف إطلاق النار أيضاً.⁴⁹

دامت الحرب أقل قليلاً من أسبوعين، وادَّعى الهنود أنَّهم فقدوا اثنتين وأربعين طائرة مقابل الطائرات الست والثمانين التي فقدتها باكستان، وفقدت إحدى وثمانين دبابة مقابل ٢٢٦ دبابة فقدتها باكستان.⁵⁰ وكان أكبر تفاوت في عدد الأسرى؛ ففي القطاع الغربي، أخذ الجانبان بضعة آلاف من الأسرى، ولكن في الشرق صار على الهنود تولي مسؤولية نحو ٩٠ ألف جندي باكستاني أسير.

لم يكن الرئيس ريتشارد نيكسون مسروراً بنتيجة الحرب؛ فقد قال لهنري كيسنجر: «الهنود أوغاد على أي حال». وقال: «من المحزن أن يشاهد المرء حالة باكستان، وقد فعل بها الهنود فعلتهم، حتى بعدما حذرنا تلك اللثيمة». وعن زيارة السيدة غاندي لواشنطن

في نوفمبر، تساءل نيكسون عما إذا كان تصرف «بتساهل أكثر من اللازم مع تلك اللعينة»، وبدا له أنه أخطأ إذ «أطلق العنان لمشاعره أمام الساحرة العجوز». بحلول ذلك الوقت، حتى كينسجر كان قد تحول ضد الهنود، وكان غاضباً من نفسه لإساءته تقدير قوتهم العسكرية؛ فقد زعم في شهر أكتوبر السابق أن «مستوى الطيارين الهنود ضعيف جداً، حتى إنهم لا يقدرون على الإقلاع بطائراتهم». وبعد الحرب أصبح كل أمله هو أن «الليبراليين سيظهرون بمظهر الحمقى لأن الاحتلال الهندي لباكستان الشرقية سيجعل الاحتلال الباكستاني له يبدو أمراً تافهاً».⁵¹

أما عن الصحافة الأمريكية، فقد ألقت مجلة «تايم» باللوم على الجانبين بالتساوي؛ فقالت إن قيام يحيى بذلك «الهجوم القاتل على المتمردين البنغاليين»، إلى جانب شنّ إنديرا غاندي «حرباً مكتملة الأركان»، أدّى إلى «جلب مزيد من المعاناة إلى شبه القارة». إلا أن الصحفي المؤثر جيمس (سكوتي) رستون من صحيفة «نيويورك تايمز» اتخذ موقفاً أكثر تحيزاً؛ إذ كتب مقالاً متأملاً، يكاد يكون تأمرياً، رأى فيه أن الاتحاد السوفييتي المستفيد الحقيقي من «هذه المأساة القذرة»؛ فحليفته الجديدة — الهند — ستوفر «مدخلاً لقوة موسكو البحرية المتنامية إلى المحيط الهندي، وقاعدة للعمليات السياسية والعسكرية في الجناح الجنوبي للصين». وزعم رستون أن «الاتحاد السوفييتي أصبحت لديه الآن إمكانية إنشاء قواعد في الهند». ورأى أن تجربة الهند مع الديمقراطية كانت مُعرّضة للخطر، وتساءل عما إذا كان «في مقدور الهند أن تشجّع استقلالاً فصيحاً في باكستان دون تشجيع استقلال فصائل أخرى في الهند نفسها، بما في ذلك الفصيل الشيوعي القوي في ولاية كيرالا الهندية».⁵²

٦

أطلق النصر على باكستان العنان لموجة عارمة من المشاعر الوطنية؛ فقد أشادت به إحدى الدوريات باعتباره «أول نصر عسكري للهند منذ قرون»،⁵³ وقصّدت بذلك ليس الهند كدولة، وإنما الهند ممثلة في كتلة الأرض والحضارة؛ ففي النصف الأول من الألفية الثانية، تعاقبت الجيوش الأجنبية على الهند عبر الممر الشمالي الغربي، وأعملت فيها السلب والغزو، ثم حلّ حكام مسيحيون محلّ المسلمين، آتين من البحر لا البر. وكانت أحدث الغزوات على يد الصينيين الذين ألحقوا بالهند هزيمة نكراء؛ فالهنود الذين اعتادوا الهوان والهزيمة زمناً طويلاً، استطاعوا أخيراً أن يستنشقوا عبير النجاح العسكري.

كان المشهد مختلفاً تماماً على الجانب الآخر من الحدود؛ فبعد وصول أنباء استسلام قواتهم، كتبت صحيفة أردية في لاهور أن «الأمّة كلها اليوم تبكي دماً ... فالיום دخل الجيش الهندي دكّا، واليوم لأول مرة منذ ألف سنة انتصرَ الهندوس على المسلمين ... اليوم نجد مرارة الهزيمة تفتُّ في عضدنا». إلا أنّه في غضون أيام، كانت الصحافة الأردنية تلتمس المواساة من دروس التاريخ؛ ففي حين أنّ الهزيمة أحدثت بلا شك «صدعاً في قلعة الإسلام»، فحتى السلطان العظيم محمد الغوري خسرَ حربه الأولى في شبه القارة الهندية، وكما ذكّرتُ صحيفةً أخرى في لاهور قُرَّاءها، عاد الغوري «بعزيمة متجددة على رفع راية الإسلام على أرض الهند الكافرة».⁵⁴

في الهند، عُزِيَ الفضلُ في النصر إلى عددٍ لا حصرَ له من الجنود المجهولين في معظمهم، بالاشتراك مع شخصية سياسية واحدة محددة، هي رئيسة الوزراء؛ فقد نالت السيدة غاندي إعجابَ الناس لتصدّيها لاستقواء الولايات المتحدة، وتخطيطها لتقطيع أوصال العدو بذلك الهدوء؛ فبالغَ رجالُ حزبها في تحياتهم إليها، وحتى السياسيون المعارضون أصبحوا يشبّهونها في حديثهم بالإلهة القاهرة دورجا في الأساطير الهندوسية، وكذلك كانت طبقات المثقفين والمهنيين، المتشكّكة عادةً إزاء السياسة ورجالها، سخيّةً في مديحها.

تمثّل مزاج الإعجاب الشامل ذاك في ندوة عن تحرير بنجلاديش نظّمها مؤسسة غاندي للسلام في نيودلهي. بدأت الندوة بقول محرر صحيفة «تايمز أوف إنديا» — جيريلال جاين — إنّ «احترام الهند لذاتها وصورتها في العالم تحسّناً بدرجة كبيرة نتيجة ارتفاع أسهم حزب المؤتمر من جديد تحت قيادة السيدة غاندي». واستمرّت الندوة بوصف كيه آر مالكاني من منظمة راشتريا سوايامسيفاك سانج لعام ١٩٧١ بأنه «علامة فارقة في مسار التطور السياسي للهند». ففي ظل أحداث ذلك العام، بدأت صورة السلام القديمة يُستبدلُ بها صورة جديدة للقوة؛ فالصورة القديمة لم تستثّر سوى الابتسامات المتعالية، أما الصورة الجديدة فتفرض الانتباه والاحترام. ثم ادّعى الدبلوماسي جي إل مهتا أنّ «الناس أصبح لديهم إحساسٌ جديد بالثقة في النفس وفخرٌ مبرّر بهيبتهم المكتسبة حديثاً في العالم». وأكّد الصحفي اليساري روميش تابار على ذلك الرأي قائلاً إنّ «نجاح سياسة بنجلاديش» أعطى «الهندي المفكر إحساساً بالإنجاز والقوة». ورأى الفقيه القانوني اليساري في آر كريشنا آير في الأحداث الأخيرة نُضجاً تقدّمياً في القيادة الهندية، وقال: «ما كان في أيام غاندي عقيدةً مُبهمة، صيغَ في عهد نهرو

على شكل فلسفة اجتماعية ناشطة، وأصبح — تحت قيادة السيدة غاندي — برنامجاً ملموساً وديناميكياً للعمل الحكومي.⁵⁵

بعيداً عن الهند، نال هدوء السيدة غاندي وقت الأزمة كذلك إعجاب امرأة عاصرت بعض الأحداث التاريخية؛ هي الفيلسوفة حنة أرنت؛ ففي أوائل شهر نوفمبر، التقت أرنت رئيسة الوزراء في منزل أحد الأصدقاء في نيويورك. وبعد شهر، مع تقدّم القوات الهندية صوب دكا، كتبت إلى الروائية ماري مكارثي عن رؤيتها السيدة غاندي قائلة: «إنها وسيمة جداً، إلى درجة تقترب من الجمال، وراحت تغازل كلّ رجل في الغرفة دون تكلف، وهي هادئة تماماً؛ لا بد أنها كانت تعرف بالفعل أنها سوف تشنّ حرباً، وربما وجدت متعة منحرفة في تلك المعرفة، فإيا لحزم تلك النساء حين ينلن مرادهن!»⁵⁶

٧

بطبيعة الحال، سعت رئيسة الوزراء وحزبها إلى استغلال إنجازات جنودها لتحقيق مكاسب سياسية؛ ففي مارس ١٩٧٢، دُعِيَ إلى إجراء انتخابات في ثلاث عشرة ولاية، كان لبعضها حكومات مُعارضة وللـبعض الآخر ائتلافات غير مستقرة تحت قيادة حزب المؤتمر؛ ففي الولايات الثلاث عشرة كلها، ربح حزب المؤتمر بهامش كبير، وكانت منها ولايات محورية مثل بيهار وماديا براديش ومهاراشترا. وكما قال أتل بهاري فجبايي زعيم حزب جانا سانج بأسف في تعليقه على الانتخابات، فقد رشّحت المعارضة ٢٧٠٠ مرشّح، ولكن الحزب الحاكم رشّح شخصاً واحداً فعلياً في الدوائر الانتخابية كافة؛ إنديرا غاندي.⁵⁷

إلا أنه في ولاية واحدة على الأقل لم يكن حضور رئيسة الوزراء والنموذج الذي قدّمته كافيين. كانت تلك هي ولاية غرب البنغال، حيث ربح حزب المؤتمر بمزيج من الإرهاب والترويع والتزوير؛ فقد راحت عصابات من البلطجية تملأ صناديق الاقتراع، بينما وقفت الشرطة مكتوفة الأيدي. وحدث «تلاعب هائل النطاق» في كلكتا؛ فكما ذكر أحد النشطاء، قال البلطجية الذين استأجرهم حزب المؤتمر للناخبين المحتشدين خارج مراكز الاقتراع إن من الأجدر بهم أن يعودوا إلى منازلهم، بما أنّ البلطجية كانوا قد أدلّوا بالفعل بجميع الأصوات المُسجّلة؛⁵⁸ فبالتحالف مع الحزب الشيوعي الهندي تلك المرة، ربح حزب المؤتمر ٢٥١ مقعداً من أصل ٢٨٠ مقعداً في مجلس تلك الولاية، مُنهيّاً بذلك خمسة أعوام من عدم الاستقرار السياسي، ومُدخلاً الولاية في نطاق نفوذ نيودلهي.

وإذ توطّد حكم رئاسة الوزراء المحلي، حوّلت انتباهها إلى الوصول إلى تسوية مع باكستان. كان يحيى خان قد استقال وحلّ ذو الفقار بوتو محله، وأخبر بوتو رئيس الوزراء البريطاني الأسبق، السير أليك دوجلاس-هوم، أنّه حريص على إقامة «علاقة جديدة كلياً مع الهند»، بدءاً باجتماع قمة مع السيدة غاندي؛ فمُرّرت الرسالة، مُرفقةً بنصيحة إضافية مفادها أنّه في ضوء كبرياء باكستان الجريئة، ينبغي أن تكون الهند هي مَنْ تُصدر الدعوة.⁵⁹

كان الهنود متخوّفين أول الأمر، نظراً لصعوبة التنبؤ بتصرّفات بوتو وتاريخه العدائي إزاء الهند؛ فهُرّع المقرّبون إلى الرئيس الباكستاني يطمئنونهم ويؤكدون صدق نواياه. وأخبر الاقتصادي محبوب الحق نظيراً هندياً له أنّ بوتو كان آنذاك «في مزاج بالغ التأدّب والواقعية».⁶⁰ وقال الصحفي مظهر علي خان، رئيس تحرير صحيفة «دون»، لرفيقه الشيوعي السابق الهندي ساجد ظهير، إنّ بوتو كان يحاول صادقاً نسيان الماضي؛ فينبغي للهند أن تعمل على تعضيد موقفه، وإلا اجتمع الجيش واليمين الديني للإطاحة به، وهي نتيجة ستكون كارثيةً على كلّ من الهند وباكستان.⁶¹

كان ظهير وخان قد عملا معاً قبل التقسيم، كناشطَيْن في اتحاد طلاب الهند، ثم التقيا في لندن — بتشجيع من رفيق درّبهما السابق، بي إن هاكسر — في الأسبوع الثالث من مارس ١٩٧٢، لمناقشة شروط اتفاق محتمل بين زعيمَيْهما الوطنيين. تضمّنت اقتراحاتُ خان إعادةَ جميع أسرى الحرب الباكستانيين، واعترافَ باكستان ببنجلاديش، وكذلك تراجع القوات إلى مواقعها قبل بدء النزاع، وإصدار إعلانٍ سلامٍ مشترك. وأخيراً؛ فيما يتعلق بكشمير، قال خان إنّ ذلك النزاع «لا ينبغي ذِكرُه في الإعلان مطلقاً لأنه سيفتح أبواب الجحيم». فرد ظهير قائلاً: «يجب أن تحصل الهند على طمأنينة بعدم قيام باكستان بمزيد من الهجمات أو الاختراقات أو التقويض أو الدعاية المضادة للهند في كشمير». فوافقَ خان ولكنه قال إنّ ذلك «ينبغي أن تطالب به الهند «بالممارسة العملية»». وقال إنّنا ينبغي أن ندرك أنّه لا يمكن الاستمرار لحكومة في باكستان إن تخلّت، صراحةً، عن دعمها حق الكشميريين في تقرير مصيرهم.⁶²

نقل خان تلك المحادثات إلى بوتو مباشرةً، بينما نقلها ظهير إلى السيدة غاندي من خلال بي إن هاكسر؛ فدّعي الرئيس الباكستاني إلى قمةٍ تقرّر عقدها في سيملا، العاصمة الصيفية القديمة للراج البريطاني، في الأسبوع الأخير من يونيو ١٩٧٢، وجاء بصحبة ابنته بينظير وطاقم كبير إلى حدّ ما. في البداية التقى المسؤولون، ثم الزعيمان. كان الهنود

يرغبون في إبرام معاهدة شاملة لتسوية جميع المشكلات المعلقة (بما فيها كشمير)، بينما فضّل الباكستانيون اتباع نهج مُجزّأ. وقد أخبر بوتو السيدة غاندي في اجتماع سري أنّه لا يمكنه أن يعود إلى شعبه «خالي الوفاض». كانت المساومة مع الجانب الباكستاني شاقة؛ فقد رغب الجانب الهندي في «ميثاق عدم اعتداء»، واضطّر إلى أن يقنّع «بنبد استخدام القوة» المتبادل. وطلب الهنود «معاهدة»، ثم حصلوا في النهاية على «اتفاق». وقالت الهند إنّها يمكن أن تنتظر لحظة مواتية أكثر لحل نزاع كشمير، ولكنها طالبت باتفاق على «احترام الجانبين لخط السيطرة»، ونجح بوتو في إضافة الشرط: «دون الإخلال بالوضع المعترف به لأيٍّ من الطرفين».⁶³

كان أحد مستشاري السيدة غاندي — دي بي دهار — يريد لها أن تصرّ على «تسوية قضية كشمير باعتبارها جزءاً لا يتجزأ ولا يُختزل من أي تسوية مع باكستان»، وأن تجعل ذلك شرطاً مسبقاً لإعادة أسرى الحرب إلى وطنهم.⁶⁴ كان دهار كشميرياً ١٠٠٪، ولِد وتربّى في الوادي. أما رئيسة الوزراء، التي كانت كشميرية بمقتضى أصولها البعيدة فحسب، فكانت مشاعرها أقلّ حدة في هذا الصدد، إضافةً إلى ذلك، كانت أكثر وعياً بالرأي العام العالمي، وكانت (كما حذر مظهر على خان) مُدركةً لوضع بوتو الخطر داخل باكستان. والاتفاقية التي وقّعا عليها أخيراً — عصر يوم ٣ يوليو — لم تتحدّث إلا عن الحفاظ على خط السيطرة، إلّا أنّه بعد إصرار الجانب الهندي، أُضيف بندٌ ينصّ على أنّ البلدين سوف يُسوّيان خلافاتهما كافة «بالسبل السلمية عن طريق المفاوضات الثنائية أو أي سبل سلمية أخرى يتفق عليها الطرفان»، ما كان من شأنه، نظرياً، أن يستبعد خيار وساطة طرف ثالث أو استثارة العنف في كشمير.⁶⁵ إلّا أنّ بوتو على ما يبدو طمأن السيدة غاندي بأنّه بمجرد أن يصبح وضعه أكثر استقراراً، سوف يقنع شعبه بقبول تحويل خط السيطرة إلى الحدود الدولية.

لم يكد جبر اتفاق سيملا يجفّ حتى تراجع بوتو عن هذا الوعد (غير الرسمي) باعتراف الجميع؛ ففي يوم ١٤ يوليو تحدّث لثلاث ساعات في الجمعية الوطنية الباكستانية، وشغل خطابه تسعاً وستين صفحة فولسكاب مطبوعة بمسافات ضيقة؛ فتحدّث عن كفاحه «من أجل مبدأ وحدة باكستان منذ عُمر ١٥ سنة»، ولام مُجيب ويحيى والجميع ما عداه على «الانفصال المؤسف والمأساوي لباكستان الشرقية». ثم إنه بلغ في خطابه موضع الخلاف القائم بين باكستان والهند، ألا وهو مستقبل جامو وكشمير؛ فقال بوتو إنّ الهند، لأنّها كانت المنتصرة في الحرب، «تملك جميع الأوراق في يديها»، إلّا أنّه رغم ذلك قد توصّل إلى

اتفاقية متكافئة انطلاقاً من بداية غير متكافئة؛ فقد قال إن اتفاق سيملا كان ناجحاً لأنّ باكستان سوف تستعيد أسرى الحرب والأراضي التي سيطرت عليها القوات الهندية، ولأنّه «لم يتنازل عن حق شعب جامو وكشمير في تقرير مصيره». وقدّم «التزاماً صارماً من جانب الشعب الباكستاني بأنّه إذا بدأ شعب كشمير حركةً من أجل الحرية غداً، وإذا بدأ الشيخ عبد الله أو مولوي فاروقي أو غيرهما غداً حركةً شعبية، فسوف نكون معهم».⁶⁶

شكا الهنود أنّ بوتو نكث وعده.⁶⁷ ولكن ربما كان يجدر بهم أن يفكّروا في شعورهم هم أنفسهم في الأيام الأخيرة من عام ١٩٦٢؛ فقد كانت الصين آنذاك قد ألحقت بالهند ذللاً، استُشعر على المستوى الوطني من جانب الزعماء والمواطنين من جميع الأطياف والمشارب، وكان ذلك هو شعور الباكستانيين أيضاً عام ١٩٧٢ بعدما تعرّضوا لهزيمة مشابهة على أيدي الهنود. والحقيقة أن وضعهم كان أسوأ؛ لأنّه في حين انتزع الصينيون بعض الأراضي (العديمة الجدوى في معظمها) من الهند فحسب، فقد أحدث الهنود صدعاً في الأيديولوجية المؤسّسة للدولة الباكستانية، بمساعدتهم في تكوين بنجلاديش. ولم يكن ثمة ردّ فعّال على ذلك سوى واحد: المساعدة في فصل كشمير عن الهند، ومن ثمّ إحداث صدع في الفكرة المؤسّسة للعلمانية الهندية.

الفصل الحادي والعشرون

الغريمان

إنديرا هي الهند، والهند هي إنديرا.

دي كيه باروا، رئيس حزب المؤتمر، نحو عام ١٩٧٤

١

في ١٥ أغسطس ١٩٧٢، احتفلت الهند بعيد استقلالها الخامس والعشرين؛ فعقد البرلمان جلسة استثنائية في منتصف الليل تحدّث فيها رئيسة الوزراء، مستحضرة الصراع من أجل الحرية بدءًا من تمرد عام ١٨٥٧ حتى الوقت الحاضر، وذاكرة العلامات الفارقة على طول الطريق. وقالت السيدة غاندي إنّ مسعى الهند كان «مصادقة الجميع، وعدم الخضوع لأحد».¹ وفي صباح اليوم التالي وجّهت خطابًا إلى الأمة من على أسوار القلعة الحمراء، فقالت: «الهند اليوم أقوى ممّا كانت عليه منذ خمسة وعشرين عامًا؛ فقد مدّت ديمقراطيتنا جذورها، وتبلور فكرنا، وتحدّدت أهدافنا، وخُطّطت طرقنا لتحقيق تلك الأهداف، ووجدتُنا اليوم أكثر صلابة من أي وقت مضى.» وقالت السيدة غاندي: «الأمم تمضي إلى الأمام، لا بالنظر إلى الآخرين، وإنما بالثقة بالنفس والعزيمة والوحدة».²

من الجدير بالذكر أنّ خطاب السيدة غاندي لم يتطرق إلى أمور الاقتصاد؛ فمنذ الاستقلال، نما الاقتصاد الهندي بمعدل تراوَحَ بين ٣٪ و ٤٪ سنويًا، وزاد ناتج قطاع المصانع بنحو ٢٥٠٪؛ حيث كانت الزيادة أوضح في مجال الصناعات الثقيلة مقارنة بالسلع الاستهلاكية. ونشأت طبقة جديدة من رواد الأعمال، الذين أقاموا وحدات عملهم بعيدًا عن المراكز الصناعية القديمة. عملت الدولة على زيادة مرافق البنية التحتية؛ حيث

وُلدت طاقة قدرها ستة وخمسون كيلوواط-ساعة عام ١٩٧١ (مقابل ٦,٦ عام ١٩٥٠)، وزادت مساحات الطرق المرصوفة إلى أكثر من الضَّعف، وزادت حمولات السكك الحديدية إلى ما يقرب من ثلاثة أمثال.³

ساعدت تلك التطوراتُ المنتجين في الريف كما في الحَصْر؛ فأينما توفَّر الري — عن طريق السدود أو الآبار الأنبوبية — زاد المزارعون إنتاجهم من الحبوب والمحاصيل من قبيل القطن والفلفل الحار والخضروات. واندمجت القرى التي كانت معزولةً سابقًا في العالم الخارجي؛ فقد اسْتُخْدِمَت الطرق لإخراج المحاصيل وجلب السلع، وكذلك لنقل أهل القرى إلى المدينة ذهابًا وإيابًا، مُتِيحَةً بذلك انكشافهم على أفكار جديدة. وفي القرى، بدأ تدريجيًا انتشارُ أدواتٍ مثل الدراجة والهاتف، والأهم من ذلك كله: المدرسة.⁴

أُخِفَّت تلك التحسُّنات الإجمالية وراءها تفاوتات إقليمية لا يُستهان بها؛ فالثورة الزراعية طالت أقل من عُشر مناطق ريف الهند، وظلَّت معظم مناطق الزراعة تعتمد على مياه الأمطار؛ لذا فعلى الرغم من زيادة الإنتاج الصناعي والزراعي، ظل الفقر المدقع واسع الانتشار في الريف. في العام السابق على خطاب رئيسة الوزراء بمناسبة عيد الاستقلال الخامس والعشرين، نشر اقتصاديان في بونا — في إم دَنديكار ونيلانكُتا رات — دراسةً كبيرةً بعنوان بسيط: «الفقر في الهند»؛ فاستنادًا إلى استقصاءات من كافة أنحاء البلاد، خلَصا إلى أنَّ ٤٠٪ من سكان الريف و ٥٠٪ من سكان الحَصْر لم يكن لديهم حتى «الحد الأدنى من المعيشة»؛ المُعرَّف بإنفاق الفرد سنويًّا ٣٢٤ روبية في القرى و ٤٨٩ روبية في المدن. وقد تزايدت نسبة الفقر على مدار ذلك العَقْد؛ ففي بداية ستينيات القرن العشرين، كان ٣٣٪ من سكان الريف و ٤٩٪ من سكان الحَصْر يعيشون تحت خط الفقر المذكور. وفي عام ١٩٧٠ أو ما حوله، بحسب تقديرات دَنديكار ورات، كان ٢٢٣ مليونَ هنديٍّ يعيشون في فقرٍ من إجمالي تعداد سكان قارِب ٥٣٠ مليون نسمة.

وضع اقتصاديون آخرون تقديرات أخرى؛ إذ اعتقد البعض أنَّ نسبة الأشخاص الفقراء حقًّا أعلى من ذلك، بينما قال آخرون إنَّها أدنى من ذلك قليلًا. ولكن على الرغم من اختلاف الاقتصاديين على عدد الفقراء في الهند تحديدًا، فكلهم اتفقوا على أنَّهم أكثر من اللازم — حيث كان عددهم طبقًا لأكثر التقديرات تحفُّظًا رقمًا أقرب إلى ٢٠٠ مليون منه إلى ١٠٠ مليون. وتوصَّلت هذه الدراسات إلى أنَّ الفقراء في ريف الهند ينفقون نحو ٨٠٪ من دخلهم على الغذاء، و ١٠٪ على الوقود، مما يترك ١٠٪ فقط للملابس وغيرها من الأشياء.⁵

وتمثّل أحد أوجه الفشل الأخرى في التعليم. لقد حدث نموٌّ هائل في عدد الكليّات التي تقدّم تعليمًا في مجالات العلوم والإنسانيات، وحدث توسّع أكبر في المقرّرات المهنيّة، مثل الهندسة والطب. ولكن التعليم الأساسي كان أداؤه ضعيفًا؛ فقد كان عدد الأمّيين عام ١٩٧٢ أكبر ممّا كان عام ١٩٤٧. وعلى الرغم من افتتاح آلاف المدارس الجديدة، فلم تحدث محاولةٌ تُذكر لتعليم القراءة والكتابة لملايين البالغين غير المُلمّين بهما. وحتى فيما بين مَنْ دخلوا المدارس، لم تتخرّج سوى نسبة صغيرة؛ حيث كانت معدّلات التسرّب من الدراسة مرتفعة إلى حد مزعج، خاصةً فيما بين الفتيات وأبناء الطوائف الاجتماعية الدنيا.⁶

بعد الخطاب الذي ألقته السيدة غاندي في القلعة الحمراء ببضعة أشهر، تحدّث الاقتصادي جاجديش بجواتي أمام جمهور أرقى إلى حدٍّ ما في مدينة حيدر أباد الجنوبية. كانت الهند المستقلة تقدّم نفسها على أنّها اقتصاد مختلط، يحمل سمات كلّ من الاشتراكية والرأسمالية. ولكنها، بحسب زعم بجواتي، فشلت على الصعيدين؛ فقد كان معدل نموها أبطأ من أن يؤهلّها للاندراج تحت الاقتصاد «الرأسمالي»، وقد فقدت أي ادّعاءات بكونها «اشتراكية» بفشلها في محو الأميّة أو تقليل أوجه عدم المساواة.⁷

٢

زعمت رئيسة الوزراء أنّ الديمقراطية مدّت جذورها في الهند، وهو ما حدث في بعض النواحي المهمة؛ فقد أُجريت خمسة انتخابات عامة بنجاح، إضافةً إلى ما يقرب من ١٠٠ انتخاب في ولايات بحجم فرنسا أو ألمانيا. وإلى جانب الانتخابات الحرة كانت حرية انتقال الأشخاص والأفكار، وتلك الأخيرة عبّرت عنها صحافةٌ شديدة الحرية.

إلا أنّ أسس الديمقراطية لم تكن مستقرة تمامًا في نواحٍ أخرى؛ فقد كانت لجنة حزب المؤتمر لعموم الهند تنتخب فيما مضى ممثلين من الولايات، وهؤلاء بدورهم كانت تنتقيهم هيئات حزب المؤتمر على مستوى التعلّقات والمناطق. والأهم من ذلك أنّ رؤساء وزراء الولايات التي حكمها حزب المؤتمر كانوا يُختارون من جانب المُشرّعين المحليين وحدهم؛ إلا أنّه عقب انشقاق حزب المؤتمر في ١٩٦٩، استطاعت السيدة غاندي تعيين مرشّحين خاصين بها في مناصب مهمة. وتأكدت عملية التحوّل إلى المركزية هذه بعد الانتصار الساحق الذي حقّقه في انتخابات عام ١٩٧١؛ ففي وقت لاحق من ذلك العام، أقال رئيس وزراء كلّ من راجستان وأندرا براديش — في تتابع سريع — وعيّنت

مكانهما اثنين من محظييهما. وكما علّق أحد الصحفيين، فإنه لا يعنينا كثيراً معرفة مَنْ سيكون الرجل الجديد في أندرا؛ لأنّ «مَنْ يتقلّد السلطة سيكون عليه أن يضع السيدة في دلهي نصب عينيه حتى يبقى عوضاً عن المشرّعين في حيدر أباد أو جمهور الناخبين في أندرا بصفة عامة».⁸

بعد انتخابات عام ١٩٧١ ازداد ظهور ابن رئيسة الوزراء الثاني — سانجاي — في الحياة العامة. كان قد فصل من مدرسته الهندية الأولى، وتخرّج بصعوبة في الثانية، ثم عمل لفترة وجيزة متدرّباً في شركة رولز-رويس بالمملكة المتحدة، ثم عاد إلى الوطن لإنشاء مصنع سيارات خاص به. وأثناء بحثه عن أرضٍ لذلك المشروع، خطا أولى خطواته في عالم السياسة؛ ففي مايو ١٩٧١ أرسلته والدته لتدشين حملة حزب المؤتمر في انتخابات دلهي البلدية، وفي الشهر التالي أجرت مجلة أسبوعية واسعة الانتشار حواراً معه، فبدأ لمحاورة غير «حريص بدرجة كبيرة على النقاش أو الحوار المطول؛ فهو يبدو حريصاً على النتائج». وكذلك أبدى سانجاي رأياً مفاده أنّ «الشباب الهندي جبان. إنّه لا يتحلّى بالشجاعة؛ فالشباب متناغمون في تفكيرهم مع الإطار الذهني لوالديهم».⁹

كان راجيف ابن رئيسة الوزراء الأول طياراً يعمل لدى الخطوط الجوية الهندية؛ فكانت السيدة غاندي شديدة القلق على سانجاي، وكتبت إلى زميل في فبراير ١٩٧١ أنّ «راجيف لديه وظيفة خلافاً لسانجاي، وقد تورّط أيضاً في مشروع مكلف. إنه يشبهني كثيراً عندما كنتُ في مثل سنّه — في فظاظته وكل شيء — حتى إنّ قلبي مُنقل بالقلق على المعاناة التي قد يُضطر إلى تحمّلها».¹⁰ وفي الواقع، حصل مشروع مصنع سانجاي على التصريحات اللازمة بسرعة غير مبررة؛ فقد قدّم ثمانية عشر طلباً لصنع سيارات صغيرة، ولم يُقبل منها سوى طلب ابن رئيسة الوزراء، على الرغم من عدم امتلاكه خبرة سابقة في هذا الصدد. ومَنَح بانسي لال رئيس وزراء هاريانا، الذي كان عضواً في حزب المؤتمر، شركة ماروتي للسيارات المملوكة لسانجاي أرضاً مساحتها ٣٠٠ فدان بسعر زهيد.¹¹

طرّحت المعارضة أسئلة حادة في البرلمان، فغضّت السيدة غاندي الطرف عنها، ولكن مستشارها المقرب بي إن هاكسر أعزّب عن تحفظاته الخاصة. ووفقاً لأحد الأقوال، فقد «نصح رئيسة الوزراء بالتخلي عن مشروع سيارات ماروتي التابع لابنها والتنصّل من أفعال ابنها سانجاي».¹² ولكنها تجاهلت نصيحته، وأصبح سانجاي يشاهد إلى جوار والدته أكثر، بينما تضاعف نفوذ هاكسر نفسه في نطاق الأمانة التابعة لرئيسة الوزراء.

بحلول عام ١٩٧٢ كان حزب المؤتمر قد أصبح عُرضَةً للمحسوبية المتصاعدة، والفساد الجامح؛ ففي يونيو ١٩٧١ لَقَتْ بي إن هاكسرَ نظراً رئيسة الوزراء إلى «الفساد المترسِّخ والمؤسسي» في راجستان التي يحكمها حزب المؤتمر؛¹³ فقد تواطأ الوزراء مع موظفي الخدمة المدنية، ليقطعوا مبالغاً من المشروعات الحكومية. وفي الحكومة المركزية أيضاً، كانت تلك الممارسات في صعود؛ فقد حصل وزيرُ اتحادي من أسام على عقارات كثيرة بسبل مشبوهة، بينما كان وزيرُ اتحادي آخر من ماديا براديش يعمل مع تاجر سلاح فرنسي يدًا بيد، مقدماً له عقوداً مقابل عمولات.¹⁴

٣

على الصعيد الاجتماعي، كان أحد مؤشرات تميُّز الهند هو أنَّ رئيس وزرائها كان امرأة. ولكن ماذا عن المرأة الهندية بصفة عامة؟ فأتساءل فوز السيدة غاندي في الانتخابات والحرب، كَلَّفَ المجلس الهندي لبحوث العلوم الاجتماعية باحثيه بإجراء خمس وسبعين دراسةً منفصلة عن وضع المرأة، فيما يتعلَّق بالقانون والاقتصاد والوظائف والتعليم والصحة وما إلى ذلك.¹⁵ ولم تكن النتائج مشجَّعةً للغاية؛ فمن نواحٍ متعددة، كانت عملية التحديث التي نالت تشجيعاً منذ الاستقلال قد وسَّعتِ الفجوة بين الجنسين؛ على سبيل المثال: كان الرجال بالأساس هم المستفيدون من تحسُّن المرافق الصحية، وهو ما زاد الفارق في النسبة بين الجنسين، التي تمثَّلت عام ١٩٧١ في ٩٣١ امرأة مقابل ١٠٠٠ رجل. وانخفضت نسبة النساء في الأيدي العاملة بالمجال الصناعي، من ٣١,٥٣٪ عام ١٩٦١، إلى ١٧,٣٥٪ عام ١٩٧١؛ ففي الماضي كانت المصانع تشغِّل أزواجاً، ولكن التطورات الفنية أدَّت إلى الاستغناء عن الوظائف غير الماهرة التي كانت النساء تعمل بها في الماضي.

كانت الغالبية العظمى من النساء تعمل في الريف؛ ففيما بين عائلات المزارعين الفلاحين كانت نسبة العاملات إلى العاملين ٥٠ إلى ١٠٠، وفي العائلات التي لا تمتلك أرضاً بلغت نسبة العاملات إلى العاملين ٧٨ إلى ١٠٠. وكانت أكثرُ العمليات خطورةً حِكْراً على النساء في أغلب الأحيان؛ مثل زرع شتلات الأرز، التي كانت تعرِّضهم للعدوى المعوية والطفيلية. وأُضيفت إلى تلك المخاطر أعباءُ تربية الأطفال وجمع الحطب والعلف، وهي المهام التي كانت النساء والفتيات الصغيرات يَقُمنَ بها بمفردهن.¹⁶

كانت نسبة المتعلمين ضعيفةً في المجمل وراثيةً بالنسبة إلى النساء؛ ففي عام ١٩٧١ كان ٣٩,٥٪ من الذكور متعلِّمين، مقابل ١٨,٤٪ فقط من الإناث، و٤٪ فحسب من النساء

في ريف بيهار كُنَّ متعلّّات. وقد أسفر الفقر في ولايات مثل بيهار وأوريسا إلى هجرة جماعية للذكور بحثاً عن العمل، ممّا زاد العبء على النساء.

أفاد المجلس الهندي لبحوث العلوم الاجتماعية بأنّ «ما هو ممكن للمرأة نظرياً نادراً ما يكون في متناول يدها واقعياً». وأوضحت دراساته «أنّ المجتمع فشل في صياغة معايير ومؤسسات جديدة لتمكين المرأة من الاضطلاع بالأدوار المتعددة المتوقعة منها في الهند اليوم؛ فمعظمهن لا يتمتعن بالحقوق والفرص التي يكفلها لهن الدستور؛ فارتفاع مهر الزواج وغيرها من الظواهر، التي تُمنع في التقليل من شأن المرأة، تشير إلى ارتداد عن المعايير التي طُوّرت أثناء حركة التحرير».

إن الإصلاحات الاجتماعية لم يكن لها أثر إلا في المدن، في أوساط أسر الطوائف الاجتماعية العليا التي تحدّث أبنائها الإنجليزية أو بعضها وعلموا بناتهم وأرسلوهن إلى الكليات المهنية؛ فمن بين ذلك القطاع من النخبة، حدثت زيادة في عدد الطبيبات والأستاذات وموظفات الخدمة المدنية والعالمات. وفي المقابل، تحوّل كثير من مجتمعات الطوائف الدنيا والمزارعين من دفع المال إلى أهل العروس إلى طلب مهرٍ منهم، في دلالة واضحة على المكانة المتدنية لنسائهم. وقد أدّى التوسّع العمراني السريع وهجرة الذكور إلى زيادة عدد المشتغلات بالجنس.

تمثّلت علامة مشجّعة في زيادة نسبة النساء اللاتي يحق لهن التصويت في الانتخابات، من ٤٦,٦% عام ١٩٦٢ إلى ٥٥,٤% عام ١٩٦٧، و٥٩,١% عام ١٩٧١. وفي مطلع السبعينيات أيضاً ظهرت بوادر حركة نسائية وليدة؛ حيث تأسّست أولى المنظمات لحماية حقوق الموظفات والعاملات، وللاحتجاج على زيادة ارتفاع الأسعار.¹⁷

وكما كان الحال مع الطوائف الاجتماعية الدنيا، كانت ثمة طريقتان للنظر إلى المسألة؛ فمن أحد المنظورين، كانت المرأة لا تزال تتعرّض لاستغلالٍ مُفجع. ومن المنظور الآخر، كان ثمة تقدّم قد أُحرز، علماً بخط الأساس البالغ الانخفاض وقت الاستقلال والتاريخ التراكمي لقهر المرأة، الذي أضفت عليه التقاليدُ صبغةً المشروعية؛ ففي حين ظل مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة منخفضاً بدرجة صادمة، كان التطور الذي حدث منذ ١٩٤٧ «استثنائياً» كما يتبيّن من جدول ٢١-١.

كانت أوضح المكاسب المتحققة في ولاية كيرالا في أقصى جنوب الهند؛ ففيها كانت نسبة النساء إلى الرجال ١٠١٩ إلى ١٠٠٠، لتصير بذلك الولاية الوحيدة التي زاد عدد النساء فيها عن الرجال، وقد احتلّت المرتبة الأولى من حيث معدل أعمار الإناث (٦٠,٧ عاماً)،

ونسبة المتعلّّـمات (تخطّـت ٦٠٪، مقارنةً بمتوسط وطني أدنى من ٢٠٪)، وحصّة الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية، ونسبة الولادات التي تجريها قابلات مدربّات. كذلك كانت كيرالا تتمتع بأقل معدل وفيات من المواليد الإناث، الذي بلغ ٨,٥ في كل ألف ولادة.¹⁸

لم يكن وُضِع كيرالا استثنائيًا فيما يتعلّق بالمرأة فحسب، فالرجال هناك أيضًا كانوا أفضل تعليمًا وتمتعوا بمرافق صحية أفضل. وعبرّت إحصاءاتها عن قدر أكبر من المساواة الاجتماعية. كما كان هناك حضور أكبر للطوائف الهندية الدنيا — حيث أُلغيت ممارسة النّبذ تقريبًا — فقد كانت حركة الاتحادات العمالية متطورةً جدًّا فيها.

جدول ٢١-١: عدد الفتيات المتحقّقات بالمؤسسات التعليمية مقابل كل ١٠٠ فتى، في عامي ١٩٤٧ و١٩٧١.

المرحلة الابتدائية	المرحلة الإعدادية	المرحلة الثانوية	الجامعة
١٩٤٧	٣٦	٢٢	١٤
١٩٧١	٦٢	٤٣	٣٦

لماذا كانت كيرالا مختلفة إلى هذا الحد؟ كما شرحنا في الفصل الرابع عشر، حُظيت كيرالا في تاريخها بمهرجات ومبشّرين تقدّمين، وحركات اجتماعية كبرى لكلّ من الطوائف والطبقات. وقد أخذت أول وزارة شيوعية في الفترة بين عامي ١٩٥٧ و١٩٥٩ بهذه التقاليد الإصلاحية، ثم تجددت في مطلع السبعينيات، عندما حكم الولاية ائتلافُ الحزب الشيوعي الهندي وحزب المؤتمر، تحت قيادة رئيس وزراء شيوعي — سي أشوتا مينون — فقد نقلت تلك الحكومة مساحات كبيرة من الأراضي من مُلاك غائبين إلى مزارعين مستأجرين، ومرّرت قانونًا جديدًا للعمالّة الزراعية بهدف رفع أجور الأشخاص الذين لا يملكون أراضي زراعيةً وتحسين أحوالهم المعيشية. وعلى الرغم من عجز تلك الإصلاحات عن تلبية مطالب المثقفين الراديكاليين، فقد كانت أكثر تقدّمًا بكثير عن متاح في أي مكان آخر، مما زاد شهرة كيرالا بأنّها، وإن لم تكن الولاية الأكثر مساواتية في الهند، فهي بالتأكيد أقلّها ظلّمًا.¹⁹

في مارس ١٩٧٣ عيّنت الحكومة رئيسًا جديدًا لقضاة المحكمة العليا. في الماضي، عندما كان رئيس القضاة يتقاعد، كان العضو الأكثر أقدميةً في هيئة المحكمة يتبوء مقعده، ولكن في هذه المرة اختير القاضي إليه إن راي على الرغم من أن ثلاثة من زملائه كانوا يفوقونه في الأقدمية. كان لتعيينه دوافع سياسية، ومثل تعبيرًا عن رغبة الحكومة المتزايدة في السيطرة على القضاء. كان وزير القانون، إتش آر جوخال، قد تحدث — في البرلمان — بازدرارٍ عن لجوء المحكمة إلى «النظريات البالية التي عفى عليها الزمن لبلاكستون الذي اعتبر الملكية حقًا طبيعيًا». وحذر من أن ذلك الاتجاه يقف في طريق التزام الحكومة بإعادة هيكلة «النسيج الاجتماعي والاقتصادي لبلدنا بأكمله ... عن طريق زيادة تدخل الدولة باطراد».²⁰

في السنوات الأخيرة كانت المحكمة العليا قد انتقدت محاولات الإخلال بالهيكل الأساسي لدستور الهند. وفي قضيتي تأميم البنوك وإلغاء مخصصات الأمراء، أصدرت المحكمة أحكامًا في غير صالح الحكومة، مُجبرة إياها على استخدام سلطة البرلمان لتعديل الدستور. في ذلك الوقت، أعرب القاضي كيه إس هيدج، في محاضرة عامة في بومباي، عن قلقه من أن «مقتضيات السياسة والمصالح الشخصية لزعماء فرديين ... أحدثت انحرافًا في سير الجهاز الإداري». ورأى أن «الحكومة المركزية افتأت على السلطات المخصصة للولايات، بلجوها إلى أساليب غير دستورية». وعلّق على الفساد المتنامي، و«اللهات المفرط وراء الثروات والمحسوبية».²¹

خلال الأسابيع الأولى من عام ١٩٧٣، استمعت المحكمة العليا إلى عريضة تطعن في قانون جديد يمنح البرلمان سلطة أكبر لتعديل الدستور. استمعت هيئة المحكمة بكاملها إلى المرافعة، ثم صوتت ستة قضاة على تقييد سلطة البرلمان بينما أقرها سبعة. كان ممن صوتوا لصالح الحكومة القاضي إليه إن راي، ومن ضمن الجانب الآخر كان القاضي هيدج؛ فربط تعيين راي بهذه القضية تحديدًا، إلى جانب رؤية أكثر شمولية كان أشد معتنقيها بي إن هاكسر، مفادها أن القضاة وموظفي الخدمة المدنية ينبغي أن يكونوا «ملتزمين» بسياسات الحكومة القائمة وفلسفتها.

كان ممن انتقدوا تعيين إليه إن راي، زعيم حركة سارفودايا، جايا براكاش نارايان؛ فقد كتب إلى رئيسة الوزراء سائلًا عما إذا كانت تلك الترقية المخالفة للأصول يُقصد بها جعل المحكمة العليا «تابعة للحكومة الموجودة في السلطة»، فردت بأن «الاستنتاج المتشائم»

الذي خلس إليه نارايان «غير مبرر»، مضيئة أن التمسك الآلي «بمبدأ الأقدمية أدنى إلى ارتفاع معدل تغير رؤساء القضاة دون داع».²² ناقد آخر كان الخبير الدستوري إيه جي نوراني، الذي استنكر في مقال متأمل تسييس القضاة — الذين بدأ كثير منهم يتحدثون عن أمور خارج نطاق اختصاصهم تمامًا — والسلطة القضائية، كما تبين في ترقية إيه إن راي وغيره من القضاة «التقدميين» المزعومين. وأبدى نوراني قلقه من أنه لا الصحافة ولا نقابة المحامين كانا متيقظين بما فيه الكفاية للأخطار المحدقة باستقلال القضاء. وحذر من أنه ما لم تواجه تلك التحديات، «فربما يجدر بنا تأهيل أنفسنا لفقد الحرية الفردية في الهند».²³

والحقيقة أنه حتى قبل اختيار رئيس قضاة المحكمة العليا الجديد، كان كثير من المناصب الرئيسية في الحكومة قد عُهد بها إلى مسئولين بيروقراطيين مشتركين مع السيدة غاندي ومستشاريها في أيديولوجيتهم الاشتراكية.²⁴ وبحلول عام ١٩٧٣ كانت تلك الأيديولوجية قد امتدَّت نطاقها ليطول مجالات جديدة؛ فقد تشكَّلت لجنة للاحتكار والممارسات التجارية التقييدية، التي سعت إلى الحد من نمو الشركات التجارية الكبرى وتشجيع الشركات الصغيرة عوضًا عنها. واستمر توسُّع القطاع العام، وتأميم المزيد من الصناعات الخاصة، وأصبح الفحم والنفط مملوكين للحكومة. لكن على الرغم من ذلك، ضربت الهند أزمة النفط عام ١٩٧٣، وعند وقوعها ركبت رئيسة الوزراء من منزلها إلى البرلمان عربةً يجرُّها حصان، في مشهد مذهل صحبته ضجة دعائية كبيرة.

في منتصف فترة حكم إنديرا غاندي الثالثة بدأت الأمور تحت السيطرة، إلى حد أنها بدأت مفاوضات مع الشيخ عبد الله؛ فقد كان الوضع في وادي كشمير، موضع الخلاف المرير، قد تبدل بالنصر المحقق الذي أحرزته الهند في حرب ديسمبر ١٩٧١؛ فبعدها قيل إن «قدرًا من خيبة الأمل» خيم على المعسكر الانفصالي؛ فحتى الراديكاليون في الوادي باتوا يتحدثون عن الوصول إلى تسوية في إطار الدستور الهندي.²⁵

وفي تصريحات الشيخ عبد الله نفسه الأخيرة، لم يوضَّح قصده «بحق تقرير المصير»: هل كان الحكم الذاتي أم الاستقلال؟ فطوال عام ١٩٧١ أقام في دلهي، وهناك شهد بنفسه صعود السيدة غاندي إلى مرتبة الزعامة الوطنية. وقلَّت الحربُ حيرته؛ إذ بدا له أن استقلال شعبه بات أمرًا مستبعدًا تمامًا. وفي يونيو ١٩٧٢ التقى رئيسة الوزراء، وظلَّ فحوى محادثاتها طيَّ الكتمان، ولكن بُعيد هذا اللقاء سُمح له بالعودة إلى كشمير. وكما هي الحال دائمًا، استقبلته حشودٌ كبيرة معظمها مهللٌ، إلا أنه كان ثمة معارضون أيضًا رفعوا لافتاتٍ مفادها: «لا مساومة على كشمير»، و«نريد استفتاءً شعبيًا».²⁶

في عام ١٩٦٤، بدأ أن جواهر لال نهرو، بإرساله عبد الله لمقابلة أيوب خان، قد قَبِلَ أن باكستان طرفٌ في نزاع كشمير، أما بعد تفكيك باكستان فقد أوضحت السيدة غاندي أن ذلك الوضع لم يُعدَّ ساريًا؛ فبعد عودة عبد الله إلى الوادي، قال لشعبه إنه ينبغي لهم ألاَّ يلتمسوا العونَ من إسلام آباد، وإنما أن يعملوا على التوصل إلى تسوية مُشرفة مع نيودلهي. وفي سبتمبر، أثناء حديث الشيخ عبد الله في احتفالٍ بمناسبة عيد ميلاده السابع والستين، بلغ به الأمرُ حدًّا أنه قال: «أنا هندي والهند وطني».²⁷

كان عبد الله يأمل أنذاك أن يرجع بصفته رئيس وزراء جامو وكشمير، ويعمل من ذلك المنصب على زيادة الحكم الذاتي في الولاية؛ فقد أراد من الحكومة عقد انتخابات في منتصف المُدَّة، حيث كان متأكدًا من فوز حزبه — حزب المؤتمر الوطني الكشميري — بها. إلا أن زعماء حزب المؤتمر الوطني الهندي في الولاية قاوموا فكرته؛ إذ لم يكن في نيتهم التخلي عن مناصبهم بتلك السهولة.

خلال عامَي ١٩٧٢ و ١٩٧٣ خاض ميرزا أفضل بيچ ممثلًا عن الشيخ عبد الله، وجي بارتاساراتي ممثلًا عن رئيسة الوزراء، عدة جولات من المحادثات، ناقشًا فيها كيفية إعادة عبد الله إلى رئاسة حكومة الولاية دون إيذاء مشاعر الكشميريين ولا طموحات حزب المؤتمر.²⁸

على الجانب الآخر من جبال الهيمالايا، ظهرت علامات على أن عددًا أكبر من أبناء ناجا أيضًا يفكرون في العيش داخل الهند؛ فمنذ إقامة ولايتهم عام ١٩٦٣، حكمها فصيلٌ متقبلٌ لدستور الهند. ظَلَّت الغابة تحوي بعض المتمردين، وشُنَّت هجماتٌ من حين لآخر على قوافل الجيش والسياسيين المنتميين إلى التيار الرئيسي. ولكن كانت ثمة علامات الحياة الطبيعية أيضًا؛ على سبيل المثال، في نوفمبر ١٩٧٢ جاء المُبشِّر ببلي جراهام ليعظ الناس في كوهيما، وحضر ٢٥ ألفًا من أبناء ناجا لسماعه، مستقلّين حافلاتٍ من جميع أنحاء الولاية. ألقى جراهام ثلاثَ مواعظ خلال ثلاثة أيام، أشاد فيها بجمال التلال، واستنكر الحالة المتردية لكنائس المنطقة، وقال لأبناء ناجا: «سلموا للرب طريقكم». وبعد مرور عام، لعب نادي كرة القدم الأبرز في الهند — موهون باجان — سلسلةً من المباريات الودية في كوهيما؛ ففي المباراة الأولى، «وسط حماس جارف وهتافات جمهور مُهلَّ قارَبَ الخمسة عشر ألفًا»، هزم فريقٌ من كوهيما الفريقَ الزائر بهدف واحد، وفي اليوم التالي، رُدَّ شرف الهند عندما ربح فريق موهون باجان مباراةً العودة بخمسة أهداف مقابل لا شيء.

في ١ ديسمبر ١٩٧٣، زارت إنديرا غاندي كوهيما بمناسبة الذكرى العاشرة لتحول ناجالاند إلى ولاية مكتلة الأركان ضمن الاتحاد الهندي. وفي خطابها — الذي استمع إليه نحو ١٥ ألف شخص — حثت المقاومة السرية على «الخروج إلى العلن والاضطلاع بمسؤوليات بناء ناجالاند». كان عدة مئات من المتمردين قد استسلموا بالفعل، وخرج المزيد منهم إلى السطح قبل انتخابات الولاية في فبراير ١٩٧٤؛ فقد ذقت قبائل الناجا طعم الديمقراطية الهندية بحلها ومُرها؛ ومن ثَمَّ، ففي وقت عقد الانتخابات، اجتاح الشوارع رجالٌ يهتفون: «انتخبوا...» بأعلى صوتهم، لأنَّ «طبقاً من الأرز واللحم ورشفة خمر وبضع أوراق نقدية هي كل ما يحتاجه الطائفون لالتماس الأصوات حتى ينطلقوا هاتفين لأي مرشح محتمل». وفي ذلك الوقت، كانت: «تتدفق الوعود بسخاء، خاصةً من جانب الوزراء؛ فالوعود تُقطع ببناء نادٍ، ومستوصف، وبنيات جديدة لمدارس مُهملة منذ زمن، وطريق حيث لا يوجد طريق ... على الرغم من أنه طوال الأعوام العشرة الماضية لم يُفعل شيءٌ من أجلهم».²⁹

جلبت تلك الانتخابات حكومةً ائتلافية إلى سُدة الحكم، تضمّنت عدة متمردين سابقين قالوا إنهم يريدون العمل من أجل «تسوية نهائية تفاوضية»، يتم التوصل إليها «بالفكر لا السلاح». فأعربت مجلة في دلهي عن تفاؤلها وقالت: «بصفة عامة تَمَّت استمالة قبائل الناجا، وإذا حوّلت الحكومة الهندية مزيداً من الأموال للتعليم وتوفير فرص عمل وللنمو الاقتصادي، فسوف يلين جانبُ «المتشدّدين» بمرور الوقت، وسيحلّ السلام حيث الحاجة إليه مُلحةٌ وحيويةٌ في هذه الولاية الحدودية».³⁰

٥

واجهت الهند خلال مسيرتها بصفة الدولة المستقلة صراعاتٍ متعددة؛ على الأرض واللغة والمنطقة والدين. ومن بين تلك الصراعات، ربما كانت متاعب كشمير وناجالاند هي الأكثر خطورة؛ فمُنذ عام ١٩٤٧، تمتّع هذان المكانان بقيادات كاريزمية، تسعى إلى الحصول على دولة حرة خاصة بها. وقد لقيت رسالتها صدًى واسعاً في أوساط الشعبين. ولو كان الخيار متاحاً، لكان من المحتمل جداً أن تختار أغلبية سكان تلال ناجا ووادي كشمير الاستقلال عوضاً عن إقامة ولاية لهم داخل حدود الهند.

إلا أنه في فترة ١٩٧٣-١٩٧٤، كان الشيخ عبد الله يستعدُّ للانضمام إلى منظومة الحكم في كشمير، وكثير من متمردي ناجا كانوا قد خرجوا إلى العلن وشاركوا في الانتخابات؛

فقد خيم الهدوء على الطرفين اللذين غمرتهما الاضطرابات يومًا ما. وكأنما على سبيل التعويض، ثارت متاعب في قلب الهند، في مناطق لطالما اعتبرت نفسها جزءًا لا يتجزأ من جمهورية الهند؛ لأسباب تتعلق بالتاريخ والسياسة والتقاليد واللغة.

بدأت المتاعب في جوجارات، مسقط رأس غاندي، أبي الأمة. كانت تلك الولاية محكومة بنظام تابع لحزب المؤتمر اشتهر بفساده؛ إذ شاعت تسمية رئيس الوزراء — تشيمان بهاي باتيل — بتشيمان «تشور» (أي، اللص)؛ ففي يناير ١٩٧٤، قاد الطلاب حركةً مطالبةً بإقالة حكومة الولاية، أطلقت على نفسها ناف نيرمان؛ أي «حركة التجديد». تحولت الاحتجاجات إلى العنف، حيث أحرقت حافلات ومكاتب حكومية، وأجبر تشيمان «تشور» على تقديم استقالته، ووضعت جوجارات تحت «الحكم الرئاسي».³¹

ألهمت أحداث جوجارات الطلاب في بيهار محاربة سوء الإدارة في ولايتهم أيضًا؛ فبيهار كانت قد شهدت قدرًا كبيرًا من عدم الاستقرار السياسي، صاحبه انشاقات كثيرة وتشكيل حكومات عديدة ثم حلها. ثم جاء نظام من حزب المؤتمر إلى السلطة في عام ١٩٧٢، ولكن الفساد كان مستشريًا فيه. كانت مشاعر السخط متغلغلة في الريف، حيث اتسمت حيازة الأراضي بقدر كبير من التفاوت، وفي المدن حيث حدث ارتفاع حاد في أسعار السلع الضرورية. كانت الجماعات اليسارية — بقيادة الحزب الشيوعي الهندي — قد شكّلت جبهة أهدافها بسيطة واسمها معقد: «بيهار راجيا مهانجاي أبهاب بيشا كار فيرودهي مزدور سوا كرمتشاري سانجهارشا ساميتي» (لجنة ولاية بيهار للعمال والموظفين المعنية بمحاربة ارتفاع الأسعار والضرية المهنية). خلال الأسبوع الأخير من عام ١٩٧٣، نظمت الجبهة سلسلة من المظاهرات الشعبية، سُمع فيها النداء: «أعطونا العمل والطعام، وإلا أوقفنا الحياة». وهو ما فعلوه بالضبط.

استثارت تلك الاحتجاجات التي قادها اليسار منافسة مع اتحاد طلاب عموم الهند، ذي الصلة بحزب جانا سانج؛ فذلك الاتحاد وغيره من الجماعات الطلابية غير الشيوعية تجمعوا في جبهة متحدة خاصة بهم، هي تشاترا سانجهارش ساميتي، التي نمت بسرعة وسرعان ما أصبح لها فروع في معظم بلدات الولاية. وسادت الإضرابات الحياة الدراسية، وتوقف التدريس في القاعات بعتة.

وفي ١٨ مارس ١٩٧٤، خرجت جبهة تشاترا سانجهارش ساميتي في مسيرة إلى مجلس الولاية في باتنا. وعندما صدتها الشرطة، أضرمت الجماهير المتقهقرة النار في مبان حكومية، ومخزن لمؤسسة الغذاء الهندية، ومكتبين صحيفتين. اشتبكت الشرطة مع

المتظاهرين في مناطق عدة من المدينة، فأُصيبَ عدة طلاب بجروح خطيرة، بينما قُتِلَ ثلاثة على الأقل. وذاع نبأ الاضطرابات، مما أثار اشتباكات بين الطلاب والشرطة في جميع أنحاء الولاية.³²

عقب أحداث ١٨ مارس طلب الطلاب من جايا براكاش نارايان أن يتقدّم ليتولى قيادة حركتهم. كان جايا براكاش نارايان آنذاك في الحادية والسبعين من عمره، وصاحب باع طويل في الحركات المسلحة والسُّلمية، وقد تبنّى أو أثارَ مائة قضية معظمها جديرٌ بالنضال. كان قد عمل في السنوات الأخيرة على إقامة صلح في ناجالاند وكشمير، وسعى إلى تفهّم الناكسل، وأقنع عصابات وادي تشامبل السيئة السمعة بإلقاء سلاحها. وقد وجد أنّه يستحيل عليه رفض دعوة الطلاب؛ فمُنذ زمن بعيد كان هو نفسه قد بدأ حياته طالباً راديكالياً. كان ذلك في ولاية ويسكونسن الأمريكية، وكان النداء صادراً الآن من مسقط رأسه؛ بيهار.

في حياة جواهر لال نهرو، جمعته بنارايان مواقفٌ عديدة؛ فقد حاولَ الرجل العجوز إقناعَ نارايان بالانضمام إلى مجلس وزرائه، ولكن نارايان أثّرَ البقاءَ خارجَه، ومن موقعه هذا أخذَ ينتقد نهرو ويؤبّخه، ولكنه على الرغم من ذلك كان مخلصاً لنهرو، وفُجِعَ بوفاته. ومن خلال صداقتهم، عرّفَ نارايان ابنةَ نهرو أيضاً؛ فكان أحدَ أولِ مُهنّئي السيدة غاندي عندما أصبحت رئيسة الوزراء، وفي الأعوام التالية كان كثيراً ما يُسدي إليها النصح (دون طلبٍ منها). وقد أثنى على قيادتها إبّان الحرب من أجل بنجلاديش، ولكنه كان أقلَ تقبُّلاً لسلوكها أثناء الانتخابات الرئاسية، وفيما يتعلّق بإحلال قضية المحكمة العليا وتبديلهم (كما رأينا).³³

عندما طلبت تشاترا سانجهارش ساميتي إلى نارايان قيادةَ حركتها، وافقَ بشرطين: أن تلتزم السُّلمية بكل صرامة، وألاً تقتصر على بيهار. وفي يوم ١٩ مارس، بعد اشتباكات باتنا مباشرة، قال نارايان إنّه لم يعدْ بإمكانه «الوقوف موقف المتفرّج أمام سوء الحكم والفساد وما إلى ذلك، سواء أكان في باتنا أم دهلي أم أي مكان آخر». وأردف: «ليس هذا ما أردته بقتالي من أجل الحرية». وأنذاك قرّرَ «مُحاربة الفساد وسوء الحكم وممارسات السوق السوداء والتربُّح والاكنتاز، والكفاح من أجل إحداث إصلاحٍ شاملٍ للتعليم، ومن أجل ديمقراطية شعبية حقيقية».³⁴

كان نارايان شخصيةً ذات نفوذ أخلاقي عظيم؛ إذ كان أحد أبطال معركة الحرية، الذين لم تلوّثهم المكاسب المادية للمناصب العامة، بخلاف آخرين كُثُر. وقد أعطى معركة

بيهار دَفْعَةً هائلة، وَغَيَّرَ اسمها أيضًا؛ فما كان حتى تلك اللحظة «حركةً بيهار» أصبح «حركةً جايا براكاش». وقد طلب من الطلاب مقاطعةً دروسهم، وتركَ دراستهم لمدة سنة من أجل العمل على نشر الوعي بين الناس؛ فحدثتِ اشتباكاتٌ في جميع أنحاء بيهار بين الطلاب الساعين إلى إغلاق المدارس والكلليات، وبين الشرطة التي استدعتها السلطات من أجل إبقائها مفتوحةً. في المدن على الأقل، حَظِيَتِ الحركةُ بتأييد واسع الانتشار؛ ففي مدينة جايا — على سبيل المثال — أُغْلِقَتِ المحاكمُ وأماكنُ العمل نتيجةً «خروج ربّات بيوت من عائلاتٍ محترمةٍ في المدينة، نادرًا ما كُنَّ يُشَاهَدْنَ إلا من وراء حجاب، في إضرابات مع أولادهم الصغار». حاولت السلطات إخلاء الشوارع، ولكن ذلك أثارَ أعمالَ عنف؛ حيث راح الطلاب يُمِطُّون الشرطةَ بوابل من الزجاجات والعِصِيّ فردَّت الشرطة عليهم بالرصاص. وعندما هدأت حدة القتال، كُشِفَ عن ثلاثة قتلى، وعشرين مصابًا في حالة حَظَرَةٍ.³⁵

حدثت واقعة جايا في منتصف أبريل ١٩٧٤، وحينذاك تجددت الدعوة إلى حل مجلس الولاية التشريعي، وفرض الحكم الرئاسي اقتداءً بجوجارات. ويوم ٥ يونيو، قاد نارايان مسيرة هائلة في شوارع باتنا، توجَّت في مؤتمرٍ عند ميدان غاندي؛ حيث دعا نارايان إلى «ثورة شاملة» تعويضًا عن الوعود التي لم تَفِ بها حركةُ التحرير. وقال نارايان إنَّ الهند تحرَّرت منذ سبعة وعشرين عامًا، إلا أنَّ «الجوع، وارتفاع الأسعار، والفساد، هذه الأمور مُسْتَشِيرية في كل مكان؛ فالشعب مطحون بين رَحَى الظلم بكافة أنواعه».

وإذ توجَّه بحديثه إلى الطلاب الحاضرين بين الجموع، حذَّر من أنَّ الطريق سيكون وَعِرًا، قائلاً: «ستضطرون إلى تقديم تضحيات، والتعرُّض لضروب من المعاناة، ومواجهة العِصِيّ والرصاص، ودخول السجن. وستُصَادَر الممتلكات». إلا أنه كان على قناعة بأنَّ الكفاح سيؤتي ثماره في النهاية، وهو ما عبَّر عنه بقوله: «غاندي جي تحدَّث عن نيل الحرية خلال عام واحد، واليوم أنا أتحدَّث عن نيل حكم شعبي حقيقي خلال عام واحد؛ ففي غضون عام سيظهر الشكل الصحيح من التعليم. أعطونا عامًا واحدًا لبناء بلد جديد، بيهار جديدة».³⁶

جاء نارايان على ذِكْر لفظ «الثورة الشاملة» لأول مرة في ذلك المؤتمر؛ فكان اللفظ، والكفاح، والأطرافُ المختارون لقيادته كلهم يذكِّرون بأنشطة رئيس الحزب الشيوعي الصيني قبل عقد من الزمان؛ ففي خريف عُمْر ماو تسي تونج، كان قد دعا الشباب — «الحرس الأحمر» في حالته — إلى تخليص المجتمع من صور الفساد المتراكمة فيه،

والإطاحة بالرجعيين وأصحاب الميول الرأسمالية الذين يعترضون طريق إقامة المجتمع المثالي. أشار روبرت جاي ليفتون إلى أَنَّ الثورة الثقافية استوجبتها سخط ماو إزاء الفجوة بين التوقعات والواقع، وتطلُّعه بفارغ الصبر إلى إحداث تحوُّل في الصين قبل أن يبارح هو نفسه هذه الأرض. وأنا أجد هذه الحُجَّة مقنعة، لا سيما أنَّها تساعد أيضًا على تفسير الأحداث التي وقعت في بيهار والهند عام ١٩٧٤؛ التحول المفاجئ إلى السياسة الراديكالية من جانب رجلٍ كان قد تنكَّر للسياسة برُمَّتْها منذ أعوام طويلة؛ فخلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين انشغل نارايان بالعمل الاجتماعي والتوفيق بين الأطراف المتنازعة ومد جسور التفاهم بينها. ثم إنَّه في تلك اللحظة تحوَّل — على غرار ماو تسي تونج — إلى الطلبة، وإلى ما سمَّاه «يوبا شاكتي» (أي، قوة الشباب)، حتى يحقِّقوا الثورة الشاملة التي كان يحلم بها في أيام شبابه.³⁷

فيما بين واقعة جايا وخطاب نارايان في باتنا، أُصِيبَت البلد بالشلل إثر إضراب في السكك الحديدية، قاده الاشتراكي جورج فرنانديس. دام الإضراب ثلاثة أسابيع، توقَّفت خلالها حركة الأشخاص والبضائع. شارَكَ في الإضراب مليون من عمَّال السكك الحديدية. وكانت السكك الحديدية الغربية، التي تخدم مركز الصناعة في البلد، هي الأكثر تضرُّرًا. وقامت تظاهرات عنيفة في بلدات ومدن متعددة، وفي عدة مناطق اسْتُدْعِيَ الجيش لإعادة السلام.³⁸

وبينما استمرَّ الإضراب، قامت الهند بتجربة نووية؛ فلسنوات، كان العلماء يضغطون على الحكومة حتى تجري تلك التجربة من هذا النوع، وعندما وافقت رئيسة الوزراء أخيرًا، في مايو ١٩٧٤، كان ذلك يرجع إلى أَنَّ التجربة ساعدت على تحويل الانتباه عن التحديات التي فرضها عمال السكك الحديدية والطلاب في بيهار. وقد بثَّ الانفجار في نفوس بعض الناس دفقةً من مشاعر الكبرياء الوطني؛ فحسبما كتب أحد الصحفيين، ساد «دلهي جو» من الإثارة لا لبس فيه» عندما وصلت أنباء التجربة النووية، فقد اجتمع أعضاء البرلمان في القاعة المركزية بمبنى البرلمان لتبادل التهنئة؛ فبالنسبة إليهم «كان إضرابُ السكك الحديدية والمشكلات الاقتصادية المتعددة التي يعاني منها البلد، قد توارى فجأةً عن نظرهم».³⁹

كان ثمة آخرون أقل انبهارًا بالحدث؛ إذ أشاروا إلى أَنَّ عضوية الهند في النادي النووي لا يمكن أن تغيِّر حقيقةً أنها تحتل المرتبة رقم ١٠٢ بين دول العالم من حيث دخل الفرد. وكذلك ندَّد بالتجربة في باكستان، باعتبارها انتكاسةً في تطبيع العلاقات بين البلدين.⁴⁰

عقب التجربة النووية، تبادلت السيدة غاندي سلسلة من الرسائل مع جايا براكاش نارايان، بدأت بذرة مهدبة ولكنها انتهت بحدة؛ ففي يوم ٢٢ مايو، كتبت رئيسة الوزراء إلى نارايان مُعربةً عن قلقها حيال سوء حالته الصحية، وأملها في أنه نظرًا للصدقة الطويلة التي جمعت العائلتين، سيتمكن التعبير عن خلافاتهما السياسية «دون مرارة شخصية أو تشكيك أيٍّ منهما في دوافع الآخر». ردَّ نارايان بأنَّ السيدة غاندي مخادعة؛ إذ إنَّها أشارت في خطابٍ ألقته مؤخرًا في بوبانيشوار إلى مخالطة نارايان للأغنياء، و«إقامته في بيوت الضيافة الفاخرة لكبار رجال الأعمال». وقال إنَّ تلك التعليقات «آذنتني وأغضبتني». ثم أضاف أنَّ تعليقاتها الأخيرة لم تبدُ «فيها إساءة فهم بالغه لي فحسب، وإنما فاتها أيضًا — في مجازفةٍ بمواجهة عواقبٍ مأساويةٍ — معنى الانتفاضة التي تختمر من أسفل». ردت السيدة غاندي فورًا، موضحةً أنه في تلك التعليقات عن قيادات حركة سارفودايا، «لم أذكر اسمك أو أوجه إليك أي تلميحات مستهزئة. لا يسعني أن أمنع بعض الصحف من إضافة تأويلها الخاص». (كان ذلك خداعًا بالفعل؛ فالتأويل الذي توصّلت إليه الصحف كان هو التأويل الوحيد الممكن في تلك الظروف). وأشارت إلى أنه حتى لو كان هو نفسه منبئًا أمام الفساد، فربما لم يكن شركاؤه مثله. ولهذا السبب كانت بعض أفكاره «التي تبدو لي مثاليةً إلى حدٍّ بعيد، ربما تنجح إذا كان الشعب كله يتألف من أمثال جايا براكاش». وكذلك شككت السيدة غاندي في زعمه بأنَّه الضمير الأخلاقي للأمة، قائلةً: «اسمح لي أيضًا أن ألفت نظرك — بكل تواضع — إلى أنه من الممكن أن يكون ثمة آخرون، قد لا يكونون من أتباعك، مهتمون بهذا البلد بالقدر ذاته، وبرفاهة الناس، والحاجة إلى تطهير الحياة العامة من الضعف والفساد».

أنهى نارايان سلسلة الرسائل المتبادلة بعد ستة أسابيع من بدئها، فقال إنه كان يأمل أن تتحلَّى بالكياسة الكافية لأن توضح «علنًا» أنَّها في إدلائها بتلك التعليقات في بوبانيشوار لم تكن تطعن في نزاهته وشخصه. وقد تأدَّى من عدم تقديمها ذلك التوضيح؛ فعلى حد تعبيره: «أنا مجرد مواطن عادي، ولكنني أحترم نفسي». وما بدا واضحًا كان أنَّ «سوء التفاهم بيننا يزيد ولا يقل بمراسلاتنا».⁴¹

ثم حان وقت العودة إلى الحركة؛ ففي شهر أغسطس طاف نارايان أنحاء ريف بيهار، حيث لقيَ استقبالًا حافلًا؛ فقد دوَّن الصحفي أجيت باتاشارجي في مذكراته الوصف التالي: «جايا براكاش آت في موكب ... والمتفرجون مصطفون مهللين في الطرقات. ثمة أقواس كلَّ مائة ياردة أو نحوها. السيارة تمرُّ ببطء من بين الحشود متَّجهةً إلى

المنصة. ثم يرتقي نارايان الدرجات بمساعدة معاونيه، متوقفاً عند كل درجة.» دعا نارايان بعد جولته إلى عقد مؤتمر لجميع الأحزاب المعارضة — عدا الحزب الشيوعي الهندي — بغية «توجيه الحماس السائد بين الناس نحو الحركة الشعبية على المستوى الوطني». وكتب نارايان أنَّ النضال في بيهار «اكتسب أهميةً على مستوى الهند قاطبةً، وقد أصبح مصيرُ البلاد مرتبطاً بنجاحه أو فشله». وناشد الاتحادات العمالية، ومنظمات الفلاحين، والهيئات المهنية أن ينضموا إلى الركب.⁴²

كان أحد أحزاب المعارضة على الأقل حاضراً بالفعل في حركة جايا براكاش، ألا وهو: جانا سانج؛ فجناحه الطلابي — اتحاد طلاب عموم الهند — كان من المشاركين فيها منذ البداية، وقد بدأ نشاطه الأكبر سنّاً يتبوءون مناصبَ رئيسية في الحركة؛ فكتب أحد شركاء جايا براكاش الغانديين في انزعاج قائلاً: «إنَّ قيادة الحركة تنتقل إلى حزب جانا سانج، على المستويات المحلية على الأقل». وأعرب عن قلقه أيضاً من أنَّ «الرجل العادي ليس مُلمّاً بأساليب حركتنا وقيَمها بعد، حيث لا تزال جاذبيتها بالنسبة إليه أقرب إلى السلبية من أن تكون بناءً».⁴³

قدّم آر كيه باتيل، موظف دائرة الخدمة المدنية الهندية السابق الذي أصبح فيما بعد أخصائياً اجتماعياً محترماً في ريف مهاراشترا، نقداً أكثر تفصيلاً لحركة جايا براكاش؛ فبناءً على دعوة جايا براكاش، قضى باتيل أسبوعين في بيهار، تنقّل خلالها في أنحاء الولاية وتحدّث إلى شريحة عريضة متباينة من الناس. وفي رسالة طويلة (ومميّزة) كتبها إلى نارايان — بتاريخ ٤ أكتوبر ١٩٧٤ — أقرَّ بأنّه «لا يوجد شكٌّ في الحماس الشعبي الهائل المتولّد عن الحركة»؛ فقد شاهدَ «حشوداً غير مسبوقه تحضر اجتماعاتكم وسط صمت كامل». إلا أنَّ تلك الحشود تكون أقل انضباطاً عندما تتصرّف من تلقاء نفسها، كما في الهجمات التي شنتها على مجلس الولاية، وفي منع حاكم بيهار من إلقاء خطابه السنوي بالقوة.

وتساءل باتيل عمّا إذا كانت وسائل الاحتجاج المتّبعة في بيهار متماشية تماماً مع المعايير الغاندية، ولكنه مضى إلى أبعد من ذلك سائلاً: «ما النطاق المتاح للمقاومة السلمية والعمل المباشر في ديمقراطية إجرائية كديمقراطيتنا؟» وقال باتيل إنَّ المطالبة بحلّ مجلس منتخب بحسب الأصول، «تجعل انتفاضة بيهار منافيةً للدستور والديمقراطية على حدّ سواء». صحيح أنّه يجب إصلاح العملية الانتخابية، بجعلها أكثر شفافيةً وتطهيرها من

تأثير السلطة والمال، إلا أنه ما إن تُعقد انتخابات، فلا بد من احترام نتيجتها؛ لأنه «ما من سبيل آخر للتحقق من الرأي العام للشعب في أي دولة قومية إلا عن طريق الانتخابات الحرة النزيهة».

واختتم باتيل رسالته بقوله إنه «مدرك تمامًا للعيوب الظاهرة التي تشوب الحكومة التي ترأسها إنديرا غاندي». ولكنه على الرغم من ذلك لم يكن متأكدًا من «حكمة الاستعاضة عن قانون «الحكم بالمناقشة» بقانون «الحكم برأي الشارع العام»». وكتب باتيل إلى جايا براكاش قائلًا: «اليوم أنتم قوة تسعى إلى الخير، ولكن التاريخ سَجَّلَ أنَّ الجماهير يمكن أن تُفَرِّزَ سَفَّاحين أمثال روبسير أيضًا. وربما كان هذا مبعث نفوري الغريزي من الانتفاضات على شاكلة انتفاضة بيهار».⁴⁴

في يوم ١ نوفمبر ١٩٧٤، عقدت السيدة غاندي وناراين اجتماعًا مطوّلًا في نيودلهي، وافقت رئيسة الوزراء خلاله على إقالة وزارة بيهار، بشرط تخلي الحركة عن مُطالبتها بحلّ المجالس التشريعية الأخرى في الولاية. ورُفِضَ ذلك الحل الوسط. كان الاجتماع حادًا، وإن انتهى ببادرة مؤثرة تمثّلت في إعادة ناراين الرسائل التي كتبتها والدّة السيدة غاندي — كمالا نهرو — إلى برباهافاتي، زوجة ناراين التي كانت قد تُوفِّيت حديثًا.⁴⁵ بعد مرور ثلاثة أيام، تعاملت الشرطة مع ناراين بخشونة وهو في طريقه إلى مؤتمر شعبي في باتنا. وبينما كان يتفادى إحدى عصيهم، تعثّر وسقط على الأرض؛ فنُشرت الصورة في جميع الصحف في اليوم التالي. كان رجلًا عجوزًا وكذلك مريضًا (مصابًا بمرض السكر)، وعلى الرغم من أنَّ إصابته كانت طفيفة، فقد أثارت تلك الإهانة موجة غضبٍ عارمة؛ فشُبِّهت إدارة بيهار بسالفتها الاستعمارية، وكما كتبت إحدى الصحف، في شيء من المبالغة: «كان ناراين ضحية قمع الشرطة لأول مرة في تاريخ الهند الحرة».⁴⁶

٦

في سبتمبر ١٩٧٤، حصلت جمهورية الهند على رقعة أرض مثّلت فيما مضى دولة سيكِّيم شبه المستقلة؛ ففي حين كان لسيكِّيم عَلمها وعُمَلتها الخاصان بها، وحكَمُها سلالة ملكية — عُرِفَت بالتشوجيال — فقد كانت معتمدةً على نيودلهي اقتصاديًا وعسكريًا. عام ١٩٧٣ بدأ بعض مواطني الملكة يطالبون بإنشاء مجلس نيابي؛ فطلب التشوجيال من حكومة الهند مساعدته على ترويض التمرد، ولكن عوضًا عن ذلك عملت نيودلهي على

تأجيله؛ فعندما اقترح تشكيل مجلس تشريعي وأُجريت انتخابات، فاز الحزب الموالي للهند بجميع المقاعد عدا واحد؛ فأجبر التشوجيال على التنحي، وعُدل دستور الهند لجعل سيكِّيم «دولة منتسبة» للاتحاد الهندي، لها تمثيل في البرلمان.⁴⁷

كانت سيكِّيم ولاية جميلة جدًا، ولها حدود مشتركة مع الصين أيضًا؛ ففي أي وقت آخر، كانت رئيسة الوزراء ستجد راحة في هذه الإضافة لأراضي الدولة، ولكنَّ ضمَّ سيكِّيم لم يقدِّم إلى السيدة غاندي سوى تشتيت مؤقت عن معركتها مع جايا براكاش نارايان؛ فبحلول نهاية عام ١٩٧٤، كانت حركة بيهار على وشك أن تصبح حركة وطنية بحق؛ فقد تدفقت رسائل تأييد لنارايان من جميع أنحاء البلاد، وأرسل أحد أنصار نارايان في أندرا براديش رسالة حيَّاه فيها على «فتح آفاق جديدة في عُمر يتقاعد الناس فيه»، وأعربَ عن كل «الإعجاب والاحترام للحركة التي تعمل تحت توجيهه».⁴⁸ وكان سياسيون بارزون يزورون بيهار ويعدون بنقل أفكار النضال معهم إلى ولاياتهم. وفي الأسبوع الأخير من نوفمبر، عقد نارايان اجتماعًا لأحزاب المعارضة في نيودلهي، أعربَ فيه عن رأيه المتمثل في أنَّ الدرس المستفاد من بيهار هو الحاجة إلى «إحداث تغييرات راديكالية في جميع الأنحاء، على الصعيد المؤسسي وكذلك الأخلاقي، تتضمن إحداث تغييرات جذرية في السياسات الحكومية في الحكومة المركزية وكذلك الولايات».⁴⁹

قد يترأى لنا اعتبار حركة جايا براكاش انبعثًا جديدًا على مستوى وطني للكفاح الشعبي ضد الحكومة الشيوعية في كيرالا في ١٩٥٨-١٩٥٩؛ فأوجه الشبه بين الحالتين غريبة، فمن ناحية كانت ثمة حكومة منتخبة وفقًا للقانون اشتبه في رغبتها تقويض الدستور، ومن ناحية أخرى كانت ثمة حركة شعبية تعمل على استمالة أحزاب المعارضة وكثير من الهيئات غير السياسية. ومثل مانات بادمانابهان، كان جايا براكاش نارايان زعيمًا لا غبارَ على نزاهته، قديمًا استدعي لإنقاذ السياسة من براثن السياسيين. وكان سلوكه متناقضًا تمامًا مع خصمه الرئيسي — أو هكذا بدا — فمثل إي إم إس نامبوديرياد في ١٩٥٨-١٩٥٩، لم تكن السيدة غاندي راغبةً في النزول على طلب خصومها والتنازل عن السلطة طوعًا.

كانت تلك خصومةً سياسية، ولكنها شخصية أيضًا؛ فبصفة جايا براكاش نارايان محاربًا مُتمرِّسًا في المعركة من أجل الحرية، ورفيقًا لوالد السيدة غاندي، كان من المحتم أن ينظر إليها على أنَّها مبتدئة نوعًا ما. أما رئيسة الوزراء، فنظرًا لكونها رُبحت انتخابات

وحرَبًا مؤخَّرًا، فقد رأت جايا براكاش ساذجًا سياسيًا، والأجدر به أن يكتفي بالعمل الاجتماعي.

بحلول نهاية عام ١٩٧٤، كان الاستقطاب شبه كامل؛ فكثير من الهنود لم يكونوا منتمين إلى حزب جانا سانج اليميني، ولكنهم على الرغم من ذلك رأوا حزب المؤتمر مفرط الفساد، والسيدة غاندي مفرطة التبُّد في مواجهة الانتقادات. وبلغ الأمر بالبعض حدَّ الإشادة بحركة جايا براكاش باعتبارها «النضال الثاني من أجل الحرية»، الذي يعمل على إتمام المهمة التي لم يُكْمَلها النضال الأول. وكان ثمة هنودٌ كثيرون آخرون، لا ينتمون بالضرورة إلى حزب المؤتمر، ولكنهم تضرَّروا من اتحاد جايا براكاش مع حزب جانا سانج في قضيته، ورأوا حركته على أنَّها تُقوِّض مؤسسات الديمقراطية النيابية؛ فكان النوع الأول من الهنود ينتقد إنديرا غاندي بشدة، بينما انتقَدَ النوع الثاني جايا براكاش، وإن كان أقلَّ حماسةً في انتقاداته.⁵⁰

في الأسبوع الأول من يناير ١٩٧٥، اغتِيلَ أحد كبار مساعدي رئيسة الوزراء في ولاية نارايان، بيهار. كان ذلك هو إل إن ميشرا، الذي حمل عدة مناصب في وزارة الاتحاد تحت رئاسة السيدة غاندي، والأهم من ذلك أنَّه كان من أكبر جامعي الأموال لحزب المؤتمر. كان ميشرا سياسيًا عديم الأيديولوجية كليًا، جَمَعَ مبالغَ كبيرةً من المال من الاتحاد السوفييتي وطبقة رجال الأعمال الهنود. لم يكن واضحًا مَنْ اغتاله؛ خصم شخصي أم أحد أعضاء الاتحادات العمَّالية الذين شعروا بالمرارة إزاء دور ميشرا في قمع إضراب السكك الحديدية عام ١٩٧٤. وقد أُلقت رئيسة الوزراء مسئوليةً الاغتيال على عاتق «مذهب العنف» الذي زعمت أنَّ جايا براكاش نارايان وحركته يُروِّجان له.⁵¹

لم يُعطلَّ مقتل ميشرا خططَ نارايان للخروج في مسيرة إلى البرلمان في الربيع، عندما يصير الطقس أكثرَ ترحابًا بمجيء المحتجين من جميع أنحاء البلاد. وطوال شهرَيَّ يناير وفبراير تنقَّلَ نارايان عبر أنحاء الهند قاطبة لحشد الدعم،⁵² وحثَّ الناس في خطِّبه على التزام السَّلم، وقال إنَّ أي أحداث غير مُواتية ستدفع رئيسة الوزراء إلى فرض سلطات دكتاتورية. وزعم في عدة مناطق أنَّ السيدة غاندي تبحث عن عُذْرٍ للقبض عليه، وتنبأ بأنَّ ذلك لن يفلح إلا في زيادة انتشار الحركة، كما عام ١٩٤٢، عندما اشتدَّت حدة حركة «ارحلوا عن الهند» لاعتقال المهاتما غاندي.

قارَنَ جايا براكاش نفسه بغاندي ضمنيًا، وقارَنَ بوضوح أكبر بين نظام حزب المؤتمر والدولة الاستعمارية. كانت تلك مقارناتٍ رفضَتْها رئيسة الوزراء بطبيعة الحال؛

ففي حوار أجرته معها صحيفة يابانية، قالت إنه في حين إنها لم تكن متأكدة مما تسعى إليه حركة جايا براكاش، «فما تعمل ضده واضح؛ إنها ضد حزبي، وضدي شخصياً، وضد كل ما دافعت عنه من قبل وما لا أزال أدافع عنه اليوم».

والحقيقة أنه بحلول ذلك الوقت، كان بعض الأعضاء في حزب السيدة غاندي متعاطفين مع الجانب المقابل. كان منهم اثنان ممن كان يُطلق عليهم قبلاً «الشباب المتمردون»؛ هما: تشاندرا شيكار وموهان داريا؛ فقد دعا شيكار وداريا إلى إقامة حوار وطني بشأن ارتفاع الأسعار والفساد والبطالة، وهي القضايا التي قالوا إنها احتلت مكانة بارزة في بيان حزب المؤتمر نفسه لعام ١٩٧١.

عَلَّقَ رجلٌ آخر بين هذا الجانب وذاك، وهو الشيخ محمد عبد الله؛ فقد توصَّل إلى اتفاق مع الحكومة أخيراً، ينتخبه بموجبه حزب المؤتمر التشريعي في جامو وكشمير زعيماً له، ومن ثمَّ رئيساً لوزراء الولاية أيضاً. ثم ذهب إلى مؤسسة غاندي للسلام قبل تنصيبه بيومين، لنيل بركة صديقه ومؤيده القديم، جايا براكاش نارايان؛ فحملت الصحف صورةً لهما في عناق قوي، بدت فيه قامةً الكشميري فارعةً إلى جوار تلميذ غاندي.

قال جايا براكاش للصحافة إنه يُرحِّب بعودة الشيخ إلى كشمير؛ إذ كانت الولاية — على حد قوله — بحاجة إلى الشيخ عبد الله ليدبر دفتها، لكنَّ أصدقاءه في حزب جانا سانج هاجموا الاتفاق الذي أعاد «أسد كشمير» إلى السلطة. وزعم رئيس الحزب — إل كيه أدفاني — أنَّ عبد الله لا يزال «يريد استخدام أداة السلطة لتحقيق طموحه في نيل الاستقلال لكشمير». ونظر آخرون إلى الأمر من زاوية مختلفة تماماً؛ فبعدما أدَّى الشيخ قَسَمَ رئاسة الوزارة يوم ٢٥ فبراير، وصفت صحيفة «إنديان إكسپريس» الحدث بأنه «حدث ملحمي في تاريخ الهند الحرة». فقد مثَّلت عودة عبد الله إلى منصبه القديم، بعد ثلاث وعشرين سنة من إرغامه على تركه، «شهادةً على صلابة الديمقراطية الهندية ونضجها؛ إذ إنه لا يمكن التوفيق بين أخطر الخلافات وعقد المصالحات في إطار الولاء المشترك للبلاد إلا في ظل نظام ديمقراطي بحق».

بدا أنَّ مسألة كشمير قد حُلَّت أخيراً، وكان جايا براكاش مسروراً جداً بعودة الشيخ عبد الله إلى التيار الرئيسي؛ فكان متفقاً في ذلك الأمر — ربما دون سواه — مع السيدة غاندي؛ ففي نفس اليوم الذي أدَّى فيه عبد الله القَسَمَ في جامو، دعا نارايان إلى «هبة وطنية» لإبعاد «زعماء حزب المؤتمر الفاسدين عن السلطة»، وانضمَّ إليه حزب جانا سانج في دعوته على الرغم من معارضته إياه بشأن كشمير؛ فهكذا كانت تناقضات السياسة الهندية.

في ٢ مارس، قبل المسيرة المقررة إلى البرلمان بأربعة أيام، أخرجت السيدة غاندي موهان داريما من مجلس وزرائها، وكان خطؤه أنه طلب منها استئناف المحادثات مع نارايان؛ فاستجاب نارايان بمطالبة الوزراء القدامى من قبيل واي بي تشافان وجاجيفان رام بتقديم استقالتهم على سبيل الاحتجاج، ومن ثم «إنقاذ حزبهم من الدمار» واستعادة «قيمه الأساسية».

في ٣ مارس، عقد مفتش الشرطة العام في دلهي اجتماعاً بخصوص كيفية التعامل مع المحتجين الذين سيفقدون في الأيام المقبلة؛ فتقرر أن يكون ١٥ ألف شرطياً على خط المواجهة. وبغية الحد من عدد المشاركين في المسيرة، حظرت الإدارة دخول الشاحنات والحافلات من الولايات المجاورة.

على الرغم من الحظر على الحافلات، بدأ الناس يتوافدون إلى العاصمة، وسكنوا في مخيمات خارج القلعة الحمراء، أصبحت تُدعى الآن جايا براكاش ناجار. وصبيحة يوم ٦ مارس، بدعوا المسير صوب مكان المؤتمر الشعبي؛ مروج نادي القوارب، الملاصقة لمقرّي غرفتي البرلمان. قاد المسيرة جايا براكاش نارايان، في سيارة جيب مكشوفة. هتفت الحشود المتجمعة على طول الطريق مهللاً لنارايان، الذي قدّم لهم أطواق الزهور وأمطرهم ببتلات الورد. وكانت الشعارات المعروضة موجهة إلى خصمه بالأساس؛ فقال أحدها بالإنجليزية ما مفاده: «أخل العرش؛ فالشعب قادم». ونصّ شعار مشابه لكنه مكتوب باللغة الهندية على ما يلي: «قلب الشعب يُعزّد: نظام إنديرا يتداعى». وأتت خلف نارايان سيارات جيب تحمل زعماء الأحزاب المعارضة؛ فكانت إجمالاً إحدى أكبر المسيرات التي شوهدت في دلهي يوماً، وقُدّر أن عدد المشاركين فيها بلغ ٧٥٠ ألف شخص. تضمّنت المسيرة ممثلين عن الهند كافة، لكن أكبر الجماعات المشاركة بلا منازع جاءت من ولايتي أوتر براديش وبيهار.

عند مروج نادي القوارب، تحدّث جايا براكاش في «صوت مشحون بالمشاعر»، وقارن أحداث ذلك اليوم بمسيرة غاندي التاريخية؛ «مسيرة الملح»، وطلب من الجماهير أن تتأهب لنضال طويل. وبعد المؤتمر، تزعم وفدًا إلى البرلمان؛ حيث قدّم لرئيسه قائمة بمطالب الحركة. تضمّنت المطالب حلّ مجلس بيهار التشريعي، وإصلاحات انتخابية، وإقامة محاكمات للتحقيق في مزاعم انخراط حزب المؤتمر في فساد مُتفشٍّ.

رَدَّتِ السيدة غاندي على نارايان بعد يومين، في خطابٍ ألقته في مدينة روركيلا، مَعْقِل صناعة الصُّلب؛ فقالت إِنَّ المُحَرِّضِينَ على الاضطرابات عازمون على تدمير نسيج الديمقراطية الهندية. ودون ذِكر اسم عدوها، ادَّعت أَنَّ حركته تتلقَّى تبرُّعات من الخارج. وفي يوم ١٨ مارس، قاد نارايان مسيرةً إلى باتنا بمناسبة الذكرى الأولى لقيام الحركة، تضمَّنَتِ المسيرةُ كثيرًا من الغناء والرقص وقَذَفَ الألوان؛ إذ تزامَنَ ذلك اليومُ مع مهرجان الألوان («هولي») أيضًا. وحثَّ نارايان في خطابه على إنشاء حزب معارضة واحد، أو على الأقل، جبهة مشتركة لمحاربة حزب المؤتمر في جميع الانتخابات المستقبلية. كانت لحركة نارايان جذورٌ راسخة في الولايات الشمالية، وكان لنارايان مؤيدون في الغرب، خاصةً في جوجارات، ولكن الجنوب كان منطقةً لا تزال خارج نطاق نفوذه في معظمها؛ ومن ثَمَّ شرع في جولة طويلة في الولايات الواقعة جنوب سلسلة جبال فيندهيا؛ حيث اجتذَبَ حشودًا لا بأسَ بها وإن لم تكن هائلةً بأي حال؛ ففي تاميل نادو، تذكَّرَ الناس بامتنان أَنَّهُ عَارَضَ فَرَضَ اللغة الهندية.⁵³

٧

بينما أخذت حركة جايا براكاش تكتسب زخمًا، واجهتُ رئيسة الوزراء تحديًا من نوع آخر، ليس في صورة ترديد شعارات متحمَّسة في الشوارع، وإنما بلُغة القانون الباردة. كان مشهد ذلك الحدث هو المحكمة العليا في الله أباد، التي قُدِّمَ إليها التماس من جانب راج نارايان، الاشتراكي الذي حَسِرَ أمام السيدة غاندي في انتخابات رايباريلي البرلمانية لعام ١٩٧١. زعم الالتماس أَنَّ رئيسة الوزراء فازت بواسطة ممارسات فاسدة، لا سيما إنفاق المال بقدر أكبر من المسموح به، واستخدام الأجهزة الرسمية وموظفي دوائر الخدمات الحكومية في حملتها الانتخابية. استمرت القضية طوالَ عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤، اللذين قُدِّمَتَ خلالهما الحججُ والحججُ المضادة إلى القاضي، جاج موهان لال سينها.⁵⁴ وفي يوم ١٩ مارس ١٩٧٥، أصبحتَ إنديرا غاندي أولَ رئيسة وزراء هندية تُسَدَّعَى للشهادة في المحكمة. قضت خمس ساعات على منصة الشهود، ردَّتَ خلالها على أسئلة بخصوص حملتها الانتخابية. كانت رئيسة الوزراء قد تركت ابنها سانجاي في دلهي، أما مَنْ حضر معها فكان ابنها الأكبر راجيف، الذي «اصطحب زوجته الإيطالية، سونيا، لمشاهدة منزل عائلة نهرو» بينما مثلت والدته أمام المحكمة.⁵⁵

في شهر أبريل، بدأ مورارجي ديساي — الذي كان خصم السيدة غاندي حتى قبل نارايان — صومًا عن الطعام في جوجارات احتجاجًا على استمرار الحكم الرئاسي فيها؛ فتراجعت نيودلهي، وأمرت بعقد انتخابات في يونيو. وبدأت أحزاب المعارضة عملية تشكيل جبهة مشتركة لمحاربة حزب المؤتمر.

عندما ذهبت جوجارات للاقتراع، في الأسبوع الثاني من يونيو، قال إل كيه أدفاني إنَّ الحملة الانتخابية «سُرّعت وتيرة استقطاب الأحزاب السياسية، وسوف يعمل حزب جانا سانج على تعزيز هذه العملية». فقد كان يتطلّع إلى زيادة قوة حزبه «أضعافًا مضاعفة».⁵⁶

أثناء إحصاء الأصوات، تحوّل الانتباه إلى المحكمة العليا في الله أباد؛ ففي صبيحة يوم ١٢ يونيو، في قاعة رقم ١٥ — من محكمة مارَس فيها كلٌّ من والد السيدة غاندي وجدّها عملهما — قرأ القاضي سينها حكمه في القضية التي رفعها أُمّاه راج نارايان منذ ثلاثة أعوام؛ فحكم ببراءة رئيسة الوزراء في اثني عشر اتهامًا من إجمالي أربعة عشر. أما الاتهامان اللذان أدانها فيهما، فكانا؛ أولًا: أنَّ حكومة أوتّر براديش أقامت منابر خطابية عالية حتى تتيج لها مخاطبة اجتماعاتها الانتخابية «من موقع مسيطر»، وثانيًا: أنَّ مسئول حملتها الانتخابية — ياشبال كابور — كان لا يزال موظفًا حكوميًّا وقت بدء الحملة الانتخابية؛ فبموجب هذا الحكم، أصبح انتخابها إلى البرلمان باطلًا. إلا أنَّ سينها سمح للسيدة غاندي بإيقاف الحكم الصادر عنه عشرين يومًا، لإتاحة الاستئناف أمام المحكمة الهندية العليا.⁵⁷

كان ذلك اليوم — ١٢ يونيو — يومًا سيئًا جدًّا على السيدة غاندي؛ فقد عرفت في الصباح الباكر أنَّ معاونها القديم، دي بي دهار، تُوفّي أثناء الليل. وبعدها بقليل جاءت الأنباء من جوجارات، التي كانت كئيبة أيضًا، ومفادها أنَّ «جبهة جاناتا» بصدد تحقيق أغلبية في انتخابات الولاية. وأخيرًا جاءت هذه الضربة الأخيرة والأكثر دلالة، من بلدها الله أباد.

أثار الحكمُ اهتمامًا مفرطًا بنوايا القاضي؛ فقد تلقّى القاضي سينها تعليمه في جامعة عليكرة، ومارَس القانون في باريي لمدة أربعة عشر عامًا قبل أن يصبح قاضي محكمة المنطقة. عُيِّن في المحكمة العليا في الله أباد عام ١٩٧٠، وزعم البعض أنَّ حكمه كان مُتحيّزًا بسبب انتمائه إلى طائفة كياستا مثل جايا براكاش، وظنَّ آخرون أنَّه في الأيام السابقة على صدور الحكم عرّض عليه رجالُ رئيسة الوزراء مقعدًا في المحكمة الهندية العليا لو حكم لصالح السيدة غاندي.⁵⁸

كان ما أبطل انتخاب السيدة غاندي اتهامًا ثانويًا إلى حدٍّ بعيد، إلا أنَّ حكم القاضي سينها رَكَّزَ المخيلة الشعبية أيضًا على أخطر الاتهامات التي وجَّهَتْها إليها حركةُ جايا براكاش؛ ففي اليوم التالي على صدور الحكم، بدأ السياسيون المعارضون اعتصامًا سلميًا أمام القصر الرئاسي، مطالبين الرئيس بإقالة رئيسة الوزراء «الفاصلة». وفي باتنا، أصدرَ جايا براكاش بيانًا قال فيه إنَّه سيكون مدعًا «للعار والسخرية» إن استمعت السيدة غاندي إلى «أعوانها المتملِّقين» وبقيت في منصبها، وأشار كذلك إلى أنَّ نتائج الانتخابات في جوجارات تلمح إلى أنَّ «موجة إنديرا» و«سحر إنديرا» صارا من الماضي.

على صعيد آخر، كان الأعوان المتملقون شديدي الانشغال؛ ففي ١٣ يونيو، بدأ بانسي لال، رئيس وزراء هاريانا المنتمي إلى حزب المؤتمر، يجلب المؤيدين إلى دلهي كي يعلنوا ولاءهم للسيدة غاندي على الملأ؛ فامتلأت الشوارع المواجهة لمنزل السيدة غاندي عن آخرها بمعجبيها، وراحوا يهتفون بشعارات موالية لها ويحرقون دُُمَى على شكل القاضي سينها. خرجت السيدة غاندي لتتحدَّث إليهم، قائلة إنَّ القوى الأجنبية تتآمر مع معارضيه في الداخل للتخلُّص منها، وزعمت أنَّ خصومها لديهم «أموال طائلة تحت تصرفهم».

كلَّ يوم كانت مجموعة جديدة من المؤيدين تحتشد أمام منزل السيدة غاندي، وكلَّ يوم كانت تخرج للتحديث إليهم. استنكر بعض أعضاء حزب المؤتمر في دخيلة أنفسهم تلك المظاهرات الشعبية، بينما شجَّعها البعض الآخر علنًا. وقد تحدَّثَ رئيس حزب المؤتمر، ديف كانتا باروا، في اجتماع لحزب المؤتمر بدلهي، قال فيه إنَّ «القوانين يصنعها الشعب، وقائدة الشعب هي السيدة غاندي». القضاة والمحامون — ومنهم إم سي تشاجلا، المحامي البارز الذي أصبح قاضيًا، والذي كان عضوًا في وزارة السيدة غاندي نفسها ذات يوم — رأوا أنَّ رئيسة الوزراء مُلَزِمَةٌ أخلاقياً بتقديم استقالتها، على الأقل حتى يُنظر في الاستئناف ويُحسم أمره. من ناحية أخرى، وقَّع ٥١٦ نائبًا برلمانيًا من حزب المؤتمر عريضة تحثُّها على البقاء، ووقَّع عشرة آلاف عضو في حزب المؤتمر من كارناتاكا عريضةً مشابهةً، بالدم. وفي منتصف الجدل في هذا الشأن، تعالَى صوتٌ من الجانب الآخر للحدود؛ فقد أعرب ذو الفقار علي بوتو عن قلقه من أن تجد السيدة غاندي سبيلًا للخروج من صعوباتها عن طريق «مسارٍ مغامرٍ ضد باكستان».

في ٢٠ يونيو، ألقت السيدة غاندي خطابًا أمام تجمُّع هائل على مروج نادي القوارب، قيل إنَّ مليونًا من الناس حضروا التجمُّع، وهو عدد أكبر من عددٍ من حضروا لسماع جايا

براكاش في البقعة ذاتها قبل ثلاثة أشهر. زعمت رئيسة الوزراء في حديثها أنَّ المعارضة مُصِرَّةٌ على تصفيتها جسدياً. وتحدّث دي كيه باروا بعدها، فقراً بيتين من الشعر كان قد ألفهما بتلك المناسبة، مفادهما:

يا إنديرا، يحيا صباحك ومساؤك
وعظّم عملك واسمك.

بعد يومين، ردّت المعارضة بتجمّع خاص بها، حضره مئات الآلاف، على الرغم من الأمطار الغزيرة. كان نارايان هو المتحدث الرئيسي، ولكنّ رحلته من كلكتا أُلغيت في آخر لحظة (قالت الخطوط الجوية الهندية إنّ ذلك بسبب «عطل فني»): فتحدّث ممثلو أحزاب المعارضة الرئيسية، ودعا مورارجي ديساي إلى إنشاء حركة «حياة أو موت» للتخلّص من نظام إنديرا غاندي.

في يوم ٢٣ يونيو، بدأت المحكمة الهندية العليا النظر في استئناف السيدة غاندي. وفي اليوم التالي، أصدرَ القاضي في آر كريشنا وقفاً مشروطاً لحكم المحكمة العليا في الله أباد؛ فقال إنّ السيدة غاندي بإمكانها أن تحضر جلسات البرلمان، ولكن لا يمكنها التصويت حتى يُنظر في الاستئناف بالكامل ويصدر حكمٌ بصدده؛ فرأت صحيفة «إنديان إكسبريس» أنّ ذلك معناه أنّ السيدة غاندي «يجب أن تستقيل فوراً لمصلحة الأمة ومصحتها الشخصية».

بحلول ذلك الوقت، كان بعض كبار أعضاء حزب المؤتمر على الأقل يرون أنّ الاستقالة ستكون في مصلحة الحزب أيضاً؛ فإذا لم يكن بإمكان إنديرا غاندي التصويت في البرلمان، فمن الصعب أن تقود حكومتها في أي شأن؛ فنُصحت بالتنحّي من منصبها مؤقتاً ووُضع أحد زملائها في مجلس الوزراء — شخصية توافقية مثل سواران سينج مثلاً — محلّها حتى تُقرّ المحكمة الهندية العليا استئنافها (كما كان محاموها واثقين من أنّه سيحدث)، ممّا يسمح بعودتها رئيسة للوزراء.

كان ممّن ثنّوا السيدة غاندي عن الاستقالة ابنها سانجاي ورئيس وزراء غرب البنغال، سیدارتا شانكار راي، المحامي المحنك الذي جاء من كلكتا للوقوف إلى جوارها. وقد أخذت السيدة غاندي بنصيحتها دون تردّد؛ فكما قالت السيدة غاندي فيما بعد لأحد مدوّني سيرتها: «ماذا كان يسعني أن أفعل سوى أن أبقى؟ أنت تعلم حالة البلاد

آنذاك؛ فماذا كان سيحدث لو أصبحت بلا قائد؟ كنتُ أنا الشخص الوحيد القادر على قيادتها، كما تعلم.»⁵⁹

ما إن اتُخذ القرار، نُفذ بسرعة مدهشة؛ ففي ٢٥ يونيو، ساهم إس إس راي في صياغة مرسوم يعلن حالة الطوارئ الداخلية، وقَّعه الرئيس الطيِّع فخر الدين علي أحمد ما إن وُضع أمامه. وفي تلك الليلة، قُطِعَ إمداد الطاقة عن صُحفٍ دلهي كافة، ومن ثَمَّ لم تصدر نُسُخٌ منها يوم ٢٦ يونيو، وهجمت الشرطة على زعماء المعارضة، فأودعت جايا براكاش نارايان ومورارجي ديساي وآخرين كُثُرًا السجن. وفي اليوم التالي، عرف الشعب في دلهي، وفي الهند قاطبة، من خلال الإذاعة المملوكة للدولة أنَّ حالة الطوارئ قد أُعلنت، وعُلِّقت الحريات المدنية كافة.

في ذلك الوقت وبعده، ارتُئي أنَّ رد الفعل ذاك تجاوز الاستفزاز الأصلي بكثير؛ فالقاضي سينها أدان السيدة غاندي بتهمتين تافهتين، وكان تأويلُ المحكمة العليا الهندية لارتفاع المنصة باعتباره «ممارسة انتخابية سيئة» احتمالاً أبعد. أما عن التهمة الثانية، فقد استقال ياشبال كابور من الخدمة الحكومية قبل الالتحاق بالحملة الانتخابية، وإن كان ثمة بعض الخلاف على تاريخ قبول استقالته؛ فكان معظم المحامين يعتقدون أنَّ المحكمة الهندية العليا سوف تبطل حكمَ المحكمة العليا في الله أباد، إلا أنَّه على حدِّ تعبير أحد الفقهاء القانونيين المحترمين في دلهي، فقد نبذت رئيسة الوزراء «مزايا الحل القضائي الطبيعي المتمثِّل في الاستئناف، ولجأت عوضاً عنه إلى تدابير الطوارئ الاستثنائية، غير الديمقراطية وغير الدستورية».⁶⁰

قبل إعلان حالة الطوارئ بأربعة أشهر فحسب، حيَّت صحيفة «إنديان إكسبريس» «صلابة الديمقراطية الهندية ونضجها»، ذاكراً أنَّها أتاحت «التوفيق بين أخطر الخلافات وعقد المصالحات». والآن اضْطُرَّت الصحيفة إلى سحب كلامها؛ فالديمقراطية الهندية في نحو عام ١٩٧٥ تمكَّنت من التوفيق بين وادي كشمير والاتحاد الهندي، ولكن ليس بين إنديرا غاندي وجايا براكاش نارايان.

الفصل الثاني والعشرون

خريف حكم إنديرا غاندي

أجيال المستقبل لن تتذكّرنا بعدد الانتخابات التي أجريناها، وإنما بالتقدم الذي أحرزناه.

سانجاي غاندي، ديسمبر ١٩٧٦

١

في يوم ٢٦ يونيو ١٩٧٥، في تمام الساعة ٦ صباحًا، انعقدَ اجتماعُ لمجلس الوزراء الهندي. أُخطِرَ الوزراء، وهم غافلون وعيونهم لا تزال غائمةً من أثر النوم، بحالة الطوارئ السارية منذ منتصف الليل. وأُخذَت موافقتهم الرسمية قبل أن تمضي السيدة غاندي إلى ستوديو إذاعة «أول إنديا راديو» لتتنقل الأنباء إلى أُمّة غافلةٍ كوزرائها؛ فأعلنت أن «الرئيس أعلن حالة الطوارئ، وأنه لا يوجد ما يدعو للذعر». وقالت إنّ ذلك الإجراء كان استجابةً ضرورية «للمؤامرة المتغلغلة والمتفشية التي ما انفكَّت تختمر منذ بدأتُ أطرحُ تدابيرَ تقدُّميةً بعينها، تعود بالنفع على الرجل والمرأة العادية في الهند». فقد كانت «قوى التفكُّك» و«النعرات الطائفية» تهدّدان وحدةَ الهند. وزعمت أنّ «هذه ليست مسألةً شخصية؛ فلا يهم ما إذا ظللت رئيسة وزراء أم لا». إلا أنّها أملت أن «تتحسّن الأوضاعُ بسرعة حتى يتسنى لنا الاستغناء عن هذا الإعلان في أقرب وقت ممكن».¹

بدا في إنكار السيدة غاندي نبرةً دفاعية؛ فالحقيقة الواقعة كانت أنّ إعلان حالة الطوارئ جاء في أعقاب أمر المحكمة الهندية العليا بمنعها من التصويت في البرلمان. عندما

أُعلنت حالة الطوارئ، كانت أقرب صديقة لرئيسة الوزراء — المصممة بوبال جياكار — مسافرة إلى الولايات المتحدة؛ فأرسلت إليها السيدة غاندي يوم ٢٧ يونيو رسالة طويلة، شرحت فيها أن ذلك الإجراء اتُخذ استجابةً إلى «العنف المتصاعد» إثر «حملة كراهية وافتراء». وأدعت السيدة غاندي أن عدد الاعتقالات كان ٩٠٠ فحسب، ومعظم المحتجزين لم يُوضعوا في السجن وإنما «في منازل مريحة». وكان «ردُّ الفعل الشعبي حسناً بصفة عامة»، وساد «الهدوء في جميع أنحاء البلاد». وقالت رئيسة الوزراء لصديقتها إن حالة الطوارئ كان «القصد منها هو إتاحة العودة للعملية الديمقراطية الطبيعية».²

في جميع أنحاء الهند، كان الناس يُؤخذون ويُوضعون في السجن. كان منهم قيادات ومُشرعون من أحزاب غير حزب المؤتمر، وطلاب ناشطون، وأعضاء في اتحادات عمالية؛ فعلياً أي شخص على أدنى صلة بحزب جانا سانج أو حزب المؤتمر «أوه» أو الاشتراكيين أو غير ذلك من الجماعات المعارضة للحزب الحاكم. بعض المحتجزين — مثل جايا براكاش نارايان ومورارجي ديساي — وُضعوا في دور استراحة مملوكة للدولة في ولاية هاريانا، على مقربة من دلهي، إلا أن معظمهم أُرسلوا إلى سجون مزدحمة أصلاً. وسرعان ما ثبت خطأ حسبة السيدة غاندي؛ فقد اعتُقل الآلاف بموجب قانون حفظ الأمن الداخلي، المعروف لدى ضحاياه بقانون حفظ إنديرا وسانجاي، واستُخدمت أدوات قانونية أخرى أيضاً؛ فراجماتا كل من جوالبور وجايبور — خصماتان سياسيتان قديمتان للسيدة غاندي — تم حبسهما بموجب قانون يفترض أنه موجه إلى تجار السوق السوداء والمهربين.³

خلال الشهور القليلة الأولى بعد إعلان حالة الطوارئ، أجرت رئيسة الوزراء عدة حوارات متلاحقة دفاعاً عن إعلانها، وبدا أسلوبها في تلك الحوارات أيضاً دفاعياً للغاية؛ فقالت لصحيفة «صنداي تايمز» اللندنية إنه «غير صحيح بالمرّة القول بأنني لجأت إلى حالة الطوارئ حفاظاً على منصبِي؛ فقد واجهت التحدي المخالف للدستور [من جانب حركة جايا براكاش] بالدستور». وحالة الطوارئ «أُعلنت لإنقاذ البلاد من الاضطراب والانهايار»، وقد «مكّنتنا من تنفيذ البرنامج الاقتصادي الجديد»، وأفضت إلى «شعور جديد بالثقة على المستوى الوطني». وأخبرت مجلة «ساترداي ريفيو» الصادرة في نيويورك أن «ما حدث ليس إلغاءً للديمقراطية وإنما محاولةً لصونها». وهاجمت في تلك الحوارات الصحافة الغربية بدعوى «التربص بالهند»، وتصيد الأخطاء لبلدها عوضاً عن دول أكثر استبداداً بوضوح على غرار باكستان والصين.⁴

تحدّثتُ رئيسة الوزراء في حواراتها وأحاديثها الإذاعية عن الحاجة إلى «تجديد روح الانضباط والروح المعنوية»؛ فاستُعينَ بالمؤلفين الدعائيين لصياغة شعارات من قبيل: «الانضباط يصنع الأمم العظيمة»، و«كُنْ رجلَ أفعالٍ لا رجلَ أقوال»، و«كُنْ هنديًا واشترِ الهندي»، و«الكفاءة هي شعارنا». وصيغتْ عِظَاتُ أَقْلٍ موضوعيّة، على غرار: «هي التي وقّفت بين النظام والفوضى»، و«الشّجاعة ووضوح الرؤية، اسمهما إنديرا غاندي». كُتبت تلك الشعارات باللغتين الهندية والإنجليزية على جوانب الحافلات، وعبر الجسور، وعلى لوحات إعلانية ضخمة موضوعة أمام المباني الحكومية.

كانت تلك علامات دكتاتورية زاحفة؛ فمثل العسكريين الذين يستولون على السلطة إثر انقلاب، ادّعت السيدة غاندي أنّها تصرّفت لإنقاذ البلد من نفسه. ومثلهم، قالت أيضًا إنّها حين أنها حرّمت شعبها الحرية، فإنها سوف تعطيهم الخبز عوضًا عنها؛ فخلال أسبوع من إعلان الطوارئ كانت تعرض «برنامجًا للتقدّم الاقتصادي مكوّنًا من عشرين نقطة». وعدّ ذلك البرنامج بخفض أسعار السلع الأساسية، والإسراع بتطبيق الإصلاحات الزراعية، ورفع أجور العاملين، وخفض ضرائب الطبقة الوسطى، وإلغاء الديون والسّخرة.⁵

من النادر أن نجد دكتاتورًا امرأة، وربما كانت السيدة غاندي الوحيدة من نوعها في القرن العشرين. إلا أنّها بصفتها حاكمة مُستبدّة، أُتيح لها استخدام صور ورموز غير متاحة لنظرائها الذكور؛ ففي يوم ١١ نوفمبر، بعد إعلان حالة الطوارئ بأربعة أشهر ونصف، وقفت رئيسة الوزراء أمام الميكروفون لكي «تلتقي» بأبناء بلدها وتجري معهم «حديثًا من القلب»؛ فتحدّثت لما يربو على الساعة، عن الحاجة إلى الانضباط والنظام، وعن برنامجها الاقتصادي، وأمجاد الهند القديمة، وواجبات مواطنيها في العصر الحديث. وقالت إنّ «خصومنا يريدون شلّ عمل الحكومة المركزية»، ومن ثمّ:

وجدنا أنفسنا في موقف خطير، واتّخذنا بعض الخطوات، ولكنّ كثيرًا من أصدقائنا في هذا البلد أصابهم بعض الحيرة إزاء ما فعلته إنديرا جي، وتساءلوا عمّا سيحدث للبلاد الآن. ولكننا شعرنا أنّ البلد أُصيبَ بمرض، وإن كان له أن يطيّب بسرعة، فلا بد من إعطائه جرعة دواء، حتى إنّ كان مُرًّا؛ فمهما كان الطفل عزيزًا على والديه، فإذا وصّف له الطبيب دواءً مُرًّا، فلا بد من إعطائه له لعلاجِه ... ومن ثمّ فقد أعطينا الأمّة ذلك الدواء المرّ.

... من المعروف أنه عندما يعاني الطفل، تعاني أمه أيضًا. ونحن من نَمَّ غيرُ سعداء تمامًا باتخاذ هذه الخطوة ... ولكننا رأينا أنها أتت بالنتيجة تمامًا مثلما فعلتِ الجرعةُ التي وصَفَها الطبيبُ.⁶

٢

في ١٥ أغسطس ١٩٧٥، نشرت صحيفة «ذا تايمز» اللندنية إعلانًا احتلَّ صفحة كاملة لـ «حملة إطلاق سراح جايا براكاش». كان من دفع أجر الإعلان أفرادًا؛ حيث كان أول المساهمين الأسقف تريفور هادليستون، وآخرهم السيدة بيجي آشكروفت. كان من الموقعين أيضًا أصدقاء قدامى للهند من قبيل الاشتراكي فينر بروكواي، والاقتصادي إي إف شوماخر، وعالم السياسة ديليو إتش موريس-جونز، بالإضافة إلى مشاهير لا تربطهم علاقةٌ محدّدة بالهند، مثل الممثلة جليندا جاكسون، والمؤرّخ إيه جي بي تيلور، والناقد كينيث تينان. وطُبِعَت على الصفحة صورتا المهاتما غاندي وجايا براكاش نارايان. إلى جانب القائمة الطويلة للأسماء، تضمّن النصُّ شهادةً على أخلاق جايا براكاش ووطنيتها من المهاتما غاندي نفسه.

جاء في الإعلان ما يلي: «اليوم هو عيد استقلال الهند، فلا تدعُوا نورَ الديمقراطية الهندية ينطفئ.» وناشد الموقعون على الإعلان السيدة غاندي أن تُطلّق سراح السُجناء السياسيين جميعًا، ولا سيما جايا براكاش نارايان. لم يكن اختصاصُ شخص واحد بالذكر احترامًا لقيادته حركة المعارضة في الهند فحسب؛ فقد عرفه المُحرِّكون الرئيسيون وراء «حملة إطلاق سراح جايا براكاش» قبل بدئه في «الثورة الشاملة» التي دعا إليها بفترة طويلة؛ فكان اليساريون أنصارُ حزب العمال، من أمثال بروكواي، يعرفونه منذ ثلاثينيات القرن العشرين، بوصفه أحد أبطال حركة الاستقلال. وأنصارُ حماية البيئة، من قبيل إي إف شوماخر، كانوا يعرفونه منذ خمسينيات القرن العشرين باعتباره من معتنقي مذهب التنمية اللامركزية مثلهم. وعرفه علماء السياسة قبل الاستقلال وبعده، باعتباره مثالًا نموذجيًا دائمَ الحضور والقوة على ما سمّاه موريس-جونز ذات مرة «سِمَة الوَرع» في السياسة الهندية.

كان هؤلاء الأصدقاء الأجانب لحرية الهند قد بلغوا من العمر ما يكفي ليكونوا قد شاهدوا مدى قُرْب جواهر لال نهرو من جايا براكاش نارايان فيما مضى؛ فهالَتْهم رؤية

ابنة غاندي تسجن جايا براكاش، وأملوا في أن يخرجها استرجاع التاريخ من سجنه. وكان ذلك أمل مجموعة أخرى عظيمة من أنصار السلام؛ هم جماعة الكويكرز، التي لم تُوقَّع على إعلان صحيفة «ذا تايمز» ولكنها لجأت إلى القنوات الخلفية للمصالحة. فقد كانت لتلك الجماعة علاقةً طويلةً مشرَّفةً بالهند؛ فقد توسَّط أعضاء فيها، مثل أجاثا هاريسون وهوراس ألكسندر، بين المستعمرين البريطانيين والقوميين الهنود، وفيما بعد حاولوا مع جايا براكاش عقْدَ مصالحةٍ بين الهند وباكستان، وكذلك بين متمردي ناجا والحكومة في نيودلهي.

في شهر أغسطس، بعد شهرٍ على إعلان حالة الطوارئ، أرسلت جماعة الكويكرز أحد أعضائها — عالم الاجتماع جو إدر — إلى الهند في بعثةٍ تقصِّي حقائق؛ فالتقى أناساً كثيرين: أتباع جايا براكاش، وأعضاء في حزب المؤتمر، ورئيسة الوزراء؛ فوجد نفسه «قليل الميل إلى إدانة طرف أو آخر». فقد أخطأ جايا براكاش نارايان ببدء حركة جماهيرية دون تنظيمٍ يضمُّ متطوعين منضبطين وسلميين، وبدت أفكاره «ساذجةً وغير مجرَّبة وغير مقنعة بالنسبة إلى كثيرين»، وضعفت مصداقية حركته باشتغالها على عناصر متطرفة من اليمين واليسار. على الجانب الآخر، كان من الجلي أن رئيسة الوزراء قد بالغت في ردِّ فعلها بفرض حالة الطوارئ، مما بثَّ الخوفَ في عقول الناس، وقوَّض العملية الديمقراطية ومؤسساتها.⁷

وكما يشير سرد إدر، فقد نشأ سيناريو الطوارئ عن الجهود المتضاربة لكلٍّ من جايا براكاش نارايان والسيدة غاندي؛ فكلهما أبدى إيماناً ضئيلاً في المؤسسات النيابية؛ إذ طالب نارايان من جانبه بالإقالة المبكرة للحكومات المنتخبة، بينما اعتقلت السيدة غاندي أعضاءً مُنتخبين وفق القانون في البرلمان والمجالس التشريعية للولايات؛ فكلهما لم يقدر دور الدولة في الديمقراطية الحديثة حق قدره؛ فكان نارايان يرغب في أن تختفي الدولة ببساطة، وأراد من الشرطة والجيش أن «يعصيا الأوامر غير الأخلاقية». وفي المقابل، سعت السيدة غاندي إلى جعل موظفي الدولة معتمدين تماماً على إرادة شخصٍ واحد في موقع القيادة.

كان ذلك الصدام مؤثراً لأنَّ الغريمين كانا صديقين فيما سبق، وربطتهما أواصرُ التاريخ والتقاليد وعلاقات حميمة على المستوى الشخصي امتدت عبر الأجيال. لا يمكن معرفة ما كان شعور السيدة غاندي إزاء حبس جايا براكاش، ولكن ما نعرفه هو أنَّ

مشاعرَ موظفيها كانت متأرجحةً للغاية؛ فقد كان المستشار الإعلامي لرئيسة الوزراء — إتش واي شاردَا براساد — رجلاً وطنياً شاركَ هو نفسه في الصراع من أجل الحرية، وقد سُجِنَ عام ١٩٤٢، في حملة «ارحلوا عن الهند» ذاتها التي أصبح فيها جايا براكاش نارايان بطلاً قومياً لأول مرة؛ فخلالَ لجوِ إلدر، لم يستطع شاردَا براساد أن يُقِرَّ بأنَّ رئيسة الوزراء بالغت في ردة فعلها، إلا أنه — كما كتب لأحد أصدقائه — شعر بأسى بالغٍ لأنَّ رجلاً من قبيل جايا براكاش، «في لحظةٍ تحمل أهمية أخلاقية محورية، قرَّر أن راشتريا سوايامسيفاك سانج والحزب الشيوعي الماركسي أكثر مقبوليةً من حزب المؤتمر. هذا انحراف في المنطق لم يسعني فهمه، فضلاً عن التماس العذر له. ولا يُعزِّيني سوى فكرة أنه ما كان ليلبغ هذه الدرجة من اليأس لو كانت زوجته برباهافاتي على قيد الحياة».⁸

كان من بين المستائين من حبس نارايان أيضاً الاقتصادي بي إن دهار، الذي خلف بي إن هاكسر في منصب سكرتير رئيسة الوزراء الأول؛ فقد أرسل دهار عدة مبعوثين إلى جايا براكاش، ليرى إذا ما كان يمكن الوصول إلى مصالحة، بإطلاق سراح السجناء ورفع حالة الطوارئ، مع حلول موعد الانتخابات البرلمانية المقبلة، التي كان قد تَقَرَّرَ عَقْدُهَا في بدايات عام ١٩٧٦؛ فوجد المبعوثون جايا براكاش مُسْتَعِدًّا للتفاوض؛ فقد أدَّى وقوعُ فيضانٍ في بيهار إلى تعجُّله الذهاب والعمل بين الضحايا. وقد بلغ مسامعَه الحديثُ عن أن استهتاره أدَّى إلى فرض الطوارئ؛ فقال إنه لا رغبةً لديه في إعادة إحياء الحركة الشعبية، ولكن عندما يُدْعَى لعقد الانتخابات سوف يطالب بتكوين جبهة مشتركة لمواجهة حزب المؤتمر ويلتمس الأصوات لمرشحها.⁹

كان نارايان متلهِّفاً لاضطلاع صديقه القديم الشيخ عبد الله — الذي كان قد أصبح جزءاً من المؤسسة الهندية أيضاً آنذاك بِتَبَوُّثِهِ منصبَ رئيس وزراء جامو وكشمير — بدور الوسيط بينه وبين السيدة غاندي؛ فقد كان قد قرأ تقريراً نُقِلَ عن الشيخ مِيلَه إلى عقد «صُلحٍ على مستوى الهند كافة»، وقوله إنَّ رئيسة الوزراء «حريصة أشد الحرص على إنهاء حالة الطوارئ». فحينذاك كتب جايا براكاش إلى عبد الله يعرض عليه «تعاوناً كاملاً» في أي خطوة قد يَتَّخِذُهَا لحلَّ الخلافات بين المعارضة والحكومة. إلا أنَّ الرسالة كشفت آثارَ جروح لم تَلْتَمِمْ، كما في إشارة نارايان إلى تصويره على أنه «رأس المشكلة، وكبير المتأمرين، والمتهم الأول»، واختتامه الرسالة بِتَحَدٍّ قائلاً إن «الاختبار الأول» لحرص رئيسة الوزراء على إنهاء حالة الطوارئ «سيكون ما إذا كان سيُسَمَحُ بوصول هذه الرسالة إليك، وما إذا كان سيُسَمَحُ لك بمقابليتي».¹⁰

رسبت رئيسة الوزراء في الاختبار؛ فالرسالة لم تبلغ الشيخ، وانتهت معها الخطوات الساعية إلى عَقْدِ مصالحةٍ. إلا أنه في نوفمبر ١٩٧٥، تدهورت حالة جايا براكاش الصحية، ونُقِلَ إثر إصابته بالفشل الكلوي إلى مستشفى في تشانديجار، وعندما أثبت الأطباء هناك عَجْزًا عن التعامل مع حالته، نالَ إطلاقَ سراحٍ مشروطًا ونُقِلَ إلى مستشفى جاسلوك في بومباي، حيث وُضِعَ تحت رعاية اختصاصي الكلى، إم كيه ماني. وكان ما عَجَلَ باتخاذ الحكومة ذلك الإجراء هو إدراك أن أبواب الجحيم ستنتفتح لو تُوَفِّيَ نارايان في السجن.¹¹ وعلى الرغم من أن جايا براكاش استلقى على فراش في بومباي، مُقيّدًا إلى جهاز غسيل كلوي، فإنه لم يصدر أمر عام بإطلاق السراح المشروط للمعتقلين السياسيين؛ فقد قُدِّرَ عدد المعتقلين بموجب قانون حفظ الأمن الداخلي بنحو ٣٦ ألف شخص، احتجزوا دون محاكمة. وكان هؤلاء موزعين على ولايات الهند على نحو شامل إلى حدٍّ بعيد؛ ١٠٧٨ من أندرا براديش، و ٢٣٦٠ من بيهار، وسارت الأعداد على نفس ذلك المنوال أبعديًا، حتى بلغت ٧٠٤٩ من أوتر براديش و ٥٣٢٠ من غرب البنغال.¹²

عُومِلَ ضحايا الانتقام السياسي في مأواهم ومأكَلهم وملبسهم معاملةً المجرمين العاديين، وفي الواقع كان عليهم مشاركة زناناتهم مع مثل هؤلاء المجرمين (مما أثار طُرفة مفادها أن الاشتراكية التي تتباهى بها السيدة غاندي كثيرًا تمارَس في السجون على الأقل)؛ فتطلَّع السجناء الأكبر سنًا إلى أيام الراج البريطاني، حينما كانت السجون أنظف والسجانون أكثر آدميةً بصفة عامة. وبدا أن السجينات اختُصَّصْنَ بمعاملة خاصة؛ فقد عاشت راجماتا كل من جواليور وجايبور في أوضاع من التقشُّف والقذارة غير المعهودين. أما الاشتراكية مرينال جور، الأكثر اعتيادًا على الحياة البسيطة، فطُلِبَ منها مشاركة المرحاض مع المرأة التي تقطن الزنانة المجاورة، وكانت مُصابة بالجذام. وفي الزنانة المقابلة كانت هناك امرأة مختلة العقل لا ترتدي أي ملابس وتصرخ ليل نهار.¹³

٣

في يناير ١٩٦٣، كتبت إنديرا غاندي إلى أحد أصدقائها شاكياً أن الديمقراطية «لا ترفع قدر الأشخاص دون المستوى فحسب، وإنما تمنح قوةً أيضًا لأعلامهم صوتًا بصرف النظر عن مدى افتقارهم إلى المعرفة والفهم».¹⁴ وبعد ثلاثة أعوام، بعد توليها رئاسة الوزراء مباشرةً، أخبرت السيدة غاندي صحفيًا زائرًا أن «حزب المؤتمر أصبح في طور الاحتضار»،

مُردِفَةً: «أحياناً يتملكني شعورٌ بأنَّه حتى الديمقراطية البرلمانية أصبحت في طور الاحتضار». وأضافت: «فإن مَبْلَغُ الجمود الذي يعتري الخدمة المدنية لدينا عسيرٌ على التصديق»؛ «فلدينا منظومة تُستَبَدَل فيها العناصر غير المجدية بعناصر غير مجدية أخرى». وقالت رئيسة الوزراء المنتخبة حديثاً في أكبر ديمقراطيات العالم تعداداً: «أحياناً أتمنى لو كانت حدثت عندنا ثورة حقيقية — مثل فرنسا أو روسيا — وقت الاستقلال».¹⁵ وقد تجلَّى نفاذ صبرها إزاء الإجراءات الديمقراطية منذ مرحلة مبكرة؛ مثلاً في ملئها دوائر الخدمة المدنية وجهاز القضاء وحزب المؤتمر بأفراد موالين لها. إلا أنَّها تبادت أكثر في تلك العملية بفرض حالة الطوارئ؛ فآنذاك، إذ أُودِعَ النواب البرلمانيون المعارضون الحبس، مُرِّرَت عدة تعديلات دستورية لمدِّ فترة حكم السيدة غاندي، وحُظِرَ التعديل الثامن والثلاثون، الذي أُقرَّ في ٢٢ يوليو ١٩٧٥، مراجعة القضاء لحالة الطوارئ. ونصَّ التعديل التاسع والثلاثون، الذي طُرِحَ بعد مرور أسبوعين، على أنَّه لا يجوز الطعن في انتخاب رئيس الوزراء من جانب المحكمة العليا، وإنما فقط من جانب هيئة يُشكِّلها البرلمان. وقد جاء هذا التعديل في الوقت المناسب تماماً لمساعدة السيدة غاندي في الالتماس الذي قدَّمته إلى المحكمة العليا؛ حيث حكمت المحكمة بعدم وجود قضية تُنظر فيها؛ نظراً لأنَّ التعديل الجديد جعل تصرفاتها خلال انتخابات عام ١٩٧١ خارج نطاق القانون بأثر رجعي.¹⁶

بعد بضعة أشهر، أسدت المحكمة العليا صنيعاً أكبر من ذلك لرئيسة الوزراء؛ فقد دفع المحامون المؤكِّلون عن آلاف المسجونين بموجب قانون حفظ الأمن بأنَّه لا يجوز للدولة أن تحرم المسجونين حقَّ المثل أمام القضاء. وبدأ أنَّ الأحكام الصادرة في المحاكم الأدنى درجة تُدعَّم ذلك الرأي، ولكن عندما بلغت القضية المحكمة العليا، حكمت بأنَّ الحبس دون محاكمة قانونيٌّ في ظل الإدارة الجديدة السائدة. ومن بين هيئة أعضاء المحكمة الخمسة لم يعارض ذلك الحكم سوى واحد، وكان ذلك هو القاضي إتش آر كانا، الذي أشار إلى أنَّ «الاحتجاز دون محاكمة لعنةً بالنسبة لجميع المدافعين عن الحرية الشخصية».¹⁷

كان ثمة تلميحات إلى أنَّ الحكم صَدَرَ مُتَأَثِّراً باعتبارات غير قانونية؛ بأملٍ من ثلاثة قضاة أن يشغلوا يوماً منصبَ رئيس القضاة، وبالخوف من أوامر نقل المسؤولين العقابية التي بدأت مع إعلان حالة الطوارئ؛ ففي مقالة افتتاحية يائسة بعنوان «الآمال الزائلة

في الهند»، علّقت صحيفة «نيويورك تايمز» على أنّ «خضوع القضاء المستقل لحكومة مستبدّة هو فعلياً الخطوة الأخيرة على طريق تدمير المجتمع الديمقراطي».¹⁸

في الواقع، كانت ثمة خطوات أخرى لم تتخذ بعد؛ ومنها: التعديل الثاني والأربعون، الوثيقة المكوّنة من عشرين صفحة التي أعطت سلطات غير مسبقة للبرلمان، فصار بإمكانه تمديد فترته بنفسه، وهو ما فعله فوراً. ومنح التعديل حصانة أكبر للتعديلات التي تُقرّها السلطة التشريعية ضد التدقيق القضائي، وزاد تعزيز سلطات الحكومة المركزية على الولايات؛ ففي المجمل، سمح التعديل الثاني والأربعون للبرلمان «بسلطة الحفاظ على الدستور أو تدميره دون قيود».¹⁹

في يناير ١٩٧٦، انتهت مدة حكومة حزب درافيدا مونيترا كازاجام؛ فعوضاً عن الدعوة إلى عقد انتخابات، أمرت الحكومة المركزية بفرض الحكم الرئاسي. وبعد مرور شهرين، طبق الإجراء ذاته على جوجارات؛ حيث كانت جبهة جانانا قد خسرت الأغلبية نتيجة انشقاقات.

أصبح لإنديرا غاندي وحزب المؤتمر سيادة مطلقة آنذاك على كافة أنحاء البلاد؛ فعندما ذهب مؤرخا الفن ملبيرد آرتشر ودبليو جي آرتشر لمقابلة السيدة غاندي في مارس ١٩٧٦، أعربت رئيسة الوزراء عن رضاها عن التقدم الذي أحرزته حالة الطوارئ، وقالت لهما إن النظام الجديد «جعل فرائص وزراء الولايات ترتعد»، وذلك أمر «كان ينبغي أن يحدث منذ زمن، وهو رائع»، وذلك لأنّ «التفويض المفرط للسلطات أثره فتاك على الهند». وقالت السيدة غاندي في إصرار: «لا بد أن أحافظ على وحدة الهند. هذه ضرورة مطلقة».²⁰

٤

كانت حرية الصحافة من بين ضحايا الطوارئ؛ فخلال الأسبوع الأول بعد إعلانها، كانت الحكومة قد أنشأت نظام «رقابة مسبقة»، أصبح على المحررين بمقتضاه تقديم المواد التي يُرتأى فيها نقد للحكومة أو موظفيها، حتى تخضع للتدقيق والموافقة. وأُصِدِرَت إرشادات عما يُشكّل وما لا يُشكّل «نبأ»؛ فقد مُنِع نقل أنباء المسيرات أو الإضرابات أو المعارضة السياسية أو الأوضاع في السجون، ومُنِعَت الأنباء عن المعارضة الصريحة بطبيعة الحال، وحتى الموضوعات التي انطوت على نقد معتدل للإدارة لم يُسمح بها؛²¹

فكما جاء في إحدى صحف البنجاب استرجاعاً لأحداث تلك الفترة، تضمّنت البنود التي حذفها مقص الرقيب:

أنباءً عن إغلاق المتاجر في سوق بجوارا بتشانديجار احتجاجاً على اعتقال أصحاب المتاجر، وغياب موظف صحة لمدة ستة أعوام، وتعليقات خاصة بالصرف الصحي في المدينة، لا سيما بالوعات الصرف المفتوحة ... وثلاثة رسائل إلى المحرر عن انحرافات في المدفوعات ومعدلات الرواتب غير الملائمة لمحاضري الكليات في هيماجل براديش، وعن خدمة حافلات غير مرضية، وتقرير من تشانديجار عن ارتفاع أسعار الطماطم، ومقتل شخصين أثناء القيام بدورية عند السكك الحديدية بالقرب من أمريتسار، ونبأ موجز عن الاتجار بالعقاقير الضرورية في السوق السوداء.²²

كان لا بد من ملء الفراغ، وقد ملئ بكلمات رئيسة الوزراء أو أخبار تمدح حكومتها. (المحررون الذين حاولوا نشر المقالات المدافعة عن الحرية لطاغور وغاندي ونهرو عوضاً عن ذلك سرعان ما كانوا يُستدعون للتحقيق.) فقد كتب أحد القراء في سيملا إلى صديق إنجليزي يقول: «إنَّ صحفنا تنشر أخبار العالم بالطبع، ولكنها تكاد لا تنشر أيَّ أنباء أخرى ذات صلة ببلدنا نفسه، سوى خُطب رئيسة الوزراء ... لقد قرّرت التخلي عن متعة قراءة الصحيفة.»²³ وكان ذلك الاشمئزاز مُستشعراً لدى الصحفيين أنفسهم أيضاً؛ فكما أخبر صحفي في صحيفة بومباي الأسبوعية «بليتز» صديقه الإنجليزي: «صحيفتي تساند حالة الطوارئ. ولكننا إن لم نفعل شيئاً سوى التغني بفضائل الحكومة، فماذا سيظن بنا قُرأونا؟»²⁴

كانت الدعابات التي تحمل صبغة السخرية محظورةً بصفة خاصة؛ فالكاتب الفكاهي التاميلي تشو راماسوامي فشل في تمرير رسم كاريكاتيري صوّر رئيسة الوزراء تتحدّث مع ابنها، وأسفله التعليق: «نقاش وطني بشأن التعديلات الدستورية.» وعندما سأل أحد القراء: «مَن هي إنديرا غاندي؟» رد تشو: «إنها حفيدة موتيلال نهرو، وابنة جواهر لال نهرو، ووالدة سانجاي غاندي.» فحُذِف هذا الحوار أيضاً. كانت الرقابة تقف بالمرصاد، ولكن بين حين وآخر، كانت دعابةً أو اثنتان تفلتان من تحت يديها؛ ومن ثَمَّ تَمَكَّن في بالا سوبرامانيام من نشر مقال في مجلة «إيسترن إيكونوميست» بعنوان: «مشكلات الماشية في الهند»، الذي بدأ كالآتي: «يوجد حالياً ٥٨٠ مليون خروف في البلاد.»

وتمكّن ديمقراطي مجهول من نشر إعلان في صحيفة «تايمز أوف إنديا» عن «وفاة دي إي إم أوكراسي، الذي تنعيه زوجته تي روث، وابنه إل آي برتي، وبناته فيث وهوب وجاستس»²⁵ (ما قصده هو أن الديمقراطية تُؤفّق، وتنعّيها زوجها الحقيقية، وأبناؤها الحرية والإيمان والأمل والعدالة).

مع استمرار حالة الطوارئ، زادت الحكومة إحكام قبضتها على عملية نشر المعلومات؛ فوكالتا الأنباء المستقلتان — «يوناييتد نيوز أوف إنديا» و«برس تراست أوف إنديا» — دُمجتا مع وكالتي أصغر منهما في هيئة إخبارية واحدة تابعة للحكومة تُدعى «ساماتشار». وأُلغِيَ مجلس الصحافة الذي كان هيئة رقابية مستقلة، وأُلغِيَ قانون يمنح حصانةً للصحفيين الذين يغطون أخبار البرلمان، وقُبِضَ على نحو ٢٥٣ صحفيًا، منهم كولديب نيار من صحيفة «إنديان إكسبريس»، وكيه آر سندر راجان من صحيفة «تايمز أوف إنديا»، وكيه آر مالكاني من مجلة «ماذرلاند».²⁶

بعض الصحفيين المحبين للحرية قاوموا، ولكن مُلاك الصُحف امتثل معظمهم، خوفًا من أن تغلق الحكومة صُحفهم أو تصادر ممتلكاتهم. وهم لم يكونوا خائفين من العقاب فحسب، وإنما استمتعوا بالمكافآت أيضًا، التي جاءت في صورة إعلانات حكومية مدفوعة من جانب إدارة الدعاية المسموعة والمرئية؛ ففي حين منحت تلك الإدارة «إعلانات سخية للدوريات التي سمّتها «صديقة»»، سحبت خدماتها من الدوريات التي اعتبرت ناقدة للحكومة؛ فكان ثمة أكثر من صحيفة، ومحرر، ومالك صحيفة، على استعداد لتغيير النغمة استجابةً للحوافز المعروضة.²⁷

من الصحف الكبرى التي امتثلت للضوابط الجديدة عن طيب خاطر: «ذا هندو»، و«تايمز أوف إنديا»، ولا سيما «هندوستان تايمز» التي فصل مالکها — رجل الصناعة كيه كيه بيرلا — محرّرها الفائق الاحترام، بي جي فرجيز، من العمل لمجرد إرضاء السيدة غاندي. (كان بيرلا من الأعوان المخلصين لرئيسة الوزراء؛ فبعد صدور حكم المحكمة العليا في الله أباد يوم ١٢ يونيو، أخذ وفدًا مكونًا من ٥٠٠ رجل أعمال ليرجئها أن تبقى في منصبها).²⁸ ومن الصحف التي حاربت بشرفٍ للحفاظ على استقلالها، الصحيفتان «إنديان إكسبريس» و«ذا ستيتسمان»؛ فكلتاهما رفضت الامتثال للحكومة، وقاومت التهديدات والإغراءات على حد سواء؛ فعندما كانت الكهرباء تُقَطَّع عنهما، كانتا تلجئان إلى المحاكم لاستعادتهما، وعندما كانت مقالاتهما تخضع للرقابة، فضلتا ترك مساحات خالية عوضًا عن ملئها بصفحات دعائية. وقد نقلتا ببراعة، دون تعليق، الأخبار

الواردة عن الوضع الهندي في الصحافة الأجنبية، تحت عناوين محايدة من قبيل: «ملخص الأنباء» أو «ما يقوله معاصرون».²⁹

كانت الصحف الواسعة الانتشار هي الأكثر تضرراً، ولكن الحكومة لم ترحم أيضاً مجلات الرأي المرتفعة الجودة القليلة المبيعات؛ فثمة مجلتان محترمتان في دلهي — مجلة «مينستريم» الأسبوعية ومجلة «سمينار» الشهرية — أغلقتا أبوابهما عوضاً عن الاستسلام لمقص الرقابة. وحاربت مجلة «همت» الأسبوعية التي تصدر في بومباي الرقابة باستماتة، ولكنها أوقفت نشاطها في النهاية عندما طُلبَ منها دفع مقدّمة مرتفعة بصورة تعجيزية ضماناً لحسن السلوك. وفُرضت تلك الغرامة بسبب مقالٍ اقتَبَسَ أقوالَ أشخاصٍ منهم المهاتما غاندي. كذلك أوقفت مجلات أدبية نشاطها، بعدما وجدت استحالة في التعايش مع القيود التي كَبَلَت استقلاليتها.

من بعض النواحي كانت الحكومة تخشى المجلات الصغيرة أكثر حتى من الكبيرة؛ فملاكها لم يكن من الممكن شراؤهم، لذا وَجَبَ إخضاعهم أو إفلاسهم. كان من المجلات المستهدفة مجلة «أوبنيون»، النشرة الإخبارية المكونة من أربع صفحات، التي كانت تصدر في بومباي من قِبَل موظف دائرة الخدمة المدنية الهندية السابق إيه دي جوروالا. كان جوروالا رجلاً يتحلّى بنزاهة شديدة، وقد رَكَزَ اهتمامه على هجمات هيئات الدولة على حقوق الفرد، وقد خاض كذلك معركةً طويلة ضد الفساد؛ فبعد مرور عام على فرض حالة الطوارئ، صدر أمر بإغلاق المجلة، ولكن جوروالا تمكّن من نشر عددٍ آخر، أشار فيه إلى أن:

النظام الهندي الحالي، الذي تأسّس في ٢٦ يونيو ١٩٧٥، نشأ عن أكاذيب، وتغذّى على أكاذيب، وازدهر بالأكاذيب؛ فالمكوّن الجوهري في كيانه هو الكذب؛ ومن ثم يصبح وجود مجلة مُحِبّة للحقيقة مستقيمة التفكير تتفحصه أسبوعاً بعد أسبوع وتشير إلى أكاذيبه، أمراً غير محتمل بالنسبة إليه.³⁰

في اليوم التالي على إعلان حالة الطوارئ، وجد مراسل صحفي بريطاني شوارع دلهي في حالة «هدوء غريب»؛ فقد انطلق «الأسطول الصغير المجلجل» من سائقي الدراجات إلى أعمالهم في الصباح، و«لم تحتشد جموع غاضبة، والمتاجر والمصانع فُتِحَت كالعادة،

والمستولون راحوا يتسولون، وأدّت خيول السباق الرشيقة المملوكة للأثرياء تمارينها اليومية».³¹ وكما كتب الصحفي إندر مالهوترا: «على الأقل في الشهور الأولى، أعادت الطوارئ إلى الهند نوعاً من السكون كان غائباً عنها منذ سنوات».³²

كان ذلك السكون متناقضاً بشدة مع العقد المليء بالقلق الذي سبقه، وهذا أحد أسباب الترحيب الواسع الذي لاقاه إعلان الطوارئ فيما بين أبناء الطبقة الوسطى؛ فقد انخفض معدل الجريمة، وسارت القطارات في مواعيدها. وكذلك ترتب على هطول الأمطار الموسمية بوفرة عام ١٩٧٥ انخفاضاً في الأسعار. وقال مسئول في دلهي لصحفي أمريكي زائر إنَّ الأجانب وحدهم هم مَن يعنون بالأشياء من قبيل حرية التعبير، وقال المسئول: «لقد سئمنا كوننا ورشة عمل الديمقراطية الفاشلة، وحين وقت الاستعاضة عن بعض الحريات الفردية التي نتفاخر بها ببعض النمو الاقتصادي».

وجد الصحفي مجتمَعَ رجال الأعمال مسروراً بحالة الطوارئ بصفة خاصة؛ فقد قال له مالك فندق في دلهي إن الحياة الآن «رائعة؛ فقد كنا نعاني مشاكل رهيبة مع الاتحادات العمالية. أما الآن، فمتى سَبَّبو لنا أي متاعب، وَضَعْتَهُم الحكومة في السجن». وفي بومباي التقى الصحفي جيه آر دي تاتا، الذي يمكن القول إنه أكثر رجال الصناعة احتراماً في الهند، وقد شعر تاتا أيضاً بأنَّ «الأمر كانت قد بلغت حدّاً أبعد من اللازم؛ فلا يمكنك أن تتخيل ما مررنا به هنا؛ من إضرابات وحملات مقاطعة وتظاهرات. بل إن ثمة أياً ما لم أكن أستطيع فيها الخروج من مكثبي إلى الشارع؛ فالنظام البرلماني ليس ملائماً لاحتياجاتنا».³³

حقيقة واحدة مثَّلت دليلاً قاطعاً على الموافقة الضمنية للطبقة الوسطى؛ حيث لم يتقدَّم أيُّ موظفين حكوميين تقريباً باستقالتهم احتجاجاً على فرض الطوارئ؛ ففي أيام الحكم البريطاني، دعوة غاندي إلى «عدم التعاون» مع الحكّام أدَّت إلى استقالة آلاف المعلمين والمحامين والقضاة وحتى موظفين في دائرة الخدمة المدنية. أما الآن، فلم يحتجَ على إلغاء الديمقراطية سوى قلة من موظفي الحكومة؛ منهم: فالي ناريمان الذي استقال من منصب المحامي العام المساعد، وإم إل دنتولا الذي رفض الاستمرار في منصب مستشار في بنك الاحتياطي الهندي، وبجّراني ثلبوليه الذي ترك منصبه الرفيع في مشروع ضمن القطاع العام.

إلا أنَّ البرلمان الهندي أبدى بعض المقاومة؛ ففي يوم ٢٣ يوليو اجتمع للتصديق على إعلان الطوارئ. كان حزب المؤتمر يتمتع بالأغلبية، وكان أربعة وثلاثون نائباً برلمانياً في السجن. أما نواب المعارضة الذين حظوا بحرية الحضور فقد ألقوا خطاباً احتجاجية قبل

أن يغادروا؛ فقال نائب الحزب الشيوعي الماركسي إيه كيه جوبالان إنَّ الاعتقالات حوّلت البرلمان إلى «مهزلة ومحط احتقار». واتَّهم نائبٌ من حزب جانا سانج رئيسة الوزراء بخيانة الوطن من «أجل أغراض شخصية».³⁴

فيما بعدُ قاطَعَ نوابُ المعارضة المجلسَ (أو سَجِنُوا)، ولكن العضو المستقل الذي استمر في الحضور كان بي جي مفلنكار من أحمد آباد، الذي امتهن العلوم السياسية، وكان ابن أول رئيس لمجلس الشعب الهندي؛ فكان من الصعب على الحكومة أن تعتقله نظرًا لنسبه؛ ومن ثَمَّ فقد بَقِيَ، ومتى سنحت له الفرصة، كان يستشهد بثالوث القومية الهندية المقدس — طاغور وغاندي ونهرو — في الحديث عن مزايا وفضائل التحرُّر والحرية؛ فقد أظهرَ التناقضَ بين آرائهم وقانون حفظ الأمن الداخلي «التعسُّفي»، الذي استُخدِمَ لتحقيق «الأغراض السياسية لحكومة انتقامية»، وهو القانون الذي مثَّلَ «أبغضَ تشريع سُنَّ في تاريخ الهند الحديث».³⁵

ظهرت مقاومة أيضًا في الشوارع؛ ففي يوم ١٤ نوفمبر — يوم ميلاد جواهر لال نهرو — من عام ١٩٧٥، بدأت مجموعةٌ تُسمَّى نفسها لوك سنجهارش ساميتي (لجنة الكفاح الشعبي) حركةً مقاومةً سلميةً في بومباي؛ فكان المتظاهرون يقفون كل يوم عند تقاطع مزدحم ويهتفون بشعارات من قبيل «تسقط الدكتاتورية» و«الحرية لجايا براكاش»؛ ففي خلال شهر، اغْتُقِلَ ١٣٥٩ شخصًا، منهم ١٤٦ امرأة. ثم امتدَّت الاحتجاجات إلى ولايات أخرى، حيث أصبحت مواقف الحافلات، ومحطات القطارات، والمصالح الحكومية أماكن يهتف فيها المحتجون بالشعارات ويُعرَّضون أنفسهم للاعتقال. وقد ادَّعى أحدُ التقارير أنَّه خلال الشهور الثلاثة الأولى لحركة المُقاومة السِّلْمية هذه، بلغ عدد المعتقلين ٨٠ ألف شخص.³⁶

وفي ١٥ أغسطس ١٩٧٦ (في ذكرى عيد الاستقلال)، بدأت حركة مقاومة سلمية أخرى في أحمد آباد، تحت قيادة مانيبهين باتيل، ابنة أول وزير داخلية في الهند، فالابهاي باتيل؛ فرفع خمسون متظاهرًا شعارات من قبيل: «أنهوا حالة الطوارئ» و«أطلقوا سراح السجناء السياسيين»، وساروا على الطريق إلى داندي، نفس الطريق الذي سلكه غاندي لكسر قوانين الملح الاستعمارية قبل ستة وأربعين عامًا. قُبِضَ على مانيبهين باتيل بعدما قطعتُ ميلاً على الطريق، ولكنَّ أحدَ القضاة أمر بإطلاق سراحها في اليوم التالي؛ فواصلتُ المسيرَ إلى البحر، بصحبة بضعة رجال شرطة غير مرتدين الزي الرسمي.³⁷

كَانَ مِمَّنْ قُبِضَ عَلَيْهِمْ فِي حَرَكَةِ الْمَقَاوِمَةِ السَّلْمِيَّةِ فِي بَوْمَبَايِ الْكَاتِبَةُ الْمَارَاثِيَّةُ الْمَعْرُوفَةُ دُورَجَا بَهَاوَات. وَقَدْ أَبْدَى أَعْضَاءُ آخَرُونَ فِي مَجَالِهَا احْتِجَاجَهُمْ بِأَسَالِيِبِ أَكْثَرِ تَوَاوُماً مَعَ مِهْنَتِهِمْ؛ فَقَدْ عَمِلَتْ مَجْمُوعَةٌ مِنَ الْكُتَّابِ الْكَانَادِيِّينَ عَلَى نَشْرِ وَتَوْزِيْعِ قِصَاصٍ، فِي صُورَةِ مَنَشُورَاتٍ سَرِيَّةٍ، تَسْخَرُ مِنْ حَالَةِ الطَّوَارِيءِ وَمُحَرِّكِهَا الْأَوَّلِ. وَلِنَنْظُرَ فِي الْمَقَاطِعِ الشَّعْرِيَّةِ الْآتِيَةِ مِنْ قِصِيدَةِ «فِي هَذَا الْبَلَدِ» لَجِي إِسْ شِيْفَارُودِرَابَّا:

فِي هَذَا الْبَلَدِ
تَأْلِيهِ الْبَطْلِ، وَالْفَخْرُ بِالْعَائِلَةِ
يَجِبُ أَلَّا يَكُونَ هُنَاكَ مَكَانٌ لِهَمَّا.
وَلَكِنْ
امْتِيَازَاتُ إِلَهٍ عَشِيرَتِي
يَجِبُ عَدَمُ الْمَسَاسِ بِهَا.
فِي هَذَا الْبَلَدِ
عَلَى الْجَمِيعِ تَكْمِيمُ أَفْوَاهِهِمْ
وَالْتِمَازُ الصَّمْتِ.
وَلَكِنْ
حَرِيٌّ بِهِمْ إِبْقَاءُ آذَانِهِمْ مَصْغِيَةً
لِسَمَاعٍ مَا أَقُولُ.³⁸

أَعْرَبَ كُتَّابُ آخَرُونَ عَنْ اعْتِرَاضِهِمْ بِسَبَلٍ أُخْرَى؛ فَقَدْ أَعْلَنَ كَاتِبُ الْمَقَالَاتِ الْبَنْغَالِيُّ أُنَادَا سَانَكَارَ رَايَ أَنَّهُ سَوْفَ يَتَوَقَّفُ «عَنِ الْكِتَابَةِ تَمَامًا فِي فُورَةٍ غَضَبٍ غَيْرِ مُتَعَاوِنٍ». وَرَفَضَ أَنْ يَضَعَ «قَلَمًا عَلَى وَرَقَةٍ مَا دَامَتْ حَالَةُ الطَّوَارِيءِ مُسْتَمِرَّةً». وَرَسَّامُ الْكَارِيكَاتِيْرِ كِيَهْ شَانَكَارَ بِيْلَايِ، الَّذِي شَبَّهَ نَهْرَ الْثَرَاثِرِ ذَاتَ مَرَّةٍ بِشَلَالَاتٍ نِيَّاجِرَا (وَقُوْبَلُ بِالتَّشْجِيْعِ مِنْ ضَحِيَّتِهِ)، أَوْقَفَ مَجَلَّتَهُ عَنِ الْعَمَلِ قَبْلَ أَنْ تَوْقِفَهَا الدَّوْلَةُ، وَقَالَ مُعَلِّقًا فِي أَسْف: «الدِّكْتَاتُورِيَّاتُ لَا تَحْتَمِلُ الضَّحْكَ؛ فَطَوَالَ أَعْوَامِ حُكْمِ هِتْلَرِ، لَمْ تُؤَلَّفْ مَسْرَحِيَّةٌ كُومِيْدِيَّةٌ جَيِّدَةٌ، وَلَا رَسْمُ كَارِيكَاتِيْرِ جَيِّدٍ، وَلَا عَمَلٌ هَزْلِيٌّ، وَلَا دَعَابَةٌ سَاخِرَةٌ». وَأَعَادَ الرُّوَاثِيُّ بَانِيْشَوَارَهْ نَاتَ رِيْنُو وَسَامَ بَادِمَا شَرِي الَّذِي قَلَّدَتْهُ إِيَّاهُ الْحُكُومَةُ الْهِنْدِيَّةُ، فِي بَادِرَةٍ أَعَادَتْ إِلَى الْأَذْهَانِ تَخْلِيَّ طَاغُورَ عَنْ لِقَبِ فَارَسٍ بَعْدَ مَذْبَحَةِ جَلِيَانَوَالَا بَاغ. وَأَعَادَ الْكَانَادِي الْوَاسِعُ الْمَعْرِفَةَ شِيْفَارَامَا كَارَانْتِ وَسَامًا أَعْلَى دَرَجَةٍ، هُوَ بَادِمَا بُوْشَانُ؛ فَفِي عَشْرِيْنِيَّاتِ الْقَرْنِ الْعَشْرِيْنِ،

انضم كارانت إلى الحركة الساعية من أجل الحرية بإيعاز من غاندي، وبعد خمسين عاماً من الكفاح في سبيل التمسك بقيمته، شعر كارانت بأنه «مضطر إلى الاحتجاج على مثل تلك الإهانات المقترفة في حقّ شعب الهند».³⁹

وأخيراً كان ثمة بعض المقاومة تحت الأرض. كانت الشخصية المحورية هنا هي جورج فرنانديس، الاشتراكي الفائر الحماس الذي قاد إضراب السكك الحديدية عام ١٩٧٤؛ فعندما أُعلنت حالة الطوارئ، كان فرنانديس في مدينة جوبالبور الساحلية في أوريسا، فتوارى عن الأنظار بضعة أسابيع، وأطلق لحيته، وتنكّر في هيئة سيخي. ثم راح ينتقل من مدينة إلى أخرى، ليلتقي رفاقه ويخطط لتخريب منشآت الدولة؛ فجمع الديناميت وخزّن، ودربّ شباب على نفس الجسور وقضبان السكك الحديدية. ومن مخابئه المتغيرة باستمرار، راح فرنانديس يبعث رسائل هاجم فيها «الدكتاتورية» و«تلك المرأة» و«عائلة نهرو الحاكمة»، وحثّ الشعب على الثورة على النظام.

لم يُستخدَم الديناميت، ولكن كان من الواضح أنّ الحكومة الهندية كانت غاضبة لعجزها عن القبض على فرنانديس؛ فأخذ شقيقه لورانس من منزله في بنجالور وتعرّض لضرب وتعذيب وحشّين، واعتُقلت أيضاً صديقته، الممثلة سنيهالاتا ريدي؛ فقد احتجرت في زنزانة رطبة وحُرمت الطعام اللائق حتى تفاقمت حالة الربو التي كانت تعانيها إلى حد خطير؛ فعندما نالت إفراجاً مشروطاً، تُوفيت بعد بضعة أسابيع. فرّت زوجة جورج فرنانديس وطفله من البلاد، خوفاً من الاضطهاد إن بقيّا. وقُبض على فرنانديس نفسه في كلكتا يوم ١٠ يونيو ١٩٧٦، بعد قرابة عام من إعلان حالة الطوارئ.⁴⁰

في صيف عام ١٩٧٦، كان أحد معارضي النظام القليلين الذين ظلوا طلقاء جي بي كريبالاني، الذي كان في التسعينيات من عمره آنذاك. وقد شكا إقصاءه في حين منح أصدقائه جميعاً ميزة السجن. ثم تذكّر مثلاً شعبياً سندياً مفاده: «عندما تقطع ساحة شارعاً مُدمّرة كل شيء، تترك منزلاً واحداً سليماً».⁴¹ وفي يوم ٢ أكتوبر من عام ١٩٧٥ — الموافق لعيد ميلاد غاندي — رأس كريبالاني اجتماعاً للصلاة في نصب المهاتما التذكاري في نيودلهي؛ فالقبت خطب، وقُبض على عدة أشخاص، ولكنه لم يكن منهم. لم يكن عمره بقدر مركزه الذي أبقاه طليقاً؛ فلا شيفاراما كارانت، ولا مورارجي ديساي، ولا حتى جايا براكاش نارايان، حظوا بمؤهلات وطنية بقوة مؤهلات كريبالاني؛ فقد انضم إلى المهاتما غاندي في المسيرة السلمية بشمباران عام ١٩١٧، قبل أن يصير نهرو جزءاً من تلك الحركة بعدة أعوام. وكان كريبالاني رئيس حزب المؤتمر عندما جاءت الحرية بعد

ثلاثة عقود من الزمان، وقد اختارته ثلاث ولايات مختلفة نائباً عنها في البرلمان الهندي؛ ففي المجمل، كانت سيرته المهنية من القوة بحيث تستحي حتى رئيسة الوزراء أن تعقله للقيام بأنشطة اِرتئي فيها تهديد «للوحدة والاستقرار» في البلاد.

في أبريل ١٩٧٦ تحدى كريبالاني الحكومة أن تنشر أسماء الأشخاص الذين وضعتهم في السجون. ثم مَرَضَ مرضاً شديداً، فنُقِلَ إلى المستشفى، حيث رُكِّبَ له أنابيب وأسلاك بشتى الأنواع والأشكال، وعندما جاء أحد أصدقائه لزيارته، كان لدى كريبالاني شكوى جديدة: «ليس لدي بُنيان (في إشارة للدستور)؛ فكلُّ ما تبقى لديّ هو ملحقات (في إشارة للتعديلات الدستورية التي أدخلتها السيدة غاندي)».⁴²

٦

أعادت حالة الطوارئ إحياء النقاش بشأن ما إذا كان يُمكن أو ينبغي أو يُحتمل أن تصير الهند يوماً ديمقراطية بحق؛ ففي أكتوبر ١٩٧٥، زار مراسل صحفي من مجلة «تايم» البلاد، وأُعْجِبَ كثيراً بما رآه؛ فقد رأى أنَّ حرية الصحافة وما شابهها كانت أموراً غير ذات أهمية كبيرة لمعظم تعداد الهند البالغ ٦٠٠ مليون نسمة، الذي كان «أكثر انشغالاً» بمعدل التضخم (انخفض لأقل من ٣١٪ في السنة السابقة). وكتب: «لقد نالت رئيسة الوزراء تأييداً واسع النطاق باقتناصها فرصة نادرة لفرض عشرات الإصلاحات الاجتماعية بالقوة؛ فالهند منخرطة هذه الأيام في حملة محمومة لتشجيع الانضباط والالتزام بالمواعيد والنظافة والكمياسة».⁴³

إذن على الأقل كان ثمة مَنْ يأخذ الشعارات على محمل الجد؛ ففي حين أنَّ المراسل الصحفيَّ لمجلة «تايم» رأى ديمقراطيةً غير ملائمة للهند، أبدت صحيفة «سيدني مورنينج هيرالد» يأسها إزاء انطفاء شعلة الديمقراطية في بلدٍ كان هو «الأمل الرئيسي للديمقراطية في آسيا، بل في العالم النامي أيضاً». وقالت الصحيفة إنَّه إنَّ كانت الهند قد «ارتدت إلى الاستبدادية الآسيوية التقليدية»، فلا بد من توزيع اللوم على كلِّ من «الإمبراطورة إنديرا» ووالدها، الذي فرض «التصنيع الثقيل والبيروقراطيات المؤمَّمة على رواد الأعمال الهنود، على الطريقة السوفييتية، باسم «الاشتراكية»، ولإنجاح «اشتراكيته» أضافت ابنته الأسلوب السوفييتي المُكَمَّل المتملُّ في الدكتاتورية السياسية».⁴⁴

دارت أقوى نقاشات لمسألة الهند والديمقراطية — كما يمكن للمرء أن يتوقع — في الصحافة البريطانية؛ فكانت الطبقة السياسية في المملكة المتحدة منقسمة؛ ففي حين

وَقَعَ بعض أعضاء البرلمان عريضة «الحرية لجايا براكاش»، ساندَ آخرون نظام السيدة غاندي، منهم مايكل فوت (على أساس أن ابنة نهرو لا يمكن أن تخطئ) وجيني لي ومارجريت تاتشر، اللتان زارتا الهند وخلصتا إلى أن الطوارئ، بصفة عامة، أفادت شعب الهند. وبعد أن سافر نائب في البرلمان البريطاني يُدعى إلدون جريفيث إلى الهند وتحدث إلى قيادات حزب المؤتمر، كتب إلى صحيفة «ذا تايمز» أن النظام «أقل قمعاً بكثير» مما ورد عنه في هذه الصحيفة، وألمح أيضاً إلى أن النظام البرلماني البريطاني غير ملائم للسياسات غير الغربية. وفي ردٍّ لاذع حماسي، قال ديليو إتش موريس-جونز مُعلِّقاً إنَّ مثل ذلك الكلام كان «رياضةً يمكن أن يجد فيها كلُّ من قيادات حزب المحافظين الإمبريالية والماركسيين الثوريين متعةً مشتركة». فحسبما أشار موريس-جونز: «بدأ عددٌ متنامٍ من الهنود في توطين عادة الديمقراطية الليبرالية». فقد أُجريت خمسة انتخابات بنجاح، وأنشئت صحافة حرة ومؤسسات مستقلة، قبل أن تجلب الطوارئ «ضرراً هائلاً» على «أسلوب حياة سياسية، حوّل بالفعل في غضون عقدين من الزمان كثيرين كانوا رعايا منبوزين من الساحة السياسية إلى مواطنين».⁴⁵

ماذا كانت آفاق المستقبل؟ في تقييم أجرته صحيفه «ذي أوبزرفر» في الذكرى الأولى لفرض حالة الطوارئ، ادّعت رؤية حركة تحت غطاء السكون؛ فإذا شحّت الأمطار الموسمية فيمكن للاقتصاد الهشّ أن يُدمّر، ممّا سوف يؤدي إلى تضخم، وإشعال فتيل السخط الشعبي الذي يغلي تحت السطح. وقد يُسفر الانفجارُ الناجم عنه عن أزمة سياسية أخطر من أزمة يونيو ١٩٧٥. ورأت الصحيفة أنه فيما بين النتائج المحتملة، يمكن للمرء أن يستبعد العودة إلى الديمقراطية؛ لأنَّ «الخلف المحتمل لحزب المؤتمر لا يزال هو الجيش».⁴⁶

٧

ارتكبت صحيفة «ذي أوبزرفر» خطأ التركيز على المؤسسات عوضاً عن الأفراد؛ ففي داخل الهند، لم يكن المشاهد هو صعود الجيش من وراء واجهة حكم حزب المؤتمر، وإنما صعود ابن رئيسة الوزراء الثاني إلى موقع الخليفة المرجّح.

كان سانجاي غاندي هو مَنْ حذّر والدته من الاستقالة وأيد إعلان حالة الطوارئ بقوة. وخلال الشهور الأولى بعد إعلانها، زاد حضوره على الملأ؛ فأصبح كثيراً ما يُشاهد

إلى جوار السيدة غاندي، حتى إنه صار ينصحها بشأن التعيينات الوزارية. فعندما ارْتَبَيْ أن الليبرالي آي كيه جوجرال كان متساهلاً مع الصحافة أكثر من اللازم، اسْتُبْدِلَ به في سي شكلا الأكثر صرامةً وزيراً للإعلام والبث. وعندما لم يُبَدَّ سواران سينج المُخْضَرَم (الذي كان أحد كبار وزراء نهرو يوماً ما) حماساً كبيراً إزاء إعلان حالة الطوارئ، اسْتُبْدِلَ به صديق سانجاي، بانسي لال، وزيراً للدفاع.⁴⁷

بعد إعلان حالة الطوارئ بستة أسابيع، أجرت مجلة «سرج»، التي تُنَشَرُ في دلهي، حواراً طويلاً مع سانجاي غاندي. في ذلك الحوار تحدّث سانجاي عن حياته الخاصة — لم يكن يُدَخِّن ولا يُعاقِر الخمر — وعن علاقته بوالدته. (قال ردّاً على أحد الأسئلة: «نعم، إنها تستمع إلى آرائي بالتأكيد. لقد كانت تستمع إليّها حتى عندما كنتُ في الخامسة من عمري.») وتحدّث عن عمله — زعم أنّه كان يقضي اثنتي عشرة ساعة إلى أربع عشرة ساعة في اليوم في مصنعه التي تنتج سيارات ماروتي — وعن السيارة التي سوف ينتجها عمّاً قريب، والتي سوف «تأخذ مكان سيارات فيات أو سيارات أمباسادور» (هما السيارتان المسيطرتان على السوق الهندية آنذاك). وأعرب عن ميله إلى الاقتصاد الحر — لأنه «أسرع طريقة للنمو» — ورأى أن الحكومة ينبغي أن تزيل جميع الضوابط المتعلقة بأين وكيف وعلى أي نحو تنشأ الصناعات. وعندما سُئِلَ عن فكرته عن الديمقراطية، قال: «إنها «لا تعني حرية تدمير كل شيء في البلاد. الديمقراطية تعني حرية بناء البلاد». وعندما سُئِلَ عن حزب المؤتمر، قال إنه ينبغي أن يصير «حزباً قائماً على الكوادر»؛ فعندما أشار المحاور إلى أنّ كلّاً من جانا سانج والشيوعيين قائم على الكوادر، أشار سانجاي إلى الأول بأنه «حزب قائم على المحاباة». أما عن الثاني، فقال معلّقاً: «إذا أخذت جميع الناس في الحزب الشيوعي؛ الرءوس الكبيرة وحتى الرءوس الأصغر، فلا أظنك ستجد أشخاصاً أكثر منهم ثراءً أو فساداً في أي مكان.»⁴⁸

كانت «سرج» مجلة جديدة، ومثّل الحوار سَبَقاً صحفياً لها؛ فسرعان ما باع محررها الحوار إلى وكالات الأنباء، التي مرّرت بدورها إلى الصحف الهندية والأجنبية؛ فاخترت الصحف أن تُسلّط الضوء على آراء سانجاي غاندي المتعلقة بالاقتصاد الحر — المخالفة لاشتراكية والدته الملعنة — وتوصيفه لحلفائها المخلصين الشيوعيين بأنهم «فاسدون»؛ فعندما نُشِرَت تلك المقتطفات، أرسلت رئيسة الوزراء مذكرة مذعورة إلى سكرتيرها، بي إن دهار؛ فكتبت: «إنّ تعليقات سانجاي «مفرطة الغباء»؛ فهي «لن تلحق أذى بالغاً بمن ساعدونا فحسب»، وإنما ستتسبّب في «مشكلات خطيرة مع الكتلة الاشتراكية برمتها».

استطاع دهار الحدّ من الأضرار؛ إذ لم تظهر مقتطفات أخرى في الصحف، ومُنِعَت مجلة «سِرَج» من نشر الحوار، وأُفْنِع سانجاي نفسه بأن يدلي بتصريح مفاده أنّ قيادات حزبيّ جانا سانج وسواتنترا أكثر «فسادًا»، وأنّ الحزب الشيوعي الهندي يستحق التحية على دعمه «السياسات التقدُّمية، لا سيما تلك التي تطول الفقراء».⁴⁹

إلا أنّ ذلك لم يُزِدِ سانجاي عن الإدلاء بحوارات أخرى؛ فعندما سُئِلَ في حوار مع مجلة «ذي إلستريتد ويكلي أوف إنديا» عن القيود المفروضة على الصحافة، ردَّ بأنّ الصحف «لا تتوانى عن ترديد الأكاذيب الصريحة المؤذية. والرقابة هي السبيل الوحيد لإنهاء ذلك». وعندما طُلِبَ منه تقديم كشف حساب لحالة الطوارئ، قال إنّ «المكسب الأكبر المتحقّق هو جسّ الانضباط وتعجيلُ وتيرة العمل». وأضاف: «ماذا خَسِرَت البلاد؟ التهريب، والسوق السوداء، والاكنتاز، وحرَق الحافلات، وعادة التأخُّر عن العمل».⁵⁰

ظهر رئيس تحرير تلك المجلة، كَشَوَانْت سينج، في دور المشجّع والمهلّ الرئيسي للابن الصاعد؛ فوصف سانجاي بأنّه «رجل المهام الصعبة» واختاره «رجل العام في الهند». ونشرت المجلة مقالات عديدة تمدح سانجاي وزوجته الشابة مانیکا، وصفحات وصفحات من الصور المصاحبة لنصوص مُتَزَلِّفَة على الدوام. (نماذج منها: «لديه العزيمة وحس العدالة وروح المغامرة، ولا يعرف الخوف مطلقًا»، «سانجاي غاندي أضاف بُعْدًا جديدًا إلى القيادة السياسية؛ فهو لا صلة له بالشخصيات المشبوهة ولا بالمتملقين؛ فهو لا يعاقر الخمر، ويعيش حياة بسيطة ... كلماته ليست فارغة وإنما مشحونة بالعمل».)⁵¹

ربما كان الأقل إثارةً للدهشة الاهتمام الذي أولته إذاعة «أول إنديا راديو» إلى ابن رئيسة الوزراء، والقناة التليفزيونية التي تديرها الدولة «دوردرشان»؛ ففي غضون عام واحد، أُذيع ١٩٢ نبأ عن سانجاي غاندي على إذاعة «أول إنديا راديو»، و٢٦٥ نبأ على قناة «دوردرشان». وعندما ذهب سانجاي في رحلة مدتها أربع وعشرون ساعة إلى أندرا براديش، صوّرت شُعبة الأفلام فيلمًا تسجيليًا كاملاً يُدعى «يوم للذكرى»، رافقه تعليق بثلاث لغات.⁵²

العلامة الأوضح على تنامي أهمية سانجاي غاندي على الساحة السياسية الهندية كان الاحترام الذي عامله به وزراء الاتحاد ووزراء الولايات؛ فقبل أن يقرر وزير الدفاع بانسي لال أي قائد أسطول يرقّي، كان يأخذ الرجلين المرشحين إلى سانجاي ليختار أيهما يصلح من بينهما. وعندما زار ذلك الشاب راجستان، جاء رئيس وزراء الولاية إلى المطار لاستقباله، وأثناء رحلته إلى مدينة جايبور بالسيارة عاينَ سانجاي ٥٠١ قوس أُقيم

على شرفه، وأُعدَّ عرضٌ مشابه عندما زار أوتر براديش. وفي مطار لکنو، عندما انزلق سانجاي على مدرج الإقلاع وسقط منه نعله، التقطه رئيس وزراء الولاية بنفسه، وأعادَه إليه بتبجيل.⁵³

٨

وبَّخت رئيسة الوزراء الأمراء الهنود ذات مرة على إعلائهم النسب على الموهبة. ثم إنَّها استسلمت لذلك الإغراء هي نفسها؛ فقد سلك ارتقاء ابنها طريقًا إقطاعيًا على نحو ملحوظ؛ فمثلما يُمنَح الوريث لقبه في سن مبكرة — دوقًا أو أميرًا — عُهدَ إلى سانجاي بجناح الشباب في حزب المؤتمر. (لقد كان مجرد عضو في المجلس التنفيذي نظريًا، ولكن عمليًا كانت رئيسة جناح الشباب بحزب المؤتمر تتلقَّى أوامرًا منه.) وتماثلًا مثلما كان أبناء أباطرة المغول يُمنَحون مقاطعاتٍ فيما مضى لإدارتها قبل تولِّي حُكم المملكة نفسها، طُلِبَ من سانجاي رعاية شئون عاصمة الهند. وخلال بضعة شهور من إعلان الطوارئ، ذاع نبأُ مُفاده أنَّ «رئيسة الوزراء نفسها تريد أن يتولَّى ابنها جميع المسائل ذات الصلة بدلهي».⁵⁴

بحلول ذلك الوقت، كان سانجاي غاندي قد شكَّل برنامجًا من خمس نقاط مُكمِّلًا لبرنامج والدته المكوَّن من عشرين نقطة. تمثَّلت نقاطه الخمس في تنظيم الأسرة، والتشجير، والقضاء على ممارسة دفع العروس مَهْرًا، ومحو الأمية، وتطهير العشوائيات. من بين تلك النقاط، انصبَّ التركيز على النقطة الأولى، على المستوى الوطني، وعلى الخامسة، فيما يتعلَّق بدلهي؛ فقد كانت العاصمة مليئةً بالعشوائيات التي تشكَّلت تلقائيًا لإيواء النازحين الذين عملوا في الوظائف ذات الأجور المتدنية في الأحياء السكنية والمصالح الحكومية؛ ففيها كان يقطن الكُنَّاسون وعَمال جَرِّ العربات وخدم المنازل والفَرَّاشون وأُسَرهم، لقد حوت المدينة نحو ١٠٠ من تلك المناطق العشوائية، وسكَّنها قرابة ٥٠٠ ألف شخص.⁵⁵

كان سانجاي غاندي يريد إزالة تلك العشوائيات، وتسكين قاطنيتها في أراضٍ زراعية على الضفة المقابلة من نهر يمنا، فتواءمت أفكاره في هذا الصدد مع أفكار جاجموهان، نائب رئيس هيئة تنمية دلهي الطموح. كان قدوة جاجموهان هو البارون هاوسمان، وأملَ أن يفعل من أجل دلهي ما فعله هاوسمان من أجل باريس؛ فإزالة العشوائيات وبناء الطرق العريضة، حَوَّل البارون العاصمة الفرنسية من «مدينة قبيحة حقيرة» إلى «مركز ثقافة قوية ونابضة بالحياة». في الواقع، كان إعجاب جاجموهان بالأساليب الاستبدادية

عامًا؛ فقد أشاد بما حقَّقه الشيوعيون الصينيون في شنجهاي، على سبيل المثال، «نتيجة السياسات القومية الحازمة والالتزام»، في حين «أننا في الهند، في المقابل، لا نزال هائمين على وجوهنا». وذات مرة قال جاجموهان متحسّرًا:

لست بهاوسمان جديد
لست لوتينز واثته فرصة
ولا كوربوزييه أمده نهره بالقوة
أنا مجرد رجل بسيط
يتيم أنجبته هذه الشوارع.

ولكن:

على الرغم من كل تلك الأعباء
الملقاة على كاهلي
أقفُ منتصبًا
لا أهدأ ولا أتوانى
راغبًا في الكفاح
راغبًا في الحلم.⁵⁶

كُتِبَت هذه القصيدة عام ١٩٧٤، قبل إعلان الطوارئ. وبعد مرور عام وصل سانجاي غاندي، لرفع الأعباء عن كاهل جاجموهان؛ فطالما انزعج مُحَطَّط المدينة من العشوائيات، التي اعتبرها علامةً على «مدينة مريضة بلا روح». ولما كان يتعجّل تنظيفها وتطهيرها، أعاقَت فوضى الإجراءات الديمقراطية عمَلَه؛ متمثِّلًا في الحاجة إلى الحصول على الموافقة، وتوفير سكن جديد ملائم، والتعامل مع النشاط السياسي الذي يزعمون أنهم يُمثِّلون الناس.

كان جاجموهان عضوًا مهمًا في زُمرة نشأت حول سانجاي غاندي، تضمَّنَت أيضًا نافين تشاولا، سكرتير حاكم دلهي، والمسئول الشرطي الكبير بدلهي بي إس بايندر. وكان من النساء اللاتي عملن مع سانجاي رئيسةُ جناح الشباب بحزب المؤتمر، أمبيكا سوني، وسيدةُ المجتمع المشتغلة بالخدمة الاجتماعية رُكسانا سلطانة، التي اعتُبرت ممثِلة غير الرسمية لدى قاطني العشوائيات؛ ففي كل صباح، كانت تلك الزمرة تجتمع في مكتب

سانجاي، لتلقّي الأوامر وتقديم التقارير. وتضمّن الحضور أيضًا كاتب الاختزال الخاص برئيسة الوزراء، آر كيه دهاوان، الذي مثّل حلقة الوصل بين هذه الزمرة وبين أعمال حكومة الهند. وسبق هؤلاء جميعًا دهيرندرا براهماشاري، الكاهن الهندوسي الطويل الشعر الذي دخل بيت آل غاندي في البداية لتدريب إنديرا على اليوجا، ثم مكث ليصبح من المقربين لابنها؛ فعلى الرغم من أن لباسه والتدريب الذي حصل عليه كانا لرجل دين هندوسي، كان براهماشاري متطور الفكر بما يكفي لامتلاك مصنع أسلحة في كشمير وإدارته.

أصبحت أسماء أعضاء تلك الزمرة معروفة في المدينة، وصنائعهم تُناقش همسًا؛ فقليل إن أضمن طريق لعمل الحكومة في صالحك هو أن تتحدّث إلى أحدهم (وترضيه)؛ فرجال الأعمال الساعون إلى الحصول على تراخيص أو إعفاءات ضريبية كانوا يهرعون إليهم، وكذلك كان يفعل أعضاء البرلمان الآملون في تعيينات وزارية. وعُقدت المقارنات بين «العصابة البنجابية» الطائشة المحيطة بسانجاي، وبين جماعة الضغط الكشميرية الراقية المحيطة بوالدته، التي كانت قويةً يومًا ما. إلا أن الاختلافات بينهما لم تكن متعلّقة بالأسلوب بقدر ما كانت متعلّقة بالمقصد؛ ففي حين كان الكشميريون «مخلصين» للأيديولوجية الاشتراكية المشتركة بينهم بقدر إخلاصهم لزعيمتهم، كانت عصابة سانجاي مخلصّة له هو فحسب.⁵⁷

تمثّل استثناء هذه القاعدة العامة في جاجموهان؛ فقد حدّد بالفعل ترتيب الأوضاع في دلهي باعتباره رسالته في الحياة، وسرّ بدعم ابن رئيسة الوزراء لتلك الرسالة؛ فالدعم الصادر عن سانجاي، بالإضافة إلى الغطاء الذي وفّره حالة الطوارئ، منحًا مشروعيةً لتفضيل جاجموهان أساليب الإكراه على الإقناع؛ فاستطاعت الجرافات دخول العشوائيات، بعيدًا حتى عن أعين الصحافة الساهرة؛ ففي السنوات الخمس عشرة السابقة على الطوارئ، تمكّنت هيئة تنمية دلهي من نقل ٦٠ ألف أسرة فقط، وفي الشهور الخمسة عشر التالية عليها، زاد ذلك الرقم إلى أكثر من الضعف.⁵⁸

ركّزت عمليات جاجموهان على المدينة القديمة، التي كانت فيها الصروح والمساجد المغولية جنبًا إلى جنب مع مساكن رطبة في شوارع مظلمة؛ ففي صبيحة يوم ١٣ أبريل ١٩٧٦، دخلت جرّافة منطقة بوابة التركمان، خلف طريق آصف علي، الذي يفصل بين دلهي القديمة والجديدة، وفي غضون يومين أزلت منطقة عشوائية حديثة النشأة سكنتها

أربعون أسرة. ثم انتقلت بعد ذلك إلى مجموعة من المساكن البوكا (تلك المصنوعة من مواد بناء قوية) غير المحددة القَدَم؛ فاتصل قاطنوها بنائبتهم في البرلمان، التي كانت عضواً في حزب المؤتمر ومُقرَّبةً إلى السيدة غاندي، تُدعى سوبهادر جوشي. واتصلت السيدة جوشي بدورها بمسؤولي هيئة تنمية دلهي، وبلغت المناشدة جاجموهان نفسه.

عَطَلَتِ المفاوضاتُ العملَ مؤقتاً، ولكنها اسْتُؤِنِفَتْ بعد يومين؛ فَشُغِلَتْ ثلاث جرافات، عملاً بأوامر جاجموهان، حسبما قال السائقون. وبعدما هُدمَ أكثر من ١٠٠ منزل، جلست مجموعة من النساء والأطفال، بعدما بلغ منهم اليأس مبلغه، على قارعة الطريق مُتَحَدِّين الجرافات أن تَدَهَسَهُم. وعندما رفضوا التحرك، اسْتَدْعَتْ هيئةُ تنمية دلهي الشرطة؛ فبدأت المتاجرُ القريبة تغلق أبوابها تعاطفاً مع المحتجين.

حاولت الشرطة استخدامَ العِصِيِّ لزعزعة المعتصمين، وعندما فشلت جَرَبَتِ الغازَ المسيل للدموع؛ فجاء الرد في صورة أحجار. تصاعدت وتيرة القتال، وانتشر في الحارات الضيقة، وتزايدت أعداد الجموع الغاضبة، وتقدَّمت الشرطة من استخدام الغاز المسيل للدموع إلى استخدام الرصاص. واستغرقت إعادةُ النظام الجزء الأكبر من اليوم. تراوحت تقديرات عدد القتلى في تلك الاشتباكات بين عشرة قتلى و ٢٠٠ قتيل، وفُرضَ حظر التجوال في المدينة القديمة، ولم يُزَفَّع إلا بعد مرور شهر كامل.⁵⁹

كانت مقرات الصحف الهندية الكبرى تقع في طريق بهادور شاه ظفر مرج، على بُعد أقل من ميل من بوابة التركمان، إلا أنَّ أياً من تلك الصحف لم تستطع الكتابة عن الحادث في ظل حالة الطوارئ. إلا أنَّ الحركات السرية التقطته وأبرزته؛ فبلغت الأنباء الشيخ عبد الله، الذي شعر «بعميق الأسى» إزاء حوادث إطلاق النار، وشكا إلى رئيسة الوزراء، التي وافقت على زيارته للمنطقة؛ فطاف الشيخ عبد الله أنحاء المدينة القديمة بصحبة عضو بارز في حزب المؤتمر، متحدِّثاً إلى الناس عن تجاربهم الأخيرة.⁶⁰ وهناك عرف أنَّه إلى جانب ممانعة المحتجين الطبيعية لمبارحة منازلهم، فقد تَأَذَّوا من إخضاعهم للنقطة الأولى ضمن نقاط سانجاي غاندي الخمسة، ألا وهي تنظيم الأسرة؛ ففي يونيو ١٩٧٦، أفادت الصحيفة السرية «ساتيا سماتشار» بأنَّ الشيخ أخبر مجموعة من نواب حزب المؤتمر البرلمانيين أنَّ: «المشكلة كلها بدأت عندما جرَّ الشباب والشيوخ وحتى المعاقون إلى معسكرات التعقيم. لا أحد يعترض على السياسات الاقتصادية لرئيسة الوزراء، ولكن أسلوب تنفيذها سيؤدِّي إلى انفجارٍ بالتأكيد».⁶¹

إحقاقًا للحق، لم يكن سانجاي غاندي وحده القَلِقُ بشأن تعداد الهند الكبير والمتنامي؛ فشبح مالتوس طالما طارد الهند، كما اتضح بالفعل على صفحات هذا الكتاب؛ فقد كان الصحفيون الغربيون يخشون المجاعة الواسعة النطاق، وفَقَدَ البيولوجيون الغربيون الأمل في الهند برمتها، وكثيرٌ من الهنود أيضًا كانوا متخوفين من أنَّ تزايدَ عدد السكان من شأنه أن يدمر الإنجازات الأخرى لدولتهم؛ ففيما بين عام ١٨٥٧ وعام ١٩٤٧ لم يرتفع معدل الناتج الوطني الإجمالي، بل إنه انخفضَ في بعض الفترات. أما بعد الاستقلال، فقد نما بمعدل ٣٪ سنويًا، إلا أنَّه مع الزيادة الكبيرة في أعداد البشر، زاد الدخل الفردي بمعدل ١٪ فحسب سنويًا.

ترجع النقاشات بشأن تعداد الهند إلى الأيام الأولى للاستقلال؛ فقد أنشأ العاملون بالخدمة الاجتماعية جمعيةً لتنظيم الأسرة الهندية عام ١٩٤٩، وتحدثت لجنة التخطيط منذ نشأتها في ١٩٥٠-١٩٥١ عن أهمية تنظيم الأسرة، إلا أنَّ الثقافة والاقتصاد جاءا في صالح الأسر الكبيرة؛ فالتحيزات التي صبغت عملية تطوير التعليم كانت تعني أنَّ قيمة الفتيات الإنجابية ظلت أعلى من قيمتهن الكسبيَّة؛ فاستمرارُ الاعتماد على الزراعة قد زاد من أهمية الأطفال. وكذلك حَضَّ رجالُ الدين رعاياهم من الهنود المسلمين والكاثوليكين على الامتناع عن تنظيم الأسرة، وإضافةً لذلك أبدى الأزواج الهندوس تفضيلًا عظيمًا للبنين على البنات، بحيث كانوا يستمرون في محاولة الإنجاب حتى يُرزقوا بصبي.

في عام ١٩٠١، كان تعداد الهند يبلغ ٢٤٠ مليونًا، وبحلول عام ١٩٧١ وصل ذلك العدد إلى قرابة ٥٥٠ مليونًا. خلال تلك الفترة، حدث انخفاض طفيف في معدل المواليد، نزولًا من خمسين مولودًا لكل ألف هندي إلى نحو أربعين. إلا أنَّ انخفاض معدل الوفيات كان أكبر بكثير، نزولًا من اثنين وأربعين لكل ألف في مطلع القرن إلى خمسة عشر لكل ألف بحلول سبعينيات القرن العشرين؛ فقد أتاح تطوُّر الرعاية الطبية وتحسن نوعية الأطعمة عمرًا أطول للهنود كافة، بما في ذلك الأطفال الرُّضَّع الذين كانوا مُعرَّضين فيما مضى لخطر الوفاة المبكرة. وبما إنَّ معدل المواليد ومتوسط حجم الأسر لم ينخفضا بمعدل مماثل، فقد ظلَّ تعداد السكان ينمو باطراد.⁶²

من الصعب أن نحدد على وجه الدقة متى بدأ اهتمام سانجاي غاندي نفسه بعملية تنظيم الأسرة؛ فالحوار الذي أجراه مع مجلة «سِرَج» في أغسطس ١٩٧٥ لم يأتِ على ذِكر تلك المسألة مطلقًا. إلا أنَّه بعد مرور عام، ذكرت مجلة «ذي إلستريتد ويكلي أوف إنديا»

أنَّ «سانجاي أعطى دَفْعَةً كبيرة لبرنامج تنظيم الأسرة في جميع أنحاء البلاد». وزعم أنَّ برنامجهِ إذا طُبِّقَ «سَيَحُلُّ ٥٠٪ من مشكلاتنا». وأعرب عن تأييده للتعقيم القسري، الذي ينبغي توفير مرافق له «حتى مستوى القرية».⁶³

عن نقاط سانجاي غاندي الخمس، كتب مدوَّن سيرته أنَّ النقاط الأربع الأخرى كانت رتيبة وغير باهرة، «لا يمكن اعتبارها مادة لبناء مؤهلات القيادة الكاريزمية بالتأكيد». ولكن «تنظيم الأسرة كان ... مشروعًا جَبَّارًا، أقرَّ الجميع بأنَّ تنفيذه يحمل أهمية حيوية، إنَّ كان للأمة أمل في البقاء، فضلًا عن الازدهار». ومن ثَمَّ «أصبح تنظيم الأسرة الركيزة الأساسية لأنشطة سانجاي غاندي خلال فترة الطوارئ».⁶⁴

خلال الجولات التي قام بها سانجاي غاندي في أنحاء الهند، شجَّع المنافسة بين ولايات الاتحاد الهندي في مجال تنظيم الأسرة؛ فكان يخبر رئيس وزراء إحدى الولايات بما ادَّعى آخر أنه حقَّقه — «٦٠ ألف عملية تعقيم في غضون أسبوعين» — ويشجَّعه على التفوق عليه. وكانت هذه الأهداف تُعلنُ لمسئولي المناطق، الذين كانوا يُكافئون إذا حقَّقوها أو تجاوزوها، ويُنقلون إذا فشلوا؛ فأسفرت تلك العملية عن انتشار ممارسة التعقيم القسري؛ فكان على الموظفين الحكوميين من الدرجات الدنيا تسليم أنفسهم لمبضع الجراح حتى يُفَرَّجَ لهم عن مستحققاتهم المتأخرة، ولم تكن رخصة سائقي الشاحنات تُجَدَّد ما لم يُقدِّموا شهادة تعقيم، ولم يُمنَح قاطنو العشوائيات قطعة أرض لإعادة توطينهم فيها ما لم يُقدِّموا شهادةً مماثلة.⁶⁵

ضربت الدولة على المدن بيد من حديد، ولم يُفَلِّت أهل القرى كذلك من بطشها؛ فقد أفاد عالم أنثروبولوجيا، قام ببيعُ العمل الميداني في منطقة سَتارا بولاية مهاراشترا، بأنَّ أثر الطوارئ كان محدودًا في السنة الأولى بعد فرضها؛ فقد شُيِّدَت بضعة منازل للمُعَدِّمين بموجب برنامج العشرين نقطة، ورُسِّمَت بعض الشعارات المُنذِّدة بالدكتاتورية. ثم إنه في سبتمبر ١٩٧٦ — بُعِيدَ زيارة سانجاي غاندي للولاية — بدأت حملة للتعقيم القسري في القرى؛ فأعَدَّ المسئولون المحليون قوائم بأسماء «الرجال المؤهلين»، الذين أنجبوا بالفعل ثلاثة أطفال أو أكثر؛ فكانت عربات الشرطة تأتي وتأخذهم إلى أقرب مركز صحي؛ فكان بعض الرجال يفرون إلى الجبال هربًا من الشرطة، أما الذين خضعوا لعملية قطع القناة المنوية فكانوا يخلجون من التحدُّث عن الأمر.⁶⁶

كما في حالة هدم العشوائيات، كانت ثمة مقاومة؛ ففي سبتمبر ١٩٧٦، سجَّلت صحيفة سرية قيام «موجة احتجاجات» ضد تنظيم الأسرة في دلهي وأوَّثر براديش؛ فقد

وقعت اشتباكات بين موظفي صحة وأصحاب متاجر رفضوا الخضوع للتعقيم. وسُجِّلَ ظهور مقاومة في مدن كثيرة بأوتر براديش؛ سلطان بور وكانبور وباريلي، وساد سخط هائل فيما بين معلمي المدارس، الذين طُلبَ منهم إجراء عمليات مسح للمنازل كافة تماشياً مع حملة التعقيم، وقُبِضَ على ١٥٠ معلماً لتحديثهم الأوامر.

حدثت أسوأ واقعة — بوابة التركمان في تنظيم الأسرة، إن جاز التعبير — في مدينة مُظَفَّر نجر، على بُعد سبعين ميلاً شمال غرب دلهي. كان قاضي تلك المنطقة مشهوراً بتعصبه وطائفيته؛ فبناءً على أوامر منه، راح رجال الشرطة، الذين كانوا هندوساً في معظمهم، يلاحقون الحرفيين والعُمال المسلمين باستمتاع واضح. وفي يوم ١٨ أكتوبر، نشبت مشاجرة بين الموظفين المشجعين للتعقيم وبين ضحاياهم المحتملين؛ فأطلقت الجماهير الغاضبة العنان لغضبها المكبوت، وأضرمت النار في العيادات الصحية وقذفت الزجاجات والحجارة؛ فاستدُعيت الشرطة ولجأت بسرعة كبيرة إلى إطلاق النار؛ مما أسفر عن مقتل أكثر من خمسين شخصاً؛ فهُرِعَ وفد من نواب المعارضة في البرلمان إلى المدينة، ولكنهم مُنعوا من التحدث إلى المقيمين. إلا أنَّ الأنباء سُرِّبَت إلى الصحافة الأجنبية، وأُجْبِرَت رئيسة الوزراء على الاعتراف في البرلمان بحدوث «واقعة» في مظفر نجر.⁶⁷

كان من الضحايا العرضيين لحملة تنظيم الأسرة التي تبناها سانجاي غاندي المطربُ كيشور كومار ذو الشعبية الهائلة؛ فقد قَبِلَ غيره من نجوم السينما والموسيقين المشاركة في برنامج لجمع المال من أجل عملية التعقيم، ولكن كيشور رفض؛ ونتيجةً لذلك، حُظِرَت إذاعة أغانيه على محطة «فيفيد بهاراتي»، وهي المحطة التابعة لإذاعة «أول إنديا راديو» التي احتكرت إذاعة أغاني الأفلام، وصدرت تعليمات لمجلس الرقابة على الأفلام بإيقاف إصدار الأفلام التي شارك فيها كيشور بالتمثيل أو الغناء، وحذَّر رجال سانجاي شركات التسجيلات أيضاً من بيع أغاني كيشور. كان ذلك إجراءً انتقامياً ضيق الأفق، متماشياً مع روح الفترة.⁶⁸

١٠

كان اختيار رئيسة الوزراء الاعتمادَ على سانجاي غاندي عوضاً عن بي إن هاكسر ورفاقه، في وقت ذي أهمية سياسية حاسمة، تفكيراً شاذاً حتى أصدقاؤها المقربون وجدوا صعوبةً في فهمه. قُدِّمَت نظريات متعددة لتفسير تصرُّفها؛ منها أنها شعرت بالذنب لكونها أمّاً عاملة ووالدة وحيدة، أو أنها كانت مُتَوَجِّسَةً خِيفَةً من أن تُغتال ومن ثَمَّ لم تستطع

الثقة بأحد سوى أفراد عائلتها، أو أن سانجاي كان يعرف أدق أسرارها ومن ثمَّ كانت له سيطرة عليها، أو أنها كانت ممتنةً للدعم الذي قدَّمه لها عند إعلان الطوارئ. قد تروق مثل هذه التكهّنات لمدوّني السّير، ولكنها تكاد تكون عديمة الجدوى بالنسبة إلى المؤرّخين؛ فالمهم ليس هو النية، وإنما العواقب؛ أيّ إن المهم ليس معرفة سبب اختيار السيدة غاندي الاعتماد على ابنها الأصغر بهذا القدر، وإنما معرفة تبعات ذلك الاختيار على الهند والهنود.

قد يترأى لنا تقسيم سيرة السيدة غاندي السياسية إلى مرحلتين، حيث يُمثّل فرضُ الطوارئ والاعتماد على ابنها سانجاي الخطّ الفاصل بين المرحلتين؛ فيمكن القول إنها قبل الاعتماد على سانجاي فازت بانتخابات، وأنشأت بنجلاديش، وأدخلت إصلاحات في حزب المؤتمر، وأجرت محاولات جريئة لإعادة تنظيم الاقتصاد، ثمَّ إنّها تحت التأثير الخبيث لسانجاي أدارت ظهرها للأهداف الاجتماعية الكبرى، واستحوذت عليها فكرة الحفاظ على نفسها وأسرتها.⁶⁹

إلا أنّه عند النظر إلى سيرة رئيسة الوزراء في مجملها، يمكن القول إن سانجاي والطوارئ لم يمثّلا تحوُّلاً جذرياً عن الممارسات السابقة، وإنما مثّلا تعميقاً لها؛ فمنذ وقت الانقسام الذي حدث داخل حزب المؤتمر، عملت السيدة غاندي على وضع أفراد موالين لها في مناصب السلطة، وعلى جعل المؤسسات العامة أداة طوع وإرادتها؛ فالمؤسسات من قبيل الحكومة ومؤسسة القضاء ومؤسسة الرئاسة وحزب المؤتمر، جُرِّفت قبل فرض حالة الطوارئ بزمن، ثم زاد ظهور سانجاي تلك العملية حدّةً — بدرجة كبيرة من وجهة نظر البعض — وكذلك زادها سوقيةً وفساداً وعُنفًا، لكنَّ العملية نفسها سبقت دخول سانجاي ساحة السياسة الهندية.

بحلول شهر يونيو من عام ١٩٧٥، كانت السيدة غاندي تشغل منصب رئيسة وزراء الهند منذ فترة تقلّ قليلاً عن عشرة أعوام، وعندما يقارن المرء بين الوقت الذي قضته في ذلك المنصب وبين الوقت الذي قضاه والدها، يُصدّم بتناقض صارخ؛ فمحاولاتُ نهرو المخلصة على الرغم من تعرُّها لتشجيع روح الديمقراطية في ظل مجتمع هرمي، أبطلت على يد ابنته نفسها، وبأساليب حاسمة ودرامية؛ فباستثناء قرار إقالة الحكومة الشيوعية في كيرالا، الذي جانبَ نهرو الصواب فيه تماماً، كان نهرو يأخذ فكرة المعارضة على محمل الجد. ولكن السيدة غاندي لم تُبدِ احتراماً يُذكر للأحزاب السياسية الأخرى، وكانت أقل انتظاماً من والدها في حضور جلسات البرلمان، وفي حالة حضورها كان حديثها أقل

منه بكثير. وقد أقام نهرو صداقات ثابتة مع سياسيين من أحزاب أخرى، وهو الشيء الذي كاد يكون من المستحيل تصوُّره في حالة السيدة غاندي. وكان ثمة تناقض أيضاً في أسلوب معاملة كلٍّ منهما لحزبهما نفسه؛ ففي عهد نهرو كان حزب المؤتمر تنظيمًا لامرَكزيًا وديمقراطيًا إلى حدٍّ بعيد؛ فحتى إنَّ رغب نهرو، لم يكن في مقدوره فرض رئيس وزراء في إحدى الولايات رغماً عن إرادة سياسيِّها.

ويتعزز التناقض عند النظر إلى الجوانب الأخرى غير السياسية للحياة الديمقراطية في الهند؛ فقد كان نهرو يحترم حرية الصحافة، وأتاح لها الازدهار. وكان يحترم استقلالية الجهازين البيروقراطي والقضائي؛ فلا توجد حالاتٌ معروفةٌ تدخَّل فيها لصالح مسئولٍ بعينه أو ضده.

إلا أن السيدة غاندي، منذ حدوث الانقسام في حزب المؤتمر عام ١٩٦٩ على الأقل، بدأت تنحرف عن مسار التقاليد السياسية لرئيس الوزراء المؤسَّس للهند. ازدادت الانحرافات وضوحاً مع مرور الأعوام، ولكنها لم تتجَلَّ تماماً إلا مع فرض حالة الطوارئ، والقمع الذي تلاها. لم يكن باستطاعة السياسيين المعارضين، لأسبابهم الحزبية الخاصة، إبراز التناقض بين رئيسي الوزراء الأول والثالث للهند؛ فنظراً لأنهم عارضوا نهرو من قبل، ونظراً لأن حزب المؤتمر أصبح يعمل تحت قيادة ابنته، لم يكن في إمكانهم الإشادة بأحدهما والتقليل من الآخر.

لكنَّ الكُتَّاب الغربيين لم يعانوا مثل تلك القيود، وأصبح بمقدور من عرفوا الزعيمين أن يَروا بوضوح كيف انحرَفَتْ إنديرا غاندي عن المسار الذي رسمه جواهر لال نهرو؛ فبعد عام على بدء الطوارئ، جعل صديقان بريطانيان لنهرو ذلك التناقض محور انتقاداتهما للنظام؛ فقد كتب فينر بروكواي في صحيفة «ذا تايمز» مُنَدِّداً بتحوُّل «أعظم ديمقراطية في العالم» إلى «دكتاتورية قمعية». ولما كان بروكواي نفسه «ابن الهند»، فقد ناشد السيدة غاندي «إكراماً لذكرى مبادئ والدها الجليل، أن تُنهي هذا الحرمان من الحرية والتحرُّر».⁷⁰ وكتب جون جريج في مجلة «ذا سبكتايتور» مذكِّراً بالتزام نهرو بحرية الانتخابات والصحافة؛ فقد كان أول رئيس وزراء للهند «رجلاً وطنياً بحق لأنه كان ديمقراطياً بحق ... وقد ارتكب أخطاءً كثيرة خلال الفترة الطويلة التي قضاها في منصبه، ولكنه لم يَحُنْ ثقة الشعب الهندي قطُّ فيما يتعلَّق بالقضية التحرُّرية المحورية». ثم استدرك جريج بحزن مشيراً إلى أنَّه في الوقت الحالي، «يبدو أنَّ موعد نهرو مع القَدَر تحوَّل إلى موعد مع الاستبداد، على يد ابنته نفسها». فالسيدة غاندي

«كان حَرِيًّا بها أن تكون أكثر الناس اعتدًا بالتمسُّك بتجربة الهند الديمقراطية، التي أثبتت للعالم أجمع أنه ليس من الضروري أن يكون الناس أثرياء أو متعلمين حتى ينعموا بالحريات المدنية». إلا أنها بأفعالها «أكدت بدناءة» رؤية «الإمبرياليين الرجعيين» القائلة بأن «الأساليب المتسلطة هي وحدها التي يمكن أن تصلح لبلد مثل الهند». وطلب جريج إلى رئيسة الوزراء أن تحرر نفسها من تأثير ابنها، وتعود إلى قِيم جيل والدها، بل إنه رجاها «أيًا كانت التكاليف من حيث السلطة و«ماء الوجه» ومشاعر الأمومة المُحِبَّة أن تعيد الحريات التي أخذتها». وكتب أن ذلك «سيكون أصعب عمل قامت به في حياتها المهنية، لكنه سيكون الأشجع والأفضل أيضًا».⁷¹

كتب أصدقاء بريطانيون آخرون إلى السيدة غاندي بصفة شخصية، يحثونها على إنهاء حالة الطوارئ. كان أحدهم هوراس ألكسندر عضو جماعة الكويكرز، الذي توسَّط ذات مرة بين المهاتما غاندي والراج البريطاني، وكان كذلك أول من أطلع رئيسة الوزراء الحالية على مباحث مراقبة الطيور في الريف الهندي.⁷² كذلك ورد في صحيفة «ذا تايمز» نقدٌ علني، غير شخصي، في مقالات للصحفي برنارد ليفين، الذي يحظى باحترام واسع النطاق؛ ففي أكتوبر ١٩٧٦ كتب ليفين مقالين طويلين عن الاعتداءات الأخيرة على الديمقراطية في الهند؛ ففي حديثه عن تعليق حق المثول أمام القضاء، وعن القيود المفروضة على الصحافة، حذَّر من أن السيدة غاندي في سبيلها إلى تحويل بلدها إلى «دكتاتورية رديئة». وفي الأسبوع الأول من يناير ١٩٧٧، كتب مقالين آخرين، انتقد فيهما التعديلات الدستورية التي أُقرَّت بهدف تقويض مؤسستَي الرئاسة والقضاء؛ فتلك «الأحكام الاستبدادية» لم يكن «ثمة داعٍ لها بالمرّة، إلا لشخص يرغب في الحصول على سلطة كاملة والقدرة على استخدامها دون رقابة». وقال ليفين إن تلك التغيرات الأخيرة أكدت «تحوُّل الهند إلى نظام سلطوي تمامًا يعمل تحت إمرة حاكمته الدكتاتورية السيئة السمعة؛ السيدة إنديرا غاندي».⁷³

في ١٨ يناير ١٩٧٧، أعلنت رئيسة الوزراء أن البرلمان سوف يُحلُّ وتُعقد انتخابات. جاء ذلك الخبر مفاجئًا لمعارضيه السياسيين، الذين أُخرجوا من محبسهم لحظة بثّ الخبر على إذاعة «أول إنديا راديو». وبحسب الروايات كافة، كانت تلك صدمةً لابنها سانجاي، الذي لم يُحطَر مُسبقًا هو الآخر؛ فقد كان من الممكن مدُّ فترة البرلمان القائم عامًا بعد عام. وقد رُوِّضت المعارضة السرية. إلا أن السيدة غاندي قررت، فجأةً ودون استشارة أحد، أن تعيد الهند إلى الديمقراطية.

سادت تكهنات كثيرة بشأن سبب تراجع رئيسة الوزراء عن حكم الطوارئ؛ ففي مقاهي دلهي، أُشيعَ أنَّ رئيس مخابراتها أكَّد لها أنَّ حزب المؤتمر سوف يُعاد انتخابه بأغلبية كبيرة، بينما شعر البعض أنَّ قرارها جاء وليد المزايدة التنافسية؛ فقد كان بوتو قد أعلن لتوّه عقدَ الانتخابات في بلده الاستبدادي عادةً، باكستان؛ فهل كان يمكن للسيدة غاندي تأخير الانتخابات في بلدها الاستبدادي، على غير العادة، الهند؟ وكتب سكرتيرها بعد حدوث تلك الواقعة بفترة طويلة، مقدِّمًا تفسيرًا ثالثًا؛ فقد أشار إلى أنَّ حالة الطوارئ قطعت قنوات اتصال السيدة غاندي بعامة الشعب، وهي القنوات التي كانت تُقوِّمها سابقًا. وأضاف: «لقد راوَدَها الحنينُ إلى رد فعل الناس إزاءها في الحملة الانتخابية لعام ١٩٧١، وكانت تتوق إلى سماع تصفيق الجماهير مرة أخرى».⁷⁴

ربما ساهمت تلك العوامل مجتمعةً، وساهم أيضًا النقد الصادر عن المراقبين الغربيين ولا سيما الأصدقاء؛ فإلى جانب الأشخاص الذين استشهدنا بهم فعلاً، صدرت تنديدات حادة لحالة الطوارئ عن فيلي برانت ومنظمة الأممية الاشتراكية («يجب على الاشتراكيين جميعًا أن يتملَّكهم الآن إحساس جارف بالمأساة الشخصية لما يحدث في الهند»)، وعن مجلس الكنائس العالمي في جنيف («انتقاص خطير جدًّا لحقوق الإنسان»)، وعن التنظيم القائد للاتحادات العمالية الأمريكية؛ ألا وهو الاتحاد الأمريكي للعمل ومؤتمر المنظمات الصناعية («لقد أصبحت الهند دولة بوليسية تخنق فيها الديمقراطية»)⁷⁵.

ما الذي أُنفع السيدة غاندي بإنهاء حالة الطوارئ في نهاية المطاف؟ لا يمكننا أن نعرف يقينًا، ولكن الحقيقة أنَّه يبدو أنَّها تأثَّرت بتعليقات أولئك المراقبين الغربيين الذين كان يستحيل تجاهلهم باعتبارهم أعداءً للهند؛ ففينز بروكواي وجون جريج لم يكونا مثل ريتشارد نيكسون ووكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، ولا كانا من المتشكِّكين الذين استهزءوا بالهند أو أملوا أن تفشل ديمقراطيتها، وإنما كانا صديقين قديمين لحرية الهند؛ فأثناء حكم الراج البريطاني، ضغطا على بريطانيا كي ترحل، وبعد الاستقلال رَحَّبًا بإقامة نظام ديمقراطي. نحن لا نعلم ما إذا كانت السيدة غاندي قرأت مقالاتهما أو مقالات برنارد ليفين، ولكن الأرجح أنَّها قرأتها؛ فربما وَضَعَ أحدُ موظفيها أنفسهم تلك الكتابات أمام ناظرَيْها دون تعليق، أو أحدُ المنتمين إلى الدائرة المقربة إليها؛ إذ كان هو نفسه غير راضٍ عن الطوارئ. كانت مصادفة لافتة للنظر أنَّ الدعوة للانتخابات صدرت بعد سلسلة المقالات الثانية لليفين في صحيفة «ذا تايمز»، وهي فترة تكفي لكي تُرسل إلى الهند بالبريد الجوي، ويطلَّع عليها أحد الموظفين في مكتبها، ويأخذ منها مقتطفات ليعرضها على رئيسة الوزراء.

قد لا نعرف يقيناً أبداً، وأحد أسباب ذلك أن أوراق السيدة غاندي لا تزال غير متاحة للاطلاع. إلا أنه من الملائم أن ننهي هذا الفصل بجزئية توضح مدى تنافر النظام الدكتاتوري الذي فرضته رئيسة وزراء الهند الثالثة مع الميراث الديمقراطي لوالدها، رئيس وزراء الهند الأول؛ فقد زار الهند إبان فترة الطوارئ الصحفي إيه إم روزنتول من صحيفة «نيويورك تايمز» — الذي كان مراسلها في الهند في وقت ما — وخلص إلى أنه لو كان جواهر لال نهرو حياً في ظل حكم إنديرا غاندي، لكان الاثنان خصمين سياسيين، لا حليفين. وعبرَ صديق هندي لروزنتول عن ذلك السيناريو المتصور كالتالي: «إنديرا في منزل رئيس الوزراء، وجواهر لال عاد يكتب إليها الرسائل من السجن مجدداً».⁷⁶

كانت تلك إشارة إلى سلسلة من الرسائل كتبها نهرو لإنديرا غاندي في مطلع ثلاثينيات القرن العشرين، بينما كان في السجن البريطاني. قدّمت تلك الرسائل لابنته البالغة من العمر ثلاثة عشر عاماً رؤيةً بانوراميةً لتاريخ العالم. بدأت القصة التي رواها والدها بالإغريق وانتهت بكفاح الهند من أجل الحرية، والتي تكشف عن مسيرة بني البشر التطورية (المتقطعة في كثير من الأحيان) تجاه مزيد من الاختلاط الاجتماعي والحرية. ثم كشفت الرسائل اللاحقة كيف أن «الديمقراطية، التي مثّلت طوال ما يربو على القرن مثلاً أعلى ومصدر إلهام لأناس بلا حصر، والتي يُحصى شهادؤها بالآلاف»، الآن «أصابها التراجع في كل مكان». واختتمت الرسالة الأخيرة، التي أرسلها لإنديرا يوم ٩ أغسطس ١٩٣٣ — بعد الرسالة الأولى بثلاثة أعوام — بأشودة الحرية المحركة للمشاعر، والتي تحويها قصيدة رابندرانات العظيمة «قربان الأغاني».

عندما نُشِرت الرسائل في هيئة كتاب، نفذت نسخ الكتاب بسرعة، وبعد فترة، أقنع الناشر مؤلفها نهرو بإصدار طبعة موسعة؛ فأشار في ملحق أعدّه خاصة، بتاريخ ١٤ نوفمبر ١٩٣٨، إلى التطورات السياسية الكبرى التي حدثت في الجزء الأخير من ذلك العقد؛ فكتب نهرو لإنديرا يقول: «إنَّ نموَّ الفاشية خلال الأعوام الخمسة الأخيرة وهجومها على كل مبدأ ديمقراطي وتصور للحرية والحضارة، جعلنا الدفاع عن الحرية مسألة حيوية في يومنا هذا.» فمما يؤسف له أن «الديمقراطية والحرية مُعرّضتان لخطر محقق اليوم، والخطر أصبح أعظم لأنَّ أصدقاءهما المزعومين يطعنانهما في الظهر».⁷⁷

الحكومة دون حزب المؤتمر

جميع أعمال والدي مؤلفة في السجن؛ فأنا أوصي بحياة السجن ليس فقط للكتاب الطموحين، وإنما للسياسيين الطموحين أيضاً.

إنديرا غاندي، ١٩٦٢

١

في يناير ١٩٧٧، أثناء الإعلان عن عقد انتخابات جديدة، ذكّرت رئيسة الوزراء بأنه «منذ نحو ثمانية عشر شهراً، كان بلدنا الحبيب على شفا كارثة»، وأنها فرضت حالة الطوارئ «لأن أحوال الأمة لم تكن طبيعية بالمرة»، أما وقد «تماثلت للشفاء»، فمن الممكن عقد انتخابات.

أثناء حديث السيدة غاندي في الإذاعة، أُطلقَ سراح معارضيها من سجونهم في جميع أنحاء البلاد. وفي اليوم التالي، ١٩ يناير، التقى زعماء أربعة أحزاب في منزل مورارجي ديساي بنيودلهي. كانت تلك الأحزاب هي: جانا سانج، وبهاراتيا لوك دال (حزب مُكوّن من مزارعين بالأساس، بقيادة تشاران سينج)، والحزب الاشتراكي، وحزب المؤتمر «أوه» بقيادة مورارجي نفسه. في اليوم التالي، أخبر ديساي الصحافة أنهم قرروا خوض الانتخابات تحت رمز واحد واسم واحد. وفي يوم ٢٣ يناير، أُعلنَ تأسيس حزب جاناتا (الشعب) رسمياً في مؤتمر صحفي بحضور جايا براكاش نارايان.¹

بعد تشكّل حزب جاناتا بعشرة أيام، أعلن جاجيفان رام أنه سوف يترك حكومة الاتحاد ويستقيل من حزب المؤتمر. كان رام — المعروف ببابوجي — عضواً في حزب

المؤتمر طوال عمره، ووزيرًا بارزًا في حكومتَي نهرو وإنديرا غاندي، والأهم من ذلك كله أنه كان الزعيم المعترف به للطوائف المُجَدَّوَلَة (المنبوذة سابقًا)، التي شكَّلت نحو ١٥٪ من جمهور الناخبين. وكان رام هو مَنْ اقترح القرار الداعم للطوارئ في مجلس الشعب الهندي؛ فجاءت استقالته صدمةً لحزب المؤتمر واعتُبرت نذيرًا بأمر آتية؛ لأنَّ بابوجي كان مشهورًا بحنكته السياسية؛ فاعتبر كثيرون قرارَ تركه حزب المؤتمر علامةً على أنَّ تلك السفينة وإن لم تكن تغرق بعد، فإنَّ بها تسريبًا خطيرًا. وبعد استقالة رام من حزبه القديم، أنشأ حزبًا جديدًا، يُدعى حزب المؤتمر من أجل الديمقراطية، وقال إنَّ حزبه ذاك سوف يسعى مع حزب جاناتا إلى الحصول على مقاعد في البرلمان بحيث لا يستفيد حزب المؤتمر من انقسام أصوات المعارضة.

تقرَّر عقد الانتخابات في الأسبوع الثالث من مارس، وبدأت حملة المعارضة بتجمُّع حزبي حاشد بميدان رامليلا في نيودلهي يوم الأحد ٦ مارس. وفي محاولة يائسة لخفض أعداد الحاضرين، اختارت الحكومة عرض فيلم رومانسي محبوب يُدعى «بوبي» على التليفزيون في نفس وقت عقد التجمُّع الحزبي. عام ١٩٧٧ كان ثمة قناة تليفزيونية واحدة، تديرها الدولة، وفي الظروف العادية كان نصف سكان دلهي البالغين سيقبعون أمام شاشات التليفزيون. ولكن كما علَّقت صحيفة موالية لحزب جاناتا في نشوة، فقد فاز بابوجي على بوبي ذلك اليوم. حضر مليون شخص لسماع حديث جايا براكاش وجاجيفان رام، إلى جانب زعماء أحزاب المعارضة الأخرى، التي تعهَّدت كلها آنذاك بتوحيد جهودها في معركة مشتركة ضد إنديرا غاندي وحزب المؤتمر.²

في عاصمة الهند التجارية، بومباي، شهد يوم ٦ مارس وصول المجلة الأكثر رواجًا في المدينة إلى أكشاك الصحف حاملةً حوارين؛ أحدهما مع إنديرا غاندي والآخر مع جايا براكاش نارايان، في سبق صحفي مزدوج حقيقي. قالت رئيسة الوزراء للمحاور إنَّ أعضاء حزب جاناتا «متحدون ضدي فحسب، ولكن ليس على أي برنامج إيجابي». فلا يمكن للاسم الجديد أن يوارى «الهدف القديم ذاته؛ ألا وهو التخلص من إنديرا غاندي». وزعم جايا براكاش في حوارهِ أنَّ «حزب جاناتا ليس أكثر اختلافًا في داخله من حزب المؤتمر» الذي ينطوى على «شتى ضروب المصالح المكتسبة ويعجُّ بالخلافات الداخلية المعتملة فيه». وعندما طُلِبَ إليه توجيه رسالة إلى قراء المجلة، قال نارايان إنَّهم ينبغي أن يُصَوَّتوا دون خوف، ويتذكَّروا أنَّه: «إذا صَوَّتُم للمعارضة فسُتَصَوَّتوا للحرية، وإذا صَوَّتُم لحزب المؤتمر فسُتَصَوَّتوا للدكتاتورية».³

كان أبطال نزاعات الفترة من عام ١٩٧٣ إلى ١٩٧٥ هم أيضًا الشخصيات الرئيسية في الحملة الانتخابية لعام ١٩٧٧؛ فقد طاف جايا براكاش أنحاء البلاد، على الرغم من كِبَر سِنِّه وسوء حالته الصحية؛ فتحدث فيما بين ٢١ فبراير و٥ مارس في باتنا وكلكتا وتشانديجار وحيدر أباد وإندور وبونا ورتلام — حيث لم يكن يتوقَّف إلا لقضاء بعض الوقت على جهاز الغسيل الكلوي. وحذَّر جمهوره في كل مكان قائلاً: «ستكون هذه هي الانتخابات الحرة الأخيرة التي تُعقد إذا ما أعاد التصويتُ حزبَ المؤتمر إلى السلطة»، ثم «ستحوِّل تسعة عشر شهراً من الطغيان إلى تسعة عشر عاماً من الإرهاب».⁴ أما السيدة غاندي، فنفت في خطبها أنَّ حزبها حَكَّر على عائلة واحدة. وعلى أي حال، «قليل من العائلات في العالم» يتمنَّع بسجلٍّ مماثلٍ من الخدمة والتضحية. وأقرَّت بحدوث بعض التجاوزات أثناء فترة الطوارئ، إلا أنَّها دافعت عن ذلك النظام باعتباره كان ضرورياً في تلك الفترة، وقالت في إصرار: «لا يعنيننا مَنْ ينتقدنا؛ فعلينا أنْ نمضي على الطريق الصحيح مسترشدين بالسياسات والبرامج والمبادئ السليمة».⁵

في شمال الهند على الأقل، اعتبرت تلك الانتخابات استفتاءً على تلك السياسات والبرامج، لا سيما برنامج بعينه، وهو: التعقيم الإجباري؛ فحسبما أفاد أحد الصحفيين: كان ثمة «كراهية عنيفة للعمليات الإجبارية لقطع القناة المنوية»؛ فتلك «القضية المفرطة الإثارة للمشاعر والمتفجرة لأبعد حدٍّ أصبحت بؤرةً مشاعر الإحباط والسخط المكبوتة كافة». فقد كان النخبون يطالبون مرشحي حزب المؤتمر بإبراز شهادات التعقيم الخاصة بهم، وعندما يعجزون، كانوا يطلبون منهم المغادرة بكل بساطة. وضربت الشعارات الانتخابية للمعارضة أيضاً على ذلك الوتر؛ إذ نعتت حزب المؤتمر بمركز الإخضاع الرسمي، وحذَّرت من أنَّ إعادة انتخاب ذلك الحزب ستكون بمنزلة إعادة التعقيم الإجباري. واستهدفت شعاراتٌ أخرى كبيرَ المروجين لذلك البرنامج؛ على غرار: «في أرض غاندي ونهرو، مَنْ يكون ذاك المحتال سانجاي غاندي؟» كان من الفئات النشطة بصفة خاصة في الحملة الانتخابية مُعلِّمو المدارس وصغار الموظفين، أولئك الذين أوقفت ترقياتهم أو نُقلوا من أماكن خدمتهم عقاباً لهم على عدم الوفاء بالحصص التي كُلِّفوا بها فيما يتعلق بتعقيم الذكور.⁶

في ليلة ٢٠ مارس ١٩٧٧، علَّقت نتائج الانتخابات خارج مكاتب الصُّحف في دلهي لدى وصولها، وورد في صحف اليوم التالي أنَّ الجماهير «كانت منحازة ومناصرة لحزب جانانا بوضوح»، وقد راحت تُردِّد الهتافات «بينما تساقط قادة حزب المؤتمر واحداً

تلو الآخر». وعندما أُذيعَ نبأ هزيمة السيدة غاندي في مقعدها في رايبايرلي، الذي كان آمناً من قبل، «بدأ الناس الذين تدفّقوا في الشوارع يهتفون بالشعارات في طَرَبٍ ويطلقون الألعاب النارية». وأعقبت أنباء هزيمة سانجاي غاندي هتافات أعلى واحتفالات أطول أمداً. حَسِرَت السيدة غاندي أمام غريمها القديم الذي قاضاها من قبل، راج ناراین. وفي دائرة أميتي المجاورة، هُزِمَ سانجاي على يد زعيم طُلّابي مغمور.⁷

كان هزيمة الأم وابنها جزءاً من هزيمة نكراء أشمل تعرّض لها حزب المؤتمر في ولاية أوتّر براديش؛ فقد حَسِرَ مقاعد الولاية الخمسة والثمانين كلها، ومقاعد ولاية بيهار المجاورة الأربعة والخمسين كلها، أمام ائتلاف جاناتا وحزب المؤتمر من أجل الديمقراطية. وفي ولاية راجستان لم يُفَزْ حزب المؤتمر إلا بمقعد واحد من إجمالي خمسة وعشرين مقعداً، في حين فاز بمقعد واحد من أصل أربعين في ولاية ماديا براديش. غَوَّضَت تلك الخسائرُ بعض الشيء بأداء الحزب الجيد في جنوب الهند، حيث كانت الطوارئ خفيفةً الوطأة؛ ففاز حزب المؤتمر بواحد وأربعين مقعداً من أصل اثنين وأربعين في ولاية أندرا براديش، وبستة وعشرين من أصل ثمانية وعشرين في كارناتاكا، وأحد عشر مقعداً من أصل عشرين في كيرالا، وأربعة عشر من أصل تسعة وثلاثين في تاميل نادو؛ فصعود حزب جاناتا لم يكن قد طال الجنوب تقريباً، ولكن على الرغم من ذلك، فإنه نظراً لارتفاع معدلات الكثافة السكانية وحصص المقاعد في الولايات الشمالية، كان حزب المؤتمر ينقصه الكثير حتى يُحَقِّق الأغلبية؛ فقد رَجَحَ ١٥٣ مقعداً في مجلسٍ مكوّن من ٥٤٠ مقعداً؛ أيّ إنّ عدد المقاعد التي حصل عليها انخفض عن انتخابات ١٩٧١ بأكثر من ٢٠٠ مقعد. وفي المقابل، نجح ٢٩٨ من مرشحي حزبي جاناتا وحزب المؤتمر من أجل الديمقراطية.⁸ كشفت الانتخابات عن انقسام إقليمي، وكذلك انقسام قائم على الطائفة الاجتماعية والانتماء الديني؛ فكانت ثمة فئتان على وجه الخصوص، لطالما اعتبرتتا من الناخبين الأوفياء للحزب الحاكم، تخلّتا عن حزب المؤتمر هذه المرة: إحداهما كانت الطوائف المُجَدَّوَلَة، التي دفع انشقاق جاجيفان رام كثيراً منها إلى التصويت لحزب جاناتا. أما الفئة الأخرى فكانت المسلمين، الذين عانوا الأمرين على يد البرامج التي تبناها سانجاي؛ فعندما دُعي لعقد الانتخابات، طلب الإمام القوي التأثير لمسجد دلهي الأكبر، المسجد الجامع، من المسلمين التصويت ضد حزب المؤتمر، وهذا ما فعله معظمهم، ممّا ساهم بدرجة كبيرة في الأداء الكارثي للحزب في شمال الهند.⁹

تحدّث المعلقون المتعقّلون عن «موجة جاناتا»، بينما تحدّث المعلقون الأقل تعقّلاً عن «ثورة»؛ فلأول مرة في تاريخ تلك الدولة الذي امتدّ ثلاثين عاماً، تمكّن حزب غير حزب

المؤتمر من السيطرة على الحكومة. ولم يكن أحد من الهنود الأحياء عام ١٩٧٧ يدري كيف ستكون الحياة دون وجود حزب المؤتمر بصفته الحزب السياسي المسيطر والحاكم للبلاد. وقليلون عرفوا كيف تكون الحياة دون وجود نهرو أو إنديرا غاندي بصفته السياسي المسيطر والحاكم.

كانت نتائج الانتخابات مبعثَ سرورٍ لكثيرين، وغضبٍ للبعض، ومفاجأةٍ للجميع؛ ففي رسالة كتبتها السيدة غاندي لصديقة لها، أرجعت هزيمتها إلى قوَى خبيثة، فكتبت: «دائمًا ما كان الناس يظنون أنني أتخيل وأبالغ في ردِّ فعلي، ولكن كانت ثمة مؤامرة متغلغلة، وكان من المحتم أن تكتسحنا».¹⁰ وتبنَّى مُحَرَّرٌ كان من أقوى المناصرين لها الرؤيةَ البعيدة المدى الأكثر تفاؤلاً؛ فمثل ونستون تشرشل، قادت إنديرا غاندي أمتها إلى النصر في الحرب، ومثله هتف لها الناس وهلّلوا، ومثله أيضًا، أطاح بها شعب جاحد. كان في ذلك عزاءٌ للسيدة غاندي، وكذلك درسٌ لمن حلّوا محلّها؛ فنظام حزب جاناتا وحزب المؤتمر من أجل الديمقراطية «سرعان ما سيتعلّم أنّ الوعود مثل الحلوى، ولكن التنفيذ مثل جرعة الدواء المرّ. والناس متقلّبون كالزئبق؛ فالجماهير المهلّلة بالأمس قد تتحوّل إلى حشودٍ غاضبةٍ غدًا».¹¹

٢

خلافًا لحزب المؤتمر، لم يَخُصْ حزب جاناتا حملته الانتخابية تحت قيادة زعيم واحد؛ فبعد ظهور نتائج الانتخابات، ثار جدل حول مَنْ ينبغي اختياره رئيسًا للوزراء. لقد شعر مؤيدو تشاران سينج أنّ اجتياح الائتلاف لشمال الهند جعله الاختيار المنطقي. وذهب أعوان جاجيفان رام إلى أنّه نظرًا لأنّ انشقاقه عن حزب المؤتمر كان له تأثير حاسم، فينبغي وضعه في الاعتبار. وإضافة إليهما، كان هناك مورارجي ديساي، الذي أوشك على أن يصبح رئيسًا للوزراء عام ١٩٦٤، ومرةً أخرى عام ١٩٦٧.

خلال الأسبوع الأخير من مارس، أُجريت حملات محمومة لالتماس الأصوات للمرشحين الثلاثة. وفي النهاية، تقرر أن يُعْهَدَ بالاختيار إلى «الشيخين الجليلين» الواقفين وراء جاناتا — جايا براكاش نارايان وجيه بي كريبالاني — فاستقرّا على ديساي، الذي كان يتمتع بخبرة إدارية لا نظيرَ لها، فضلًا عن سجله الشخصي الذي لا تشوبه شائبة. ومُنِحَ جاجيفان رام وزارة الدفاع المرموقة، بينما مُنِحَ تشاران سينج وزارة الداخلية

القوية، وكُلِّفَ إتش إم باتيل — موظف الخدمة المدنية السابق — بوزارة المالية، بينما عُهد بوزارة الخارجية إلى زعيم جانا سانج أتل بهاري فجبايي.

كيف ستكون سياسات الحكومات الجديدة؟ كان ذلك أمراً يصعب التنبؤ به؛ نظراً لانطواء كلٍّ من حزب جاناتا ومجلس الوزراء على خليط من الأيديولوجيات: «بعضها يترصد لنهرو، والبعض الآخر يمدحه، وبعضها يتحدث عن أهمية القطاع العام، وآخرون يناصرون النموذجين الياباني والأمريكي في طيش، والبعض يؤكد على الحاجة إلى الصناعات الثقيلة، بينما يطالب آخرون في صخب «بالعودة إلى القرى»».¹² وقد أشارت أهمية تشاران سينج إلى التحيز المضاد للحضر، بل إن لجنة التخطيط أصبح يسيطر عليها اقتصاديون متخصصون في الزراعة عوضاً عن الصناعة. وأشارت أهمية الاشتراكيين إلى وضع رأس المال الأجنبي في موقف صعب، بل إن وزير الصناعة — الزعيم العمالي الفائر الحماس جورج فرنانديس — أعلن أن الشركتين الأمريكيتين المتعدّتي الجنسيات كوكا كولا وآي بي إم ستُجبران على الرحيل عن الهند (وهو ما حدث بالفعل بعد حين).

كان من أكثر الوزراء عمليّة مدهو دندفاتى، الذي كُلفَ بوزارة السكك الحديدية. كان هذا الفرع من الحكومة يخدم عدداً من الهنود أكبر ممّا يخدمه أيُّ فرعٍ آخر، ويُقدّم لهم خدمةً دون المستوى. كان دندفاتى اشتراكياً هو الآخر، ولكن اشتراكيته تحاشت إلقاء الخُطب المعادية للأثرياء، محظيةً السياسات المعنية بالفقراء؛ فحسب تعبيره: «ما أريد أن أفعله ليس هو الحطّ من كفاءة الدرجة الأولى، وإنما الارتقاء بالدرجة الثانية». فأدخل دندفاتى الحوسبة في حجز تذاكر القطارات، مما خفّض معدل الفساد بين موظفي الحجز ورفع نسبة اليقين لدى الركاب. وشرع في صيانة أو استبدال ٥ آلاف كيلومتر من القضبان المتهالكة. إلا أن التدبير الأبعد أثراً الذي اتّخذَه كان هو وَضْعُ بوصتين من الإسفنج على المضاجع الخشبية القاسية التي اعتُبرت «مقصورات نوم» في الدرجة الثانية، مما جعلها مريحةً أكثر وأقرب إلى المستوى السائد في قسم الدرجة الأولى من القطارات. أُدْخِلَ ذلك التغيير في الوجهات الكبرى أولاً، ثم طُبِّقَ مع مرور الوقت على القطارات كافة، مما ساعد مئات الملايين من المسافرين.¹³

في الشهور الأولى للحكومة، انتظر مراقبو المشهد بلهفة حدوثَ تحوّل في السياسة الخارجية؛ ففي اليوم التالي على إعلان نتائج الانتخابات، جاء في صحيفة «نيويورك تايمز»

أنَّه في حين أنَّ موقف حزب المؤتمر إزاء الغرب «تراوح بين الحدة المشوبة بالاعتداد بالنفس» و«الجفاء المُقارب للعدائية»، فإنَّ «جميع المؤشرات» الصادرة عن ائتلاف جانانا تشير إلى أنَّه «من الممكن توقُّع موقفٍ ودي إزاء الولايات المتحدة، وفتور ملحوظ إزاء الاتحاد السوفييتي». وكان احتمال إقامة تحالف بين الصين والهند والولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفييتي يُسِيل لُعب الاستراتيجيةين الأمريكيين؛ فقد ظنوا أنَّ انتصار ائتلاف جانانا يُمثِّل «نوعاً من المكسب المفاجئ لواشنطن».¹⁴

كان الخطأ المُرتكَّب هنا هو المساواة بين أسرة واحدة والدولة بأكملها؛ فقد كانت واشنطن تخال أنَّ الاختيارات الشخصية لجواهر لال نهرو وابنته تُفسِّر وحدها التحالف مع الاتحاد السوفييتي. ولكن في الحقيقة، كان لذلك علاقةً أيضاً بتشكُّك أكثر شموليةً إزاء النوايا الأمريكية، ناجم عن مساندتها لباكستان، وكذلك نفور المثقفين الهنود من الرأسمالية الجامحة. وإضافةً إلى ذلك، كان التهديد الذي تُمثِّله الصين يستتبع أنَّ نيودلهي لا يمكنها إدارة ظهرها لموسكو قطعاً.

كان ما يريده قيادات جانانا، ليس هو نبذ الاتحاد السوفييتي من أجل الولايات المتحدة، وإنما الوقوف على مسافة متساوية، قائمة على مبادئ، من القوتين العُظميين؛ فكما علَّق المحرِّر الواسع التأثير (ومدوَّن سيرة جايا براكاش نارايان) أُجيت بهاتشارجيا، تمثِّل التحدي الذي يواجهه النظام الجديد في «تصحيح الميل الذي اتخذته عدم الانحياز تجاه الاتحاد السوفييتي مع مرور السنين، دون استعداد موسكو، إنَّ أمكن».¹⁵ ومن ثمَّ زار مورارجي ديساي وإيه بي فُجبايي الاتحاد السوفييتي معاً في أكتوبر ١٩٧٧، للتأكيد على أنَّ العلاقة بين البلدين كانت أكثر بكثير من مجرد مسألة عائلية.

وفي الوقت نفسه، اتُّخذت مبادرات ودية مع الجانب الآخر؛ فقد بعثت الهند الفقيه القانوني ناني بالكيالا، المعروف بميله إلى الغرب وحرية السوق، سفيراً إلى واشنطن. وفي المقابل، جاء جيمي كارتر إلى الهند في يناير ١٩٧٨، ليكون بذلك أول رئيس أمريكي يزورها منذ جاءها أيزنهاور. وفي خطاب مؤثر ألقاه أمام البرلمان الهندي، تحدَّث عن «تطابق قِيمنا الجوهرية»، وكيف أنَّ البلدين مرَّاً في الآونة الأخيرة «بأزمتين خطيرتين» (فضيحة ووترجيت وإعلان الطوارئ في الهند)، إلا أنَّهما تجاوزاها محافظين على التزامهما بالديمقراطية. ثمَّ إنَّه تحدَّث في تِنَمَّة مُرتجلة للنص المُعدَّ مسبقاً، عن الفضل الذي تدين به حركة مارتن لوثر كينج للحقوق المدنية لأفكار المهاتما غاندي.¹⁶

سعت حكومة جانانا أيضًا إلى رَأب الصدع مع جيران الهند؛ ففي نوفمبر ١٩٧٧، وقَّعت الهند وبنجلاديش اتفاقيةً لتقاسم مياه نهر الجانج، أصبح بموجبها للهند ٢٠٥٠٠ قدم مكعبة من المياه في المواسم الجافة، وبنجلاديش ٣٤٥٠٠ قدم مكعبة. وقَّعت الاتفاقية على الرغم من احتجاجات حكومة ولاية غرب البنغال، التي ادَّعت أنَّ ميناء كلكتا سوف يمتلئ بالطمي إذا حُرِمَ الماء الكافي.¹⁷ وفي فبراير ١٩٧٨، زار وزير الخارجية فجبائي باكستان، حيث أبْهَرَ مضيغيه، ومنهم الدكتاتور الجنرال ضياء الحق، الذي افترض أنَّ رجلًا تربَّى في جانا سانج من شأنه أن يُبْدي كراهيةً متعصبةً إزاء المسلمين.¹⁸ وبعد مرور عام، زار فجبائي الصين، ليكون بذلك الهندي الأعلى منصبًا الذي زارها منذ الحرب الحدودية لعام ١٩٦٢. إلا أنَّه في تلك المناسبة، عكر صفو الرحلة هجومُ الصين على فيتنام، الذي قامت به في تجاهل متعجرف لصداقة الهند الطويلة مع البلد الذي غزته الصين. فيما يتعلَّق بالسياسة الاقتصادية والخارجية كانت حكومة جانانا أقلَّ اتِّحادًا؛ فقد كان التوافق الأوضح في الآراء متعلِّقًا بمعاملة النظام الجديد لرئيسة الوزراء السابقة. كان زعماء ائتلاف جانانا عازمين على جعل السيدة غاندي تدفع ثمنَ فُرْضها حالة الطوارئ؛ فُعِيَّت ثماني لجانٍ تحقيق، كل منها تحت رئاسة قاضٍ متقاعد. كانت لجانٌ عدة منها معنية بفساد رؤساء وزراء الولايات المنتمين إلى حزب المؤتمر، وإحداها معنية بمعاملة جايا براكاش في السجن، وواحدة — من قبيل السُّخف — معنية بسوء المعاملة المحتل للزعيم الاشتراكي (ومؤسس حركة «مناهضة حزب المؤتمر») رامانوهار لوهيا في إحدى المستشفيات الحكومية عام ١٩٦٧. وأنشئت كذلك لجنة للتحقيق في شئون شركة ماروتي المملوكة لسانجاي غاندي.

تمثَّل التحقيق الأوسع نطاقًا في لجنة شاه، التي أنشئت لمعاقبة المذنبين بتهمة ارتكاب تجاوزات خلال فترة الطوارئ. رَأَسَ اللجنة رئيسُ سابق لقضاة المحكمة العليا، يدَّعى جيه سي شاه. عقدت اللجنة اجتماعاتها في قاعة محكمة «باتيالا هاوس»، في وسط دلهي، حيث كان القاضي الأشيب يجلس على منصة مرتفعة، مُحاطًا بمساعِدَيْن على يمينه ويساره. وأسفل منه، يجلس شاهُ اليوم على منضدة مُنَبَّت عليها ميكروفون، حيث يستمع إلى شهادته جمهورٌ معظمه من الصحفيين.¹⁹

خلال الشهور القليلة الأولى لعمل لجنة شاه، استجوبت عشرات الشهود؛ من بيروقراطيين، وضباط شرطة، وموظفين في البلديات، وأعضاء في وزارة السيدة غاندي. ولكن السيدة غاندي نفسها رفضت الإدلاء بشهادتها؛ فقد اسْتُدْعِيَتْ إلى منصة الشهود

ثلاث مرات، وحضرت ثلاث مرات، ولكنها امتنعت عن الإجابة عن الأسئلة، بزعم التزامها بقسم السرية الذي يقطعه مجلس الوزراء؛ فرأت إحدى المجلات التي كانت من ضحايا فترة الطوارئ في ذلك التصرف «محاولةً مشينة للاستهزاء بفعاليات اللجنة».²⁰ وقال صحفي أكثر تعاطفًا مع الجانب الآخر معلقًا: «كان المفترض أن تكون لجنة شاه شبيهة بمحاكمات نورمبرج. إلا أنها تحولّت إلى مسرحية تمثيلية بطلتها (أو المرأة اللعوب فيها) غائبة على الدوام، ولا يتصدّر المسرح سوى الأشرار أو الممثلين الهزليين الثانويين. بل إنها ما فتئت تخسر قيمتها الدعائية؛ إذ سئم الناس التعليقات الواردة على التلفزيون والإذاعة، فأصبحوا يُطفئونها بمجرد ذكر اسم لجنة شاه».²¹

٣

كان تغير الحكومة في الهند إيدانًا بتغير النظم الحاكمة للمقاطعات أيضًا؛ فقد اقتدى ائتلاف جانانا بتصرف السيدة غاندي عام ١٩٧١، حيث أقال حكومات الولايات في شمال الهند، بدعوى أن نتائج الانتخابات العامة أثبتت أن تلك الحكومات قد «خسرت ثقة الشعب». وفي الانتخابات الجديدة لمجالس الولايات، ربح ائتلاف جانانا بسهولة في ولايات أوتر براديش وماديا براديش وراجستان وبيهار.

كانت التغيرات تجري على قدم وساق في ولايات أخرى أيضًا؛ ففي غرب البنغال، وصل ائتلاف حزبي يساري إلى السلطة بأغلبية كبيرة؛ حيث ربح الحزب الشيوعي الماركسي نفسه ١٧٨ مقعدًا من إجمالي ٢٩٤، بينما فاز حلفاؤه باثنين وخمسين مقعدًا. عامي ١٩٦٧ و ١٩٦٩، كان الحزب الشيوعي الماركسي قد تشارك السلطة في البنغال مع أحزاب غير شيوعية، في ائتلافات غير مستقرة سهّل حلّها على الحكام المكيافيليين المبعوثين من نيودلهي. ولكنهم الآن لم تعد أمامهم مشكلات من ذلك القبيل، وأصبح بإمكانهم الشروع في إصلاح المنظومة البرجوازية من داخلها.²²

كان رئيس وزراء غرب البنغال الجديد هو جيوتي باسو، محامي ميدل تميل، الذي كان الرجل الثاني في حكومات ائتلاف الجبهة المتحدة والجبهة اليسارية في ستينيات القرن العشرين. أما الأعضاء الآخرون في مجلس الوزراء فكانوا أقل رُقيًا؛ إذ جاءوا من خلفيات عمل مع مزارعين وعُمّال. كانت الأولوية القصوى بالنسبة إليهم هي الإصلاح الزراعي، الذي ركّز على تقنين حقوق «البرّجدار» (المزارعين المستأجرين)، الذين تولّوا زراعة معظم الأراضي في ريف البنغال؛ فشرعت «عملية برّجا» التي اضطلعت بها الحكومة الجديدة

في تسجيل حقوقهم، وزيادة الحصة التي يجوز لهم الاحتفاظ بها من المحصول؛ ففيما سبق، كان مالك الأرض يأخذ نصف المحصول أو أكثر من المستأجر، ثم انخفضت حصة المالك — بعد الإصلاحات — إلى ٢٥٪، حيث أصبح المستأجر يحتفظ بالنسبة المتبقية البالغة ٧٥٪. وقد استفاد أكثر من مليون فلاح فقير من تلك الإصلاحات.

وفي الوقت نفسه، عقدت الجبهة اليسارية انتخابات لمجالس القرى أيضاً. كان الحكم الذاتي المحلي سياسة حكومية معلنة، ينص عليها الدستور، ولكنها نادراً ما كانت تُتبع. كانت انتخابات مجالس القرى لعام ١٩٧٧ في غرب البنغال أول انتخابات من نوعها تُجرى بمثل تلك الجدية وعلى مثل ذلك النطاق الواسع؛ فقد بلغ عدد المقاعد المتنافس عليها فيها ٥٥ ألف مقعد، فاز مرشحو الجبهة اليسارية بثلاثيها. ومن الجدير بالذكر أن معظم المرشحين الذين انتخبوا على القائمة الشيوعية لم يكونوا من المزارعين المستأجرين، وإنما من صغار ملاك الأراضي والمعلمين والعاملين بالخدمة الاجتماعية، الذين ينتمون إلى ما يمكن أن تسميه الماركسية الكلاسيكية بالطبقة البرجوازية الصغيرة، ولكنهم على الرغم من ذلك كانوا من أعضاء الحزب أو المتعاطفين معه؛ فإلى جانب عملية برجا، ساعدت انتخابات مجالس القرى على تعزيز سيطرة الجبهة اليسارية على ريف البنغال.²³

حدث تغير في النظام في تاميل نادو أيضاً؛ فقد سيطر حزب درافيدا مونيترا كازاجام على مقاليد الحكم فيها عقداً من الزمان، قبل إقالته بدعاوى باطلة أثناء فترة الطوارئ. وفي الانتخابات التي عُقدت هذه المرة، كان خصمه الأكبر هو حزب أنا درافيدا مونيترا كازاجام لعموم الهند، الذي انشق عن الحزب الأصلي وتزعّمه الممثل السينمائي إم جي راماتشندران، الذي ارتبطت هوية الحزب به ارتباطاً تاماً؛ فحتى الأجهزة التنظيمية المتطورة لحزب درافيدا مونيترا كازاجام لم تستطع الصمود أمام الكاريزما والجاذبية اللتين تمتع بهما راماتشندران؛ فقد ربح حزبه ١٣٠ مقعداً مقابل ثمانية وأربعين لحزب درافيدا مونيترا كازاجام. وسرعان ما أوضح راماتشندران أن شعارات «إمبريالية شمال الهند» القديمة عفى عليها الدهر، وقال إنه يرغب في إقامة علاقات طيبة مع الحكومة المركزية. في تاميل نادو، أنشأت الحكومة برامج شعبية متماشية مع الصورة المرسومة لرئيس وزراء الولاية على الشاشة الفضية، باعتباره صديق الفقراء والمحتاجين. تضمنت تلك البرامج «وجبة منتصف النهار» التي قُدمت في المدارس الحكومية، على أمل أن يؤدي ذلك إلى حث الفتيات على حضور دروسهن والبقاء فيها.²⁴

في الشرق، بدأ الشيوعيون يتقبلون الديمقراطية البرجوازية. وفي الجنوب، بدأت الحركات الانفصالية سابقاً تدخل في سلام مع الدولة القومية الهندية. وحدثت أيضاً

تطوّرات واعدة في مناطق وبين شعوب كانت أكثر ميلاً للعنف في المعتاد؛ ففي صيف ١٩٧٧، التقى مورارجي ديساي وإيه زي فيزو زعيم قبائل ناجا، في لندن، وعلى الرغم من عدم وصولهما إلى تسوية، فقد اعتُبرت حقيقة أنهما التقيا — وفي بلد أجنبي — تنازلاً مهماً من جانب الحكومة الهندية. وفي وقت لاحق من ذلك العام، عُقدت انتخابات المجلس التشريعي في ناجالاند؛ فذهب مورارجي ديساي، البالغ من العمر اثنين وثمانين عاماً، للمشاركة في الحملة الانتخابية، متحدياً مخاطر النزول في وديان مغطاة بالضباب؛ فعُلقت إحدى الصحف مشيرةً إلى أن زيارته كانت «شهادة على الأهمية» التي أولها للانتخابات، التي كانت نيودلهي تأمل في أن «تضع حداً نهائياً للمطالب الإقليمية للسيد فيزو وأتباعه».²⁵

أُجريت انتخابات أيضاً على الطرف المقابل — والمزعج بالقدر ذاته — من جبال الهيمالايا الهندية؛ فقبل إعلان الطوارئ، كان الشيخ عبد الله قد وصل إلى سدة الحكم في كشمير على رأس نظام تابع لحزب المؤتمر، ضمن اتفاق كان قد وقّعه مع السيدة غاندي؛ فكان مورارجي ديساي حريصاً على عقد الانتخابات، بهدف اختبار مشروعية ورقة وقّعها شخصان؛ فحلّ مجلس الولاية، وأعاد الشيخ عبد الله إنشاء حزب المؤتمر الوطني الكشميري؛ فأثارت إعادة إحياء الحزب حماساً كبيراً، وكما ذكر أحد الكشميريين: «كان الوادي كله مغطى بأعلام حزب المؤتمر الوطني الكشميري الحمراء؛ فقد زُين كلُّ منزل وكلُّ سوق بالرايات الاحتفالية».²⁶ وفاز حزب المؤتمر الوطني الكشميري بستة وأربعين مقعداً من إجمالي خمسة وسبعين، وإن كانت أغلبيته أُخِلَّ بها نوعاً ما، نظراً لأنّه في حين اجتاحت رجالُ الشيخ عبد الله وادي كشمير الذي يسيطر عليه المسلمون، فإنه لم يربح سوى سبعة مقاعد من أصل اثنين وثلاثين في منطقة جامو ذات الأغلبية الهندوسية. على الرغم من ذلك، فقد ظلت تلك أول انتخابات «حرة نزيهة بحق» تُجرى في الولاية منذ الاستقلال، «لثبّت لشعب كشمير أنهم أيضاً يتمتعون بالحقوق الأساسية ذاتها التي يتمتع بها الناس في سائر أنحاء البلاد ويمارسونها».²⁷

٤

في شتاء ١٩٧٨-١٩٧٩، طاف الاقتصادي السويسري جيلبرت إتيان أنحاء الريف الهندي، وزار القرى التي درسها قبل خمسة عشر عاماً؛ فوجد تناقضاً ملحوظاً بين مناطق «ديناميكية» مثل غربي أوتّر براديش ودلتا نهر كوفري في تاميل نادو، من ناحية،

ومناطق «بطيئة النمو أو عديمة النمو» مثل شرقي أوتّر براديش وأوريسا، من الناحية الأخرى؛ فقد بدا أنّ العنصر المحوري في الازدهار الريفي هو إدارة المياه؛ فحيث حدث توسّع في مرافق الري، ارتفعت الإنتاجية، وارتفع معها الدخل وأسلوب الحياة. وإلى جانب المياه، كانت الأسمدة الكيميائية من المدخلات ذات الأهمية الحيوية، وهي التي زاد معدل استخدامها أربعة أمثال في مناطق الثورة الخضراء.

كشف إتيان أنّ المكاسب الناجمة عن النمو الزراعي تراكمت في الأساس لدى الطوائف الهندية «المتخلفة» الصاعدة؛ مثل الجات في أوتر براديش، والكورمي والياداف في بيهار، والماراثيين في مهاراشترا، والفيلا في تاميل نادو. أما الطوائف الهندية العليا أو المتقدمة، التي كانت تمتلك أراضي كثيرة فيما مضى، فقد انتقلت للعيش في المدن؛ فسعت الطوائف المتخلفة إلى ملء مكانها الشاغر. إلا أنّ وضع الطوائف الاجتماعية الدنيا ظلّ باعثاً على الأسى؛ فالطوائف المجدولة، التي احتلت قاع التسلسل الهرمي التقليدي، لم تتحقّق لها مكاسب تُذكر من وراء التنمية الريفية بالصورة التي كانت عليها خلال الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين. وكانت طبقة الموساهار من بيهار مثلاً على ذلك؛ فقد وجد إتيان أنّ «أطفالها يعانون سوء التغذية، والطبقة تبتّ شعوراً بالبوّس الشديد».²⁸ سجّل إتيان أنّ «أحد أكثر البرامج ديناميكية» في ريف الهند سعى إلى زيادة إنتاج الحليب من جانب تعاونيات المنتجين. يرجع ذلك البرنامج إلى مشروع بدأ في أربعينيات القرن العشرين في قرية أناند، بوسط جوجارات؛ ففي الخمسينيات، أصبحت التعاونيات تغطّي منطقة كايلا بالكامل، حيث تقع قرية أناند. وأُرسل الحليب الذي أنتجته تلك التعاونيات إلى مدينة بومباي، التي تبعد عنها خمس ساعات بالقطار السريع. وشجّع نجاح ذلك البرنامج (الذي يدعى «أمول»، حيث يرمز الحرف الأول لاسم القرية التي بدأ فيها) على توسيع نطاقه ليشمل كافة أنحاء البلاد في السبعينيات. ففي بداية العقد، كان ثمة ألف تعاونية تضم ٢٤٠ ألف مزارع، وتنتج ١٧٦ مليون لتر من الحليب في السنة. وبحلول نهاية العقد بلغ عدد التعاونيات ٩ آلاف، تضم مليون عضو، أنتجوا وباعوا قرابة ٥٠٠ مليون لتر من الحليب في السنة إجمالاً.

أدت تلك الأرقام ببعض المتحمسين إلى الحديث عن «ثورة بيضاء» مكّلة للثورة الخضراء. والحقيقة أنّ توزيع المكاسب فيها، كما في تلك الثورة الأخرى، كان شديد التفاوت؛ فقد أبلى البرنامج بلاءً حسناً في ولاية تاميل نادو، التي تمتعت بمرافق جيدة فيما يتعلق بالسكك الحديدية والطرق وبتعداد سكاني كبير في الحضر. أما الولايات التي

اتسمت بتدني مستوى بنيتها التحتية، فكانت النتائج فيها مخيبةً للآمال. وفي جميع الأنحاء، كان أكثر المستفيدين هم الطبقة الوسطى والمزارعين الأثرياء؛ أي الأشخاص الذين توافر لديهم علفٌ أكثر (في صورة بقايا المحاصيل من أرضهم)، ومساحات أكبر يحتفظون فيها بالأبقار والجاموس، وقدرة أكبر على الحصول على ائتمان.²⁹

عاد تسويق المنتجات الزراعية ومنتجات الألبان بالنفع على قطاع كبير من المزارعين في ريف الهند. والجدير بالاهتمام أنَّ المكاسب الاقتصادية تحوَّلت إلى طموح سياسي؛ ففي فترة الستينيات، كانت تلك الطوائف الريفية الصاعدة هي التي سيطرت على حكومات الولايات في شمال الهند، وبحلول السبعينيات كان حضورها قد أصبح ملموساً على الساحة السياسية الوطنية؛ ففي ظل نظام جاناتا كانت قوة التأكيد على حضور الريف «ممثلةً بصورة لافتة للنظر في شخص تشاران سينج وأيديولوجيته»، ولكن جذورها امتدَّت أعمق من ذلك؛ فعقب انتخابات مجلس الشعب الهندي لعام ١٩٧٧، أصبح ٣٦٪ من نواب البرلمان جميعاً يأتون من خلفية ريفية، مقارنةً بنسبة ٢٢٪ عام ١٩٥٢. واستُشعر تأثيرهم في التوجُّه الريفي للسياسات الاقتصادية للحكومة، وفي الارتفاع المطرد للسعر الذي تدفعه الدولة لشراء القمح والأرز.³⁰

٥

فسَّر بعض المعلقين هذه القوة المتنامية للريف من منطلق الطبقات؛ فقد شاهدوا «صراعاتٍ بين الريف والحضر» وتزايداً في حدة الصراع بين مُلاك المصانع والمُزارعين. ومعدلُ التبادل التجاري بين قطاعي الصناعة والزراعة، الذي كانت كُفَّتُهُ ماثلةً بقوة نحو القطاع الصناعي من قبل، بدأت كُفَّتُهُ تميل نحو القطاع الزراعي.³¹ ولكن ذلك أيضاً — وربما بدرجة أهم — كان صراعاً بين الطوائف الهندية.

والحقيقة أنَّه عند النظر إلى الوضع من منطلق الطوائف الهندية عوضاً عن الطبقات، يمكن للمرء التعرف على محورين مميزين للصراع؛ المحور الأول كان يكمن في السياسة والإدارة، حيث سعت «الطوائف المتخلفة» إلى التنازع على المكانة المتميزة التي تمتعت بها فيما سبق «الطوائف المتقدمة»، مثل: البراهمة والراجبوت والكياستا والبانيا، التي احتكرت على مرِّ التاريخ الإلمام بالقراءة والكتابة، والعلم والمعرفة، والتجارة، والسلطة السياسية.

كانت الطوائف المتقدمة هي المسيطرة على الحركة القومية؛ ومن ثَمَّ، فعندما جاء الاستقلال سيطرت تلك الطوائف على الحكومات، سواء الحكومة المركزية أو حكومات الولايات. وشيئاً فشيئاً، دفعت ضغوط الديمقراطية النيابية بمطالب الطوائف الأدنى مقاماً والأكثر عدداً؛ فزاد عدد رؤساء وزراء الولايات المنتمين إلى طوائف متخلفة، وكذلك بالنسبة إلى وزراء الحكومة المركزية. ولكن ظَلَّت قلعةً واحدة منيعة، رئاسة وزراء الدولة؛ فمثل نهرو وإنديرا، كان مورارجي ديساي ينتمي إلى الطائفة البرهمية العليا. (وعلى الرغم من أنَّ لال بهادور شاستري لم يكن برهمياً، فقد كان ينتمي إلى الكياستا؛ طائفة الكَتَبَة الراقية.)

في جنوب الهند، قَلَّلَ نظامٌ للتمييز الإيجابي — وُضِعَ في الأصل في ظل حكم الاستعمار — نسبةَ الوظائف الحكومية التي يمكن أن تشغلها «الطوائف المتقدمة». ثم سعى نظام جاناتا إلى توسيع نطاق هذا النظام ليشمل معاقلة في الشمال؛ ففي بيهار أوصت لجنةٌ أنشئت في مطلع السبعينيات بأن يُحَجَزَ ٢٦٪ من المناصب كافة في الإدارة للطوائف المتخلفة، وأُهِيلَ التراب على تلك التوصية في فترة الطوارئ. وبعد انتصار حزب جاناتا في بيهار عام ١٩٧٧، أزال رئيس وزراء الولاية الجديد، كابوري تهاكور، الغبارَ عن التوصية وقرَّر أن يُطبَّقها.

أسفَرَ قرار تهاكور عن عاصفةٍ من الاحتجاجات من جانب الطوائف المتقدمة؛ فأقَدَمَ الطلاب الراجبوت والبهوميهار على إحراق الحافلات والقطارات وتخريب المباني الحكومية، ولكن زعماء الطوائف المتخلفة لم يتزحزحوا عن موقفهم. وتعرَّزَ تصميمهم بنسبة تمثيلهم القوية في مجلس الولاية التشريعي؛ حيث كان نحو ٤٠٪ من الأعضاء ينتمون إلى طوائف من شأنها أن تفيد بتوسيع نطاق المناصب المحجوزة؛ فعلى حد تعبير أحد السياسيين: «إن حركتنا لا تهدف إلى حجز المناصب فحسب، وإنما تهدف أيضاً إلى اقتناص السلطة السياسية في شمال الهند ودلهي». وبالفعل فقد عَيَّنَ مورارجي ديساي — تحت ضغط لوبي الطوائف المتخلفة داخل حزب جاناتا — لجنةً لدراسة ما إذا كان ينبغي توسيع نطاق المناصب المحجوزة لتشمل الوظائف في الحكومة المركزية أيضاً؛ فقد نصَّ الدستور على أن يُحَصَّصَ ١٥٪ من هذه الوظائف للطوائف المُجَدَّوَلَة، و٧,٥٪ للقبائل المُجَدَّوَلَة؛ فأصبحت الطوائف المتخلفة تريد حصة لها هي الأخرى. رَأَسَ اللجنة المكلفة بالنظر في هذه المسألة سياسي من بيهار، هو بي بي مَنَدَل.³²

إلى جانب الانقسام بين الطوائف المتخلفة والمتقدمة، أصبحت بيهار مثلاً على الممارسات الخاطئة كافة في الهند؛ فقد شَكَّتِ المقالاتُ الافتتاحية بالصحف «تدهور وضع

القانون والنظام في المناطق»، وفساد المسؤولين الحكوميين وقلة كفاءتهم، وعدم الاستقرار السياسي للولاية (تسعة أشخاص أقسموا يمين رئاسة الوزراء منذ عام ١٩٦٧)، وتلك العوامل مجتمعة جعلت من بيهار «ولاية فقيرة فقرًا مدقعًا». وعُقِدَت مقارنة بين حالتها آنذاك وحالتها أيام العصر الذهبي البائد، عندما أنجبت بيهار بوذا والإمبراطور أشوكا والإمبراطورية الماورية. ولكن الآن «لا تصل أنباء بيهار إلى عناوين الصحف أبدًا، إلا إذا ضربتها الفيضانات والمجاعات، أو عندما تهدأ قوى الطبيعة، فتَرِدُ تقارير عن حوادث مأساوية في مناجم الفحم، وفظائع تُرتكَب في حق الهاريجان، وحالات فساد».³³

٦

جاءت تلك الفظائع نتيجةً ازدياد حدة نوعٍ ثانٍ من الصراع بين الطوائف الهندية، وهو الصراع بين الطوائف المتخلفة من ناحية والطوائف المُجَدَّوَلَة — أو الهاريجان — من ناحية أخرى. وهذا الصراع أيضًا كان له أساس مادي؛ فالطرف الأول كان مَنْ يملك الأرض بالأساس، والطرف الثاني كان مَنْ يفلحها بالأساس؛ فإلى جانب التنازع على الأجور وظروف العمل، كان ذلك نزاعًا على الكرامة أيضًا؛ فقد تَدَثَّرَت الطوائف المتخلفة بسهولة بعباءة الطوائف المتقدمة التي حصلوا على أراضيها، ومثلها أيضًا عَامَلَتِ الهاريجان باحتقارٍ وكثيرًا ما انتهكت أعراض نسائهم. في الماضي، لم يكن أمام الطوائف الاجتماعية الدنيا خيارٌ سوى المعاناة في صمتٍ، إلا أَنَّ التوسُّع في التعليم والمساحات التي أتاحها التمثيل السياسي كان معناه أن أبناء الهاريجان «لم يعودوا مستعدين لتحمل الاحتقار وسوء المعاملة والضرب وغير ذلك من أشكال الإهانة التي تقبَّلَتها الأجيالُ الماضية باعتبارها أمرًا طبيعيًا».³⁴

حدثت زيادة لافتة للانتباه في عدد الهجمات على الهاريجان منذ تسلَّم الحكومة الجديدة مقاليد السلطة في نيودلهي؛ فخلال السنوات العشر التي أمسكت فيها السيدة غاندي بزمام السلطة كان عددُ الحوادث المسجَّلة ٤٠ ألفًا. أما فيما بين أبريل ١٩٧٧ — عندما تسلَّم حزب جاناتا مقاليد السلطة — وسبتمبر ١٩٧٨، فقد سُجِّلَت ١٧٧٧٥ حالة «انتهاك شديد ضد الهاريجان». وبحسب التقديرات، فقد وقع ثلثًا تلك الحوادث في الشمال، في الولايات التي أمسك نظامُ جاناتا بزمام سلطتها.³⁵

إلا أَنَّ النزاع الأخطر وقع في ماراثوادا، المناطق الداخلية القاحلة من ولاية مهاراشترا، التي شكَّلت في الماضي جزءًا من المناطق الخاضعة لحكم «نظام». في تلك المناطق، كانت

الطوائف المُجَدَّوَلَة متأثرة بدرجة كبيرة بنموذج الدكتور بي آر أمبيدكار؛ فكثيرٌ منهم اعتنقوا البوذية، وآخرون كُثُر اختاروا الاستعاضة عن تسمية غاندي لهم — «الهاريجان»، بمعنى «أبناء الرب» — بلفظة «الداليت» الأقوى تأثيراً، بمعنى «المقهرون». وطالبت مجموعة من الكُتَّاب والشعراء أطلقوا على أنفسهم «نمور الداليت» بأن تُسمَّى الجامعة في المدينة الرئيسية بالمنطقة، أورانج أباد، على اسم زعيمهم الأعظم. واستُجِيب لطلبهم ذاك أخيراً في ٢٧ يوليو ١٩٧٨، عندما أصدرت حكومة الولاية قراراً بإعادة تسمية جامعة ماراثوادا إلى جامعة الدكتور بابا صاحب أمبيدكار.

قُوِّلت إعادة التسمية بمعارضة ضارية من جانب طائفة الماراثا المسيطرة؛ فقد أعلَنَ الطلاب إضراباً عاماً جبرياً في مدن المنطقة، أغلقوا بمقتضاه المدارس والكُلِّيَّات والمتاجر والأعمال، وتَشَعَّبوا بعد ذلك إلى القرى؛ حيث هاجموا قرى الداليت الصغيرة وأحرقوها في بعض الأحيان، فَشَّرَدَ ما يُقَدَّر بنحو ٥ آلاف شخص، كلهم تقريباً من الطوائف الهندية الدنيا؛ وعليه، سُحِبَ أمرُ تغيير اسم الجامعة.³⁶

قبل وقوع أحداث الشغب في ماراثوادا بثلاثة أشهر، وقعت اشتباكات عنيفة بين الداليت والطوائف الاجتماعية العليا في مدينة أجرا بأوتر براديش، فمرة أخرى، أثار إعجابُ عامة الشعب بالدكتور أمبيدكار المتاعب؛ فقد كان بأجرا مجتمعٌ قوي من الجاتاف؛ الإسكافيين الذين اغتنوا من جرَّاء تجارة الأحذية. وفي يوم ١٤ أبريل ١٩٧٨ — ذكرى مولد أمبيدكار — خرجوا في مسيرة، تقدَّمها فيلٌ يحمل صورةً مطوَّقة بالزهور لبطلهم؛ فكان استخدامُ الداليت لِمَرْكَبَة جرى العُرفُ على ارتباطها بالملوك الهندوس، أكثرَ ممَّا تستطيع الطوائف الاجتماعية العليا احتمالُه؛ فهُوجِمَت المسيرة. وعلى سبيل الرد، اقترح الجاتاف المتاجر المملوكة للطوائف الاجتماعية العليا. تلا ذلك أسبوعان من الاشتباكات المتقطعة، وفي النهاية اسْتُدْعِيَ الجيش لإعادة النظام.³⁷

٧

من بين العشرة آلاف واقعة عنفٍ طائفي أو أكثر التي سُجِّلَ حدوثها إبَّان السنة الأولى من حكم جاناتا، كان لإحداها أثرٌ امتدَّ أبعد كثيراً من مكان منشئها. كانت تلك هي واقعة قرية بِلَتشي في بيهار؛ حيث أحرقت جماهير غاضبة من طائفة اجتماعية عليا — في ٢٧ مايو ١٩٧٧ — تسعةً من الهاريجان حتى الموت؛ فأعلَنَ واي بي تشافان، زعيم المعارضة

في البرلمان، أنه سيذهب إلى القرية للتحقيق في الواقعة، وعندما أخلف تشافان وعده، قرّرت زميلته في الحزب ورئيسة الوزراء السابقة الذهاب عوضاً عنه.

في الشهور الفاصلة بين هزيمة السيدة غاندي في الانتخابات وزيارتها لبلتشي، كانت مصابةً باكتئاب شديد، وفكرت هي وسانجاي اعتزال السياسة، وربما الاستقرار في كوخ في الهيمالايا. ولكنّ حوادث القتل التي وقعت في بيهار حثّتْها على التحرك؛ فقد أنبأها حدسها السياسي بأنّ هذه ربما تكون بداية عودة محتملة؛ ومن ثمّ، فبينما عمد تشافان إلى الماطلة، ركبت السيدة غاندي طائرة إلى باتنا ومضت منها إلى بلتشي. كانت الطرق قد جرفتْها الأمطار؛ فاضطّرت إلى الاستعاضة عن سيارتها بأخرى رباعية الدفع، ثم الاستعاضة عن تلك بجَرَّار زراعي، ثم الاستعاضة عن الجرار بفيل — عندما أصبح الوحل عميقاً للغاية — فقد وصلت رئيسة الوزراء السابقة إلى بلتشي على ظهر فيل لمواساة أَسْر ضحايا العنف.³⁸

تلك البادرة الدرامية أعادت إنديرا غاندي إلى بؤرة الضوء على المسرح السياسي؛ فكما ذكر أحد خصومها فيما بعد، زيارتها إلى بلتشي «حقّقت عدة أغراض: لقد ساعدت على وصم حكومة حزب جاناتا باللامبالاة بمصير الفقراء والهاريجان، وجدّدت الرحلة التي قطعتها إنديرا غاندي صورتها باعتبارها صديقة الفقراء والبسطاء، وأثبتت أيضاً لأعضاء حزب المؤتمر العاديين رجالاً ونساءً أنّ إنديرا غاندي امرأة أفعال، وهي وحدها التي يمكن أن يُعهد إليها بتزعم معركة العودة إلى السلطة».³⁹

كانت زيارة قرية بلتشي فكرة السيدة غاندي نفسها، ولكنّ ما ساهم أيضاً في إعادة تأهيلها كان مبادرة أقل ذكاءً من جانب الحكومة القائمة؛ ففي الأسبوع الأول من أكتوبر ١٩٧٧، قرّر وزير الداخلية تشاران سينج أنّه يجب أن يُقبَضَ على رئيسة الوزراء السابقة؛ فأعدّ مكتب الاستخبارات المركزي — عملاً بتعليماته — صحيفة اتهامٍ تنسب إليها تهمة الفساد. وذهبت الشرطة، مُسلّحةً بتلك الورقة، إلى منزل السيدة غاندي حيث قبضت عليها. كانت نية الشرطة أن تنقلها بالسيارة إلى استراحة في ولاية هاريانا المجاورة، ولكن سيارة الشرطة اضطّرت للتوقّف عند تقاطع سكك حديدية، فخرجت السيدة غاندي من السيارة وجلست على أنبوب تصريف. وفي تلك الأثناء، أخبر محاموها رجال الشرطة أنّ المذكّرة الصادرة لا تبيح لهم نقل موكّلتهم خارج دلهي، وتبعت ذلك مُشادّةً، في حضور العديد من المارّة المهتمين. وفي النهاية أقرّت الشرطة بصحة حجتهم، وعاد الركب إلى العاصمة.

احتجرت الشرطة السيدة غاندي تلك الليلة، لكنها عندما مثلت أمام المأمور في صباح اليوم التالي، اعتبر صحيفة الاتهام لا قيمة لها. كان لمحاولة الاعتقال الفاشلة مردودٌ سلبي على حكومة جاناتا، وساعدت على رد اعتبار عدوتها اللدودة؛ فقد بدأت إنديرا غاندي تلقي خطابًا ذات نبرة قتالية مناوئة للحكومة الجديدة، استشهدت فيها بزيادة معدلات الجريمة والتضخم (الذي بلغ مستواه خائفة العشرات المئوية)، واستغلال المكنزين وتجار السوق السوداء؛ فعُلقت صحيفة «نيويورك تايمز» خلال الأسبوع الأخير من أكتوبر على أنَّ رئيسة الوزراء المعزولة «أصبحت تتحدث بجرأة متزايدة في الآونة الأخيرة، محاولة استعادة مكانة الزعامة الوطنية من جديد».⁴⁰

انزعج حزب جاناتا من عودة السيدة غاندي للظهور، كما انزعج كثير من قيادات حزبها نفسه؛ فبعض وزراء حزب المؤتمر كانوا قد شهدوا ضدها بالفعل أمام لجنة شاه. وفي يناير ١٩٧٨ أُعلن انقسام المؤتمر رسميًا إلى فصيلين؛ حيث شكّل الفصيل الذي بقي مع السيدة غاندي حزب مؤتمر إنديرا، وفي الشهر التالي فاز ذلك الحزب بسهولة في انتخابات ولايتي أندرا براديش وكرناتاكا. تزعمت رئيسة الوزراء السابقة الحملة الانتخابية، وكما تبين من النتائج، فقد احتفظت في الجنوب على الأقل بصورة منقذة الفقراء والقبليين والطوائف المُجذولة والمرأة.⁴¹

بدأت السيدة غاندي آنذاك تبحث عن مقعد آمن، حتى تعود منه إلى البرلمان، وفي النهاية اختارت دائرة تُدعى تشيكمالور، تقع ضمن نطاق حزام القهوة في ولاية كارناتاكا. كان رئيس وزراء الولاية، ديفراج أورس، معروفًا بكفاءته العالية، وتضمنت الإنجازات التي حققها تملك مئات الآلاف من المزارعين المستأجرين للأراضي التي كانوا يستأجرونها؛ فكانت إنجازات أورس ووضْع السيدة غاندي نفسه الذي لم يتأثر كثيرًا في جنوب الهند هما اللذان قاداها إلى السعي وراء الانتخاب على الطرف المقابل في الهند من مسقط رأسها أوتر براديش.⁴²

ترشح ضدها رئيس وزراء سابق (ومحترم جدًا) لكارناتاكا، هو فيرنندرا باتيل، وتزعّم حملة باتيل الانتخابية غريم السيدة غاندي أثناء فترة الطوارئ؛ جورج فرنانديس، الذي أصبح وزيرًا للصناعة في حكومة جاناتا؛ فقد قال فرنانديس في تصريح لأحد الصحفيين: «لن أبارح الدائرة الانتخابية حتى ينتهي الاقتراع. لا بد أن نهزمها». وأخذت السيدة غاندي التحدي على محمل الجد؛ فكما ذكر الصحفي نفسه: «تبتسم بسماحة

للنساء والأطفال، وتتلقّى أطواقَ الزهور في مئات الاجتماعات المُقامة على جانب الطريق، وتُغيّر مسارها لزيارة كثير من دور العبادة، وتزور القديسين من جميع الطوائف.⁴³ في النهاية فازت السيدة غاندي بسهولة، وما إن عادت إلى مجلس الشعب الهندي، قُدِّمتَ ضدها «مذكرةٌ بخرق الامتيازات البرلمانية»؛ فقد أفادت لجنة برلمانية، مليئةٌ بأعضاء حزب جاناتا، بأنه عام ١٩٧٤، عندما كانت إنديرا رئيسة الوزراء، عرقلت التحقيق في شأن مصنع ماروتي المملوك لسانجاي، وتعمّدت تضليل البرلمان بذلك. وترك تقرير عقوبتها لـ «حكمة المجلس»؛ فقررت الأغلبية المكوّنة من نواب حزب جاناتا وجوب حبسها لمدة أسبوع؛ فقرّر رئيس اللجنة الانتخابية أن حبس السيدة غاندي يعني أنه يجب عليها الاستقالة من البرلمان. ثم دُعِيَ إلى انتخاباتٍ فرعية أخرى في تشيكماجلور، نافست فيها السيدة غاندي، وفازت.⁴⁴

٨

نجمت محاولات حزب جاناتا لإذلال رئيسة الوزراء السابقة عن سوء تقدير خطير؛ فقد اكتسبت السيدة غاندي بتحمّلها الصبور لمعاناتها إعجابَ الكثيرين، وفترتا الاعتقال الوجيزتان اللتان تعرّضت لهما أسبغتاً عليها هالة الشهداء. صحيح أن الرجال الذين أصبحوا يمسون بزمام السلطة تعرّضوا لأذى خلال فترة الطوارئ، إلا أن إثارةهم الانتقام من فرد واحد، بينما كان يُفترَض بهم أن يديروا الحكومة، أظهرَ شيئاً من ضيق الأفق.

كانت محاولات اعتقال السيدة غاندي تكمن وراءها خصوماتٌ شخصية داخل معسكر جاناتا؛ فوزير الداخلية، تشاران سينج، لم يكن متقبلاً لفكرة كونه الرجل الثاني في مجلس الوزراء؛ فمَثَّلَ تحرّكه ضد السيدة غاندي محاولةً لسحب البساط من تحت قدمي مورارجي ديساي. وفتح جبهةً أخرى في المعركة ذاتها عندما كتب إلى رئيس الوزراء يشكو إليه تنامي نفوذ كانتّي ابن ديساي. كان كانتّي ديساي يعيش مع والده، ويتولى إدارة مواعيده، وقد عُقدت مقارناتٌ غير سارة بالدور الذي اضطلع به سانجاي غاندي من قبل.

خلال النصف الأول من عام ١٩٧٨، تبادلَ تشاران سينج ومورارجي ديساي سلسلة من الرسائل الغاضبة. وفي النهاية، في يونيو ١٩٧٨، اضطرّ ديساي إلى إعفاء سينج من منصبه في الوزارة، ومعه كبيرُ مساعديه؛ راج نارايّن. حاول أعضاء آخرون في حزب

جاناتا التوسُّط لإحلال السلام بينهما، لكن دون جدوى. وفي ديسمبر، خرج سينج من فترة عُزلة امتدَّتْ شهورًا لينظِّمَ تجمُّعًا هائلًا للمزارعين في العاصمة؛ فجاء نحو ٢٠٠ ألف فلاح — معظمهم من شمال الهند، وكثير منهم من طائفة الجات التي ينتمي إليها تشاران سينج نفسه — إلى دلهي في جرَّاراتهم الزراعية وشاحناتهم للاستماع إلى زعيمهم. أجبر استعراض القوة ذاك ديساي على إعادة تشاران سينج إلى الوزارة؛ ففي فبراير ١٩٧٩ عُيِّنَ سينج وزيرًا للمالية. وبالإضافة إلى ذلك كان آنذاك أحدَ نائبين لرئيس الوزراء؛ حيث كان الآخر هو جاجيفان رام. قدَّمت أول ميزانية وضعها سينج ترضيات للمزارعين، من قبيل زيادة الدعم المخصَّص للأسمدة والري. ولكن الوفاق لم يَدُم طويلاً؛ فأحد العناصر المهمة في حزب جاناتا — الاشتراكيون — انحاز في معظمه لصف سينج، بينما قرَّرَ عنصرٌ مهم آخر — جانا سانج — الوقوف وراء ديساي. وازداد الصدع اتساعاً إثر مسألة «الانتماء المزدوج»، المتمثل في تنامي الشعور بأنَّ أعضاء جانا سانج في حزب جاناتا ولاؤهم الأول لمنظمة راشتريا سوايامسيفاك سانج. في مارس ١٩٧٧، كان أتل بهاري فجبايي قد صرَّح بأنَّ حزبه القديم «مات ودُفِن»، ولكن على الرغم من ذلك استمرَّ الشعور بأنَّ منظمة راشتريا سوايامسيفاك سانج هي التي توجَّه تضرُّفات أعضاء جاناتا ووزرائه الآتين في الأصل من جانا سانج. وقد طُلِبَ منهم أن يتخلَّوْا عن روابطهم بالمنظمة المذكورة، ولكنهم رفضوا، متعلِّلين بأنها مجرد كيان «ثقافي».

في الأسبوع الثالث من يوليو ١٩٧٩، قرر الاشتراكيون الجلوس في جماعة منفصلة في البرلمان، مما أفضى إلى وقوع انقسام داخل حزب جاناتا، وخسارة حكومة مورارجي ديساي للأغلبية، واستقالة ديساي نفسه. وفي محاولة ديساي لتجميع أغلبية جديدة، سعى إلى خطبٍ ودُّ أحد فصائل حزب المؤتمر، بينما سعى جاجيفان رام إلى خطبٍ ودُّ فصيلٍ آخر. أما الزعيم الثالث في المعركة، تشاران سينج، فقد شكَّل تحالفاً نفعياً مع إنديرا غاندي؛ فاستطاع — مستعيناً برسالة دعم من حزب المؤتمر — إقناع الرئيس بأنَّ لديه أغلبية في مجلس الشعب؛ فأقسم اليمين في الوقت المناسب تماماً لإلقاء خطاب رئيس الوزراء السنوي في عيد الاستقلال من القلعة الحمراء، ليكون بذلك أول مزارع يفعلها.⁴⁵ مع تواصل تفكُّك حزب جاناتا، كتب جايا براكاش نارايان رسائل يائسة إلى تلامذته. وفي أكتوبر ١٩٧٩، تُوِّفِّي جايا براكاش كسير الفؤاد؛ فكتب المحرر الليبرالي إليه دي جوروالا رثاءً لنارايان وصفه فيه بأنه «القوة الأخلاقية العظمية في البلاد، ومحكُّ الصواب والخطأ». وكتب جوروالا أن «آخر جهوده العظيمة» كان تشكيل حزب جاناتا

والوصول به إلى النصر، بينما «خذله رجالُ الحزب الضيقو الأفقِ الأغبياءُ تمامًا ... بانغماسهم في مصلحتهم الشخصية واعتدادهم بأنفسهم».⁴⁶ هؤلاء الرجال المحبُّون لذاتهم — مورارجي ديساي وتشاران سينج وجاجيفان رام — حضروا جميعًا جنازة جايا براكاش، والأكثر إثارةً للدهشة أنَّ سانجاي غاندي ووالدته حضراها أيضًا. وكتبت السيدة غاندي إلى صديقة لها فيما بعدُ: «مسكين جايا براكاش العجوز! يا لعقله المشوَّش الذي قاده إلى تلك الحياة المُحِبِّطة!» وقد أَعَزَّت الصعوبات التي عايَشَهَا إلى «النفاق الغانديي»، وإلى عهد العزوبية الذي قطعه عندما تزوَّجَ برباهافاتي تلميذة المهاتما. وذكرت أنَّه: «من المرجَّح أن تكون بقية حياته تشكَّلت بذلك إضافةً إلى غيرته من والدي». وأضافت: «إنَّ القول بأنَّه لم يرغب في منصبٍ لمحض هراء؛ فجزء منه كان يرغب فيه، وبشدة. وكان متأرجحًا بين ذلك وبين رغبته في أن يُنْظَرَ إليه على أنَّه شهيد وقديس».⁴⁷

ينطوي ذلك التقويم على شيء من الحقد، وكذلك على نبرة متغطرة نوعًا ما. وقد كان للسيدة غاندي الضحكة الأخيرة، ليس فحسب على صديقها القديم جايا براكاش، الذي أصبح غريمًا لها، وإنما على الحزب الذي أسسه أيضًا؛ ففي شهر يوليو، عندما قَدَّمَ مورارجي ديساي استقالته واختيرَ خليفته، علَّقت مجلة «هَمَّت» ببصيرة نافذة قائلة: «السيدة غاندي هي الوحيدة التي ستودُّ أن يُجْرَى اقتراع في منتصفِ المدة، وستفيد منه في ظلِّ المناخ الحالي؛ فمن مصلحتها أن يُنْصَبَ السيد تشاران سينج رئيسًا للوزراء، وإن كان ذلك لشهرين أو ثلاثة فحسب».⁴⁸

أدَّى تشاران سينج قَسَمَ رئاسة الوزراء في الأسبوع الأخير من يوليو ١٩٧٩، وبعد شهر أخبر حزبُ مؤتمر إنديرا الرئيس أنه سيسحب تأييده؛ فاستغرق الرئيس أكثر من شهر لدراسة البدائل واستبعادها. وعندما قَرَّرَ أنَّ الحل الوحيد هو إجراء اقتراع في منتصفِ المدة، كانت اللجنة الانتخابية لا تزال بحاجةً إلى بعض الوقت للإعداد للانتخابات؛ ومن ثم ظلَّ تشاران سينج رئيسًا للوزراء حتى نهاية السنة، أيَّ شهرين أكثر ممَّا تَوَقَّعت له مجلة «هَمَّت».

جاء حزب جاناتا إلى السلطة وسط موجة من المبالغات، والحديث عن تحرر ثانٍ من الحكم الاستبدادي، وإعادة مدوِّية للديمقراطية. ومنذ الأسبوع الأول لتولِّي الحزب السلطة، بدَّأ عازمًا على تبديد هذه المشاعر الطيبة؛ فسرعان ما لُوِحِظَ أنَّه في الحكومة المركزية

وحكومات الولايات على حد سواء، راح وزراء حزب جاناتا يضعون أيديهم على أفضل المنازل الحكومية، ويغزون إدارة الأشغال العامة بحثاً عن أجهزة التكييف والبُسط، ويُنظّمون حفلات وأعراساً باذخة لأقربائهم، ويسرفون في استهلاك الهاتف والكهرباء، ويسافرون إلى الخارج لأهون سبب (أو دون أي سبب)؛⁴⁹ فحتى المجلات المعروفة عنها معاداتها حزب المؤتمر، بدأت تكتب عن «موت المثالية» في حزب جاناتا، قائلة إنه سرعان ما أصبح «حزباً سياسياً من النوع التقليدي»، أعضاؤه «متزايدو الاهتمام بالمناصب والعلاوات ومتناقصو الاهتمام بالتأثير على المجتمع». وأصبح الناس يقولون إنه في حين أنَّ حزب المؤتمر استغرق ثلاثين عاماً لكي يتخلّى عن مبادئه، فقد فقدها حزب جاناتا خلال عام من تشكُّله.⁵⁰

استرجع أحد المحللين ذكرياته عن فترة حكم حزب جاناتا البالغة ثلاثة أعوام، واصفاً إياها بأنها «سجلٌ من المشاجرات الحزبية المُرتبِكة والمُركَّبة، والخصومات داخل الأحزاب، والتحالفات المتقلّبة، والانشقاقات، وتبادل اتهامات عدم الكفاءة، وفساد وإذلال الأشخاص الذين تسلّموا مقاليد السلطة بعد السيدة غاندي».⁵¹ معظم الهنود الذين عاصروا تلك الأعوام من شأنهم الوصول إلى الحكم ذاته، ولكن ببلاغة أكبر؛ إذ سيقولون إنَّ حزب جاناتا لم يكن أكثر من طُغمة من المُهرَّجين؛ فكان مراقب أجنبيّ بارزٌ — يُدعى جرانفيل أوستن — هو الذي ذكّرنا بأنّه بعيداً عن المشاحنات والمشاجرات، قدّمت حكومة جاناتا إسهاماً ملحوظاً للديمقراطية الهندية، تمثّل — بحسب تعبيره — في «نجاحها الباهر في إصلاح الدستور بعد الاعتداءات التي تعرّض لها في فترة الطوارئ، وإعادة إحياء الممارسة البرلمانية المفتوحة عبر أسلوبها التشاوري في إصلاح الدستور، وفي استعادة استقلال القضاء».⁵²

كان مورارجي ديساي هو صاحب المبادرة في هذا الصدد؛ ففي حوارٍ أدلى به قُبيل انتخابات ١٩٧٧، ذكر أنّه أثناء فترة الطوارئ، تعرّضت الديمقراطية نفسها إلى «التعقيم». وقال إنّّه إذا فاز حزبه، فسوف «يعمل على تبديد الخوف الذي استبدّ بالناس»، ويتعهّد «بتصحيح الدستور». وكان مورارجي واضحاً في قوله: «علينا التأكّد من أنّه لن يمكن ثانيةً فرض حالة طوارئ كهذه؛ فلا ينبغي أن يكون ذلك في مقدور أي حكومة».⁵³

بعد انتصار حزب جاناتا، أوكلت مهمة الإشراف على إصلاح الدستور إلى وزير القانون المجتهد شانتى بوشان. كان أهم تعديل يستوجب الإلغاء هو التعديل الثاني والأربعين؛ فبغية تغيير أحكامه «المُدنّسة» للدستور، صيغ تعديلاً جديداً، أعاد الفترة

النيابية في البرلمان ومجالس الولايات إلى خمسة أعوام، وأعاد حق المحكمة العليا في الفصل في أي انتخاب (بما في ذلك انتخاب رئيس الوزراء)، وحدد فترة الحكم الرئاسي في الولايات، وأمرًا بنشر محاضر جلسات البرلمان والمجالس التشريعية، وجعل فرض حالة الطوارئ عملية أصعب بكثير؛ فقد صار لا بد أن توافق أغلبية الثلثين في البرلمان على أي إجراء من هذا القبيل، وأن يُجدد كل ستة شهور بعد التصويت عليه من جديد، وأن يأتي استجابةً إلى «تمرد مُسلّح» (وليس مجرد «اضطرابات داخلية»، كما كان الحال في السابق). كان القصد من هذه التغييرات هو تحجيم القوى التعسفية للسلطة التنفيذية واستعادة حقوق المحاكم، وإعادة الدستور فعلياً إلى حالته قبل التعديلات التي أدخلتها عليه السيدة غاندي في عهد الطوارئ.

استغرقت صياغة هذين التعديلين وقتاً لدواعي الدقة القانونية والحاجة إلى كفالة نوعية الدعم عبر مختلف الأحزاب التي تتيح تمريرهما في مجلسي البرلمان. وأثناء مناقشة تلك الإصلاحات، أخذت الصحافة تنشر أنباء لجنة شاه بشراة، بينما نُشرت سلسلة متتابعة من الكتب والمذكرات التي توثق تجاوزات فترة الطوارئ؛ ففي ظل مناخ الرأي السائد ذاك، حتى حزب المؤتمر لم يكن في مزاج يسمح بالدفاع عن التغييرات التي أحدثتها قياداته في الدستور. وقد رُفِعَ هذا الضرر بموجب التعديل الرابع والأربعين المُصاغ حديثاً؛ فعند تمريره بأغلبية كبيرة في ٧ ديسمبر ١٩٧٨، كان ممن صوّتوا عليه هذان العدوان القديمان: مورارجي ديساري وإنديرا غاندي.⁵⁴

١٠

على الرغم من فشل حزب جاناتا في الصمود مدة كاملة، فقد مثّل انتصاره علامةً فارقة في مسار السياسة الهندية؛ فلأول مرة منذ الاستقلال، جاء حزب غير حزب المؤتمر إلى سُدّة الحُكم في الحكومة المركزية. وفي الولايات أيضاً، ازداد المشهد السياسي تنوعاً، بانتصار الشيوعيين في غرب البنغال وانتصار حزب أنّا درافيدا مونيترا كازاجام لعموم الهند في تاميل نادو.

كان النظام السياسي الهندي في سبيله إلى الابتعاد عن المركز، وليس فيما يتعلّق بالأحزاب فحسب؛ فقد شهدت نهايات سبعينيات القرن العشرين أيضاً ازدهار عدد كبير من الحركات الاجتماعية «الجديدة»؛ ففي عام ١٩٧٨ عُقد مؤتمر كبير «للنسويات الاشتراكيات» في بومباي، انصبّ الاهتمام فيه على الانتهاكات المتزايدة لحقوق المرأة؛ فشنت

حملات على ممارسة طلب المهر من العروس، وعلى الاغتصاب، وإدمان الكحوليات بين الرجال والإساءة الجنسية التي تنجم عنه في كثير من الأحيان، وطلب بتحسين ظروف العمل للنساء للعاملات في المصانع ووحدات القطاع المنزلي. كانت تلك الموجة الجديدة من الحركة النسوية واسعة الانتشار، وكذلك واسعة النطاق؛ إذ نشطت جماعاتها في ولايات كثيرة، حاشدة الدعم من خلال التجمعات الجماهيرية، والمسرحيات المعروضة في الشوارع، وحملات الملصقات، والطواف بالمنازل واحداً تلو الآخر التماساً للأصوات.⁵⁵

شهدت أواخر السبعينيات من القرن العشرين أيضاً حركة بيئية مفعمة بالنشاط؛ فقد حارب الفلاحون دفاعاً عن حقهم في الغابات، بينما احتج أهل القبائل على تهجيرهم من قبل المشروعات الصناعية الكبيرة، وعارض الصيادون الحرفيون سفن الصيد التي كانت تستنزف مخزون الأسماك في المحيط. في خضم تلك الاحتجاجات، كانت ثمة سمتان بارزتان: الدور البارز للمرأة التي تحملت هي نفسها وطأة التدهور البيئي، وحقيقة أنه في الهند (خلافاً للغرب، حيث صيغ الاهتمام بالطبيعة في سياق جمالي وعبرت عنه الطبقة الوسطى) كانت تلك «حركة بيئية تزعمها الفقراء»، وساندتها مجتمعات ريفية ارتبطت بقاؤها بإمكانية الحصول على هبات الطبيعة.⁵⁶

نشأت كل من الحركة النسوية والحركة البيئية في الأصل في مطلع سبعينيات القرن العشرين، وتعتلت مسيرتهما في فترة الطوارئ، ولكن عند انتهائهما استؤنفت الحركتان بنشاط متجدد. وسرى ذلك أيضاً على حركة الحقوق المدنية؛ فقد كانت أصولها ترجع إلى أسلوب معاملة نشطاء الناكسل المحبوسين في سجن كلكتا؛ فعندما بدأ هؤلاء السجناء الكفاح من أجل الحصول على لفائف السجائر والرسائل (التي حرّمهم إياها سجانهم)، قرّر مهندس متقاعد يدعى كابيل بهاتاتشاريا إنشاء جمعية لحماية الحقوق الديمقراطية. وقد مثّلت فترة الطوارئ مصدر إلهام لتشكيل مجموعات أخرى من هذا القبيل، في دلهي وبومباي وحيدر أباد وسائر الأنحاء؛ بعضها ركّز على حرمان «الحقوق المدنية»، أي انتهاك الدولة للحقوق الإنسانية الأساسية لمواطنيها، وعملت مجموعات أخرى مع مفهوم أوسع لمصطلح «الحقوق الديمقراطية»، اعتبر أنّ الحق في الحياة والحرية الذي يكفله الدستور يستتبع أيضاً الحق في الحصول على أجور أعلى وظروف عمل أفضل، والحق في العمل المجزي في حد ذاته. عُيّنت الفئة الأولى من المجموعات بإصلاح السجون ومسألة إساءة استغلال سلطات الدولة (ولا سيما الشرطة) لنفوذها، بينما وضعت الثانية في اعتبارها أيضاً تأثير سياسات الدولة على حياة المحرومين ومعايشهم، لا سيما الطوائف

الاجتماعية الدنيا والقبائل. أصدرت تلك المجموعات عشرات التقارير عن انتهاك الدولة للحريات المدنية والحقوق الديمقراطية، مستمدة من دراسات ميدانية، كثيرًا ما كانت تُجرى في مناطق نائية من البلاد على يد مُثَقَّفي المُدُن الحريصين على الصالح العام.⁵⁷ وُصِفَت هذه الحركات بلفظ «جديدة» لأنها تناولت قضايا أُغفلتْها الحركات الاجتماعية الطبقيّة القديمة والمعنية بالفلاحين والعمال. إلا أنَّ تلك الحركات الأقدم عُبِّرَتْ عن نفسها بصورٍ جديدة هي الأخرى في أواخر السبعينيات؛ ومن ثَمَّ بدأت حركة الاتحادات العمالية — التي ركّزت على قطاع المصانع على مَرِّ التاريخ — تعمل مع عمال المناجم وعمال الصناعات المنزلية. كانت من المبادرات الجديدة بالذكر مبادرة اتحاد عمّال مناجم تشاتيسجار، التي سعى قائدها شانكار جوها نيوجي إلى المزج بين أفكار غاندي وماركس؛ فقد كانت المناجم التي نَشِطَ بها هذا الاتحاد العمالي تخدم صناعة الصُّلب الضخمة التابعة للقطاع العام في بيهار. وإنَّ عَمَلَ نيوجي مع عمال مناجم من خلفية قبلية بالأساس، قاد حملةً مُطالبَةً بمنح العاملات أجورًا مساوية، ومعارضةً للإفراط في تعاطي الكحول من جانب الرجال، وأنشأ مدارس للأطفال، وقاتَلَ من أجل أن يُؤلِّي مُلأَكُ المناجم الصحة والسلامة المهنية اهتمامًا لا يقلُّ عن الاهتمام بدفع أجرٍ يُحَقِّق مستوى معيشةً لائقًا.⁵⁸

صاحَبَ تلك الحركاتِ وكَمَلَهَا نوعٌ جديد من الصحافة الهندية؛ فقد أطلق انتهاء حالة الطوارئ العنانَ لطاقات الصحفيين على نحو غير مسبوق إلا في معركة الاستقلال الوطني؛ فقد انتهت الرقابة، ولم تَعُدْ ثمة حدودٌ للموضوعات التي يمكن للصحفيين والمحريين الكتابة عنها، أو لطول أخبارهم ومقالاتهم. وكان من العوامل المساعدة أيضًا أن أولى طابعات الأوفست وصلت الهند في السبعينيات؛ فلم تَعُدْ العملية المُضنية لصبِّ الحروف في المعدن الساخن لازمةً، ولم تَعُدْ طباعةُ المجلات جِكرًا على المدن والبلدات الكبيرة فحسب.

تَتَبَعَ المؤرخ روبن جيفري في دراسة محكَّمة «ثورة الصحف الهندية» التي بدأت عام ١٩٧٧، وما قَتِنَتْ تكتسب زخمًا منذ ذلك الحين. من بين العناصر المكوّنة لهذه الثورة يمكننا أن نختصّ بالذكر خمسة؛ اثنين منها أتاحتهما التكنولوجيا الجديدة، هما: طباعة طبعات متعددة من الصحيفة ذاتها في بلدات متباعدة في وقت واحد، وتحسُّن جودة الطباعة، ولا سيما طباعة الصور وغيرها من المواد المرئية. تولَّدت ابتكارات أخرى عن التغيّرات الحادثة في المجتمع والسياسة؛ فقد يَسَّرَ رفعُ الرقابة صعودَ الصحافة

الاستقصائية، على غرار كتابة موضوعات شديدة اللهجة عن الجريمة والفساد السياسي. وأعطى كلٌّ من انتشار التعليم وتمدُّد الطبقة الوسطى دفعةً هائلةً للصحافة الصادرة باللغة الهندية؛ فقد قَدَّرَ مَسْحُ لجمهور القُرَّاء على المستوى الوطني — أُجْرِيَ عام ١٩٧٩ واقتصر على البلديات والمدن — أنَّ نحو ٤٨ مليون هندي يعيشون في الحَضَر يقرءون مطبوعة من نوعٍ أو آخر بصفة منتظمة؛ حيث حدثت أسرعُ زيادة في هذا المجال في البلديات الصغيرة وفيما بين لغات الهند؛ ففي عام ١٩٧٩، ولأول مرة، فاق عددُ قُرَّاء الصحف الصادرة باللغة الهندية (التي يتحدَّثها ٤٠٪ من الهنود) عددَ قُرَّاء الصحف الصادرة باللغة الإنجليزية (وهي لغة يتحدَّثها ٣٪ من الهنود لا أكثر). واستبدلت الصحافةُ الجديدة لغةً نثرية دارجة وشعبية بالأسلوب الجامد الرسمي الذي أثره المحرِّرون والصحفيون من قبل؛ فالتعابير الاصطلاحية والعبارات المشتقة من اللغة السنسكريتية الكلاسيكية — التي كانت من موجبات العصر في الماضي — نُبِذَتْ لصالح أوزان وإيقاعات أحاديث الحياة اليومية.⁵⁹

ظهر في الهند اتجاهان متناقضان إلى حدٍّ ما في نهايات سبعينيات القرن العشرين؛ فمن ناحية حدث تفكُّك متزايد في الكيان السياسي، تجلَّى في ارتفاع معدل إحلal الحكومات وتبديلها؛ فباستثناءات متناقصة باستمرار، تخلَّى السياسيون والأحزاب عن الأيديولوجية في سبيل المنفعة، وعن المبادئ في سبيل الأرباح. ومن ناحية أخرى، ظهرت صورٌ جديدة من الظهور الاجتماعي بين فئاتٍ كانت مُهمَّشة على مرِّ التاريخ، مثل الطوائف الاجتماعية الدنيا والنساء والعمالة غير المنظمة؛ فلأول مرة أصبح هناك حركة نَشْطة للحريات المدنية، وأصبحت الصحافة — التي طُوِّعت في معظمها دون مقاوِمة خلال فترة الطوارئ — أكثر نشاطاً من أي وقتٍ مضى.

فعلى الجانب الأكثر رسميةً، السياسي المخض، بدا أنَّ الديمقراطية الهندية كانت تتعرَّض للتجريف والتدهور، إلا أنَّه عند النظر لها من زاوية «اجتماعية» أكثر، بدا أنَّها في الواقع ازدادت عمقاً وثراءً.

ديمقراطية مبشرة

لا يكون كل فرد أو كل حزب مُعدًّا دائماً لاستخدام الإطار الديمقراطي الذي نعمل به لتحقيق أهداف بناءة؛ فيبدو أنَّ ممارسة الحق الديمقراطي تتخذ أحياناً هيئة الحرية حتى في التدمير.

إنديرا غاندي لجايا براكاش نارايان، مايو ١٩٦٨

١

بُعِدَ انتخابات عام ١٩٧٧، كتب مراسل صحيفة «ذا جارديان» في الهند، مُعرباً عن رأيه، أنَّ عودة الديمقراطية ربما تكون قصيرة الأمد. وأشار إلى أنَّ «السييل الوحيد لاستمرار الديمقراطية هو الإصلاح والتقدم الاقتصاديان؛ فحكومة جاناتا الجديدة تواجه بالفعل أزمة اقتصادية؛ إذ استفحل التضخم من جديد، وتفجّرت المطالبات برفع الأجور، وهبّت موجة من الإضرابات؛ فإذا ما شعرت الحكومة بالعجز أمام الاحتجاجات، فمن الممكن أن تبدأ دورة القمع من جديد».¹

أما الشخص الأكثر تفاؤلاً بصفة عامة، فكان الخبير المُحنَّك في شئون الهند هوراس ألكسندر، الذي كان قد بلغ من العمر سبعة وثمانين عاماً، ويقيم في أحد دور الكويكرز للمتقاعدين في بنسلفانيا؛ ففي رسالة نُشرت في «نيويورك تايمز»، قال ألكسندر: لقد أثبتت «الانتخابات الهندية المذهلة» أنَّ «عامة الشعب في الهند يتحلّون بشجاعة سياسية»، مُستَمدة من غاندي وراث حركة التحرير. وفي رسالة كتبها إلى رفيق له في جماعة الكويكرز، وَصَفَ الانتخابات بِالْمِثْلِ بأنّها «انتصارٌ لعامة شعب الهند»، مضيفاً: «لا تدعُ

أحدًا يقول إن «الحرية الديمقراطية» مفهومٌ برجوازي، لا يدركه سوى عدد صغير من المثقفين اليساريين.²

كتب ألكسندر الذي لا يعرف الكلل ولا الملل إلى السيدة غاندي أيضًا؛ فقد أمطرها إبان فترة الطوارئ بوابلٍ من الرسائل القلقة بشأن مصير الحرية والرجال الذين احتجزتهم. وتذكّر صديقه القديم جواهر لال نهرو عندما كان يتمنى لو يحظى باستراحةٍ يبتعد فيها عن السياسة، حتى يقرأ ويسترخي فحسب. وتساءل عمّا إذا كانت ابنة نهرو، في حالة ابتعادها عن السُّلطة، سوف «تقضي بعضَ الوقت في الاستمتاع بمراقبة الطيور، على جبال الهيمالايا أو في كشمير». وكان ثمة بعض الثرثرة بشأن الفن والأدب، ثم اختتمت الرسالة كالآتي: «سنحاول متابعة الأنباء الواردة من الهند، وربما تجددين نفسك — بعد خمسة أعوام — في مقعد السُّلطة مجددًا بأغلبية أكبر من أي وقت مضى. هذه هي الديمقراطية!»³ الحقيقة أنّ عودة السيدة غاندي إلى السلطة استغرقت أقل من ثلاثة أعوام، وحصل حزب المؤتمر الذي أسّسته على ٣٥٣ مقعدًا في انتخابات عام ١٩٨٠؛ أي أكثر ممّا حصل عليه في حملة «لنطرد الفقر» عام ١٩٧١ بمقعد؛ فقد أبلى الحزبُ بلاءً حسنًا للغاية في الجنوب — كما في الماضي — وفي الشمال أفاد كثيرًا بانقسام الأصوات بين الفصيلين المتنافسين في حزب جاناتا، اللذين خاضا المعركة الانتخابية هناك بوصفهما حزبين منفصلين. على سبيل المثال: في ولاية أوتر براديش الرئيسية حصل حزب المؤتمر على ٣٦٪ من أصوات الشعب، ولكنه ربحَ ٦٠٪ من المقاعد البرلمانية، وحصل أحد فصيلي حزب جاناتا على ٢٢,٦٪ من الأصوات، بينما حصل الفصيل الآخر على ٢٩٪. وفيما بينهما، ربحا اثنين وثلاثين مقعدًا في الولاية مقابل مقاعد حزب المؤتمر الخمسين.⁴

ذكر المحرّر براهاس جوشي أنّ انتخابات ١٩٨٠ مثّلت «نهاية الأيديولوجية» في السياسة الهندية؛ فقد خاضت الأحزاب الانتخابات السابقة وربّحتها بناءً على مبادئ الديمقراطية والاشتراكية والعلمانية وعدم الانحياز. إلا أنّ السيدة غاندي عام ١٩٨٠ لم تتحدّث عن القضاء على الفقر وإنما عن قدرتها على الحكم؛ فقد قالت للناخبين إنّ حزب جاناتا لم يستطع السيطرة على زمام الحكومة، في حين أنّ هذا كان في استطاعتها، وقد فعلته من قبل؛ فإلى جانب المشاحنات داخل حزب جاناتا، كانت ثمة عواملٌ أخرى في غير صالحه أيضًا؛ فقد كان ثمة قصورٌ في السلع الاستهلاكية الأساسية، نُسبَ إلى الحزب الحاكم بطبيعة الحال؛ فقد ذهب أحد الشعارات الانتخابية إلى أنّ: «حزب جاناتا فشل، وفي طريقه اغترَفَ من الكيوسين والسُّكر».⁵

كان حزب جانانا قد قَوَّضَ مصداقيته تمامًا؛ فكما كشف مراسل صحفي يغطي الانتخابات، على الرغم من أنَّ إنديرا غاندي كانت «صورتها مُشوَّهة»، فإن خصومها كانوا «كلهم تشوُّهات دون صورة».⁶ في ذلك الوقت، أفضت الهجمات الطائشة على الطوائف المُجَدَّوَلَة إلى تحويل هذه الشريحة العريضة جدًّا من الناخبين نحو حزب المؤتمر مجدَّدًا. وكان سانجاي غاندي قد اعتدَّرَ للمسلمين عن تجاوزات فترة الطوارئ؛ فعادت قطاعات من تلك الكتلة التصويتية إلى صَفِّ إنديرا أيضًا.⁷

في معظم أنحاء الهند، كانت الانتخابات حرةً بدرجة كبيرة، إلا أنَّه في بعض المناطق في بيهار وأوتر براديش، حيث كانت الطرق رديئةً وخطوط الهاتف منعدمةً، لم تتمكَّن اللجنة الانتخابية من رصد أو منع استحواذ عصابات مسلَّحة على مراكز الاقتراع؛ ففيها سادت «المليشيات الحرة» الساحة، حتى «حُلَّ التصويت بالإنابة» محل «تصويت البالغين»؛ حيث أصبح بإمكان المرشح الذي يملك أكبر قدرٍ من السلاح في حوزته «أن يُؤدِّي وظيفة التصويت الجماعي» بالنيابة عن جمهور الناخبين.⁸

٢

بعد عودة السيدة غاندي إلى السلطة بفترة غير طويلة، نصحتها عالمٌ سياسيٌّ متعاطف مع حزب المؤتمر بأن تعيد تشكيلَ الحزب بحيث يكون «المؤسسة الكبيرة التي كان عليها في عهد نهرو»؛ فقد كان «من الضروري أن يحلَّ تقاسم السلطة محلَّ الشخصية المعمول بها فيه، وأن يُسمَحَ بظهور زعامات تستمد قوتها من القاعدة الشعبية عوضًا عن القيادات المُعينة فيه». وحينئذٍ سيُمكن استغلال «الكاريزما المسترَدَّة» للسيدة غاندي «في سبيل تدعيم وتعزيز مؤسسات كيان سياسي منفتح، قبل أن تتبدَّد مرةً أخرى كما حدث في الماضي».⁹

كانت تلك المشاعر نبيلة وساذجة في الوقت نفسه؛ فالسيدة غاندي لم تكن تخال أنَّها تُجسِّد حزبَ المؤتمر وحده، وإنما الدولة الهندية ذاتها؛ ففي مايو ١٩٨٠ قالت لصحفي زائر: «كنتُ لأعوام طويلة هدفًا للهجوم من جانب أفراد وجماعات وأحزاب»؛ سواء أكانوا «هندوسًا ومسلمين متعصِّبين» أم «أصحاب المصالح الإقطاعية القدامى» أم أشخاصًا «متعاطفين مع الأيديولوجيات الأجنبية». وفي حين أنَّها كانت تعمل على أن تُحقِّق «للهند الاستقلالَ المطلق في تصرُّفاتِها، والاكتفاء الذاتي، والقوة الاقتصادية»، فأولئك «المناهضون للاكتفاء الذاتي أو العلمانية أو الاشتراكية يجدون سببًا أو آخرَ لإيذائي».¹⁰

قد يكون «جنونُ الاضطهاد» (البارانويا) هو الوصف الملائم في هذا الموضع. وفي هذا الإطار الذهني لم تكن إنديرا غاندي مستعدةً لتقاسم السلطة مع أحدٍ جديدًا، سوى ابنها سانجاي، الذي كان قد أصبح آنذاك نائبًا برلمانيًا، وكذلك أمينًا عامًا لحزب المؤتمر. وفي الواقع، أصبح سانجاي غاندي — كما أشارت إحدى المجلات في دلهي — «العنصر الأكثر حيويةً على الساحة السياسية الهندية» مرةً أخرى؛ فعندما أقالت السيدة غاندي تسعًا من حكومات الولايات بعد انتخابات عام ١٩٨٠، كان سانجاي هو مَنْ اختار المرشحين على قوائم حزب المؤتمر لمجالس الولايات، وهو مَنْ قرَّر مَنْ يكون رئيس وزراء الولاية في حال فوز حزب المؤتمر. وقد تحدّث رئيس وزراء أوثر براديش الحديثُ التعيين، فيشوانات براتب سينج، بلسان كثيرين حينما قال للصحافة: «سانجاي زعيمٌ في حد ذاته، وهو زعمي أيضًا».¹¹

كانت السيدة غاندي آنذاك في الثالثة والستين من عمرها، ولم تكن أفكارُ التوريث بعيدة عن ذهنها؛ إلا أنَّه في يوم ٢٣ يونيو من عام ١٩٨٠، لَقِيَ سانجاي مصرعه أثناء قيادته طائرةً بمحرك واحد على سبيل اللهو، كما كانت عادته؛ فقد دار بها ثلاث دورات في الهواء، وحاولَ القيام بدورة رابعة، لكنه فقدَ السيطرة؛ فسقطت الطائرة على بُعد ٥٠٠ ياردة من المنزل الذي كان يعيش فيه مع والدته، ولَقِيَ كُلُّ مَنْ سانجاي ومساعدته حتفهما على الفور.¹²

عادت السيدة غاندي إلى العمل بعد أربعة أيام، شاعرةً بوحدة عارمة. وقد علّق أحد المراسلين على «عزلتها التامة التي لم يستطع أحدٌ اختراق جدارها».¹³ وبحلول نهاية شهر أغسطس كانت قد أقنعت ابنها الأكبر بسد الفجوة. حتى ذلك الوقت لم يُبدِ راجيف غاندي اهتمامًا يُذكر بالسياسة؛ فقد كان رجلًا أُسرِيًّا، متفانيًا تجاه زوجته الإيطالية سونيا، وطفليهما الصغيرين. كان طيارًا لدى شركة النقل الجوي المحلية الوحيدة، وهي شركة الخطوط الجوية الهندية. كان يقود طائرات أفرو إلى لكنو وجايبور، وتلخّص طموحه المهني الرئيسي في أن يُسمَح له بقيادة طائرات بوينج بين دلهي وبومباي.

إلا أنَّ الضغوط تزايدت عليه آنذاك لدخول مجال السياسة، ومعظمها كان نابغًا من رئيسة الوزراء نفسها؛ ففي حديثٍ لراجيف غاندي مع أحد المحاورين في أغسطس ١٩٨٠، قال: «غير وارد على الإطلاق أن أحلَّ محلَّ سانجاي». وعند سؤاله عمّا إذا كان ينوي شغلَ وظيفة حزبية أو الترشُّح لمنصبٍ ما، ردَّ قائلًا: «لا أحبُّ ذلك». وأردف قائلًا: إن زوجتي سونيا «ترفض دخولي مجال السياسة رفضًا قاطعًا».¹⁴

بعد تسعة شهور انْتُخِبَ راجيف غاندي نائباً في البرلمان بدائرة أخيه القديمة؛ أميتي. وعند سؤاله عن سبب عدوله عن رأيه الأول، قال: «أرى أَنَّنِي يجب أن أساعد أُمي الحبيبة بشيء ما». وكتب صحفي شديد التعاطف معه: إن دخوله السياسة «وإن كان قد حدث خِلْسَةً، ربما مثَّل مفهوم السيدة غاندي عن منح الهند الاستقرار في القيادة والاستمرارية في الحكم». فنظراً لأنَّ «الأفق لا يلوح فيه أيُّ نوع من القيادة»، فكُونُ راجيف أحدَ أفراد عائلة نهرو مِنَحَه «معدلاً مرتفعاً من التماهي» و«نقطة تميز».¹⁵

تعرَّفَ أعضاء حزب المؤتمر ووزراؤه على المؤشرات — أو تَقَبَّلُوا المحتوم — فاصطفوا في جميع أنحاء البلاد للتسليم على راجيف. وطلَّبَ إليه وَضْعُ أحجار الأساس في كليات الطب، وافتتاح خطوط الكهرباء في مستوطنات الهاريجان، وإلقاء الخُطَب أمام نوادي حزب المؤتمر في ذكرى ميلاد نهرو.¹⁶

بينما كان راجيف غاندي يخطو أولى خطواته في عالم السياسة الهندية، كانت والدته منشغلةً بالساحة العالمية، حيث عملت على إعادة بناء الجسور التي هُدمت إبان فترة الطوارئ؛ فقد كانت السيدة غاندي شديدة القلق إزاء التدهور الذي أصاب صورتها في الغرب، ولما أعادتها صناديق الاقتراع إلى السلطة، عقدت العزم على إصلاح الضرر؛ فطوال ثمانية شهور عام ١٩٨٢، استضافت الملكة المتحدة مهرجاناً للهند، تَضَمَّنَ معارضَ للفن الهندي في متحف فيكتوريا وألبرت، وحفلات موسيقية أقامها رافي شانكار وإم إس سوبلاكشمي في قاعة المهرجانات الملكية، ومظاهر احتفالية كثيرة أخرى. وتَدَرَّجَت العروض من الرفيع والكلاسيكي إلى العامي والشعبي؛ ومن ثَمَّ أُحِيلَت مدرسة ثانوية في وسترشير إلى «راجستان مُصَغَّرَة»، حيث خَيَّمَ الراقصون ورواة القصص من تلك الولاية لمدة أسبوع، وقُوِّبَت فقراتهم بمثلاً؛ حيث قَدِّمَت المدرسة عرضاً لرواية «كتاب الأدغال» لكيبيلنج.

تولَّت الحكومة الهندية الدعاية للمهرجان وتمويل جزء منه؛ فقد زارت رئيسة الوزراء الملكة المتحدة في بدايته ونهايته، ظاهرةً بمظهر «نجمة العرض»؛ فإبان فترة الطوارئ، صَوَّرَتها قطاعات من الصحافة البريطانية غولةً، ولكنها آنذاك — بحسب تعليق أحد الصحفيين — أصبح «عليها الترحيب بالاهتمام الأكثر إطرأً إلى حد ما، الذي تلقَّاه». ففي إحدى المناسبات، التي كانت فيها السيدة غاندي ورئيسة الوزراء البريطانية ضيفتي الشرف الرئيسيتين، قالت السيدة غاندي: إِنَّ «الهند ملتزمة بالديمقراطية والاشتراكية»، مُضيفَةً أَنَّهُ «فيما يتعلَّق بالمبدأ الأخير، نحن نختلف عن السيدة تاتشر». وفي لقاء لها مع

مجموعة من محرري الصحف، قالت في حدة: «أرجو أن تتوقفوا عن مناداتي بإمبراطورة الهند الآن.»

اعتبر مُنظِّمو مهرجان الهند أنَّ المهرجان كُلَّ بنجاح باهر، وقد اتُّبِعَ بمهرجانات مشابهة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وفرنسا. وربما كان للرسام الكاريكاتيري آر كيه لاکشمن الكلمة الأخيرة تعليقاً على تلك الضجة؛ إذ قدَّم في إحدى رسومه رجلين شبه عاريين في أحد شوارع الهند، أحدهما يقرأ الصحيفة ويقول للآخر: «لولا هذا المهرجان وأمثاله ما عرفنا مبلَّغ عظمتنا وعظمة إنجازاتنا!»¹⁷

٣

تقتضي مهنة رسامي الكاريكاتير السخرية من كبار الشخصيات، ولكن في حالة لكشمن ربما كانت لتعليقاته صلةً أيضاً بحقيقة أنه كان يعيش في مدينة بومباي؛ حيث كان التناقض بين الثراء والفقر صارخاً بدرجة تفوق أي مكان آخر في الهند؛ فالحقيقة أنَّ المهرجان الذي أُقيم في لندن تزامنَ مع إضرابٍ نظَّمه عمالُ صناعة النسيج في بومباي لأجل غير مُسمَّى، تحت قيادة دتَّا سامنت، الطبيب الذي لم تظهر له أيديولوجية سياسية واضحة، وإنَّ بلغتْ كاريزمته مبلغاً أتاح له الحلول محلَّ الاشتراكيين والشيوعيين الذين تزعموا الاتحادات العمالية في المدينة حتى ذلك الحين.

بدأت مسيرة دتَّا سامنت المهنية في بومباي بمصنِعٍ يُدعى إمباير داينج، استطاع الحصول لعمَّاله على علاوة قدرها ٢٠٠ روبية في الشهر؛ فشجَّعه نجاحه على الانتقال إلى مصانع أخرى، وسرعان ما اكتسب ولاء معظم عمَّال صناعة النسيج الضخمة في بومباي. كانت أجورهم ترتفع بمعدل تدريجي عبر السنين، وإنَّ لم يحميهم ذلك الارتفاع من التضخم بدرجة كافية، فقد سعوا إلى تحقيق إصلاح شامل في هيكل الرواتب. طالبَ سامنت برفع الحد الأدنى للأجور من ٦٧٠ روبية إلى ٩٤٠ روبية في الشهر، وعندما قُوبِلَ مطلبه بالرفض القاطع، دعا إلى إقامة إضراب. بدأ الإضراب في ١٨ يناير ١٩٨٢، ودام قرابة عامين. شارك أكثر من ٢٠٠ ألف عامل في الإضراب، وضاع أكثر من ٢٢ مليونَ يومٍ عملٍ.

كانت تلك حركةً جماهيرية حقيقية، تردَّدت أصداؤها عبر أنحاء المدينة وتجاوزتها؛ فخرج آلاف العمال مُعرِّضين أنفسهم للاعتقال، بينما اشتبك آخرون مع كاسري الإضراب. وأثر ذلك المزاج العنيف على قطاعات أخرى من قوة العمل في المدينة؛ فسعى رجال

الشرطة الذين كانوا يتقاضون أجورًا متدنية إلى تشكيل نقابة خاصة بهم، وخرجوا في احتجاجات إلى الشوارع. وفي النهاية، اضْطُرَّت قوات أمن الحدود شبه العسكرية إلى نزع سلاح رجال الشرطة وحبسهم.¹⁸

حدثت اضطرابات في الريف أيضًا على أُسُس طبقية؛ فقد أَكَّد ناشطو الناكسل — الذين اُعْتُقِلُوا خلال فترة الطوارئ ولكن أُطْلِقَ سراحهم بعدها — حضورهم في المناطق القبلية من أندرا براديش، فيما بين المجتمعات المتعرضة لقهر إدارة الغابات الحكومية والمُرابين الهندوس. ونشطت جماعات أخرى من الناكسل في السهول الواقعة في وسط بيهار؛ حيث عملوا على تنظيم عُمال الهاريجان ضد مُلَّاك الأراضي من الطوائف الهندية العليا. رأى بعض المتعاطفين، من قبيل الكاتب السويدي يان ميردال، في تلك الاضطرابات احتمالًا — وأملًا — أن يكون للثورة الصينية نظيرةً هندية يومًا ما.¹⁹

في مطلع الثمانينيات من القرن العشرين حدثت تعبئة على أُسُس عِرْقِيَّة أيضًا؛ فقد اتَّخذت الحركة الساعية من أجل إقامة ولاية جهارخاند القبلية صورًا أكثر عُنفًا؛ فطَبَّقًا للأرقام الرسمية، أنفق ٣٠ مليار روبية على «التنمية القبلية» في هضبة تشوتاناجبور. تتعذَّر علينا معرفة أين ذهب تلك الأموال، إذ ظلَّ أهل المنطقة يعيشون في «ظلام العصور البدائية» دون مدارس ولا مستشفيات ولا طرق ولا كهرباء، وقد استحوذ على أراضيهم أشخاص من خارجها، وأغلقت الدولة غاباتهم في وجوههم؛ فكما قالت الكاتبة ماهاسيتا ديفي: «تقوم المطالبة بولاية جهارخاند على تلك الخلفية. قصص الويل والاستغلال من ناحية، ونبض المقاومة من ناحية أخرى».²⁰

في جهارخاند تَزَعَّم الاحتجاجات شيبو سورين، الذي كان شابًا ذا شعر أسود طويل سرعان ما أصبح بطلاً شعبياً؛ فقد نظَّم عملية الحصاد القسري لمحصول الأرز في الأراضي التي «سرقها» الديكو (الأغراب) من الأديفاسي، فضلًا عن غزو أراضي الغابات التي ادَّعى الأديفاسي أحقيتهم فيها. وفي سبتمبر ١٩٨٠، أطلقت الشرطة النار على حشد من المتظاهرين من أبناء القبائل في جُوا، وقُتِل خمسة عشر شخصًا على الأقل؛ فكُنُفَت تلك الواقعة حدة المطالبات بإقامة ولاية جهارخاند.²¹

إضافةً إلى ذلك، كان ثمة مطالبات — وإن لم يُعَرَب عنها بقوة كما في حالة جهارخاند — بإقامة ولاية تُدَّعى تشاتيسجار، تُقْتَطَع من المناطق القبلية في ماديا براديش، وبإقامة ولاية تُدَّعى أوتراخند، تتألف من مناطق الهيمالايا في ولاية أوتر براديش. كانت هذه المناطق غنية هي الأخرى بالأخشاب والمياه والمعادن، وهي موارد رَايَد

استغلالها الاقتصاد الوطني الأوسع نطاقاً ولصالحه، ممّا أفضى إلى حرمان السكان من مواردهم.²²

شَهِدَت الثمانينيات تجددًا لتمرّد قبائل ناجا؛ فأثناء حالة الطوارئ، تمكّنت حكومة الهند من إقناع أعضاء كُثُر في مجلس ناجا الوطني التابع لفيزو بإلقاء السلاح والخروج إلى العلن؛ فكان بعض الأفراد في الإدارة يأملون في أنّ «اتفاق شيلونج» هذا (الذي سُمّي على اسم المدينة التي وُقّع فيها) سوف يُمثّل نهاية التمرّد. إلا أنّ الراديكاليين من أمثال تي مويفا اعتبروا الاتفاق خيانةً. كان مويفا هو ابن قبيلة تانجكول ناجا الذي كان من أوائل المستعنين بالصين في الستينيات، وكان قد مكث أربعة أعوام في مقاطعة يونان الصينية، حيث تلقّى تدريبات على يد جيش التحرير الشعبي. وإذ خلّفت فيه الثورة الثقافية الصينية انبهارًا عميق الأثر، سعى إلى مزج مُثلها بالديانة التي وُلِدَ عليها، ومن ثمّ جمع بين المسيحية الإنجيلية والاشتراكية الثورية.

في عام ١٩٨٠، أنشأ مويفا وإيساك سو «مجلس ناجالاند الاشتراكي الوطني». بحلول ذلك الوقت كانت الإمدادات الصينية قد انقطعت، فاستعاض عنها مويفا بإقامة صلات مع جماعات أخرى من المتمردين في شمال شرقي الهند وبورما. وقد نقل صحفي التقى مويفا في مخبئه بالغابة رأيّه المتمثّل في أنّ «الأمل الوحيد أمام قبائل ناجا في الحصول على استقلالها هو أنّ تَنَفَّكَّ الهند ذاتها». كانت لزعيم قبائل ناجا ذاك صلاتٌ بمتطرفين سيخ وانفصاليين كشميريين، و«كان لديه أمل وطيد في أنّ تنشأ حركة مماثلة بين التاميليين في جنوب الهند، ممّا من شأنه أن يُلقِي بالبلاد في بحر الفوضى التي يَتِمَّنّاها».²³

كان أقوى أتباع مويفا من أبناء قبيلته تانجكول، الذين عاشوا في المناطق المرتفعة من مانيبور؛ فلو كان لدولة ناجا التشكّل يومًا، لكانت تلك المرتفعات جزءًا منها. إلا أنّه في ظل الظروف التي كانت سائدة آنذاك، لم يكن التانجكول راضين تمامًا عن حكم جماعة ميتي الهندوسية لهم، وهي الجماعة السكانية المسيطرة في مانيبور. وإذ شعرت الحكومة الهندية بالقلق إزاء تشكّل مجلس ناجالاند الاشتراكي الوطني، زادت انتشار قواتها في منطقة أُكرول بمانيبور. وفي ١٩ فبراير ١٩٨٢، نصب المتمرّدون سَرَكًا لقافلة عسكرية مارةً من طريق إمبال-أُكرول، قتلوا من جرّائه اثنين وعشرين جنديًا من الكتيبة السيخية، بينهم ضُباط؛ فردّ الجيش بثورة عارمة، إذ انطلق يفتش كلّ قرية في المنطقة، فيعتدي على رجالها ويهاجم نساءها. وقد ذهب فريقٌ معنيٌّ بالحريات المدنية لزيارة المنطقة، وسجّل

إفادات الضحايا؛ فوجد أنه «على الرغم من أنَّ قلةً من الناس تؤيد الجماعات السرية، فقد كانوا جميعًا مشتبَّهًا بهم في نظر الجيش».²⁴

٤

نشأت حركات مطالبة بإقامة ولايات منفصلة أو جديدة داخل الاتحاد الهندي، وحركات مطالبة بمزيد من الاستقلالية في الحكم داخل حدود الولايات القائمة؛ ففي معقل حزب المؤتمر القديم، أندرا براديش، تزايدَ السخط إزاء ميل الحكومة المركزية إلى «فرض» رؤساء وزراء الولاية؛ ففي الفترة ما بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٢ غيّرت السيدة غاندي رئيس وزراء الولاية ما لا يقل عن أربع مرات. وفي فبراير ١٩٨٢، ذهب رئيس الوزراء الجديد تي أنجايه إلى مطار حيدر أباد لاستقبال راجيف غاندي، مصطحبًا معه مجموعة كبيرة من المؤيدين حاملين أطواق الزهور؛ فوبَّخَ راجيف رئيس الوزراء على اصطحابه ذلك الحشد إلى المطار، في شدةٍ دمعت لها عينا أنجايه.²⁵

استُشعِرت الإهانة على المستويين الشخصي والجمعي؛ إذ صوّرها الإعلام الناطق باللغة التيلوجوية على أنها إهانةٌ لكبرياء الأندريين. كان ممّن استفزّتهم تلك الواقعة إلى الحركة الممثل السينمائي العظيم إن تي راما راو (المعروف بإن تي آر)، الذي مثّل للسينما التيلوجوية ما مثله إم جي آر للسينما التاميلية؛ بطلاً ونجمًا مشهورًا باعتراف الجميع. ذهب أحد التقديرات إلى أنَّ راو مثّل في ١٥٠ فيلمًا، و ٣٠٠ فيلم وفقًا لتقدير آخر. (فضّل مصدر آخر تحرّي الدقة، محدّدًا عدد الأفلام بأنها ٢٩٢).

خلافاً لإم جي آر، لم يكن لإن تي آر ماضٍ سياسي. وإضافةً إلى ذلك، لم تكن أفلامه تحمل في المعتاد رسالةً اجتماعية (كانت قائمة بالأساس على قصص الأساطير والخرافات). ثم إنّه — على أعتاب عامه الستين — أسّس حزبًا إقليميًا جديدًا؛ «تيلوجو ديسام»، يُعبّر عن «كبرياء ٦٠ مليون شخص من متحدثي التيلوجوية واحترامهم لذاتهم». وقال إنَّ ولاية أندرا براديش العظيمة لن تُعامل معاملة أحد «الفروع التابعة» لحزب المؤتمر بعد اليوم.²⁶

تأسّس الحزب الجديد في مارس ١٩٨٢، وكان من المُزمع عقدُ انتخابات مجلس الولاية في نهاية العام؛ ففي إطار تحضير إن تي آر للانتخابات، طاف بأنحاء الولاية، مُنذّرًا بإدارة حزب المؤتمر «الفاسدة». واستقلّ في أسفاره شاحنة صغيرة عُدّت لتبدو مثل عربات الخيول. وفي المؤتمرات الشعبية كان يخرج من العربة في مشهد درامي، معتليًا

منصة تُرْفَع بالاستعانة بمولد كهرباء. كان يرتدي ملابس بلون الزعفران عادةً، وهو لون نكران الذات، دلالة على أنه قد تَخَلَّى عن عمله في الأفلام لخدمة الشعب؛ فكان البطل الأسطوري الذي تحوّل إلى حقيقة، وقد جاء ليُخَلِّص العالم من الطمع والفساد، ويجلب العدل للجميع؛ فحضرت النساء إلى اجتماعاته وفودًا، وهو بدوره وعدهن بجامعاتٍ خاصةً بهن ووضّع متميِّز في توزيع وظائف القطاع الحكومي.²⁷

في حين أنّ الصحافة القومية كانت متشكّكة إزاء احتمالات نجاح إن تي آر، أُلقت الصحيفة اليومية الكبرى «إينادو» الصادرة باللغة التيلوجوية ثقلها الكبير وراءه، وكُوِفَت ثقتها عندما فاز حزب تيلوجو ديسام بأغلبية الثلثين في مجلس الولاية. وفي الأسبوع الثاني من يناير ١٩٨٣، أدّى إن تي آر قَسَم رئاسة الوزراء في ميدان الفاتح بحيدر أباد، بينما تدفّق جمهورٌ قوامه ٢٠٠ ألف من الأندريين المهلّلين إلى الساحة.²⁸

كان من أولى الخطوات التي اتخذها إن تي آر بعد وصوله إلى السلطة هو إصدار تعليمات لإدارة الغذاء في حكومته ببيع كيلو الأرز بروبيتين، وفاءً بعهدٍ قطعه قبل الانتخابات. وتصرّف بصفة عامة كأنما هو الحزب والحكومة أيضًا، محاكيًا في ذلك صديقه إم جي آر وكذلك غريمته إنديرا غاندي. وعن ذلك قال أحد الاشتراكيين مُعلّقًا: «إذا كانت رئيسة الوزراء تظن أنها الهند، فإن تي آر يتصرّف كأنه الممثل الوحيد لخمسة وستين مليون متحدث باللغة التيلوجوية؛ فأعضاء المجلس التشريعي المنتمين إلى حزب تيلوجو ديسام لا دور لهم في تشكيل سياسات الحكومة وبرامجها؛ فتي إر هو المتحكم في الأمور في منصبَي رئيس وزراء الولاية ورئيس الحزب على حدٍّ سواء.»²⁹ ومثل السيدة غاندي أيضًا، كان إن تي آر منحازًا لأسرته، كما في سماحه لابنه ببناء ستوديو سينمائي على أرضٍ غير مرخّصة.³⁰

٥

كان ثمة حركة أخرى أكثر خطورةً تطالب بالحكم الذاتي، تتشكّل في ولاية آسام. نقول «أكثر خطورةً» لأنها ناجمة عن آراء أطياف واسعة من السكان عوضًا عن الكاريزما الفردية، ولأنّ موقع الولاية لم يكن في قلب الهند وإنما في طرفٍ منها لطالما ثارت فيه المتاعب.

كانت آسام تتقاسم حدودها مع غرب البنغال وعدة ولايات في الشمال الشرقي، إضافةً إلى دولتي بنجلاديش وبوتان. كانت اللغة الآسامية هي لغة الولاية، ولكن اللغة البنغالية

كانت واسعة الانتشار فيها أيضًا، وكان ثمة تاريخٌ طويل من العداء بين متحدثي اللغتين؛ فقد سيطرَ البنغاليون على الدرجتين الوسطى والدنيا في حكومة الاستعمار، ومارسوا بصفتهم موظفين ومعلمين وقضاةً نفوذًا وسلطةً كبيرين على السكان المحليين الآساميين، معاملين إياهم بترُّفٍ بل حتى بازدراء أيضًا. بدءًا من أواخر القرن التاسع عشر، بدأ الفلاحون البنغاليون المتعطشون إلى الأرض في الانتقال إلى غابات آسام ومنخفضاتها، واستمر ذلك النزوح بعد الاستقلال، مع ازدياد سرعة وتيرته متى تعرَّض شرق البنغال — أو ما أصبح فيما بعدُ بنجلاديش — لاضطرابات سياسية أو أزمات اقتصادية. في سبعينيات القرن العشرين، على سبيل المثال، قفز عدد النازحين المسجلين في آسام من ٦,٢ ملايين نسمة إلى قرابة ٩ ملايين نسمة، في زيادةٍ تُعزى بالأساس إلى السكان النازحين من بنجلاديش.³¹

كان الآساميون يخشون التعرُّض للتبعية الثقافية على يد الطبقة الوسطى البنغالية، وللغزو الديموغرافي على يد الفلاحين البنغاليين؛ فحدثت نوبات من أعمال الشغب في الخمسينيات والستينيات، استهدفت إعادة النازحين من حيث أتوا. إلا أنَّ تلك المشاعر لم تتحوَّل إلى حركة اجتماعية واسعة الانتشار إلا في أواخر السبعينيات من القرن العشرين.³² كان التنظيم المحوري في هذا التحوُّل هو اتحاد طلاب عموم آسام. امتدَّت شبكة ذلك التنظيم إلى جميع أنحاء الولاية، حيث كانت اتحادات الطلاب في المدارس والكلية كافة تابعة لها؛ فبدءًا من عام ١٩٧٩ وطوال الأعوام الخمسة التالية، قاد اتحاد طلاب عموم آسام مئات الإضرابات والمسيرات، الرامية إلى الضغط على الحكومة المركزية من أجل تطهير آسام من المتسلِّين.

استندت حجة القوميين الآساميين إلى الثقافة والديموغرافيا، ثم أضاف اتحاد طلاب عموم آسام أساسًا ثالثًا، وهو الاقتصاد؛ فقد كان جليًّا أنَّ اقتصاد آسام واقع تحت سيطرة أغراب عنها؛ فحقول الشاي الغنية في الولاية كانت مملوكةً في معظمها لشركات مقراتها في لندن أو كلكتا. وكانت آسام تتمتع بحقول النفط الأعلى إنتاجيةً في الهند، إلا أنَّ التنقيب عن النفط كان مسئوليةً شركات قطاع عام لا توظِّف سوى قلة من السكان المحليين (وخلَّت مستويات الإدارة العليا منهم تمامًا)، والأدهى من ذلك أنَّ النفط كان يُرسَل بعد ذلك إلى معامل تكرير في ولايات أخرى. أما التجارة وتداول السلع المحليين فسَيطَرَ عليهما المارواريون من راجستان؛ فبصفة عامة، كانت آسام «مستعمرةً داخلية»، تمدُّ الهند الحضرية بالمواد الخام الرخيصة حتى تعالجها الأخيرة وتربح منها.

تَمَثَّلَ المطلب الأكبر لدى حركة آسام في وضع سياسة اقتصادية جديدة، حتى يتمكّن سكان الولاية من إدرار الدخل وتوفير فرص عمل من خلال التوظيف الأمثل لمواردها الطبيعية. إلا أنّ الطلب الأكثر إلحاحاً تمثّل في حذف أسماء النازحين من قوائم النازحين، تهيئةً لترحيلهم من الولاية. أفضى ذلك إلى استقطاب طائفيٍّ مؤسف، وإن كان حتمياً على الأرجح؛ نظراً لأنّ كثيراً من آخر النازحين كانوا في الواقع مسلمين. واثمّ حزب المؤتمر — الذي أمسك بزمام الحكم في الحكومة المركزية ولطالما كان الحزب المسيطر في الولاية — بحماية النازحين باعتبارهم كتلةً تصويتية حبيسة. وكان ممّا عَجَّلَ بعملية الاستقطاب أيضاً تشكُّل اتحاد طلاب الأقليات لعموم آسام.³³

وجد صحفي من دلهي في زيارة إلى آسام في صيف ١٩٨٠ أنّ «الحركة اكتسبت نطاقاً هائلاً بلا شك»؛ فهي لم تعدّ مقتصرةً على المتعلّمين ولا الأشخاص الفصحي اللسان؛ فقد شعر الآساميون كلهم «بالسخط المتزايد، والقنوط؛ فألى جانب المشاعر المعادية للأغراب، تولّدت لدى الحركة توجّهات خطيرة أخرى؛ من معاداة البنغاليين واليساريين والمسلمين وغير الآساميين، بل ظهر أيضاً توجّهٌ بطيء، لكنه ملحوظ، إزاء معاداة الهنود أنفسهم».³⁴ فهُوجِمَ البنغاليون، وأُحرِقت منازلهم. إلا أنّ الحكومة المركزية استُهدفت أيضاً؛ فقد اقتلع أفراد مخربون قضبان السكك الحديدية، وأوقف اتحاد طلاب عموم آسام تصدير الخشب الرقائقي والجوت، بل إنّه نجح في وقف تدفق النفط، ممّا اضطرّت معه الحكومة إلى إعلان أنّ خط الأنابيب والأرض الممتدة حتى مسافة نصف كيلومتر على جانبيه «منطقة محمية». وفي النهاية اضطرت إلى استدعاء الجيش لجلب إمدادات النفط من آسام إلى معمل تكرير في ولاية بيهار البعيدة.³⁵

في الأسبوع الأخير من يوليو ١٩٨٠، حدّرت رئيسة الوزراء اتحاد طلاب عموم آسام من أنّ تصرفاتهم يمكن أن تستتبع عقاباً، وسألت: «لنفترض أنّ الولايات الأخرى رفضت إمداد آسام بالصُّلب؛ فكيف سيتسنى للآساميين تطوير صناعتهم؟» فقد كانت الفيدرالية الهندية قائمةً على الاعتماد المتبادل؛ «لا يمكن لأي وحدة الاستمرار إلا في ظل وحدة أكبر، وإلا فاقت الضغوط الخارجية الاحتمال».³⁶

إلا أنّه في نفس وقت إصدار هذا التحذير، كانت الحكومة المركزية قد بدأت المفاوضات مع زعماء اتحاد طلاب عموم آسام. استمرت المحادثات طوال الأعوام الثلاثة التالية، بصفة متقطعة؛ حيث كانت الإضرابات والاحتجاجات تشتعل من جديد متى توقّفت المحادثات. كان طرفا المفاوضات رسمياً هما اتحاد طلاب عموم آسام من ناحية، ووزارة الداخلية

من الناحية الأخرى. إلا أنَّ وسطاء كُنُزًا اسْتُعِينَ بهم أيضًا، منهم مؤسسة غاندي للسلام ورئيس وزراء مانيبور؛ آر كيه دورندرا سينج. كانت القضية موضع الخلاف الحقيقي هي تحديد التاريخ النهائي الذي يمكن أن يُعتَبَر أَيُّ نزوح إلى الولاية بعده «غير شرعي». كان اتحاد طلاب عموم آسام يريد شطبَ أَيِّ نازح جاء بعد عام ١٩٥١ من قائمة النازحين وترحيله، أما الحكومة الهندية فرأت في ذلك تعديًا على المبدأ الفيدرالي؛ إذ انتهك حرية المواطنين في التنقل بين مختلف أنحاء البلاد. إلا أنها كانت مستعدةً لقبول عام ١٩٧١ تاريخًا نهائيًا؛ لأنَّ مجريات الأحداث في باكستان الشرقية عام ١٩٧١ كانت قد استثارت نزوحًا غير مسبوق عبر الحدود يمكن اعتباره «غير طبيعي».

وفقًا لإحدى الروايات، التقى ممثلو الحكومة واتحاد طلاب عموم آسام في ١١٤ يومًا في أعوام ١٩٨٠ و ١٩٨١ و ١٩٨٢، طُرِحت خلالها تسويات متنوعة؛ إحداها اقترحتُها مؤسسة غاندي للسلام، ومفادها مَنْح مَنْ دخلوا آسام بين عامي ١٩٥١ و ١٩٦١ حقَّ الإقامة وحقَّ التصويت (المواطنة فعليًا)، وتوزيعُ الوافدين بين عامي ١٩٦١ و ١٩٧١ على ولايات الهند الأخرى، وترحيل مَنْ جاءوا بعد ٢٥ مارس ١٩٧١ (تاريخ إعلان بنجلاديش دولة ذات سيادة).³⁷

إلا أن الوضع بدأ مستعصيًا؛ فقد اسْتُؤْنِفَ النزاع، واتَّخذ صورًا أسوأ؛ ففي واقعة بشعة حدثت في فبراير ١٩٨٣، ذبح حشد كبير غاضب من الآساميين والقبليين مئات المسلمين البنغاليين؛ لتتحقق بذلك نبوءة الصحفي ديفدَتَ الحزينة، الذي أشار — في تعليق كتبه بينما كانت المحادثات بين الحركة والحكومة في مراحلها المبكرة — إلى أنَّه إن لم يتم التوصل إلى حلٍّ ما، «فمثل نهر براهماپوترا الثائر الذي يجري مسافة ٤٥٠ ميلًا في آسام، سوف تجلب مشاعرُ الاستياء والسخط العارمة الويلَ هي الأخرى».³⁸

٦

تزامنت مع حركة آسام اضطراباتٌ أخطر منها حتى مطالبة بزيادة الحكم الذاتي في ولاية البنجاب. وأقول «أخطر منها حتى» لأن البنجاب كانت متاخمة لباكستان، البلد الذي دخلت الهند في ثلاثة حروب معه. وإضافةً إلى ذلك، كانت الأغلبية السكانية في الولاية من السيخ لا الهندوس؛ ومن ثَمَّ أُضِيفَ إلى الانتماءَيْن الأساسيين المتمثلين في اللغة والإقليم، العنصرُ الذي يُحتمل أن يكون فتاكًا؛ ألا وهو الدين.

كما في آسام، كان «الإضطراب» أو «الحركة» أو «الأزمة» (وهي ثلاثة من أسماء عديدة له) في البنجاب ناجماً عن أسباب مباشرة وأخرى غير مباشرة؛ فقد كان ثمة قطاعٌ من النخبة السيخية المثقفة يأمل — بصورة أو أخرى — في إعادة الولاية السيخية التي حكمها المهرابا رانجيت سينج في النصف الأول من القرن التاسع عشر، بينما اكتفى آخرون بالتطلع إلى فترة التقسيم، وما تعرّضت له طائفتهم من مآسٍ وخسائر آنذاك؛ فقد استغرق إجبار نيودلهي على تشكيل مقاطعة ذات أغلبية سيخية داخل الهند عشرين عاماً من الكفاح شبه المتواصل. إلا أنه حتى بعد تشكّل البنجاب الجديدة عام ١٩٦٦، لم يتمكّن الحزب السياسي السيخي الأكبر — أكالي دال — من إحكام قبضته على الولاية. وكان مما ولّد ضغائن عميقة الأثر أنه بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٦٩، اضطرّ حزبُ أكالي دال إلى تشكيل ائتلافات غير مستقرة مع أحزاب «هندوسية» مثل جانا سانج، في حين أن حزب المؤتمر المنافس له تمكّن من السيطرة على مقاليد حكم البنجاب في عام ١٩٧١ بمفرده.³⁹

في أكتوبر ١٩٧٣ مرتت اللجنة العاملة لحزب أكالي دال «بيان أنانديبور صاحب»، الذي طالبت فيه الحكومة الهندية بتسليم تشانديجار إلى البنجاب (كانت المدينة مشتركة بين البنجاب وهاريانا)، وكذلك تسليم المناطق الأخرى الناطقة بالبنجابية التي كانت تابعة لولايات أخرى آنذاك، وزيادة نسبة السيخ في الجيش. وفي مطالبتها بتعديل الدستور الهندي فيما يخص «المبادئ الفيدرالية الحقيقية»، قالت إنه «في البنجاب الجديدة هذه وفي غيرها من الولايات، سوف يقتصر تدخّل الحكومة المركزية على شئون الدفاع والعلاقات الخارجية والعُملة والإدارة العامة، بينما تقع كافة الإدارات الأخرى ضمن نطاق اختصاص البنجاب (والولايات الأخرى) التي سيكون لها كامل الحق في سنّ قوانينها الخاصة في تلك الموضوعات».

يمكن تأويل هذا البيان على أنه مجرد سعي إلى الوفاء بوعد الحكم الذاتي للولايات، الذي ألح إليه الدستور. إلا أنه قابل أيضاً لأن تكون له تأويلات أكثر خطورة؛ فقد تحدّث ديباجته عن أكالي دال باعتباره «التجسيد الحيّ لآمال «الأمة» السيخية وتطلّعاتها». وحُدّد «الهدف السياسي للمجتمع السيخي» بأنه: «غلبة الخالصة (جماعة السيخ)»، بينما تمثّلت «السياسة الجوهرية» لأكالي دال في «الوصول إلى هذا الحق الطبيعي للخالصة، عن طريق تهيئة بيئة ووضع سياسيٍّ مُواتين».⁴⁰

ربما لم يكن عام ١٩٧٣ الوقت الأمثل لتقديم تلك المطالب، بينما كانت السيدة غاندي منتشيةً بالنصر الذي أحرزته في الحرب الأخيرة، والحكومة المركزية أقوى من أي وقت مضى. وقد زادت سلطاته أكثر مع فرض الطوارئ، عندما سُجِنَ آلاف الأعضاء في حزب أكالي. ولكن حالة الطوارئ رُفِعَت عام ١٩٧٧، وعُقدَت الانتخابات، ومُنِيَ حزبُ المؤتمر بهزيمة نكراء شاملة؛ فمع وصول أكالي دال إلى السلطة في البنجاب، عادت مطالب بيان أناندبور صاحب إلى الحياة، وأُضيفَت إليها مطالبُ جديدة. تَضَمَّنَتْ خسائرُ التقسيم نهرين من الأنهار الخمسة التي يُعزَى إليها اسم الولاية. وكأنَّ ذلك لم يكن شيئاً بما فيه الكفاية، فقد اضْطُرَّت ولاية البنجاب الهندية إلى تقاسم الأنهار الثلاثة المتبقية مع ولايتي هاريانا وراجستان؛ فزعم أعضاء حزب أكالي أنهم يحقُّ لهم الحصول على حصة أكبر من مياه تلك الأنهار، وصاحبَ ذلك المطلبَ الاقتصادي آخرُ ثقافيٍّ، تَمَثَّلَ في اعتبار أمريتسار — مقر قدس الأقداس لدى السيخ، المعبد الذهبي — «مدينة مقدسة».⁴¹

في أبريل ١٩٧٨ انعقد مؤتمر شعبي في أمريتسار لطائفة دينية، هي النيرانكاري. كانت تلك الطائفة تعتبر نفسها من السيخ، ولكن نظراً لأنها تؤمن بأن هناك جورو حيٍّ بعد الجورو جرانت صاحب، فقد اعتبرهم السيخ كُفَّارًا. وإذ أمسك حزب أكالي دال بزمام السلطة، أعرب بعض الكهنة عن شعورهم بالعار لانتهاك حرمة المدينة المقدسة بوجود هؤلاء. كان زعيم المعارضة في مؤتمر النيرانكاري واعظاً مغموراً حتى ذلك الحين، يدعى جرنيل سينج بيندرانوال. وُلِدَ بيندرانوال في أسرة سيخية من الجات، وكان قد ترك زوجته وأبنائه لإدارة معهد ديني يدعى دَمَدَمِي تَكسال. كان شخصية ذات حضور مؤثر؛ إذ تجاوزَ طولُه ستة أقدام، وكان قوامه رشيقاً رياضياً، وعيناه نافذتين، ويرتدي عباءة ررقاء طويلة. وكان أيضاً واعظاً مؤثراً بل ملهماً أيضاً، واسع المعرفة بالنصوص السيخية، وقد زعم أنَّ السيخ «عبيد في الهند المستقلة»، يعانون الاضطهاد على يد الهندوس. وأراد بيندرانوال من السيخ أن يُطهروا أنفسهم ويعودوا إلى أُسُس عقيدتهم. وتحدث باحتقار عن الهنودسي الفاسد الواهن، ولكنه استهزأ أكثر بالسيخي العصري، الذي نسي نفسه تماماً إلى حدٍّ أنه قصَّ شعره وأصبح يُدخِّن التبغ ويُعاقر الخمر.⁴²

ذهب البعض إلى أنَّ بيندرانوال كان صنيعة يد سانجاي غاندي ووزير داخلية الاتحاد زايل سينج (الذي كان رئيس وزراء البنجاب سابقاً هو نفسه) للتصدي لحزب أكالي دال؛ ففي سبتمبر ١٩٨٢، كتبت الصحيفة عائشة كاجال أنَّ بيندرانوال «كان في الأصل صنيعة يد الحكومة المركزية التي أنزلته إلى الساحة بغية تقليص دائرة نفوذ حزب

أكالي دال».⁴³ والكلمة المحورية هنا هي «في الأصل»؛ فأياً كان مَنْ رَوَّج لبيندرانوال في أول الأمر، فهو سرعان ما أظهرَ كاريزمته وتأثيرَه المستقلين؛ فقد انجذب إليه كثير من الجات ذوي الخلفية الريفية، الذين شهدوا احتكار كبار ملاك الأراضي لمكاسب الثورة الخضراء. وجاء أتباع آخرون من الطوائف السيخية الدنيا المتمثلة في العمال والحرفيين، الذين ارتأوا في عملية التطهير ارتقاءً اجتماعياً لهم أنفسهم. وقد استفاد بيندرانوال أيضاً من زيادة التدُّين بصفة عامة، التي تبعت — في البنجاب كما في بعض المناطق الأخرى — النمو الاقتصادي السريع وغير المتوقع.⁴⁴

ولكن دعونا نعد إلى مؤتمر النيرانكاري في أمريتسار في أبريل ١٩٧٨؛ فأثناء انعقاده، ألقى بيندرانوال خطبة عصماء غاضبة من داخل المعبد الذهبي؛ فحرَّكت كلماته مشاعرَ جمهرةٍ من السيخ ليهاجموا مكان التقاء الكفرة؛ فقاومهم النارينكاري، ولقيَ خمسة عشر شخصاً مصرعهم في المعركة.

وتعرَّضَ كبرياء السيخ لضربة أخرى عام ١٩٨٠، عندما أُقيلَ حزب أكالي دال من الحكومة، وعاد حزب المؤتمر إلى مقاعد السُّلطة في البنجاب؛ ففي شهر يونيو من ذلك العام، التقت جماعة من الطلاب في المعبد الذهبي، وأعلنت قيام جمهورية سيخية مستقلة، وأطلقوا على الجمهورية اسم خالستان، واختاروا لها رئيساً؛ هو جاجيت سينج تشاوهان، السياسي السيخي المقيم في لندن. كان سيخيو المهجر هم الواقفين وراء هذه الخطوة بالأساس، وصدر الإعلان في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وفرنسا في وقت واحد.⁴⁵

لم تكن الحكومة في دلهي شديدةَ القلق حيال هذه العناصر الهامشية؛ فقد كان انتباهها مُنصبّاً على أكالي دالي، الذي اختار طريقَ المواجهة لدى إبعاده عن السلطة؛ فقد استقرَّ زعيمه الجديد — سانت هرتشران سينج لونجوال — في المعبد الذهبي، حيث طَفِقَ يعلن عن نزول التظاهرات إلى الشوارع احتجاجاً على موضوعات متنوعة، مثل تسليم تشانديجار أو زيادة الحصة الموزعة من مياه القنوات. أما بيندرانوال فعمل في جزء آخر من المعبد؛ فقد اكتسب مجموعةً من الأتباع المخلصين المدجَّجين بالسلاح، الذين اضطلعوا بدور الأعوان والحرس الشخصيين له، كما اضطلعوا من حين لآخر بوظيفة القَتلة غير المأجورين لحسابه.

في أوائل الثمانينيات، كان ثمة حالة من التعايش القَلَق بين سياسة التحريض على الثورات وسياسة الاغتيالات؛ ففي أبريل ١٩٨٠ أردي زعيم النيرانكاري بابا جورتشاران

سينج قتيلاً في نيودلهي، وساد ظنٌ واسعٌ النطاق بأنَّ بيندرانوال كان وراء مقتله، ولكن لم يُتَّخذ أيُّ إجراءٍ ضده. ثم جاء اغتيال لالا جاجت نارايين في سبتمبر ١٩٨١، المحرر الواسع التأثير الذي أثار جدلاً عنيفاً ضد التطرف السيخي. في هذه المرة صدرت مذكرة اعتقال في حق بيندرانوال، وذهبت الشرطة للقبض عليه في معبد سيخي بولاية هاريانا، وعندما وصلت إليه كان قد عاد ليحتمي بمعهد الديني في البنجاب. فأراد رئيس وزراء الولاية، دربارا سينج، أن يذهب لاعتقاله ولكن وزير الداخلية، زایل سينج، ثناه عن ذلك تخوفاً من تبعات مثل تلك الخطوة. ثم أرسل بيندرانوال خبراً مفاده أنه مستعد للاعتقال، ولكن على يد سيخ ملتحين وفي الوقت الذي يختاره هو، ومماً يدعو للعجب أن حكومة البنجاب استجابت لتلك الشروط المهينة؛ فبعد مرور أسبوعين على حادثة الاغتيال، سلم نفسه أمام المعهد الديني الذي يُديره، بينما راح جمهور من مؤيديه يهتف بالشعارات ويقذف رجال الشرطة بالحجارة. وهاجم أتباعه ممتلكات الدولة في عدة أماكن أخرى، مستفزين الشرطة لإطلاق النار عليهم. ووفقاً لإحدى الروايات، فقد لقيَ نحو اثني عشر شخصاً مصرعهم في أعمال العنف المحيطة باعتقال بيندرانوال.⁴⁶

أُطلق صراح بيندرانوال بعد ثلاثة أسابيع لعدم كفاية الأدلة؛ فكتب اثنان من مُسجلي وقائع ثورة البنجاب أن «إطلاق سراح بيندرانوال مثَّل نقطة التحول في مساره المهني؛ فقد أصبح يُنظر إليه على أنه بطل تحدَّى الحكومة الهندية وهزمها». وقال آخر إنَّ بيندرانوال «حوَّل نفسه»، باستخدام الأحداث الدرامية المقترنة باعتقاله، «من متهم بالقتل إلى قوة سياسية جديدة».⁴⁷

أثناء عام ١٩٨٢، دارت عدة جولات من المفاوضات بين الحكومة المركزية وحزب أكالي دال، ولكن دون التوصل إلى اتفاق؛ إذ ظلَّ حجرَي العثرة كلٌّ من مسألة المناطق التي سوف تتنازل عنها البنجاب لولاية هاريانا مقابل تشانديجار، ومسألة تقاسم مياه الأنهار. وفي ٢٦ يناير ١٩٨٣ — عيد الجمهورية — استقال المشرَّعون المنتمون إلى حزب أكالي دال من مجلس الولاية، وربما أَلَمَحَ توقيتُ إقدامهم على هذا التصرف إلى تدبُّب التزامهم بالدستور الهندي؛ فقد اضطرَّهم التحدي الذي مثَّله بيندرانوال إلى اتِّخاذ منحنى أكثر تطرفاً؛ فقد أصبح أعضاء حزب أكالي دال ينزعون إلى تشبيه حُكم حزب المؤتمر بعهد المغول البائد المشؤوم، وبدءوا يُنظِّمون «فرقاً استشهادية» لمحاربة مُعذِّبي السيخ الجُدُد.⁴⁸

في ٢٢ أبريل ١٩٨٣، قُتِلَ شُرْطِيٌّ سيخي رفيع المستوى — إيه إس أتوال — لدى خروجه من المعبد الذهبي بعد تأدية الصلاة فيه، ثم دخل الرجل الذي أطلق عليه النار عن قُرْبِ المعبد بكل هدوء؛ فأُسْفَرَ مقتلُ أتوال عن زيادة انخفاض الروح المعنوية لقوات الشرطة البنجابية، التي كانت أغلبيتها هي نفسها من السيخ. وأعقبَتْ ذلك نوبةٌ من سرقات البنوك. وبدأت قطاعات من الأقلية الهندوسية تفرُّ من الولاية، أما المتبقون منها فنظَّموا أنفسهم تحت لواء «قوة دفاعية» هندوسية، وبدأت قرونٌ من العلاقات السِّلْمِيَّة بين الهندوس والسيخ تنهار تحت الضغط.

في حوارات أجراها بيندرانوال مع الصحافة، وَصَفَ السيخَ بأنهم «قوم منفصلون». تُفَسِّرُ لفظة «قوم» أحياناً بمعنى «مجتمع»، ولكن المرجح أيضاً أن تُؤوَّلَ أيضاً بمعنى «أُمَّة». وقال إنه لم يطالبَ بخالستان، لكنها إِنْ عُرِضَتْ عليه فلن يرفضها. وسَخِرَ من رئيسة الوزراء باعتبارها «بانديتين»، ابنة برهمي، وهو وصف مشحون بالازدراء الذي كَنَّه السيخ من الجات لَمَن يُعْمِلُونَ عقولَهم عوضاً عن أيديهم. وعند سؤاله عمَّا إذا كان سيقابل السيدة غاندي، أجاب: «لا أود مقابلتها، لكنها إذا كانت تريد مقابلي، فيمكنها المجيء إلى هنا».⁴⁹

وكان بيندرانوال من الممكن أن يتحدث مع أتباعه بصراحة أكبر؛ إذ قال لهم ذات مرة: «إذا جاء الهندوس بحثاً عنكم، فَهَشِّمُوا رءوسَهم بهواتيات أجهزة التلفزيون». وَذَكَرَهم بالتاريخ البطولي للسيخ؛ فعندما حاولَ المغول القضاء على الجورو، «حَارَبَ آبَاؤُنَا وقد كانوا ٤٠ سيخياً مقابل ١٠٠ ألف باغ». وقال لهم إنهم بإمكانهم فعل الشيء ذاته مع قاهرِيهم الجدد. وكان أمامهم نموذج معاصر أيضاً؛ هو إسرائيل. فقد قال بيندرانوال إنَّه إِنْ كان في إمكان القلة اليهودية هناك السيطرةُ على العرب الذين يفوقونهم عدداً بكثير، فالسيخ يمكنهم فعلُ الشيء نفسه مع الهندوس.⁵⁰

في ٥ أكتوبر ١٩٨٣، أَوْقَفَ إرهابيون حافلةً على الطريق السريع، ثم انتَقَوْا منها الركاب الهندوس، وأطلقوا عليهم الرصاص، وفي اليوم التالي فُرِضَ الحكم الرئاسي على الولاية. وفي الأسابيع الأخيرة من عام ١٩٨٣، أقام بيندرانوال في «أكال تخت»، المبنى الذي يلي المعبد الذهبي مباشرةً في الأهمية؛ فالأخير، الذي يقع في وسط بحيرة زرقاء رقراقة، يجلُّه السيخ باعتباره مقرَّ السلطة الروحانية. أما الأول، وهو بناء رخامي مهيب قائم شمال المعبد الذهبي مباشرةً، فمَثَّلَ في الماضي مقرَّ السلطة الدنيوية. وكان أكال تخت هو المكان الذي أُصْدِرَ منه الجورو العظماء تعاليمَهم، وهي الأوامر التي كان على السيخ

جميعاً اتّباعها واحترامها. وإلى ذلك المكان كان محاربو السيخ يأتون ليتبرّكوا قبل الشروع في حملاتهم المسلحة ضد قاهريهم في العصور الوسطى؛⁵¹ فكان قرارُ بيندرانوال الانتقال إلى أكال تخت آنذاك، وافتقارُ الجميع إلى الشجاعة لوقفه، أمرين مليئين بدلالات رمزية عميقة إلى أخطر حد.

٧

أثبتَ بزوغ العنف الطائفي في البنجاب خطأً كثيرٍ من النبوءات المتعلقة بتلك المقاطعة وسكانها؛ فقد قِيلَ في خمسينيات القرن العشرين إنّ السيخ سيزدادون «هندوسيةً»، بل إنهم سيصبحون إحدى طوائف العقيدة الكبرى المعتنقة في عموم الهند، عوضاً عن الوقوف بمفردهم كديانة منفصلة. وفي الستينيات قِيلَ إنّ حزب أكالي دال بعدما يذوق السلطة، سوف يتحوّل إلى «العلمانية»، ومن ثَمَّ ستتوجّه خطبُه وسياساته بعدها بالاعتبارات الاقتصادية لا الدينية. وبحلول السبعينيات، كان الصراع قد حلَّ محلَّ الوفاق في موقع الصدارة بين موضوعات العلوم الاجتماعية البنجابية، فيما عدا أنّ المتوقع كان أنّ المتاعب حينما تأتي ستنشأ على أسس طبقيّة، إثر تحوّل الثّورة الخضراء إلى ثورة حمراء. إلاّ أنّه عند الوصول إلى مطلع العقد التالي، أصبح وَضْع السيخ في الهند يُقارَن بوضْع التاميليين في سريلانكا؛ فقد كتب عالم السياسة بول والاس عام ١٩٨١ أنّه في كلتا الحالتين: «اتّحدتِ اللغة والدين والنّعة الإقليمية مكوّنين سياقاً محتمل التفجّر تسعى النخبة السياسية جاهدةً إلى احتوائه».⁵² وعلى مدار العام أو العامين التاليين، ازداد المزيج فتكاً بإضافة عنصر رابع، وهو العنف المسلّح.

كان الصراع بين الهندوس والسيخ أمراً غير مسبوق على مدار تاريخ الهند. وبينما أخذ يتبدّى، تكشّفت أيضاً صورٌ أخرى أقدم منه للصراع الاجتماعي؛ ومن ثَمَّ أطلق الصحفي إم جيه أكبر، الذي جمّع تقاريره عن عقد الثمانينيات في مجلّد واحد، على كتابه عنوان: «شغب بعد شغب»، وهو عنوان محزن، لكنه ملائم.⁵³

تمثّل أحد محاور ذلك الصراع في الطائفة بطبيعة الحال؛ فخلال شهرَيَ يناير وفبراير من عام ١٩٨١، هزّت ولاية جوجارات اشتباكاتٌ بين الطوائف المتقدمة والمتخلفة. كان محلُّ الخلاف هو مسألة حجز المقاعد في كليات الهندسة والطب للمستويات الدنيا؛ فالهاريجان تحديداً كانت نسبة تمثيلهم ضئيلة جداً في هذين المجالين، سواء أكانت في فئة الطلاب أم الأستاذة؛ فمن بين ٧٣٧ عضواً في هيئات التدريس بكليات الطب في جوجارات،

كان اثنان وعشرون منهم فقط من الهاريجان. إلا أن مطالباتهم بزيادة تمثيلهم قُوِّلت بمقاومة ضارية، واتسع نطاقُ الصراع متجاوزًا الطلابَ تمامًا؛ فحتى عمَّال النسيج في أحمد آباد، الذين لطالما كانوا متحدين تحت لواء واحد، سرعان ما فَرَّقَتْ بينهم طوائفهم الاجتماعية، ولَقِيَ خمسون شخصًا على الأقل مصرعهم في أحداث العنف.⁵⁴

تَمَثَّلَ محورُ ثانٍ للصراع في الدين، وهو أمر أكثر طبيعية؛ فقد كانت النعرة الطائفية قد أخذت تشتدُّ بدرجة مقلقة إِبَّانَ حكم حزب جاناتا؛ فمع وصول السياسيين المتحالفين مع منظمة راشتريا سوايامسيفاك سانج إلى السلطة في الحكومة المركزية والولايات، نمت قوة المنظمة ونفوذها؛ ففي عام ١٩٧٩ اندلعت أعمالُ شغبٍ كبيرةٌ في مدينة جمشيدبور معقل صناعة الصلب، وخلص تحقيق قضائي أمرت به الحكومة إلى أنَّ منظمة راشتريا سوايامسيفاك سانج «كان لها دورٌ إيجابي في تهيئة مناخٍ مُواتٍ لتَفَشِّي الاضطرابات الطائفية».⁵⁵

بعد الهزيمة النكراء التي لَقِيَهَا حزب جاناتا في انتخابات عام ١٩٨٠، انشَقَّ عنه أعضاءه الذين كانوا منتمين قَبْلًا إلى جانا سانج، لِيُؤَسَّسُوا حزبهم الخاص، وأطلقوا على ذلك الحزب اسمَ حزب بهاراتيا جاناتا، ولكن الاسم الجديد لم يكن لِيُؤَارِي فعلًا هدفًا قديمًا جدًّا؛ وهو السَّعي لتمثيل المصالح «الهندوسية» والدفع بها. والحقيقة أنَّ تشكيل حزب بهاراتيا جاناتا استهلَّ موجةً من العنف الديني في شمالي الهند وغربها؛ فقد وقعت أعمالُ شغب بين الهندوس والمسلمين في مدينتي مراد آباد (أغسطس ١٩٨٠) وميروت (بين شهري سبتمبر وأكتوبر ١٩٨٢) بأوتر براديش، وفي مدينة بهار شريف بولاية بهار بين أبريل ومايو من العام ١٩٨١، وفي مُدُن فادودارا (سبتمبر ١٩٨١) وجودرا (أكتوبر ١٩٨١) وأحمد آباد (يناير ١٩٨٢) بولاية جوجارات، وفي مدينة حيدر آباد عاصمة ولاية أندرا براديش في سبتمبر ١٩٨٣، وفي مدينتي بيواندي وبومباي خلال شهري مايو ويونيو من عام ١٩٨٤. وفي كلٍّ من تلك الحالات، كانت أعمال الشغب تستمر لأيام، متسببةً في خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات، وكانت القوات المسلحة تتدخل لإخمادها في النهاية.⁵⁶

يمكن للمرء تبين بعض السمات المتكررة في الدراسات المتعددة التي أُجْرِيت على أعمال الشغب المتعددة تلك:⁵⁷ ففي المعتاد كان الشغب يبدأ بمشاجرة تافهة في حد ذاتها؛ فربما كان نزاعٌ على قطعة أرض أو مساحة في الشارع، طالبَ بها كلٌّ من الهندوس والمسلمين. ويمكن أن تثور بسبب خنزير ضلَّ طريقه إلى داخل مسجد، أو بقرة نافقة عُثِرَ

عليها بالقرب من معبد هندوسي. وأحياناً كان السبب يتمثل في تزامن عيدين للهندوس والمسلمين، يُسفر عن التقاء مسيرات كبيرة للطرفين في الشارع.

على أي حال، فالنزاع بمجرد أن يبدأ فإنه يتصاعد بسرعة. ودور الإشاعات محوري في هذا الصدد؛ حيث يتضاعف حجم الواقعة الأصلية في كل مرة يُعاد فيها سرُّد القصة، حتى يتحول اشتباك بسيط بين فردين إلى حرب مقدسة بين ديانتين انتُهِكتا في وقت واحد. كانت المنظمات الطائفية تساهم في ذلك التصعيد، وكذلك الخصومات الحزبية؛ إذ كان السياسيون المحليون ينحازون إلى أحد الجانبين؛ فكانت الكلمات تتطوّر إلى ضربات، والقتال بالأيدي يتطوّر إلى قتال بالسيوف، ثم تتحوّل تلك الأخيرة بدورها إلى قنابل حارقة ورصاصات. وكانت الشرطة إما تقف موقف المتفرج وإما تنحاز إلى أحد الجانبين؛ ففي ولايتي بيهار وأتر براديش كانت الشرطة تحابي الهندوس على الدوام، فتشجّعهم وأحياناً تشارك حتى في نهب منازل المسلمين ومآثرهم.

كانت أعمال الشغب تقع عادةً في المدن التي يُمثّل فيها المسلمون نسبةً كبيرة من تعداد السكان — بين ٢٠٪ و ٣٠٪ — وحيث كان بعضهم قد ارتقى درجات السلم الاقتصادي في الآونة الأخيرة، كأن يتسع نطاق السوق التي يخدمها الحرفيون. وأياً كان البادئ في تلك المشاجرات — ودائماً ما كانت ثمة دعاوى ودعاوى مضادة في هذا الصدد — كان المسلمون والفقراء هم الضحايا الأساسيين؛ فالمسلمون، على الرغم من أن أعدادهم كانت كبيرة بما يكفي للمحاربة في معاقلهم، كانوا في نهاية المطاف يقلّون عدداً عن خصومهم بنسبة النصف أو الثلث. أما الفقراء فكانوا يعيشون في المناطق المزدهمة من المدينة، في منازل مبنية من خامات هشّة أو سريعة الاشتعال؛ فبمجرد أن يهب حريق، فسرعان ما يلتهم الحي بأكمله. في المقابل، كانت الطبقة الوسطى تعيش في تجمعات سكنية فسيحة تيسّرت فيها أكثر كفالة الأمن على المستويين الشخصي والجماعي.

في الهند، كانت الصراعات الطبقية والطائفية تجري في خطين متوازيين عادةً، ولكن في ثمانينيات القرن العشرين بدأت كلّ منهما تتأثّر بالأخرى على نحو غير ملحوظ. كان الحدث المحوري في هذا الشأن هو اتخاذ قرية بأكملها من الهاريجان في تاميل نادو قراراً اعتناق الإسلام؛ ففي ١٩ فبراير ١٩٨١، تحوّل ألف ساكن في ميناكشي بورام إلى الإسلام، وهم لم يغيروا دينهم وأسماءهم الشخصية فحسب، وإنما غيروا اسم قريتهم أيضاً؛ فقالوا إنّها ستُعرف باسم «رحمة نجر» منذ ذلك الحين.

أثارت تلك الواقعة السخط في أوساط منظمة راشتريا سوايامسيفاك سانج والمنظمات التابعة لها؛ فقد أُطلق نداء «الهندوسية في خطر»، وارتُئيّت في الحدث اليد الآثمة

«لأموال دول الخليج العربي»؛ فقليل إنَّ البلدان العربية تستخدم أموال النفط لنشر الدعوة إلى الإسلام في شبه القارة الهندية، وأن المسلمين الهنود متواطئون معها بكامل إرادتهم. كان الدعاة الإسلاميون ناشطين في تلك المنطقة بالفعل، ولكن قرار الهاريجان جاء أيضًا استجابةً للقهر المستمر الذي تعرَّضوا له على أيدي ملاك الأراضي من الطوائف الاجتماعية العليا، والاضطهاد الذي تعرَّضوا له في دخول المدارس والحصول على وظائف حكومية؛ فكانوا يأملون في أن يتمكنوا من فكك من الوصمة الاجتماعية باعتناق دين يؤمن بالمساواة بين المؤمنين به كافة.⁵⁸

٨

يرى المؤرخ أوجه تشابه غريبة بين السنوات الأولى في الفترة الأولى للسيدة غاندي والسنوات الأولى في فترتها الثانية؛ ففي كلتا الفترتين كانت تلك السنوات مليئة بمتابعب لا تنتهي؛ ففيما بين عامي ١٩٦٦ و ١٩٦٩ واجه حزب المؤتمر والحكومة المركزية تحديات خطيرة من داخل المنظومة الديمقراطية — على سبيل المثال، انتصار حزب درافيدا مونيترا كازاجام في مدراس وانتصار الجبهة المتحدة في البنغال — ومن خارجها، كما في تمرد الميزو والناكسل. وإضافة إلى ذلك، لاح شبح المجاعة جلياً في الأفق، وحدث نقص حاد في السلع الضرورية.

وقد شاهدنا بالفعل كيف تعاملت السيدة غاندي مع تلك الأزمات؛ حيث ساعدنا على إعادة تصوُّر الوضع آنذاك المخزونُّ الهائل من الأوراق التي حَفَظَهَا سكرتيرها الأول بي إن هاكسر. ولكن بحلول عام ١٩٨٠ كان هاكسر قد تركها، ومن ثمَّ لا يتوافر لدينا مسار من الأوراق يمكننا تتبُّعه لإعادة تصوُّر استجابتها للأزمات الجديدة، الناجمة عن نوبة جديدة من الحركات العرقية والإقليمية وعن تفاقم الصراع الطائفي.

خلال عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٠، كان المسار الذي سلكته السيدة غاندي أيديولوجياً؛ إذ أعادت تقديم نفسها في صورة منقذة الفقراء، وشكَّلت حزباً جديداً بسياسات جديدة. تُرى أي مسار كان يمكنها أن تسلك لو كان بي إن هاكسر إلى جوارها؟ أو أي مسار كان يمكنها أن تسلك لو كان سانجاي غاندي لا يزال على قيد الحياة؟

طبعاً تلك تكهنات نظرية بحتة؛ فما نعلمه فعلاً هو أنه منذ أواخر عام ١٩٨٢ أو نحوه كانت رئيسة الوزراء قد بدأت تفكر جدياً في مسألة إعادة انتخابها، فهي لم ترغب في هزيمة كالتى مُنيت بها عام ١٩٧٧؛ فقررت، تفادياً لهذا الاحتمال، أن تقدِّم نفسها

في الانتخابات في صورة منقذة الأمة، التي تصون وحدتها من القوى المثيرة للشقاق التي تَنَهَّدُهَا.⁵⁹

في الوقت نفسه كانت الأحزاب الأخرى غير حزب المؤتمر واعيةً بالقدر ذاته بالانتخابات المقبلة، وبالحاجة إلى بناء جبهة مشتركة. تَزَعَّم الجهود الرامية إلى الوحدة إن تي راما راو (إن تي آر)، الذي دعا إلى عقد اجتماع لأحزاب المعارضة في فيجايواوا في مايو ١٩٨٣، حَصَّرَه رئيس وزراء ولاية جامو وكشمير الجديد؛ فاروق عبد الله، الذي حلَّ محلَّ والده الشيخ عبد الله بعد وفاة الأخير عام ١٩٨٢.

أثارت مبادرة إن تي آر حفيظة رئيسة الوزراء، كما أثارتها مشاركة فاروق فيها؛ فعندما أُجريت الانتخابات في ولاية جامو وكشمير عام ١٩٨٣، قادت السيدة غاندي حملة ضارية من أجل حزبها. وفي خُطْبٍ أَلَقَتْها في منطقة جامو ذات الأغلبية الهندوسية، صَوَّرت فاروقًا على أنه شبه انفصالي. كان الشقاق بين جامو ووادي كشمير قد قُدِّمَ قَبْلًا في صورة الشقاق الطائفي، ولكن لم يسبق قطُّ أن حدث ذلك على يد رئيس للوزراء؛ فكانت تلك استراتيجية خَطِرَة، ثم إنها لم تُفْلِح؛ إذ أُعيد انتخاب فاروق وحزبه (حزب المؤتمر الوطني الكشميري) بأغلبية كبيرة.⁶⁰

في ذلك الوقت، تفاقم الصراع في البنجاب إلى حد مقلق؛ فقد ازدادت وتيرة الهجمات على المدنيين الهندوس. وفي ٣٠ أبريل ١٩٨٤، قُتِلَ ضابط شرطة سيخي كبير، كان أحد جَلَّادِي الإرهابيين المميزين. وفي ١٢ مايو، اغْتِيلَ أيضًا راميش تشاندر، ابن المحرر لالا جاجت نارايين وخليفته في عمله. بحلول ذلك الوقت، كان رجال بيندرانوال قد بدءوا في تحصين المعبد الذهبي، تحت إشراف شوبيج سينج، اللواء السابق في الجيش الهندي، الذي كان أحد أبطال حرب ١٩٧١ ودرَّب مقاتلي موكتي باهيني.

تحت إرشاد شوبيج، بدأ المسلحون يضعون أكياس الرمل على أبراج المراقبة، ويحتلون البنايات المرتفعة والأبراج المحيطة بمجمع المعبد الذهبي. وكان الرجال الذين شغلوا نقاط المراقبة تلك جميعهم على اتصالٍ لاسلكي بشوبيج في أكال تخت، فكان من الواضح أنهم كانوا يتوقعون هجومًا من جانب قوات الحكومة؛ فأَعِدَّت الدفاعات على أمل أن تتمكن من الصمود فترة كافية لإثارة انتفاضة عامة في أوساط الشيخ في القرى ومسيرة جماهيرية تجاه المعبد المحاصر. وُخِزنَ غذاء يكفي المدافعين شهرًا.

أخذ الجانب الآخر يستعدُّ للتحرك أيضًا؛ ففي يوم ٣١ مايو، اسْتُدْعِيَ اللواء آر إس برار من ميروت، حيث كان مسئولًا عن فرقة مشاة، وأُمِرَ بقيادة عملية تخليص المعبد من

الإرهابيين. كان برار سيخيًّا من الجات، تبعد قرية أسلافه بضعة أميال فحسب عن قرية أسلاف بيندرانوال، ثم إنه يعرف شوبيج سينج حق المعرفة؛ فسينج معلمه في الأكاديمية العسكرية الهندية في دهرادون، وقد عملاً معًا في العمليات العسكرية بينجلاديش.

تلقى برار إحاطةً من الفريق سوندرجي والفريق دبال؛ فقبل له إنَّ الحكومة تعتقد أنَّ الوضع في البنجاب لم يعد في إمكان الإدارة المدنية السيطرة عليه؛ فمحاولات الحكومة المركزية الوصول إلى تسوية مع حزب أكالي دال قد بلغت طريقًا مسدودًا؛ إذ فشل أكالي دال في إقناع بيندرانوال بتفكيك التحصينات ومغادرة المعبد. وكان أكالي دال نفسه يزداد تشددًا؛ فقد أعلن سانت لونجوال زعيمُ الحزب أنَّه سيقود حركة يوم ٣ يونيو لوقف تصدير الحبوب من الولاية. طُرحت فكرة الحصار، لكنها رُفِضت؛ خوفًا من قيام تمرد في الريف، ومن ثَمَّ قرَّرت رئيسة الوزراء، «بعد كثير من التردد»، أنَّه لا بد من طرد المسلحين بالقوة؛ فطلب من برار تخطيط وقيادة ما عُرفَ بعملية النجم الأزرق، التي تَقَرَّرَ إتمامها في غضون ثمان وأربعين ساعة إنْ أمكن، دون الإضرار بالمعبد الذهبي، وبأقل قدر ممكن من الخسائر في الأرواح.⁶¹

خلال أربع وعشرين ساعة من تلك الإحاطة بدأ الجيش يدخل أمريتسار؛ حيث تسلَّم دفة القيادة في المدينة من القوات شبه العسكرية. وفي يوم ٢ يونيو، دخل ضابط سيخي شاب المعبد، متظاهرًا بأنه أحد زوار المعبد، وأمضى ساعة متجولًا في أنحائه، مراقبًا بعناية الإعدادات الدفاعية المتخذة في المعبد. وأُرسلت دوريات أيضًا لاستطلاع نقاط المراقبة التي احتلها المسلحون في الخارج، التي كان لا بد من إزاحتها من الطريق قبل شنِّ الهجوم. في ليلة ٢ يونيو، تحدثت رئيسة الوزراء على إذاعة «أول إنديا راديو»، مناشدة «جميع قطاعات البنجاب» الإحجام عن «إراقة الدماء» والإقدام في المقابل على «نبذ الكراهية». كانت تلك الدعوة مخادعة؛ إذ كان الجيش يستعدُّ للهجوم بالفعل. وفي يوم ٣ يونيو قُطعت الطرق والسكك الحديدية وخطوط الهاتف في البنجاب، ولكن في أمريتسار نفسها رُفِعَ حظر التجوال، للسماح لزوار المعبد الذهبي بإحياء ذكرى استشهاد الجورو أرجون ديف.

في اليوم التالي حدث تبادل إطلاق نار بصورة متقطعة في محيط المعبد؛ إذ حاولت قوات الجيش إسقاط الأبراج التي يحتلها المسلحون. وطوال ذلك اليوم واليوم التالي، طلب من زوار المعبد مغادرته من خلال مكبرات الصوت، ثم بدأ الهجوم نفسه في ليلة ٥ يونيو. كان برار يأمل في السيطرة على الأجزاء الواقعة في محيط المعبد بحلول منتصف

الليل، وبعدها نُوضِع وحدة داخل أكال تخت وتُرْسَل تعزيزات؛ بحيث يُخَلَى المكان بأكمله من العناصر المسلحة بحلول صباح اليوم التالي. إلا أنَّ خطته استهانت إلى حدٍّ خطير بعدد المسلحين ومبلغ عتادهم ومهارتهم وعزيمتهم؛ فجميع نوافذ أكال تخت كانت قد غُطِيَتْ بالألواح، بينما وقف قنَّاصون وراءها لإطلاق النار من شقوق في الداخل، وتفرَّق مسلحون آخرون حاملين مدافع آلية وقنابل يدوية في أنحاء المُجَمَّع، مستفيدين من معرفتهم بممراته وشرفاته الضيقة لمباغثة القوات المتقدِّمة.

في تمام الساعة الثانية صباحاً من يوم ٦ يونيو كانت القوات متأخرة عن الجدول المحدد لها بدرجة كبيرة، وكتب برار أنَّه «نظراً لكثافة النيران التي أطلقها المسلحون من اتجاهات متعددة، لم تتمكَّن قواتنا من الاقتراب من أكال تخت مسافة كافية للتصويب بأي قدرٍ من الدقة».⁶² وفي النهاية، لَزِمَ الحصول على تصريحٍ من دلهي باستخدام الدبابات لاختراق الدفاعات. وبحلول الفجر، كانت دبابات عدة — تتراوح التقديرات بين خمس دبابات وثلاث عشرة دبابة — قد اقتحمت بوابات المعبد واحتلَّت مواقعَ فيه. راحت الدبابات تُمَطِّر أكال تخت بوابلٍ من النيران معظم ذلك اليوم، وفي المساء ارْتُئي أن إرسال قوات إلى المبنى آمن، للقبض على المدافعين الذي يمكن أن يكونوا متبقين؛ فوجدت القوات جثة شويبيج سينج في القبو، وقد ظلَّ قابضاً على بندقيته وإلى جواره جهاز اتصال لاسلكي. وعثرت القوات في القبو أيضاً على جثتي بيندرانوال وأحد أعوانه المخلصين، أمريك سينج من اتحاد الطلاب السيخ لعموم الهند.

قدَّرت الحكومة أعداد القتلى بأربعة ضباط، وتسعة وسبعين جندياً، و٤٩٢ إرهابياً. وتذهب روايات أخرى إلى أنَّ أعداد القتلى كانت أعلى من ذلك بكثير: ربما ٥٠٠ جندي وضابط أو أكثر، و٣ آلاف ممَّن سواهم، بمن في ذلك زوار كُثُر من زوار المعبد، الذين وقعوا في مرمى النيران.

قال آر إس برار معلِّقاً: «بصرف النظر عن حقيقة أنَّ تحويل بيت الرب إلى ساحة قتال، وعن أن كافة المبادئ والأسس التي دعا إليها الجورو السيخ العشرة قد ضُربَ بها عُرْضُ الحائط؛ فلا مفرَّ من الإقرار بأنَّ التصميم الذي تمسَّك به المسلحون بموقفهم، والجسارة العنيدة التي خاضوا بها المعركة، والدرجة العالية من الثقة بالنفس التي أظهروها؛ جديرة بالإشادة والاعتراف».⁶³ من المستحيل ألاَّ يتعاطف المرء مع كاتب هذه الكلمات، الذي كانت مهمته — دون شك — هي أصعب مهمة أُوكِلَتْ إلى قائدٍ في الجيش الهندي، سواء أكانت في وقت السُّلم أم الحرب. وكان تعليق الجنرال السيخي، الذي عمل

كُلُّ من برار وشوبيج تحت إمرته أثناء تحرير بنجلاديش، عن عملية النجم الأزرق هو الآتي: «لقد اسْتُخْدِمَ الجيشُ لإنهاء مشكلة تسببت فيها الحكومة. هذا هو نوع التصرف الذي سوف يُدمِّر الجيش.»⁶⁴

٩

يَبْعُدُ المعبد الذهبي مسيرة عشر دقائق عن جليانوالا باج، حيث أمر قائد لواء بريطاني قواته في أبريل ١٩١٩ بإطلاق النار على جمهور من الهنود العُزْل؛ فَلَقِيَ أكثر من ٤٠٠ شخص مصرعهم. وتحتل تلك الواقعة مكانةً مقدَّسةً في المخيلة والذاكرة القوميتين. وقد استغل المهاتما غاندي مشاعر السخط الجماعية التي استفزتها تلك الواقعة ببراعةٍ لشنَّ حملة ضد الاستعمار في جميع أنحاء البلاد. أما عملية النجم الأزرق فكان هدفها مختلفاً — إذ كانت موجَّهة ضد متمردين مسلحين، وليس تجمعاً سلمياً — إلا أنَّ تبعاتها كانت مشابهة؛ فقد خلَّفت جُرحاً جمعياً في نفسية السيخ، وشكاً عميقاً في حكومة الهند؛ فقد قُورِنَ النظام في دلهي بالقامعين والمدنَّسين السابقين؛ مثل المغول والغازي الأفغاني أحمد شاه عبدالي من القرن الثامن عشر.⁶⁵ ووجد مراسل صحفي طاف بأجزاء ريف البنجاب «مجتمعاً حانقاً نافرًا»، وعلى حدِّ تعبير أحد السيخ المسنين: «لقد أُوذِيَتْ ذاتنا الداخلية، وهُوِجِمَ أساسُ عقيدتنا؛ فقد أُبِيدَ تقليد كامل.» وفي ذلك الحين، حتى السيخ الذين كانوا معارضين لبيندرانوال سابقاً بدءوا يرونه في ضوء جديد؛ فأياً كانت أخطاؤه وآثامه الماضية، فقد مات هو ورجاله وهم يدافعون عن المعبد المقدس من المخربين.⁶⁶

كان المشهد من خارج البنجاب مختلفاً إلى حدٍّ بعيد؛ فكثير من الناس أشادوا بالسيدة غاندي لاتخاذها موقفاً (وإن كان متأخراً) ضد الإرهابيين الذين زعم أنهم يتقاضون أجرهم من باكستان. وحثَّتْ رئيسة الوزراء نفسها آنذاك على اتِّخاذ خطوات ضد العناصر المعارضة لها في ولايات أخرى؛ فقد ظلت تضغط فترةً من أجل إقالة حكومة فاروق عبد الله من جامو وكشمير، وعندما أخبرها حاكمُ الولاية بي كيه نهرو بأنَّ ذلك تصرفٌ منافٍ للدستور، اسْتُعِضَ عنه بمساعد سانجاي غاندي السابق؛ جاجموهان. وفي يوليو ١٩٨٤، نجح جاجموهان في إحداث انشقاق داخل حزب المؤتمر الكشميري، ونصب زعيم المجموعة المتبقية رئيسَ وزراء الولاية الجديد. أرسل حزب المؤتمر في دلهي حقائب من النقود لرشوة المشرعين الكشميريين حتى يتخلَّوا عن زعيمهم. ولم يُمنَحَ فاروق فرصةً لاختبار أغليبيته على أرض المجلس؛ فقد صدر قرارُ الإقالة بحقه في منتصف

الليل، كما حدث مع والده عام ١٩٥٣، الذي أُبعدَ عن منصبه أيضًا بحجة التشكيك في التزامه بالقانون، والتشكيك بدرجة أكبر في أخلاقياته؛ فكما كتب بي كيه نهرو، أصبح الكشميريون «مُوقنين الآن لدى الإطاحة بزعيمهم المنتخب للمرة الثانية، بأنَّ الهند لن تسمح لهم بحكم أنفسهم بأنفسهم أبدًا».⁶⁷

بعد مرور شهر، غُيِّرَ النظام في أندرا براديش. ومرة أخرى اضطلعَ الحاكم — عضو حزب المؤتمر السابق — بدورٍ شرير في التغيير؛ فقد حَرَضَ قسمًا من حزب تيلوجو ديسام على الانشقاق، وتكوين حكومة جديدة، بمساندة حزب المؤتمر.⁶⁸ مثَّلت إقالةُ رئيسي وزراء كلٍّ من ولاية جامو وكشمير وولاية أندرا براديش انتهاكًا صارخًا للممارسة الديمقراطية؛ فهاتان لم تكونا من الحركات المتمردة المسلحة، وإنما كانتا حكومتين منتخبتين وفقًا للقانون. ولا يمكن للمرء استبعاد فكرة الضغائن الشخصية؛ فعلى أي حال، كان إن تي آر وفاروق هما من ابتدأ الجهود الرامية إلى توحيد صفوف المعارضة. ومن المؤكد أن رئيسة الوزراء قدَّرت أيضًا أنه سيكون من المفيد أن تُنصَّبَ نَظْمًا متعاطفةً معها في الولايات قبل الانتخابات العامة؛ فقد كتبت إلى صديقة لها، متهمةً المعارضة بأنَّ «الهدف الوحيد الذي يشغلها هو الإطاحة بي»، وزعمت أن «ائتلافاتهم المختلطة» قائمة على «النعرات الإقليمية والطائفية والطبقية».⁶⁹ قد يترأى لنا قلب ذلك النقد رأسًا على عقب؛ فلا شك أن كثيرًا من سياسات السيدة غاندي خلال عامي ١٩٨٣ و١٩٨٤ بدَّتْ إملاءات لهدف أوحده يمثل في الفوز في الانتخابات العامة المقبلة.

في أعقاب عملية النجم الأزرق، حدَّرت الأجهزة الاستخباراتية رئيسة الوزراء من احتمال تعرُّضها لمحاولة اغتيال، ونصحتها بتغيير السيخ الموجودين ضمن حرسها الخاص؛ فرفضت السيدة غاندي الاقتراح قائلةً: «السنا علمانيين؟»⁷⁰ وفي صبيحة يوم ٣١ أكتوبر، أثناء سيرها من منزلها إلى مقر عملها المجاور، أطلق عليها اثنان من حرسها الخاص — ستوانت سينج وبيانت سينج — النار عن قُرْب. كان كلاهما سيخيًّا عاد من زيارةٍ إلى داره حديثًا حيث استَقَرَّه الألم والغضبُ اللذان شهدهما للثأر لما حدث في عملية النجم الأزرق.

عندما نُقِلَت رئيسة الوزراء إلى المستشفى كانت قد تُوفِّيت بالفعل، ومع حلول فترة ما بعد الظهيرة كانت المحطات الإذاعية الأجنبية قد أذاعت النبأ، إلا أنَّ إذاعة «أول إنديا راديو» لم تقدِّم إعلانها الرسمي إلا في تمام الساعة السادسة مساءً. وبعد فترة وجيزة، أدَّى ابنها راجيف غاندي قَسَمَ رئاسة الوزراء. كان راجيف في البنغال عندما أطلق الحارسان

النار على والدته، فهُرِعَ إلى العاصمة حيث أجمع فريق من كبار الوزراء وقيادات حزب المؤتمر على أنه ينبغي أن يخلف والدته.

في وقت لاحق من تلك الليلة، سُجِّلَتْ بعض حوادث إشعال الحرائق والنهب في دلهي. وفي صباح اليوم التالي، وُضِعَ جثمان السيدة غاندي في قصر تين مورتى، حيث أقام والدها أثناء شَغْلِهِ منصبَ رئيس الوزراء. وطوال ذلك اليوم واليوم التالي، ظلت القناة التليفزيونية الهندية الوحيدة — دوردرشان — تعرض مشهدَ صفوف المشيِّعين المتوافدين إلى جوار الجثمان. ومن وقت لآخر، كانت الكاميرا توجّه عدساتها إلى الجماهير بالخارج، التي راحت تهتف بشعاراتٍ من قبيل: «الخلود لإنديرا غاندي»، وشعاراتٍ أخرى أكثر توعُّدًا من قبيل: «قصاص الدم بالدم».

اتَّسَعَ نطاق العنف الذي تفجَّر في ليلة ٣١ أكتوبر وتفاقمَ خلال يومي ١ و٢ نوفمبر. حدثت أولى الوقائع الخطيرة في جنوب ووسط دلهي، وفيما بعدُ انتقلت رياح العنف شرقًا عبر نهر يمنا، وصولًا إلى مستعمرات إعادة التوطين القائمة هناك. وفي كل مكان، كان الشيخُ وحدهم دون غيرهم المستهدفين؛ فقد أُحْرِقَتْ منازلهم ونُهَبَتْ متاجرهم وانتُهِكَتْ ودُنِّسَتْ دورُ عبادتهم وكتبهم المقدسة. وبينما أعملت الجموع الغاضبة انتقامَها، راحت تهتف بشعاراتٍ أيضًا؛ فمن الشعارات التي سجَّلَ الناس تردُّدها كان: «أجهزوا على السردارات»، و«الموت للخونة»، و«لَقِّنوا الشيخَ درسًا».

في دلهي وحدها، قُتِلَ أكثر من ألف من الشيخ في العنف، وكان الذكور منهم الذين تتراوح أعمارهم بين الثامنة عشر والخمسين مُستهدفين بصفة خاصة؛ فكانوا يُقتلون بأساليب متنوعة، عادةً أمام أمهاتهم وزوجاتهم. وكانت النار تُشْعَلُ في الجثث. وفي إحدى الحالات، أُحْرِقَ صبي صغير مع والده، بينما قال الجاني: «لا بد من القضاء على ذرية هذا الثعبان أيضًا».

تألَّفت الجموع الغاضبة من الهندوس المقيمين في دلهي ومحيطها؛ من كناسي الطوائف المُجَدَّوَلَةِ العاملين في المدينة، ومُزارعي الجات والرعاة الجوجاريين من القرى الواقعة على أطراف المدينة. في كثير من الأحيان كانوا يعملون تحت قيادة وتوجيه سياسيين من حزب المؤتمر؛ من أعضاء في مجلس المدينة، ونواب برلمانيين، بل حتى وزراء اتحاديين أيضًا. وكان زعماء حزب المؤتمر يَعِدُون الأشخاص المستعدين لتأدية المهمة بالمال والخمر، فضلًا عن البضائع المسروقة من موقع الحدث. وكانت الشرطة إما تقف مكتوفة الأيدي وإما تُقدِّم عونًا نشيطًا لعمليات النهب والقتل.⁷¹

كان تعليق راجيف غاندي نفسه على أعمال الشغب هو: «عندما تسقط شجرة كبيرة، تهتُرُّ الأرض». فلا شكَّ أن مقتل السيدة غاندي استثار مشاعرَ قويةً لدى معجبيها الكُثُر؛ فقد كانت ثمة قطاعاتٌ من الطبقة الوسطى تنظر إليها بعين الإجلال لسلوكها وقيادتها أثناء حرب عام ١٩٧١، بينما اعتبرتْها قطاعاتٌ من الفقراء السياسية الهندية الوحيدة المتعاطفة مع حالهم. والهندوس بصفة عامة كانوا مستائين من مجريات الأمور في البنجاب؛ فقد كانوا يعتقدون أنَّ الحركة المطالبة بإقامة دولة خالستان تهدف إلى تمزيق البلاد إربًا، وقد أكَّد تلك المخاوف إقدامُ اثنين من السيخ على قتل رئيسة الوزراء. بعد مقتل السيدة غاندي مباشرة، بدأ تناقل أقاويل عن أعمال أخرى؛ ففيل إنَّ ثمة قطاراتٍ محمَّلة بجثث الهندوس قادمة من البنجاب، وإنَّ العناصر المتدمِّرة سَمَّمت إمداد المياه في المدينة. كان المزاج العام في دلهي غاضبًا، وقد أفسدته مجريات الأمور الحقيقية والمتخيَّلة. ولكن على الرغم من ذلك، فقد كان تعليق راجيف غاندي يُعوِّضه الإحساس بدرجة كبيرة. كان متماشيًا مع السلوك العام للإدارة التي طُلِبَ منه إدارتها؛ فقد مثَّل عرضُ تليفزيون الدولة لمشاهد الجماهير، المتعطِّشة للدماء في قصر تين مورتى، نبوءةً تحقَّق ذاتها. وكانت لامبالاة الشرطة صادمة، بينما كان الدور الذي اضطلع به سياسيو حزب المؤتمر غير أخلاقي. إلا أنَّ الزَّلَّة التي ربما انطوت على دلالة أكبر من سواها كانت الإحجام عن استدعاء الجيش؛ فثمة معسكر كبير للجيش في دلهي نفسها، وكذلك كانت ثمة عدة فرق مشاة في دائرة نصف قطرها خمسون ميلًا من العاصمة. أخذ الجيش أُهْبَتَه، ولكن على الرغم من المناشدات المتكررة لرئيس الوزراء ووزير داخلية، بي في ناراسيمها راو، لم يُطلَب من الجيش التحرك. حتى مسير القوات في أنحاء المدينة في يومي ١ و٢ نوفمبر كان من المرجَّح أن يُخمد أعمال الشغب، ولكن الأوامر لم تصدر قط.

على الرغم من أنَّ السيخ في العاصمة تحمَّلوا وطأة العنف، فقد سُنت هجمات أيضًا على السيخ في مدن وبلدات أخرى شمالي الهند؛ فقتل أكثر من ٢٠٠ فرد من السيخ في حوادث بولاية أوتر براديش، وقتل عشرون منهم في إندور، وستون في مدينة بوكارو معقل صناعة الصلب، حيث خرجت الجموع — كما في دلهي — تحت قيادة أعضاء حزب المؤتمر المحليين.

كانت المدينة التي ظلَّ فيها مستوى العنف متدنّيًا هي كلكتا؛ فقد كان ثمة ٥٠ ألفًا من السيخ مقيمون في كلكتا، كثير منهم سائقو سيارات أجرة، وكلُّ منهم يسهل التعرف عليه بعمامته ولحيته. ولكن قليلًا منهم جدًّا تعرَّضوا لأذى، ولم يُقتل أحدهم؛ فقد أمر

رئيس وزراء ولاية غرب البنغال، جيوتي باسو، الشرطة بحفظ السلام. وعملت الشرطة بتعليماته، بينما أبقت اتحادات العمال القوية في المدينة عيناً يَظُفَة. أثبت نموذج كلكتا أنَّ التصرف السريع من جانب الحكومة من شأنه أن يحول دون نشوب عنفٍ طائفي، وإن كان ذلك درساً لم يجد أذاناً مصغيةً في سائر أنحاء البلاد.⁷²

١٠

كان تأثير السيدة غاندي على التاريخ الهندي حاسماً؛ بدرجة لا تقلُّ فعلياً عن تأثير والدها. كان جواهر لال نهرو رئيس وزراء الهند طوال ستة عشر عاماً وتسعة شهور، وشغلت ابنته ذلك المنصب نفس المدة تقريباً، على فترتين؛ من يناير ١٩٦٦ إلى مارس ١٩٧٧، ومرةً أخرى من يناير ١٩٨٠ إلى أكتوبر ١٩٨٤. هذان هما الشخصيتان الأبرز أهميةً في تاريخ الهند المستقلة؛ فالمقارنة بينهما حتمية، وربما أيضاً ضرورية.

تفوّقت السيدة غاندي على والدها بما لا يُقاس في القيادة العسكرية؛ فقد كان في حسمها وقتَ أزمة بنجلاديش تناقض صارخ مع موقف نهرو المتذبذب تجاه الصين؛ فكان تارةً يعدُّ بالصدقة الخالدة، وتارةً أخرى يُصدّر تهديدات لا يملك قوةً تُعْضِدها؛ فيما يتعلّق بالسياسات الاقتصادية، كان اهتمامُ نهرو بالقطاع العام والاكتفاء الذاتي متماشياً مع روح العصر، في حين أنّه في ستينيات القرن العشرين، عندما حان وقت فتح الاقتصاد بحذرٍ أمام قوى السوق، شدّت السيدة غاندي قبضة الدولة عوضاً عن ذلك. من الناحية الاجتماعية، كان كلاهما واسع الأفق عن حقٍّ، يسعى إلى تمثيل الهنود كافة، بصرف النظر عن الجنس أو الطبقة أو الدين أو اللغة.

إلا أنَّ نهرو كان متميزاً عن ابنته بوضوح فيما يتعلّق بالعمليات والإجراءات الديمقراطية. أشار كريشنا راج — محرر المجلة الهندية الأبرز للشئون العامة، «إكونوميك آند بوليتيكال ويكلي» — إلى هذه النقطة عند وفاة السيدة غاندي؛ فقد تمثّلت إحدى نقاط التناقض في طريقة معاملة كلٍّ من الأب وابنته للحزب الذي حظي بولائهما طوال عمريهما؛ فقد كتب كريشنا راج أنّه عندما تولّت إنديرا غاندي منصبها عام ١٩٦٦، «وجدت حزب مؤتمر حسن التنظيم إلى حد معقول، يتألف من عدة طبقات من القيادة المتجاوبة في طول البلاد وعرضها». لكنها «فكّكت الحزب بتصميم واضح. ولأنها لم تثق بأحدٍ يرفض الاضطلاع بدور تابع لها ولأسرتها، تخلّصت من القيادات المتوسطة وأعادت

بناء الحزب في صورة كيان صوري، يفتقر إلى الهيكل الديمقراطي، وتوزع المناصب فيه على أفراد تختارهم وتعينهم بمعرفتها.

ممّا يؤسف له أنّ حزب المؤتمر لم يكن وحده الذي صار طوع بنان رئيسة الوزراء، فمثله أيضاً كانت حكومة الهند؛ فعلى الرغم من الخزي الناجم عن الحرب مع الصين، عندما جاءت إنديرا غاندي إلى الحكم في يناير ١٩٦٦ «كانت الهند دولة متماسكة، تمتاز بهالة هادئة من الاستقرار الاجتماعي». وكانت متحدة حول مجموعة من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، وأدركت الطبقة السياسية الصلة بين الوسيلة والغاية؛ «كان الاعتقاد الذي لا يزال سائداً لدى الكثيرين هو أنّ أدوات الدولة لم يقصد قط — بصورة واعية على الأقل — إعمالها لإعلاء المصالح الخاصة». ولكن بحلول وقت وفاة السيد غاندي، كان ثمة «تحول نوعي» قد حدث، و«أصبحت الهند دولة منقسمة». فقد كانت ثمة «جروح غائرة وخلافات عميقة». والخطأ الخمسية، التي كانت يوماً ما تُعتبر «تصريحاً جاداً بالآمال والطموحات»، أصبحت الآن «بلا معنى»؛ فالآن «تتعرض أجهزة الدولة لتلاعب مستمر لصالح الأقلية الضئيلة من السكان المترتبة على قمة السلم الهرمي الاجتماعي». والآن «الحكومة المركزية فاسدة حتى النخاع، وإنديرا غاندي لا يمكن إعفاؤها من المسؤولية المباشرة عن هذا الوضع».⁷³

في ذلك الوقت، تنبأ الصحفيون الغربيون بأنّ أياماً سوداء تنتظر الهند؛ فكتب مراسل صحيفة «نيويورك تايمز» أنّه مع موت السيدة غاندي، ستواجه البلاد «فترة طويلة من عدم اليقين، مع احتمال زيادة الاضطرابات على المستوى الداخلي وظهور توترات جديدة مع جيرانها، ولا سيما باكستان». وكانت صحيفة «ذا صن» الصادرة في نيويورك أكثر تشاؤماً؛ إذ كتب مراسلها أنّ اغتيال رئيسة الوزراء «فتح احتمالية كئيبة بأن تتبعثر أجزاء الهند، من الداخل، وأن تصبح العامل المحفز للخصومات الإقليمية والعالمية بصفة متزايدة». بعض المسئولين في واشنطن أبدوا قلقهم من أنّ الخصومات العرقية والدينية سوف «تتفجر في صورة عنف شامل»، وأن البلد سيتفكك، وأنّ «القيادة اليائسة في الهند سيزداد تطوعها إلى الاتحاد السوفييتي التماساً للعون».⁷⁴

لم تكن تلك أول مرثاة تُكتب في الاتحاد الهندي، وربما لن تكون الأخيرة. إلا أنّه من المثير للدهشة أنّه، على غرار المتزلفين في حزب المؤتمر، بدا أنّ هؤلاء المراقبين الغربيين يعتبرون إنديرا الهند فعلاً، ومثلّ التوصل إلى هذه النتيجة برهاناً إضافياً على نجاح رئيسة الوزراء الراحلة في تقويض المؤسسات التي حالت بينها وبين الدولة.

الفصل الخامس والعشرون

صعود الابن الثاني

لا يمكن أبداً أن يكون الخيار في الهند بين الفوضى والاستقرار، وإنما بين الفوضى القابلة للسيطرة والفوضى الخارجة عن السيطرة، وبين الفوضى الآدمية والفوضى غير الآدمية، وبين الاضطراب المحتمل والاضطراب غير المحتمل.

عالم الاجتماع أشيس ناندي، ١٩٩٠

١

حتى بمعايير السياسة الهندية، كان عام ١٩٨٤ متقلّباً بصفة خاصة؛ فقد حدثت عملية النجم الأزرق، الهجوم غير المسبوق للدولة على إحدى دور العبادة، خلال الأسبوع الأول من يونيو. واغتيال إنديرا غاندي، الذي مثّل أولَ حادثة قتلٍ كبرى منذ مقتل المهاتما غاندي، حدثَ في اليوم الأخير من أكتوبر. وقد تسبّب مقتل المهاتما غاندي في وقف مؤقت للعنف بين الهندوس والمسلمين، أما مقتل إنديرا غاندي فاستثار موجةً من العنف قادها الهندوس ضد الشيخ.

بعد مرور شهر على تأدية راجيف غاندي قَسَمَ رئاسة الوزراء، شهدت البلادُ فاجعةً حصدت أرواحاً لا تقل عن تلك التي حصدها أعمالُ الشغب المعادية للشيخ؛ ففي الساعات الأولى من ٣ ديسمبر ١٩٨٤، بدأت أبخرة بيضاء تتصاعد في هواء مدينة بوبال في وسط الهند؛ فاستيقظ المواطنون النائمون في بيوتهم على نوبات من السعال والقيء وحرّقان في العينين؛ فهبُّوا مذعورين من أسرّتهم وخرجوا إلى الشوارع، حيث تبعثهم السحابة المشبعة بالغاز. وبحلول الفجر، «كانت الطرق الرئيسية في المدينة مزدحمةً بسيلٍ لا ينتهي من البشر، يتحسّسون خطاهم بحثاً عن محيطٍ أكثر أماناً». وسقط كثير منهم في الشوارع وقد

غلبهم الدوار والإنهاك، بينما استطاع آخرون الوصول — على نحوٍ ما — إلى المستشفيات الحديثة القليلة بالمدينة، التي سرعان ما امتلأت أسرَّتْها إلى أقصى سعتها.¹

كان ذلك الغاز الفتَّاك هو إسوسيانات الميثيل، وجاء من مصنع للمبيدات الحشرية تملكه وتديره شركة أمريكية، هي يونيون كاربايد. كان الغاز يُخزَّن في حاويات تحت الأرض، حيث كان جهاز تنقية الغاز يُحَيِّد ضرره قبل إطلاقه في الجو، إلا أنَّه في تلك الليلة حدث تفاعل كيميائي غير متوقَّع أفضى إلى إطلاق الغاز في حالته السامة. وكانت الآثار كارثية؛ ففي غضون ساعات من حدوث التسريب، كان ٤٠٠ شخص على الأقل قد قضوا نحبهم من جرَّاء التعرُّض للغاز، وبلغت الأعداد في الحسبة النهائية أكثر من ألفي ضحية، لتكون بذلك أسوأ حادثة صناعية في تاريخ البشر. كان معظم الضحايا يقطنون المناطق العشوائية ومدن الصفيح المحيطة بالمصنع، وإضافة إلى مَنْ قُتِلوا، كان ثمة ٥٠ ألفاً من الناس ظلوا يعانون بقية حياتهم أمراضاً وإصابات ناجمة عن التعرُّض للغاز.

في أعقاب تلك الفاجعة، توافَّد عدد كبير من الزوَّار على بوبال، بعضهم غير مرحَّب بهم؛ فقد جاء أطباء لمد يد المساعدة، ولكن جاء أيضاً محامون يسعون إلى التبرُّج من دعوى جماعية بالنيابة عن الضحايا، تُرْفَع في محكمة أمريكية. وجاء المدير التنفيذي لشركة يونيون كاربايد؛ حيث تمَّ التحفُّظ عليه لفترة وجيزة، ثم أُطْلِق سراحه بكفالة واستقلَّ طائرة للعودة إلى نيويورك. بعد مرور عشرة أيام على الحادث، جاء فريق من العلماء الهنود لتحديد مفعول غاز إسوسيانات الميثيل الذي ظل يُخزَّن في مصنع يونيون كاربايد. سُمِّي ذلك المشروع «عملية الإيمان»، ولكنه لم يثر في نفوس الناس سوى التشكُّك؛ فخوفاً من حدوث تسريب آخر، حاولَ آلاف السكان مغادرة بوبال، حيث «ضربت الفوضى أطنابها في محطة حافلات المدينة ومحطة القطار ... بينما تزاحم فيهما السكان الفارُّون حاملين متعلقاتهم الضرورية».²

طرحت التحقيقات التي أُجْرِيت بشأن حادث تسريب ٣ ديسمبر مجموعة من الأسباب المحتملة؛ منها: دخول مياه في الحاويات، أو عدم تنظيف الحاويات على نحو سليم، أو تخزين الغاز في درجات حرارة أعلى من الموصى بها.³ أما ما كان واضحاً فهو أنَّه لا ينبغي تواجد صناعة محتملة الخطورة داخل المدينة؛ فقبل بدء الإنتاج في المصنع عام ١٩٨٠، كان مَحَطَّط المدينة، إم إن بوتش، قد أوصى بأن تختار شركة يونيون كاربايد موقعاً أكثر أماناً وأقل ازدحاماً بالسكان. والحقيقة أنَّه، كما كشف تقريرٌ صدرَ في يونيو ١٩٨٤،

كانت للمصنع سوابق في تسريب الغاز وانفجار خطوط الأنابيب، لكنها كانت حوادث بسيطة، مثلت تنويعات لم يُنْتَبَه لها للحادثة الكبرى التي كانت تنتظر الوقوع.⁴

٢

وقعت حادثة بوبال في الأسبوع الأول من ديسمبر. وفي نهاية الشهر، عقدت الهند انتخاباتها العامة الثامنة. كان اغتيال إنديرا غاندي وذكرها مُسيطرَيْن على الانتخابات. وقَدِّمت حملة حزب المؤتمر — التي أشرفت عليها وكالة ريدفيوجن الدعائية — راجيف غاندي على أنه الوريث المنطقي لتركة الأم، وقَدِّمت الحزب نفسه باعتباره حائط الصد الأخير أمام القوى الانفصالية؛ فجاء في إعلان تصدّره راجيف غاندي: «قد يكون صوتك هو ما يفصل الهند عن الوحدة أو الانقسام.» وجاء في آخر التساؤل: «هل سيَتَّحد فريقُ عملِ عام ١٩٧٧ يومًا على أيديولوجية مشتركة عوضًا عن الطمع المشترك في السلطة؟»⁵ وكتب معلق آخر أنّ حملة حزب المؤتمر «استغلت المخاوف الجماهيرية المتنامية»، حيث «تساوى اغتيال السيدة غاندي في المخيلة الشعبية مع الاعتداء على الدولة الهندية، وظلّ ذلك التصوّر يتعزز باستمرار».⁶

عندما ظهرت النتائج، كان حزب المؤتمر قد فاز باكتساح؛ إذ حصد قرابة ٥٠٪ من أصوات الناخبين ونحو ٨٠٪ من مقاعد البرلمان؛ فقد ربح حزب المؤتمر، تحت قيادة سياسي مُستجَدّ: ٤٠١ مقعد، وهو عدد أكبر بكثير مما حصل عليه الحزب يومًا تحت قيادة نهرو أو إنديرا غاندي. إلا أنّه، مثلما أقرّ أحدُ مستشاري رئيس الوزراء: «كان النصر يُعزى إلى والدته الراحلة بقدر ما كان يُعزى إليه».⁷

فاز حزب المؤتمر بالانتخابات العامة بإزكاء الخوف من تفكك الدولة، إلا أنّ رئيس الوزراء بعدما أصبح يتمتع بأغلبية كبيرة، تحرّك بسرعة لإرساء السلام في البنجاب؛ فأطلق سراح قيادات حزب أكالي دال، وأُرسل إليهم مبعوثون للتشاور معهم؛ فبدأ سانت هرتشمان سينج لونجوال حريصًا مثل راجيف غاندي على إلقاء الماضي وراء ظهره. وفي يوليو ١٩٨٥ وقّع الزعيمان اتفاقًا، ووفقًا فيه على نقل تشانديجار إلى البنجاب خلال فترة زمنية محددة، مع كفالة حصول البنجاب على حصة مُنصّفة من مياه الأنهار، وإلزام الحكومة بإعادة النظر في العلاقات بين الحكومة المركزية والولاية بصفة عامة. وتقرّر إنهاء الحكم الرئاسي في الولاية، وعقد انتخابات.

عقب توقيع الاتفاق، طاف سانت لونغوال بأنحاء البنجاب، مُلقياً الخُطَب في المؤتمرات الشعبية والمواظع في المعابد السيخية، وطالَبَ الناس في كل مكان بدعم الجهود الرامية إلى المصالحة؛ فبينما كان لونغوال يخطب في تجمُّع من الناس في سانجور، أطلق عليه شابان الرصاص فأردياه قتيلاً، إيماناً منهما بأنه خان قضية السيخ بتعاونه مع الحكَّام في نيودلهي. حدثت الواقعة يوم ٢٠ أغسطس، إلا أنَّ الحكومة تصرَّفت بشجاعة، واختارت المُضيَّ قدماً في انتخابات مجلس الولاية في أواخر سبتمبر. وأسفَرَ مقتل لونغوال عن موجة دعمٍ شعبي لحزبه؛ ففاز حزب أكالي دال بأغلبية كبيرة، لأول مرة في تاريخ المقاطعة. وبمشاركة ثلثي السكان البالغين في التصويت، ارتُئي في الانتخابات انتصارٌ على التطرُّف.⁸ في الوقت نفسه، في الطرف المقابل من البلاد، توصَّلت الحكومة أيضاً إلى اتفاق مع اتحاد طلاب عموم آسام؛ فاتفق الطرفان على تواريخ نهائية «للمتسللين»، بحيث يُسمَح لَمَن وصلوا بعد ١ يناير ١٩٦٦ وحتى ٢٥ مارس ١٩٧١ (عندما بدأت الحرب الأهلية في باكستان الشرقية) بالبقاء ولكن دون أن يكون لهم حق التصويت، أما مَن جاءوا بعد ذلك التاريخ فيتم تحديدهم وترحيلهم. وأنَّهي الحكم الرئاسي وأُعلِنَت الانتخابات في تلك الولاية أيضاً؛ فحوَّلَ اتحادُ طلابٍ نفسه إلى حزب سياسي، حيث أنشأ أعضاء اتحاد طلاب عموم آسام حزبَ آسوم جانا باريشاد (اتحاد آسام الشعبي). وعندما انعقدت انتخابات مجلس الولاية في ديسمبر ١٩٨٥، اكتسح حزبُ آسوم جانا باريشاد حزبَ المؤتمر الذي كان المسيطرَ على الولاية من قبل. لم يكن رئيس الوزراء الجديد، برافولاً ماهنتا، يتجاوز الثانية والثلاثين من العمر، وكثيرٌ من مشرَّعيه كانوا حتى أصغر منه سناً. وكما في البنجاب، رُحِّبَ بالنتيجة باعتبارها إثباتاً للديمقراطية، وقال كبار أعضاء حزب المؤتمر في دلهي إنَّه في حين أنَّ حزبهم خَسِرَ، فقد ربحت جمهورية الهند. وقال أحد وزراء الاتحاد معلِّقاً: «الرجال الذين كانوا يُورَّعون الديناميت سابقاً، صاروا يورَّعون ملصقات الاقتراع؛ فمن وجهة النظر الوطنية، هل هذا نصر أم هزيمة؟»⁹

في يونيو ١٩٨٦، وقَّعت الحكومة الهندية اتفاقية سلام مع لالدينجا، زعيم جبهة ميزو الوطنية. وبموجب الاتفاقية، أُلقيَ متمردو الجبهة السلاح ومُنِحوا عفواً من الملاحقة القضائية. وقالت الحكومة إنها ستجعل ميزورام ولايةً مكتملة الأركان، وعُيِّنَ لالدينجا نفسه رئيساً لوزرائها، متسلِّماً زمام الأمور من عضو حزب المؤتمر الذي كان يشغل ذلك المنصب آنذاك. وكان النموذج المحتذى به هنا هو اتفاق عام ١٩٧٥ في كشمير، حين عاد الشيخ عبد الله إلى السلطة على النحو ذاته.¹⁰

ذكرت إحدى المجلات أنَّ راجيف غاندي «أبرز لقبائل الميزو حُسْنَ نوايا الدولة»، كما فعل قبلها مع السيخ والآساميين؛¹¹ فعلى الرغم من أن تلك الاتفاقات كانت في الواقع نتاجَ فكر وصياغة مسئولين — مثل الدبلوماسي المُخَضَّرَم جي بارتاساراتي — فقد أُرِجِعَ الفضلُ إلى رئيس الوزراء الشاب، الذي نُظِرَ إليه على أنه يترَفَعُ عن الخصومات الحزبية في سبيل المصالحة الوطنية؛ ففي الحالات الثلاث، كانت أحزاب أو قيادات معارضة لحزب المؤتمر قد وصلت إلى السلطة بأساليب سَلْمِيَّة.

٣

كان عدم انتماء راجيف غاندي إلى الوسط السياسي في صالحه؛ ففي المخيلة الشعبية، «لم يكن اسمه مرتبطاً بأي قضايا مثيرة للجدل، ولم يَنَحُزْ إلى أي كتلة سياسية، ولم يكن قد كوَّن بعدُ زمرةً خاصة به». وازدادت جاذبيته لصِغَر سنه — لم يكن قد بلغ الأربعين عام ١٩٨٤ — ووسامته، وأسلوبه المنفتح؛ فقد كان «شخصاً مهذباً راقياً، حَسَنَ النية إلى أبعد حدٍّ، وجاهداً ومخلصاً ... وقد سَمَّاهُ أبناءُ بلده السَّمْحون «السيد نظيف»».¹²

كان مستشارو راجيف الرئيسيون من خارج الوسط السياسي أيضاً، ومنهم: أرون سينج وأرون نهرو، وهما صديقان من قطاع الشركات عُيِّنوا وزراء. ومثله كانا شابين ويجيدان تحدُّثَ الإنجليزية، ومثله أيضاً كانا متمكِّنَين في استخدام التكنولوجيا الحديثة، وقد أعلنا عن نيتهما نقلَ الهند مباشرةً من القرن السادس عشر إلى القرن الحادي والعشرين، من عصر العربات التي تجرها الثيران إلى عصر أجهزة الكمبيوتر الشخصية.

كان مثل هؤلاء المستشارين محلَّ سخريةٍ أو فكاهاةٍ لدى بعض وسائل الإعلام، حيث أُطْلِقَ عليهم «فتية الكمبيوتر لدى راجيف». إلا أنهم كانوا محلَّ استحسان في وسائل إعلام أخرى؛ حيث شُبِّهَ راجيف غاندي بجون إف كينيدي، الذي كان مثله «يرمز للشباب والأمل في جيل جديد»، إذ أَلْفَ «فريقاً من أفضل العناصر والمُعها» لتشكيل مستقبل جديد لبلاده.¹³

قضى رئيس الوزراء العام الأول من فترته في جولات، تعرَّفَ فيها على أجزاء لم يشاهدها من قبل من البلاد؛ فغطَّت الصحافة والتلفزيون في إعزازٍ جولة «استكشاف الهند» التي قام بها راجيف غاندي. إبَّان الثمانينيات حدَّثَ نموُّ هائل في عدد مقتني أجهزة التلفزيون، ولما كان البث لم يزل جُكُراً على الدولة؛ فقد صُوِّرت قناة دوردرشان الحكومية، وعرضت مئات الساعات لرئيس الوزراء الشاب الوسيم: في منزل عائم في كشمير، وفي قرية قَبَلِيَّة صغيرة نائية، وبين أشجار جوز الهند في كيرالا. وأينما ذهب، كان

يلتقي الهنود العاديين ويتلقّى عرائضهم، ثم يحوّلها إلى إدارة المنطقة لاتخاذ إجراءات بشأنها.¹⁴

كانت أول أزمة يتعرّض لها النظام الجديد ناجمة في الواقع عن إحدى العرائض التي لم تُسلّم إلى رئيس الوزراء وإنما إلى المحكمة الهندية العليا. كان مقدّم العريضة رجلاً مُسنّاً — محمد أحمد خان — طعن في حكم محكمة أقل درجة ألزّمه بدفع نفقة شهرية لزوجته المطلقة، شاه بانو. واحتجّ خان بأنه أدّى واجبه بدفعه نفقةً لمدة ثلاثة أشهر، وهي الفترة التي تنصّ عليها الشريعة الإسلامية (حسبما قال)؛ ففي رفض طعن خان، احتكمت المحكمة العليا إلى المادة ١٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية، التي يحقّ للمرأة المطلقة بموجبها مطالبة زوجها السابق بنفقة إذا اتخذ زوجةً أخرى (وهو ما حدث في حالة خان)، وإذا لم تتزوَّج مرةً أخرى وعجزت عن إعالة نفسها بأيّ سبيل آخر (كما في حالة شاه بانو). وأشارت المحكمة إلى أنّ المادة ١٢٥ «سُنّت لتقديم حلّ سريع وعاجل لفئة من الناس عاجزة عن إعالة نفسها؛ فما الفرق إذن الذي تُحدثه الديانة التي تعتنقها الزوجة أو الطفل أو الوالد المُهمَل؟» فقد ارتأت المحكمة أنّ الشروح الملحقة بقانون الإجراءات الجنائية أثبتت «بما لا يدع مجالاً للشك، أنّ المادة ١٢٥ تغطي على قانون الأحوال الشخصية، إذا حدث أيّ تنازُع بينهما».

كان إم إيه خان قد قدّم أول طعن عام ١٩٨١، واستغرق صدور الحكم أربعة أعوام؛ فرفض الطعن يوم ٢٣ أبريل ١٩٨٥، أكّدت المحكمة العليا أنّ خان سيضطر إلى مواصلة دفع النفقة إلى شاه بانو كما حدّتها المحكمة العليا (رقم غريب قدره ١٧٩،٢٠ روبية شهرياً). ثم تجاوزَ القضاة تفاصيل القضية لإصدار بعض التعليقات العامة؛ فقد استنكروا حقيقة أنّ المادة ٤٤ من الدستور، التي تنص على توحيد القانون المدني، «ظلت مجرد حبر على ورق». وذكروا أنه «يبدو أنّ ثمة اعتقاداً سائداً بأنّ المسلمين لهم حق التصرف فيما يتعلّق بإصلاح قانون الأحوال الشخصية الخاص بهم. القانون المدني الموحد يدعم قضية الوحدة الوطنية بالتخلّص من تباين الولاءات للقوانين المتنازعة الأيديولوجيات».¹⁵

في بعض الأوساط، اعتُبرت تلك التعليقات توبيخاً غير مبرّر لمجتمع الأقلية كله، ولم يَرُقّ للمسلمين زعم القضاة أنّ «أسوأ ما في الإسلام هو الحطّ من قدر المرأة». (إحقاقاً للحق، أشار القضاة أيضاً إلى أنّ المُشرّع الهندوسي، مانو، كان يؤمن بأنّ «المرأة غير جديرة بالاستقلال».) انتقد المشايخ المسلمون الحكم باعتباره هجوماً على الإسلام. وفي

المساجد في طول البلاد وعرضها «تردَّدت أصوات الملاي والمولوية مُنَدِّدة بشاه بانو وحكم المحكمة العليا». ¹⁶ ومن ناحية أخرى، أيد بعض العلماء المسلمين الحكم، أو إنهم على أي حال لم يَرْتَوُوا فيها تنافراً مع النصوص الدينية، التي توافر فيها «سندٌ إسلامي وافر موثوق» يدعم افتراض وجوب دفع الزوج المطلق نفقةً لحين وفاة زوجته السابقة أو زواجها مجدداً. ¹⁷

بعد ثلاثة أشهر من صدور حكم المحكمة العليا، طرح النائب البرلماني جي إم بانتوالا مشروع قانون خاص (غير حكومي)، يسعى إلى إعفاء المسلمين من المادة ١٢٥؛ فواجه مشروع القانون معارضةً في مجلس الشعب من جانب وزير الدولة للشئون الداخلية، عارف محمد خان، الذي مثل وجهة النظر الإسلامية «التقدمية»، إن جاز التعبير. لقد دافع عن حكم المحكمة مستشهداً بمولانا آزاد، الذي كان أشهر مسلم في الحركة القومية، وفي الوقت نفسه كان مرجعاً معترفاً به فيما يخص النصوص الدينية الإسلامية. كتب مولانا آزاد أن «القرآن يعيد التأكيد في كل فرصة على وجوب إبداء الاهتمام الملائم للمرأة المطلقة في الظروف كافة». وهذا التأكيد «قائم على أساس أنها أضعف نسبياً من الرجل، ولا بد من صون مصالحها على النحو السليم». وقال خان أيضاً: «يجب أن نحسن الممارسات المتبعة هذه الأيام، ولا يمكن أن نقول إن أركان الإسلام مُتَّبَعَةٌ والعدالة قائمة، ما لم ننهض بالمقهورين». ¹⁸

حظي عارف محمد خان بدعم رئيس الوزراء، وصوت حزب المؤتمر بالرفض، فهزم مشروع القانون. إلا أن النقاش استمر خارج جدران المجلس؛ ففي إندور، مسقط رأس شاه بانو التي كانت تبلغ من العمر خمسة وسبعين عاماً، رماها المحافظون بالكفر، وأقيمت تظاهرات أمام منزلها، وطلب من جيرانها نبذها. وفي يوم ١٥ نوفمبر رضخت شاه بانو للضغوط، وبصمت على بيان مفاده تنكُّرها لحكم المحكمة العليا، وأنها ستتصدَّق بأموال النفقة، وأنها تعارض أي تدخل قضائي في قانون الأحوال الشخصية للمسلمين. ¹⁹

نحو نهاية عام ١٩٨٥، خسر حزب المؤتمر سلسلةً من الانتخابات الفرعية في شمال الهند؛ فرأى المعلقون على الموقف أثر «عامل شاه بانو»، إذ عمل منافسو حزب المؤتمر على «تأجيج الحماسة الدينية» بمهاجمة المحكمة العليا في الدوائر الانتخابية ذات الأعداد الكبيرة من المسلمين. ²⁰ أثارت أنباء ذلك النفور الانزعاج لدى راجيف غاندي، الذي كان قد تزايد أخذه — داخل حزبه ومجلس وزرائه — بنصيحة زي إيه أنصاري المحافظ عوضاً عن عارف خان الليبرالي؛ فخلال خطبة برلمانية دامت ثلاث ساعات، هاجم أنصاري

حكّم المحكمة العليا بوصفه «متحاملاً وتميزياً ومليئاً بالتناقضات». وأضاف في كيدٍ أنَّ القضاة «رجالٌ قليلو الشأن غيرُ مؤهلين لتأويل قوانين الشريعة الإسلامية».²¹

بحلول ذلك الوقت، لم تكن شاه بانو وحدها من رضخت للضغط؛ فحزب المؤتمر «منَحَ رجالاً أصوليين اعترافه بأنهم المتحدثون الوحيدون بلسان جماعتهم».²² وفي فبراير ١٩٨٦، طرحت الحكومة مشروعَ قانونٍ للمرأة المسلمة في البرلمان يسعى إلى تجاوزَ حكم المحكمة العليا، بإخراج قانون الأحوال الشخصية للمسلمين من نطاق اختصاص قانون الإجراءات الجنائية. وأوقع مشروع القانون عبءَ إعالة المرأة المطلقة على أقاربها، بحيث لم يعد الزوج ملزماً بشيء سوى دفع نفقة لمدة ثلاثة أشهر. تحوّل مشروع القانون إلى قانون في مايو، بعدما أصدر حزب المؤتمر أمراً لأعضائه بالتصويت لصالح مشروع القانون؛ فاستقال عارف محمد خان، بعدما تخلّى عنه قائده وحزبه وحكومته، قائلاً لمحاوِر إنّه بموجب هذا التشريع الجديد «ستكون المسلمات الهنديات هن النساء الوحيديات اللاتي سيُحرَمْنَ نفقة الإعالة في العالم أجمع».²³

مثّلَ الجدلُ الدائر حول قضية شاه بانو تكراراً من نواحٍ عدة للنقاش المعنيّ بإصلاح قوانين الأحوال الشخصية للهندوس قبل ثلاثة عقود من الزمان؛ فآنذاك أيضاً، قُوِّلت محاولات تعزيز المساواة بين الجنسين بمقاومة ضارية من جانب كَهَنَة زعموا أنهم يتحدثون بلسان المجتمع الهندوسي بأكمله. وقد اختبرَ ذلك الزعم وثبت ضعفه، عندما خاض جواهر لال نهرو انتخابات عام ١٩٥٢ وفاز بها استناداً إلى قضية مشروع قانون الأحوال الشخصية الهندوسي، ضمن قضايا أخرى.

عندما واجه راجيف غاندي موقفاً مشابهاً عامي ١٩٨٥ و١٩٨٦، كان يتمتع بالفعل بدعم ٤٠٠ عضو في البرلمان؛ فكان إحداث إصلاح في قانون الأحوال الشخصية للمسلمين للنهوض بحقوق المرأة أمراً ميسوراً بدرجة كبيرة، ومثله أيضاً كانت إمكانية سنّ قانون مدني موحد مراعي للاعتبارات الخاصة بالنوع (كما طلب الدستور). أما ما لم يكن متوافراً فكان رئيس وزراء متسّقاً في التزامه نحو الإصلاح الاجتماعي. وحسبما قال مسئول رفيع في حكومة راجيف غاندي مسترجعاً ذكرياته لاحقاً: «في التعامل مع تبعات قضية شاه بانو، طغى النظام السياسي بغتة على رئيس الوزراء الشاب». فقد أظهرت مبادراته في البنجاب وآسام جرأةً واستقلالية؛ إلا أنه في هذه الحالة، بعدما أيد تيار الإصلاح في أول الأمر، رضخ للتيار المحافظ في النهاية خوفاً من خسارة أصوات المسلمين؛ ومن ثمّ، «بدأ راجيف غاندي رجلُ الدولة يتحوّل إلى رجل سياسة».²⁴

بعد عشرة شهور على صدور حكم المحكمة العليا في قضية شاه بانو، أثار حُكْمٌ لمحكمة أدنى درجةً جدلاً أشدَّ من سابقه؛ ففي ١ فبراير ١٩٨٦، أمر قاضي المنطقة في مدينة أيوديا، بأوتر براديش، بفتح الأقفال للسماح بالتعبُّد في مقام هندوسي صغير. وقد كانت لذلك المكان على الرغم من صِغَرِه مكانةً خاصة؛ فقد كان يقع داخل مسجد كبير، شَيَّده جنرال في جيش الإمبراطور المغولي بآبور في القرن السادس عشر (ومن ثم صار يُعرَف بمسجد بابري). وإضافةً إلى ذلك، زُعم أنَّ ذلك المكان شَهِدَ مولدَ الإله الهندوسي رام، وأنَّه قبل بناء المسجد، كان ذلك مقرَّ معبدٍ مُكرَّسٍ لعبادة ذلك الإله.

لا يوجد دليل على أنَّ بطل ملحمة «رامايانا» كان شخصية تاريخية حقيقية، ولكن الرأي السائد في المشاعر والأساطير الهندوسية هو أنَّه كان شخصية حقيقية، وأنه وُلِدَ في أيوديا، وتحديدًا في البقعة التي شَيِّدَ عليها المسجد فيما بعد. كان ذلك المكان معروفًا بين أهل المنطقة بـرام جانمابوهومي؛ أي رقعة الأرض التي وُلِدَ عليها رام. وقد حدثت اشتباكات على مدار القرن التاسع عشر بين جماعات متناحرة تزعم ملكية المكان؛ فتوصَّلَ الحكام البريطانيون إلى حلٍّ وسط، يكون للمسلمين بمقتضاه مواصلة التعبُّد في المسجد، بينما يقدِّم الهندوس القرابين على منصةٍ قائمةٍ خارجه.

نالت الهند استقلالها عام ١٩٤٧، وبعد عامين، سمح مسئول متعاطف مع المصالح الهندوسية بوضع تمثال لرام الطفل (رام لالاً) داخل المسجد. نُقِدَ هذا العمل تحت جنح الظلام، وأُفْنِعَ الأتباع المتحمسون بأنَّ التمثال ظَهَرَ بمعجزة، دلالةً على رغبة الإله المنقول من مكمته في العودة إلى محل ميلاده. تصاعدَ التوترُ من جديد ولكنه تراجعَ بصدور أمرٍ يسمح بالتعبُّد لرام لالاً يومًا واحدًا في ديسمبر، وفي بقية السنة، يُحتفظ بتمثاله وراء أبواب مغلقة بعيدًا عن المتعبِّدين.

ظل الوضعُ على ما هو عليه ثلاثة عقود من الزمان، حتى بدأ فيشوا هندو باريشاد (المجلس الهندوسي العالمي) يقود حملةً في مطلع ثمانينيات القرن العشرين من أجل «تحرير البقعة التي وُلِدَ عليها رام». جمع المجلس تحت رايته مئات الرهبان من المعابد القديمة المتعددة التي زحرت بها أيوديا، ونظَّمت مسيرات ومؤتمرات شعبية، وخُطِبَ حماسية تحثُّ الهندوس على تحرير إلههم من «سجن المسلمين»؛ فحينئذٍ رفع محام من أهل المنطقة دعوى قضائية طلب فيها السماح بالتعبُّد للتمثال على الملأ. واستجابةً لذلك الالتماس، حكم قاضي المنطقة بفتح الأقفال، والسماح بالتعبُّد.²⁵

ساد اعتقادٌ واسع الانتشار بأنَّ حَكَمَ القاضي كان مَوْجَّهًا من دلهي، من مكتب رئيس الوزراء نفسه لا أقل من ذلك؛ فقد بدا أنَّ الإدارة المحلية كانت على علمٍ بالقرار قبل صدوره، إذ فُتِحَتِ الأقفال في خلال ساعة من صدور الحكم. ومن الجدير بالذكر أنَّ حتى القناة التليفزيونية الحكومية، دوردِشان، كانت حاضرةً لتصوير لحظة اندفاع المتعبدين إلى المقام المفتوح حديثًا. بدا أنَّ ثمة صلةً قوية بين مشروع قانون المرأة المسلمة والحكم الصادر في أيوديا؛ فقد قيلَ إنَّ راجيف غاندي أَمَرَ بفتح الأقفال بناءً على نصيحة زميله أرون نهرو، الذي رأى أنَّه أصبح على حزب المؤتمر تعويض المتعصبين على الجانب المقابل. وعلَّق نائب برلماني يساري في سخرية قائلًا إنَّه في حين أنَّ رئيس الوزراء قدَّم نفسه في صورة الرجل العصري بامتياز، الذي يجتهد من أجل العبور بالهند إلى القرن الحادي والعشرين، فقد كان في الواقع «يملك عقليةً بدائيةً كعقليات رجال الدين الإسلامي والهندوسي».²⁶ وكتبت المحلَّة السياسية نيرجا تشودري: «السيد راجيف غاندي يريد ألا يخسر أيًّا من طرفي الصراع.» فإنَّ كان أحد التصرفين يستهدف صوتَ «المسلمين»، فقد بدا أن التصرفَ الثاني يستهدف صوتَ «الهندوس» الأكثر عددًا بكثير. وحذرت تشودري من أنَّ «اتباع الحكومة سياسة استرضاءٍ للجماعتين بهدف كسب الانتخابات، يُمثِّل حلقةً مفرغة سيصبح من الصعب كسرها».²⁷

زاد فتح الأقفال من جرأة المجلس الهندوسي العالمي؛ إذ لم يَعدُ يسعى وراء هدفٍ أقل من هدم المسجد، والاستعاضة عنه بمعبد جديد مهيب مخصَّص للإله رام. وكان للمجلس تعاونٌ وثيق مع منظمة راشتريا سوايامسيفاك سانج، المنظمة الهندوسية الأطول باعًا منه، التي كُتِبَ لها عُمرٌ جديد. فكان التنظيمان يعقدان اجتماعات في جميع أنحاء الهند مطالبينَ بدفاع «الأغلبية» عن حقوقها. واستُشهِدَ بمشروع قانون المرأة المسلمة باعتباره مثالًا آخر على رغبة حكومة حزب المؤتمر في إرضاء الأقلية. وقيل إنَّ الهندوس وحدهم دون غيرهم هم المطالبون بالتنازل عن عقيدتهم في هذه الدولة «العلمانية» خطأ؛ فصيحٌ وأذيعَ شعارٌ جديد، مفاده: «قل بفخر إنك هندوسي!»

هذه الرسالة، مثلما جاء في مجلة «إنديا توداي» الأسبوعية في مايو ١٩٨٦، «لمست وترًا عاطفيًا حساسًا للغاية؛ فقد أخذت حركةً بعثَ هندوسية ملموسة صاعدة متحدة ومتزايدة التعصُّب تجتاح البلاد في بطءٍ وثقَّة، مثل قوة ساحقة تكتسب زخمًا محتقنًا». فكانت تلك حركة «انتقامية النزعة»، لكنها بدأت أيضًا «تتنسَّم عبر السلطة السياسية المصاحبة للاتحاد».²⁸

قد يتراءى لنا أن ننظر إلى العقيدة الهندوسية على أنها نهر متعدد الفروع، منها روافد تُغذي التيار الرئيسي وقنوات تتفرع منه. ولكن ربما كان ذلك التصور مغلوطناً؛ حيث إنه لا وجود لنهر رئيسي مطلقاً من عدة أوجه؛ فهذا دينٌ لا نظير له في لامركزيته؛ فكل منطقة لها مقاماتها المقدسة، وكل مقام يديره كاهنٌ خاص به يبجله أهلُ المنطقة. وأحياناً تتحدد الولاءات بالطائفة الاجتماعية كما بالمنطقة؛ فبراهمة مادهافا في منطقة أوترا كانادا، مثلاً، لديهم معبدهم المختار، ومعلمهم الديني الخاص.

فتح الجدل الدائر في أيوديا إمكانية الجمع بين تلك الطرائق المتباعدة في حركة موحدة؛ فشكّل المجلس الهندوسي العالمي «مجلساً دينياً» يتضمّن الزعماء الرئيسيين للطوائف الهندوسية. وهؤلاء الزعماء بدورهم أقاموا صلات مع رجال الدين الأدنى درجة، وهم الآلاف من «السانت» و«السادهو» الذين كان لكلّ منهم أتباعٌ قليلون. فإلى جانب بناء معبد للإله رام في أيوديا، كان أمام تلك التحركات الرامية إلى وحدة الطوائف الهندوسية كافة آفاقٌ سياسية رُحبة. وكما شرح أحد الكهنة البارزين:

يشتمل المجتمع الهندوسي على العشرات من زعماء الطوائف الهندوسية، ويحتكم كلٌّ منهم على كتلة تصويتية تُقدّر بقرابة ٢,٥ مليون صوت. على سبيل المثال، لدينا حكيم جوجارات شري موراري بابو، وشري رامسوك داسجي مهراج في راجستان، وحكيم أوتر براديش شري ديفراه بابا، وشري ديوراسجي في منظمة راشتريا سوايامسيفاك سانج، وشري نريتيا جوبال داسجي مهراج في أيوديا، وغيرهم كثر. وإضافةً إلى هؤلاء، يتحكّم المئات من زعماء الطوائف في كتلة تصويتية لا تقل عن مائة ألف صوت. ينطوي المجتمع الهندوسي على فرقٍ قوامها نحو مليون من السادهو؛ فإذا حشد كلٌّ منهم مائة صوت، فستأخذ سياسة هذا البلد منحىً جديداً ويغلب عليها الطابع الهندوسي.²⁹

على الجانب الآخر، كانت الأخطار التي تتهدّد المسجد القديم في أيوديا قد أفضت إلى تعبئة الرأي العام للمسلمين دفاعاً عنه؛ فقد شكّلت لجنة عمل مسجد بابري، التي حثّت الدولة على كفالة عدم استيلاء الهندوس الراديكاليين على هذا المقام الإسلامي وغيره. وساد بعض قطاعات المجتمع مزاجٌ شرّس، وصدرت دعوات بالسماح بالصلاة في المساجد الخاضعة

لسيطرة هيئة المسح الأثري للهند، بل حتى لمقاطعة احتفالات عيد الجمهورية إن لم تستجب الحكومة لمطالبهم.³⁰

تُعزّز الوحدة الهندوسية المتنامية إلى حدٍّ لا نهائي بواقعتين حدثتا مصادفةً: ففي سبتمبر ١٩٨٧، انتحرت امرأة شابة تُدعى روب كانوار في قرية بولاية راجستان عقب وفاة زوجها؛ تماشيًا مع طقس «ساتي»، الذي وإن كان جائزًا في التراث الهندوسي، فقد حظره القانون منذ زمن بعيد؛ ففي حين أدانت الدولة — والجماعات النسوية بنشاط أكبر — فِعْلة روب كانوار، أثارت تلك الفِعْلة انتفاضةً إيمانية في ريف راجستان؛ فقد أُقيم معبد في البقعة التي احترقت فيها، مجتذبًا آلاف المتعبدين. وأُقيمت تجمُّعات للإشادة بروب كانوار باعتبارها النموذج المثالي للمرأة الهندوسية في إخلاصها لذكرى زوجها.³¹ أما الواقعة الأخرى الأكثر أهميةً فتمثلت في بثّ قناة دوردرشان لعمل جديد مُبهر للمحمة «رامايانا». كانت الحلقات تُعرض صباح كل أحد، بدءًا من يناير ١٩٨٧ وانتهاءً في يوليو ١٩٨٨. كان عدد الحلقات ثمانيةً وسبعين حلقةً إجمالاً، حيث توقّف عرض الحلقات لفترة راحة مدتها أربعة أشهر.

كانت تلك الملحمة ملحمةً رَحْبة، مثَّلت قصة حب وتضحية وبطولة وخيانة، يتخلَّلها قدرٌ كبير من الدماء والعنف. وكان بها طاقمٌ ثري من الشخصيات الرئيسية والثانوية، وقصة ملائمة للمعالجة الدرامية، وجاء عرضها في وقت تصاعدت فيه نسبة مشاهدة التلفزيون بمعدل سريع، مع بيع ٣ ملايين جهاز تلفزيون جديد كل سنة.³² على الرغم من ذلك، فقد فاق نجاح المسلسل جميع التوقعات؛ فقد قُدِّر عدد المشاهدين بنحو ٨٠ مليونًا، و«كانت الشوارع والأسواق تخلو من المارة صباح أيام الأحد، وحرَّص المعلنون عن أي حدث هام يُنظَّم يوم الأحد على ذكر أنه «سيُقام بعد مسلسل «رامايانا»». وكانت الجماهير تتجمّع حول أي جهاز تلفزيون على جانب الطريق لمشاهدته». وسجَّلت الفنادق والمستشفيات والمصانع ارتفاع معدلات التغيب عن العمل في صباح أيام الأحد.³³

وبقدر ما يَسْتَوْجِب عدد المشاهدين الانتباه، فكذلك تَسْتَوْجِب شدة حماسهم إزاء تلك التجربة؛ فقد كان المشاهدون يستيقظون باكراً صباح يوم الأحد، ليغتسلوا بحسب طقوسهم الدينية ويؤدُّون صلواتهم. وقبل بدء الحلقة، كانوا يضعون أطواق الزهور على أجهزة التلفزيون ويمسحونها بمعجون خشب الصندل. ومن الجدير بالذكر أنَّ جاذبية المسلسل تخطت الحواجز الدينية؛ فقد شاهده المسلمون في حبور وافتتان، وعدَّلت الكنائس مواعيد صلواتها لكي تتجنَّب تعارضها مع مشاهدة المسلسل؛³⁴ فكما كتب عالم

الأنثروبولوجيا فيليب لَتَجَنُودُورف: «لم يسبق أن اتَّحدت مثل هذه النسبة الكبيرة من سكان جنوب آسيا على نشاطٍ واحد، ولم يسبق أن وصلت رسالةً واحدةً إلى مثل هذا الجمهور الضخم في آنٍ واحد.»³⁵

وفي حين أنَّ المسلمين والمسيحيين كانوا يشاهدون مسلسل «رامايانا» على سبيل الترفيه فحسب، كانت المُتعة لدى كثيرٍ من الهندوس مشوبةً بالعبادة؛ فَبِطَرِيقِ المصادفة لا العمد، أخذت الملحمة التليفزيونية تُدخِلُ تغييرات غير ملحوظة على هذه الديانة التعددية اللامركزية، التي طالما انقسمت إلى طوائف تعبد كلَّ منها آلهة مختلفة وتفتقر إلى كتاب مقدس، أو إله واحد أحد، أو عاصمة واحدة لمعتنقي ذلك الدين. فأتذاك، أمام أجهزة التليفزيون، «استمع الهندوس كافة في جميع أنحاء البلاد لأول مرة وفي وقت واحد إلى شيء واحد وشاهدوه؛ فالحقيقة أنَّ المسلسل أدخَلَ «ضرورة التجمُّع» في العقيدة الهندوسية.»³⁶

صدر مسلسل «رامايانا» بناءً على تكليف التليفزيون الحكومي بمعزل عن مجريات الأحداث في أيوديا، إلا أنَّ جاذبيته وتأثيره أسهمًا بدرجة هائلة في حركة المجلس الهندوسي العالمي الساعية إلى «تحرير» مكان ميلاد رام؛ فبعدما كان أحد آلهة كثيرة يعبدها الهندوس، تزايدَ النظر إليه — بفضل المسلسل المعروض على التليفزيون — على أنه أهمها وأعظمها كافة.

٦

كانت إحدى الجبهات التي أبدى فيها رئيسُ الوزراء الجديد خروجًا أكثر جرأةً على النمط السائد: الجبهة الاقتصادية؛ فقد عيَّن راجيف غاندي في بي سينج وزيرًا للمالية، وهو سياسي هادئ من أوثر براديش كان معروفًا بنزاهته، وسعت الميزانية الأولى للحكومة، المُقدَّمة في مارس ١٩٨٥، إلى رفع بعض القيود والضوابط عمَّا كان أحد أكثر النُظُم الاقتصادية تقييدًا في العالم. لقد حرَّر نظام التبادل التجاري، بتخفيض الرسوم الجمركية على مجموعة متنوعة من الواردات وتقديم حوافز للمصدرين. وبسَّطَ نظام إصدار التراخيص، مع رفع الضوابط عن القطاعات الحيوية مثل الآلات والمنسوجات وأجهزة الكمبيوتر والعقاقير، ورُفِعَت القيود عن أصول شركات الأفراد جزئيًّا، وخُفِّضَت الضرائب على دخول الشركات والأفراد. قِيلَ إِنَّ تلك التغييرات من شأنها أن تُشجِّع زيادة الإنتاج والقدرة التنافسية؛ فقد قال رئيس الوزراء في فبراير ١٩٨٥ إِنَّ الاقتصاد الهندي «عُلِقَ في

حلقة مفرغة من صنع المزيد والمزيد من القيود. والحقيقة أنَّ القيود تفضي لكل أشكال الفساد والتأخر، وهذا ما نريد التخلص منه».³⁷

هاجَمَ المثقفون اليساريون الميزانية باعتبارها تدليلاً للأثرياء، وكان رأيهم أنَّ تحرير نظام التبادل التجاري سيجعل الهند مفرطة الاعتماد على رأس المال الأجنبي.³⁸ إلا أنَّ السياسات الجديدة لاقَتْ ترحيباً من جانب قطاع الأعمال، والطبقة الوسطى.³⁹ كان تعداد الطبقة الوسطى قد زاد إلى حدٍّ بعيد بحلول ذلك الوقت؛ حيث ذهبت بعض التقديرات إلى أنَّ تعدادها بلغ ١٠٠ مليون نسمة، وأخذت سوق السلع الاستهلاكية المعمرة تزداد اتساعاً، وهي سلع من قبيل الثلاجات والمركبات، كانت في الماضي حِكْراً على القلَّة من الصفوة. خلال عامي ١٩٨٤ و١٩٨٥، زاد عدد الدراجات البخارية الصغيرة والكبيرة المباعة بنسبة ٢٥٪، وعدد السيارات المباعة بنسبة تصل إلى ٥٢٪. وكانت التجارات والأعمال الجديدة تُفتَح باستمرار، وحدثت طفرة في سوق الإسكان وسوق العقارات، وفي المطاعم ومراكز التسوق، وكتب أحد مراقبي المشهد أنَّ الطبقة الوسطى الصاعدة «أصبحت العلامة الأبرز على اقتصادٍ سريع التقدم».⁴⁰

كان النصف الأخير من الثمانينيات فترة ازدهار لقطاع الأعمال الهندي؛ فقد نمت الصناعة بمعدلٍ جيد قدره ٥,٥٪ سنوياً، وكان أداء قطاع التصنيع أفضل منها؛ إذ نما بمعدل ٨,٩٪ سنوياً. وارتفعت القيمة السوقية للشركات من ٦٨ مليار روبية عام ١٩٨٠ إلى ٥٥٠ مليار روبية عام ١٩٨٩.⁴¹ بطبيعة الحال، كانت بعض الشركات تنمو بمعدل أسرع من غيرها؛ فكان أعظم صعودٍ لشركة ريلينس للصناعات، التي كان مؤسسها دهيروبهاي أمباني عاملاً بسيطاً في محطة وقود بمدينة عدن يوماً ما، ولدى عودته إلى الهند بدأ تجارة توابل، قبل أن يتفرَّع عمله ليشمل تصدير النايلون والحرير الصناعي، ثم تحوَّل إلى تصنيع المنسوجات، قبل أن يضيف مصانع البتروكيماويات والشركات الهندسية والوكالات الدعائية إلى حصيلة اهتماماته المتنامية باستمرار.

حظِيَتْ شركة ريلينس بمعدلات نمو غير مسبوقة في مجال الصناعة الهندية، ويندر رؤيتها في أي مكان آخر في العالم؛ فخلال ثمانينيات القرن العشرين، نمت أصول الشركة بمعدل يُقدَّر بنحو ٦٠٪ في السنة، بينما نمت مبيعاتها بمعدل يزيد عن ٣٠٪ في السنة، وأرباحها بقرابة ٥٠٪. كان أمباني مبتكراً، يستخدم أحدث الوسائل التكنولوجية (المستوردة عادةً)، ويحصل على التمويل من الطبقة الوسطى المتنامية عن طريق الاكتتاب العام (وهو الشيء الذي كانت الشركات العائلية الهندية الأخرى تستنكف أن تفعله). إلا

أنَّ صعود شركته يُعزى إلى براعته في إقامة العلاقات بقدر فطنته التجارية؛ فقد كان ينال رضا السياسيين والبيروقراطيين بإقامة الحفلات لهم وإهدائهم رحلات سياحية. ونتيجةً لذلك، كان في أغلب الأحيان يعرف التغيرات الوشيكة في السياسات — مثل التعريفات الجمركية — قبل منافسيه بكثير.⁴²

كان قُرب مالك شركة ريلينس من رموز السلطة مؤشراً واحداً ضمن كُثر على تنامي الرابطة بين السياسيين ورجال الأعمال؛ فكل شركة كبيرة كانت لها جماعات ضاغطة في دلهي، لكي «تؤثّر خلسةً على السياسيين والبيروقراطيين تحقيقاً لمصالح الشركة». ولم تكن تلك التصرفات مقتصرةً على عاصمة البلاد؛ فقد زعم أن وزراء الولايات ورؤساء وزرائها كان يؤدّون خدمات لرجال الصناعة مقابل المال. وكانت إحدى أعلى مصادر الفساد ربّما هي المعاملات العقارية. وقد أتاح قانون حق الاستملاك العام استيلاء الدولة على مزارع في محيط المدن بأسعارٍ أقلّ كثيراً من أسعار السوق، ثم تسليمها إلى الشركات المحظية لكي تبني عليها مصانع أو مقرّات لها؛ فكانت مئات الملايين من الروبيات تتبادل في تلك الصفقات، حيث كان بعض المال يدخل جيوب السياسيين، بينما تذهب بقيته إلى خزينة حزبهم، لكي يُستخدَم في الانتخابات.⁴³

أفضت تعاملات السياسيين الهنود مع الثروة إلى تغير عميق في أسلوب حياتهم؛ فبعد أن كانوا معروفين من قبل بالتقشّف والبساطة، أصبحوا يعيشون في بيوت فسيحة فاخرة الأثاث. وإن ركبوا سيارات فارهة وتناولوا عشاءهم في فنادق خمس نجوم، أصبحوا حقاً «المهراجات الجدد»؛ فقد قال أحد مراقبي المشهد معلّقاً: «المسافة الفاصلة بين غاندي (المهاتما) وغاندي (راجيف) تمثّل نقلةً هائلةً في الأخلاقيات السياسية؛ فقد ولّى عهدُ المُنزّر وعصا المشي والصنديل الخشبي وركوب مقصورة الدرجة الثالثة في القطار، وحلّت محلّها أحذية جوتشي، ونظارات شمس كارتيه، والسترات الواقية من الرصاص، وسيارات مرسيدس بنز، وطائرات الهليكوبتر المملوكة للدولة؛ فالسياسة الهندية لم تُعدّ يفوح منها رائحةُ العَرَق، ولا هي نظيفة تماماً عديمة الرائحة؛ وإنما تفوح منها رائحة عطر ما بعد الحلاقة.»⁴⁴

٧

بينما ازدهرت الصناعة والطبقة الوسطى، عانت قطاعات كبيرة من الهند الفقر وسوء التغذية المتوطّنين؛ ففي خريف ١٩٨٥، سجّلت سلسلة من حالات الموت جوعاً في المناطق

القبلية من أوريسا؛ فعندما شَحَّت الأمطار، وشَحَّت المحاصيل معها، اضْطُرَّ القرويون إلى التغدّي على عصيدة مصنوعة من بذور التمر الهندي ونوى المانجو، وهو الخليط الذي أسفر في حالات كثيرة عن أمراض مَعِدِيَّة. قبل ذلك مثَلت الغابات مصدرَ إمداد بالغذاء والفاكهة في أوقات النُدرة، ولكن مع تَفشّي ممارسة إزالة الغابات لم تُعد هذه الصورة من التأمين متاحة؛ فسُجِّل أكثر من ألف حالة وفاة في منطقتيّ كورابوت وكلاهاندي وحدهما.⁴⁵

وفي عام ١٩٨٧ حدثت نوبة جفاف أخرى أكثر خطورة، ضربت مرتفعات أوريسا مرةً أخرى، ولكنها أصابت أيضًا المناطق شبه الجافة في غرب الهند، لا سيما ولايتا جوجارات وراجستان؛ فدفع اليأس الرعاة إلى نقل حيواناتهم بالشاحنات إلى الغابات الغنية في وسط الهند، بحثًا عن العلف غير المتوافر في محيطهم الأصلي. كان ثمة اعتقادٌ بأنّ تلك كانت أسوأ نوبة جفاف في القرن العشرين؛ فقد طال أثرها نحو ٢٠٠ مليون من الناس، وعُبرَت الصحف عن معاناتهم تعبيرًا حيًّا بصورٍ لأراضٍ جافة متشققة وجثث الماشية مبعثرة فوقها.⁴⁶

سَلَّطت ندرة الغذاء عاميّ ١٩٨٥ و ١٩٨٧ الضوء على اعتماد الاقتصاد الدائم على الأمطار الموسمية، إلا أنّ السخط لم يَغِبْ عن مناطق الزراعة بالري أيضًا، وهو الشعور الذي أَجَّجه تنظيمان زراعيان حديثا العهد؛ هما: منظمة المزارعين، التي تَرَكَّز نشاطها في مهاراشترا، واتحاد مزارعي الهند في هاريانا والبنجاب. عمل التنظيم الأول تحت قيادة موظف خدمة مدنية سابق، هو شاراد جوشي، بينما عمل الثاني تحت قيادة مزارع من الجات، يُدعى ماهيندرا سينج تيكاي. وفقًا لجوشي، كان المحور الرئيسي للنزاع بين «الهند»، ممثلةً في الطبقة الوسطى من سكان المدن متحدثي الإنجليزية، و«بهارت»، ممثلةً في سكان القرى. وكان يرى أنّ السياسات الاقتصادية تُؤثّر الهند على بهارت باستمرار؛ فبغية إصلاح هذا التحيز، اقترح هو وتيكاي رفع أسعار الغلال الزراعية وخفض تعريفة استهلاك الكهرباء للمزارع. كان التنظيمان يتحكما في قاعدة شعبية كبيرة؛ إذ كان في مقدور كلٍّ منهما تعبئة ٥٠ ألف مزارع أو أكثر للمسير إلى عاصمة الدولة والدفع بمطالبهم.⁴⁷

على الرغم من أنّ جوشي وتيكاي زعما التحدُّث بلسان سكان الريف جميعًا، كانا في حقيقة الأمر يمثلان الفلاحين من الطبقة الوسطى والطبقة الغنية، الذين يستخدمون الجرّارات الزراعية والمضخات الكهربائية وكان لديهم فائضٌ يبيعه في السوق، أما

الفقراء فكانوا خارج هذا التصنيف في معظمهم؛ فكما أُكِّدَت من جديد الدراسات التي أُجريت في الثمانينيات، كانت الطبقات متداخلةً مع الطوائف الاجتماعية في الهند القروية، حيث ظلت الفئات المُهمَّشة حقاً هي الهاريجان أو الطوائف المُجَدَّولة، وقد كشف مسح أُجري في كارناتاكا أنَّ قرابة ٨٠٪ من القبائل المُجَدَّولة القاطنة في الريف، إضافةً إلى أكثر من ٦٠٪ من الطوائف المُجَدَّولة في المدن، كانت تحت خط الفقر الرسمي، حيث قلَّت نفقاتهم الشهرية عن خمسين روبية. وكان الوضع مماثلاً تقريباً في أنحاء أخرى من الهند.⁴⁸

٨

عمل راجيف غاندي خلال عامه الأول في المنصب على حلّ سلسلة من النزاعات العرقية، في آسام وميزورام والبنجاب. إلا أنَّه بحلول نهاية عامه الثاني، تعرَّض نظامه لتحديات جديدة قائمة على أساس عرقي، أُضيفت إلى التحديات القائمة على الدين والطبقة. كما هو الحال دائماً، من المتعذر على فصل أو كتاب أو باحثٍ واحدٍ تحقيقَ تغطيةٍ شاملة للنزاعات الاجتماعية التي وقعت في هذا العقد (أو غيره) من تاريخ الهند المستقلة؛ فأقصى ما يمكن للمرء عمله هو تسليط الضوء على النزاعات الأهم. بادئ ذي بدء، وقعت نزاعات بين جماعات متباينة داخل الولاية ذاتها؛ ففي البنغال، على سبيل المثال، بدأ السكان متحدثو النيبالية في تلال دارجيلنج يطالبون بولاية خاصة بهم. كان قائدهم جندياً سابقاً؛ هو سوبهاش جيسينج. كان جيسينج يتمتع بتأييد تام أعمى من أتباعه؛ فكان بإمكانهم بكلمة منه أن يغلقوا مدراس ومتاجر المنطقة كافة. وعملت جبهة تحرير جوركا الوطنية التي تزعمها في إطار العملية الديمقراطية وخارجها، حيث كانت تقدّم العرائض لوزراء الاتحاد في بعض الأحيان، وتنخرط في معارك حامية الوطيس مع الشرطة في أحيان أخرى. وخلال النصف الأخير من عام ١٩٨٦ ازدادت حدة الاشتباكات، ثم التقى رئيس الوزراء بجيسينج في نهاية الأمر، وأقنعه بالقبول بمجلس تلال دارجيلنج المتمتع بالحكم الذاتي عوضاً عن إنشاء ولاية لمتحدثي النيبالية.⁴⁹

وعلى الجانب الآخر من الحدود، في آسام، ثارت قبائل بودو على الآساميين المهيمنين محلياً. وفي محاكاة لخصومهم، تزعم حركتهم شبابٌ من اتحاد طلاب عموم بودو. كان زعماء الحركة يريدون ولاية خاصة بهم تُقَطَّع من آسام. وسعيًا وراء هدفهم،

عمدوا إلى سدّ الطرق وإحراق الجسور ومهاجمة الأفراد غير المنتمين إلى قبيلتهم؛ فعندما ردتّ العناصر الراديكالية الآسامية، أخذت الاشتباكات منحىً عنيفاً، وحصدت عشرات الأرواح.⁵⁰

في الوقت نفسه، كان النشطاء القبليّون في تريپورا قد بدءوا معركةً ضد البنغاليين الذين نزحوا بأعداد كبيرة إلى الولاية عقب التقسيم. كان «متطوعو تريپورا الوطنيون» يُعدّون — وفقاً لتعريف البعض — «إرهابيين»؛ إذ كانوا يغتالون المدنيين ويختطفونهم وينصبون الأفخاخ لفرق الشرطة سعياً وراء تحقيق أهدافهم؛ ففي عام ١٩٨٦ قُتل على يد عصاباتهم أكثر من ١٠٠ شخص. وفي العام التالي زاد عدد القتلى عن ذلك، إلا أنّ زعيم الجماعة، بيجوي هرانكاو، خرج إلى العلن في أغسطس ١٩٨٨ ليوقع اتفاقاً مع الحكومة؛ فألقى متطوعوه السلاح، مقابل حصول القبائل على المزيد من المقاعد في المجلس التشريعي المحلي وتوفير الأرز وزيت الطهي بأسعار مُدعّمة في القرى القبليّة.⁵¹

تضمّنت مجموعة ثانية من النزاعات سكان ولايات قائمة بذاتها في مواجهة حكومة الاتحاد الهندي. ومن ثمّ، اتّضح أنّ حالة النشوة المتولدة في البنجاب عن الاتفاق المُبرّم بين راجيف غاندي ولونجوال كانت مؤقتة؛ فقد كان اغتيال الأخير نذيراً بأمر آتية، حيث تسلّم جيل جديد من الإرهابيين مقود الصراع من أجل خالستان؛ فقد كانت الجروح الناجمة عن عملية النجم الأزرق وأعمال الشغب المضادة للشيخ في دلهي قد جندت أفراداً جُددًا كُثُرًا لتلك القضية، كما ساهم في ذلك فشل الحكومة المركزية في الوفاء بالتزامها بنقل تشانديجار إلى البنجاب؛ فاستوطن المقاتلون المعبد الذهبي مرةً أخرى، وراح الكهنة يدلون بتصريحات مؤيدة لخالستان، ومن حين لآخر كان أعضاء حزب أكاالي دال الحاكم نفسه هم من يدلون بتلك التصريحات.⁵²

بغية التعامل مع الإرهاب الذي عاد إلى الظهور، نما قوام جهاز الشرطة في البنجاب إلى ٣٤ ألف فرد. وبغية شدّ أزره، عُيّن له رئيس جديد؛ كان شرطياً من بومباي ينسّم بالصراحة ويُدعى جيه إف ريبيرو. وعُيّن أيضاً — بعد برهة — كيه بي إس جيل، وهو رجلٌ سيخيّ الجذور كانت لديه خبرةٌ في محاربة التطرف في الشمال الشرقي؛ فتبنّى ريبيرو وجيل سياسةً الترغيب والترهيب؛ حيث التقيا فلاحِي الشيخ في إطار برنامج «اتصال جماهيري» واسع النطاق من جهة، وشكّلا قوات أمن أهلية للقضاء على الإرهابيين من جهة أخرى. وتشعّبت فرق الشرطة في الريف، حيث كانت تجري عمليات بحث وتفتيش، وتطلق النار على الهاربين؛ فقُتل عشرات المتطرفين في تلك العمليات، لكنها انطوت أيضاً على مضايقات بالغة للقرويين العاديين.⁵³

إلا أنَّ الأعمال الإرهابية استمرت؛ فقد كانت الحافلات تُوقَف على الطرق السريعة، ثم يُفصل الركاب الهندوس عن السيخ ويُقتلون؛ ففي عام ١٩٨٦ قُتِلَ ضِعْفُ العدد الذي قُتِلَ عام ١٩٨٤، عندما كان بيندرانوال لا يزال على قيد الحياة؛ فشرع الكثير من الهندوس المذعورين في الفرار إلى هاريانا عبر الحدود.

كان التخلص من الأقليات في البنجاب أحد أهداف الإرهابيين فعلاً، أما الهدف الأكثر شَرًّا فكان بَثُّ الرعب في نفوس السيخ المقيمين خارج البنجاب. وتحقيقاً لهذا الغرض، فجَرُّوا قنابل في الأسواق ومحطات الحافلات في دلهي ومدن أخرى من شمال الهند، وكان الهدف من تلك التفجيرات هو استثارة نوبة جديدة من القتل الانتقامي ضد السيخ؛ حتى يعود السيخ الناجون إلى البنجاب، لتشكيل مجتمع واحد متَّحد متناغم، وبذلك يُحَسِّنُونَ فُرَصَهُمْ في الصراع من أجل خالستان. وكان النموذج المحتذى به، على ما يبدو، هو المعركة الناجحة من أجل باكستان في أربعينيات القرن العشرين، التي ساهمت فيها أيضاً إثارة الذعر في نفوس المسلمين المقيمين خارجها.⁵⁴

في عملية كُبرى أُجريت في مايو ١٩٨٨، طردت القوات الخاصة نحو خمسين إرهابياً متحصِّناً بمجمَّع المعبد الذهبي. خلافاً لعملية النجم الأزرق، شُنَّ ذلك الهجوم في وضح النهار حتى يتسنى تحديد أماكن العدو بوضوح أكبر. وعلى أي حال، فهؤلاء المقاتلون لم تكن لديهم استعدادات رجال بيندرانوال ولا حماستهم؛ فقد تراجعوا إلى قدس الأقداس بالمعبد، ولما مُنِعَ عنهم الطعام والماء، استسلموا بعد اثنتي عشرة ساعة.⁵⁵

تزامنت عودة الإرهاب في البنجاب مع تجدد المتاعب في ولاية حدودية أخرى؛ هي: ولاية جامو وكشمير؛ ففي عام ١٩٨٤، كانت السيدة غاندي قد أمرت بإقالة فاروق، ابن الشيخ عبد الله، من منصبه. ثم أعاد ابنها بناء الروابط التي جمعت بين العائلتين وحزبيهما — حزب المؤتمر وحزب المؤتمر الوطني الكشميري — يوماً ما. وفي نوفمبر ١٩٨٦ شكَّلا معاً حكومة تسيير أعمال في الولاية، وقال فاروق عبد الله، مبرِّراً التحالف: «حزب المؤتمر يدير دفة الحكومة المركزية. وفي ولاية مثل كشمير، إذا كان لي أن أنفذ برامج لمحاربة المرض وأدير حكومة، فلا أبدأ أن أكون على علاقة طيبة بالحكومة المركزية.»⁵⁶

في عام ١٩٨٧، عُقدت انتخابات مجلس جامو وكشمير؛ فشكَّل السياسيون الكشميريون الساعون إلى الاستقلال عن الحكومة المركزية — عوضاً عن الاعتماد عليه أو التبعية له — كياناً جامعاً؛ هو: «الجبهة الإسلامية المتحدة». تعرَّض العاملون في تلك الجبهة إلى مضايقات من جانب الحكومة، وكانت الانتخابات نفسها أبعد ما تكون

عن الحرية والنزاهة؛ فعلى الرغم من أن ائتلاف حزب المؤتمر الكشميري وحزب المؤتمر الوطني كان سيربح على أي حال على الأرجح، فقد عمل على زيادة هامش الربح بتزوير الانتخابات لصالحه. حتى مكتب الاستخبارات أقرَّ بأنَّ الائتلاف خَسِرَ ما يصل إلى ثلاثة عشر مقعدًا لصالح الجبهة الإسلامية المتحدة بسبب «الممارسات الانتخابية السيئة».⁵⁷

وَلَدَتْ طريقة إدارة انتخابات عام ١٩٨٧ إحباطًا عميقًا بين النشطاء السياسيين في كشمير؛ فإذ يئسوا من أن تُنصفهم نيودلهي، بدءوا يتطلَّعون إلى باكستان لنجدتهم؛ فعَبَرَت جماعاتٌ من الشباب الحدودَ، حيث انضمت إلى معسكرات تدريب يديرها الجيش الباكستاني. وبعد مرور عام، عبروا الحدودَ مرةً أخرى، لتطبيق ما تعلَّموه؛ ففي ربيع عام ١٩٨٩، شَهِدَ وادي كشمير سلسلةً من حوادث إطلاق النار والتفجيرات والهجمات بالقتال اليدوية؛ فقد أصبح ذلك الوادي الجميل موطن «مدافع الكلاشنكوف، وأجهزة التفجير، وخلطات المولوتوف، والفتائل الجيلاتينية، ومدافع الهاون، والمقاتلين المثلَّمين». وُسِّجَلَت سبع وتسعون واقعةً منفصلة خلال النصف الأول من عام ١٩٨٩، الذي قُتِلَ فيه اثنان وخمسون شخصًا على الأقل، وأُصِيبَ ٢٥٠ آخرون؛ فقال أحد الصحفيين معلقًا في وجوم إنَّ كشمير «لديها على ما يبدو المقوِّمات التي تؤهلها لكي تصبح بنجاب أخرى».⁵⁸

٩

بينما كانت الحكومة الهندية تحاول — بدرجات متفاوتة من النجاح — احتواء الجهود الانفصالية في الداخل، أقدمت على محاولة طُموحه لوضع حدٍّ للقلقل العِرقية في دولة سريلانكا المجاورة؛ فقد وقعت تلك الجزيرة الصغيرة — الآسرة الجمال في حد ذاتها ككشمير الجبلية — بين براثن حرب أهلية دامية بين الأغلبية السنهالية والأقلية التاميلية. وكانت أسبابُ النزاع مألوفةً إلى درجة الملل، بالنسبة إلى الهنود على أي حال؛ إذ تلخصت في التنافس على أساس اللغة والعِرق والدين والأرض.

من شأن السرد المفصَّل لتاريخ النزاع السريلانكي أن يُبعدنا عن موضوعنا أكثر من اللازم؛⁵⁹ فيكفي القول إنَّ البداية الحقيقية للنزاع كانت عندما فُرِضَت اللغة السنهالية باعتبارها «اللغة الرسمية» الوحيدة؛ فطالَبَ التاميليون بالمساواة للغة، وعندما رُفِضَ طلبهم، نزلوا إلى الشوارع تعبيرًا عن احتجاجهم. ومع مرور السنين، تخلَّوا عن الأساليب السُّلمية مؤثرين عليها الكفاح المسلح.

من بين تنظيمات المقاومة التاميلية المتعددة، كانت «جبهة نمور تحرير تاميل إيلام» الأقوى والأشد تأثيرًا. كان هدف ذلك التنظيم — الذي تزعمه محارب شرس، هو فيلوبيلاي براهاكاران — هو إقامة دولة منفصلة، تتألف من شمال الجزيرة وشرقها حيث مثل التاميليون أغلبيةً. وخلال ثمانينيات القرن العشرين، أغار نمور التحرير على معسكرات الجيش السريلانكي وارتكبوا فظائع في حق المدنيين، وكان رد السنهاليين أكثر شراسةً، على أقل تقدير. بمعنى آخر، كان ذلك نزاعًا تكاد الكلمات تعجز عن وصف وحشيته وهمجيته.

كان مقاتلو جبهة نمور التحرير يستخدمون ولاية تاميل نادو الهندية ملاذًا آمنًا منذ زمن، وكانت حكومة الولاية تدمهم بمساعدة نشطة، بينما غضت نيودلهي الطرف. إلا أنَّ الرئيس السريلانكي جيه جاياورديني طلب إلى راجيف غاندي، في صيف عام ١٩٨٧، المساعدة في التوسط بين طرفي النزاع؛ فتقرَّر بموجب اتفاقية وُقعت بين كولومبو ونيودلهي أن تطير قوة حفظ السلام الهندية إلى الجزيرة، حيث ينسحب الجيش السريلانكي إلى ثكناته، وينزع مقاتلو جبهة نمور التحرير سلاحهم، بالإقناع أو بالإكراه.

في أواخر يوليو ١٩٨٧، بدأت القوات الهندية تتوجَّه إلى سريلانكا في مجموعاتٍ قوام كلُّ منها بضعة آلاف جندي. (في نهاية الأمر، وصل عدد جنود الجيش الهندي هناك ٤٨ ألفًا.) لم يلقَ وجودُ قوة حفظ السلام الهندية استحسانًا لدى القوميين السنهاليين، الذين رَأَوْا فيه انتهاكًا للسيادة، ولا لدى التاميليين الذين طالما اعتبروا الهند في صفِّهم. وعندما طُلِبَ من نمور التحرير إلقاءَ سلاحهم، أصرُّوا على سلسلة من الشروط المسبقة، منها: إطلاق سراح التاميليين المتحفَّظ عليهم في سجون الحكومة جميعًا، ووقفُ الاحتلال السنهالي في شرق الجزيرة. دام سلامٌ حَذِرٌ حتى شهر أكتوبر، ولكنه خُرقَ بتحريك قوة حفظ السلام الهندية ضد المتمردين؛ فقد داهمت مقرَّ الجبهة في مدينة جافنا واستولت عليه، لكنها دفعت ثمنًا باهظًا؛ فقد تحوَّل الرأي الشعبي في حسم ضد القوات الهندية، التي أصبح يُنظر إليها على أنها قوات احتلال. لاذت جبهة النمر بالغابة، حيث يمكنهم قنص الهنود عن بُعد ومهاجمتهم باستمرار، وكانوا يُحسِنون استخدام الألغام الأرضية بصفة خاصة، لتفجير قوافل الجنود أثناء تنقلاتها على الطرق.

بحلول نهاية عام ١٩٨٧ كانت الصحافة تكتب عن سريلانكا بوصفها «فيتنام الهند»؛ ذلك لأنَّ «الجيش الهندي لم يسبق له رؤية حرب كهذه؛ فهي تدور على أرض غريبة، ضد عدو أجنبي لا يرتدي زيًّا عسكريًّا، ولا عِلْمٌ لديه باتفاقية جنيف المعنية بأخلاقيات

الحرب، ولكنه يحمل على الرغم من ذلك أسلحةً حديثة فتَّاكة ويقاتل عادةً من وراء ستار النساء والأطفال».⁶⁰ وكان أحد قيادات القوات الهندية أكثر كَرَمًا في سرده؛ فبينما طَفِقَ يُنَدِّدُ بنمور التحرير و«إصرارهم الأخرق العنيد المدمَّر» على الكفاح المسلح، أشاد في الوقت نفسه «بانضباطهم وتفانيهم وعزيمتهم وحماستهم وخبرتهم الفنية».⁶¹

لدى عودة جثامين الجنود في أكياس إلى البر الرئيسي، تصاعدت الضغوط الدافعة إلى سحب قوة حفظ السلام الهندية؛ فبدءًا من صيف ١٩٨٩ بدأت القوات تعود أدراجها، وإن كان الانسحاب النهائي لم يتم حتى ربيع ١٩٩٠، بعدما لَقِيَ أكثر من ألف جندي حتفه في النزاع.

كان قرار إرسال قوات إلى سريلانكا متماشيًا مع تنامي تصوُّر الهند أنها «القوة الإقليمية المهيمنة الشرعية في جنوب آسيا».⁶² فقد كانت هي القوة المسيطرة في المنطقة من الناحيتين الديموغرافية والاقتصادية، وعقدت العزم على التعبير عن هذه السيطرة من ناحية الاستعداد الحربي أيضًا؛ ففي يناير ١٩٨٧، شرعت وحدات هندية من المشاة في مناورة عسكرية كبيرة على الحدود مع باكستان؛ ظاهريًا لاختبار معدات جديدة، ولكن فعليًا لاستعراض قوتها المستحدثة أمام عدوتها القديمة.⁶³ ثم اختبرت الهند، في مارس ١٩٨٨، أول صاروخ أرض أرض لها، الذي تتوافر به القدرة على مهاجمة أهداف على بُعْد يصل إلى ١٠٠ ميل. وبعد عام أجرت اختبارًا ناجحًا على سلاح أكثر تطورًا، حمولته أكبر عشر مرات ويصل إلى أهداف على بُعْد ١٥٠٠ ميل؛ فقد نقل علماء الصواريخ الهنود بلادهم إلى نادر حصري، اقتصرَت عضويته على الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي وفرنسا والصين وإسرائيل والمملكة المتحدة.⁶⁴

وَلَدَت تلك التطورات مشاعرَ توجُّس لدى البلدان الأصغر منها في جنوب آسيا؛ حيث بدأ الناس يتحدثون عن «الهندي القبيح» مثلما كان يتحدث الناس في سائر أنحاء العالم عن «الأمريكي القبيح» (إشارةً إلى رواية أمريكية شهيرة من تأليف ويليام ليدرر ويوجين بودريك). فقد أقرَّت مجلة أسبوعية في كلكتا بحسرة أن الهند «يُنظر لها على أنها شريرُ المنطقة».⁶⁵

١٠

كان راجيف غاندي قد جاء إلى السلطة بتفويض هائل النطاق في الانتخابات التي عُقدت بعد وفاة والدته، إلا أنَّه لدى اقتراب الانتخابات العامة لعام ١٩٨٩، كانت فُرص حزبه

غير أكيدة؛ فكما عامي ١٩٦٧ و١٩٧٧، وجد حزب المؤتمر — الذي تصدر الساحة يومًا ما — صعوبة كبيرة في الحفاظ على وضعه.

بادئ ذي بدء، واجهَ الحزب تحديًا متزايد الخطورة من جانب الأحزاب الإقليمية؛ فخلال معظم فترة حكم راجيف غاندي، كان حزب آسوم جانا باريشاد هو الحزب الحاكم في آسام، وحزب تيلوجو ديسام في أندرا براديش (حيث كان إن تي راما راو قد عاد إلى السلطة عام ١٩٨٥)، وحزب أكالي دال في البنجاب. وفي يناير ١٩٨٩ عاد حزب درافيدا مونيترا كازاجام إلى سدة الحكم في تاميل نادو. والأقوى من تلك الأحزاب جميعًا كان الحزب الشيوعي الماركسي في غرب البنغال، الذي كان قد احتفظ بالسلطة اثني عشر عامًا على التوالي بحلول عام ١٩٨٩، وخلال تلك المدة كان جيوتي باسو — زعيم الحزب ورئيس وزراء الولاية — قد «تنامت مكانته إلى حد مذهل»؛ فقد كان باسو محلّ إجلال كبير في الريف بسبب الإصلاحات الزراعية التي حقّقها حزبه. وخلافًا للمعتاد بالنسبة إلى شيوعي، حظيَ باحترام رجال الصناعة أيضًا، الذين راق لهم نهجه العملي في الاستثمار وتخفيفه نزعة الاتحادات العمالية إلى العنف.⁶⁶

نبح تحدّ آخر من اليمين الهندوسي؛ فحزب جانا سانج القديم — الذي أُعيدت تسميته إلى «حزب بهاراتيا جاناتا» — لم يُفَرِّ إلا بمقعدين في انتخابات عام ١٩٨٤. ولكنه في هذه المرة انضمَّ إلى الحملة الساعية إلى بناء معبدٍ للإله رام في أيوديا. فإذا تنامت شعبية تلك الحملة، ارتفعت أسهم الحزب معها؛ فقد انضمَّ العاملون بحزب بهاراتيا جاناتا إلى العاملين بالمجلس الهندوسي العالمي ومنظمة راشتريا سوايامسيفاك سانج في مراسم وضع حجر الأساس لمعبد رام، التي تتضمن الصلاة على أحجار يأمّلون في استخدامها في تشييد معبد الإله رام، ووقفها لهذا الغرض. ولكي يدفع المجلس الهندوسي العالمي بالقضية، أعلن أنّه سوف يُنظّم مراسم تدشين رسمية، في الموقع محل الخلاف في أيوديا يوم ٢ نوفمبر. ووصلت الموقعَ قوالب طوب من مناطق متباينة في اليوم المنتظر. نُصحت حكومة حزب المؤتمر في دلهي بإيقاف مراسم التدشين، لكنها في النهاية تركتها تضي؛ خوفًا من استعداد الهندوس قبل الانتخابات العامة. واختار المجلس الهندوسي العالمي عاملًا من الداليت في بيهار لوضع حجر الأساس، لما زعموا أنه سيكون معبدًا مهيبًا مكرّسًا للإله رام ذات يوم.⁶⁷

أفضت المراسم إلى نشوب نزاع ديني في عدة مدن بشمال الهند، كان أسوأها في مدينة بهاجالبور ببيهار، حيث دامت المعارك بين الهندوس والمسلمين أسبوعًا في شهر نوفمبر. ثم امتد النزاع إلى الريف، حيث عمدت بعض الجماعات بقيادة نشطاء من

راشتريا سوايامسيفاك سانج إلى تحطيم المغازل والمنازل المملوكة للنساجين المسلمين الذين تشتهر بهم المنطقة؛ فقتل مئآت المسلمين في الأحداث، وشردت أعداد أكبر بكثير، وجمع المشردون في معسكرات إغاثة تحت إدارة تجار مسلمين ومنظمات إغاثة إسلامية، وليس الحكومة. أدت أعمال الشغب في بهاجالبور، وتبعات مراسم التدشين بصفة عامة، إلى زيادة الاستقطاب بين الجماعتين السكانييتين؛ فقد شعر المسلمون بأن حزب المؤتمر خانهم، وأعلن قطاع كبير من الطبقة الوسطى الهندوسية دعمه لحزب بهاراتيا جاناتا.⁶⁸

جاء تحدُّ ثالث لرئيس الوزراء من جانب في بي سينج، زميله السابق في مجلس الوزراء؛ فأتناء تولي سينج منصب وزير المالية، أجرى سلسلة من الغارات على الشركات الصناعية المتهمة بالتهرب الضريبي؛ فاعتبر ذلك تجاوزاً لنطاق صلاحياته، ومن ثم نُقل إلى وزارة الدفاع، وفيما بعد استُبعد من مجلس الوزراء برمته. وبعد فترة ليست بطويلة، هبّت عاصفة بسبب خروج تسريبات أشارت إلى تقاضي وسطاء عمولات في صفقة تضمّنت بيع مدافع من شركة بوفور السويدية إلى الجيش الهندي. صدر أول بث للنبأ على الإذاعة السويدية في أبريل ١٩٨٧، وعلى مدار العامين التاليين، واصلت الصحافة وسياسيو المعارضة الضغط على الحكومة، مطالبين بإعلان أسماء الجناة ومعاقبتهم.

رفضت الحكومة التعاون، مما غدّى الشكوك في أن الوسطاء كانوا على صلة ما برئيس الوزراء نفسه؛ فأثار العلم بوقوع فساد في صفقة دفاع عاصفة من الغضب، ضاعفها اكتشاف أن الخبراء العسكريين كانوا يفضلون مدفعاً فرنسياً على المدافع السويدية، لكن الساسة تجاهلوا رغبتهم.⁶⁹

وَقَرَّ في المخيلة الشعبية — سواء أكان صواباً أم خطأ — أن ثمة صلة بين الجدل الدائر حول صفقة مدافع بوفور وبين خروج في بي سينج من مجلس الوزراء، وانتقل لقب «السيد نظيف» من راجيف غاندي إليه. ترك سينج حزب المؤتمر، وترشّح في انتخابات يونيو ١٩٨٨، ورَبِحَ بصفته مرشحاً ضمن قوى المعارضة المتحدة في انتخابات برلمانية فرعية في الله آباد. بحلول ذلك الوقت كان قد أصبح بؤرة المشاعر المتنامية ضد حزب المؤتمر. في أكتوبر ١٩٨٨ اندمجت الجبهة الشعبية التي شكّلها مع حزب جاناتا القديم ليشكّل حزب جاناتا دال، ثم اتّحد ذلك الحزب الجديد مع التجمّعات الإقليمية لتشكيل جبهة وطنية، أُعلن بدء عملها في شاطئ مارينا بمدراس وأشاد بها أحد أعضائها — إن تي راما راو بحماسة الفائز على الدوام — واصفاً إياها بأنها عربة «تجرها سبعة خيول

ستطرد الغيوم والظلال التي ازدادت كثافةً على مدار العقود القليلة الماضية في التاريخ الوطني⁷⁰.

أقدم راجيف غاندي في عامه الأخير في الحكومة على أربع مبادرات ترمي إلى إنقاذ شعبيته المتراجعة: طرح في سبتمبر ١٩٨٨ مشروع قانون لوضع ضوابط على حرية الصحافة، يمكن بمقتضاه حبس الصحفيين وأصحاب الصحف إذا ثبتت إدانتهم بتهمة «نشر الأخبار المغرضة» أو «التشهير»، وهما المصطلحان اللذان احتفظت الدولة وحدها بحق تعريفهما. من الجلي أن مشروع القانون ذاك جاء استجابةً لفيض المقالات الصحفية التي كانت قد صدرت مؤخرًا عن الفساد؛ فقد كانت تلك «ضربةً استباقيةً متأخرة لمنع إلحاق المزيد من الضرر بصورة الحكومة». أثار مشروع القانون احتجاجًا جماعيًا بين الصحفيين في جميع أنحاء البلاد، فانسحب أعضاء في البرلمان من جلساته، وفي النهاية أُسقط مشروع القانون.⁷¹

ثم قام راجيف غاندي، في يناير ١٩٨٩، بزيارة الصين، ليكون بذلك أول رئيس وزراء هندي يُقَدِّم على تلك الخطوة منذ ما يربو على ثلاثة عقود. ومثلت تلك، ضمن أمور أخرى، محاولةً لإعادة تنصيب نفسه رجل دولة على المستوى الدولي. نُحِيت المسألة الحدودية جانبًا بحصافة في المباحثات مع الزعماء الصينيين، إلا أن نيودلهي تنازلت بشأن التبت، في حين قالت بكين من جانبها إنها لن تقدّم العون إلى المتمردين في شمال شرقي الهند. وخاض راجيف غاندي حوارًا دام تسعين دقيقة مع دينج شياو بينج، البالغ من العمر آنذاك أربعة وثمانين عامًا، قيلَ له فيه: «أنت الشباب. أنت المستقبل».⁷²

بعد ذلك، في مارس ١٩٨٩، بدّل راجيف غاندي مسار السياسات الاقتصادية المتطلّعة للخارج والموجّهة نحو النمو، التي تبناها في أعوامه الأولى في منصبه. وفي آخر ميزانية قدّمتها حكومته، رفع الضرائب على السلع الاستهلاكية المعيّنة، وفرض رسوماً إضافية على تذاكر الطيران والفنادق الفاخرة. وفي الوقت نفسه، طرح خطة جديدة لخلق فرص عمل في المناطق الريفية. وعندما لاحت الانتخابات في الأفق، بدأ راجيف غاندي «يعود إلى النهج الشعبي الذي تفرّدت به والدته».⁷³

وأخيرًا، في صيف عام ١٩٨٩، بدأت الحكومة سلسلة برامج رفيعة المستوى احتفالاً بالذكرى المئوية لميلاد جواهر لال نهرو؛ فأقامت على شرف نهرو حلقات دراسية، ومعارض للصور الفوتوغرافية، ومسابقات تليفزيونية ومهرجانات شعرية، وحفلات موسيقية، وحتى مسابقات تزلج؛ وكلها بتمويل من الدولة وترويج الإذاعة والتلفزيون

التابعين لها. في ظاهر الأمر بدت تلك البرامج تكريماً لرئيس وزراء الهند لا أكثر، ولكن «على مستوى آخر، يخاطب اللاوعي بدرجة أكبر، تهمس تلك الحملة المكثفة بصفة متكررة مستترة بالرسالة الحقيقية الخفية، وهي أَنَّ الأمة لم تحظْ براعٍ أفضل من عائلة نهرو، وأنَّ التخلي عن تلك العائلة يستتبع، في التحليل النهائي، نبذَ تركةٍ مقدَّسة واحتضانَ قوى الفوضى».⁷⁴

على الرغم من ذلك، لم يدعُ راجيف غاندي شيئاً للصدفة؛ ففي الحملة التي خاضها من أجل إعادة انتخابه، تحدث في ١٧٠ مؤتمراً في شتى أنحاء البلاد. وكما عام ١٩٨٤، نصحته وكالة ريديفيوجن الدعائية بالتأكيد على الأخطار التي تُهدد وحدة البلاد، التي تزكّيها وتؤججها المعارضة الطائفية، والتي لا يمكن لأحد التغلب عليها سوى حزب المؤتمر.⁷⁵ إلا أنَّ رسالته في هذه المرة، لم تلقَ الصدى نفسه من قريب أو بعيد، وذلك لسببين؛ أولاً: كانت اتهامات الفساد قد ألحقت ضرراً بالغاً بمصداقية الحكومة، وثانياً: كانت المعارضة أفضل تنظيمًا بكثير مما كانت في المرة الماضية؛ فقد أجرت الجماعات الرئيسية الثلاث تعديلات على المقاعد، بحيث واجهَ مرشحُ حزب المؤتمر في معظم الدوائر خصماً رئيسياً: من الجبهة الوطنية، أو حزب بهاراتيا جاناتا، أو أحد الأحزاب الشيوعية. مثَّلت الانتخابات التي عُقدت في نوفمبر ١٩٨٩ ضربةً موجعة لحزب المؤتمر؛ فقد ربحَ ١٩٧ مقعداً فحسب، أي أقل من الانتخابات السابقة بما يربو على ٢٠٠ مقعد. في المقابل، لم تستطع المعارضة ادعاء النصر أيضاً؛ فقد حصل حزب جاناتا دال على ١٤٢ مقعداً، بينما حصل حزب بهاراتيا جاناتا على ستة وثمانين مقعداً، وفاز اليسار بما يربو قليلاً على خمسين مقعداً. ونُصّبَ في بي سينج رئيساً لحكومة الجبهة الوطنية، بينما اختار اليسارُ وحزبُ بهاراتيا جاناتا مساندةَ الحكومة من خارجها؛ ومن ثمَّ، كان ثاني رئيس وزراء هندي من خارج حزب المؤتمر — مثل الأول (مورارجي ديساي) — قد قضى معظم تاريخه السياسي في حزب المؤتمر.

كانت الانتخابات العامة لعام ١٩٨٩ هي أول انتخابات لا يفوز فيها حزبٌ واحد بأغلبية. وكونها مثَّلت علامةً فارقةً ليس استنتاجاً وليد النظر للأحداث بأثر رجعي فحسب، وإنما قال به بعض المعلقين آنذاك أيضاً. كتب فير سانجفي: «كانت الهند بصدد دخول فترة من عدم الاستقرار السياسي. لقد ولَّى عهد الحكومات القوية المحكومة برؤساء وزراء دكتاتوريين؛ فقد مثَّلت هذه الانتخابات تدشيناً لفترة من عدم اليقين».⁷⁶

حتى بمقاييس التاريخ الهندي، كان عقد الثمانينيات عاصفًا بصفة خاصة؛ فلطالما واجهتُ جمهورية الهند حركات معارضة، لكنْ لم يسبق لها أن واجهتها بهذه الكثرة، في وقت واحد، وفي تلك المناطق كلها، وبتلك الشدة في التعبير عنها. وكان ثمة تحديان مُقلِقان أكثر من غيرهما؛ هما: استمرار التمرد في البنجاب — وهو الوضع الأول من نوعه في ولاية تُعتَبَر جزءًا من قلب الهند (خلافاً لمنطقتي الاضطراب القديمتين: ناجالاند وكشمير) — والتعبئة غير المسبوقه للهنود الراديكاليين في جميع أنحاء البلاد، ممَّا هدّد الهوية العلمانية للدولة. وأُضيف إلى العنف — بمستوياته المرتفعة والمنخفضة — تنامي الفساد السياسي والإداري، الذي جعلته الصحافة اليقظة أكثر بروزًا وإثارة للقلق. وخارج حدود البلاد، ألحقت هزيمة الجيش الهندي على يد جبهة نمر التحرير في سريلانكا ضررًا بالغًا بهيبة الدولة.

في صيف عام ١٩٨٥، نشرت مجلة «صنداي» الأسبوعية الصادرة بكلكتا، التي كانت في أوج مكانتها وتأثيرها آنذاك، قصةً غلافٍ عن «موجة العنف الخارجة عن نطاق السيطرة» التي اجتاحت البلاد. وجاء في المجلة أن «التوتر والسخط المنتشرين في كل مكان — على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي — أفسحًا المجال أمام العمليات الإرهابية المتفرقة والاحتجاجات الجماعية؛ فأعمال التخريب والحرق المتعمد للممتلكات والقتل والتدمير متفشية في جميع أنحاء الهند كطفح جلدي قبيح». فبعد مرور سبعة وثلاثين عامًا على الاستقلال، «تجد الهند نفسها في نقطة مفصلية في تاريخها».

طرحت المجلة السؤال الآتي: «ما الذي يحدث للبلاد، ولم؟» وطلبت إلى قائمة من الشخصيات الهندية البارزة الإجابة عليه. وقال المحرر روميش تابار معلقًا إنَّ العنف والغضب أظهرًا أنه «لا توجد سيطرة على أي مستوى ... وثمة خوف متنام من أننا في سبيلنا إلى الوصول إلى نقطة اللاعودة، بحسب مصطلح ملاحى الطائرات. لقد أصبح التفكك أوضح من اللازم». واقتبس كاتب الأعمدة كولديب نيار سلسلة من عناوين الصحف الرئيسية المتعلقة بأعمال الشغب والقتل، التي سجّلت وقوع «اضطرابات متفاوتة الشدة في مناطق تفصل بينها آلاف الأميال»، على يد أشخاص «عاشوا ردحًا من الزمن على شفا الهاوية»، ولكن «يبدو أن مشاعر السخط لديهم بلغت الآن حد الانفجار». وأشار الشرطي كيه إف رستم جي في صرامة إلى أن السياسة والإدارة في الهند أصبحتا تحت رحمة «المتعصبين والخطباء الشعبين المحرضين» الذين «يدعون أحقيتهم في تنظيم موت الآلاف»

تحت غطاء المعارضة الديمقراطية». وقال رستم جي: «دعوا عنكم الأموات، وأحصوا الأصوات الانتخابية.» كان ذلك توصيفًا قاسيًا وإن كان دقيقًا للأهداف السياسية لأولئك المتعصبين والمُحَرِّضين. ثم أضاف: «في غضون بضعة أعوام، حتى الأصوات الانتخابية قد لا تستأهل الإحصاء؛ لأننا ربما نكون قد قضينا على الديمقراطية بحلول ذلك الوقت.»⁷⁷ كانت تلك سمات متكررة في التعليقات الصحفية لتلك الفترة: أن الهند سوف تتفكَّ أو تتخلَّى عن الديمقراطية برمتها؛ ففي أبريل ١٩٨٧، أصدر محرِّر مجلة «صنداي» السياسي نفسه، كِوال فرما، هذا التحذير الخطير:

إذا ظل راجيف غاندي يتراجع ولم يظهر بديلٌ له (... لم يَلُحْ أحدٌ في الأفق بعدُ)، فسيُسفر ذلك عن زعزعةٍ للاستقرار السياسي تُخلف تبعاتٍ كارثيةً؛ فخالستان قد تصبح حقيقة؛ ففي المناطق الريفية من البنجاب، يقود المتطرفون السيخ إدارةً موازية بالفعل. وإضافةً إلى ذلك، من الممكن أن تفضي مسألة رام جانمابهومي ومسجد بابري إلى حرب طائفية واسعة النطاق في شمال الهند. ومن شأن استمرار حالة عدم اليقين وعدم الاستقرار السياسيين أن تُمثِّل دعوةً للقوى المغامرة للتدخل في الموقف، على سبيل المثال: إذا أقال رئيسُ الجمهورية رئيسَ الوزراء، فقد يكون الجنرال سوندر جي [رئيس أركان الجيش] هو مَنْ يُقرَّر أيهما يبقى.⁷⁸

جميع الكُتَّاب المُستشهد بهم في الجزئية السابقة كانوا هنودًا في أواخر الخمسينيات أو أوائل الستينيات من العمر، نشئوا في كنف البريق الدافئ لعهد نهرو، وهم هنا كانوا يتذكرون الآمال التي بُنيت عليها الدولة الجديدة. لا شك أنَّ مشاعرهم اضطبغت بحنين إلى الماضي، بعضه على الأقل في موضعه؛ فالساسة في عهد نهرو كانوا يعملون على احتواء الانقسامات الاجتماعية عوضًا عن تعميقها وزيادتها تحقيقًا لمصالحهم الشخصية. ولكن في بعض النواحي، ربما كان ذلك الحنين في غير محله؛ فذلك الاهتزاز، وإن كان عنيفًا ومكثفًا بلا شك، يمكن لعينٍ أكثر تعاطفًا أن تفسره على أنه تنامٍ في لامركزية الكيان السياسي الهندي، بعيدًا عن سيطرة منطقة واحدة (الشمال) وحزب واحد (حزب المؤتمر) وأُسرة واحدة (آل غاندي).

لا بد أن يتحفَّظ المرء في إصدار تعليقه النهائي على ما إذا كان التشاؤم مبررًا حقًا؛ فكما تبَيَّن من النبوءات المتعددة الواردة في هذا الكتاب، اعتُبرَ كل عقد منذ الاستقلال

«الأخطر» حتى حينه؛ فإذا كان ثمة شيء جديد في تلك النبوءات الأخيرة، فهو صدورها عن هنودٍ لا أجانب فحسب.

١٢

بنهاية هذا الفصل، ينتقل هذا الكتاب من تناول «التاريخ» إلى ما يمكن في المقابل أن يُسمَّى «السرد الصحفي الخاص بالتاريخ». فالجزء الخامس — وهو الجزء التالي — يتناول أحداث العقدَيْن والنصف الأخيرين، بينما تتكشف أحداثهما.

معظم السجلات في العالم تتبع قاعدة «الثلاثين عامًا»، التي تُحفظ بموجبها سريَّة الوثائق المكتوبة خلال العقود الثلاثة الأخيرة. ويبدو هذا سليمًا؛ إذ إنه بعد مرور ثلاثين عامًا، يصير من المستبعد أن يكون لأي «كشف» جديد تأثيرٌ ملموس على الباقيين على قيد الحياة.

وفي خبرتي الشخصية، يحتاج المرء لكي يكتب عن أحداثٍ بصفة المؤرِّخ إلى أن تفصل بينه وبينها مسافةً جيلٍ أيضًا؛ فلا بد من انقضاء هذه المدة قبل أن يتسنى للمرء وضع تلك الأحداث في نسقٍ محدد، والنظر إليها بمنأى عن ضجة الحاضر وصخبه. وبمجرد أن تمر ثلاثة عقود تقريبًا، تزداد المواد المتاحة كثيرًا؛ فليست سجلات المحفوظات هي وحدها التي تصير متاحة، وإنما المذكرات أيضًا والسَّير الذاتية والأعمال التحليلية التي نُشِرت منذ ذلك الحين.

عندما يكتب المرء عن الماضي القريب جدًّا، يفتقر إلى المصادر الأولية المتاحة في الفترات الأسبق. وإضافةً إلى ذلك، يكتب المؤرِّخ في هذه الحالة عن أوقاتٍ قريبةٍ إليه كما هي قريبة إلى قُرَّائه؛ فتكون لديه، ولديهم، آراء قوية عن ساسة اليوم وسياساتهم؛ ففي الفصول التالية، حاولت أن أبعد تحيُّزاتي الشخصية عن السرد، ولكن ربما يكون نجاحي في هذا الصدد محدودًا، أو على أي حال، محدودًا بدرجة أكبر من أجزاء أخرى في الكتاب؛ فقد كان هذان العقدان حافلين بالأحداث والجدل كأى وقتٍ آخر في تاريخ الهند المستقلة.

الجزء الخامس

سجلُّ الوقائع

الحقوق وأعمال الشغب

كانت لغة الجماهير الغاضبة هي لغة الرأي العام الوحيدة المتحررة من النفاق والتحفُّظ.

حَنَة أُرْنَتْ

١

كانت السمة الأبرز على الساحة السياسية الهندية في سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته، في ظل الفوز بالانتخابات العامة وتلك الخاصة بالولايات وخسارتها، هي صعود «الطوائف الاجتماعية المتخلفة»، وهي الفئات التي احتلَّت المرتبة المتوسطة بين الطوائف المُجَدَّوَلَة في قاع الهرم الاجتماعي، والبراهمة والراجبوت في قمته؛ فطوائف الياداف في أوتر براديش وبيهار، والجات في البنجاب وهاريانا، والماراثا في مهاراشترا، والفوكَّاليجا في كارناتاكا، والجوندر في تاميل نادو، كانت تلك — حسب تعبير سرينيفاس — هي «الطوائف الاجتماعية المسيطرة» كلٌّ في منطققتها؛ فقد كانت أعدادها كبيرة وحسنة التنظيم، ومارست نفوذها على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي. وفي وقت الانتخابات — بالرجوع إلى مفهوم آخر ضمن مفاهيمه — قامت تلك الطوائف مقام «الكتل التصويتية»؛ إذ وقفت وراء السياسيين المنتمين إليها كالبنيان المرصوص.¹

تُعرَف تلك الجماعات في القانون الهندي بمسمى «الطوائف الاجتماعية» (أو الطبقات) المتخلفة الأخرى، لتمييزها عن القبائل المُجَدَّوَلَة والطوائف المُجَدَّوَلَة. وفَرَّت تلك الطوائف القاعدة الاجتماعية ومنبع القيادات للأحزاب التي قُدِّرَ لها النجاح في تحدي هيمنة حزب

المؤتمر؛ فحزبُ درافيدا مونيترا كازاجام، الذي جاء إلى السلطة في مدراس عقب انتخابات عام ١٩٦٧، وحكوماتُ حزب المشرّعين المتّحدين في الولايات الشمالية، كانا في الأصل أحزاب تلك الطوائف. وبعد مرور عشرة أعوام، أثبتت تلك الطوائف وضعها بقوة على الساحة الوطنية؛ فكان هناك في الحكومة المركزية في ١٩٧٧ عنصران على الأقل تابعان لها في الأساس أيضاً من بين عناصر ائتلاف جاناتا الأربعة، وهما حزب لوك دال والاشتراكيون.² اكتسبت تلك الطوائف سلطتها الاقتصادية عن طريق الإصلاحات الزراعية والثورة الخضراء، بينما اكتسبت السلطة السياسية من خلال صناديق الاقتراع. ما يعوزها كان السلطة الإدارية؛ ومن ثم عيّنت حكومة جاناتا في ١٩٧٧ لجنة الطبقات المتخلفة، التي عُرفت آنذاك وفيما بعدُ باسم لجنة مَنَدَل، على اسم رئيسها المبادر السياسي البيهاري، بينديشواري براساد مَنَدَل. وخلصت اللجنة إلى أنّ الطوائف الاجتماعية كانت لا تزال هي المؤشر الرئيسي على «التخلف»، وقد عرّفت — بالاستناد إلى مسح الولايات — ما يصل إلى ٣٧٤٣ طائفة اجتماعية محددة لا تزال «متخلفة». وقدرت اللجنة أنّ تلك الطوائف شكّلت مجتمعةً أكثر من ٥٠٪ من تعداد سكان الهند، إلا أنّ تمثيل تلك الطوائف كان بالغ الانخفاض في الإدارة، لا سيما في المستويات العليا منها؛ فوفقاً لحسابات اللجنة، بدءاً من نحو عام ١٩٨٠، شغل أبناء الطوائف المتخلفة الأخرى ١٢,٥٥٪ فحسب من المناصب كافة في الحكومة المركزية، و٤,٨٣٪ فحسب من وظائف الدرجة الأولى. وبغية معالجة هذا الوضع الشاذ أوصت لجنة مَنَدَل بحجز ٢٧٪ من مناصب الحكومة المركزية كافة لتلك الطوائف الاجتماعية، إضافةً إلى نسبة ٢٢,٥٪ التي كانت محجوزة بالفعل للطوائف المُجدولة والقبائل المُجدولة، وقالت اللجنة:

يجب علينا أن نفرّ بأن جزءاً أصيلاً من المعركة ضد التخلف الاجتماعي ينبغي خوضه في عقول الأشخاص المتخلفين؛ ففي الهند، طالما رُئيّت وظائف المصالح الحكومية رمزاً للهيبة والسلطة. وبزيادة تمثيل فئة الطوائف المتخلفة الأخرى في المصالح الحكومية، فنحن نمنحهم شعوراً فورياً بالمشاركة في حكم هذا البلد. فعندما يصبح مرشح من طائفة اجتماعية متخلفة مأمور تحصيل أو مأمور شرطة، تقتصر المزايا المادية المترتبة على منصبه على أفراد أسرته فحسب، ولكن التبعات النفسية لهذه الظاهرة هائلة؛ فالمجتمع كله الذي ينتمي إليه هذا المرشح من الطبقة المتخلفة سيشعر بالارتقاء. وحتى عندما لا تتدفق مزايا

لملوسة إلى كل هذا المجتمع، يقدّم الشعور لدى أفرادهم بأنهم أصبح لديهم «رجل منهم» في «أروقة السلطة» دَفْعَةً معنوية.³

عندما قدّمت لجنة مَنَدَل تقريرها، كانت حكومة حزب جاناتا قد سقطت، وسعت حكومة حزب المؤتمر التي تلتها — بقيادة إنديرا غاندي، ثم راجيف غاندي في أعقابها — إلى إسدال الستار عليه بهدوء. ولكن عندما جاءت حكومة الجبهة الوطنية إلى السلطة في الانتخابات العامة لعام ١٩٨٩، رُفِعَ الستار عن التقرير مرة أخرى؛ فقد كان رئيس الوزراء الجديد، في بي سينج، مدرِّكًا لتنامي السلطة السياسية لدى فئة الطوائف المتخلفة الأخرى، ولوقفه الضعيف إلى حدٍّ ما بصفته قائد ائتلاف الأقلية؛ ومن ثم، ومن أجل التغلب على منتقديه بتقديم نفسه باعتباره متحدِّثًا باسم الطبقات المتخلفة، وإن لم يكن بصفته مخلصهم، أعلن سينج في أغسطس ١٩٩٠ في البرلمان أن حكومته ستنفذ توصيات تقرير مَنَدَل. وبالتالي، حُجِزَ ٢٧٪ من المناصب الحكومية كافة في الهند لمرشحي «الطبقات المتخلفة اجتماعيًا وتعليميًا» التي حددها اللجنة.⁴

أثار ذلك الأمر جدلاً كبيرًا في دوائر المثقفين؛ فقد ذهب بعض الباحثين إلى أن معايير حجز الوظائف ينبغي أن تتمثل في دخل الأسرة، وليس العضوية في طائفة اجتماعية بعينها. وأدان آخرون ممارسة التمييز الإيجابي من الأساس؛ فتخصيص نصف الوظائف بناءً على اعتباراتٍ أخرى غير الاستحقاق من شأنه أن يُعَرِّضَ فاعلية المؤسسات العامة وموثوقيتها للخطر. إلا أن بعض الباحثين أيضًا رحَّبوا بتطبيق ما جاء في تقرير مَنَدَل كإجراء تصحيحي لهيمنة الطوائف الاجتماعية العليا، ولا سيما البراهمة، على المصالح العامة. وأشار أولئك الباحثون إلى ولايات جنوب الهند، حيث كان أكثر من ثلثي الوظائف الحكومية يُوزَّع على أساس الطائفة الاجتماعية، دون الإخلال (حسبما قالوا) بكفاءة الإدارة.⁵

في سبتمبر ١٩٩٠، رُفِعَت قضية أمام المحكمة الهندية العليا، تطعن في دستورية توصيات لجنة مَنَدَل، وقَدَّمَ صاحب الطعن ثلاث حجج رئيسية، مفادها أن ممارسة حجز الوظائف تنتهك الضمانة الدستورية لتكافؤ الفرص، وأن الطائفة الاجتماعية لم تكن مؤسَّرًا موثوقًا على التخلف، وأن كفاءة المؤسسات العامة في خطر. فأثناء نظر هيئة المحكمة في القضية، أمرت بإيقاف تنفيذ الأمر الحكومي الصادر بتاريخ ١٣ أغسطس.

وكما هو الحال في كثير من الأحيان في الهند، دار الجدل بشأن السياسة العامة في الصحف والمحاكم، وتدفَّقَ إلى الشوارع أيضًا؛ ففي ١٩ سبتمبر، أشعل طالب في جامعة

دلهي، يُدعى راجيف جُسوامي، النار في نفسه احتجاجاً على قبول تقرير توصيات لجنة مَنَدَل؛ فأُصيبَ بحروق خطيرة، ولكنه نجا، ثم مثَّل قدوة لطلاب آخرين. كان أولئك المضحون بأنفسهم جميعاً من الطوائف الاجتماعية العليا، وقد ضَعُفَت فرصهم هم أنفسهم في الحصول على وظائف حكومية. فجرت نحو ٢٠٠ محاولة انتحار إجمالاً، وتُوفِّيَ اثنان وستون طالباً متأثرين بجراحهم.

هَبَّت احتجاجات أخرى في إطار جمعي؛ ففي جميع أنحاء شمال الهند، نظَّمت جماعات من الطلاب تجمُّعات وتظاهرات، وأغلقت المدارس والجامعات والمتاجر، وهاجمت المباني الحكومية، واشتبكت مع رجال الشرطة. وسعى حماة القانون إلى حماية أنفسهم، بآثار قاتلة في بعض الأحيان. فوردت روايات عن حوادث إطلاق نار من جانب الشرطة في ست ولايات، وأسفرت تلك الحوادث عن وقوع أكثر من خمسين ضحية.⁶

كانت الصراعات التي أشعلتها التوصيات الصادرة عن لجنة مَنَدَل أشد بكثير في شمال الهند. فأولاً: كانت برامج التمييز الإيجابي قائمةً في الجنوب منذ زمن، وثانياً: كان الجنوب يتمتع بقطاع صناعي مزدهر؛ ومن ثم لم يعد الشباب المتعلمون معتمدين على الوظائف الحكومية بالقدر ذاته. وإضافةً إلى ذلك، ففي حين مثَّلت الطوائف الاجتماعية العليا أقل من ١٠٪ من تعداد السكان في الجنوب، فقد زادت نسبتها في الشمال عن ٢٠٪. ونظرًا لزيادة الأمور الموضوعة على المحك في كافة النواحي، ازدادت شراسة المعارك في الشمال بطبيعة الحال.

كان من أشد المؤيدين لتوصيات لجنة مَنَدَل سياسيان صاعدان، هما: مولايام سينج ياداف، الذي أصبح رئيس وزراء أوتر براديش في أواخر عام ١٩٨٩، ولالو براساد ياداف، الذي أصبح رئيس وزراء بيهار في أوائل عام ١٩٩٠. على الرغم من عدم وجود صلة قرابة بينهما، فقد اشتركا في عدة أشياء؛ فكلاهما وُلِدَ في أسرة ريفية فقيرة، وكلاهما بدأ نشاطه السياسي في الجامعة؛ حيث انضموا إلى الحركة الاشتراكية، التي كانت لا تزال مؤثرة آنذاك. كلاهما دخل السجن في فترة الطوارئ، وكلاهما أيضًا انضم إلى حزب جاناتا بعد انتهاء فترة الطوارئ.

كما يتبدَّى من لقب العائلة المشترك بينهما، كان كلُّ من مولايام ولالو ينتمي إلى طائفة اجتماعية من الرعاة المزارعين متفرقة في أنحاء شمال الهند وغربها. في وقت الاستعمار كان الياذاف يقومون على حراسة ملاك الأراضي من الطوائف الاجتماعية العليا، وبعد الاستقلال، وبعدما أصبحوا يمتلكون أراضيهم الخاصة، تزايدت قوتهم الاقتصادية

ومكانتهم الاجتماعية وسلطتهم السياسية باطّراد. سعى كلٌّ من مولايام ولالو جاهدين إلى التقرب من المسلمين، الذين مثّلوا جماعة سكانية أخرى كبيرة العدد (وإن كانت أكثر فقرًا بكثير) في أوتر براديش وبيهار. كانت الحسبة وراء هذه الخطوة انتخابية؛ إذ مثّل كلٌّ من الياذاف والمسلمين نحو ١٠٪ من السكان. وفي المنافسات متعددة الأركان — التي مثلت القاعدة العامة في الهند — كان ٤٠٪ من الأصوات كافيًا عادةً؛ ومن ثم، فالمرء إذا جمع الياذاف والمسلمين، وأقنع قطاعات أخرى من الجماعات «المتخلفة» بالانضمام إلى رُكبه، أصبحت لديه فرصة كبيرة جدًا في الفوز.⁷

لما كانت بهار وأوتر براديش هما الولايتان الأكبر تعدادًا في الهند، فقد كان مجموع نوابهما في البرلمان ١٣٩ نائبًا، وعادةً ما كانت نتيجة الانتخابات العامة تُحسَم من خلال هاتين الولايتين. في الانتخابات الأربعة الأولى فاز حزب المؤتمر بأغلبية المقاعد في أوتر براديش وبيهار، ثم مُنّي الحزب بهزيمة نكراء عام ١٩٧٧، عقب فترة الطوارئ، ولكنه استرد مكانته في انتخابات ١٩٨٠ و١٩٨٤، إذ فاز بواحد وثمانين مقعدًا في انتخابات ١٩٨٠، ومائة واحد وثلاثين مقعدًا في ١٩٨٤. كان عدد المقاعد التي فاز بها الحزب عام ١٩٨٤ شاذًا عن المألوف، وجاء نتيجةً لاستشهاد إنديرا غاندي. ثم كان أداء حزب المؤتمر كارثيًا عام ١٩٨٩؛ إذ إنّه لم يفز إلا بتسعة عشر مقعدًا في الولايتين. وعندما عُقدت انتخابات في منتصف المدة بعد عامين، كان أدائه أسوأ؛ إذ لم يربح سوى خمسة مقاعد في أوتر براديش ومقعد واحدٍ فحسب في بهار، وملأ الفراغ الذي تركه حزب المؤتمر في هاتين الولايتين الشماليّتين الهامّتين في جزء منه الحزبان «الاشتراكيان» اللذان قادهما لالو ومولايام سينج ياداف، وفي جزئه الآخر حزب بهاراتيا جاناتا، الذي كان الأساس الذي يعتمد عليه في حشده هو الدين وليس الطائفة.

٢

في عام ١٩٨٤، لم يحصل حزب بهاراتيا جاناتا — خَلَف حزب جانا سانج القديم — إلا على مقعدين في الانتخابات العامة الثامنة، وبعد مرور خمسة أعوام ارتفعت حصته إلى ٨٦ مقعدًا، وكان أحد الأسباب الرئيسية في هذا الصعود هو مشاركته في حملة أيوديا. إنّ تلك الحملة كانت تسعى لإنشاء معبدٍ في أيوديا يحلُّ محلَّ المسجد الذي يعود إلى العصور الوسطى، الذي يوجد في المكان الذي يَعتقد الكثيرون أنه محلُّ الميلاد الأصلي للإله رام.

وقد قاد الحركة الساعية لإقامة هذا المعبد، كما رأينا في الفصل السابق، منظمة مُقَرَّبَة من حزب بهاراتيا جاناتا، وهي المجلس الهندوسي العالمي.

وحرصًا من حزب بهاراتيا جاناتا على إبقاء حزب المؤتمر بعيدًا عن الحكم، فقد قَدَّمَ دعمه لجبهة في بي سينج الوطنية دون المشاركة في الحكومة. إلا أنَّ قرار العمل بتقرير لجنة مندل — الذي أُعْلِنَ في أغسطس ١٩٩٠ — أثار بلبلة داخل الحزب؛ فقد اعتبرته بعض القيادات خطة شيطانية لتفكيك المجتمع الهندوسي، بينما رأى آخرون أنَّ فرض التمييز الإيجابي كان نزولًا ضروريًا على تطلُّعات الطوائف الاجتماعية المتخلفة؛ فثار نقاش محتدم داخل الحزب — وفي فروع منظمة راشتريا سوايامسيفاك سانج — حول السؤال الآتي: هل ينبغي تأييد توصيات لجنة مندل أم لا؟

وعوضًا عن اتخاذ موقف دون آخر، أثر الحزب تحويل بؤرة النقاش بعيدًا عن لجنة مندل والطوائف الاجتماعية، وإعادته من جديد إلى الدين ومسألة الموقع المُتَنَازِع عليه في أيوديا؛ فأعلن الحزب الخروج في مسيرة من معبد سومنات العتيق في جوجارات إلى أيوديا، وتقرَّر أن يتزعم المسيرة إله أَدَفَانِي، وهو رجل متزمتٌ عبوس يُعْتَبَر أكثر تعصُّبًا من زميله أتل بهاري فُجَبَايِي. كان أَدَفَانِي يتنقَّل في شاحنة تويوتا مُهيَّأة على شكل عربة خيول، ويتوقَّف على الطريق لعقد المؤتمرات الشعبية.

كان من المخطط لمسيرة أَدَفَانِي بعربة الخيول، التي بدأت في ٢٥ سبتمبر ١٩٩٠، أن تبلغ أيوديا بعد خمسة أسابيع، بعد قطع ١٠ آلاف كيلومتر عبر ثمان ولايات. أحاط مقاتلو المجلس الهندوسي العالمي بالعربة من الجانبين، مودِّعين إياها بالأعلام في بلدة، ومرحِّبين بها في التالية. وفي المؤتمرات الشعبية، انضم إليهم رهبان السادهو بثيابهم زعفرانية اللون، الذين «مثَّلَت مسبحات الصلاة حول أعناقهم، ولحاهم الطويلة، وجباههم المخطوطة بالرماد تناقضًا بصريًّا قويًّا» مع هؤلاء الشباب المسلَّحين؛ فكانت الصورة المتكونة عن المسيرة هي أنها «دينية، موحية، مسلَّحة، ذكورية، ومعادية للمسلمين». وتأكدت هذه الصورة بفعل الخطب التي ألقاها أَدَفَانِي؛ إذ اتَّهم الحكومة بأنها «تسترضي» الأقلية المسلمة وتمارس «علمانية زائفة» تحرم الأغلبية الهندوسية مصالحها وطموحاتها المشروعة، فقدَّمَ بناء معبد الإله رام في أيوديا على أنه رمز لتحقيق تلك المصالح والطموحات.⁸

تسببت مسيرة أَدَفَانِي عبر شمال غرب الهند في متاعب جمة لحكومة في بي سينج، فقد مثَّلت المسيرة «استفزازًا لا يمكن تجاهله. وبدا تنامي الاضطرابات والشغب وهدم

المسجد في النهاية يلوح في الأفق، إلا أن وقف المسيرة كان سيترتب عليه عواقب وخيمة؛ فبذلك لم يكن سينج سيضطر إلى مخالفة [الإله المُبْجَل] راما فحسب، وإنما سوف يُسقط ائتلافه الحاكم نفسه أيضاً، ويجازف بإثارة فوضى عارمة».⁹ بلغت المسيرة دلهي، حيث أقام أДФاني معسكره عدة أيام، متحدّياً الحكومة أن تقبض عليه، فاجتنب التحدي، وواصلت المسيرة مُضِيَّهاً مجدداً. ولكن قبل أن تصل العربة إلى وجهتها النهائية بأسبوع، أُوقِفَتْ ووضع أДФاني رهن الحبس الاحتياطي. نُفِذَت عملية الاعتقال بأمر من رئيس وزراء بيهار، لالو براساد ياداف، الذي كانت المسيرة تمر من ولايته آنذاك.

بينما قبع إل كيه أДФاني ينتظر في إحدى دور الضيافة الحكومية في بيهار، اتّجه أتباعه إلى أيوديا، وتدفّق آلاف المتطوعين من جميع أنحاء البلاد. كان رئيس وزراء أوتر براديش، مولايام سينج ياداف — مثل نظيره البيهاري الذي يحمل لقب العائلة نفسه — خصماً سياسياً عتيداً لحزب بهاراتيا جاناتا؛ ومن ثم فقد أمر بالاعتقال الجماعي للزائرين الآتين من خارج الولاية. على ما يبدو احتُجزَ نحو ١٥٠ ألف متطوع، ولكن قرابة ٧٥ ألفاً وجدوا طريقهم إلى أيوديا على الرغم من ذلك. وهناك كان ثمة ٢٠ ألف رجل أمن في البلدة بالفعل، بعضهم من قوات الشرطة النظامية، بينما كان البعض الآخر من قوات أمن الحدود شبه العسكرية.

في صباح يوم ٣٠ أكتوبر، اعترضت الشرطة طريق حشد كبير من المتطوعين لدى جسر فوق نهر ساراويو، الذي يفصل بين أيوديا القديمة والجديدة، فاقتحم المتطوعون صفوف رجال الشرطة واندفعوا تجاه مسجد بابري، حيث وجدوا أنفسهم أمام قوات أمن الحدود. تمكّن بعض المتطوعين من الإفلات من قوات أمن الحدود أيضاً، والوصول إلى المسجد، ورفع أحدهم علماً بلون الزعفران على المسجد، بينما هجم آخرون على البناء بالفئوس والمطارق. وبغية الحيلولة دون حدوث غزو جماعي للمسجد، استخدم جنود قوات أمن الحدود الغاز المسيل للدموع، وفي مرحلة تالية، الرصاص الحي. فجرت مطاردة المتطوعين عبر الشوارع الضيقة وفي ساحات المعبد. أبدى بعضهم مقاومة — باستخدام العصي والحجارة — وعصدهم في ذلك الأهالي الغاضبون، الذين أمطروا رجال الشرطة بقذائف يدوية الصنع.¹⁰

دارت رحى المعركة بين قوات الأمن والمتطوعين ثلاثة أيام كاملة، وقُتِلَ عشرون متطوعاً على الأقل أثناء المعركة. والنقط نشطاء المجلس الهندوسي العالمي جثثهم فيما بعد وأحرقوها، ثم حفظوا الرماد في الجرار المخصّصة لحفظ رماد الموتى، ثم طافوا بتلك

الجرار في أنحاء بلدات شمال الهند، مُوجَّجين المشاعر حيثما ذهبوا، وحَثُّوا الهندوس على التآثر لدماء هؤلاء «الشهداء»؛ فهزَّت سلسلة من أعمال الشغب الدينية ولاية أوتر براديش. هاجمت جموع الهندوس أحياء المسلمين، وعلى نحو يشبه المذابح البشعة التي وقعت وقت التقسيم، أوقفوا القطارات لكي يجذبوا من أمكنهم تعرُّف أنهم مسلمون فيها ويقتلهم. في بعض المناطق رد الضحايا بالمثل، ومن ثَمَّ لاحقتهم قوات الشرطة المسلحة الإقليمية، التي طالما اشتهرت بعداوتها للمسلمين.¹¹

وكما قال أحد المعلقين: مسيرة العربة لإل كيه أدفاني تحوَّلت في الواقع إلى مسيرة دم.¹²

٣

في ١٩٧٩، بعد تفكك حزب جاناتا، قاد تشاران سينج حكومة أقلية لبضعة شهور. لكن كان في بي سينج أول رئيس وزراء يقود حكومة أقلية بعد أن أدت الانتخابات العامة إلى نتيجة منقسمة. لقد كان ضعيفاً ولم يكن يقف على أرض صلبة من البداية، كما انعكس في السرعة التي نفذ بها تقرير مَنَدَل للتغلب على منافسيه داخل حزبه، وكما اتضح أيضاً في التحدي الصريح الذي واجهته حكومته من قبل مسيرة العربة التي قام بها إل كيه أدفاني.

ولم يكن هذان الصراعان هما الوحيدين اللذين كان على بي سينج التعامل معهما. ففي شتاء ١٩٩٠-١٩٩١، نشأ نزاعٌ مرير بين ولايتي كارناتاكا وتاميل نادو. كان النزاع، الذي كان بشأن مياه نهر كوفري، قديماً، وقد اشتعلت شرارته من جديد الآن بسبب فشل موسم الرياح الموسمية والحاجة المتزايدة لمياه الري من قبل المزارعين التجاريين.

من الأمثلة البارزة على ذلك الخلاف الذي نشأ بين ولايتي كارناتاكا وتاميل نادو بشأن مياه نهر كوفري. ذلك النهر منبعه في كارناتاكا، وهو يجري في تلك الولاية، ثم في ولاية تاميل نادو، حيث يصب في المحيط الهندي. ولقرون من الزمان تمتعت الأطراف الدنيا من الدلتا بشبكة ري متطورة، أتاحت للمزارعين زراعة الأرز مرتفع القيمة. وعلى النقيض منها، أعمال الري في كارناتاكا حديثة النشأة؛ فقد حُفرت أولى القنوات في مطلع القرن العشرين، وحدثت نوبة أخرى من الحفر بعد السبعينيات.

في عام ١٩٢٨، كانت مياه نهر كوفري تروي ١١ مليون فدان من الأراضي الزراعية لِمَا أصبح الآن ولاية كارناتاكا، و١٤٥ مليون فدان فيما أصبح الآن تاميل نادو. وبحلول

عام ١٩٧١ اتسعت الفجوة؛ إذ وصل عدد الفدادين في كارناتاكا إلى ٤٤ مليون فدان مقابل ٢٥٣ مليون فدان في تاميل نادو. إلا أنه بحلول تسعينيات القرن العشرين اقتربت تلك الأرقام من التعادل؛ حيث بلغت ٢١٣ مليون فدان في كارناتاكا و٢٥٨ مليون فدان في تاميل نادو. ولّد هذا التوسّع الكبير في مرافق الري ثروات كبيرة لمزارعي منطقتي مَنديا وميسور في كارناتاكا، فهاتان المنطقتان اللتان كانتا معتمدتين في الماضي على محصول واحد متدني القيمة (الدُّخْن عادةً)، أصبح بإمكانهما الآن التمتع بحصادين أو حتى ثلاثة لمحاصيل مرتفعة القيمة؛ مثل الأرز وقصب السكر.

خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، أجرت الحكومة المركزية سلسلة من المشاورات بغية الوصول إلى توزيعٍ لمياه نهر كوفري يلقي قَبُولاً لدى الطرفين. فعُقد ستة وعشرون اجتماعاً وزارياً بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٩٠، لكنها فشلت جميعاً في الوصول إلى اتفاق. كانت ولاية تاميل نادو تخشى أن تُشكّل عمليات الحفر المحمومة لقنوات الري أعلى الدلتا تهديداً على مزارعيها في الطرف الأدنى من النهر، بينما زعمت كارناتاكا أن بدايتها المتأخرة لا ينبغي أن تحول دون تنميتها للقنوات في أراضيها على أكمل وجه.

في يونيو ١٩٩٠، أنشئت محكمة لحل نزاعات مياه نهر كوفري، بأمر من المحكمة العليا. كانت المحكمة تتألف من ثلاثة قضاة يُفترض فيهم الحياد. وفي ٢٥ يونيو ١٩٩١، أصدرت المحكمة حكماً مؤقتاً، يأمر كارناتاكا بالإفراج عن ٢٠٥ ملايين قدم مكعب من المياه في السنة لتاميل نادو، لحين صدور القرار النهائي في هذا الصدد. وبعد مرور عشرة أيام، أصدر مجلس ولاية كارناتاكا التشريعي قراراً بالإجماع يرفض حكم المحكمة، وحينئذٍ أصدرت حكومة كارناتاكا أمراً من جانبها يكلف مسئوليتها «بحماية وحفظ» مياه نهر كوفري من أجل مزارعي الولاية.

رُفِعَت المسألة إلى المحكمة العليا، التي حكمت بأنّ قرار حكومة كارناتاكا تجاوز حدود سلطاتها بموجب الدستور، وحينذاك وضعت الحكومة المركزية حكم المحكمة المؤقت في إطار رسمي بنشره في صحيفتها الرسمية: «ذا جازيتأوف إنديا». ردّ رئيس وزراء كارناتاكا، إس بنجارابا، بإعلان الإضراب العام في الولاية؛ فأغلقت المدارس والكلليات كافة، ووقفت الإدارة موقف المتفرّج بينما عاث المحتجون فساداً في الأحياء السكنية التاميلية من عاصمة الولاية، بنجالور. استمر العنف أياماً، واضطّر ما يُقدَّر بنحو ٥٠ ألف تاميلي إلى الفرار من الولاية.

رَدَّتْ رئيسة وزراء ولاية تاميل نادو، جيه جايا لاليتا، بغضب على سلوك كارناتاكا المتحدّي، وشجّعت إدارتها بدورها استهداف منازل الكاناديين وأعمالهم في تاميل نادو. بلغت الخسائر في الممتلكات ما يفوق ٢٠٠ مليون روبية في المجمل. عندما أمر رئيس قضاة المحكمة العليا بإنشاء محكمة لحل نزاعات مياه نهر كوفري، أشار إلى أن «هذا النوع من النزاعات ينطوي على تنمية مشاعر مرارة يمكن تجنبها بين سكان الولايات المعنية. وكلما طالّت مدة النزاعات، زادت المرارة؛ وعليه فالحكومة المركزية، بصفتها راعية مصالح الشعب في الولايات كافة، يجب أن تتخذ في مثل تلك الحالات كافة خطوات عاجلة لتحريك عجلة الآلية الدستورية».¹³ إلا أنه في حين أن الحكومة المركزية يمكنها تحريك عجلة الآلية الدستورية، فإنها لم يعد في مقدورها إجبار الولايات على القبول بتوصياتها. ومما زاد الأمر سوءاً وجود حكومة أقلية في ذلك الوقت في دلهي. لو كان نهرو أو إنديرا غاندي رئيساً للوزراء حينها، لكان سيعقد اجتماعاً مع رئيسي الوزراء ذوي الصلة، ويسعى للوصول إلى تسوية. ولال بهادور شاستري وحتى مورارجي ديساي كانا على الأرجح سيفعلان نفس الشيء. في هذه الحالة، ربما لم يكن سيتم الوصول لحل نهائي، ولكن على الأقل ربما لم يكن النزاع سينتقل إلى الشوارع. كان هذا العداء، سواء الرسمي أو الشعبي، بين ولايتي الاتحاد غير مسبوق في شدته، وينذر بعواقب وخيمة في المستقبل.¹⁴

٤

ننتقل الآن من الصراعات في قلب الهند إلى الصراعات على الأطراف، التي تصدرتها البقعة المتقرّحة القديمة: كشمير. فبعدما ساد الهدوء طوال عقد أو اثنين من الزمان، تفجّر الصراع في الوادي خلال الشهور الأولى من عام ١٩٨٩؛ ففي نوفمبر من ذلك العام، حلّ في بي سينج محل راجيف غاندي رئيساً للوزراء، وعيّن سينج سياسياً كشميرياً من «التيار السائد» — يُدعى مفتي محمد سعيد — في منصب حيوي؛ هو منصب وزير الداخلية. كانت تلك بادرةً القصد منها إرضاء مسلمي الهند بصفة عامة ومسلمي وادي كشمير بصفة خاصة؛ فبتولي واحد منهم المسؤولية عن القانون والنظام، كان من المؤكد أن يخفّ بطش الشرطة بهم عن ذي قبل.

سرعان ما وُضعت التجربة محل الاختبار؛ ففي ٨ ديسمبر ١٩٨٩، اختطفت طيبة شابة أثناء سيرها إلى عملها في سريناجار، لكنها لم تكن طيبة عادية؛ فقد كانت تلك

هي رُبِّيَّة سعيد، ابنة وزير الداخلية. وقد اختطفها متطرفون من جبهة تحرير جامو وكشمير، وطلبوا إطلاق سراح خمسة نشطاء بعينهم من جبهتهم مقابل تحريرها. فلم يرغب رئيس وزراء الولاية، فاروق عبد الله، في الرضوخ لتهديدهم، ولكنَّ رئيس الوزراء في دلهي تخطَّاه، وفي ١٣ ديسمبر أُطلق سراح المتطرفين المسجونين، ورحَّب بهم جمهور كبير من الناس، وساروا بهم منتصرين في شوارع سريناغار. وكان من الشعارات التي هتفوا بها، شعار مقلِّق بصفة خاصة: «إذا أردت إنفاذ مشيئة الرب، فلترفع الكلاشنكوف». وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، عادت رُبِّيَّة سعيد إلى عائلتها.¹⁵

اعتُبرَ رضوخ الحكومة نصرًا عظيمًا للمتطرفين، وتبع ذلك حوادث اختطاف أخرى؛ لمراسل في إذاعة بي بي سي، ومستئول كبير، وابنة أخرى لسياسي بارز. ونُقِّدت عمليات اغتيال أيضًا؛ فكان ممن قُتلوا نائب رئيس جامعة كشمير ورئيس محطة التلفزيون المحلية.¹⁶

في هذه المرحلة — نحو عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ — سجَّلت الاستخبارات الهندية وجود ما يصل إلى اثنتين وثلاثين جماعة انفصالية نشطة في الوادي، كان لاثنتين منها أهمية خاصة: الأولى هي جبهة تحرير جامو وكشمير، التي طالبت بإقامة دولة لجامو وكشمير مستقلة غير طائفية، يتمتع فيها الهندوس والسيخ والمسلمون بنفس الحقوق، وعبرَ الهتاف الشعبي «ما مطلبنا؟ الحرية! الحرية!» عن هدفها. أما الجماعة الثانية فكانت «حزب المجاهدين»، التي كانت أكثر ميلًا (كما يتضح من اسمها) إلى إقامة نظام إسلامي، ولم تكن معادية لفكرة الاندماج مع باكستان. تزعم تلك الجماعة سيد صلاح الدين، وهو الاسم المستعار لسياسي كان ديمقراطيًّا ذات يوم وخاض انتخابات ١٩٨٧ ولكنه خَسِرَ بسبب تزوير صارخ للأصوات؛ فآنذاك تحوَّل إلى حمل السلاح، وإلى باكستان، آخذًا معه شبابًا آخرين كُثُرًا.¹⁷

عملت كلُّ من جبهة تحرير جامو وكشمير وحزب المجاهدين على جمع مجموعة واسعة من الأسلحة، قتلوا بها أهدافًا سهلة وصعبة على حد سواء، ونهبوا بنوكًا، وألقوا قنابل يدوية أمام أقسام الشرطة. ثم ازدادت تصرفاتهم جرأة؛ ففي نوفمبر ١٩٩٠، أطلقوا صاروخًا على محطة إذاعة «أول إنديا راديو». وأنذاك قررت الحكومة اتِّخاذ موقف أكثر شدة، فأرسلت قوات شبه عسكرية وبعض وحدات الجيش للمساعدة على حفظ النظام. وبحلول عام ١٩٩٠، وصل عدد أفراد الجيش الهندي في الوادي إلى ٨٠ ألفًا؛ ومن ثم «نُحِّيت محاولة العثور على حل سياسي جانبا لصالح تبني سياسة قمعية».¹⁸

تُمثِّل عناوين الصحف التالية انعكاسًا كاشفًا للوضع في كشمير، وكلها من عام ١٩٩٠:

الشباب في طليعة المساعي الانفصالية
تفجيرات تهزُّ أرجاء كشمير
متطَرِّفون كشميريون يشنقون رجال شرطة في سريناغار
باكستان مسئولة عن التمرد في جامو وكشمير
الجيش ينضم إلى المعركة ضد المتطرفين في كشمير
استدعاء الجيش إلى أنانتنج، وفرض حظر التجوال
قوات الأمن تقتل ٨١ متطرفًا
مقتل ٣ أشخاص في إطلاق نار على مسيرة بجامو وكشمير
إضراب عام في كشمير، والعتور على جثث مقطوعة الرؤوس
اضطرابات جامو وكشمير تحصد ١٠٤٤ نفسًا حتى سبتمبر
«القوة الشعبية» في سريناغار: رفع حظر التجوال وإغلاق المتاجر
حرق العلم الهندي في أحد المكاتب التابعة للأمم المتحدة
٥٠٠ ألف يحضرون تجمُّع «الحرية» في جامو وكشمير
الاستقلال وحده هو القادر على مداواة جروح كشمير¹⁹

عَلِقَ سكان وادي كشمير في مرمى الذبران، وإن كانوا أكثر ميلًا — كما تبَيَّن من عناوين الأنباء الأخيرة — لجانب المتطرفين عن قوات الأمن، وحتى أولئك الذين كان من الممكن أن يظلوا على الحياد أقنعوا بالانحياز إلى صف دون الآخر عقب اغتيال رجل الدين الجليل ميرواعظ محمد فاروق في مايو ١٩٩٠، فقد شَيَّع جثمانه حشد هائل من الناس إلى مثواه الأخير. وفي مكان ما، على نحو أو آخر — فالتفاصيل لا تزال مبهمة — اشتبكوا مع فصيلة من قوات الشرطة الاحتياطية المركزية، الذين انتابهم حالة من الذعر فأطلقوا النار على المشيَّعين، ليقتلوا ثلاثين ويصيبوا ٣٠٠ آخرين على الأقل. كان جليًّا أنَّ مغتالي ميرواعظ مأجورون لباكستان، ولكن مع انتهاء اليوم كانت الهند قد خَسِرَت الحرب الدعائية خسارة محققة.²⁰

تفاقم شعور الكشميريين بالاغتراب إثر سلوك مَنْ يبدو ظاهريًّا أنهم أرسلوا لحمايتهم، فقد كان جنود الهند — لا سيما قوات الشرطة الاحتياطية المركزية — ميَّالين إلى معاملة معظم المدنيين باعتبارهم متعاطفين مع الإرهاب. وقد وثَّقت منظمة

العفو الدولية أعمال قوات الشرطة الاحتياطية المركزية،²¹ وكذلك وثّقها نشطاء حقوقيون هنود. وفي ربيع عام ١٩٩٠، طاف فريق برئاسة الفقيه القانوني الموقر في إم تاركوندي في أنحاء الوادي، حيث تحدث أعضاء الفريق إلى موظفين حكوميين ومتطرفين وقرويين عاديين، وسُجِّلَت حالات كثيرة من «تجاوزات» الشرطة والجيش؛ من ضرب (للأطفال في بعض الأحيان)، وتعذيب (لرجال أبرياء من أي تُهم)، وقتل خارج نطاق القانون (في إطار مواجهات مفتعلة)، وهتك أعراض النساء؛ فقال فريق تاركوندي معلّقاً: «من المستحيل أن نسرد جميع الحالات التي أبلغنا بها». وأضاف:

لكنّ النمط العام واضح. فالمتطرفون يرتكبون أعمالاً رعناء وقوات الأمن ترد بالمثل. وفي هذا الإطار يتعرض عدد كبير من الأبرياء للمعاملة الخسنة والضرب والمضايقات والقتل. في بعض الحالات كان الضحايا يقعون في مرمى النيران، وفي حالات أكثر بكثير لم يكونوا متورطين في أي أحداث بالمرّة ولم يكن ثمة تبادل إطلاق نار. وعادةً ما يزيد هذا الوضع الناس نفوراً؛ فالمسلمون يزعمون أنّهم يُقتلون ويُدْمَرُونَ لأنهم مسلمون.²²

٥

بوجه عام، كان المسلمون في الهند أفقر من الهندوس، وأقل حظاً منهم في التعليم. وكان المجتمع يتضمن بضعة رُؤاد أعمال مسلمين، ولكن لم يكن به طبقة وسطى مسلمة حقيقية. وقد ظل تمثيل المسلمين منخفضاً في الوظائف المهنية والمصالح الحكومية. وكان ٤٠٪ من المسلمين في المدن يعيشون تحت خط الفقر، ولم يكن الوضع في الريف أفضل من ذلك بكثير. وكانت نسبة المتعلمين بين المسلمين أقل من المتوسط الوطني بكثير، والفجوة بينهم وبين الجماعات السكانية الأخرى في تنام. كانت قلة من الفتيات المسلمات يذهبن إلى المدرسة، بينما كان الفتية المسلمون يدخلون في أغلب الأحيان مدارس إسلامية لا تؤهّلهم مناهجها البالية للحصول على وظائف في الاقتصاد الحديث. في الوقت نفسه، كانت مضايقات سانج باريفار قد غرست لدى المثقفين المسلمين عقلية دفاعية، بل ما يصل إلى عقلية حصار؛ فالتجأ الشباب الذكور بصفة خاصة إلى الدين؛ إذ رأوا في تجديد الالتزام بالإسلام بديلاً عن الفقر والاضطهاد في العالم الخارجي. ولم تكن هذه النقلة الإيمانية هادئة دائماً؛ فقد نشأت حركة طلابية إسلامية، رأت قياداتها أنّ التهديدات الناشئة عن الديانة المنافسة لا يمكن مواجهتها إلا بقوة السلاح.²³

أدى صعود الأصولية الهندوسية في التسعينيات إلى تنمية المشاعر الدفاعية لدى أقلية تشعر بالضعف أصلاً، إلا أنَّ الأدوار كانت معكوسة في ولاية جامو وكشمير الحدودية، ففيها تزايد تعبير الأغلبية المسلمة عن طموحاتها في إطار ديني، مما أسفر عن معاناة الأقلية الهندوسية.

تزعَّمت جبهة تحرير جامو وكشمير الانتفاضة الشعبية التي هبَّت في الوادي عام ١٩٨٩ في بداية الأمر، إلا أنَّ الجبهة سلَّمت الراية في غضون عام إلى حزب المجاهدين، الذي كان التزامه بجعل كشمير مكان تتعايش فيه ديانات متعددة أقل يقيناً بكثير. فقد استُعيض عن نداء «الحرية» بندااء الجهاد (أو الحرب المقدسة). فكان أحد الشعارات الشائعة لحزب المجاهدين هو: «هذه ليست حرب عصابات، ولا حرب تحرير قومية. إنها جهاد، جهاد».²⁴

كانت إحدى تبعات هذا التحوُّل إلى الدين هي أنَّ جماعة البانديت الكشميريين أصبحت موضع شك في أعين المتطرِّفين. فقد كانوا هندوساً، لكنهم مشابهون في نواحٍ أخرى لأشقائهم المسلمين: كانوا يتحدثون لغة واحدة، ويأكلون ألوان الطعام ذاتها، ويتشاركون الثقافة التوفيقية ذاتها لوادي كشمير. في الماضي، كان ثمة خصومة اقتصادية بين الهندوس والمسلمين؛ فقد كان الشيخ عبد الله — على سبيل المثال — مستاءً من سيطرة البانديت على الأراضي الصالحة للزراعة وعلى إدارة الولاية، وقد وضع حدًّا لتلك السيطرة. إلا أن التناغم الاجتماعي كان تامًّا إلى حدٍّ بعيد، فحتى في أعمال الشغب المصاحبة للتقسيم عام ١٩٤٧ لم تُمسَّ كشمير، وكانت واحةً سلامٍ أشاد بها المهاتما غاندي نفسه.

في شتاء ١٩٨٩-١٩٩٠، عندما حلَّ حزب المجاهدين محل الجبهة الوطنية لتحرير جامو وكشمير، أصبح البانديت مُستهدفين؛ فَلِكَوْنَهُمْ هندوساً — لا لسببٍ آخر — اعتُبروا عملاء لدولة طالما قهرت الكشميريين. قُتِلَ عدة مئات من البانديت بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩٠، بأساليب بثَّت في الناجين منهم شعوراً عميقاً بعدم الأمان. وكما كتب صحفي وثَّق تلك الأحداث لاحقاً:

هؤلاء النساء والرجال لم يُقْتَلوا عَرَضاً في تبادل إطلاق نار، وإنما اسْتُهْدِفُوا استهدافاً مُمنهجاً ووحشياً. كثير من النساء كُنَّ يتعرَّضن لاعتصاب جماعي قبل أن يُقْتَلن، وإحدى النساء شُطِرت نصفين باستخدام منشار كهربائي، وحمَلت جثث الرجال آثار التعذيب، فكان القتل خنقاً أو شنقاً أو بالبرق أو فقه العينين

أمراً شائعاً. وفي أغلب الأحيان كانت جُنُثُهم تُلقَى مرفقةً برسالة تتوعّد من يقربها بالقتل.²⁵

فبدأت عائلات البانديت تفر مذعورة من الوادي إلى منطقة جامو ذات الأغلبية الهندوسية، بينما فرّ آخرون إلى مناطق أبعد من ذلك، إلى دلهي وحتى بومباي. كان عدد البانديت المقيمين في وادي كشمير يُقدَّر بنحو ٢٠٠ ألف، وبحلول صيف عام ١٩٩٠، كان نصفهم على الأقل قد رحل، وأصبحوا يعيشون في مخيمات للأجئين، بعضها تديره الحكومة، والبعض الآخر تديره منظمة راشتريا سوايامسيفاك سانج. في البداية كان أمل الدولة — وأملهم أيضاً — أن يكون نزوحهم مؤقتاً، وأن يرجعوا إلى الوادي ما إن يعود السلام. ولكنّ واقع الأمر كان أنّ إقامتهم في تلك المخيمات قد طالت.²⁶ طوال التسعينيات، حدث مزيد من الهجمات على البانديت الذين آثروا البقاء في الوادي؛ ففي بعض الأحيان كانت النار تُضرم في قرى صغيرة بأكملها. وبحلول نهاية ذلك العقد، كان تعداد البانديت الباقين في الوادي أقل من ٤ آلاف، في تذكّرة حزينة بالقرون التي عاشوا فيها جنباً إلى جنب مع شركائهم في الوطن.²⁷

تلقت نزعَة التطرف المتنامية في كشمير مساعدة نشطة من باكستان، فقد أقامت وكالة الاستخبارات الباكستانية معسكرات لتدريب الإرهابيين على استعمال الأسلحة وتزويدهم بخرائط للمنطقة. وبمساعدة الوكالة، تمكّن النشطاء الكشميريون من التنقّل بحريّة عبر الحدود؛ دخولاً إلى الهند لإجراء عمليات قتل أو تفجيرات، ثم عودةً إلى باكستان للاستراحة وتجديد طاقتهم. وفي ذلك الوقت، كان المسلحون المحليون قد انضم إليهم مرتزقة أجانب — من العرب والشيخان والأوزبك — كانوا قد تدربوا على القتال في الحرب ضد النظام العميل للاتحاد السوفييتي في أفغانستان. وعندما انتهت الحرب، وعادت القوات الروسية إلى بلادها مهزومة، وجد هؤلاء المقاتلون لأنفسهم قضية مقدّسة أخرى ممثلة في تحرير كشمير.

٦

كان من ضحايا مسيرة العربّة رئيس الوزراء في بي سينج. استقال في نوفمبر ١٩٩٠، نظراً لعجزه عن الحفاظ على حكومة الأقلية التي رأسها دون مساندة حزب بهاراتيا

جاناتا. وكما عام ١٩٧٩ — عندما استقال مورارجي ديساي — سمح حزب المؤتمر لرئيس وزراء صوري (كان هو تشاندرا شيكار في هذه الحالة) بتولي المسؤولية بينما راح حزب المؤتمر يُعدُّ للانتخابات. عُقدت تلك الانتخابات في صيف عام ١٩٩١، وفي منتصف الحملة الانتخابية، اغتيلَ راجيف غاندي، أثناء إلقائه خطبة في إحدى بلدات تاميل نادو. واتضح فيما بعد أنَّ مرتكبة العملية — التي انفجرت فيها هي أيضًا القنبلة التي كانت تحملها — كانت ممثلة لجبهة نمر تحرير تاميل إيلام، فكان اغتياله عملًا انتقاميًا؛ إذ لم تكن الجبهة قد سامحت راجيف غاندي على إرساله قوات ضدها عام ١٩٨٧.

على الرغم من اغتيال راجيف غاندي، أُجريت الانتخابات في الموعد المقرر لها. كان خبراء استطلاعات الرأي قد تنبؤوا ببرلمان معلق، لا يقترب فيه أي حزب من الأغلبية بأي حال من الأحوال. إلا أنَّ التعاطف المتولد عن اغتيال راجيف غاندي أتاح لحزب المؤتمر ربح ٢٤٤ مقعدًا. وبمساندة المستقلين، صار الحزب في وضع يسمح له بتشكيل حكومة أغلبية. واختير لرئاسة الوزراء عضو في حزب المؤتمر من أندرا براديش، كان قد شغل مناصب مهمة في حكومة راجيف غاندي، وهو: بي في ناراسيمها راو.

على الرغم من أنه كان يشغل منصب رئيس وزراء أندرا براديش، فإن ناراسيمها راو لم يكن قائدًا شعبيًا على الإطلاق. كان راو، الباحث وعالم اللغة، عضوًا وفيًا لحزب المؤتمر، وعمل بإخلاص في ظل إنديرا وراجيف غاندي. ولم يدخل انتخابات مجلس الشعب في ١٩٩١، وربما حتى كان يفكر في الانسحاب من العمل السياسي. لكن اغتيال راجيف غاندي غيّر كل شيء. فقد رُشح حينها من قبل حزب المؤتمر لمنصب رئيس الوزراء باعتباره اختيارًا توافقيًا، متغلبًا على منافسيه الطموحين، أرجون سينج وشاراد باوار.

ولدى توليه المنصب، واجه على الفور أزمة كبيرة كانت ذات صلة بتنامي حجم الدين الحكومي الخارجي. تلقت الهند معونات لفترات طويلة من مؤسسات متعددة الأطراف مثل البنك الدولي. وازداد الاقتراض من السوق بمعدل سريع أيضًا في عهد راجيف غاندي. ففي صيف عام ١٩٩١ كان الدين قد وصل إلى ٧٠ مليار دولار أمريكي، ٣٠٪ منه لدائنين من القطاع الخاص. وفي أحد الأوقات انخفض احتياطي النقد الأجنبي إلى مقدار واردات أسبوعين.

وبعيدًا عن الإسراف في الاقتراض الذي مارسه حكومات سابقة، فقد ساهم عاملان آخران في حدوث هذه الأزمة. لقد رفعت حرب الخليج على نحو هائل أسعار النفط،

الذي يعد عنصرًا أساسيًا في فاتورة واردات الهند. وقد جعل عدم الاستقرار السياسي في الهند الكثير من الهنود غير المقيمين على أرضها يسحبون ودائعهم الدولارية من البنوك الهندية.²⁸

قبل أن يصبح راو رئيس الوزراء كان من المعروف عنه أنه رجل هادئ غير لافت للنظر، عاش وعمل في ظل إنديرا غاندي وابنها الأكبر. وعند الزَّجِّ به في المنصب، كشف عن جرأة متنافية تمامًا مع ما كان معروفًا عن شخصيته مسبقًا. فقد عيّن في منصب وزير المالية الدكتور مانموهان سينج، الاقتصادي عديم التوجُّه السياسي الذي شغل قبلاً مناصب منها سكرتير وزارة المالية ومحافظ بنك الاحتياطي الهندي. وإضافةً إلى ذلك، أعطى له حرية إجراء الإصلاحات الاقتصادية التي يراها ملائمة.

قبل أن يصير مانموهان سينج موظفًا عمومياً، أعدَّ رسالة دكتوراه في جامعة أكسفورد، اقترح فيها أن تتحرك الهند نحو نظام تجاري أكثر انفتاحًا. كان قد كتب الرسالة في الستينيات، ثم اقتنص الفرصة بعد مرور ثلاثة عقود من الزمان، لوضع توصياته موضع التنفيذ: خفض قيمة الروبية، وألغى تحديد حصص الواردات، وخفض التعريفات الجمركية، وشجّع الصادرات، ورخَّب بالاستثمارات الأجنبية المباشرة. وحرَّر السوق الداخلية أيضًا؛ إذ أنهى «حكم الترخيص والإذن والحصّة» إلى حدٍّ بعيد، وحجّم نمو القطاع العام. وأخيرًا سعت الإصلاحات إلى الحد من الإسراف الحكومي؛ فطُرِحَت تدابير رامية إلى خفض العجز المالي، الذي كان قد وصل إلى نسبة مزعجة، هي ٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي.²⁹

تمثّل أحد أول الأعمال التي قامت بها الحكومة الجديدة في تخفيض قيمة الروبية. وباعتباره أحد الأشخاص الذين كانوا في حزب المؤتمر أثناء المحاولة المجهضة لتخفيض قيمته في عام ١٩٦٦ وشاهدوا رئيس وزراء جديدًا (في هذه الحالة، إنديرا غاندي) وهو يُهاجم بشدة بسبب قيامه بهذا، كان ناراسيمها راو قلقًا بشأن القيام بتحريك جديد في هذا الاتجاه. لكنه عدَّ ضروريًا، وقد خُفِضَت الروبية بنسبة تصل إلى نحو ١٨٪ من قيمتها من أجل تشجيع الصادرات. وهذا التحرك الجريء، وربما حتى المثير للجدل، دافع عنه بقوة وزير المالية الذي تحدث إلى الإعلام قائلاً إن الدول الاشتراكية مثل الاتحاد السوفييتي والصين قد خفضت من قيمة عملاتها مؤخرًا، في حين أن باكستان وكوريا الجنوبية (من ضمن دول آسيوية أخرى) قد اتبعتا أيضًا سياسات سعر صرف عدوانية

لتعزيز قدراتهما التنافسية. وأضاف مانموهان سينج: «يعتقد رجالنا — الاقتصاديون والصحفيون والسياسيون — على نحوٍ ما أن تخفيض قيمة الروبية أمر خاطئ ومُخَز. إنه ليس كذلك على الإطلاق». إن كانت الروبية قد تُركت قيمتها على ما هي عليه، لكان وضع ميزان المدفوعات، الذي كان هشاً بالفعل، سيء أكثر.³⁰

في تلك الأثناء، أوضحت سياسة صناعية جديدة، صيغت في يوليو من عام ١٩٩١، أن «تراخيص الصناعة ستُلغى من الآن فصاعداً في جميع الصناعات — باستثناء الصناعات المحددة — بصرف النظر عن مستويات الاستثمار». كانت الاستثناءات هي الصناعات ذات الأهمية الحيوية لدفاع الدولة، والصناعات الضارة بالبيئة وبصحة الإنسان؛ مثل صناعات السجائر والكحوليات. كان ذلك ارتداداً جذرياً عن السياسة القائمة، التي جعلت صناعات كثيرة حِكراً على الدولة، وصناعات كثيرة أخرى حِكراً على قطاع الصناعات الصغيرة.³¹ حدث تحرير لقطاع الخدمات أيضاً، بتشجيع الشركات الخاصة على الاستثمار في قطاعات التأمين والبنوك والاتصالات والطيران، وهي قطاعات كانت خاضعة لسيطرة الدولة الكاملة سابقاً بنحوٍ أو بآخر. بعض الاقتصاديين رأوا أن الإصلاحات لم تكن كافية، مشيرين — على سبيل المثال — إلى أن قوانين العمل ظلت جامدة (جاعلة استغناء المديرين عن العمال أمراً شبه مستحيل)، وأنه حينما أُزيلت عقبات الدخول، ظلت عقبات الخروج باقية (ومن ثم ظل رواد العمل مُلزمين بالحصول على إذن من الحكومة من أجل إغلاق الوحدات غير المربحة). وقد قُوِّضَت المنظومة البيروقراطية ولكنها لم تُفكَّ بالكامل؛ فلا يزال فتح شركة في الهند يستغرق أسابيع إلى شهور، في حين أنه لا يستغرق أكثر من بضعة أيام في الصين أو ماليزيا.³²

ساعد مانموهان سينج في الإشراف على تلك الإصلاحات (التي تأخرت طويلاً) بعض موظفي الخدمة المدنية المحنكين، وبوجهٍ خاص رئيس وزرائه. كان حزب المؤتمر تاريخياً متبنياً لفكرة شغل الدولة «قمة القيادة في الاقتصاد». وكان نهرو وإنديرا غاندي يعدان نفسيهما اشتراكيين. فكيف يمكن لأعضاء الحزب، وبالطبع قادته، أن يقدموا على هذا التخلي الجذري عن هذا الإرث؟ فمع إطلاق يد وزير مالىته في الأمر، أكد ناراسيمها راو له أنه سيقنع الحزب بتغيير موقفه. وكما تذكر مانموهان سينج لاحقاً: «كان هناك الكثير من المعارضة داخل البلاد وداخل الحزب [حزب المؤتمر]. لكن إدارة رئيس الوزراء راو السياسية جعلت التغلب على كل هذا ممكناً».³³

خلال عقد الثمانينيات تحلّت الهند بالفعل من بعض عدايتها إزاء الشركات. فقد منحت قدراً أكبر من التشجيع للشركات الخاصة، حيث لم تُعدّ القطاعات الرئيسية بحاجة

إلى استصدار تراخيص. كانت تلك سياسات مُشجّعة للشركات مكّنت قطاع الصناعة الهندي من زيادة إنتاجيته وربحيته، إلا أنّها لم تصل إلى حد أن تكون سياسات مُشجّعة للسوق تزيل عقبات الدخول إلى السوق والخروج منها بالنسبة إلى الشركات الهندية أو الأجنبية، ومن ثمّ تُشجّع المنافسة وتوسع الخيارات المتاحة أمام المستهلكين.³⁴

لقد مثّلت التغييرات المُدخلة من قبل ناراسيمها راو ومانموهان سينج تحولًا كبيرًا عن السياسات الماضية. فقبل عام أو عامين حتى من إجراء تلك الإصلاحات، كانت تُعتَبَر مُستبعدة أو حتى مستحيلة؛ ففي كتاب نُشر عام ١٩٨٩، عرّف أستاذ في كلية هارفرد للأعمال أصحاب المصالح الذين أبقوا على استمرار الاقتصاد الموجه، ومنهم الساسة والبيروقراطيون ورواد الأعمال المحليون. وكتب أنّ سيطرة تحالف المصالح ذاك التي تبدو دائمة «أضعفت احتمالات القيام بإصلاحات جوهرية في السياسات الاقتصادية للدولة». ففي البلدان من قبيل كوريا الجنوبية، أحدث انضباط السوق والانفتاح على رأس المال الأجنبي طفرةً في الثروة والإنتاجية، ولكن في الهند، كانت الدولة «مشلولة» ورواد الأعمال المحليون «عمّوا» عن الحاجة إلى الإصلاح. كانت الآفاق قاتمة: «النمو «المُعجز» الذي حققته تلك البلدان الأخرى المتّجهة إلى التصنيع سيظل بعيد المنال بالنسبة إلى الهند.»³⁵

لأعوام كان الاقتصاد الهندي ينمو بما سُمّي على سبيل السخرية «معدل النمو الهندوسي». فقد زادت الإصلاحات المُشجّعة للشركات في الثمانينيات من معدل النمو، وزادته أكثر الإصلاحات المُشجّعة للسوق في التسعينيات. ويعبّر جدول ٢٦-١ عن التحسّن المطرّد في أداء الاقتصاد الهندي.

جدول ٢٦-١: النمو الاقتصادي في الهند، ١٩٧٢-٢٠٠٢ (المصدر: فيجاي إل كلكار، «الهند: على طريق النمو السريع»، خطاب كيه آر نارايان (كانبيرا: الجامعة الوطنية الأسترالية، ٢٠٠٤)).

الفترة	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو في نصيب الفرد من الدخل القومي
١٩٨٢-١٩٧٢	٣,٥%	١,٢%
١٩٩٢-١٩٨٢	٥,٢%	٣%
٢٠٠٢-١٩٩٢	٦%	٣,٩%

عندما أعلن في بي سينج العمل بتوصيات تقرير مندل، لم يُلقِ حزب المؤتمر — الذي كان هو حزب المعارضة آنذاك — بالاً للأمر، ثم عاد حزب المؤتمر إلى السلطة في انتخابات ١٩٩١، رغم أدائه الضعيف في أوْتَر براديش وبيهار، الذي عوّضه أدائه القوي في الجنوب. لكن إن قُدِّرَ لحزب المؤتمر استعادة مكانته في الشمال يومًا، وجب عليه استمالة الطوائف الاجتماعية المتخلفة من جديد. وبناءً عليه، أصدر رئيس الوزراء الجديد المنتمي إلى حزب المؤتمر، بي في ناراسيمها راو، أمرًا حكوميًّا جديدًا في ٢٦ سبتمبر ١٩٩١، أيّدَ تقرير مَنَدَل، ولكن زاد عليه أنه في تخصيص ٢٧٪ من الوظائف لفئة الطوائف المتخلفة الأخرى «سوف تُمنَح الأفضلية للمرشحين المنتمين إلى القطاعات الأكثر فقرًا» بينها.

في الوقت نفسه، استمرت جلسات المحكمة العليا بشأن الدعوى المرفوعة أمامها، وفي النهاية أصدرت حكمها في ١٦ نوفمبر ١٩٩٢، فرفض سبعة قضايا الدعوى، وحكموا بدستورية توصيات لجنة مَنَدَل والأوامر الساعية إلى تنفيذها، بينما عارض ثلاثة قضايا الحكم. اتسمت مذكرة الحكم بطابع الإسهاب المعتاد فيها، إذ ملأت قرابة ٥٠٠ صفحة مطبوعة بمسافات ضيقة. احتجَّ القضاة المعارضون بأنَّ «تصنيف الأشخاص حسب الطائفة الاجتماعية غير دستوري»، وأنَّ تحديد الفئات المحرومة ينبغي أن يستند عوضًا عن ذلك إلى معايير غير شخصية مثل الدخل. وعلى الجانب الآخر، تحدّث القاضي جيفان ريديّ باسم الأغلبية، مشيرًا إلى الأحكام السابقة التي استُخدِمت فيها الطوائف الاجتماعية نيابةً عن التخلف، وحاجَج:

من المفروغ منه أنه في السياق الهندي، يفضي التخلف الاجتماعي إلى تخلف تعليمي وكلاهما معًا يفضيان إلى الفقر، الذي يغذي بدوره التخلف الاجتماعي والتعليمي وينشرهما، فكلُّ منهما يغذّي الآخر مُشكِّلَيْن حلقة مفرغة. ومن المعروف أنه حتى وقت الاستقلال كانت عمالة الجهاز الإداري من الطوائف الاجتماعية «العليا» بصفة شبه تامة؛ فالشودرا (الْمُنْبُوذون) والطوائف الْمُجْدَوْلَة والقبائل الْمُجْدَوْلَة وغير ذلك من الفئات الاجتماعية المتخلفة المشابهة بين المسلمين والمسيحيين لم يكن أمامهم سبيل لدخول الجهاز الإداري في واقع الأمر، وكان هذا الاختلال هو ما ينبغي معالجته بإتاحة حجز المقاعد لصالح تلك الطبقات المتخلفة.³⁶

أضافت المحكمة العليا في إقرارها الأوامر الحكومية شرطين، هما: ألا تزيد نسبة الوظائف المحجوزة عن ٥٠٪ من الوظائف الحكومية، وأن يقتصر تطبيق معيار الطائفة الاجتماعية على التعيينات فحسب، وليس الترقيات أيضًا.

كان حزب جاناتا هو الذي شكّل لجنة مَنَدَل عام ١٩٧٨، بينما طُبّق تجسيده الجديد — حزب جاناتا دال — توصياتها عام ١٩٩٠، فلم تشاركه الأحزاب المنافسة حماسه في هذا الشأن في بداية الأمر. فقد كان المعتاد للحزب الشيوعي الهندي والحزب الشيوعي الماركسي أن يعتبروا الطبقة — لا الطائفة الاجتماعية — المحور الرئيسي للتعبئة السياسية. أما حزب بهاراتيا جاناتا فقد احتل الدين (الهندوسي) موقع الصدارة لديه، وحزب المؤتمر زعم التحديث بلسان الأمة قاطبة. إلا أنه عند صدور حكم المحكمة العليا في نوفمبر ١٩٩٢، كانت تلك الأحزاب كافة مستعدة لتأييده، فقد استوعبت بسرعة التدايعات السياسية المترتبة على تقرير مَنَدَل والتكاليف السياسية لمعارضته.

يشبه الجدال المحيط بلجنة مَنَدَل، في بعض النواحي، النقاش الذي دار في خمسينيات القرن العشرين، بشأن تقرير لجنة إعادة تنظيم الولايات. فالطائفة الاجتماعية — كعلامة على الهوية — لم تكن أقل بدائية من اللغة، ومثلها أيضًا كان من المرجح استخدامها بنجاح للتعبئة الاجتماعية والسياسية واستغلالها من دعاة التحديث من المثقفين. وأنداك — كالآن — كانت قوة الحجة تفقد وجاهتها عند مواجهتها بمنطق الأرقام. وأنداك — كالآن — ما بدأ نقاشًا خلافيًا متعدد الجوانب انتهى بوفاق لعموم الأحزاب.

معظم التقارير الصادرة عن حكومة الهند لا يقرؤها سوى قليل من الناس ويناقشها قلة منهم، أما تقرير لجنة إعادة تنظيم الولايات وتقرير لجنة مَنَدَل فكان لهما وضع استثنائي بصفة عامة؛ فقد اطلع عليهما عدد كبير من الناس، وناقشهما عدد أكبر، بل إنهما في الواقع طُبّقا، وقد يكونان أيضًا — ولو لمجرد عدد الناس الذين تأثروا بهما — أقوى تقريرين أصدرتهما حكومة يومًا في أي مكان من العالم.

كان التأثير الذي خلّفته لجنة إعادة تنظيم الولايات مباشرًا؛ إذ أدّت إلى إعادة رسم الخريطة الإدارية للهند على أسس لغوية. أما تأثير لجنة مَنَدَل فكان غير مباشر في معظمه؛ فبموجبها خُصّصت بضعة آلاف من الوظائف فحسب لفئة الطبقات المتخلفة الأخرى، إلا أنّ النقاش الذي ألهمه التقرير، والقبول به في نهاية الأمر، قدّما دفعة هائلة لكبرياء تلك الفئة وتوحيدها. وكان من بين المستفيدين منها اليادافين: لالو ومولايام، فكلهما ترك حزب جاناتا دال وأنشأ حزبه الخاص، وبنجاح كبير أيضًا. وقد ظل حزب راشتريا جاناتا دال

الذي أسسه لالو مُنبَوُّا مقعد السلطة في بيهار أكثر من عقد من الزمان (حتى عام ٢٠٠٥)، وهو مرة ثانية، أثناء كتابتي لهذه السطور، الحزب الذي يقود حكومة ائتلافية في الولاية، بينما تقلد على نحو مؤقت حزب سماجوادي الذي أسسه مولايام السلطة في أوتر براديش في تسعينيات القرن العشرين، وقد عاد إلى السلطة مرة أخرى أثناء كتابتي هذه السطور، مع شغل ابن مولايام، أكيليش ياداف، منصب رئيس الوزراء.

٨

في الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٩١، ربح حزب بهاراتيا جاناتا ١٢٠ مقعدًا؛ أي أكثر من الانتخابات السابقة بخمسة وثلاثين مقعدًا. وفي الوقت نفسه، فاز بانتخابات مجلس الولاية في أوتر براديش؛ فأصبح بذلك مسيطرًا على أربع ولايات في شمال الهند، هي: ماديا براديش، وراجستان، وهيماجل براديش، إضافةً إلى أوتر براديش، فكان من الواضح أنَّ حملة معبد رام أتت بثمار سياسية. كانت أعمال الشغب قد تَرُجِمَت فعليًا إلى أصوات انتخابية. وفي الوقت نفسه، أسفرت تلك النجاحات عن أزمة هوية، فهل كان حزب بهاراتيا جاناتا حزبًا سياسيًا أو حركة اجتماعية؟ رأى بعض قيادات الحزب آنذاك أنَّ الحزب صار ينبغي عليه تنحية الخلاف بشأن المسجد والمعبد جانبًا، وأن يطرح — عوضًا عن ذلك — أسئلة أشمل بشأن السياسة الاقتصادية والخارجية، ويعمل أيضًا على توسيع دائرة نفوذه في جنوب الهند. على الجانب المقابل، كان المجلس الهندوسي العالمي ومنظمة راشتريا سوايامسيفاك سانج مُصرَّين على إبقاء الضوء مُسلطًا على الأرض المتنازع عليها في أيوديا. وفي أكتوبر ١٩٩١، اشترى الأرض المحيطة بالمسجد، وبدأ تمهيدها، استعدادًا لبناء المعبد.

في يوليو ١٩٩٢، أرسلت الحكومة المركزية فريقًا لدراسة الوضع، فوجد الفريق «هدمًا واسع النطاق» في المنطقة المتنازع عليها، وأنَّ «منصة أسمنتية كبيرة» شُيِّدَت، وقد مثَّل كلُّ منهما خرقًا واضحًا لأوامر المحكمة التي طالبت بإبقاء الحال على ما هو عليه. وكان مما أثار استياء الفريق أنَّ حكومة أوتر براديش — برئاسة رجل منظمة راشتريا سوايامسيفاك سانج المُخَضَّرَم كليان سينج — غَضَّت الطرف عن تلك الأنشطة؛ ففي مجمل الأمر، كان ثمة «انتهاك صارخ للقانون» في أيوديا.

كانت وزارة الداخلية في نيودلهي قد أعدت خطة بديلة — خوفًا من تصاعد المشكلة — تسمح بفرض الحكم الرئاسي على ولاية أوتر براديش وتولي الحكومة المركزية

إدارة المُجَمَّع المكوَّن من المسجد والمعبّد. إلّا أنّ رئيس الوزراء، بي في ناراسيمها راو، كان لا يزال لديه أمل في حل المسألة بالحوار؛ فقد عقد عدة اجتماعات مع قيادات المجلس الهندوسي العالمي، وأجرى مشاورات أيضًا مع لجنة عمل مسجد بابري، ونُوَقِّشَ أيضًا احتمال إحالة المسألة إلى المحكمة العليا.³⁷

في تلك الأثناء، أعلن المجلس الهندوسي العالمي أنّ يوم ٦ ديسمبر اختيرَ باعتباره اليوم «الميمون» لبدء العمل في بناء المعبد. وبدءًا من منتصف نوفمبر، بدأ المتطوعون يتوافدون إلى أيوديا، وقد تشجّعوا بحقيقة أنّ حكومة الولاية أصبحت في قبضة حزب جاناتا بهاراتيا، فاستندعي رئيس وزراء الولاية — كَليان سينج — إلى نيودلهي، وأهاب به رئيس الوزراء بي في ناراسيمها راو أن يسمح للمحكمة العليا بحسم تلك القضية، فردّ سينج قائلًا: «الحل الشامل الوحيد لنزاع أيوديا هو تسليم البناء المتنازع عليه للهندوس».³⁸

كان كَليان سينج قد أصدر تعليمات لحكومته بإيواء آلاف المتطوعين الوافدين من خارج الولاية وإطعامهم، فأثارت التقارير الواردة عن هذا التدفق واسع النطاق من خارج الولاية انزعاج وزارة الداخلية، وأعدّت خطة بديلة جديدة، أرسلت بموجبها قوات شبه عسكرية إلى أيوديا. وبحلول نهاية الشهر كان ثمة نحو ٢٠ ألف جندي مرابط في مواقع تبعد عن البلدة مسيرة ساعة، على استعدادٍ للتحرك متى لزم الأمر. وزعم وزير الداخلية آنذاك أنّ ذلك «كان الحشد الأكبر لقوات من هذا النوع من أجل عملية من هذا القبيل منذ الاستقلال».³⁹

في المقابل، وصل البلدة أكثر من ١٠٠ ألف متطوع «حاملين رماحًا ثلاثية الشُعَب وأقواسًا وسهامًا». وفي اليوم الأخير من شهر نوفمبر، أثناء مؤتمر صحفي في دلهي أعلن فيه إل كيه أدفاني تحرُّكه هو نفسه صوب أيوديا، قال: «ليس في مقدوري تقديم أي ضمانات في هذه اللحظة بخصوص ما سوف يحدث في ٦ ديسمبر. كل ما أعلمه هو أننا سوف نتطوَّع».⁴⁰

صبيحة يوم ٦ ديسمبر، وجد صحفي في موقع الحدث أنّه: «على جانبي الجدار الأمني المحيط بالمسجد وقف رجال الشرطة المسلحة الإقليمية ممسكين بالهراوات، ومتطوعو راشتريا سوايامسيفاك سانج لابسِين شارَات على أذرعهم». ولم يُطلَب من قوات الحكومة المركزية المرباطة في محيط أيوديا التحرك إلى داخل البلدة، فقد تركت المهمة لشرطة أوتر براديش وقواتها الإقليمية. كان المجلس الهندوسي العالمي ينوي بدء الصلاة في الساعة الحادية عشر ونصف صباحًا، على المنصة المرتفعة التي شُيِّدَت من قبل. إلّا أنّه بحلول ذلك

الوقت، كان بعض المتطوعين قد بدءوا يقومون بتحركات متوعدة صوب المسجد، فحاول أعضاء منظمة راشتريا سوايامسيفاك سانج وأفراد الشرطة التصدي لهم، ولكن الجماهير أمطرتهم بوابل من الحجارة؛ إذ تزايد غضبها باطّراد، وهتفوا مشيرين بأصابعهم إلى مسجد بابري: «سوف نبني معبدنا هنا.» ثم أقدم صبي جريء على تسلق السور المحيط بالمسجد واعتلى إحدى قبابه، فكانت تلك إشارة اندفاع الحشود نحو ذلك البناء الأثري؛ فرّ رجال الشرطة، سامحين لمئات المتطوعين بالهجوم على المسجد، ملوحين بالفئوس والقضبان الحديدية.

عند حلول فترة الظهيرة، كان المتطوعون يزحفون على جميع أركان المسجد، مُمسكين برايات زعفرانية اللون وهاتفين بشعارات النصر. وثُبّت خطاطيف مربوطة في جبال على القباب، بينما انهالوا على القاعدة بالمطارق والفئوس. وفي الثانية ظهرًا، انهارت إحدى القباب، مُسقطّة معها نحو اثني عشر رجلًا، وصاح الواعظ الراديكالي ساددهفي ريتامبارا: «ادفعوا أكثر وسينهار مسجد بابري بأكمله.» في تمام الساعة الثالثة والنصف عصرًا، سقطت قبة ثانية، وبعد ساعة هُدمت القبة الثالثة والأخيرة أيضًا؛ فالبناء الذي شهد صعود حكام وأسر حاكمة كثيرة وزوالها، والذي صمد أمام ٤٠٠ موسم أو أكثر من الرياح المطيرة العاتية، أُجِّلَ خلال ما بعد ظهيرة يوم واحد حُطامًا.⁴¹

هل تَمَّ هُدم مسجد بابري بتخطيط مُسبق؟ أو أنه ببساطة كان نتيجة تعبير تلقائي عن المشاعر والغضب الشعبيين؟ من المؤكد أنّ بعض قيادات حزب بهاراتيا جانانا هالهم المنحى الذي اتخذته الأحداث. فعلى الرغم من الحديث المُهدّد الذي وجّهه إل كيه أدفاني قبل أسبوع، فإنه عندما رأى المتطوعين يدهمون البناء الأثري، طلب إليهم الرجوع. وإنّ تداعت القباب، انخرط في جدال مع كبيرَي منظمة راشتريا سوايامسيفاك سانج: إتش في سِشداري وكيه إس سودارشان. كان رأيهما أنّه لَمَّا كانت الفعلة قد اُرتُكبت، فينبغي للمنظمة والحزب أن ينسبا إلى أنفسهما الفضل فيها. وقال سودارشان إلى أدفاني: «مسار التاريخ ليس مُحدّدًا سلفًا. فلتتقبّل ما حدث.» ورد أدفاني قائلاً إنه عوضًا عن ذلك سوف «يُعرب عن أسفه على ما حدث علنًا».⁴²

وفي المؤتمرات الصحفية التالية للحدث، كان أكثر لفظ استخدمه المتحدث الرسمي باسم حزب بهاراتيا جانانا في وصف أحداث أيوديا هو: «مؤسفة». فقد كانوا يعلمون أنّه في ظل نظام ديمقراطي محكوم بسيادة القانون، من المستبعد تمامًا القبول بارتكاب حزب المعارضة الرئيسي لعمل تخريبي. وفي لقاء صحفي في مقر الحزب بدلهي مساء يوم

٦ ديسمبر، المنظر كيه آر مالكاني «أوضح أننا كنا نرغب فعلاً في إزالة البناء القديم، ولكن بموجب إجراءات قانونية سليمة، فكان مبعث الأسف هو هدمه بأسلوب غير نظامي». وسعيًا إلى أن ينأى بحزبه عن الواقعة، زعم أن المتطوعين الذين هاجموا المسجد كانوا على الأرجح من حزب شيف سنا نظرًا لسماعهم يتحدثون الماراثية.⁴³

أما العناصر الراديكالية في الحركة فكانت أقل لؤمًا. فقد تفاخر أحد قيادات المجلس الهندوسي العالمي بأنه منذ شهر سبتمبر طُلب إلى المهندسين تحديد نقطة الضعف في البناء، ودُرّب المتطوعون على أفضل وسيلة لإسقاطها. وقال لأحد الصحفيين: «دون هذا التخطيط كيف تظن أننا استطعنا ذلك المسجد في غضون ست ساعات؟ هل تظن أن مجموعة من المتطوعين المحمومين كان من الممكن أن يُنفذوا الأمر بهذا القدر من المنهجية؟»⁴⁴ وفي خطاب ألقاه السياسي المحب للجدل أرون شوري في مدراس بعد هدم المسجد بفترة قصيرة، أشار إلى أنه «في حين أن قيادات حزب بهاراتيا جاناتا حاولت أن تتنصّل مما حدث وتناهى بنفسها عنه، نسب هندوس الهند التدمير إلى أنفسهم، وأقروا بفعله». وقال شوري إن أحداث أيوديا أظهرت «أن الهندوس أدركوا الآن أن أعدادهم كبيرة جدًا، وأن المتحكمين في جهاز الدولة يشاركونهم الشعور، وأنه يمكنهم إخضاع الدولة لإرادتهم». وكان هو نفسه يأمل في أنه: «لا بد من النظر إلى حركة أيوديا على أنها نقطة البداية لوعي وفهم ثقافيين من شأنهما أن يُفضيا في نهاية المطاف إلى إعادة هيكلة كاملة للحياة العامة الهندية بأساليب تتماشى مع التراث الحضاري الهندي»؛ وهي طريقة ملتوية بعض الشيء لقول إن هدم مسجد بابري ينبغي أن يكون تمهيدًا لإعادة تشكيل الهند على هيئة دولة هندوسية، وربما كان ذلك ما سيحدث بالفعل.⁴⁵

لا يمكن للمرء أن يجزم بإجماع الهندوس على هذه الأحاسيس، كما افترض شوري، إلا أن الهندوس الذين هدموا المسجد يوم ٦ ديسمبر كانوا بلا شك عازمين على إخضاع الدولة الهندية لإرادتهم. كانت القوى القادرة على وقفهم موجودة، ولكن الأمر الذي كان ينبغي أن يدفعها للتحرك لم يصدر قط، وحكومة رئيس الوزراء ناراسيمها راو، خوفًا من أن تنتهم بمعادة الهندوسية، «رأت أن هدم المسجد كان أخف الضررين»، فلم يتخذ أي إجراء إلا عقب إتمام الفعلة، وتمثل في إقالة حكومة أوتر براديش وفرض الحكم الرئاسي.⁴⁶

عندما سقطت قباب مسجد بابري، أسقطت معها متسلسقيها أيضًا، فأصيب أكثر من خمسين من المتطوعين، بعضهم كان في حالة خطرة جدًا، وسُجِّلَت ست وفيات على الأقل.

وكانت الفترة التالية على الواقعة أخطر من ذلك؛ فالقيادات الرئيسية في حزب بهاراتيا جاناتا — مثل إل كيه أدفاني — وُضِعُوا رَهْنَ الحبس الاحتياطي، إلا أنَّ أعمال الشغب تفجَّرت في بلدة تلو الأخرى، في نوبة عنف جماعي دامت شهرين وحصدت أكثر من ألفي روح.

بدأت المتاعب في محيط الحادث نفسه. فقد أعرب أحد رجال الدين المؤثرين في المنطقة عن رغبته في أن تصبح أيوديا «فاتيكان الهندوس». وكان تطهير البلدة من الأقليات مجرد خطوة واحدة ضمن الخطوات المؤدية إلى الهدف الأسمى، فقد أشعل متطوعون الحرائق في منازل المسلمين وأحيائهم السكنية احتفالاً بهدم المسجد. وفي بلدات أخرى، جاءت أعمال الشغب نتيجة مسيرات نظَّمها المجلس الهندوسي العالمي، وفي مناطق أخرى، كان المسلمون هم من يخرجون إلى الشوارع احتجاجاً على الهدم، مُهاجمين أقسام الشرطة ومحاولين إحراق المباني الحكومية.

غطَّت أعمال الشغب — التي كانت تنشأ أحياناً عن هندوس منتصرين وأحياناً أخرى عن مسلمين مقاومين — أجزاءً كبيرة من شمال الهند وغربها، وسقط ضحيتها ٢٤٦ في جوجارات و١٢٠ في ماديا براديش و١٠٠ في آسام و٢٠١ في أوتر براديش و٦٠ في كارناتاكا. وتدرَّجت الأسلحة التي استخدمتها الجموع من الأحماض الحارقة والمقالي إلى السيوف والأسلحة النارية. وكان الأطفال يُحْرَقُونَ أحياء، والنساء يُقْتَلْنَ برصاص الشرطة؛ ففي وباء العنف الذي خَيَّم على البلاد «شُوهِدَت ... القسوة الإنسانية الخالصة بكل صورة ممكنة».⁴⁷

كانت أكثر المدن تضرُّراً هي عاصمة الهند التجارية: بومباي؛ ففي صباح يوم ٧ ديسمبر، تفجَّرت في أحد المناطق التي يقطنها المسلمون — طريق محمد علي — موجة غضب جماعي هادرة، أغارت الجموع فيها على متاجر الهندوس وأحرقت دُمدى قيادات حزب بهاراتيا جاناتا، وكذلك ساوت معبداً هندوسياً بالأرض. وعندما وصلت الشرطة المحلية إلى مسرح الأحداث، لم تُثر الهيبة في نفوس الناس، وهتف الناس: «الشرطة في أيوديا وقفت مكتوفة اليدين وسمحت بهدم المسجد. سوف ننال منكم الآن.» وطوال ذلك اليوم واليوم التالي له، دارت معارك في المنطقة بين الشرطة والجموع، وقُتِلَ ستون شخصاً على الأقل في أحداث العنف.

في تلك الأثناء، في شمالي المدينة، عانت منطقة دهارافي العشوائية آثار النصر الزائدة لدى الهندوس؛ فقد انتهت «مسيرة نصر» نظَّمها حزب شيف سنا وحزب بهاراتيا جاناتا

بهجمات على بيوت المسلمين ومتاجرهم، وردَّ المسلمون بطعن رجل دين هندوسي وإشعال النار في معبده. في مناطق أخرى، لم تَصَبَّ الجموع غضبها على الجماعة السكانية المناوئة وإنما على الدولة، فقد هُشِّمَت عشرات الحافلات الحكومية أو أُحْرِقَت، وكذلك ما لا يقل عن ١٣٠ محطة حافلات.⁴⁸

وفي يوم ٩ ديسمبر، أعلن حزباً شيف سنا وبهاراتيا جاناتا إضراباً في كافة أنحاء بومباي احتجاجاً على اعتقال قياداتهما في أيوديا؛ فقال صحفي في بومباي مسترجعاً ذكرياته إنَّ تلك «كانت الإشارة لأتباعهم كي يهبوا في ثورة هائجة. فقد هاجموا المساجد والمؤسسات الإسلامية. وفي إحدى المناطق علَّق حزب شيف سنا إعلاناً عن جائزة قدرها ٥٠ ألف روبية لمن يدلُّ على منزل يسكنه مسلمون».⁴⁹

كان أتباع شيف سنا يستمدون التشجيع من قائدهم ومعلِّمهم: بالا صاحب تاكري؛ ففي مقالة افتتاحية في صحيفة الحزب — «سامنا» — نُشِرت في ١٠ ديسمبر، أصرَّ تاكري على أنَّ ما حدث في الأيام القليلة الماضية كان مجرد:

بداية عهد الحرب الانتقامية. وفي هذا العهد، لن يتغير تاريخ وجغرافيا هذا البلد وحده، وإنما تاريخ وجغرافيا العالم أجمع؛ فحلم الدولة الهندوسية المتحدة سوف يتحقق، وحتى ظلَّ الآثمين المتعصِّبين [أي، المسلمين] سيختفي من أرضنا. الآن سنحيا ونموت في سعادة ... لا يمكن لثورة أن تقوم على ذرف الدموع. الثورة لا تحتاج سوى قربان واحد: دماء المخلصين لها!⁵⁰

فَرِضَ حظر التجوال واستُدْعِيَ الجيش، وعلى الرغم من ذلك استغرقت إعادة الأوضاع إلى طبيعتها في بومباي عشرة أيام، حتى عادت قطارات الضواحي إلى العمل، وعادت الأعمال والمصانع إلى سابق عهدها. استمر السلام ثلاثة أسابيع، إلا أنَّ أعمال الشغب اندلعت مرة أخرى في بداية يناير؛ ففي صباح يوم ٥ يناير، طُعِنَ عاملان هندوسيان في الميناء حتى الموت في حي سكني يقطنه مسلمون. لم يتضح سبب الحادث — ربما كانت خصومة نقابية — إلا أنَّ قصة مقتل هندوسين في منطقة يسكنها مسلمون ترددت في جميع أنحاء المدينة، مُثيرةً المزيد من العنف؛ ففي دهارافي، أعمل الهندوس الغاضبون السلب والنهب في المتاجر والمخازن المملوكة للمسلمين. وفي منطقة عشوائية أخرى — جوجيشواري — أُحْرِقَت أسرة هندوسية حتى الموت. ومن ثم تأججت نيران الفتنة أسبوعاً، حتى أعلن تاكري في مقالة افتتاحية في صحيفة «سامنا» أنَّ الهجمات يمكن

أن تتوقّف «لأنّ المتعصبين لقنوا درساً». وكانت الأقليات بالفعل هي التي تحمّلت وطأة العنف. فمن بين ضحايا أعمال الشغب الذين بلغ عددهم قرابة ٨٠٠ شخص، كان ثلثاهم على الأقل مسلمين، على الرغم من أنّ المسلمين شكّلوا ١٥٪ فحسب من تعداد سكان المدينة.

مرة أخرى عادت الأوضاع في بومباي إلى طبيعتها ببطء وصعوبة، هذه المرة دام السلام شهرين؛ ففي ١٢ مارس ١٩٩٣، حدثت سلسلة من التفجيرات المتوالية في جنوب بومباي؛ أحدها أمام مبنى البورصة، والأخرى أمام فنادق فاخرة وشركات أو داخلها. كان الهدف من ذلك هو إحداث أكبر قدر من الضرر؛ إذ حدثت التفجيرات في بداية فترة ما بعد الظهيرة، وهو أكثر الأوقات ازدحاماً في أكثر أنحاء المدينة ثراءً؛ فلقي أكثر من ٣٠٠ حتفهم في التفجيرات، وكانت المادة المستخدمة هي مادة آر دي إكس شديدة التفجير. أُجريت العمليات بتوجيه اثنين من زعماء المافيا المقيمين حينها في دبي، فما يبدو انتقاماً من مقتل إخوانهم في الدين في وقت سابق من ذلك الشتاء.

أدى صعود حزب شيف سنا إلى تقويض سُمعة بومباي إلى حد ما — مع مرور السنين — باعتبارها مدينة عالمية التوجّه ومتعددة الثقافات. نالت تلك الصورة ضربة قاصمة من خلال أعمال الشغب والتفجيرات التي حدثت عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣. حينها أصبحت «مدينة تغيرت إلى الأبد» و«مدينة تعاني انقساماً عميقاً» بل حتى «مدينة في حرب مع نفسها».⁵¹

كان هدم مسجد بابري محبطاً في حد ذاته، ولكن كما قال الصحفي بهرام كُنتراكْتور: «ربما لم تكن المأساة الكبرى هي أنّ الهند لم تُعدّ بلدًا علمانيًا، وإنما أنّ بومباي لم تُعدّ مدينة عالمية التوجّه؛ فأياً كان ما سيحدث من الآن فصاعدًا، سواء حُلّت مسألة رام جانما بهومي أم لا، وسواء تعلّم الهندوس والمسلمون العيش معًا من جديد أم لا، فسمعة بومباي بصفقتها مدينة العيش الحر النابضة بالحياة، التي تستوعب بشرًا من جماعات الهند وأنحائها كافة، قد انتهت إلى الأبد».⁵²

تَبَعَ صعود اليمين الهندوسي بصفة عامة وأحداث أيوديا بصفة خاصة موجة من التوقّعات التشاؤمية القاتمة بشأن مستقبل الهند. جاء في مجلة تصدر بمدراس، تُدعى «فرانتلاين»: «لقد أصاب النسيج العلماني للبلاد ضرر بالغ»، وأضيف: «ستتغير الهند إلى الأبد»، وذلك لأنّ «أحداث ٦ و٧ ديسمبر قدّمت للهند لمحة مما سيكون عليه الوضع في حالة خروج الدولة الهندوسية التي تسعى إليها الحركة القومية الهندوسية إلى حيز

الوجود. اتّضح ... أَنَّ الأقليات لن يعود لها الحق في الحياة — ناهيك عن الحق في التفاعل الاجتماعي — وأنَّ حرية التعبير ستختفي من الوجود، وأنَّ الحقيقة ستنحصر فيما يراه الحُكّام». وورد التعليق الآتي في مجلة «صنّدي» الأسبوعية الصادرة بكلكتا: «في الأسبوع التالي [على ٦ ديسمبر ١٩٩٢]، تغيّرت الهند، ربما للأبد». ومع انهيار السلطة وسيادة القانون، اقتربت الهند في أعين العالم خطوة نحو اعتبارها «جمهورية أفريقية مخوَّعة». وأشارت مجلة «إنديا توداي» التي تصدر في نيودلهي في حسرة إلى أن: «القوى التي أطلقت أعمال التخريب في أيوديا العنان لها لم تبدأ في زهق عدد كبير من الأرواح البشرية فحسب، وإنما في إحالة آمالنا وتطلّعاتنا كشعب وأمة حطامًا أيضًا».⁵³

شاركت الصحافة الغربية نظيرتها الهندية تلك المخاوف أيضًا. كتبت مجلة «تايم»: «مثل القباب الثلاث التي توجت مسجد بابري الذي شُيّد منذ ٤٦٤ عامًا، أعمدة الدولة الهندية الثلاثة — الديمقراطية والعلمانية وسيادة القانون — أصبحت الآن في خطر من غضبة القومية الدينية».⁵⁴ وفي اليوم التالي لانهيار المسجد، نشرت صحيفة «ذا تايمز» اللندنية خبرًا بعنوان: «متطرفون يدفنون آمال التآلف في حطام مسجد هندي». واقتبس عدد اليوم التالي آراء جاك سترو، السياسي المنتمي إلى حزب العمل، الذي كان في زيارة إلى بومباي آنذاك. كان سترو يرى أن ثمة خطرًا حقيقياً متمثلاً في أن تنزلق الهند «إلى هوة التعصب الطائفي». وتضمّن العدد نفسه مقالة افتتاحية للمفكر الأيرلندي كونر كروز أوبراين، الذي أعلن في ثقة: «يبدو أن تاريخ الهند كدولة علمانية في سبيله إلى الانتهاء». وتوقّع أوبراين قرارًا جماعياً للمسلمين إلى باكستان، وهجرة الهندوس المتعلّمين إلى أوروبا وأمريكا الشمالية.⁵⁵

كانت تلك هي ردود الأفعال الفورية — التلقائية، إن جاز القول — للصحفيين سريعى الانفعال ومحترفي النقد الساخر. (كان أوبراين قد تنبأ قبلاً بأن سقوط حائط برلين سيؤدي إلى إعادة إحياء عقيدة هتلرية وحزب قائم على المثل النازية.) إلا أن الكُتّاب المدرّبين على النظر إلى الآثار طويلة الأمد ردّدوا تلك المخاوف أيضًا. فقد علّق كاتب بريطاني ألف العديد من الكُتب المحبّة عن شبه القارة الهندية قائلاً: «كل من يعبأ بذلك البلد جدير به أن يرتعد خوفاً على مستقبل ديمقراطيته العلمانية».⁵⁶ وبلغ الأمر بباحث أمريكي — بول براس — قضى عمره يدرس الهند حد مقارنة سانج باريفار بالنازيين قائلاً: «آن الأوان أن نشير إلى أن السياسة الهندية والمجتمع الهندي يظهر عليهما كثير من أعراض مرحلة فتّاكة سابقة على الفاشية أنتجت بالفعل نماذج موضوعية متعددة على

شاكلة «مذبحة ليلة الكريستال» في عدة مواقع حضرية.» ورأى براس أنَّ «انتشار العنف والفوضى والاضطرابات على المستوى المحلي»، قد يدفع الحكومة المركزية (التي كانت تحت سيطرة حزب المؤتمر آنذاك) إلى «الانخراط في ممارسات سلطوية مرة أخرى». ومن ثم «قد تتفكك الدولة الهندية في هذا الصّدام بين الانتهازيين العلمانيين والقوميين المتعصبين، المتساوين في سعيهم وراء الأوهام والخرافات، و«رموز وخيالات» الوحدة الوطنية والعظمة التي تسعى وراءها نظم القرن العشرين الاستبدادية كافة».⁵⁷

كانت تلك التنبؤات قاتمة ومثيرة للقلق، كما هو حال التوقعات الغربية دائماً منذ استقلال الهند في ١٩٤٧. في وقتٍ سابق، اعتُقد أن الهند ستفتت إلى أجزاءٍ عديدة أو تعاني من مجاعةٍ جماعية. والآن، قيل إنها قد تصبح دكتاتوريةً مخوِّعة من النوعية الأفريقية أو دكتاتورية فاشية على شاكلة النماذج الأوروبية. لم تتحقق تلك التنبؤات أيضاً. وعلى الرغم من ذلك، ترك تدمير مسجد بابري وأعمال الشغب التي تبعتها جروحاً عميقة، شعر بها بعض الأفراد والجماعات وربما الأمة نفسها.

نظام سياسي متعدد الأقطاب

إن عودة السياسة القائمة على الهوية — أو السياسة القائمة على الطائفة الاجتماعية والفئة المجتمعية — للظهور في الفترة الحالية ليست سوى تعبير عن غلبة الجماعة على الفرد. وهذا ليس أمراً مبشراً بالنسبة إلى الديمقراطية الليبرالية في الهند.

عالم الاجتماع أندريه بيتي، ٢٠٠٢

١

حل الفصل السابق صعود وتأثير نوعين من الحشد القائم على الهوية؛ ذلك الخاص بـ «الطوائف المتخلفة الأخرى» والذي جرى على يد أحزاب مثل حزب سماجوادي وحزب راشتريا جاناتا دال، وذلك الخاص بالهندوس والذي جرى على يد حزب بهاراتيا جاناتا. اللافت للنظر أن تسعينيات القرن الماضي قد شهدت أيضاً انتفاضةً للداليت، الاسم السابق للطوائف «المنبوذة». تزعم تلك الانتفاضة حزب باهوجان ساماج، الذي أسسه رائد الأعمال السياسي النابغ كانشي رام.

بعد وفاة الدكتور بي آر أمبيدكار عام ١٩٥٦، أصبح القيادي الأبرز للمنبوذين هو جاجيفان رام. كان رام عضواً في حزب المؤتمر، وكان الفضل يرجع إليه بدرجة كبيرة في نظرة الحزب إلى الطوائف الاجتماعية الدنيا على أنها «كتلة تصويتية» حبيسة. وهذا الادعاء لم يجد تحدياً له إلا في مهاراشترا، أولاً من جانب الحزب الجمهوري الذي أسسه أمبيدكار في البداية، ثم من جانب منظمة «نمور الداليت» المتطرفة. كانت إحدى النتائج المترتبة على ذلك أن مسمى «الداليت» — أي «المقهورين» — أصبح الاسم المفضل

لدى الطوائف الاجتماعية الدنيا، عوضًا عن اسمها الرسمي «الطوائف المُجَدَّوَلَة» أو لقب «الهاريجان» الذي أطلقه عليها غاندي.

ولكن صوتت غالبية الداليت لصالح حزب المؤتمر منذ خمسينيات القرن العشرين حتى نهاية ثمانينياته. لعقود من الزمان، كان جاجيفان رام هو من «حمل راية المطحونين ودافع عن مصالحهم». وقيل في رثائه إنَّ وفاته عام ١٩٨٨ «خَلَّفَتْ فراغًا» يكاد يكون من المستحيل ملؤه. وتابع قائلًا: «الطوائف المُجَدَّوَلَة — التي تُشكِّل ١٥٪ من تعداد البلاد — بتشتُّتها وافتقارها إلى التنظيم والقيادة وما تعانيه من اضطهاد؛ مصيرها ... معلَّق وفي وضع خطر».¹

بحلول ذلك الوقت، كان كانشي رام (الذي لم تجمعه صلة قرابة بجاجيفان رام) نشطًا منذ أكثر من عقد من الزمان. وُلِدَ كانشي رام في البنجاب عام ١٩٣٢، والتحق بالعمل الحكومي بعد تخرجه في الجامعة، حيث عمل بمختبر في مهاراشترا، وفيه تعرَّف على كتابات بي آر أمبيدكار. وإنَّ تحوُّل بذلك إلى الراديكالية، استقال من وظيفته عام ١٩٧١ وأنشأ منظمةً لتمثيل الموظفين الحكوميين المنتمين إلى الطبقات المحرومة، أطلق عليها: اتحاد موظفي الجماعات المتخلفة والأقليات لعموم الهند. وطوال العقد التالي أخذ ينتقل في أنحاء الهند، مُنشئًا فروعًا للمنظمة على مستوى المناطق والولايات. حلول مطلع الثمانينيات كانت عضوية المنظمة قد بلغت ٢٠٠ ألف، كثير منهم خريجون وطلاب دراسات عليا. كان ذلك اتحادًا عماليًا لنخبة الطوائف المُجَدَّوَلَة، مثل — حسب وصف زعيمه — «مركز فكري وبحثي» و«مستودع مواهب» و«مركز تمويل» للطبقات المقهورة ككل.²

تمثلت منطقة نمو المنظمة في شمال الهند، وتحديدًا أوتر براديش، حيث كانت اجتماعاتها الجماهيرية تجتذب في المعتاد حضورًا في حدود ١٠٠ ألف شخص أو أكثر. وبنجاح المنظمة واثت كانشي رام الجرأة لتأسيس حزب سياسي. جُرِّبَتْ أسماء عدة، ولكن أُطْلِقَ عليه في نهاية الأمر حزب باهوجان ساماج، حيث كانت فئة الباهوجان (أي، الأغلبية) أكثر شمولًا من فئة الداليت (المقهورين)؛ ففي حين مثَّلت الفئة الأخيرة الطوائف المُجَدَّوَلَة أو المُنْبُوذِينَ سابقًا فقط، اشتملت الفئة الأخيرة في نطاقها إلى جانب الطوائف المُجَدَّوَلَة على الطوائف المتخلفة والمسلمين أيضًا.

كان تطبيق التمييز الإيجابي على مدار أربعة عقود قد أنشأ طبقةً وسطى قويةً وقادرةً على التعبير عن نفسها في أوساط الطوائف المُجَدَّوَلَة؛ ففي البداية، كانت الطوائف المُجَدَّوَلَة تُعَيَّن بالأساس في قاع جهاز الدولة؛ حيث كانوا يشغلون الوظائف الدنيا،

ولكن مع مرور الوقت، أصبح تمثيلهم أفضل في المستويات العليا، حيث عملوا مأمورين ومسؤولين من الدرجة الأولى في أمانة الحكومة. وإن الأرقام الواردة في جدول ٢٧-١ لدالة بالتأكيد.

كانت الوظيفة الحكومية توفر الأمان الاقتصادي والمكانة الاجتماعية على حدٍ سواء، وبحلول عام ١٩٩٥، كان أكثر من مليوني فرد من طائفة الداليت يتمتع بتلك الميزة. لا شك أنَّ معظمهم ظلوا يعيشون حياة فقيرة اقتصادياً وكذلك مهينة اجتماعياً؛ كُعمال زراعيين وكُنَّاسين وعمال بناء،^٣ إلا أنَّه أصبح ثمة طبقة وسطى لا بأس بها تدافع عن قضيتهم. كانت تلك هي الطبقة التي تألَّف منها «اتحاد موظفي الجماعات المتخلفة والأقليات لعموم الهند»، والتي تَبَوَّأت فيما بعدُ مناصب قيادية في حزب باهوجان ساماج الذي أسسه كانشي رام. وفي هذا الصدد، كان الطريق الذي سلكته الطوائف المُجَدَّوَلَة معاكساً إلى حدٍّ بعيدٍ للطريق الذي سلكته الطبقات المتخلفة الأخرى؛ فبعدما ذاعت الأخيرة السلطة السياسية، سعت إلى الحصول على السلطة الإدارية عبر تقرير مَنَدَل. أما الطوائف المُجَدَّوَلَة، فقد حصلت على نصيب في الإدارة أولاً، قبل أن تُحوَّل اهتمامها إلى السعي وراء الاضطلاع بدورٍ أكبر على ساحة السياسة الحزبية.

جدول ٢٧-١: الحالة الوظيفية للطوائف المُجَدَّوَلَة في حكومة الهند (المصدر: نيراجا جوبال جبال، «التفاوت الاجتماعي والحلول المؤسسية: دراسة عن اللجنة الوطنية للطوائف المجدولة والقبائل المجدولة»، ورقة بحثية مقدَّمة في مؤتمر «الشبكة المعنية بسياسة جنوب آسيا واقتصادها السياسي» بنجالور، يونيو ٢٠٠٣).

الدرجة الوظيفية	عدد الموظفين المنتمين للطوائف المُجَدَّوَلَة	نسبة الوظائف التي يشغلونها إلى إجمالي عدد الوظائف	١٩٩٥	١٩٦٥
الدرجة الأولى	٣١٨	٦٦٣٧	١٠,١٢	١,٦٤
الدرجة الثانية	٨٦٤	١٣٧٩٧	١٢,٦٧	٢,٨٢
الدرجة الثالثة	٩٦١١٤	٣٧٨١٧٢	١٦,١٥	٨,٨٨
الدرجة الرابعة	١٠١٠٧٣	٢٢٢١٣٨٠	٢١,٦٠	١٧,٧٥
الإجمالي	١٩٨٣٦٩	٢٦١٩٩٨٦	١٧,٤٣	١٣,١٧

بدأ حزب باهوجان ساماج نشاطه في الانتخابات العامة لعام ١٩٨٤، فحصد أكثر من مليون صوت ولكنه لم يَحْزُ على أي مقاعد، ثم حقق نجاحًا أكبر في انتخابات مجلس الولاية في أوتر براديش؛ ففيها نجح نشطاء الحزب في استمالة جماهير الداليت، محدّرين إياهم من أنّ حزب المؤتمر لا يرغب إلا في متزلفين مطاوعين من رجاله، بينما يُعَبِّر حزب باهوجان ساماج عن «العدالة الاجتماعية» بل «التحول الاجتماعي». فلا يمكن إلا لحزب من أبناء الداليت أنفسهم أن يُعَزِّز كبرياءهم وكرامتهم وفُرصهم.⁴

حمل تلك الرسالة أبناء الداليت من المحامين والمعلمين والموظفين إلى إخوانهم الأقل حظًا. وإلى جانب عقد الاجتماعات والتجمّعات الجماهيرية، نشر هؤلاء المثقفون سلسلة من المنشورات الدعائية أمدّت الطوائف الدنيا بتاريخها البطولي الخاص. كانت تلك المنشورات مدفوعةً بقناعة مفادها أنّه «حتى الآن معظم التاريخ الهندي كتبه البراهمة». ومن ثم صيغَ سرد بديل، زعم أنّ الداليت هم في الواقع من «أنشئوا الثقافات من قبيل هارابا وموهينجو دارو»، ثم جاء الغزاة الآريان الذين «استولوا على أرضهم، وهجروهم قسرًا، واختطفوا ثقافتهم، وأوصلوهم إلى حالة من العبودية». وعلى مدار التاريخ قُوبِلَ ذلك القمع بمقاومة باسلة من جانب عمال الداليت وفلاحهم ومُطربهم وشعرائهم؛ فخلّدت أمجادهم — الحقيقي منها والأسطوري — في كُتُبِيَّات طُبِعَتْ ووُزِعَتْ بأعداد بلغت مئات الآلاف في أوتر براديش خلال التسعينيات من القرن العشرين.⁵

تمكّن حزب باهوجان ساماج، بإعمال أداتي التنظيم السياسي ورفع مستوى الوعي جنبًا إلى جنب، من قفز خطوات وثّابة في أوتر براديش؛ في انتخابات مجلس الولاية لعام ١٩٩٣، فاز بعدد كبير من المقاعد بلغ ٦٧. كانت مكاسب حزب باهوجان ساماج تأتي على حساب حزب المؤتمر في معظمها؛ فذلك الحزب القائم على الداليت برز ممثلًا أحد الأحزاب السياسية الثلاثة الكبرى في الولاية، في حين كان الحزبان الآخران هما: حزب سَماجوادي برئاسة مولايام، وحزب بهاراتيا جانانا ذو التوجه الهندوسي.

وبعد كانشي رام، حلت محله في زعامة الحزب إحدى تلامذته التي تُدعى ماياواتي. ولدت ماياواتي عام ١٩٥٦ في نيودلهي، لوالد يعمل في وظيفة حكومية. كانت تطمح إلى الالتحاق بدائرة الخدمة المدنية الهندية المرموقة، لكنّها إذ التقت كانشي رام في تجمّع جماهيري لاتحاد موظفي الجماعات المتخلفة والأقليات لعموم الهند، قرّرت دخول مجال السياسة. وقد جذبت الانتباه في المؤتمرات الشعبية بمهاراتها الخطابية، حيث وجّهت معظم تعليقاتها الساخرة اللاذعة ضد حزب المؤتمر المنافس. فبحلول التسعينيات كانت

قد أصبحت الواجهة العامة لحزب باهوجان ساماج. وإدراكًا منها لاستحالة وصول الداليت إلى السلطة بمفردهم، سعت إلى إقامة تحالفات بين مختلف الطوائف الاجتماعية ومختلف الأحزاب. في عام ١٩٩٥، أصبحت رئيسة الوزراء في أوتر براديش؛ مما جعلها أول شخص ينتمي للداليت وثاني امرأة تشغل هذا المنصب في كبرى ولايات الهند. أمضت حينها فترةً وجيزة في هذا المنصب؛ لكنها أمضت فيه فتراتٍ أخرى أطول.

في السبعينيات كتب الصحفي الخبير بشئون الهند جيمس كاميرون مشيرًا إلى أنَّ النساء البارزات في الحياة العامة الهندية جئن جميعًا من طبقات عليا ناطقة بالإنجليزية. وقال كاميرون معلقًا: «ليس في الماضي ولا الحاضر نموذج لامرأة من طبقة عاملة تشغل في السياسة الهندية، ويصعب معرفة متى يمكن لهذا أن يحدث.» في غضون عقدين من الزمان، جاء الرد على حديثه — أو ربما الأجدر أن نقول: الدحض له — عندما أصبحت امرأة مولودة لأسرة من الداليت رئيسة وزراء أكبر ولايات الهند تعدادًا.⁶

وأصبح صوت الداليت مسموعًا في أجزاء أخرى من البلاد أيضًا؛ فكما كتب عالم الاجتماع أندريه بيتي: «السمة الأهم للطوائف المُجَدَّوَلَة في الهند المعاصرة هي زيادة بروزها.» فهي كانت «لا تزال تعاني الاستغلال والقهر والوصم، لكنَّ وجودها في المجتمع الهندي لم يعد تجاهله ممكنًا».⁷

الداليت الذين كانوا يومًا ما خاضعين إلى جانب كونهم مكبوتين، صاروا عارفين لحقوقهم بموجب الدستور الهندي، ومستعدين للمحاربة من أجلها، بل إن رائد الدستور الهندي — بي آر أمبيدكار — أصبح رمز الداليت ومصدر إلهامهم في كل مكان. وكتب أحد علماء الأنثروبولوجيا أنَّ «التمثيل والصور والملصقات واللافتات التي تحمل صورة الدكتور أمبيدكار منتشرة في جميع أنحاء تاميل نادو، والقاعات والمدارس والجامعات المُسمَّاة باسمه تيمُّنًا به كثيرة، وحتى معارضو أيديولوجيته لا يجدون مفرًا من نسخ صورهِ والانتساب إلى تراثهِ».⁸ وكان الوضع مشابهًا في معظم ولايات الاتحاد الهندي الأخرى؛ فحيثما كان سكن الداليت أو عملهم، انتشرت صور أمبيدكار في كل مكان: في أطر أنيقة مطوَّقة بالزهور في حب، وموضوعة في أماكن بارزة في القرى الصغيرة والمنازل والمتاجر وأماكن العمل. وفي الوقت نفسه — تحت ضغط جماعات الداليت — نُصِبَت تماثيل لأمبيدكار في أماكن عامة في البلدات والمدن: عند التقاطعات المرورية الرئيسية، وأمام محطات القطر، وفي الحدائق العامة. كان الزعيم يُصوَّر واقفًا في كبرياء وشموخ، ممسكًا في يمينه بنسخة من الدستور الذي صاغه.⁹

في ضوء هذا الظهور من جانب الطوائف الدنيا واستماتة اليمين الهندوسي في تأكيد حقوقه، استمر بي في ناراسيمها راو في منصبه كرئيس للوزراء، وإن كان على نحوٍ أضعف من ذي قبل. لقد حمّله كثيرون مسئولية تدمير مسجد بابري، إذ حاجج منتقدوه بأنه كان عليه أن يطلب من الرئيس الاحتكام للمادة ٣٥٦ وإسقاط حكومة كليان سينج الطائفية على نحوٍ واضح في أوتر براديش. وحاول بعض كبار رجال حزب المؤتمر إزاحته، وعندما فشلوا، تركوا الحزب لنشر مشروعاتهم السياسية.

ورغم ضعفه السياسي وشخصيته التي تبدو متحفظة، فقد أدخل ناراسيمها راو إصلاحات جذرية في السياسة الاقتصادية. كما اتخذ خطواتٍ جريئة في السياسة الخارجية. فعلى سبيل المثال، سعى بجدية لتحسين علاقات الهند مع دول جنوب شرق آسيا. كان يقف وراء ذلك إدراك للقوة الاقتصادية المتزايدة لتلك المنطقة، غير أنه بُرر على نحو تكتيكي باعتباره عودة إلى سياسات جواهر لال نهرو التي تشمل كل البلدان الآسيوية.¹⁰ ففي عهده، أقامت الهند لأول مرة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، وحدث تقارب أكبر بين الهند والولايات المتحدة، بعد عقود من العلاقات الفاترة بين تلك الديمقراطيتين المتباعدتين.¹¹

كان ناراسيمها راو، طوال مسيرته السياسية، تابعًا مخلصًا، إن لم يكن متملقًا، لعائلة نهرو-غاندي. لكنه عندما أصبح رئيس وزراء، بدأ يبين أنه يستطيع أن يكون صاحب شخصية مستقلة. في الأشهر الأولى له في السلطة، كان يزور بانتظام سونيا غاندي، أرملة راجيف غاندي. لكن بمرور الوقت، أصبحت تلك الزيارات أقل تواترًا.

في عام ١٩٩٤، احتفلت الهند، والعالم أجمع، بالذكرى الـ ١٢٥ لميلاد المهاتما غاندي. وللاحتفاء بتلك المناسبة، أعلن ناراسيمها راو عن إنشاء جائزة غاندي للسلام. لم يكن إعجاب روا بالمهاتما غاندي محل شك. لكنه بإنشائه لتلك الجائزة، ربما كان يوجه إهانة خفية لأسرة تحمل هذا الاسم لكنها لا تمت بصلة للزعيم الهندي الكبير. إذ كان أحد أول الأعمال التي قام بها راجيف غاندي عند توليه رئاسة الوزراء إنشاء جائزة باسم أمه، ادعت حكومته أنها ستصبح ذات مكانة عالية مثل جائزة نوبل للسلام. لقد كانت قيمة جائزة إنديرا غاندي ٢٥ لakh روبية. وأعلن ناراسيمها راو أن جائزة غاندي للسلام ستكون قيمتها أربعة أمثال هذا المبلغ.

لكن إحدى مبادرات ناراسيمها راو كان يرجع الفضل فيها على نحو مباشر إلى راجيف غاندي. وتمثلت في إقرار التعديل الثالث والسبعين والتعديل الرابع والسبعين للدستور. نص التعديل الثالث والسبعون على ضرورة إنشاء مؤسسات حكومية محلية على مستوى القرية والتعلقة والمنطقة، وأقر التعديل الرابع والسبعون الأمر ذاته بالنسبة للبلدات والمدن، وتقرر اختيار شاغلي تلك المناصب عبر الاقتراع العام للراشدين. وعلى جميع المستويات، حُجِرَ ثُلُثُ المقاعد للنساء، كما حُجِرَت مقاعد أخرى للطوائف الاجتماعية المُجَدَّوَلَة والقبائل المُجَدَّوَلَة.

كان «حكم البنشايات» — أو الحكم الذاتي للقرى — شاغلًا دائمًا للمهاتما غاندي، إلا أنَّ كلاً من جواهر لال نهرو وإنديرا غاندي تردداً في تفويض السلطة للمستويات الدنيا، وإن اختلفت أسبابهما: فالأول شعر أن ذلك لا يتلاءم مع عملية التنمية الاقتصادية، بينما كان لدى الأخيرة تفضيل عام للمركزية. في ستينيات القرن العشرين، كان لكل من راجستان ومهاراشترا تجربة مع مجالس القرى والمناطق، إلا أنَّ أولى المحاولات الجادة لإنشاء مجالس على مستوى القرى جرت في غرب البنغال، بعد صعود الجبهة اليسارية إلى السلطة عام ١٩٧٧. وارتقت حكومة جانانا بالعملية إلى مستوى أعلى في كارناتاكا، حيث فوّضت بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٧ مسؤوليات مهمة للمؤسسات المحلية.

وسعى راجيف غاندي، عندما كان رئيساً للوزراء بين عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٩، إلى إقامة نظام للحكم الذاتي المحلي على مستوى الهند كلها. مثل اهتمامه في جزء منه رضوخاً لحركات الاستقلال المحلي، التي نادى بتوسيع نطاق مشاركة السلطة والنفوذ، إلا أنَّ اهتمامه استند أيضاً إلى حسابات سياسية؛ مفادها أنه في حين أنَّ حزب المؤتمر كان يقود الحكومة المركزية، فقد سيطرت على حكومات الولايات أحزاب معادية له، فكان من شأن حكم البنشايات أن يسمح لنيودلهي بتخطي تلك الأحزاب والتعامل مع القاعدة الشعبية مباشرة، حيث تخصص لها نسبة من التمويل الذي كان يُحوَّل إلى إدارة الولاية مسبقاً.¹²

آتت العملية التي بدأها راجيف غاندي ثمارها بعد وفاته، عندما استعاد حزب المؤتمر مقاليد السلطة في نيودلهي. أثناء المشاورات السابقة على إقرار التعديلات الدستوريين، أعربت حكومات الولايات عن قلقها إزاء تفويض سلطاتها؛ فمنح التعديلات الصادران في النهاية كل ولاية على حدة حرية التصرف بشأن تحديد وظائف مجالس القرى وسلطاتها

في إقليمها. تباينت تصرّفات الولايات تبايناً واسعاً من حيث المقاصد والتبعات؛ إذ عهدت بعض الولايات إلى مجالس القرى بالمسئولية عن الأعمال التنموية بكافة أوجهها — في مجالات الري والتعليم والصحة وشقّ الطرق وما إلى ذلك — وحوّلت إليها التمويل بما يتناسب مع مسؤولياتها، بينما كان لولايات أخرى رؤية أقلّ سخاءً فيما يتعلق بوظائف مؤسساتها المحلية وتمويلها.¹³

بادئ ذي بدء، تصدّرت غرب البنغال تجربة حكم البنشايات، ولكن فيما بعد تسلّمت الدفة الولاية الأخرى ذات الحضور الشيوعي القوي: كيرالا. وعندما وصلت الجبهة الديمقراطية اليسارية إلى السلطة عام ١٩٩٦، قررت تخصيص ما بين ٣٥٪ و ٤٠٪ من تمويل الخطط لبرامج تُصمّمها وتنفذها المؤسسات المحلية. وفي جميع أنحاء الولاية، شجّعت مجالس القرى على عقد اجتماعات، يتفاعل فيها أهل القرية مع المسؤولين والخبراء الفنيين لتحديد أولوياتهم بأنفسهم؛ فأعدّت مئات الخطط المختصة بمناطق محلية بعينها، وكانت تسلّط الضوء عادةً على الإدارة الواعية للموارد الطبيعية، مثل: التربة والمياه والغابات.¹⁴

في كيرالا، كما في غرب البنغال، يستند الترويج لحكم البنشايات إلى خليط متذبذب من المثالية والانتهازية. من ناحية، يعتقد المثقفون والنشطاء اليساريون أنه بتفويض السلطة، يتمكّن أهل القرى من إنفاق الأموال العامة على مشروعات ذات صلة باحتياجاتهم، عوضاً عن أن يخضعوا لتوجيهات تأتي لهم من أعلى. كما أنّ اللامركزية من المعروف عنها أنها تقلل فرص الفساد في المنظومة، ومن ثمّ يزيد قدر الأموال المُنفقة فعلياً على المشروعات التنموية. ومن ناحية أخرى، كان المفترض في الرؤية الغاندية الأصلية لحكم البنشايات أن تكون «ديمقراطية لا حزبية» يُنتخب فيها القرويون الأكثر احتراماً (أو مقدرةً) بصرف النظر عن انتماءاتهم السياسية. ولكن في الممارسة العملية، أصبحت العملية مُسيّسة للغاية؛ ففي كيرالا، وبدرجة أكبر في غرب البنغال، رأى الحزب الشيوعي الماركسي في حكم البنشايات أداةً لإحكام قبضته على الريف، فسلطة مجالس القرى ومسئوليتها لا تُفرض عليهم ومن أجلهم فحسب، وإنما — وهو الأهم — لحشد الأصوات أثناء انتخابات مجلس الولاية والبرلمان.¹⁵

لحكم البنشايات تأثيرٌ عميق على العلاقات بين الطوائف الاجتماعية؛ ففي أوّتر براديش، حيث الداليت أصحاب صوت مسموع ومنظّمون، أصبحت الطوائف الاجتماعية المسيطرة تضطر الآن إلى تقاسم السلطة على المستوى المحلي مع الفئات التي كانت أقلّ

حظاً منها على مرّ التاريخ. وفي أوريسا، حيث الداليت أكثر إزعاناً، استُبعدوا من المشاركة في كثير من مجالس القرى (في انتهاك للقانون). وفي تاميل نادو، أدى تشكُّل مجالس القرى إلى زيادة حدة الصراعات القائمة بين ملاك الأراضي من طائفة التيفر والداليت. ونحو خمس رؤساء المجالس يجب أن يكونوا من الداليت، لكنّ هؤلاء في أغلب الأحيان يجدون افتتاً من الطوائف الاجتماعية العليا على سلطتهم. وبالمثل، على الرغم من أنّ بعض رئيسات المجالس يتصرّفن على نحو مستقل، فأخريات منهن لا يمثلن أكثر من بوق لرجال في أسرتهن أو طائفتهم الاجتماعية.¹⁶

٤

في حياة جواهر لال نهرو، كان حزب المؤتمر يقود الحكومة المركزية دائماً، ومن بين أحزاب المعارضة كافة لم يتمكن أحد سوى الشيوعيين في كيرالا من الوصول إلى السلطة في الولايات. إلا أنه بدءاً من انتخابات عام ١٩٦٧، أصبح المشهد السياسي في الهند أكثر تنوعاً؛ فقد تزايد عدد حكومات الولايات التي سقطت في أيدي أحزاب غير حزب المؤتمر. وفي عام ١٩٧٧ وصلت أول حكومة من خارج حزب المؤتمر إلى السلطة في دلهي، ثم شهدت الثمانينيات استعادة حزب المؤتمر السلطة في المركز، لكنه خسرّها مرة أخرى في نهاية العقد.

تبدّى هذا الاتجاه المتنامي نحو لامركزية النظام السياسي في صعود الحكومات الائتلافية. فحزب جاناتا الذي وصل إلى سُدّة الحكم عام ١٩٧٧ كان هو نفسه ائتلاًفاً مكوّناً من أربعة أحزاب مختلفة. وجاءت ثاني حكومة من خارج حزب المؤتمر من الجبهة الوطنية، التي جاءت إلى السلطة عام ١٩٨٩. كانت تلك الحكومة مكوّنة من سبعة عناصر متميزة وكانت رغم ذلك حكومة أقلية.¹⁷

في عام ١٩٩١ — الانتخابات التي أُجريت عقب اغتيال راجيف غاندي — ربح حزب المؤتمر ٢٤٤ مقعداً. كان أكبر حزب قائم بذاته في البرلمان بفارق لا بأس به عن تابعيه، ولكنه رغم ذلك كان ينقصه نحو ثلاثين مقعداً لتكوين أغلبية. إلا أنّ الدعم — المتحقق من خلال الإقناع أو غيره من الوسائل — الذي حصل عليه من النواب المستقلين ومن حزب جهارخاند موكتي مُرتشا (جبهة تحرير جهارخاند)، أتاح له البقاء في السلطة لفترة كاملة مدتها خمسة أعوام.

في انتخابات ١٩٩٦ انخفض عدد مقاعد حزب المؤتمر إلى ١٤٠ مقعدًا؛ فاستقال بي ناراسيمها راو من منصب رئيس الوزراء، وبعد فترة قصيرة استقال من منصب رئيس الحزب أيضًا. ربح حزب بهاراتيا جاناتا ١٦١ مقعدًا، ليصبح أكبر حزب يحصل على أصوات في البرلمان. واتباعًا للإجراء المتعارف عليه، دعا الرئيس الحزب لتشكيل الحكومة. كان مرشح الحزب لمنصب رئيس الوزراء أتل بهاري فجبايي. كان فجبايي يُعتبر أكثر «اعتدالًا» من قائد حركة أيوديا، لال كريشنا أدفاني. فقد كانت لديه شخصية ودودة واجتماعية، وكان معروفًا عنه روحه المرحّة، وقد ذهب حتى إلى حد الثناء على جواهر لال نهرو الذي كان مكروهًا بشدة من جانب اليمين الهندوسي.

ربح حزب بهاراتيا جاناتا ١٦١ مقعدًا وكان على بعد أكثر من مائة مقعد حتى يحصل على أغلبية في البرلمان. لم يكن بإمكانه جذب أعداد كافية من المقاعد إلى جانبه، وبعد ١٣ يومًا فقط لها في السلطة، سقطت حكومة فجبايي. وحل محل حزب بهاراتيا جاناتا الجبهة المتحدة، وهي عبارة عن ائتلاف من الأحزاب الاشتراكية والإقليمية، الذي كان يتضمن الحزب الشيوعي الهندي وليس الحزب الشيوعي الهندي الماركسي الأكبر. واختار حزب المؤتمر دعم الائتلاف من الخارج، كما فعل الحزب الشيوعي الهندي الماركسي.

كان مرشح الجبهة المتحدة لرئاسة الوزراء هو إتش دي ديفي جودا، الذي كان يشغل حينها منصب رئيس وزراء ولاية كارناتاكا. كان ينتمي جودا للفصيل الأكبر في الجبهة وهو جاناتا دال. وبعد عشرة أشهر رئيسًا لوزراء الهند، حلّ محله إندر كومار جوجرال. كانت الهند حينها قد تعاقب على شغل منصب رئاسة الوزراء فيها ١٢ شخصًا؛ خمسة منهم كانوا أعضاء عاملين في حزب المؤتمر، في حين كان ستة آخرون أعضاء سابقين، ولفترات طويلة، في نفس الحزب. وهكذا، فإن رئيس الوزراء الهندي الوحيد الذي لم يكن حتى ذلك الحين عضوًا في حزب المؤتمر هو أتل بهاري فجبايي، الذي بقي في منصبه ١٣ يومًا فقط في ١٩٩٦.

كانت حكومة الجبهة المتحدة تجربةً هشة وغير مستقرة. فنظرًا لأنها كانت تفتقد الأغلبية، أو الإرادة، لم تستطع إحداث تغييرات كبيرة في السياسات، حتى وإن كانت قد رغبت في ذلك. في نفس الوقت، بعد خروج راو، كان حزب المؤتمر قد أقنع أرملة راجيف غاندي، سونيا، بالانضمام للحزب. وُلدت سونيا في إيطاليا، ونشأت كاثوليكية، ثم تزوجت أحد أفراد العائلة السياسية الأولى في الهند، ولكن لم يكن لديها أي طموح سياسي خاص بها. وفي عام ١٩٨١، أبدت معارضةً شديدة لفكرة دخول زوجها مجال السياسة. وعندما

تُوفي بعد عشرة أعوام، انعزلت في بيتها مع أسرتها. لكنها الآن خرجت من الظل، ولم تستطع مقاومة الرغبة في استعادة المكانة السياسية البارزة لأسرتها.¹⁸

٥

في السنوات الأولى بعد استقلال الهند، قدّمت الجروح الناجمة عن التقسيم مبرراً لاستماتة اليمين الهندوسي في تأكيد حقوقه؛ حيث نشطت منظمة راشتريا سوايامسيفاك سانج بصفة خاصة، ولكن حزب جانا سانج لم يربح سوى ثلاثة مقاعد في انتخابات عام ١٩٥٢، وأبدى المعلقون على الموقف استعداداً لتوقيع شهادة وفاة حزب تجراً على إقامة سياسته على الدين في ظل دولة حديثة علمانية ديمقراطية. وكتب السياسي الاشتراكي أشوكا مهتا أنّ النعرة الطائفية الهندوسية «أثبتت ضعفها تارتين: تارة في انتخابات عام ١٩٤٦ وتارة أخرى في انتخابات ١٩٥١-١٩٥٢». وكان على ثقة بأنّ «شبحها طُرد للأبد الآن».¹⁹ وكتب الزوجان الكاتبان تايا وموريس زينكين أنّ «الهندوس متسامحون جداً». فقد أثبتت نتائج الانتخابات أنّ «الطائفية الهندية مُنيت بهزيمة نكراء»، بل «بذلك فشلت الطائفية، بصفة نهائية على الأرجح».²⁰

كان معلقون آخرون أقل تفاؤلاً؛ فقد اعتقد الزعيم الكشميري الشيخ عبد الله، أنّ جواهر لال نهرو بالأساس هو من أبقى الدولة الهندية والسياسة الهندية على مسار العلمانية. وكان قلقاً مما سوف يحدث بعد رحيله. فبعد وفاة نهرو راح نفوذ حزب جانا سانج يتنامى شيئاً فشيئاً؛ فقد فاز بخمسة وعشرين مقعداً في مجلس الشعب الهندي في عام ١٩٦٧، واثنين وعشرين مقعداً في ١٩٧١، وبذلك حافظ على مركزه إلى حد ما على الرغم من «موجة إنديرا» التي تسببت عام ١٩٧١. وفيما بعد، أدت مشاركة الحزب في حركة جايا براكاش نارايان، واعتقال قاداته أثناء فترة الطوارئ، ودور الحزب في حكومة جانانا، إلى زيادة أهميته وحضوره على الساحة. ثم تراجع مرة أخرى، وعاد تحت اسم جديد — حزب بهاراتيا جانانا — ليفوز بمقعدين في انتخابات عام ١٩٨٤. فحتى أتل بهاري فجبايي، الذي كان عضواً في البرلمان منذ عام ١٩٥٧، فشل في الفوز بفترة جديدة. ومرة أخرى أُعلن انتهاء عهد السياسة القائمة على الدين. ومرة أخرى، قيل إنّ الهندوس لن يحتملوا سيطرة التزمّت الديني على إخوانهم، وكتب عالما سياسة أمريكيان قائلين: «السمة الأبرز في السياسة الهندية هي صمود النزعة الوسطية». وإلى جانب النزعة الهندية الطبيعية إزاء الاعتدال، كان على حزب بهاراتيا جانانا مواجهة تفتّت جمهور

الناخبين أيضًا على أساس الطائفة الاجتماعية والإقليم؛ ومن ثم كان الوصول إلى نتيجة مفادها أنَّ «قاعدة الدعم الممنوحة لحزب طائفي قومي، يمثل الأغلبية الهندوسية، قاعدة وهمية».²¹

ثم جاءت أحداث التسعينيات لتنسف تلك النبوءات. فالقضية الكبرى في ذلك العقد كانت في الواقع صعود النزعة الطائفية الهندوسية، كما تبين بوضوح في عدد المقاعد التي فاز بها حزب بهاراتيا جاناتا في الانتخابات العامة المتعاقبة. وكما ذكر أشوك سينجها، القيادي في المجلس الهندوسي العالمي، في عام ١٩٩٤، فإنَّ تدمير مسجد بابري كان «عاملًا محفِّرًا لعملية الاستقطاب الأيديولوجية شبه المكتملة».²²

وإلى جانب مسرح السياسة الحزبية الرسمي، كان ثمة تحوُّل جارٍ أيضًا على أرض الواقع؛ ففي البلدات والقرى بمختلف أنحاء شمال الهند، كان التغيير جارياً في ملامح العلاقة بين الهندوس والمسلمين؛ ففيما مضى كان أعضاء المجتمعين يعيشون جنباً إلى جنب، وبعضهم يتاجر مع بعض، بل إنهم كانوا يتصادقون ويلعبون معاً. صحيح أنَّهم أيضًا كانوا يتنافسون ويدخلون في نزاعات؛ إذ كان كلُّ منهما يرى نفسه متفوقاً على الآخر دينياً، وكان لكلِّ منهما ذكريات — سواء حقيقية أم خيالية — عن تعرُّضه للإساءة أو الضرر على يد الآخر. إلا أنَّ موجبات التعايش استتبعَتْ أنَّ تلك الانقسامات كانت الأنشطة المشتركة بينهما تُبدِّدها أو تحتويها، إلا أنَّه مع اندلاع أعمال الشغب التي أشعلت حركة أيوديا فتيلها، حلت العداوة الصريحة محل العلاقات المتذبذبة؛ فصارت العدائية والتشكك هما السمتين الحاكمين — وقد يقول البعض: الوحيدتين — في العلاقة بين الهندوس والمسلمين.²³

نظراً لأنَّ المسلمين كانوا أقل عدداً وأسوأ حالاً بصفة عامة من الناحية الاقتصادية، فقد كانت خسارتهم أكبر بتعكُّر صفو العلاقات؛ ففي معظم أحداث الشغب، كان عدد القتلى من المسلمين أكبر من عدد القتلى من الهندوس، وأُحرقت منازل أكثر للمسلمين من الهندوس، وسقط مسلمو الهند جميعاً فريسة لشعور عميق بانعدام الأمن. وسخرية الهندوس المتعصبين وقولهم إنَّ المسلمين ينبغي أن يذهبوا إلى باكستان أورثاهم شعوراً بالضعف والغبن. وقد عبَّر الشاعر خضر محيي الدين المسلم المتحدِّث باللغة التيلوجوية عن مشاعر المسلم الهندي العادي في عقد تسعينيات القرن الماضي المضطرب بأسلوب مثير للمشاعر، فقال إنَّه من ناحية يقول الهندوس للمسلم إنه عليه أن يعتبر:

ديني مؤامرة

صلاة الجماعة مؤامرة

استلقائي ساكنًا مؤامرة
محاولتي الاستيقاظ مؤامرة
رغبتي في تكوين أصدقاء مؤامرة
جهلي، تخلفي، مؤامرة.
وقال خضر إنه من ناحية أخرى:

ليست مؤامرة
جعلي [من قبل الهندوس] لاجئًا
في مسقط رأسي نفسه.

* * *

ليست مؤامرة
أن يُسمَّ الهواء الذي أتنفسه
والمكان الذي أعيش فيه.

* * *

وليست مؤامرة بالتأكيد
أن أُمزَّق إربًا
ثم يتخيلون وطنًا غير ممزَّق.

كان المسلم مُطالبًا على الدوام بإثبات ولائه للهند، فكما تبين لخضر محيي الدين: «مباريات الكركيت تزن وطنيتي وتقيسها.» فعندما تلعب الهند مباراة أمام باكستان، كان المسلمون يُطالبون برفع علم البلاد أمام منازلهم، وأن يشجعوا الفريق الوطني جهراً وعلناً. وعلى حد تعبير الشاعر: «لا يهم حبي لبلدي، ما يهم هو مدى كُرهي للبلد الآخر.»²⁴ مثل استقطاب المجتمعين انصارًا لسانج باريفار، وهو الاسم الجامع الذي تُعرَف به مجموعة المنظمات القائمة حول منظمة راشتريا سوايامسيفاك سانج وحزب بهاراتيا جاناتا. طوال العقود الخمسة الأولى منذ استقلال الهند، ظلَّت أيديولوجية سانج باريفار ثابتة إلى حدٍّ بعيد. وعلى حد علمي، فإنَّ أفضل تلخيص لتلك الأيديولوجية يظهر في السرد الشامل الذي كتبه دي آر جويال عن تاريخ منظمة راشتريا سوايامسيفاك سانج. فطبقًا

لجويال، تتمثل المعتقدات الأساسية لما تسميه سانج باريفار «هندوتفا» (الحركة القومية الهندوسية) في الآتي:

لقد عاش الهندوس في الهند منذ الأزل؛ الهندوس هم الأمة لأن الثقافة والحضارة والحياة كلها وليدة إسهامهم وحدهم، غير الهندوس إما غزاة أو ضيوف، ولا يمكن معاملتهم على قدم المساواة ما لم يتبنوا التقاليد والثقافة الهندوسية، وما إلى ذلك. غير الهندوس — ولا سيما المسلمون والمسيحيون — أظهروا العداء لكل شيء هندوسي، ومن ثم ينبغي معاملتهم على أنهم مصدر تهديد. إن حرية هذا البلد وتقدمه من حرية الهندوس وتقدمهم. وتاريخ الهند هو تاريخ كفاح الهندوس لحماية دينهم وثقافتهم وصونهما من اعتداء أولئك الأجانب؛ التهديد مستمر لأن السلطة في أيدي أشخاص لا يؤمنون بأن تلك الأمة أمة هندوسية. من يتحدثون عن الوحدة الوطنية بوصفها وحدة جميع من يعيشون في هذا البلد مدفوعون بالرغبة الأنانية في السيطرة على أصوات الأقليات ومن ثم فهم خونة. وحدة الهندوس وتضامنهم هما الضرورة الملحة في هذه الساعة؛ لأن الهندوس مُحاطون بالأعداء من كل جانب. لا بد للهندوس من تطوير قدرتهم على الرد الجماعي، والهجوم خير وسيلة للدفاع. انعدام الوحدة هو السبب الأساسي لمشكلات الهندوس كافة، وقد وُلدت سانج باريفار برسالة إلهية مفادها تحقيق هذه الوحدة.²⁵

وأضاف جويال أنه «دون خوف من معارضة يمكن القول بأنه لا شيء قِيلَ أكثر مما سبق في فروع منظمة راشتريا سوايامسيفاك سانج خلال ٧٤ عامًا مضت على نشأتها». على الرغم من بقاء أيديولوجية المنظمة كما هي، فمع مرور الوقت حدث نمو هائل في تنظيمها من حيث قوتها وتأثيرها. فبعدما كانت يومًا هيئة ذكورية خالصة، فتحت جناحًا خاصًا للنساء، حُتَّت تلميذات المدارس وربَّات المنازل على الانضمام إليه. وبعدما كانت مقتصرة على شمال الهند، أنشأت فروعًا نشطة في ولايات لم يكن لها فيها أي وجود مسبقًا. وفي كل مكان، كُيِّفَت الأيديولوجية المحورية للمنظمة مع السياق المحلي؛ ففي جوجارات اِحْتُفِيَ بإعادة بناء معبد سومنات العتيق باعتباره دليلًا على الهندوسية المتحدة قوية العزيمة. وفي أوريسا، انصَبَّ التركيز على معبد جاجانات، الذي استخدمته المنظمة لبناء الجسور بين الهويات الهندوسية على المستوى المحلي وعلى مستوى الهند

قاطبة. وكان ثمة تأكيد خاص على العمل في المناطق القبلية، وعلى «استعادة» الأديفاسي و«إعادتهم» إلى كنف الهندوسية؛ ففتحت مدارس يمكن فيها لصبية القبائل تعلّم اللغة السنسكريتية والتعرّف على الأساطير الهندوسية. وكانت المنظمة تعمل جاهدة وقت وقوع الكوارث الطبيعية؛ فقد كانت تجلب الحبوب عندما تشحّ الأمطار وتعيد بناء المنازل بعد وقوع أي زلزال.²⁶

ومع نمو التنظيم، وجدت أيديولوجية المنظمة تعبيراً أشمل عنها من خلال استراتيجية انتخابية جديدة. فقد كان إم إس جُوالكر يرى أنّ ذبح الأبقار هو القضية التي يمكن لسانج باريفار أن تستهّلّ بها كفاً على مستوى الدولة.²⁷ تلك الخطة باءت بالفشل، إلا أنّ الأخطاء الجسيمة التي ارتكبها حزب المؤتمر قدّمت لهم على طبق من فضّة قضية أكثر تحريكاً للمشاعر؛ فعندما سعت حكومة راجيف غاندي إلى استرضاء المتعصّبين المسلمين بإبطال حكم المحكمة العليا في قضية شاه بانو، صار في مقدور الراديكاليين الهندوس أن يدفعوا بحجة — مقنعة أكثر من أي وقت مضى — مفادها (مع كامل الاحترام لكلمات دي آر جويال الواردة سابقاً) أنّ الحكام الحاليين «مدفوعون بالرغبة الأثانية في السيطرة على أصوات الأقليات»، وفي سبيل مواجهة ذلك «وحدة الهندوس وتضامنهم هما الضرورة الملحة في هذه الساعة». وثبت أيضاً أنّ «غير الهندوس إما غزاة أو ضيوف» من إجحام المسلمين العنيد عن تسليم مسجد بابري؛ فقد مثّل البناء في حد ذاته إهانة مستمرة للكبرياء الهندوسي، وتذكيراً بغيضاً بأيام عبوديتهم الماضية، التي لم يتغلبوا عليها تماماً بعد، فكان عدم السماح لهم بإقامة دار عبادة لإلههم المحبوب رام لا لشيء سوى أنّ «الهندوس مُحاطون بالأعداء من كل جانب»: أعداء من الداخل، مثل الساسة الذين يسترضون المسلمين، وأعداء من الخارج، مثل الدولة المسلمة الباغية (باكستان)، التي خاضت ثلاث حروب ضدهم. فمن أجل بناء معبد رام، وأيضاً من أجل حماية أنفسهم بصفة أعمّ، كان على الهندوس «تطوير قدرتهم على الرد الجماعي» وإدراك أنّ «الهجوم خير وسيلة للدفاع».

دعونا نضف إلى العبارات التي اقتبسناها من تلخيص دي آر جويال بالفعل السطر الأخير بالغ الأهمية: «انعدام الوحدة هو السبب الأساسي لمشكلات الهندوس كافة، وقد ولدت سانج باريفار برسالة إلهية مفادها تحقيق هذه الوحدة.»

في حركة رام، تلقت رسالة منظمة راشتريا سوايامسيفاك سانج دعماً من المنظمات الشقيقة لها، لا سيما المجلس الهندوسي العالمي الذي تبنّى القضية في الأصل. وإضافةً إليه

كانت منظمة بجرانج دال، المُسمَّاة نَيْمُنًا بالإله القرد هانومان التابع شديد الإخلاص لرام (وكان يُطلق عليه أيضًا بجرانج بالي). كانت تلك المنظمة تتألف من شباب غاضبين، غير مُعدَّين لغرض «حماية» معبودهم (كما يُفترض أنَّ هانومان فعل) وإنما للتخلص من أي شخص يقف في طريقهم. وأخيرًا، كان هناك حزب شيف سنا، الذي كان في الواقع حزبًا منفصلًا تمامًا؛ أفكاره وأساليبه أكثر تطرُّفًا حتى من أفكار وأساليب المجلس الهندوسي العالمي ومنظمة بجرانج دال. فقد كان أعضاء هذا الحزب يميلون إلى نعت المسلمين بأوصاف من قبيل «الثعابين السامة» و«الخونة» ونصحهم بالانتقال إلى باكستان.²⁸

بحلول الثمانينيات، لم يعد من الممكن أن تظل منظمة راشتريا سوايامسيفاك سانج توصف بأنها هيئة ذكورية أو متركزة في شمال الهند. فقد سعت إلى اجتذاب النساء ومناطق أخرى من الهند، إلا أنها لم تتخلص من وصفها بمنظمة «البراهمة والبانيا» — التي تقودها وتسيطر عليها النخبة، من الطوائف الهندوسية المتعلَّمة في المعتاد — إلا عبر حركة رام. فخلال أول ستين عامًا بعد نشأة المنظمة كانت تسترشد ببراهمة مهاراشترين؛ أولًا كيه بي هيدجوار، ثم إم إس جُلوالكر، وأخيرًا بالا صاحب ديوراس. ثم عُيِّنَ شخص غير برهمي من أوتَر براديش — راجندرا سينج — رئيسًا للمنظمة في مارس ١٩٩٤. لم يكن ذلك مجرد رضوخ للنقاش الذي دار بشأن لجنة مندل، وإنما كان إقرارًا أيضًا بالدور الرئيسي الذي اضطلعت به الطوائف الاجتماعية المتخلفة في حركة أيوديا؛ فقد كان معظم أعضاء شيف سنا والمجلس الهندوسي العالمي من طوائف اجتماعية وسطى، كما اشتملا أيضًا على عدد لا بأس به من الداليت.

من خلال هذه القاعدة متزايدة الاتساع — من حيث المنطقة والنوع ولا سيما الطائفة الاجتماعية — نشأ ما يمكن تسميته عن إنصاف: «الكتلة التصويتية الأكبر على الإطلاق». ففي بدايات الجدل حول مسألة أيوديا، خلال عامي ١٩٨٥ و١٩٨٦، كان زعماء المجلس الهندوسي العالمي ميَّالين للإشارة إلى المسألة باعتبارها مسألة تطول «مشاعر ٦٠٠ مليون هندوسي». ومع مرور الزمن، وبقاء المسألة دون حل، أسفرت التغيُّرات الديموغرافية عن تضخُّم طبيعي في الأرقام؛ فأصبحت «الستمائة مليون» «سبعمائة مليون»، بل حتى «ثمانمائة مليون». كان ذلك غرورًا منهم بالتأكيد؛ فالمجلس الهندوسي العالمي ومنظمة راشتريا سوايامسيفاك سانج لم يكونا يتحدثان بلسان أغلبية الهندوس، لكن الظاهر أنهما تحدثا بلسان عدد كافٍ من الهندوس للسماح لواجهتهما السياسية، حزب بهاراتيا جاناتا، بأن يصبح أكبر حزب سياسي قائم بذاته في البرلمان الهندي.

في التسعينيات، عرّف حزب بهاراتيا جاناتا الأجندة السياسية بطريقة كان حزب المؤتمر قد اتّبعتها في الخمسينيات والستينيات. ومن ثم اكتسب خلاف على مكان في مدينة صغيرة بشمال الهند أهمية كاسحة في حياة الأمة. وأصبح الخطاب السياسي في المجمل تستحوذ عليه مسائل الهوية الدينية عوضاً عن التنمية الاقتصادية أو الإصلاح الاجتماعي. أما حزب المؤتمر — إذ راح يفقد سيطرته على الحكومة، وتقل مقاعده في البرلمان — فأصبح دوره ينحصر في الرد على النقاشات التي يطرحها حزب بهاراتيا جاناتا. وفي بادرة يائسة، استعان الحزب بسونيا أرملة راجيف غاندي — التي كانت آنذاك تعيش في عزلة مع أسرته في دلهي — لكي ترأس الحزب. وبعدما تولت سونيا غاندي رئاسة الحزب عام ١٩٩٨، لم تألُ جهداً لتبديد صورة حزبها كحزب «معارٍ للهندوسية». فكانت تزور المعابد بانتظام، بل بلغ بها الأمر حد المشاركة في الحج الهندوسي الأكبر «كومبه ميلا»، الذي يُعقد كل اثني عشر عاماً، وفيه يستحم عشرات الملايين من الهندوس في نهر الجانج في الله أباد.²⁹

في حين أنّ النزاع في أيوديا ظل محور اهتمام سانج باريفار، فقد تبنت حملات أخرى في تسعينيات القرن العشرين؛ إذ حدّدت مواقع أخرى زعمت أنّ المسلمين استولوا فيها على مزارات هندوسية، على سبيل المثال، متهورا وباناراس وبلدة دهار في ماديا براديش وتلال بابا بودان في منطقة تشيكماجلور بكارناتاكا. ثم أنشئت حركات — متفاوتة النجاح — من أجل «استعادة» تلك المواقع من أيدي «الدُّخلاء». وفي الوقت نفسه، شنت هجمات على المبشرين المسيحيين، لا سيما العاملون منهم في المناطق القبلية، وأُحرقت كنائس وضُرب قساوسة في كلّ من جوجارات وماديا براديش، وأُحرق مبشّر أستراليّ حياً في أوريسا مع ولديه، واكتُشف فيما بعد أنّ مرتكب الجريمة كان عضواً في تنظيم بجرانج دال يدعى دارا سينج.³⁰ وعلى الرغم من أنّ الهندوس مثّلوا أغلبية كبيرة في الهند، أصرت منظمة راشتريا سوايامسيفاك سانج على أنّ غلبة الهندوس مهدّدة بسبب الحملات التبشيرية المسيحية من ناحية وبسبب كبر حجم الأسر المسلمة من ناحية أخرى، الذي يُعزّي إلى ممارسة تعدد الزوجات.³¹

أديرّت تلك الحملات في مناطق مختلفة من الهند، أحياناً تحت قيادة منظمة راشتريا سوايامسيفاك سانج، وأحياناً أخرى بمبادرة المجلس الهندوسي العالمي أو حزب شيف سنا، إلا أنّه كان ثمة نمط أساسي للحملات كلها؛ ففي كل حالة، كانت إحدى جماعات الأقليات الدينية — المسلمون أو المسيحيون — تُستهدف، وتُتهم بإيذاء مشاعر الهندوس

أو بأنها تعمل لحساب قوة أجنبية. كانت شيطنة الآخر مقدمة ضرورية لحشد الناس؛ ومن ثم تنمية روح تضامن جماعية في مجتمع هندوسي منقسم منذ زمن.

٦

إن كان هناك تنام في نزعة التطرف من جانب الهندوس في قلب الهند، فقد كان هناك تصاعد في نزعة التطرف من جانب المسلمين في ولاية حدودية مهمة. وتلك الولاية كانت، بالتأكيد، كشمير.

بحلول منتصف التسعينيات، كان حزب المجاهدين قد انضم إلى ركبته مئات كثيرة من المجاهدين الضيوف، الذين يحملون ولاءات إلى جماعات متباينة، كلها كان لها مقر في باكستان، وكلها مارست الصورة المتزمتة الأصولية من الإسلام، التي كانت تُدرّس في المدارس الإسلامية المتعددة بذلك البلد.

فخلال عقد الثمانينيات، جرت أسلمة المجتمع الباكستاني على قدم وساق. وعند ميلاد دولة باكستان عام ١٩٤٧، لم يكن بها سوى ١٣٦ مدرسة إسلامية، وبحلول عام ٢٠٠٠ كان عدد تلك المدارس قد بلغ ٣٠ ألفاً فيها. وحسبما كتب طارق علي، كانت تلك المدارس «حَضانات عقائدية مُصمَّمة لإنتاج المتطرفين». ففي ذلك الوقت كانت باكستان تتفاخر بامتلاكها ما يصل إلى ثمانية وخمسين حزباً سياسياً إسلامياً وأربع وعشرين ميليشيا دينية مسلحة، وكان معظم أعضاؤهما نتاج منظومة المدارس الإسلامية.³²

أدّى تكثيف المشاعر الدينية في باكستان إلى تعميق التزامها بمسألة «تحرير» كشمير. تحدّث الوعاظ في المساجد والمدارس الإسلامية مراراً وتكراراً عن الظلم الذي تمارسه الهند في وادي كشمير، وحثّوا أتباعهم على الانضمام إلى صفوف المجاهدين هناك. استُميل الشباب على هذا النحو للانضمام إلى جماعات من قبيل جماعة «لشكر طيبة» (عسكر طيبة)، التي سرعان ما اضطلعت بدور بارز في الكفاح المسلح. كان الهدف القريب هو ضم كشمير إلى دولة باكستان؛ فهذا «واجب ديني لا على شعب باكستان فحسب، وإنما على الأمة الإسلامية بأسرها». وتمثّل الهدف الأشمل في استثارة حرب أهلية في الهند. فكما قال رئيس جماعة لشكر طيبة — حافظ محمد سعيد — في فخر، إنهم كانوا يهدفون إلى «إنشاء شبكة مجاهدين في جميع أنحاء الهند» تستجلب، عند تكوّنها، «بداية تفكُّك الهند».³³ وقال سعيد لصحفي أمريكي: «القصاص فَرَض علينا، فقد هزمتنا القوة العظمى الروسية في أفغانستان، ويمكننا هزيمة القوات الهندية أيضاً. الله معنا في حربنا، وإذا ما

شرعنا في الجهاد، فلا يمكن لقوة أن تقف أمامنا.» وفي حديث لمراسل صحفي باكستاني، ادَّعى سعيد قائلًا إن «معركتنا مستمرة حتى إذا تحرَّرت كشمير. فلا يزال علينا الانتقام [من الهند] من أجل [خسارة] باكستان الشرقية».³⁴

ربما لم تكن تلك العدائية والكراهية مفاجئة. فمن وجهة نظر الجهاديين، كانت الهند بلاد الكفار، ولكن واقع الأمر أنَّهم أنزلوا عقابهم ببعض إخوانهم في الدين أيضًا؛ فقد قتلوا نشطاء من حزب المؤتمر الوطني الكشميري، الذي كان يرغب في الحصول على الحكم الذاتي داخل الهند، ومن الجبهة الوطنية لتحرير جامو وكشمير، التي رغبت في الاستقلال عوضًا عن الاندماج مع باكستان، ومن حزب المؤتمر الشعبي الذي دعا إلى اجتناب العنف.³⁵ وضيق الأصوليون الخناق أيضًا على مصادر بهجة الناس؛ فأغلقت دور العرض السينمائي وصلات ألعاب الفيديو، وحُظر شرب الخمر والتدخين. ووزعت الجماعات المسلحة منشورات تأمر النساء بتغطية أنفسهن من قمم رءوسهن إلى أخامص أقدامهن بارتداء البرقع الأسود الطويل. كان ارتداء البرقع منافيًا للتقاليد الكشميرية؛ ففيها كان كثير من النساء لا يرتدين الحجاب أصلًا، وإضافةً لذلك، كانت تكلفة البرقع الواحد ألفي روبية؛ فأشار المعلقون الساخرون إلى احتمال وقوف الخياطين وتجار الأقمشة وراء تلك الخطوة. إلا أنَّ محاولات وحشية جرت لفرض ارتدائه، وأُلقيت الأحماض الحارقة على النساء اللاتي لم ينصعن.³⁶

إلا أنَّ الهدف الرئيسي الذي صَبَّ عليه الأصوليون جام غضبهم كان الدولة الهندية ورموزها. فلم يكن يمر أسبوع دون هجوم انتحاري على إحدى نقاط الجيش أو معسكرات الشرطة. وبغية وقف تلك الهجمات أو التصدي لها، نُقلَ مزيد من القوات إلى الوادي؛ فأصبحت خنادق الجيش منتشرة في كل ركن من شوارع سريناجار، وصار للجيش الهندي «وجود مهيب ومنتشر في كل مكان» في كشمير، بل حتى أصبح «حكومة موازية»؛ فلم يكن المتوقع منه هو حفظ الأمن والنظام فحسب، وإنما إدارة المستشفيات والمطارات ومحطات الحافلات والمراكز السياحية أيضًا، فقد تخلَّت حكومة الولاية عن معظم مهامها. وبحلول عام ١٩٩٥، لم يتبقَّ في كشمير سوى مؤسستين عاملتين فقط؛ هما الجيش الهندي من جهة وشبكة الجماعات الجهادية من جهة أخرى.³⁷

وإذ أصبح الوادي يشبه منطقة محتلة، تكتلَّ الشعور الشعبي في صف القضية الجهادية. فاختلط الإرهابيون بسهولة بسكَّان المكان، وكانوا يُمَنَحون المأوى قبل عملياتهم أو بعدها. وعندما كان رجال الأمن الهنود يُقتلون في التفجيرات، كانت قوات الأمن ترد

بانتقام شديد أحياناً؛ فيداهم الجنود القرى النائبة على حين غرة، بحثاً عن الإرهابيين، وعندما لا يجدون أيّاً منهم يوسعون الفلاحين ضرباً عوضاً عنهم. وسُجِّلَ أيضاً عدد كبير من الوفيات أثناء الاحتجاز.

كانت هذه الحرب التي بدت لا نهائية باهظة التكلفة. فوفقاً لأحد التقديرات، تُوفيَّ نحو ١٢ ألف مدني في عقد التسعينيات في ظروف غير طبيعية؛ حيث قُتل ثلاثة أرباعهم على يد مسلحين، بينما سقط الباقون ضحية النيران المتبادلة. زعمت قوات الأمن أنها قتلت ١٣٤٠٠ مُسلَّح وفقدت ٣١٠٠ من رجالها. ونظراً للكثافة السكانية المنخفضة، كان هذا العدد من الوفيات في كشمير معادلاً لمقتل ٤ ملايين هنديٍّ في البلد ككل.³⁸ تناثر الضحايا في جميع أنحاء ذلك الوادي الجميل الذي ازداد هَجْر سكانه له يوماً بعد يوم، إلا أنَّ معظمهم كانوا شباباً كشميريين بلغوا سن الرشد في ذلك العقد الملعون. وفيما بعد، زار الصحفي مُزمل جليل — الذي كاد هو نفسه أن ينضم إلى المقاتلين — مقبرةً على مقربة من القرية التي وُلِدَ فيها، ووجد أنَّ واحداً وعشرين من شواهد القبور كانت لأصدقائه ورفاقه في المدرسة.³⁹

كما كتب جيمس بوكن، في الأعوام التي تلت عام ١٩٩٠:

تآمر المسلمون الكشميريون مع الحكومة الهندية للقضاء على التعقيدات التي انطوت عليها الحضارة الكشميرية. فقد زال العالم الذي كانت تعيش فيه: حكومة الولاية والطبقة السياسية، وسيادة القانون، وتقريباً جميع ... سكان الوادي الهندوس، والمشروبات الكحولية، ودور السينما، ومباريات الكريكت، والخروج في نزهات تحت ضوء القمر في حقول الزعفران، والمدارس، والجامعات، والصحافة المستقلة، والسائحين و... البنوك. وفي ظل هذا الاختزال للواقع المدني، معالم كشمير ... أُعيد ترسيمها؛ فلم تُعدْ هي ... البحيرات والحدائق المغولية ... ولا الانتصارات التي تحكي عنها القصص في الزراعة والحرف اليدوية وفنون الطهي الكشميرية، وإنما أصبحت كيانات متواجهين دون وسيط: المسجد ومعسكر الجيش.⁴⁰

خلال عقد التسعينيات، مع تنامي قوة النزعة الأصولية الهندوسية في سائر أنحاء الهند، تصاعدت وتيرة النزعة الأصولية الإسلامية في كشمير. بدأت العمليتان كل على حدة، لكنَّ كلاً منهما عززت الأخرى ومنحتها المشروعية. فمع كل نوبة شغب تثيرها حركة أيوديا،

كانت العناصر الراديكالية في وادي كشمير تجد سهولة أكبر في تصوير الهند على أنها دولة تُدار بواسطة الهندوس ومن أجلهم. وكلما قُتل مدنيون أبرياء أو جنود هنود في الوادي، تسنّى لمنظمة راشتريا سوايامسفياك سانج الإشارة إلى دور باكستان في تأجيج المشكلات داخل حدود الهند. وثمة حادثتان محوريتان مثّلتا العلامتين المميزتين — إن جاز التعبير — لحقبة التنافس الأصولي تلك؛ هما: تدمير مسجد بابري والهجرة الجماعية للبانديت الكشميريين. فهل يمكن للمرء أن يضع ثقته في دولة عجزت عن الوفاء بالتزامها بحماية دار عبادة عتيق؟ وهل يمكن للمرء وضع ثقته في مجتمع طرد بتلك القسوة معتنقي ديانة أخرى؟ ترددت التساؤلات من هذا القبيل في أنحاء شبه القارة الهندية، على لسان هنود لا حصر لهم لم يُعرف عنهم مسبقاً التفكير من منظور الدين والعقيدة.

٧

دعونا ننتقل الآن إلى ذلك الجزء الآخر المضطرب تاريخياً من جمهورية الهند، والمتمثل في الجزء الشمالي الشرقي. في آسام، الولاية الكبرى في المنطقة، كان قد تم التوصل إلى اتفاق مع قبائل بودو، سمح بإنشاء «مجلس حكم ذاتي» في المناطق التي تُشكّل فيها قبائل بودو أغلبية.⁴¹ غير أنّ جبهة التحرير المتحدة لآسام ذات الميول الانفصالية كانت نشطة للغاية؛ فكانت بعض مناطق الولاية تحت السيطرة التامة للإدارة الرسمية، بينما كانت السيطرة للجبهة في مناطق أخرى؛ فأصحاب مزارع الشاي كافة تقريباً كانوا يدفعون مبلغاً سنوياً للمتمردين، حسب عدد العمال المعيّنين في المزرعة والأرباح المتحققة. وبغية زيادة حجم ثرواتهم، كان المتمرّدون يشنون غارات على البنوك؛ فأُرسلت وحدات من الجيش لإعادة النظام؛ حيث أُسرت وقتلت بعض الكوادر العليا في الجبهة، فيما عبر آخرون منهم الحدود إلى بنجلاديش.⁴²

كانت التسعينيات عقدًا مليئًا بالاضطرابات بالنسبة إلى ولاية تريپورا أيضاً؛ فقد شنت جماعات مسلحة تحارب من أجل حقوق القبائل هجمات منتظمة على مستوطنات البنغاليين النازحين. وهنا أيضاً كان يصعب أحياناً التمييز بين التمرد والإجرام الخالص؛ فكما كتب أحد الباحثين: «قُتل الأبرياء والاختطاف والابتزاز جانب ثابت من الحياة في تريپورا، وذلك منذ سنين طويلة». فقد سُجّلت قرابة ألفي عملية قتل بين عامي ١٩٩٣ و٢٠٠٠، لرجال أمن ومتمردين وفي أغلب الأحيان لمدنيين.⁴³

كان السلاح منتشرًا في كل مكان في مانيبور أيضًا، وهي ولاية أخرى صغيرة جدًا كانت مشيخةً مستقلةً في الماضي. وهنا كان العنف نتاج الخصومات العرقية بالأساس؛ فالأغلبية السكانية المتمثلة في جماعة الميئي، التي سكنت الوادي، اشتبكت مع القبائل في المرتفعات. وكان ثمة انقسامات في المرتفعات أيضًا، بين قبيلتي تانجكول ناجا والكوكي بالأساس؛ ففي مايو ١٩٩٢ أحرق متطرفون من قبائل ناجا قَرْىَ تابعة للكوكي، لتبدأ بذلك حلقة قاتلة من المذابح والمذابح المضادة. وفي حين تناحرت تلك الجماعات فيما بينها، كانت كلها معادية للدولة الهندية، فكان بعض الكوكي، وعدد أكبر من التانجكول والميئي، يحملون بتشكيل دولة مستقلة لكلٍّ منهم.⁴⁴

٨

كان تاريخ الهند المستقلة، منذ البداية، عبارة عن سلسلة من الحرائق التي تشتعل في مكان ما، في حين تهدأ في مكان آخر. وهكذا، بينما كانت الأحداث مشتعلة في كشمير ومانيبور في تسعينيات القرن العشرين، كانت مناطق ومجتمعات كانت متمردة في السابق تتصالح مع الاتحاد الهندي. ففي ولاية ميزورام؛ فقد حدث تحول باهر في مسيرة زعماء جبهة ميزو الوطنية؛ فبعدما كانوا يومًا متمردين قابعين في الغابات، أصبحوا ساسة في الجهاز الإداري، ووجدوا طريقهم إليه عبر صناديق الاقتراع. وأتى السلام بثماره هو الآخر؛ في صورة أنابيب مياه وطرق، والأهم من ذلك كله: مدارس. في أواخر التسعينيات كانت ميزورام قد احتلت مكانة كبرالا باعتبارها الولاية صاحبة أعلى نسبة متعلمين. ومضى الاندماج مع البر الرئيسي الهندي بخُطى وثَّابة. بدأ الميزو يتعلمون اللغة الوطنية؛ الهندية، ويتابعون الرياضة الوطنية — الكريكت — ويلعبونها.

وحيث إنهم كانوا يتحدثون الإنجليزية بطلاقة أيضًا (اللغة الرسمية للولاية نفسها)، فقد استطاع شباب الميزو — رجالًا ونساءً — العثور على وظائف مُربحة في قطاع الخدمات النامي، خصوصًا في الفنادق وشركات الطيران. وبدأ رئيس وزراء ميزورام، زورام تهانجا، يتحدث عن تحويل ولايته إلى «سويسرا الشرق». تضمَّنت رؤيته مجيء السائحين من أوروبا والبر الرئيسي الهندي، وتلقَّى الاقتصاد دفعة إضافية عبر التبادل التجاري مع دولتي بورما وبنجلاديش المجاورتين؛ بحيث يمد الميزو هذين البلدين بالفاكهة والخضراوات، ويشترون منهما الأسماك والدجاج في المقابل. دعا زورام تهانجا أيضًا إلى الاضطلاع بدور أكبر في الوصول إلى تسوية بين حكومة الهند ومتمردي ناجا

وآسام؛ فصار من السهل نسيان أنَّ هذا الرجل صاحب الرؤية كان فيما مضى انفصاليًا راديكاليًا، يسعى إلى الاستقلال عن الهند وشغل مناصب «وزير الدفاع» و«نائب الرئيس» في «حكومة ميزو في المنفى».⁴⁵

إضافةً إلى ذلك، كانت المشكلات قد حُلَّت إلى حدٍّ بعيد في ولاية البنجاب، إلا أنَّ الطريق المفضي إلى حلها كان أكثر وعورة في هذه الحالة؛ ففي عام ١٩٨٧ فُرضَ الحكم الرئاسي على الولاية، وتكرَّرَ تمديدُه ستة أشهر في المرة الواحدة. ونظرًا لعدم وجود سياسيين منتخَبين يشرفون على عمل الشرطة، راحت تطارد المتطرِّفين بحماس، بالأساليب السليمة والمخالفة على حد سواء؛ فشاعت معارك الأسلحة النارية، وكانت في الغالب في محيط أقسام الشرطة وفي الريف أيضًا. وفي عام ١٩٩٠ اسْتُدْعِيَ الجيش للمساعدة، ثم سُحِبَ بعد عام. وفي عام ١٩٩٢ عُقِدَت انتخابات مجلس الولاية أخيرًا، فقاطع حزب أكالي دال الانتخابات، وقَتَلَ رئيس الوزراء المنتخَب من حزب المؤتمر، بيانن سينج، في تفجير انتحاري بعد توليه منصبه بفترة ليست بالطويلة.

إلاَّ أنَّه عام ١٩٩٣، عاد حزب أكالي دال إلى السياسة الديمقراطية بالمشاركة في انتخابات المجالس المحلية للقرى، وبعد أربعة أعوام أحرز الحزب نصرًا محققًا في انتخابات مجلس الولاية. بحلول ذلك الوقت كانت نزعة التطرُّف قد بدأت تضعف على نحو ملحوظ؛ فقد أصبح بعض الإرهابيين مبتزِّين، يضغطون على المهنيين السيخ والفلاحين العاديين لإعطائهم المال، وتحوَّل المزاج العام عن فكرة إنشاء دولة خالستان المنفصلة، وبدأ السيخ يرون من جديد مزايا الانتماء إلى الهند. كان معدل النمو الزراعي قد تباطأ، لكن التجارة كانت في ازدهار، وبدأ الإعداد لإنعاش القطاع الصناعي الواهن.⁴⁶ كانت إحدى العلامات على عودة الأمور إلى أوضاعها الطبيعية أنَّ حزب أكالي دال، الذي وصل إلى السلطة، بدأ أعضاؤه يتصارعون فيما بينهم؛ إذ تنافس الأفراد والفصائل على مقاليد الوزارات عالية المكانة أو الربحية؛ فسعى رئيس وزراء الولاية، براكاش سينج بادل، إلى التغلُّب على تلك المشاحنات بالاحتفال بالذكرى الثلاثمائة لإعلان الجورو العاشر — جوبيند سينج — إنشاء «الخالصة»، أو جماعة السيخ.⁴⁷ وخصَّصت حكومته ٣ مليارات روبية للاحتفالات، بينما منحتها الحكومة المركزية مليارًا آخر؛ فشُيِّدَت نُصُب تذكارية جديدة لأبطال السيخ، إضافةً إلى مدرجات رياضية ومزارات ودُور ضيافة جديدة، وكُرِّمَ المثقفون والكتَّاب السيخ في معبد أناندبور صاحب المهيبة، في حفل بهيج حضره رئيس وزراء الولاية وكذلك رئيس وزراء الدولة. وأشار أحد المُكرِّمين — الروائي والصحفي

كُشوانت سينج — في رضا إلى أن هذا «المجتمع الذي كان مُهَمَّشًا» فيما مضى، «استعاد احترامه لذاته واستأنف دوره الرائد في عملية بناء الأمة».⁴⁸ إلا أن الثمن كان باهظًا؛ فوفقًا لأحد التقديرات، فاقت الخسائر في الأرواح في البنجاب ٢٠ ألفًا بين عام ١٩٨١ وعام ١٩٩٣، منهم ١٧١٤ شرطياً و٧٩٤٦ إرهابياً و١١٦٩٠ مدنيًا.⁴⁹

بدأت الاضطرابات في البنجاب منذ عقدين، وهي فترة تُعد طويلة بالقدر الكافي بالنسبة لسكان الولاية، ولكنها في واقع الأمر تُعد قصيرة نسبياً عند النظر لولاياتٍ أخرى حافلة بالصراع في الاتحاد. كان العديد من الكشميريين يتمرّدون على الهنود منذ الخمسينيات؛ والعديد من فصائل ناجا منذ الأربعينيات. وفي التسعينيات، كان الفصل المتمرد الرئيسي هو مجلس ناجالاند الاشتراكي الوطني. كان لدى مجلس ناجالاند الاشتراكي الوطني قاعدة متينة مكوّنة من عدة آلاف مقاتل مدرب تدريباً جيداً، مقرهم قواعد في بورما، كانوا يشنون منها غارات عبر الحدود ويشتبكون مع الجيش الهندي. داخل ناجالاند حظي المتمردون بالدعم والاحترام وربما الهيبة أيضاً. وعلى أي حال، فقد كانوا يستمدون تمويلهم من تبرعات تُجمّع من عامة الناس؛ فحتى الموظفون الحكوميون كانوا يدفعون «ضريبة» شهرية للجماعات السرية، فكانت تلك مفارقة عجيبة وإن كانت هندية بامتياز؛ تمثلت في دعم الدولة لجماعة مكرّسة لتدميرها.

ولكن في منتصف التسعينيات، تمكّنت مجموعة مكوّنة من جماعات كنّسية ومنظمات مجتمع مدني تُدعى «ناجا هوهو»، من إقناع المتمردين والحكومة بإعلان وقف إطلاق النار. وفي عام ١٩٩٧، سكنت المدافع، وبدأ الطرفان المشاورات. في البداية، عُقدت المحادثات في بانكوك وأمستردام، ولكن مويفا وسو وافقا في النهاية على زيارة الهند، وهناك التقيا رئيس الوزراء وسافرا إلى الشمال الشرقي، لكنهم فشلوا في التوصل إلى اتفاق؛ فقد كان ثمة عقبتان هائلتان هما: إصرار المتمردين على أن تكون التسوية المُبرّمة خارج إطار دستور الهند، ومطالبتهم بدمج الأجزاء التي تعيش فيها قبائل ناجا في مانيبور وآسام وأرونجل براديش مع ولاية ناجالاند القائمة لتشكيل «ناجاليم» (ناجالاند الكبرى).

يمثل عام ١٩٨٩ علامة فارقة في التاريخ السياسي الهندي. فقبل ذلك التاريخ، كان حزب المؤتمر كياناً جبّاراً لا يُقهر، وبعد ذلك التاريخ، تحوّلت هيمنة الحزب الواحد إلى نظام متعدد الأقطاب؛ ففي الماضي، كان حصول حزب المؤتمر على قرابة ٤٠٪ من أصوات

الناخبين على المستوى الوطني يتيح له الفوز بنحو ٦٠٪ من مقاعد البرلمان، وبعد ذلك التاريخ، أصبح انخفاض عدد المقاعد التي يربحها حزب المؤتمر مرافقاً لانخفاض مطرد في نسبة الأصوات التي يحصل عليها، وذلك كما يتبين من الجدول التالي:

١٩٩٨	١٩٩٦	١٩٩١	١٩٨٩	حصة أصوات
٢٥,٨	٢٨,٨	٣٦,٥	٣٩,٥	حزب المؤتمر
٢٥,٦	٢٠,٣	٢٠,١	١١,٥	حزب بهاراتيا جاناتا

فيما بين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٨، انخفضت حصة حزب المؤتمر من الأصوات بما يزيد عن عشر درجات مئوية، وخلال تلك الفترة زادت حصة حزب بهاراتيا جاناتا من الأصوات بالمعدل نفسه تقريباً. إلا أنه في الانتخابات العامة الأربعة التي أُجريت في تلك السنوات، لم يحصد هذان الحزبان الكبيران سوى ٥٠٪ من الأصوات فيما بينهما. فأين ذهب النصف الثاني من الأصوات؟ الأحزاب الشيوعية — المتركزة في غرب البنغال وكيرالا — تحصل في المعتاد على نحو ٨٪ من الأصوات، أما أحزاب الطوائف الاجتماعية المتخلفة والداليت، ذات الحضور القوي في شمال الهند، فتحصل فيما بينها على نحو ١٦٪ من الأصوات، وأما الأحزاب الإقليمية، التي تتمتع بحضور ملحوظ في جنوب الهند وشرقها، فتحصل على نحو ١١٪ من الأصوات.

جاء تراجع حزب المؤتمر على مرحلتين. في المرحلة الأولى، التي بدأت في كيرالا عام ١٩٥٧ وبلغت أوجها في أندرا براديش عام ١٩٨٣، تحدّت هيمنة حزب المؤتمر أحزاباً قائمة على الهويات الإقليمية واللغوية والطبقية. وفي المرحلة الثانية، التي بدأت في شمال الهند عام ١٩٦٧ وبلغت أوجها في المنطقة ذاتها في التسعينيات، خسر حزب المؤتمر أمام أحزاب قائمة على الهويات القائمة على الطائفة الاجتماعية والدين. من ناحية، تخلّت الطوائف الاجتماعية العليا بصفة خاصة والهندوس بصفة عامة عن الحزب وانجذبت إلى حزب بهاراتيا جاناتا. ومن ناحية أخرى، أثرت الطوائف الاجتماعية الدنيا إلقاء ثقلها وراء أحزاب من قبيل حزب باهوجان ساماج برئاسة ماياواتي، وحزب سَماجوادي برئاسة مولايام. وحتى المسلمون، الذين كانوا عادةً من أشد أنصار حزب المؤتمر، استجابوا لواقعة هدم مسجد بابري بالتصويت لأحزاب أخرى.

ففيما بين عامي ١٩٤٧ و ١٩٨٩، حكم الهند ستة رؤساء وزراء مختلفين. وفيما بين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٨، حكم البلاد ستة رؤساء وزراء مختلفين. كانت الحكومات في تلك الفترة أقل استقرارًا وأكثر تعددية؛ إذ كانت تميل لأن تضم أحزابًا متعددة بدلاً من أن يهيمن عليها حزب واحد.

يُعبّر صعود الحكومات الائتلافية أو حكومات الأقلية عن اتساع نطاق الديمقراطية في الهند وترسخ جذورها. حصلت مناطق مختلفة وجماعات مختلفة على حصة أكبر في المنظومة؛ إذ فازت الأحزاب الساعية إلى تمثيلها بعدد متزايد من المقاعد، عادةً على حساب حزب المؤتمر، الذي كان يزعم خلال أول عقدين بعد الاستقلال — بقدر كبير من النجاح — أنه حزب لا يمثل قسمًا بعينه من الهند وإنما الهند كلها بصفة عامة.

جاء هذا الترخّص لجذور الديمقراطية بثمنٍ تمثّل في تناقص اتّساق السياسة العامة باطّراد. فسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية واسعة النطاق التي صاغها جواهر لال نهرو في الخمسينيات — التي منها تشجيع التصنيع الثقيل، وإصلاح قوانين الأحوال الشخصية البالية، وتبني سياسة خارجية مستقلة — لم يكن سيتسنى تطبيقها في ظل الكيان السياسي المفتت المنقسم في التسعينيات. وحتى البرامج المعنية بقطاعات محددة — مثل الدفعة التي أعطاها لال بهادور شاستري وإنديرا غاندي للتنمية الزراعية في الستينيات — كان سيصعب إتمامها في وقتنا الحالي.

ففي الماضي، عند منح الوزارات إلى الوزراء، كانت خبراتهم وقدراتهم ذات الصلة تُوضّع في الاعتبار، أما الآن فتوزيع الوزارات يتحدّد بدرجة كبرى بضرورة إرضاء الشركاء في التحالفات السياسية، الذين يطالبون بوزارات يرون أنها مرموقة أو مربحة. ووزراء الاتحاد، في تأديتهم لمهامهم، يميلون إلى تغليب مصالح حزبهم أو ولايتهم على حساب مصالح الهند ككل.

وعندما انتهى عقد التسعينيات، أصبح للنظام السياسي الذي كان أحادي القطب أقطابٌ عديدةٌ مختلفة. كان هناك حزب المؤتمر، الذي كانت تتراجع مكانته لكنه كان لا يزال مهمًا، وحزب بهاراتيا جاناتا، الذي كانت أسهمه في تصاعد ولكنه لم يكن مهيمناً على الإطلاق. كان هذان هما الحزبان «الوطنيان»، إن جاز التعبير. في تلك الأثناء، كان هناك أيضًا قطبٌ ثالث، تمثّل في مجموعة متنوعة من الأحزاب الإقليمية والطائفية التي لم يكن بإمكان حزب المؤتمر أو حزب بهاراتيا جاناتا تجاهلها. فالآن قبل أي انتخابات عامة، كان لا بدّ من العمل على استمالة واسترضاء الأحزاب الصغيرة، التي يمتلك كلٌّ منها قوة في ولاية

واحدة، قبل الانضمام إلى ائتلاف لعموم الهند؛ ومن ثم صار — بحسب تعبير أحد المراقبين المُحنَّكين للسياسة الهندية — على «الحزبين المتطلَّعين إلى بلوغ مكانة «الحزب الوطني» — حزب المؤتمر وحزب بهاراتيا جاناتا — أن يتصرَّفاً مثل وكلاء سلاسل مطاعم الوجبات السريعة. فهما يبيعان علامتهما التجارية إلى وكلاء محليين، يتخيَّرون أو يرفضون أو يساومون أو يُبدلون مواقفهم بناءً على الظروف المحلية».⁵⁰ وليس للأيديولوجية دور في هذه المساومات؛ فالمسألة كلها قائمة على الحسابات الاستراتيجية، وما يمكن استخلاصه من الحزب الوطني من قبيل مناصب وزارية في الحكومة المركزية أو إعانات مالية للولاية المعنية.

الفصل الثامن والعشرون

الحكام والحقوق

إليك المبرمج [الأمريكي] الحانق ... إنه الرجل — نعم، يكون رجلاً في المعتاد — الذي يُنشئ مواقع إلكترونية من قبيل yourjobisgoingtoindia.com و nojobsforindia.com. إنه الرجل الذي يحكي قصصاً — كثير منها حقيقي، وبعضها من قبيل الأساطير الحضرية — عن المبرمجين الأمريكيين الذين يُجبرون على تدريب الهنود الذين سيحلُّون محلهم.

مقتطف من مقالة في مجلة «وايرد»، فبراير ٢٠٠٤

١

في أوائل عام ١٩٩٨، سحب حزب المؤتمر دعمه لحكومة الجبهة المتحدة. وعندما جرت الدعوة للانتخابات، حَسَّن حزب بهاراتيا جاناتا وضعه أكثر؛ إذ حصل على ١٨٢ مقعداً، أي ٤١ مقعداً أكثر من حزب المؤتمر. وفي هذه المرة، منحه دعم الأحزاب الصغرى والمستقلين الأعداد الكافية لحكم البلاد. وكان من ضمن حلفائه أحزابٌ إقليمية من البنجاب وتاميل نادو ومهاراشترا وهاريانا وغرب البنغال وأندرا براديش وأوريسا، إلى جانب جزء من حزب جاناتا دال القديم، يقوده الاشتراكي الذي كان فائز الحماس؛ جورج فرنانديس. تلك الشراكة الجماعية كانت تعرف باسم «التحالف الديمقراطي الوطني». وقدم الحزب الأساسي، بهاراتيا جاناتا، رئيس الوزراء، أتل بهاري فجبايي، مع الاحتفاظ بحقائب الداخلية والمالية والشؤون الخارجية. لكن جورج فرنانديس عُيِّن وزيراً للداخلية؛ كما كان المنسق المعين للتحالف، وهي خطوة مهمة، نظرًا لأن فرنانديس كان مسيحيًا. أراد الحزب

بهذا أن يشير إلى أنه بغض النظر عن الخطاب الذي استخدمه مؤخرًا في الحملة الانتخابية، فإنه بمجرد أن يصبح في السلطة، سيسعى لتحسين صورته «الهندوتفية» المتشددة. أقبل حزب بهاراتيا جاناتا على سياسة الائتلافات استنادًا إلى اعتقاد سليم بأنه لا يمكنه أن يصل إلى السلطة بمفرده أبدًا. ولما كانت جذوره راسخة في شمال الهند، كان توسُّعه يعتمد بشدة على إقامة تحالفات مع أحزاب أخرى، كلٌّ منها قائم في ولاية بعينها. باستثناء حزب شيف سنا في مهاراشترا، لم يكن أيٌّ من تلك الأحزاب منتميًا إلى أيديولوجية الهندوتفا («الهندوس أولاً»); ومن ثم كان على حزب بهاراتيا جاناتا عند تشكيله تلك التحالفات أن يَعد بتنحية القضايا المثيرة للخلاف جانبًا، مثل قضية معبد الإله رام في أيوديا وقضية إلغاء المادة ٣٧٠ (التي منحت ولاية جامو وكشمير وضعًا خاصًا).^١

٢

خلال التسعينيات، أصبحت السياسة الهندية أكثر تعقيدًا على المستوى الداخلي، مع تزايد المنافسة بين الأحزاب وإدخال مستوى ثالث من الحكم. إلا أنه فيما يتعلق بتعامل الهند مع بقية العالم، كان ثمة تلاقٍ ملحوظ في الرؤى؛ فحكومة الاتحاد — سواء كانت تحت قيادة حزب بهاراتيا جاناتا أم حزب المؤتمر أم الجبهات الثلاثة المختلفة — أبدت التزامًا تجاه تعزيز القدرات العسكرية للبلاد، وتبني سياسة خارجية أكثر حزمًا بصفة عامة.^٢ تبدَّى أحد مظاهر هذه الاستراتيجية الجديدة في نمو حجم الجيش وقوته، فقد أخذت الهند تتحوَّل بسرعة «من دفاع معتمد على الدبلوماسية إلى دبلوماسية يعززها دفاع قوي».^٣ وحدثت زيادة مطَّردة في الإنفاق العسكري على مدار العقد، مما يعادل ٧ إلى ١٢ مليار دولار أمريكي بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٩. أنْفَقَ بعض هذا المال على الرواتب؛ فقد أصبحت المؤسسة العسكرية الهندية تضم أكثر من مليون فرد — يعملون إما في الجيش أو القوات البحرية أو الجوية — ومليون آخر في مختلف الوظائف شبه العسكرية. حُصِّصَ قدر من هذا الإنفاق أيضًا لشراء الأسلحة المتطورة، وحُصِّصَ قدر آخر للتصنيع المحلي لمعدات الحرب التي تمتنع البلدان الغربية الأكثر ثراءً عن بيعها للهند، فإضافةً إلى صاروخي أجني وبريتفي اللذين طورتهما الهند في الثمانينيات، أصبح لديها الآن صاروخ باليستي عابر للقارات يُدعى سورا (الذي يبلغ مداه ١٢ ألف كيلومتر)، وصاروخ آخر يُدعى ساجاريكا يمكن إطلاقه من متن السفن. وقد ابتكر العلماء الهنود

أيضاً خيارات دفاعية متنوعة؛ إذ صمّموا صواريخ بمدى أقصر تُستَهَدَف بها أي صواريخ قد يطلقها العدو.⁴

كانت هذه الصواريخ من تصميم منظمة البحث والتطوير الدفاعي، إحدى المؤسسات العلمية التي تتصدران قطاع الدفاع. أما بالنسبة للمؤسسة الأخرى، فهي هيئة الطاقة الذرية، التي تولّت مسؤولية إنتاج الطاقة النووية والأسلحة النووية. وقد أُجْري اختبار لقنبلة ذرية عام ١٩٧٤، وفي الأعوام التالية تمكّن علماء هيئة الطاقة الذرية من زيادة طورها وقدرتها التدميرية بدرجة كبيرة. فمُنذ مطلع التسعينيات أخذوا يضغطون على الحكومة لكي تسمح لهم باختبار قنابلهم المطورة.

تتبع جورج بركوفيتش في تأريخه للبرنامج النووي الهندي الجهود المتواصلة لهؤلاء العلماء. أخبر قادة البرنامج الصاروخي والنووي رؤساء وزراء متعاقبين أنّه في غياب نتائج ملموسة، سوف يفضل العلماء الشباب الموهوبون العمل في وظائف ذات رواتب مرتفعة في القطاع التجاري على خدمة الدولة. وقالوا إنّ «دون إجراء اختبارات واسعة النطاق، ستتخفّض الروح المعنوية ولن تجد الدولة من يحلون محل المجموعة الشائخة التي أنتجت القنبلة الأولى عام ١٩٧٤». وفي أواخر عام ١٩٩٥ وافق رئيس الوزراء ناراسيمها راو على إجراء الاختبارات، لكنه تراجع عندما كشفت الأقمار الصناعية الأمريكية عمليات التحضير، مثيرةً تحذيراً شديد اللهجة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. وعندما جاءت حكومة الجبهة المتحدة إلى السلطة عام ١٩٩٦، ألحّ العلماء على رئيس الوزراء الجديد — إتش دي ديفي جودا — لكي يعطيهم الضوء الأخضر؛ فأبدى جودا ممانعةً، قائلاً إنّّه لا يعبأ برأي الأمريكيين، ولكن كل ما في الأمر أنّ الأولوية لديه هي التنمية الاقتصادية، لا استعراض القوة العسكرية.⁵

أمسك التحالف الديمقراطي الوطني — بقيادة حزب بهاراتيا جاناتا — بزمام السلطة في مارس ١٩٩٨. وفي الشهر التالي اختبرت باكستان صاروخاً متوسط المدى، يحمل اسماً استفزازياً هو «غوري»، على اسم سلطان مسلم من العصور الوسطى غزا معظم أنحاء شمال الهند وألحق بها الدمار (حسبما يُشاع). فكان من المحتّم أن ترد الهند بسرعة، لو لم يكن لشيء فلأنّ «صلابة حزب بهاراتيا جاناتا التاريخية فيما يتعلق بمسألة الأمن القومي كانت ستبدو جوفاء إن لم تأت الحكومة باستجابة حاسمة للخطر الباكستاني الجديد».⁶ أصرّ رئيس منظمة البحث والتطوير الدفاعي ورئيس هيئة الطاقة الذرية على أنّ إجراء اختبار نووي سيكون أكثر استجابة مناسبة، وأيّدهما في دعواتهما

عالم الفيزياء الذرية راجا رامانن، الذي كان يحظى بمكانة كبيرة لكونه «العقل المدبر» لاختبارات عام ١٩٧٤. التقى رامانن رئيس الوزراء فجاباي، الذي أكد لرامانن أنه يريد «رؤية الهند بلدًا قويًا لا بلدًا ضعيفًا». وأضاف عالم الفيزياء لذلك: «كما أنك لا يمكنك أن تُبقي العلماء في حالة غيبوبة أربعمائة وعشرين سنة؛ فسوف يخفون بكل بساطة».⁷

في الأسبوع الثاني من مايو ١٩٩٨، أجرى الهنود خمسة تجارب نووية في صحراء راجستان. واختُبرت ثلاثة أنواع من القنابل: قنبلة انشطارية عادية، وقنبلة نووية حرارية، وقنبلة بقوة «أقل من كيلو طن». وقبل وبعد الاختبارات، أدلى مسئولون كبار في حكومة التحالف الديمقراطي الوطني بتصريحات استفزازية موجّهة إلى جيران الهند. وصف وزير الدفاع، جورج فرنانديس، الصين بأنها «التهديد رقم واحد» للهند، وقال وزير الداخلية، إل كيه أدفاني، إن الهند على استعداد لأن تلاحق عبر الحدود أي إرهابيين قد ترسلهم باكستان لإثارة المتاعب في كشمير.

أشارت استطلاعات الرأي التي أُجريت بعد الاختبارات مباشرة إلى أن أغلبية سكان الحضر يؤيدونها. إلا أن الإشادة الأكثر حماسًا جاءت من جانب المنظمين الشقيقتين لحزب بهاراتيا جاناتا: المجلس الهندوسي العالمي ومنظمة راشتريا سوايامسيفاك سانج. فقد أعلنتا أنهما ستبنيان معبدًا عند موقع الاختبارات النووية، وتطوفان الرمال — «المقدسة» بالنسبة إليهما رغم تلوثها بالإشعاع — في أنحاء الهند لتبجيلها. وحيا بال تاكري زعيم حزب شيف سنا العلماء لإثباتهم أن الرجال الهندوس «ليسوا أشباه رجال». والعلماء أنفسهم وقفوا بالزي العسكري في زهو أمام عدسات كاميرات المحطات الإخبارية.⁸

بعد أسبوعين انفجرت فقاعة الكبرياء الوطني تلك؛ ففي ٢٨ مايو، أجرت باكستان اختبارات نووية هي الأخرى. كان برنامجها النووي قائمًا على تصميمات وخامات سرقها العالم إيه كيو خان من معمل هولندي، إضافة إلى مساعدات فنية من الصين. أما القنبلة الهندية فكانت محلية الصنع بالكامل. إلا أن تلك الفروقات فقدت معناها عندما هزّت ستة انفجارات نووية (تعمّدت باكستان زيادة الانفجارات واحدًا عن الهند) جبال تشاجاي في مقاطعة بلوشستان. استقبل الشعب الباكستاني الأنباء بالرقص والغناء في الشوارع. وقال «العقل المدبر» لهذه القنبلة — إيه كيو خان — للمحاورين إن «قنابلنا أكثر اتساقًا وأصغر حجمًا وأكثر تطوّرًا وموثوقية مما يمتلكه الهنود».⁹

وصِفَ الإنجاز الباكستاني بأنه قنبلة «إسلامية»، وهو ما يُعزى جزئيًا إلى أنه في ذلك الوقت لم يكن لدى أي دولة إسلامية أخرى قنبلة من هذا النوع. وفي الهند أيضًا

نزع مؤيدو الاختبارات النووية ومعارضوها على حدٍّ سواء إلى اعتبارها «هندوسية». لكن الحقيقة أنَّه على الرغم من أنَّ حزب بهاراتيا جاناتا كان هو الحزب الحاكم في مايو ١٩٩٨، فقد جرت الاستعدادات لتلك الاختبارات في عهد أنظمة متعاقبة لحزب المؤتمر، إلا أنَّ سياسة الغموض النووي — «لدينا القنبلة ولكننا لن نختبرها» — أصبح الاستمرار فيها أمرًا متزايد الصعوبة. ولمَّا ضغط الغرب على الهند لتوقيع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، قررت إعلان موقفها النووي.¹⁰

بطبيعة الحال حاول حزب بهاراتيا جاناتا استخلاص مكاسب سياسية من الاختبارات، إلا أنَّه في مواجهة توقيع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومن ثمَّ التخلي عن أي طموحات نووية، كانت الأنظمة المنتمية إلى حزب المؤتمر ستصرف على النحو ذاته. في الواقع، كان رؤساء الوزراء من حزب المؤتمر هم من طالبوا بإصرار شديد بمنح الهند مكانة «القوة العظمى»، وازدادت تلك المطالبة مثابرةً بعد انتهاء الحرب الباردة. فقد طالب زعماء الهند بمنح بلادهم عضوية دائمة في مجلس الأمن للأمم المتحدة مراعاةً لحجمها وتاريخها الديمقراطي وإمكاناتها الاقتصادية. وأدى تجاهل المطلب إلى زيادة مسألة الاختبارات النووية إلحاحًا. فعلى مستوى الأحزاب الكافة، رأى المفكرون الاستراتيجيون أنَّ الإعلان الصريح عن امتلاك سلاح نووي من شأنه أن يجذب انتباه القوى الغربية. فلما فشل المنطق والحجة، صار لزامًا على الهند أن تصل إلى انتباه العالم من طريق «مفروش بالقنابل».¹¹

٣

البلدان الوحيدة المعترف بامتلاكها قوةً نوويةً كانت هي الدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وهي: الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة. وكان من المعروف أيضًا أنَّ إسرائيل تملك قنابل نووية. فعندما دخلت الهند وباكستان — في صيف ١٩٩٨ — ذلك النادي الحصري في وقت واحد، جعل الأعضاء القدامى يتسرب إليهم القلق؛ فقد ساد خوف من أنَّ يُفْضِيَ النزاع حول كشمير إلى أول حرب نووية في التاريخ، ومُورست ضغوط على البلدين حتى يُسَوِّيا خلافاتهما على طاولة المفاوضات.

في فبراير ١٩٩٩، سافر رئيس الوزراء الهندي مستخدمًا إحدى الحافلات إلى لاهور لمقابلة نظيره الباكستاني. تحدَّث أتل بهاري فُجبايي ونواز شريف عن زيادة التبادل

التجاري بين البلدين، وتحرير تأشيرات الدخول فيما بينهما. ولم يُحَرَز تقدُّمٌ بصدد كشمير، لكنَّ حقيقة أنَّ الطرفين بدأ يتحدثان بدت إشارةً مُطمِئنةً للغاية في نظر سكان شبه القارة الهندية وكذلك في نظر الغرب.¹²

ما كادت ثلاثة أشهر تمر على القمة التي جمعت فُجبايي وشريف، حتى عادت العلاقات إلى التوتر مرة أخرى. كان سبب الاستفزاز هو تسلُّل مئات المسلحين إلى منطقة كارجيل في ولاية جامو وكشمير، بعضهم من أصل كشميري ولكن البعض الآخر كانوا مواطنين باكستانيين بلا شك. كانت العملية من تخطيط الجيش الباكستاني، ورئيس الوزراء المدني لم يُخطَر بها إلا بعدما أصبحت قيد التنفيذ بالفعل. كان الهدف من العملية هو احتلال قمم الجبال المُطلَّة على الطريق السريع الرابط بين سريناغار ولبه، وهو الطريق الوحيد الذي يصل في جميع الأحوال المناخية بين هاتين البلديتين فائقَتَي الأهمية. والظاهر أنَّ جنرالات الجيش الباكستاني اعتقدوا أنَّ درعهم النووي سيوفر لهم الحماية، ويمنع الهنود من التصدِّي للدُّخلاء.¹³

كان أول من نبَّه الجيش الهندي للتسلل مجموعة من الرُّعاة؛ فبينما كانوا يتفحَّصون الجبال باستخدام المنظار المكبر، بحثًا عن ماعز برية للصيد، لمحو رجلاً بالزِّي البشتوني يحفرون لأنفسهم خنادق. فأبلغوا أقرب كتيبة بالمعلومة، وسرعان ما وجد الجيش أنَّ الباكستانيين قد احتلوا مواقع عبر شريحة عريضة من قطاع كارجيل، من وادي مَشكوه في الغرب إلى تشوربَتلا في الشرق. صدر أمر بطردهم.¹⁴

رأى الرُّعاة الرجال البشتونيين يوم ٣ مايو ١٩٩٩، وبعد أسبوعين بدأ الهنود قصف مواقع العدو بالمدفعية. فهدرت الطائرات في السماء، بينما راح جنود المشاة يتسلَّقون مرتفعات الجبال بصعوبة. وأصبح على رجال نَشَتْوا في مناخ استوائي أن يقاتلوا في أرض باردة وعِرة. «في معركة حاسمة تلو الأخرى راحت كتائب المشاة الهندية تتسلَّق أجرافًا بزاوية شبه قائمة طوال الليل في درجات حرارة منخفضة إلى حد التجمُّد قبل أن يندفعوا إلى القتال ضد الدُّخلاء مباشرةً مع تباشير الصباح.»¹⁵

كانت الاشتباكات حامية وفادحة الخسائر، على الجانبين. فقد كان لا بد من استعادة السيطرة على عشرات القمم — وكلُّ منها تحميه المدافع الآلية — واحدةً تلو الأخرى. تَمَثَّل أحد الانتصارات الكبرى في استعادة جبل تايجر هيل، في قطاع دراس. دارت رحى المعركة طول شهر يونيو، وبحلول نهاية الشهر، كان الباكستانيون قد أُخلوا من ١٥٠٠ كيلومتر

مربع من الأراضي الهندية، وتضمنت المناطق التي اسْتُعِيدَت السيطرة عليها جميع نقاط المراقبة المُطَلَّة على الطريق السريع بين سريناجار ولبه.¹⁶

في الأسبوع الأخير من يونيو، تلقى بيل كلينتون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية مكالمة هاتفية مفاجئة من رئيس وزراء باكستان. كان البلدان حليفين وثيقين، وفي تلك المرة طلب الشريك الأصغر المساعدة لإخراجه من ورطة أوقع نفسه فيها. كان أكثر من ألفي باكستاني قد راحوا ضحية النزاع بالفعل، وبدأ نواز شريف يبحث عن مخرج يتيح له إنهاء أعمال القتال مع الحفاظ على ماء وجهه. حدد كلينتون موعداً معه يوم ٤ يوليو، الذي يوافق عيد الاستقلال الأمريكي. وفي ذلك اللقاء، وعد شريف بسحب القوات الباكستانية إنْ ضغطت الولايات المتحدة الأمريكية على الهند من أجل حل نزاع كشمير. وافق كلينتون على إيلاء «اهتمام نشط» للمسألة، فعاد شريف مطمئناً إلى إسلام آباد وأصدر أمراً رسمياً بإنهاء العملية.¹⁷

لَقِيَ قرابة ٥٠٠ جندي هندي مصرعهم في نزاع كارجيل، الذين كانوا ينتمون إلى مختلف أنحاء الهند، وعندما أُعيدَت نعوشهم إلى ديارهم اختلط الحزن عليهم بجرعة كبيرة من الفخر. وقد وُضِعَت الجثامين في أماكن عامة — مدارس وكنيات وحتى ملاعب رياضية — حيث يمكن للأصدقاء والأهل وغيرهم المجيء لتوديعهم إلى مثواهم الأخير. تبع ذلك مراسم دفن أو حرق عسكرية كاملة، حضرها آلاف المعزّين وعلى رأسهم أهم رجال الدولة الموجودين؛ رئيس وزراء أو حاكم الولاية في أغلب الأحيان. شمل التكريم الضباط والجنود، وكان كثير منهم من مناطق التجنيد التقليدية للجيش الهندي (شمال البلاد وغربها)، إلا أن آخرين كُثُرًا كانوا مولودين في أماكن لم يكن لها أي ماضٍ في القتال، مثل جنجام في أوريسا وتمكور في كارناتاكا.¹⁸ وكثير ممن ماتوا دفاعاً عن الهند جاءوا من مناطق طالما اعتُبرت معارضة لفكرة الهند في حد ذاتها؛ فقد كان لجنود كتيبة ناجا دور حاسم في استعادة قمم كارجيل. وقد أعرب أحد جنرالات الجيش عن أمله في أن تتيح الجسارة التي أبدأها «أبناء ناجا البواسل» على الجانب المقابل من الهيمالايا لهم «نيل الهوية الهندية أخيراً». لا شك أنَّ شجاعتهم كانت محل إشادة لدى أهلهم؛ فعندما عاد جثمان ملازم أول من أبناء ناجا إلى مسقط رأسه كوهيما، توافد آلاف من الناس إلى المطار لاستقباله.¹⁹

عززت الاشتباكات الدائرة في كارجيل عودة البنجاب وأهلها إلى الاندماج في الهند. فقد أصّر المزارعون المقيمون على طول الحدود مع باكستان على أنَّ النزاع إذا انقلب إلى حرب

مكتملة الأركان، فإنهم مستعدون لتقديم يد العون إلى الجيش الهندي، بتوفير الطعام والمأوى، وحتى المساعدة العسكرية إنْ لزم الأمر. وقال أحد الفلاحين السيخ: «سوف نحارب مع الجنود، ونلقن الباكستانيين درسًا قاسيًا لتعدّتهم على أرضنا.»²⁰

أطلق النزاع مع باكستان العنان للمشاعر الوطنية في جميع أنحاء الهند؛ ففتوّع الآلاف للانضمام إلى الرجال المقاتلين على الجبهة، وفي أماكن عدة كانت هناك حشود كبيرة جدًّا من المتطوعين أمام مراكز التجنيد حتى إنّ الشرطة اضْطُرَّت إلى إطلاق النار في الهواء لتفريقهم.²¹ كانت الحرب مع الصين قد أثارت استجابة مماثلة، حيث سعى الشباب العاطلون عن العمل إلى الانضمام إلى الجيش. إلا أنّ الواقعتين بينهما اختلاف مهم؛ ففي المرة الأولى اجتاح الغُزاة آلاف الأميال المربعة قبل أن يقرروا العودة من تلقاء أنفسهم، ولكنّ الغُزاة هذه المرة طُردوا بالقوة.

من هذه الناحية جاءت حرب كارجيل تطهيرًا للعسكريين وللمواطنين الهنود ككل. فقد استردَّ الجيش الهندي كرامته أخيرًا، وتخلّص بصفة نهائية من وصمة فشله في صد الصينيين عام ١٩٦٢. وفي الوقت نفسه، شَهِدَت الاستجابة للنزاع مولد قومية هندية جديدة وأقوى عزيمة. فلم يسبق قط أن استُقبلت جثامين جنود سقطوا في المعركة بتلك المشاعر الجياشة، بدا كأنّ كل منطقة مُصرّة على إعلان مساهمتها في القضية القومية، ولَقِيَ ذلك المزاج العام إقرارًا وتشجيعًا في الصحافة المطبوعة والمرئية، حيث بدت مغالاتها في الوطنية مفاجئة حتى بالنسبة لمن كانوا على دراية بسجل تلك المهنة القديم في جعل الصدق أول ضحايا الحرب.

٤

شجع الصد الناجح للغزاة في كارجيل حزب بهاراتيا جاناتا على حل البرلمان والدعوة لانتخاباتٍ جديدة. وبنسبه الفضل لنفسه فيما يتعلق بالتجارب النووية والانتصار العسكري، أمل التحالف الحاكم في تعزيز الكبرياء الوطني من خلاله. وقد كان المنافس الرئيسي للحزب، حزب المؤتمر، تقوده حينها سونيا غاندي. وفي سبتمبر ١٩٩٨، بينما كانت تُلقِي سونيا غاندي خطبتها الرسمية الأولى بصفقتها رئيسة للحزب، أكدت على ضرورة عودة الداليت والأديفاسي والشباب إلى حظيرة الحزب. وقالت إن الحزب يجب أن يتبنّى منصة «عدالة اجتماعية»؛ ففي حالة عودته للسلطة، ستركز سياساته على «المشكلات الرئيسية للصحة والتعليم والأمن الغذائي والتغذية وتنظيم الأسرة».²²

في مايو ١٩٩٩، ترك عدة قادة كبار، أبرزهم رجل ماراثا القوي شاراد باوار، حزب المؤتمر، مشيرين إلى «الأصول الأجنبية» لرئيسة الحزب الجديدة. كانت هناك انتقادات أخرى أهم بحق سونيا غاندي. على وجه الخصوص، كانت متحدة غير مبالية وكانت لغتها الهندية صحيحة من الناحية النحوية لكنها كانت تتحدث بلكنة ركيكة (مما يشي بأن لغتها الأولى كانت الإيطالية).

في تلك الأثناء، ومع انسحاب أحد أكبر شركاء فجبائي في التحالف، وهو أنا درافيدا مونيترا كازاجام لعموم الهند، خسرت حكومته اقتراناً لسحب الثقة في البرلمان بصوت واحد. فسعى حزب المؤتمر بقيادة سونيا غاندي لتشكيل حكومة بديلة، لكنه فشل في الحصول على الدعم المطلوب. فحلَّ الرئيس، كيه آر نارايانان، البرلمان استعداداً لإجراء انتخابات جديدة. وعندما أُجريت هذه الانتخابات، في سبتمبر وأكتوبر من عام ١٩٩٩، قلَّ عدد المقاعد التي حصل عليها حزب المؤتمر في البرلمان إلى ١١٤. وحصل حزب بهاراتيا جاناتا على ١٨٢ مقعداً، وهو نفس عدد المقاعد التي حصل عليها في الانتخابات السابقة. لكن التحالف الديمقراطي الوطني ككلَّ حصل على ٢٧٠ مقعداً، وكان على بُعد بضعة مقاعد من الحصول على أغلبية مطلقة. وهكذا، أصبح واثقاً إلى حدٍّ ما من البقاء في السلطة لفترة كاملة.

بصفته رئيساً للوزراء، مضى أنل بهاري فجبائي قدماً في الإصلاحات الاقتصادية التي بدأها ناراسيمها راو. وبجانب إعطائها مزيداً من التشجيع لريادة الأعمال، أعطت حكومة فجبائي دفعة لتطوير البنية التحتية، فسعت لتحديث المطارات وتحسين شبكات الطرق. وفي مارس ٢٠٠٠، أعلنت الحكومة عن مشروع «رباعي ذهبي» يهدف لربط كبرى مدن الهند بالطرق السريعة ذات الحارات الأربع لتسهيل النقل السريع للبضائع بالشاحنات. في السنوات الأولى من الألفية الجديدة، بعد عقد من تحرير التجارة والسوق، كان الاقتصاد الهندي قد تجاوز في النهاية ما سُمي على سبيل السخرية «معدل النمو الهندوسي». فكانت معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي تزيد بنسبة تتراوح بين ٦ و ٧٪ بدلاً من ٢ إلى ٣٪. وكان القطاع الذي أبلى بلاءً حسناً هو ذلك الخاص بالخدمات، وكان ينمو بمعدل متوسطه ٨,١٪ في السنة على مدار تسعينيات القرن العشرين. ومعظم ذلك النمو كان يُعزى إلى صناعة البرمجيات، التي نمت عوائدها من ١٩٧ مليون دولار فحسب عام ١٩٩٠ إلى ٨ مليارات دولار عام ٢٠٠٠. في بعض الفترات كان معدل نمو ذلك القطاع يفوق ٥٠٪ في السنة. وكان معظم ذلك التوسع يستهدف الأسواق الخارجية.

ففي عام ١٩٩٠ قُدِّرَت صادرات صناعة البرمجيات الهندية بمبلغ ١٠٠ مليون دولار، ولكن بحلول نهاية العَقد كان ذلك الرقم قد قفز إلى ٦,٣ مليارات دولار.

في عام ٢٠٠٠، كانت الهند بها ٣٤٠ ألف محترف برمجيات، كان نحو ٢٠٪ منهم نساءً، و ٥٠ ألف خريج هندسة جديد يُعَيَّنون سنوياً. وخلال السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين أخذت تلك الصناعة تنمو بمعدل أسرع؛ فبحلول عام ٢٠٠٤، أصبح عدد المشتغلين فيها ٦٠٠ ألف شخص، وبلغت صادراتها ما قيمته ١٣ مليار دولار من الخدمات.

في الهند وخارجها على حد سواء، عادةً ما تُعْتَبَر صناعة البرمجيات تجسيداَ لتلك الإصلاحات. فهي صناعة محلية بالأساس، فيها شركات كبيرة وصغيرة مملوكة لرواد أعمال هنود، يوظفون مهندسين هنودًا من خريجي الجامعات الهندية، إلا أنَّ معظم عملهم موجهٌ لعملاء في الخارج، يتضمنون كثيراً من الشركات التي تُدرِّج على قائمة مجلة فورتشن السنوية للشركات الأمريكية الخمسمائة الأعلى دخلًا. بعض هذا العمل يكون روتينياً؛ من قبيل ضبط الحسابات وسجلات الموظفين مثلاً، ولكن بعضه يكون أكثر ابتكاراً، مثل تصميم برامج جديدة، ثم الحصول على براءات اختراع لها وبيعها في الخارج. («آي-فليكس»، البرنامج المالي الذي ابتكرته شركة هندية، أصبح مُسْتَخْدَمًا الآن في أكثر من سبعين بلدًا). في السنوات الأولى لتلك الصناعة، انصبَّ تركيزها على إرسال مهندسين بتأشيرات قصيرة الأمد للعمل في مقرّات شركات أوروبية وأمريكية، إلا أنَّه مع ظهور الاتصالات بالأقمار الصناعية وشبكة الويب، والتطور المتزايد لعمل تلك الصناعة، تحوّل التركيز إلى خدمات التعهيد؛ حيث أصبحت أكواد البرامج تُكْتَب في الهند ثم تُرسل إلى الخارج.

أوضحت شركات البرمجيات من قبيل ويربو وتي سي إس وإنفوسيس أسماء معروفة في كل بيت في الهند، إلا أنَّها معروفة وتحظى باحترام واسع في دوائر الأعمال بالخارج؛ فهي مُدرّجَة في بورصة نيويورك، كما أنَّها تمتلك وتُشغِّل شركات تابعة في مناطق كثيرة من العالم. إلا أنَّ هذا المجال ينطوي أيضًا على كثير من الشركات الصغيرة والشركات متوسطة الحجم، وحصة الشركات الكبرى من السوق في انخفاض مطَّرد.²³

تتركّز شركات البرمجيات في بضع مدن كبرى: هي دلهي ومدراس وحيدر أباد وبنجالور في المقام الأول التي أصبحت تحمل لقب «وادي السيليكون الهندي». فبنجالور هي مقر أرقى جامعة بحثية في الهند: المعهد الهندي للعلوم، الذي أنشئ عام ١٩٠٩.

وبعد الاستقلال، أصبحت تلك المدينة مركزًا للوحدات الصناعية؛ حيث أُقيمت فيها مصانع كبيرة مملوكة للدولة لتصنيع الآلات، والطائرات، والتليفونات، والأجهزة الكهربائية. وعندما يضيف المرء إلى هذا التراث العلمي الثري في بنجالور مناخها المتوسطي المعتدل وثقافتها العالمية التوجه، يتفهم سبب تحولها إلى وجهة استثمارية جذابة إلى هذا الحد؛ فشركتا ويربو وإنفوسيس مقرهما الرئيسي هناك، وهكذا الحال بالنسبة للعديد من اللاعبين المهمين في مجال صناعة البرمجيات.

حتى يتسنى فهم صعود قطاع البرمجيات يجب على المرء استرجاع العوامل المباشرة وغير المباشرة على حد سواء التي أدت إلى ذلك. فكما قال جون إف كينيدي: النجاح له آباء كثر. وفي هذه الحالة تحديدًا، كل الجهات التي زعمت مسؤوليتها عن النجاح على جانب من الصحة؛ فبعض الفضل يُعزى بلا شك إلى إصلاحات عام ١٩٩١، التي فتحت السوق الأجنبية للمرة الأولى، إلا أن بعض الفضل لا بد إرجاعه إلى حكومة راجيف غاندي أيضًا، التي أعطت اهتمامًا خاصًا لصنعتي الإلكترونيات والاتصالات اللتين كانتا وليدتين آنذاك. وبالرجوع عقدًا آخر إلى الوراء، نجد أن حكومة جانانا بطردها شركة آي بي إم قد أتاحت إنشاء صناعة محلية لتصنيع أجهزة الكمبيوتر وصيانتها. ولكن ربما كان الأجدر بدء الحكاية فعليًا من وقت حكومة جواهر لال نهرو، التي تحلّت ببصيرة دفعتها إلى إنشاء سلسلة من كليات الهندسة عالية الجودة وبحكمة حدت بها إلى الإبقاء على الإنجليزية لغةً للتعليم العالي والاتصالات على مستوى الولايات وعلى المستوى الدولي. فكما قال أحد المحللين المحترمين في قطاع تكنولوجيا المعلومات معلقًا: «إن أكبر المزايا التي تركز إليها الهند هو امتلاكها قوة عاملة كبيرة متعلمة تتحدث اللغة الإنجليزية ومستعدة للعمل نظير أجور منخفضة نسبيًا».²⁴ تلك مفارقة طريفة جدًا؛ فقد تسنّى تحقيق نموذج يُحتذى به في تحرير السوق على يد رجل كان ملتزمًا بمسار للتنمية الاقتصادية ترعاه الدولة.²⁵

وإضافةً إلى هذه العوامل، ساهمت مصادفة جغرافية بدرجة هائلة في تلك الطفرة، والتي تمثلت في وقوع الهند على الطرف المقابل في الكرة الأرضية من الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث يكون العمل المنجز خلال النهار جاهزًا بحلول وقت استيقاظ العميل من نومه.

أفضت إجادة الهند للغة الإنجليزية — وحظ الهند بكونها تسبق الغرب المتقدم بفترة تتراوح بين خمس وعشر ساعات — إلى تعهيد أشكال أخرى من العمل إلى الهند؛ ففي أعلى

مستويات سلسلة القيمة كان إرسال الفحوصات الطبية لمرضى في مستشفيات أمريكية لكي يحللها مختصو الأشعة ومختصو علم الأمراض في الهند. وفي أدنى المستويات كانت مراكز الاتصال العديدة، حيث يسهر الشباب الهنود طوال الليل لتلقي المكالمات الهاتفية من حاملي بطاقات الائتمان الغربية، أو لحجز مقاعد على طائرات وقطارات غربية. كثير من موظفي تلك المراكز نساء، يتحدثن الإنجليزية بقواعدها السليمة باللهجة التي يختارها العميل، ويعملن بكفاءة يفوق نظرائهن الأمريكيات وبعشر التكلفة. عام ٢٠٠٢، كان عدد مراكز الاتصال في الهند يفوق ٣٠٠ مركز، ويعمل بها ١١٠ ألف موظف. كانت تلك الصناعة تنمو بمعدل مدهل، يبلغ ٧١٪ في السنة، وقُدِّرَ أنه بحلول عام ٢٠٠٨ سيبلغ عدد العاملين بها مليوني شخص، وأنها ستُدرُّ ٢٥ مليار دولار، لتشكل بذلك ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي للهند.²⁶

يتخذ تعهيد الأعمال الغربية إلى العمالة الهندية أشكالاً متزايدة التنوع باستمرار؛ فمعلمو اللغة الإنجليزية في كيرالا يعطون دروساً للأطفال الأمريكيين في قواعد اللغة والإنشاء عبر الإنترنت، والقساوسة الكاثوليك في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا يرسلون طلبات الصلاة إلى نظرائهم في الهند؛ فمن الممكن تأدية صلاة شكر لأحد مقابل ٤٠ روبية (قريبة دولار أمريكي واحد) في كنيسة هندية، في حين أن تلك الصلاة يمكن أن تكلف خمسة أمثال ذلك المبلغ في أي كنيسة أمريكية.²⁷

كان للإصلاحات التي أطلقتها حكومة ناراسيمها راو ونفذها رئيس الوزراء فجابيي تأثيرٌ على قطاع التصنيع أيضاً، وإن لم يكن تأثيراً مدهلاً بالقدر ذاته. لقد أفضت زيادة المنافسة ودخول الشركات الأجنبية إلى رفع الإنتاجية وخفض الأسعار؛ مما عاد بالنفع على المستهلك المحلي. وانهزت بعض الصناعات الهندية الفرص التي طرحها فتح أسواق دولية؛ ومن ثم أصبحت كبرى العلامات التجارية في مجال الملابس مثل جاب وبولو وتومي هيلفيجر تُصنع منتجاتها في الهند بصفة متزايدة. الهند بحلول عام ٢٠٠٠ كانت تصدر نحو ٥٠٠ ألف مركبة في السنة، فضلاً عن كثير من المكونات المتطورة المستخدمة في المركبات المُجمَّعة في أماكن أخرى (نصف المركبات الأمريكية تستخدم محور دورانٍ صُنِعَ في شركة هندية). وتُمثِّل المستحضرات الدوائية منطقة نمو أخرى؛ فقد قُدِّرَت قيمة الأدوية المصدَّرة من شركات هندية بمليار دولار أمريكي عام ٢٠٠٣، منها عقاقير مصنوعة وفق المعايير الدوائية الرسمية الحديثة وأخرى تتبع منظومة الطب المحلي: الأيورفيدا.²⁸ أدى فتح السوق بكثير من الشركات الأجنبية أيضاً إلى طرق أبواب السوق الهندية؛ ففيما بين عام ١٩٩١ وعام ٢٠٠٠، أقرَّت الحكومة أكثر من ١٠ آلاف طلب استثمار مقدَّمة

من شركات أجنبية، ولو كانت كلها تَمَّت لبلغت قيمتها ٢٠ مليار دولار أمريكي. كانت تلك الاستثمارات تتدرّج من الاتصالات إلى الكيماويات، ومن الصناعات الغذائية إلى المنتجات الورقية. من المشروعات التي بدأ العمل فيها فعلاً، كانت أوضح العلامات التجارية في قطاع السلع الاستهلاكية، مثل السيارات صناعة شركتي فورد وهوندا، وأجهزة التلفزيون صناعة سامسونج، وهواتف نوکیا، والمشروبات الغازية من شركتي بيبسي وكوكاكولا، التي أصبحت لإعلاناتها ومعارضها حضور ملحوظ في المدن الهندية الكبرى. وأقل بروزاً منها كانت الشركات من قبيل شركات فيليبس ومايكروسوفت وجنرال إلكتريك التي أنشأت أيضاً مراكز بحثية في الهند، وظفّت مهندسين محليين وكذلك أجنب في تطوير أحدث التكنولوجيات من أجل السوق العالمية.²⁹

ظلت أهمية التجارة الخارجية لاقتصاد الهند تتنامى باطراد طوال عقد التسعينيات. ارتفعت نسبة الصادرات من ٤,٩٪ إلى ٨,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بينما زادت نسبة الصادرات من ٧,٩٪ إلى ١١,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ولكن في المجمل، ظل ذلك الاقتصاد مغلقاً نسبياً؛ ففي عام ١٩٨٠، كانت الهند تُشكّل ٠,٥٧٪ من التجارة العالمية، وبعد مرور عشرين عاماً ترحّلت تلك النسبة صعوداً إلى ٠,٧١٪.³⁰

٥

أحد الأوجه الأقل لفتاً للانتباه للتحرر الاقتصادي هو التغير الذي طرأ على التركيبة الاجتماعية لطبقة رواد الأعمال؛ ففي الماضي، كان الرأسماليون البارزون في الهند يأتون من مجتمعات تجارية تقليدية: المارواريين والجاينيين والبانيا والشتّيار والبارسين. إلا أنّه في السنوات الأخيرة، دخلت مجموعة من طوائف الفلاحين قطاع الصناعة، فقد كان بعض رواد الأعمال الأكثر نجاحاً في الآونة الأخيرة ينتمون إلى طوائف اجتماعية اشتغلت في فلاحه الأرض قروناً من الزمان، من المراثيين والفيلّالا والريديّ والنادار والإزهافا. وكذلك فإنّ بعض الشركات الناشئة الأكثر شهرة — مثل إنفوسيس — أنشأها براهمة، من عائلات جرى العرف على عملها في خدمة الدولة أو المهّن الأكاديمية وتطلّعوا إلى التجارة بازدياد. وإضافةً إلى ذلك كان يوجد بعض رواد الأعمال المسلمين الناجحين للغاية؛ مثل عظيم بريمجي مؤسس عملاق البرمجيات ويبرو.³¹

في الوقت نفسه، أسفرت طفرة النمو الاقتصادي عن اتساع حجم الطبقة الوسطى الهندية ودائرة نفوذها. كتب إي شريدهاران يقول إنّ ظهور هذه الطبقة «غيّر الهيكل

الطبقي الهندي من هيكلي يتسم بالتناقض الصارخ بين نخبة صغيرة وحشود جماهيرية كبيرة فقيرة، إلى آخر يحتوي على طبقة متوسطة كبيرة الحجم». إلا أنَّ حجم تلك الطبقة الفعلي لا يزال أمرًا خاضعًا للتعريف والتأويل. فبتعريفها الأشمل — حيث تتضمن الأسر كافة التي يزيد دخلها السنوي عن ٧٠ ألف روبية (حسب أسعار ١٩٩٨-١٩٩٩) — تشتمل الطبقة الوسطى على ما يصل إلى ٢٥٠ مليون هندي، وبتعريفها الضيق — الذي يستبعد منها من يكسبون أقل من ١٤٠ ألف روبية في السنة — تشتمل على ٥٥ مليون هندي فحسب.³²

في الماضي، كانت الطبقة الوسطى يهيمن عليها العاملون في القطاع الحكومي مثل موظفي الخدمة المدنية ومديري القطاع العام وأساتذة الجامعات ومن هم على شاكلتهم. والآن، أصبح العاملون في الشركات الخاصة، بالإضافة إلى المهنيين الذين يعملون لحسابهم، يُعدون عناصر مهمة في الطبقة الوسطى، إن لم يكونوا أكثر أهمية من الموظفين الحكوميين.³³ وكان عددٌ كبير من هؤلاء يعدون أعضاء الجيل الأول؛ فهم أول أشخاص في أسرهم يمتلكون منازل أو يقودون دراجات بخارية صغيرة أو سيارات أو يحصلون على إجازات. وكان من المرجح أن تكون الطبقة الوسطى الجديدة هذه ذات طابع محلي وليس عالميًا، تتحدث الهندية أو الماراثية أو التاميلية أو الآسامية وليس الإنجليزية، التي كانت حتى الآن لغة النخبة الهندية.³⁴

هذه الطبقة الوسطى الجديدة هي الهدف الرئيسي للسلع والخدمات الجديدة التي دخلت السوق الهندية في السنوات الأخيرة، ففي أوائل القرن الحالي أصبح عدد المشتركين في القنوات التلفزيونية الخاصة يفوق ٥٠ مليون شخص في الهند، و ١٠٠ مليون هندي على الأقل يمتلكون هواتف محمولة. هاتان الخدمات انتشرت على نطاق واسع وبمعدل سريع، مثلها في ذلك مثل الأداة الأكثر تعبيرًا عن الاقتصاد الاستهلاكي الحديث، وهي: المركبات.

في السنوات الأولى بعد نيل الهند استقلالها، سيطرت بشدة على الطبقة الوسطى الهندية أخلاق التقشف الغاندية؛ ففي بلد فقير، لم يكن يُفترض للمرء أن يحوز ثروة كبيرة، والأكد أنه لم يكن يُفترض به أن يتباهى بها؛ فحتى ذوو الميل إلى إمتاع أنفسهم عرقلهم انعدام الخيارات. ومع انفتاح الاقتصاد في التسعينيات، سرعان ما تبدد الإحساس بالذنب الذي كان يقترن في الماضي بالنزعة الاستهلاكية؛ فسواء في السجائر أم السيارات أم الخمور أم النظارات الشمسية، العلامات التجارية الأجنبية التي لم تكن متاحة في

الهند مسبقاً أصبحت تُغرق السوق الهندية؛ فتعرض الإعلانات التليفزيونية صوراً جذابة للسلع المتاحة، بينما تهرع البنوك وشركات بطاقات الائتمان إلى مساعدة المرء على شرائها واستهلاكها.³⁵

على الرغم من كون النزعة الاستهلاكية الجديدة أكثر تَبَدُّياً في المدن الكبيرة، فإنها ليست جِكرًا عليها. فثمة دراسة إثنوغرافية حديثة لريف كيرالا تصف ممارسة المستهلكين في هذا العصر التحرري للاختيار بعناية وتمييز، واضعين قدرتهم المادية نصب عينٍ وجيرانهم نصب الأخرى. قطعاً ريف كيرالا ليس مُعَبِّراً عن الريف الهندي ككل بأي حال. من ناحية، تمتزج القرى بالمدن في سلاسة، ومن ناحية أخرى قضى كثير من القرويين وقتاً في العمل في الشرق الأوسط؛ حيث جنّوا ما يكفي من المال للانتقال إلى الطبقة الوسطى مباشرة. على أية حال، وكما كتب باحثان، بالنسبة لهؤلاء المستهلكين الجدد:

الأساليب والأذواق لها ترتيب هرمي، حيث تُمثّل العلامات التجارية مؤشراً مميزاً؛ فتليفزيون «كلترون» (من إنتاج شركة كيرالا إلكترونيكس التابعة للولاية) يضيف مكانةً أدنى من تليفزيون «أونيدا» — الهندي الصنع — الذي يقل مكانةً بدوره عن تليفزيون «سوني» الذي يُصنّع في الهند بترخيص من شركة سوني، حيث تُنسب أعلى مكانة لأجهزة التليفزيون المستوردة المصنوعة في الخارج ... فأحياناً يترك الناس بطاقة العلامة التجارية على السلع الاستهلاكية المعمّرة للتأكيد على أصلها.³⁶

وما يسري على أجهزة التليفزيون يسري أيضاً على مجموعة كبيرة من المنتجات، من كريمات البشرة إلى السيارات، لقد أصبح المستهلك الهندي يجد صعوبة الآن في الاختيار بين كمّ الخيارات المتاحة؛ فيما مضى كانت السيارات الوحيدة المتاحة محلياً هي سيارات من نوع موريس طراز الخمسينيات وسيارات من نوع فيات طراز الستينيات. أما الآن فالمرء إذا توفر لديه المال صار بإمكانه شراء أحدث سيارة مرسيدس بنز. والهنود من الطبقة الوسطى، الذين كان اهتمامهم ينصب في الماضي على الادخار من أجل المستقبل، أصبحوا الآن أكثر توجُّهاً نحو الحاضر. وقبل عشرين عاماً، كانت قلة من الهنود هي من تحمل بطاقات ائتمان، والآن أصبح أكثر من ٢٠ مليوناً يحملونها. كانت تلك فيما مضى ثقافة معادية للمجازفة، ولكن الآن أصبح ملايين من الهنود يستثمرون أموالهم في أسواق العقارات والأوراق المالية.

أدت تلك التغيرات في الإنتاج والاستهلاك إلى تحوُّل جذري في المشهد الحضري؛ فالبيوت المتواضعة تحوَّلت إلى عمارات فارهة، والشركات المكونة من دور واحد حل محلها بنايات أسمنتية شاهقة مكسوة بالزجاج. ولا تزال الأسواق التقليدية — التي تباع أكشاكُها الصغيرة أواني ومقالي محلية الصنع أو فاكهة وخضراوات مزروعة محلياً — موجودة، ولكن الآن أصبح لدينا مراكز تجارية ضخمة أيضاً، تعرض تحت سطح واحد علامات تجارية دولية مثل ليفايز وإستي لودر وسوني وباسكن روبنز.

٦

تمثَّلت العاقبة الثانية للنمو الاقتصادي السريع في التسعينيات في انخفاض نسبة الهنود الذين يعيشون تحت خط الفقر الرسمي. وثمة نقاش أكاديمي محتدم بشأن عدد الفقراء في الهند تحديداً. خلص بعض الإحصائيين إلى أنَّ ١٥٪ فقط كانوا يعيشون تحت خط الفقر، في حين أوصلت التقديرات الأكثر تشاؤماً تلك النسبة إلى ٣٥٪. أما تقدير الحكومة الهندية فيقع بين هذين التقديرين المتطرفين، ويبلغ ٢٦٪. وعلى الرغم من أن الأرقام الدقيقة مُختلف عليها، فكل الباحثين تقريباً متفقون على أنَّ معدل الفقر انخفض في التسعينيات من الناحية المطلقة والنسبية على حد سواء؛ ففي بداية العقد، كان قرابة ٤٠٪ من الهنود «فقراء»، وبحلول نهايته انخفضت النسبة إلى ٣٠٪ أو أقل.³⁷

على الرغم من ذلك، فأعداد الفقراء كانت هائلة في الهند؛ ربما تقترب من ٣٠٠ مليون. وكثير من الفقراء يعيشون في المدن، فوراء المَجْمَعات التجارية البرَّاقة والمباني الإدارية الجديدة تكمن العشوائيات ومدن الصفيح حيث يقطن معظم سكان الحضر. هؤلاء هم الناس الذين يقومون على خدمة الطبقة الوسطى، لكنهم لن ينتموا لها أبداً؛ فهم «يبيعون صُحفاً لن يقرءوها أبداً، ويحيكون ملابس لن يمكنهم اقتناؤها، ويُلَمِّعون سيارات لن يمتلكوها أبداً، ويشيدون مباني لن يقطنوها أبداً».³⁸ آخرون من ساكني العشوائيات يعملون ساعات طويلة بأجور متدنية، في أعمال ضارة بصحتهم؛ مثل قطع المعادن وفصل الكيماويات. وعادةً ما يفترقون إلى التنظيم، فيكونون مُعرَّضين للتسريح دون إخطار مسبق ودون تأمين أو استحقاقات تقاعد.³⁹

إلا أنَّ أغلبية فقراء الهند يعيشون في القرى. نادراً ما تطول الرف أثار التحرر الاقتصادي. وقد كان معدل النمو الزراعي شديد البطء خلال التسعينيات. صحيح أنه جَرَّت محاولات لتنويع المحاصيل، وزراعة فاكهة وخضراوات للسوق المحلية وزهور

للتصدير، إلا أنَّ تلك المحاولات كانت محدودة النجاح، وهو ما يُعزى بدرجة كبيرة إلى أوجه القصور التي تعترى البنية التحتية: من قلة الكهرباء المتاحة لمعالجة المحاصيل أو تخزينها، وقلة الطرق المتاحة لنقلها إلى السوق.⁴⁰

وحتى فيما يتعلق بالموارد الأكثر أهمية — الغذاء — كان الوضع أقل إيجاباً بكثير مما كان من الممكن أن يكون. فبالنظر إلى البلد ككل، كان فائض الغذاء متواضعاً؛ فقد حفظت الحكومة «مخزوناً احتياطياً» في مخازنها يتراوح بين ٤٠ مليون طن و ٥٠ مليون طن. إلا أنَّ آليات التوزيع اعترتها قصور خطيرة؛ ففي أوقات النُدرة، لم تكن المخزونات تتحرك بالسرعة الكافية إلى المجتمعات المحتاجة إليها. وكان استهداف المناطق يفتقر إلى الكفاءة؛ فكانت حبوب منظومة التوزيع العامة تصل بسهولة أكبر إلى المدن عن المناطق الريفية، والولايات الغنية عن الولايات الفقيرة. وشابها فساد هائل؛ فوفقاً لأحد التقديرات، كان ٢٠٪ فقط من الحبوب الصادرة عن منظومة التوزيع العامة يصل بالفعل إلى من يُفترض تلقئهم لها، أما الباقي فكان يُباع في السوق السوداء؛ فظل الجوع وسوء التغذية متوطنين في مناطق متعددة، وسُجِّلَت حالات من الموت جوعاً عندما كانت الأمطار تشحُّ.⁴¹

في أجزاء كثيرة من البلاد، ظل العيش وسُبله معتمدين على توفر المياه؛ فبعد مرور خمسين عاماً على الاستقلال، لم يكن الري متاحاً إلا في ٤٠٪ من المناطق المزروعة. وبالنسبة إلى معظم المزارعين، تفاقم عدم اليقين الناتج عن تقلبات سقوط الأمطار من عام لآخر بفعل منح المدن الأولوية في الحصول على مصادر المياه المتاحة. كانت دلهي تأخذ احتياجاتها من سد تِهري الذي يبعد عنها ٢٠٠ ميل، وبنجالور تأخذ احتياجاتها من نهر كوفري الذي يبعد عنها ١٠٠ ميل. فالمدن التي ضُمَّت الفئات ذات الخطوة والنفوذ كانت تحصل على ما تطلبه من مياه بأسعار مُدعَّمة عادةً. وفي بعض الأحيان كانت النُدرة والتمييز يستثيران تصرفات يائسة؛ ففي رحلة قطعها الصحفي بي سايناث في تاميل نادو، أوقف فلاحون قطاره في قلب الليل، وأخذوا كل ما استطاعوا الحصول عليه من مياه. وبعد عشرة أعوام، عندما ضرب الجفاف شمال راجستان، اضطرَّ الرعاة في بيكانير إلى شراء المياه من السوق لإنقاذ ماشيتهم من الموت، فكان السعر الذي دفعوه أكثر مما يدفعه المستهلك في دلهي نظير المياه ١٦٦ مرة.⁴²

في الأعوام الأخيرة من القرن العشرين، سُجِّلَت أولى حالات الانتحار بين المزارعين. كانت تلك ظاهرة مستجدة مزعجة؛ فعلى الرغم من تواجد الجوع والفقر في شبه القارة الهندية قروناً من الزمان، فلم يبلغ الأمر بكل هذا العدد من أهل الريف حد قتلهم

أنفسهم. كان الانتحار — كما ذهبت الدراسات الرائدة لعالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركايم — نتاجًا للتفكُّخ الاجتماعي والاغتراب الناجمين عن الحياة الحضرية الحديثة، وقد زاد معدله في فرنسا في أواخر القرن التاسع عشر، بين النازحين إلى المدن الذين انتزعوا من كنف أسرهم ومجتمعهم، وزاد معدله أيضًا في بنجالور في أواخر القرن العشرين، بين الشباب العاملين في مجال البرمجيات الذين يعيشون تحت ضغط ساعات العمل الطويلة أو سرعة نجاح زملائهم.

رصد علماء الأنثروبولوجيا الهنود فيما مضى ارتفاع معدلات الانتحار بين أبناء بعض القبائل في المناطق الجبلية المنعزلة،⁴³ ولكنَّ ما كان يحدث في ذلك الوقت بين المجتمعات الزراعية المستقرة كان أمرًا غير مسبوق؛ ففيما بين عام ١٩٩٥ وعام ٢٠٠٥ وقعت عشرة آلاف حالة انتحار على الأقل بين المزارعين، في ولايات متفرقة كأندرا براديش وراجستان. عادةً كان أرباب المنازل من الذكور هم من يقتلون أنفسهم، بتناول المبيدات الحشرية في أغلب الأحيان، وبشنق أو صق أنفسهم بالكهرباء في أحيان أخرى. في كثير من الحالات، كانوا يتخذون تلك الخطوة المتطرفة بسبب عجزهم عن دفع الديون المتراكمة عليهم على مر الأعوام، سواء كانت ديونًا لبنوك أو جمعيات تعاونية أو مُرابين. إلا أنَّ المديونية كانت أيضًا سمة متغلغلة في الحياة الريفية؛ فلم أصبحت تفضي إلى هذه النتيجة المأساوية بهذا التواتر؟ لم تظهر بعدُ دراسات منهجية تجيب عن هذا السؤال، ولكن ربما جاز القيام ببعض التكهُّنات المبدئية. مع وافر الاحترام لدوركايم، ربما كانت حالات الانتحار بين المزارعين مرتبطة بالمعدل السريع للتغير الاجتماعي في الهند المعاصرة؛ فالمجتمع الاستهلاكي الجديد — الذي ينقل التلفزيون صوره إلى القرى — يُعلي شأن النجاح كثيرًا فعلًا. لذا، عندما يفسد المحصول، أو لا يعطي محصولٌ جديد الغلة المنشودة منه، يصير شعور الإهانة الشخصية أشد بكثير مما كان يمكن أن يكون عليه في زمنٍ ماضٍ أكثر استقرارًا وأقل ولعًا بالنجاح والكسب.⁴⁴

٧

كان أحد أسباب الفقر المستمر هو أداء الحكومات السيئ فيما يتعلق بتوفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية؛ ففي عام ١٩٩١ — العام الذي بدأت فيه الإصلاحات — كان ٣٩٪ فحسب من نساء الهند و٦٤٪ فحسب من رجالها يمكنهم القراءة والكتابة. في هذا الصدد كانت الهند متخلِّفة ليس عن الدول الغربية المتقدمة

فحسب، وإنما عن بعض جيرانها الآسيويين أيضًا؛ فكانت سريلانكا قد وفّرت التعليم لنسبة ٨٩٪ من نساءها و٩٤٪ من رجالها، بينما كانت الأرقام المقابلة في الصين هي ٧٥٪ للنساء و٩٦٪ للرجال.

فمثلَّ العجز في توفير الهند المستقلة التعليم لجميع مواطنيها أو حتى معظمهم — الذي قد يعتبره البعض امتناعًا من جانبها — أكبرَ فشل لها.⁴⁵ إلا أنَّ الحكومة بدأت في التسعينيات مجموعة من البرامج الرامية إلى تعميم التعليم. أولاً: أنشأت الحكومة «برنامج التعليم الابتدائي الخاص بالمناطق»، الذي ركّز على ٢٥٠ منطقة يقل فيها مستوى إلمام الإناث بالقراءة والكتابة عن المتوسط الوطني. وبعد فترة قصيرة، حلَّ محله «برنامج التعليم للجميع». وزادت مخصصات التعليم الابتدائي من الأموال العامة، كما تدفق التمويل من جهات أجنبية مانحة أيضًا.

وحُثَّت الحكومة على اتّخاذ دور أكثر فاعلية بموجب أمر من المحكمة العليا لحكومات الولايات كافة بتوفير وجبات غداء مطهّوة في وقت الظهر في المدارس. كان كثير من الأطفال الذين يدخلون المدرسة الابتدائية يتركونها قبل الوصول إلى المرحلة الثانوية بكثير، ونسبة كبيرة من هؤلاء التلاميذ المتسربين كانوا فتيات، أخرجتهن أسرهن من المدرسة للمساعدة في الأعمال المنزلية كالتطهي والتنظيف وجمع الحطب. وفي تاميل نادو — أول ولاية أُدخلت فيها وجبات الغداء المدرسية — ساعد إدخال نظام الوجبات بدرجة كبيرة على زيادة معدل الالتحاق بالمدارس، وكان المرجو أن يشجع التوسُّع في تقديم تلك الوجبات على مستوى البلد كله الآباء على إرسال أطفالهم إلى المدرسة وإبقائهم فيها.⁴⁶

دخل عدد من المنظمات غير الحكومة المبتكرة مجال التعليم أيضًا في التسعينيات. إحدى تلك المنظمات — التي تركّز نشاطها في المناطق الأكثر فقرًا في أندرا براديش — تمكّنت من إلحاق جميع الأطفال في ٤٠٠ قرية بالمدارس، وأعدت دورة «تأهيلية» للأطفال الذين تأخروا في الالتحاق بالمدرسة (والذين كان معظمهم من الفتيات)؛ كانت تعطيهم فيها ستة أشهر من التدريب المكثّف قبل إلحاقهم بالمنهج النظامي. واتبعت منظمة غير حكومية أخرى أساليب مشابهة فيما بين سكان العشوائيات بأكبر مدينة في الهند: مومباي. افتتحت تلك المنظمة ٣ آلاف روضة أطفال لتعليم الأطفال بين عُمر الثالثة والخامسة القراءة والكتابة. وفي المناطق العشوائية المزدحمة، حيث كانت المساحات المتاحة قليلة جدًّا، استُخدِمَت جميع أنواع الأماكن كرياض أطفال؛ من ساحات المعابد وشُرفات المدارس والحدائق العامة وحتى مكاتب الأحزاب السياسية. ومن مرحلة الروضة كان الأطفال

يُرسَلون لاستكمال تعليمهم في المدارس البلدية النظامية. بحلول عام ١٩٩٨، كان ٥٥ ألف طفل قد مروا بهذه العملية، التي امتدَّ نطاق تطبيقها آنذاك ليشمل مدناً وبلدات أخرى في شمال الهند وغربها.⁴⁷

كان ثمة تفاوتات كبيرة في التنفيذ والفاعلية داخل منظومة التعليم بالولايات. فقد عانت المدارس في بيهار وأوتر براديش سوء الإدارة ونقص المرافق أو انعدامها؛ فلم يكن فيها سُبُورات ولا مقاعد ولا دورات مياه للفتيات. وكان المعلمون غير مهتمين — وارتفعت نسبة التغيب عن المدرسة — والآباء غير مباليين. من الولايات الأفضل أداءً كانت كيرالا وتاميل نادو في الجنوب وهيماجل براديش في الشمال. كان تطور التعليم في الأخيرة سريعاً وكذلك غير متوقع، فقد سيطرت عليها طائفة الراجبوت، التي جرى العرف على إبقاء نسائها في المنزل، وإضافةً إلى ذلك فهي ولاية جبلية، بها قرى صغيرة متناثرة على مسافات متباعدة؛ مما جعل إنشاء المدارس صعباً والوصول إليها أصعب. إلا أنَّ إدارة الولاية — تحت قيادة رئيس وزرائها النشط الدكتور واي إس برمار — تغلّبت على تلك العوائق الطبيعية والثقافية. فبعد اقتطاع ولاية هيماجل براديش من البنجاب في أواخر الستينيات، جعل برمار التعليم الابتدائي عنصراً محورياً في السياسة العامة. كان الإنفاق الحكومي على التعليم ضعيف المتوسط الوطني، ونسبة المعلمين إلى الأطفال أعلى بكثير من سائر أنحاء الهند. وسرعان ما أدرك الآباء مزايا إرسال أبنائهم وكذلك بناتهم إلى المدرسة. وعملت الأسر المعنيّة ومسئولو الإدارة القديرون على كفالة الحفاظ على المدارس في حالة جيدة وتوفير الحوافز اللائقة للمعلمين. وكانت النتائج مبهرة؛ ففي عام ١٩٦١، كانت ١١٪ فحسب من الفتيات متعلّقات، وبحلول عام ١٩٩٨ كانت النسبة قد قفزت إلى ٩٨٪.⁴⁸

على الرغم أنَّه لم يكن ثمة ولاية أخرى أداؤها مقارب تعليمياً لهيماجل براديش، فالبيانات تشير إلى أنَّ قطاع التعليم لم يعد خاملاً كما كان فيما مضى. بحلول نهايات التسعينيات، كانت نسبة المتعلّقات قد ارتفعت من ٣٩٪ إلى ٥٤٪، بينما ارتفعت تلك النسبة لدى الذكور من ٦٤٪ إلى ٧٦٪. ووراء هذه التغيرات في العدد، كُمنَ تغيرٌ جوهريٌّ في العقلية؛ ففي الماضي كان أولياء الأمور الفقراء يُؤثرون تشغيل أطفالهم على إرسالهم إلى المدرسة، والآن أصبحوا يرغبون في وضع أبنائهم في موضع يمكنهم من خلاله — بشيء من الحظ وحس المغامرة — الفرار من حياة قائمة على الأعمال الوضيعة إلى وظيفة في الاقتصاد الحديث. كتب التربوي فيمالا راماتشاندران عام ٢٠٠٤: «لم يسبق لكلفة الطلب

أن تبدو واعدةً إلى هذا الحد؛ فالأدلة الكاسحة الواردة من الدراسات التي أُجريت خلال الأعوام العشرة الأخيرة تظهر بوضوح أنَّ ثمة طلباً هائلاً على التعليم، على جميع المستويات وفي مختلف الفئات الاجتماعية. فحيثما تكفل الحكومة توافر مدرسة حسنة الأداء، يرتفع معدل الالتحاق بالتعليم.⁴⁹

في حين أنَّ التطورات الحادثة في مجال التعليم كانت مبعث تفاؤل حذر، ظلت آفاق قطاع الصحة قاتمة. كانت المستشفيات التي تملكها وتديرها الحكومة المركزية وحكومات الولايات في حالة يُرثى لها؛ كانت مزدحمة، يكثر فيها الفساد، وتفتقر إلى المرافق الأساسية والأطباء المؤهلين. وبدت الطبقة السياسية غير مبالية، بل إنَّ الإنفاق العام على الصحة كان في انحدار؛ فقد شكَّل ١,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٠، ولكن بحلول عام ١٩٩٩ كانت النسبة قد انخفضت إلى ٠,٩٪. وفي الوقت نفسه، حدث توسُّع هائل في الرعاية الصحية الخاصة، التي أصبح يُنسب إليها قرابة ٨٠٪ من إجمالي الإنفاق على الصحة بحلول عام ٢٠٠٢. إلا أنَّ ذلك النوع من الرعاية الصحية استهدف خدمة الطبقة المتوسطة المتنامية. في بعض المناطق كانت منظمات غير حكومية متفانية تخدم الفقراء، الذين كانوا في أغلب الأنحاء يُهمَلون، فيلجئون إلى ممارسي الطب الشعبي أو الدجالين في القرى لمعالجتهم.

ربما كان يجدر بنا هنا عرض بعض الإحصاءات في هذا الشأن. كان متوسط العمر المتوقع عام ٢٠٠١ أربعة وستين عاماً فحسب، وفي كثير من الولايات، ظل معدل وفيات المواليد مرتفعاً؛ ففي ميجالايا — على سبيل المثال — بلغ المعدل تسعاً وثمانين حالة وفاة لكل ألف مولود. وكان ٦٠٪ من حالات الجُذام في العالم (نحو ٥٠٠ ألف حالة) متركِّزاً في الهند، كما أنَّ خمسة عشر مليون هندي كانوا مصابين بالسل، وهو الرقم الذي كان يزيد مليونين كل عام. وأُضيف إلى تلك الأمراض القديمة مرض جديد: الإيدز؛ فبحلول عام ٢٠٠٤، كان ثمة أكثر من ٥ ملايين هندي مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية.⁵⁰ كتب مُراقِب مُحَنِّك يقول: «لقد كَفَّت الهند عن التفكير في الصحة العامة ودفعت الثمن غالياً».⁵¹

٨

لقد ارتقى التحرر الاقتصادي بحياة ملايين الهنود، لكنه لم يَمَسَّ ملايين أكثر. وإضافةً إلى ذلك فثمة هنود تأثروا سلباً بتحرير السوق وفتح الاقتصاد للعالم الخارجي.

ربما كان الأديفاسي (أهل القبائل الأصلية) الموجودون في وسط الهند يحتلون موقع الصدارة بين الفئات المتضررة من عملية التحرر الاقتصادي. كان الأديفاسي يعيشون في أكثر المناطق ثراءً بالموارد في الهند؛ فبها كانت أفضل الغابات، وأثمن المعادن، وأكثر الأنهار فيضاً. وعلى مرّ السنين، كانوا قد فقدوا كثيراً من هذه الموارد لصالح الدولة أو الأغراب عن أرضهم، واجتهدوا في محاولة الحفاظ على ما تبقى.

كان من الجهات المهمة التي استهدفتها النعرة القبلية إدارة الغابات، التي حظرت حصولهم على الأخشاب ومنتجات الغابات من غير الأخشاب؛ مثل: العسل والأعشاب، التي كانوا يجمعونها وبيعونها لكسب عيشهم. وفي ولاية ماديا براديش، كان الاتجار في أوراق التندو (التي تُستخدَم لعمل لفائف التبغ أو السجائر المحلية) مربحاً بصفة خاصة. كانت الحكومة قد سلّمت زمام تلك التجارة إلى متعهدين من القطاع الخاص، ولكنّ عملية الجمع الفعلي للأوراق كان يقوم بها أفراد من القبائل، وكان السعر الذي يتقاضونه نظيرها زهيداً، بلغ ثلاثين روبية لكل ٥ آلاف ورقة. وفي مطلع التسعينيات، طالب القبليون برفع سعرها، وعندما رُفِضَ مطلبهم، أوقفوا حركة المرور على الطرق السريعة الرئيسية في الولاية.⁵²

طبقاً لإحدى الدراسات، في حين أن الأديفاسي مثلوا ٨٪ من سكان البلد، فقد مثلوا ٤٠٪ من السكان الذين جرى تهجيرهم قسرياً بسبب السدود والمناجم ومصانع الصلب ومشروعات أخرى مماثلة.⁵³ وثقت دراسة أخرى كيف أن حالهم، فيما يتعلق بالحصول على الخدمات التعليمية والصحية، كان حتى أسوأ من الداليت. وأظهرت استقصاءات تقارن بين الطائفتين أنه بينما كان ٤١٪ من الداليت يعيشون تحت «خط الفقر» الرسمي، كانت النسبة الخاصة بالأديفاسي أقرب إلى ٥٠٪. بالمثل، بينما كانت نسبة المتعلمين الخاصة بالداليت منخفضة، وصلت إلى نحو ٣٠٪، فإن تلك الخاصة بالأديفاسي كانت أقل بمقدار ٦ نقاط مئوية. وفيما يتعلق بالمرافق الصحية العامة، كان بإمكان واحد من كل ستة من الداليت الذهاب للأطباء والعيادات، مقارنة بواحد من كل أربعة في حالة الأديفاسي. ٤٣٪ فقط من الأديفاسي كان بإمكانهم الحصول على مياه شرب نظيفة، مقارنة بـ ٦٤٪ من الداليت.⁵⁴

كان ثمة جماعات متباينة من النشطاء في مناطق الأديفاسي؛ بعضهم من الغانديين، وآخرون ماركسيون، وتضمنت القضايا التي تبناها الحق في الأراضي والغابات وتوفير المدارس والمستشفيات اللائقة. لا شك أنّ تلك الجماعات كانت هي الأكثر تعرّضاً للإهمال

من جانب الدولة الهندية، وكذلك للاستعلاء. فقد صنّف النظام الاستعماري مجموعة من المجتمعات القبلية باعتبارها «إجرامية»؛ حيث تمثلت جريمتهم في أنهم لا يعيشون في قَرْىٍ مستقرة، وإنما يتنقّلون من مكان لآخر بحثًا عن مصدر للكسب. بعد الاستقلال، أُزيلت تلك القبائل من ذلك التصنيف، ولكنها ظلت مضطهدة. فقد عُرِفَ عن الموظفين المُعَيَّنِينَ في المناطق القبلية ازدرائهم للأشخاص الذين يتقاضون راتبهم نظير خدمتهم. فتلك القبائل — التي اتسمت بالهدوء قبلاً — اتّجهت إلى الاحتجاج، تحت تأثير النشاط، وترتّب على ذلك نشوب سلسلة من الاشتباكات مع الشرطة.⁵⁵

تمثّل التأكيد الأشهر على وضع القبائل خلال تسعينيات القرن العشرين في حركة «أنقذوا نرمادا». لم تكن زعيمة الحركة — ميدها بتكار — نفسها من أبناء القبائل، وإنما كانت إخصائية اجتماعية تربّت وتحوّلت إلى الراديكالية في بومباي. كانت تلك الحركة تستهدف وقف بناء سد ضخم على نهر نرمادا كان من شأنه أن يُشرد نحو ٢٠٠ ألف شخص، معظمهم من الأديفاسي في الأصل. فنظّمت بتكار أبناء القبائل في سلسلة من المسيرات العامرة بالألوان إلى موقع السد في جوجارات، وإلى مدينة بوبال (عاصمة ماديا براديش، الولاية التي كان معظم الأفراد المهجّرين ينتمون إليها)، وإلى عاصمة البلاد — دلهي — لطلب العدالة من حكومة الهند. وأقدمت زعيمة الحركة نفسها على الصوم عن الطعام لفترة طويلة عدة مرات بغية جذب الانتباه إلى معاناة جماعتها.⁵⁶

لم يفلح كفاح بتكار في وقف بناء ذلك السد بعينه، ولكنه جذب الانتباه على نطاق واسع بالفعل إلى سجلّ الحكومة المخزي في إعادة توطين الملايين الذين يُهجّرون من منازلهم بسبب المشروعات التنموية. إلّا أنّ الاعتراف الرسمي بمعاناة الأديفاسي طويلة الأمد جاء عبر إنشاء ولايتين جديدتين داخل الاتحاد عام ٢٠٠٠؛ هما: جهارخاند وماديا براديش، حيث اقتطعت الأولى من المناطق القبلية في بيهار، بينما اقتطعت الثانية من المناطق القبلية في تشاتيسجار. وشكّلت أيضًا ولاية أوتّراخند، من المناطق الجبلية في أوتّرا براديش، الغنية أيضًا بالموارد الطبيعية المُعرّضة لاستغلال قلة من أصحاب المصالح ذوي النفوذ.

كانت أوريسا إحدى الولايات التي بها عدد كبير من القبليين. وهي كانت تنقسم إلى منطقة ساحلية، تسيطر عليها الطوائف الهندوسية العليا، وسلاسل جبلية في الداخل، تعيش فيها مجتمعات متنوعة من الأديفاسي. يمثل الهندوس أغلبية في الولاية ككل، ويتركز في أيديهم معظم السلطة السياسية والإدارية. وفي عام ١٩٩٩، تغلّبت أوريسا — إن جاز

التعبير — على بيهار لتصبح الولاية الأكثر فقرًا في الهند. والقبائل التي تقطن المرتفعات هي الأكثر فقرًا وعُرضةً للاستضعاف بين سكان أوريسا؛ فسواء من حيث الأرض أو الدخل أو المرافق الصحية أو نسبة المتعلمين، كانوا متأخرين عن بقية الولاية كلها. القبائل تعتمد بدرجة كبيرة على الأمطار الموسمية وعلى الغابات لبقائها، ومع زوال الغابات، وشُحَّ الأمطار أحيانًا، ازداد انغماسهم في مستنقع الفقر، كما كان يتبيّن بصفة دورية في حالات الموت جوعًا.⁵⁷

تكمّن ثروة تلك المرتفعات في باطن الأرض بالأساس؛ فأوريسا تمتلك ٧٠٪ من احتياطات البوكسيت في البلاد، كما تتمتع بمخزون وفير من رواسب خام الحديد. يتركّز هذان المعدنان في منطقتي راياجادا وكورابوت القَبِيلَتَيْن. في الماضي، كانت شركات هندية من القطاع العام هي التي تتولّى استخراج هذين المعدنين الخامين، ولكن في التسعينيات حلت الشركات الخاصة محلها، سواء المحلية أو الأجنبية. ووقعت حكومة الولاية سلسلة من العقود، قدّمت بموجبها الأرض بأسعار جذابة للشركات التي ترغب في التنقيب عن المعادن في تلك الجبال.⁵⁸

طرح ائتلاف أُنْكَال ألومينا — الائتلاف الذي ضم شركة كندية وأخرى نرويجية إلى مجموعة أديتيا بيرلا — أحد المشروعات الأكثر طموحًا. وجّه هذا الائتلاف أنظاره إلى جبال بابليمانى في قسم كاشيبور بمنطقة راياجادا، الذي حوت أرضه في باطنها ٢٠٠ مليون طن من رواسب البوكسيت. تمثّل المقترح في التنقيب عن خام هذا المعدن ونقله إلى معمل تنقية حديث الإنشاء، لكي يعالج المادة الخام ويُصدّر المنتج المنقّى إلى الخارج.

كانت بعض الأراضي التي ستُستخدَم في تلك العمليات مملوكة للحكومة، ولكن القبائل كانت تزرع نحو ٣ آلاف فدان منها، فلم ترَ في ذلك المشروع نفعًا، الذي كان سينتزع منهم أراضيهم دون إعطائهم شيئًا في المقابل. التقى وفد من النشطاء القبليين برئيس وزراء الولاية وطلبوه بإلغاء التعاقد، فرفضَ طلبهم. وفي المقابل، أرسلت الحكومة فريقًا لاستطلاع حالة الأراضي تمهيدًا لمصادرتها. وعلى مدار الأعوام القليلة التالية جرّب أهل القبائل استراتيجيات متنوعة لوقف إطلاق المشروع؛ فحُظِر على موظفي أُنْكَال ألومينا دخول القرى، وسُدَّت الطرق، ونُظِّمَت مسيرات للتوعية بالأضرار البيئية والاجتماعية التي من شأنها أن تنشأ عن التعدين. وعندما أنشأت الشركة نموذجًا لنوع المساكن التي تنوي نقل أهل القبائل إليها، ما كان من المستفيدين المستقبليين إلا أن هدموا النموذج.⁵⁹

إلا أنَّ الإدارة كانت عازمة على المضيَّ قدماً في المشروع؛ إذ اعتبرته مصدر دخل كبير لخزانة الدولة، وهو العائد الذي نُويَّ أن يؤول بعضه للأحزاب ولجيوب الساسة أيضاً؛ ففي مارس ١٩٩٩، ذهب مجموعة من مختصي العلوم الاجتماعية من دلهي في زيارة إلى راياجادا وكتبوا تقريراً حذَّروا فيه حكومة أوريسا من أنَّه «إذا لم تُعالج مشاعر السخط الشعبي فيما بين القبائل المحلية بشأن مصادرة الأراضي معالجةً سليمة فربما تتحول هذه المنطقة المسالمة إلى مرتع لنشاط الناكسل [الماويين]».⁶⁰ وبعد مرور عام ونصف العام، جاء الصحفي داريل ديمونتي من مومباي لدراسة الوضع. وجد القبائل قاطعةً في معارضتها، وأخبروه أنَّ المناجم سوف «تدمر النظام البيئي في هضبة بابليمانى». وقال أحد زعماء الأديفاسي إنهم سيمنعون جميع أنواع المركبات من دخول المنطقة. وقال في إصرار: «نحن مستعدون للعواقب كافة». وأردف: «عند نشوب حريق، يجب على الجميع التهيؤ لأن تحرقهم النار». وأشار ديمونتي إلى أنَّ الحكومة عازمة بالقدر ذاته على الدفع بالمشروع حتى اكتماله، وقال: «على مدار الأعوام الخمسة الماضية، كانت إدارة المنطقة — بالتعاون مع الشرطة ورجال السياسة — تكاد تقوم مقام طليعة الجيش بالنسبة إلى الشركات».⁶¹

نشب الحريق بعد شهرين، وكان أهل القبائل هم من احترقوا بناره؛ ففي يوم ١٥ ديسمبر، نظمَّ حزب بيجو جاناتا دال الحاكم مؤتمراً في المنطقة، لكسب تأييد أهلها للمشروع؛ فرفض القرويون الغاضبون السماح للحكومة بعقد المؤتمر، فجاءت ثلاث فصائل من الشرطة لتفريق المتظاهرين، ولكن مجموعة من النساء تصدَّت لها، فعندما هجمت الشرطة بالعصي، جاء الرجال لمساعدة النساء، وفي مرحلة ما فتحت الشرطة النار، لتقتل ثلاثة من أبناء القبائل. وكان من بين أول من أهربوا عن تضامنهم معهم الثوريون الماويون.⁶²

لا جدال في أن الهند لطالما اتسمت بتفاوتات حادة. كانت بعض المناطق وبعض الفئات الاجتماعية أفقر من غيرها بصورة ملحوظة، إلا أنَّ الإصلاحات الموجهة نحو السوق في التسعينيات نزعت إلى إبراز تلك التفاوتات. كان معدل نمو الولايات الأكثر فقراً هو الأبطأ خلال ذلك العقد، بينما نمت الولايات التي كانت أفضل حالاً بالفعل بمعدل أسرع. فخلال التسعينيات، سجَّلت بيهار معدل نمو سنوياً قدره ٢,٦٩٪، بينما كانت النسبة المقابلة في

أوتّر براديش هي ٣,٥٨٪ و ٣,٢٥٪ في أوريسا. وفي المقابل، بلغ معدل النمو في جوجارات ٩,٥٧٪، و ٨,٠١٪ في مهاراشترا، و ٦,٢٢٪ في تاميل نادو. بصفة عامة، كانت الولايات حسنة الأداء في جنوب البلاد وغربها، بينما كانت الولايات متوسطة الأداء في الشمال والشرق، واحتلت ولايتا بيهار وأوتّر براديش ذواتا الكثافة السكانية بالغة الارتفاع قاعدة الهرم؛ ففي عام ١٩٩٣، كانت هاتان الولايتان تحتكمان على ٤١,٧٪ من فقراء الهند، وعلى ٤٢,٥٪ منهم عام ٢٠٠٠.⁶³

بدا أنَّ الأداء الاقتصادي يعتمد اعتمادًا حاسمًا على الملكات الأصلية من رأس مال بشري وبنية تحتية مادية. فالولايات التي كانت تتمتع بمدارس ومستشفيات أفضل، ومن ثم قوة عاملة أكثر مهارة وصحة، كانت عادةً هي الولايات التي تتمتع أيضًا بطرق أفضل وطاقات كهربائية أكثر كفاءة وإدارات أقل فسادًا.⁶⁴ وبطبيعة الحال، كانت تلك الأماكن هي التي تجتذب الاستثمار والمستثمرين؛ ففي عهد ما قبل الإصلاح، كانت الحكومة المركزية كثيرًا ما تختار إقامة الصناعات في المناطق التي تُعتبر «متخلفة». إلا أنَّ رواد الأعمال الخاصة لم يتقيّدوا بالتزام من هذا القبيل، فقد كانوا يوجهون أنظارهم إلى المناطق التي يمكن أن يحققوا فيها أعلى عائد على رؤوس أموالهم. وتمثلت تلك المناطق في الولايات الجنوبية والغربية، التي تلقت دفعة إضافية إلى الأمام نتيجة لذلك.

على الرغم من ذلك، فحتى أكثر الولايات ازدهارًا لم ينعم فيها سكان الولاية كافة بالازدهار. تزعمت عاصمتا ولايتي كارناتاكا وأندرا براديش — بنجالور في الأولى وحيدر أباد في الثانية — طفرة البرمجيات، إلا أنَّ ظهيريها الخلفي نفسه تخلف عنهما كثيرًا؛ ففيما بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٠، نما متوسط الإنفاق الاستهلاكي للفرد في ريف كارناتاكا بمعدل ٩,٥٪ سنويًا، بينما نما في حضر كارناتاكا بمعدل ٢٦,٥٪، وكانت النسبة المقابلة في أندرا براديش هي ٢,٨٪ (في الريف) و ١٨,٥٪ (في الحضر). وبالنظر إلى الهند قاطبة، نجد أن الإنفاق نما بمعدل ٨,٧٪ في الريف، ولكن ذلك المعدل بلغ ١٦,٦٪ في المدن.⁶⁵ وكما علّق الاقتصادي تي إن سرينيفاسان في ٢٠٠٠، فإن تلك التفاوتات الشاسعة معناها أنه «إذا كان المرء فقيرًا في الهند»، فإنّ:

سيصير من الأرجح أن يعيش في المناطق الريفية، وأن يكون عضوًا في الطوائف الاجتماعية أو القبائل المُجْدَوْلَة أو غيرها من الفئات المضطّهدة اجتماعيًا، وأن يعاني سوء التغذية والمرض وضعف الصحة، وأن يكون أميًا أو تعليمه ضعيف المستوى ومهاراته متدنية، ويصير من الأرجح أن يعيش في ولايات معينة

(مثل ... بيهار وماديا براديش وراجستان وأوتر براديش وكذلك أوريسا) دون غيرها.⁶⁶

فالازدهار كان قائماً جنباً إلى جنب مع البؤس بالفعل، وكذلك تطوّر التكنولوجيا كان قائماً جنباً إلى جنب مع تدهور البشر. وقد قدّمت محادثة جرت بين رئيس الوزراء الهندي وقرويين في أوريسا في سبتمبر ٢٠٠١ تصويراً كاشفاً لتناقضات الحياة في الهند. فمن بيته في نيودلهي، تحدّث أتل بهاري فجبائي عبر الأقمار الصناعية إلى أبناء القبائل في كاشيبور، الذين مات ذووهم من جرّاء أكل بذور المانجو لأنّ محاصيلهم تلفت؛ فقال رئيس حكومة استطاعت التحدّث إلى مواطنيها عبر الهاتف المرئي، لكنها عجزت عن إمدادهم بغذاء صحي: «إنه لأمر مؤسف للغاية أن يموت أشخاص في عالم اليوم من جراء تناول طعام مُسمّم.»⁶⁷

١٠

في عام ٢٠٠٤، تحوّل الاقتصاد الهندي إلى موضوع نقاش في الانتخابات الرئاسية الأمريكية. كان ذلك حدثاً غير مسبوق، والأكثر إثارةً للدهشة هو أنّ موضوع المناقشة لم يكن فقر الهنود بل ثراءهم؛ فخلال عدة خطب انتخابية، عمل المرشح الديمقراطي جون كيري على تأجيج المخاوف من أن يزداد إرسال الوظائف الأمريكية شرقاً عبر البحار إنّ أعيد انتخاب الرئيس بوش. ووعّد كيري بأنّه في حالة انتخابه، سيعيد فرض نظام جمائي لإنقاذ الوظائف الأمريكية من «براشن بنجالور». وكانت تلك أيضاً سابقة؛ حيث كانت تلك أول مرة يخصُّ بها مرشح رئاسي مدينة هندية بالذكر باعتبارها خطراً يهدد المصالح الأمريكية.

كان ثمة ساسة أمريكيون آخرون انخرطوا في تلك الممارسة قبل كيري؛ ففي عام ٢٠٠٢، ترشّح مبرمج كمبيوتر من فلوريدا للكونجرس ببرنامج مكوّن من نقطة واحدة: إنهاء «التعهيد». وفي العام نفسه، طرحت عضوة في مجلس شيوخ نيوجيرسي مشروع قانون لحظر تعهيد عقود الولاية إلى شركات أجنبية، شاكياً — مثل نظيرها في فلوريدا — شركات الكمبيوتر الهندية بالأساس ومتخصصيها. لقد أبدى هؤلاء السياسيون تعاطفاً إزاء «المبرمج الحانق»، وإزاء الأمريكيين الذين فقدوا وظائفهم للهنود وأرادوا استعادتها.⁶⁸ في ديسمبر ٢٠٠٣، نشرت مجلة «بيزنس ويك» المهمة قصة غلاف بعنوان «صعود الهند»، ذكرت فيها أنّ بنجالور أصبح فيها الآن مهندسو تكنولوجيا المعلومات أكثر مما في

وادي السيليكون بأكمله. وأضافت أنهم كانوا يعملون لحساب عملاء أمريكيين بالأساس؛ من شركات عملاقة مثل جنرال إلكتريك رغبت في حل مشكلات هندسية معقدة، وكذلك مزارعين في كانساس لا يرغبون إلا في إعداد إقراهم الضريبي. علّقت المجلة على أن «هذه الانطلاقة التكنولوجية رائعة للهند، ولكنها مخيفة للأمريكيين». فالعمال المحليون الذين يُستَغْنَى عنهم بإحلال أجنب محلهم سيتعرضون إلى «تغيّر عاصف»؛ فقلة منهم هي التي ستمكّن يومًا من الحصول على وظيفة براتب جيد كالوظيفة التي فقدوها لتوهم. وأضافت: «لا عجب في أن الهند كانت مركزًا لعاصفة تختمر في الولايات المتحدة الأمريكية». كانت المجالس التشريعية للولايات تحت ضغط المطالبة بحظر التعهيد، وبعضها رضح، مثل: إنديانا، التي فسخت العقود المُبرّمة مع شركات هندية.⁶⁹

يكتب بعض المعلّقين على نهضة الهند الاقتصادية بنبرة مذعورة، وآخرون بنبرة إعجاب؛ ففي أبريل ٢٠٠٤، علّمت مجلة «نيوزويك» قراءها بأن الهند لم تعد بلدًا فقيرًا جاهلاً من بلدان العالم الثالث، وإنما أضحت «بيئة مواتية للنشاط التجاري»، بل «شريكًا جديرًا بالاستثمار» للأمريكيين والشركات الأمريكية.⁷⁰

توالى التنبؤات بسرعة وكثرة بأنّ الهنود سوف يستولون على وظائف الأمريكيين والأوروبيين، وأنّ الهند — إلى جانب الصين — ستصبحان القوتين العظميين العالميتين خلال القرن الحادي والعشرين. وسواءً كانت تلك التنبؤات نابعة من الخوف وجنون الارتياح، أم من الدهشة والإعجاب، فلا بد من اعتبار صدورها من الأساس معجزة؛ فطوال معظم تاريخ الهند كدولة مستقلة، كانت تسمع حديثًا مغايرًا لذلك تمامًا. فبعد كل واقعة شغب طائفي، كان يُقال إنّ الهند ستتفكك أجزاءً متفرقة، وكلما شحّت الأمطار الموسمية، تردّدت النبوءات بحدوث قحط ومجاعات جماعية، وعقب وفاة زعيم كبير أو مقتله، كانت تسود نبوءات بأنّ الهند ستتخلى عن الديمقراطية وتصبح دكتاتورية.

نشأت تلك التنبؤات المبكرة أيضًا عن دوافع متنوعة؛ فكان بعضها صنعة القلق، والبعض الآخر صنعة الشفقة أو الازدراء. وقد بثّت في نفوس الهنود المثقفين مشاعر الغضب والحرَج. إلا أنّ تلك النبوءات الأحدث أفضت إلى مدّ متنام من الزهو. نشرت الصحف والمجلات الهندية قصصًا بعنوان «أبطال العالم» و«الطريق إلى الصدارة». وأبدى أحد الكُتاب الصحفيين في دلهي يقينًا أكيدًا من أنّ الهند في سبيلها إلى أن تصبح عملاقًا عالميًا، حتى إنه أعرب عن تحوُّفه من أن تكرر أخطاء سابقتها؛ ففي حين أنّ الغرب في ذروة مجده استغل المستعمرات بلا رحمة، حثّ «الشركات الهندية على إقامة علاقات ود

وصداقة مع البلدان الأخرى». وقال إنَّ المهم هو «التأكُّد من عدم النظر إلى الهند على أنَّها قوة إمبريالية قاسية في عالم الغد». إلا أنَّ تحوُّل الهند إلى قوة إمبريالية فعلاً عما قريب اعتُبرَ مسألة مفروغاً منها.⁷¹

كانت تلك التوقعات الأقدم لسقوط الهند مبالغاً فيها بدرجة هائلة. لقد أتاح الدستور الذي صاغه مؤسسو الدولة الهندية للتنوع الثقافي الازدهار في محيط دولة قومية (وديمقراطية) واحدة. إلا أنَّ الاحتفال بتحول الهند الوشيك لقوة عظمى كان أمراً سابقاً لأوانه أيضاً. فعلى الرغم من النجاحات الظاهرة للاقتصاد الجديد، فكان لا يزال ثمة شرائح كبيرة تعاني الفقر والحرمان، ولا يمكن معالجة هذه الاختلالات إلا بتدخل حازم من جانب الدولة، والدولة في نحو عام ٢٠٠٠ متآكلة وفاسدة إلى حد يمنحها من التصرف بقدر كبير من الحزم. فقد كانت رؤية الهند على أنَّها في سبيلها إلى الضياع سريعاً خاطئة، وكذلك الحال بالنسبة للرؤية الحالية لها باعتبارها ستتخذ عما قريب مقعداً بين صفوة دول الأرض.

١١

في أكتوبر ١٩٩٩، انتهت تجربة باكستان القصيرة مع الديمقراطية البرلمانية. عُزلَ رئيس الوزراء نواز شريف من منصبه إثر انقلاب بقيادة رئيس أركان الجيش برويز مُشَرَّف. لم تَرُق تلك التطورات للهند؛ إذ كان ثمة اعتقاد سائد بأنَّ العقل المدبر وراء عملية كارجيل في وقت سابق من ذلك العام هو مشرَّف.

في مارس من عام ٢٠٠٠ زار الرئيس كلينتون جنوب آسيا. ففضى خمسة أيام في الهند وخمس ساعات في باكستان، في تنافٍ تاريخي مع الانحياز الأمريكي التقليدي للبلد الأصغر. كان ذلك اعترافاً منه بتنامي قوة الهند الاقتصادية، وتعقيباً كذلك على ارتداد باكستان إلى الحكم العسكري.

أثناء الحرب الباردة أبدت الولايات المتحدة الأمريكية ميلاً واضحاً إزاء باكستان. وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي، تحولت إزاء موقف متعادل بين الهند وباكستان. وكانت زيارة كلينتون تشير إلى أن أمريكا قد بدأت تبدي في واقع الأمر تفضيلاً للهند. وكانت الأسباب التي تقف وراء ذلك اقتصادية بالأساس؛ فهي نابعة من الشعور بأنَّها كانت سوقاً كبيرة للبضائع الأمريكية. ففي عام ١٩٩٠، كان حجم التبادل التجاري بين الهند والولايات المتحدة الأمريكية قدره ٥,٣ مليارات دولار أمريكي، وبحلول ذلك الوقت، كان

ذلك الرقم قد وصل إلى ثلاثة أمثاله تقريباً. وبالتالي، بينما مالت واشنطن على مدار عقود طويلة من الزمان إلى معاملة الهند على أنها «بيدق غير ذي شأن» في الحرب الباردة، فإنها بحلول نهاية القرن العشرين كانت قد أصبحت «حليفاً طبيعياً».⁷²

وفي اليوم التالي لوصول كلينتون إلى نيودلهي، هجم إرهابيون مرتدون الزي العسكري الهندي على قرية تشنيسنجبورا في كشمير، حيث أخرجوا رجالاً سيخ من منازلهم وأردوهم قتلى؛ ففي قرية تحوي ٣٠٠ مسكن، «كل بيت تقريباً ... فقد قريباً أو جاراً أو صديقاً». وتفاقت المأساة بإطلاق قوات الأمن الرصاص على خمسة رجال بزعم ارتكابهم الجريمة ثم ظهرت براءتهم فيما بعد.⁷³

الأرجح أن القتل في تشنيسنجبورا كانوا يعملون لحسابهم الخاص دون دعم من الحكومة الباكستانية. إلا أنه لم يكن ثمة شك يُذكر في أن قضية كشمير ظلت سبباً عميقاً للفرقة بين الدولتين. وكان الرئيس مشرف يُردّد مذكراً بصفة دورية التزام باكستان الباقي تجاه «معركة تحرير» الكشميريين، فكان رئيس الوزراء الهندي يوبخ نظيره الباكستاني لتشبّثه «بنظرية الدولتين الخبيثة التي جلبت التقسيم».⁷⁴

لم يكن أي من البلدين على استعداد للقبول بموقف البلد الآخر فيما يتعلق بكشمير، إلا أن الحوار بينهما استؤنف، ربما بدافع الحاجة إلى التصرف كقوتين نوويتين مسئولتين في نظر العالم؛ ففي يوليو ٢٠٠١ زار الرئيس مشرف أجرا بناءً على دعوة الحكومة الهندية، وأعدت له ولزوجته الإقامة في فندق فاخر يطل على تاج محل. تبادل الجنرال وفجبايي أطراف الحديث ساعات طويلة، بصحبة مساعديهما وعلى انفراد. إلا أن المشاورات انتهت دون التوصل إلى نتيجة حاسمة، حيث جاءت مسودة البيان الرسمي غير مرضية للطرفين؛ حيث كانت الهند ترغب في تأكيد أكبر على مسألة الإرهاب العابر للحدود، بينما طالبت باكستان باعتراف أكثر صراحة بالتطلّعات الديمقراطية لشعب كشمير.

أثناء وجود الجنرال مشرف في أجرا، نفّذ الإرهابيون عملية أخرى في وادي كشمير، قُتل فيها ثمانون شخصاً على الأقل في اثني عشر هجوماً منفصلاً. كان ذلك قد بدأ يصير نمطاً متكرراً؛ فمتى أتت شخصيات مهمة لزيارة نيودلهي، تصاعد العنف في كشمير. فعندما جاء وزير الخارجية الأمريكي كولن باول في أكتوبر ٢٠٠١، شنّ الإرهابيون هجوماً بالقنابل اليدوية على مجلس ولاية جامو وكشمير. وبعد مرور شهرين، نفّذوا عملية أكثر جرأة؛ فقد اقتحم أربعة انتحاريون مبنى البرلمان الهندي بسيارة وحاولوا تفجيره، ولكن الشرطة قتلتهم، وأعلنت فيما بعد أنهم باكستانيون.⁷⁵

مثل مبنى المجلس التشريعي في سريناجار رمزًا لوحدة الولاية مع الهند. بينما مثل مبنى البرلمان في نيودلهي رمز الديمقراطية الهندية ذاتها. فبين جدرانها كان يلتقي الساسة المنتخبون الذين يمثلون مليار شخص. فكان الهجوم على هذين المكانين نهايةً للحوار الدبلوماسي. واتهمت الهند باكستان بتحريض الإرهابيين، وناشدت الحكومة الأمريكية كبح جماح حليفها القديم. وأضافت الهند أنها تعاطفت مع الولايات المتحدة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وأن ما يزيد تعاطفها إخلاصًا هو أنها طالما كانت ضحية العنف الإرهابي.

في ربيع عام ٢٠٠٢ ازدادت وتيرة المواجهات بين القوات الهندية والقوات الباكستانية. ومع تبدل الربيع صيفًا، وتضاعف حشد القوات على الجانبين، عادت مخاوف عام ١٩٩٨ إلى الظهور؛ فهل سيُقدّر لشبه القارة الهندية أن تشهد أول مواجهة نووية؟ رأت مجلة نيبالية شهرية محترمة أن المنطقة «تقف على أعتاب الحرب مرة أخرى»، بينما كان أحد المحللين الأمريكيين البارزين على قناة بأن «الأزمة الواقعة بين الهند وباكستان هي المواجهة الأخطر منذ إبحار السفن السوفييتية لكسر الحصار البحري الأمريكي لكوبا عام ١٩٦٢».⁷⁶

في النهاية اجتنبت الحرب، وإن كان المحتمل أنها لم تكن في الحسبان من الأساس. وداخل الهند، تحول الانتباه صوب انتخابات المجلس التشريعي المقبلة في كشمير. فقد كان لتلك الولاية — كما أعربت صحيفة في دلهي صراحةً — «بإحاطة طويلة في تزوير الانتخابات»، مع كون انتخابات عام ١٩٧٧ استثناءً القاعدة.⁷⁷ في الماضي كانت اللجنة الانتخابية — في كشمير على أي حال — «تظهر دائمًا مصاحبة لقوات الأمن وموظفي حكومة الولاية ذوي الانتماءات الحزبية؛ ومن ثم تبدو متعاونة معهم». ولكنها حاولت جاهدة تحسين سمعتها هذه المرة؛ فقد أمر رئيس اللجنة الانتخابية بإجراء مراجعة كاملة لقائمة الناخبين، التي لم تتغير منذ عام ١٩٨٨. فأفرز استطلاع مُستفيض لكافة المنازل قائمة جديدة شاملة، غطت ٣٥٠ ألف صفحة بالكتابة الأردية الأنيقة رغم صعوبة طباعتها. بعد ذلك وُزعت نسخ من القوائم الانتخابية على الأحزاب كافة، وعُرضت في المدارس والمستشفيات والمصالح الحكومية في جميع أنحاء الولاية. ولمزيد من الاحتياط، تم استيراد ٨ آلاف ماكينة للتصويت الإلكتروني، بهدف منع التزوير.⁷⁸

عُقدت انتخابات مجلس الولاية في سبتمبر ٢٠٠٢. كانت العناصر المسلحة قد اغتالت أحد الشخصيات المعتدلة البارزة قبيل الانتخابات مباشرة وحثت الناس على مقاطعة

الانتخابات. ولكن على الرغم من هذه التهديدات، بلغت نسبة الإقبال ٤٨٪ من الناخبين المؤهلين للتصويت، وهي نسبة أقل قليلاً من النسبة المعتادة في أنحاء أخرى من الهند، ولكنها أكثر بكثير مما كان متوقعاً. وحضر مراقبون دوليون لتأكيد نزاهة الانتخابات. فكانت نتيجة التصويت ابتعاد حزب المؤتمر الوطني الكشميري عن السلطة، وفوز تحالف مكون من حزب المؤتمر والحزب الديمقراطي الشعبي. وكتب متابعان قديمان للشئون السياسية بالولاية أنَّ انتخابات عام ٢٠٠٢ يمكن «اعتبارها انقلاً على انتخابات مجلس ١٩٨٧ التي حفزت بتضييقها الحيز الديمقراطي ظهور السياسات الانفصالية ... هذه الانتخابات أحدثت تغييراً في النظام من خلال حكم الشعب. ومن هذا المنطلق سيكون لها دور محوري في الوصل بين الشعب والحكومة».⁷⁹ وأعرب رئيس وزراء الولاية الجديد — مفتي محمد سعيد — عن هذه المشاعر بوضوح أكبر، قائلاً: «هذه أول مرة منذ عام ١٩٥٣ تكتسب فيها الهند مشروعية في نظر الشعب الكشميري».⁸⁰

١٢

بعد انهيار مسجد بابري في ديسمبر ١٩٩٢، كانت العناصر الراديكالية الهندوسية تأمل في بناء معبد مهيب في مكانه. فكلف مهندسون معماريون بتصميم صرح رخامي، واستُعين بحرفيين لقطع الأحجار وصقلها. إلا أن الموقع نفسه ظل في عهدة الدولة. ورُفعت قضايا أمام كل من المحكمة العليا في الله أباد ومحكمة الهند العليا، لحسم مسألة ما إذا كان قد سبق وجود معبد للإله رام في هذه البقعة من قبل، وما إذا كان للمجلس الهندوسي العالمي حق قانوني (كما زعم) في الأرض المحيطة بالمسجد القديم. أُجريت محاولات أيضاً للعثور على حل خارج نطاق المحاكم؛ فالتقى كاهن كانتشي قوي التأثير بلجنة عمل مسجد بابري، وحثها على تسليم ذلك المكان في مقابل عدم مطالبة المسلمين بأي شيء آخر.

ظل حزب بهاراتيا جاناتا ملتزماً بتشديد معبد في أيوديا، وعندما جاء الحزب إلى السلطة عام ١٩٩٨، قال إنه سوف يسعى إلى التوصل إلى وفاق وطني في هذا الشأن، وإنه في حالة عجزه سوف يسن تشريعاً يتيح تشييد المعبد. وقال رئيس الوزراء أتل بهاري فجبايي: «راما يحتل مكانة جليلة في الثقافة الهندية»، وزعم أنَّ «البلد كله يريد معبداً للإله راما في أيوديا» وأنَّ المسألة هي «كيف وأين يمكن بناؤه».⁸¹

إلا أنه في الموقع نفسه، ظل الحال على ما هو عليه، فقد أطالت المحكمتان النظر في المسألة، ولم يُتمكَّن من الوصول إلى تسوية خارجهما. وفي تلك الأثناء، نظَّم المجلس

الهندوسي العالمي جولات في أيوديا للمتطوعين من جميع أنحاء البلاد. وأقام أيضاً مراسم احتفالية دينية تمهيداً لبناء المعبد، أحد تلك المراسم — أُقيم في الأسبوع الأخير من فبراير ٢٠٠٢ — حضره مئات المتطوعين من ولاية جوجارات. وفي طريق عودتهم بالقطار إلى ديارهم، اشتبكوا مع بائعين مسلمين في محطة القطار ببلدة جودرا، فقد طلبوا من البائعين ترديد شعارات إجلالاً للإله رام، وعندما رفضوا شدّوا لحاهم. ذاع نبأ المشاجرة، وجاء شباب من الحي السكني المسلم المقابل للمحطة ليشاركوا في الشجار؛ فعاد المتطوعون أدراجهم إلى القطار، الذي بدأ يتحرك أثناء رشقه بالحجارة، إلا أنّ القطار توقف عند الضواحي المحيطة بالمحطة، عندما شبّ حريق في إحدى عرباته، ولقي ثمانية وخمسون شخصاً مصرعهم في الحريق.

كان لبلدة جودرا تاريخ طويل مع العنف الطائفي؛ إذ شهدت أعمال شغب خطيرة عام ١٩٤٩، ومرة أخرى عام ١٩٨١. فمن الواضح أنّ الهندوس والمسلمين فيها لم يكونا على وفاق دائم، وأنّ مشكلة أيوديا زادت علاقتهما توتراً، ولا جدال أيضاً في أنّ واقعة محطة القطار بدأت بمضايقة المتطوعين للبائعين المسلمين. أما ما لم يتضح حتى الآن فهو سبب الحريق الذي شبّ لاحقاً. زعم المجلس الهندوسي العالمي أنّه صنّعة يد جمهرة من المسلمين، بينما تشير أدلة المعمل الجنائي إلى أنّه نشأ داخل القطار، في الأرجح عند اشتعال النار في أسطوانة غاز أو موقد كيروسين بسبيل الخطأ.⁸²

سرعان ما ذاع في أنحاء جوجارات نبأ موت مجموعة من المتطوعين حرقاً في جودرا. تبع ذلك موجة من العنف الانتقامي، بلغ أكثر درجاته شدة وترويعاً في مدينتي أحمد آباد وبارودا. فهاتان المدينتان — اللتان اشتهرتا يوماً برجال الصناعة الخيّرين والمتقنين التقدّمين، واللّتان كانتا يوماً مركزين للابتكار التقني والتميّز الفني — عايشتا فترة تدهور اقتصادي مطوّلة، وصاحب ذلك التدهور تدهورٌ في العلاقات المجتمعية. فصار من النادر أن يشترك الهندوس والمسلمون معاً في العمل أو اللهو، وهو فصل تجسّد في الماضي القريب في صورة نوبات من العنف الطائفي.⁸³

كانت أعمال الشغب الأخيرة في بارودا وأحمد آباد غير مسبوقة في وحشيتها. هوجمت المتاجر والأعمال المملوكة للمسلمين، وأُحرقت المساجد، وخُرّبت السيارات، واغتُصبت النساء المسلمات، بينما قُتل الرجال، وأُشعلت النيران في جثثهم. في كثير من الأحيان كانت الجماهير الغاضبة تعمل تحت قيادة نشطاء من المجلس الهندوسي العالمي، بالتعاون مع الإدارة المحلية. وتضمنت أسلحتهم السيوف والأسلحة النارية والزجاجات الحارقة

وأسطوانات الغاز، وقد كان المخربون بحوزتهم قوائم للناخبين، أتاحت لهم تحديد أي المنازل مملوكة للمسلمين وأيها غير مملوك لهم. وأقام وزراء حكومة الولاية معسكرًا في حجرات مراقبة تابعة للشرطة، ليديروا منها العمليات، فقد تلقت الشرطة تعليمات بأن «تترك زمام الطرق لجماهير المجلس الهندوسي العالمي وبجرانج دال».⁸⁴

إلى جانب بارودا وأحمد آباد، وصل العنف أيضًا إلى بلدات وتجمعات سكنية ريفية أصغر حجمًا؛ ففي منطقة ساباركانتا، طافت الجماهير الغاضبة أنحاء الريف في جرّارات وسيارات جيب، مستهدفةً ممتلكات المسلمين. وثمة سجل رقمي متاح لحصيلة أفعالهم، تمثل في الآتي: «٢١٦١ منزلًا، ١٤٦١ متجرًا، ٣٠٤ أعمال تجارية صغيرة، ... ٧١ مصنعًا، ٣٨ فندقًا، ٤٥ دار عبادة، ٢٤٠ مركبة، دُمّرت كليًا أو جزئيًا».⁸⁵ وما حدث في ساباركانتا سرى على مستوى الولاية ككل بصفة عامة. فقد أوضح المجلس الهندوسي العالمي رغبته في إشعار المسلمين بالعجز إضافةً إلى تشريدهم؛ ومن ثم، في أحمد آباد، بعدما خمدت نيران الشغب بأسابيع، ظل المسلمون يجدون صعوبة في الحصول على قروض من البنوك، وعلى الوقود والاتصالات الهاتفية، وفي إدخال أطفالهم المدارس. وقيل للمسلمين الذين فروا من قراهم إنهم سيكون عليهم إسقاط التُّهم التي وجَّهوها ضد مرتكبي أعمال الشغب إذا كانوا يرغبون في العودة، وأحيانًا كان أمانهم يصير مشروطًا باعتناقهم الهندوسية.⁸⁶

كان رئيس وزراء جوجارات وقت أحداث الشغب التي وقعت عام ٢٠٠٢ هو ناريندرا مودي، نصير الحركة القومية الهندوسية المتشدّد الذي تربّى في مدرسة راشتريا سوايامسيفاك سانج عديمة الرحمة. آنذاك برّر مودي العنف المرتكب ضد المسلمين بذكر واقعة احتراق عربة القطار في جودرا، التي أطلقت — حسبما قال — «سلسلة من الأفعال وردود الأفعال». والحقيقة أنّ ردود الأفعال كانت أعظم من الفعل الرئيسي عدة مرات؛ فقد قُتل أكثر من ألف مسلم، وشُرّد ١٠٠ ألف على الأقل وأصبحوا يعيشون في مخيمات للاجئين في ظروف مثيرة للشفقة استرعت انتباه رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية نفسيهما.⁸⁷

يعني مصطلح «المذبحة المدبرة»: «المجزرة المعدة لها مسبقًا المرتكبة في حق جماعة عرقية بعينها». ووفقًا لهذا التعريف، على الرغم من اندلاع المئات من أعمال الشغب الدينية في الهند المستقلة، فلم تحدث بها سوى مذبحتين مدبرتين: المذبحة الموجهة ضد السيخ في دلهي عام ١٩٨٤، وتلك الموجهة ضد المسلمين في جنوب جوجارات عام ٢٠٠٢. وثمة أوجه تشابه لافتة للنظر بين الحالتين؛ فكلتاها بدأت استجابةً لواقعة عنف منفردة طائشة ارتكبتها — على نحو أو آخر — أعضاء في مجتمع الأقلية، وكلتاها تطوّرت لتأخذ صورة

انتقام مُعَمَّم على الأقليات ككل؛ فالسيخ الذين دُبِحوا لم يكن لهم صلة من قريب أو بعيد بالسيخ الذين اغتالوا السيدة غاندي، والمسلمون الذين قتلهم الجماهير الهندوسية الغاضبة كانوا أبرياء تمامًا من جريمة جودرا.

وفي الحاليتين، تمت المذبحة المدبرة نتيجة انهيار سيادة القانون طوعًا؛ فرئيس الوزراء في دلهي عام ١٩٨٤، ورئيس وزراء جوجارات عام ٢٠٠٢، أدليا بتصريحاتٍ عديمة الكياسة، بررت فعليًا جرائم القتل، وبلغ الأمر بالوزراء العاملين في حكومتيهما حدَّ معاونة المشاغبين وتوجيههم.

وجه الشبه الأخير هو الأكثر دلالة، وربما كان الأكثر كآبة أيضًا؛ فكلًا الحزبين، والزعيمين، جنيا في الانتخابات ثمار العنف الذي أباحاه وأشرفا عليه؛ فقد فاز حزب راجيف غاندي في الانتخابات العامة سنة ١٩٨٤ بهامش ربح كبير جدًّا. وفي ديسمبر ٢٠٠٢، أُعيد انتخاب ناريندرا مودي إلى منصب رئيس وزراء جوجارات بعد فوز حزبه بأغلبية الثلثين في انتخابات مجلس الولاية.⁸⁸

١٣

لدى زيارة رئيس الوزراء أنل بهاري فجبائي لجوجارات في أبريل ٢٠٠٢، أعلن عن برنامج لإعادة تأهيل ضحايا أحداث الشغب الأخيرة. وفي المؤتمر الصحفي الذي أقامه في أحمد آباد، قال لرئيس وزراء الولاية إن عليه من الآن فصاعدًا الاضطلاع بواجباته وعدم التمييز بين المواطنين بناءً على طائفاتهم أو جماعتهم.⁸⁹

انزعج رئيس الوزراء من التعامل السيئ من جانب حكومة جوجارات مع أعمال الشغب، والدعاية الدولية السلبية الناتجة عن ذلك. وأراد إزاحة مودي من منصبه بوصفه رئيسًا وزراء للولاية، لكن كبار رجال حزبه (ومن بينهم نائبه في رئاسة الوزراء، إل كيه أدفاني) ثنّوه عن ذلك، وحاججوا بأن الاعتراف العلني بهذا الفشل سيكلف الحزب غاليًا. لقد رُشح فجبائي لمنصب رئيس الوزراء من قبل حزب بهاراتيا جاناتا، لأسباب منها طول مدة خدمته في البرلمان (إن كان عضوًا به منذ ١٩٥٧)؛ ومنها أيضًا مهاراته الخطابية؛ ومنها أيضًا أنه كان يلقي قبولًا لدى حلفاء الحزب أكثر من أدفاني. وبمساعدة سكرتير أول متمكن هو بريجيش ميشرا، أدار فجبائي كرئيس للوزراء الأمور بحزم، واستطاع إبقاء حلفائه تحت السيطرة وكبح جماح المتطرفين في حزبه. ولذا، أصبح أول رئيس وزراء من خارج حزب المؤتمر يكمل مدةً كاملة في منصبه، وهو إنجاز ليس بالهين.

فعلى مدى العقود الثلاثة الأولى التالية للاستقلال، هيمن حزب المؤتمر بالكامل على عالم السياسة الهندية. ولكن الآن، أخيرًا، ظهر حزبٌ معارضٌ قادرٌ على تحدّيه وهزيمته. لقد تحدى حزب بهاراتيا جاناتا من قبلُ حزب المؤتمر على مستوى الأيديولوجية، ثم تحداه بنجاح في الانتخابات، والآن، وتحت قيادة فُجبايي، أثبت أن بإمكانه أيضًا إدارة حكومة. كان من المفترض أن تنتهي مدة حكم حكومة التحالف الديمقراطي الوطني في أكتوبر ٢٠٠٤، لكن، ربما خوفًا من التأثير السلبي لفشل موسم الرياح الموسمية، حل رئيس الوزراء في شهر فبراير البرلمان. وجرى إطلاق حملة لإعادة الانتخاب، ترفع شعار «الهند تتألق». وجعل التقدم المنتظم الذي أُحرز في ظل حكومة التحالف الديمقراطي الوطني، وحالة الفوضى التي كانت تسود المعارضة، معظم المراقبين يتوقعون تحقيق التحالف الحاكم لانتصارٍ كبير. وقد استطلاع رأي أجرته مجلة «إنديا توداي» الواسعة الانتشار أن التحالف الديمقراطي الوطني سيربح ما بين ٣٣٠ و ٣٤٠ مقعدًا، محققًا أغلبيةً مريحة. وكتبت المجلة تقول: «كل شيء في خارطة الطريق يشير ثانية إلى حيث كانت البداية بالنسبة لأتل بهاري فُجبايي: ٧ ريس كورس رود [مقر إقامة رئيس الوزراء] ومدة حكم أخرى في محيطه العامر». كان التحالف الديمقراطي الوطني «يعيش أزهى عصوره»؛ على الجانب الآخر، بالنسبة لحزب المؤتمر، توقعَت المجلة «أسوأ هزيمة على الإطلاق سيتعرض لها الحزب الذي عمره ١١٩ عامًا في تاريخه».

رأت المجلة أن الانتخابات العامة التي كانت متأكدة من نتائجها ستطرح سؤالًا على كلٍّ من قائدي التحالفين الكبيرين. وبالتالي، «بالنسبة لفُجبايي، قد يكون السؤال هو: ما الفترة التي يود أن يبقى فيها في منصب رئيس الوزراء؟»؛ وبالنسبة لسونيا غاندي، «هل ستسحب — أو هل عليها الانسحاب — من صراع السياسة الانتخابية وتترك المجال لقائد آخر؟»⁹⁰

الفصل التاسع والعشرون

التقدم ومشاكله

[في الهند] عملية النمو متحيزة جدًا؛ إذ تجعل البلد يبدو أكثر فأكثر كجزر كاليفورنيا في بحر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

جان دريز وأمارتيا سن

١

عندما أُغلق باب الاقتراع في الانتخابات العامة لعام ٢٠٠٤ وجرى تجميع الأصوات، كانت النتائج معاكسة لما توقّعت استطلاعات الرأي. لقد توقعت تلك الاستطلاعات تحقيق التحالف الحاكم فوزًا مريحًا؛ ما حدث هو أن التحالف الديمقراطي الوطني حصل فقط على ١٨٩ مقعدًا، في حين أن التحالف التقدمي المتحد، الذي يقوده حزب المؤتمر، استطاع الحصول على ٢٢٢ مقعدًا. لذا، طلب الرئيس من التحالف الفائز تشكيل الحكومة. وكان من المتوقع بوجه عام أن تصبح رئيسة حزب المؤتمر، سونيا غاندي، رئيسة الوزراء. في سنواتها الأولى في عالم السياسة، لم يكن لسونيا غاندي تأثيرٌ مهم. لكنها عملت بجدٍّ شديد وقامت بجولاتٍ مكثفة في أنحاء البلاد. وقد كوفئت مثابرتها؛ فعلى الرغم من أن التحالف الديمقراطي الوطني الذي يقوده حزب بهاراتيا جاناتا كان يتولى السلطة في الحكومة المركزية، فقد كان حزب المؤتمر يرأس عددًا كبيرًا من حكومات الولايات يصل إلى ١٥.^١

في مايو من عام ٢٠٠٤، عندما حان الوقت لكي يكون التحالف التقدمي المتحد على رأس السلطة في الحكومة المركزية، اختارت سونيا غاندي رفض منصب رئيس الوزراء.

ورشحت بدلاً منها الدكتور مانموهان سينج، الاقتصادي غير المحب للظهور الذي كان وزير المالية في تسعينيات القرن الماضي والذي أصبح عضوًا منذ ذلك الوقت لثلاث فترات في مجلس الولايات. لم تكشف سونيا غاندي عن سبب إحجامها عن رئاسة الوزراء أو اختيارها للدكتور سينج وليس أحد قادة حزب المؤتمر الآخرين. على الأرجح رأت أن ميلادها ونشأتها في إيطاليا أمر سيثير جدلاً غير ضروري؛ وعلى الأرجح، نظرًا لأنها لم تعمل من قبل في الحكومة، فلم تكن متأكدة من قدرتها على التعامل مع تعقيدات الوظيفة.

كانت العلاقة الشخصية بين رئيسة الحزب ورئيس الوزراء ودية. لكنهما اختلفا فيما يتعلق بسياساتهما الاقتصادية. كان مانموهان سينج إصلاحياً، وإن ترك الأمر له بمفرده بالكامل، كان سيدفع في اتجاه القيام بمزيد من التحرير لقوى السوق وتقليل الإعانات وإلغاء قوانين العمل المقيدة وجعل الروبية عملة قابلة للتحويل بالكامل. على الجانب الآخر، كانت سونيا غاندي شعبية ترغب في جعل الدولة تقيد دور السوق وتحمي مصالح العمال وتوفر إعانات وخدمات اجتماعية أكبر للفلاحين والعمال الزراعيين.² أسست سونيا غاندي مجلساً استشارياً وطنياً، ترأسته بنفسها وتألّف على نحو كبير من ناشطين اجتماعيين شاركوها أفكارها التي تقوم على مبدأ دولة الرفاهية الاجتماعية. فرض هذا المجلس أفكاره على رئيس الوزراء. وكان من ضمن القوانين التي تبنتها الحكومة القانون الوطني لضمان العمل في الريف، الذي كان يضمن عملاً مدفوع الأجر لمدة ١٠٠ يوم في السنة للأفراد البالغين في الأسر الريفية. كان هذا البرنامج سيكلف خزنة الدولة نحو ٢٠ ألف كرور روبية سنوياً.³ وتمثّل قانون آخر في قانون الحق في الحصول على المعلومات الذي جعل الكشف عن تفاصيل البرامج والمخصصات والتخصيصات الحكومية إلزامياً عند طلب هذا، فيما عدا الأمور المتعلقة بالأمن أو الدفاع أو المصالح الوطنية الاستراتيجية. وتمثّل قانون ثالث في قانون حقوق الغابات، الذي سعى لتخصيص قطع أرض للأسر القبلية في الغابات المملوكة للدولة.

حذا حزب المؤتمر حذو التحالف الديمقراطي الوطني واحتفظ بوزارات المالية والداخلية والخارجية؛ إذ كانت رئيسة الحزب هي من اختارت وزراء تلك الوزارات وليس رئيس الوزراء. لكن جرى التنازل عن وزارات اقتصادية مهمة مثل وزارتي تكنولوجيا المعلومات والزراعة لشركاء في التحالف.⁴

في مارس من عام ٢٠٠٥، بعد أقل من عام من توليها السلطة، أعلنت حكومة التحالف التقدمي المتحد تأسيس لجنة «رفيعة المستوى» لدراسة الوضع الاقتصادي الاجتماعي والتعليمي للمسلمين في الهند. وقد تقرر أن يرأسها أحد قضاة محكمة دلهي العليا، القاضي راجيندر ساشار.

كان تأسيس لجنة ساشار مناورةً سياسيةً بارعة. كان المسلمون عبر أنحاء الهند قد صوّتوا بأعدادٍ كبيرة لصالح التحالف التقدمي المتحد في الانتخابات العامة لعام ٢٠٠٤. لكن كان هذا أيضًا اعترافًا صادقًا بالفشل الواضح للدولة الهندية في الوفاء بالضمانات التي أعطاهها غاندي ونهرو للمسلمين الذي بقوا في الهند بعد التقسيم. فبعد ستة عقود، ظلت هذه الطائفة هشة اقتصاديًا وغير آمنة اجتماعيًا ومهمشة سياسيًا.

في الواقع، لم يكن كل المسلمين فقراء. كان هناك صنّاع أثرياء في بعض المدن في شمال الهند، كانوا يصنعون منتجاتهم من أجل التصدير. كان يوجد بجوجارات ومهاراشترا العديد من التجار المسلمين المزدهرة أحوالهم. كانت شركة تكنولوجيا معلومات كبيرة، وعلى الأقل اثنتان من شركات الأدوية الكبيرة، مملوكة للمسلمين. وكان بعض نجوم السينما الأكثر شهرة في الهند مسلمين. لكن، في المجمل، كان المسلمون من بين أفقر الفصائل في الهند. وكان تمثيلهم ضعيفًا في البرلمان والهيئات التشريعية بالولايات والجهات الحكومية في كل أنحاء الهند والطبقات القضائية والمهنية بوجه عام. كان غالبية المسلمين يعملون في أعمالٍ بسيطة مثل الحلاقة والخياطة وجر العربات والفلاحة، محققين دخلًا بالكاد يسد رمقهم. وكانت معدلات الأمية بينهم عالية. وكانت هناك نساءً مسلمات قليلات في القوى العاملة.⁵

في خمسينيات القرن الماضي، كان عدد الحاصلين على درجاتٍ جامعية من المسلمين يفوق كثيرًا نظراءهم من الداليت. وبحلول الوقت الذي تأسست فيه لجنة ساشار، انقلبت الآية. فقد اتخذ الداليت من أمبيدكار قدوة لهم واهتموا بشدة بالتعليم. كما أن التمييز الإيجابي ساعدهم على الالتحاق بالجامعات، وبمرور الوقت، العمل بوظائف مثل الأطباء وضباط الشرطة والموظفين الحكوميين والمهندسين. في تلك الأثناء، تأخر المسلمون، وأصبح وضعهم أكثر مدعاةً للقلق بسبب قيادتهم الرجعية المتمثلة في الملاي الذين فضلوا التطلع إلى الماضي الجيد للإسلام بدلًا من محاولة التعامل مع التحديات المعقدة للقرن الحادي والعشرين.⁶

كان الشيء الوحيد تقريباً في الحياة الهندية الذي كان تمثيل المسلمين فيه جيداً هو نسبتهم بالمدن. إذ كانوا يمثلون نحو ١٤٪ من السكان ككل و١٨٪ من سكان المدن. وهنا، أيضاً، لم يكن وضعهم جيداً على الإطلاق. فقد كان نحو ٣٧٪ من المسلمين من سكان المدن يعيشون تحت خط الفقر، في مقابل ٢٢٪ من الهندوس من سكان المدن. لقد تفاقم وضعهم الاقتصادي السيئ بسبب وضعهم الاجتماعي الهش. كانوا يعيشون في أحياء فقيرة خاصة بهم ويتفاعلون على نحو أساسي مع بعضهم. وعندما كانوا يحاولون الانخراط في المجتمع في المدن، كانوا يلاقون في الغالب تحيراً وعداءً، وفي بعض الأحيان نبذاً صريحاً. على سبيل المثال، كان مُلاك العقارات الهندوس لا يؤجرون شققاً للمستأجرين المسلمين، حتى إن كان هؤلاء يتحدثون الإنجليزية ويعملون بوظائف ذات رواتب عالية، وأمميين وليسوا نمطيين. كما كان من الصعب على الأطفال المسلمين الالتحاق بمدارس غير طائفية.⁷

اعتمدت لجنة ساشار على استبياناتٍ سابقة والاستقصاءات التي قامت بها لوضع تقريرها، الذي قُدم في نوفمبر من عام ٢٠٠٦. حدد التقرير ثلاث مشكلاتٍ أساسية كانت تواجه المسلمين الهنود. تمثلت المشكلة الأولى في الهوية. فبعد ستة عقود من التقسيم، كان لا يزال يُلقى باللائمة على المسلمين فيما يتعلق بـ «تثريح» الهند، وكانوا لا يزالون يُنظر إليهم على أن لديهم ولاءً غير مؤكد ومتزعزعا للدولة الهندية. في نفس الوقت، كانت تجرى شيطنتهم لأنه كان يُعتقد أنهم كانوا على نحوٍ عشوائي بمنزلة بنك أصوات للأحزاب التي قيل إنها كانت تسعى فقط لإرضائهم.

تمثلت المشكلة الأساسية الثانية التي كان يواجهها المسلمون في مسألة الأمن. ففي القرى والمدن على السواء، كانوا معرّضين في الغالب للتهكم والإهانة، وأخيراً ليس آخرًا، العنف الجسدي. كانت الحياة اليومية قاسية بالنسبة لهم. وفي أوقات النزاعات الدينية، كانت الحياة مرعبة. ولأنهم كانوا يعيشون إلى حدٍ كبير في مناطق منفصلة ولأنهم كانوا على نحوٍ شبه دائم يمثلون أقلية، فقد كانوا يعانون على نحوٍ متناسب في أوقات نشوب أعمال الشغب الطائفية.

تمثلت المشكلة الثالثة التي أشارت إليها لجنة ساشار في العدالة. لم يكن تمثيل تلك الطائفة كبيراً في مؤسسات التعليم العالي وفي المهن. ولم يكونوا يحصلون على نسبتهم المقررة لهم من الوظائف الحكومية. ولم يكن لهم وصولٌ كبير للقروض البنكية.

بعد أن حددت اللجنة المشكلات، قدمت مجموعةً متنوعة من التوصيات لمواجهتها. فطالبت بإنشاء لجنة لتحقيق تكافؤ الفرص يمكن أن تُرفع إليها المظالم وتحل في النهاية.

كما حثَّت الحكومة على العمل من أجل زيادة مشاركة المسلمين في الهيئات العامة وزيادة حصتهم في العمل في القطاع الحكومي والاعتراف بالدرجات العلمية التي تمنحها المدارس الدينية الإسلامية.⁸

٣

حدث تأخر في وضع بعض الجماعات الاجتماعية والمناطق، لكن الصورة الاقتصادية الكلية في المجلد استمرت وردية. إن تولي رئيس وزراء كان هو الاقتصادي الذي صاغ إصلاحات عام ١٩٩١ طمأن المستثمرين. كما استمر سينسيكس، وهو المؤشر الرئيسي في البورصة في العاصمة المالية للهند، مومباي، في القيام بأداء جيد. وفي عام ٢٠٠٤، ارتفع هذا المؤشر تقريباً فوق حاجز ٦٠٠٠؛ وبحلول أوائل عام ٢٠٠٧، كان قد تجاوز ١٤٠٠٠. وكان من ضمن الرابحين الكبار شركات الأدوية وتكنولوجيا المعلومات والسيارات الهندية، وهي القطاعات التي استفادت بشدة من التحرر الاقتصادي.⁹

في الأسبوع الأخير من أبريل عام ٢٠٠٧، انضمت الهند إلى نادي الدول التي يبلغ حجم اقتصادها تريليون دولار. كانت هي العضو الثاني عشر في المجموعة، وقد ساعد في انضمامها جزئياً الارتفاع المنتظم للروبية في مقابل الدولار.¹⁰ وبعد أسبوع، قامت أكبر طائرة ركاب في العالم، إيرباص إيه ٣٨٠، بأول هبوط لها في مطار إنديرا غاندي الدولي بنيودلهي، في علامة أخرى على بروز البلد (أو الاقتصاد) على المسرح الدولي. قوبل هبوط الطائرة بترحيب كبير من جانب الحشد الذي تجمّع خصوصاً لمراقبة الحدث.

من الناحية الإحصائية وكذلك الرمزية، كان الاقتصاد الهندي في صعود. في يناير عام ٢٠٠٧، تجاوز مؤشر سينسيكس حاجز ١٤٠٠٠، وبحلول أكتوبر من العام نفسه، كسر حاجز ٢٠٠٠٠. قارن المؤيدون الارتفاع الكبير في مؤشر الأسهم بالانتصار الذي حققته الهند مؤخراً في بطولة دولية كبيرة للكريكت. كتب أحد الصحفيين الاقتصاديين يقول: «هناك بعض التشابهات بين كأس العالم للكريكت تي ٢٠ والبورصات الهندية. لقد فازت الهند بالكأس، وحتى المشجعون المتحمسون فوجئوا بذلك. وبدا سينسيكس مستعداً لتجاوز حاجز ٢٠٠٠٠ رغم التقييمات الهبوطية التي جرت مؤخراً. يوفراج سينج حقق إنجازاً كبيراً في تلك البطولة؛ في حين ارتفع المؤشر من ١٦٠٠٠ إلى ١٧٠٠٠ نقطة في ست جلسات تداول. أثبت إم إس دوني أنه قائد رائع وكان هادئاً وماكراً؛ وقد جرى الثناء على صنّاع السياسات الهنديين بسبب قراراتهم الاقتصادية الحكيمة.»¹¹

كان الاقتصاد الهندي يزدهر في الداخل، وكان رواد الأعمال الهنديون يعقدون صفقات مربحة بالخارج. ففي يونيو من عام ٢٠٠٨، أعلنت مجموعة تاتا شراء العلامتين التجاريتين البريطانيتين الشهيرتين جاجوار ولاند روفر في صفقة نقدية بالكامل.¹² في نفس الشهر الذي أصبحت فيه علامة تجارية بريطانية أيقونية مملوكة لمجموعة هندية، استحوذ اليابانيون على علامة تجارية هندية شهيرة. كانت هذه هي شركة الأدوية رانباكسي، التي كانت في السابق شركة عائلية توارثها ابن عن أبيه، لتنتقل إدارتها الآن إلى الشركة اليابانية دايتشي سانكيو، التي دفعت ١٥ ألف كرور روبية (أي، نحو ٢,٥ مليار دولار) للحصول على حصة مسيطرة قدرها ٣٥٪.¹³

تلك الصفقات كانت تدل على وجود تحول أكبر في رغبات الهنود وتطلعاتهم. فمئذ خمسينيات القرن الماضي وحتى ثمانينياته، كان صانع السياسات ورائد الأعمال على السواء لا تتجاوز آفاقهما السوق المحلي. وكان النمو الاقتصادي الهندي يحكمه حينها شعارا الاكتفاء الذاتي والاعتماد على النفس. كان الأمل، والطموح، يتمثل في أن يجري تصنيع كل شيء يستهلكه الهنود على يد شركات هندية فقط. في تلك الفترة، كان من المفترض أن تسيطر الدولة على الاقتصاد. أما حينها، فقد ابتعدت عن مجالي الإنتاج والتوزيع؛ وانفتح الاقتصاد ببطء على العالم. كان العديد من الهنود حينها على نحو متزايد يستهلكون منتجات مصنوعة بالخارج؛ في حين كان هنود آخرون يُصنعون، في الهند، خدمات تُستهلك في الخارج. إن شراء بعض الشركات الهندية لعلامات تجارية بريطانية — كما فعلت مجموعة تاتا فيما يتعلق بجاجوار — وبيع بعض الشركات الهندية الأخرى لشركات يابانية — كما حدث في حالة رانباكسي ودايتشي سانكيو — لم يكن شيئاً يمكن أن يتوقعه جواهر لال نهرو أو إنديرا غاندي، أو في واقع الأمر التكنوقراط الذين كانوا يديرون لجنة التخطيط.

٤

على الرغم من ارتفاع مؤشر سينسيكس والخطوات المهمة التي قطعتها الشركات الهندية سواء في الداخل أو الخارج، لم تكن عملية النمو الاقتصادي دائماً سلسة أو بدون مطبات. ففي ظل قانون مصادرة الأراضي الذي صدر في عام ١٨٩٤ — والذي صيغ عندما كانت الهند مستعمرة بريطانية وظل في سجل القوانين — كان بإمكان الدولة نزع ملكية أراضي من الفلاحين لما تراه «منفعة عامة». لكن هؤلاء الذين انتزعت ملكية أراضيهم بالقوة

عادة ما كانوا يقاومون. ففي عام ٢٠٠٥، على سبيل المثال، عندما سعت الحكومة لإقامة محطة نووية في منطقة خصبة وغنية على ساحل مهاراشترا، نظم الفلاحون والصيادون سلسلة من المظاهرات والتجمعات الاحتجاجية. اتخذت الدولة إجراءات صارمة ضدهم، ملقية القبض على العديد من القرويين، حتى إن بعضهم احتُجز بموجب قانون إشاعة الفتنة الاستعماري القديم.¹⁴

كان مجال الطاقة النووية تابعًا للقطاع العام، لكن قانون مصادرة الأراضي كثيرًا ما استُخدم، أو أُسيء استخدامه، أيضًا لنقل ملكية الأراضي من الفلاحين إلى شركات القطاع الخاص. في غرب البنغال، على سبيل المثال، طالما صورت حكومة الجبهة اليسارية نفسها باعتبارها حزب الريف، في مواجهة مصالح الطبقة الوسطى المدللة للكلكتا. أما حينها، وفي تغير مفاجئ في السياسة، دعت تكتلًا إندونيسيًا، وهو مجموعة سالم، لإقامة منطقة اقتصادية خاصة في بلدة نانديجرام في منطقة بوربا مدينبور. فانطلقت عملية مصادرة الأراضي؛ ما أدى إلى غضب القرويين المحليين.

في يناير من عام ٢٠٠٧، نشبت صدامات عنيفة بين محتجين والشرطة في نانديجرام. فمات ستة أشخاص. في هذا الصراع، وقفت كوادر الحزب الشيوعي الهندي الماركسي مع الشرطة، في حين دعم المحتجين كوادر حزب المعارضة الرئيسي في الولاية، ترينامول كونجرس.

انتشرت حينها معسكرات الشرطة في الريف في نانديجرام. وطالبت الرئيسة المناضلة لحزب ترينامول كونجرس، ماماتا بانرجي، الحكومة بأن تسحب كل الإنذارات الخاصة بمصادرة الأراضي. في غضون ذلك، زارت نانديجرام سياسية قومية بارزة، وهي سوشما سواراج من حزب بهاراتيا جاناتا، وأدانت «الأعمال الوحشية» التي كانت ترتكب في حق الفلاحين.¹⁵

إلى جانب دعوة مجموعة سالم الإندونيسية، طلبت حكومة غرب البنغال أيضًا من مجموعة تاتا إقامة مصنع سيارات في ولايتها. كان لدى رئيس المجموعة، راتان تاتا، حلم — أو لنقل، حلم يقظة — بتصنيع «سيارة شعبية»، تسمى «نانو»، يقل سعرها عن ١٠٠ ألف روبية، بحيث تكون في متناول كل أسرة تنتمي للطبقة الوسطى في البلاد. وعندما عُرضت على المجموعة أرض في بلدة سينجور في غرب البنغال لإقامة مصنع لتصنيع سيارة نانو، قبلتها على الفور. لكن، وكما هو الحال في نانديجرام، جرى تقديم الوعد دون التشاور مع الفلاحين الذين كانت ستُصادر أراضيهم. كانت تلك الأرض أرضًا زراعية خصبة، ومروية جيدًا وأيضًا تهطل عليها الأمطار بغزارة.

قادت ماماتا بانرجي الفلاحين المحتجين وحشدتهم. فقد نظمت السيدة بانرجي العديد من المسيرات والتظاهرات ضد مشروع تاتا. كما أقدمت على الصوم عدة مرات. وفي أغسطس من عام ٢٠٠٨، بعد استمرار الاحتجاجات لنحو عام، علقت مجموعة تاتا العمل في سينجور وأعلنت أنها ستنقل المصنع والآلات إلى خارج غرب البنغال. وألقوا على نحو مباشر باللائمة على هذا الانسحاب على حكومة الولاية. وجاء في بيان الشركة الذي صدر في الأول من سبتمبر ما يلي: «الوضع حول مصنع نانو عدائي ومفزع. لا يوجد سبيل يمكن من خلاله أن يعمل هذا المصنع بكفاءة سوى أن تصبح البيئة مواتية وداعمة للمشروع. لقد أتينا لغرب البنغال آمليين في إمكانية إضافتنا لقيمة وجلبنا للرخاء وتوفيرنا لفرص عمل في أنحاء الولاية.»¹⁶

في أكتوبر من عام ٢٠٠٨ — بعد شهر من تركها لغرب البنغال — أعلنت شركة تاتا موتورز أنها وجدت مكاناً جديداً لمصنع نانو الخاص بها. كان يوجد هذا المكان في جوجارات في منطقة تسمى ساناند حيث خصصت لها الحكومة ١١٠٠ فدان. مثل هذا مصدر ارتياح لمجموعة تاتا، التي استثمر رئيسها، راتان تاتا، الكثير من مكانته الشخصية في مشروع نانو. لكن مثل هذا أيضاً دفعة إلى الأمام لرئيس وزراء جوجارات، ناريندرا مودي. فمنذ المذبحة المدبرة التي جرت أحداثها في عام ٢٠٠٢، أصبح مودي محل شك في أعين النخبة الهندية. وكانت قطاعات كبيرة من الإعلام أيضاً تهاجم طرق تعامله الفظة والخرقاء. على الجانب الآخر، كانت لبعض الشركات الكبيرة مثل مجموعة أمباني، علاقات ممتازة معه. وفي ذلك الوقت، كان يعد تأييد راتان تاتا — الذي كان على رأس المؤسسة الصناعية الأكثر احتراماً في الهند — لمودي انتصاراً كبيراً للأخير. وجاء التأييد في شكل عناقٍ علني؛ حيث تعانق الرجلان بينما كانا يظهران على المنصة في الحفل الذي أُعلن فيه المكان الجديد لمصنع نانو.

في الحقيقة، كانت عملية تحسين مودي لصورته جارية منذ بعض الوقت. فكما أشارت الصحفية شيلبا بهات على نحوٍ ثاقب في عام ٢٠٠٥: «يعتقد ناريندرا مودي أن الشيء الذي يُسمى التنمية سيمحو ذكرى أحداث ٢٠٠٢». فإلى جانب التركيز على مشروعات الصناعة والطاقة والبنية التحتية الجديدة، أطلق مودي ما أسمته بهات «حملة ضخمة للدعاية الذاتية»؛ إذ نشر مذكرات وتقويمات وكتيبات وملصقات تظهر عليها صورته على نحوٍ بارز إلى جانب كلمات وإحصائيات تتحدث عن الإنجازات التي تحققت في جوجارات تحت قيادته. أشارت بهات: «مودي تأكد من أنه لا أحد في جوجارات يمكنه عدم ملاحظته».¹⁷

في ذلك الوقت، كان الناس خارج جوجارات يلاحظونه أيضًا. لذا، وكما قال راتان تاتا في افتتاح مشروع نانو: «هناك شخصان يبدأ اسم كلٍّ منهما بحرف الميم، أحدهما جيد والآخر سيئ»، وكان يقصد بالشخص الأول ناريندرا مودي، الذي رحب به في جوجارات بعد أن طرده فعليًا الشخص الآخر، وهو ماماتا بانرجي، من غرب البنغال. ومن جانبه، أثنى مودي على «الروح القومية» التي تتمتع بها مجموعة تاتا، وأعرب عن أمله في أن «يؤدي مجيء مشروع نانو إلى جوجارات إلى بدء فصلٍ جديد من الشراكة من شأنه أن يدفع الولاية في اتجاهٍ جديد من النمو».¹⁸

٥

كانت صناعة البرمجيات، إن جاز القول، الوجه الحميد للتحرر الاقتصادي في الهند؛ نظرًا لأنها استخدمت العمالة المدربة والتقنيات الحديثة لإنتاج الثروة. وتمثل الوجه الوحشي في قطاع التعدين حيث خصص السياسيون عقودًا لرواد الأعمال القريبين منهم، والذين أعطوهم في المقابل نصيبًا من الأرباح التي حققوها. في تلك الأثناء، وفي سعيهم المحموم لكسب أكبر قدر من المال بأسرع ما يمكن، أتلف أصحاب العقود هؤلاء الأرض، مخلفين وراءهم كمًّا كبيرًا من الخراب الاجتماعي والبيئي.

في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ارتفعت أسعار المعادن على المستوى الدولي بأكثر من ٤٠٠٪. وأحدث هذا ازدهارًا في أنشطة التعدين عبر أنحاء الهند، مع تحويل أعداد هائلة من أراضي الغابات إلى مناطق لاستخراج الحديد والفحم والبوكسيت والحجر الجيري. ولذا، وفي يومٍ واحد، صدقت حكومة جهارخاند على ٤٧ عقد تعدين، وكانت ضمن ألف أو أكثر من عقود التعدين التي منحتها حكومات الولايات في تلك الأعوام.

كان النجاح في قطاع التعدين لا يعتمد كثيرًا على الابتكار والإبداع التقني أو الإداري. ما كان يهم أكثر بكثير هو القرب من سياسيٍّ معين أو حزبٍ سياسيٍّ محدد. في هذا الشكل الكلاسيكي من رأسمالية المحسوبية، اتخذ الفساد ثلاثة أشكالٍ رئيسية. أولاً، كان يأخذ الوزراء أو الحكومات المسؤولة عن منح عقود التعدين مبلغًا معينًا — في الغالب من ١٠ إلى ١٢ كرور روبية — مقدمًا كرشوة. ثانيًا، بجعل العائد المستحق السداد للدولة يُحسب بسعرٍ منخفض على نحوٍ غير معقول، سمح السياسيون لأباطرة التعدين بتحقيق أرباحٍ خيالية، كانوا يحصلون على حصة منها. (على سبيل المثال، في عام ٢٠٠٨، عندما كانت

أسعار خام الحديد تتراوح بين ٥ و ١٠ آلاف كرور روبية للطن، كان العائد المستحق السداد للدولة أقل من ٣٠ روبية للطن.) ثالثاً، التلاعب في الفواتير كان أمراً شائعاً، مع تحديد عدد قاطرات أقل بكثير من تلك التي استخدمت بالفعل في نقل الخام من المنجم إلى الميناء أو محطة القطار. لذا، على سبيل المثال، إن غادرت ٣٠ قاطرة محملة بالخام المنجم في أحد الأيام، فسيجري تسجيل اثنتين فقط من قبل مفتشي التعدين التابعين للحكومة.¹⁹ امتدت شبكة الفساد على نطاق واسع. وتضمنت مسؤولين من إدارات الغابات والتعدين والنقل، ومن السكك الحديدية والموانئ. ولكن المستفيدين الرئيسيين كانوا السياسيين من ناحية وأباطرة التعدين من الناحية الأخرى. كانت العلاقة بين هاتين الفئتين حميمية على وجه الخصوص. ووصل الأمر بالسياسيين لامتلاك مناجم (أحياناً بأسماء أقاربهم)؛ ووصل الأمر بأباطرة التعدين لخوض الصراع الانتخابي والعمل كوزراء. وقد تورط في هذا الأمر سياسيون من حزب المؤتمر وحزب بهاراتيا جاناتا والعديد من الأحزاب الإقليمية.

أدى الازدهار في مجال التعدين إلى الخراب التدريجي للنظام السياسي بسبب الفساد والمحسوبية. وكانت له أيضاً آثار اجتماعية وبيئية مدمرة. فنظراً لأن شركات التعدين كانت مدعومة سياسياً، فلم تهتم بمراعاة الاشتراطات الخاصة بالبيئة أو ظروف العمل. وقد أحضر ملاك المناجم عمالاً من الخارج، كانوا، نظراً لكونهم مغتربين عن عائلاتهم، ضعافاً جداً بحيث لم يستطيعوا الاتحاد معاً من أجل المطالبة بظروف عمل أو إعاشة أفضل. وقد جرى أيضاً تجاهل الضوابط الخاصة بالغابات والمياه والحياة البرية والتلوث، إذ غصّ مسئولو الإدارة المحلية، على نحو كبير، الطرف عن تلك الانتهاكات، إذ كانوا يخشون من العلاقات التي كانت تربط بين أباطرة التعدين والوزراء وحتى رؤساء الوزراء. ونظراً لأن مجال التعدين لم يكن منظماً على نحو فعال، عندما كان سعر خام المعدن مرتفعاً، كان هناك دافع لاستخراج أكبر كمية ممكنة منه، وبأسرع ما يمكن. وقد تشارك كل ملاك المناجم والسياسيين في هذا الدافع فيما يتعلق بالإفراط في الاستخراج، نظراً لأن السياسيين لم يكونوا يعرفون المدة التي سيقفون فيها في السلطة وأرادوا كذلك نصيباً من تلك المكاسب الطائلة.

علاوة على ذلك، أدت الأنشطة التعدينية في الهند إلى حدوث تدهور بيئي؛ نظراً لأنها قد جرت دون استخدام التقنيات الحديثة، ولأن القانون نادراً ما كان يُحترم. فقد جرى تدمير الغابات وتلويث الأنهار والينابيع وتبوير الأراضي الصالحة للزراعة. وقُدّر هذا

الخراب بمئات آلاف الكروور روبية. في الغالب، لم يكن هذا التدمير قابلاً للإصلاح. لقد أُنْثِرَ على الحياة البرية والتنوع الحيوي، والأهم من ذلك بكثير، الاقتصاد الريفي المحلي القائم على التربة الخصبة والماء النظيف والغابات الصحية التي توفر الخشب من أجل الوقود وبناء المنازل، وكذلك الفاكهة والمواد الخام التي يحتاج إليها الحرفيون (مثل البامبو بالنسبة لصُنَاع السلال) والنباتات الطبية. ومع اختفاء الغابات وتضرُّر الأراضي وندرة الماء أو تلوثها، عانى القرويون في مناطق التعدين بشدة.²⁰

وأخيراً، أثارت تلك الصناعة قدرًا كبيرًا من السخط؛ نظرًا لأن هؤلاء الذين كانوا يعيشون في مناطق التعدين وما حولها لم يستفيدوا منها، وفي واقع الأمر تضرروا بشدة في الغالب من آثارها الجانبية. لا غرابة إذن في أن الماويين كانوا نشطين على وجه الخصوص في ولايات مثل أوريسا وتشاتيسجار، حيث جرى تشريد المجتمعات القبلية بسبب حمى عقود التعدين الممنوحة لمنقّبين من الخارج. على الجانب الآخر، أنشأت الحكومة ميلشيات خاصة — مثل ميلشيا «سلوى جودوم» السيئة السمعة في تشاتيسجار — التي هاجمت وقتلت القرويين الذين كانوا يعارضون أنشطة التعدين وأجبروا الصحفيين ونشطاء حقوق الإنسان على ترك المناطق التي كانت تتم بها تلك الأنشطة.

لم تؤثر الجرائم وحالات الخروج عن القانون التي سادت مناطق التعدين في قلب الهند على صورة البلاد باعتبارها «أكبر ديمقراطية في العالم». فتلك المناطق كانت بعيدة جدًا عن كونها مجتمعًا حديثًا ينتمي للقرن الحادي والعشرين وتحكمه القوانين لدرجة أن أقرب نظير له لا بدّ أنه كان كاليفورنيا في القرن التاسع عشر أو الكونغو في القرن العشرين، عندما أشعلت حمى مماثلة لنهب المعادن الثمينة دوامة متصاعدة من العنف والوحشية.²¹

٦

في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كانت الهند، بأي مقياس موضوعي، في حالة يُرثى لها من الناحية البيئية. فمن بين العشرين مدينة الأسوأ في العالم فيما يتعلق بتلوث الهواء، كان ثلاث عشرة منها في الهند. لقد عاش ٦٥٠ مليون شخص — أي ما يزيد على نصف سكان البلاد — في مناطق عُدت ملوثة على نحو شديد من قبل المعايير الوطنية الهندية. ولو جرى تحسين لجودة الهواء للوفاء بتلك المعايير، لعاش كلُّ من هؤلاء الهنود، في المتوسط، ٣,٢ سنوات أكثر.²²

كان الهواء ملوثاً وكانت المياه غير نظيفة. والنهر المفضل في البلاد، نهر الجانج، كان ملوثاً في معظم مساره، وذلك بسبب مياه الصرف الصحي غير المعالجة والمواد الكيماوية السامة التي تُخلفها المصانع والمدن على ضفافه. (نحو ١٤٤ مدينة، سواء صغيرة أو كبيرة، على ضفاف الجانج كانت تصرّف مجتمعة ما يقدر بنحو ٣٥٠٠ مليون لتر من مياه الصرف الصحي يومياً في النهر.) وقد زاد من تلوث النهر الجثث البشرية نصف المحترقة التي تلقى فيه (حيث كان يُعد حرق الجثث على ضفاف هذا النهر أمراً ميموناً). وكان مئات الآلاف من الهنود يموتون سنوياً من الإسهال وغيره من الأمراض، التي تصيبهم بعد الشرب من تلك المياه الملوثة. في غضون ذلك، أدى نقص كميات السمك إلى فقد الصيادين لعملهم.²³

الأنهار الأخرى كانت بالكاد أقل تلوثاً. ففي العديد من الولايات (بما في ذلك مخزن حبوب البلاد، البنجاب)، كانت منابع المياه الجوفية تنفذ على نحوٍ مقلق، الأمر الذي كان يهدد الاستدامة الزراعية. وكانت الغابات الطبيعية تُدمر أو تتدهور حالتها على نحوٍ مطرد؛ مما أضر بالمجتمعات القروية التي اعتمدت عليها للحصول على الوقود والعلف والمدخلات الزراعية.

كان الرأي السائد لدى الاقتصاديين التقليديين هو أن الهند «فقيرة جداً بحيث لا يمكن أن تكون مهتمة بالبيئة». وبمجرد أن تصبح غنية، ستراعي الجوانب البيئية. لكن ذلك الرأي — الخاطئ — كان قائماً على النقل الآلي، أو ربما غير التاريخي، للتجربة التنموية الخاصة بغرب أوروبا وأمريكا الشمالية إلى آسيا وأفريقيا. فما مكن جزئياً، أو ربما على نحوٍ كبير، التصنيع والنمو الاقتصادي في أوروبا وأمريكا الشمالية هو استغلال أراضي وموارد المستعمرات التي كانت تلك الدول تسيطر عليها. إن الدول النامية مثل الهند ليست لها مستعمرات، كما أن لها كثافاتٍ سكانية أعلى بكثير. لذا، يمكن الحاجة بأن الهند كان عليها أن تكون حتى أكثر اهتماماً بالبيئة من إنجلترا أو الولايات المتحدة في مرحلةٍ مماثلة من تجربتها التنموية.

تلك الحاجة دعمتها الأدلة التي توجد على أرض الواقع. إذ، عبر كل أنحاء الهند، كان الفقراء هم الذين تحملوا على نحوٍ مباشر عبء التدهور البيئي. فقد أدى قطع الغابات إلى حرمان الفلاحين من الوقود والعلف. كما حرمتهم الأنهار الملوثة من مياه الري (وفي بعض الأحيان مياه الشرب أيضاً). كما جلب التعدين السطحي الخراب على الحقول الزراعية وجفف الينابيع. وفي المدن، أدى تلوث الهواء إلى جعل سكانها من الفقراء — الذين كانوا

بالفعل يقيمون في مساكن سيئة ويجبرون على العمل لساعات طويلة ولا يحصلون على تغذية جيدة — أكثر عرضة للإصابة بالأمراض التنفسية وغيرها من الأمراض، من نظرائهم الأكثر غنى (والأفضل تغذية والأكثر حماية).

إن محاجات مثل هذه، التي تبطل الآراء التقليدية الخاصة باقتصاديات التنمية، كانت لها أصولٌ معروفة في الهند. لقد ظهرت لأول مرة في سبعينيات القرن الماضي، على يد حركاتٍ شهيرة مثل حركة تشيكيكو أندولان، وهي تمثل صراع الفلاحين الفقراء في الهيمالايا ضد الاستغلال التجاري الأحادي الثقافة للغابات. تلت تلك الحركة حركاتٌ أخرى معنية بحقوق الغابات في أجزاء أخرى من الهند، وحركاتٌ مضادة لمشروعات السدود والتعدين الهدامة. في غضون ذلك، حشد الناشطون الاجتماعيون، ذوو التوجه الغاندي في الغالب، المجتمعات الريفية في مبادرات لإعادة زراعة الغابات وبرامج للحفاظ على المياه عبر الهند.

تحدث حركات مثل تشيكيكو الفكرة — أو بالأحرى الخرافة — الاقتصادية السائدة التي ترى أن الهند فقيرة جداً بحيث لا يمكن أن تكون مهتمة بالبيئة. في الحقيقة، وكما أوضحت تلك الحركات، الإدارة المستدامة للمياه والتربة والمراعي والغابات كانت مهمة للغاية لحياة غالبية الهنود. وأدت تلك المساعي إلى إنشاء إدارة للبيئة في عام ١٩٨٠ في الحكومة المركزية (وبمرور الوقت في الولايات)، وإلى سن قوانين وتشريعات جديدة للتصدي لأي انتهاكات بيئية من قبل صناعات تابعة للقطاع العام أو الخاص.²⁴

كان النمط بوزارة البيئة أن تكون جهة تنظيمية وتوجيهية في آن واحد. فمن جهة، كان عليها صياغة قوانين للحد من الأضرار التي تلحق بالبيئة ومراقبة تلوث الهواء والمياه وتقييم الأثر البيئي للمصانع والسدود والطرق السريعة والمناجم الجديدة المقترحة. ومن جهة أخرى، كان منوطاً بها تمويل الأبحاث العلمية اللازمة للتوصل إلى سياسات مستدامة خاصة بالغابات والحياة البرية والزراعة وإدارة الطاقة وغير ذلك.

للأسف، طوال الجزء الأكبر من وجودها، إن لم يكن أغلبه، لم تحقق وزارة البيئة أيًا من الهدفين. الوزراء الذين ترأسوها بوجه عام إما تجاهلوا نصائح كبار العلماء الهنديين وإما استخفوا بها. كان القانون ينص على أن يُعدَّ كل مشروع كبير تقييماً لأثره على البيئة. في دول أخرى، كان يُعد هذا التقييم مجموعة من الخبراء المستقلين. أما في الهند، وفي مثال صارخ على رأسمالية المحسوبية، كان مقدم المشروع هو من يختار المستشار الذي سيُعد هذا التقييم. بطبيعة الحال، التقرير الناتج كان يقلل إلى أقل حد الآثار السلبية للمشروع أو يقلل من أهميتها.

المناخ الأيديولوجي للتححر الاقتصادي كان غير مهتم على نحو كبير بالقضايا البيئية. ففي ظل المعدلات العالية من النمو الاقتصادي التي كانت تشهدها الهند (للمرة الأولى)، كان يُهاجم النشطاء البيئيون باعتبارهم أشخاصاً يرغبون في تكبير الصفوف، أو يسعون إلى العودة للوراء إلى حقبة الاقتصاد الاشتراكي السيئة السمعة، أو يعملون لصالح قوى أجنبية تسعى لإرجاع الهند للوراء. حنت الصحافة رأسها للتيار السائد وبدأت تقلل أكثر فأكثر من الأخبار التي تعرضها عن التدهور البيئي وما نتج عنه من تهديد للمجتمعات الريفية. حدث تخلُّ أكبر عن المسؤولية من قبل وزارة البيئة والغابات التي أفرغت الضمانات الوقائية الحالية من مضمونها، وجعلت إجازة حتى أكثر المشروعات تدميرًا مجرد مسألة شكلية.

في الهند في أوائل القرن الحادي والعشرين، كان الهجوم على النشطاء البيئيين متكررًا وشديدًا. زعم سياسي بارز أنه «في أي دولة نامية، المعايير البيئية التي وضعتها الدول المتقدمة لا يمكن اتخاذها كقاعدة»²⁵ وهاجم صحفي يدعم الاقتصاد الحر ما اعتقد أنه «الطبيعة المتطرفة واللاعقلانية للحركة البيئية»، زاعمًا أنها «جعلت المستثمرين يُغيَّرون مواقفهم تجاه الهند»²⁶. وكتب صحفي معني بالشئون البيئية بأنّي يقول إن «محرر دار نشر كبيرة، كلما كان يُقدّم له قصةٌ صحفية خاصة بالبيئة، كان يتذمر بثبات قائلاً: «الحركة البيئية تعوق النمو؛ إن كل ما أنا مهتم به هو النمو الثنائي الرقم لهذا البلد.»»²⁷ في الحقيقة، كانت المسؤولية البيئية ضرورية للغاية لاستدامة النمو الاقتصادي على المدى الطويل. قدّر مجموعة من الاقتصاديين البيئيين العاملين في البنك الدولي التكلفة التي يتكبدها المجتمع الهندي — في شكل اعتلالٍ صحي وضعف دخل وزيادة الهشاشة الاقتصادية — من جراء أشكالٍ معينة من الانتهاكات البيئية؛ من بينها تلوث الهواء وفقد الغابات والمراعي وتدهور حال الأراضي الزراعية وسوء وضع الصرف الصحي ومصادر المياه. قدرت الدراسة أنه في عام ٢٠٠٩ بلغت تكلفة التدهور البيئي في الهند نحو ٣,٧٥ تريليونات روبية، وهو ما يساوي ٥,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي. بعبارةٍ أخرى، إن لم يُلوّث الهواء بهذه الدرجة الكبيرة ولو لم تقطع الغابات بتلك السرعة الهائلة وإن لم تصبح التربة سامة أو ملحية بهذه النسبة بسبب الاستخدام المفرط للمواد الكيميائية وإن ظلت مصادر المياه غير ملوثة، لكانت الهند قد أضافت أكثر من ٥٪ لمعدل نموها السنوي.²⁸

حتى مع عدم وجود أي مشروعاتٍ تعدينيةٍ أو صناعيةٍ جديدة، كان من الممكن أن تحدث صداماتٌ عنيفة في الريف. فالوعي الذاتي المتنامي لدى الداليت أدخلهم في صراع مع الطوائف التي كانت تُعد أعلى منهم في التسلسل الاجتماعي للريف الهندي.²⁹

تمثلت إحدى ساحات هذا الصراع في أقاصي جنوب ولاية تاميل نادو الجنوبية. وفيها وقعت الاشتباكات بين التيفر — وهي طائفة اجتماعية وسطى صاعدة من مُلاك الأراضي — والداليت الذين لا أرض لهم. كانت من الممكن أن تثور تلك الاشتباكات بسبب خلافاتٍ حول الأجور، أو الغيظ من أن الطائفة التي كانت محكومًا عليها في السابق بالبحث عن طعامها في القمامة أصبحت الآن ترسل أفرادًا منها للعمل في دائرة الخدمة الإدارية الهندية. وازداد الداليت جرأة، فبدعوا يرفضون أن يُقدّم إليهم الشاي في كوب منفصل في مقاهي القرى (وهي عادةً كانت متعارفًا عليها منذ زمن). ومقابل كل تمثال ينحته التيفر لزعيمهم المبجل ماتهورا مالينجا تيفر (١٩٠٨-١٩٦٥)، كان الداليت يرُدون بتمثال لأمبيدكار. (في الحقيقة كانت بعض الاشتباكات الأكثر دموية مثارها تحطيم أحد الطرفين لتمثال أقامه الآخر.) كانت الخلافات ماديةً إلى جانب كونها أيديولوجية، وكانت متكررة وتكلفتهَا باهظة؛ فخلال عقدٍ واحد، أسفرت الصراعات الطائفية في تاميل نادو عن أكثر من ١٠٠ حالة وفاة.³⁰

لم يتعرّض الداليت لقهر مثل الذي ذاقوه في بيهار، ولم يكن ثمة مكان امتلكوا فيه قدرةً تنظيميةً أكبر تتيح لهم المقاومة منها، ولم يشهد مكانٌ آخر صراعاتٍ بين الطوائف الاجتماعية بتلك الوتيرة والمرارة والدموية. على مدار التاريخ، كانت المنظومة الزراعية في شرق الهند إقطاعية بصورةٍ صارخة. في غرب البنغال المجاورة خففت الإصلاحات الزراعية من وطأة أوجه التفاوت المشابهة، ولكنها في بيهار استمرت حتى وقتنا الحاضر. كانت الطوائف الاجتماعية العليا والوسطى تمتلك الأرض، والداليت يفلحونها. إلا أنه منذ سبعينيات القرن العشرين، تبنى الراديكاليون الماويون قضية الداليت. فعلى الرغم من أن هؤلاء «الناكسل» كانوا قد اختفوا تقريبًا من غرب البنغال — حيث بدأت حركتهم قبل عقد من الزمان — فقد تنامت قوتهم باطراد في مناطق في وسط بيهار. فشكّلوا جبهات للعمال الزراعية طالبت برفع الأجور، وتقليل ساعات العمل، ووضع حد للقسر الاجتماعي (الذي تضمن في بعض المناطق حق مالك الأرض في فض بكارة عروس من طائفة اجتماعية دنيا ليلة زفافها). وطالبوا أيضًا بحصة من الأراضي المشاع في القرية،

ونصيب من الموارد الطبيعية مثل أسماك المياه العذبة، التي كانت نظرياً ملك «المجتمع» كله، ولكنها كانت في الغالب جُكراً على الطوائف الاجتماعية العليا وحدها دون غيرها.³¹ بُنيت تعبئة الراديكاليين اليساريين قدراً كبيراً من احترام الذات في نفوس الطوائف الدنيا في وسط بيهار. فمع تنقل الصحفي موكول في أنحاء الولاية عام ١٩٩٩، لاحظ ظهور ثقة مستجدة فيما بين الداليت. فقد قابلوا الزوار باعتبارهم مساوين لهم اجتماعياً، والتقوهم بتحية «نماسكار بهاي جي» (أي «مرحباً يا أخي»). فخلالاً للماضي، لم يعد الداليت «يضمون أيديهم. أو يحنون قاماتهم في خضوع. أو ينادون أحداً بألقاب «سيدي» أو «صاحب» أو «حضرة» أو أي شيء من هذا القبيل. إن تلك الكلمة المستحدثة «بهاي جي» تتردد في جميع أنحاء المنطقة من قرية إلى أخرى وتأسر القلب».³² وكتبت عالمة الأنثروبولوجيا بيلا بهاتيا تقول إنَّ «جسَّ الكرامة هذا هو أحد الإنجازات الرئيسية لحركة الناكسل». وتضمنت الإنجازات الأخرى إنهاء السُخرة وإحداث ارتفاع كبير في معدل الأجور. فقد تضاعف معدل الأجر — الذي كان يُدفع عينيّاً في المعتاد — وإضافةً إلى ذلك تحسّنت كثيراً جودة الحبوب التي كانوا يحصلون عليها عن ذي قبل. والعمال الذين كانوا يُشغّلون فيما مضى اثنتي عشرة ساعة متواصلة، أصبحوا يُسمَح لهم بأخذ فترات راحة منتظمة. ولأول مرة في التاريخ المُسجَّل، تلقت النساء الأجر نفسه (والمعاملة نفسها) كالرجال.

إلا أنَّ الهدف الطويل الأجل لهؤلاء الراديكاليين كان الإطاحة بالدولة الهندية. فكانت الأنشطة العلنية والخفية، القانونية وغير القانونية، تتم جنباً إلى جنب؛ إذ كانوا ينظمون المسيرات والإضرابات من ناحية، ويجمعون الأسلحة ويَشْنُون الهجمات على أعدائهم من ناحية أخرى. وكان للناكسل جيشٌ أحمر خاص بهم، تدرب أفرادُه على استخدام البنادق والقنابل اليدوية والألغام الأرضية. وكان لهم أيضاً فِرَق تطهير، دُرِّب رُماتها على اغتيال مُلّاك الأراضي الشديدي البغي.³³

استجابت النخبة الحاكمة بإنشاء جيوش خاصة بها. إذ كان لكل طائفة من مُلاك الأراضي جيشٌ خاص. فأنشأ البهوميهار جيش رانبير، بينما أنشأ الكورمي جيش بهومي، والراجبوت جيش كونوار، والياداف جيش لوريك. ويتميز تاريخ بيهار الحديث بمذابح بشعة تقترفها إحدى الطوائف أو الطبقات ضد أخرى. فأحياناً كان جيش البهوميهار أو الياداف يُطَوَّق مجموعة من الداليت ويَحْرِقهم أحياء. وفي أحيان أخرى كان الناكسل يُغيرون على إحدى القرى الصغيرة التابعة للطوائف الاجتماعية العليا ويطلقون الرصاص على قاطنيها.³⁴

كمن وراء ذلك العنف كراهيةً وحشية. فقد قال أحد مُلاك الأراضي من البهوميهار: «أهم ما في سيرتي هو عدد العمال [الداليت] الذين تسببت في قتلهم». وهتف الناكسل: «قصاص الثمانية منّا ثمانون منكم».³⁵

ظهرت القوة المتنامية للناكسل في بيهار بجلاء في هجوم شُنَّ على بلدة جيهان آباد في نوفمبر ٢٠٠٥. فقد اجتاحت مئات من الرجال المسلّحين البلدة، حيث أمطروا المكاتب الحكومية بالقنابل، واقتحموا السجن. وحرّروا ٢٠٠ سجين، معظمهم من حزبهم، ومنهم قائد المنطقة. وكان مما يسّر العملية غياب جزء كبير من قوات شرطة المنطقة للخدمة في الانتخابات. على الرغم من ذلك، فقد أبرزت تلك العملية هشاشة الولاية التي أنشئت على نحو قانوني في بيهار. فجيهان آباد تبعد ستين كيلومترًا فحسب عن عاصمة الولاية، باتنا.³⁶

لم تكن الفظائع المرتكبة في حق الداليت حكرًا على الطوائف الهندوسية فحسب. ففي البنجاب، كان السيخ الجات مُلاك الأراضي مستائين من تنامي ثقة طوائف العمال والحرفيين بنفسها. فمنذ مطلع القرن العشرين، حاربت طائفة الداليت السيخية من أجل الحصول على حصّة من الأرض ودخول الأضرحة المقدسة (وكلاهما كانا تحت سيطرة الجات). فسعى بعض الداليت إلى الهرب عبر ديانة خاصة بهم، تسمى آدي دهارم. ثم في فترة لاحقة، فتح الازدهار الناجم عن الثورة الخضراء أفاقًا جديدة للطبقات الدنيا: من عمل في البلدات والمصانع، وفرص لإنشاء أعمالهم التجارية الخاصة. وإضافةً إلى ذلك، فقد تزايد عدد المهاجرين من السيخ، وكان المهاجرون يرسلون المال إلى أهلهم في القرى.³⁷ نجد مثالًا معبرًا في هذا الصدد تمثّل في نزاع. وكان هذا النزاع على إدارة مزار في قرية تلهان، على أطراف مدينة جالاندهار الصناعية. كان ذلك المزار قد أُقيم تخليدًا لذكرى الحرفيّ الذي أصبح شهيدًا، المدعو بابا نيهال سينج. كان السيخ من كافة الطوائف الاجتماعية يتعبدون في ذلك المزار، ويُقدّمون كمًّا من العطايا جعل ذلك المعبد أحد أغنى معابد المنطقة. (قُدِّر كمُّ العطايا المُجمّعة بنحو ٥٠ مليون روبية سنويًا). إلا أن لجنة إدارة المعبد كانت تحت سيطرة الجات. فكانوا هم من يقرّرون كيفية إنفاق الأموال؛ سواء على تجميل المعبد، أو على بناء طرق إلى القرية، أو على الولائم. ولطالما طالب الداليت — دون استجابة — بوجود ممثلين لهم في لجنة الإدارة. وفي النهاية قرروا رفع المسألة إلى المحكمة. وفي يناير ٢٠٠٣، أثناء الاستماع إلى الدعوى، أعلن الجات بدء مقاطعة اجتماعية للداليت. فنظّم الداليت بدورهم سلسلة من الإضرابات الاحتجاجية. وبعد ستة أشهر، حدث اشتباك

عنيف بين الجماعتين في سوق بالقرية. ومن ثم تدخلت الإدارة للتوصل إلى حلٍّ وسط؛ فمُنح اثنان من الداليت عضويةً في لجنة الإدارة، ولكن كان عليهما الالتزام بالتقليد السيخي المتمثل في إطلاق الشعر واللحية.³⁸

٨

في الأعوام الأولى من الألفية الجديدة، كان السلام يسود كشمير نسبيًا. فبعد انتخابات مجلس الولاية في عام ٢٠٠٢، بدأ السائحون يعودون لكشمير، فملئوا الفنادق في الوادي والمنازل العائمة في بحيرة دال. وفي يناير من عام ٢٠٠٥، عُقدت انتخابات بلدية في جامو وكشمير لأول مرة منذ ثلاثة عقود تقريبًا. وبلغ الإقبال على الاقتراع في تلك الانتخابات المحلية نسبةً جديرة بالإعجاب هي ٦٠٪، على الرغم من تهديدات الإرهابيين واغتيال عدة مرشحين. قال من أدلوا بأصواتهم إنهم أرادوا من الأعضاء المنتخبين الجدد توفير طرق جديدة ومياه نظيفة وتحسين أوضاع الصرف الصحي. ويُقل عن أحد أصحاب المتاجر في بلدة سوبور — أحد معازل المتمردين الموالين لباكستان — قوله: «لا يمكننا انتظار الاستقلال للحصول على مرافق مدنية».³⁹

وفقًا للإحصاءات الرسمية، انخفض عدد «حوادث العنف» في جامو وكشمير من ٣٥٠٥ حوادث عام ٢٠٠٢ إلى أقل من ٢٠٠٠ حادثة عام ٢٠٠٥.⁴⁰ لا يمكن القول إنَّ السلام قد خيم على الولاية بأي حال. ولكن لأول مرة من سنين طويلة، لم يبدُ زعم الحكومة الهندية حول أحقيتها في تلك الأرض أجوف تمامًا. وفي الحوادث الدائرة مع باكستان، استطاعت نيودلهي الحثُّ على اتخاذ «تدابير بناء الثقة» من قبيل توفير حافلات تربط بين شطري كشمير. كان المقرر أن تغادر الحافلة الأولى من سريناجار إلى مظفر آباد يوم ٧ أبريل من عام ٢٠٠٥. وفي عصر يوم ٦ أبريل، داهم الإرهابيون المجمع السياحي حيث كان الركاب. فصدَّ الهجوم، وفي اليوم التالي غادرت حافلتان حسبما كان مخطَّطًا. ووصف مراسلٌ صحفي استقلَّ إحدى الحافلتين ما حدث عندما عبرت الحافلة «جسر السلام» المنشأ حديثًا ودخلت الأراضي الباكستانية:

جُمع شَمْل أُسر كانت مُفَرَّقة، واختلطت الدموع بببتلات الورود على وجوههم. ربما كمنت أهمية تلك اللحظة غير العادية في خلفيتها العادية؛ فقد عبرت حافلتان على متنيهما ٤٩ راكبًا، ومَحَت خطأ قَسَم كشمير لما يربو على خمسة عقود من الدماء والتحامل.⁴¹

في تلك الأثناء، عبر البلاد، كان وقف إطلاق النار في ناجالاند الذي بدأ في عام ١٩٩٧ مستمرًا، رغم التوتر الذي كان يسود الأجواء. إلا أنَّ التوصل إلى حلٍّ مُرضٍ للطرفين ظلَّ عصيًا. فحكومة الهند كانت تقول إنها سوف تمنح قبائل ناجا أكبر قدر ممكن من الحكم الذاتي، ولكن في إطار دستور الهند. أما مجلس ناجالاند الاشتراكي الوطني، فكان يُصرُّ على أنَّ أي حل لا بدَّ أن يقرَّ بسيادة ناجا؛ فحسب زعمه، «ناجالاند لم تكن يومًا قطعة من الهند سواء بغزو من جانب الهند أو برضا أبناء ناجا».⁴² وطالب المجلس أيضًا بالإبقاء على جيش منفصل لناجا. وأكد أنَّ أي شيء عدا ذلك سيكون خيانة لذكرى من ماتوا في سبيل القضية.

بجوار ولاية ناجالاند كانت توجد ولاية مانيبور، التي عانت على نحوٍ متزايد من العنف، بين الجماعات المتمردة والحكومة الهندية من جهة، وبين الطوائف المختلفة داخل الولاية نفسها. لقد أدت البطالة الواسعة النطاق بالعديد من الشباب إلى حمل السلاح. ومن بين الأغلبية السكانية المتمثلة في جماعة الميئي، التي سكنت الوادي، كانت هناك جماعاتٌ مسلحةٌ عديدة كانت غير راضية عن أن تكون جزءًا من الهند. في غضون ذلك، في تلال مانيبور، أرادت قبيلة تانجكول ناجا الانضمام إلى إخوانها في ناجالاند والعمل معًا في سبيل قضيةٍ مشتركة. واشتدت وتيرة العنف بسبب الخصومات العرقية بين الميئيين والناجا والكوكي.⁴³

في وادي كشمير، وكذلك في بعض أجزاء الشمال الشرقي، كانت قوات الأمن الهندية تعمل بموجب قانون الصلاحيات الخاصة للقوات المسلحة، الذي يتيح للضباط والجنود حصانة ضد الملاحقة القضائية من جانب المحاكم المدنية، ما لم تستصدر تصريحًا خاصًا من الحكومة المركزية. وحيث إنَّ القانون كان يتيح أيضًا «إطلاق النار أو استخدام القوة بأي صورةٍ أخرى إلى حد التسبب في الوفاة» بحق أي شخص يُشتبه في خرقه القانون، فقد شجَّع السلوك العدواني.

كان ثمة وجودٌ عسكريٌّ ضخم في الشمال الشرقي. فولايات تلك المنطقة تتباين حدودها بين الصين، التي خاضت معها الهند حربًا باهظة التكلفة، وبنجلاديش، التي كانت علاقة الهند بها متقلبةً للغاية، وبورما. ولكن وجود هذا العدد من القوات هناك لا يُعزى إلى الأمن الخارجي فحسب. فهي ضرورية أيضًا من أجل الحفاظ على تدفق السلع والخدمات الأساسية، وحماية الطرق والسكك الحديدية، وأخيرًا وليس آخرًا، قمع التمرد والمقاومة المسلحة. قال أحد رؤساء وزراء مانيبور، كان قد أمضى سنواتٍ طويلة

في ذلك المنصب: «ليس لنا رأي في مواجهة الجيش. فهم لديهم أسلوب عمل خاص بهم، لا يخبروننا به ولا يستمعون إلينا، على الرغم من أنه من المفترض أنهم يعاونون الإدارة المدنية».⁴⁴

لسنوات طويلة، ظلّت الجماعات الحقوقية تطالب بإلغاء ذلك القانون. احتلت نساء مانيبور موقع الصدارة بين تلك الجماعات؛ إذ طالما نشطن في معارضة العنف الذكوري بأشكاله كافة. وتشتمل الولاية أيضًا على عشرات المجموعات المحلية المسماة «ميرا باييس» (حاملات الشعلة). قادت تلك المجموعات حملات ناجحة ضد إدمان الكحول، قبل أن تُحوّل انتباهها إلى تجاوزات قوات الأمن. فطالبت القوات بترك المدارس والأسواق، والكفّ عن أخذ الفتية الصغار متى شاءوا، وفتح سجونهم ومراكز الاحتجاز لديهم للتفتيش العلني.⁴⁵

في نوفمبر عام ٢٠٠٠، صامت شابة من مانيبور تُسمى إروم شارميلا عن الطعام لأجل غير مسمى من أجل إلغاء هذا القانون. وعندما نُقلت إلى المستشفى، ظلت مضربة عن الطعام، فاضطرت الحكومة إلى جعلها تتلقى تغذيةً جبرية لأنها قالت إنها تفضل الموت على الحياة في ظل نظام يديره العسكريون.⁴⁶

تجددت تلك المطالب في يوليو ٢٠٠٤، عندما أخذت ربة منزل في مانيبور من منزلها بتهمة التحريض على الإرهاب. لقد عُذبت تلك السيدة واغتُصبت وقتلت، وترك جثتها لتتعفّن على جانب الطريق. فأتارت الواقعة موجة من الاحتجاجات الغاضبة في وادي مانيبور. فقد سارت مجموعة من النساء إلى قاعدة الجيش في إمفال، حيث خلعن ثيابهن وغطّين أنفسهن بلافطة بيضاء تحمل الشعار «يا جيش الهند، خذ لحمنا». وأشعل زعيم طلابي النار في نفسه يوم عيد الاستقلال، تاركًا رسالة كتب فيها: «الأفضل أن يقتل المرء نفسه بدلًا من أن يموت على أيدي قوات الأمن بموجب هذا القانون. أسير بهذه القناعة متصدّرًا الناس كشعلة آدمية».⁴⁷

في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وكما هو الحال في العقود الخمسة التي سبقتها، كانت أجزاء من الهند تتمتع بالسلام والهدوء؛ في حين كانت تعاني أجزاء أخرى من الاضطراب والفوضى. لقد حدث نمو في الاقتصاد وتوسعت الطبقة الوسطى، لكن

الفقر استمر في الازدياد. وسعت الحكومة المركزية من نيودلهي لإدارة الصراعات ومحاولة التخفيف من آثارها، على أفضل نحو، أو على النحو الأقل سوءًا على الأقل.

لم يكن رئيس الوزراء، الدكتور مانموهان سينج، دائمًا حريًا في التصرف في المسائل المتعلقة بسياسة الدولة. كان عليه أن يتواءم مع التفضيلات الاقتصادية لرئيسة حزبه، حتى وإن تعارضت مع تلك الخاصة به. وكان عليه أن يتشاور معها في كل المناصب الكبرى؛ الوزراء وحكام الولايات ورؤساء اللجان.

كان الدكتور سينج في الأساس أكاديميًا وموظفًا حكوميًا، وليس سياسيًا. وفي عام ١٩٩١، عندما عُيِّن وزيرًا للمالية، شكر على الملاءة رئيس الوزراء ناراسيمها راو لأنه، بحسب تعبيره «منحني فرصة لخدمة البلد في نهاية مسيرتي المهنية».⁴⁸ هذا الابن للاجئين من البنجاب، والاقتصادي الجاد والمتواضع والمُجد في عمله والخير لم يكن ليحلم يومًا بأن يشغل منصبًا يتحمل فيه تلك المسؤولية. وعندما، بعد عقد أو يزيد، عرضت عليه رئيسة حزبه هذا المنصب الرفيع، كان حتى أكثر امتنانًا. ومن هنا، جاء إذعانه الشديد لسونيا غاندي تقريبًا في كل المسائل الخاصة بالسياسة الداخلية والأمور السياسية.

المجال الوحيد الذي أُطلقت فيه يده نسبيًا هو السياسة الخارجية. هنا، عزم على تعزيز العلاقات أكثر مع الولايات المتحدة. لقد أصبحت في ذلك الوقت تلك الدولة القوى العظمى الوحيدة، وكانت سوقًا كبرى لصناعة البرمجيات الهندية. كان هناك حينها هنودٌ كثر وأغنياء في أمريكا، يمكن الاستفادة منهم على نحوٍ مثمر في هذا الإطار. حثَّ المفكرون الاستراتيجيون الهنود المتشككون من نوايا الصين الدكتور سينج على عقد شراكة أكثر قوة من ذي قبل مع واشنطن بحيث يمكن للدولتين معًا «تحمل أعباء تنظيم نصف الكرة الأرضية الشرقي في القرن الحادي والعشرين».⁴⁹

كان الدكتور سينج على علاقة طيبة مع رئيس أمريكا آنذاك، جورج دبليو بوش. وساعدت تلك العلاقة رئيس الوزراء على التفاوض من أجل التوصل لاتفاقٍ خاص تساعد الولايات المتحدة بموجبه في تعزيز القدرات الخاصة بالهند في مجال صناعة الطاقة النووية المدنية. فمُنذ تفجيرات بوكران في عام ١٩٩٨، لم يسمح لها بالحصول على التقنيات الغربية المتقدمة. والآن، وعلى وعد أن هذا سيكون من أجل توليد الطاقة فقط وأن الهند ستفتح منشآتها النووية المدنية للتفتيش أمام الوكالات الدولية، وافقت الولايات المتحدة على تزويدها بالتقنيات والخبرات التي ستطلبها تلك الصناعة.

نوقشت الصفقة النووية الهندية الأمريكية المقترحة في مجلس الشعب الهندي في نوفمبر ٢٠٠٧. ووجدت الحكومة أن خططها للتوصل إلى إجماع وطني قد أُحبطت بسبب

تحالف غير متوقع بين حزب بهاراتيا جاناتا اليميني والحزب الشيوعي الهندي الماركسي اليساري. كان حزب بهاراتيا جاناتا مؤيداً على الدوام لزيادة توثيق العلاقات مع الولايات المتحدة، ولو كان حينها في السلطة، لدفع بالتأكيد في اتجاه التصديق على صفقة كهذه. لكنه آنذاك، عارض الصفقة، نكايه فقط في حزب المؤتمر وكي لا يُنسب لها الفضل في إتمامها. كانت معارضة الحزب اليساري على الأقل أكثر اتساقاً؛ إذ قامت على تشكك طويل الأمد في الدولة التي تقود العالم الرأسمالي.

كان رئيس الوزراء، الدكتور مانموهان سينج، يقود حكومة أقلية، استطاعت البقاء في السلطة فقط بسبب دعم الأحزاب الشيوعية. في الواقع، حتى وإن لم تكن تلك الأحزاب اليسارية رسمياً جزءاً من الحكومة، فقد تركت بصمتها على بعض سياساتها، أبرزها البرنامج الخاص بضمان العمل في الريف. لكن التقارب المتزايد للهند الآن مع الولايات المتحدة أدى إلى شعور كبار قادة تلك الأحزاب بعدم الارتياح؛ نظراً لأنهم تعوّدوا أثناء الحرب الباردة على النظر إلى أمريكا باعتبارها عدوة للاشتراكية و«الطبقة العاملة». ولذا، وصف الحزب الشيوعي الهندي الماركسي اليساري الصفقة النووية باعتبارها «استسلاماً» لواشنطن.⁵⁰

رغم معارضة اليسار، دفع الدكتور مانموهان باتجاه الميل نحو الولايات المتحدة. وفي يناير ٢٠٠٨، وقعت الدولتان اتفاقاً قيمته تتجاوز المليار دولار، بمقتضاه كانت ستزود الولايات المتحدة الهند بطائرات نقل عسكري متطورة من طراز سي ١٣٠ جيه، إلى جانب قطع غيارها. كان هذا سيزيد على نحو كبير من قدرات القوات الجوية الهندية، نظراً لأن تلك الطائرات يمكنها الطيران في أكثر الظروف الجوية عدائية ويمكنها الهبوط على مدارج مؤقتة في الصحاري والجبال.⁵¹

عبر النصف الأول من عام ٢٠٠٨، عقد حزب المؤتمر والأحزاب اليسارية سلسلة من الاجتماعات غير الرسمية للسعي لتجاوز الخلافات فيما بينهما. وفي النهاية، اتضح استحالة التوصل لتوافق. وفي يوليو، سحب الحزب الشيوعي الهندي الماركسي والحزب الشيوعي الهندي دعمهما للحكومة المركزية التي كان يقودها حزب المؤتمر، على نحو رئيسي بسبب الصفقة النووية المدنية مع الولايات المتحدة. كان حزب المؤتمر غير آسف على ذلك؛ إذ أشار متحدث باسم الحزب إلى أن «اليسار يقف بمفرده فيما يتعلق بهذه المسألة. إنهم ليسوا فقط منعزلين وإنما في الصحبة المتعالية لحزب بهاراتيا جاناتا». كان الحزب الحاكم واثقاً من أن لديه العدد الكافي من الأعضاء للتصديق على الصفقة النووية في البرلمان.⁵²

كان هذا التفاؤل في محله. إذ بدعم الأحزاب الإقليمية والمستقلين، فازت حكومة التحالف التقدمي المتحد باقتراع بالثقة في مجلس الشعب في يوليو، مع تصويت ٢٥٣ عضواً لصالح الحكومة في مقابل ٢٣٢ ضدها. (كانت هناك مزاعم بأن بعض أعضاء المجلس من غير أعضاء حزب المؤتمر قد جرت رشوتهم للتصويت لصالح الحكومة). إن تلك النتيجة، بحسب قول رئيس الوزراء سينج: «سترسل رسالة إلى العالم أجمع مفادها أن الهند مستعدة لأخذ مكانتها المستحقة في مجتمع الأمم».⁵³

في المسائل الاقتصادية، كان لدى رئيس الوزراء دوماً توجهٌ عالمي، إذ كان يتبنى سياسة تجارية منفتحة على الخارج في وقتٍ مبكر من مسيرته الأكاديمية ويسعى لتقويض حصص تراخيص راج بينما كان يشغل منصب وزير المالية في تسعينيات القرن الماضي. الجديد والمميز كان عزم الدكتور سينج على توثيق علاقة الهند أكثر بالولايات المتحدة. لقد اعتقد أن القوة الاقتصادية الصاعدة للهند يجب أن تصاحبها زيادةٌ مماثلة في تأثيرها السياسي العالمي. ومن أجل هذا، رأى أن على الهند أن تتحالف بقوة مع القوى العظمى الوحيدة المتبقية في العالم.

بينما كانت سونيا غاندي تفضل أن يستمر التحالف مع اليسار كما هو، كان مانموهان سينج مستعداً لإنهائه بسبب مسألة الصفقة النووية، التي كان يراها حيوية لحدوث تقاربٍ هنديٍّ أمريكيٍّ أكبر. لم يكن محل شك أن الدكتور سينج كان مخلصاً في اعتقاده بأن تلك السياسة كانت مفيدة للمصالح العليا للهند؛ لكن حماسه كان كبيراً لدرجة أدت به إلى المبالغة في الحديث، على نحوٍ لم يكن معتاداً منه. ففي زيارته التالية للولايات المتحدة، في سبتمبر ٢٠٠٨، قال للرئيس الأمريكي، جورج دبليو بوش: «في الأربع السنوات والنصف الأخيرة التي شغلت فيها منصب رئيس الوزراء، كنت أسير كرمكم وحبكم وصادقتكم». ثم أضاف: «لمدة ٣٤ عاماً، عانت الهند من تمييزٍ عنصري فيما يتعلق بالمال النووي. لم نكن قادرين على الحصول على موادٍ نووية ومفاعلاتٍ نووية ومواد خام نووية. وعندما ينتهي هذا النظام المقيد، أعتقد أن قدرًا كبيرًا من الفضل في ذلك سيعود للرئيس بوش. ومن أجل هذا، أنا ممتنٌ جدًا لكم، سيادة الرئيس».

يجب أن نصدق الدكتور سينج فيما قاله بشأن الود والصدقة اللذين أبداهما جورج دبليو بوش تجاهه. ويجب أن نعتقد أيضًا أن إنهاء العزلة النووية للهند كان انتصارًا كبيرًا. لكن الإعلان عن تلك الحقائق بهذا الأسلوب المتعلق أمر يجب أن يكون محل

نقاش. الجدير بالملاحظة أكثر كان دفقة المشاعر الأخيرة؛ حيث قال رئيس الوزراء الهندي للرئيس الأمريكي، أمام حشد من الكاميرات وأجهزة التسجيل، إن «شعب الهند يحب شخصكم بشدة» وهو زعمٌ مشكوك فيه أكثر بكثير وأصعب كثيراً في تبريره من المزاعم التي سبقته.⁵⁴

١٠

خلال عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، بينما كان يجري الانتهاء من تنفيذ الخطوات السياسية العليا الخاصة بالصفقة النووية الهندية الأمريكية في كل من نيودلهي وواشنطن، وقعت موجة من الهجمات الإرهابية في أجزاء مختلفة من البلاد. ففي فبراير ٢٠٠٧، فُجّر قطار سامجوتا السريع الذي يمتد من نيودلهي إلى الحدود مع باكستان؛ مما أدى إلى مقتل ٦٧ شخصاً في الهجوم. كان يُنظر إلى هذا الخط باعتباره رمزاً للسلام والتفاهم؛ وهؤلاء الذين فُجّروه كانوا بالتأكيد على نحوٍ شبه تام من الأصوليين الهندوس المعارضين لأي تقارب مع باكستان. التوقيت كان يشي بنفس الشيء تقريباً؛ إذ حدث الهجوم الإرهابي قبل يوم واحد من الزيارة المرتقبة لوزير الخارجية الباكستاني لنيودلهي.⁵⁵

كانت هناك هجماتٌ إرهابيةٌ أخرى من تدبير إرهابيين مسلمين، غالباً ما كانوا من باكستان أو تساعدهم عناصر من هناك. ففي مايو ٢٠٠٧، قُتل تسعة أشخاص عندما ضرب أحد التفجيرات مسجد مكة التاريخي في حيدر أباد. وبعد عام، قُتل على الأقل ٦٤ شخصاً عندما ضربت سلسلة من التفجيرات مدينةً تاريخيةً قديمةً أخرى وهي جايبور، عاصمة ولاية راجستان. وبعد ذلك، في سبتمبر ٢٠٠٨، قُتل ٢٠ شخصاً عندما فُجّرت خمس قنابل في سوقٍ مزدحمة في نيودلهي.⁵⁶

تعرضت الهند لهجماتٍ إرهابية من قبل. فعلى مر السنين، حدثت عشرات التفجيرات بالقنابل في الأسواق وقطارات الضواحي. ففي عام ٢٠٠١، هاجم البرلمان في نيودلهي مجموعة من الإرهابيين. وفي تلك الهجمات على مر السنين، على الأرجح قُتل أو سُوه المئات من أفراد الأمن وبالتأكيد الآلاف من المدنيين.

وفي ٢٦ نوفمبر من عام ٢٠٠٨، شهدت الهند أجراً هجوماً إرهابياً في تاريخها. ففي مساء ذلك اليوم، جاء مجموعة من المسلحين من باكستان في قارب وتوجهوا مباشرة إلى الواجهة البحرية في جنوب مومباي، وهي مكانٌ سياحي يقصده الكثيرون يضم البوابة الأيقونية للهند وفندق تاج محل. كانوا قد قَضَوْا من قبلُ أسابيع من التدريب في

معسكرات تديرها الجماعة الأصولية الإسلامية التي تسمى لشكر طيبة، والتي يقودها ضباطٌ متقاعدون وغير متقاعدين من الجيش الباكستاني. على مدار فترة تدريبهم، كان يقول رئيس الجماعة حافظ سعيد للمقاتلين الشباب: «إن مُثَمَّ أثناء الجهاد، فستضيء وجوهكم مثل القمر. وستفوح من أجسادكم رائحة المسك. وستدخلون الجنة».⁵⁷

بعد أن وصل هؤلاء الإرهابيون، الذين كان عددهم عشرة، إلى مومباي، أخذوا يهاجمون الضيوف في فندق تاج محل والركاب في محطة السكك الحديدية الرئيسية في المدينة وأي شخص آخر يصادفونه في طريقهم. كما هاجم المسلحون أيضًا مركزًا يهوديًا، وهو هدف آخر كان مختارًا بعناية، وذلك نتيجة للتقارب المتزايد للهند مع إسرائيل، والشيطنة العامة لليهود من قبل الراديكاليين الإسلاميين حول العالم.

انتشرت أخبار الهجوم عبر مومباي وأنحاء الهند، مثيرة الرعب والدهشة بنفس القدر. انتقلت طواقم التغطية الإعلامية والكاميرات التلفزيونية لتقيم خارج فندق تاج محل، حيث كان الإرهابيون يلقون قنابل يدوية وهم ينتقلون من غرفة إلى أخرى، ومن طابق إلى آخر. كانت مومباي تمتلك قوة شرطة كبيرة، لكنها لم تكن تمتلك قوات خاصة مدربة لمواجهة تلك الهجمات. لقد كانت تلك القوات الخاصة متمركزة في دلهي لحماية المنشآت الحكومية والسياسيين المهمين. وعندما وصلت القوات الخاصة، كان الإرهابيون يقومون بأعمالهم الوحشية لأكثر من ١٢ ساعة. وقد استغرق الأمر أربعة أيام في المجمل من أجل قتل ٩ من المهاجمين، والقبض على العاشر، الذي يعد المهاجم الوحيد الناجي. اعترف هذا المهاجم الذي قبض عليه بأنه قد أتى من باكستان وتدريب على يد جماعة لشكر طيبة.⁵⁸

قتل أكثر من مائتي شخص على يد الإرهابيين في مومباي. وكان من بينهم نحو ٢٠ أجنبيًا. وقد تعرضت أجزاء كبيرة من فندق تاج للدمار من الداخل. لكن إلى جانب الخسارة في الأرواح والممتلكات، خلف الهجوم جرحًا عميقًا في نفوس سكان مومباي والهنود بوجه عام. فتلك الأجزاء من المدينة كان يحبها بشدة الهنود ويزورونها كثيرًا. كان فندق تاج بلا شك أشهر فندق في الهند. وكانت محطة شاهترباتي شيفاجي أكثر محطات السكك الحديدية ازدحامًا في الهند. وقد زاد من عمق الصدمة السهولة التي هوجمت بها تلك الأماكن الشهيرة، من قبل مجموعة من المتسللين الذين جاءوا عبر الماء في قارب صغير قاموا باختطافه.

الهجوم الإرهابي على جنوب مومباي سرعان ما أطلق عليه اسم «٢٦ / ١١»، ليقابل هجوم «٩ / ١١» الذي تسبب في دمار نيويورك؛ تلك المدينة العظيمة، الصاخبة، العالمية

الطابع، الحيوية من الناحية التجارية والثقافية. وبإعادة النظر إلى المأساة بعد مرور ٨ سنوات على حدوثها، كانت هناك ثلاث استجابات للهجوم في وقت حدوثه يعدها المرء مثيرة للاهتمام بوجه خاص. جاءت الأولى من رئيس وزراء جوجارات، ناريندرا مودي، الذي طار إلى مومباي واستقر خارج فندق ترايدنت (الذي كان هدفاً آخر للإرهابيين) حيث أخذ يوضح للمراسلين المتلفهين الطريقة التي يود أن تتعامل بها الحكومة مع مثل هذه الهجمات. لم تكن مومباي في ولايته، ولذا، لم يكن هناك داعٍ لحديثه العلني عن تلك الأمور. كانت هذه محاولة انتهازية من جانبه لتقديم نفسه كقائد بطموحات وتطلعات وطنية.

بعقد مودي لمؤتمر صحفي في مومباي، كان يناقش بوضوح تفضيله للتحرك القوي والسريع والواضح مع الأسلوب الأكثر تحفظاً بعض الشيء لرئيس الوزراء، الدكتور مانموهان سينج. وقد كان بالتأكيد التأخر الشديد في وصول القوات الخاصة إلى مومباي هفوة أمنية كانت الحكومة الهندية مسئولة عنها. وبمجرد إيقاف الهجوم وقتل الإرهابيين، تعالت الصيحات بضرورة القيام برد فعل انتقامي ضد الدولة التي آوت ودربت المهاجمين. فقد طالب سياسيو المعارضة بتفجير معسكرات الإرهاب في باكستان. وقد قاوم رئيس الوزراء هذه الضغوط. فحقيقة الهجوم والطريقة التي انتهت بها أمام الجميع قد جلبا العار على باكستان بالقدر الكافي في أعين العالم. وقد كان تصعيد الأمور آنذاك، مع امتلاك الدولتين لأسلحة نووية، أمراً محفوفاً بالمخاطر لأبعد حد. وكان ضبط النفس هذا في مواجهة الاستفزاز الشديد أمراً ضرورياً وحكيماً.

مارس مواطنو مومباي العاديون ضبط نفس من نوع آخر، ربما حتى أكثر إثارة للإعجاب. إن للمدينة تاريخاً طويلاً من العنف الهندوسي-المسلم، امتد على مدار مائة عام أو يزيد. في الآونة الأخيرة في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣، حدثت هجمات وحشية على المسلمين على يد الحشود الهندوسية التي كانت تحتفل بهدم مسجد بابري، تلتها هجمات بالقبائل من قبل متطرفين مسلمين على البورصة وغيرها من المباني. وعلى الرغم من أن المرء لا يمكن على الإطلاق أن يكون متأكداً من ذلك، فإنه من المحتمل بشدة أن يكون أحد أهداف إرهابيي هجوم ١١/٢٦ ومن وجَّههم هو إشعال حلقة جديدة من العنف الديني. لو جرى استفزاز الهندوس للهجوم على المسلمين في مومباي، فربما كان سيمتد ذلك لمدن أخرى؛ مما يبرر زعم (أو رجاء) الإسلاميين بأن الهند كانت دولة «هندوسية» مثلما أن باكستان كانت دولة «مسلمة». لكن هذا لم يحدث. لم يستهدف الهندوس المسلمين

الأبرياء؛ ومن جانبهم، رفض رجال الدين المسلمون بمومباي دفن جثث الإرهابيين المنتمين لنفس دينهم والقادمين عبر الحدود؛ نظرًا لأن أفعالهم كانت غير أخلاقية على نحو واضح.

١١

شهد عام ٢٠٠٨ قيام الراديكاليين المسلمين بهجمات إرهابية في أجزاء مختلفة من الهند، انتهاءً بالهجوم على مومباي في نوفمبر. وشهد الاثنا عشر شهرًا تلك كذلك نشاطًا من قبل متطرفي الهندوتفا. فقد كان هناك تفجير قطار سامجوتا السريع المذكور آنفًا. وفي خريف ٢٠٠٨، كانت هناك حلقة كبيرة من أعمال الشغب الديني في المناطق القبلية من أوريسا. وقد كان السبب في إشعال تلك الأحداث مقتل أحد قادة المجلس الهندوسي العالمي، الكاهن لاکشماناناندا، بعد هجوم على أشرمه في جيلسباتا في منطقة كاندامال. وكان القتل في الأغلب من الماويين.

عمل الكاهن لاکشماناناندا، الذي يُعد نتاج حركة حماية البقر التي ظهرت في ستينيات القرن الماضي، لسنوات عديدة في كاندامال، ساعيًا لصهر القبائل في البوتقة الهندوسية، بحثهم على عبادة الآلهة والإلهات الهندوسية والامتناع عن تناول الكحوليات. وفي عام ٢٠٠٦، للاحتفال بمرور مائة عام على ميلاد زعيم منظمة راشتريا سوايامسيفاك، سانج إم إس جُلوالكر، نظم الكاهن تجمعًا كبيرًا لسكان القبائل وغيرهم في كاندامال. كان هذا جزءًا من السعي العام لإعادة سكان القبائل إلى «الدار» (جار وابسي)؛ لما عده الكاهن عقيدتهم الأصلية والطبيعة، ألا وهي الهندوسية.⁵⁹

مع ذلك، لم يكن الكاهن لاکشماناناندا المبشر الوحيد الناشط في تلك الأجزاء. ففي المناطق القبلية لأوريسا، بحسب ما كتب أحد المراسلين، كان هناك «مزيجٌ خطير من المبشرين المسيحيين وناشطِي سانج باريفار ... والماويين، كان يتنافس من أجل الاستحواذ على قلوب وعقول الناس». نجح المبشرون المسيحيون في تنصير أعداد كبيرة من المنتمين في السابق لإحدى الطوائف المنبوذة التي تدعى البانوس. واستهدف المبشرون الهندوس قبيلة كاندا، التي كانت تمثل نحو ٥٢٪ من السكان. أما الماويون، من جانبهم، فقد سعوا لتجنيد متطوعين من الجانبين من أجل صراعهم المسلح ضد الدولة.

في تلك المنطقة الهشة المتنازع عليها بشدة، كان مقتل الكاهن لاکشماناناندا، كما تقول الأمثال، بمنزلة انتشار النار في الهشيم. وقد قاد أحد قادة المجلس الهندوسي

العالمي من جوجارات، برافين توجاديا، وهو رجل لديه سوابق في إنكاء العنف الطائفي، مراسم الجنازة التي تلاها حرق الحشود الغاضبة لمنازل المسيحيين وكنائسهم. استمر العنف لسبعة أسابيع كاملة. وقد فرَّ عشرات الآلاف من البانوس المسيحيين من قراهم إلى مخيمات لاجئين مؤقتة.

زار أحد المراسلين القرى التي هجرها البانوس، فوجد منازلهم قد «تحولت إلى أطلال محروقة وكنائسهم منهوبة وممتلكاتهم التي اكتسبوها بشق الأنفس مسلوقة أو مدمرة، وحبوبهم محروقة وماعزهم مبعثرة. والطريقة التي استهدفت بها المنازل تشي بوجود معرفة سابقة؛ فكما هو الحال في جوجارات [في ٢٠٠٢]، فقط منازل الأقليات هي التي أُحرقت».⁶⁰

كان يوجد في منطقة كاندامال ١٣ قسم شرطة فقط، يعمل بها فقط ٥٠٠ شرطي مهمتهم الحفاظ على الأمن في تلك المنطقة الشاسعة والوعرة. كان عدد أفراد الشرطة قليلاً جداً، ولم يكونوا مدربين أو مسلحين على نحو جيد. وحتى لو أرادوا احتواء العنف، فلم تكن لديهم السبل الكافية لذلك. في واقع الأمر، لقد هوجم على الأقل قسماً شرطة على يد الحشود، وحاصر الآلاف من مثيري الشغب أحد الأقسام وبدخله القليل من أفراد الشرطة المرتعدين.⁶¹

١٢

مع اقتراب الانتخابات العامة التالية، كانت الساحة السياسية معقدة ومتعددة الأطياف كما هو حالها دائماً. وفي مايو ٢٠٠٧، فاز حزب باهوجان ساماج على نحو مفاجئ، ولافت للنظر كذلك، بأغلبية في ولاية أوتر براديش. كان الحزب في السابق معادياً بشدة للطوائف العليا واستطاع الآن الوصول للبراهمة والمسلمين. لقد كان عدد كبير من المقاعد التي تنافس عليها الحزب — وصل إلى ١٣٩ — مخصصاً للطوائف العليا.⁶² وكما صاغ أحد المعلقين الأمر، من خلال عقد تحالفات مع الطوائف الأخرى، «قلب حزب باهوجان ساماج جماعة الناخبين القديمة التي كانت تصوت لحزب المؤتمر — البراهمة والمسلمين والداليت مجتمعين — رأساً على عقب. ففقط، في عالم ماياواتي الجديد المختلف، أصبح الداليت في مقعد القيادة بدلاً من البراهمة؛ في واقع الأمر، لقد فعلت ما حلم به مرشدها ومؤسس حزب باهوجان ساماج، كانشي رام؛ لقد قلبت الهرم رأساً على عقب. وهكذا، ولأول مرة

بعد عام ١٩٩١ عندما فاز حزب بهاراتيا جاناتا بأغلبية مطلقة في أوتر براديش، تصوت الولاية لصالح سيطرة حزب واحد والاستقرار، منهية ١٤ عامًا من الحكومات الائتلافية التي كانت سببًا في انتشار الفوضى».⁶³

وبعد عام، في مايو ٢٠٠٨، شكل حزب بهاراتيا جاناتا الحكومة في كارناتاكا. كانت هذه هي أول ولاية جنوبية يفوز فيها بالسلطة حزب بهاراتيا جاناتا، الذي كان في الأصل حزب الشمال والغرب. لقد خسر حزب المؤتمر مكانته في الولاية بعد سنين من الحكم (أو لنقل الحكم السيئ)؛ وفي الوقت نفسه، دعم مجموعة من أباطرة التعدين من ذوي النفوذ والثروة حزب بهاراتيا جاناتا بكل ما لديهم من مكانة وأموال. وصف أحد قادة حزب بهاراتيا جاناتا البارزين، أننت كومار، تلك الانتخابات باعتبارها «الدور نصف النهائي»؛ متنبئًا بما تمنى أن يكون انتصار الحزب في الانتخابات العامة التي كان من المقرر انعقادها في غضون عام.⁶⁴

في ديسمبر ٢٠٠٨، عندما أجريت انتخابات الولاية في جامو وكشمير، برز حزب المؤتمر الوطني الكشميري. وأصبح رئيس الوزراء عمر عبد الله، حفيد الشيخ عبد الله وابن فاروق عبد الله. وانضم حزب المؤتمر مرة أخرى إلى الائتلاف الحاكم، بوصفه شريكًا صغيرًا. وفي الانتخابات التي أجريت في ولايات أخرى في نفس الشهر، استعاد حزب المؤتمر السلطة في راجستان، لكنه لم يستطع استعادة السلطة من حزب بهاراتيا جاناتا في ماديا براديش وتشاتيسجار.

كانت الانتخابات العامة التالية من المقرر انعقادها في مايو ٢٠٠٩. كان حزب المؤتمر في السلطة في الحكومة المركزية وفي بعض الولايات الرئيسية. ولكن تولي حزب بهاراتيا جاناتا السلطة في كارناتاكا أشار إلى جاذبيته المتزايدة عبر الهند. وفي ذلك الوقت، كانت الأحزاب الإقليمية لا تزال قوية في بعض الولايات، في حين في أكبر الولايات على الإطلاق، أوتر براديش، كان يتولى السلطة حزب أسس من أجل الداليت ومن قبلهم.

في يناير ٢٠٠٩، خضع رئيس الوزراء لجراحة في القلب. واعتقد البعض أنه سيتقاعد بمجرد انتهاء مدته. لكن عندما أعلن عن انعقاد الانتخابات العامة في أوائل مارس، قدم مانموهان سينج باعتباره أحد الوجوه الثلاثة الرئيسية لحزب المؤتمر. كان الآخران هما رئيسة الحزب، سونيا غاندي — المسئولة الرئيسية عن انتصار ٢٠٠٤ — وابنها راهول، الذي عين في سبتمبر ٢٠٠٧ سكرتيرًا عامًا لحزب المؤتمر. وقد ضمت ملصقات الحزب صورًا للقادة الثلاثة جميعهم.

على الجانب الآخر، ومع مرض أتل بهاري فجبايي، قدّم حزب بهاراتيا جاناتا مرشحاً لمنصب رئيس الوزراء زميله القديم وفي بعض الأحيان نائبه، لال كريشنا أدفاني. لقد انتظر أدفاني عدة سنوات تلك الفرصة. ورغم كونه المحرك الرئيسي لحملة أيوديا التي كانت السبب فعلياً في جعل حزبه قوةً وطنية، فقد أفسح الطريق، في ١٩٩٦ ومرةً أخرى في ١٩٩٨، لفجبايي عندما كان الحزب في وضع يسمح له بتشكيل الحكومة المركزية.

وفي وقت انتخابات ٢٠٠٩، كان أدفاني في الواحد والثمانين من عمره. وكان مانموهان سينج أصغر منه فقط بخمس سنوات، لكنه استطاع جعل حكومته تكمل فترتها كاملةً. وكان الاقتصاد يسير بمعدلات جيدة، وهو الأمر الذي أرجع قطاعات من الطبقة الوسطى الفضل فيه إليه، كما فعلوا فيما يتعلق بالصفقة النووية التي عقدت مع الولايات المتحدة. وكان الهدف من المكانة المعطاة لراهول غاندي هو جذب الناخبين الذين كانوا يصوّتون لأول مرة، في حين كان لسونيا غاندي، باعتبارها مخططة نظم الرعاية الاجتماعية التي أقرها التحالف التقدمي المتحد، قبول لدى المدومين. وقد بدأ برنامج ضمان العمل في الريف يؤتي ثماره. إذ استفادت الطوائف المجدولة والقبائل المجدولة والنساء على نحو كبير منه، في حين أدى بناء الطرق والآبار إلى تحسين الاقتصاد الريفي بوجه عام.⁶⁵

أغلب المراقبين (ومن بينهم كاتب هذه السطور) توقعوا عدم حصول حزب المؤتمر أو حزب بهاراتيا جاناتا على أغلبية، وحينها كان سيبحث كلٌ منهما على شركاء للوصول للأغلبية المطلوبة. إن احتمال تشكيل «جبهة ثالثة» (كما حدث في عامي ١٩٨٩ و١٩٩٦) للحكومة كان أيضاً أمراً مطروحاً. ولكن ما حدث بالفعل هو أن حزب المؤتمر قد زاد غلته بأكثر من ٦٠ مقعداً. فقد فاز بـ ٢٠٦ مقاعد في مجلس الشعب، وهي المرة الأولى التي يكسر فيها حاجز المائتين منذ عام ١٩٩١. ومع وجود عدة أحزاب إقليمية ملتزمة بالفعل بالتحالف معه، لم يُعد حزب المؤتمر بحاجة إلى اليسار على الإطلاق.

كان رئيس الوزراء الحالي، مانموهان سينج، الآن سيشغل منصبه لمدة فترتين كاملتين، شأنه شأن جواهر لال نهرو وإنديرا غاندي. قال الدكتور سينج، متحدثاً إلى أعضاء حزبه بعد ظهور النتائج، إن السنوات الخمس القادمة من الممكن أن تكون «حاسمة» في تاريخ الهند. وأردف: «إن استطعنا الحفاظ على معدلات النمو الخاصة بالسنوات الخمس الأخيرة، فيمكننا تقليل معدل الفقر وخلق فرص عمل جديدة وتسريع وتيرة تطوير الريف والتصنيع وتحسين حياة الناس». ثم أضاف: «يجب أن نتعامل مع هذه المهمة الصعبة بكل ما أوتينا من قوة، ونمضي قدماً إلى الأمام».⁶⁶

في انتخابات ٢٠٠٩، أبلى حزب المؤتمر بلاءً حسناً على وجه الخصوص في ولاية أندرا براديش؛ إذ حاز ٣٣ من إجمالي ٤٢ مقعداً متاحاً. كان هذا بسبب الدعاية النشطة التي قام بها رئيس وزراء الولاية، واي إس راجاسيخار ريدي. كان «واي إس آر»، كما كان معروفاً، سياسياً حازماً، يدير كلاً من الحزب والولاية بقبضة من حديد. وكان أحد إنجازاته، إن جاز التعبير، هو قمع المطالبات القديمة بإنشاء ولاية منفصلة لتيلانجانا، ستُقتطع من مناطق أندرا التي كانت جزءاً من ولاية حيدر أباد القديمة.⁶⁷

كانت أجزاء أندرا براديش التي كان يحكمها البريطانيون على نحو مباشر في السابق قريبة من الساحل، وتُروى أراضيها من مياه أنهار كبيرة. وكانت متقدمة ومزدهرة مقارنة بالأجزاء التي كانت تقع في الداخل، وكان يحكمها في السابق النظام. ولكن عندما تكونت ولاية أندرا براديش الموحدة في عام ١٩٥٦، اختيرت عاصمة الولاية السابقة كعاصمة لها أيضاً.

كانت هناك تفرقة بين أندرا الساحلية وتيلانجانا في التعامل من الأساس. شكوا مفكرو تيلانجانا من أن السياسيين ورجال الأعمال كانوا يحولون الاستثمارات العامة بعيداً عن المناطق الداخلية باتجاه المناطق الساحلية المزدهرة بالفعل. وقد قدّموا أرقاماً توضح أنه في حين أن تيلانجانا كان يوجد بها ٤٢٪ من المنطقة المزروعة في الولاية، فقد كان مخصصاً لها ٣٠٪ من نفقات الولاية الخاصة بالزراعة، و٢٧٪ من المخصصات الخاصة بالأسمدة، وأقل من حصتها العادلة فيما يتعلق بمياه القنوات والطاقة الكهربائية كذلك. في أواخر ستينيات القرن الماضي، ظهرت حركة كبيرة، يقودها الطلاب، تطالب بإنشاء ولاية منفصلة لتيلانجانا. حاجج منشور أصدره قادة الحركة بأن «الولايات الأصغر يمكن أن تساعد في إضفاء الطابع الديمقراطي على عمليتنا السياسية، والذي بدوره سيجذب الأجزاء الأكبر إلى عملية التنمية...». في واقع الأمر، «الولايات الأصغر قد تبشر بحقبة جديدة واعدة في الحياة السياسية والاقتصادية للأمة». صاحبت تلك الكلمات مظاهرات احتجاجية هائلة، أصابت الطرق وخطوط السكك الحديدية بالشلل. وقُمعت الحركة فقط بالقوة.⁶⁸

في العقود اللاحقة، لم تتوقف المطالبات بإنشاء ولاية تيلانجانا، مع قيام إضرابات واعتصامات سلمية من وقت لآخر. وقبل الانتخابات العامة لعام ٢٠٠٤، عقد حزب المؤتمر، الذي كان حينذاك خارج السلطة، تحالفاً مع حزب تيلانجانا رشترا سميثي. وقد

أعطى وعدًا محددًا وآخر عامًا؛ وهما دعم قضية إنشاء ولاية منفصلة لتيلانجانا، وإنشاء لجنة جديدة لإعادة تنظيم الولايات. لقد ضمنت الولايات اللغوية الوحدة الهندية؛ وربما يكون قد حان الوقت في ذلك الوقت لعملية إعادة تنظيم أخرى لتقسيم الولايات الكبيرة الصعبة إدارتها مثل أندرا ومهاراشترا وغرب البنغال، وعلى الخصوص، أوتر براديش.

بعد أن وصل حزب المؤتمر للسلطة على نحو غير متوقع، لم يف بالوعدتين؛ فالأول عارضه رئيس وزراء أندرا القوي، واي إس راجاسيخار ريدي، والثاني عارضته أحزاب اليسار التي كان دعمها مهمًا لاستمرار الحكومة الجديدة التي اعترضت على قيام لجنة جديدة لإعادة تنظيم الولايات لأن الشيوعيين البنغال لم يرغبوا في تشجيع الحركة الداعية لإنشاء ولاية جورخلاند.

المطالبات بإنشاء ولاية تيلانجانا تجددت بعد موت واي إس راجاسيخار ريدي في حادثه تحطم طائرة هليكوبتر في سبتمبر ٢٠٠٩. وكان خليفة واي إس آر يفتقد نفوذه وحزمه. وعلى الجانب الآخر، كانت حركة تيلانجانا يقودها الآن كيه تشاندراسيخار راو (المعروف باسم كيه سي آر) وهو زعيم ذو كاريزما وخطيب موهو. وفي الأسبوع الأخير من نوفمبر ٢٠٠٩، دخل كيه سي آر في صوم حتى الموت مطالبًا بالتأسيس الفوري لولاية مستقلة لتيلانجانا. دفع هذا عشرات الآلاف من أتباعه إلى النزول إلى الشوارع؛ مما عطل الحياة في عاصمة الولاية، حيدر أباد، التي كانت حينها أيضًا مركزًا كبيرًا لصناعات الأدوية وتكنولوجيا المعلومات.

أصيب التحالف التقدمي المتحد بالذعر بسبب صوم كيه سي آر والانتفاضة الشعبية التي تسبب فيها. وفي ٩ ديسمبر ٢٠٠٩، أصدر وزير داخلية الاتحاد، بي تشيدامبارام، بيانًا وعد فيه بأن «عملية إنشاء ولاية تيلانجانا سيجري إطلاقها». وحث كيه سي آر على إنهاء صومه (وهو الأمر الذي فعله)، وطالب رئيس الوزراء بسحب كل القضايا المرفوعة ضد كل الضالعين في تحريض الجماهير.

أدى البيان إلى غضب وخيبة أمل أعضاء البرلمان من حزب المؤتمر المنتمين لأندرا الساحلية. لكن بمجرد الإعلان العلني لوزير داخلية الاتحاد عن وعده، لم يكن هناك مجال للتراجع. وبعد سلسلة من المفاوضات الشاقة والمطولة، جرى تقسيم أندرا براديش رسميًا إلى ولايتين. ستشارك الولايتان نفس العاصمة؛ حيدر أباد، لمدة عشر سنوات، وبعدها، ستكون خاصة فقط بتيلانجانا. وستخصص مخصصات مركزية للولاية المتبقية، التي احتفظت باسم أندرا براديش، ولكنها كانت معروفة شعبياً باسم سيمانندرا، لبناء عاصمة جديدة.⁶⁹

كانت المساواة والتعددية من أهم المبادئ التي قام عليها الدستور الهندي. فقد سعى الدستور إلى إعطاء حقوق متساوية للنساء والداليت والاعتراف باللغات والديانات وطرق الحياة المختلفة واحترامها. كان هناك بالتأكيد تباينٌ شاسع بين النظرية والتطبيق. فقد استمر التمييز ضد النساء والداليت. وجعل راديكاليو الهندوتفا المسلمين والمسيحيين يشعرون بالضعف وعدم الأمان.

الاختيار الجنسي كان أحد الأمور التي لم يكن مسموحًا فيها بالتعددية أو المساواة، أو معترفًا بها، حتى في النظرية. فقد كانت ممارسة المثلية مجرّمة، وفقًا لما جاء في المادة ٣٧٧ من قانون العقوبات الهندي الذي صدر في القرن التاسع عشر. وفي أغسطس ٢٠٠٩، وبعد فترةٍ قصيرة من إعادة انتخاب التحالف التقدمي المتحد، أصدرت محكمة دلهي العليا حكمًا بإلغاء المادة ٣٧٧ من قانون العقوبات الهندي. رأت هيئة المحكمة، المكونة من رئيس المحكمة إيه بي شاه والقاضي إس موراليدهار، أن المادة ٣٧٧ انتهكت الحق الخاص بالخصوصية والكرامة. واستعرضت نشوء التشريعات التقدمية فيما يتعلق بتلك الأمور في الدول الأخرى، حيث لم يجرِ تجريم ممارسة الجنس بين البالغين المرتضين بمنأى عن الأنظار، مع إعطاء المثليين حقوقًا متساوية في النطاق المهني، حتى في معازل التحفظ مثل الجيش.

المذكرة الأصلية المطالبة بإلغاء المادة ٣٧٧ كانت قد تقدمت بها مؤسسة ناز في عام ٢٠٠١. لقد سعت إلى إباحة ممارسة الجنس المثلي بين البالغين المرتضين. وقد لاقى مقدمو المذكرة معارضة من جانب جماعاتٍ دينيةٍ متعددة، سواء هندوسية أو مسلمة أو مسيحية، إلى جانب وزير داخلية الحكومة الهندية.

زعم هؤلاء الذين طالبوا بالإبقاء على المادة ٣٧٧ أنها كانت مطلوبة من أجل مفهوم عام، وظاهريًا، عالمي يتمثل في «الآداب العامة». أما القاضيان شاه وموراليدهار، على الجانب الآخر، فوجدا أن المادة محددة في المكان والزمان؛ فقد أشارا إلى «أنها كانت قائمة على مفهوم للآداب الجنسية يعود إلى الحقبة الفيكتورية يقوم على مفهومي الشهوانية والخطيئة». إن المادة ٣٧٧، بحسب حكم المحكمة العليا، «تستهدف جماعة المثليين كفئة وتقف وراءها كراهية لتلك الفئة الضعيفة من البشر». فبصيغتها الحالية، «المادة ٣٧٧ من قانون العقوبات الهندي تؤدي إلى النظر إلى كل المثليين باعتبارهم مجرمين. وعندما يُنظر إلى كل شيء مرتبط بالمثلية باعتباره غير سوي وغريبًا وبغيضًا، فكل الفئة المثلية، سواء

من الرجال أو النساء، سيوصمون بالانحراف السلوكي والفساد الأخلاقي. إنهم عرضة لتمييز كبير بسبب ما هم عليه أو ما يراهم الآخرون عليه، وليس بسبب ما يفعلونه. والنتيجة هي أن مجموعة كبيرة من الناس تُضطهد وتُهمش وتتغلق على نفسها، بسبب اختلافها الجنسي.»

إن إلغاء المادة ٣٧٧ سيمحو تلك الوصمة عن تلك الفئة، وسيكون بالتبعية إجراءً تقدمياً خاصاً بالصحة العامة كذلك. في كل الأحوال، بحسب ما قاله القاضيان، إنه «ليس من ضمن الصلاحيات الدستورية للدولة أن تخترق خصوصية حياة المواطنين أو تحكم السلوك الذي منوط به المواطن وحده ... إن تجريم العلاقات الجنسية الخاصة بين البالغين المرتضين التي لا يشوبها أي شبهة ضرر كبير تجعل الهدف من المادة متعسفًا وغير معقول.»

قررت محكمة دلهي العليا أن المادة ٣٧٧ من قانون العقوبات الهندي تنتهك مواد الدستور التالية: المادة ١٤ (الخاصة بالمساواة أمام القانون) والمادة ١٥ (الخاصة بمنع التمييز على أساس الدين أو العرق أو الطائفة أو الجنس أو محل الميلاد، مع قبول المحكمة لدفع مقدمي الالتماس التي ترى أن «الجنس» يتضمن «الميل الجنسي») والمادة ٢١ (الخاصة بحماية الحياة والحرية). وفي النهاية، أشار القاضيان إلى أنه «إن كان هناك أساس دستوري واحد يمكن اعتباره الهدف الأساسي للدستور الهندي، فهو ذلك الخاص بـ «الشمول». تعتقد هذه المحكمة أن الدستور الهندي يعكس تلك القيمة المتجذرة بعمق في المجتمع الهندي، التي أخذت تنمو عبر العديد من الأجيال. يتمثل الشيوع الذي أبداه المجتمع الهندي منذ القدم، تقريباً في كل منحنى من مناحي الحياة، في الاعتراف بوجود دور لكل فرد في المجتمع. إن هؤلاء الذين تراهم الأغلبية باعتبارهم «منحرفين» أو «مختلفين» لا يجري وفقاً لهذا المعيار استبعادهم أو نبذهم.»⁷⁰

قوبل حكم محكمة دلهي العليا بترحيب واسع من قبل الديمقراطيين الذين رأوه باعتباره الامتداد الطبيعي والمنطقي لوعدي الدستور الخاصين بالمساواة والتعددية. لكن حتى مع امتداد التعددية في اتجاه ما، نظرياً، فقد جرى إنكارها في اتجاه آخر، عملياً. فبعد سنوات عديدة من السلام النسبي، حدثت اضطرابات في ذلك الوقت مرة أخرى في وادي كشمير.

في مايو ٢٠٠٨، جرى تخصيص نحو ٤٠ هكتارًا من أرض الغابات لإنشاء أماكن لإقامة الحجاج في الطريق المؤدي إلى أمارناث، وهو مزارٌ هندوسيٌّ شهير في جبال كشمير، لا يمكن الوصول إليه باستخدام السيارات، بل سيرًا على الأقدام أو على ظهر الخيول في رحلة شاقة وطويلة. وعندما جرى الإعلان عن تخصيص الأراضي، خشي البعض من أن هذه كانت الخطوة الأولى في تنفيذ السياسة المعلنة لراديكاليي الهندوتفا التي تسعى لتوطين الهندوس على نحوٍ دائم في الوادي.

في الأسبوع الثالث من شهر يونيو، اندلعت احتجاجات في الوادي ضد جعل تلك الأراضي في خدمة الحج إلى أمارناث. أدى هذا إلى احتجاجاتٍ مضادة في منطقة جامو ذات الأغلبية الهندوسية، حيث هدد ناشطون بإغلاق الطريق الوحيد الذي يربط البر الرئيسي بالوادي. وبعد المزيد من الاحتجاجات ومقتل العديد من الكشميريين على يد الشرطة، جرى إلغاء الأمر الخاص بتخصيص الأراضي. وحينها دعا التحالف التقدمي المتحد وشركاؤه إلى إضرابٍ عام على مستوى الهند. وقال قائد المجلس الهندوسي العالمي برافين توجاديا في دلهي: «إن لم يوجد حج إلى أمارناث، فلن يكون هناك أيضًا حج إلى مكة». ودعا المجلس الهندوسي العالمي أيضًا لمقاطعة على مستوى الدولة لكل المنتجات والبضائع القادمة من كشمير.

استمرت الاحتجاجات والاحتجاجات المضادة خلال خريف عام ٢٠٠٨. وعندما حل الشتاء وانتقلت الطبقة السياسية للولاية إلى جامو من أجل الشتاء، هدأت الاضطرابات. ولكنها تركت جراحًا أخرى جديدة في العقل الجمعي لكشميريي الوادي، مولدة عقباتٍ جديدة في سبيل نظر الآخرين إليهم، ونظرهم هم إلى أنفسهم، باعتبارهم مواطنين هنديين كاملي الأهلية.⁷¹

كان عام ٢٠٠٩ هادئًا نسبيًا في كشمير (وبالنسبة للكشميريين)، لكن ٢٠١٠ كان عامًا آخر من الاضطرابات. ففي يونيو، قُتل طالب في إطلاق نار من قبل الشرطة. أدى هذا إلى خروج حشود من الشباب (وفي بعض الأحيان الفتية) إلى الشوارع للاحتجاج؛ مما أدى إلى مزيد من إطلاق النار من جانب الشرطة؛ وبالطبع المزيد من الاحتجاجات. قذف المحتجون الشرطة بالحجارة والطوب. واستدعي الجيش حينها لاستعادة النظام. انتشرت القوات عبر الأزقة الضيقة لسريناجار والمدن الأخرى، بينما كان الكشميريون يراقبونهم، في تجهم، من منازلهم.⁷²

استمرت الاحتجاجات، وعلى مدى فتراتٍ متقطعة، حدثت اشتباكات بين الشرطة والمحتجين في الشوارع. وأمسيات الجمعة كانت غالبًا الأوقات الأكثر توترًا، حيث يصبح

الشباب الكشميريون، بعد سماعهم للخطب المحرّضة في المساجد، في حالاتٍ مزاجيةٍ عدائية. وفي بعض الأحيان، كانت تُهاجم أقسام الشرطة؛ مما استدعى ردًا عنيفًا. وطوال شهرَي يوليو وأغسطس، كانت أجزاءً كبيرة من سريناجار والمدن الأخرى في الغالب خاضعة لحظر تجول. وفي أحيانٍ مختلفةٍ متعددة، كانت الشرطة والقوات شبه العسكرية تطلق النار على الحشود التي كانت تصيح «الحرية، الحرية»؛ مما أدى إلى تزايدٍ منتظمٍ في عدد القتلى والجرحى.⁷³

اشتدت وتيرة الاحتجاجات أكثر في سبتمبر، عندما حُرقت نسخ من القرآن على يد قسٍّ متشدد في فلوريدا. أحرق كشميريون غاضبون مدرسةً مسيحية واشتبكوا مع قوات الشرطة التي أتت لاحتوائهم. لقد تجاوزت حصيلة القتلى في صيف ٢٠١٠ السبعين.⁷⁴ حثَّ أحد الصحفيين الذي تابع عن كثب أحوال كشمير لعدة سنوات رئيس الوزراء على «اتخاذ خطواتٍ جريئةٍ لإثبات استعداداته للتعامل مع مظالم الكشميريين العاديين». كتب هذا المعلق يقول إن الدكتور سينج عليه ألا يجرح مشاعر الكشميريين «بالحديث عن برامج اقتصادية ومؤتمرات مائدة مستديرة ومحادثات تضم كل الأحزاب». بدلاً من ذلك، «عليه دون تحفظ أن يُبدى أسفه على حالات القتلى التي وقعت في تلك الأسابيع القليلة الماضية. وعليه أن يعترف، بصراحة وتواضع، بفشل الدولة الهندية في توفير العدالة في كل تلك السنوات. وعليه أن يطلب من شعب كشمير أن يعطوه فرصة لتعويضهم. لا توجد أي ضمانات لأن تهدأ حمم بركان الغضب العام التي كانت متدفقة». إذ، بحسب ما كتب هذا الصحفي في أغسطس ٢٠١٠، إن لم يقيم رئيس الوزراء «ببذل أقصى جهد لخلق مجالٍ سياسيٍّ ما اليوم، فلن يمكن التنبؤ إلى أين سيأخذنا الاندلاع التالي لبركان الغضب في الوادي».⁷⁵

كانت النصيحة معطاة بنية حسنة، لكن كان من غير المحتمل أن تتبع. فالمؤسسة السياسية الهندية تركت على نحوٍ متزايدٍ مسئولية وادي كشمير للجيش. وقد استمر الاحتجاج الشديد على قانون الصلاحيات الخاصة للقوات المسلحة، لكن لم يمتلك أي رئيس وزراء الشجاعة الكافية للتفكير في إلغائه، حتى في المناطق البعيدة عن الحدود حيث كانت الأعمال العدائية في تناقص. إن لم تكن الحكومة المركزية قادرة أو راغبة في تقديم يد الصداقة والمصالحة، فإن الكشميريين من جانبهم كانوا في ذلك الوقت على نحوٍ متزايدٍ تحت تأثير نسخة أصولية وهابية من الإسلام. كانت الصوفية التي كانت منتشرة في السابق في الوادي في تراجعٍ مستمرٍ الآن. وما بدأ كنضال من أجل الحرية قد أخذ الآن صورة حربٍ مقدسة.⁷⁶

في أغسطس ٢٠٠٩، أقرّ مجلس الشعب قانون حق الأطفال في التعليم المجاني والإلزامي لعام ٢٠٠٩، الذي يكفل تعليمًا مجانيًا وإلزاميًا للأطفال فيما بين السادسة والرابعة عشرة من عمرهم. وعلى الرغم من أن هذا الالتزام قد كفله الدستور، فلطالما فشلت الحكومات في تنفيذه. في واقع الأمر، كانت المدارس الحكومية تدار بطريقة سيئة جدًا لدرجة أنه حتى أسر الطبقة المتوسطة والفلاحين فضلت أن ترسل أبناءها للمدارس الخاصة؛ مما جعلهم في الغالب يتدربون. والآن، ومن أجل تجاوز حالات الفشل السابقة من قبل الدولة، كان من الآن فصاعدًا على كل المدارس الخاصة، فيما عدا تلك المعروفة عنها أنها مؤسسات خاصة بـ «الأقليات»، أن تخصص ٢٥٪ من الأماكن الموجودة بها للأطفال المنتمين لفئات محرومة، والذين لن يدفعوا أي مصروفات.⁷⁷

لاحقًا في نفس الشهر، اقترحت حكومة التحالف التقدمي المتحد أن تزيد النسبة المحجوزة للنساء على كل المستويات في نظام حكم البنشايات من ٣٣٪ إلى ٥٠٪، على الأقل. وحتى يصير هذا الاقتراح قانونًا، كان يجب إجراء تعديل على الدستور.⁷⁸ وبعد عدة أشهر لاحقة، وافقت الحكومة على اقتراح جذري أكثر وهو تخصيص ٣٣٪ من المقاعد في البرلمان الوطني، وفي مجالس الولايات، للنساء. وقد كانت رئيسة حزب المؤتمر، سونيا غاندي، تدعم بقوة هذا الاقتراح.

في مارس ٢٠١٠، عُرض القانون الخاص بزيادة النسبة المحجوزة للنساء في نظام حكم البنشايات على مجلس الولايات، حيث لاقى معارضةً مريرة من بعض الشركاء المتحالفين مع حزب المؤتمر. وسحب حزب راشتريا جانانا دال وزراءه من الحكومة احتجاجًا على القانون. فجرى التخلي عن القانون، خشية حدوث انشقاق في الائتلاف الحاكم.⁷⁹

كان الهدف من تلك المساعي المتعلقة بتوفير التعليم للجميع وزيادة المقاعد المخصصة للنساء في البرلمان هو تعزيز زعم حزب المؤتمر بتمثيله لغالبية الهنود أو الحديث باسمهم. ولكن، بداية من نهاية ٢٠٠٩، وجدت حكومة الاتحاد نفسها وسط فضيحة تلو الأخرى. أولًا، كان هناك جدل حول تخصيص رخص اتصالات الجيلين الثاني والثالث، التي قال مكتب التحقيقات المركزي إنه جرى إعطاؤها لشركات خاصة «على أساس الأسبقية بأسعار عام ٢٠٠١، كانت منخفضة جدًا، وذلك دون أن تكون هناك أي مزايدة تنافسية». وقد قدر مكتب التحقيقات المركزي الخسارة بالنسبة لخزانة الدولة بنحو ٢٢ ألف كرور روبية.⁸⁰

كان الوزير المسئول عن قطاع الاتصالات هو إيه راجا من حزب درافيدا مونيترا كازاجام. ولكن الفضيحة التالية تورط فيها سياسي كبير من حزب المؤتمر، وهو سوريش كامادي، الذي كان مسئولاً عن الاستعدادات الخاصة بدورة ألعاب الكومنولث، التي كان مقرراً أن تُقام في نيودلهي في ٢٠١٠. بدأت تظهر تقارير تقول بأنه جرى دفع مبالغ كبيرة من المال من أجل الحصول على عقود خاصة بالطرق والبناء لتلك البطولة.⁸¹

جرى تداول تلك المزاعم بقوة في الصحف والبرامج التليفزيونية. وفي محاولة لاحتواء الموقف، عينت الحكومة لجنة للتحقيق في قضية دورة ألعاب الكومنولث، واستقال إيه راجا من الوزارة. لكن فضائح الفساد أضرت بسمعة رئيس الوزراء الذي، رغم النزاهة المعروفة عنه، سمح لتلك الممارسات غير القانونية المزعومة بأن تحدث.

في أكتوبر ٢٠١٠، عُرض تقرير قدّمه المراقب المالي ومراجع الحسابات العام على البرلمان. وقد قدّر هذا التقرير الخسارة بالنسبة لخزانة الدولة نتيجة تخصيص ترخيص الجيل الثاني بنحو ١.٧٦ لآخ كرور روبية.⁸² وانخفضت مصداقية رئيس الوزراء وحكومته أكثر عندما، في فبراير ٢٠١١، شعر مكتب التحقيقات المركزي بأن لديه ما يكفي من الأدلة للقبض على إيه راجا.⁸³

كان هناك حينئذٍ عدد كبير من القنوات التليفزيونية التي تتنافس بقوة من أجل اجتذاب المشاهدين. كان الفساد أمراً مألوفاً في الماضي؛ لكن لم يكن من قبل قط واضحاً في العديد من المناصب العليا. لقد جعل ضلوع أفراد من الحكومة المركزية، التي يرأسها رئيس وزراء زعم أنه نزيه، من هذا مادة مثيرة للاهتمام للصحفيين. وقد جعل القصة أكثر جاذبية إقرار هيئات حكومية مثل مكتب التحقيقات المركزي والمراقب المالي ومراجع الحسابات العام بحدوث مثل هذه الممارسات غير القانونية، وحقيقة أن المبالغ المالية الحقيقية أو المزعومة التي جرى اختلاسها كانت كبيرة على نحو هائل، وحالات القبض على الوزراء الحكوميين. وخلال شتاء عام ٢٠١٠-٢٠١١، تصدرت الفضائح الخاصة بتراخيص الجيل الثاني والثالث ودورة ألعاب الكومنولث العناوين الرئيسية، في التليفزيون والصحافة، باللغتين الإنجليزية والهندية، مع وجود متابعة حثيثة لوسائل إعلام بلغات أخرى. وأضاف صمت رئيس الوزراء ورئيسة حزبه تجاه الأمر إلى الشعور بوجود مؤامرة والاعتقاد بتواطؤهما المزعوم في أعمال الفساد التي قام بها زملاؤهم في الحزب. وفي صيف ٢٠١١، وفي غضون سنتين من إعادة انتخابه، كان يواجه التحالف التقدمي المتحد أزمة كبيرة في المصداقية.

الفصل الثلاثون

صعود «نظام حزب بهاراتيا جاناتا»

لا يزال حزب المؤتمر، ومن المحتمل أن يظل كذلك لفترة طويلة، الحزب السياسي الأكثر تنظيمًا في البلاد، مع وجود أنصار له على مستوى الأمة، وعمق كبير في المناطق المحلية.

راجني كوتاري، ١٩٧٠

رأى الشعب الهندي في نريندرا مودي قائدًا ديناميكيًا وحازمًا وذا توجه نحو التنمية، بزغ كشعاع أمل من أجل تحقيق أحلام وتطلعات المليار هندي. إن تركيز مودي على التنمية واهتمامه بالتفاصيل وجهوده من أجل إحداث تغير نوعي في حياة أفقر الفقراء جعله قائدًا شهيرًا ومحترمًا بطول الهند وعرضها. لقد كانت حياته رحلة من الشجاعة والرحمة والكد المستمر في العمل.

موقع الويب الخاص برئيس وزراء الهند،

بحسب تحديث الساعة ٧ مساءً في ٢٦ مايو ٢٠١٤

من ضمن الأسباب التي أدت إلى خسارة حزب المؤتمر للانتخابات العامة لعام ١٩٨٩ كانت قضية بوفور. وقد جرى الفوز والخسارة أيضًا في بعض انتخابات المجلس التشريعي بسبب مسألة الفساد. ولكن فقط في صيف ٢٠١١ أصبحت إساءة استخدام المناصب العامة لتحقيق مكاسب شخصية قضية وطنية كبرى، دار الجدل حولها في جميع أنحاء

البلاد. لقد كان الشرارة التي بدأت هذا الجدل دخول الناشط الاجتماعي المخضرم أنا هازاري في صوم في نيودلهي في أبريل.

في عام ٢٠١١، كان هازاري في الثالثة والسبعين من عمره. ولقد ولد في أسرة ريفية في مهاراشترا، وعمل لعدة سنوات سائقًا في الجيش الهندي. وبعد التقاعد، استقر في قرية أسلافه، راليجان سيدي، وصمم ونفذ نموذجًا ناجحًا للغاية للزراعة المستدامة. لقد حثّ الفلاحين على الاحتفاظ بمياه الأمطار (ببناء سدود حájزة) وإعادة تشجير سفوح التلال القاحلة. كما أقنعهم بالإقلاع عن الكحوليات (وفي بعض الروايات، أجبرهم على ذلك). وبعد عقد من استقرار هازاري في القرية، أصبحت منارة لـ «التنمية الخضراء»، يزورها الناشطون البيئيون من جميع أنحاء الهند والعالم.¹

كان الاسم الأصلي لهازاري هو كيسان بابوراو. ولكن مع عمله في راليجان سيدي، أصبح يطلق عليه اسم «آنا»، أي، الأخ الأكبر. وبمجرد أن أصبحت قريته مشهورة، وسع نطاق نشاطه ليشمل ولاية مهاراشترا بأكملها. لقد جذب الانتباه إلى الفساد في برامج التنمية في الولاية، ودخل في حالة صوم من آن لآخر للضغط على مسؤولي الولاية وسياسيها. وفي ذلك الوقت، في أبريل ٢٠١١، أغرت هازاري فضائح دورة ألعاب الكومونولث والاتصالات، والتغطية الإعلامية الهائلة التي أحدثتهما، وجعلته يعتقد أنه يحتاج إلى أن ينقل نشاطه للنطاق الوطني.

أقدم هازاري على الصوم في نيودلهي في جانتار مانتار، التي أصبحت الوجهة المفضلة للاحتجاجات بمجرد أن أغلقت الشرطة الباب أمام الناشطين في راج باث. وقبل أن يبدأ صومه، زار راج جات؛ وهو النصب التذكاري المخصص للمهاتما غاندي. وهناك، قال للصحفيين المحتشدين: «لقد جئت كي أطلب من غاندي أن يمنح الحكمة لهذه الحكومة. لقد جرى تقديم الكثير من التضحيات من أجل هذا البلد. لكن جرى تدمير كل شيء. لقد وجهت [يا غاندي] هذا البلد إلى الطريق الصحيح، لكن هؤلاء الأشخاص حادوا عنه.»²

كان هازاري يقصد بـ «هؤلاء الأشخاص» السياسيين والمسؤولين الذين يديرون الحكومة الهندية. كان لصومه هدف عام؛ ألا وهو توجيه انتباه الأمة نحو قضية الفساد، وهدف خاص، وهو إجبار الحكومة على تمرير قانون يقضي بتعيين «لوكمال» أو أمين مظالم، بصلاحيات تسمح له بالكشف عن المسؤولين والسياسيين الفاسدين ومعاقبتهم.

لقد غطّت الصحافة على نطاق واسع، وفي بعض الأحيان على نحو حثيث، صوم هازاري. لقد انطبع فشل الحكومة في معاقبة الجناة في فضائح الاتصالات ودورة ألعاب

الكومونولث في المخيلة العامة. وبنحو أو بآخر، دفع كل هندي في نقطة ما من حياته رشوة. أدركت القنوات التلفزيونية أن هناك جمهورًا مرحبًا بشدة بالصوم؛ لذا، أرسلت طواقمها إلى جانتار مانتار من أجل نقل الحدث. كان هازاري يجلس على المنصة، بينما أخذ الناشطون المناهضون للفساد يقدمون سلسلة من الخطب الحماسية، مع رفرفة العلم الوطني الثلاثي الألوان في الخلفية. وقد ذهب مجموعة كبيرة من الكُتاب والقضاة المتقاعدين والموسيقيين وحتى الممثلين البوليووديين إلى جانتار مانتار للقاء هازاري، وكان كل دعم تقدمه شخصية شهيرة يضيف إلى الإثارة والدراما المحيطين بالحدث.

لقد جرى تكوين حركة جامعة تدعى «الهند ضد الفساد» لدعم هازاري. وتضمن المحركون الرئيسيون لها أرفيند كيجريوال، وهو مهندس تحول إلى موظف عام ثم تحول إلى ناشط، عمل في حملة قانون الحق في الحصول على المعلومات. وقد نظمت تلك الحركة وقفات احتجاجية داعمة في المدن في أنحاء البلاد، حيث أضيئت الشموع ورُددت الأغاني تضامناً مع الاحتجاجات في دلهي.³

كان من أبرز من جاءوا لدعم هازاري طلاب الجامعات وشباب المهنيين. لقد تأثروا بمجيء رجلٍ عجوز، كما أعلن، لإنقاذ الأمة من الأشخاص الذين عاثوا فسادًا في أرضها. هازاري نفسه لم يستخدم هاتفًا ذكيًا أو الإنترنت، لكن هؤلاء الداعمين الشباب نشروا رسالته بكل همة عبر وسائل التواصل الاجتماعي. لقد رأوا أن أنا هازاري — إن جاز القول — فيما يتعلق الرسالة والأسلوب، صورة مصغرة من المهاتما غاندي. كان «انضموا إلى مسيرة داندي الثانية» و«مهاتما يعلن عن صوم حتى الموت» من ضمن الشعارات المستخدمة في تويتر وفيسبوك. وفي ٧ أبريل ٢٠١١، وبعد يومين من بدء هازاري لصومه، كانت تغريدة بعنوان «زلزال اسمه أنا هازاري يضرب سياسيي الهند الفاسدين، مركزه الهند، وتبلغ قوته ١.٢٢ مليار قلب رixتار» ضمن الموضوعات العشرة الأكثر انتشارًا على مستوى العالم على تويتر.⁴

تأثرت الحكومة الهندية بالاحتجاجات وحتى أكثر بالتغطية الواسعة والمتعاطفة تمامًا في وسائل الإعلام ورضخت لمطالب المحتجين. وفي ٩ أبريل، أعلنت أنها ستشكل لجنة من عشرة أعضاء للمساعدة في إعداد قانون لوكبال. في تلك اللجنة، كان سيعمل خمسة وزراء من الحكومة المركزية مع خمسة أشخاص تختارهم حملة الهند ضد الفساد، وذلك في تنازلٍ غريب يضع حكومةً وطنيةً منتخبة على قدم المساواة مع قطاع واحد، وغير ممثل على الإطلاق، من المجتمع المدني. وفور علمه بهذا، أنهى هازاري صومه وقال إنه يأمل أن يمرر البرلمان قانون لوكبال الجديد قبل ١٥ أغسطس ٢٠١١، عيد الاستقلال.⁵

خلال صيف ٢٠١١، كان حديث الهنود يتمحور حول الفساد. وفي الأسبوع الأخير من أبريل، قبض مكتب التحقيقات المركزي على سوريش كالمادي، رئيس اللجنة المنظمة لدورة ألعاب الكومنولث في نيودلهي، بتهمة «التواطؤ» بمنح عقد لشركة سويسرية بتكلفة مبالغ فيها قدرها ١٤١ كرور روبية. كان كالمادي عضوًا بارزًا ومؤثرًا في حزب المؤتمر، وعلى الرغم من أن الحزب أوقفه في ذلك الوقت، فلم يستطع منع تضرر سمعته بسبب القبض عليه.⁶

في تلك الأثناء، واجهت اللجنة المكونة من عشرة أعضاء والمنوط بها صياغة قانون لوكبال جديد صعوبات كبيرة. إذ كان هناك انعدام ثقة بين الوزراء والناشطين الاجتماعيين، وكان كلٌّ من الجانبين يعبر عن ذلك على نحو منفصل كل مساء للصحفيين بمجرد انتهاء الجلسات. وقد طالبت حملة الهند ضد الفساد بأن تذاق الجلسات تليفزيونياً على الهواء؛ وهو مطلب وجدت الحكومة أنه من المستحيل تنفيذه. ومن ثم، اختار الناشطون مقاطعة الاجتماعات، وجرى حل اللجنة.

وفي الأسبوع الأول من يونيو، بدأ صومٌ جديد في نيودلهي، قام به هذه المرة بابا رامديف، وهو معلم يوجا له أنصارٌ كثر في شمال الهند وشرقها. كان رامديف، فيما يتعلق بالشخصية، مختلفاً تماماً عن هازاري؛ فقد كان همه الأكبر هو مصالحه الخاصة، وكانت لديه طموحاتٌ كبيرة؛ سواء سياسية، فقد كان قريباً من حزب بهاراتيا جاناتا، وكان يفكر في تشكيل حزبٍ جديد، أو تجارية، فقد يفكر في تطوير خط منتجاتٍ غذائية وطبية قائم على منظومة الأيورفيدا.

كان رامديف قد طالب قبل ذلك بأن تسعى الحكومة لاسترداد الأموال المودعة في البنوك السويسرية التي سرقها الهنود الأغنياء. والآن، في يونيو ٢٠١١، دخل في صوم تحت «باندال» (خيمة) كبيرة في ميدان رامليلا، وهو الساحة المفتوحة الكبيرة الواقعة بين دلهي القديمة ونيودلهي، التي شهدت العديد من الخطب والمسيرات المحمية منذ وقت الصراع من أجل الاستقلال في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي وحتى الحركة التي قادها جايا براكاش نارايان في سبعينيات القرن الماضي. وعندما سئل عن تكلفة الباندال، أجاب (ودعني هنا أقتبس ترجمة الترجمة الإنجليزية غير الملائمة للغته الهندية الغنية): «إن صنع مثل هذا الباندال ليس مشكلة بالنسبة لي. الجميع يعرفون أنني يمكنني الأمر

ببناء الكثير من تلك الباندالات في يومٍ واحد. إن كل المجتمعين هنا سيكونون على استعداد لتحمل تكلفة البناء».⁷

كانت الحكومة تدرك مدى جاذبية رامديف لدى الجماهير، فتعاملت معه في البداية بلطف. كان قد قابله وزراء من الحكومة المركزية قبل ذلك وحثوه على تأجيل صومه أو التخلي عنه. وعندما مضى قُدماً فيه، أرسلوا مبعوثين إلى ميدان رامليلا ليحثوه على إنهائه. وهذا لم يفلح أيضاً. ثم اختاروا استخدام خيار القوة، فهاجمت مجموعة كبيرة من رجال الشرطة الباندال وفرقت أنصار رامديف. أصيب رامديف نفسه بالذعر، ولبس ملابس نسائية وحاول الفرار من المكان. فاحتجزته الشرطة لكنها لم تُلَقِّ القبض عليه. بدلاً من ذلك، صدر أمر بطرده من دلهي.⁸

في الأسبوع الأخير من يوليو، صدّقت حكومة الاتحاد على قانون لوكبال. ولكن القانون لم يحظَ بموافقة الناشطين، لأنه أخرج رئيس الوزراء والهيئة القضائية العليا وسلوك أعضاء البرلمان من نطاق اختصاصه. وقد وصفت حركة الهند ضد الفساد القانون بأنه «مزحة سخيفة» و«خداع للأمة».⁹ وقد أعلن آنا هازاري أنه سيقدم على صوم جديد للضغط من أجل إصدار قانون محسّن يكون «قوياً وفعالاً».¹⁰

في ١٥ أغسطس، ألقى رئيس الوزراء مانموهان سينج خطابه الخاص بعيد الاستقلال من فوق أسوار القلعة الحمراء. متحدثاً من خلف حاجزٍ مضاد للرصاص، اعترف رئيس الوزراء بأن الفساد كان «عقبة كبيرة» في طريق تحقيق البلاد لآمالها. لكنه أضاف أنه لا توجد «عصا سحرية» للقضاء عليه.¹¹

في اليوم التالي، أعلن آنا هازاري أنه سيقدم على صوم جديد من أجل قانون لوكبال يحظى بموافقة هو وزملائه. فقبض عليه، واقتيد إلى سجن تيهار بالعاصمة. رفض هازاري التماس الإفراج عنه بكفالة، وبدلاً من ذلك، بدأ صومه في السجن. أدى اعتقاله إلى خروج الآلاف من الناس إلى شوارع دلهي، مع وجود احتجاجات موازية في أماكن أخرى عبر البلاد. ورفضت المعارضة السماح للبرلمان بالعمل، طالبة إطلاق سراح هازاري. وفي ٢٠ أغسطس، أطلقت الحكومة سراحه، وحينها استمر هازاري في صومه وهو حر، وإن كان ذلك على مرمى ومسمع من الناس ووسائل الإعلام. ذهب إلى ميدان رامليلا حيث أنشأ مناصروه منصة جلس عليها، وأخذ يلوح بيده ويتحدث من آنٍ لآخر للحشود المتجمّعة.¹² لم يكن هازاري مثل غاندي، لكن صومه الثاني نافس مسيرة داندي في لفت انتباه الأمة. إن ما زاد بشدة من جاذبيتها، على عكس مسيرة المهاتما إلى البحر، إجراؤها في عصر

البث الحي والأقمار الصناعية والتلفزيون. وطوال اليوم، احتشد سكان دلهي — الطلاب والعمال والمهنيون — بميدان رامليلا ليروا بأنفسهم المشهد وهو يتكشف. ألقى قادة حركة الهند ضد الفساد خطبًا حماسية، مع تلويع المتطوعين بالعلم الوطني الثلاثي الألوان وهم يتحدثون. في الصباح ومرةً أخرى في المساء، كان هازاري يظهر من وراء حاجز (حيث كان يصوم ويستريح) ليعد الحشود بأنه سيستمر في صومه «ليوم آخر من أجل الأمة».

لقد كنت أجلس حينها في منزلي في بنجالور أمام التلفزيون؛ إذ كنت واحدًا من ضمن ملايين الهنود الذين تركوا العمل من أجل مشاهدة تلك الدراما السياسية المثيرة والمشاركة فيها. كان الاختلاف بين هازاري ورئيس الوزراء لافتًا للنظر على نحو خاص؛ فالرجلان كانا في السبعينيات من عمرهما، ولكن أحدهما كان مستعدًا للمخاطرة بحياته من أجل القضاء على الفساد، والآخر غير مستعد للقيام بأي خطوة ضد الوزراء الفاسدين في حكومته.¹³

مع مضي كل ساعة، كانت شرعية نظام حزب المؤتمر تنهار أكثر. فكما كتب الصحفي سي بي سوريندران في ذلك الوقت، «الحزب الذي لا يستطيع توضيح موقفه والدفاع عنه في مواجهة سائق شاحنة متقاعد كان يعمل لدى الجيش، والذي يتمثل مصدر قوته الوحيد في حقيقة الأمر في نوع من النزاهة الشديدة وقدرة هائلة على الصوم، لا يستحق أن يكون في السلطة».¹⁴

مع استمرار هازاري في الصوم، أرسلت الحكومة مبعوثين إليه، كان من ضمنهم وزراء ومسؤولون من ولايته مهاراشترا. وفي ٢٧ أغسطس، ومع دخول صوم أنا هازاري أسبوعه الثاني، قرر مجلسا البرلمان بالإجماع تمرير قانون لو كبال معدل يتضمن الآراء الخاصة بهازاري وزملائه. وفي اليوم التالي، أنهى هازاري صومه، وارتشف من كوب به ماء جوز هند ممزوج بالعسل قدّمته إليه فتاتان صغيرتان، واحدة من الداليت والأخرى من المسلمين، في رمزية في الأغلب لم تكن من اختيار هازاري وإنما اختيرت له من قبل مستشاريه الذين كانت لديهم خبرة في التعامل مع وسائل الإعلام. وفي أنحاء البلاد، خرج عشرات الآلاف من الهنود إلى الشوارع للاحتفال بما كانت تسميه حركة الهند ضد الفساد «انتصارًا شعبيًا».¹⁵

مع اقتراب عام ٢٠١١ من نهايته، كان يعاني نظام التحالف التقدمي المتحد من أزمة مصداقية. وكان الأسوأ قادمًا. ففي فبراير ٢٠١٢، قضت المحكمة العليا بعدم قانونية

تراخيص الاتصالات التي أصدرتها الحكومة والتي يصل عددها إلى ١٢٢ حيث إن الأمر جرى على نحو غير صحيح وغير شفاف. رحب كلٌّ من حزب بهاراتيا جاناتا واليسار بالحكم، وقال إنه على الرغم من أن الوزير الذي أصدر التصاريح (إيه راجا) كان بالفعل في السجن، فإنه لا يمكن إعفاء رئيس الوزراء نفسه من المسؤولية. وكانت هناك دعوات لاستقالة الدكتور مانموهان سينج.¹⁶

مُنِيَ حزب المؤتمر بفضائح فساد في الحكومة المركزية وكذلك في الولايات التي كان فيها على رأس السلطة. ففي مهاراشترا، أعطت حكومة حزب المؤتمر شققًا كانت مخصصة للأرامل اللاتي فقدن أزواجهن في الحرب؛ للسياسيين والموظفين الحكوميين ذوي الحظوة لديها. وعندما انكشف الأمر، أُجبر رئيس الوزراء، أشوك تشافان، على الاستقالة. وفي يوليو ٢٠١٢، قدم مكتب التحقيقات المركزي لائحة اتهام ضد تشافان وشركائه. وتضمنت الجرائم التي اتُهموا بها الغش والتواطؤ الجنائي.¹⁷

ربما حتى أكثر مما كان يحدث في أجزاء أخرى من الهند، كان السياسيون في مهاراشترا سريعين على نحو ملحوظ في إبرام العقود الحكومية. ففي ٢٠١٢، لاحظ المسح الاقتصادي السنوي الخاص بحكومة الاتحاد أنه على الرغم من صرف نحو ٧٠ ألف كرور روبية على مشروعات الري في العقد السابق، فقد زادت المساحة المروية في مهاراشترا بنحو ١٪ فقط. ولطالما كانت وزارة الري من نصيب حزب المؤتمر القومي، وهو حليف حزب المؤتمر في الولايات والحكومة المركزية، وحزبٌ معروف عنه قربته من شركات البناء والمقاولات. ومع اتهامه بسوء التصرف في المخصصات الموجهة للري، التي، إن أحسن استغلالها، كان من الممكن أن تقلل من آثار الجفاف الذي حدث في مهاراشترا، أشار سياسيٌّ بارز من حزب المؤتمر القومي إلى أنه سيتبول في السدود حتى يساعد في ملئها. ولقد زاد تعليقه الفظُّ هذا من حدة النقد الذي كان يواجهه حزبه وحكومته.¹⁸

الشهر التالي، أغسطس، شهد ضربةً موجعةً أكثر لصورة التحالف الحاكم في نيودلهي. فقد عُرض على البرلمان تقرير قدّمه المراقب المالي ومراجع الحسابات العام، وهو سلطةٌ دستوريةٌ عليا مسئولة عن مراقبة السلوك المالي للحكومة المركزية، يرى أن المحاباة في تخصيص حقول الفحم أدت إلى خسارة لخزانة الدولة قدرها ١.٨٦ لاک كرور روبية. وحقول الفحم هذه كانت موجودة على نحوٍ كبير في الغابات المملوكة للدولة، والتي في هذا الشأن استخدمت (أو لنقلُ أساءت استخدام) سلطاتها التقديرية لتخصيصها لرواد أعمال مقربين من حزب المؤتمر أو قادة محدّدين من الحزب.¹⁹

لقد حدث العديد من عمليات التخصيص (أو لنقل، سوء التخصيص) هذه في الأعوام فيما بين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩، عندما كانت وزارة الفحم تتبع مباشرة رئيس الوزراء. لطالما كان للدكتور مانموهان سينج صورة شخص يتمتع بالنزاهة؛ في واقع الأمر، لعبت تلك السمعة دورًا في استمالة الناخبين للتصويت لصالح حزب المؤتمر في عام ٢٠٠٩. وفي حين أنه لم يستفد شخصيًا من تلك العمليات، فكون أنها حدثت في ظل رئاسته للوزراء كان ضربة موجعة لسمعته. ولقد أصبحت الدعوات المطالبة باستقالة رئيس الوزراء حتى أعلى.

٣

في مايو ٢٠١١، خسرت الجبهة اليسارية، التي كانت قد حكمت على نحو مستمر غرب البنغال منذ ١٩٧٧، السلطة لصالح حزب ترينامول كونجرس، وهو حزب كانت تديره وتتحكم فيه ماماتا بانرجي. وفي تلك الأثناء، في ولاية تاميل نادو، حلفت جيه جايا لاليتا، من حزب أنأ درافيدا مونيترا كازاجام لعموم الهند، اليمين كرئيسة للوزراء. ومع وجود مايواتي على رأس السلطة في أوتر براديش، كانت في ذلك الوقت ثلاث من أكبر وأهم الولايات في الهند تديرها سياسيات. وفي غضون ذلك، كانت سوشما سواراج زعيمة المعارضة في مجلس الشعب، وبالطبع، كانت سونيا غاندي رئيسة حزب المؤتمر ورئيسة التحالف التقدمي المتحد الذي كان يقود الحكومة المركزية.

أثرت بعض النساء بشدة في عالم السياسة الهندية. ولكن في المجمل، لم تكن مكانة النساء في الهند شيئًا يُفتخر به. لقد أمل واضعو الدستور أن يتزايد حضور النساء بمرور الوقت كعاملات ومديرات وطبيبات ومحاميات ومدرسات ورائدات أعمال. ولقد حدث بعض التقدم في هذا الاتجاه في العقود الأولى بعد الاستقلال؛ لكن، منذ ثمانينيات القرن الماضي فصاعدًا، كانت هناك ردة فعل عكسية بسبب العُرف. فقد وضع أكبر دينين في الهند، الهندوسية والإسلام، الرجال في مكانة أعلى من النساء، سواء في المعتقدات أو في الممارسة الاجتماعية. وهذا التمييز تصادم أو تصارع مع القيم الأساسية للدستور الهندي، مؤديًا إلى نتائج حزينة. ففي القرى، فرضت البنشايات الطائفية شتى أنواع القيود على ما يمكن أن ترتديه النساء أو تفعله؛ ففي بعض الأماكن، حتى استخدام الهواتف المحمولة حُظر عليهن. وقد أصبح قتل الفتيات اللاتي اخترن أزواجهن بدعوى الدفاع عن الشرف شائعًا على نحو مقلق. في تلك الأثناء، في العديد من الأسر المسلمة، أُخرجت الفتيات من

المدارس الثانوية، ولم يسمح لهن بالعمل خارج المنزل، وغالبًا ما كن يُجبرن على ارتداء الحجاب.²⁰

في واقع الأمر، رغم ارتفاع مستويات التعليم بين النساء في الهند، فإن نسبة الإناث في سوق العمل كانت تتراجع. فقد تراجعت من ٢٤٪ إلى ٢٧٪ في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، في ظل نمو اقتصادي هائل. وقد واجهت النساء العاملات قدرًا كبيرًا من التمييز في سوق العمل. وحتى في المجالات المهنية التي تدعي أنها تقدمية مثل الإعلام والقانون، كان هناك القليل من النساء في مناصب قيادية.²¹

خلصت دراسة للاقتصاديات الآسيوية الستة الكبرى إلى أن الهند هي الأسوأ فيما يتعلق بالتحيزات ضد النساء. فقد كانت سن الزواج الأقل في الهند. وحتى عندما تحصل النساء الهنديات على وظائف مجزية في قطاعات العمل المنظمة، فقد كان من المتوقع منها تحمّل أعباء المنزل وتربية الأطفال والتخلي عن تطلعهن لإسعاد أو إرضاء آبائهن أو آباء أزواجهن.²²

إذا كان وضع النساء سيئًا في المدن، فقد كان في الريف أسوأ. ففي خلال القرن الماضي، كانت نسبة الإناث إلى الذكور في انخفاض مطرد؛ فمن ٩٧٢ أنثى في مقابل ١٠٠٠ ذكر في عام ١٩٠١، انخفضت إلى ٩٤٧ في عام ١٩٥١ و٩٣٣ في عام ٢٠٠١. وارتفعت إلى ٩٤٠ في عام ٢٠١١، غير أنها ظلت غير ملائمة؛ مما يشير إلى الحقيقة التي ترى أن معدل وفيات الأطفال كان متفاوتًا بدرجة كبيرة حسب النوع. وفي أغلب البيوت الهندية، كان الأولاد يعاملون على نحو أفضل من البنات؛ إذ كانوا يحصلون على طعام مغذٍ أكثر ورعاية صحية أفضل ويُرسَلون إلى المدارس، في حين كانت أخواتهم تكدح في الحقول والغابات. وبداية من ثمانينيات القرن الماضي، ساهمت التطورات في التقنيات الطبية في زيادة فتك التمييز المقيت الذي كان قاتلاً أصلاً. لذا، سمحت اختبارات تحديد نوع الجنين الحديثة للكبأ بإجهاض الأجنة الإناث. وعلى الرغم من أن القانون كان يحظر إجراء تلك الاختبارات، فقد كانت متاحة على نطاق واسع في العيادات الطبية في جميع أنحاء الهند.²³

العيادات الطبية التي تجهز الأجنة الإناث كانت منتشرة على نحو خاص في الولايتين الشمالييتين البنجاب وهاريانا، حيث كانت تقل نسبة الإناث إلى الذكور كثيرًا عن ٩٠٠. أدى هذا إلى ما كان يُطلق عليه «أزمة ذكورة». فطبقًا للقواعد المتعارف عليها للزواج، كان يجب أن يكون شريك حياة الشخص من نفس الطائفة والجماعة اللغوية، وإن لم يكن في الغالب من نفس قريته. ومع تحول الفتية إلى رجال، كان يجد عددٌ متزايد منهم أن

العرائس غير متوافرة ببساطة في منطقتهم. لذا، كانوا يسعون للزواج من فتيات يعيشن على بعد مئات الأميال منهم، وينتمين لولايات وطوائف وجماعات لغوية أخرى. في ذلك الوقت، كان الرجال من البنجاب وهاريانا يسعون وراء النساء من ولايات آسام وبيهار وغرب البنغال، ومن حين لآخر، يشترنهن. إن تلك الارتباطات عبر الأقاليم كانت تتم في إطار غير رسمي في بعض الأحيان وفي أحيان أخرى كانت تُقنن عبر إتمام مراسم الزواج. ولكن ظلت هناك تساؤلات بشأن الطريقة التي ستعامل بها الذرية الناتجة عن تلك الزيجات غير المألوفة بالمرّة من قبل مجتمع لا يزال محكومًا، في أغلب الجوانب الأخرى، بقيود الطوائف الاجتماعية وصلات القرابة.²⁴

كان هناك عنف يمارس ضد الأجنة الإناث، وحتى عنف أكثر ضد الفتيات بمجرد أن يخرجن للعالم ويصلن إلى سن البلوغ. وكان هناك قدر كبير من العنف الجنسي في البيوت، ليس فقط من خلال ضرب الأزواج للزوجات ومعاملتهم بوحشية، وإنما أيضًا كان يتكرر هذا بين أبناء العمومة وبنات عمومته، والأعمام/الأخوال وبنات الأخ/الأخت، وحتى، من آن لآخر، بين الآباء والبنات. وقد كان العنف الجنسي شائعًا إلى حد كبير في أماكن العمل أيضًا. فالاستغلال، سواء بالتهديد أو بالفعل، للموظفات الأصغر سنًا من قبل رؤسائهن الذكور كان سمة غرف الأخبار ومكاتب الشركات وحتى جماعات الناشطين والمراكز الفكرية والبحثية التقدمية التي تسعى من أجل تحسين أحوال الناس.²⁵

تمثل على نحو درامي وصادم مدى تجذر التمييز الذكوري في الهند الحديثة في الاغتصاب الجماعي لفتاة في الثالثة والعشرين من عمرها تسمى جيوتي سينج في دلهي في ديسمبر ٢٠١٢. كانت الآنسة سينج مسافرة مع صديقها في حافلة بالليل، مع وجود أربعة ركاب آخرين فقط، كلهم من الذكور، على متنها. أوسع هؤلاء الرجال الأربعة رفيق الفتاة ضربًا (بأسياخ حديدية)، واغتصبوها. لم يفعل السائق ولا المحصل شيئًا لإيقافهم. وبينما كان كل هذا يحدث، مرت الحافلة بالعديد من نقاط التفتيش الشرطة. وفي النهاية، ألقى الرجال بالفتى والفتاة من الحافلة على الطريق السريع، حيث رآهما أحد المارين واستدعى الشرطة التي أخذتهما إلى المستشفى.²⁶

بينما كانت جيوتي سينج تصارع من أجل البقاء، وأصبحت قصتها معروفة للناس، خرج مواطنون غاضبون للاحتجاج في شوارع دلهي. قاد طلاب من جامعات العاصمة الاحتجاج، منظمين مظاهرات ووقفات احتجاجية على ضوء الشموع. اتجه المحتجون إلى القصر الرئاسي، مطالبين بإعدام المغتصبين. كان يجب بالطبع أن تفرقهم الشرطة. وفي العديد من المدن الأخرى في الهند، حدثت تظاهرات واحتجاجات مماثلة.²⁷

ردًا على الاحتجاجات، شكلت الحكومة لجنة، برئاسة القاضي جيه إس فيرما (وهو رئيسٌ سابق للمحكمة العليا)، لاقتراح إجراءات لتسريع محاكمة المجرمين «الذين يرتكبون اعتداءً جنسيًا بالغًا ضد النساء» وتوقيع عقوبةٍ أشد عليهم. في غضون ذلك، جرى نقل الضحية (التي أعطيت الاسم «نيربهايا»، أي، التي لا تعرف الخوف) إلى سنغافورة، حيث ماتت في ٢٩ ديسمبر. وبعد ثلاثة أسابيع، قدمت لجنة فيرما تقريرها. لقد وجّه التقرير انتقادات لبطء العملية القضائية ولامبالاة المجتمع المدني. وذكر ما يلي عن حماة القانون والنظام المزعومين: «إن عدم اكتراث الشرطة فيما يتعلق بالتعامل مع ضحايا الاغتصاب لأمرٌ معروف. تحترم الشرطة سيادة السلطة الذكورية في المجتمع، ولم تستطع التعامل مع حالات القهر والمعاناة غير الاعتيادية». وأضاف أن «الشرطة متورطة في الاتجار بالأطفال (بما في ذلك الإناث منهم)».

طالبت لجنة فيرما الشرطة بتحمل مسؤولياتها أكثر، والهيئة القضائية بمزيد من اليقظة، والدولة بتوفير الإمكانات اللازمة لتعليم الأطفال للقطاع أو المشردين، والأحزاب السياسية بعدم السماح لمرشحين لديهم سوابقٌ جنائية بدخول الانتخابات. كما أوصت بـ «إنشاء سلطةٍ دستوريةٍ جديدةٍ مماثلة للمراقب المالي ومراجع الحسابات العام معنية بتعليم النساء والأطفال وضمان عدم ممارسة التمييز ضدّهما».

كان السطر الأخير من التقرير كالتالي: «إننا نصلي من أجل الروح الراحلة لنيربهايا التي كانت السبب في عمل هذا اللجنة».²⁸

بعد عرض تقرير لجنة فيرما على البرلمان، مرر الأخير القانون الجنائي (المعدل) لعام ٢٠١٣ الذي نص على عقوباتٍ أشد للجرائم التي ترتكب بحق النساء. ويمكن لمرتكبي جرائم مثل الاغتصاب أن يواجهوا عقوبة السجن مدى الحياة، في حين يمكن حتى أن يواجه من يكرر ارتكاب مثل هذا الجرائم عقوبة الإعدام. كما عرف القانون المطاردة والتلصص باعتبارهما جريمتين لا يجوز الإفراج عن مرتكبيهما بكفالة، ونص على عقوبة السجن لمدة عشر سنوات على من يلقي بمادةٍ حارقة على النساء (وهي جريمة شائعة في بعض أجزاء الهند).²⁹ طبق القانون، لكن بقيت المهمة الأكثر صعوبة والمتمثلة في تغيير معتقدات الناس ومواجهة الهيمنة الذكورية في الحياة اليومية.

في الواقع، في الهند، حيث كان يوجد على نحوٍ معقد ومتصارع في آنٍ واحد التقدم والتخلف، والتقاليد والحدائق، لا يستطيع دائمًا أن يثق المرء في أن يرشدنا القانون إلى طريق العدالة والتعقل. ففي يوليو ٢٠٠٩، أبطلت محكمة دلهي العليا دستورية

المادة ٣٧٧ من قانون العقوبات الهندي التي كانت تجرم ممارسة الجنس المثلي. جرى نقض الحكم في المحكمة العليا، حيث تضافر جماعة من المحافظين الهندوس والمسلمين والمسيحيين معاً في استعراضٍ نادر للتضافر بين الجماعات الدينية في البلاد. وفي ديسمبر ٢٠١٣، أعادت المحكمة العليا الهندية المادة ٣٧٧ وجزمت مرةً أخرى ممارسة الجنس المثلي بين البالغين. اختلف القاضيان جي إس سينجفي وإس جيه موكوباديي مع محكمة دلهي العليا في أن المادة ٣٧٧ قد انتهكت مواد الدستور الهندي. واتفقا مع هؤلاء الذين صاغوا قانون العقوبات الهندي، في القرن التاسع عشر، ورأوا أن ممارسة الجنس المثلي كانت «ضد نظام الطبيعة».³⁰

كان في المحكمة أثناء إصدار الحكم العديد من المثليين، سواء من الرجال أو النساء. لقد بكوا بينما كانا القاضيان (الذي اعترف أحدهما لاحقاً أنه لم يقابل من قبل شخصاً مثلياً في حياته) يتلوان حكمهما معيدين الأمور لما كانت عليه.³¹ كان على هؤلاء المنخرطين في علاقاتٍ مثلية، والذين كانوا قد بدءوا يتنفسون الصعداء بعد حكم عام ٢٠٠٩، أن يواجهوا مرةً أخرى خطر التعرض لملاحقة الشرطة ونبذ المجتمع.

٤

في معظم الديمقراطيات، يقلق أي حزب يكون في السلطة بشأن إعادة انتخابه تقريباً قبل عام ونصف من انتهاء فترة حكمه. ويكون القلق واضحاً، من بين أمورٍ أخرى، في الأشياء التي يقولها رئيس الحزب الحاكم أو يفعلها، والتنازلات والوعود التي يعلن عنها لجمهور الناخبين. هكذا كان الحال مع إنديرا غاندي عام ١٩٨٣ وراجيف غاندي في عام ١٩٨٧، وكان أيضاً الحال مع سونيا غاندي مع دخول الهند عام ٢٠١٣. ففي يناير، عُين ابنها راهول غاندي نائباً لرئيسة حزب المؤتمر في اجتماع للحزب في جايبور، مع إضاءة الألعاب النارية للسماء وحديث أعضاء البرلمان للصحفيين عن كيف أنهم كانوا منبهرين بدينامية هذا العضو الشاب من عائلة نهر-غاندي. لكن التملق لم يكن مقتصرًا على أعضاء البرلمان العاديين؛ فبعد عدة شهور، حتى رئيس الوزراء، الدكتور مانموهان سينج، أعلن للصحافة أنه سيكون «سعيدًا بالعمل مع حزب المؤتمر تحت قيادة راهول غاندي».³²

حتى وهي تشرف على صعود ابنها، سعت سونيا غاندي لتعزيز مكانة حزبها داعمًا لمجال الرعاية الاجتماعية. فقد اقترح التحالف التقدمي المتحد نظامًا للأمن الغذائي كان

سيحصل بمقتضاه ثلثا السكان على الحبوب مجاناً أو بأسعارٍ مدعومة بشدة. انتُقد النظام باعتباره استنزافاً محتملاً لخزانة الدولة، وتشجيعاً للفساد. كانت هناك انتقاداتٌ أخرى أيضاً؛ فقد كان يُرى أن مشروع القانون سعى لتشجيع الاعتماد الزائد على الكربوهيدرات في وقت كان الهنود فيه يتجهون نحو نظمٍ غذائيةٍ متنوعة العناصر وأنه دلل الفلاحين وليس المستهلكين.

لم يجرِ تمرير مشروع القانون الخاص بالأمن الغذائي في البرلمان. غير أن السيدة غاندي كانت عازمة على إقراره. وأعلنت عن التزام الحزب في هذا الشأن في ٢٠ أغسطس، الذي يوافق ذكرى ميلاد راجيف غاندي. فبينما كانت تتحدث عن التزام زوجها المعلن تجاه مساعدة الفقراء، أخبرت الصحفيين المحتشدين أن «حكومة التحالف التقدمي المتحد تتبع قيم [المهاتما] غاندي وتسعى باستمرار لإحداث تغييراتٍ جذرية في حياة الناس البسطاء».³³

فيما يتعلق بوعداها بمزيد من نظم الرعاية الاجتماعية، كانت استراتيجية حزب المؤتمر لانتخابات عام ٢٠١٤ مماثلة لتلك الخاصة بانتخابات عام ٢٠٠٩. لكن هذه المرة كانت ملصقات الحزب تضم وجهاً واحداً وهو ذلك الخاص براهول غاندي. لم يكن لمنافسهم الأساسي؛ حزب بهاراتيا جاناتا، استراتيجيةٌ محددةٌ خاصة به. فقد كان مناصراه إليه بي فجبائي وإل كيه أدفاني في ذلك الوقت متقدمين جداً في السن بحيث لا يمكن أن يكونا مرشحين مقبولين لمنصب رئيس الوزراء. على الجانب الآخر، كان هناك العديد من رؤساء وزراء الولايات الأصغر سناً التابعين لحزب بهاراتيا جاناتا وكذلك العديد من قادة الحزب في البرلمان، الذين كانوا جميعاً ذوي خبرةٍ سياسيةٍ كافية وجدارةٍ كافية لشغل المنصب. فأَي من هؤلاء كان سيجري ترشيحه؟

على عكس حزب المؤتمر، كان بهاراتيا جاناتا حزباً يأخذ قراراته على أساس النقاش والحوار، وليس وفق أهواء شخصٍ واحد أو عائلةٍ معينة. في الواقع، لطالما كانت المنظمة المرشدة للحزب، منظمة راشتريا سوايامسيفاك، معارضة لما يطلق عليه «فياكتي بوجا»، أي، تأليه الأشخاص. ولكن الآن، ومع تدارس الحزب ومجالسه لخياراتهم، فرض أحد أعضائه مطالبه بقوة عليهم. كان هذا العضو هو نريندرا مودي، الذي كان رئيس وزراء جوجارات على مدى عقد وصمم على الترشح لمنصب رئيس الوزراء.

في وقتٍ مبكر من عام ٢٠١٣ — قبل أكثر من عام على الانتخابات الوطنية — بدأ نريندرا مودي في تقديم نفسه بقوة على الساحة الوطنية. لقد أدرك قوة الناخبين الذين

يدلون بأصواتهم لأول مرة (وعدهم)؛ ولذلك تحدث إلى الطلاب في العديد من المدن. لقد تحدث إليهم عن النجاحات، الحقيقية والمتخيلة، لما أسماه «نموذج جوجارات». لقد أخبر جمهوره عن كيف أنه زاد من النمو الصناعي والزراعي لولايته، وقلّل من الفساد والروتين البيروقراطي، وولّد الأمل لدى الشباب.³⁴

في مارس، عُيّن نريندرا مودي في اللجنة البرلمانية المركزية لحزب بهاراتيا جاناتا. وفي يونيو، عُيّن رئيسًا للجنة الحملة الانتخابية. وفي النهاية، في سبتمبر، اختير رسميًا مرشحًا الحزب لمنصب رئيس الوزراء. ولقد لاقى صعوده هذا معارضة من بعض قادة الحزب الذين كانوا يشعرون بالقلق بسبب شخصيته الفظة وماضيه المثير للجدل. في كل مرة، كان الخلاف الذي يحدث بين الكوادر يجبر الجبهة المعارضة للسيد مودي داخل حزب بهاراتيا جاناتا على التراجع.³⁵

وفي ١٥ أغسطس ٢٠١٣، احتفلت الهند بعيد استقلالها السابع والستين. وقد ألقى رئيس الوزراء خطابه المعتاد إلى الأمة من القلعة الحمراء في دلهي. وفي محاولة جريئة للتغلب عليه، ألقى نريندرا مودي خطابه الخاص بعيد الاستقلال في مدينة بوج في شمال جوجارات، مع وضع نموذج للقلعة للحمراء على المنصة. الخطاب نفسه سخر من الدكتور سينج بسبب إخفاقات حكومته. لقد كانت سخرية رئيس وزراء ولاية من رئيس وزراء حالي للحكومة المركزية في عيد الاستقلال أمرًا غير مسبوق. ولكن خطاب مودي ساعد في تقديم نفسه باعتباره البديل لنظام فاسد ومتآكل.³⁶

في نوفمبر ٢٠١٣، أجريت انتخابات المجلس التشريعي في الولايات الكبيرة ماديا براديش وراجستان وتشاتيسجار. فاز حزب بهاراتيا جاناتا في الولايات الثلاث بسهولة. كانت هشاشة الحزب القديم العظيم للهند، وللحكومة التي يديرها في نيودلهي، واضحة على نحو متزايد.

بدأ نريندرا مودي في ذلك الوقت التفرغ للحملة الانتخابية الخاصة بالانتخابات العامة. وفيما بين يناير ومايو، كان يلقي عدة خطب كل يوم، متنقلًا بين الأماكن التي يتحدث فيها باستخدام طائرة خاصة. لقد خطب في أكثر من ٤٠٠ تجمع عبر أنحاء الهند؛ في المدن الكبيرة والبلدات الصغيرة والمناطق الريفية.

في أعين الكثير من الهنود، ظلت مذبحة جوجارات التي وقعت في عام ٢٠٠٢ وصمة عار في سمعة مودي. ولكنه في سنوات لاحقة، نجح بدأب في تغيير صورته إلى «فيكاش بوراش»، أي، رجل تنمية. وفي غضون ذلك، استبعد مانموهان سينج إمكانية ترشحه لفترةٍ ثالثة. وكانت الحملة الانتخابية لحزب المؤتمر سيقودها راهول غاندي.

في عام ١٩٨٤، كان راجيف غاندي، والد راهول، رئيس الوزراء عندما حدثت مذبحة ضد السيخ في نيودلهي. وفي ظل نظام العدالة الجنائية البطيء للغاية للهند، لم تجر محاسبة مرتكبي العنف ضد السيخ حتى ذلك الحين. وفي تلك الأثناء، أُعيد ترشيح قادة حزب المؤتمر الذين قادوا الحشود كأعضاء في البرلمان، وعُين أحدهم وزيراً. ولذا، قال حزب بهاراتيا جاناتا لهؤلاء الذين كانوا يشيرون إلى ضلوع السيد مودي في العنف ضد المسلمين في جوجارات في عام ٢٠٠٢ إن عليهم بدلاً من ذلك أن يتذكروا العنف الذي رعاه حزب المؤتمر ضد السيخ في شمال الهند في عام ١٩٨٤.

مع تساوي الفريقين في المذبحة التي ارتكبتها كلٌّ منهما، طلب مودي حينها أن تجري مقارنته، من حيث كونه إدارياً وسياسياً، مع راهول غاندي. في هذا السباق، لا يمكن أن يوجد سوى فائز واحد. كان مودي خطيباً نابضاً بالحيوية ومؤثراً في مسقط رأسه جوجارات وبأكثر لغات الهند انتشاراً، ألا وهي الهندية. على الجانب الآخر، كان راهول غاندي متحدثاً لامبالياً وغير بارع. وكان لدى مودي نشاطٌ هائل؛ فسافر عبر أنحاء البلاد كي ينشر رسالته. أما أنشطة راهول غاندي السياسية، فكانت عشوائية وغير منتظمة. فقد كان على سبيل المثال يقضي ليلة في منزل فلاح فقير ثم لا يُرى لأسابيع متتالية.

إن جعل هذا السباق بمنزلة نزال بين رجلين وليس حزبين كانت حركةً ملهمة من جانب نريندرا مودي. فقد كان رئيس وزراء ولاية هندية مهمة لأكثر من عقد. على الجانب الآخر، وفي خلال عشر سنوات في البرلمان، لم يلقِ راهول غاندي سوى خطبٍ قليلة، ولم تكن أيٌّ منها بارزة. وقد رفض شغل أي منصب في الحكومة المركزية. كما لم تكن لديه أي خبرة إدارية على الإطلاق.

كثيراً ما كان مودي يقارن الخلفية التي جاء منها مع تلك الخاصة بالوريث المنتظر لحزب المؤتمر. فقد زعم رئيس وزراء جوجارات أنه عمل في متجرٍ صغير لبيع الشاي وهو فتى صغير. لم يجز التحقق من صحة هذا الزعم؛ ولكن ما كان غير محل شك أنه ولد في أسرة متواضعة كانت تنتمي لطائفة متخلفة. ولقد كان نريندرا مودي عصامياً تماماً. على الجانب الآخر، ولد راهول غاندي في أسرة غنية، غير أنه لم يستفد جيداً من ظروفه الحسنة. كان مودي على مدار حملته الانتخابية يبرز بشدة الفارق بينه باعتباره «تشايبالا» (بائع شاي) وبين راهول، الشاب الغني المدلل.

كذلك، اعتاد مودي الإشارة إلى راهول باعتباره «شهزادا»، وهي كلمة أردية من أصل فارسي معناها «ولي العهد». إن كون آل غاندي يرون أنفسهم باعتبارهم أسرة حاكمّة

وراثية مقدراً لها أن تحكم الهند لفترات طويلة في المستقبل كان اتهاماً من السهل دعمه، لأسباب عديدة ليس أقلها أن سونيا غاندي، بينما كانت في السلطة، قد سمّت عشرات المشروعات الحكومية على اسم نهرو وإنديرا وراجيف، وأنها، بوصفها رئيسة حزب، قد اختارت ألياً ابنها نائباً لها على الرغم من أنه لم يكن بأي نحو عضو حزب المؤتمر الأكثر كفاءة في جيله. ومع ذلك، كان اختيار المسمى جديراً بالملاحظة؛ فمودي لم يختر عن قصد الكلمة الهندية الشائعة المقابلة لكلمة ولي العهد «يوفراج»، مفضلاً استخدام كلمة من لغة مختلفة، في إشارة واضحة للغاية إلى أصول سونيا الإيطالية وكذلك لـ «الاسترضاء» الملاحظ من جانب حزب المؤتمر للمسلمين المتحدثين بالأردية. وفي خطبه، كان مودي يسخر من كسل وعدم كفاءة الشهبازا، واعداء الناخبين بأنه بعد ستين شهراً فقط في الحكم سيزيل كل الضرر الذي رُغم أن حزب المؤتمر تسبب فيه في الستين سنة الأخيرة.³⁷

واضحاً في اعتباره ماضيه الطائفي، لم يسعَ نريندرا مودي للتأكيد على أيديولوجية الهندوتفا الخاصة بحزبه في خطبه. بدلاً من ذلك، أكد على أهمية التنمية الاقتصادية السريعة، وعلى وجه الخصوص، توفير الوظائف. فعلى مدار العقدَيْن اللذين تلوّا تحريره من سيطرة الدولة الخائفة، حقق الاقتصاد الهندي قفزات مهمة، كما ظهر من خلال الانخفاض السريع في معدل الفقر وحدث نموّ مقابل في الطبقة الوسطى. ولكن القطاعات التي قادت هذا النمو، مثل تكنولوجيا المعلومات ومجال الدواء، لم توفر فرص عمل كثيرة. لاحظ مودي ذلك، ووعد بإعطاء مزيد من الاهتمام للتصنيع لتحقيق، على نحو أفضل، تطلعات ملايين الشباب الداخلين لسوق العمل كل عام.

كانت الحشود التي تدفقت للاستماع إلى خطب نريندرا مودي في كل مكان دليلاً على الإثارة والأمل اللذين أثارهما. ورغم أن راهول غاندي كان أصغر منه سنّاً بكثير، فإن الناخبين الجدد كانوا معجبين، على نحو أكبر بكثير، بمودي، الذي كان يفيض منه الثقة والحسم، في حين بدا منافسه ضعيفاً وكسولاً ومشوشاً. قال طالب في السنة الثالثة بالجامعة في مومباي، كان سيصوت في انتخابات عامة لأول مرة، لصحفي في تجمع خاص بمودي: «إننا بحاجة إليه. إننا نحتاج لدكتاتورية في الهند. هو دكتاتور يمكنه محاربة الفساد وضعف الوحدة والنظام في البلاد».³⁸

كانت حملة نريندرا مودي الانتخابية تغطي على نحو واسع (وأحياناً مكثف) في التليفزيون، وهو وسط كان منتشرًا بشدة حينها في الهند أكثر حتى من ذي قبل. ففي عام ١٩٩٦، كان ١٩٪ فقط من الهنود يشاهدون البرامج الإخبارية على التليفزيون. وبحلول

عام ٢٠١٤، زادت النسبة إلى نحو ٤٦٪. وكان عشرات الملايين من الناخبين يشاهدون خطب مودي وقد انبهروا بها وبحماسه وحيويته الواضحين. وأظهرت استطلاعات الرأي، التي أجريت في ٢٠١٣-٢٠١٤ في الفترة السابقة على الانتخابات، أنه من بين هؤلاء الذين كانوا يشاهدون التلفزيون ويقرءون الصحف بانتظام، كان الناخبون المحتملون لحزب بهاراتيا جاناتا يزدون عن نظرائهم الخاصين بحزب المؤتمر بنحو ٢٠ نقطة مئوية.³⁹

من أجل الوصول إلى الناخبين الأصغر سنًا، استغل مودي وسائل التواصل التي كانت حتى أجدد من التلفزيون. لقد كان لديه موقع ويب كبير، كان يُحدث بانتظام، هذا إلى جانب حسابين نشطين على فيسبوك وتويتر. وكثيرًا ما كان يكتب تغريدات عن هموم الشباب وتركيزه على التنمية، التي كانت ذات طابعٍ تفاؤلي، والتي كانت تصاحبها تغريداتٌ أخرى ساخرة أو مزدرية عن منافسيه.⁴⁰

كانت حملة نريندرا مودي الانتخابية متناغمة على نحوٍ رائع. لقد استعان بخدمات أفضل وكالات الدعاية في الهند التي وضعت له شعارين بسيطين ولكنهما معبران بشدة، وهما: «أبكي بار مودي ساركار» (لننتخب هذه المرة مودي على رأس الحكومة، وهو الشعار الذي كان له جرسٌ رائع في اللغة الهندية في موضع السجع)؛ و«آتشي دين آني ويلي هين» (الأوقات الطيبة على وشك القدوم). كما كانت حملته ممولة جيدًا جدًا. لقد كان مصدر هذه الأموال الشركات الكبيرة والهنود الذين كانوا يعيشون في الخارج. ووفق أحد التقديرات، كان يقترب المبلغ الذي صرفه حزب بهاراتيا جاناتا على الدعاية وحدها من ٥٠٠ مليون جنيه إسترليني.⁴¹ ومن المفترض أنه جرى صرف مبلغٍ مماثل على نقل الناس بالحافلات إلى التجمعات الانتخابية وانتقالات مرشح الحزب.

لقد كان من ضمن مستشاري مودي مهنئون هنودٌ شباب كانوا يعملون في الولايات المتحدة. لقد أحضروا معهم أحدث تقنيات الدعاية الانتخابية، بما في ذلك الاستفادة البارعة من وسائل التواصل الاجتماعي. على الجانب الآخر، لم يسعَ حزب المؤتمر لاستخدام تلك الوسائل، واختار الاعتماد على الجاذبية التقليدية لاسم وسمعة الأسرة التي ينتمي إليها مرشح.⁴²

٥

في ديسمبر ٢٠١٢، أثناء الدعاية لحزبه في انتخابات ولاية جوجارات، استخدم نريندرا مودي عبارة «الطبقة الوسطى الجديدة» لوصف عشرات الملايين من الهنود الذين كانوا

يرغبون في الخروج من دائرة الفقر والاستمتاع بمتع حياة الطبقة الوسطى. لقد ساعدته هذه الطبقة في أن تجري إعادة انتخابه في جوجارات، وكان في ذلك الوقت يأمل أن تساعده أيضاً على المستوى القومي.

لقد قال المهاتما غاندي مقولةً شهيرة وهي أن الهند تعيش في قراها. وبحلول القرن الحادي والعشرين، بدأت على نحوٍ متزايدٍ تعيش أيضاً في مدنها وبلداتها. ففي ١٩٥١، كانت هناك خمس مدنٍ هندية فقط يزيد عدد سكانها على المليون نسمة. وبحلول ٢٠١١، وصل عدد هذه المدن إلى ٥٣ مدينة. ومثّل حينها سكان الحضر نحو ٣١٪ من إجمالي سكان الهند. وفي عام ١٩٥١، كانوا يمثلون فقط ١٣٪. وكان في ذلك الوقت يسكن ما يقرب من ٤٠٠ مليون هندي في المراكز الحضرية.⁴³

لطالما كان هناك قدرٌ كبير من الهجرة في الهند، بين القرى ومن القرى إلى المدن. وهذا الارتحال للناس عبر البلاد أصبح شائعاً أكثر بعد تحرير الاقتصاد. قدرت إحدى الدراسات أن الهجرة بين الولايات قد زادت بنسبة ٥٣,٦٪ فيما بين عامي ١٩٩١ و ٢٠٠١. وكان هذا ناتجاً عن التنمية غير المتكافئة، في ظل ازدهار بعض الولايات والمناطق أكثر من غيرها. لقد عانى شرق الهند على وجه الخصوص ركوداً اقتصادياً، لذا شهد تدفقاً كبيراً للمهاجرين منه للعمل في مدن الغرب والجنوب وفي مزارع البنجاب وكذلك في أراضي القهوة في منطقة كوداجو. في عام ٢٠٠١، كان لدى ثلاث من كل خمس أسر في ولاية بيهار الريفية مهاجرون يعملون خارج القرية. وقد كان إسهامهم في دخل أسرهم كبيراً، خاصة في الطوائف الاجتماعية الدنيا.⁴⁴

في المدن، كان المهاجرون الجدد يعملون على نحوٍ رئيسي في القطاعات غير الرسمية. فمع إغلاق المصانع أو تسريحها للعمال مع تبنيها لتقنيات توفر العمالة، كان هؤلاء القرويون الذين تحولوا لسكان مدن يعملون بائعين متجولين وبائعين في متاجر وعمال بناء وسباكين وحراس أمن. وكانت الغالبية العظمى من هؤلاء المهاجرين من الذكور. ولقد جعل هؤلاء، الذين انجذبوا لزخم المدينة، اقتصاد المدن أكثر زخماً بعملهم. ولذا، زاد إسهام المدن في الناتج المحلي الإجمالي من ٢٩٪ في ١٩٥٠-١٩٥١ إلى ٦٢٪ في ٢٠٠٧.⁴⁵

ولدت الهجرة إلى المدن رغباتٍ وتطلعاتٍ جديدة، مع سعي المهاجرين إلى هجر حياتهم القديمة في الريف. لقد أرادوا مساكن بوكا ومياهًا جارية وسبيلاً لوسائل الترفيه والسلع الاستهلاكية التي يمكن أن يتطلعوا لشراؤها. وأرادوا كذلك شق طريقهم في الحياة بأنفسهم، بدلاً من الاعتماد على مساعدات الرعاية الاجتماعية التي تقدمها الدولة.⁴⁶

في غضون ذلك، ومع نمو المدن، تغيرت القرى؛ اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً. في السابق، كانت الطوائف الاجتماعية العليا مثل البراهمة في جنوب الهند والراجبوت في شمال الهند تسود الريف. أما في ذلك الوقت، فكانوا قد فقدوا أرضهم أو باعوها، وجرى تحديهم على المستوى الأيديولوجي كذلك. فالاندماج مع العالم الخارجي كان في السابق حكراً على الطوائف العليا، ولكن حينها كان العديد من الرجال (وكذلك النساء وإن كان على نحو أقل بكثير) المنتمين للطوائف الوسطى والدنيا يتركون القرى أيضاً للدراسة أو على نحو أكبر للعمل.

أدت الميكنة المتزايدة للزراعة إلى نقص في الطلب على العمالة الريفية؛ لكن كان هناك انخفاض في العرض أيضاً؛ إذ لم يعد الداليت يرغبون في العمل في الحقول. لقد فضلوا العمل خارج القرى لأنهم يحصلون من خلاله على أجور أفضل، ولأنه حررهم من القبضة الخانقة للطائفة المهيمنة في منطقتهم. إن العمل الذي كانوا يقومون به في ذلك الوقت — على سبيل المثال، في الإنشاءات أو تحميل وتفريغ الشاحنات وعربات القطارات — عادة ما يكون مرهقاً بدنياً وخطراً على الصحة. لكنه كان أقل إهانة بكثير. كان هناك تغيير آخر، وربما حتى جوهري أكثر، يتعلق بالتعليم. ففي قرية ممثلة إلى حدٍّ ما في شمال الهند، زادت نسبة المتعلمين التهاكور المنتمين للطوائف العليا من ٣٨,٦٪ في عام ١٩٥٨ إلى ٨٢٪ في عام ٢٠٠٨. في نفس الفترة، زادت نسبة المتعلمين الجاتاف المنتمين للطوائف الدنيا (الذين كانوا يعدون في السابق من المنبوذين) من ٣٪ إلى ٤٢,٧٪. وفي عام ١٩٥٨، أقل من واحدة من كل عشر سيدات من التهاكور كنَّ متعلّمتات؛ أما في عام ٢٠٠٨، فارتفعت النسبة إلى أربعة من كل عشر سيدات. وفي عام ١٩٥٨، لم تكن أيُّ من نساء الجاتاف في القرى تستطيع القراءة أو الكتابة؛ أما في عام ٢٠٠٨، فارتفعت النسبة إلى واحدة من كل خمسة.

كان هناك اهتمامٌ كبير، عبر الطوائف الاجتماعية، بتعليم أبنائهم. فلم يُرد الراجبوت لأبنائهم أن يكونوا فلاحين، كما لم يرد الداليت أن يُحكم على أبنائهم بعيش حياة ريفية تقوم على السخرة. ومع بحث الشباب عبر الطوائف عن وظائف وإثبات الذات خارج القرى، كانت نسبةً متزايدة من هؤلاء الذين يزرعون بالفعل الأرض في الخمسينيات أو الستينيات من عمرهم، وكان الوقت قد تأخر جداً بالنسبة لهم على التفكير في تغيير مهنتهم أو محل إقامتهم.

كانت الحياة في القرى تتغير على نحو كبير عبر أنحاء الهند. غير أن بعض النواحي فيها ظلت كما هي دونما تغييرٍ ملحوظ. فقد ظلت هناك تفرقة بين الطوائف فيما يتعلق

بالسكن؛ وعلى الأقل في القرى، الجوانب الاجتماعية. فالغالبية العظمى من الزيجات (التي على الأرجح تقترب نسبتها من ١٠٠٪ وليس ٩٥٪) في ريف الهند كانت تُعقد داخل الجماعة التزاوجية نفسها، وكان يرتبها الآباء أو الأقارب.⁴⁷

في العقود الأخيرة، كان هناك عدم وضوح في الحدود الفاصلة بين الحضر والريف. فقد أصبح الهنود الذين كانوا يعيشون في القرى على نحو متزايد يألّفون حياة المدن، إما بسبب تجاربهم الشخصية وإما بسبب دخول الوسائل الحديثة إلى منازلهم. وكان شيوخ القرى حينها يرغبون في إرسال أبنائهم لأقرب مدينة للدراسة في مدرسة لغة الدراسة فيها هي الإنجليزية. وهم أنفسهم كانوا يركبون الدراجات النارية بدلاً من الدراجات أو العربات التي تجرّها الثيران. والعديد حتى عمل لبعض الوقت في القطاعات الحديثة وفي المصانع الصغيرة والورش التي بدأت في الظهور بطول الطرق السريعة، حيث كانت الأراضي أرخص مما هي عليه في المدن المزدهمة.⁴⁸

أدت حرية الانتقال الأكبر من ذي قبل التي كان يتمتع بها سكان الريف الهنود حينها إلى إضعاف — وإن لم يكن بالطبع إنهاء — الارتباط بين الطائفة الاجتماعية والمهنة. فقد اختار بعض البانیا ترك مجال التجارة من أجل التدريس لمعلمي المدارس، وفضل بعض الیاداف الخدمة في الجيش على رعي البقر. وفي خروج جذري أكثر على العرف، اختار بعض الدالیت المغامرة بالدخول في مجال ريادة الأعمال. فقد أنشئوا شركات ناجحة في مجال تجارة الجلود، وهي تجارة مرتبطة تقليدياً بطائفتهم. ودخل آخرون في مجالات جديدة تمامًا؛ إذ أنشئوا معارض لبيع السيارات وشركات بناء ومصانع أدوية. وكان هناك حينها حتى غرفة تجارية للدالیت.⁴⁹

بالطبع، قصص النجاح هذه كانت نادرة واستثنائية. فقد استمر غالبية الدالیت في مهنتهم القديمة المهينة القليلة الأجر. وعاشوا في أحياء منعزلة في القرى والمدن. وما كانت الطوائف العليا لتأكل معهم أو تلتقيهم أو تتزوج منهم. غير أن سبعة عقود من الديمقراطية والتنمية قد أحدثت فجوات في صرح العرف والتمييز. فمن خلال التمييز الإيجابي، كان بإمكان بعض الدالیت أن يصبحوا مسئولین كبارًا بالحكومة. ومع اعتماد الانتخابات على حق الاقتراع العام للبالغين، كان بإمكان بعض الدالیت أن يصبحوا وزراء ورؤساء وزراء. وفي ذلك الوقت، وفي ظل تحرير الاقتصاد، كان بإمكان بعض الدالیت أن يصبحوا مليارديرات أيضًا.

أثناء قيام حزب بهاراتيا جاناتا وحزب المؤتمر والأحزاب الإقليمية الكبرى بحملاتهم الدعائية للانتخابات العامة التالية، كانت تحدث معارك مهمة أكثر في بعض أجزاء البلاد. ففي يوليو ٢٠١٢، اندلعت أحداث شغب وحشية في آسام بين قبائل بودو والمسلمين الذين كانوا أصلاً من بنجلاديش، ولكنهم استقروا منذ عدة عقود في شرق الهند. مات نحو ٥٠ شخصاً في أحداث العنف، في حين ترك أكثر من ١٠٠ ألف شخص منازلهم وانتقلوا إلى مخيمات لاجئين. وكانت غالبية الضحايا من المسلمين. وفي ظل عدم رغبة قوات الشرطة المحلية في إيقاف العنف أو عدم قدرتها على ذلك، كان يجب استدعاء الجيش لاستعادة النظام.⁵⁰

كان مركز أحداث العنف يتمثل في منطقتي كوكراجار وباكسا في آسام السفلى. وحتى بعد إخماد أعمال الشغب، كان الفارون الذين كان معظمهم من المسلمين يخشون العودة إلى منازلهم وقراهم. وعندما فعلوا ذلك في النهاية، واجهوا موجات عنف جديدة. وفي الأسبوع الأول من مايو ٢٠١٤، قتل مسلحو قبائل بودو ٢٣ شخصاً في يوم واحد. مرة أخرى، جاء الجيش للقيام بمسيرات لاستعراض القوة لاستعادة الأمن والسعي من أجل إعادة هبة الدولة.⁵¹

كان الصدام في آسام بين طائفتين ضعيفتين وغير آمنين. فقد شعرت قبائل بودو بأنهم قد جرى قمعهم من قبل طائفة أهوم المهيمنة في آسام؛ وبعد نضال طويل، جرى منحهم الاستقلال في المناطق التي مثلوا أغلبية فيها. وفي تلك الأثناء، كان قد استقر المسلمون القادمون من بنجلاديش الكثيفة السكان في المناطق المحيطة بهم؛ ما أشعل من جديد موجة من الاستياء، وبمرور الوقت، العنف.⁵²

وبعد عام من الاضطرابات في كوكراجار، اندلعت أعمال شغب في أكثر ولايات الهند اكتظاظاً بالسكان، أوتر براديش. كان المسلمون هنا يعدون من سكان المكان الأصليين. لقد عاشوا في سهل الجانج الهندي إلى جانب الهندوس، فيما عدا أنهم، قبل نحو ستة أو سبعة قرون، قد اعتنقوا الإسلام. وبداية من أواخر القرن التاسع عشر، أصبح هذا الجزء من شمال الهند عرضة لنوبات دورية من الشغب الديني. فقد حدث صدام بين الهندوس والمسلمين في أربعينيات القرن الماضي، قبل وبعد التقسيم، وفي ثمانينياته وتسعينياته، نتيجة للخلاف حول رام جانمابهومي، وهو الموقع الذي يعتقد أنه مسقط رأس الإله راما.

كان السلام الاجتماعي في أوتر براديش هشًا، تهدده من جانب عناصرُ سانج باريفار المتشددون المتبنون لأيدولوجية الهندوتفا ومن الجانب الآخر الأحزاب التي تحظى بدعم رجال الدين المسلمين. لقد كان على رأس السلطة في الولاية في عام ٢٠١٣ حزب سَماجوادي الذي كان قائده الأساسي، مولايا سينج ياداف، مقربًا بشدة من المسلمين لدرجة أنه كان يطلق عليه «مولانا مولايا». وكان حينها ابنه الشاب وغير المحنك، أكيليش ياداف، هو رئيس وزراء الولاية.

في سبتمبر ٢٠١٣، اندلعت أحداث شغب بين الهندوس والمسلمين في غرب أوتر براديش. بدأت الاضطرابات بعدما شوهد شابٌ مسلم وهو يتحدث إلى شابة من طائفة الجات، وعلى إثر ذلك، قُتل الشاب على يد إخوتها. تصاعد العنف، مع مطالبة قادة حزب بهاراتيا جاناتا الهندوس (وطائفة الجات المهيمنة على وجه الخصوص) بإعطاء درس للمسلمين وحث قادة حزب سَماجوادي المسلمين على أن يكونوا لهم بالمرصاد. انطلقت الدعوة للتحرك، والانتقام، عبر فيسبوك وواتس آب؛ إذ ربما تكون هذه هي المرة الأولى التي تستخدم فيها هاتان التقنيتان الجديتان في التحريض على الكراهية بين الطوائف في الهند. قُتل أكثر من خمسين شخصًا في أحداث الشغب، وشُرد عشرات الآلاف. وكما هو الحال في آسام، وكذلك في واقع الأمر في معظم أجزاء البلاد (خارج كشمير)، التي وقع فيها مثل هذه الأحداث، عانى المسلمون على نحوٍ غير متناسب.⁵³

٧

خلال أبريل ومايو ٢٠١٤، صوت نحو ٥٥٤ مليون هندي في الانتخابات العامة الهندية السادسة عشرة. كان هذا، كما هو الحال في كل الانتخابات العامة الهندية السابقة، أكبر ممارسة للإرادة الانتخابية في التاريخ الإنساني. وجرت الانتخابات على تسع مراحل. وكان نحو ٨٠٠ ألف جندي ورجل شرطة يقومون بتأمين الانتخابات، مع تخصيص ٥٠٠ قطار وحتى ٥٠ طائرة هليكوبتر لنقلهم من مكان لآخر.⁵⁴

عندما جرى فرز الأصوات، في ١٦ مايو، حقق حزب بهاراتيا جاناتا انتصارًا ساحقًا بحصوله على ٢٨٢ مقعدًا، محققًا أغلبيةً واضحة. وتعرض منافسه الرئيسي، حزب المؤتمر، لخسارة كبيرة. فقد حصل على عدد ضئيل من المقاعد وهو ٤٤ مقعدًا، أي، أقل بـ ١٥٠ مقعد عن المقاعد التي حصدها في انتخابات ٢٠٠٩.

لقد تحقق الانتصار الأبرز لحزب بهاراتيا جانانا في كبرى ولايات الهند، أوتر براديش. فقد حصل هنا على ٧١ من ضمن ٨٠ مقعداً، منتصراً على حزب المؤتمر وكذلك الأحزاب الطائفية القوية محلياً. (في انتخابات ٢٠٠٩، حصل الحزب على ١٠ مقاعد فقط في هذه الولاية.) كما أبلى الحزب بلاءً حسناً في بيهار وماديا براديش وراجستان، وبالتأكيد في ولاية نريندرا مودي، جوجارات. ولم يحالفه نفس النجاح في ولايات غرب البنغال وأوديسا في الشرق وتاميل نادو وكيرالا في الجنوب. في هذه الولايات، لا يتحدث أو يفهم غالبية السكان اللغة الهندية، ولم يتأثروا بالجاذبية الشديدة لخطب مودي.

إذا نظرنا للدولة ككل، فسنجد أن حزب بهاراتيا جانانا زاد حصته التصويتية من ١٩٪ إلى ٣١٪. وقد صوّت الناخبون الجدد على وجه الخصوص، ومن هم تحت سن ٣٥ بوجه عام، بحماس لحزب بهاراتيا جانانا، في انعكاس واضح لعدم كفاءة راهول غاندي كمرشح جامع للأصوات؛ نظراً لأن الشباب اعتقدوا أن منافسه الأكبر منه سناً بكثير من المحتمل على نحو أكبر بكثير أن يفي بتوقعاتهم.⁵⁵

لم يفز نريندرا مودي بالانتخابات بمفرده. ورغم ذلك، كانت هناك حالات قليلة في الماضي ترك فيها شخص واحد مثل هذا الانطباع على الانتخابات الهندية. ربما تمثلت السابقتان الوحيدتان في انتخابات ١٩٥٢ و١٩٧١، حيث قاد جواهر لال نهرو وإنديرا غاندي الحملة الانتخابية الناجحة لحزبهما وكانا الشخصيتين الأكثر بروزاً فيها، تماماً كما فعل مودي في ذلك الوقت.

على الرغم من أنه نشأ على أفكار منظمة راشتريا سوايامسيفاك سانج، فإن نريندرا مودي بوصفه رئيس وزراء لجوجارات حرص على عدم تقريبها منه. فهو لم يرد أن يكون هناك مصدر آخر للسلطة. ومع ذلك، في الفترة السابقة على الانتخابات العامة، حدث تقارب مرة أخرى بين الجانبين. وبعد بعض التردد في البداية، أعلنت المنظمة عن تأييده كمرشح حزب بهاراتيا جانانا لمنصب رئيس الوزراء، وساند كوادر المنظمة على الأرض مودي بحماس، وبخاصة في ولاية أوتر براديش الأساسية. وسرعان ما حصلت المنظمة على مكافأتها لهذا الدعم؛ فقد كان ١٧ من بين ٢٣ عضواً في وزارة مودي من المنظمة.⁵⁶

في يوليو، انتُخب الصديق المقرب لمودي أميت شاه رئيساً لحزب بهاراتيا جانانا. كان شاه الشخص الوحيد الذي كان رئيس الوزراء يثق فيه تماماً. ففي جوجارات، شغل في إحدى المرات ٩ حقائب في وزارة مودي. ولكن شاه كان له ماضٍ مثير للجدل؛ فقد مُنع

حتى من دخول ولايته الأم من قبل المحكمة العليا خوفاً من احتمال عبثه بالأدلة في قضايا قتل خارج نطاق القانون. والآن، باعتباره رئيساً للحزب الحاكم، كان يعد ثاني أقوى رجل في الهند.⁵⁷

٨

في أشهره الأولى في المنصب، أعلن نريندرا مودي عن مجموعة كاملة من البرامج والمشروعات الجديدة. فكانت هناك مهمة «سواش بهارات» (الهند النظيفة)، التي وعدت بالقضاء على التغوط في العراء بحلول الثاني من أكتوبر ٢٠١٩؛ أي، في الذكرى السنوية المائة والخمسين لميلاد المهاتما غاندي. رئيس الوزراء نفسه أخذ مكنسة لينظف الممرات القذرة المؤدية إلى جانب النهر في مدينة فاراناسي المقدسة.⁵⁸ ثم كانت هناك حملة «صنع في الهند» التي وعدت بجعل البلد مركزاً للتصنيع على نحو مماثل للصين.⁵⁹ ثم جاءت مهمة «بيتى باشاو بيتى باداو» (أنقذ الفتاة، علم الفتاة) التي أطلقها مودي والتي سعت لتعزيز المساواة بين الجنسين من خلال تعليم الفتيات.⁶⁰ وكانت هناك أيضاً مهمة «المدن الذكية»، التي من خلالها سعى رئيس الوزراء لتطوير مائة مركز حضري لتصبح مراكز للابتكار والتجديد.⁶¹

كشف رئيس الوزراء أيضاً عن ولعه بالاختصارات. فبينما كان يرحب بالاستثمار الأجنبي المباشر (الذي يرمز له بالإنجليزية باختصار: إف دي آي)، قال إن هذا الاختصار يجب أن يشير أيضاً إلى العبارة الإنجليزية التي ترجمتها «طور الهند أولاً». وفي يوم رأس السنة الجديدة لعام ٢٠١٥، جرى إلغاء لجنة التخطيط، وحلّت محلها نيتي أيوج، التي تعد أول كلمة فيها اختصاراً للمقابل الإنجليزي لـ «المعهد الوطني للتحويل في الهند».⁶² وفي دعوته لإقامة علاقات أفضل مع أقوى جارة للبلاد، قال مودي العبارة الإنجليزية التالية: INCH towards MILES، التي أول اختصار فيها يشير إلى الهند والصين، في حين يشير الثاني إلى قرن من التعاون الاستثنائي.⁶³

وفي آخر أعوامها في السلطة، قدّمت حكومة التحالف التقدمي المتحد قانون مصادرة أراضٍ جديداً، جعل موافقة الفلاحين إلزامية قبل مصادرة أراضيهم لصالح مشروعات صناعية أو غيرها. وقد وعد نريندرا مودي باستبدال قانون جديد بهذا القانون؛ مما يسهل على رواد الأعمال حيازة أراضٍ لبناء مصانع ستخلق فرص عمل وكذلك ثروة.

ولكن القانون الذي وضع مستشاروه مشروعه جرت مقاومته بضراوة داخل قطاعات في حزبه، إذ رأت أنه «متحيز لرجال الأعمال» بشدة.

لقد جرى تمويل حملة مودي الانتخابية بسخاء من قبل الشركات الكبيرة. وهو نفسه وعد بنموٍّ صناعيٍّ أسرع وخلقٍ سريعٍ للوظائف. وبعد تعطل مشروع قانونه المقترح الخاص بمصادرة الأراضي، أعلن حينها عن ضريبةٍ جديدةٍ على السلع والخدمات. كانت هذه بالأساس مبادرة من جانب رئيس الوزراء السابق، دكتور مانموهان سينج، الذي مع ذلك فشل في تمريرها عبر البرلمان.

سعى مشروع القانون الخاص بهذه الضريبة إلى إلغاء الضرائب والرسوم والجمارك التي كانت مطبقة في الولايات المختلفة، واستبدال ضريبة قيمة مضافة واحدة لكل السلع والخدمات بها. وعندما اقترحت حكومة التحالف التقدمي المتحد هذه الضريبة في البداية، عارضها مودي، قائلاً إنها ستعدي على حقوق الولايات. ولكن أغلب رواد الأعمال كانوا مؤيدين لفرضها؛ وهكذا كان موقف معظم الاقتصاديين الذين اعتقدوا أنها ستخلق سوقاً وطنيةً موحدة وتحفز النمو وتقلل الفساد. وفي أغسطس ٢٠١٦، مُرّر مشروع قانون خاص بهذه الضريبة عبر البرلمان؛ وكان يجب حينها التصديق عليه من جانب غالبية مجالس الولايات حتى يصير قانوناً.⁶⁴

إن تركيز مودي على تنشيط الاقتصاد الوطني كان متوقعاً. إذ لم يولد النمو الاقتصادي الذي شهدته الهند في العقود الأخيرة فرص عمل كافية. ففيما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، زاد إجمالي القوى العاملة في الهند ٦٣ مليون شخص. ومن بين هؤلاء، التحق ٤٤ مليوناً بقطاعات العمل غير المنظمة، وأصبح ٢٢ مليوناً عاملين غير رسميين في قطاعات العمل المنظمة، في حين انخفض عدد العمال الرسميين في قطاعات العمل المنظمة بنحو ٣ ملايين. ورغم تاريخها الطويل في إنشاء المشروعات الصناعية، ومؤسساتها التعليمية الفنية والهندسية العديدة، لم تكن الهند قادرة على مضاهاة النجاح الذي حققته بنجلاديش وفيتنام (ناهيك عن الصين) في خلق فرص عمل واسعة النطاق في المصانع التي كانت تنتج سلعاً للسوق العالمية.⁶⁵

بمعايير أغلب الدول المتقدمة، كان معدل البطالة في الهند منخفضاً. لكنه كان يتزايد، وهي علامةٌ مقلقةٌ للسياسيين وصناع السياسات. لقد وصل إلى ٦,٨٪ في عام ٢٠٠١، وقفز إلى ٩,٦٪ بعد عقْدٍ من الزمان. وحدث تراجعٌ تدريجي في ازدهار الصادرات الذي حدث في تسعينيات القرن الماضي. وقد عاقَ إنشاء مشروعات تصنيعية جديدة التكلفة العالية

(والمتزايدة) للعمالة والأراضي. ولم تكتمل على نحوٍ كبير البنية التحتية التي وعدت بها الحكومة (والمتمثلة في طرق وموانئ ومطارات أفضل) لتسهيل انتقال المواد الخام وكذلك السلع النهائية. لذا، كان زعم حزب بهاراتيا جاناتا في بيانه الرسمي الخاص بانتخابات عام ٢٠١٤ أنه سيخلق عشرة ملايين وظيفة كل عام هدفًا طموحًا للغاية، وبمجرد اعتلائه للسلطة، كان يجده صعبًا على نحوٍ متزايد في تحقيقه.⁶⁶

في ٢٠١٥، ظهرت عيوب نموذج الهند القائم على «نمو دون خلق فرص عمل» على نحو واضح عندما تقدم نحو ٢,٣ مليون شاب لشغل ٣٦٨ وظيفة صغيرة أعلنت عنها حكومة أوتر براديش. كانت الوظائف في أدنى مستويات التسلسل الوظيفي الحكومي. وقد تضمنت قيادة دراجة للقيام بمهام بسيطة للموظفين الكبار أو حراستهم خارج مكاتبهم أو تقديم الشاي لهم ولضيوفهم. لكن كانت فرص العمالة التي يوفرها القطاع الخاص قليلة جدًا في هذا الجزء من الهند لدرجة أن نحو ٢٥ ألف خريج جامعة وحتى ٢٥٥ من حاملي شهادة الدكتوراه تقدموا لشغل تلك الوظائف الصغيرة في الحكومة.⁶⁷

كان تأكيد رئيس الوزراء على برامج مثل «صنع في الهند» استجابة لأوجه الخلل هذه في عملية التنمية. ولكن أدى هذا الدفع باتجاه نمو اقتصادي أسرع إلى تجاهل أكثر للمعايير والضمانات البيئية. ففي أكتوبر ٢٠١٥، سهلت وزارة البيئة والغابات أكثر من عمليات التعدين بإلغاء القيمة الهيدروولوجية للغطاء الحرجي باعتباره قيدًا على المشروعات الجديدة. جدير بالذكر أن الغابات الطبيعية تلعب دورًا محوريًا في استدامة الأنهار والبحيرات. وقد شجعت السياسة الجديدة على تدمير الغابات على يد المشروعات الصناعية والتعدينية الجديدة؛ مما هدد توفير المياه العذبة للزراعة والأسر الريفية.⁶⁸

جرى تقليص ميزانية وزارة البيئة والغابات (التي أضيف لاسمها الآن «تغير المناخ») بنسبة ٥٠٪ في العام الأول لشغل مودي لمنصب رئيس الوزراء. وفي غضون ذلك، جرى أيضًا تخفيف القوانين القائمة الخاصة بحماية الحياة البرية والتنوع البيولوجي، وإلغاء الغرامات التي كانت تُفرض على الصناعات لتلويثها للبيئة. كما جرى في ذلك الوقت إلغاء موافقة القبائل على إقامة مشروعات جديدة في المناطق المحيطة بهم، التي كانت في السابق إجبارية.⁶⁹

كان النمو الصناعي مهما كانت التكلفة هو الشعار الجديد، دون النظر لما سيعنيه هذا التخفيف للمعايير البيئية بالنسبة لتوفير هواء وماء نظيفين للمواطن العادي أو استدامة عملية التنمية نفسها. وسرعان ما كشفت تبعات تلك السياسات الجديدة عن نفسها، عندما، في أبريل ٢٠١٦، ذكرت دراسة عالمية أن الهند على رأس الدول التي بها

قضايا بيئية. وكانت نحو ٢٧٪ من كل القضايا المرتبطة بالطبيعة في البلاد مرتبطة بندرة المياه. وتعلقت قضايا أخرى بتدمير الغابات والتخلص من النفايات غير المعالجة وتأثير التلوث الصناعي.⁷⁰

٩

كانت السياسات الاقتصادية التي اتبعها نريندرا مودي، وهو رئيس وزراء، متسقة مع سجل أدائه في جوجارات. ما كان مدهشاً أكثر هو اهتمامه الشديد بالشؤون العالمية. ففي عامه الأول في المنصب، سافر مودي إلى العديد من الدول التي وصل عددها إلى ١٩، والتي كانت من بينها اليابان والصين وأستراليا والولايات المتحدة. وفي عامه الثاني، سافر إلى ١٧ دولة أخرى، مع سفره مرةً أخرى إلى بعض الدول التي كان قد زارها بالفعل.

وعلى الرغم من أنه لم يشغل رسمياً منصب وزير الشؤون الخارجية، فقد كان مودي مسؤولاً مسئوليةً كاملة عن السياسة الخارجية، كما فعل جواهر لال نهرو فقط من قبل من ضمن رؤساء الوزراء الهنود الآخرين. وقد أخبر أحد المحاورين أنه كان يسافر كثيراً لأن (بحسب زعمه) وسائل الإعلام الهندية قد رسمت صورةً سيئةً له، ولذا فقد أراد أن يكتشف قادة العالم بأنفسهم الشخصية الحقيقية لرئيس وزراء الهند الجديد.⁷¹

في رحلاته الخارجية، كان مودي حريصاً على الحديث إلى أعضاء الشتات الهندي، في لقاءات عامة في أماكن مثل ساحة ماديسون سكوير جاردن بنيويورك وستاد ويمبلي لكرة القدم بلندن، حيث كانت حشودٌ كبيرة ومتحمسة تهتف له. كانت خطبه مؤثرة على نحو كبير. ولتوضيح أنه، بخلاف رؤساء الوزراء السابقين، كان هندياً أصيلاً وفخوراً بترائه، تحدث عن مفكرين دينيين مثل سري أوروبندو وسوامي فيفيكانادا وقدم الباجافاد جيتا لكبار الشخصيات الأجنبية واحترف بالهدية التي أعطتها الهند للعالم المتمثلة في اليوجا.⁷²

في دولٍ أخرى، كما في الهند، بدا مودي أنه لا يتعب. غير أنه لم يكن من السهل تمييز توجه معين في مبادراته في مجال السياسة الخارجية. فقد زار اليابان وقال بعض التعليقات اللاذعة بخصوص دولةٍ أخرى (افترض كثيرون أنها الصين)، ولكنه بعد بضعة أسابيعٍ لاحقة، استضاف الرئيس الصيني في جوجارات. ودعا مودي رئيس الوزراء الباكستاني لمراسم حلفه اليمين في مايو ٢٠١٤، وبعد عام ونصف، سافر ليحضر حفل زفاف حفيدته في لاهور. غير أن العلاقات بين باكستان والهند ظلت فاترة، مع تبادل المتحدثين الرسميين للتعليقات اللاذعة والتلميحات المسيئة، كما كان هو الحال دائماً. وقال وزير داخلية مودي علناً إن «الذهاب إلى باكستان والذهاب إلى الجحيم سواء».⁷³

كان المجال الوحيد الذي كانت هناك فيه استمرارية واضحة هو علاقة الهند بالولايات المتحدة. فعندما زار باراك أوباما نيودلهي في يناير ٢٠١٥، تحدث مودي عن وجود «كيمياء» خاصة بينه وبين الرئيس الأمريكي.⁷⁴ في الحقيقة، كان مودي يعزز فقط العمل الذي قام به رئيسا الوزراء السابقان عليه مباشرة، فجبالي ومانموهان سينج، من أجل التقريب بين أكبر ديمقراطيتين في العالم بعد انتهاء الحرب الباردة، في ظل حدوث فجوة بينهما خلالها.⁷⁵

١٠

في كتاب نُشر في عام ١٩٧٠، تحدث راجني كوتاري عن النظام السياسي الهندي باعتباره على نحوٍ أساسي «نظام حزب المؤتمر». فبخلاف ما يحدث في أوروبا وأمريكا الشمالية، حيث يتبادل اثنان أو أكثر من الأحزاب تولي السلطة، كان في الهند حزبٌ واحد متصدر المشهد، وإن لم يكن مهيمناً على الساحة السياسية. وكان على رأس السلطة باستمرار في الحكومة المركزية وكذلك في معظم حكومات الولايات. ولعدة سنوات بعد الاستقلال، نجح هذا الحزب في تقديم نفسه باعتباره «المتحدث الرسمي الموثوق به للأمة إلى جانب عاملها الثابت للنقد والتغيير».

كان كوتاري يؤلف كتابه هذا في أعقاب انتخابات ١٩٦٧، وهي المرة الأولى التي تتهدد فيها سيطرة حزب المؤتمر على مقاليد الحكم في البلاد على نحوٍ خطير. لقد احتفظ الحزب حينها بالسلطة في الحكومة المركزية، لكنه فقدتها في العديد من الولايات التي وصل عددها إلى ٨ ولايات. ولكن، وكما أشار كوتاري، على الأصعدة المهمة، ظل حزب المؤتمر «القوة السياسية الغالبة في البلاد». في واقع الأمر، في الولايات الست التي فقد فيها حزب المؤتمر السلطة في عام ١٩٦٧، كان يقود الحكومة عضوٌ سابق في حزب المؤتمر. وهكذا ظل حزب المؤتمر «الحزب الحاكم والقوة السياسية المسيطرة على المستوى الوطني»، هذا بالإضافة إلى أنه «كان يتحكم في نواحٍ عديدة من شأنها التأثير على سياسات الولايات».

تمثلت إحدى النتائج الفرعية للسيطرة السياسية لحزب المؤتمر في أنه ساعد على الحفاظ على تماسك البلاد في تلك العقود الأولى التي تلت الاستقلال والتي كانت حافلة بالتوتر والانقسامات. ولذا، كما لاحظ كوتاري، «نظراً لأن حزب المؤتمر استطاع تولي السلطة على نحوٍ مستمر ولم يكن هناك تهديدٌ منظم أو فعال لسلطته، فقد اكتسبت العملية السياسية في البلاد ميزتين فريدتين وهما الاستمرارية والوحدة».⁷⁶

ساد «نظام حزب المؤتمر» هذا الذي تكلم عنه كوتاري، بنحو أو بآخر، في العقود الثلاثة الأولى التي تلت الاستقلال. لكن جرى تحدي سلطته في ١٩٧٧، بعد فترة الطوارئ، لكنه أعاد إثبات نفسه فيما بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٩.

السنوات فيما بين ١٩٨٩ و ١٩٩٨ كانت فترةً انتقالية في عالم السياسة الهندية. فقد ضعفت سيطرة حزب المؤتمر عبر أنحاء الهند، مع فوز أحزابٍ إقليمية ودينية وطائفية وطبقية بالانتخابات وتوليها للسلطة في ولاية تلو الأخرى. وبدأت مرحلةً ثالثة في عام ١٩٩٨، مع ظهور نظامٍ سياسي ثنائي القطب. كان هذا نتاج بروز حزب بهاراتيا جاناتا على الساحة الوطنية. تمثل القطبان في حزب المؤتمر وحزب بهاراتيا جاناتا على التوالي، وقد دار في فلك كلٍّ منهما مجموعة من الأحزاب الأصغر.

شهدت الانتخابات العامة لعام ٢٠١٤ تراجعاً لحزب المؤتمر على نحو لم يسبق له مثيل. ففي ديسمبر من نفس العام، بعد انتخابات الولايات في جامو وكشمير وجهارخاند، كانت هناك علامةً فارقةً أكبر وربما أكثر حسماً، تمثلت في أن حزب بهاراتيا جاناتا أصبح له حينها أعضاء في مجالس الولايات أكثر من حزب المؤتمر.

إن التراجع السريع لأسهم حزب المؤتمر كان نتاجاً، من ضمن أمورٍ أخرى، للجاذبية المتراجعة لعائلة نهرو-غاندي التي أتى منها قاداته. فمع وجود ناخبين أصغر سناً، بدأ يقل أكثر فأكثر عدد الهنود الذين يتذكرون إسهامات نهرو أو إنديرا أو راجيف. كما أن تنظيم الحزب كان قد انهار في أجزاءٍ عديدة من البلاد؛ فكان بمجرد أن يفقد الحزب السلطة في ولايةٍ معينة، يجد أنه من الصعب للغاية استعادتها. فهو، في تاميل نادو، لم يتولَّ السلطة منذ ١٩٦٧؛ وفي غرب البنغال منذ ١٩٧٧؛ وفي أوتر براديش منذ ١٩٨٩. وكان هناك سببٌ ثالث وهو القيادة الضعيفة لراهور غاندي. فقد فشل في بث الحماس في الناخبين؛ في واقع الأمر، كان أول عضو من أسرته لا يحوز حتى احترام زملائه في الحزب.⁷⁷

بينما كانت مكانة حزب المؤتمر تتراجع في جميع أنحاء الهند، ظلت بعض الأحزاب الإقليمية قوية. ففي الانتخابات العامة لعام ٢ٰ١٤، حقق حزب بهاراتيا جاناتا نتائج جيدةً جداً في بيهار. ولكن عندما انعقدت انتخابات المجلس التشريعي هناك في ٢٠١٥، سُحق حزب مودي على يد تحالفٍ مكوّن من حزبين محليّين في بيهار. وفي العام التالي، أُعيد انتخاب ماماتا بانرجي وحزب ترينامول كونجرس بسهولة في غرب البنغال، وكررت فيه جايا لاليتا وحزبها أنّا درافيدا مونيترا كازاجام لعموم الهند نفس الشيء في تاميل

نادو. وظل الشيوعيون أقوياء في تريپورا وكيرالا، بينما في الولاية المدينة دلهي، أذاق حزبٌ جديد؛ وهو حزب آم آدمي — وُلد من رحم الحركة المناهضة للفساد التي ظهرت في ٢٠١١ — حزبَي بهاراتيا جاناتا والمؤتمر هزيمةً مذلة.

أثناء كتابتي لهذه السطور، في أكتوبر ٢٠١٦، من الواضح أن حزب بهاراتيا جاناتا قد حلَّ محل حزب المؤتمر باعتباره القطب الرئيسي للنظام السياسي الهندي. وتمثلت عتبةً فارقةً أخرى في مسيرته في انتصاره في انتخابات الولاية في آسام في وقتٍ سابق من هذا العام، حيث كان حزب المؤتمر على رأس السلطة منذ ٢٠٠١. إن مزيجًا من التصويت العقابي والجاذبية الشخصية لريندرا مودي والتأجيج الواضح للمخاوف من مزيد من الهجرة من جانب المسلمين من بنجلاديش قد مكن حزب بهاراتيا جاناتا من الحصول على أغلبية في آسام.⁷⁸ وكان هذا أول موطنٍ قدم للحزب في شرق الهند، وربما كان إيذاناً بتحقيق انتصاراتٍ أخرى في الولايات الشمالية الشرقية الأصغر، والتي كانت تعد حتى ذلك الحين معاقل حزب المؤتمر.

بينما كان هذا الكتاب في طريقه للنشر، كان حزب بهاراتيا جاناتا يتولى السلطة في الحكومة المركزية، وكذلك في حكومات عددٍ كبير من الولايات وصل عددها إلى ١٣ ولاية. وتظل كارناتاكا الولاية الوحيدة الكبرى التي يوجد فيها حزب المؤتمر على رأس السلطة. إن حزب بهاراتيا جاناتا يعد اليوم الحزب «الوطني» الوحيد في الهند؛ فهو له حضورٌ كبير في أغلبية ولايات الاتحاد الهندي. وهو يشغل اليوم في النظام السياسي الوطني المكانة التي كانت من قبلُ لحزب المؤتمر.

١١

في قمة نفوذه وتأثيره في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، كان بإمكان حزب المؤتمر الوثوق بتحقيقه انتصارًا مريحًا في الانتخابات التي يخوضها. ولكنه كان مع ذلك يواجه اعتراضات ومعارضة من جانب سياسيين من أحزابٍ أخرى ومن مفكرين ومن حركاتٍ اجتماعية ومن حركات تمرد. وكانت هناك انتقادات للسياسات الاقتصادية والخارجية لحكومة الحزب من جانب أكاديميين ومن جانب أعضاء برلمان، ومعارضة لسياساتها الاجتماعية من جانب الحركات الشعبية (تذكر الصراع اللغوي)، وأخيرًا وليس آخرًا، محاولاتٌ عنيفة للتخلص من فكرة الهند الموحدة التي كانت يتبناها (تذكر الانتفاضات الشعبية للكشميريين وقبائل الناجا والميزو).

هكذا هو الحال مع حكومة حزب بهاراتيا جاناتا أيضًا. ففي مجلس الشعب، يتمتع التحالف الذي يقوده الحزب بأغلبية مريحة. ومع ذلك، عندما تُعقد انتخابات المجلس التشريعي بأي ولاية، تكون هناك معارضة قوية لما يعد الآن الحزب الوطني الوحيد في الهند من قبل الأحزاب الأخرى. وما قد يجعله يشعر بالقلق بنفس القدر أنه يواجه، فيما بين انتخابات المجلس التشريعي والانتخابات الوطنية، ضغطًا شديدًا من جانب الحركات الشعبية التي تعبر عن اعتراضاتٍ مختلفة فيما يتعلق بسياسات الحكومة.

أحد جوانب الاعتراض المبكرة على حكومة نريندرا مودي تمثل في تأثير منظمة راشتريا سوايامسيفاك سانج على عملها. ففيما بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٤، عندما تولى فُجبايي رئاسة الوزراء، جرى تعليق تنفيذ أجندة الهندوتفا المتشددة الخاصة بالمنظمة على نحوٍ كبير، جزئيًا لأن حزب بهاراتيا جاناتا لم تكن لديه الأغلبية الكافية التي تمكنه من الحكم بمفرده. ولكن أصبح الآن للحزب أغلبية في مجلس الشعب لعبت كوادر المنظمة دورًا مهمًا وربما حاسمًا في الوصول إليها. لذا، طالبت المنظمة في المقابل بالسيطرة على الوزارات المهمة (التي كان من بينها التعليم والثقافة والداخلية)، وكذلك أن تجري استشارتها في المناصب المهمة.

في غضون ذلك، أدلى بعض أعضاء البرلمان المنتخبين حديثًا عن حزب بهاراتيا جاناتا بتصريحاتٍ علنيةٍ مستفزة. فأحدهم اتهم المسلمين بالدعوى لـ «جهاد الحب» الذي يسعى لإغواء الفتيات الهندوسيات ودفعهن لاعتناق الإسلام. في حين أثنى ثانٍ على الشخص الذي اغتال المهاتما غاندي؛ ناثرام جودسي. وطالب ثالث بأن «يُرجع» كل المسيحيين والمسلمين إلى الهندوسية. واستخدم رابع كلمة مسيئة للغاية؛ ما يشير إلى افتقاره التام للأخلاق، لوصف الطائفة المسلمة ككل.⁷⁹

أدى البروز المتزايد لمنظمة راشتريا سوايامسيفاك سانج وتأثيرها المتنامي على سياسة الحكومة إلى ظهور سيل من الانتقادات من جانب الأكاديميين والكتاب اليساريين الذين كانوا يهيمنون على الساحة الفكرية في الهند. لقد خشوا أن يُستبدل بالطابع العلماني والتعديدي للتعليم آخر يؤكد على مُثل العنصريين الهندوس. وقد اعتُبر صمت رئيس الوزراء حيال تلك التصريحات المستفزة والمسيئة التي صدرت من بعض أعضاء حزبه بالبرلمان علامة على أنه يتفق مع ما يقولونه. وردًا الكثير من الكتاب، الذين كان بعضهم ذا مكانةٍ عالية، جوائز الدولة التي حصلوا عليها، اعتراضًا على تلك التصريحات.

في تلك الأثناء، سعى الجناح الطلابي لحزب بهاراتيا جاناتا، اتحاد طلاب عموم الهند، لزيادة نفوذه في العالم السياسي بالجامعات. فقد حثَّ أعضاء البرلمان والوزراء على

دعمهم بقوة من خلال، على سبيل المثال، القبض على الناشطين الطلاب المنتمين للجناح اليساري. في جامعة حيدر آباد، وبضغط منهم، حظرت وزارة التعليم جماعة تتبع فكر أمبيدكار وفصلت بعض أعضائها لبعض الوقت. وأدى هذا إلى انتحار أحد الناشطين الداليت الشباب، وهو باحث أكاديمي، كتب في رسالة الانتحار الخاصة به على نحو مؤثر طموحاته الفكرية التي ظلت حينها دون تحقيق بسبب التمييز والعداء من قبل الطوائف العليا.⁸⁰

لطالما كانت حماية البقر والحظر التام لذبحها موضوعاً أساسياً في أجندة الهندوتفا. وفي ذلك الوقت، ومع تولي حزب بهاراتيا جاناتا السلطة، كان هناك سعي لجعلها مبدأً أساسياً في السياسة العامة. حظرت حكومتا حزب بهاراتيا جاناتا في هاريانا ومهاراشترا بيع وأكل اللحم البقري. وفي ولايات أخرى، هاجمت ميلشيات تتبنى أجندة الهندوتفا وقتلت في بعض الأحيان أشخاصاً اشتبه في بيعهم للبقر أو أكلهم للحم البقري.⁸¹ كان الضحايا السابقون لتلك الهجمات من المسلمين، لكن حينها، في يوليو ٢٠١٦، أربعة من الداليت في الولاية الأم لمودي، جوجارات، ضربوا بعنف لسلخهم بقراً ميتاً. لقد كانت تجارة الجلود يهيمن عليها تقليدياً الداليت، وكان سلخ البقر الميت ظاهرة شائعة في الريف الهندي. ولكن في ظل التصعيد من جانب الناشطين في مجال حماية البقر، عُدت تلك الممارسة اليومية فعلاً محظوراً. والأسوأ أن الميلشيات في جوجارات صورت ضربهم لهؤلاء الداليت وحملت تلك الفيديوهات على وسائل التواصل الاجتماعي.

أدى الغضب إلى إدانة شديدة في الصحافة، والأهم من ذلك، احتجاجات هائلة في أنحاء جوجارات. فألقى الداليت جثث حيوانات أمام الهيئات الحكومية وأحرقوا حافلات حكومية. ونظموا تجمعات هائلة في العديد من المدن، متعهدين ألا يستسلموا أبداً لاضطهاد الطوائف العليا. كانت الاحتجاجات شديدة وطويلة جداً لدرجة أن أنانديبين باتيل، خليفة مودي المنتقى بعناية في رئاسة وزارة جوجارات، اضطر للاستقالة. رئيس الوزراء نفسه، الذي غَضَّ الطرف قبل ذلك فيما يتعلق بهذا الموضوع، اضطر أخيراً للتعليق بمجرد أن أعلنت عن نفسها الميلشيات الخاصة بحماية البقر في ولايته الأم.⁸²

لكن لم تكن كل الاعتراضات التي أثّرت ضد حكومة حزب بهاراتيا جاناتا بسبب سياسات منظمة راشتريا سوايامسيفاك سانج أو الهندوتفا. فقد كان بعضها نتيجة سياسات سابقة ورثتها من أحزاب وحكومات أخرى. فقد أدى توسيع في بي سينج لنطاق التمييز الإيجابي ليتجاوز الطوائف الجدولة والقبائل الجدولة إلى سعي محموم

من الطوائف الأخرى من أجل التضمين في القائمة الرسمية الخاصة بـ «الطوائف المتخلفة الأخرى». ومن بين المطالبين الجدد بالحصول على وضع «طائفة متخلفة»، الذين ربما لا يستحقون ذلك، الجات في هاريانا والباتيدير في جوجارات. كانت هاتان الطائفتان مسيطرتين، إذ تتحكمان في الاقتصاد الريفي في هاتين الولايتان، وتمتلكان كذلك نفوذًا كبيرًا في الحياة السياسية.

كان لدى كل من الجات والباتيدير وعي وفخر شديداً بهويتهم الطائفية. فقد استاء من ظهور طوائف أقل منهما في التسلسل الاجتماعي، وكانا يسعيان الآن لإعادة بسط سيادتهما بالحصول على مقاعد مخصصة لهما في الجامعات والهيئات الحكومية. في يوليو ٢٠١٥، بدأ الباتيدير ثورةً كبيرةً في جوجارات، فسُدُّوا الطرق وعطلوا الحياة اليومية. وطالبوا بالتضمين الفوري في القائمة الخاصة بالطوائف المتخلفة الأخرى. وفي فبراير ٢٠١٦، حذا الجات حذوهم. وكانت احتجاجاتهم حتى أكثر عنفًا؛ إذ أحرقوا محطات الحافلات والقطارات وأضرموا النار في المنازل والهيئات الحكومية. وفي مرحلة ما، تعرض إمداد الماء لعاصمة الأمة، نيودلهي، للخطر.⁸³

كانت ثورتا الباتيدير والجات يقودهما ويقوم عليهما رجال في العشرينيات والثلاثينيات من عمرهم. إذ لم يعد الأعضاء الأصغر سنًا في هاتين الطائفتين يريدون كسب عيشهم من الزراعة. ففي قرى الباتيدير، كان الشباب يتنقلون في الأنحاء مستخدمين دراجاتهم النارية ويلعبون ألعاب الورق أو يعبثون بهواتفهم الذكية. وكان الشباب من الجات يفعلون كل هذه الأشياء، وينظمون مباريات مصارعة وحفلات سُكَّر.⁸⁴ ونظرًا لأن هذا الجيل الجديد من الجات والباتيدير كان قد أدار ظهره لماضيه ولم يكن قادرًا على الفهم الكامل للحاضر أو التحكم فيه، فقد عبر عن غضبه وإحباطه من خلال احتجاجاتٍ جماعية ضد الدولة فيما يتعلق بمسألة تخصيص المقاعد.⁸⁵

كان على رأس السلطة في هاريانا وجوجارات حزب بهاراتيا جاناتا. كان الحدوث المفاجئ لاحتجاجات الجات والباتيدير، وطابعها شبه العنيف، علامة على مدى هشاشة قبضة الحزب الحاكم، «أي» حزب حاكم، على الناس الذين يحكمهم. لقد جلبت الديمقراطية والتنمية معهما الرخاء وعدم الرضا في آن واحد. ولا يمكن لأي باحث أو مؤرخ، أو حتى سياسي من المفترض أن يكون أكثر تواصلًا مع القاعدة الشعبية، أن يتوقع على نحوٍ دقيق أو ملائم أي وجه منهما سيكشف عن نفسه، وفي أي وقت، وبأي نحو.

في ديسمبر ٢٠١٤، عُقدت انتخابات المجلس التشريعي في جامو وكشمير. وكشفت النتائج عن انقسام الولاية، مع حصول الحزب الديمقراطي الشعبي على ٢٨ مقعدًا في الوادي ذي الأغلبية المسلمة واكتساح حزب بهاراتيا جاناتا لمنطقة جامو ذات الأغلبية الهندوسية. لم يتمتع أي من الحزبين بأغلبية. وبعد أسابيع من عدم اليقين، شكّل الحزبان حكومة ائتلافية.

بخلاف المؤتمر الوطني، الذي منذ أن وقع الشيخ عبد الله اتفاقه مع إنديرا غاندي كان ملتزمًا بقوة بجعل كشمير جزءًا من الهند، كان للحزب الديمقراطي الشعبي موقف متناقض. فقد كان يناهض الانتخابات ويتحاشى حمل السلاح، لكنه كان في بعض الأحيان يعبر عن تعاطفه مع الحركة الانفصالية. على الجانب الآخر، كان لجناح جامو الخاص بحزب بهاراتيا جاناتا جذور عميقة في منظمة راشتريا سوايامسيفاك سانج، تعود لحركة براجا باريشاد الخاصة بخمسينيات القرن الماضي التي سعت إلى «الدمج» الكامل لكشمير في الهند.

إن ائتلاف حزبي الحزب الديمقراطي الشعبي وبهاراتيا جاناتا فرضه انقسام الأصوات في الولاية. لقد حافظ على السلام، الصعب، بين الحزبين وفي الوادي نفسه. وفي صيف ٢٠١٥، كان قطاع السياحة مزدهرًا. ولكن محاولة فرض حظر على اللحم البقري في الوادي أثارت الاستياء، كما فعل تأخر الحكومة في توفير المخصصات اللازمة لإعادة بناء البيوت التي تضررت أو تدمرت جراء الفيضانات التي حدثت في العام المنصرم.

في يناير ٢٠١٦، مات رئيس الوزراء؛ السياسي المخضرم مفتي محمد سعيد. وحلفت ابنته محبوبة اليمين كخليفة له. ثم، في يوليو، خُرق السلام الصعب (وربما غير الطبيعي) بمقتل متطرف شاب يسمى برهان واني على يد القوات الأمنية. قيل إن واني كان قد دخل عالم التطرف بعد مشاهدته لأخيه وهو يُضرب بقوة على يد رجال الشرطة. ومن مخابئه، أرسل الفيديوهات الخاصة بخطبه على وسائل التواصل الاجتماعي، محققًا شعبية كبيرة. أدى مقتل واني إلى حزن كبير تبعه غضب شديد. لقد شهد جنازته جمعٌ غفير (تتراوح التقديرات الخاصة بالحاضرين بين ٣٠ ألف شخص وأكثر من ١٠٠ ألف شخص)، والتي تبعها صدام بين الشباب الكشميريين والشرطة في العديد من المدن والقرى. ردت الشرطة بإطلاق الخرطوش؛ ما أدى إلى إصابة العديد من المحتجين بالعمى، وإشعال الغضب

أكثر. ولدة تزيد على الشهر، خضع الوادي لحظر تجول، مع إغلاق كل المتاجر والمدارس والجامعات والهيئات الحكومية. وقد لقي أكثر من ٧٠ شخصاً حتفهم في أحداث العنف هذه.⁸⁶

أدت الاضطرابات في كشمير إلى سيل من الشوفينية في وسائل الإعلام الهندية. فقد تنافست القنوات التليفزيونية بعضها مع بعض في اتهام المحتجين بأنهم عملاء لباكستان. كما وُجه نفس الاتهام للهنود الذين استنكروا استخدام القوة المفرطة وإصابة الشباب بالعمى. وقارن هؤلاء الإعلاميون الانتهازيون بين «الكشميريين الأشرار» الذين خرجوا إلى شوارع سريناجار و«كشميري طيب» يدعى شاه فيصل الذي حصل على المركز الأول في اختبار الخدمة الإدارية الهندية المرموق قبل بضع سنوات. تلك القولة السطحية جعلت شاه فيصل يصدر ردًا علنيًا، أعرب فيه عن قلقه من أن الحكومة التي يعمل لديها «قد عهدت بمهمة التواصل [مع الجيران والشعب]، أو بالأحرى تخلّت عنها، للقنوات التليفزيونية التي همّها فقط التحريض وتصدير العداء». وأضاف أن الدولة الهندية «يجب ألا تترك مشروع كشمير للمفكرين والسياسيين المتلونين والانتهازيين وأجهزة الاستخبارات، والأكثر أهمية لمن نصبوا أنفسهم وصاة على الصالح الوطني». وحذر من أن «كل ساعة من الهجوم في البرامج الإخبارية التليفزيونية في أوقات الذروة تدفع كشمير باتجاه الغرب بعيدًا عن الهند».⁸⁷

كتب فيصل هذا في أواخر شهر يوليو. وفي الأسبوع الثالث من سبتمبر ٢٠١٦، هاجم إرهابيون تسللوا إلى كشمير من باكستان معسكرًا للجيش في بلدة أوري الحدودية؛ ما أدى إلى مقتل ١٨ جنديًا هنديًا. وكانت هناك دعوات جديدة للانتقام من باكستان، وذلك بتفجير معسكرات التدريب فيها. حتى إن بعض المنظرين طالبوا بأن تُلغى الهند معاهدة مياه نهر السند؛ من أجل إركاع باكستان. ومع تصاعد حدة التصريحات، تراجعت معاناة الكشميريين أكثر إلى خلفية المشهد.

في مايو ١٩٤٩، كان قد كتب فالابهاي باتيل إلى قطب الصناعة جي دي بيرلا، الذي كان حينها خارج الهند، ليُطلعه على أخبار الهند. كتب باتيل: «نحن نمُرُ بوقتٍ عصيب، من حيث الطقس والمشاكل التي ما تفتأ تظهر؛ فكشمير تحديدًا تتسبب لنا في صدامٍ رهيب». كان يقصد باتيل بكلمة «نحن» الدولة الهندية أو المؤسسة الهندية. وبعد ٦٧ عامًا، ظل الصدام رهيبًا كما كان دائمًا.

خاتمة

ديمقراطية خمسين-خمسين

ربما يحاول السيخ إقامة دولة منفصلة لهم. أعتقد أنهم ربما سينجحون في ذلك وستكون هذه مجرد بداية للامركزية عامة ونهاية لفكرة أن الهند دولة، في حين أنها شبه قارة متعددة الدول مثل أوروبا؛ فالبنجابي مختلف تمامًا عن المدراسي، كما يختلف الاسكتلندي عن الإيطالي. لقد حاول البريطانيون توحيدها لكنهم لم يحققوا نجاحًا تامًا في هذا الشأن؛ فلا يمكن لأحد أن يصنع أمة من قارة مكونة من دول متعددة.

الجنرال كلود أوكينل، ١٩٤٨

ما كان لكثير من المتابعين لجنازة إنديرا غاندي عام ١٩٨٤ أن يتوقعوا أنه بعد عشر سنوات ستحافظ الهند على وحدتها وسيصبح الاتحاد السوفييتي في طي النسيان.

روبن جيفري، ٢٠٠٠

أعلم أن معظم نواب البرلمان يرَوْن الدستور لأول مرة عندما يؤدون اليمين الدستورية.

برامود مهاجان، وزير اتحادى، ٢٠٠٠

الهند بلد توجد فيه على نحوٍ غير مريح المؤسسات الضعيفة الأداء جنباً إلى جنب مع تلك الشديدة الحماس؛ مما يولد توترًا وصراعًا وفشلًا؛ خاصة عندما يقابل الفساد أو اتباع الهوى في إحداها الاعتداد الزائد بالنفس في أخرى.

تي إن نينان، ٢٠١٥

١

في مقال يُلخص فترة طويلة من الدراسة في هذا الموضوع، يرى إيزايا برلين أن «جرح المشاعر الجمعية لمجتمع، أو على الأقل لقادته الروحيين» يعد شرطاً «ضرورياً» لميلاد شعور قومي. لكن حتى يتحول هذا الشعور لحركة سياسية واسعة الانتشار أكثر، يتطلب الأمر «شرطاً آخر»، وهو أن المجتمع «يجب، في عقول على الأقل بعض من أكثر أعضائه حساسية، أن يحمل صورة لذاته كأمة، على الأقل في أطوارها الأولى، تقوم بناءً على عامل أو عوامل موحدة عامة؛ اللغة أو الأصل العرقي أو التاريخ المشترك (سواء الفعلي أو المتخيل)». ولاحقاً في نفس المقال، علق برلين على الفكر السياسي للقرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين «المتركز على نحو مثير للدهشة حول أوروبا»، حيث «يُنظر لشعوب آسيا وأفريقيا باعتبارهم أتباعاً أو ضحايا للأوروبيين، لكن نادراً، إن وجد، ما يُنظر إليهم في حد ذاتهم باعتبارهم شعوباً لها تاريخ وثقافة خاصين بها، ولها ماضٍ وحاضر ومستقبل يجب أن يُفهم في ضوء شخصيتها وظروفها الفعلية».¹

وراء كل حركة قومية ناجحة في العالم الغربي كان هناك عامل مُوحد؛ شيء يجمع أعضاء الأمة معاً. تُمثّل هذا العامل في لغة مشتركة أو عقيدة دينية مشتركة أو أرض مشتركة أو عدو مشترك، وأحياناً كل ما سبق. وهكذا، جمعت الأمة البريطانية شعبها معاً على جزيرة باردة بناءً على أن معظمه كان من البروتستانت ويكره فرنسا. وفي حالة فرنسا، اجتمع عاملاً اللغة مع الدين بقوة. وبالنسبة للأمريكيين، عمل عاملاً اللغة المشتركة والعقيدة الدينية المشتركة على نطاق واسع جنباً إلى جنب مع العداء تجاه المستعمرين. أما بالنسبة للأمم أوروبا الشرقية الأصغر حجماً — البولنديين والتشيكيين والليتوانيين، وغير ذلك — فتوحدت شعوبها عبر لغة مشتركة أو معتقد ديني غالب أو تاريخ مشترك وشديد المرارة من الهيمنة عليها من قبل طغاة ألمان وروس.²

بخلاف تلك الأمثلة (وأمثلة أخرى)، لا تفضل الأمة الهندية لغة أو معتقداً دينياً معيّنًا. فعلى الرغم من أن غالبية مواطني الهند هندوس، فهي ليست أمة هندوسية؛

فدستورها لا يميز بين أفراد الشعب على أساس الدين، والأكثر أهمية، أن هذا كان هو الحال بالنسبة للحركة القومية التي وقفت وراء وضعه. منذ نشأة المؤتمر الوطني الهندي، كما يرى موكل كيسافان، كان بمنزلة سفينة نوح سياسية سعت لضم كل أطياف الهند على متنها.³ وبُني برنامج غاندي السياسي على التناغم والتعاون بين الجماعتين الدينتين الأكبر في الهند؛ الهندوس والمسلمين. وعلى الرغم من أن سعيه ونموذجه لم يمنعا في النهاية تقسيم الهند، فإن فشله جعل من خلفوه أكثر إصرارًا على جعل الهند المستقلة جمهورية علمانية. بالنسبة لجواهر لال نهرو ورفاقه، إذا كانت الهند أي شيء على الإطلاق، فهي ليست «باكستان هندوسية».

العلمانية الهندية تُعدُّ قصة تجمع بين النجاح والفشل؛ فاعتناق الفرد لدين ليس دين الأغلبية لا يُعدُّ حاجزًا أمام تقدمه في مجال الأعمال أو المهن. أحد أغنى رجال الصناعة في الهند مسلم، كما أن بعضًا من أشهر نجوم السينما الهندية مسلمون. وعلى الأقل ثلاثة رؤساء جمهورية ورئيسان للمحكمة العليا مسلمون. وفي واقع الأمر، فيما بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٧، رئيس الهند كان مسلمًا، ورئيس وزرائها سيخيًا، وقائد الحزب الحاكم كاثوليكيًا وُلِد في إيطاليا، وهي حقيقة كثيرًا ما كان الهنود في تلك الأشهر والسنوات يتحدثون عنها بفخر.

على الجانب الآخر، تواجه الأقليات تحيزًا وعداءً. فالمسلمون على وجه الخصوص يعدون من أفقر الطوائف الاجتماعية وأكثرها هشاشة في الهند. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك أعمال شغب دينية تحدث من آن لآخر، عانت الأقليات في أسوأها (كما في دلهي عام ١٩٨٤ وجوجارات عام ٢٠٠٢) من خسائر جسيمة في الأرواح والممتلكات. ومع ذلك، في المجمل، يبدو أن الأقليات ما زالت مؤمنة بفكرة الديمقراطية والعلمانية. لم ينضم سوى عدد قليل جدًا من المسلمين الهنود لتنظيمات إرهابية أو أصولية. كما أن المسلمين الهنود يشعرون، حتى أكثر من رفقائهم في الوطن، أن آراءهم وأصواتهم الانتخابية مهمة. وَجَدَ استبيان حديث أنه في حين أن ٦٩٪ من كل الهنود أيدوا فكرة الديمقراطية ودعموها، فإن ٧٢٪ من المسلمين فعلوا هذا.⁴

إن زُرْع تعددية دينية في بلد انقسم حديثًا كان دائمًا مهمة صعبة؛ فإقامة دولة إسلامية على حدود الهند استفز الهندوس الذين رغبوا في دمج الدين بالدولة. فحركة أيوديا التي ظهرت في الثمانينيات زادت بشدة من البروز السياسي لراديكاليي الهندوتفا. وحديثًا،

زاد أكثر ظهور الأصولية الإسلامية عبر العالم، وخاصة في دولتي باكستان وبنجلاديش المجاورتين، من بروز الأصوليين الهندوس. الهند لم تعد بعد باكستان هندوسية، لكن، في المستقبل المنظور، هؤلاء الذين يتمنون جعلها كذلك سيكونون موجودين وفاعلين في البلاد. وفي أوقات الاستقرار أو عندما تكون القيادة السياسية حازمة، سيكون هؤلاء على الهامش أو في موقف دفاعي. لكن في أوقات التغيير أو عندما تكون القيادة السياسية مترددة، سيكونون مؤثرين وفي موقف هجومي.

٢

كان تعدد الأديان أحد الأركان الأساسية التي قامت عليها الجمهورية الهندية، ويأتي بعد ذلك تعدد اللغات. وهنا أيضًا النية والسعي سبقا الاستقلال؛ ففي العشرينيات، أعاد غاندي تكوين اللجان الإقليمية لحزب المؤتمر على أسس لغوية. ووعد الحزب بإنشاء ولايات لغوية بمجرد حصول البلد على حريته. ولم يتم الوفاء بهذا الوعد على الفور بعد عام ١٩٤٧؛ لأن إقامة دولة باكستان أثارت المخاوف من حدوث مزيد من البلقنة. ولكن في مواجهة الاحتجاجات الشعبية، اضطرّت الحكومة للإذعان وإقامة ولايات على أساس اللغة.

خرجت الولايات اللغوية للنور منذ ستين عامًا. وطوال تلك الفترة، كان لديها انتماء عميق وراسخ للهند. وداخل كل ولاية منها، وفرت اللغة المشتركة الأساس للوحدة والكفاءة الإدارية، وأدت أيضًا لازدهار الإبداع الثقافي، متمثلًا في السينما والمسرح والأدب والشعر. ولكن نادرًا ما تعارض افتخار الفرد بلغته مع انتمائه الأكبر للدولة ككل. ثبت أنه من الممكن — وفي الواقع، من المستحب — أن يكون المرء هنديًا إلى جانب كونه كاناديًا أو مالايالاميًا أو أندريًا أو تاميليًا أو بنغاليًا أو أوريًا أو مهاراشترًا أو جوجاراتيًا.

تتضح فكرة أن الوحدة والتنوع متلازمان في الهند رسوميًا في عملة البلد. على أحد جانبي العملة الورقية الهندية، توجد صورة «أبي الأمة»، المهاتما غاندي، في حين توجد على الجانب الآخر صورة البرلمان الهندي. وقيمة الفئات المختلفة — ٥ و ١٠ و ٥٠ و ١٠٠ وغير ذلك — مكتوبة بالأحرف باللغتين الهندية والإنجليزية (اللغتين الرسميتين)، وأيضًا بكل اللغات الأخرى الخاصة بالاتحاد الهندي، ولكن بخط أصغر. وهكذا، توجد ١٧ طريقة كتابة مختلفة. وتمثل كل لغة، وكل طريقة كتابة، ثقافة وروحًا إقليمية مختلفة، لكنها توجد هنا بنحو أو بآخر دون أن تتعارض مع فكرة الهند ككل.

اعتقد بعض المراقبين الغربيين — الأمريكيين، في الغالب — أن هذا التنوع اللغوي سيؤدي لتفكك الهند؛ فبناءً على تجربتهم في بلادهم، كانت تُعدُّ اللغة الإنجليزية الرابط الذي يجمع بين موجات متعددة من المهاجرين، الذين كان عليهم، بمرور الوقت، التخلُّص من لغاتهم التي جلبوها معهم — الألمانية واليديشية والإيطالية وغير ذلك — والتحدث والكتابة بالإنجليزية وحدها. وهكذا مال الأمريكيون الذين زاروا أو عاشوا في الهند إلى الاعتقاد بأنه يجب أن تكون هناك لغة واحدة — الهندية أو الإنجليزية — يتحدثها كل الهنود. واعتبروا الولايات اللغوية خطأً خطيراً. ولذلك، في كتاب نُشرَ متأخراً عام ١٩٧٠، وفي نهاية مهمته كمراسل صحفي لصحيفة «واشنطن بوست» في الهند، كتب برنارد نوسيت على نحو يائس يقول إن الهند هي «أرض بابل لكن دون وجود لغة مشتركة». وأضاف أن إنشاء الولايات اللغوية سوف «يزيد أكثر من انفصال الولايات بعضها عن بعض ويزيد الدافع من أجل الانشقاق». وأضاف أن الدولة الهندية منذ قيامها «ابْتُلِيَتْ بميول انفصالية وانشقاقية»، كما أن «التضارب المستمر بين اللغات ... يمكن فقط أن يزيد أكثر من تلك الميول ويضع مسألة الوحدة المستقبلية للدولة الهندية على المحك».⁵

تعود الفكرة القائلة بأن الدولة القومية يجب بالضرورة أن تفضل لغة واحدة حتى تستطيع الاستمرار للدكتاتور السوفييتي جوزيف ستالين التي شاركه فيها الليبراليون الأمريكيون. أصر ستالين على أنه «لا يمكن تصور أي جماعة قومية دون وجود لغة مشتركة بين أفرادها»، كما أنه «لا توجد أمة تتحدث في نفس الوقت لغات متعددة».⁶ وقامت السياسة اللغوية للاتحاد السوفييتي على تلك الفكرة؛ حيث أصبح تعلم اللغة الروسية إجبارياً. كان الهدف من ذلك، بحسب تعبير ستالين نفسه، ضمان «وجود لغة واحدة يمكن لكل مواطني الاتحاد السوفييتي بنحو أو بآخر من خلالها التعبير عن أنفسهم، وتلك اللغة هي اللغة الروسية».⁷

كانت الولايات المتحدة الأمريكية أرضاً تشكلت بسبب موجاتٍ متتالية من المهاجرين، الذين كان عليهم تعلم الإنجليزية حتى يتحدث بعضهم مع بعض. الاتحاد السوفييتي، على الجانب الآخر، كان كياناً سياسياً تكوّن من جماعاتٍ لغويةٍ متعددة. في هذا الشأن، كان أقرب إلى جمهورية الهند من أمريكا. وأدى الدعم السوفييتي للغة الروسية في النهاية إلى نمو الميول الانفصالية وإنشاء دولٍ مستقلةٍ عديدة. في الهند، على الجانب الآخر، حدث العكس تماماً؛ أي، عمل دعم التعددية اللغوية على ترويض تلك الميول.

ربما يكون عرض مقارنة مع الدول المجاورة مفيداً هنا. عام ١٩٥٦، العام الذي أُعيدَ فيه تنظيم ولايات الهند على أساس اللغة، قدم برلمان سريلانكا (سيلان حينذاك) قانوناً يعتبر اللغة السنهالية اللغة الرسمية للبلاد. كان الهدف هو جعل السنهالية لغة التعليم في كل مدارس وجامعات الدولة وفي الاختبارات العامة وفي المحاكم. ربما كان أكثر المتضررين من هذا القانون هي الأقلية المتحدثة باللغة التاميلية التي كانت تعيش في الشمال، وقد عَبرَ نوابها في البرلمان أفضل تعبير عن مشاعرهما في هذا الشأن. قال أحد هؤلاء النواب: «عندما تحرمني من لغتي، فأنت تحرمني من كل شيء..» في حين حذر آخر قائلاً: «أنتم تسعون لتقسيم سيلان»، مضيفاً: «لا تخافوا، أؤكد لكم أنكم ستسببون في تقسيم سيلان». وتوقع عضو يساري، هو نفسه أحد المتحدثين بالسنهالية، أن الحكومة لو لم ترجع عن هذا القانون وأصرّت على تمريره، «فقد تنقسم دولة واحدة صغيرة إلى دولتين صغيرتين نازفتين».⁸

في عام ١٩٧١، نشأت دولتان ممزقتان متوسطتا الحجم من دولة كبيرة. الدولة التي قُسمَت هي باكستان وليس سريلانكا، ولكن سبب التقسيم كان واحداً، وهو اللغة؛ فمؤسسو باكستان أيضاً اعتقدوا أن دولتهم يجب أن تعتمد على لغة واحدة إلى جانب دين واحد. في خطاب محمد علي جناح الأول في عاصمة باكستان الشرقية، دكا، حذر مستمعيه بأن عليهم تعلم اللغة الأردية واعتبارها لغتهم الأساسية عاجلاً وليس آجلاً. وقال لجمهوره البنغالي: «دعوني أوضح لكم بجلاء أن لغة دولة باكستان ستكون هي الأردية وليس لغة أخرى. وأي شخص يحاول تضليلكم هو حقاً عدو لباكستان. فدون وجود لغة واحدة للدولة، لا يمكن لأي أمة أن تظل مترابطة بقوة وتتقدم».⁹

في الخمسينيات، نشبت أعمال شغب دموية عندما حاولت الحكومة الباكستانية فرض اللغة الأردية على طلاب رافضين. واستمر شعور بالتمييز على أساس اللغة وكانت النتيجة في النهاية إقامة دولة بنجلاديش المستقلة.

قامت باكستان على أساس الدين، لكنها قُسمَت على أساس اللغة. ولأكثر من عقدين، قامت حرب أهلية دموية في سريلانكا، انقسمت الأطراف المتصارعة بعض الشيء على أساس الأرض والدين ولكن الأغلب على أساس اللغة. ربما يكون الدرس المستفاد من هاتين الحالتين هو: «لغة واحدة، دولتان». ولو فُرضت اللغة الهندية على الهند بأسرها، فربما كان الدرس المستفاد هو: «لغة واحدة، ٢٢ دولة».

لم تقم القومية الهندية على لغة أو دين أو هوية عرقية مشتركة. لذا ربما نعتقد أنها لا بد وأن قامت على مواجهة عدو مشترك، وهو الإمبريالية الأوروبية. المشكلة في هذا الاعتقاد تكمن في السبل المستخدمة في حصول الهند على حريتها. يزعم المؤرخ مايكل هاورد أنه «لا توجد «أمة»، بالمعنى الصحيح للكلمة ... يمكن أن تولّد بدون حرب ... فلا يستطيع أي مجتمع لديه وعي بذاته أن يثبت وجوده باعتباره لاعباً جديداً ومستقلاً على الساحة العالمية دون صراع مسلح أو التلويح بإمكانية الدخول فيه».¹⁰ في هذا الشأن أيضاً يجب أن تُعدّ الهند استثناءً. لا شك أن الحركة المناهضة للحكم البريطاني هي أول من جمعت بين رجال ونساء من أجزاء مختلفة من شبه القارة الهندية في مَسْعَى مشترك. لكن حركتهم (التي نجحت في النهاية) من أجل الحرية السياسية فضلت المقاومة السلمية على الثورة العنيفة. وهكذا ظهرت الهند كأمة على الساحة العالمية دون صراع مسلح بين الظالم والمظلوم.

نال غاندي ورفاقه الثناء على نطاق واسع لتفضيلهم الاحتجاج السلمي على الصراع المسلح. ولكن يجب أن يُحمدوا على نحو متساوٍ لِتَحَلُّيهم بالحكمة التي جعلتهم يبقون، بعد جلاء البريطانيين، على بعض جوانب التركة الاستعمارية التي ربما كانت مفيدة في الدولة الجديدة.

عادة ما كان المستعمرون يُلامون من قبل القوميين لتشجيعهم الديمقراطية في بلادهم وحرمان شعوب مستعمراتهم منها. وعندما رحل البريطانيون في نهاية الأمر، كان من المتوقع أن يتبنى الهنود التقاليد السياسية المتبعة في بريطانيا مثل الديمقراطية البرلمانية والحكومة البرلمانية. لكن الأكثر إثارة للدهشة ربما كان إقرارهم لتقليد استعماري بامتياز وإبقاءهم عليه، وهذا التقليد هو دائرة الخدمة المدنية.

كان أهم المسؤولين في الهند البريطانية موظفين في دائرة الخدمة المدنية الهندية. في الريف، حافظوا على الأمن وجمعوا الضرائب، في حين أنهم في الأمانة العامة أشرفوا على وضع السياسات، وبوجه عام حافظوا على دوران عجلة العمل في مؤسسات الدولة. وعلى الرغم من وجود أشخاص فاسدين من بينهم، فقد تمتع معظمهم بالنزاهة والكفاءة.¹¹ وغالبية هؤلاء كانوا بريطانيين، ولكن هناك أيضاً عدد لا بأس به من الهنود من ضمنهم. بعد الاستقلال، كان على الحكومة الجديدة إقرار ما ستفعله مع الأعضاء الهنود في دائرة الخدمة المدنية. رأى القوميون الذين سُجنوا على يد هؤلاء أنهم يجب أن يُسَرَّحوا

أو على الأقل تُخَفِّض رُتَبَهُم الوظيفية. لكن شعر وزير الداخلية، فالابهاي باتيل، أنهم يجب أن يُسَمَّح لهم بالاحتفاظ برواتبهم وعلاواتهم، ويُنْقَلُوا لمناصب ذات سلطة أعلى. في أكتوبر من عام ١٩٤٩، نشب جدل كبير حول هذا الموضوع في الجمعية التأسيسية لوضع الدستور الهندي. اشتكى بعض أعضاء الجمعية من أن موظفي دائرة الخدمة المدنية الهندية ما زالت «عقلية [الحكم] مهيمنة عليهم». فبدأ أنهم «لم يغيروا من سلوكهم» وكذلك «لم يتأقلموا مع الوضع الجديد». وأصر أحد القوميين على «أنهم لا يشعرون بأنهم جزء لا يتجزأ من هذا البلد».

فالابهاي باتيل نفسه سُجِنَ عدة مرات على يد رجال دائرة الخدمة المدنية الهندية. ولكن تلك التجربة وطدت بالفعل إعجابه بهم. وأدرك أن هيمنة الإمبراطورية البريطانية على العالم، ببساطة، كانت ستكون مستحيلة دونهم. ووعى أن عجلة العمل المعقدة في أي دولة قومية مستقلة حديثة كانت تحتاج أكثر لمثل هؤلاء. وكما ذَكَرَ أعضاء الجمعية التأسيسية، يمكن تفعيل الدستور الجديد فقط «على يد موظفي دائرة الخدمة المدنية الهندية الذين سيحافظون على سلامة البلاد». وأكد على كفاءة هؤلاء الرجال وأيضاً على حبهم لعملهم. على حد تعبيره، هؤلاء «خدموا بكفاءة وإخلاص كبيرين الحكومة السابقة وبعد ذلك الحكومة الحالية». وكان باتيل حاسماً عندما أشار إلى أن «هؤلاء الرجال هم الأدوات» التي ستحقق بها الوحدة الوطنية في البلاد، مضيفاً: «إذا عزلناهم، فلا أرى سوى الفوضى وهي تعم أنحاء البلاد».¹²

في تلك الأعوام الأولى والصعبة بعد نيل الهند لحريتها، كان موظفو دائرة الخدمة المدنية أهلاً للثقة التي أولاهم إياها فالابهاي باتيل. فساهموا في دمج الولايات الأميرية في الاتحاد الهندي وتوطين اللاجئين والتخطيط للانتخابات العامة الأولى والإشراف عليها. وكانت المهام الأخرى التي وُكِّلَتْ إليهم روتينية أكثر ولكنها كانت على نفس الدرجة من الأهمية، على سبيل المثال: الحفاظ على القانون والنظام في المناطق والعمل مع الوزراء في أمانة مجلس الوزراء والإشراف على مواجهة المجاعات. وفي عام ١٩٥٠، أنشأ باتيل كياناً بديلاً على غرار دائرة الخدمة المدنية الهندية، ولكن باسم لا تلوثة آثار التجربة الاستعمارية. كان هذا الكيان هو دائرة الخدمة الإدارية الهندية.

في وقت تأليف هذا الكتاب، يوجد نحو خمسة آلاف وخمسمائة موظف ضمن دائرة الخدمة الإدارية الهندية في قوة العمل في الحكومة الهندية. وتتكامل تلك الدائرة، كما في أيام الحكم البريطاني، مع الهيئات المدنية الأخرى في «عموم الهند»، التي من بينها

الشرطة وإدارة الغابات وإدارة الإيرادات وإدارة الجمارك. تُمثّل تلك الهيئات رابطاً أساسياً بين الحكومة المركزية والولايات. ويُعيّن كل من موظفي دائرة الخدمة الإدارية الهندية في ولاية معينة حيث يقضي نصف مدة خدمته أو أكثر والباقي في هيئات الحكومة المركزية. وأُضيفَ للمهام القديمة الموكلة لهؤلاء الممتثلة في جمع الضرائب والحفاظ على القانون والنظام مسئوليات جديدة متعددة، من بينها إقامة الانتخابات والإشراف على برامج التنمية. وعبر مسار حياة أي موظف من هؤلاء، يكتسب على الأقل معرفة عامة بموضوعات مختلفة ومتنوعة مثل القانون الجنائي وإدارة الري والحفاظ على التربة والماء والرعاية الصحية الأولية.¹³

وضع أحد موظفي دائرة الخدمة المدنية الهندية، سوكونمار سين، الأسس الخاصة بإقامة الانتخابات في الهند، ويستكمل موظفو دائرة الخدمة الإدارية الهندية المسيرة على نفس النحو بعده. ويُختار رؤساء اللجان الانتخابية في الولايات من كبار موظفي تلك الدائرة، في حين يشرف صغار موظفيها على الانتخابات في مناطقهم، أما موظفوها من أصحاب الدرجات الوسطى، فيعملون كمراقبين للانتخابات، يُبلغون عن أي انتهاكات تحدث للنظام الانتخابي. بوجه عام أكثر، تُعدّ الهيئات المدنية الجسر بين الدولة والمجتمع؛ ففي سياق عمل هؤلاء المسؤولين، يقابلون الآلاف من أعضاء المجتمع، الذين يعملون في كافة مناحي الحياة. وحيث إنهم يعيشون ويعملون في ظل نظام ديمقراطي، فهم مجبرون على الانتباه الشديد لمعتقدات واحتياجات الناس. وفي هذا الشأن، ربما تُعدّ مهمتهم أصعب حتى من سابقهم في دائرة الخدمة المدنية الهندية.

لكن في السنوات الأخيرة أصبح موظفو دائرة الخدمة الإدارية على نحو متزايد منقادين للوزراء الذين يعملون معهم. وقوّض استقلال الهيئات المدنية، الذي كان يُدافع عنه بحماس في السابق، من قبل التحالفات العديدة الضمير بين السياسيين وموظفي دائرة الخدمة الإدارية، الذين يتبعون أجندات شخصية، بما في ذلك الحصول على عمولات غير مشروعة في المشروعات الحكومية. كما أن سيطرة تلك الدائرة على الوظائف العليا في الحكومة أعاقَت أيضاً دخول الموظفين الأكفاء. وفي العالم المعقد السريع التغير في القرن الحادي والعشرين، تحتاج الهند إلى خبراء بدلاً من أشخاص غير متخصصين لقيادة الإدارات الحكومية والمؤسسات التنظيمية. لقد فات أوان إصلاح الهيئات المدنية؛ ومع ذلك، فإن دائرة الخدمة الإدارية والهيئات ذات الصلة قد لعبت دوراً حيوياً في الحفاظ على وحدة بلدٍ منقسم في أغلب الأحيان.

هناك مؤسسة أخرى تكونت في ظل الحكم الاستعماري ولعبت دورًا مساويًا في الأهمية، وهي الجيش الهندي. تضررت سمعة الجيش بشدة بعد الحرب مع الصين عام ١٩٦٢، قبل أن يستعيد مكانته في الحروب المتتالية التي خاضها ضد باكستان. وتضررت بعض الشيء هيئته من الضربات التي تعرض لها على يد المتمردين التاميليين في سريلانكا فيما بين عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨، لكنه استعادها بعد عقد لاحق بطرد المتسللين إلى كارجيل. وعلى الرغم من أن سمعته كقوة مقاتلة أخذت تتراوح بين الصعود والهبوط، فاستحق في الغالب الاحترام الشديد كجهة حافظة للنظام في أوقات السلم؛ ففي أوقات الشغب الطائفي، عادة ما يكون مجرد ظهور جنود الجيش بلباسهم العسكري كافيًا لجعل مثيري الشغب يفرون. وفي أوقات الكوارث الطبيعية، يساهم الجيش في تخفيف المعاناة. فعندما تحدث مجاعة أو فيضان أو إعصار أو زلزل، عادة ما يكون في مقدمة المشهد ودائمًا ما يكون اللاعب الأكثر كفاءة واعتمادية فيه.

الجيش الهندي هيئة مهنية وغير طائفية بالمرّة. كما أنه لا دخل له بالسياسة. فتقريبًا منذ اللحظات الأولى بعد الاستقلال، أوضح جواهر لال نهرو لكبار قادة الجيش أن عليهم في المسائل الخاصة بالدولة — سواء الصغيرة أو الكبيرة منها — أن يخضعوا لرأي السياسة المنتخبين؛ ففي وقت انتقال السلطة، كان لا يزال الجيش يرأسه جنرال بريطاني أمر بعدم مشاركة الجماهير في حفل مراسم رفع العلم المزمع عقده في اليوم التالي ليوم الاستقلال. ألغى نهرو، بصفته رئيسًا للوزراء، الأمر وكتب للجنرال ما يلي:

رغم اهتمامي بمعرفة آراء مسئولينا الكبار ومشاعرهم، سواء البريطانيين منهم أو الهنود، فيبدو لي أن هناك سوء فهم كبيرًا في الأمر. في أي سياسة ستتبع، سواء في الجيش أو أي مؤسسة أخرى، يجب أن تكون لآراء حكومة الهند والسياسة التي تضعها الغلبة. وإذا لم يكن أي شخص قادرًا على تقبل تلك السياسة، فليس له مكان في الجيش الهندي أو البناء الحكومي الهندي. أعتقد أن هذا يجب أن يكون واضحًا تمامًا في تلك المرحلة.¹⁴

بعد عام، اختار فالابهاي باتيل جنرالًا بريطانيًا آخر ليحل محل هذا الجنرال. وعندما قررت الحكومة التحرك ضد نظام حيدر أباد، حذر قائد الجيش، الجنرال روي بوكر، من أن إرسال قوات عسكرية لحيدر أباد قد يستفز باكستان ويجعلها تهاجم أمريتسار. قال له باتيل إنه إذا كان يعارض التحرك في حيدر أباد، فيمكنه الاستقالة. تراجع الجنرال وأرسل القوات كما أمر.¹⁵

بعد فترة وجيزة، تقاعد بوكر ليحل محله أول قائد جيش هندي، الجنرال كيه إم كاريايا. في البداية، قصر اهتمامه على الأمور العسكرية، ولكن مع رسوخه في منصبه، بدأ يعبر عن آرائه إزاء مسائل مثل أفضل النماذج المناسبة للهند فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية. في أكتوبر من عام ١٩٥٢، كتب نهرو إليه ناصحاً إياه بتقليل عدد المؤتمرات الصحفية التي يعقدها، وفي كل الأحوال البعد عن المسائل التي هي محل جدل. وأرسل إليه خطاباً من أحد زملائه في الوزارة، يشتكي فيها من أن كاريايا كان «يُلقي العديد من الخطب ويعقد العديد من المؤتمرات الصحفية في جميع أنحاء البلاد»، مُعطياً الانطباع بأنه كان «يلعب دور القائد السياسي أو شبه السياسي».¹⁶

يبدو أن الرسالة قد وصلت للجنرال، لأنه عندما ترك منصبه في يناير من عام ١٩٥٣، «حث الجنود على الابتعاد تماماً عن السياسة» وذلك في آخر خطبه. وقال إن مهمة الجيش ليست «الانخراط في السياسة وإنما إبداء الولاء التام للحكومة المنتخبة».¹⁷ لكن نهرو علم أن الجنرال إلى حدٍ بعيد رجل لا يمكن التحكم فيه وكذلك لا يمكن الوثوق بالكامل في التزامه بنصيحته. وفي خلال ثلاثة شهور من تركه لمنصبه، عُيِّنَ الجنرال المُفَوَّض السامي الهندي في أستراليا. ولم يكن الجنرال سعيداً تماماً بهذا التكليف، لأن، حسب ما قال لرئيس الوزراء، «الابتعاد عن الوطن والذهاب للجانب الآخر من العالم لأي فترة تريدني أن أكون فيها في أستراليا يحرمني من أكون على تواصل مستمر ومنتظم مع الناس». واسى نهرو الجنرال قائلاً له إنه نظراً لأنه رياضي، فهو مؤهل بشدة لتمثيل الهند في بلد رياضي. لكن الهدف الحقيقي، الذي كان واضحاً بجلاء، هو إرساله لأبعد مكان ممكن عن الناس.¹⁸

نظراً لأن كاريايا كان أول هندي يصبح قائداً للجيش، فقد كان له بريق خاص، لكنه أخذ يفقده مع كل شهر يمر على تركه لمنصبه. وبحلول الوقت الذي عاد فيه من أستراليا، كان قد نُسِيَ تماماً. لكنَّ بُعدَ نظر نهرو تأكد من خلال التصريحات التي كان يُدلي بها الجنرال من آن لآخر؛ ففي عام ١٩٥٨، زار باكستان حيث كان ضابطان من الجيش خدما معه في الهند قبل تقسيمها قد قاما لتوهما بانقلاب عسكري. أثنى الجنرال عليهما علناً، قائلاً إن «الوضع الداخلي الذي تعثره الفوضى هو الذي أجبر هذين الجنرالين الوطنيين على التخطيط معاً لفرض الأحكام العرفية في البلاد لإنقاذها من الدمار التام».¹⁹ وبعد عشرة أعوام، أرسل مقالاً لصحيفة «إنديان إكسبريس» حاجج فيه بأن الوضع الداخلي الفوضوي في غرب البنغال كان يتطلب فرض الحكم الرئاسي هناك لخمس أعوام على

الأقل. خالفت تلك النصيحة نص وروح الدستور. لحسن الحظ، رد رئيس التحرير له المقال، مبيناً للجنرال أنه «سيكون من المحرج في تلك الظروف لك ولنا نشر هذا المقال».²⁰ استمر هذا الإطار الذي وُضِعَ في تلك الأعوام الأولى حتى الآن؛ فكما يشير الفريق جيه إس أرورا، إن نهرو «وضع بعض الأسس الجيدة جداً» التي ضمنت «تقريباً عدم انخراط الجيش في السياسة». ويضيف أرورا: «الجيش ليس له دور في السياسة على أي نحو»، وكبار الضباط على وجه الخصوص «يجب أن يكونوا أكثر الناس بعداً عن السياسة على هذه الأرض!»²¹ وأرورا نفسه الذي أصبح بطلاً قومياً بعد إسهامه في انفصال بنجلاديش لم يَسْعَ هو ولا غيره من كبار الضباط لتحويل النصر الذي تحقق على أرض المعركة لمكسب سياسي.

عمل بالتأكيد بعد التقاعد بعض كبار رجال الجيش سفراءً وحكّاماً للولايات. والقليل منهم دخلوا عالم السياسة الحزبية، مع شغل اثنين منهم لمنصب وزير في الحكومات التي قادها حزب بهاراتيا جاناتا. علاوة على ذلك، في المناطق الحافلة بالصراع مثل كشمير والجزء الشمالي الشرقي، فرض الجيش في بعض الأحيان إرادته على الإدارة المدنية، ولا سيما فيما يخص قانون الصلاحيات الخاصة للقوات المسلحة، الذي لن يسمح بإلغائه حتى بعد انحسار العنف والإرهاب. وفيما عدا تلك الاستثناءات، بقي الجيش الهندي بوجه عام بعيداً عن السياسة، على عكس الجيش الباكستاني، الذي تدخل على نحو نشط في العملية السياسية، مطيحاً بحكوماتٍ منتخبةٍ مستبدلاً بها إداراتٍ تابعةٍ له بعد تطبيق الأحكام العرفية.²²

٤

الجيش، شأنه شأن الهيئات المدنية، مؤسسة تكونت في ظل الحكم الاستعماري وكُفِّت بنجاح لتحمل الطابع الهندي. يمكن قول نفس الشيء على اللغة الإنجليزية؛ ففي أثناء الحكم البريطاني، كانت النخبة والطبقات المهنية يتواصلون بعضهم مع بعض بالإنجليزية. وهكذا فعلت النخبة القومية. فباتيل وبوس ونهرو وغاندي وأمبيدكار كلهم تحدثوا وكتبوا بلغتهم الأم، وأيضاً بالإنجليزية. وللوصول لمناطق غير مناطقهم، كان التواصل باللغة الإنجليزية لا غنى عنه. وهكذا تكون وعي معاد لبريطانيا عبر الهند بأكملها، إلى حدٍّ بعيد، من قبل مفكرين وناشطين يكتبون بالإنجليزية.

بعد الاستقلال، كان سي راجا جوبالانتشاري من بين أبرز المؤيدين للغة الإنجليزية. كتب يقول إن الحكام الاستعماريين «لأسباب وأغراض وأهداف عرضية معينة ... خلفوا وراءهم إرثاً هائلاً من اللغة الإنجليزية». لكن الآن بما أن هذا الإرث قد وصل إلينا، فلا حاجة لإعادته لأصحابه. الإنجليزية «ملك لنا. ونحن لسنا بحاجة لإرجاعها لبريطانيا والبريطانيين». وأضاف مازحاً أنه طبقاً للتقليد الهندي، الإلهة الهندوسية ساراسواتي هي التي أوجدت كل لغات العالم. لذا، فالإنجليزية «انتمت لنا من حيث النشأة، ساراسواتي هي التي أوجدتها، وحصلنا عليها أيضاً بالاكْتساب».²³

على الجانب الآخر، كان هناك بعض القوميين المؤثرين للغاية الذين اعتقدوا أن الإنجليزية يجب أن تخرج من الهند مع خروج البريطانيين منها؛ كان من أمثلة هؤلاء قائد منظمة راشتريا سوايامسيفاك سانج، إم إس جُلوالكر، والمنظر الاشتراكي راما نوهار لوھيا. ففي فترة حكم نهرو، مارس هؤلاء ضغوطاً لاستبدال الهندية باللغة الإنجليزية كلغة التواصل بين المقاطعات. لكن جرت مُقاومة تلك الضغوط. وعندما زار الكاتب الكندي جورج وودكوك الهند عام ١٩٦١، وجد أنه رغم غربة الهند بسبب «التنوع الهائل الموجود بها في العادات وأنواع الأراضي والأنماط الجسدية البشرية»، فإنها كانت «بلداً أجنبياً تُفهم فيه دائماً لغة الفرد من قبل أي شخص قريب منه، وحيث كان يعني حديث الفرد بلكنة بريطانية أن يُنظر إليه على أنه بنحو أو بآخر أحد أبناء العمومة التي نشأت عن زواج غريب ومؤقت لشعبين ساد الحب والكراهية بينهما بنفس الشدة».²⁴

بعد وفاة نهرو، تجددت المحاولات للقضاء على اللغة الإنجليزية. فرغم اعتراض الولايات الجنوبية، في ٢٦ يناير من عام ١٩٦٥، أصبحت الهندية اللغة الرسمية الوحيدة للتواصل فيما بين المقاطعات. وكما رأينا من قبل، أثار هذا احتجاجات شديدة وغاضبة مما أدى لإلغاء القرار المُعني في خلال أسبوعين. وهكذا استمرت اللغة الإنجليزية كلغة الحكومة المركزية والمحاكم العليا والتعليم العالي.

بمرور السنوات، رسخت اللغة الإنجليزية وضعها باعتبارها لغة النخبة الهندية بكافة أطيافها ووطدت أركانها وعمقت تأثيرها في الهند؛ فأصبحت لغة المستعمرين، في الهند المستقلة، لغة السلطة والمكانة الاجتماعية، لغة الفرد وكذلك لغة الترقّي الاجتماعي. وكما يرى المؤرخ سارفيالي جوبال، إن «حقيقة أن الإلّام بالإنجليزية هو السبيل للعمل في المستويات العليا في كل المجالات، وأنه الطريق الوحيد للحصول على المكانة والثروة، وأنه لا غنى عنه لكل من يخطط للهجرة للخارج عَنَتْ وجود حماس هائل لدراساتها منذ الاستقلال». لكن، كما كتب جوبال، الإنجليزية «يمكن وصفها بأنها اللغة غير الإقليمية

الوحيدة في الهند. فهي لغة رابطة ليس فقط بالمعنى الإداري وإنما أيضًا لمواجهتها للإقليمية الضيقة الأفق».²⁵

أَحَسَّ مَنْ سَعَى للإبقاء على اللغة الإنجليزية، من أمثال نهرو وراجاجي، أنها قد تساعد في تعزيز الوحدة الوطنية ودعم التقدم العلمي. وقد فعلت هذا بالفعل، لكن دورها في النمو الاقتصادي كان غير متوقع على نحو كبير؛ حيث يقف وراء الصعود المدهش لصناعة البرمجيات إجادة المهندسين الهنود للإنجليزية.

تعد الإنجليزية إحدى اللغتين الرابطين الأساسيتين. وتمثلت اللغة الأخرى في اللغة الهندية. عندما فرضت الحكومة المركزية اللغة الهندية بالقوة، قاومها أهل الجنوب والشرق. ولكن عندما قُدمت على نحو جذاب في السينما والتلفزيون، تقبلوها.

السينما الهندية هي الشغف الأكبر للشعب الهندي ويشاهدها ويتابعها الهنود بغض النظر عن السن أو النوع أو الطائفة الاجتماعية أو الطبقة أو الدين أو الجماعة اللغوية. ويُعدُّ النجوم السينمائيون هم أكثر الهنود توقيراً. غير أن السينما لا تقدم للهنود فقط مجموعة مشتركة من الأبطال؛ فهي تمدهم أيضًا بلغة مشتركة وعالمٍ مشترك من الخطاب. فتقتبس سطور من الأفلام الغنائية ومقتطفات من الحوار في الأفلام في الحوارات اليومية في المدارس والكليات والمنازل والمكاتب والشوارع.

السينما الهندية تقدم ذخيرة من المواقف الاجتماعية والمسائل الأخلاقية التي تتأثر بها على نطاق واسع جماعة المواطنين ككل. ولكنها أيضًا، بمرور الوقت، جعلت اللغة الهندية مفهومة أكثر لمن لم يتحدث بها أو يفهمها من قبل. ففي بنجالور وحيدر أباد، أصبحت الهندية الوسط المفضل للتواصل بين الأشخاص الذين يتحدث بعضهم لغات لا يفهمها آخرون. وحتى في تشيناي، حيث جرت مقاومة استخدام تلك اللغة بضراوة، تعلم سائقو سيارات الأجرة ما يكفي منها للتحدث مع الركاب القادمين من الشمال والغرب.

تعد الهندية والإنجليزية اللغتين الرابطين في الهند، اللتين تعملان معاً في تركيب واحد أحياناً. فقد ابتعدت الإنجليزية التي يتحدث بها الهنود اليوم عن الإنجليزية التي لها لكنة أكسفورد وأسلوب هيئة الإذاعة البريطانية، والتي كانت تتحدث بها النخبة في البلاد. لقد جرى إكسابها الطابع المحلي، إذ تبنت كلمات وتعابير اصطلاحية من اللغات الهندية. في غضون ذلك، ظهرت أيضًا لغة هجينة، تسمى «الهنجليزية»، تمزج بين اللغتين الرابطين بنسبٍ مختلفة، اعتماداً على المكان الذي نشأ فيه المتحدث.

في عام ١٨٨٨، كتب جون ستراتشي يقول إنه لا يستطيع أبداً تخيل انضمام البنجاب ومدراس تحت لواء كيانٍ سياسيٍّ واحد. لكن في عام ١٩٤٧، حدث هذا، إلى جانب انضمام ولاياتٍ أخرى كان يعتبرها ستراتشي «أمماً» منفصلة. في ذلك العام، ربما كانت الوحدة بين هذه الولايات في الغالب سياسية، ولكن في العقود التي تلت ذلك وحتى الآن، أصبحت الوحدة أيضاً اقتصادية وثقافية، ونستطيع القول إنها عاطفية أيضاً.

التكامل الاقتصادي للهند نتاج لتكاملها السياسي؛ فكل منهما يكمل الآخر؛ فكلما زادت حركة البضائع ورءوس الأموال والناس عبر الهند، زاد الشعور بأنها بلد «واحد» في نهاية الأمر؛ ففي العقود الأولى من الاستقلال، فعل القطاع العام كل ما في وسعه لتدعيم هذا الشعور بالوحدة؛ ففي مصانع مثل مصنع الصلب الكبير في بيلاي، عمل الأندريون وعاشوا جنباً إلى جنب مع البنجابيين والجوجاراتيين. دعم هذا تقديرهم للغات والعادات والأكلات الأخرى، مع التأكيد على حقيقة أنهم جميعاً جزء من نفس الأمة. وكما لاحظ عالم الأنثروبولوجيا جوناثان باري، أنه في مخيلة نهرى، «نُظِرَ لبيلاي ومصنع الصلب الخاص بها كحاملين لشعلة التاريخ وأن الهدف منهما خلق نوع جديد من المجتمع تماماً كما هو إنتاج الصلب». نجحت تلك المحاولة؛ فبالنسبة لأطفال الجيل الأول من العمال، الذين وُلِدوا ونشئوا في بيلاي، حل محل الولاءات الإقليمية ولاء أكثر شمولاً للوطن، ولاء ذو «نمط ثقافي عالمي أكثر».²⁶

وحديثاً، ساهم القطاع الخاص، وإن كان دون قصد، في تعزيز عملية التكامل الوطني. أنشأت مؤسسات مقرها في تاميل نادو مصانع أسمنت في هاريانا، وأقام أطباء وُلِدوا وتعلموا في آسام عيادات في مومباي. وكثير من المهندسين في صناعة تكنولوجيا المعلومات في حيدر أباد جاءوا من بيهار. والهجرة هنا ليست مقتصرة على الطبقات المهنية؛ فهناك حلاقون من أوتر براديش يعملون في مدينة بنجالور، وهكذا الحال بالنسبة لنجارين جاءوا من راجستان. لكن يجب التأكيد على أن هذا التدفق ليس متناسقاً؛ ففي حين أن المدن والبلدات المزدهرة تصبح حتى أكثر عالمية، تنغمس الولايات المتأخرة اقتصادياً أكثر في الإقليمية.

جمهورية الهند اتحادٌ مكون من ٢٩ ولاية. ٢٦ من بين هذه الولايات لا تجد غضاضة في كونها جزءاً من الاتحاد الهندي. لكن الاضطراب يسود أجزاء من الولايات الثلاثة الأخرى. ويُعد وادي كشمير من ضمن أبرز تلك المناطق المضطربة. كانت سيطرة الدولة

الهندية على الوادي وشعبه محل نزاع من البداية، من قبل باكستان، التي تزعم أن هذه المنطقة تتبعها، ومن قبل العديد من سكان الوادي أنفسهم. المنطقة مرةً أخرى أصبحت محل احتجاجاتٍ واسعة النطاق أثناء كتابتي لتلك السطور.

تسعى باكستان إلى تحريض المتمردين المسلحين ودعمهم في كشمير. لكن الحكومات الهندية المتتالية تعاملت مع الموقف بسجن القادة الكشميريين المعروفين، والتلاعب في الانتخابات والضغط من أجل إلغاء المادة ٣٧٠ التي تعطي الولاية وضْعاً خاصاً، وفوق كل ذلك، كبح الاحتجاجات الجماعية بالقوة المفرطة. هناك وجودٌ هائل للجيش في كشمير، وتدعم هذه القوات مئات الآلاف من القوات شبه العسكرية الأقل تدريباً. وهكذا، وكما كتب باحث متأمل، فإن «التسوية الدستورية الهندية، رغم جوانب عظمتها الأخرى، لم تنجح بعد في اختبار كشمير».²⁷

في خمسينيات القرن الماضي، أراد قطاع من التاميليين الانفصال عن الهند. وفي ستينيات القرن نفسه، قام قطاع من الميزو بتمرد من أجل إقامة دولة ميزورام المستقلة. وفي ثمانينيات القرن نفسه، حارب قطاع من السيخ الدولة الهندية بالسلاح، من أجل إقامة دولة خالستان المستقلة. أصبحت تلك التمردات الآن جزءاً من كتب التاريخ، ولا تجد ولايات تاميل نادو وميزورام والبنجاب — والغالبية العظمى من سكانها — أي غضاضة في أن تكون جزءاً من جمهورية الهند.

حتى في كشمير، لا تسعى منطقتا جامو ولاداخ للانفصال. لكن قطاعاً لا بأس به من سكان الوادي يسعون لذلك. في غضون ذلك، في ناجالاند، حيث توجد الحركة الساعية من أجل إقامة دولةٍ مستقلة قبل تلك الموجودة في كشمير، لا يزال وقف إطلاق النار الذي دُعي له في ١٩٩٧ ساريًا، وإن كان على نحوٍ هشٍّ. لقد عُقد العديد من جولات الحوار بين حكومة الهند والفصيل الأكثر تأثيراً في مجلس ناجالاند الاشتراكي الوطني. لكن لا تلوح أي بوادر تسوية في الأفق حتى الآن.

هناك مسألتان لا تزالان معلقَتين. تتعلق المسألة الأولى بالسيادة. لقد أراد هذا المجلس في السابق حلاً خارج إطار الدستور الهندي. والآن، ربما يرغب في أن يكون جزءاً من الهند، ما دام يجري الاعتراف الرسمي بالتاريخ المميز لأهل ناجا. لكن لم يجرِ التوصل إلى طريقة يمكن أن تحقق ذلك على نحوٍ يرضي كبرياء الطرفين. أما المسألة الثانية، التي تعد حتى أكثر تعقيداً، فتتعلق بالحدود. يصرُّ المجلس على أن تنشئ حكومة الهند ولايةً موحدة ومتكاملة تضم أجزاء أروناجال وأسام، والأهم مانيبور التي تسكن فيها قبائل

ناجا. وهذا سيتضمن إعادة رسم للحدود، وهو الأمر الذي سترفضه تلك الولايات الأخرى (وبالأخص، مانيبور، التي من المفترض أن تفقد أكثر الأجزاء).

المخاطر المتضمنة في إعادة رسم الحدود الإقليمية كانت واضحة على نحوٍ جلي عندما، في عام ٢٠١٠، رغب قائد المجلس، تي مويفا، في زيارة قريته الأم، التي لم يرها منذ ٤٧ عامًا. كان مويفا من قبيلة تانجكول ناجا، وتقع قريته في المناطق المرتفعة من ولاية مانيبور. رأت حكومة مانيبور الزيارة باعتبارها تمهيدًا للمطالبة بضم تلك الأجزاء إلى ناجالاند الكبرى. تجمعت قوات الشرطة الخاصة بالولاية على الحدود مع ناجالاند، لمنع دخول مويفا. وفي المقابل، سد أهل ناجا في ناجالاند لمدة شهرين الطريق السريع الذي يربط وادي مانيبور بالعالم الخارجي. وهذا وتر أكثر العلاقات بين الولايتين، مما جعل إمكانية التوصل لتسوية دائمة لمسألة ناجا تتأجل لوقت أبعد في المستقبل.²⁸

الولاية الثالثة في الاتحاد، حيث يعد تصور الهند الموحدة غير مؤكد وهشًا، هي مانيبور نفسها. الطائفة السائدة هناك هي الميٲيون، الذين يعيشون في الوادي مع قبائل ناجا وكوكي والقبائل الأخرى التي تعيش في التلال. يخشى الميٲيون أن يسكن غرباء واديهم الخصب، ويستاءون من حقيقة أنهم (لأنهم فعليًا هندوس) لا يستفيدون بمزايا التمييز الإيجابي (كما تفعل الطوائف القبلية لمانيبور). كما أن لديهم ذكرياتٍ عزيزة عن المشيخة المستقلة التي كانوا عليها في الماضي.

يكره العديد من الناشطين الميٲيين الدولة الهندية ولا يثقون بها. وبعضهم يحلم بإقامة دولة مستقلة. في غضون ذلك، قبائل ناجا وكوكي لا يثقون في الميٲيين لقبضتهم السياسية والإدارية الخانقة على ولاية مانيبور بحدودها الحالية. وبعض الناجا في مانيبور، وربما الكثير منهم، يرغبون في التعاون مع أهل ناجا في ناجالاند والسعي معًا لإقامة دولتهم المستقلة. ودخلت قبائل كوكي وناجا في بعض الأحيان في صراعاتٍ عنيفة أيضًا.²⁹

لقد ولدت تلك الصراعات والعداوات الكثير من العنف وإراقة الدماء. وللسيطرة على الوضع في مانيبور، أرسلت الحكومة المركزية عدة كتائب من الجيش، بالإضافة إلى عشرات الآلاف من القوات شبه العسكرية. في مدينة إمفال، هناك نقاط تفتيش أمنية كل بضع مئات من الياردات؛ وفي الطرق الريفية والجبلية، كل بضعة أميال. إن القوة المسلحة التابعة للدولة الهندية في استنفار في مانيبور؛ كما هو الحال في وادي كشمير؛ وكما كان سيكون الحال في ناجالاند أيضًا، لو لم يكن هناك وقفٌ سارٍ لإطلاق النار.

مع ذلك، إذا أضفنا إلى المناطق المضطربة في ناجالاند ومانيبور وكشمير المنطقة التي تحت سيطرة الثوريين الماويين في وسط الهند، فهذا سيمثل ما لا يزيد على ١٠٪ من

المساحة الإجمالية لجمهورية الهند. ولذا، نحو ٩٠٪ من سكان جمهورية الهند، الذين يعيشون على ٩٠٪ تقريباً من مساحة أراضيها، يشعرون على نحوٍ واضح بأنهم جزء من أمةٍ واحدة. وعبر تلك المساحة الشاسعة والمتنوعة، تتمتع الحكومة المنتخبة بشريعة وسلطة وصلاحيات. وعبر تلك المساحة، سكان الهند أحرار في العيش والدراسة والعمل والاستثمار في شركات.

هناك ربما تجربتان سياسيتان حديثتان أخريان فقط قريبتان من ناحيتي النطاق والحجم لجمهورية الهند، سعنا لخلق وحدةٍ وطنية في ظل تنوعٍ عجيب من اللغات والأديان والعرقيات وطرق الحياة. تتمثل الأولى في اتحاد جمهوريات الاتحاد السوفييتي الذي اختفى من الوجود، والثانية في الولايات المتحدة الأمريكية التي ما زالت قائمة حتى الآن. شهد اتحاد جمهوريات الاتحاد السوفييتي أحداثٍ عنيفٍ شديد بعد ظهوره، واستمر هذا عبر المجاعات ومعسكرات العمل القسري التي ظهرت في ثلاثينيات القرن الماضي وما بعدها. وقد أسست الولايات المتحدة على خلفية الإبادة الجماعية للهنود الحمر وعزز وجودها استعباد ملايين الأفارقة. وبعد تسعين عاماً على إنشائها، تعرضت لحربٍ أهليةٍ طاحنة راح ضحيتها نحو ٧٥٠ ألف شخص.

وقد شهدت دولٌ أوروبية مثل فرنسا وإنجلترا وإسبانيا أيضاً حروباً أهليةً دموية في مراحلٍ متعددة من تاريخها. وهكذا الحال أيضاً، كما أشرت من قبل، بالنسبة لدولتي باكستان وسريلانكا في جنوب آسيا نفسه. لكن الهند لم تشهد مثل هذه الحروب؛ على الأقل حتى الآن. ورغم ظهورها من رحم أعمال العنف الواسعة النطاق التي تلت التقسيم، فقد استطاعت منذ ذلك الوقت تجنب نوعية الصراع الشديد والمتوطن في الغالب التي ظهرت في العديد من التجارب القومية الأخرى في آسيا وأفريقيا، ناهيك عن تلك الخاصة بأوروبا والأمريكتين.

٦

عدّل تاريخ الهند المستقلة نظريات القومية القائمة على تجربة الغرب ونقّحها. لكنه حتى تحدى على نحوٍ مباشر أكثر نظريات الديمقراطية النابعة من التجربة الغربية. فمنذ أن وُصفت انتخابات ١٩٥٢ بأنها «أكبر مقامرة في التاريخ»، كُتبت مرثيات للديمقراطية الهندية. لقد قيل، مراراً وتكراراً، إن الدولة الفقيرة والمنقسمة والمتنوعة لا يمكنها الاستمرار في عقد انتخاباتٍ حرة ونزيهة (إلى حد معقول).

غير أن الهند استطاعت أن تفعل هذا. وفي تلك الانتخابات العامة الأولى، كان معدل الناخبين أقل من ٤٦٪. وبمرور السنوات، أخذت تلك النسبة تزيد بانتظام؛ فبداية من أواخر ستينيات القرن الماضي، أصبح نحو ثلاثة من كل خمسة هنود لهم حق الانتخاب يذهبون لصناديق الاقتراع في يوم الانتخاب. وبلغ معدل الناخبين في آخر انتخابات عامة، في ٢٠١٤، ٦٦,٣٪، وهو رقمٌ قياسي بالنسبة للهند، وهو أعلى بكثير مما هو الحال عليه في معظم الديمقراطيات الغربية، بما فيها الولايات المتحدة.

وفي انتخابات المجالس التشريعية بالولايات، مالت هذه النسبة حتى للزيادة على نحو أكبر. وبتفصيل هذه الأرقام، فإنها ستكشف لنا المزيد. ففي الانتخابات العامة الأولى والثانية، صوّت أقل من ٤٠٪ من النساء اللاتي لهن حق التصويت، وفي عام ١٩٩٨، زادت النسبة عن ٦٠٪. بالإضافة إلى ذلك، وكما أوضحنا الاستبيانات، مارست النساء على نحو متزايد حقهن الانتخابي، «على نحو مستقل»؛ أي دون النظر لرأي زوجها أو أبيها. ومن الفئات التي صوّتت أيضًا بأعداد كبيرة الداليت وأبناء القبائل، وهما القطاعان المقهوران والمهمشان في المجتمع. وفي شمال الهند، على وجه التحديد، ذهب الداليت لصناديق الاقتراع بأعداد تفوق كثيرًا المنتمين للطوائف الاجتماعية العليا. وكما أشار المحلل السياسي يوجندرا ياداف: «ربما تعد الهند الديمقراطية الكبيرة الوحيدة في العالم اليوم التي معدل ناخبها المنتمين للطوائف الدنيا يفوق كثيرًا ذلك الخاص بالطوائف العليا».³⁰

توضح دراساتٌ حديثة لسلوك الناخبين أنه بينما تذهب الطوائف الوسطى والعليا لصناديق الانتخاب لأنها تعتبر ذلك واجبًا وطنيًا، فإن الفقراء يفعلون هذا ليؤكدوا هويتهم باعتبارهم، على الأقل في ذلك اليوم، مواطنين متساوين في الحقوق في الوطن. قال عامل جرّ عربة في أوتر براديش لأحد الباحثين إن «الإدلاء بصوتي أمرٌ مهم. إن لم أفعل ذلك، فأنا ميت في نظر الحكومة». وفلاح من نفس الولاية صاغ الأمر على نحو أكثر تأكيدًا، فقال: «وجودي متوقف على تصويتي في يوم الانتخاب. وإلا، فما فائدتي في هذا المجتمع؟» ولاحظ أحد الباحثين في مهاراشترا أن «النظام قد لا يعمل من أجلنا، لكنني أستطيع الإدلاء بصوتي. إن الأمر لا يزال «لوكشاهي»؛ أي حكم الشعب، وليس «راجشاهي»، حكم الحاكم». ومواطن في تاميل نادو أشار إلى أن «الحكومة إن لم تعمل [من أجلنا]، فسنصوت لطرفٍ آخر».³¹

وجدت دراسةٌ إثنوغرافية لريف البنغال أن «القرية في يوم الانتخاب استيقظت أبكر من المعتاد وكانت تعجّ بالحركة والعجلة ويسودها جو من الإثارة المكتومة، كما هو الحال في الأعياد المهمة». فضل الرجال الإدلاء بأصواتهم بمجرد أن تفتح لجان الانتخاب أبوابها

في الصباح، في حين ذهب النساء في وقت العصر، بعد الغداء. واختار الرجال والنساء الذهاب في جماعات، معتبرين هذا مناسبة اجتماعية مبهجة. اللافت للنظر أن «آليات المساواة الخاصة بعملية الانتخاب كانت توفر متعة خاصة»، ويرجع ذلك إلى حقيقة أن التسلسلات التقليدية للطائفة والطبقة والجنس، في ذلك اليوم وتلك المناسبة وذلك الطقس، تلاشت تمامًا.³²

يتضح على نحو جلي حب الهنود للتصويت في الانتخابات من خلال مجموعة من القرى على الحدود بين ولايتي أندرا براديش ومهاراشترا. لقد انتهر سكانها فرصة إصدار حكومتَي الولايتين بطاقات تصويت لهم وانتخبوا مرتين.³³ وهو يتضح أيضًا من خلال فلاحي بيهار الذين يذهبون للانتخاب رغم تهديدات الثوريين الماويين. إن هؤلاء الماويين، الذين يعتبرون الانتخابات إحدى ممارسات النفاق البرجوازي، معروف عنهم أنهم يُسوّدون وجوه القرويين المروجين للأحزاب السياسية، ويهددون المصوّتين المحتملين بأنهم سيقطعون أرجلهم وأيديهم إذا ذهبوا لصناديق الاقتراع. رغم ذلك، وكما قال عالم أنثروبولوجيا يعمل في وسط بيهار: «يبدو أن التأثير الإجمالي لدعوات مقاطعة الانتخابات على عدد الناخبين يكاد لا يُذكر.» ففي القرى التي كان للماويين فيها نشاطٌ كبير لسنوات، «في واقع الأمر، كان يُنظر ليوم الانتخاب باعتباره مناسبة مبهجة (وتقريبًا احتفالية). وكانت النساء يذهبن لمراكز الاقتراع في مجموعاتٍ صغيرة، وهن يرتدين أردية باللونين الأصفر والأحمر الفاتحين ويذهنَّ شعرهن بالزيت ويُزينَن بالدبابيس». ³⁴ بالمثل، في أجزاء من الشمال الشرقي حيث تقل سلطة الدولة الهندية أو تكاد تكون منعدمة، لا يستطيع المتمرّدون منع القرويين من التصويت. وكما قال رئيس اللجنة الانتخابية بامتعاض: «الإسهام الصغير للجنة الانتخابية في وحدة البلد هو جعل تلك المناطق جزءًا من البلد ليوم واحد فقط؛ يوم الانتخاب».³⁵

تؤكد هذه التطورات على إيمان صائغي الدستور الهندي بحق الاقتراع العام للبالغين. وبعد ممارسة هذا الحق للمرة الأولى، في ١٩٥٢، كتب ديفداس غاندي، ابن المهاتما ومحرر صحيفة «هندوستان تايمز»، إلى صديقٍ أمريكي يقول إن «الانتخابات العامة تُعد حدثًا عظيمًا للغاية؛ أعظم مما كنت أتوقع. لقد كانت انطلاقة الانتخابات رائعة. لقد عنت يقظةٌ ووعي ما كان بالإمكان الوصول إليهما بأي وسائلٍ أخرى».³⁶ وقد استمر الأمر على نفس النحو حتى الآن.

تتضح مكانة الانتخابات في الهند من خلال عمق مداها واتساعه — حيث يشترك فيها كافة طوائف المجتمع الهندي بكل شرائحها — ومشاعر الشغف التي تثيرها وجانب

الدعابة المحيط بها. هناك سجلٌ غنيٌّ جدًّا من الرسوم الكاريكاتورية المتعلقة بالانتخابات التي تسخر من الوعود التي يقدمها السياسيون المحتملون واستماتتهم للحصول على ترشيح الأحزاب وغير ذلك الكثير.³⁷ في أحيانٍ أخرى، يمكن أن تكون الدعابة رقيقة أكثر منها ساخرة. تأمل التاريخ المهني لتاجر الأقمشة البوبالي، موهان لال، الذي نافس خمسة رؤساء وزراء مختلفين. تخيله وهو يسير في شوارع دائرته الانتخابية وهو يدق جرسًا، مرتديًا تاجًا خشبيًا وإكليلًا من الزهور صنعهما بنفسه. وقد أخذ موهان يخسر باستمرار مبلغ التأمين الذي يُدفع لدخول الانتخابات؛ وبالتالي استحق لقبًا تسبب عن عمد في حمله وهو «دهارتي باكاد»؛ أي البائس الراقد على الأرض. قال إن الفكرة من وراء ترشحه كانت «جعل الجميع يدركون أن الديمقراطية للجميع».³⁸

تتضح فكرة أن الانتخابات تسمح لكل الهنود بالشعور بأنهم جزء من الهند أيضًا من خلال تجربة جُوا. فعندما انضمت تحت لواء الهند — أو أُعيدَ ضمها — بالقوة عام ١٩٦١، كانت هناك العديد من التعليقات الساخطة في الصحافة الغربية. ولكن في حين أن سكان جُوا عبر ٤٠٠ عام من الحكم البرتغالي لم يُسمح لهم أبدًا باختيار قادتهم، أصبح باستطاعتهم ذلك في خلال عامين من الانضمام تحت لواء الدولة الهندية. قارن أستاذ العلوم السياسية بنديكت أندرسون على نحوٍ معبر بين تعامل الهند مع جُوا، وتعامل إندونيسيا مع تيمور الشرقية، وهي مستعمرةٌ برتغاليةٌ أخرى «حررها» قوميون مسلحون قائلًا:

أرسل نهرو قواته لتحرير جُوا عام ١٩٦٠ دون أن تُراق نقطة دم واحدة. لكنه كان رجلًا حكيمًا ورئيسًا ديمقراطيًا اختيرَ بحريةٍ كاملة؛ فقد أعطى سكان جُوا حق اختيار حكومة ولايتهم وشجع انخراطهم الكامل في السياسة الهندية. ومن جميع النواحي، كان الجنرال سوهارتو النقيض التام لنهرو.³⁹

٧

بالنظر لحجم الهيئة الناجبة، يزيد بشدة احتمال أن عدد المصوّتين في الانتخابات الهندية يتجاوز عدد المصوّتين في أي ديمقراطيةٍ أخرى. ونجاح الهند في هذا الشأن مدهش على نحوٍ خاص عند مقارنته بالسجل الديمقراطي لجارتها الآسيوية الكبيرة؛ الصين. صحيح أن عدد السكان في الصين أكبر، وهم أقل انقسامًا بكثير طبقًا لتقسيماتٍ عرقية أو دينية،

وأقل فقرًا بكثير. لكن لم تُعقد هناك أبدًا انتخاباتٌ عامة ولو لمرة واحدة. في جوانب أخرى أيضًا، الصين أقل حرية بكثير من الهند. فتدقق المعلومات مقيد بشدة؛ فعندما بدأ محرك البحث جوجل عمله في الصين في فبراير من عام ٢٠٠٦، كان عليه الموافقة على الخضوع لرقابة الدولة. كما أن تنقل الناس هناك مقيد أيضًا؛ فغالبًا ما يحتاج المرء للحصول على تصريح من الدولة كي يغيّر محل إقامته.

طالما كانت المقارنات بين الهند والصين مادةً خامةً لتحليلات الباحثين. والآن وفي عالم يزداد الترابط بين أجزائه كل يوم، أصبحت تلك المقارنات شائعة أيضًا في حديث الناس. في تلك المقارنات، قد تكسب الصين في الجانب الاقتصادي ولكنها ستخسر في الجانب السياسي. يحب الهنود الضرب على وتر غياب الديمقراطية لدى جارتهم، أحيانًا على نحو مباشر وفي أحيانٍ أخرى عبر أسلوب التلطيف أو التلميح. فعندما طُلبَ من أعضاء الوفد الهندي في المنتدى الاقتصادي العالمي عام ٢٠٠٦ تسويق الهند على نحو جيد، وصفوها على الدوام، سواء في حديثهم أو كتيباتهم أو ملصقاتهم، بأنها «أسرع ديمقراطيات العالم نموًا».

هل ذلك الثناء الذاتي مستحق؟ المجال الوحيد الذي تعدّ فيه الهند ديمقراطية على نحو أكيد هو العقد المنتظم لانتخاباتٍ حرة ونزيهة. كما أن لدى الهنود أيضًا حرية كبيرة في التنقل؛ فيمكنهم السفر لأي جزء يريدونه في الاتحاد الهندي، والعمل فيه، على الرغم من أنه في بعض المناطق، فقط السكان المحليون هم الذين يمكنهم شراء العقارات أو امتلاكها.

لكن في جوانبٍ مهمةٍ أخرى، يعتري المقومات الديمقراطية للهند بعض الخلل، وفي بعض الأحيان، يكون هذا الخلل عميقًا. ويتعلق أحد المجالات السيئة، الذي ربما يزداد سوءًا، بالفساد السياسي. قال عالم الاجتماع الألماني العظيم ماكس فيبر ذات مرة معلقًا: «ثمة طريقتان لامتهان السياسة: إما أن يعيش المرء «من أجلها» أو أن يتعيّش «منها»».⁴⁰ كان الجيل الأول من الزعماء الهنود يعيشون من أجل السياسة بالأساس. فقد كانوا ينجذبون إلى النفوذ الذي يمتلكونه، ولكنهم أيضًا كانوا يتحركون كثيرًا بدافع خدمة الآخرين والتضحية من أجلهم. أما الساسة الهنود في الجيل الحالي، فمن الأرجح أنهم يدخلون مجال السياسة للتعيّش منه. هم ينجذبون إلى السلطة والهيبة، ولكنهم ينجذبون أيضًا إلى فرص الكسب المادي. هم يعلمون أن السيطرة على أجهزة الدولة يمكن أن تأتي بمكاسب مغرية للمسؤولين عنها.

كان الفساد السياسي موجوداً في خمسينيات القرن الماضي، كما يتبين في حالتي فضيحة موندرا وحكومة كايرون في البنجاب. ولكنه كان محدوداً. فمعظم أعضاء مجلس وزراء جواهر لال نهرو — وحتى لال بهادور شاستري — لم يُسيئوا استغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب مادية. إلا أن بعض قيادات حزب المؤتمر جمعت أموالاً للحزب من قطاع الأعمال. ففي سبعينيات القرن نفسه، بدأ الساسة يطالبون بعمولات عند إبرام صفقات سلاح مع مُوردين أجانب. وكانت تلك الأموال — أو معظمها — تذهب إلى خزائن الحزب لاستخدامها في الانتخابات التالية. إلا أنه بحلول ثمانينيات نفس القرن، كان الفساد السياسي قد تحوّل من المستوى المؤسسي إلى المستوى الشخصي؛ ومن ثمّ تزايد عدد الوزراء المتربّحين في الحكومة المركزية وفي الولايات من العقود الحكومية وتعيينات المسؤولين وسبل أخرى متعددة.

والأدلة على الفساد السياسي مكمّنها، بطبيعة الحال، الحكايات لا الوثائق. فالأشخاص الذين يتقاضون العمولات أو يدفعونها نادراً ما يخلّفون وراءهم أدلة مادية على فعلتهم. إلا أن مكتب التحقيقات المركزي وجّه في تسعينيات القرن الماضي اتهامات إلى عدد من الساسة البارزين لحيازتهم أصولاً «لا تتناسب» مع مناصبهم. وكان من بين الزعماء المتهمين رئيساً وزراء ولايتي بهار وتاميل نادو: لالو براساد ياداف وجيه جايا لاليتا. اتُهم كلُّ منهما بجمع مئات الملايين من الروبيات من تخصيص العقود الحكومية. وفي حالة أخرى، داهم مكتب التحقيقات المركزي منزل سُكرام، وزير الاتصالات الاتحادي، ووجد ٣٦ مليون روبية نقداً. وزُعم أن تلك النقود مثّلت عمولة إصدار التراخيص لشركات الاتصالات الخاصة.

في معظم هذه الحالات، لم تُفضِ الاتهامات إلى إدانة؛ أحياناً لعدم كفاية الأدلة، وأحياناً أخرى لتردّد السلطة القضائية. كما أن اللصوص كان لديهم التزام بعضهم تجاه بعض. ففي الفترات السابقة على الانتخابات، كانت تثير المعارضة جلباً وصخباً بشأن الفساد المستشري في الإدارة الحاكمة، ولكنها إذا انتُخبت لا ترفع دعاوى ضد النظام السابق، ثقةً منها بأنها ستُعامل بالمثل عندما تفقد السلطة.⁴¹ والحقيقة أن الساسة من الأحزاب والولايات المختلفة كانوا كثيراً ما يتبادلون المجاملات. ففي إحدى الحالات المؤثقة، أقرّ أحد رؤساء وزراء ولاية هاريانا ببيع قطعة أرض مملوكة للدولة لابن رئيس وزراء ولاية البنجاب، وعلى الرغم من أن القيمة السوقية للأرض كانت ٥٠٠ مليون روبية، كان السعر الفعلي المدفوع ٢٥ مليون روبية.⁴²

تمثل أحد المصادر الرئيسية للفساد في سيطرة الدولة على الأراضي والغابات والمعادن والأنهار والسواحل وموجات الراديو. ولم تمسّ إصلاحات تسعينيات القرن الماضي تلك القطاعات. ومع نمو الاقتصاد وعولته، اكتسبت الموارد الطبيعية، مثل الحديد والبتروك والغاز الطبيعي (سواء الأرضي أو البحري) وغيرها، قيمةً متزايدة أكثر من ذي قبل. وبدلاً من تخصيصها عبر مزايدات شفافة، اختارت الحكومة المركزية وحكومات الولايات تخصيصها للمقربين منها، وحصلت في المقابل على رشاوى كبيرة، وبالطبع واسعة النطاق. بالمثل، نادراً ما كانت تُسحب أو تُعطى الإجازات البيئية، التي يوجبها القانون، على أساس الأدلة العلمية، وإنما كان يجري ذلك اعتماداً على مدى قرب رواد الأعمال المعنيين من السياسيين. كان هذا هو الوضع أيضاً مع القروض الكبيرة التي تمنحها البنوك التابعة للقطاع العام لمستثمري القطاع الخاص؛ إذ كانت تتقرر عادة، أو حتى في الغالب، بناءً على اعتبارات ليست من ضمنها الجدارة الائتمانية.⁴³

على حد تعبير عالم السياسة بيتر دي سوزا، الفساد كان هو «الحقيقة المزعجة» في ديمقراطية الهند. فالحكومات المسكة بزمam السلطة في نيودلهي كانت تنقاضي رشاوى على المشتريات من الخارج، خاصة في صفقات الدفاع. وكانت تبلغ نسبة الرشوة التي تتقاضاها عن العقود الأجنبية نحو ٢٠٪. وفي معظم الولايات كان غالبية الوزراء مرتشين، يجنون المال من التراخيص الممنوحة للشركات ومن تعيين المسؤولين الكبار ومن صفقات الأراضي، وأمور كثيرة أخرى. وحسب تقدير الاقتصاديين، فإن ما بين ٧٠٪ و ٩٠٪ من الأموال المخصصة للتنمية الريفية كانت تبثله شبكة ممتدة بدءاً من رئيس مجلس القرية وصولاً إلى النائب المحلي في البرلمان، مع حصول الموظفين على حصتهم أيضاً. فأحد الأسباب التي عزي إليها سوء حالة الطرق في المدن هو أن جزءاً كبيراً من الأموال المخصصة لها كان يُنفق في مصارف أخرى. فمن كل ١٠٠ روبية تخصصها هيئة مدينة بنجالور — على سبيل المثال — لبناء الطرق، كانت تدخل ٤٠ روبية جيوب الساسة والموظفين، و ٢٠ روبية أخرى تُمثل هامش الربح لمتعهد البناء. وبذلك كانت تُنفق ٤٠ روبية فحسب على العمل، الذي إما يؤدّى دون إتقان أو لا يؤدّى على الإطلاق.⁴⁴

نظراً للأرباح المترتبة على الوصول إلى السلطة، اتّسع الآن نطاق الاتجار في الساسة. فبغية تجميع أعداد والوصول إلى أغلبية، كان المرشعون يُباعون ويُشترّون بثمن (باهظ عادةً). وفي عهد حكومات الأقلية والحكومات الائتلافية كانت تتسم عملية الاتجار بسرعة زائدة. فالمرشعون كان يبذلون مواقفهم ويغيرون أحزابهم بصفة روتينية. أصبحت هذه

الظاهرة شائعة إلى حد أنه لم يعد من المستغرب في أوقات عدم الاستقرار السياسي أن يُؤخذ أعضاء مجلس الولاية المنتمون إلى حزب بعينه جماعةً لقضاء «إجازة» في أماكن مثل جُوا، لئلا ينقلبوا إلى الطرف الآخر. حينئذٍ كان يؤخذ هؤلاء الرجال — الذين يصل عددهم إلى الخمسين في بعض الأحيان — إلى فندق، حيث يشربون الخمر ويلعبون القمار، بينما يقف حرس مسلّحون لمنع وصول أي مكالمات هاتفية متحمّسة أو زوار مجهولي الهوية. وكانت تستمر الإجازة إلى حين انتهاء الأزمة، وهو ما قد يستغرق عدة أسابيع.

٨

هناك جانبٌ سيئٌ آخر، ويزداد كذلك سوءاً، يتمثل في الاتجاه المتزايد إلى الإجرام من جانب الطبقة السياسية. ففي عام ١٩٨٥ نشرت مجلة «صنّادي» الأسبوعية موضوعاً على الغلاف بعنوان «العالم السفلي للسياسة الهندية» يصف كيف كان مرشحون أصحاب سوابق جنائية يتنافسون في الانتخابات — خاصة في ولايتي أوتر براديش وبيهار — ويفوزون أحياناً، وأحياناً يُختارون وزراء أيضاً. وتضمنت الجرائم التي اتُّهم بها أولئك الرجال: «القتل والاختطاف والاعتصاب والتحرُّش وأعمال العصابات».⁴⁵ وعلى مدار العقد التالي، دخل السياسة عددٌ أكبر من المجرمين؛ فكانوا من الكثرة بحيث رفع مجموعة من المواطنين دعوى من أجل المصلحة العامة في المحكمة العليا طالبوا فيها الأحزاب بنشر تفاصيل عن مرشحهم. وفي مايو ٢٠٠٢، أصدرت المحكمة العليا حكماً يلزم المترشحين للانتخابات على مستوى الولايات أو على المستوى الوطني بالإعلان عن الأصول التي يمتلكونها وسجلهم الإجرامي (إن وُجد).

وبناءً عليه أنشأت المجموعة التي رفعت دعوى المصلحة العامة الأصلية «لجان رقابة انتخابية» في الولايات، مؤلفة من محامين ومعلمين وطلابٍ محليين. وجمعت الإقرارات التي قدّمها المرشحون في خمسة انتخابات على مستوى الولايات أُجريت خلال عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ ثم خضعت للتحليل. فظهر أنه في الأحزاب السياسية الكبرى — مثل حزب بهاراتيا جاناتا وحزب المؤتمر وحزب سماجوادي في أوتر براديش وحزب راشتريا جاناتا دال في بههار — كانت نسبة المرشحين ذوي السوابق الجنائية تتراوح بين ١٥٪ و٢٠٪. وأثبتت دراسة مفصلة لانتخابات المجلس التشريعي في ولاية راجستان عام ٢٠٠٣ أن نحو نصف المرشحين كانوا بالغى الثراء بالمقاييس الهندية؛ إذ تخطت الثروة المعلنة

لكلّ منهم ٣ ملايين روبية. ونحو ١٢٤ مرشحًا كانوا من أصحاب السوابق الجنائية. و٤٠٪ منهم اتُهموا بجرائم تُعدّ «خطيرة»؛ تضمنت السطو المسلح والشروع في القتل وتدنيس دار عبادة والحرق المتعمد.⁴⁶

وكان تحليل الإقرارات المقدمة من ٥٤١ نائبًا انتُخب في البرلمان عام ٢٠٠٤ كاشفًا بالقدر نفسه. كان مرشحو حزب المؤتمر هم الأكثر ثراءً؛ إذ بلغت قيمة أصول كل عضو في المتوسط ٣١ مليون روبية. ومعظم النواب تخطّت قيمة أصولهم ١٠ ملايين روبية، مع احتلال الشيوعيين أدنى شريحة في هذا المقياس. أما في مسألة التّهم الجنائية، فكانت الريادة لأحزاب تركز نفوذها في ولايتيّ أوتّر براديش وبيهار: كانت أسماء كثير من نواب البرلمان مُدرّجة في «صحيفة اتهامات»: ٣٤,٨٪ من حزب راشتريا جاناتا دال، و٢٧,٨٪ من حزب باهوجان ساماج، وقاربة ٢٠٪ من حزب سَماجوادي. وكان سجل نواب حزبي المؤتمر وبهاراتيا جاناتا «أنظف» قليلًا؛ إذ كانت نسبة النواب المتهمين بجرائم لدى الأول ١٧٪ ولدى الأخير ٢٠٪ فحسب. إلا أنّ الوضع كان معكوسًا فيما يتعلق بالأموال المدنيين بها للمؤسسات المالية الحكومية. فمن إجمالي تلك الديون، كان نواب حزب المؤتمر البرلمانيون يُعزى إليهم ٤٥٪، ونواب حزب بهاراتيا جاناتا يُعزى إليهم ٢٣٪. مرةً أخرى، كانت إقرارات النواب الشيوعيين هي الأفضل؛ إذ لم تتضمن أي ديون مطلقًا.⁴⁷

في ٢٠١٤، نشر أحد مؤسسي المجموعة التي رفعت دعوى المصلحة العامة الأصلية تحليلًا إحصائيًا للإقرارات التي قدمها المرشحون في كل الانتخابات الوطنية والخاصة بالولايات عبر العقد المنصرم. وكشف هذا التحليل عن أن نحو ١٨٪ كانت لديهم اتهاماتُ جنائيةٌ معلقة ضدهم. وما أثار القلق أكثر هو أن ٢٨٪ من هؤلاء الذين كانت لديهم سوابقُ جنائية فازوا بالمقاعد التي تقدموا إليها. وفي كل الأحزاب ما عدا حزب واحد، هؤلاء الذين لديهم سوابقُ جنائية خطيرة كان من المرجح أكثر أن يفوزوا مقارنة بمن هم ليسوا كذلك. أشار هذا، رغم سرية ومصداقية عملية التصويت نفسها، إلى أن المرشحين الذين لديهم مال وقوةٌ بدنية كان يمكنهم إثارة إعجاب المواطنين أو ترهيبهم وجعلهم يصوّتون لصالحهم.

حلّت هذه الدراسة أكثر النمو الذي حدث في الأصول (كما أفصح عنها في الإقرارات) المملوكة للأشخاص الذين فازوا بمقاعد في مجالس الولايات أو في البرلمان. وكشفت النتائج، كما في حالة السوابق الجنائية، عن أن سجل الشيوعيين كان هو الأنظف، ويأتي بعدهم حزبا المؤتمر وبهاراتيا جاناتا، ثم تأتي في ذيل القائمة الأحزاب الإقليمية. إذ بلغ

النمو في أصول مرشحي الحزب الشيوعي الهندي الماركسي ٦٤٪ و ٢٠١٪ بالنسبة لحزب المؤتمر و ١٤٢٪ بالنسبة لحزب بهاراتيا جاناتا و ٤٩٩٪ بالنسبة لحزب باهوجان ساماج و ١٠٦٩٪ بالنسبة لحزب تيلوجو ديسام.⁴⁸

أثناء إجراء عالم أنثروبولوجيا نرويجي بحثًا في قرية بنغالية، وجد أن اللفظ الأكثر استخدامًا في وصف السياسة كان هو أنها «قذرة». وُصف الساسة بأنهم الأشخاص الذين يشجعون «السُّباب» ويثيرون «الاشتباكات اليدوية» ويُثْمُون «الاضطرابات». الخلاصة أنَّ السياسة لا هدف لها سوى بثَّ «السم» في المجتمع. وقال القرويون إنَّ هذا لم يكن هو الحال دائمًا. ففيما مضى — بُعيد الاستقلال — كان الساسة شرفاء ومجتهدين ومتقافين، ولكن الآن كل حزب أصبح العاملون فيه «أشخاصًا مكرين متآمرين عديمي المبادئ».⁴⁹ هذه العبارات كانت تصف إلى حدٍّ بعيد حال البلد بأسره. فقد تبين في استطلاع أجرته منظمة «جالوب» لاستطلاعات الرأي في ستين بلدًا أنَّ أعلى معدلات عدم الثقة في السياسة كانت في الهند، حيث شعر ٩١٪ ممن خضعوا للاستطلاع بأنَّ نوابهم المنتخبين مخادعون.⁵⁰

ربما يمكننا أن نجد ما يعزينا إلى حدٍّ ما في عبارات كتبها باحثون عن مجتمعاتٍ أخرى في عصور أخرى. فقد كتب خورخي لويس بورخيس عن بلده الأرجنتين في الأربعينيات من القرن العشرين قائلاً إنَّ «الدولة ليست فردًا، والأرجنتيني لا يفهم سوى العلاقات الشخصية؛ ومن ثم فسرقه المال العام ليست جريمة من وجهة نظره. أنا أذكر حقيقة واقعة، ولا أبررها أو أسوق لها الأعذار». وقال آر دبليو ساذرن عن قارته — أوروبا — في القرون الماضية إنَّ «المحسوبية والرشاوى السياسية والاستيلاء على ثروات الدولة لمنحها لعائلة المرء، لم تكن جرائم لدى حكام العصور الوسطى، وإنما كانت جزءًا من فن الحكم، لا تقل ضرورتها لدى الباباوات عن غيرهم من الرجال».⁵¹

٩

إلى جانب الفساد والاتجاه إلى الإجرام، ازداد وقوع السياسة الهندية ضحية المحسوبية. ففيما مضى كان لمعظم الأحزاب أيديولوجية متماسكة وقاعدة منظمة. أما الآن فقد تحولت إلى مؤسساتٍ عائلية لا أكثر.

بدأت تلك العملية بقيادة الحزب القديم العتيد — حزب المؤتمر الوطني الهندي — وفي داخله. ففي معظم تاريخ حزب المؤتمر، كانت إدارته من الديمقراطيين ومن أجلهم،

وُعِدَّت انتخاباتٌ هيئاته في المناطق والولايات بصفةٍ منتظمة. ثم وضعت إنديرا غاندي حداً للانتخابات داخل تنظيم الحزب بعد إحداثها الانقسام في حزب المؤتمر عام ١٩٦٩. ومنذ ذلك الحين أصبح رؤساء وزراء الولايات ورؤساء الوحدات في الولايات المنتمون إلى حزب المؤتمر يُرشَّحهم رئيس الحزب في نيودلهي. ثم سددت السيدة غاندي، في فترة الطوارئ، ضربةً ثانيةً أكثر خطورة لتقاليد حزب المؤتمر، بتنصيبها ابنها سانجاي خليفةً لها.

بعد وفاة سانجاي، أُعِدَّ شقيقه الأكبر راجيف لتولي رئاسة الحزب، والحكومة مع الوقت. وعندما طلبت قيادات حزب المؤتمر من سونيا غاندي تولي رئاسة الحزب، عام ١٩٩٨، كان هذا إقراراً بأنَّ الحزب قد استسلم تماماً لمزاعم التوريث. وطلبت سونيا بدورها من ابنها راهول دخول مجال السياسة عام ٢٠٠٤، مخصَّصةً له دائرة عائلة غاندي المأمونة: رايبارلي. وعلى الرغم من أن أمه لا تزال (حتى وقت كتابة هذه السطور) على رأس الحزب، فقد كان راهول غاندي هو من قاد الحزب في الانتخابات العامة لعام ٢٠١٤، ومن المرجح أن يحل محل أمه في رئاسة الحزب.

إلى جانب الآثار المدمرة التي ألحقها مبدأ التوريث الذي ابتدعته إنديرا غاندي بروح الحزب السياسي الهندي الأبرز، فقد مثَّل للآخرين نموذجاً يُحتذى به. فقد تحوَّل الكثير من الأحزاب السياسية في الهند إلى مؤسساتٍ عائلية. كان حزب درافيدا مونيترا كازاجام ذات يوم الحزب الأبِّي المعبر عن القومية الدرافيدية والإصلاح الاجتماعي، والآن استسلم أعضاؤه لحقيقة أن ابن إم كاروناندي سيخلفه. وبال تاكري، زعيم حزب شيف سنا، رغم زعمه الدائم الالتزام بكرامة مهاراشترا والقومية الهندوسية، فإنه لم يستطع النظر إلى أبعد من ابنه أودهاث عند انتقاء الزعيم التالي للحزب. ويدَّعي حزباً سماجوادي وراشتريا جاناتا دال الدفاع عن «العدالة الاجتماعية»، ولكن مولايام سينج ياداف أوضح أن لا أحد سوى ابنه أكيليش سيخلفه، وعندما اضطرَّ لالو براساد ياداف إلى الاستقالة من منصب رئيس وزراء ولاية بيهار (عقب فضيحة فساد)، اختبرت زوجته رابري ديفي للحلول محله، على الرغم من أن خبرتها السابقة لم تتعدَّ نطاق منزلها ومطبخها. (وفي الآونة الأخيرة، عيَّن لالو اثنين من أبنائه في منصبتين وزاريتين كبيرتين في بيهار). علاوة على ذلك، بمجرد أن يصاب أي حزب بداء التوريث، فلن — أو لا يستطيع أن — يعود إلى المبادئ الأيديولوجية أو تلك القائمة على الجدارة التي قام — أو أُدير في السابق — على أساسها.

لم تكن هيمنة أسرة واحدة سائدةً فقط على مستوى القيادة العليا في الأحزاب السياسية الهندية. فقد اتسع نطاق تطبيق تلك الممارسة في أركان النظام، حتى إنه إذا تُوفي نائبٌ برلماني أثناء فترة خدمته، يكون المرجح أن يُرشح ابنه أو ابنته للحلول محله. لقد صك المؤرخ باتريك فرنش مصطلح «أعضاء برلمانيون بالوراثة» لوصف ظاهرة قلما توجد في الغرب ولكنها ذات أهمية كبيرة في الهند. وفي تحليل لمجلس الشعب المنتخب في ٢٠٠٩، وجد أن نحو ٢٩٪ من أعضاء البرلمان كانوا أعضاء برلمانيين بالوراثة، إذ دخلوا مجال السياسة من خلال صلاتهم العائلية، مع كون عضوٍ واحد أو أكثر من عائلتهم في وقتٍ سابق عضو مجلس ولاية أو عضوًا برلمانيًا أو وزيرًا. وكانت الظاهرة شائعة على نحو خاص في الأحزاب الإقليمية والجيل الأصغر سنًا. ولذا، كان من ينتمي لعائلاتٍ سياسية يمثل نحو ثلثي أعضاء البرلمان الذين تقلُّ أعمارهم عن الأربعين، لكن بلغت نسبتهم أقل من ١٠٪ فيما يتعلق بالذين تزيد أعمارهم على السبعين.⁵²

بعد انتخابات مجلس الشعب لعام ٢٠١٤، انخفضت نسبة البرلمانيين بالوراثة من ٣٠٪ إلى ٢٢٪، وهي نسبة لا تزال كبيرة. تشجع الأحزاب السياسية على تلك الممارسة على جميع المستويات؛ ففي المجل، أعيد ترشيح ٧٥٪ من الأعضاء البرلمانيين بالوراثة من قبل أحزابهم، في مقابل ٦٥٪ من الأعضاء البرلمانيين الذين ليسوا بالوراثة. وعادة ما يتحدث المرشحون بفخر عن خلفيتهم العائلية أثناء حملاتهم الانتخابية، مع وعد الأبناء بأن يكملوا مسيرة الآباء الذين منحهم مقعدهم.⁵³

الأرقام المذكورة أعلاه مأخوذة من تحليلات لمجالس شعب متتالية. والدراسات التي ستجري على تشكيل مجالس الولايات ستكشف على الأرجح وجود نمطٍ مماثل. الجدير بالملاحظة أنه حتى حزب بهاراتيا جاناتا، الذي يفتخر بأنه يقوم على الكوادر وتقوده أيديولوجية وله طبيعة غير معتمدة على المحابة، قد أصبح على نحوٍ متزايد ضحية للعائلية السياسية. لذا، ١٥٪ من أعضاء البرلمان المنتمين للحزب في ٢٠١٤ كانوا ينتمون لعائلاتٍ سياسية (وكانت النسبة المقابلة الخاصة بعام ٢٠٠٩ هي ١٩٪). وفي الولايات التي حكم فيها الحزب، أصبح أقارب الوزراء ورؤساء الوزراء على نحوٍ متزايد ذوي نفوذ. وفي عام ٢٠١١، أشار قائد الحزب المخضرم ورئيس وزراء هيماجل براديش السابق، شانتا كومار، إلى «أن ثقافة باريفار-تانترا (العائلية السياسية)، التي حلت محل لوكتانترا (الديمقراطية)، قد سادت حتى في حزب بهاراتيا جاناتا ... لقد كان الحزب حزب العمال، لكنه بدءًا من هيماجل براديش إلى كارناتاكا، يصبح حزب الأبناء والبنات والأقارب».

وأضاف كومار أننا «إذا سمحنا للفسادين بالبقاء في السلطة، فليس لنا الحق في أن ندعي أننا حزبٌ مختلف».⁵⁴

الحياة في عالم السياسة الهندية ليست متفشية بأي حال من الأحوال. لكنها شائعة الآن بالقدر الكافي بحيث يصبح الأمر مقلقًا. ففي أي ديمقراطية ناضجة، يجب أن يكون بإمكان أي فرد لديه اهتمام أو قدرات الانضمام للحزب السياسي الذي يختاره، وبمجرد أن يحدث ذلك، يحصل على سلطة ومسئولية بناءً على أدائه. لقد أتت أنجيلا ميركل وباراك أوباما حرفيًا من لا شيء، وأصبحت الأولى المستشارة الألمانية وأصبح الثاني الرئيس الأمريكي، واعتمد ذلك بالكلية على إنجازاتهما. لم يكن هناك فرد في عائلتيهما ليساعدهما أو يلهمهما في مسيرتهما السياسية. وهكذا هو الحال بالنسبة للغالبية العظمى من السياسيين الألمان والأمريكيين الأدنى في المرتبة.

اللافت للنظر أن بعض السياسيين الهنود في السنوات الأخيرة لاحظوا أن مبدأ التوريث يتعارض مع الممارسة الديمقراطية واستفادوا من ذلك. ففي الحملة الانتخابية لعام ٢٠١٤، كثيرًا ما كان نريندرا مودي يؤكد على أصوله المتواضعة غير السياسية في مقابل الخلفية المختلفة تمامًا لمنافسه الرئيسي، الذي وُلد في ظروف مواتية في عائلة سياسية هندية بارزة. ويدين نتيش كومار رئيس وزراء بهار وأرفيند كيجريوال رئيس وزراء دلهي بنجاحهما جزئيًا لحقيقة أن كلا منهما كان أول — وآخر — عضو في عائلته يكون له نشاطٌ حزبي.

١٠

يتمثل المجال الرابع للخلل الديمقراطي في توفير العدالة. وقد تجسّد هذا جليًا في أبريل ٢٠١٦ عندما، في مناسبة رسمية في نيودلهي في حضور رئيس الوزراء مودي، تحدث رئيس المحكمة العليا الهندية عن التأخير المفرط في إقامة العدالة. لقد خاطب رئيس الوزراء باسم «المتقاضى الفقير» و«الأشخاص القابعين في السجون»، وحثّه على «أن يكون على مستوى الموقف ويدرك أنه ليس من الكافي انتقاد الوضع». في تلك اللحظة، كان رئيس المحكمة العليا متأثرًا جدًا بأبعاد المشكلة لدرجة أنه بكى، وسحب منديلًا ليمسح دموعه. كانت حالات الفشل في توفير العدالة الناجزة مرجعها إلى حد كبير النقص الهائل والمزمن في عدد القضاة في المحاكم الهندية. ففي عام ٢٠١٦، كانت المحكمة العليا الهندية تعاني من نقص ١٩٪ في قوامها الأساسي، ووصلت النسبة في المحاكم العليا للولايات إلى

٤٤٪ وفي المحاكم الفرعية إلى ٢٥٪. وبلغ عدد المناصب الشاغرة في المحكمة العليا في الله آباد ٨٨؛ في حين بلغ في المحكمة العليا في مدراس ٤٠.

يؤدي هذا النقص إلى تأخير كبير في تحقيق العدالة. ففي المحاكم العليا للولايات في الهند، عندما تُرفع قضية، فإنها تأخذ، في المتوسط، ثلاث سنوات وشهراً حتى يجري البتُّ فيها. والشخص الذي يخسر القضية يمكنه حينها طلب وقف التنفيذ والاستئناف أمام المحكمة العليا الهندية. وبعض القضايا، التي رفعت في الأساس في محكمة أدنى درجة وسارت في المسار القضائي حتى وصلت إلى المحكمة الأعلى درجة في البلاد، يمكن أن تستمر عدة عقود حتى يُحكم فيها على نحوٍ باتٍّ، مع وفاة المتقاضين أحياناً أثناء نظرها.⁵⁵

النظام القضائي في الهند بطيء للغاية. كما أنه فاسد على نحوٍ مريع. ففي سبتمبر ٢٠١٠، أثار شانتى بوشان — وهو أحد أكثر المحامين الهنديين احتراماً وقد شغل منصب وزير القانون في حكومة الاتحاد — الجدل بشدة عندما زعم في المحكمة العليا الهندية أن ثمانية، من ضمن رؤساء المحكمة العليا الهندية الستة عشر الذين عمل معهم، كانوا فاسدين. وذكر أسماءهم في خطاب وضعه في ظرفٍ مغلق وقدمه إلى المحكمة، وتحدى القضاة أن يفتحوه.⁵⁶

الأدلة على الفساد القضائي مكمناها الحكايات أكثر من تلك الخاصة بالفساد السياسي. لكن بالنظر لما يراه المدَّعون والمحامون، يبدو أن أخذ الرشاوى وما شابه ممارسة شائعة إلى حدٍّ ما وسط القضاة في المحاكم الأدنى درجة، وبالتأكيد منتشرة بين قضاة المحاكم العليا للولايات، وليست غائبة تماماً حتى في المحكمة العليا الهندية.

النظام القضائي، على الأقل بحسب مساره في الهند، متحيز للأغنياء وذوي النفوذ. لذا، في قضايا عديدة، عندما يكون سياسي أو نجمٌ سينمائي أو رجل أعمال هو المتهم بارتكاب إحدى الجرائم، يجري شراء الشهود أو تهديدهم من أجل تغيير شهاداتهم الأصلية. أو قد يخضعون حتى للتصفية الجسدية، كما حدث في قضية زعيم دينيٍّ شهير اتُّهم بالتحرش الجنسي، والقضية الخاصة بالفساد التعليمي الهائل في ماديا براديش التي تورط فيها سياسيون كبار (ينتمون لأكثر من حزب). وفي كلتا القضيتين، مات العديد من الشهود، في ظروفٍ غامضة.⁵⁷

فُوض أيضاً استقلال القضاء بسبب التدخل السياسي. وكانت أول حكومة تسعى لجعل القضاة موالين لها هي تلك التي تقودها إنديرا غاندي. وتبنَّى مستشاروها الكبار،

من أمثال إتش آر جوال وموهان كومارامَنجَلام وبي إن هاكسر، بشدة فكرة «القضاء الموالي للحكومة». وتدخلوا بقوة في التعيينات القضائية، ومن أشهر الأمثلة على ذلك — أو أكثرها خزيًا — تخطيطهم لعدة قضاة بارزين لجعل إيه إن راى رئيسًا للمحكمة العليا الهندية في ١٩٧٣.

في الآونة الأخيرة، بعض قضاة المحكمة العليا الهندية والمحاكم العليا بالولايات قد يجري التأثير على عملهم باحتمال تقلدُهم لمناصب مهمة بعد تقاعدهم. على سبيل المثال، عيّنت حكومة تابعة لحزب المؤتمر قاضيًا سابقًا بالمحكمة العليا الهندية في مجلس الولايات، في حين جعلت أخرى تابعة لحزب بهاراتيا جاناتا رئيس قضاة سابقًا حاكمًا لإحدى الولايات. في كلتا الحالتين، كان القاضي المعني قد أصدر أحكامًا أو أجرى تحقيقات برأت ساحة سياسيين مثيرين للجدل تابعين للحزب الحاكم. ووصف رجل القانون البارز فالي ناريمان مثل هذه التعيينات بأنها «غير ملائمة ومؤسفة بشدة». وأضاف أن القضاة «الذين يسعون وراء مناصب أو مقعد في البرلمان من السلطة التنفيذية يضرون على نحو خطير بمفهوم استقلال السلطة القضائية، الذي طالما أُعلن بفخر — للأسف من قبل القضاة الحاليين للمحكمة العليا الهندية — عن أنه أحد السمات الأساسية للدستور».⁵⁸

هناك أيضًا مشكلة المسجونين الذين بانتظار المحاكمة، والذين كانت نسبتهم تزيد على نحو منتظم بمرور السنين. وصلت النسبة الآن إلى أقل من ٧٠٪. هؤلاء الرجال والنساء (الذين معظمهم من الفقراء والكثير منهم ينتمون لطائفة دنيا) قد جرى توجيه الاتهام إليهم فقط، ولم تثبت إدانتهم. لكنهم يمكن أن يقبعوا لسنوات في زنازين مزدحمة ومظلمة وقذرة، يأكلون فيها طعامًا غير مطهي جيدًا و/أو فاسدًا، ويشربون ماءً ملوثًا ولا يحصلون على مساعدة قانونية أو طبية.⁵⁹

الوضع في السجون الهندية مؤسف. في الوقت نفسه، لا يختلف الوضع بالنسبة لتعامل الشرطة الهندية أثناء أدائها لمهامها الروتينية والدورية للحفاظ على الأمن والسلامة العامين. إن عددهم قليل جدًا في المقام الأول. ففي الهند، هناك ١٣٠ رجل شرطة لكل ١٠٠ ألف شخص، في حين يبلغ المعيار العالمي ٢٢٢.⁶⁰ إن هؤلاء الموجودين في الخدمة منهم يكونون في الغالب بُدًا وغير مدربين جيدًا وفاسدين. وكما هو الحال في القضاء، هم يميلون لمحاباة الأغنياء، وعلاوة على ذلك، يمكنهم إبداء تحيز واضح ضد الأقليات الدينية. ففي لحظة نادرة من انتقاد الذات، اعترفت شرطة مومباي في يوليو ٢٠١٤ بأن هناك نقصًا في الثقة من جانب المسلمين تجاههم؛ إذ يرون أنهم «طائفون ومتحيزون وغير

مبالين»، وكذلك «غير مُلمّين بما يدور حولهم، وفاسدين وغير محترفين»، والجزء الثاني من هذا الحكم سيتفق عليه كل الهنود بغض النظر عن ديانتهم.⁶¹

وجدت إحدى الدراسات أن الشرطة، من بين كل الإدارات الحكومية في ولاية كارناتاكا، كانت هي الأكثر فسادًا. ففي الأشهر الأحد عشر الأولى من العام، أفاد المواطنون بأنهم دفعوا ما يقرب من ٩ كرور روبية كرشاوى لرجال الشرطة. لقد شملت الدراسة ٣٧ هيئة حكومية؛ وجاءت إدارة النقل في المرتبة الثانية من حيث الفساد، إذ كانت الرشاوى السنوية التي حصلت عليها أقل ١٠٪ من تلك التي زُعم أن أفراد إدارة الشرطة حصلوا عليها. ومن المرجح بشدة أن نفس الوضع سائد في ولايات أخرى في الاتحاد.⁶²

إن سوء أداء الشرطة الهندية لهو نتاج تسييسها المتزايد بمرور السنوات. فعضو مجلس الولاية أو عضو البرلمان عادة ما يقرر من سيشغل منصب مأمور الشرطة في المنطقة التي تقع فيها دائرته الانتخابية. ويجري تخصيص المناصب الأكثر أهمية والأعلى مكانة في الشرطة، في أغلب الأحيان، على أساس القرابة والطائفة. وفي أحيان أخرى، يحصل عليها من يدفع أكثر. وفي بعض الولايات، يقال إن رؤساء الوزراء طلبوا لآلات أو حتى كرورات من الروبيات، وحصلوا عليها، من أجل تعيين ضباط في المناطق أو الأقسام التي يريدونها.

نظرًا لأن التعيينات في المناصب العليا تجري بناءً على اعتبارات غير الكفاءة، فمن الصعب منع حدوث ذلك في المناصب الأقل مرتبة. لذا، فإن المفتشين ورؤساء أقسام الشرطة وضباط الشرطة يجري اختيارهم أيضًا في الغالب على أساس الطائفة أو الدين أو المحاباة أو الرشوة. وهذا يجعل رجل الشرطة في المستقبل يسعى لإرضاء الشخص (أو الوزير) الذين عينه في منصبه، بدلًا من أن يركز على مهمته الرئيسية المتمثلة في حماية المواطن العادي. وهو يشجع أيضًا على الفساد؛ إذ يسعى المرء لتحقيق أقصى استفادة قبل أن يُعفى فجأة من مسئولياته عندما تتغير حكومة أو يفشل عضو برلمان في الفوز بفترة ولاية جديدة أو يستقيل رئيسته.

وكما أشارت المحكمة العليا الهندية على نحو محبط في عام ٢٠٠٦، فإن «العديد من جوانب القصور في عمل الشرطة نتجت على نحو كبير بسبب التدخل السياسي غير الصحي على مستويات مختلفة، بداية من نقل وتعيين رجال الشرطة من الرتب المختلفة وإساءة استخدام الشرطة لأغراض حزبية والحماية السياسية التي عادة ما تمتد للفاستدين من رجال الشرطة».⁶³

تتمحور الديمقراطية، من ضمن أشياء أخرى، حول دعم الحريات الشخصية. ورغم فساد المؤسسات الحكومية وترهلها، هل الهنود، كأفراد، يتمتعون بحرية أكبر من تلك التي كانوا يتمتعون بها في عام ١٩٤٧؟

في العديد من الجوانب، هذا صحيح. لقد استتبع التوسع العمراني المتنامي وجود عدم ربط متزايد بين طائفة ما ومهنة معينة. فالآن، عدد أكبر من الهنود لديهم حرية أكبر من ذي قبل في امتحان المهنة التي يريدونها، مقارنة بأبائهم. وقد أدى التوسع العمراني أيضًا إلى إضعاف القبضة الخانقة للأسرة. فعدد أكبر من الهنود يمكنهم الآن الوقوع في حب — والزواج بـ — أي شخص يريدونه (وليس ذلك الذي يختاره لهم آبائهم). ويمكنهم أيضًا بسهولة أكبر إقامة صداقات تتجاوز حدود الطائفة والدين.

حتى في المسائل المتعلقة بالاختيار الجنسي، الهنود ربما يتمتعون بحرية أكبر أكثر من أي وقت مضى منذ الاستقلال. ورغم حكم المحكمة العليا الهندية في عام ٢٠١٣ الذي قضى بإعادة المادة ٣٧٧ من قانون العقوبات الهندي، فلم يعد المثليون والمثليات عرضة نسبيًا للنبد والملاحقة، على الأقل في المدن.

إن مدى هذه الحريات يتحدد بالتأكيد على نحو كبير بناءً على الطبقة والجنس. فالمثليون الذين ينتمون للطبقة الوسطى أقل عرضة للتمييز الاجتماعي من هؤلاء الذين ينتمون للطبقة العاملة. كما أن الآباء من جميع الطبقات من المرجح أن يحترموا اختيار ابنهم أكثر مما يحترمون اختيار ابنتهم فيما يتعلق بالعمل أو شريك الحياة.

ربما يكون أكثر مكان يشعر فيه الهنود بأنهم أحرار، وقادرون على التصرف كأفراد، هو اللجنة الانتخابية. في خمسينيات القرن الماضي، عادة ما كانت تصوت النساء كما يفعل آبائهن أو أزواجهن أو إخوتهن. وكذلك عادة ما كان يصوت الداليت حسبما تخبره به الطوائف العليا. أما الآن، ومع إمكانية استشارة الأصدقاء والأسرة والأقران في نفس الطائفة، يكون القرار النهائي خالصًا لهم وحدهم.

أحد المجالات التي ربما أصبح الهنود أقل حرية فيها في العقود الأخيرة يتمثل في التعبير الفني والأدبي. فكثيرًا ما يجري استدعاء قوانين استعمارية قديمة من قبل المحاكم أو الدولة لحظر الكتب أو فرض الرقابة على الأفلام. وأدى ظهور السياسة القائمة على الهوية إلى جعل تقديم تقييم نزيه وغير متحيز لحياة وأعمال الشخصيات السياسية الهندية التي نُجلُّها طائفة أو جماعة لغوية أو دينية معينة أمرًا شبه مستحيل. كما زادت

أكثر وتيرة الهجمات على الكُتاب والفنانين المستقلين، وهم، من آن لآخر، يتعرضون للقتل بسبب آرائهم. وحيث إنه لم يتخذ أي سياسي أو حزب سياسي حتى الآن موقفًا صريحًا دفاعًا عن حرية التعبير، فمرت تلك الهجمات دون عقاب. وفي المجمل، الكُتاب والفنانون وصُنّاع الأفلام الهنود ربما يكونون أقل حرية، وأكثر عرضة للهجوم، مما كانوا عليه في أي وقت مضى منذ فترة الطوارئ فيما بين عامي ١٩٧٥ و١٩٧٧.⁶⁴

١٢

السؤال الآن: ما مدى ديمقراطية الهند؟ عندما يُطرح عليّ هذا السؤال، عادة ما أذكر عبارة خالدة للممثل الكوميدي الهندي جوني ووكر. ففي فيلم لعب فيه ووكر دور صديق البطل، أجاب كل سؤال طُرح عليه بالتعليق الآتي: «يا سيدي، خمسين-خمسين». وعندما سأله عن احتمال زواجه بالمرأة التي يحبها أو حصوله على الوظيفة التي يرغب فيها، أخبره بأن الفرص تقريبًا متساوية: ٥٠٪ للنجاح و٥٠٪ للفشل.

إنّ، فهل الهند دولة ديمقراطية؟ حسنًا، الإجابة هي «خمسين-خمسين». إنها في الغالب ديمقراطية فيما يتعلق بعقد الانتخابات والسماح بحرية التنقل والتعبير. لكنها في الغالب ليست كذلك فيما يتعلق بأداء المؤسسات التي دورها محوري في عمل أي ديمقراطية. فمعظم الأحزاب السياسية أصبحت مثل الشركات العائلية. ومعظم السياسيين فاسدون والكثير منهم ذوو خلفية جنائية. وكذلك، كثيرًا ما يصبح واضعو القوانين الهنود خارجين عن القانون. وفي الوقت نفسه، فقد موظفو الخدمة المدنية استقلالهم في العمل؛ إذ يفعلون ما يطلبه منهم رؤسائهم السياسيون، وليس ما يتطلبه العدل أو المنطق. كما أن النظام القضائي بطيء وليس عادلاً أيضًا دائمًا، وقائمة المحاكم مثقلة بالقضايا. كما أن الشرطة فاسدة في الأيام الجيدة وقابلة للرشوة في الأيام السيئة.

مع وصول الجمهورية الهندية للذكرى السبعين لتأسيسها، تبدو التجربة الوطنية أكثر قوة من التجربة الديمقراطية. فلا يوجد جزء من الهند من المحتمل أن ينفصل عنها قريبًا، هذا إن جرى ذلك أصلًا. وهكذا، فإن المشروع المذهل لإقامة دولة ليست لها لغة مشتركة أو دين مشترك أو عدو مشترك، على الأقل حتى الآن، قد نجح على نحو كبير. لكن السجل عندما يتعلق بدعم المساواة بين جميع المواطنين بالتأكيد متفاوت.

في خطابه الأخير الشهير أمام الجمعية التأسيسية، أشار بي آر أمبيدكار إلى أن الهند سرعان ما ستقرُّ السياسة القائمة على مبدأ «شخص واحد، صوت واحد». وتساءل متى يمكن أن تصبح مجتمعًا قائمًا على مبدأ «شخص واحد، قيمة واحدة».

بقي هذا السؤال مهمًا كما كان في وقت طرحه لأول مرة. فجمهورية الهند في خطر أن تصبح ما أسماه «ديمقراطية الانتخابات فقط». فكل الانتخابات، سواء كانت خاصة بمجلس ولاية أو برلمان وطني، حرة ونزيهة. واللجنة الانتخابية تستحق بحق الثناء الذي أعاد عليها باعتبارها مؤسسة نموذجية. غير أن الأدوات الأخرى للمساءلة الديمقراطية تظل منقوصة على نحو عميق. فالبرلمان نادرًا ما يجتمع، وعندما يفعل، يشبه حلبة المصارعة أكثر منه غرفة النقاش المهيبة التي من المفترض أن يكون عليها. ونظام العدالة الجنائية في حالة شبه انهيار. والحكومة، من جانب، ضعيفة وغير كفؤة فيما يتعلق بتقديم الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية، لكنها، على الجانب الآخر، عنيفة ووحشية في قمعها لحالات التعبير عن عدم الرضا.

في هند اليوم، ربما لا يجري اضطهاد الداليت والنساء والمسلمين وأبناء القبائل كما ربما كان يخشى المرء عند إقامة الدولة. فعدد كبير من الداليت والنساء والمسلمين (وأبناء القبائل ولكن بنسبة أقل) تغلبوا على التمييز وأصبحوا أرباب مهن وموظفي خدمة عامة وسياسيين ورواد أعمال ناجحين. غير أن هؤلاء المنتمين لتلك الجماعات الاجتماعية ظلوا، بوجه عام، مواطنين من الدرجة الثانية في البلاد. وبعد سبعين عامًا من الاستقلال، يظل الهندوس الذكور المنتمون للطوائف العليا يتمتعون بامتيازات غير متناسبة في الحياة اليومية للجمهورية.

في الطبعة الأولى من هذا الكتاب، التي نُشرت في ٢٠٠٧، حاججت بأن جمهورية الهند، باعتبارها تجربة سياسية متعددة اللغات ومتعددة الديانات، تنبأت بقيام الاتحاد الأوروبي قبل ظهوره بعدة عقود. وبعد عشرة أعوام، قد أضيف أنه يبدو أيضًا أنها من المحتمل أن تبقى لفترة أطول من الاتحاد الأوروبي. لكنني لا أقول ذلك بأي شعور بالفوقية. فبإمكان الهند، والهند، أن تتعلم درسًا أو درسين من بعض الدول الأوروبية فيما يتعلق بكيفية تقليل تأثير الفساد والمحسوبية في مجال السياسة، ودعم وجود مؤسسات محايدة تحكم عملها قواعد معينة، وتحقيق العدالة بنزاهة وبسرعة، وتدريب الموظفين العموميين على معاملة كل المواطنين دون تمييز بغض النظر عن عمرهم أو طبقتهم أو جنسهم أو عرقيتهم.

من السهل بالقدر الكافي على الوطنيين الهنود مقارنة سجلنا الديمقراطي بذلك الخاص بدول أخرى كانت مستعمرة في آسيا وأفريقيا؛ لكن ما يعدُّ أصعب وضروريًا أكثر هو أن يقارنوه بذلك الخاص بدول غرب أوروبا وأمريكا الشمالية. أعتقد أن بي آر أمبيدكار وجواهر لال نهرو وفالابهاي باتيل (ومن هم على شاكلتهم) كانوا سيريدون منا أن نفعل هذا. صحيح أن الهنود اليوم قد يكونون أكثر حرية مما كانوا عليه عندما غادر الإنجليز تلك الأرض، لكنهم بالتأكيد أقل حرية مما أمل — أو أراد — واضعو دستورنا أن يكونوا عليه.



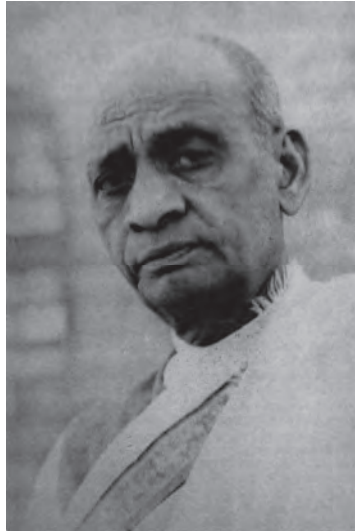
تقسيم الهند البريطانية: اللورد ماونتباتن (المنتصف) وجواهر لال نهرو (أقصى اليسار) ومحمد علي جناح (اليمين)، يناقشون شروط الاستقلال والتقسيم، نيودلهي، مايو ١٩٤٧ (صحيفة «ذا هندو»).



جواهر لال نهرو يتحدث مع اللورد والليدي ماونتباتن، نيودلهي، نحو نوفمبر-ديسمبر ١٩٤٧ (متحف ومكتبة نهرو التذكاريان).



مجموعة من الهنود سائرون بغية الانضمام إلى موكب جنازة غاندي، نيودلهي، ٣١ يناير ١٩٤٨ (هنري كارتيه-بريسون/ماجنم).



فالابهاي باتيل (١٨٧٥-١٩٥٠)، «رجل الهند الحديدي»، مُدمج الولايات الأميرية، ولاعب رئيسي في صياغة الدستور الهندي (متحف ومكتبة نهرو التذكاريان).



المحامي والاقتصادي بي آر أمبيدكار (١٨٩٢-١٩٥٦)، القائد الملهم للطوائف الاجتماعية الدنيا ورئيس لجنة صياغة الدستور الهندي (صحيفة «ذا هندو»).



مدينة خيام للاجئين التقسيم من شرق البنجاب، مخيم كينجزواي، دلهي، نحو عام ١٩٤٨ (المكتب الإعلامي الصحفي الهندي).



اللاجئون البنغاليون يحتجون في شوارع كلكتا، نحو عام ١٩٥٠ (صحيفة «أناندا بازار باتريكا»).



بوتي سريرامولو (١٩٠١-١٩٥٢)، الذي أدّت وفاته إثر صومه عن الطعام إلى إقامة ولاية أندرا براديش، وإعادة رسم خريطة الهند على أسس لغوية في نهاية المطاف (صحيفة «ذا هندو»).



المعلم تارا سينج (١٨٨٥-١٩٦٧)، الواعظ والداعية وباني المؤسسات وهادمها، الذي لم تَوْتِ معركته الطويلة من أجل إقامة مقاطعة سيخية ثمارها إلا بعد وفاته. الصورة مأخوذة في سيملا، نحو عام ١٩٤٦ (صحيفة «ذا هندو»).



الجدل الدائر بشأن إصلاح قوانين الأحوال الشخصية الهندوسية، نحو عام ١٩٤٩-١٩٥٠، كما صوّره عميد رسامي الكاريكاتير الهنود، آر كيه لاکشمَن (آر كيه لاکشمَن).



إسم إسم جُلوالكر (١٩٠٦-١٩٧٣)، زعيم منظمة راشتريا سوايامسيفاك سانج، الناصح والمعلم لأجيالٍ من المتطرفين الذين أكملوا مسيرته من أجل إقامة دولة هندوسية (صحيفة «أناندا بازار باتريكا»).



جواهر لال نهرو والزعيم الكشميري الشيخ محمد عبد الله حينما كانا لا يزالان صديقين، في سريناجار، نحو عام ١٩٤٩ (متحف ومكتبة نهرو التذكاريان).



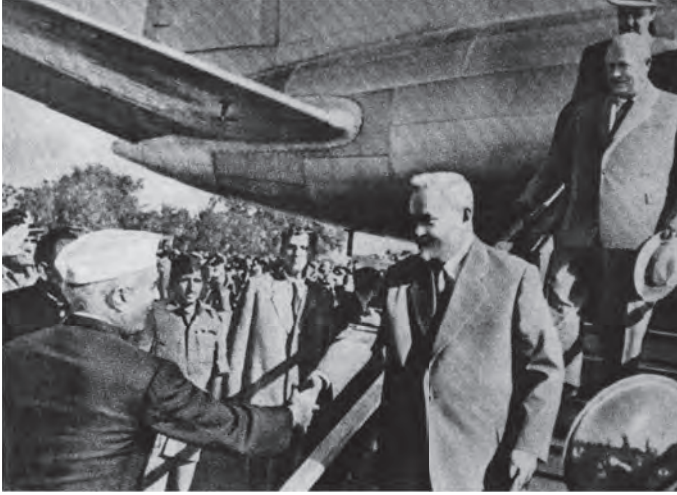
جواهر لال نهرو يوجّه خطابًا إلى مؤتمر شعبيّ في سريناجار، عام ١٩٥٢. الشيخ عبد الله — الجالس إلى يمين نهرو مباشرةً — سجنته حكومة نهرو بعد مرور عام (المكتب الإعلامي الصحفي الهندي).



مجموعة معظمها من نساءٍ مسلماتٍ يصطففن للإدلاء بأصواتهن في الانتخابات العامة الأولى في مدينة دلهي القديمة، فبراير ١٩٥٢ (المكتب الإعلامي الصحفي الهندي).



ملصق انتخابي لحزب المؤتمر عام ١٩٥٢، يصوّر رئيس ومدير حملته الانتخابية، جواهر لال نهرو. صدر الملصق بعدة أحجام وألوان ولغات. وبصفة إجمالية، طُبِعَ ووُزِعَ من هذا الملصق ٧٥٠ ألف نسخة (مجموعة المؤلف).



أحد جوانب حركة عدم الانحياز: جواهر لال نهرو يُحيي الزعيمين السوفييتين: نيكولاي بولجانين ونيكيتا خروتشوف في مطار دلهي، عام ١٩٥٥ (مجموعة المؤلف).



«الهنود والصينيون إخوة»: نهرو ورئيس الوزراء الصيني تشو إن لاي عندما كانا لا يزالان صديقين وإن لم يكونا شقيقين، نيودلهي، ١٩٥٦ (متحف ومكتبة نهرو التذكاريان).



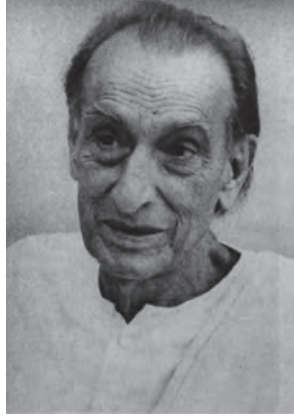
جواهر لال نهرو مع الباحث ورجل الدولة تشكرافارتي راجا جوبالانتشاري، في نيودلهي، نحو عام ١٩٥٩. «راجا جي»، الذي كان من أعمدة حزب المؤتمر ذات يوم، أسس في سن الثمانين حزب سواتنترا وتزعّمه لمعارضة سياسات نهرو وحزب المؤتمر (مجموعة المؤلف).



نهره مع صاحبة الجمال الأسطوري مهراني جيارتي ديفي من جايبور، في نيودلهي، نحو عام ١٩٥٥. فيما بعد انضمت جيارتي ديفي إلى حزب سواتنرا الذي أسسه راجا جي، ولاحقًا، سُجِنَتْ على يد إنديرا غاندي (متحف ومكتبة نهره التذكاريان).



في كيه كريشنا مينون (١٨٩٧-١٩٧٤)، كاتم أسرار نهره ووزير الدفاع المثير للجدل في السنوات السابقة على الحرب مع الصين عام ١٩٦٢ (متحف ومكتبة نهره التذكاريان).



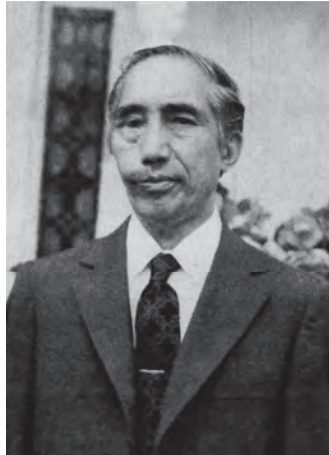
عدو مينون اللود جيه بي كريبالاني، المقاتل المحنَّك في معارك كثيرة مع الراج البريطاني وحكومات متعاقبة في الهند الحرة (متحف ومكتبة نهرو التذكاريان).



لال بهادور شاستري الضئيل الجسد يتأمل تمثالاً نصفياً للرجل العظيم الذي خلفه شاستري في منصب رئيس الوزارة. وخلال فترة حكم قصيرة، تمكَّن شاستري من إثبات جدارته بدرجة كبيرة (المكتب الإعلامي الصحفي الهندي).



لال بهادور شاستري مع زعيم التبت، الدالاي لاما، الذي طلب اللجوء إلى الهند وحصل عليه، نيودلهي، ١٩٦٥ (المكتب الإعلامي الصحفي الهندي).



أنجامي زابو فيزو، الزعيم الذي لا يرحم ولا يلين لحركة ناجا الساعية إلى التحرُّر من الحكم الهندي (صحيفة «أناندا بازار باتريكا»).



النصب التذكاري للشهداء في القرية التي نشأ فيها فيزو؛ خونوما (صحيفة «أناندا بازار باتريكا»).



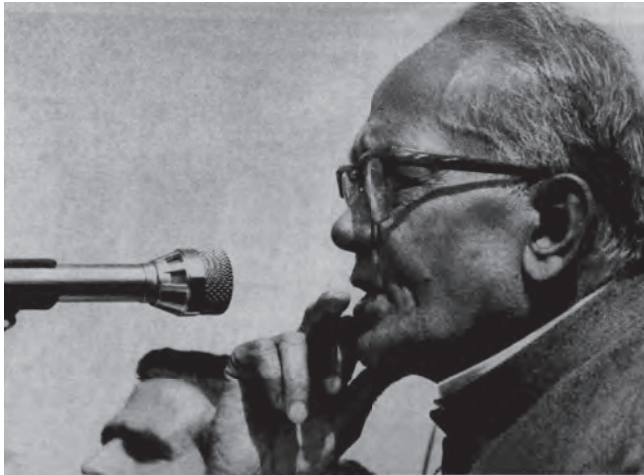
مواطنون يقفون أمام مبنى إذاعة «أول إنديا راديو» في انتظار مشاهدة نتائج الانتخابات العامة، بنينودلهي، عام ١٩٧١ (المكتب الإعلامي الصحفي الهندي).



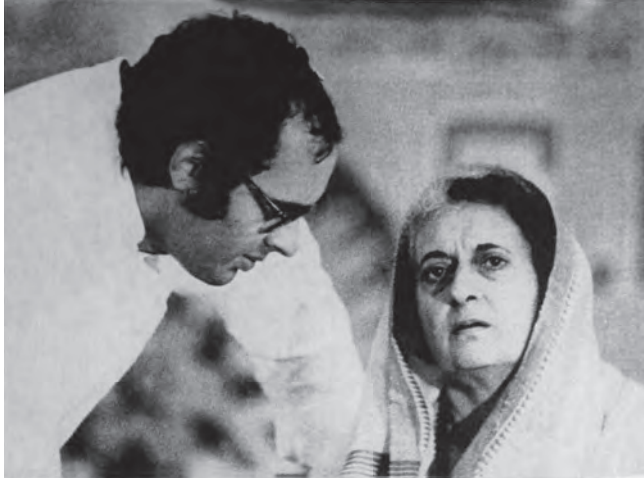
كتابات على جدران شوارع بومباي، عام ١٩٧٠ تقريبًا، تخط بين أكبر شغفين شعبيين في الهند: الانتخابات والأفلام (المكتب الإعلامي الصحفي الهندي).



إنديرا غاندي مع الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون، الزعيم الأجنبي الأكثر كراهيةً لها،
بواشنطن، عام ١٩٧١ (المكتب الإعلامي الصحفي الهندي).



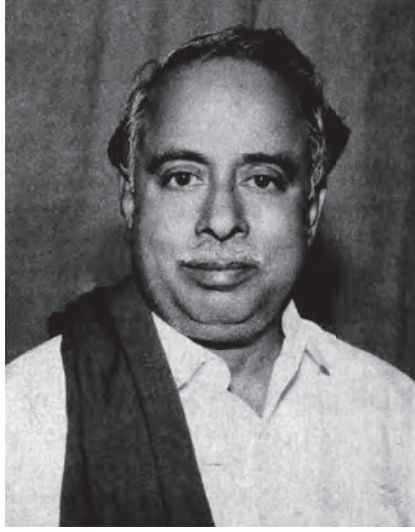
أشجع معارضي إنديرا غاندي الداخليين، الاشتراكي والأخصائي الاجتماعي: جايا براكاش
نارايان (صحيفة «ذا هندو»).



إنديرا غاندي وابنها المفضّل، سانجاي غاندي، نحو عام ١٩٧٥ (المكتب الإعلامي الصحفي الهندي).



الأم الكبرى/الدعاية المضللة: إنديرا غاندي في مؤتمر عن «الديمقراطية» عُقد أثناء فترة الطوارئ (المكتب الإعلامي الصحفي الهندي).



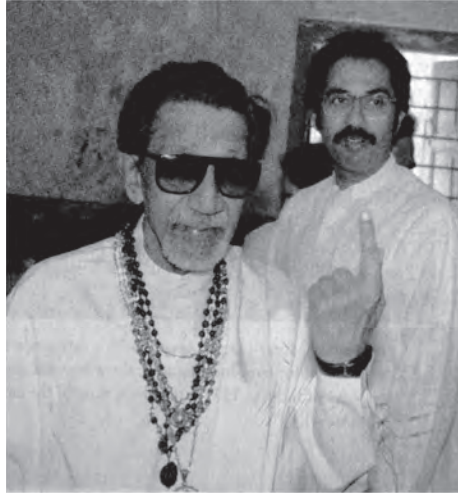
سي إن أنادوراي، الخطيب الموهوب الذي قاد أول حزب إقليمي ناجح في الهند؛ حزب درافيدا مونيترا كازاجام (صحيفة «ذا هندو»).



النجم السينمائي الكبير إم جي راماتشندران، أحد أتباع أنادوراي، الذي أصبح هو أيضًا رئيس وزراء ولاية تاميل نادو (صحيفة «ذا هندو»).

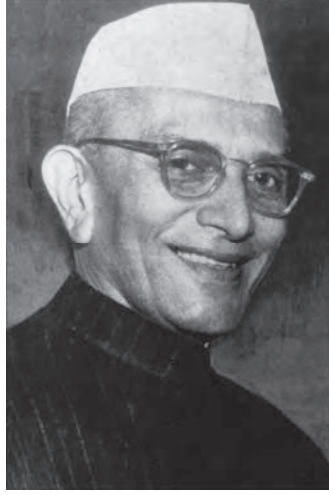


جيو تي باسو، المحامي الذي تلقى تعليمه في لندن ثم تحوّل إلى الشيوعية، يؤدي قسم رئاسة وزراء ولاية غرب البنغال، وذلك بمقر حكومة الولاية، كلكتا، عام ١٩٧٧. ظل باسو في ذلك المنصب ثلاثة وعشرين عامًا، وكان حزبه — الحزب الشيوعي الماركسي — لا يزال في السلطة وقت كتابة هذه السطور (صحيفة «أناندا بازار باتريكا»).



بالا صاحب تاكري، رسام الكاريكاتير الذي تحول إلى زعيم ديماجوجي، والذي وصل حزبه — شيف سنا — إلى السلطة عدة مرات في مهاراشترا، الذي كانت كوادره مسئولة عن سلسلة من الهجمات على المسلمين (صحيفة «ذا هندو»).

الهند ما بعد غاندي



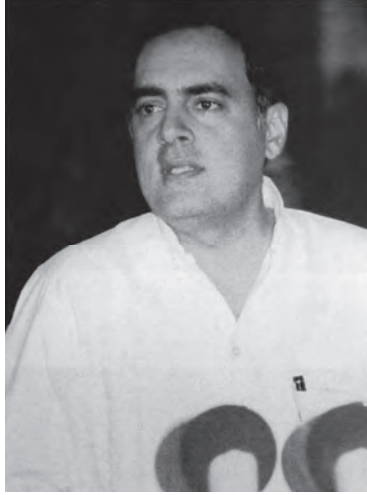
صورة لمورارجي ديساي المتجهّم عادةً، بابتسامة نادرة على وجهه، نحو عام ١٩٧٧. بعد أن كان ديساي عضوًا في حزب المؤتمر لما يربو على أربعة عقود، أصبح أول رئيس وزراء للهند من خارج حزب المؤتمر عام ١٩٧٧، بعد رفع حالة الطوارئ (صحيفة «ذا هندو»).



رئيسة الوزراء إنديرا غاندي تتفقّد الحرس عند القلعة الحمراء في دلهي يوم عيد الاستقلال، الموافق ١٥ أغسطس. الصورة التّقطت عام ١٩٨٠، وقد بدت وفاة ابنها سانجاي حديثة العهد محفورةً في قسمات وجهها (المكتب الإعلامي الصحفي الهندي).



صورة التَّقَطَّت للمعبد الذهبي في أمريتسار في مايو ١٩٨٤، قُبيل هجوم الجيش. تُظهر الصورة بوضوح التحصينات التي كان المسلحون السيخ يعدُّونها (صحيفة «ذا هندو»).



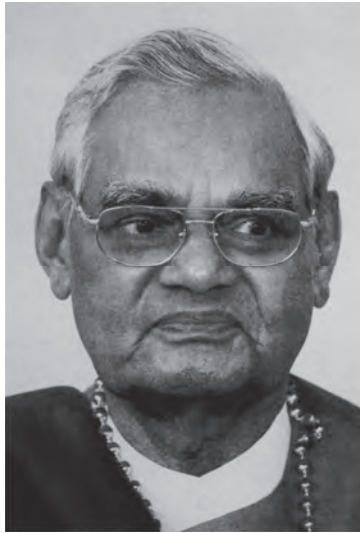
راجيف غاندي، ثالث عضو في أسرته يشغل منصب رئيس وزراء الهند، وأول واحد من بينهم يشغل المنصب دون كامل إرادته (صحيفة «ذا هندو»).



جنود هنود وقد استولوا على نقطة مراقبة محورية أثناء صراع كارجيل عام ١٩٩٩ (بعدسة براشانت بانجيار/مجلة «أوت لوك»).



مظاهرات معارضة لإنشاء سد في ماهيشوار، بولاية ماديا براديش، نحو عام ٢٠٠٠ (صحيفة «ذا هندو»).



أتل بهاري فجبائي، السياسي والخطيب الهندوسي، الذي كُلت العقود الطويلة التي قضاها بين صفوف المعارضة أخيراً بفترة خمسة أعوام كاملة في منصب رئيس وزراء الهند (صحيفة «ذا هندو»).



السياسية ماياواتي، من طائفة الداليت، تحتفل بعيد ميلادها أثناء شغلها منصب رئيس وزراء أوتّر براديش، ومعلمها كانشي رام (الذي إلى يمينها) يقف متفرّجًا (صحيفة «ذا هندو»).



نساء في مانيبور يحتجن على فظائع ارتكبتها الجيش الهندي، يوليو ٢٠٠٤ (صحيفة «أمريتا بازار باتريكا»).



انفصاليون مسلمون في كشمير، نحو عام ٢٠٠٠ (وكالة أنباء «أسوشيتد برس»).



أحد المحتجين على تخصيص نسبة محددة من المناصب الحكومية للطوائف الاجتماعية المتخلفة يشعل النار في نفسه، نيودلهي، ١٩٩٠ (وكالة أنباء «أسوشيتد برس»).



راديكاليون هندوس أعلى مسجد بابري في أيوديا، يتأهبون لهدمه، ٦ ديسمبر ١٩٩٢ (صحيفة «ذا هندو»).



أميّتاب باتشان في فيلم «آمار أكبر أنتوني» من إخراج مانموهان ديساي، عام ١٩٧٧، الذي يحكي عن ثلاثة أشقاء فُرّقوا في طفولتهم؛ نشأ أولهم هندوسياً وثانيهم مسلماً وثالثهم مسيحياً. وبطبيعة الحال، يلتئم شمل الأشقاء الثلاثة في النهاية (بيّان من نسرٍ مُنيّ كبير).



رئيس الوزراء نريندرا مودي.

الهوامش

تمهيد

(1) The translation is by Qurratulain Hyder.

(2) See Ralph Russell and Khurshidul Islam, ed. and trans., *Ghalib, 1797-1869: Life and Letters* (1969: reprint Delhi: Oxford University Press, 1994), chapter 7.

(3) John Strachey, *India* (London: Kegan, Paul, Trench and Co., 1888), pp. 2-5.

(4) The best single-volume treatment remains Sumit Sarkar, *Modern India: 1885-1947* (London: Macmillan, 1985). For a more up-to-date account see Sekhar Bandopadhyay, *From Plassey to Partition* (Hyderabad: Orient Longman, 2004), an additional merit of which is its excellent bibliography.

(5) Interview in the *Adelaide Advertiser*, November 1891, quoted in the 'NB' column of *The Times Literary Supplement*, 9 March 2001.

(6) E. H. D. Sewell, *An Outdoor Wallah* (London: Stanley Paul and Co., 1945), p. 110, emphasis added, These words were written in 1934.

(7) Winston Churchill, *India: Speeches and an Introduction* (London: Thornton Butterworth, 1931), pp. 38, 120, 125 etc.

(8) These quotes are taken from Devesh Kapur, 'Globalization and the Paradox of Indian Democracy,' mimeo, Department of Political Science, University of Texas at Austin, December 2005.

(9) Don Taylor, 'This New, Surprising Strength of Mrs Gandhi,' *Evening Standard*, 21 August 1969, emphasis in original.

(10) *The Statesman* (New Delhi), 10 August 1998.

(11) Adam Przeworski, Michael E. Alvarez, José António Cheibub and Fernando Limongi, *Democracy and Development: Political Institutions and Well-being in the World, 1950-1990* (Cambridge: Cambridge University Press, 2000), quoted in Kapur, 'Globalization'.

(12) Sunil Khilnani, *The Idea of India* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 1997), p. 4.

(13) Krishna Kumar, *What is Worth Teaching?* 3rd edn (Hyderabad: Orient Longman, 2004), p. 109.

(14) Tony Judt, *Postwar: A History of Europe Since 1945* (London: William Heinemann, 2005), p. xiii.

(15) Marc Bloch, *French Rural History: An Essay on its Essential Characteristics* (1931; reprint London: Routledge and Kegan Paul, 1978), preface.

الفصل الأول: الحرية وتناحر الأشرقاء

(1) *Collected Works of Mahatma Gandhi* (New Delhi: Government of India, 1958-; hereafter cited as CWMG), vol. 42, pp. 398-400.

(2) Jawaharlal Nehru, *An Autobiography, with Musings on Recent Events in India* (1936; reprint London: The Bodley Head, 1949), p. 209.

(3) *The Indian Annual Register*, 1930, part I (Jan.-June), p. 23.

(4) This account of the ceremonies is based on Jim Masselos; "The magic touch of being free:" The Rituals of Independence on 15 August,'

in Masselos, ed., *India: Creating a Modern Nation* (New Delhi: Sterling Publishers, 1990); Tai Yong Tan and Gyanesh Kudesia, *The Aftermath of Partition in South Asia* (London: Routledge, 2000), chapter 2; *The Statesman*, 15 August 1947; reports in Philip Talbot Papers, Centre for South Asian Studies, University of Cambridge (hereafter CSAS); reports and correspondence in Mountbatten Papers (Mss Eur F200), Tyson Papers (Mss Eur F341), and Saumarez Smith Papers (Mss Eur C409), all in the Oriental and India Office Collections, British Library, London (hereafter OIOC).

(5) Actually, as Salman Rushdie once remarked, half the world had not yet gone to sleep, and the other half was already awake. This witticism did not stop Rushdie from including Nehru's speech in an anthology of Indian writing that he edited—the only piece of non-fiction to find a place in the volume.

(6) As related in Rajmohan Gandhi, *The Good Boatman: A Portrait of Gandhi* (New Delhi: Viking, 1993).

(7) This section on Gandhi and the run-up to independence draws on D. G. Tendulkar, *Mahatma: Life of Mohandas Karamchand Gandhi*, 2nd edn (1963; reprint New Delhi: Publications Division, 1990), vols 7 and 8; N. K. Bose, *My Days with Gandhi* (1953; reprint Hyderabad: Orient Longman, 1990); N. K. Bose and P. H. Patwardhan, *Gandhi in Indian Politics* (Bombay: Lalvani Publishing House, 1967); and relevant volumes of CWMG.

(8) The words of the then viceroy, Lord Linlithgow, speaking on 8 August 1940.

(9) B. R. Nanda, 'Nehru, the Indian National Congress and the Partition of India, 1935–47,' in C. H. Philips and Mary Doreen Wainwright, eds, *The Partition of India: Policies and Perspectives* (London: George Allen and Unwin, 1970), p. 183.

(10) *The Statesman*, 16 August 1947.

(11) The new governor was R. F. Mudie, a British member of the Indian Civil Service who had elected to stay on and work for the government of Pakistan. The quote is from a typescript in the Mudie Papers, OIOC (Mss Eur F164/12).

(12) Quoted in Gyanendra Pandey, *Remembering Partition: Violence, Nationalism and History in India* (Cambridge: Cambridge University Press, 2002), p. 98.

(13) See L/P and J/8/575, OIOC.

(14) Robin Jeffrey, 'The Punjab Boundary Force and the Problem of Order, August 1947,' *Modern Asian Studies*, vol. 8, no. 4, 1974.

(15) 'Partition' (1968), in W. H. Auden, *Collected Poems*, ed. Edward Mendelson (New York: Vintage, 1991), pp. 803-4.

(16) Quoted in Urvashi Butalia, *The Other Side of Silence: Voices from the Partition of India* (Delhi: Viking, 1998), p. 65.

Before he left India Radcliffe burnt all his notes and papers. He never wrote about his experiences in the subcontinent either. Auden was cynical about this silence, saying that 'he quickly forgot the case, as a good lawyer must'.

(17) This and subsequent quotes from Rees are from his papers deposited in the OIOC (especially files Mss Eur F274/66 to Mss Eur F274/70).

(18) Quoted in H. M. Seervai, *Partition of India: Legend and Reality* (Bombay: Emenem Publications, 1989), p. 148.

(19) Nehru to Rees, 3/9/1947, Mss Eur F274/73, OIOC.

(20) Baroo, 'Life in the Punjab Today,' *Swatantra*, 4 October 1947.

(21) See Mss Eur F200/129.

(22) Donald F. Ebright, *Free India; The First Five Years: An Account of the 1947 Riots, Refugees, Relief and Rehabilitation* (Nashville: Parthenon Press, 1954), p. 28. Later estimates have pushed up the number of dead to a million or more.

(23) Note by Major William Short dated 17 October 1947, in Mss Eur F200/129, OIOC.

(24) As reported in Pyarelal, 'In Calcutta,' *Harijan*, 14 September 1947.

(25) This quote, and much of the preceding two paragraphs, draw from Denis Dalton, *Mahatma Gandhi: Nonviolent Power in Action* (New York: Columbia University Press, 1993), chapter 5, 'The Calcutta Fast'.

(26) See Richard Symons, *In the Margins of Independence: A Relief Worker in India and Pakistan, 1942-1949* (Karachi: Oxford University Press, 2001).

(27) The violence against the Meos is described in Shail Mayaram, *Resisting Regimes: Myth, Memory and the Shaping of a Muslim Identity* (New Delhi: Oxford University Press, 1997).

(28) Tendulkar, *Mahatma*, vol. 8, pp. 112-31.

(29) 'To Members of the R.S.S.,' *Harijan*, 28 September 1947.

(30) Nehru to Patel, 30 September 1947, in Durga Das, ed., *Sardar Patel's Correspondence, 1945-50*, 10 vols (Ahmedabad: Navjivan Press, 1971-74), cited hereafter as SPC, vol. 4, pp. 297-9.

(31) Entry dated 13 September 1947, in Alan Campbell-Johnson, *Mission with Mountbatten* (New York: E. P. Dutton and Co., 1953), p. 189.

(32) 'A.I.C.C. Resolutions,' *Harijan*, 23 November 1947.

(33) Golwalkar, *We, or Our Nation Defined* (1938; Nagpur: Bharat Prakashan, 1947), pp. 55-6, quoted in Mohan Ram, *Hindi against India: The Meaning of DMK* (New Delhi: Rachna Prakashan, 1968), p. 64.

(34) *Hindustan Times*, 8 December 1947.

(35) Tendulkar, *Mahatma*, vol. 8, pp. 246-66.

(36) Robert Payne, *The Life and Death of Mahatma Gandhi* (New York: E. P. Dutton and Co., 1969), pp. 637-41; see also Ashis Nandy's fascinating essay on Gandhi and Godse in his *At the Edge of Psychology and other Essays* (New Delhi: Oxford University Press, 1980).

(37) Patel spoke in Hindustani. The English translation used here is from *The Statesman*, 31 January 1948.

(38) Quoted in Sucheta Mahajan, *Independence and Partition: The Erosion of Colonial Power in India* (New Delhi: Sage Publications, 2000), pp. 320–1.

(39) See the correspondence between Nehru and Patel in SPC, vol. 6, pp. 8–31.

الفصل الثاني: التقسيم

(1) Khizar Hayat Tiwana to Major Short, 15 August 1947, Short Papers, OIOC (Mss Eur. 189/19).

(2) There is a massive literature on Partition, which includes: (i) memoirs by key civil servants and military officials who served in the government at the time; (ii) biographies of the important politicians involved in the negotiations—Nehru, Gandhi, Jinnah, Patel, Mountbatten et al.; (iii) regional studies of Partition in the Punjab and in Bengal; and (iv) wider analytical overviews. To this must be added the volumes of original documents published both in Britain (the Transfer of Power Project) and in India (the Towards Freedom Project plus the published correspondence of Nehru, Patel, Gandhi et al.). A fine recent overview, with much of the relevant literature cited therein, is Sucheta Mahajan, *Independence and Partition: The Erosion of Colonial Power in India* (New Delhi: Sage Publications, 2000). An earlier work representing most of the competing points of view is C. H. Philips and Mary Doreen Wainwright, eds, *The Partition of India: Policies and Perspectives* (London: George Allen and Unwin, 1970).

(3) See the revealing portrait in the memoir of Jinnah's former junior, M. C. Chagla, *Roses in December: An Autobiography* (1973; reprint Bombay: Bharatiya Vidya Bhavan, 1994), chapter 5.

(4) Lord Birkenhead to Lord Reading, quoted in John Grigg, 'Myths about the Approach to Indian Independence,' in Wm. Roger Louis, ed., *More Adventures with Britannia: Personalities, Politics and Culture in Britain* (Austin: University of Texas Press, 1998), p. 211.

(5) See Khalid bin Sayeed, *Pakistan: The Formative Phase, 1857-1948*, 2nd edn (Karachi: Oxford University Press, 1969), esp. chapter 6. Two magisterial treatments of Muslim consolidation during late colonial rule are C. S. Venkatachar, '1937-47 in Retrospect: A Civil Servant's View,' in Philips and Wainwright, *The Partition of India*; and Hamza Alavi, 'Misreading Partition Road Signs,' *Economic and Political Weekly*, 2-9 November 2002.

(6) Kenneth O. Morgan, *Labour in Power, 1945-1951* (Oxford: Clarendon Press, 1984), p. 221.

(7) 'The Pakistan Nettle,' in Moon Papers, OIOC (Mss. Eur F230/39).

(8) This account of the 1946 elections is based largely on Sho Kuwajima, *Muslims, Nationalism and the Partition: 1946 Provincial Elections in India* (New Delhi: Manohar, 1998), supplemented by David Gilmartin, *Empire and Islam: Punjab and the Making of Pakistan* (Berkeley: University of California Press, 1988) and 'A Magnificent Gift: Muslim Nationalism and the Election Process in Colonial Punjab,' *Comparative Studies in Society and History*, vol. 40, no. 3, July 1998; and I. A. Talbot, 'The 1946 Punjab Election,' *Modern Asian Studies*, vol. 14, no. 1, 1980.

(9) See Peter Clarke, *The Cripps Version: The Life of Sir Stafford Cripps, 1889-1952* (London: Allen Lane, 2002), part V.

(10) Faiz Ahmad Faiz, 'Subh-e-Azadi' (Freedom's Dawn), as translated from the Urdu by V. G. Kiernan in *Poems by Faiz* (1958; reprint Delhi: Oxford University Press, 2000), pp. 123-4.

(11) Humayan Kabir, 'Muslim Politics, 1942-7,' in Philips and Wainwright, *The Partition of India*, p. 402.

- (12) Philip Ziegler, *Mountbatten* (London: Collins, 1985), p. 439.
- (13) Andrew Roberts, 'Lord Mountbatten and the Perils of Adrenalin,' in his *Eminent Churchillians* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1994).
- (14) Jenkins to Mountbatten, 3 May 1947, Mss Eur F200/125, OIOC.
- (15) Jenkins to Mountbatten, 30 July 1947, Mss Eur F200/127, OIOC.
- (16) J. D. Tyson to 'Dear Folk,' 5 May 1946, Mss Eur E341/40, OIOC.
- (17) Note by Sir Francis Burrows, 14 February 1947, Mss Eur F200/24, OIOC.
- (18) See Malcolm Darling, *At Freedom's Door* (London: Oxford University Press, 1949).
- (19) Nicholas Mansergh, editor-in-chief, *Constitutional Relations between Great Britain and India: Transfer of Power, 1942-47*, 12 vols (London: Her Majesty's Stationery Office, 1970-1983), cited hereafter as TOP, vol. 12, items 200, 209, 389 and 489.
- (20) Quoted in Richard Symons, *In the Margins of Independence: A Relief Worker in India and Pakistan, 1924-1949* (Karachi: Oxford University Press, 2001), p. 3.

الفصل الثالث: تفاحات في السلة

- (1) Pothan Joseph, 'Mountbatten Quits India,' *Swatantra*, 19 June 1948.
- (2) Brian Hoey, *Mountbatten: The Private Story* (London: Pan Books, 1995), pp. 3, 4, 201.
- (3) Denis Judd, ed., *A British Tale of Indian and Foreign Service: The Memoirs of Sir Ian Scott* (London: Radcliffe Press, 1999), p. 147.
- (4) See Penderel Moon, ed., *Wavell: The Viceroy's Journal* (London: Oxford University Press, 1973).
- (5) The books I have in mind are Alan Campbell-Johnson, *Mission with Mountbatten* (New York: E. P. Dutton and Co., 1951); H. V. Hodson, *The Great Divide: Britain-India-Pakistan* (London: Hutchinson, 1969);

Dominique Lapierre and Larry Collins, *Freedom at Midnight* (New Delhi: Rupa, 1975); and Philip Ziegler, *Mountbatten: The Official Biography* (London: Collins, 1985). For an early revisionist view, see Leonard Mosley, *The Last Days of the British Raj* (New York: Harcourt, Brace and World, Inc., 1961).

(6) Ziegler, *Mountbatten*, p. 424.

(7) V. P. Menon, *Integration of the Indian States* (1956; reprint Hyderabad: Orient Longman, 1997). There have been some fine studies of individual princely states, and of British policy towards the Maharajas. However, no one since Menon has attempted an analytical overview of the demise of the princely order, with its (often profound) implications for the history of independent India.

(8) For a brilliant brief survey of British relations with princely India, see K. M. Pannikar, *Indian States*, Oxford Pamphlet on Indian Affairs, no. 4 (Bombay: Oxford University Press, 1942). See also the essays in Robin Jeffrey, ed., *People, Princes and Paramount Power: Society and Politics in Indian Princely States* (Delhi: Oxford University Press, 1978).

(9) Quoted in Mario Rodrigues, *Batting for the Empire: A Political Biography of Ranjitsinhji* (New Delhi: Penguin India, 2003).

(10) Ian Copland, *The Princes of India in the Endgames of Empire* (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), p. 227.

(11) W. H. Morris-Jones, 'The Transfer of Power, 1947: A View from the Sidelines,' *Modern Asian Studies*, vol. 16, no. 1, 1982, pp. 17-18.

(12) S. Gopal, *Jawaharlal Nehru: A Biography*, vol. 1: 1889-1947 (London: Cape, 1975), p. 359.

(13) See Rajmohan Gandhi, *Patel: A Life* (Ahmedabad: Navjivan Press, 1991), pp. 408-11; SPC, vol. 5, *passim*.

(14) The phrase was coined by Pannikar, and is the underpinning of his classic *Asia and Western Dominance* (London: George Allen and Unwin, 1959).

(15) 'Maharaja of Bikaner's Appeal to the Princes,' appendix 2 to SPC, vol. 5, pp. 518–24. This appeal was almost certainly drafted by K. M. Pannikar.

(16) Penderel Moon to Major Billy Short, 29 March 1947, Mss Eur F179/16, Short Papers, OIOC.

(17) A representative view is that of the last head of this department, Sir Conrad Corfield. See his 'Some Thoughts on British Policy and the Indian States, 1935–47,' in C. H. Philips and Mary Doreen Wainwright, eds, *The Partition of India: Policies and Perspectives* (London: George Allen and Unwin, 1970), pp. 527–34.

(18) Menon to Sir P. Patrick (under-secretary of state for India), 8 July 1947, in TOP, vol. 12, pp. 1–2.

(19) SPC, vol. 5, pp. 536–8.

(20) TOP, vol. 12, pp. 36, 51.

(21) Campbell-Johnson, *Mission with Mountbatten*, p. 140.

(22) 'Press Communiqué of an Address by Rear-Admiral Viscount Mountbatten of Burma to a Conference of the Rulers and Representatives of Indian States,' TOP, vol. 12, pp. 347–52.

(23) See TOP, vol. 12, pp. 585–8; Hodson, *The Great Divide*, pp. 369f.

(24) The words are those of Vallabhbhai Patel, from his statement to the princes of 5 July 1947. See SPC, vol. 5, p. 537.

(25) 'Satyagraha Movement in Mysore,' *Swatantra*, 27 September 1947; H. S. Doreswamy, *From Princely Autocracy to People's Government* (Bangalore: Sahitya Mandira, 1993), chapter 9.

(26) Menon, *Integration of the Indian States*, pp. 153–4, 179.

(27) See E. M. S. Namboodiripad, 'Princedom and Democracy,' *New Age*, August 1956 (a review article on V. P. Menon's *Integration of the Indian States*).

(28) Robert Trumbull, *As I See India* (London: Cassell and Co., 1952), pp. 76–7.

(29) See speeches at Jaipur, Gwalior and Bikaner in *Time Only to Look Forward: Speeches of Rear Admiral The Earl Mountbatten of Burma, as Viceroy of India and Governor General of the Dominion of India, 1947–8* (London: Nicholas Kaye, 1949), pp. 76–8, 91–3, 102–4.

(30) These paragraphs summarize a story told over several hundred pages in Menon, *Integration of the Indian States*.

(31) Menon to V. Shankar (private secretary to Vallabhbhai Patel), 9 August 1949, in G. M. Nandurkar, ed., *Sardar's Letters—Mostly Unknown: Post-Centenary*, vol. 2 (Ahmedabad: Sardar Vallabhbhai Patel Smarak Bhavan, 1981), pp. 74–6.

(32) As told to me by C. S. Venkatachar, who succeeded V. P. Menon as secretary of the Ministry of States.

(33) Hodson, *The Great Divide*, pp. 367–8.

(34) The Travancore story has been principally reconstructed here from TOP, vol. 12, pp. 76–7, 203–4, 232–3, 281–2, 298–9, 335–6, 414, 421–2, 453; supplemented by A. Sreedhara Menon, *Triumph and Tragedy in Travancore: Annals of Sir C. P.'s Sixteen Years* (Kottayam: Current Books, 2001), esp. pp. 231–53. But see also A. G. Noorani, 'C. P. and Independent Travancore,' *Frontline*, 4 July 2003, and K. C. George, *Immortal Punnappa-Vayalar* (Thiruvananthapuram: Communist Party of India, 1975).

(35) The best, presumably, was Jawaharlal Nehru.

(36) Draft letter dated 18 July 1947 from Nawab of Bhopal to Lord Mountbatten, Mss Eur D1006 (Major A. E. G. Davy Papers), OIOC.

(37) My account of the Bhopal case is based on TOP, vol. 12, pp. 144–5, 291–7, 436–8, 644, 671–2; Copland, *The Princes of India*, pp. 235–6, 253; Hodson, *The Great Divide*, pp. 365, 375; Menon, *Integration of the Indian States*, pp. 118–19.

(38) TOP, vol. 12, pp. 603–4, 659–62, 767; Menon, *Integration of the Indian States*, pp. 116–18; K. M. Pannikar to Vallabhbhai Patel, undated, but probably from late July 1947, in G. M. Nandurkar, ed., *Sardar's Letters—Mostly Unknown, II: Birth Centenary*, vol. 5 (Ahmedabad: Sardar Vallabhbhai Patel Smarak Bhavan, 1978), pp. 55–6.

(39) R. M. Lala, 'Junagadh,' the *Current*, 27 September 1950; Campbell-Johnson, *Mission with Mountbatten*, pp. 191–2; Mosley, *Last Days*, pp. 181–3.

(40) Shah Nawaz was the father of Zulfiqar Ali Bhutto and grandfather of Benazir Bhutto, both future prime ministers of Pakistan.

(41) Patel's feelings on Junagadh are described in Malcolm Darling to Guy Wint, 7 December 1947, Box 60, Darling Papers, CSAS.

(42) 'Report by Secretary, Ministry of States, on Junagadh,' in SPC, vol. 7, pp. 688–95.

(43) This account is principally based on Menon, *Integration of the Indian States*, pp. 124–49; Hodson, *The Great Divide*, pp. 427–40.

(44) Rafi Ahmed, 'Hyderabad Politics,' *Swatantra*, 29 November 1947.

(45) K. M. Munshi, *The End of an Era (Hyderabad Memoirs)* (Bombay: Bharatiya Vidya Bhavan, 1957), pp. 10–11.

(46) TOP, vol. 12, pp. 31–2, 87; 'Viswamitra,' 'Monckton and Mountbatten,' *Swatantra*, 15 May 1948.

(47) Coupland, quoted in V. B. Kulkarni, *K. M. Munshi* (New Delhi: Publications Division, 1983), p. 117; Patel, quoted in Munshi, *End of an Era*, p. 1.

(48) Lucien D. Benichou, *From Autocracy to Integration: Political Developments in Hyderabad State (1938-1948)* (Hyderabad: Orient Longman, 2000), esp. chapter 5.

(49) Amit Kumar Gupta, *The Agrarian Drama: The Leftists and the Rural Poor in India, 1934-51* (New Delhi: Manohar, 1996), pp. 291-317, 412-22 etc.

(50) See Swami Ramananda Tirtha, *Memoirs of Hyderabad Freedom Struggle* (Bombay: Popular Prakashan, 1967), pp. 181-2.

(51) Benichou, *From Autocracy to Integration*, p. 178.

(52) See TOP, vol. 12, pp. 613-15.

(53) Benichou, *From Autocracy to Integration*, pp. 230, 235; 'Viswamitra,' 'Monckton and Mountbatten'.

(54) See TOP, vol. 12, p. 121.

(55) Benichou, *From Autocracy to Integration*, pp. 208-10.

(56) 'Conflict in Hyderabad,' *The Times*, April 1948, clipping in Theodore Tasker Papers, Mss Eur D798/30-36, OIOC.

(57) Wilfrid Russell, *Indian Summer* (Bombay: Thacker and Co., 1951), p. 210.

(58) C. H. V. Pathy, 'A Close-up of Syed Kasim Razvi,' *Swatantra*, 29 May 1948.

(59) A vivid account of the society and politics of Hyderabad, c. 1947-8, is contained in Asokamitran's novel *The Eighteenth Parallel*, translated from the Tamil by Gomathi Narayanan (Hyderabad: Orient Longman, 1993).

(60) O. V. Ranga Rao, 'Exodus of C. P. Muslims to Hyderabad,' *Swatantra*, 11 October 1947; Lanka Sundaram, 'Nizam's Acts of War and India's Duty,' *Swatantra*, 1 November 1947.

(61) S. Gopal, *Jawaharlal Nehru: A Biography*, vol. 2: 1947-1956 (London: Cape, 1979), pp. 40-1; SPC, vol. 5, pp. 236-9; SPC, vol. 7, pp. 150-1, 186-7, 194 etc.

(62) See Mirza Ismail, *My Public Life: Recollections and Reflections* (London: George Allen and Unwin, 1954), pp. 105–28.

(63) Quoted in Munshi, *End of an Era*, p. 176.

(64) Ibid., pp. 230–1; Gandhi, *Patel*, pp. 482–3; Benichou, *From Autocracy to Integration*, pp. 236–7.

(65) Sri Prakasa, *Pakistan: Birth and Early Days* (Meerut: Meenakshi Prakashan, 1965), p. 122.

(66) Pattabhi Sitaramayya, 'The Hyderabad Tangle,' *Swatantra*, 12 June 1948.

(67) Abbas, 'Three Days in Hyderabad,' *Swatantra*, 24 June 1950.

(68) P. J. Griffiths, 'India and the Future,' *The Nineteenth Century*, August 1947.

(69) See editorial in the *Economic Weekly*, 8 January 1955.

(70) *Democracy on the March* (New Delhi: Publications Division, 1950), pp. 1, 9–10 etc.

(71) Menon, *Integration of the Indian States*, p. 493.

الفصل الرابع: وادٍ دامٍ وجميل

(1) For an overview, see Alastair Lamb, *Kashmir: A Disputed Legacy, 1846–1990* (Karachi: Oxford University Press, 1992).

(2) Karan Singh, *Autobiography*, revised edn (Delhi: Oxford University Press, 1994), pp. 18–19.

(3) Quoted in Ajit Bhattacharjea, *Kashmir: The Wounded Valley* (New Delhi: UBS, 1994), p. 67.

(4) V. K. Chinnammalu Amma, 'Sheikh Muhammad Abdullah,' *Swatantra*, 22 May 1948; Trilok Nath Moza, 'Sher-i-Kashmir Sheikh Abdullah,' *Swatantra*, 5 June 1948.

(5) These paragraphs on Kashmir politics in the 1930s and 1940s draw largely from Bhattacharjea, *Kashmir*, pp. 65–76, and Lamb, *Kashmir*, pp. 89–95.

(6) Malika Pukhraj, *Song Sung True: A Memoir*, ed. and trans. Saleem Kidwai (New Delhi: Kali for Women, 2003), pp. 200–1.

(7) S. Gopal, *Jawaharlal Nehru: A Biography*, vol. 1: 1889–1947 (London: Cape, 1975), pp. 322–3.

(8) SPC, vol. 1, pp. 13–15.

(9) TOP, vol. 9, p. 71.

(10) SPC, vol. 1, pp. 29–30; Hasan Zaheer, *The Times and Trials of the Rawalpindi Conspiracy, 1951: the First Coup Attempt in Pakistan* (Karachi: Oxford University Press, 1998), pp. 72–3.

(11) Mountbatten to Sir Akbar Hydari (Governor of Assam), 17 June 1947, Mountbatten Papers, Mss Eur F200/13, OIOC.

(12) See Ramchandra Kak's note, 'Jammu and Kashmir in 1946–47,' written in 1960 as a retrospective defence of the idea of independence. Copy in R. Powell Papers, Mss Eur D862, OIOC.

(13) TOP, vol. 11, p. 592.

(14) TOP, vol. 12, pp. 3–5, 368.

(15) D. G. Tendulkar, *Mahatma: Life of Mohandas Karamchand Gandhi*, 2nd edn (1963; reprint New Delhi: Publications Division, 1990), vol. 8, pp. 67–8.

(16) Michael Brecher, *The Struggle for Kashmir* (New York: Oxford University Press, 1953), pp. 23–4.

(17) Rajmohan Gandhi, *Patel: A Life* (Ahmedabad: Navjivan Press, 1991), p. 439.

(18) SPC, vol. 1, pp. 45–7.

(19) See Josef Korbel, *Danger in Kashmir*, 2nd edn (Princeton: Princeton University Press, 1966), pp. 70–1.

(20) SPC, vol. 1, pp. 56, 62.

(21) Quoted in Prem Shankar Jha, *Kashmir, 1947: Rival Versions of History* (Delhi: Oxford University Press, 1998), pp. 32–3.

(22) R. B. Batra, quoted in Sisir Kumar Gupta, *Kashmir: A Study in India–Pakistan Relations* (Bombay: Asia Publishing House, 1966), p. 106.

(23) Lamb's *Kashmir: A Disputed Legacy* is the best case for Pakistan; Jha's *Kashmir, 1947* an answer from the Indian point of view.

(24) See Richard Symons, *In the Margins of Independence: A Relief Worker in India and Pakistan, 1942–1949* (Karachi: Oxford University Press, 2001), pp. 78–9.

(25) This and the next few paragraphs are based on Lamb, *Kashmir: A Disputed Legacy*, pp. 122–34; Brecher, *Struggle for Kashmir*, pp. 25–33; Gupta, *Kashmir*, pp. 110–15; Zaheer, *Rawalpindi Conspiracy*, pp. 82–7, 94–6 etc.

(26) Lt. Gen. L. P. Sen, *Slender was the Thread: Kashmir Confrontation, 1947–48* (New Delhi: Orient Longman, 1969), pp. 34–8.

(27) Stanley Wolpert, *Jinnah of Pakistan* (New York: Oxford University Press, 1984), p. 348.

(28) Untitled typescript dated 3 November 1947 by Major J. E. Thomson, Powell Papers, Mss Eur D862, OIOC; extracts from report in *Daily Express*, 11 November 1947, in *White Paper on Jammu and Kashmir* (New Delhi: Government of India, 1948), pp. 24–5.

(29) Lamb, *Kashmir: A Disputed Legacy*, p. 143.

(30) Amar Devi Gupta, 'A 1947 Tragedy of Jammu and Kashmir State: The Cleansing of Mirpur,' Mss Eur C705, OIOC.

(31) Lord Birdwood, 'Kashmir,' *International Affairs*, July 1952.

(32) See the eyewitness accounts reproduced in Dewan Ram Prakash, *Fight for Kashmir* (New Delhi: Tagore Memorial Publications, 1948), pp. 34–9.

(33) This account is based on V. P. Menon, *Integration of the Indian States* (1956; reprint Hyderabad: Orient Longman, 1997), pp. 397–400; Gandhi, *Patel*, pp. 442–4. However, Prem Shankar Jha (*Kashmir, 1947*, pp. 63–4) claims that the Instrument of Accession was signed by Maharaja Hari Singh in Srinagar on the night of the 25th/26th itself, that is before he fled to Jammu.

(34) S. N. Prasad and Dharm Pal, *History of Operations in Jammu and Kashmir (1947–48)* (New Delhi: Ministry of Defence, 1987), pp. 28f., 379.

(35) Major L. E. R. B. Ferris, quoted in Lt. Col. Maurice Cohen, *Thunder over Kashmir* (1955; reprint Hyderabad: Orient Longman, 1994), pp. 3–4.

(36) Nehru to Vijayalakshmi Pandit, 28 October 1947, Vijayalakshmi Pandit Papers, Nehru Memorial Museum and Library, New Delhi (hereafter NMML).

(37) As told by the veteran Punjab politician Khizr Hyat Tiwana to the ex-Punjab civil servant Malcolm Darling. See diary note of 9 January 1948, Box 60, Darling Papers, CSAS.

(38) Baroo, 'Kashmir Interlude,' *Swatantra*, 29 November 1947.

(39) Bhattacharjea, *Kashmir*, pp. x–xii.

(40) Lord Mountbatten, 'Note of a Discussion with Mr Jinnah in the presence of Lord Ismay at Government House, Lahore, on 1 November 1947,' in SPC, vol. 1, pp. 73–81.

(41) Prasad and Pal, *History of Operations*, pp. 39–40.

(42) Ibid., p. 60; Sen, *Slender was the Thread*, pp. 111–12.

(43) Nehru to Hari Singh, 13 November 1947, in S. Gopal, general ed., *Selected Works of Jawaharlal Nehru: Second Series* (New Delhi: Nehru Memorial Fund, 1984–), hereafter SWJN2, vol. 5, pp. 324–7.

(44) CWMG, vol. 90, pp. 122–3.

(45) C. Dasgupta, *War and Diplomacy in Kashmir, 1947–8* (New Delhi: Sage Publications, 2002), p. 78.

- (46) Nehru to Hari Singh, 1 December 1947, in SPC, vol. 1, pp. 100–6.
- (47) H. V. Hodson, *The Great Divide: Britain-India-Pakistan* (London: Hutchinson, 1969), pp. 466–7; Lamb, *Kashmir: A Disputed Legacy*, pp. 164–5.
- (48) Brecher, *Struggle for Kashmir*, pp. 55–75; *Reports of the United Nations Special Commission for India and Pakistan, June 1948 to December 1949* (New Delhi: Ministry of External Affairs, 1950), pp. 53f., 281f.
- (49) Josef Korbel, *Danger in Kashmir* (1954; revised edition Princeton: Princeton University Press, 1966), p. 109.
- (50) S. Gopal, *Jawaharlal Nehru: A Biography*, vol. 2: 1947–1956 (London: Cape, 1979), pp. 26–7; Dasgupta, *War and Diplomacy*, pp. 17, 111, 134. Cf. also Rajbans Krishen, *Kashmir and the Conspiracy against Peace* (Bombay: People's Publishing House, 1951).
- (51) H. V. Hodson to Philip Noel-Baker, 2 March 1948, copy in Short Papers, Mss Eur F189/1, OIOC.
- (52) See Hodson, *The Great Divide*, pp. 469–70.
- (53) Untitled note by Major General T. W. Rees, Rees Papers, Mss Eur F274/72, OIOC.
- (54) Dasgupta, *War and Diplomacy*, pp. 144–51, 167–8, 177–83.
- (55) Air Chief Marshal P. C. Lal, *My Years with the IAF* (New Delhi: Lancer International, 1987), pp. 58–67.
- (56) Sen, *Slender was the Thread*, p. 242; Prasad and Pal, *History of Operations*, pp. 276–7.
- (57) Penderel Moon to Major Billy Short, 18 October 1948, Short Papers, Mss Eur F189/22, OIOC, emphasis added.
- (58) Korbel, *Danger in Kashmir*, pp. 146–9. Korbel was the father of Madeleine Albright, who was to herself deal with the Kashmir question in the 1990s when she was secretary of state in President Clinton's administration.

(59) See material in File 74, C. Rajagopalachari Papers, Fifth Instalment, NMML.

(60) *Swatantra*, 14 August 1948.

(61) Anon., 'South India and Kashmir,' *Swatantra*, 25 February 1950.

(62) Sheikh Abdullah to C. Rajagopalachari, 27 April 1948, C. Rajagopalachari Papers, Fifth Instalment, NMML.

(63) J. K. Banerji, *I Report on Kashmir* (Calcutta: The Republic Publications, 1948), pp. 9–10.

(64) Y. D. Gundevia, ed., *The Testament of Sheikh Abdullah* (Dehra Dun: Palit and Palit, 1974), pp. 90–1.

(65) V. V. Prasad, 'New Delhi Diary,' *Swatantra*, 9 October 1948.

(66) P. N. Kaula and K. L. Dhar, *Kashmir Speaks* (Delhi: S. Chand and Co., 1950), p. 71.

(67) K. A. Abbas, 'The Enchanted Valley,' *Swatantra*, 23 April 1949.

(68) 'Marching through Kashmir,' *Time*, 10 October 1949.

(69) Korbel, *Danger in Kashmir*, p. 25.

(70) Kingsley Martin, 'Kashmir and UNO,' and 'As Pakistan Sees it,' *The New Statesman and Nation*, 21 and 28 February 1948.

(71) Quoted in Dewan Ram Parkash, *Fight for Kashmir* (New Delhi: Tagore Memorial Publications, 1948), p. 99.

(72) A. Lakshmana Rao, 'Brigadier Usman,' *Swatantra*, 10 July 1948.

(73) Parkash, *Fight for Kashmir*, p. 174.

(74) K. A. Abbas, 'Will Kashmir Vote for India?,' the *Current*, 26 October 1949.

(75) Wares Ishaq, 'Kashmir Will Vote for Pakistan,' the *Current*, 2 November 1949.

(76) Representative here are the interpretations in Dasgupta, *War and Diplomacy*.

(77) On Gurdaspur see Lamb, *Kashmir: A Disputed Legacy*, esp. pp. 115–16; and, for a rebuttal, Jha, *Kashmir*, 1947, p. 81.

(78) Zaheer, *Rawalpindi Conspiracy*, pp. 144–5.

(79) The quotes that follow are taken from Brecher, *Struggle for Kashmir*, pp. ix–x.

الفصل الخامس: اللاجئين والجمهورية

(1) Donald F. Ebright, *Free India, the First Five Years: An Account of the 1947 Riots, Refugees, Relief and Rehabilitation* (Nashville: Parthenon Press, 1954), pp. 46–7, 62–3 etc.

(2) A. N. Bali, *Now it Can be Told* (Jullundur: The Kashvani Prakashan Ltd, 1949), esp. chapter 9.

(3) V. V. Prasad, 'New Delhi Diary,' *Swatantra*, 25 December 1947.

(4) This account is principally based on M. S. Randhawa, *Out of the Ashes: An Account of the Rehabilitation of Refugees from West Punjab in Rural Areas of East Punjab* (Bombay: privately published, 1954); and Gyanesh Kudaisya, 'The Demographic Upheaval of Partition: Refugees and Agricultural Resettlement in India, 1947–67,' *South Asia*, vol. 18, no. 1, 1995. Of the roughly 2.5 million farmers who came from West Punjab about 80 % were resettled in East Punjab. Others were given land in the Ganganagar area of the former Bikaner state, and in the Terai regions of Uttar Pradesh. In both places there are now flourishing communities of Sikh farmers.

(5) Ian Stephen, 'A Day in Qadian,' *The Statesman*, 9 January 1949. Mohammad Zafrullah Khan, Pakistan's eloquent spokesman in the UN on the Kashmir question, was an Ahmadiya. So was the physicist Abdus Salam, the only Pakistani to be awarded a Nobel Prize. In the 1980s, under the regime of General Zia- ul-Haq, the Ahmadiyas were declared as heretics

(for their belief in a living Prophet), and have since faced discrimination and persecution.

(6) See L. C. Jain, *The City of Hope: The Faridabad Story* (New Delhi: Concept Publishing Co., 1998), which also describes the corrosion of the co-operative spirit by the bureaucracy. See also 'Experiments in Living: Faridabad–Nilokheri–Etawah,' *The Times of India*, 14 February 1952.

(7) Dorothy Jane Ward, *India for the Indians* (London: Arthur Barker Ltd, 1949), pp. 187–9.

(8) See V. N. Dutta, 'Punjabi Refugees and the Urban Development of Greater Delhi,' in R. E. Frykenberg, ed., *Delhi through the Ages* (Delhi: Oxford University Press, 1993).

(9) Anon., 'A Glimpse into Crowded Bombay,' *Swatantra*, 7 August 1948.

(10) H. L. Mansukhani, 'The Resettlement of Sind Refugees,' *Swatantra*, 11 September 1948.

(11) Anon., 'A Glimpse into Crowded Bombay'.

(12) R. M. Lala, 'Kolwada: Landmark of Swaraj,' *the Current*, 3 May 1950.

(13) Gardner Murphy, *In the Minds of Men: The Study of Human Behavior and Social Tensions in India* (New York: Basic Books, 1953), pp. 170–5.

(14) Taya Zinkin, *Reporting India* (London: Chatto and Windus, 1962), pp. 25–6, 31.

(15) Prafulla K. Chakrabarti, *The Marginal Men: The Refugees and the Left Political Syndrome in West Bengal* (Calcutta: Naya Udyog, 1999), p. 33.

(16) Joya Chatterji, 'Right or Charity? The Debate over Relief and Rehabilitation in West Bengal, 1947–50,' in Suvir Kaul, ed., *The Partitions of Memory: The Afterlife of the Division of India* (Delhi: Permanent Black, 2001), p. 99.

(17) Sir Jadunath Sarkar, 'Brothers from over the River: The Refugee Problem of India,' *The Modern Review*, September 1948.

(18) Chakrabarti, *Marginal Men*, chapter 3.

(19) See letters and statements of 1948–50 in Voice of New India, *A Tale of Woes of East Pakistan Minorities* (Calcutta: D. R. Sen, 1966), pp. 13–51.

(20) *The Current*, 4 February 1953.

(21) 'Squatters' Colonies,' *Economic Weekly*, 5 June 1954.

(22) See undated memorandum (c. 1954?) in File 6, Meghnad Saha Papers, Seventh Instalment, NMML.

(23) See 'Report of a Tour of Inspection of some of the Refugee Homes in North-west India' (1955), reproduced in *Seminar*, no. 510, February 2002.

(24) 'Congress may Lose West Bengal—if Refugees Remain Unsettled,' *Economic Weekly*, 10 July 1954. There is now a growing literature of memoirs written (or spoken) by Bengali refugees. For a sampling of works in English, see Jasodhara Bagchi and Subhoranjan Dasgupta, eds, *The Trauma and the Triumph: Gender and Partition in Eastern India* (Kolkata: Stree, 2003); Gargi Chakravartty, *Coming out of Partition: Refugee Women of Bengal* (New Delhi: Bluejay Books, 2005); Manas Ray, 'Growing Up Refugee,' *History Workshop Journal*, no. 53, 2002.

(25) See R. M. Lala, 'Refugees,' the *Current*, 29 March 1950.

(26) SWJN2, vol. 4, pp. 115–17. (The original broadcast was in Hindi.)

(27) Aparna Basu, *Mridula Sarabhai: Rebel with a Cause* (Delhi: Oxford University Press, 1996), chapter 8.

(28) Ritu Menon and Kamla Bhasin, *Borders and Boundaries: Women in India's Partition* (New Delhi: Kali for Women), pp. 91–3, 97–8. Cf. also Urvashi Butalia, *The Other Side of Silence: Voices from the Partition of India* (New Delhi: Viking, 1998), chapter 4.

(29) See Chitra Bhanu, 'Food Situation Getting Worse in Malabar,' *Swatantra*, 29 July 1947; 'Famine Conditions in East Godavari,' *Swatantra*, 4 October 1947; P. V. C. Rao, 'The Food Debacle' and 'Lesson of Gujarat Famine,' *Swatantra*, 7 August 1948 and 12 February 1949.

(30) Clare and Harris Wofford, *India Afire* (New York: The John Day Co., 1951), pp. 105–6, 113–15; 'Communists in Hyderabad,' *Swatantra*, 28 May 1949.

(31) Ananth Rao Kanangi, 'Communists in Andhra,' the *Current*, 3 May 1950.

(32) Quoted in John H. Kautsky, *Moscow and the Communist Party of India* (New York: John Wiley and Sons, 1956), p. 49.

(33) G. S. Bhargava, 'Balchandra Triambak Ranadive,' *Swatantra*, 22 April 1950.

(34) D. Jayakanthan, *A Literary Man's Political Experiences*, trans. M. S. Venkataramani (New Delhi: Vikas Publishing House, 1976), pp. 19–22.

(35) Gene D. Overstreet and Marshall Windmiller, *Communism in India* (Berkeley: University of California Press, 1959), chapter 13.

(36) Quoted in M. R. Masani, *The Communist Party of India: A Short History* (Bombay: Bhavan's Book University, 1967), pp. 78–9.

(37) *Pravda*, 25 November 1949, quoted in Mahavir Singh, *Soviet View of the Indian National Congress* (New Delhi: Sanchar Publishing House, 1991), p. 22.

(38) Penderel Moon to his father, 5 February 1949, Moon Papers, Mss Eur F230/ 23, OIOC.

(39) Anon., 'Rounding up of Communists in Hyderabad,' *Swatantra*, 4 June 1949; Wofford and Wofford, *India Afire*, pp. 118–19.

(40) Amit Kumar Gupta, *The Agrarian Drama: The Leftists and the Rural Poor in India, 1934–51* (New Delhi: Manohar, 1996), pp. 464–5.

(41) SWJN2, vol. 4, pp. 52–3.

(42) See correspondence in G. M. Nandurkar, *Sardar's Letters—Mostly Unknown (Post-Centenary)*, vol. 2 (Ahmedabad: Sardar Patel Smarak Bhavan, 1981), pp. 20–2, and vol. 3 (1983), pp. 42–3.

(43) Baroo, 'Enter the Sangh,' *Swatantra*, 10 September 1949. For a sympathetic contemporary portrait of the RSS, see Jagat S. Bright, *Guruji Golwalkar and R.S.S.* (Delhi: New India Publishing Co., 1951).

(44) Letter quoted in the *Current*, 19 October 1949.

(45) N. S. Muthana, 'Golwalkar's Climb on Congress Ladder,' the *Current*, 9 November 1949.

(46) News report in the *Current*, 16 November 1949.

(47) Dewan Chaman Lall, quoted in Tai Yong Tan and Gyanesh Kudesia, *The Aftermath of Partition in South Asia* (London: Routledge, 2000).

(48) R. G. Casey, *An Australian in India* (London: Hollis and Carter, 1947), p. 114.

(49) Albert Mayer, *Pilot Project, India: The Story of Rural Development at Etawah, Uttar Pradesh* (Berkeley: University of California Press, 1958), p. 13.

الفصل السادس: الدستور

(1) *Hindustan Times*, 10 and 11 December 1946.

(2) In the description of the independent Anglo-Indian member, Frank Anthony. *Constituent Assembly Debates: Official Report* (reprint New Delhi: Lok Sabha Secretariat, 1988), hereafter cited as CAD, vol. 8, p. 329.

(3) K. Santhanam, quoted in Granville Austin, *The Indian Constitution: Cornerstone of a Nation* (1966; reprint New Delhi: Oxford University Press, 2002), p. 13. The varied ideologies and political trends represented in the Assembly are discussed in S. K. Chaube, *Constituent Assembly of India: Springboard of Revolution*, 2nd edn (New Delhi: Manohar, 2000), esp. chapters 8 to 10.

(4) Winston Churchill quoted in CAD, vol. 2, pp. 267, 271.

(5) See 'Summary of representations received in office regarding "Rights of Minorities" ,' in File 37, C. Rajagopalachari Papers, Fifth Instalment, NMML.

(6) Austin, *The Indian Constitution*, p. 71.

(7) CAD, vol. 1, pp. 59–61. That Nehru would mention the Soviet Revolution alongside the other two may be considered by some characteristic of his broadmindedness, by others as characteristic merely of his lack of discrimination.

(8) See CAD, vol. 4, pp. 737–62.

(9) Cf. Austin, *The Indian Constitution*, pp. 314–15.

(10) The words are those of Ambedkar. See CAD, vol. 9, p. 974. The contributions of Munshi, Aiyar and Rau to the making of the Indian Constitution were immense. They prepared dozens of notes and minutes on specific subjects, the more important of which are reproduced in B. Shiva Rao, ed., *The Framing of India's Constitution: Select Documents*, 4 vols (New Delhi: Indian Institute of Public Administration, 1968). On K. M. Munshi's role, see also N. H. Bhagwati, 'An Architect of the Constitution,' in *Munshi at Seventy-Five* (Bombay: Dr K. M. Munshi's 76th Birthday Celebration Committee, 1962).

(11) In the preface to the 1999 edition of his book, Austin amends this slightly, speaking of unity, social revolution and democracy as 'the three strands of a seamless web'. Austin's work is indispensable, but see also the long critique by Upendra Baxi, "The Little Done, the Vast Undone" Some Reflections on Reading Granville Austin's *The Indian Constitution* ,' *Journal of the Indian Law Institute*, vol. 9, 1967, pp. 323–430.

(12) CAD, vol. 7, p. 39.

(13) Ibid., vol. 7, pp. 219, 285, 350, 387 etc.

(14) Ibid., vol. 7, p. 305.

(15) For a good discussion of how this choice was made, see E. Sridharan, 'The Origins of the Electoral System,' in Zoya Hasan, E. Sridharan and R. Sudarshan, eds, *India's Living Constitution* (New Delhi: Permanent Black, 2002). See also 'Report by the Constitutional Adviser on his Visit to U.S.A., Canada, Ireland and England,' in Shiva Rao, *Select Documents*, vol. 3, pp. 217–26.

(16) Nehru, quoted in Austin, *The Indian Constitution*, p. 121.

(17) The phrase is Granville Austin's. See *The Indian Constitution*, p. 50.

(18) An excellent discussion of the framing of the fundamental rights section is contained in B. Shiva Rao, ed., *The Framing of India's Constitution: A Study* (New Delhi: Indian Institute of Public Administration, 1968), chapter 7.

(19) Austin, *The Indian Constitution*, p. 56.

(20) CAD, vol. 4, p. 769.

(21) CAD, vol. 11, pp. 711–13.

(22) CAD, vol. 7, p. 360.

(23) CAD, vol. 11, p. 616.

(24) Intervention by Shibban Lal Saxena, CAD, vol. 11, pp. 705–6.

(25) *Ibid.*, p. 212.

(26) Interventions by Loknath Misra and K. Hanumanthaiya, CAD, vol. 11, pp. 799, 617.

(27) CAD, vol. 5, pp. 54–5.

(28) Intervention by Balkrishna Sharma, CAD, vol. 5, pp. 74–6.

(29) Speech of 17 December 1946, CAD, vol. 1, p. 102.

(30) CAD, vol. 4, p. 546.

(31) *Ibid.*, vol. 4, p. 859.

(32) CAD, vol. 5, pp. 211–13.

(33) *Ibid.*, vol. 5, p. 271.

(34) CAD, vol. 7, p. 306; CAD, vol. 8, p. 300.

- (35) Intervention by Naziruddin Ahmad, CAD, vol. 8, pp. 296–7.
- (36) CAD, vol. 1, p. 138.
- (37) CAD, vol. 4, p. 668.
- (38) CAD, vol. 7, p. 356.
- (39) CAD, vol. 5, pp. 202–3; vol. 11, pp. 608–9.
- (40) CAD, vol. 9, p. 667–9.
- (41) Intervention by Brajeshwar Prasad, CAD, vol. 10, p. 239.
- (42) CAD, vol. 8, pp. 344–5.
- (43) CAD, vol. 5, p. 210.
- (44) Regrettably, there is no biography of Jaipal Singh. See, however, P. G. Ganguly, ‘Separatism in the Indian Polity: A Case Study,’ in M. C. Pradhan et al., eds, *Anthropology and Archaeology: Essays in Commemoration of Verrier Elwin* (Bombay: Oxford University Press, 1969).
- (45) CAD, vol. 1, pp. 143–4.
- (46) CAD, vol. 7, pp. 559–60.
- (47) Intervention by Brajeshwar Prasad, CAD, vol. 9, p. 281.
- (48) CAD, vol. 1, pp. 26–7.
- (49) *Hindustan Times*, 11 December 1946.
- (50) CAD, vol. 8, p. 745.
- (51) CAD, vol. 7, pp. 20–31.
- (52) See Suniti Kumar Chatterji, *Languages and the Linguistic Problem*, Oxford Pamphlet on Indian Affairs, no. 11 (Bombay: Oxford University Press, 1943); Alok Rai, *Hindi Nationalism* (Hyderabad: Orient Longman, 2000).
- (53) Nehru, ‘The Question of Language,’ in his *The Unity of India: Collected Writings, 1937–1940* (London: Lindsay Drummond, 1941), pp. 241–61.
- (54) Letter to Krishnachandra, 12 May 1945, in CWMG, vol. 80, p. 117.

(55) See letters in CWMG, vol. 80, pp. 181, 317–18; vol. 81, pp. 33–4, 332.

(56) Austin, *The Indian Constitution*, p. 267.

(57) Cf. interventions by B. Pocker Sahib Bahadur and Jaipal Singh, CAD, vol. 4, pp. 553, 554.

(58) CAD, vol. 7, p. 235.

(59) Article 343 of the Constitution of India.

(60) This section is based on Ambedkar's last speech to the Constituent Assembly – CAD, vol. 11, pp. 972–81.

(61) John W. Dower, *Embracing Defeat: Japan in the Wake of World War II* (New York: W. W. Norton and Co., 1999), p. 347. The making of the Japanese constitution is discussed in chapters 12 and 13.

(62) Courtney Whitney, quoted *ibid.*, p. 373.

(63) Austin, *The Indian Constitution*, pp. 308, 309–10, 328.

الفصل السابع: أكبر مقامرة في التاريخ

(1) 'Vignhneswara' (V. Raghunathan), *Sotto Voce: A Social and Political Commentary*, vol. 1: *The Coming of Freedom* (Madras: B. G. Paul and Co., 1951), p. 203.

(2) Quoted in the *Current*, 18 July 1951.

(3) 'Disintegration of the Congress,' the *Current*, 9 May 1951.

(4) See S. H. Desai, 'Sardar Patel,' the *Current*, 14 August 1948; A. S. Iyengar, *All Through the Gandhian Era: Reminiscences* (Bombay: Hind Kitabs Ltd, 1950), pp. 289–95 (section titled 'Nehru and Patel'); V. Shankar, *My Reminiscences of Sardar Patel*, vol. 2 (New Delhi: Macmillan, 1975), pp. 20–3.

(5) Prasad had a greater following than Rajaji because he was a Hindi speaker from north India (like the majority of Congress politicians at

the time) and because, unlike Rajaji, he had actively participated in the Quit India movement of 1942. See Rajmohan Gandhi, *The Rajaji Story, 1937–1972* (Bombay: Bharatiya Vidya Bhavan, 1984), pp. 190–4.

(6) The *Statesman*, 26 January 1950. Left-wing critics complained of the pageantry, saying it was a colonial hangover. They were reminded that ‘pomp and pageantry were Indian before they became British, and the British used them because they understood the Indian mentality’. See ‘Shridharani in Delhi,’ *Swatantra*, 8 January 1950.

(7) The verdicts, respectively, of Michael Brecher, *Nehru: A Political Biography* (London: Oxford University Press, 1959), p. 43; K. A. Abbas, ‘Rajarshi Tandon – the New President,’ *Swatantra*, 9 September 1950; the *Current*, 13 September 1950.

(8) Nehru to Rajagopalachari, letters of 26 and 27 August 1950, File 189, C. Rajagopalachari Papers, Fifth Instalment, NMML.

(9) Nehru, ‘Statement to the Press,’ 13 September 1950, copy in File 24, C. Rajagopalachari Papers, Fifth Instalment, NMML. I have failed to locate this statement in any volume of Nehru’s selected works.

(10) Letter of 28 March 1950, in SPC, vol. 10, p. 19.

(11) Rajmohan Gandhi, *Patel: A Life* (Ahmedabad: Navjivan Press, 1991), pp. 526–7.

(12) S. Gopal, *Jawaharlal Nehru: A Biography*, vol. 2: 1947–1956 (London: Cape, 1979), p. 309.

(13) Gandhi, *Patel*, p. 530.

(14) ‘Vallabhbhai Patel,’ in S. Gopal and Uma Iyengar, eds, *The Essential Writings of Jawaharlal Nehru*, vol. 1 (New Delhi: Oxford University Press, 2003), p. 633.

(15) Gopal, *Nehru*, vol. 2, p. 155.

(16) See K. Mukherjee, ‘The Resurrection of Somnath,’ *Indian Review*, July 1951.

(17) Nehru to Rajendra Prasad, 2 March 1951, copy in Subject File 46, C. Rajagopalachari Papers, Fourth Instalment, NMML.

(18) Speech in Hindi at Somnath, 11 May 1951, in Valmiki Choudhary, ed., *Dr Rajendra Prasad: Correspondence and Select Documents*, vol. 14 (New Delhi: Allied Publishers, 1991). I am grateful to Professor Bhagwan Josh of Jawaharlal Nehru University for this reference. This and other translations from the Hindi in this book are mine.

(19) Editorial in *Swatantra*, 8 September 1951.

(20) Gopal, *Nehru*, vol. 2, p. 155.

(21) Richard L. Park, 'India's General Election,' *Far Eastern Survey*, 9 January 1952.

(22) This description of the mechanics of the election is based on Sukumar Sen, *Report on the First General Elections in India, 1951-52* (New Delhi: Election Commission, 1955); supplemented by Park, 'India's General Election'; and Irene Tinker and Mil Walker, 'The First General Elections in India and Indonesia,' *Far Eastern Survey*, July 1956.

(23) *The Times of India* (Bombay – hereafter TOI), 5 November 1951.

(24) See, for example, Asoka Mehta, *The Political Mind of India* (Bombay: Socialist Party, 1952).

(25) News report in the *Searchlight* (Patna), 22 November 1951.

(26) See Craig Baxter, *The Jana Sangh: A Biography of an Indian Political Party* (Bombay: Oxford University Press, 1971), pp. 87-8 etc.

(27) Reports in *Hindustan Times* (Delhi – hereafter HT); 12 October 1951; TOI, 9 November 1951; Mehta, *The Political Mind*, p. 61.

(28) TOI, 9 November 1951; Manikuntala Sen, *In Search of Freedom: An Unfinished Journey* (Calcutta: STREE, 2001), pp. 220-1; Ravi Narayan Reddy, *Heroic Telengana: Reminiscences and Experiences* (New Delhi: Communist Party of India), pp. 71-2.

(29) Lord Birdwood, *A Continent Decides* (London: Robert Hale, 1953), p. 103; TOI, 22 January 1952 (news report headline 'Bovine Election Propaganda').

(30) TOI, 1 January 1952.

(31) S. Borzenko, 'Before the Elections in India,' originally published in *Pravda*, 25 October 1951, translated in *Swatantra*, 1 December 1951.

(32) Park, 'India's General Election'.

(33) Prakash, 'Lalaji,' *Shankar's Weekly*, 6 January 1952.

(34) This and the following paragraphs on Nehru's all-India election tour are based on newspaper reports in TOI and HT, supplemented by Anon., *The Pilgrimage and After: The Story of how the Congress Fought and Won the General Elections* (New Delhi: All-India Congress Committee, 1952).

(35) See Ajit Bhattacharjea, *J.P.: His Biography* (New Delhi: Orient Longman, 1975), pp. 254, 256. Mrs Gandhi based her allegations on the fact that one socialist leader, Ram Manohar Lohia, had recently returned from a speaking tour in the United States, while another, Jayaprakash Narayan, had once studied in that country.

(36) Frank Moraes, *Jawaharlal Nehru: A Biography* (New York: Macmillan, 1956), p. 413.

(37) Anon., *The Pilgrimage and After*, p. 23.

(38) D. F. Karaka, *Nehru: The Lotus Eater from Kashmir* (London: Derek Verschoyle, 1953), pp. 96–8.

(39) Nehru to Lady Mountbatten, 3 December 1951, quoted in Gopal, *Nehru*, vol. 2, p. 161.

(40) This account of voting and voter behaviour is largely based on contemporary newspaper accounts, especially in TOI and HT.

(41) HT, 26 October 1951.

(42) Irene Tinker Walker, 'The General Election in Himachal Pradesh, India, 1951,' *Parliamentary Affairs*, vol. 6, no. 3, summer 1953.

(43) 'General Elections,' lead edit, *Economic Weekly*, 5 January 1952.

(44) Jean Lyon, *Just Half a World Away: My Search for the New India* (London: Hutchinson, 1955), pp. 125–30.

(45) Sen, *Report on the First General Elections*, p. 135.

(46) Personal communication from Professor Rajen Harshe of Hyderabad University, 21 May 2002.

(47) Park, 'India's General Election'.

(48) C. R. Srinivasan, 'The Elections Are On,' *Indian Review*, January 1952, emphasis added.

(49) Clare Woodford and Harris Woodford, Jr., *India Afire* (New York: John Day, 1951), p. 25.

(50) Letter in Mss Eur F230/26, OIOC.

(51) *Organiser*, 7 January 1952, quoted in Margaret W. Fisher and Joan V. Bondurant, eds, *The Indian Experience with Democratic Elections*, Indian Press Digests, University of California, Berkeley, no. 3, December 1956, p. 60.

(52) The *Tribune* (Ambala), 22 December 1951, and the *Hitavada*, 30 December 1951, both quoted *ibid.*, pp. 56–7, 58.

(53) This paragraph is based on press reports quoted *ibid.*, pp. 61f; Nehru's remarks are quoted in W. H. Morris-Jones, 'The Indian Elections,' *Economic Weekly*, 28 June and 5 July 1952.

(54) Chester Bowles, *Ambassador's Report* (New York: Harper and Brothers, 1954), chapter 11.

(55) Ahmed Emin Yalman, editor, *Daily Vatan* (Istanbul), writing in TOI, 21 February 1951.

(56) D. P. Mukerji, 'First Fruits of General Elections,' *Economic Weekly*, 26 January 1952.

(57) Jawaharlal Nehru, *An Autobiography: With Musings on Recent Events in India* (1936; reprint London: The Bodley Head, 1949), p. 598 (quote taken from the postscript dated Badenweiler, 25 October 1935).

الفصل الثامن: الهند والعالم

(1) Nirad C. Chaudhuri, 'After Nehru, Who?,' *Illustrated Weekly of India*, 10 May 1953.

(2) Arthur Lall, *The Emergence of Modern India* (New York: Columbia University Press, 1981), p. 128. Lall was a high-ranking member of the Indian Foreign Service and had worked closely with Nehru.

(3) The autobiography was Nehru's second book-length work. The first, whose title (*Glimpses of World History*) is testimony to his global outlook, was written initially as a series of letters to his daughter from jail. His third major book was published in 1946; its title is revealing—it was called *The Discovery of India*, suggesting that perhaps this man was an internationalist well before he became a patriot, that he had discovered the world before he had discovered India.

(4) 'Peace and Empire,' in Jawaharlal Nehru, *Peace and India* (London: The India League, 1938).

(5) See Nehru to S. K. Datta, letters of 20 June 1939 and 24 December 1941, Datta Papers, Mss Eur F178/28, OIOC.

(6) See Jawaharlal Nehru, *India's Foreign Policy: Selected Speeches, September 1946–April 1961* (New Delhi: Publications Division, 1961), pp. 3, 24, 28–9, 31–2. It is important to remember here that Nehru wrote his speeches himself.

(7) Quoted in K. P. S. Menon, 'India and the Soviet Union,' in B. R. Nanda, ed., *Indian Foreign Policy: The Nehru Years* (Delhi: Vikas Publishing House, 1976), p. 134.

(8) James Cameron, *Point of Departure* (London: Arthur Barker, 1967), p. 247.

(9) *Asian Relations: Being a Report of the Proceedings and Documentation of the First Asian Relations Conference, New Delhi, March-April 1947* (New Delhi: Asian Relations Organization, 1948).

(10) Quoted in Parsa Venkateshwar Rao, Jr., 'The Misty Origins of NAM,' *New Sunday Indian Express*, 26 January 2003.

(11) CWMG, vol. 87, pp. 190–3.

(12) Quoted in 'The Asian Conference, 1947,' in Diana Mansergh, ed., *Independence Years: The Selected Indian and Commonwealth Papers of Nicholas Mansergh* (New Delhi: Oxford University Press, 1999), p. 81.

(13) Nehru, *Glimpses of World History* (1934; revised edition London: Lindsay Drummond, 1949), p. 930.

(14) *Time*, 17 October 1949.

(15) P. P. Kumaramangalam to C. Rajagopalachari, 22 December 1947, in File 82, Fifth Instalment, C. Rajagopalachari Papers, NMML. Kumaramangalam went on to become chief of army staff, the highest-ranking military officer in India.

(16) Harold Isaac, *Images of Asia: American Views of China and India* (1958; new edition New York, Harper and Row, 1972), esp. Part III.

(17) Quoted in S. Gopal, *Jawaharlal Nehru: A Biography*, vol. 2: 1947–1956 (London: Cape, 1979), p. 59.

(18) These speeches are reproduced in Jawaharlal Nehru, *Visit to America* (New York: John Day, 1950).

(19) Quoted in J. J. Singh, 'The Triumph of Nehru,' *Indian Review*, January 1950.

(20) See Gopal, *Nehru*, vol. 2, p. 61.

(21) *Time*, 14 November 1949.

(22) Acheson, *Present at the Creation: My Years in the State Department* (London: Hamish Hamilton, 1970), pp. 334–6.

(23) Cf. Vijayalakshmi Pandit's comments on Dean Acheson in her *The Scope of Happiness: A Personal Memoir* (New Delhi: Orient Paperbacks, 1981), pp. 235–6.

(24) Chester Bowles, *Ambassador's Report* (New York: Harper and Brothers, 1954), chapter 9.

(25) Saunders Redding, *An American in India: A Personal Report on the Indian Dilemma and the Nature of her Conflicts* (Indianapolis: Bobbs-Merrill, 1954), p. 47.

(26) Quoted in *The Hindu*, 30 October 1953.

(27) Walter Crocker, *Nehru: A Contemporary's Estimate* (New York: Oxford University Press, 1966), p. 114.

(28) Keith Callard, *Pakistan: A Political Study* (London: George Allen and Unwin, 1957), p. 321.

(29) Untitled note enclosed with letter from Winston Churchill to Lord Mountbatten, 21 November 1947, in Mss Eur F200/39, OIOC; Kissinger, quoted in Aslam Siddiqi, *Pakistan Seeks Security* (Lahore: Longmans, Green and Co., 1960), p. 109.

(30) See Baldev Raj Nayar, *Superpower Dominance and Military Aid: A Study of Military Aid to Pakistan* (New Delhi: Manohar, 1991); anon., 'US–Pak[istan] Pact: An American View,' *Swatantra*, 27 February 1954.

(31) E. Stanley Jones, quoted in *The Hindu*, 25 December 1953. Jones was the author of a number of books on Indian themes, among them a sympathetic study of Mahatma Gandhi.

(32) Taya Zinkin, 'Indo–American Relations,' *Economic Weekly* annual, January 1956.

(33) Letter of 21 May 1954, Birla Papers, NMML.

(34) 'Interview with Hon. John Foster Dulles,' *ibid.*

(35) Letter of 6 February 1956, *ibid.*

(36) *Dulles Press Conference in India* (New Delhi: United States Information Service, 1956).

(37) Cf. Denis Kux, *India and the United States, 1941-1991: Estranged Democracies* (Washington, DC: National Defence University Press, 1993).

(38) Jawaharlal Nehru, *Soviet Russia: Some Random Sketches and Impressions* (Allahabad: Allahabad Law Journal Press, 1928).

(39) S. Gopal, *Jawaharlal Nehru: A Biography*, vol. 1: 1889-1947 (London: Cape, 1975), p. 108.

(40) Cf. David Caute, *The Fellow Travellers* (New Haven: Yale University Press, 1987).

(41) Robert H. Donaldson, *Soviet Policy Towards India: Ideology and Strategy* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1974), pp. 109-12.

(42) Cf. Mikhail Gorbachev, *Memoirs* (London: Doubleday, 1996), pp. 52-3: 'Obviously, we [students] were still very far from understanding the principles of democracy. Yet, the simplified black-and-white picture of the world as presented by our propaganda was even then considered rather sceptically by the students. Jawaharlal Nehru's visit to Moscow in June 1955 was an unexpected stimulus for me in this respect . . . This amazing man, his noble bearing, keen eyes and warm and disarming smile, made a deep impression on me.'

(43) K. P. Menon, *The Flying Troika* (London: Oxford University Press, 1963), pp. 110-19.

(44) Anon., 'Soviet Leaders' Visit and After,' *Economic Weekly*, 24 December 1955.

(45) N. A. Bulganin and N. S. Khrushchev, *Visit of Friendship to India, Burma and Afghanistan: Speeches and Official Documents, November-December 1955* (Moscow: Foreign Languages Publishing House, 1955).

(46) A. D. Gorwala, 'As Nehru Leaves for Moscow,' the *Current*, 1 June 1955.

(47) As for example, C. Parameswaran, *Nehru's Foreign Policy X-Rayed* (New Delhi: privately published, 1954).

(48) See, for representative views, L. Natarajan, *American Shadow over India* (Bombay: People's Publishing House, 1952); Romesh Thapar, *India in Transition* (Bombay: Current Book House, 1956). Louis Fischer, travelling through India in 1953-4, commented that the prevailing understanding of non-alignment 'tended to close minds to criticisms of Russia while stimulating a less-than-friendly attitude towards the Western democracies'. Fischer, *This is Our World* (London: Cape, 1956), pp. 142-3.

(49) 'The Bandung Conference,' in A. Appadurai, *Essays in Politics and International Relations* (Bombay: Asia Publishing House, 1969), pp. 79-113.

(50) *Lok Sabha Debates*, vol. 4, 1955, cols 8962-74.

(51) Gopal, *Nehru*, vol. 2, pp. 277-90.

(52) 'Aggression in Egypt and Hungary' (editorial), *Swatantra*, 10 November 1956.

(53) See Nehru, *India's Foreign Policy*, pp. 534f.

(54) See Escott Reid, *Envoy to Nehru* (Delhi: Oxford University Press, 1981), chapter 11.

(55) 'L. N. S.' 'Double-Think,' *Swatantra*, 17 November 1956.

(56) Gopal, *Nehru*, vol. 2, pp. 291-9.

(57) Frank Moraes, *India Today* (New York: Macmillan, 1960), pp. 198-9.

(58) See T. J. S. George, *Krishna Menon: A Biography* (London: Cape, 1964).

(59) Vincent Sheean, *Nehru: The Years of Power* (London: Victor Gollancz, 1960), pp. 144-5.

(60) See news report in the *Current*, 15 February 1956.

- (61) *United Nations World*, quoted in the *Current*, 21 April 1954.
- (62) Sisela Bok, *Alva Myrdal: A Daughter's Memoir* (Reading, Mass.: Addison-Wesley, 1991), p. 252.
- (63) K. M. Pannikar, *In Two Chinas: Memoirs of a Diplomat* (London: George Allen and Unwin, 1955), pp. 80–2.
- (64) Nehru, *India's Foreign Policy*, pp. 302–3.
- (65) Nehru to Vijayalakshmi Pandit, 1 November 1953, Vijayalakshmi Pandit Papers, NMML.
- (66) SPC, vol. 10, pp. 335–41. Cf. also Marc C. Feer, 'Tibet in Sino-Indian Relations,' *India Quarterly*, vol. 9, no. 4, 1953.
- (67) D. K. Karaka, 'Nehru's Neutralism Brings Mao to our Frontier,' the *Current*, 29 November 1950.
- (68) SPC, vol. 10, pp. 342–7.
- (69) Vijayalakshmi Pandit to Jawaharlal Nehru, 16 May 1952, copy in File 123, C. Rajagopalachari Papers, Fifth Instalment, NMML.
- (70) John Rowland, *A History of Sino-Indian Relations: Hostile Co-existence* (Princeton: D. Van Nostrand, 1967), chapter 7.
- (71) Bajpai to Subimal Dutt, 18 October 1954, letter in possession of Dr Supriya Guha. It has been claimed that Patel's famous letter to Nehru on Tibet was actually drafted by Bajpai (personal communication from his son, K. S. Bajpai).
- (72) Gopal, *Nehru*, vol. 2, pp. 227–30; Moraes, *India Today*, p. 191. Among the topics discussed by Nehru and Mao was the possibility of an atomic war between the superpowers. When the Indian said he dreaded the prospect, the Chinese leader answered that he welcomed it, because while Western imperialism would be destroyed the more populous socialist bloc would still have some men standing; these would then reproduce themselves, and in time 'the whole world would become socialist'. See Stuart Schram, *Mao Tse-tung* (Harmondsworth: Penguin, 1967), p. 291 and n.

(73) News report in the *Times of India*, 3 November 1954.

(74) Notes in File 6, Subimal Dutt Papers, NMML; George N. Patterson, *Tragic Destiny* (London: Faber and Faber, 1959), pp. 160–3.

(75) Letters to 'R' dated 8 December 1956, in File 46, C. Rajagopalachari Papers, Fourth Instalment, NMML.

(76) Sir Charles Bell, quoted in Dorothy Woodman, *Himalayan Frontiers: A Political Review of British, Chinese, Indian and Russian Rivalries* (London: Barrie and Rockcliff, 1969) p. 179. Woodman's book remains the best historical account of the origins of the border dispute between India and China. But see also Hsiao-Ting Lin, 'Boundary, Sovereignty, and Imagination: Reconsidering the Frontier Disputes between British India and Republican China, 1914–47,' *Journal of Imperial and Commonwealth History*, vol. 32, no. 3, 2004.

(77) On Elwin, the IFAS and their work in NEFA, see Ramachandra Guha, *Savaging the Civilized: Verrier Elwin, His Tribals, and India* (Chicago: University of Chicago Press, 1999), chapter 11.

(78) Woodman, *Himalayan Frontiers*, p. 66.

(79) 'Indo-Pakistan Clash of Ideologies,' *Times of India*, 26 January 1952.

(80) Gopal, *Nehru*, vol. 2, pp. 82–8; Gargi Chakravartty, *Coming out of Partition: Refugee Women of Bengal* (New Delhi: Bluejay Books, 2005), pp. 15–25.

(81) I have simplified and summarized a complex story told in detail in A. A. Michel, *The Indus Rivers: A Study of the Effects of Partition* (New Haven: Yale University Press, 1967).

(82) See J. B. Das Gupta, *Indo-Pakistan Relations, 1947–1955* (Amsterdam: Djambatan, 1958), pp. 51–2.

(83) 'Feelings in the Capital about the Trade Pact with Pakistan,' unsigned note dated 28 February 1951, in File 61, C. Rajagopalachari Papers,

Fourth Instalment, NMML. A year before this, when Nehru signed his agreement with Liaqat Ali Khan, a critic complained that he 'represents the beatific school which believes in self-flagellation in reconciliation [with] the enemy'. 'Shridharani from New Delhi,' the *Current*, 12 April 1950.

(84) *Dawn*, 19, 24, 25 and 28 January 1955.

(85) N. V. Rajkumar, *The Problem of French India* (New Delhi: All-India Congress Committee, 1951); Governor of Madras to President of India, 16 April 1954, in File 215, C. Rajagopalachari Papers, Fifth Instalment, NMML; *Dawn*, 27 January 1955.

(86) *Times of India*, 2 November 1955.

(87) As quoted in *Goa and the Indian Union* (Lisbon: Secretariado Nacional Da Informação, 1954).

(88) See *Portuguese India: A Survey of Conditions After 400 Years of Foreign Colonial Rule* (Bombay: Goa Congress Committee, 1939); Julião Menezes, *Goa's Freedom Struggle* (Bombay: privately published, 1947).

(89) R. M. Lala, 'Report on Daman,' the *Current*, 22 November 1950.

(90) Aloysius Soares, *Down the Corridors of Time: Recollections and Reflexions*, vol. 2: 1948-70 (Bombay: privately published, 1973), pp. 45ff.; the *Current*, 25 August 1954.

(91) Homer A. Jack, *Inside Goa* (New Delhi: Information Service of India, 1955); P. D. Gaitonde, *The Liberation of Goa: A Participant's View of History* (London: C. Hurst and Co., 1987).

(92) Y. D. Gundevia, *Outside the Archives* (Hyderabad: Sangam Books, 1984), pp. 18-19.

(93) Letter of 22 January 1953, in Nehru correspondence, Y. D. Gundevia Papers, NMML.

(94) C. Rajagopalachari to Edwina Mountbatten, 5 September 1950, File 189, C. Rajagopalachari Papers, Fifth Instalment, NMML.

(95) See Carlo Feltrinelli, *Secret Service* (London: Granta Books, 2002).

(96) Bok, *Alva Myrdal*, p. 243.

الفصل التاسع: إعادة رسم الخريطة

(1) CWMG, vol. 89, pp. 312–13.

(2) 'The Question of Language' (1937), in Nehru, *The Unity of India: Collected Writings, 1937–1940* (London: Lindsay Drummond, 1941), pp. 232–3.

(3) Quoted in Robert D. King, *Nehru and the Language Politics of India* (Delhi: Oxford University Press, 1997), p. 102.

(4) CWMG, vol. 90, p. 86.

(5) Ibid., p. 494.

(6) See letter of 8 June 1948 to Tushar Kanti Ghosh, in Subject File 82, C. Rajagopalachari Papers, Fifth Instalment, NMML.

(7) *Report of the Linguistic Provinces Commission* (New Delhi: Constituent Assembly of India, 1948), paras 146 and 147.

(8) King, *Nehru and Language Politics*, pp. 107, 108.

(9) See Baldev Raj Nayar, *Minority Politics in the Punjab* (Princeton: Princeton University Press, 1960), chapters 2 and 3.

(10) Satindra Singh, 'Master Tara Singh: A Born Rebel,' *Thought*, 9 December 1967.

(11) Nayar, *Minority Politics*, p. 143.

(12) Quoted ibid., p. 36.

(13) The best account of the history of the Andhra movement, on which the preceding paragraphs largely draw, is K. V. Narayana Rao's *The Emergence of Andhra Pradesh* (Bombay: Popular Prakashan, 1973).

(14) *The Current*, 2 January 1952. See also Selig Harrison, *India: The Most Dangerous Decades* (Princeton: Princeton University Press, 1960), pp. 234–5.

(15) *Congress Sandesh*, quoted in Narayana Rao, *Emergence of Andhra Pradesh*, p. 241.

(16) See *Times of India*, 24 February 1952.

(17) See 'Kowshika,' *The Boundaries of Andhra Province* (Pudukottai: Anbu Nilayam, 1947).

(18) Narayana Rao, *Emergence of Andhra Pradesh*, p. 243.

(19) *History of Andhra Movement*, vol. 2 (Hyderabad: Committee for History of Andhra Movement, 1985), p. 496.

(20) Gandhi to T. Prakasam, 4 January 1947, in *History of Andhra Movement*, pp. 496-7; also CWMG, vol. 86, p. 242.

(21) Interview with Professor Bêteille, New Delhi, December 2001.

(22) See Subject File 123, C. Rajagopalachari Papers, Fifth Instalment, NMML.

(23) Cf. P. R. Rao, *History of Modern Andhra* (New Delhi: Sterling Publishers, 1984), p. 130.

(24) Letter of 18 August 1953 to General Sir Roy Bucher, Subject File 124, C. Rajagopalachari Papers, Fifth Instalment, NMML.

(25) S. Gopal, *Jawaharlal Nehru: A Biography*, vol. 2: 1947-1956 (London: Cape, 1979), p. 259.

(26) *Memorandum Submitted to the States Reorganization Commission* (Bombay: Bombay Citizens Committee, 1954).

(27) The activities of the Committee, including its strategies for fund-raising and public relations, can be followed through the massive material contained in File 383, Purushottamdas Thakurdas Papers, NMML.

(28) M. S. Golwalkar, quoted in *Times of India*, 8 November 1951.

(29) *Times of India*, 24 May 1954.

(30) Gadgil and Deshmukh are both quoted in Robert W. Stein, *The Process of Opposition in India* (Chicago: University of Chicago Press, 1970), p. 46.

(31) Samyukta Maharashtra Parishad, 'Memorandum to the States Re-organization Committee,' May 1954, copy in the library of the Gokhale Institute of Politics and Economics, Puné. D. R. Gadgil was the chief draughtsman of this memorandum.

(32) See report of meeting of 20 June 1954 in File 383, Purushottamdas Thakurdas Papers, NMML.

(33) This section is based on *Report of the States Reorganization Commission* (Delhi: Manager of Publications, 1955).

(34) See *Lok Sabha Debates*, vol. X, 1955.

(35) The *Current*, 4 January 1956.

(36) The change of name was affected towards the end of 1955.

(37) Taya Zinkin, *Reporting India* (London: Chatto and Windus, 1962), p. 108.

(38) The *Current*, 25 January 1956. See also V. M. Bhave, 'Struggle for Maharashtra,' *New Age*, September 1956.

(39) Letter of 23 January 1956, Subject File 68, C. D. Deshmukh Papers, NMML.

(40) See papers in Subject File 67, C. D. Deshmukh Papers, NMML.

(41) See letters and papers in Subject File 4, N. V. Gadgil Papers, NMML.

(42) As reported in alarm to the Home Minister, G. B. Pant, by Sir Purushottamdas Thakurdas. See letter of 20 January 1956, in File 383, Purushottamdas Thakurdas Papers, NMML.

(43) The *Current*, 15 and 29 February 1956.

(44) Y. D. Phadke, *Politics and Language* (Bombay: Himalaya Publishing House, 1979), chapter 6.

(45) See Baburao Patel, *Burning Words: A Critical History of Nine Years of Nehru's Rule from 1947 to 1956* (Bombay: Sumati Publications, 1956), pp. 106–8.

(46) Ravi Kalia, *Bhubaneshwar: From a Temple Town to a Capital City* (Carbondale: Southern Illinois University Press, 1994).

(47) Janaki Nair, “Past Perfect”: Architecture and Public Life in Bangalore’. I am grateful to Dr Nair for showing me a copy of this ms prior to its publication in her history of Bangalore, *The Promise of the Metropolis: Bangalore’s Twentieth Century* (New Delhi: Oxford University Press, 2005).

(48) *Times of India*, 26 February 1952.

(49) ‘Andhra Answers Dulles,’ *Economic Weekly*, 5 March 1955.

الفصل العاشر: إخضاع الطبيعة

(1) W. Burns, ed., *Sons of the Soil: Studies of the Indian Cultivator*, 2nd edn (Delhi: Manager of Publications, 1944), introduction.

(2) Gyanendra Pandey, *The Ascendancy of the Congress in Uttar Pradesh, 1926–34: A Study in Imperfect Mobilization* (Delhi: Oxford University Press, 1978); Peter Reeves, *Landlords and Governments in Uttar Pradesh: A Study of their Relations until Zamindari Abolition* (New Delhi: Oxford University Press, 1991).

(3) Chitra Bhanu, ‘Food Situation Getting Worse in Malabar,’ *Swatantra*, 29 July 1947.

(4) See, for illuminating contemporary analyses, Z. A. Ahmad, *The Agrarian Problem in India: A General Survey* (Allahabad: All-India Congress Committee, 1936); S. Y. Krishnaswami, *Rural Problems in Madras* (Madras: Government of Madras, 1947). Valuable surveys of the economic history of colonial India include V. B. Singh, ed., *Economic History of India: 1857–1956* (Bombay: Allied Publishers, 1965); Dharma Kumar, ed., *The Cambridge Economic History of India*, vol. 2: c. 1757–c. 1970 (Cambridge: Cambridge University Press, 1983); and Tirthankar Ray, *The Indian Economy, 1857–1947* (New Delhi: Oxford University Press, 2006).

(5) See, *inter alia*, Dwijendra Tripathi, ed., *Business and Politics in India: A Historical Perspective* (Delhi: Manohar, 1991); Medha M. Kudaisya, *The Life and Times of G. D. Birla* (New Delhi: Oxford University Press, 2003).

(6) J. K. Galbraith, 'Rival Economic Theories in India,' *Foreign Affairs*, vol. 36, no. 4, 1958, p. 591.

(7) See Meghnad Saha, 'The Problem of Indian Rivers' (1938) and 'Technological Revolution in Industry—How the Russians Did It' (1943), both in Santimay Chatterjee, ed., *Collected Works of Meghnad Saha*, vol. 2 (Bombay: Orient Longman, 1986).

(8) Lajpat Rai, *The Evolution of Japan and Other Papers* (Calcutta: Modern Review, 1922).

(9) K. T. Shah, 'Principles of National Planning,' in Iqbal Singh and Raja Rao, eds, *Whither India?* (Baroda: Padmaja Publications, 1948). Shah was a Bombay economist who served as Secretary of the NPC. See also R. Chattopadhyay, 'The Idea of Planning in India, 1930–1951,' unpublished PhD dissertation, Australian National University, Canberra, 1985.

(10) See, for example, *National Planning Committee: Report of the Sub-Committee on Power and Fuel* (Bombay: Vora and Co., 1949).

(11) *Memorandum Outlining a Plan of Economic Development for India (Parts One and Two)* (Harmondsworth: Penguin Books, 1945), emphases added. The signatories to the Bombay Plan included G. D. Birla, Kasturbhai Lalbhai, Lala Shri Ram, J. R. D. Tata, and Purushottamdas Thakurdas.

(12) The intellectual climate of the time, as it pertained to economic policy, is captured in Tirthankar Ray, 'Economic History and Modern India: Redefining the Link,' *Journal of Economic Perspectives*, vol. 16, no. 3, 2002; Nariaki Nakatozo, 'The Transfer of Economic Power in India: Indian Big Business, the British Raj and Development Planning, 1930–1948,' in Mushirul Hasan and Nariaki Nakatozo, eds, *The Unfinished Agenda: Nation-Building in South Asia* (Delhi: Manohar, 2001); Pranab Bardhan,

“A Note on Nehru as Economic Planner,” in Milton Israel, ed., *Nehru and the Twentieth Century* (Toronto: University of Toronto Press, 1991).

(13) Speech in Lok Sabha on 15 December 1952, in *Planning and Development: Speeches of Jawaharlal Nehru (1952–56)* (New Delhi: Publications Division, n.d.), pp. 7–8. See also R. Ramadas, ‘Report on the Draft Five-Year Plan,’ *Swatantra*, 1 December 1951.

(14) See *Times of India*, 4 November 1954.

(15) Cf. A. H. Hanson, *The Process of Planning: A Study of India's Five-Year Plans, 1950–1964* (London: Oxford University Press, 1966), pp. 111–20.

(16) Sunil Khilnani, *The Idea of India* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 1997), p. 83. Mahalanobis was an intimate of Rabindranath Tagore it was said that he had a better knowledge of Tagore's poems and plays than did the poet himself.

(17) See, for details, Ashok Rudra, *Prasanta Chandra Mahalanobis: A Biography* (Delhi: Oxford University Press, 1996).

(18) This and the following two paragraphs draw upon Mahalanobis's letters to Pitambar Pant, June–July 1954, Pitambar Pant Papers, NMML. See also Khilnani, *Idea of India*, pp. 83f.

(19) Mahalanobis wrote that he was ‘in favour of seeking the help of both USA and USSR (and of the UK and other countries) in developing the industrial production of India’ (letter of 7 July 1954, in Pitambar Pant Papers, NMML). He was in this respect genuinely non-partisan. In the years to come his ISI played host to top economists from both sides of the Iron Curtain—to men such as Simon Kuznets, Oskar Lange, Charles Bettelheim, Jan Tinbergen and many, many others. For details see Rudra, *Prasanta Chandra Mahalanobis*, chapter 14.

(20) ‘Recommendations for the Formulation of the Second Five-Year Plan,’ and ‘The Approach of Operational Research to Planning in India,’

both written in 1955, both reprinted in P. K. Bose and M. Mukherjee, eds, *P. C. Mahalanobis: Papers on Planning* (Calcutta: Statistical Publishing Society, 1985). Along with these narrative papers, Mahalanobis also framed two mathematical models of economic growth. These are discussed in T. N. Srinivasan, 'Professor Mahalanobis and Economics,' printed as chapter 11 in Rudra, *Prasanta Chandra Mahalanobis*.

(21) Hanson, *Process of Planning*, pp. 128–30. See also K. N. Raj, 'Model-Making and the Second Plan,' *Economic Weekly*, 26 January 1956.

(22) Government of India, *The Second Five-Year Plan* (New Delhi: Planning Commission, 1956), p. 6.

(23) P. C. Mahalanobis, "Draft Plan Frame for the Second Five Year Plan," *Economic Weekly*, Special No., 18 June 1955.

(24) Hanson, *Process of Planning*, pp. 459–62.

(25) Haldane to Mahalanobis, 16 May 1955, quoted in S. Gopal, *Jawaharlal Nehru: A Biography*, vol. 2: 1947–1956 (London: Cape), pp. 305–6.

(26) Letter of 22 December 1952, in Jawaharlal Nehru, *Letters to Chief Ministers*, edited by G. Parthasarathi, 5 vols (New Delhi: Oxford University Press, 1985–9) hereafter cited as LCM, vol. 3, pp. 205–7.

(27) Letter of 22 December 1952, LCM, vol. 3, p. 205; letter of 14 February 1956, LCM, vol. 4, p. 346.

(28) Letter of 13 January 1955, LCM, vol. 4, p. 123.

(29) 'Triangular Contest for Steel Plant,' *Economic Weekly*, 19 December 1953; Taya Zinkin, *Challenges in India* (New York: Walker and Co., 1966), chapter 7.

(30) The friend was Joe Miller, the late and legendary librarian of the Yale School of Forestry and Environmental Studies.

(31) See Subject File 5, K. P. S. Menon Papers, NMML.

(32) Ved Mehta, *Portrait of India* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 1970), pp. 285–97.

(33) S. Bhoothalingam, 'Rourkela Steel Plant,' *Indian Review*, April 1956.

(34) For example Meghnad Saha, *My Experiences in Soviet Russia* (Calcutta: publisher unknown, 1945); K. L. Rao, *Cusecs and Candidates: Memoirs of an Engineer* (New Delhi: Metropolitan, 1978).

(35) Daniel Klingensmith, 'One Valley and a Thousand: America, India and the World in the Image of the Tennessee Valley Authority, 1945–1970,' unpublished PhD thesis, Department of History, University of Chicago, 1999, p. 228.

(36) A. N. Khosla to C. Rajagopalachari, 30 August 1953, in Subject File 124, C. Rajagopalachari Papers, Fifth Instalment, NMML.

(37) Henry C. Hart, *New India's Rivers* (Bombay: Orient Longman, 1956), pp. 97–100.

(38) 'India Marches on: Bhakra–Nangal Project,' *MysIndia*, 28 November 1954. Much smaller was the complementary Nangal project, a low concrete dam located eight miles downstream of the Bhakra.

(39) *Indian Journal of Power and River Valley Development*, Bhakra–Nangal special issue, 1956.

(40) This portrait of Slocum is based on J. D. Sahi, *Odd Man Out: Exploits of a Crazy Idealist* (New Delhi: Gitanjai Publishing House, 1991), pp. 55–69, 133; M. S. Randhawa, *A History of Agriculture in India*, vol. 4: 1947–1981 (New Delhi: Indian Council of Agricultural Research, 1986), pp. 92–3.

(41) Hart, *New India's Rivers*, p. 225; report in the *Current*, 14 July 1954.

(42) Obaid Siddiqi, *Science, Society, Government and Politics: Some Remarks on the Ideas of Jawaharlal Nehru*, Zaheer Memorial Lecture, Indian Science Congress, Cochin, February 1990.

(43) See Shiv Visvanathan, *Organizing for Science: The Making of an Industrial Research Laboratory* (New Delhi: Oxford University Press, 1985).

(44) On Bhabha see Robert S. Anderson, 'Building Scientific Institutions in India: Saha and Bhabha,' Occasional Paper, Centre for Developing-Area Studies, McGill University, 1975.

(45) George Greenstein, 'A Gentleman of the Old School: Homi Bhabha and the Development of Science in India,' *American Scholar*, vol. 61, no. 3, 1992, p. 417.

(46) *Hindustan Times*, 3 October 1952. The Community Development programmes were inspired by, and to a great extent modelled upon, the work of Albert Mayer in eastern Uttar Pradesh in the late 1940s. See Alice Thorner, 'Nehru, Albert Mayer, and Origins of Community Projects,' *Economic and Political Weekly*, 24 January 1981.

(47) S. C. Dube, *India's Changing Villages* (London: Routledge and Kegan Paul, 1958), pp. 157–63, 192–216 etc.

(48) T. S. Epstein, *Economic Development and Social Change in South India* (Manchester: Manchester University Press, 1962), esp. pp. 27–47.

(49) For details see B. H. Farmer, *Agricultural Colonization in India Since Independence* (London: Oxford University Press, 1974).

(50) See, *inter alia*, R. P. Masani, *The Five Gifts* (London: Collins, 1957); Hallam Tennyson, *Saint on the March: The Story of Vinoba* (London: Victor Gollancz, 1961); Geoffrey Ostergaard and Melville Currell, *The Gentle Anarchists: A Study of the Leaders of the Sarvodaya Movement for Non-violent Revolution in India* (Oxford: Clarendon Press, 1971). There is

a characteristically acid portrait of Bhave in V. S. Naipaul's *A Wounded Civilization* (Harmondsworth: Penguin, 1977).

(51) See Ronald J. Herring, *Land to the Tiller: the Political Economy of Agrarian Reform in South Asia* (New Haven: Yale University Press, 1983); 'Slow Pace of Land Reforms,' *Economic Weekly*, 30 May 1953; S. K. Dey, *Power to the People? A Chronicle of India 1947-67* (Bombay: Orient Longman, 1969), pp. 232f.

(52) The climate of economic policy in the postwar world is usefully sketched in Daniel Yergin and Joseph Stanislaw, *The Commanding Heights: The Battle for the World Economy* (New York: Simon and Schuster, 2002), chapters 2 and 3.

(53) Hanson, *Process of Planning*, p. 128.

(54) See 'A Note on Dissent on the Memorandum of the Panel of Economists' (1955), reprinted in Mahesh P. Bhatt and S. B. Mehta, *Planned Progress or Planned Chaos? Selected Prophetic Writings of Prof. B. R. Shenoy* (Madras: EastWest Books, 1996), pp. 3-24.

(55) 'A Memorandum to the Government of India, 1955,' in *Friedman on India* (New Delhi: Centre for Civil Society, 2000), pp. 27-43.

(56) Note of 10 October 1955, reprinted in V. N. Balasubramanyam, *Conversations with Indian Economists* (London: Macmillan, 2001), pp. 198-201.

(57) It is noteworthy that the essays of Shenoy, Krishnamurti and Friedman were printed for public distribution only in the 1990s – by which time, of course, the political and intellectual climate was far more congenial to their views.

(58) 'Not a People's Plan,' *Economic Weekly*, 18 June 1955.

(59) I have written elsewhere, and at greater length, about these 'Green Gandhians'; as in Ramachandra Guha, *Environmentalism: A Global History*

(New York: Addison-Wesley-Longman, 2000), pp. 23-4, 67-8, and 'Mahatma Gandhi and the Environmental Movement,' Parisar Annual Lecture, Puné, 1992.

(60) Reports in the *Current*, 11 June 1952 and 8 June 1955.

(61) For the consensus among economists see I. G. Patel, *Glimpses of Indian Economic Policy: An Insider's View* (New Delhi: Oxford University Press, 2002), esp. chapter 2.

(62) *Memorandum*, p. 92.

(63) 'A Correspondent,' 'On Revisiting the Damodar Valley,' *Economic Weekly*, 28 February 1953.

(64) Letter of 2 October 1952, LCM, vol. 3, pp. 114-15. Nehru was speaking here of the Tungabhadra dam, which he visited barely a month before coming to Bokaro.

الفصل الحادي عشر: القانون والدين

(1) André Malraux, *Antimemoirs*, trans. Terence Kilmartin (London: Hamish Hamilton, 1968), p. 145. The conversation took place sometime in 1958.

(2) CAD, vol. 8, pp. 543-6, 722-3 (emphasis added).

(3) *Ibid.*, pp. 551, 781.

(4) For an analysis of the Rau Committee see Chitra Sinha, 'Hindu Code Bill (1942-1956) and Feminist Consciousness in Bombay,' unpublished PhD thesis, Department of History, Mumbai University, 2003.

(5) See for example, Bina Agarwal, "'A Bill of Her Own?,' *New Indian Express*, 23 December 2004.

(6) Ambedkar's speeches on the bill are reproduced in Valerian Rodrigues, ed., *The Essential Writings of B. R. Ambedkar* (New Delhi: Oxford University Press, 2002), pp. 495-516.

(7) Dhananjay Keer, *Dr. Ambedkar: Life and Mission*, 3rd edn (1971; reprint, Bombay: Popular Prakashan, 1995), p. 417.

(8) The correspondence between Prasad and Nehru has been reproduced in SPC, vol. 6, pp. 399–404.

(9) SPC, vol. 9, pp. 109–11.

(10) This account of the doings of the All-India Anti-Hindu-Code Bill Committee is based on the reports and documents in Subject File 106, D. P. Mishra Papers, Third and Fourth Instalments, NMML.

(11) J. D. M. Derrett, *Hindu Law Past and Present* (Calcutta: A. Mukerjee and Co., 1957), pp. 69–70. For a sampling of the conservative legal opposition to the code, see K. S. Hajela, 'The Draft Hindu Code, its Exposition, Comment and Criticism,' *All-India Reporter (Journal)*, 1949, pp. 64–7. For a modernist view, see Lahar Singh Mehta, 'Some Implications of the Hindu Code Bill, 1948,' *All India Reporter (Journal)*, 1950, pp. 26–9.

(12) The debates on the Hindu code in the provisional Parliament are reproduced in Vasant Moon, ed., *Dr. Babasaheb Ambedkar: Writings and Speeches*, vol. 14 (Bombay: Government of Maharashtra, 1995).

(13) See Files 422, 423, 424 and 430, Delhi Police Records, Ninth Instalment, NMML.

(14) Rajendra Prasad to Nehru, 15 September 1951, copy in Subject File 189, C. Rajagopalachari Papers, Fifth Instalment, NMML.

(15) Nehru to Rajendra Prasad, 15 September 1951; secret note to Cabinet by Nehru, dated 25 September 1951, both in Subject File 46, C. Rajagopalachari Papers, Fourth Instalment, NMML.

(16) Derrett, *Hindu Law*, p. 71.

(17) The text of Ambedkar's resignation speech was reproduced in the *Hindustan Times*, 12 October 1951. Cf. also Vasant Moon, ed.,

Dr. Babasaheb Ambedkar: Writings and Speeches, vol. 15 (Mumbai: Government of Maharashtra, 1997), pp. 825–8.

(18) See File 127, Delhi Police Records, Sixth Instalment, NMML.

(19) See *Lok Sabha Debates*, 26 April 1955.

(20) The most significant of Nehru's parliamentary interventions on the subject are collected in *Jawaharlal Nehru's Speeches*, vol. 3: *March 1953–August 1957* (New Delhi: Publications Division, n.d.), pp. 438–54 (section entitled 'Changing Hindu Society').

(21) Nehru to K. N. Katju, 13 June 1954; to R. Venkataraman, 30 September 1954; SWJN2, vol. 26, pp. 173, 180.

(22) See, for example, the speeches of K. C. Sharma, B. D. Shastri and Nand Lal Sharma, *Lok Sabha Debates*, 29 April, 2 May and 13 December 1955, respectively; speech of H. C. Mathur, *Rajya Sabha Debates*, 11 December 1954.

(23) *Rajya Sabha Debates*, 9 December 1954.

(24) Interventions of Seeta Parmanand and M. P. N. Sinha, *Rajya Sabha Debates*, 8 and 6 December 1954. To placate the orthodox, the law minister changed the title of the bill from the 'Hindu Marriage and Divorce Bill' to the 'Hindu Marriage Bill' – this to put the accent 'not on the dissolution of marriage' but on the 'maintenance of marriage [which] is more important' (*Lok Sabha Debates*, 26 April 1955). The change, needless to say, was purely cosmetic.

(25) *Lok Sabha Debates*, 29 April 1955. Others opposed the clause out of not logic, but envy. As S. Mahanty sourly noted, 'it makes a discrimination in favour of the Muslims who may marry four wives under the Shariat law and not incur any of the offences under this Act' (*Rajya Sabha Debates*, 6 December 1954).

(26) *Lok Sabha Debates*, 2 May 1955.

(27) *Lok Sabha Debates*, 26 and 29 April 1955.

- (28) Intervention by Shri Khandekar, *Lok Sabha Debates*, 29 April 1955.
- (29) Ibid., *Rajya Sabha Debates*, 8 December 1954.
- (30) Intervention by M. Muhammad Ismail, *Rajya Sabha Debates*, 11 December 1954.
- (31) *Lok Sabha Debates*, 29 April 1955.
- (32) Intervention by Nand Lal Sharma, *Lok Sabha Debates*, 13 December 1955.
- (33) *Lok Sabha Debates*, 13 December 1955.
- (34) Intervention by S. S. More, *Lok Sabha Debates*, 2 May 1955.
- (35) Marc Galanter, *Law and Society in Modern India*, ed. by Rajeev Dhavan (Delhi: Oxford University Press, 1997), p. 29; J. D. M. Derrett, *Religion, Law and the State in India* (London: Faber and Faber, 1968), p. 326.
- (36) Cf. *Rajya Sabha Debates*, 11 December 1954, where Dr P. Subbarayan gave his 'special meed of tribute to Dr. Ambedkar who is not here but who laboured hard to push through the Hindu Code before the last Parliament but circumstances did not permit of this measure going through'.
- (37) *Lok Sabha Debates*, 6 December 1956.
- (38) For a fine discussion of these questions see Lotika Sarkar, 'Jawaharlal Nehru and the Hindu Code Bill,' in B. R. Nanda, ed., *Indian Women: From Purdah to Modernity* (New Delhi: Nehru Memorial Museum and Library, 1976).
- (39) Quoted in D. E. Smith, *India as a Secular State* (Princeton: Princeton University Press, 1963), p. 290.
- (40) See *Parliamentary Debates*, 17 September 1951, excerpted in Eminent Parliamentarians Series, Monograph Series, *Dr Syama Prasad Mookerjee* (New Delhi: Lok Sabha Secretariat, 1990), pp. 82f.
- (41) On the workings of the new laws in the several decades they have been in operation, see J. D. M. Derrett, *A Critique of Modern Hindu Law* (Bombay: N. M. Tripathi, 1970); Satyajeet A. Desai, *Mulla's Principles*

of *Hindu Law*, 18th edn (New Delhi: Butterworths India, 2001). The caveat 'somewhat' is indeference to feminist arguments that while the new bills removed many of the disadvantages suffered by Hindu women, they did not bestow 'radical equality' on them. See Archana Parashar, *Women and Family Law Reform in India* (New Delhi: Sage, 1992), pp. 79–134.

الفصل الثاني عشر: تأمين وضع كشمير

(1) Sisir Kumar Gupta, *Kashmir: A Study in India-Pakistan Relations* (Bombay: Asia Publishing House, 1966), p. 365.

(2) See Michael Brecher, *The Struggle for Kashmir* (New York: Oxford University Press, 1953), p. 111.

(3) Lionel Fielden, 'India Revisited: Indo-Pak Problems,' *Indian Review*, May 1950.

(4) Note by Nehru on Kashmir, dated 9 January 1951, in Subject File 62, C. Rajagopalachari Papers, Fourth Instalment, NMML.

(5) See Jawaharlal Nehru Correspondence, Vijayalakshmi Pandit Papers, NMML.

(6) Cable to State Department by Henderson, quoted in Ajit Bhat-tacharjea, *Kashmir: The Wounded Valley* (New Delhi: UBS, 1994), pp. 196–7.

(7) See Abdullah to Gopalaswami Ayyangar, 16 January 1951, and note on file by latter, both in Subject File 62, C. Rajagopalachari Papers, Fourth Instalment, NMML.

(8) See 'Leaderlessness of Jammu,' article of March 1950, reprinted in Balraj Puri, *Jammu—A Clue to the Kashmir Tangle* (Delhi: privately published, 1966), pp. 20–3.

(9) Baburao Patel, *Burning Words: A Critical History of Nine Years of Nehru's Rule from 1947 to 1956* (Bombay: Sumati Publications, 1956), pp. 147–8.

(10) The Sheikh's speech is printed *in extenso* in Gupta, *Kashmir*, pp. 367–70.

(11) Prem Nath Bazaz, *The History of Struggle for Freedom in Kashmir, Cultural and Political: From the Earliest Times to the Present Day* (New Delhi: Kashmir Publishing Co., 1954), pp. 569–71.

(12) Ian Stephens, *Horned Moon: An Account of a Journey through Pakistan, Kashmir, and Afghanistan* (London: Chatto and Windus, 1953), pp. 212–13. From Stephens' book we learn that he was in the Valley in April 1952 – exact dates are not given, so we cannot say whether he talked to the Sheikh before or after his notorious Ranbirsinghpura speech. That speech had also hinted that perhaps Kashmir's place in India was 'unnatural'. This might have been a mere coincidence in thinking. On the other hand, if Abdullah met Stephens *before* Ranbirsinghpura, his speech might very well have been influenced by one who cynically saw 'an anti-Muslim substructure' in 'Pandit Nehru's new secular Republic' (*Horned Moon*, p. 267).

(13) Gupta, *Kashmir*, pp. 371–2.

(14) Speeches of 11 and 19 August 1952, copies in Subject File 4, Y. D. Gundevia Papers, NMML.

(15) See Daniel Thorner, 'The Kashmir Land Reforms: Some Personal Impressions,' *Economic Weekly*, 12 September 1953.

(16) Cf. Richard L. Park, 'India Argues with Kashmir,' *Far Eastern Survey*, 2 July 1952.

(17) Eminent Parliamentarians Series, Monograph Series, *Dr Syama Prasad Mookerjee* (New Delhi: Lok Sabha Secretariat, 1990), pp. 18–19, 109–23.

(18) Balraj Madhok, *Portrait of a Martyr: Biography of Dr Shyama Prasad Mookerjee* (Bombay: Jaico Publishing House, 1969), pp. 159–61.

(19) Karan Singh, *Autobiography* (New Delhi: Oxford University Press, 1989), pp. 149–50.

(20) The *Current*, 10 and 24 December 1952.

(21) The letters exchanged between Mookerjee on the one side and Nehru and Abdullah on the other were later published by the Jana Sangh in *Integrate Kashmir: Mookerjee-Nehru and Abdullah Correspondence* (Lucknow: Bharat Press, 1953).

(22) See Files 12, 127 and 164, Delhi Police Records, Eighth Instalment, NMML.

(23) The *Current* (Bombay), 26 August 1953.

(24) Quoted in S. Gopal, *Jawaharlal Nehru: A Biography*, vol. 2: 1947-1956 (London: Cape, 1979), p. 131, n. 65.

(25) For a contemporary interpretation along these lines, see Sadiq Ali and Madhu Limaye, *Report on Kashmir* (New Delhi: Praja Socialist Party, 1953). This reports that the Sheikh 'was often heard to remark in his private talks that if Jammu wanted to go out of Kashmir it was welcome to do so; in fact it would be good riddance. Its merger in India would serve just the purpose he had in view, namely an Independent Kashmir' (p. 5).

(26) Madhok, *Portrait of a Martyr*, pp. 147-65.

(27) See correspondence between Mookerjee and Rajagopalachari in Subject File 124, C. Rajagopalachari Papers, Fifth Instalment, NMML.

(28) Madhok, *Portrait of a Martyr*, pp. 240-2.

(29) Letter of 2 July to Rajagopalachari, Subject File 123, Rajagopalachari Papers, Fifth Instalment, NMML.

(30) The *Current*, 1 July 1953.

(31) See File 164, Delhi Police Records, Eighth Instalment, NMML.

(32) See reports and correspondence, File 166, Delhi Police Records, Ninth Instalment, NMML.

(33) Gopal, *Nehru*, vol. 2, pp. 130-1, which also excerpts Nehru's letters to Abdullah.

(34) Nehru to Rajagopalachari, 31 July 1953, Subject File 123, C. Rajagopalachari Papers, Fifth Instalment, NMML.

(35) See B. N. Mullik, *My Years with Nehru: Kashmir* (Bombay: Allied Publishers, 1971), chapter 3.

(36) The *Current*, 26 August 1953. Three years later a copy of the Id speech that Abdullah was to have made surfaced. This did not call directly for independence, but reopened the question of accession to India and also, for the first time, asked that Pakistan be made a party to the dispute. See Mridula Sarabhai, ed., *Sheikh-Sadiq Correspondence* (August to October 1956) (New Delhi: privately published, 1956), appendix I: 'Id Speech'.

(37) Karan Singh, *Autobiography*, pp. 156–64.

(38) See reports in File 73, Delhi Police Records, Sixth Instalment, NMML.

(39) Gopal, *Nehru*, vol. 2, pp. 132–3; Mullik, *My Years with Nehru: Kashmir*, pp. 42–7.

(40) P. N. Kaula and K. L. Dhar, *Kashmir Speaks* (Delhi: S. Chand and Co., 1950), pp. 189–90. An American journalist wrote of the Bakshi that he was a 'realist [who] can run a party machine and keep its joints oiled,' adding that he seemed to be 'constituted chiefly of iron or steel' (Vincent Sheean, *Nehru: The Years of Power* (London: Victor Gollancz, 1960), pp. 109–10). This likewise brings Patel to mind; not least because he was known as the 'Iron Man of India'.

(41) *The Hindu*, 25 August and 14 and 29 September 1953.

(42) The *Current*, 31 March, 25 August and 6 October 1954 and 12 October 1955.

(43) The *Current*, 14 November 1955. Cf. also Sheikh Abdullah, *Flames of the Chinar: An Autobiography*, abridged and trans. Khushwant Singh (New Delhi: Penguin India, 1993), chapter 18.

(44) See File 73, Delhi Police Records, Sixth Instalment, NMML.

(45) General Roy Bucher to Rajagopalachari, 14 August 1953, in Subject File 124, Fifth Instalment, C. Rajagopalachari Papers, NMML.

(46) Bhattacharjea, *Kashmir*, p. 205.

(47) See Spratt's unsigned column 'The World This Week,' *MysIndia*, 13 July, 3 and 17 August, and 9 November 1952 respectively.

الفصل الثالث عشر: مشاكل قبليّة

(1) This account of the early years of the Naga National Council is based on Mildred Archer, 'Journal of a Stay in the Naga Hills, 9 July to 4 December 1947,' Mss Eur F236/362, OIOC. Archer, the wife of the last deputy commissioner in the Naga Hills, W. G. Archer, had interviewed a wide cross-section of the NNC membership and subscribed to the NNC journal. In later years she became an authority on British art in India.

(2) Charles Chasie, *The Naga Imbroglia* (Kohima: Standard Printers and Publishers, 1999), pp. 33–6.

(3) The Crown colony scheme is discussed in a forthcoming book by Professor David Syiemlieh of the North-eastern Hill University, Shillong.

(4) A. R. H. Macdonald to P. F. Adams (secretary to the governor of Assam), 23 March 1947, copy in Mss Eur F236/76, OIOC. The 'Lushai hills' are now more familiarly known as the Mizo hills.

(5) See A. Z. Phizo, *The Fate of the Naga People: An Appeal to the World* (London: privately published, July 1960).

(6) CWMG, vol. 88, pp. 373–4. The context makes it clear that Gandhi was against the Nagas using guns and tanks though, of course, he would have opposed the Indian army's use of them too.

(7) Cf. J. H. Hutton, *The Angami Nagas* (London: Macmillan, 1921), p. 11 and *passim*.

(8) See entry for 30 August 1947 in Archer, 'Journal'. The invocation of God, and the recourse to American heroes, were a consequence of the

deep influence on the Nagas of the Baptist missionaries who had converted them.

(9) Entries for 27 September and 23 August 1947, in Archer, 'Journal'.

(10) CAD, vol. 4, pp. 947-8.

(11) Useful studies of the tribal predicament include G. S. Ghurye, *The Scheduled Tribes* (Bombay: Popular Prakashan, 1959; first published under a different title in 1943); C. von Fürer Haimendorf, *Tribes of India: The Struggle for Survival* (Berkeley: University of California Press, 1982); Verrier Elwin, *The Tribal World of Verrier Elwin: An Autobiography* (Bombay: Oxford University Press, 1964); and K. S. Singh, *Tribal Society in India* (New Delhi: Manohar, 1985). See also André Bêteille, 'The Concept of Tribe with Special Reference to India,' in his *Society and Politics in India: Essays in a Comparative Perspective* (London: Athlone Press, 1991).

(12) See Agapit Tirkey, *Jharkhand Movement: A Study of its Dynamics* (New Delhi: Other Media Communications, 2002), chapter 2.

(13) Memorandum dated 1 May 1947, in Subject File 37, C. Rajagopalachari Papers, Fifth Instalment, NMML.

(14) Jaipal's speech is reproduced on pp. 2-14 of Ram Dayal Munda and S. Bosu Mullick, eds, *The Jharkhand Movement: Indigenous Peoples' Struggle for Autonomy in India* (Copenhagen: IWGIA, 2003).

(15) This paragraph is based on an anonymous three-part report on the Naga situation in the *Current*, 4, 11 and 18 July 1956, and on Nirmal Nibedon, *Nagaland: The Night of the Guerillas* (New Delhi: Lancer, 1983), pp. 24-5.

(16) Letter to Jairamdas Daulatram, governor of Assam, 11 December 1950, in Subject File 188, C. Rajagopalachari Papers, Fifth Instalment, NMML.

(17) A. Lanunungsang Ao, *From Phizo to Muivah: The Naga National Question in North east India* (New Delhi: Mittal Publications, 2002), pp. 48–9.

(18) 'No Independence for Nagas: Plain Speaking by Mr Nehru,' *Times of India*, 1 January 1952.

(19) 'Demand for Naga State: Delegation Meets Nehru,' *Times of India*, 12 February 1952.

(20) Report by Krishnalal Shridharani in the *Current*, 19 March 1952.

(21) 'The Tribal Folk,' in *Jawaharlal Nehru's Speeches*, vol. 2 (New Delhi: Publications Division, 1954), pp. 576f.

(22) Nehru to Rajagopalachari, 26 October 1952, in Subject File 107, C. Rajagopalachari Papers, Fifth Instalment, NMML.

(23) The report on the NEFA tour is reprinted in LCM, vol. 4, pp. 147–65.

(24) NNC letter of 24 October 1952, quoted in the *Current*, 15 April 1953.

(25) Ramachandra Guha, *Savaging the Civilized: Verrier Elwin, His Tribals, and India* (Chicago: University of Chicago Press, 1999), p. 285.

(26) Entry for 10 July 1947 in Archer, 'Journal'.

(27) Arthur Swinson, quoted in Nibedon, *Nagaland*, p. 26.

(28) Asoso Yonuo, *The Rising Nagas: A Historical and Political Study* (Delhi: Vivek Publishing House, 1974), pp. 210–13.

(29) This account of the Phizo–Sakhrie rift is based on Nibedon, *Nagaland*, pp. 57–68.

(30) *Ibid.*, pp. 80–2.

(31) Lt. Gen. S. P. P. Thorat, *From Reveille to Retreat* (New Delhi: Allied Publishers, 1986), chapter 15, 'The Nagas'. As the commanding officer of the Eastern Command, General Thorat was in charge of operations against the rebels.

(32) See clippings in Mss Eur F158/239, OIOC.

(33) Dr S. R. S. Laing to Charles Pawsey, letters of ? June 1956 and 13 August 1956, in Box I, Pawsey Papers, CSAS.

(34) *Lok Sabha Debates*, 23 August 1956.

(35) *India News*, 8 December 1956; *Manchester Guardian*, 18 December 1956; both in Mss Eur F158/239, OIOC.

(36) Ignés Kujur, 'Jharkhand Betrayed,' in Munda and Bosu Mullick, *The Jharkhand Movement*, pp. 16ff.

(37) *Lok Sabha Debates*, 22 November 1954; the *Current*, 16 February 1955.

(38) Letter of 9 March 1955, in T. T. Krishnamachari Papers, NMML.

(39) Nehru to Bishnuram Medhi, 13 May 1956, reproduced as appendix VII in Udayon Misra, *The Periphery Strikes Back: Challenges to the Nation-State in Assam and Nagaland* (Shimla: Indian Institute of Advanced Study, 200), pp. 203–4. 14.

الفصل الرابع عشر: التَّحْدِيّ الجنوبي

(1) *Report on the Second General Elections in India, 1957* (New Delhi: Election Commission, 1958).

(2) Feroze Gandhi was also from the Nehrus' home town, Allahabad. A Parsi by faith, he at first spelt his surname 'Ghandy'. However, after he joined the national movement as a young man, he changed the spelling to bring it in line with that of Mahatma Gandhi. That amended surname proved to be of incalculable significance to his wife; for most foreigners, and not a few Indians, assumed that she was in some way related to the Mahatma.

(3) Cf. Katherine Frank, *Indira: A Life of Indira Nehru Gandhi* (London: HarperCollins, 2001), pp. 240–1.

(4) Indira Gandhi to Brijkrishna Chandiwalla, 11 November 1957, Chandiwalla Papers, NMML.

(5) Nehru to Vijayalakshmi Pandit, 12 March 1957, quoted in Nayan-tara Sahgal, *Indira Gandhi: Her Road to Power* (New York: Frederick Ungar, 1982), pp. 1-2.

(6) The data in this and the subsequent paragraphs are chiefly derived from the excellent statistical supplement on Indian elections printed as an appendix to the *Journal of the Indian School of Political Economy*, vol. 15, nos 1 and 2, 2003.

(7) For the rise of the DMK in the 1950s, see Marguerite Ross Barnett, *The Politics of Cultural Nationalism in South India* (Princeton: Princeton University Press, 1976).

(8) The social history of modern Kerala has been treated with authority and insight in several books by Robin Jeffrey. See specially his *The Decline of Nair Dominance* (1975; 2nd edn New Delhi: Manohar, 2003) and *Politics, Women and Wellbeing: How Kerala Became a 'Model'* (New Delhi: Oxford University Press, 1992).

(9) See Dilip M. Menon, *Caste, Nationalism and Communism in South India: Malabar, 1900-1948* (Cambridge: Cambridge University Press, 1994).

(10) Nikita Khrushchev, quoted in *Communist Double Talk at Palghat* (Bombay: Democratic Research Service, 1956), p. 112.

(11) 'Communist Manifesto for Stable Government, Prosperous Kerala,' quoted in Victor M. Fic, *Kerala: Yenana of India* (Bombay: Nachiketa Publications, 1970), pp. 68-9.

(12) Sadly, like Abdullah, Phizo et al. EMS has yet to find a serious biographer.

(13) E. M. S. Namboodiripad, *Twenty-Eight Months in Kerala* (New Delhi: People's Publishing House, 1959), esp. pp. 5-6, 22-3.

(14) P. N. Sampath, 'Red Government in Kerala,' *Indian Review*, July 1957.

(15) The *Current*, 8 May 1957. Krishna Iyer was actually an independent member of the Kerala legislature, a fellow-traveller rather than a card-holding communist. He was later a judge of the Supreme Court.

(16) Ronald J. Herring, *Land to the Tiller: The Political Economy of Agrarian Reform in South Asia* (New Haven: Yale University Press, 1983), p. 163.

(17) This paragraph draws upon material in *ibid.*, chapter 6, and T. J. Nossiter, *Communism in Kerala: A Study in Political Adaptation* (Delhi: Oxford University Press, 1982), pp. 149–57.

(18) The *Current*, 24 April 1957.

(19) 'Letter from Kerala: Bloodsuckers still Thrive,' *Economic Weekly*, 19 April 1958.

(20) *Ibid.*

(21) *Kerala Mail*, quoted in the *Current*, 28 August 1957.

(22) George Mikes, *East is East* (London: André Deutsch, 1958), p. 153.

(23) For a useful summary see S. C. Joseph, *Kerala: The 'Communist' State* (Madras: The Madras Premier Company, 1959), chapter 8.

(24) See 'Who Supported the Communists in Kerala? An Analysis of the 1957 Election Results,' *Economic Weekly*, 1 August 1959.

(25) See 'Kerala Letter: Co-existence in Peril,' *Economic Weekly*, special issue, July 1959. It is not clear whether these excerpts were originally in English or are translated here from the Malayalam.

(26) Rajni Kothari, 'Kerala: A Post-mortem,' *Economic Weekly*, 28 November 1959.

(27) 'Kerala Letter: Congress Misalliance with the Congress Church,' *Economic Weekly*, annual issue, January 1958.

(28) Nossiter, *Communism in Kerala*, p. 145.

(29) 'Red Rule in Kerala,' statements by E. M. S. Namboodiripad and Panampilli Govinda Menon, *Illustrated Weekly of India*, 25 January 1959.

(30) Kamla Chopra, 'Indira Gandhi: A Profile,' *Illustrated Weekly of India*, 22 February 1959.

(31) S. Gopal, *Jawaharlal Nehru: A Biography*, vol. 3: 1956–1964 (London: Cape, 1984), p. 66.

(32) Profiles of Mannath in the *Illustrated Weekly of India*, 28 June 1959 and in the *Current*, 16 September 1959; Anon., *The Agitation in Kerala* (Trivandrum: Department of Public Relations, 1959), pp. 9–12.

(33) W. H. Morris-Jones, 'India's Political Idioms,' in C. H. Philips, ed., *Politics and Society in India* (London: George Allen and Unwin, 1963).

(34) A good description of the protests is contained in George Woodcock's *Kerala: A Portrait of the Malabar Coast* (London: Faber and Faber, 1967), pp. 270ff.

(35) See the letters from Nehru to the prominent Kerala Congress politician R. Sankar, quoted in Robin Jeffrey, 'Jawaharlal Nehru and the Smoking Gun: Who Pulled the Trigger on Kerala's Communist Government in 1959?,' *Journal of Commonwealth and Comparative Politics*, vol. 29, no. 1, 1991.

(36) See Gopal, *Nehru*, vol. 3, p. 68.

(37) Quoted in 'Mrs Indira Gandhi's Election,' undated, unsigned type-script in Pupul Jayakar Papers, held by Mrs Radhika Herzberger (emphasis added.) Cf. also *The Statesman*, 27 July 1959.

(38) Kannikara Padmanabha Pillai, *The Red Interlude in Kerala* (Trivandrum: Kerala Pradesh Congress Committee, 1959), pp. 183ff.

(39) Woodcock, *Kerala*, p. 272.

(40) Nehru to Namboodiripad, 30 July 1959, quoted in Gopal, *Nehru*, vol. 3, pp. 71–2.

(41) See K. P. Bhagat, *The Kerala Mid-Term Election of 1960* (Bombay: Popular Book Depot, 1962).

(42) Gopal, *Nehru*, vol. 3, p. 73.

(43) See correspondence and papers in Subject File 34, C. Rajagopalachari Papers, Fifth Instalment, NMML.

(44) The article is reproduced in C. Rajagopalachari, *Satyam Eva Jayate* (The Truth Alone Shall Triumph) (Madras: Bharathan Publications, 1961), vol. 1, pp. 149–53. Cf. also ‘Rajaji on Need for Strong Opposition,’ *Swarajya*, 9 March 1957.

(45) C. Rajagopalachari, ‘Some Thoughts on the Budget,’ the *Current*, 17 August 1957.

(46) See ‘Statement of Principles of the Swatantra Party,’ reproduced in *Economic Weekly*, special issue, July 1959, p. 894.

(47) C. Rajagopalachari, ‘The Case for the Swatantra Party,’ *Illustrated Weekly of India*, 16 August 1959.

(48) See H. L. Erdman, *The Swatantra Party and Indian Conservatism* (Cambridge: Cambridge University Press, 1967).

(49) Gopal, *Nehru*, vol. 3, p. 120.

(50) See Tarun Kumar Mukhopadhyaya, *Feroze Gandhi: A Crusader in Parliament* (New Delhi: Allied Publishers, 1992), pp. 109–23.

(51) A useful summary of the main aspects of the controversy is contained in M. C. Chagla, *Roses in December: An Autobiography* (1973; revised edn Bombay: Bharatiya Vidya Bhavan, 1994), pp. 203–11. Justice Chagla headed one of the commissions; Justice Vivian Bose the other. But cf. also A. D. Gorwala, *The Lies of T. T. K.* (Bombay: R. V. Pandit, 1959). Feroze Gandhi died in 1960, not long after his speeches about the Mundhra scandal in Parliament.

(52) Quoted in Motilal C. Setalvad, *My Life: Law and other Things* (Bombay: N. M. Tripathi, 1970), p. 282.

الفصل الخامس عشر: تجربة الهزيمة

(1) George N. Patterson, *Tragic Destiny* (London: Faber and Faber, 1959), p. 187.

(2) 'Record of Prime Minister's Talk with Dalai Lama' (24 April 1959), in File 9, Subimal Dutt Papers, NMML.

(3) See Ramesh Sanghvi, *India's Northern Frontier and China* (Bombay: Contemporary Publishers, 1962), pp. 1-2.

(4) *Notes, Memoranda and Letters Exchanged and Signed between the Governments of India and China, 1954-1959* (New Delhi: Ministry of External Affairs, 1959), pp. 46, 26-7. This was the first of nine similarly titled White Papers issued by the government of India between 1959 and 1962, subsequently referred to here as WP I, WP II etc. Unless otherwise stated, the rest of this section is based on the notes and correspondence in this first White Paper.

(5) Stuart Schram, *Mao Tse-tung* (Harmondsworth: Penguin, 1967), p. 282.

(6) George N. Patterson, *Peking versus Delhi* (London: Faber and Faber, 1963), pp. 162-3.

(7) For JP's views see *The Tragedy of Tibet: Speeches and Statements of Jayaprakash Narayan* (New Delhi: Afro-Asian Committee on Tibet, 1959); for the Jana Sangh position, see 'India's Stake in Tibet's Freedom,' *Organiser*, 27 April 1959, reprinted in Pandit Deendayal Upadhyaya, *Political Diary* (Bombay: Jaico Publishing House, 1968), pp. 97-101.

(8) See Subject File 16, Thimayya Papers, NMML.

(9) He was the first, and remains the last, Indian military man to be the subject of a biography by a Western author: Humphrey Evans, *Thimayya of India* (New York: Harcourt, Brace and Co., 1960).

(10) Arthur Lall, *The Emergence of Modern India* (New York: Columbia University Press, 1981), p. 119.

(11) Wells Hagen, *After Nehru, Who?* (London: Rupert Hart-Davis, 1963), chapter 9. Kaul's alleged closeness to Nehru is also extensively advertised in his memoirs, where he claims that he was a sort of confidant and sounding-board for the prime minister. See Lt. Gen. B. M. Kaul, *The Untold Story* (Bombay: Allied Publishers, 1967), pp. ix-x, 81-2, 86fn, 87, 97, 114, 118 etc.

(12) Maj. Gen. D. K. Palit, *War in High Himalaya* (New Delhi: Lancer International, 1991), p. 76.

(13) See Thimayya to Nehru, letters of 31 August and 3 September 1959, Thimayya Papers, NMML.

(14) Press Clippings File 16, Thimayya Papers, NMML. This file has a cover note, almost certainly in the general's own hand, summarizing its contents thus: 'If a poll was to be taken outside Parliament, opinion both inside and outside would have found favour with Thimayya'.

(15) Letters of Ashutosh Lahiri and Sheodatt, Subject File 15, Thimayya Papers, NMML.

(16) H. V. Kamath, 'The Sino-Indian Border Dispute,' *Illustrated Weekly of India*, 18 October 1959.

(17) *The Current*, 14 and 28 October 1959.

(18) Shiva Rao to Nehru, 3 December 1959, B. Shiva Rao Papers, NMML.

(19) Chou to Nehru, 8 September 1959, and Nehru to Chou, 26 September 1959, in WP II, pp. 27-46.

(20) The 'forward policy' is described in the memoirs of one of its chief architects, B. N. Mullik. See his *My Years with Nehru: The Chinese Betrayal* (Bombay: Allied Publishers, 1971), esp. chapters 14 and 19. Mullick was the chief of the Intelligence Bureau, and privy to most crucial decisions taken with regard to the border dispute.

(21) Latifi to Nehru, 27 November 1959, copy in Subject File 423, P. N. Haksar Papers, Third Instalment, NMML (emphasis in original).

(22) Quoted in Neville Maxwell, *India's China War* (Harmondsworth: Penguin, 1972), p. 152.

(23) *The Hindu*, quoted in Dorothy Woodman, *Himalayan Frontiers: A Political Review of British, Chinese, Indian and Russian Rivalries* (London: Barrie and Rockcliff, 1969), p. 245.

(24) Steven A. Hoffman, *India and the China Crisis* (Delhi: Oxford University Press, 1990), pp. 67, 73, 82–3 etc. The origins and trajectory of the India–China dispute are, as one can imagine, the subject of a huge and very motivated literature. On the one side are the various self-serving memoirs by Indian generals and officials, which seek to blame China for 'betraying' India's trust. These are collectively answered by Neville Maxwell's *India's China War*, a well-documented book but one that sees everything, big and small, from the Chinese point of view. Hoffman's is an admirably detached and comprehensive account of the dispute, perhaps the best there is.

(25) Chou to Nehru, letters of 7 November and 17 December 1959; Nehru to Chou, letters of 16 November and 21 December 1959, in WP III, pp. 45–59.

(26) Owen Lattimore, 'India–Tibet–China: Starting Principle for Frontier Demarcation,' *Economic Weekly*, annual issue, January 1960. Steven Hoffman explains that Chou's 'barter' offer could not be acceptable to India because 'it was being asked to accept the clandestine and forceful seizure of parts of its territory [in the west], in return for a worthless assurance that another part of the frontier [in the east] would not be menaced' (*India and the China Crisis*, pp. 86–7).

(27) 'Pragmatist,' 'The Political Economy of Defence,' *Economic Weekly*, annual issue, January 1960.

(28) Presidential address of Pitambar Das, reproduced in Girja Kumar and V. K. Arora, eds, *Documents on Indian Affairs, 1960* (Bombay: Asia Publishing House, 1965), pp. 22f.

(29) See Gyanvati Darbar, *Portrait of a President: Letters of Dr Rajendra Prasad*, vol. 2 (New Delhi: Vikas Publishing House, 1976), pp. 85–6.

(30) Unless otherwise stated, this and the following paragraphs are based on reports and comments in the *Indian Express*, various issues of 10 March to 27 April 1960.

(31) Kumar and Arora, *Documents*, pp. 493–4. The signatories to this letter included J. B. Kripalani, M. R. Masani, A. B. Vajpayee, and N. G. Goray.

(32) The *Current*, 27 April 1960.

(33) 'Record of Talks between Prime Minister of India and Prime Minister of China, 20th to 25th April 1960,' in Subject File 24, P. N. Haksar Papers, First and Second Instalments, NMML. The transcripts of the talks run to over a hundred foolscap pages.

(34) Copies of the transcripts of Chou En-lai's talks with Desai, Pant, Radhakrishnan and other leaders are in Subject File 26, P. N. Haksar Papers, First and Second Instalments, NMML. Desai was right in spirit if not in substance, for it was Karl Marx who sought asylum in the UK, whereas Lenin lived in exile in that other bourgeois nation, Switzerland.

(35) This paragraph is based on Margaret W. Fisher, Leo E. Rose and Robert A. Huttenback, *Himalayan Battleground: Sino-Indian Rivalry in Ladakh* (London: Pall Mall Press, 1963), esp. chapter 11.

(36) The transcripts of the talks are reproduced in Appendix XI of Parshotam Mehra, *Negotiating with the Chinese, 1846–1987* (New Delhi: Reliance Publishing House, 1989).

(37) Interview in *Look* magazine, 18 October 1960, reproduced in Edgar Snow, *The Other Side of the River: Red China Today* (New York: Random House, 1963), pp. 762–3.

(38) Baldev Raj Nayar, *Minority Politics in the Punjab* (Princeton: Princeton University Press, 1969), esp. pp. 248–60; the *Current*, 16 August and

23 August 1961; correspondence between Nehru, Rajaji and Tara Singh in Subject File 82, C. Rajagopalachari Papers, Fourth Instalment, NMML.

(39) Nehru to Jayaprakash Narayan, 10 October 1961, Brahmanand Papers, NMML.

(40) See E. N. Mangat Rai, *Commitment My Style* (Delhi: Vikas Publishing House, 1973), chapter 10. Mangat Rai was Kairon's chief secretary for five of his eight years in power.

(41) The *Current*, 9 December 1959, 6 January 1960 and 14 September 1963.

(42) A. G. Noorani, *Ministers' Misconduct* (Delhi: Vikas Publishing House, 1973), p. 42.

(43) Nirmal Nibedon, *Nagaland: The Night of the Guerillas* (New Delhi: Lancer, 1983), pp. 88–90.

(44) A. Z. Phizo, *The Fate of the Naga People: An Appeal to the World* (London: privately published, July 1960).

(45) See, for example, the clippings in the W. G. Archer Papers, Mss Eur F236, OIOC.

(46) Anon., *The Naga Problem* (New Delhi: Ministry of External Affairs, 1960). As many as 2,000 copies of this pamphlet were printed.

(47) This memorandum is reproduced in Kumar and Arora, *Documents*, pp. 91–5.

(48) Ibid., pp. 101–5.

(49) Clipping from *The Times*, 21 September 1962, in Mss Eur F158/239, OIOC.

(50) Daniel Thorner, 'Ploughing the Plan Under: Ford Team Report on Food "Crisis"', *Economic Weekly*, special issue, July 1959.

(51) See *Report of Non-Official Enquiry Commission on Cachar* (Calcutta: N. Chatterjee, 1961); L. P. Singh, *Portrait of Lal Bahadur Shastri: A Quintessential Gandhian* (New Delhi: Ravi Dayal, 1996), chapter 3.

(52) *The Current*, 8 March 1961.

(53) Selig S. Harrison, *India: The Most Dangerous Decades* (Princeton: Princeton University Press, 1960).

(54) See Grover Smith, ed., *Letters of Aldous Huxley* (London: Chatto and Windus, 1969), pp. 926–7.

(55) Arthur Cook, 'Nehru,' *Daily Mail*, 20 February 1962.

(56) For details, see WPs IV, V and VI, *passim*.

(57) *Lok Sabha Debates*, 11 April 1961.

(58) *Ibid.*, 17 August and 28 November 1961, 14 August 1962.

(59) *Ibid.*, 5 December 1961.

(60) P. D. Gaitonde, *The Liberation of Goa: A Participant's View of History* (London: C. Hurst and Co., 1987), chapter 18; *Illustrated Weekly of India*, special issue, 18 February 1962; D. R. Mankekar, *The Goa Action* (Bombay: The Popular Book Depot, 1962).

(61) See clippings and papers in File 8, Box XVI.18, Richard B. Russell Papers, University of Georgia, Athens; File 29, Penderel Moon Papers, OIOC (Mss Eur F230/29).

(62) *New York Times*, 18 and 19 December 1961. There is also a suggestion that sections within the Indian army welcomed the Goan adventure as a victory easily won. It was, recalled one officer, 'light relief from the gloom and foreboding of the general strategic scene' along the borders with China. See Maj. Gen. D. K. Palit, *Musings and Memories*, vol. 2 (New Delhi: Lancer, 2004), pp. 411–12.

(63) My account of the election is based on Aloo J. Dastur, *Menon versus Kripalani: North Bombay Election, 1962* (Bombay: University of Bombay, 1967), supplemented by Norman D. Palmer, 'The 1962 Election in North Bombay,' *Pacific Affairs*, vol. 30, no. 1, spring 1963. Cf. also A. D. Gorwala, *Krishna Menon: Danger to India* (Bombay: privately published, January 1962). The Hindi ditty was supplied by Nitya Ramakrishnan.

(64) 'Seminarist,' 'Issues in the Election,' *Seminar*, July 1962.

(65) K. P. Subramania Menon, 'The Ramifications,' and General K. S. Thimayya, 'Adequate "Insurance",' both in *Seminar*, July 1962. That, even in retirement, Thimayya was seriously worried about the Chinese threat is also indicated by a book that he once owned and which is now in my possession; written by a retired major, it provides a historical conspectus of the NEFA region that had become so central to the border conflict. My copy of the book—Major Sitaram Johri, *Where India, China and Burma Meet* (Calcutta: Thacker, Spink and Co., 1962) – has 'K. S. Thimayya, 9 Feb. 62' written on its flyleaf; I found it in a second-hand store in Bangalore, once the general's home town, and now mine.

(66) As the spark that fuelled the Chinese invasion, the Thag La conflict has been widely written about. My account is based on, among other sources, Brigadier J. P. Dalvi, *Himalayan Blunder* (Delhi: Hind Pocket Books, 1970), chapters 7, 9–12; Maxwell, *India's China War*, pp. 357 ff.; Hoffman, *India and the China Crisis*, pp. 130ff.

(67) Hoffman, *India and the China Crisis*, p. 149.

(68) Dalvi, *Himalayan Blunder*, pp. 262–3.

(69) *New York Times*, 21 October 1962.

(70) *New York Times*, 24 October 1962.

(71) Dalvi, *Himalayan Blunder*, pp. 80–1.

(72) Chou to Nehru, 24 October and 4 November 1962, Nehru to Chou, 27 October and 14 November 1962, printed with enclosures in WP VIII, pp. 1–17.

(73) John Kenneth Galbraith, *Ambassador's Journal* (Boston: Houghton Mifflin, 1969), p. 385.

(74) *New York Times*, 28 and 30 October 1962.

(75) *Lok Sabha Debates*, 8–14 November 1962. In his closing speech Nehru deplored the series of attacks on Chinese shopkeepers in New Delhi,

which 'brutalizes us and gives us a bad name'. Like his mentor, Gandhi, he knew how easily nationalism could shade into jingoism. To take revenge on innocent shopkeepers was deeply wrong-headed, for 'we should always distinguish between governmental action and the people as a whole'.

(76) The Walong battle is vividly described in G. S. Bhargava, *The Battle for NEFA* (Bombay: Allied Publishers, 1964), chapter 5.

(77) Hoffman, *India and the China Crisis*, pp. 180-1.

(78) Maxwell, *India's China War*, pp. 398ff. In his memoirs, Kaul argues that Se La was a well-positioned and well-fortified garrison that could have held out for a week or more; he blames its fall and the flight of the troops on the failure of nerve of the man in charge, Major General A. S. Pathania. See Kaul, *The Untold Story*, pp. 413ff.

(79) As recalled in B. G. Verghese, 'Unfinished Business in the North-East,' *Mainstream*, 15 June 2002.

(80) A. M. Rosenthal, 'War Fever in India,' *New York Times*, 3 November 1962.

(81) D. R. Mankekar, *The Guilty Men of 1962* (Bombay: Tulsi Shah Enterprises, 1968), pp. 88-90.

(82) Woodman, *Himalayan Frontiers*, p. 293.

(83) Maxwell, *India's China War*, p. 465.

(84) Palit, *War in High Himalaya*, pp. 225, 231.

(85) As quoted in Snow, *Other Side of the River*, pp. 761-2 (emphases added).

(86) Allen Ginsberg, *Indian Journals: March 1962-May 1963* (San Francisco: City Lights Books, 1970), p. 50

الفصل السادس عشر: السلام في زمننا

(1) John Kenneth Galbraith, *Ambassador's Journal* (Boston: Houghton Mifflin, 1969), pp. 405-12.

(2) Robert Sherrod, 'Nehru: The Great Awakening,' *Saturday Evening Post*, 19 January 1963.

(3) Galbraith to Kennedy, 29 January 1963, copy in Dean Rusk Papers, University of Georgia, Athens. Perhaps it was the economist in Galbraith that provoked him to identify China rather than Russia as the greater long-term threat to American interests.

(4) Cf. Richard Parker, *John Kenneth Galbraith: His Life, His Politics, His Economics* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2005), p. 400.

(5) See clippings in Files 9 and 10, Box XVI.18, Richard B. Russell Papers, University of Georgia, Athens. The rest of this section is likewise based on material contained in these files.

(6) There was also a letter, too crazy to quote in the text perhaps, which urged a cheaper method of disposing of the Chinese threat than arming the Indians. S. B. Crowe of Sanford, Florida, recommended that the Americans drop boxes of atomic waste, each with an explosive charge, on the Chinese side of the Himalaya. The Reds would be told of this, so that they would 'stay out of Tibet and India'. However, 'if Mao wishes to conduct an experiment in genetics and send 150 million through this radiation hazard, it would be an interesting experiment'. Estimating that this would save the American taxpayer 'about a billion dollars,' Mr Crowe signed off as follows: 'Yours for more economy in Government. The barrel isn't bottomless, in spite of Mr Keynes and his theories.'

(7) 'Transcript of Prime Minister's Press Conference held on June 15, 1963, in New Delhi,' issued by Press Information Bureau, Government of India, copy in Subject File 189, P. N. Haksar Papers, Third Instalment, NMML. Cf. also *The Statesman*, 16 June 1963.

(8) See Stanley Kochanek, *The Congress Party of India: The Dynamics of One-Party Democracy* (Princeton: Princeton University Press, 1968), pp. 79ff.

(9) Ibid., pp. 78–80.

(10) H. V. Kamath, *Last Days of Jawaharlal Nehru* (Calcutta: Jayashree Prakashan, 1977), pp. 1–2.

(11) Wells Hangen, *After Nehru, Who?* (London: Rupert Hart–Davis, 1963).

(12) These quotes are from an article by Tom Stacey, originally published in the *Sunday Times* of London and reprinted under a different title in the *Current*, 1 January 1964.

(13) Indira Gandhi to Mridula Sarabhai, 4 September 1963, Reel 57, Mridula Sarabhai Papers, on microfilm, NMML.

(14) Cf. Kanji Dwarkadas to Lord Scarborough, 16 January 1964, Mss Eur F253/53 (Lord Lumley Papers), OIOC.

(15) For the different ways in which the creation of the state was received, see P. N. Luthra, *Nagaland: From a District to a State* (Shillong: Directorate of Information and Public Relations, 1974), pp. 1–16; A. Lanunungsang Ao, *From Phizo to Muivah: The Naga National Question in North-east India* (New Delhi: Mittal Publications), pp. 81–2.

(16) The *Current*, 4 January 1964.

(17) Cf. report in the *Current*, 20 April 1963.

(18) C. P. Srivastava, *Lal Bahadur Shastri: A Life of Truth in Politics* (Delhi: Oxford University Press, 1995), pp. 71–4; Rajeshwar Prasad, *Days with Lal Bahadur Shastri: Glimpses from the Last Seven Years* (New Delhi: Allied Publishers, 1991), pp. 27–9.

(19) Mountbatten's conversations with Nehru are reported in the correspondence contained in Subject File 52, T. T. Krishnamachari Papers, NMML.

(20) Aparna Basu, *Mridula Sarabhai: Rebel with a Cause* (Delhi: Oxford University Press, 1996), chapter 9, 'Kashmir'; *Hindustan Times* (hereafter HT), 9 April 1964.

(21) *Dawn*, 18 November 1960.

(22) Nehru to Vijayalakshmi Pandit, 3 October 1953, Vijayalakshmi Pandit Papers, NMML.

(23) Nehru to Tikaram Paliwal, 17 July 1955, in SWJN2, vol. 29, pp. 452–3.

(24) These paragraphs on Abdullah's release and his triumphant return to the Valley are based principally on the HT, issues of 6–24 April 1964.

(25) See letters and papers in Subject File 28 ('Indo–Pakistan Conciliation Group'), Brahmanand Papers, NMML.

(26) Jayaprakash Narayan, 'Our Great Opportunity in Kashmir,' HT, 20 April 1964.

(27) C. Rajagopalachari, 'Am I Wrong?,' *Swarajya*, 25 April 1964.

(28) See report in HT, 23 April 1964. In the rest of this section, quotes not given specific attributions come from this newspaper.

(29) Telegram dated 29 April 1964, in Subject File 92, C. Rajagopalachari Papers, Fourth Instalment, NMML.

(30) Letter of 29 April 1964, *ibid.* As some other letters in this file show, most Swatantra Party members opposed Masani and Rajaji in their support of the Nehru–Abdullah talks. K. M. Munshi said that the Sheikh should be put back in jail. Dahyabhai Patel (son of Vallabhbhai Patel) said that the only solution to the Kashmir problem was to settle the Valley with Hindu refugees from East Pakistan.

(31) Abdullah to Minoo Masani, 16 April 1964, *ibid.*

(32) Shastri to Rajaji, 4 May 1964, *ibid.*

(33) 'Kashmir – Talk with Sheikh Abdullah on 8th May, 1964, at PM's House,' Subject File 4, Y. D. Gundevia Papers, NMML.

(34) Shiva Rao to Rajaji, 10 May 1964; Rajaji to Shiva Rao, 12 May 1964; both in Subject File 92, C. Rajagopalachari Papers, Fourth Instalment, NMML.

(35) HT, 23 May 1964.

(36) Y. D. Gundevia to V. K. T. Chari (Attorney-General, Madras), 13 May 1964, Subject File 4, Y. D. Gundevia Papers, NMML. The confederal solution to the Kashmir problem was apparently first proposed by the journalist Arthur Moore as early as January 1948. Moore believed that 'India, Pakistan and Kashmir should become a federated commonwealth state, with common foreign affairs, common defence, and such finance as concerned these subjects, but otherwise all three to be self-governing States'. He spoke about it to Mahatma Gandhi before he died, and later also appears to have broached the topic with the prime minister. Moore also wrote about the idea in a volume of tributes to Nehru on his 70th birthday, where he called this the 'greatest test for Nehru's statesmanship . . . [for] there will never be satisfactory relations between India and Pakistan till the Kashmir issue is settled'. See Arthur Moore, 'My Friend's Son,' in Rafiq Zakaria, ed., *A Study of Nehru* (1959; 2nd edn Bombay: The Times of India Press, 1960), esp. pp. 175-6. It seems very likely, considering where it appeared, that Nehru had read Moore's article.

(37) Letter of 20 May 1964, in Subject File 92, C. Rajagopalachari Papers, Fourth Instalment, NMML. Within Parliament, Masani was one of the fiercest critics of the prime minister. But, like his mentor Rajaji, he saw that in progress on Kashmir lay the future of the subcontinent. On this subject at least he was willing to bat for Nehru.

(38) HT, 25 May 1964. Unless otherwise indicated, the rest of this section is based on HT, 25-30 May 1964.

(39) *Dawn*, quoted in HT, 27 May 1964 (emphasis added).

(40) Walter Crocker, *Nehru: A Contemporary's Estimate* (New York: Oxford University Press, 1966), p. 178.

(41) In his magisterial three-volume biography of Nehru S. Gopal gives the matter three paragraphs; Nehru's most recent biographer, Judith Brown, allows it one. Recent works on the Kashmir dispute, as for instance by Schonfield, Bose and Ganguly, do not mention these events at all.

(42) Romesh Thapar, 'Behind the Abdullah Headlines,' *Economic Weekly*, 30 May 1964.

(43) V. K. T. Chari to Y. D. Gundevia, 16 May 1964, in Subject File 4, Y. D. Gundevia Papers, NMML.

(44) HT, 26 May 1964.

(45) Quoted in HT, 29 May 1964.

الفصل السابع عشر: الأقليات

(1) Austin's diary entry of 28 May 1968 was published thirty years later in *The Hindu*, 29 May 1994.

(2) See correspondence between H. S. Suhrawardy, Chaudhary Khaliquzzaman, Jawaharlal Nehru, M. A. Jinnah and M. K. Gandhi, reproduced in A. G. Noorani, ed., *The Muslims of India: A Documentary Record* (New Delhi: Oxford University Press, 2003), pp. 40–52. See also Chaudhry Khaliquzzaman, *Pathway to Pakistan* (Lahore: Longmans, Green and Co., 1961).

(3) Jawaharlal Nehru to J. R. D. Tata, 23 October 1947; Tata to Nehru, 4 November 1947, letters in Tata Steel archives, Jamshedpur.

(4) Gardner Murphy, *In the Minds of Men: The Study of Human Behavior and Social Tensions in India* (New York: Basic Books, 1953), pp. 144–7.

(5) See 'You Cannot Ride Two Horses,' in *For a United India: Speeches of Sardar Patel* (1949; reprint New Delhi, Publications Division, 1982), pp. 49–52 (emphasis added).

(6) 'Top Secret' letter dated 17 July 1948 from HVR Iengar, Home Secretary, to Dr Tara Chand, Education Secretary, in File 6/228/48 ('Information regarding government servants whose family is still staying in Pakistan'), records of the Archaeological Survey of India, New Delhi. The rest of this section is based on this file, a copy of which was kindly passed on to me by Professor Nayanjyot Lahiri of the University of Delhi.

(7) The superintendent was called Pandit Madho Sarup Vats. While we know no more of his biography, 'Vats' is a Punjabi Hindu surname, and it is possible that his vendetta was influenced by direct or indirect knowledge of the massacres in the Punjab.

(8) Quoted in Farhana Ibrahim, 'Defining a Border: Harijan Migrants and the State in Kachchh,' *Economic and Political Weekly*, 16 April 2005.

(9) Nehru to Patel, 20 February 1950, SPC, vol. 10, p. 5.

(10) E.g. Nehru's letters to Patel of 6 October and 21 November 1947, SPC, vol. 4, pp. 399–401, 362–4.

(11) Letter of 15 October 1947, LCM, vol. 1, pp. 32–3.

(12) Letter of 2 October 1949, *ibid.*, pp. 478–9.

(13) Letters of 29 September 1953 and 15 June 1954, LCM, vol. 3, pp. 375–6, 570 (emphases added).

(14) Speech in Lok Sabha on Azad's death, reproduced in *Maulana Azad: A Homage* (New Delhi: Publications Division, 1958), pp. 30–1.

(15) On Muslim support to the Congress in national and state elections through the 1950s, see Sisir K. Gupta, 'Moslems in Indian Politics, 1947–1960,' *India Quarterly*, vol. 18, no. 4, 1962.

(16) Saif Faiz Badruddin Tyabji, *The Future of Muslims in India* (Bombay: Writers' Emporium, 1956). Tyabji's forward-looking agenda makes

an interesting contrast with the nostalgia-laden lament of the great Lucknow divine S. Abul Hasan Ali Nadwi. See his *Muslims in India*, trans. Mohammad Asif Kidwai (Lucknow: Academy of Islamic Research and Publications, 1961). Tyabji himself died shortly after making a speech in the Lok Sabha in 1958; his death, when only just forty, described to me (by the distinguished conservationist Zafar Futehally) as 'a great tragedy for the Muslims of India'.

(17) See reports in Files 78 and 79, Delhi Police Records, Fifth Instalment, NMML.

(18) Quoted in W. H. Morris-Jones, *Parliament in India* (London: Longmans, Green and Co., 1957), p. 27, fn.

(19) 'Daily Diary,' 19 February 1954, in File 138, Delhi Police Records, Sixth Instalment, NMML.

(20) See Noorani, *The Muslims of India*, pp. 99-100.

(21) See, for details, Theodore P. Wright, Jr., 'The Effectiveness of Muslim Representation in India,' in D. E. Smith, ed., *South Asian Politics and Religion* (Princeton: Princeton University Press, 1966).

(22) W. C. Smith, *Islam in Modern History* (1957; reprint New York: Mentor Books, 1959), pp. 263-4.

(23) Ibid., pp. 268-74.

(24) J. D. Tyson to his family, 9 August 1947, in Mss Eur D341/40, OIOC.

(25) See Farida Abdulla Khan, 'Other Communities, Other Histories: A Study of Muslim Women and Education in Kashmir,' in Zoya Hasan and Ritu Menon, eds, *In a Minority: Essays on Muslim Women in India* (New Delhi: Oxford University Press, 2005).

(26) See the essays and evidence in M. K. A. Siddiqui, *Muslims in Free India: Their Social Profile and Problems* (New Delhi: Institute of Objective Studies, 1998).

(27) *The Current*, 5 September 1956.

(28) D. E. Smith, *India as a Secular State* (Princeton: Princeton University Press, 1963), esp. pp. 412–13.

(29) Smith, *Islam in Modern History*, p. 267.

(30) Mushirul Hasan, *Legacy of a Divided Nation: India's Muslims Since Independence* (Delhi: Oxford University Press, 1997), p. 161.

(31) Taya Zinkin, *Challenges in India* (New York: Walker and Co., 1966), pp. 147ff.

(32) Mohamed Raza Khan, *What Price Freedom? A Historical Survey of the Political Trends and Conditions Leading to Independence and the Birth of Pakistan and After* (Madras: privately published, 1969), pp. 503f.

(33) See the studies collected in M. N. Srinivas, ed., *India's Villages* (1955; reprint Bombay: Media Promoters and Publishers, 1985), pp. 28–9, 94, 100 etc.; and in McKim Marriot, ed., *Village India: Studies in the Little Community* (Chicago: The University of Chicago Press, 1955), pp. 45, 47, 51, 68, 70–2 etc.

(34) Vijay Prashad, *Untouchable Freedom: A Social History of a Dalit Community* (New Delhi: Oxford University Press, 2000), pp. 156–63.

(35) Among the autobiographies and memoirs available in English, see especially Omprakash Valmiki, *Joothan: A Dalit's Life*, trans. Arun Prabha Mukherjee (Kolkata: Samya, 2003); Narendra Jadhav, *Outcaste: A Memoir* (New Delhi: Viking, 2003); Vasant Moon, *Growing up Untouchable in India*, trans. Gail Omvedt (Lanham, Md.: Rowman and Littlefield, 2001); Siddharth Dube, *Words Like Freedom: The Memoirs of an Impoverished Indian Family, 1947–1997* (New Delhi: HarperCollins India, 1998); and the pioneering anthology edited by Arjun Dangle, *Poisoned Bread: Translations from Modern Marathi Dalit Literature* (Hyderabad: Orient Longman, 1992).

(36) Harold R. Isaacs, *India's Ex-Untouchables* (New York: John Day, 1965), pp. 80–1.

(37) This paragraph is based on three essays by Lelah Dushkin: 'The Backward Classes. I: Special Treatment Policy' and 'The Backward Classes. II: Removal of Disabilities,' *Economic Weekly*, 28 October and 4 November 1961; and 'Backward Caste Benefits and Social Class in India, 1920–1970,' *Economic and Political Weekly*, 7 April 1979. Cf. Marc Galanter, *Competing Equalities: Law and the Backward Classes in India* (Delhi: Oxford University Press, 1984).

(38) Quoted in Owen M. Lynch, *The Politics of Untouchability: Social Mobility and Social Change in a City of India* (New York: Columbia University Press, 1969), p. 89.

(39) See Bernard S. Cohn, 'The Changing Status of a Depressed Caste,' in Marriot, *Village India*, esp. pp. 70–2.

(40) J. Michael Mahar, 'Agents of Dharma in a North Indian Village,' in J. M. Mahar, *The Untouchables in Contemporary India* (Tucson: University of Arizona Press, 1972), p. 29.

(41) Isaacs, *India's Ex-Untouchables*, p. 126.

(42) Dube, *Words Like Freedom*, p. 53.

(43) Lynch, *The Politics of Untouchability*, chapter 3 and *passim*.

(44) Nehru to Rajagopalachari, letters of 5 May and 25 June 1952, in Subject File 123, C. Rajagopalachari Papers, Fifth Instalment, NMML.

(45) Oliver Mendelsohn and Marika Vicziany, *The Untouchables: Subordination, Poverty and the State in India* (Cambridge: Cambridge University Press, 1998), pp. 207–8, 252; Devendra Prasad Sharma, *Jag jivan Ram: The Man and His Times* (New Delhi: Indian Book Co., 1974).

(46) This account of Ambedkar's last days is based on Vasant Moon, *Dr. Babasaheb Ambedkar*, trans. Asha Damle (New Delhi: National Book Trust, 2002), pp. 203–19. The best treatments of Ambedkar's thought (including his conversion to Buddhism) are Eleanor Zelliott, *Untouchable to Dalit: Essays on Ambedkar Movement* (Delhi: Manohar,

1992), and Jayashree Gokhale, *From Concessions to Confrontation: The Politics of an Indian Untouchable Community* (Bombay: Popular Prakashan, 1993). See also Valerian Rodrigues, ed., *B. R. Ambedkar: Essential Writings* (New Delhi: Oxford University Press, 2004).

(47) Moon, *Growing up Untouchable*, pp. 52, 107–11, 127, 160–1 etc.

(48) Cf. Valmiki, *Joothan*, p. 71f.

(49) Jadhav, *Outcaste*, p. 231.

(50) Rameshwari Nehru, *Gandhi Is My Star* (Patna: Pustak Bhandar, 1950), pp. 110ff.

(51) *The Current*, 8 February 1956.

(52) N. D. Kamble, *Atrocities on Scheduled Castes in Post-Independent India* (New Delhi: Ashish Publishing House, 1981), pp. 8–46. Kamble's sources were newspaper accounts in English, Hindi and Marathi. I have simplified and summarized his renditions.

(53) Aldous Huxley, *Jesting Pilate: The Diary of a Journey* (London: Chatto and Windus, 1927), pp. 116–17.

(54) Speech by H. J. Khandekar, 21 November 1949, in CAD, vol. 11, pp. 736–7.

(55) Aga Khan to Jawaharlal Nehru, 25 January 1951, copy in Subject File 61, C. Rajagopalachari Papers, Fourth Instalment, NMML.

(56) D. F. Karaka, writing in the *Current*, 11 November 1959. Karaka then went on to list Nehru's failures, among them the inability to root out corruption and nepotism, and the foolishness of trusting communist China.

الفصل الثامن عشر: الحرب وخلافة نهرو

(1) V. K. Narasimhan, *Kamaraj: A Study* (Bangalore: Myers Indmark, 1967); Duncan B. Forrester, 'Kamaraj: A Study in Percolation of Style,'

Modern Asian Studies, vol. 4, no. 1, 1970; J. Anthony Lukacs, 'Meet Kumaraswamy Kamaraj,' *Illustrated Weekly of India*, 22 May 1966.

(2) This account is based on Michael Brecher, *Succession in India: A Study in Decision Making* (London: Oxford University Press, 1966), chapters 2 and 3. But see also Stanley Kochanek, *The Congress Party of India: The Dynamics of One-Party Democracy* (Princeton: Princeton University Press, 1968) pp. 88f.

(3) Cf. Brecher, *Succession*, pp. 115–17.

(4) The *Guardian*, 3 June 1964 (editorial), clipping in Mss Eur F158/1045, OIOC.

(5) Patrick Keatley, 'A Sparrow's Strength,' reprinted in *The Bedside Guardian 13: A Selection from 'The Guardian' 1963–1964* (London: Collins, 1964), pp. 200–3.

(6) J. H. Hutton to Charles Pawsey, 29 May 1964, in Box II, Pawsey Papers, CSAS.

(7) M. Aram, *Peace in Nagaland: Eight Year Story, 1964–72* (New Delhi: Arnold–Heinemann (India), 1974), pp. 20–38; A. Paul Hare and Herbert H. Blumberg, eds, *A Search for Peace and Justice: Reflections of Michael Scott* (London: Rex Collings, 1980), chapter 11 ('Nagaland Peace Mission').

(8) Narayan to J. J. Singh, dated Kohima, 11 September 1964, J. J. Singh Papers, NMML.

(9) See V. K. Nuh, comp., *The Naga Chronicle* (New Delhi: Regency Publications, 2002), pp. 274ff.

(10) Dr Bhabha's speech was quoted *in extenso* in the *Lok Sabha Debates*, 27 November 1964.

(11) *Lok Sabha Debates*, 27 November and 11 December 1964. Both Kachwai and Shastri spoke in Hindi.

(12) See K. S. Ramanathan, *The Big Change* (Madras: Higginbothams, 1967), chapter 6.

(13) A. S. Raman, 'A Meeting with C. N. Annadurai,' *Illustrated Weekly of India*, 26 September 1965.

(14) See Robert D. King, *Nehru and the Language Politics of India* (New Delhi: Oxford University Press, 1997); Mohan Ram, *Hindi Against India: The Meaning of DMK* (New Delhi: Rachna Prakashan, 1968).

(15) This account is principally based on news reports in *The Hindu*, 27 January–15 February 1965. But see also the four-page photo spread on 'Language Riots in Madras,' in the *Illustrated Weekly of India*, 28 February 1965.

(16) Eric Stracey, *Odd Man in: My Years in the Indian Police* (New Delhi: Vikas Publishing House, 1981), pp. 209–27.

(17) Cf. Morarji Desai, 'National Unity through Hindi,' the *Current*, 30 January 1965.

(18) See *Selected Speeches of Lal Bahadur Shastri* (New Delhi: Publications Division, 1974), pp. 119–22.

(19) *Lok Sabha Debates*, 18 February 1965.

(20) Ghosh to Alexander, 3 March 1965, File 60, Horace Alexander Papers, Friends House, Euston.

(21) Sir Morrice James, *Pakistan Chronicle* (London: Hurst and Co., 1993), pp. 123–6; G. S. Bhargava, *After Nehru: India's New Image* (Bombay: Allied Publishers, 1966), pp. 260–3, 276, 439–41. The Kutch cease-fire agreement was signed by officials representing the respective foreign ministries—both Muslims, they were, coincidentally, first cousins, one of whom had chosen to be a citizen of India.

(22) Letter of 24 May 1965, in File 60, Horace Alexander Papers, Friends House, Euston.

(23) James, *Pakistan Chronicle*, pp. 128–31.

(24) See the then Jammu and Kashmir chief secretary's letters of August 1965 in Nayantra Sahgal and E. N. Mangat Rai, *Relationship: Extracts from a Correspondence* (New Delhi: Kali for Women, 1994), pp. 134–9.

(25) This account of the hostilities is principally based on Brian Cloughley, *A History of the Pakistan Army: Wars and Insurrections* (Karachi: Oxford University Press, 1999), pp. 68–72, 84–5, 102–6; Air Chief Marshal P. C. Lal, *My Years with the IAF* (New Delhi: Lancer, 1987), pp. 126–34; Lt. Gen. Harbaksh Singh, *In the Line of Duty: A Soldier Remembers* (New Delhi: Lancer, 2000), pp. 334–53.

(26) Singh, *In the Line of Duty*, p. 353.

(27) Lal, *My Years*, p. 134.

(28) See C. P. Srivastava, *Lal Bahadur Shastri: A Life of Truth in Politics* (New Delhi: Oxford University Press, 1995), pp. 273–5.

(29) Cf. Bhargava, *After Nehru*, pp. 300–3.

(30) Herbert Feldman, *From Crisis to Crisis: Pakistan, 1962–1969* (London: Oxford University Press, 1972), p. 146.

(31) John Frazer, 'Who Can Win Kashmir?', *Reader's Digest*, January 1966.

(32) As told to me by K. S. Bajpai, who was Indian consul general in Karachi at the time.

(33) Lt. Gen. Jahan Dad Khan, *Pakistan Leadership Challenges* (Karachi: Oxford University Press, 1999), p. 51.

(34) Quoted in Feldman, *From Crisis to Crisis*, pp. 139–40.

(35) Quoted in Cloughley, *A History*, p. 71.

(36) For a detailed analysis, see the untitled note on Kashmir by Prem Nath Bazaz dated 24 October 1965, in Subject File 46, C. Rajagopalachari Papers, Fourth Instalment, NMML.

(37) Alastair Lamb, *Kashmir: A Disputed Legacy, 1846–1990* (Karachi: Oxford University Press, 1992), p. 263.

(38) Nayantara Sahgal, 'What India Fights For,' *Illustrated Weekly of India*, 3 October 1965; Anon., *The Fight for Peace* (New Delhi: Hardy and Ally (India), 1966), esp. pp. 260ff.

(39) T. V. Kunhi Krishnan, *Chavan and the Troubled Decade* (Bombay: Somaiya Publications, 1971), pp. 99–115; R. D. Pradhan, *Debacle to Revival: Y. B. Chavan as Defence Minister* (Hyderabad: Orient Longman, 1999), pp. 182–7, 207–12, 238–42.

(40) Shastri to Jayaprakash Narayan, 21 July 1965 (in Hindi), in Subject File 28, Brahmanand Papers, NMML.

(41) The speech is reproduced in D. R. Mankekar, *Lal Bahadur: A Political Biography* (Bombay: Popular Prakashan, 1965), appendix 3. Unlike Nehru, Shastri was a practising Hindu. But when asked by an interviewer to speak about his faith, he answered that 'one should not discuss one's religion in public'. Interview in the *Illustrated Weekly of India*, 18 October 1964.

(42) Singh, *Portrait of Lal Bahadur Shastri*, pp. 87–8.

(43) A valuable discussion of the making of the new strategy is contained in the memoirs of B. Sivaraman – *Bitter Sweet: Governance of India in Transition* (New Delhi: Ashish Publishing House, 1987). See especially chapter 11, 'Green Revolution'.

(44) John P. Lewis, *India's Political Economy: Governance and Reform* (Delhi: Oxford University Press, 1995), chapter 4; Gilles Boquérat, *No Strings Attached? India's Policies and Foreign Aid, 1947–1966* (Delhi: Manohar, 2003), chapter 15.

(45) Srivastava, *Lal Bahadur Shastri*, chapter 31.

(46) 'Shastri's Last Journey,' *Life*, 21 January 1966.

(47) Letter to Dorothy Norman, 13 March 1965, in D. Norman, ed., *Indira Gandhi: Letters to an American Friend, 1950–1984* (San Diego: Harcourt Brace Jovanovich, 1985), p. 111.

(48) Vijayalakshmi Pandit to A. C. Nambiar, letters of 31 July 1964 and 26 January 1966, copies in Pupul Jayakar Papers, in the possession of Radhika Herzberger, Mumbai.

(49) Anand Mohan, *Indira Gandhi: A Personal and Political Biography* (New York: Meredith Press, 1967), pp. 20–37.

(50) Nehru to C. D. Deshmukh, 16 April 1956, in Subject File 67, C. D. Deshmukh Papers, NMML.

(51) 'A Fitful Improvisation,' *Thought*, 22 January 1966.

(52) Nirmal Nibedon, *Mizoram: The Dagger Brigade* (New Delhi: Lancer, 1980), esp. pp. 30–51.

(53) Sajal Nag, *Contesting Marginality: Ethnicity, Insurgency and Subnationalism in North-East India* (New Delhi: Manohar, 2002), pp. 217–24, and 'Tribes, Rats, Famine, State and the Nation,' *Economic and Political Weekly*, 24 March 2001; see also reports in *Thought* (New Delhi), 2 April 1966 and 7 and 14 October 1967.

(54) Unsigned, undated letter to I. A. Bowman, postmarked 13 March 1966, in Mss Eur F229/62, OIOC.

(55) Jayaprakash Narayan to Marjorie Sykes, 24 February 1966, copy in J. J. Singh Papers, NMML. Narayan, *Nagaland Mein Shanti Ka Prayas* (The Quest for Peace in Nagaland) (Varanasi: Sarva Seva Sangh, 1966).

(56) See clippings in Mss Eur F158/239, OIOC.

(57) Guy Wint to I. A. Bowman, 16 September 1966, in Mss Eur F229/24, OIOC.

(58) Nirmal Nibedon, *Nagaland: The Night of the Guerillas* (New Delhi: Lancer, 1983), pp. 137–45.

(59) Subject File 136, D. P. Mishra Papers, Third and Fourth Instalments, NMML; Nandini Sundar, *Subalterns and Sovereigns: An Anthropological History of Bastar, 1854–1996* (Delhi: Oxford University Press, 1997), chapter 7.

(60) Singh, *In the Line of Duty*, p. 357.

(61) See clippings in Mss Eur F158/295. The creation of the new Punjab and Haryana states was approved in March 1966, but the decision finally came into effect only in November, after the borders were delimited. Cf. *Hindustan Times*, 2 November 1966.

(62) Cf. C. Subramaniam, *Hand of Destiny: Memoirs*, vol. 2: *The Green Revolution* (Bombay: Bharatiya Vidya Bhavan, 1995), chapter 11 and *passim*.

(63) Mrs Gandhi's US trip is described in K. A. Abbas, *Indira Gandhi: Return of the Red Rose* (Delhi: Hind Pocket Books, 1966), pp. 147–57.

(64) Chester Bowles, *Promises to Keep: My Years in Public Life, 1941–1969* (New Delhi: B. I. Publications, 1972), pp. 525–35. Cf. also Howard B. Schaffer, *Chester Bowles: New Dealer in the Cold War* (New Delhi: Prentice-Hall India, 1994), pp. 280ff.

(65) Anon., 'India's Food Crisis, 1965–67,' in File 7, Box 32, Thomas J. Schonberg Files, Dean Rusk Papers, University of Georgia, Athens.

(66) Memorandum to President Johnson from Orville Freeman, 19 July 1966, in File 6, Box 32, Thomas J. Schonberg Files, Dean Rusk Papers, University of Georgia, Athens.

(67) This account of the 1966 devaluation is based on Rahul Mukherji, 'India's Aborted Liberalization—1966,' *Pacific Affairs*, vol. 73, no. 3, 2000, supplemented by Kuldeep Nayar, *Between the Lines* (Bombay: Allied Publishers, 1969), chapter 3.

(68) Indira Gandhi to Jayaprakash Narayan, 7 June 1966, copy in J. J. Singh Papers, NMML.

(69) *Thought*, 11 June 1966.

(70) Jayaprakash Narayan to Indira Gandhi, 23 June 1966, Sarvodaya Ashram, Sokhodeora (Gaya), copy in J. J. Singh Papers, NMML.

(71) Indira Gandhi to Jayaprakash Narayan, 6 July 1966, copy in J. J. Singh Papers, NMML.

- (72) *Thought*, 15 October 1966.
- (73) *Hindustan Times*, 31 October–5 November 1966.
- (74) Reports in *Hindustan Times*, 5 and 6 November 1966.
- (75) *Hindustan Times*, 7 November 1966; *Thought*, 12 November 1966.
- (76) 'Indians Becoming Increasingly Hostile to West,' *Sydney Morning Herald*, 13 December 1965.
- (77) Ronald Segal, *The Crisis of India* (Harmondsworth: Penguin, 1965), pp. 171, 227, 255–7, 272, 309–10.
- (78) Ursula Betts to Ian Bowman, 25 May 1966, Mss Eur F229/24, OIOC.
- (79) Paul Ehrlich, *The Population Bomb* (New York: Ballantine Books, 1968), Preface.
- (80) William and Paul Paddock, *Famine—1975! America's Decision: Who Will Survive?* (Boston: Little, Brown and Co., 1968), pp. 60–1, 217–18.
- (81) S. Mulgaokar, 'The Grimmiest Situation in 19 Years,' *Hindustan Times*, 3 November 1966.

الفصل التاسع عشر: التحوُّل إلى اليسار

- (1) Sol W. Sanders, 'India: A Huge Country on the Verge of Collapse,' *U.S. News and World Report*, 28 November 1966.
- (2) Neville Maxwell, 'India's Disintegrating Democracy,' in three parts, *The Times*, 26 and 27 January and 10 February 1967 (emphases added).
- (3) Cf. Yogesh Atal, *Local Communities and National Politics* (Delhi: National, 1971); A. M. Shah, ed., *The Grassroots of Democracy* (New Delhi: Permanent Black, 2007).
- (4) E. P. W. da Costa, *The Indian General Elections 1967: The Structure of Indian Voting Intentions: January 1967. A Gallup Poll with Analysis* (New Delhi: Indian Institute of Public Opinion).
- (5) *Thought*, 4 March 1967.

(6) These paragraphs on MGR and the DMK are based on Robert L. Hardgrave and Anthony C. Neidhart, 'Films and Political Consciousness in Tamil Nadu,' *Economic and Political Weekly*, 11 January 1975; N. Balakrishnan, 'The History of the Dravidian Munnetra Kazhagam, 1949–1977,' unpublished PhD dissertation, School of Historical Studies, Madurai Kamaraj University, 1985, esp. pp. 278–86.

(7) Narendra Subramanian, *Ethnicity and Populist Mobilization: Political Parties, Citizens and Democracy in South India* (New Delhi: Oxford University Press, 1999), pp. 204–10; Sagar Ahluwalia, *Anna: the Tempest and the Sea* (New Delhi: Young Asia Publications, 1969), pp. 51–7, 82–4.

(8) Jyoti Basu, *Memoirs: A Political Autobiography* (Calcutta: National Book Agency, 1999), pp. 195–209.

(9) Bhabani Sengupta, *Communism in Indian Politics* (New York: Columbia University Press, 1972).

(10) Marcus F. Franda, *Radical Politics in West Bengal* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1971), chapter 6.

(11) Cf. Rabindra Ray, *The Naxalites and their Ideology* (New Delhi: Oxford University Press, 1992).

(12) *Mainstream*, 8 July 1967, quoted in Franda, *Radical Politics*, p. 171.

(13) Shanta Sinha, *Maoists in Andhra Pradesh* (New Delhi: Gyan Publishing House, 1989), chapters 4–7; Sumanta Banerjee, *In the Wake of Naxalbari: A History of the Naxalite Movement in India* (Calcutta: Subarnarekha, 1980), chapter 5.

(14) See clippings and papers in Subject File 3, Dharma Vira Papers, NMML.

(15) Sankar Ghosh, *The Disinherited State: A Study of West Bengal, 1967–70* (Calcutta: Orient Longman, 1971), chapter 3.

(16) Cf. clippings in Mss Eur F158/456, OIOC.

(17) Ghosh, *The Disinherited State*, pp. 248ff.

(18) See Subject File 99, P. N. Haksar Papers, Third Instalment, NMML.

(19) See IB report in Subject File 212, P. N. Haksar Papers, Third Instalment, NMML.

(20) See Ranjit Gupta, *The Crimson Agenda: Maoist Protest and Terror* (Delhi: Wordsmiths, 2004), pp. 105, 110–11, 157–9 etc.

(21) Inder Malhotra, 'Naxalites Put City in Fear of Bombs,' *Guardian*, 19 August 1970.

(22) For the (very long) list of charges, see S. N. Dwivedy, *The Orissa Affair and the CBI Inquiry* (New Delhi: privately published, 1965).

(23) Sunit Ghosh, *Orissa in Turmoil* (Bhubaneshwar: Bookland International, 1991), pp. 149–57; Sukadev Nanda, *Coalition Politics in Orissa* (New Delhi: Sterling Publishers, 1979), pp. 70–7.

(24) Special Branch report marked 'Top Secret,' 26 February 1967, Subject File 25, D. P. Mishra Papers, Second Instalment, NMML.

(25) Mishra to Kamaraj, 21 June 1967, *ibid.*

(26) See R. C. V. P. Noronha, *A Tale Told by an Idiot* (New Delhi: Vikas Publishing House, 1976), chapter 8.

(27) Prem Shankar Jha, 'Telengana: Language is not Enough,' *Illustrated Weekly of India*, 3 August 1969.

(28) S. K. Chaube, *Hill Politics in North-East India* (Bombay: Orient Longman, 1973), chapters 7 and 8.

(29) See letters and notes in Subject File 142, P. N. Haksar Papers, Third Instalment, NMML.

(30) Dipankar Gupta, *Nativism in a Metropolis: The Shiv Sena in Bombay* (Delhi: Manohar, 1982), pp. 39–40, 82–3 etc.; Vaibhav Purandare, *The Sena Story* (Mumbai: Business Publications, 1999), pp. 22–4, 42–4 etc.

(31) *Thought*, 11 February 1967.

(32) See notes in Subject File 128, P. N. Haksar Papers, Third Instalment, NMML.

(33) *Thought*, 16 March, 6 July and 19 October 1968; *Daily Telegraph*, 27 June 1968.

(34) See news clippings in Mss Eur F158/239, OIOC.

(35) See letters and papers in File 61, Alexander Papers, Friends House, Euston.

(36) *Thought*, 7 June 1968.

(37) A. G. Noorani, 'How Does a Riot Begin and Spread?,' *Illustrated Weekly of India*, 9 November 1969; N. C. Saxena, 'The Nature and Origins of Communal Riots in India,' in Asghar Ali Engineer, ed., *Communal Riots in Post-Independence India*, 2nd edn (Hyderabad: Orient Longman, 1991); K. D. Malaviya to Fakhruddin Ali Ahmad, 30 March 1967, in Subject File 128, P. N. Haksar Papers, Third Instalment, NMML.

(38) Ghanshyam Shah, 'The 1969 Communal Riots in Ahmedabad: A Case Study,' in Engineer, *Communal Riots* ; untitled report on the Ahmedabad riots by a group of Congress MPs, 7 October 1969, in Subject File 142, P. N. Haksar Papers, Third Instalment, NMML.

(39) Khushwant Singh, 'Learning Geography through Murder,' *Illustrated Weekly of India*, 31 May 1970.

(40) Editorial in *Thought*, 2 March 1968; cf. also S. E. Hassnain, *Indian Muslims: Challenge and Opportunity* (Bombay: Lalwani Publishing House, 1968).

(41) This sketch is based on Bidyut Sarkar, ed., *P.N. Haksar: Our Times and the Man* (New Delhi: Allied Publishers, 1989), a conversation with Professor André Béteille, Delhi, February 2005 and the material in the P. N. Haksar Papers, NMML.

(42) Katherine Frank, *Indira: A Life of Indira Nehru Gandhi* (London: HarperCollins, 2001), p. 314.

(43) Note dated 21 January 1968, in Subject File 198, P. N. Haksar Papers, Third Instalment, NMML.

(44) Speech by S. S. Dhawan, London, March 1969, copy in Subject File 197, P. N. Haksar Papers, Third Instalment, NMML.

(45) Inder Malhotra, *Indira Gandhi: A Personal and Political Biography* (London: Hodder and Stoughton, 1989), pp. 108f.

(46) *The Years of Challenge: Selected Speeches of Indira Gandhi, January 1966–August 1969*, 2nd edn (New Delhi: Publications Division, 1985), pp. 25–8, 34–9, 172–4, 268–9.

(47) *Thought*, 8 and 29 March 1969.

(48) Uma Vasudev, *Indira Gandhi: Revolution in Restraint* (Delhi: Vikas Publishing House, 1974), p. 502.

(49) Malhotra, *Indira Gandhi*, p. 116.

(50) *Thought*, 23 December 1967; Morarji Desai, *The Story of My Life*, vol. 2 (Delhi: Macmillan India, 1974), pp. 243f.

(51) The speech is reproduced in A. Moin Zaidi, *The Great Upheaval, 1969–1972* (New Delhi: Orientalia India, 1972), pp. 103–6.

(52) *Thought*, 19 July and 16 August 1969.

(53) For details see Subject File 153, P. N. Haksar Papers, Third Instalment, NMML.

(54) Trevor Drieberg, *Indira Gandhi: Profile in Courage* (Delhi: Vikas Publications, 1972), chapter 7.

(55) S. Nijalingappa to Indira Gandhi, 11 November 1969, in Zaidi, *The Great Upheaval*, p. 231.

(56) Sukumar Muralidharan and Ravi Sharma, 'A Congressman from Another Age: S. Nijalingappa, 1902–2000,' *Frontline*, 1 September 2000.

(57) Cf. drafts of speeches in Subject File 143, P. N. Haksar Papers, Third Instalment, NMML.

(58) N(ikhil) C(hakravartty), 'Syndicate at Waterloo,' *Mainstream*, 16 August 1969.

(59) Nayantara Sahgal, *Indira Gandhi: Her Road to Power* (New York: Frederick Ungar, 1982), p. 53.

(60) Note by P. N. Haksar dated 16 September 1967, Subject File 118, P. N. Haksar Papers, Third Instalment, NMML.

(61) Subject File 121, P. N. Haksar Papers, Third Instalment, NMML; Rajinder Puri, *India 1969: A Crisis of Conscience* (Delhi: privately published, 1971), pp. 67–73.

(62) See letters in Subject File 145, P. N. Haksar Papers, Third Instalment, NMML.

(63) This account of the Parliamentary and judicial interventions in the privy purse controversy is based on D. R. Mankekar, *Accession to Extinction: The Story of Indian Princes* (Delhi: Vikas Publishing House, 1974), chapters 18 to 20.

(64) For details see M. S. Randhawa, *A History of Agriculture in India*, vol. 4: 1947–1981 (New Delhi: Indian Council of Agricultural Research, 1986), chapters 30 to 32.

(65) Don Taylor, 'This New, Surprising Strength of Mrs Gandhi,' *Evening Standard*, 21 August 1969.

(66) *New York Times*, 26 January 1970.

(67) 'Is India Cracking up?,' editorial in *Thought*, 4 January 1967.

(68) 'The Meaning of Naxalbari,' *Thought*, 17 June 1967.

(69) Kathleen Gough, 'The Indian Revolutionary Potential,' *Monthly Review*, February 1969 (based on an essay originally published in *Pacific Affairs*, winter issue, 1968–9).

(70) Lasse and Lisa Berg, *Face to Face: Fascism and Revolution in India*, trans. Norman Kurtin (Berkeley: Ramparts Press, 1971), pp. 23–4, 28, 31, 56, 125, 162, 209–10.

الفصل العشرون: إكسير النصر

- (1) *Thought*, 22 November 1969.
- (2) See *Election Manifestos 1971* (Bombay: Awake India Publications, 1971).
- (3) Rajaji to Minoo Masani, 2 January 1971, in Subject File 142, C. Rajagopalachari Papers, Fourth Instalment, NMML.
- (4) Indira Gandhi to Dorothy Norman, 23 April 1971, in D. Norman, ed., *Indira Gandhi: Letters to an American Friend, 1950-1984* (New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1985), p. 132.
- (5) *Thought*, 20 May 1972.
- (6) 'A Special Correspondent,' 'The Making of Fifth Lok Sabha,' *Thought*, 20 March 1971.
- (7) Khushwant Singh, 'Indira Gandhi,' *Illustrated Weekly of India*, 14 March 1971.
- (8) See D. R. Mankekar, *Accession to Extinction: The Story of Indian Princes* (Delhi: Vikas Publishing House, 1974), chapter 21.
- (9) D. N. Dhanagare, 'Urban-Rural Differences in Election Violence,' in S. P. Varma and Iqbal Narain, eds, *Fourth General Elections in India*, vol. 2 (Bombay: Orient Longman, 1970).
- (10) This section is based on Election Commission of India, *Report on the Fifth General Elections in India, 1971-72* (New Delhi: Manager of Publications, 1973), *passim*. The CEC was named S. P. Sen Varma; his report – the mystical preface apart – was clearly modelled on the first such, written by his great predecessor Sukumar Sen.
- (11) This and the following paragraphs are principally based on Herbert Feldman, *The End and the Beginning: Pakistan 1969-1971* (London: Oxford University Press, 1975), chapters 7 to 9. Cf. also D. R. Mankekar, *Pak Colonialism in East Bengal* (Bombay: Somaiyya Publications, 1971).

(12) Lt. Gen. A. A. K. Niazi, quoted in Muntassir Mamoon, *The Vanquished Generals and the Liberation War of Bangladesh* (Dhaka: Somoy Prakashan, 2000), p. 159.

(13) R. K. Dasgupta, *Revolt in East Bengal* (Calcutta: G. C. Ray, 1971), pp. 4, 7, 9, 21, 24–5, 29, 39, 52, 61 etc. For the colonial treatment of East Pakistan by the West Punjabi elite, see also Anthony Mascarenhas, *The Rape of Bangla Desh* (Delhi: Vikas Publications, 1971).

(14) Cf. reports by eyewitnesses collected in Anon., *Bangla Desh Documents* (Madras: The BNK Press, 1972), chapter 6.

(15) Jyoti Sen Gupta, *History of Freedom Movement in Bangladesh, 1943–1973* (Calcutta: Naya Prokash, 1974), pp. 314–16, 325–6. The major who made the announcement was Zia-ur-Rahman, later president of Bangladesh.

(16) State Department telegram dated 2 July 1971, reproduced in Roedad Khan, comp., *The American Papers: Secret and Confidential India–Pakistan–Bangladesh Documents, 1965–1973* (Karachi: Oxford University Press, 1999), pp. 613–15.

(17) Maj. Gen. Hakeem Arshad Qureshi, *The 1971 Indo–Pak War: A Soldier's Narrative* (Karachi: Oxford University Press, 2002), pp. 60, 71. The sentences quoted could as easily have been penned by an Indian army commander writing about Nagaland in 1957.

(18) Werner Adam, 'Pakistan's Open Wounds,' *Washington Post*, 6 June 1971; report in the *New York Times*, 25 June 1971; World Bank team report in Subject File 171, P. N. Haksar Papers, Third Instalment, NMML.

(19) Anon., *Bangla Desh Documents*, chapter 7.

(20) K. C. Saha, 'The Genocide of 1971 and the Refugee Influx in the East,' in Ranabir Samaddar, ed., *Refugees and the State: Practices of Asylum and Care in India, 1947–2000* (New Delhi: Sage Publications, 2003).

(21) Iqbal Akhund, *Memoirs of a Bystander: A Life in Diplomacy* (Karachi: Oxford University Press, 1997), p. 201.

(22) 25-page secret report entitled 'Threat of a Military Attack or Infiltration Campaign by Pakistan,' RAW, January 1971, copy in Subject File 220, P. N. Haksar Papers, Third Instalment, NMML.

(23) Dhar to Haksar, 18 April 1971, *ibid*.

(24) Cf. reports in Subject File 169, P. N. Haksar Papers, Third Instalment, NMML.

(25) The letter is reprinted in F. S. Aijazuddin, ed., *The White House and Pakistan: Secret Declassified Documents, 1969-1974* (Karachi: Oxford University Press, 2002), pp. 129-30.

(26) 'Record of PM's Conversation with Dr Kissinger,' 7 July 1971, in Subject File 225, P. N. Haksar Papers, Third Instalment, NMML.

(27) Indira Gandhi to Richard Nixon, 7 August 1971, copy in Subject File 220, P. N. Haksar Papers, Third Instalment, NMML.

(28) See the documents in Louis Smith, ed., *Foreign Relations of the United States, 1969-1976*, vol. 11: *South Asia Crisis, 1971* (Washington, DC: Department of State, 2005), pp. 28, 35, 164, 167, 288-9, 303, 316, 324, 557 etc.; and the documents in Aijazuddin, *The White House*, pp. 242-6, 258-62.

(29) For the broader context of India's changing relations with the superpowers in the early seventies, see T. V. Kunhi Krishnan, *The Unfriendly Friends: India and America* (New Delhi: Indian Book Co., 1974); Shashi Tharoor, *Reasons of State: Political Development and India's Foreign Policy under Indira Gandhi, 1966-1977* (New Delhi: Vikas Publishing House, 1982); and Linda Racioppi, *Soviet Policy towards South Asia since 1970* (Cambridge: Cambridge University Press, 1994).

(30) This paragraph is based on letters and papers in Subject Files 163, 225 and 229, P. N. Haksar Papers, Third Instalment, NMML.

(31) Top Secret Note of 5 June 1971 in Subject File 89, P. N. Haksar Papers, Third Instalment, NMML.

(32) 'Record of conversations between Foreign Minister and Mr A. A. Gromyko, Minister of Foreign Affairs, USSR, on 7th June 1971,' in Subject File 203, P. N. Haksar Papers, Third Instalment, NMML.

(33) The text of the treaty is reproduced in A. Appadorai, ed., *Select Documents on India's Foreign Policy and Relations, 1947-1972*, vol. 2 (Delhi: Oxford University Press, 1985), pp. 136-40.

(34) Indira Gandhi, *India: The Speeches and Reminiscences of Indira Gandhi, Prime Minister of India* (London: Hodder and Stoughton, 1975), pp. 162-4.

(35) See Aijazuddin, *The White House*, pp. 313, 336-9.

(36) Robert Jackson, *South Asian Crisis: India-Pakistan-Bangla Desh* (London: Chatto and Windus, 1975), p. 102.

(37) Letter of 23 November, in Aijazuddin, *The White House*, pp. 364-5.

(38) Jackson, *South Asian Crisis*, pp. 106-7; Brian Cloughley, *A History of the Pakistan Army: Wars and Insurrections* (Karachi: Oxford University Press), pp. 148-9.

(39) B. G. Verghese, *An End to Confrontation: Restructuring the Sub-Continent* (New Delhi: 1972), pp. 35-50.

(40) Cloughley, *A History of the Pakistan Army*, p. 222.

(41) Lt. Gen. A. A. K. Niazi, *The Betrayal of East Pakistan* (Delhi: Manohar, 1998), p. 132.

(42) Ibid., p. 114.

(43) D. R. Mankekar, *Pakistan Cut to Size* (New Delhi: Indian Book Co., 1972), pp. 54-63.

(44) Jackson, *South Asian Crisis*, pp. 137-8.

(45) Telegram quoted in Niazi, *Betrayal*, p. 180.

(46) See Aijazuddin, *The White House*, pp. 447, 449–50.

(47) Niazi, *Betrayal*, pp. 187ff.

(48) *Lok Sabha Debates*, 16 December 1971.

(49) Living not far from the border then, I heard Yahya's speech as it was delivered—he had (as Pakistani accounts also suggest) consumed a goodly amount of whisky before taking up the microphone.

(50) Air Chief Marshal P. C. Lal, *My Years with the IAF* (New Delhi: Lancer International, 1986), p. 321.

(51) Smith, *Foreign Relations*, pp. 439, 499, 594, 612, 674 etc. Cf. also the letters exchanged between Mrs Gandhi and Nixon after the end of the war, reproduced in Aijazuddin, *The White House*, pp. 476–80.

(52) *Time*, 3 January 1972; James Reston, 'India's Victory a Triumph for Moscow,' *New York Times*, undated (?20 December 1971) clipping in Subject File 217, P. N. Haksar Papers, Third Instalment, NMML.

(53) *Thought*, 29 January 1972.

(54) Quoted in C. M. Naim, *Ambiguities of Heritage: Fictions and Polemics* (Karachi: City Press, 1999), p. 139.

(55) See 'India After Bangla Desh: A Symposium,' *Gandhi Marg*, vol. 16, no. 2, 1972.

(56) Letter of 8 December 1971, in Carol Brightman, ed., *Between Friends: The Correspondence of Hannah Arendt and Mary McCarthy, 1949–1975* (New York: Harcourt Brace and Co., 1995), p. 303.

(57) A. B. Vajpayee quoted in *Thought*, 20 May 1972.

(58) Ranajit Roy, *The Agony of West Bengal: A Study in Union-State Relations*, 3rd edn (Calcutta: New Age Publishers, 1973), pp. 3–4; Sajal Basu, *West Bengal: the Violent Years* (Calcutta: Prachi Publications, 1974), p. 78.

(59) 'Message to Mrs Gandhi from Sir Alec Douglas-Home,' 20 March 1972, in Subject File 179, P. N. Haksar Papers, Third Instalment, NMML.

(60) As quoted in S. R. Sen to I. G. Patel, letter dated 2 March 1972, in Subject File 225, P. N. Haksar Papers, Third Instalment, NMML.

(61) Untitled note in Subject File 236, P. N. Haksar Papers, Third Instalment, NMML.

(62) Sajjad Zaheer to P. N. Haksar, 23 March 1972, in Subject File 243, P. N. Haksar Papers, Third Instalment, NMML (emphasis in original). Mazhar Ali Khan was the father of the student radical, and later prolific author, Tariq Ali.

(63) A. Raghavan, 'Five Days that Changed History,' *Blitz*, 8 July 1972.

(64) Note by Dhar dated 12 March 1972, in Subject File 235, P. N. Haksar Papers, Third Instalment, NMML.

(65) The text of the Simla Agreement is reproduced in Appadorai, *Select Documents*, pp. 443–5.

(66) The text of the speech is to be found in Subject File 93, P. N. Haksar Papers, Third Instalment, NMML.

(67) Notes in *ibid*.

الفصل الحادي والعشرون: الغريمان

(1) See Indira Gandhi, *India: The Speeches and Reminiscences of Indira Gandhi Prime Minister of India* (London: Hodder and Stoughton, 1975), pp. 215–16.

(2) As reported in *The Hindu*, 16 August 1972.

(3) A. Vaidyanathan, 'The Indian Economy since Independence (1947–70), in Dharma Kumar, ed., *The Cambridge Economic History of India*, vol. 2 (Cambridge: Cambridge University Press, 1983).

(4) This paragraph summarizes several longitudinal studies of rural India, as in G. Parthasarathy, 'A South Indian Village after Two Decades,' *Economic Weekly*, 12 January 1963; Kumudini Dandekar and Vijayanti

Bhate, 'Socio-Economic Change During Three Five-Year Plans,' *Artha Vijnana*, vol. 17, no. 4, 1975; Robert W. Bradnock, 'Agricultural Development in Tamil Nadu: Two Decades of Land Use Changes at Village Level,' in Tim P. Bayliss-Smith and Sudhir Wanmali, eds, *Understanding Green Revolutions: Agrarian Change and Development Planning in South Asia* (Cambridge: Cambridge University Press, 1984).

(5) These studies are usefully summarized in M. L. Dantwala, *Poverty in India: Then and Now* (Madras: Macmillan India, 1971); and M. Mukherjee, N. Bhattacharya and G. S. Chatterjee, 'Poverty in India: Measurement and Amelioration,' in Vadilal Dagli, ed., *Twenty-Five Years of Independence A Survey of Indian Economy* (Bombay: Vora and Co., 1973). The Dandekar-Rath study was first published in the *Economic and Political Weekly* in January 1971.

(6) J. P. Naik, 'Education,' in S. C. Dube, ed., *India since Independence: Social Report on India, 1947-1972* (New Delhi: Vikas Publishing House, 1977); Amrik Singh, 'Twenty-five Years of Indian Education; An Assessment,' in Jag Mohan, ed., *Twenty-five Years of Indian Independence* (New Delhi: Vikas Publishing House, 1973).

(7) 'Indian Economic Policy and Performance: A Framework for a Progressive Society' (1973), reprinted in Jagdish N. Bhagwati, *Essays in Development Economics* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1985).

(8) Anon., 'Mummy Knows Best,' *Thought*, 2 October 1971.

(9) *Thought*, 5 May 1971; D. R. Rajagopal, 'Sanjay Gandhi,' *Illustrated Weekly of India*, 11 July 1971.

(10) Letter of 2 February 1971, Indira Gandhi Correspondence, P. N. Haksar Papers, NMML.

(11) *The Current*, 28 July 1973.

(12) *The Star*, 12 August 1973, clipping in Subject File 93, P. N. Haksar Papers, Third Instalment, NMML.

(13) Note of 29 June 1971, *ibid.*

(14) See notes and correspondence in Subject Files 242 and 243, P. N. Haksar Papers, Third Instalment, NMML.

(15) Unless otherwise stated, this section is based on the synthesis report of those studies: *Status of Women in India* (New Delhi: Indian Council of Social Science Research, 1974). Much of the data quoted there, and here, are taken from the 1971 Census of India.

(16) D. R. Gadgil, *Women in the Working Force in India* (London: Asia Publishing House, 1965); Bina Agarwal, 'Women, Poverty and Agricultural Growth in India,' *Journal of Peasant Studies*, vol. 13, no. 2, 1985-6.

(17) Radha Kumar, *The History of Doing: An Illustrated Account of Movements for Women's Rights and Feminism in India, 1860-1990* (New Delhi: Kali for Women, 1993), chapter 6.

(18) See, for more details, P. G. K. Pannikar and C. R. Soman, *Health Status of Kerala* (Trivandrum: Centre for Development Studies, 1984).

(19) Ronald J. Herring, 'Abolition of Landlordism in Kerala: A Redistribution of Privilege,' *Economic and Political Weekly, Review of Agriculture*, June 1980; P. Radhakrishnan, 'Land Reforms and Changes in Land System: Study of a Kerala Village,' *Economic and Political Weekly, Review of Agriculture*, September 1982.

(20) See *Lok Sabha Debates*, 30 November 1971.

(21) Justice K. S. Hegde, 'Perspectives of the Indian Constitution,' Rajendra Prasad Memorial Lecture, Bharatiya Vidya Bhavan Bombay, March 1972, copy in Subject File 220, P. N. Haksar Papers, Third Instalment, NMML.

(22) See the letter from Indira Gandhi to Jayaprakash Narayan of 9 June 1973 and his reply of 27 June 1973, both in Jayaprakash Narayan Papers, NMML.

(23) A. G. Noorani, 'Crisis in India's Judiciary,' *Imprint*, January 1974.

(24) Inder Malhotra, *Indira Gandhi: A Personal and Political Biography* (London: Hodder and Stoughton, 1989), pp. 152–3 etc.

(25) *Thought*, 1 January 1972.

(26) *Thought*, 8 July 1972.

(27) *The Current*, 8 July 1972; *Thought*, 23 September 1972.

(28) The minutes of these talks are unavailable, but for some clues of what might have been discussed see the material in Subject Files 183 and 235, P. N. Haksar Papers, Third Instalment, NMML.

(29) These paragraphs on Nagaland in the early 1970s are based on reports in the Kohima weekly *Citizens Voice*, issues of which are in Box VIII, Pawsey Papers, CSAS.

(30) *Thought*, 2 March 1974.

(31) See Ajit Bhattacharjea, *Unfinished Revolution: A Political Biography of Jayaprakash Narayan* (New Delhi: Rupa and Co., 2004), pp. 193ff.

(32) The previous three paragraphs draw upon Ghanshyam Shah, 'Revolution, Reform, or Protest? A Study of the Bihar Movement,' in three parts, *Economic and Political Weekly*, 9, 16 and 23 April 1977.

(33) The correspondence between Narayan and Mrs Gandhi, very rich and largely unexplored by biographers of either party, is in the Jayaprakash Narayan Papers, NMML. The correspondence between JP and Nehru — also less intensely mined than it might have been — is scattered between this collection and the Brahmanand Papers, also at the NMML.

(34) Quoted in Bhattacharjea, *Unfinished Revolution*, pp. 205–6.

(35) See reports in Subject File 272, Jayaprakash Narayan Papers, Third Instalment, NMML.

(36) English translation of speech in *Everyman's Weekly*, 22 June 1974.

(37) See Robert Jay Lifton, *Revolutionary Immortality: Mao Tse Tung and the Cultural Revolution* (Penguin: Harmondsworth, 1967). I offer this comparison knowing that it will be dismissed both by Marxists, who will

see JP as a lily-livered reformist in comparison with the builder of the Chinese revolution, and by the Gandhians, who will profess shock at the lumping together of a man of non-violence with one known to have been responsible for so many deaths.

(38) Anon., 'Railway Strike in Retrospect,' *Economic and Political Weekly*, 18 January 1975.

(39) S. Nihal Singh, *Indira's India: A Political Notebook* (Bombay: Nachiketa Publications, 1978), pp. 215-16.

(40) George Perkovich, *India's Nuclear Bomb: The Impact on Global Proliferation* (Berkeley: University of California Press, 1999), pp. 170-80; *Thought*, 25 May 1974; Aziz Ahmad (Foreign Minister of Pakistan) to Horace Alexander, 15 June 1974, in Alexander Papers, Friends House, Euston.

(41) These paragraphs are based on the letters between Mrs Gandhi and JP in the Jayaprakash Narayan Papers, NMML.

(42) Bhattacharjea, *Unfinished Revolution*, pp. 211f.; *Everyman's Weekly*, 21 September 1974.

(43) See correspondence between Acharya Ramamurti and JP in Subject File 273, Jayaprakash Narayan Papers, Third Instalment, NMML.

(44) Letter of 14 October 1974, in Subject File 277, Jayaprakash Narayan Papers, NMML. Patil's letter — to which JP's reply, if there was one, is untraceable — is reminiscent of the warnings uttered along these lines in the Constituent Assembly by his great fellow Maharashtrian, B. R. Ambedkar.

(45) Bhattacharjea, *Unfinished Revolution*, pp. 216-17.

(46) *Everyman's Weekly*, 16 and 23 November 1974.

(47) See B. S. Das, *The Sikkim Saga* (New Delhi: Vikas Publishing House, 1983).

(48) Letter to JP dated 18 July 1974 from M. Shah, Adoni, Kurnool Dist., A. P., in Subject File 273, Jayaprakash Narayan Papers, Third Instalment, NMML.

(49) See statements in Subject File 272, Jayaprakash Narayan Papers, Third Instalment, NMML.

(50) For a sampling of the former view, see the pages of the *Everyman's Weekly* for 1974–5; for the latter, see the *Illustrated Weekly of India* for the same period.

(51) Katherine Frank, *Indira: A Life of Indira Nehru Gandhi* (London: HarperCollins, 2001), p. 368; Christopher Andrew and Vasili Mitrokhin, *The World was Going our Way: The KGB and the Battle for the World* (New York: Basic Books, 2005), pp. 322–3.

(52) Unless otherwise indicated, the rest of this section is based on reports and comments in the *Indian Express*, 1 February to 21 March 1975.

(53) Anon., 'The South Poses a Problem for JP,' *Everyman's Weekly*, 4 May 1975.

(54) Granville Austin, *Working the Democratic Constitution: The Indian Experience* (New Delhi: Oxford University Press, 1999), pp. 314–16.

(55) *Indian Express*, 20 March 1975.

(56) Unless otherwise stated, the rest of this section is based on reports in the *Indian Express*, 10 to 28 June 1975.

(57) Prashant Bhushan, *The Case that Shook India* (New Delhi: Vikas Publishing House, 1978), pp. 98ff.

(58) *Ibid.*, p. 94.

(59) Quoted in Dom Moraes, *Indira Gandhi* (Boston: Little, Brown and Co., 1980), p. 220.

(60) Danial Latifi, 'Indira Gandhi Case Revisited,' undated typescript in Subject File 225, P. N. Haksar Papers, Third Instalment, NMML.

الفصل الثاني والعشرون: خريف حكم إنديرا غاندي

(1) Indira Gandhi, *Democracy and Discipline: Speeches of Shrimati Indira Gandhi* (New Delhi: Ministry of Information and Broadcasting, 1975), pp. 1–2.

(2) The note is reproduced in Pupul Jayakar, *Indira Gandhi: An Intimate Biography* (New York: Pantheon Books, 1993), pp. 202–3.

(3) K. R. Malkani, *The Midnight Knock* (New Delhi: Vikas Publishing House, 1978), p. 37.

(4) Gandhi, *Democracy and Discipline*, pp. 18–19, 61 etc. This volume prints eleven interviews given in the first three months of the emergency — almost one a week — by a prime minister never known to be over-fond of the press.

(5) See D. V. Gandhi, comp., *Era of Discipline: Documents on Contemporary Reality* (New Delhi: Samachar Bharati, 1976), p. 254.

(6) Indira Gandhi, *Consolidating National Gains: Speeches of Shrimati Indira Gandhi* (New Delhi: Ministry of Information and Broadcasting, 1976), p. 29. The speech was originally delivered in Hindi; I have used the official translation.

(7) Joe Elder, 'Report on Visit to India, August 11–22, 1975,' in File 78, Horace Alexander Papers, Friends House, Euston.

(8) Sharada Prasad to S. K. De, 16 September 1975, *ibid.*

(9) P. N. Dhar, *Indira Gandhi, the 'Emergency,' and Indian Democracy* (New Delhi: Oxford University Press, 2000), pp. 307–11.

(10) Narayan to Sheikh Abdullah, 23 September 1975, reprinted in M. G. Devasahayam, *India's Second Freedom: An Untold Saga* (New Delhi: Siddharth Publications, 2004), pp. 351–4.

(11) For the circumstances of JP's release, see *ibid.*, chapters 29 and 30.

(12) See table reproduced in K. Gangadharan, P. J. Koshy, and C. N. Radhakrishnan, *The Inquisition: Revelations before the Shah Commission* (New Delhi: Path Publishers, 1978), p. 260.

(13) Note of 14 January 1976, in 'Emergency File,' Hari Dev Sharma Papers, NMML.

(14) Indira Gandhi to Verrier Elwin, 14 January 1963, letter in the possession of the Elwin family, Shillong.

(15) See Ved Mehta, *Portrait of India* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 1970), pp. 545–6.

(16) Granville Austin, *Working a Democratic Constitution: The Indian Experience* (New Delhi: Oxford University Press, 1999), pp. 319–24.

(17) Ibid., pp. 334–41.

(18) *New York Times*, 30 April 1976.

(19) Austin, *Working a Democratic Constitution*, pp. 373–4. Cf. also Nani Palkhivala, 'Reshaping the Constitution,' *Illustrated Weekly of India*, 4 July 1976.

(20) 'Notes on a Meeting with Indira Gandhi, 1, Safdarjung Road, 14th March 1976,' in Mss Eur F236/269, OIOC.

(21) See the detailed list of forbidden subjects printed in Sajal Basu, ed., *Underground Literature During Indian Emergency* (Calcutta: Minerva Associates, 1978), pp. 102–14.

(22) Prakash Ananda, *A History of the Tribune* (New Delhi: The Tribune Trust, 1986), pp. 165–6.

(23) Ram Krishan Sharma to Penderel Moon, 25 November 1975, in Mss Eur F230/36, OIOC.

(24) Report in the *Guardian*, 2 August 1976.

(25) John Dayal and Ajay Bose, *The Shah Commission Begins* (New Delhi: Orient Longman, 1978), p. 208; Michael Henderson, *Experiment with Untruth: India under Emergency* (Delhi: Macmillan India, 1977), p. 89.

(26) G. S. Bhargava, *The Press in India: An Overview* (New Delhi: National Book Trust, 2005), p. 53 etc.

(27) Dayal and Bose, *Shah Commission*, pp. 280–93; Henderson, *Experiment with Untruth*, p. 89.

(28) See K. K. Birla, *Indira Gandhi: Reminiscences* (New Delhi: Vikas Publishing House, 1987), pp. 50–1.

(29) Bhargava, *The Press in India*, pp. 65–6.

(30) Quoted in Ved Mehta, *The New India* (Harmondsworth, Penguin, 1978), pp. 63–4.

(31) Report by Jonathan Dimbleby in the *Sunday Times*, reproduced in Amiya Rao and B. G. Rao, eds, *The Press She Could not Whip: Emergency in India as reported by the Foreign Press* (Bombay: Popular Prakashan, 1977), pp. 20–1.

(32) Inder Malhotra, *Indira Gandhi: A Personal and Political Biography* (London: Hodder and Stoughton, 1989), p. 182.

(33) Report by J. Anthony Lukacs in the *New York Times*, reproduced in Rao and Rao, eds., *The Press She Could not Whip*, pp. 186–98.

(34) See Basu, *Underground Literature*, pp. 7–11.

(35) P. G. Mavalankar, 'No, Sir': *An Independent MP Speaks During the Emergency* (Ahmedabad: Sannistha Prakashan, 1979), pp. 20–5, 29–30 etc.

(36) *The Economist*, 24 January 1976. This is almost certainly an over-estimate, and based on the figures supplied by the underground newspaper *Satya Samachar*.

(37) *Satya Samachar*, 20 September 1976, in 'Emergency File,' Hari Dev Sharma Papers, NMML.

(38) Translated by Sugata Srinivasaraju and reproduced as an epigraph to his translation of Chi Srinivasaraju's *Phoenix and Four other Mime Plays* (Bangalore: Navakarnataka Publications, 2005).

(39) Basu, *Underground Literature*, pp. 27, 29, 65; Henderson, *Experiment with Untruth*, p. 21.

(40) These paragraphs on George Fernandes's activities during the emergency are principally based on C. G. K. Reddy, *Baroda Dynamite Conspiracy: The Right to Rebel* (New Delhi: Vision Books, 1977); supplemented by material in 'Emergency File,' Hari Dev Sharma Papers, NMML, and in Snehalata Reddy, *A Prison Diary* (Mysore: Karnataka State Human Rights Committee, 1977).

(41) Henderson, *Experiment with Untruth*, p. 27.

(42) I regret I cannot provide a precise reference for this story. I cannot remember where I first heard or read it; whether from a friend who knew Kripalani, or in an obituary printed in the papers when he died. Sadly, as with so many remarkable characters who figure in these pages, Kripalani is yet to find a biographer.

(43) 'The Emergency: A Needed Shock,' *Time*, 27 October 1975.

(44) *Sydney Morning Herald*, 1 September 1976.

(45) Letters in *The Times*, 3 and 14 July 1976.

(46) 'Indira Gandhi's Year of Failure,' editorial in the *Observer*, 27 June 1975.

(47) The only serviceable biography of Sanjay Gandhi at the time of writing remains Vinod Mehta's *The Sanjay Story: From Anand Bhavan to Amethi* (Bombay: Jaico, 1978).

(48) The interview is reproduced in full in Uma Vasudev, *Two Faces of Indira Gandhi* (New Delhi: Vikas Publishing House, 1977), pp. 193–208. Vasudev, who conducted the interview, was editor of *Surge*.

(49) *Ibid.*, pp. 108–10; Dhar, *Indira Gandhi*, pp. 325–9.

(50) *Illustrated Weekly of India*, 25 January 1976.

(51) *Illustrated Weekly of India*, 15 August, 14 October and 7 and 14 November 1976.

(52) Dayal and Bose, *Shah Commission* , pp. 189, 229; Mehta, *The Sanjay Story*, p. 139.

(53) Janardhan Thakur, *All the Prime Minister's Men* (New Delhi: Vikas Publishing House, 1977), p. 57; Satyindra Singh, 'Pleasing the Crown Prince,' *Sunday Pioneer*, 25 June 2000; Mehta, *The Sanjay Story*, pp. 87, 97, 165.

(54) Mehta, *The Sanjay Story*, p. 81.

(55) Cf. Emma Tarlo, *Unsettling Memories: Narratives of India's 'Emergency'* (Delhi: Permanent Black, 2003), pp. 80–2, 98, and map after p. 148.

(56) Jagmohan, *Island of Truth* (New Delhi: Vikas Publishing House, 1978), pp. 9–10, 182–3 etc.

(57) Mehta, *The Sanjay Story* ; Thakur, *All the Prime Minister's Men* ; and Vasudev, *Two Faces*, all deal at some length with this coterie and its doings.

(58) Tarlo, *Unsettling Memories*, p. 140.

(59) This account of the Turkman Gate incident is principally based on John Dayal and Ajoy Bose, *For Reasons of State: Delhi under Emergency* (Delhi: Ess Ess Publications, 1977), chapter 2. But cf. also Mehta, *The Sanjay Story*, pp. 90–5; and Inder Mohan, 'Turkman Gate, Sanjay Gandhi and Tihar Jail,' *PUCL Bulletin*, vol. 5, no. 8, August 1985. Dayal and Bose, as well as Mehta, write that Jagmohan's determination to clear Turkman Gate was in part motivated by the fact of the residents being Muslim—he saw them, apparently, as Pakistani fifth columnists. Jagmohan's own account of the incident is in *Island of Truth*, pp. 144–9.

(60) Mohammad Yunus, *Persons, Passions and Politics* (New Delhi: Vikas Publishing House, 1980), pp. 251–2.

(61) *Satya Samachar*, 12 June 1976, in 'Emergency File,' Haridev Sharma Papers, NMML.

(62) There is a very extensive literature on this subject, which this bare summary by no means does justice to. For an introduction to the complexity of issues involved, see Pravin Visaria, 'Population Policy,' *Seminar*, March 2002.

(63) *Illustrated Weekly of India*, 15 August 1976.

(64) Mehta, *The Sanjay Story*, p. 112.

(65) *Ibid.*, pp. 117–29; Tarlo, *Unsettling Memories*, pp. 80–2, 98, 140, 150–1.

(66) Lee I. Schlesinger, 'The Emergency in an Indian Village,' *Asian Survey*, vol. 17, no. 7, July 1977.

(67) *Satya Samachar*, 26 September 1976; news bulletin of Lok Sangharsh Samiti dated 23 November 1976, both in 'Emergency File,' Hari Dev Sharma Papers, NMML.

(68) Basu, *Underground Literature*, p. 36; Gangadharan et al., *Inquisition*, pp. 130–3.

(69) The *locus classicus* of this view is the book written by her former Secretary P. N. Dhar on the Emergency. But shades of the argument haunt virtually all the biographies of Mrs Gandhi. See Dhar, *Indira Gandhi*, as well as the biographies by Jayakar, Malhotra, Moraes, and Vasudev cited above.

(70) *The Times*, 26 August 1976.

(71) John Grigg, 'Tryst with Despotism,' *Spectator*, 21 August 1976.

(72) See the correspondence between Alexander and Mrs Gandhi in File 78, Horace Alexander Papers, Friends House, Euston.

(73) Levin's articles are reproduced in full in Rao and Rao, eds., *The Press She Could not Whip*, pp. 124–31, 268–76.

(74) Dhar, *Indira Gandhi*, p. 344.

(75) Henderson, *Experiment with Untruth*, p. 153; Kuldip Nayar, *The Judgement: Inside Story of the Emergency in India* (New Delhi: Vikas Publishing House, 1977), p. 55.

(76) A. M. Rosenthal, 'Father and Daughter: A Remembrance,' *New York Times*, 1 November 1984.

(77) See Jawaharlal Nehru, *Glimpses of World History* (1934; 4th edn London: Lindsay Drummond, 1949).

الفصل الثالث والعشرون: الحكومة دون حزب المؤتمر

(1) S. Devadas Pillai, ed., *The Incredible Elections; 1977: A Blow-by-Blow Document as Reported in the Indian Express* (Bombay: Popular Prakashan, 1977), pp. 19–22, 37–8, 43.

(2) Ibid., pp. 74–6, 107–11.

(3) *Illustrated Weekly of India*, 6 March 1977.

(4) Ajit Bhattacharjea, *Unfinished Revolution: A Political Biography of Jayaprakash Narayan* (New Delhi: Rupa and Co., 2004), pp. 282–3.

(5) Pillai, *The Incredible Elections*, pp. 196, 198, 237, 244–5, 247.

(6) Inder Malhotra, 'The Campaign that Was,' *Illustrated Weekly of India*, 20 March 1977; Javed Alam, *Domination and Dissent: Peasants and Politics* (Calcutta: Mandira, 1985), pp. 63, 65, 98, 168–9.

(7) Reports in Pillai, *The Incredible Elections*, pp. 419–22.

(8) S. L. M. Prachand, *The Popular Upsurge and the Fall of Congress* (Chandigarh: Abhishek Publications, 1977).

(9) Cf. Theodore P. Wright, Jr., 'Muslims and the 1977 Indian Election: A Watershed?,' *Asian Survey*, vol. 17, no. 12, December 1977.

(10) Indira Gandhi to Fory Nehru, 17 April 1977, copy in Pupul Jayakar Papers, Mumbai.

(11) Khushwant Singh, writing in his 'Editor's Page,' *Illustrated Weekly of India*, 27 March 1977.

(12) Janardhan Thakur, *All the Janata Men* (New Delhi: Vikas Publishing House, 1979), p. 148.

(13) See *Himmat*, 30 June 1978.

(14) *New York Times*, 22 March 1977, and *Washington Post*, 19 April 1977, both quoted in Baldev Raj Nayar, 'India and the Super Powers: Deviation or Continuity in Foreign Policy?,' *Economic and Political Weekly*, 23 July 1977.

(15) Ajit Bhattacharjea, 'Janata's Foreign Policy,' *Himmat*, 30 December 1977.

(16) Cf. press clippings on Carter's visit in File 77, Horace Alexander Papers, Friends House, Euston.

(17) Report in *The Times*, 7 November 1977.

(18) As recalled in 'When Zia Complimented Vajpayee,' *New Indian Express*, 21 February 1999.

(19) Cf. report in *Himmat*, 4 November 1977.

(20) *Himmat*, 20 January 1978.

(21) K. A. Abbas, *Janata in a Jam?* (Bombay: Jaico Publishing House, 1978), p. 84.

(22) Ajit Roy, 'West Bengal: Not a Negative Vote,' *Economic and Political Weekly*, 2 July 1977.

(23) Sunil Sengupta, 'West Bengal Land Reforms and the Agrarian Scene,' *Economic and Political Weekly, Review of Agriculture*, June 1981; Atul Kohli, *The State and Poverty in India: The Politics of Reform* (Cambridge: Cambridge University Press, 1987), chapter 3; Prabir Kumar De, *The Politics of Land Reform: The Changing Scene in Rural Bengal* (Calcutta: Minerva Associates, 1994).

(24) Narendra Subramanian, *Ethnicity and Populist Mobilization: Political Parties, Citizens and Democracy in South India* (New Delhi: Oxford University Press, 1999), pp. 283–6; K. Mohandas, *MGR: The Man and the Myth* (Bangalore: Panther Publishers, 1992), pp. 11–12, 33–4.

(25) *The Guardian*, 12 November 1977.

(26) D. D. Thakur, *My Life and Years in Kashmiri Politics* (Delhi: Konark Publishers, 2005), p. 277.

(27) Shamim Ahmed Shamim, 'Kashmir,' *Seminar*, April 1978. Cf. also Mir Qasim, *My Life and Times* (New Delhi: Allied Publishers, 1992), pp. 154–5.

(28) Gilbert Etienne, *India's Changing Rural Scene, 1963–1979* (Delhi: Oxford University Press, 1982).

(29) Useful overviews of Operation Flood are contained in Martin Doornbos and K. N. Nair, eds, *Resources, Institutions and Strategies: Operation Flood and Indian Dairying* (New Delhi: Sage Publications, 1990); Shanti George, *Operation Flood: An Appraisal of Current Indian Dairy Policy* (Delhi: Oxford University Press, 1985).

(30) Ashutosh Varshney, *Democracy, Development, and the Country side: Urban–Rural Struggles in India* (Cambridge: Cambridge University Press, 1998), chapter 4.

(31) Cf. *ibid.* and Ashok Mitra, *Terms of Trade and Class Relations* (London: Frank Cass, 1977).

(32) Neerja Chowdhury, 'Sharpening the Battle Lines,' *Himmat*, 23 March 1979; Harry W. Blair, 'Rising Kulaks and Backward Classes in Bihar: Social Change in the Late 1970s,' *Economic and Political Weekly*, 12 January 1980.

(33) Kalpana Sharma, 'Bihar—the Ungovernable State?,' and Rajiv Shankar, 'Why Bihar Remains Poor,' both in *Himmat*, 6 October 1978.

(34) Sachidananda, 'Bihar's Experience,' *Seminar*, November 1979.

(35) Arun Sinha, 'Class War, Not "Atrocities" against Harijans,' *Economic and Political Weekly*, 10 December 1977; Pravin Sheth, 'In the Countryside,' *Seminar*, November 1979.

(36) Atyachar Virodh Samiti, 'The Marathwada Riots: A Report,' *Economic and Political Weekly*, 12 May 1979.

(37) Owen M. Lynch, 'Rioting as Rational Action: An Interpretation of the April 1978 Riots in Agra,' *Economic and Political Weekly*, 28 November 1981.

(38) Pupul Jayakar, *Indira Gandhi: An Intimate Biography* (New York: Pantheon Books, 1993), pp. 253–4, 263–4.

(39) Madhu Limaye, *Janata Party Experiment: An Insider's Account of Opposition Politics*, vol. 1 (Delhi: B. R. Publishing Corporation, 1994), p. 451.

(40) *New York Times*, 30 October 1977.

(41) Cf. *Himmat*, 10 March 1978.

(42) Cf. James Manor, 'Pragmatic Progressives in Regional Politics: The Case of Devaraj Urs,' *Economic and Political Weekly*, annual issue, February 1980.

(43) Ramesh Chandran, 'The Battle for Chikmagalur,' *Illustrated Weekly of India*, 5 November 1978.

(44) Granville Austin, *Working a Democratic Constitution: The Indian Experience* (New Delhi: Oxford University Press, 1999), pp. 463–4.

(45) This account of the conflicts within Janata and the party's split is based on Arun Gandhi, *The Morarji Papers: Fall of the Janata Government* (New Delhi: Vision Books, 1983); Limaye, *Janata Party Experiment*, vol. 2; Terence J. Byres, 'Charan Singh, 1902–87: An Assessment,' *Journal of Peasant Studies*, vol. 15, no. 2, 1987–8; and issues of the *Himmat* weekly throughout 1978 and 1979.

(46) Editorial in *Opinion*, 16 October 1979.

(47) Indira Gandhi to Fory Nehru, 17 April 1977, in Jayakar Papers, Mumbai. In her own biography (Jayakar, *Indira Gandhi*, p. 303), she quotes this letter but leaves out the crucial last sentence.

(48) *Himmat*, 20 July 1979.

(49) Jag Parvesh Chandra, *Verdict on Janata* (New Delhi: Metropolitan Book Co., 1979), pp. 26, 96; Thakur, *All the Janata Men*, pp. 148–50.

(50) *Himmat*, issues of 6 January and 10 February 1978.

(51) Sharad Karkhanis, quoted in Gandhi, *The Morarji Papers*, pp. 97–8.

(52) Austin, *Working the Democratic Constitution*, pp. 403–4.

(53) *Illustrated Weekly of India*, 6 March 1977.

(54) This account is based on Austin, *Working a Democratic Constitution*, pp. 409–30. But cf. also Soli Sorabjee, 'Repairing the Constitution: The Job Remains,' *Himmat*, 23 March 1979.

(55) Radha Kumar, *The History of Doing: An Illustrated Account of Movements for Women's Rights and Feminism in India, 1860–1990* (New Delhi: Kali for Women, 1993), esp. chapters 6 to 8; Chhaya Datar, *Waging Change: Women Tobacco Workers in Nipani Organise* (New Delhi: Kali for Women, 1989).

(56) For details see Ramachandra Guha, *How Much Should a Person Consume? Environmentalism in India and the United States* (Berkeley: University of California Press, 2006), chapter 2, 'The Indian Road to Sustainability'.

(57) This account is based on my own interactions with these groups over the past three decades. Unfortunately, there is no history of the civil liberties movement in modern India, or studies of its most important groups: such as the People's Union for Civil Liberties and the People's Union for Democratic Rights, both based in Delhi; the pioneering Association for the Protection of Democratic Rights, based in Calcutta; the Committee for the Protection of Democratic Rights, based in Bombay; and the Andhra Pradesh Civil Liberties Committee, based in Hyderabad. Dr Sitarama Kakarala of the National Law School in Bangalore is currently completing a book on the last-named group.

(58) Anil Sadgopal and Shyam Bahadur 'Namra,' eds, *Sangharh aur Nirman: Shankar Guha Niyogi aur Unka Naye Bharat ka Sapna* (Struggle and Construction: Shankar Guha Niyogi and his Dreams for a New India) (Delhi: Rajkamal Prakashan, 1993). Niyogi was murdered by an assassin — hired, most likely, by local industrialists — in 1992.

(59) Robin Jeffrey, *India's Newspaper Revolution: Capitalism, Politics and the Indian-Language Press, 1977-99* (London: C. Hurst and Co., 2000).

الفصل الرابع والعشرون: ديمقراطية مبعثرة

(1) Walter Schwarz, 'Two-Party Democracy Faces a Test Run,' *Guardian*, 14 May 1977.

(2) Clipping from the *New York Times*, 4 April 1977; letter to S. K. De, dated 17 June 1977, both in Temp Mss 577/81, Horace Alexander Papers, Friends House, Euston.

(3) Horace Alexander to Indira Gandhi, 8 April 1977, *ibid*.

(4) These figures on seats and vote shares come from the statistical supplement to the *Journal of Indian School of Political Economy*, vol. 15, nos 1 and 2, 2003, this part of a special issue on 'Political Parties and Elections in Indian States: 1990-2003,' edited by Suhas Palshikar and Yogendra Yadav.

(5) Prabhas Joshi, 'And Not Even a Dog Barked,' *Tehelka*, 2 July 2005; *India Today*, 1-15 January 1980.

(6) See Mervyn Jones, *Chances: An Autobiography* (London: Verso, 1987), p. 271.

(7) Moin Shakir, 'Election Participation of Minorities and Indian Political System,' *Economic and Political Weekly*, annual issue, February 1980.

(8) Nalini Singh, 'Elections as They Really Are,' *Economic and Political Weekly*, 24 May 1980.

- (9) Bashiruddin Ahmad, 'Trends and Options,' *Seminar*, April 1980.
- (10) Typescript of interview with Bobby Harrypersadh, dated 31 May 1980, in Jayakar Papers, Mumbai.
- (11) *India Today*, 16–31 May 1980.
- (12) *The Hindu*, 24 June 1980.
- (13) *The Tribune*, 27 October 1980, copy in Pupul Jayakar Papers, Mumbai.
- (14) *India Today*, 16–31 August, 1980.
- (15) M. V. Kamath, 'Why Rajiv Gandhi?,' *Illustrated Weekly of India*, 31 May 1981.
- (16) *India Today*, 1–15 December 1981.
- (17) These paragraphs on the Festival of India are based on the clippings and correspondence in Mss Eur F215/232, OIOC.
- (18) Rajni Bakshi, *The Long Haul: The Bombay Textile Workers Strike* (Bombay: BUILD Documentation Centre, 1986); Meena Menon and Neera Adarkar, *One Hundred Years, One Hundred Voices: The Millworkers of Girangaon: An Oral History* (Calcutta: Seagull Books, 2004). The strike, in effect, killed the city's textile industry, with most units being declared 'sick' by the owners or the state. These mill lands are now the subject of much controversy in Bombay, with citizens asking that they be used for working-class housing or for parks, and property speculators hoping to turn them into luxury apartments and shopping malls.
- (19) Jan Myrdal, *India Waits* (Hyderabad: Sangam Books, 1984).
- (20) Mahasweta Devi, 'Contract Labour or Bonded Labour?,' *Economic and Political Weekly*, 6 June 1981.
- (21) Darryl D'Monte, 'In Santhal Parganas with Siby Soren,' *Illustrated Weekly of India*, 8 April 1979, and 'The Jharkhand Movement' (in two parts), *Times of India*, 13 and 14 March 1979. For wider historical overviews of the Jharkhand question, see Sajal Basu, *Jharkhand Movement: Ethnicity and*

Culture of Silence (Shimla: Indian Institute of Advanced Study, 1984); Susan B. C. Devalle, *Discourses of Ethnicity: Culture and Protest in Jharkhand* (New Delhi: Sage Publications, 1992); Nirmal Sengupta, ed., *Jharkhand: Fourth World Dynamics* (Delhi: Authors Guild, 1982).

(22) See Shankar Guha Niyogi, 'Chattisgarh and the National Question,' in *Nationality Question in India: Seminar Papers* (Hyderabad: Andhra Pradesh Radical Students Union, 1982).

(23) Bertil Lintner, *Land of Jade: A Journey through Insurgent Burma* (Bangkok: White Lotus, 1990), pp. 83-4 and *passim*.

(24) 'Report of a Fact-Finding Team,' chapter 21 in Luingam Luithui and Nandita Haksar, eds, *Nagaland File: A Question of Human Rights* (New Delhi: Lancer International, 1984).

(25) Personal communication from P. Sainath, who was covering Andhra Pradesh politics at the time.

(26) *Times of India*, 30 March 1982; *Sunday*, 16 January 1983.

(27) See interview with NTR in *Sunday*, 12 December 1982.

(28) *Times of India*, 10 January 1983.

(29) M. Ramachandra Rao, 'NTR: Victim of His Own Charisma?,' *Janata*, 24 April 1983.

(30) *Indian Express*, 15 September 1983.

(31) Myron Weiner, *Sons of the Soil: Migration and Ethnic Conflict in India* (Princeton: Princeton University Press, 1978), chapter 3; Alaka Sarmah, *Immigration and Assam Politics* (Delhi: Ajanta Books, 1999); Anindita Dasgupta, 'Denial and Resistance: Sylhet Partition Refugees in Assam,' *Contemporary South Asia*, vol. 10, no. 3, 2001.

(32) Amalendu Guha, 'Little Nationalism Turned Chauvinist: Assam's Anti-Foreigner Upsurge 1979-80,' *Economic and Political Weekly*, annual issue, October 1980.

(33) Sanjib Baruah, *India against Itself: Assam and the Politics of Nationality* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1999), esp. chapter 5; Tilotomma Misra, 'Assam and the National Question,' in *Nationality Question in India*; Udayon Misra, *The Periphery Strikes Back: Challenges to the Nation-State in Assam and Nagaland* (Shimla: Indian Institute of Advanced Study, 2000), chapters 4 and 5.

(34) Chaitanya Kalbagh, 'The North-East: India's Bangladesh?,' *India Today*, 1–15 May 1980.

(35) *Economic Times*, 3 November 1980.

(36) Quoted in the *Times of India*, 30 July 1980.

(37) See T. S. Murty, *Assam, the Difficult Years: A Study of Political Developments in 1979–83* (New Delhi: Himalayan Books, 1983).

(38) Devdutt, 'Assam Agitation: It Is not the End of the Tunnel,' *The Financial Express*, 8 October 1980.

(39) A wide-ranging and still valuable collection of essays on Sikh political history is Paul Wallace and Surendra Chopra, eds, *Political Dynamics of Punjab* (Amritsar: Guru Nanak Dev University Press, 1981).

(40) There are various versions of the Anandpur Sahib Resolution. I have here used the text as authenticated by Sant Harcharan Singh Longowal and printed in *White Paper on the Punjab Agitation* (New Delhi: Government of India Press, 1984), pp. 67–90.

(41) This account of the Punjab dispute draws upon the following books and articles: Robin Jeffrey, *What's Happening to India: Punjab, Ethnic Conflict and the Test for Federalism*, 2nd edn (Basingstoke: Macmillan, 1994); Chand Joshi, *Bhindranwale: Myth and Reality* (New Delhi: Vikas Publishing House, 1984); Anup Chand Kapur, *The Punjab Crisis* (Delhi: S. Chand and Co, 1985); Ram Narayan Kumar, *The Sikh Unrest and the*

Indian State (Delhi: Ajanta Publishers, 1997); Mark Tully and Satish Jacob, *Amritsar: Mrs Gandhi's Last Battle* (London: Pan Books, 1985); Satinder Singh, *Khalistan: An Academic Analysis* (New Delhi: Amar Prakashan, 1982); Harjot Oberoi, 'Sikh Fundamentalism: Translating History into Theory,' in Martin E. Marty and R. Scott Appleby, eds, *Fundamentalisms and the State* (Chicago: University of Chicago Press, 1996); Hamish Telford, 'The Political Economy of Punjab: Creating Space for Sikh Militancy,' *Asian Survey*, vol. 32, no. 11, November 1992.

(42) Cf. the suggestive analysis of Bhindranwale's sermons in Mark Juergensmeyer, 'The Logic of Religious Violence: The Case of the Punjab,' *Contributions to Indian Sociology*, new series, vol. 22, no. 1, 1988.

(43) Ayesha Kagal, quoted in Paul Wallace, 'Religious and Ethnic Politics: Political Mobilization in Punjab,' in Francine R. Frankel and M. S. A. Rao, eds, *Dominance and State Power in India: Decline of a Social Order*, vol. 2 (Delhi: Oxford University Press, 1990), p. 451.

(44) See profile of Bhindranwale in *India Today*, 1–15 October 1981; Murray J. Leaf, *Song of Hope: The Green Revolution in a Panjab Village* (New Brunswick: Rutgers University Press, 1984), chapter 7, 'Religion'.

(45) Clipping in Mss Eur F230/36, OIOC.

(46) *Indian Express*, 21 September 1981.

(47) The verdicts, respectively, of Tully and Jacob, *Amritsar*, p. 71, and Joshi, *Bhindranwale*, p. 90.

(48) For an insightful contemporary account of the pressures on the Akalis to become more extreme, see Gopal Singh, 'Socio-economic Bases of the Punjab Crisis,' *Economic and Political Weekly*, 7 January 1984.

(49) Interview with Madhu Jain in *Sunday*, 4 September 1983; Rajinder Puri, 'Remembering 1984,' *National Review*, November 2003.

(50) Anne Vaugier-Chatterjee, *Histoire Politique du Pendjab de 1947 à nos Jours* (Paris: L'Harmattan, 2001), pp. 158f.

(51) On the significance of the Akal Takht, see Madanjit Kaur, *The Golden Temple: Past and Present* (Amritsar: Guru Nanak Dev University Press, 1983), pp. 268–70.

(52) Paul Wallace, 'Religious and Secular Politics in Punjab: The Sikh Dilemma in Competing Political Systems,' in Wallace and Chopra, *Political Dynamics of Punjab*, pp. 1–2.

(53) M. J. Akbar, *Riot after Riot: Reports on Caste and Communal Violence in India* (New Delhi: Penguin India, 1988).

(54) Achyut Yagnik, 'Spectre of Caste War,' *Economic and Political Weekly*, 28 March 1981; Pradip Kumar Bose, 'Social Mobility and Caste Violence: A Study of the Gujarat Riots,' *Economic and Political Weekly*, 18 April 1981.

(55) Quoted in Moin Shakir, 'An Analytical View of Communal Violence,' in Asghar Ali Engineer, ed., *Communal Riots in Post-Independence India*, 2nd edn (Hyderabad: Sangam Books, 1991), p. 95.

(56) Individual studies of these riots are contained in Akbar, *Riot after Riot*; Engineer, *Communal Riots*; in the reports of civil liberties groups and in articles published in the *Economic and Political Weekly* during these years.

(57) The following paragraphs, identifying and enumerating these themes, are based on my own reading of the literature; but see also Asghar Ali Engineer, 'An Analytical Study of the Meerut Riots,' *PUCB Bulletin*, vol. 3, no. 1, January 1983.

(58) George Mathew, 'Politicisation of Religion: Conversions to Islam in Tamil Nadu,' *Economic and Political Weekly*, 19 June 1982.

(59) See M. J. Akbar, *India: The Siege Within* (Harmondsworth: Penguin Books, 1985), pp. 197ff.

(60) Cf. Balraj Puri, 'Who is Playing with National Interest?,' *Economic and Political Weekly*, 11 February 1984.

(61) Lt. Gen. K. S. Brar, *Operation Blue Star: The True Story* (New Delhi: UBS Publishers, 1987), pp. 35–7. Since he led the operation, and since all journalists had been evacuated beforehand, Brar's book is essential in any reconstruction of Operation Bluestar. However, it should be read alongside Tully and Jacob, *Amritsar*, this based on interviews with eyewitnesses and survivors.

(62) Brar, *Operation Bluestar*, p. 91.

(63) *Ibid.*, pp. 126–7.

(64) Lt. Gen. J. S. Aurora, 'If Khalistan Comes, the Sikhs will be the Losers,' in Patwant Singh and Harji Malik, eds, *Punjab: The Fatal Miscalculation* (New Delhi: Patwant Singh, 1985), p. 133.

(65) J. S. Grewal, *The Sikhs of the Punjab*, 2nd edn (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), p. 227.

(66) Shahnaz Anklesaria, 'Fall-out of Army Action: A Field Report,' *Economic and Political Weekly*, 28 July 1984.

(67) Sten Widmalm, 'The Rise and Fall of Democracy in Jammu and Kashmir, 1975–1989,' in Amrita Basu and Atul Kohli, eds, *Community Conflicts and the State in India* (Delhi: Oxford University Press, 1988); B. K. Nehru, *Nice Guys Finish Second* (New Delhi: Viking, 1997), pp. 627–41.

(68) *The Week*, 26 August 1984.

(69) Indira Gandhi to Erna Sailer, 20 October 1984, copy in Jayakar Papers, Mumbai.

(70) Pupil Jayakar, '31 October,' typescript in *ibid.*

(71) This account of the anti-Sikh riots in Delhi is based on two works deservedly regarded as classics: Anon., *Who are the Guilty? Report of a Joint Inquiry into the Cause and Impact of the Riots in Delhi from 31 October to 10 November* (Delhi: PUDR and PUCL, 1984); Uma Chakravarti and Nandita Haksar, *The Delhi Riots: Three Days in the Life of a Nation* (New Delhi:

Lancer International, 1987). I have also drawn upon conversations with friends and colleagues who were active in providing relief after the riots.

(72) 'The Violent Aftermath,' *India Today*, 30 November 1984.

(73) 'Indira Gandhi's Bequest,' *Economic and Political Weekly*, 3 November 1984.

(74) Daniel Sutherland, 'India Seen Facing Era of Uncertainty,' *New York Times*, 1 November 1984; Henry Trewhitt, 'U.S. Fears Assassination may bring Chaos in India, Rivalry in South Asia,' *The Sun*, 1 November 1984.

الفصل الخامس والعشرون: صعود الابن الثاني

(1) *Times of India*, 4 December 1984.

(2) *Times of India*, 14 December 1984.

(3) Praful Bidwai, 'What Caused the Pressure Build-Up,' *Times of India*, 26 December 1984.

(4) Radhika Ramaseshan, 'Profit against Safety,' *Economic and Political Weekly*, 22–29 December 1984; *Indian Express*, 5 December 1984. The Bhopal tragedy has had a tortured and still continuing afterlife, with the survivors and their families ranged against the government (accused of providing insufficient medical relief) and Union Carbide (accused of paying paltry amounts of compensation).

(5) Hari Jaisingh, *India after Indira: The Turbulent Years (1984–1989)* (New Delhi: Allied Publishers, 1989), pp. 19–20; *Business India*, 17–30 December 1984.

(6) Harish Khare, 'The State Goes Macho,' *Seminar*, January 1985.

(7) Mani Shankar Aiyar, *Remembering Rajiv* (Calcutta: Rupa and Co., 1992), p. 53.

(8) Harish Puri, 'Punjab: Elections and After,' *Economic and Political Weekly*, 5 October 1985; *India Today*, 15 September and 15 October 1985.

(9) *India Today*, 15 September 1985 and 15 January 1986; *Sunday*, 29 December–4 January 1986.

(10) See Lalchungnunga, *Mizoram: Politics of Regionalism and National Integration* (New Delhi: Reliance Publishing House, 2002), Appendix D; report in *Sunday*, 20–26 July 1986.

(11) 'Mizoram: Quest for Peace,' *India Today*, 31 July 1986.

(12) S. S. Gill, *The Dynasty: A Political Biography of the Premier Ruling Family of Modern India* (New Delhi: HarperCollins India, 1996), pp. 394–5.

(13) *Business India*, December 31 1984–January 13 1985.

(14) Shubhabrata Bhattacharya, 'Rajiv Gandhi's Discovery of India,' *Sunday*, 22–28 September 1985.

(15) See judgment in Criminal Appeal No. 103 of 1981, decided on 23 April 1985 (*Mohd. Ahmed Khan v. Shah Bano and Others*), *Supreme Court Cases* (1985), 2 SCC, pp. 556–74.

(16) Hutokshi Doctor, 'Shah Bano: Brief Glory,' *Imprint*, May 1986.

(17) See Danial Latifi, 'Muslim Law,' in Alice Jacob, ed., *Annual Survey of Indian Law*, vol. 21 (New Delhi: The Indian Law Institute, 1985).

(18) *Lok Sabha Debates*, 23 August 1985.

(19) Ritu Sarin, 'Shah Bano: The Struggle and the Surrender,' *Sunday*, 1–7 December 1985.

(20) E.g. editorial in *The Statesman*, 19 December 1985.

(21) *Indian Express*, 21 December 1985.

(22) Vasudha Dhagamwar, 'After the Shah Bano Judgement-II,' *Times of India*, 11 February 1986.

(23) See *Eve's Weekly*, issue of 29 March–4 April 1986.

(24) R. D. Pradhan, *Working with Rajiv Gandhi* (New Delhi: Harper-Collins India, 1995), pp. 130–1.

(25) Peter Van der Veer, *Gods on Earth: The Management of Religious Experience and Identity in a North Indian Pilgrimage Centre* (London: The

Athlone Press, 1988), especially chapter 1, and “‘God Must Be Liberated’: A Hindu Liberation Movement in Ayodhya,’ *Modern Asian Studies*, vol. 21, no. 2, 1987. Ayodhya’s sister town, Faizabad, gives its name to the district. The official who passed the verdict was technically the district judge of Faizabad.

(26) Saifuddin Chowdhury, quoted in *Sunday*, 9–15 March 1986.

(27) See articles by Neerja Chowdhury in *The Statesman*, 20 April and 1 May 1986, reproduced in A. G. Noorani, ed., *The Babri Masjid Question*, vol. 1 (New Delhi: Tulika Books, 2003), pp. 260–6.

(28) Inderjit Badhwar, ‘Hindus: Militant Revivalism,’ *India Today*, 31 May 1986.

(29) Sant Ramsharaan Das of Banaras, writing in May 1989, quoted in Manjari Katju, *Vishwa Hindu Parishad and Indian Politics* (Hyderabad: Orient Longman, 2003), p. 73.

(30) *India Today*, 15 March 1986; *Sunday*, 25–31 January 1987.

(31) Cf. Rajni Bakshi, ‘The Rajput Revival,’ *Illustrated Weekly of India*, 1 November 1987.

(32) This figure comes from David Page and William Crawley, *Satellites over South Asia: Broadcasting, Culture and the Public Interest* (New Delhi: Sage Publications, 2001), p. 56.

(33) Arvind Rajagopal, *Politics after Television: Religious Nationalism and the Reshaping of the Indian Public* (Cambridge: Cambridge University Press, 2001), p. 84.

(34) Sevanti Ninan, *Through the Magic Window: Television and Change in India* (New Delhi: Penguin India, 1995), pp. 6–8.

(35) Philip Lutgendorf, ‘Ramayan: The Video,’ *Drama Review*, vol. 34, no. 2, 1990, p. 128.

(36) Robin Jeffrey, ‘Media Revolution and “Hindu Politics” in North India, 1982–99,’ *Himal*, July 2001, emphasis added.

(37) Interview in *Financial Express*, quoted in Supriya Roychowdhury, 'State and Business in India: The Political Economy of Liberalization, 1984–89,' unpublished PhD dissertation, Department of Politics, Princeton University, pp. 100–1. Cf. also Stanley A. Kochanek, 'Regulation and Liberalization in India,' *Asian Survey*, vol. 26, no. 12, 1986.

(38) H. K. Paranjape, 'New Lamps for Old! A Critique of the "New Economic Policy"', *Economic and Political Weekly*, 7 September 1985.

(39) Cf. reports in *India Today*, 15 March and 15 April 1985.

(40) T. N. Ninan, 'Rise of the Middle Class,' *India Today*, 31 December 1985. See also 'The Rising Affluence of the Middle Class,' *Sunday*, 29 October–1 November 1986.

(41) Roychowdhury, 'State and Business in India,' pp. 73, 122.

(42) T. N. Ninan and Jagannath Dubashi, 'Dhirubhai Ambani: The Super Tycoon,' *India Today*, 30 June 1985; T. N. Ninan, 'Reliance: Under Pressure,' *India Today*, 15 August 1986; Perez Chandra, 'Reliance: The Man Behind the Legend,' *Business India*, 17–30 June 1985; Paranjay Guha Thakurta, 'The Two Faces of Dhirubhai Ambani,' *Seminar*, January 2003.

(43) 'Crony Capitalism,' *Sunday*, 2–8 October 1988; Teesta Setalvad, 'Pawar, Politics and Money,' *Business India*, 10–23 July 1989; Sankarshan Thakur, 'How Corrupt Is Bhajan Lal?,' *Sunday*, 21–27 July 1985.

(44) Indranil Banerjee, 'The New Maharajahs,' *Sunday*, 17–23 April 1988.

(45) Niraja Gopal Jayal, *Democracy and the State: Welfare, Secularism and Development in Contemporary India* (Delhi: Oxford University Press, 1999), pp. 46ff.; 'The Wretched of Kalahandi,' *Sunday*, 19–25 January 1986.

(46) R. Jagannathan, 'Welcome to Hard Times,' *Sunday*, 6–12 September 1987.

(47) M. V. Nadkarni, *Farmers' Movements in India* (New Delhi: Allied Publishers, 1987); special issue on 'New Farmers' Movements in India,' *Journal of Peasant Studies*, vol. 21, no. 2, 1993-4.

(48) Vijay Naik and Shailaja Prasad, 'On Levels of Living of Scheduled Castes and Scheduled Tribes,' *Economic and Political Weekly*, 28 July 1984.

(49) Tanka B. Subba, *Ethnicity, State and Development: A Case Study of the Gorkhaland Movement in Darjeeling* (New Delhi: Har-Anand Publications, 1992); 'Peace in the Angry Hills?,' *Sunday*, 24-30 July 1988.

(50) *Sunday*, 27 August-2 September 1989; *India Today*, 15 September 1989; *Business India*, 26 June-9 July 1989.

(51) *Sunday*, 25-31 January 1987 and 28 August-3 September 1988.

(52) Shekhar Gupta, 'Punjab Extremists: Calling the Shots,' *India Today*, 28 February 1986.

(53) See *India Today*, issues of 30 April 1986 and 15 September 1988; *Sunday*, 3-9 January 1986. The violation of human rights by the police in Punjab throughout the 1980s and 1990s is extensively documented in Ram Narayan Kumar et al., *Reduced to Ashes: The Insurgency and Human Rights in Punjab* (Kathmandu: South Asia Forum for Human Rights, 2003).

(54) Reports in *Sunday*, 19-25 May 1985, 19-25 July 1987 and 20-26 March and 1-7 June 1988 and in *India Today*, 15 June and 31 December 1986.

(55) Shekhar Gupta and Vipin Mudgal, 'Operation Black Thunder: A Dramatic Success,' *India Today*, 15 June 1988.

(56) Interview in *India Today*, 30 November 1986.

(57) Sten Widmalm, 'The Rise and Fall of Democracy in Jammu and Kashmir, 1975-1989,' in Amrita Basu and Atul Kohli, eds, *Community Conflicts and the State in India* (Delhi: Oxford University Press, 1988), pp. 167ff.

(58) *Sunday*, 9-15 July 1989.

(59) For which see, among other works, A. Jeyaratnam Wilson, *Sri Lankan Tamil Nationalism: Its Origins and Development in the 19th and 20th Centuries* (London: C. Hurst and Co., 2000); Sankaran Krishna, *Postcolonial Insecurities: India, Sri Lanka, and the Question of Nationhood* (Delhi: Oxford University Press, 2000).

(60) Shekhar Gupta, 'Operation Pawan: In a Rush to Vanquish,' *India Today*, 31 January 1988.

(61) Lt. Gen. S. C. Sardeshpande, *Assignment Jaffna* (New Delhi: Lancer, 1992), preface.

(62) Krishna, *Postcolonial Insecurities*, p. 154 and *passim*.

(63) See Gill, *Dynasty*, pp. 474–7.

(64) See report in *India Today*, 15 June 1989.

(65) Cover story on 'The Ugly Indian,' *Sunday*, 12–18 July 1987.

(66) See report in *Sunday*, 28 September–4 October 1988.

(67) Nilanjan Mukhopadhyay, *The Demolition: India at the Crossroads* (New Delhi: HarperCollins India, 1994), pp. 260–2; Christophe Jaffrelot, *The Hindu Nationalist Movement and Indian Politics, 1925 to the 1990s* (New Delhi: Penguin India, 1999), pp. 383ff.

(68) See People's Union for Democratic Rights, *Bhagalpur Riots* (New Delhi: PUDR, 1990).

(69) Chitra Subramaniam, *Bofors: The Story Behind the News* (New Delhi: Viking, 1993).

(70) *India Today*, 31 March and 15 October 1988; *Sunday*, 30 October–5 November 1988.

(71) This 'Defamation Bill' is discussed in M. V. Desai, 'The Indian Media,' in Marshall M. Bouton and Philip Oldenburg, eds, *India Briefing, 1989* (Boulder: Westview Press, 1989).

(72) *India Today*, 15 January 1989.

(73) *Sunday*, 12–18 March 1989.

(74) Indranil Banerjee, 'Mera Dynasty Mahan,' *Sunday*, 1–7 October 1989.

(75) See *India Today*, 31 October 1989; *Sunday*, 12–18 November 1989.

(76) Vir Sanghvi, 'A Vote for Change,' *Sunday*, 3–9 December 1989.

(77) *Sunday*, 16–22 June 1985.

(78) Kewal Varma, 'The Politics of V. P. Singh,' *Sunday*, 19–25 April 1987.

الفصل السادس والعشرون: الحقوق وأعمال الشغب

(1) M. N. Srinivas, *Caste in Modern India and Other Essays* (Bombay: Asia Publishing House, 1962).

(2) The political assertion of the backward castes through the 1960s and 70s is usefully described in Christophe Jaffrelot, *India's Silent Revolution: The Rise of the Low Castes in North Indian Politics* (Delhi: Permanent Black, 2003). See also D. L. Sheth, 'Secularisation of Caste and Making of New Middle Class,' *Economic and Political Weekly*, 21–28 August 1999.

(3) Report of the Backward Classes Commission (Delhi: Controller of Publications, 1980), Volume I, p. 57.

(4) Sanjay Ruparelia, *Divided We Govern: Coalition Politics in Modern India* (New Delhi: Oxford University Press, 2015), p. 117f.

(5) André Béteille, 'Distributive Justice and Institutional Wellbeing,' *Economic and Political Weekly*, Special Number, March 1991; Dharma Kumar, 'The Affirmative Action Debate in India,' *Asian Survey*, volume 32, number 3, March 1992; Norio Kondo, 'The Backward Classes Movement and Reservation in Tamil Nadu and Uttar Pradesh: A Comparative Perspective,' in Mushirul Hasan and Nariaki Nakazato, eds, *The Unfinished Agenda: Nation-Building in South Asia* (Delhi: Manohar, 2001).

(6) Jaffrelot, *India's Silent Revolution*, pp. 345–7.

(7) See Paranjoy Guha Thakurta and Shankar Raghuraman, *A Time of Coalitions: Divided We Stand* (New Delhi: Sage Publications, 2004).

(8) Richard H. Davis, 'The Iconography of Rama's Chariot' in David Ludden, ed., *Making India Hindu: Religion, Community, and the Politics of Democracy in India* (second edition, New Delhi: Oxford University Press, 1996).

(9) Ibid, p. 46.

(10) Jaffrelot, *Hindu Nationalist Movement*, pp. 420–2.

(11) See Paul Brass, *The Production of Hindu-Muslim Violence in Contemporary India* (New Delhi: Oxford University Press, 2003), pp. 110–23.

(12) See Katju, *Vishva Hindu Parishad*, p. 65.

(13) See, for more details, S. Guhan, *The Cauvery River Dispute: Towards Conciliation* (Chennai: Frontline, 1993).

(14) As this book goes to press, the dispute over the Cauvery waters has intensified once more. The Supreme Court ordered that Karnataka release 15,000 cusecs of water each day to meet the demands of the summer crop in Tamil Nadu. Protests erupted in the southern districts of Karnataka, with strikes and bandhs in several towns, including the state capital, Bengaluru. Reports in *Times of India* (Bengaluru edition), 7 September 2016.

(15) *India Today*, 31 December 1999.

(16) Manoj Joshi, *The Lost Rebellion: Kashmir in the Nineties* (New Delhi: Penguin Books, 1999), Chapters 1 and 2. Cf. also Tavleen Singh, *Kashmir: A Tragedy of Errors* (New Delhi: Viking, 1995).

(17) Smita Gupta, 'The Rise and Rise of Terrorism in Kashmir,' *The Telegraph*, 21 April 1990.

(18) Schofield, *Kashmir in Conflict*, p. 147.

(19) These headlines are taken from various news reports filed in the Centre for Education and Documentation, Bangalore.

(20) *The Telegraph*, 27 May 1990; Joshi, *The Lost Rebellion*, pp. 72–3.

(21) See ‘Urgent Action’ reports of Amnesty International, numbers UA 102 and 108 of 1991, copies in the files of the Centre for Education and Documentation, Bangalore.

(22) V. M. Tarkunde et al. ‘Report on Kashmir Situation,’ in Asghar Ali Engineer, ed., *Secular Crown on Fire: The Kashmir Problem* (Delhi: Ajanta Publications), pp. 210–23.

(23) This paragraph draws upon, among other works, M. K. A. Siddiqui, *Muslims in Free India: Their Social Profile and Problems* (New Delhi: Institute of Objective Studies, 1998); Abusaleh Shariff, ‘On the Margins: Muslims in a State of Socio-Economic Decline,’ *The Times of India*, 22 October 2004; Yogendra Sikand, ‘Lessons of the Past: Madrasa Education in South Asia,’ *Himal*, volume 14, number 11, November 2001; *idem*, ‘Countering Fundamentalism: The Ban on SIMI,’ *Economic and Political Weekly*, 6 October 2001; Arjumand Ara, ‘Madrasas and Making of Muslim Identity in India,’ *Economic and Political Weekly*, 3 January 2004.

(24) Navnita Chadha Behera, *State, Identity and Violence: Jammu, Kashmir and Ladakh* (New Delhi: Manohar, 2000), p. 179.

(25) Sonia Jabbar, ‘Spirit of Place,’ in *Civil Lines 5: New Writing from India* (New Delhi: IndiaInk, 2001), pp. 28–9. See also the vivid eye-witness account of a young Pandit who had to flee the valley with his family – Rahul Pandita, *Our Moon Has Blood Clots: The Exodus of the Kashmiri Pandits* (New Delhi: Random House India, 2013).

(26) Cf. reports in *The Telegraph*, 1 April 1990; in *Frontline*, 14–27 April 1990; in *The Illustrated Weekly of India*, 17 June 1990; in the *Times of India*, 11 February 1991. See also Alexander Evans, ‘A Departure from

History: Kashmiri Pandits, 1990–2001,' *Contemporary South Asia*, volume 11, number 1, 2002.

(27) Cf. Praveen Swami, 'The Nadimarg Outrage,' *Frontline*, 25 April 2003.

(28) Vinay Sitapati, *Half Lion: How P. V. Narasimha Rao Transformed India* (New Delhi: Penguin, 2015), Chapters 6 and 7.

(29) Anne O. Krueger and Sajjid Chinoy, 'The Indian Economy in Global Context,' in Anne O. Krueger, ed., *Economic Policy Reforms and the Indian Economy* (New Delhi: Oxford University Press, 2002). For an overview of the Indian economy on the eve of the reforms, see Bimal Jalan, ed., *The Indian Economy: Problems and Prospects* (New Delhi: Viking, 1992).

(30) See Jairam Ramesh, *To the Brink and Back: India's 1991 Story* (New Delhi: Rupa, 2015), pp. 35–7, 144–5, 184.

(31) Arvind Panagriya, 'Growth and Reforms during 1980s and 1990s,' *Economic and Political Weekly*, 19 June 2004.

(32) Ashok V. Desai, *My Economic Affair* (New Delhi: Wiley Eastern, 1993); Kaushik Basu, 'Future Perfect?,' *Hindustan Times*, 5 May 2005.

(33) See <http://indianexpress.com/article/india/india-news-india/manmohan-singh-opening-indian-economy-1991-economic-reforms-pv-narasimha-rao-rbi-indian-rupee-devaluation-2886876/> (accessed 1 July 2016).

(34) See Dani Rodrik and Arvind Subramanian, From 'Hindu Growth' to *Productivity Surge: The Mystery of the Indian Growth Transition*, National Bureau of Applied Economic Research, Washington, March 2004.

(35) Dennis J. Encarnation, *Dislodging Multinationals: India's Strategy in Comparative Perspective* (Ithaca, N. Y.: Cornell University Press, 1989), pp. 214–5, 225.

(36) Surendra Malik, compiler, Supreme Court Mandal Commission Case, 1992 (Lucknow: Eastern Book Company, 1992), pp. 180, 196, 379, 387, 412, 424, etc.

(37) Madhav Godbole, *Unfinished Innings: Recollections and Reflections of a Civil Servant* (Hyderabad: Orient Longman, 1996), pp. 344–53.

(38) See P. V. Narasimha Rao, *Ayodhya: 6 December 1992* (New Delhi: Viking, 2006), pp. 99–100.

(39) Godbole, *Unfinished Innings*, p. 363.

(40) Quoted in *Sunday*, 6–12 December 1992.

(41) This account of the demolition of the Babri Masjid is based, in the main, on Dilip Awasthi, 'A Nation's Shame,' *India Today*, 31 December 1992. But see also Harinder Baweja, 'Today, 10 Years Ago: What Really Happened,' *The Asian Age*, 6 December 2002.

(42) The conversation was reported in *Sunday*, 13–19 December 1992.

(43) K. R. Malkani, *The Politics of Ayodhya and Hindu-Muslim Relations* (New Delhi: Har-Anand Publications, 1993), pp. 3–4.

(44) Quoted in Venkitesh Ramakrishnan, 'The Wrecking Crew,' *Frontline*, 1 January 1993.

(45) Arun Shourie, 'The Buckling State,' in Jitendra Bajaj, ed., *Ayodhya and the Future India* (Madras: Centre for Policy Studies, 1993), pp. 47–70.

(46) Francine R. Frankel, *India's Political Economy, 1947–2004: The Gradual Revolution* (second edition, New Delhi: Oxford University Press, 2005), pp. 714–5.

(47) See 'Bloody Aftermath,' *India Today*, 31 December 1992.

(48) Clarence Fernandez and Naresh Fernandes, 'The Winter of Discontent,' in Dileep Padgaonkar, ed., *When Bombay Burned* (New Delhi: UB-SPD, 1993), pp. 12–41.

(49) Kalpana Sharma, 'Chronicle of a Riot Foretold,' in Sujata Patel and Alice Thorner, *Bombay: Metaphor for Modern India* (Delhi: Oxford University Press, 1999), p. 277.

(50) Translated from the Marathi and quoted in Purandare, *The Sena Story*, p. 369.

(51) Clarence Fernandez and Naresh Fernandes, "A City at War with Itself," in Padgaonkar, ed., *When Bombay Burned*, pp. 42–104; Sharma, 'Chronicle,' pp. 278–86.

(52) 'Bombay Has Lost Its Character,' *The Afternoon Dispatch and Courier*, 10 January 1993, reprinted in 'Busybee,' *When Bombay was Bombed: Best of 1992–3* (Bombay: Oriana Books, 2004).

(53) *Frontline*, 1 January 1993; Sunday, 13–19 December 1992; *India Today*, 31 December 1992.

(54) Michael S. Serrill, 'India: The Holy War,' *Time*, 21 December 1992.

(55) *The Times*, 7 and 8 December 1992.

(56) Geoffrey Morehouse, 'Chronicle of a Death Foretold,' *The Guardian*, 10 March 2001.

(57) Paul R. Brass, *The Politics of India Since Independence* (second edition, Cambridge: Cambridge University Press, 1994), pp. 353–4, 365–6, 348–9.

الفصل السابع والعشرون: نظام سياسي متعدد الأقطاب

(1) 'In Search of the Messiah,' *Sunday*, 31 August–6 September 1988.

(2) Jaffrelot, *India's Silent Revolution*, Chapter 11.

(3) Cf. Ghanshyam Shah, ed., *Dalits and the State* (New Delhi: Concept Publishing Company, 2002).

(4) For more on Kanshi Ram and the rise of the BSP, see Sudha Pai, *Dalit Assertion and the Unfinished Democratic Revolution: The Bahujan Samaj*

Party in Uttar Pradesh (New Delhi: Sage Publications, 2002); Badri Narayan, *Kanshiram: Leader of the Dalits* (Gurgaon: Penguin India, 2014); Kanchan Chandra, *Why Ethnic Parties Succeed: Patronage and Ethnic Head Counts in India* (Cambridge: Cambridge University Press, 2004).

(5) Badri Narayan, 'Heroes, Histories and Booklets,' *EPW*, 13 October 2001.

(6) James Cameron, *An Indian Summer* (London: Macmillan, 1974), p. 122.

(7) André Béteille, 'The Scheduled Castes: An Inter-Regional Perspective,' *Journal of Indian School of Political Economy*, volume 12, numbers 3 and 4, 2000.

(8) Hugo Gorringer, *Untouchable Citizens: Dalit Movements and Democratisation in Tamil Nadu* (New Delhi: Sage Publications, 2005), p. 112.

(9) The posthumous political importance of Ambedkar awaits a serious scholarly analysis. For clues to how important he is to the Dalit consciousness see, among other works: Chandra Bhan Prasad, *Dalit Diary: 1999-2003* (Chennai: Navayana Publishing, 2004); Fernando Franco, Jyotsna Macwan, and Suguna Ramanathan, *Journeys to Freedom: Dalit Narratives* (Kolkata: Samya, 2004); and the 'Margin Speak' column in the *EPW* written by the Ambedkarite intellectual Anand Teltumbde.

(10) See V. Jayanth, 'Narasimha Rao and the Look East Policy,' <http://www.thehindu.com/2004/12/24/stories/2004122407541200.htm> (accessed 1 July 2016).

(11) See Sitapati, *Half Lion*, Chapter 13.

(12) See D. Bandyopadhyay, Saila K. Ghosh and Buddhadeb Ghosh, 'Dependency versus Autonomy: Identity Crisis of India's Panchayats,' *EPW*, 20 September 2003.

(13) For details, see Mahi Pal, 'Panchayati Raj and Rural Governance: Experiences of a Decade,' *EPW*, 10 January 2004.

(14) See T. M. Thomas Isaac and Richard W. Franke, *Local Democracy and Development: People's Campaign for Decentralized Planning in Kerala* (New Delhi: LeftWord Books, 2000); Jos Chathukulam and M. S. John, 'Five Years of Participatory Government in Kerala: Rhetoric and Reality,' *EPW*, 7 December 2002.

(15) Rashmi Sharma, 'Kerala's Decentralisation: Idea in Practice,' *EPW*, 6 September 2003; Pranab Bardhan and Dilip Mookherjee, 'Poverty Alleviation Efforts of Panchayats in West Bengal,' *EPW*, 28 February 2004; Arild Engelsen Ruud, *Poetics of Village Politics: The Making of West Bengal's Rural Communism* (New Delhi: Oxford University Press, 2003); Nirmal Mukherji and D. Bandopadhyay, 'New Horizons for West Bengal Panchayats,' in Amitava Mukherjee, ed., *Decentralization: Panchayats in the Nineties* (New Delhi: Vikas Publishing House, 1994).

(16) There is a growing academic literature on these questions. See, inter alia, the essays by Niraja Gopal Jayal, Bishnu N. Mohapatra and Sudha Pai in the 'Democracy and Social Capital' special issue of *EPW*, 24 February 2001; S. Sumathi and V. Sudarsen, 'What Does the New Panchayat System Guarantee: A Case Study of Pappapatti,' *EPW*, 20 August 2005.

(17) Cf. M. P. Singh and Rekha Saxena, *India at the Polls: Parliamentary Elections in the Federal Phase* (Hyderabad: Orient Longman, 2003).

(18) See Rasheed Kidwai, *Sonia: A Biography* (New Delhi: Viking Penguin, 2003).

(19) Mehta, *The Political Mind of India* (Bombay: Socialist Party, 1952), p. 38.

(20) Taya and Maurice Zinkin, 'The Indian General Elections,' *The World Today*, volume 8, number 5, May 1952.

(21) Susanne Hoeber and Lloyd I. Rudolph, 'The Centrist Future of Indian Politics,' *Asian Survey*, volume 20, number 6, June 1980.

(22) Quoted in Lise McKean, *Divine Enterprise: Gurus and the Hindu Nationalist Movement* (Chicago: The University of Chicago Press, 1996), p. 315.

(23) Cf. the evidence and testimonies in Peter Gottshalk, *Beyond Hindu and Muslim: Multiple Identities in Narratives from Village India* (New Delhi: Oxford University Press, 2001).

(24) Khadar Mohiuddin, 'Birthmark,' in Velcheru Narayana Rao, ed. and tr., *Twentieth Century Telugu Poetry: An Anthology* (New Delhi: Oxford University Press, 2002), pp. 221–7.

(25) D. R. Goyal, *Rashtriya Swayamsewak Sangh* (second edition, New Delhi: Radhakrishna Prakashan, 2000), pp. 17–8. For a fuller exposition of this ideology, and from the horse's mouth as it were, see M. S. Golwalkar, *Bunch of Thoughts* (Bangalore: Vikrama Prakashan, 1966).

(26) On the growth of the RSS since 1947, see, among other works, Tapan Basu et. al., *Khaki Shorts and Saffron Flags: A Critique of the Hindu Right* (Hyderabad: Orient Longman, 1993); Thomas Blom Hansen, *The Saffron Wave: Democracy and Hindu Nationalism in India* (New Delhi: Oxford University Press, 1999); Pralay Kanungo, 'Hindutva's Entry into a "Hindu Province": Early Years of RSS in Orissa,' *EPW*, 2 August 2003; Nandini Sundar, 'Teaching to Hate: RSS' Pedagogical Programme,' *EPW*, 17 April 2004.

(27) Gowalkar, 'Total Prohibition of Cow-Slaughter,' *The Hitavada*, 26 October 1952,

(28) Cf. Thomas Blom Hansen, *Urban Violence in India: Identity Politics, 'Mumbai,' and the Postcolonial City* (Delhi: Permanent Black, 2001), p. 85.

(29) Neerja Chowdhury, 'Sonia Takes a Political Dip at the Kumbh,' *The New Indian Express*, 20 January 2001.

(30) On this last incident, see *The Telegraph*, 25 January 1999.

(31) On the latter question, see P. N. Mari Bhatt and A. J. Francis Xavier, 'Role of Religion in Fertility Decline: The Case of Indian Muslims,' *EPW*, 29 January 2005.

(32) This paragraph is based on Hasan Abbas, *Pakistan's Drift into Extremism: Allah, the Army, and America's War on Terror* (Armonk, N. Y.: M. E. Sharpe, 2005), Chapters 9 and 10. The Tariq Ali quote comes from his *The Clash of Fundamentalisms: Crusades, Jihads, and Modernity* (London: Verso, 2002), p. 196.

(33) Yoginder Sikand, 'Changing Course of Kashmiri Struggle: From National Liberation to Islamist Jihad,' *EPW*, 20 January 2001.

(34) Pamela Constable, 'Selective Truths,' in *Guns and Roses: Essays on the Kargil War* (New Delhi: HarperCollins India, 1999), p. 52; Hafiz Mohammed Saeed, interviewed by Amir Mir in *Outlook*, 23 July 2001.

(35) Cf. Anil Nauriya, 'The Destruction of a Historic Party,' *Mainstream*, 17 August 2002; Praveen Swami, 'The Killing of Lone,' *Frontline*, 21 June 2002.

(36) Cf. news report in the *Times of India*, 24 January 1990; Joshua Hammer, 'Srinagar Dispatch,' *The New Republic*, 12 November 2001.

(37) Reeta Chowdhuri-Tremblay, 'Differing Responses to the Parliamentary and Assembly Elections in Kashmir's Regions, and State-Societal Relations,' in Paul Wallace and Ramashray Roy, ed., *India's 1999 Elections and 20th Century Politics* (New Delhi: Sage Publications, 2003).

(38) Prabhu Ghatge, 'Kashmir: The Dirty War,' *EPW*, 26 January 2002.

(39) Jaleel, 'I Have Seen my Country Die,' *The Telegraph*, 26 May 2002.

(40) Buchan, 'Kashmir,' *Granta*, number 57, Spring 1997, p. 66.

(41) Chandana Bhattacharjee, *Ethnicity and Autonomy Movement: Case of Bodo-Kacharis of Assam* (New Delhi: Vikas Publishing House, 1996); Sudhir Jacob George, 'The Bodo Movement in Assam: Unrest to Accord,' *Asian Survey*, volume 34, number 10, October 1994.

(42) Sanjoy Hazarika, *Strangers of the Night: Tales of War and Peace from India's Northeast* (New Delhi: Penguin Books, 1995), pp. 167–226. Cf. also Sanjib Baruah, 'The State and Separatist Militancy in Assam: Winning a Battle and Losing the War?,' *Asian Survey*, volume 34, number 10, October 1994.

(43) Anindita Dasgupta, 'Tripura's Brutal Cul de Sac,' *Himal*, December 2001.

(44) Bhagat Oinam, 'Patterns of Ethnic Conflict in the North-East: A Study on Manipur,' *EPW*, 24 May 2003; U. A. Shimray, 'Socio-Political Unrest in the Region Called North-East India,' *EPW*, 16 October 2004.

(45) Anon., 'A Blueprint for Mizoram,' *Grassroots Options*, Monsoon 1999; Sudipta Bhattacharjee, 'How to be Thirteenth Time Lucky,' *The Telegraph*, 30 June 1999; Nitin Gokhale, 'Meghna Naidu in Aizawl,' *Tehelka*, 9 October 2004.

(46) Sarabjit Singh, *Operation Black Thunder: An Eyewitness Account of Terrorism in Punjab* (New Delhi: Sage Publications, 2002), especially Chapters 22 through 30.

(47) Cf. Anne Vaugier-Chatterjee, 'Strains on Punjab Governance: An Assessment of the Badal Government (1997–1999),' *International Journal of Punjab Studies*, volume 7, number 1, 2000.

(48) See 'The Dynamic Sikhs,' cover story in *Outlook*, 29 March 1999.

(49) Singh, *Operation Black Thunder*, p. 338.

(50) Robin Jeffrey, "'No Party Dominant': India's New Political System,' *Himal*, March 2002, p. 41.

الفصل الثامن والعشرون: الحكام والحقوق

(1) See E. Sridharan, 'Coalition Strategies and the BJP's Expansion, 1989–2004,' *Commonwealth and Comparative Politics*, volume 43, number 2, 2005.

(2) Cf. the critique of Nehru's views in Jaswant Singh, *Defending India* (Bangalore: Macmillan India, 1999), pp. 29, 39, 42–3, 57–8, etc.

(3) Stephen P. Cohen, *India: Emerging Power* (New Delhi: Oxford University Press, 2001), pp. 144–5.

(4) Anupam Srivastava, 'India's Growing Missile Ambitions: Assessing the Technical and Strategic Dimensions,' *Asian Survey*, volume 40, number 2, 2000.

(5) Perkovich, *India's Nuclear Bomb: The Impact on Global Proliferation* (Berkeley: University of California Press, 1999), pp. 364–76.

(6) *Ibid.*, p. 412.

(7) Quoted in Raj Chengappa, *Weapons of Peace: The Secret Story of India's Quest to be a Nuclear Power* (New Delhi: HarperCollins India, 2000), pp. 51–2.

(8) See Paul R. Dettman, *India Changes Course: Golden Jubilee to Millenium* (Westport, Conn.: Praeger, 2001), p. 41f.

(9) Interview in *Newsline* (Karachi), June 1998.

(10) Bhumitra Chakma, 'Toward Pokharan II: Explaining India's Nuclearisation Process,' *Modern Asian Studies*, volume 39, number 1, 2005.

(11) For the links between the 1998 tests and India's wider ambitions, see Hilary Synnott, *The Causes and Consequences of South Asia's Nuclear Tests*, Adelphi Paper 332 (London: The International Institute for Strategic Studies, 1999); Ashok Kapur, *Pokharan and Beyond: India's Nuclear Behaviour* (New Delhi: Oxford University Press, 2001). The arguments of the critics of India's nuclear ambitions are collected in M. V. Ramanna and C. Rammanohar Reddy, eds, *Prisoners of the Nuclear Dream* (Hyderabad: Orient Longman, 2003).

(12) Cf. cover story in *India Today*, 1 March 1999.

(13) On why and how Pakistan planned the Kargil operation, see Abbas, *Pakistan's Drift into Extremism*, pp. 169–74; Owen Bennett Jones, *Pakistan:*

Eye of the Storm (New Delhi: Viking, 2002), pp. 87ff; Aijaz Ahmad, 'The Many Roads to Kargil,' *Frontline*, 16 July 1999.

(14) Praveen Swami, *The Kargil War* (revised edition, New Delhi: Left-Word Books, 2000), pp. 10–1.

(15) Rahul Bedi, 'A Dismal Failure,' in *Guns and Roses: Essays on the Kargil War* (New Delhi: HarperCollins India, 1999), p. 142.

(16) The course of the Kargil war is described in the works cited in footnotes 30 and 31 above, and in Srinjoy Chowdhury, *Despatches from Kargil* (New Delhi: Penguin Books, 2000).

(17) Abbas, *Pakistan's Drift into Extremism*, p. 174; interview with Nawaz Sharif in *India Today*, 26 July 2004.

(18) Cf. news reports in *The Asian Age*, 4 July 1999; *The Telegraph*, 9 July 1999; *The Hindu*, 19 July 1999.

(19) *The Asian Age*, 6 July 1999; *The Hindu*, 4 July 1999

(20) Sarabjit Pandher, 'Spirit of Nationalism Eclipses Memories of [Operation] Bluestar,' *The Hindu*, 16 June 1999.

(21) "Army Job Seekers Go Berserk," *The Hindu*, 18 July 1999.

(22) See Venkitesh Ramakrishnan, "A Debate without Direction," *Frontline*, 12–25 September 1998.

(23) Nagesh Kumar, 'Indian Software Industry Development: International and National Perspective,' *EPW*, 10 November 2001; Pradosh Nath and Amitava Hazra, 'Configuration of Indian Software Industry,' *EPW*, 23 February 2002; Arun Shourie, 'Ensuring IT remains Indian Territory,' *The New Indian Express*, 3 January 2004.

(24) AnnaLee Saxenian, 'Bangalore: The Silicon Valley of Asia?,' in Krueger, ed., *Economic Policy Reforms*, p. 175.

(25) See, for more details, Dinesh C. Sharma, *The Long Revolution: The Birth and Growth of India's IT Industry* (New Delhi: HarperCollins India 2009).

(26) Raj Chengappa and Malini Goyal, 'Housekeepers to the World,' *India Today*, 18 November 2002; 'Outsourcing to India,' *The Economist*, 5 May 2001.

(27) Saritha Rai, 'Prayers Outsourced to India'; idem, 'US Kids Out-source Homework to India,' both originally published in *The New York Times*, reprinted in *The Asian Age*, 14 June 2004 and 11 September 2005, respectively.

(28) Shankkar Aiyar, 'Made in India,' *India Today*, 1 December 2003.

(29) R. Nagaraj, 'Foreign Direct Investment in India in the 1990s: Trends and Issues,' *EPW*, 26 April 2003.

(30) Arvind Virmani, 'India's External Reforms: Modest Globalisation, Significant Gains,' *EPW*, 9 August 2003.

(31) See Harish Damodaran, *India's New Capitalists: Caste, Business and Industry in a Modern Nation* (London: Palgrave Macmillan, 2008).

(32) E. Sridharan, 'The Growth and Sectoral Composition of India's Middle Class: Its Impact on the Politics of Economic Liberalization,' *India Review*, volume 3, number 4, 2004.

(33) Surinder S. Jodhka and Aseem Prakash, *The Indian Middle Class* (New Delhi: Oxford University Press, 2016).

(34) Devesh Kapur, 'The Middle-Class in India: A Social Formation or a Political Actor?,' *Political Power and Social Theory*, volume 21, 2010.

(35) Cf. William Mazzarella, *Shovelling Smoke: Advertising and Globalization in Contemporary India* (Durham, N. C.: Duke University Press, 2003), pp. 74–6, 240, 258, etc.

(36) Filippo Osella and Caroline Osella, *Social Mobility in Kerala: Modernity and Identity in Conflict* (London: Pluto Press, 2000), p. 127.

(37) See, among other works, the special issue on 'Poverty Reduction in [the] 1990s,' of the *EPW*, dated 25–31 January 2003; K. Sundaram and Suresh D. Tendulkar, 'Poverty in India in the 1990s: An Analysis of Changes

in 15 Major States,' *EPW*, 5 April 2003; Angus Deaton, ed., *The Great Indian Poverty Debate* (New Delhi: Macmillan India, 2005).

(38) The words of the novelist Eduardo Galeano, writing of the Latin American city, which in these respects is wholly of a piece with its Indian counterpart. Galeano, 'The Other Wall,' *The New Internationalist*, November 1989.

(39) Cf. special issue on 'Footloose Labour,' *Seminar*, November 2003; Supriya RoyChowdhury, 'Labour Activism and Women in the Unorganised Sector: Garment Export Industry in Bangalore,' *EPW*, 28 May-4 June 2005; and, for a more general overview, Ajit K. Ghose, 'The Employment Challenge in India,' *EPW*, 27 November 2004.

(40) P. K. Joshi, Ashok Gulati, Pratap S. BIRTHAL, and Laxmi Tewari, 'Agriculture Diversification in South Asia: Patterns, Determinants and Policy Implications,' *EPW*, 12 June 2004; M. S. Sidhu, 'Fruit and Vegetable Processing Industry in India: An Appraisal of the Post-Reform Period,' *EPW*, 9 July 2005.

(41) Ramesh Chand, 'Whithern India's Food Policy: From Food Security to Food Deprivation,' *EPW*, 12 March 2005; Jean Dréze, 'Praying for Food Security,' *The Hindu*, 27 October 2003; Madhura Swaminathan, *Weakening Welfare: The Public Distribution of Food in India* (New Delhi: LeftWord Books, 2000); Ashok Gulati, Satu Kähkönen and Pradeep Sharma, 'The Food Corporation of India: Successes and Failures in Foodgrain Marketing,' in Satu Kähkönen and Anthony Lanyi, eds, *Institutions, Incentives and Economic Reforms in India* (New Delhi: Sage Publications, 2000); and, especially, P. Sainath, *Everybody Loves a Good Drought: Stories from India's Poorest Districts* (New Delhi: Penguin Books India, 1996).

(42) P. Sainath, 'Trains Raided for Water in TN,' *The Times of India*, 14 May 1993; Sowmya Sivakumar and Eric Kerbart, 'Drought, Sustenance and Livelihoods: "Akal" Survey in Rajasthan,' *EPW*, 17 January 2004.

(43) Cf. Verrier Elwin, *Maria Murder and Suicide* (Bombay: Oxford University Press, 1943).

(44) Farmers' suicides were the subject of a remarkable series of field reports published by P. Sainath in *The Hindu*, too numerous to list individually, but easily tracked down on www.thehinduonnet.com Cf. also R. S. Deshpande and Nagesh Prabhu, 'Farmers' Distress: Proof Beyond Question,' *EPW*, 29 October 2005; *Tehelka*, special issue on the farming crisis, 6 March 2004.

(45) Cf. Myron Weiner, *The Child and the State in India* (Princeton: Princeton University Press, 1990).

(46) Jean Dréze and Aparajita Goyal, 'Future of Mid-Day Meals,' *EPW*, 1 November 2003.

(47) Sucheta Mahajan, 'MVF India Education as Empowerment,' *Mainstream*, 16 August 2003; Rukmini Banerji, 'Pratham Experiences,' *Seminar*, February 2005.

(48) See 'The PROBE Team,' *Public Report on Basic Education in India* (New Delhi: Oxford University Press, 1999), Chapter 9.

(49) Ramachandran, 'The Best of Times, the Worst of Times,' *Seminar*, April 2004.

(50) Subhadra Menon, *No Place to Go: Stories of Hope and Despair from India's Ailing Health Sector* (New Delhi; Penguin Books, 2004).

(51) Pamela Philipose, 'India is Seriously Sick,' *The New Indian Express*, 24 January 2006.

(52) Peoples Union for Democratic Rights, *Satpura ki Ghati: People's Struggle in Hoshangabad* (New Delhi: PUDR, 1992).

(53) Walter Fernandes, 'Development-induced Displacement and Tribal Women,' in Govind Chandra Rath, ed., *Tribal Development in India: The Contemporary Debate* (New Delhi: Sage Publications, 2006).

(54) Arup Maharatna, *Demographic Perspectives on India's Tribes* (New Delhi: Oxford University Press, 2005), Chapter 2 and passim.

(55) Cf. Rahul, 'The Bhils: A People Under Threat,' *Humanscape*, volume 8, number 8, September 2001; various issues of *Budhan: The Denotified and Nomadic Tribes Rights Action Group Newsletter*.

(56) Cf. Amita Baviskar, *In the Belly of the River: Adivasi Battles over 'Development' in the Narmada Valley* (New Delhi: Oxford University Press, 1995); Jean Dreze, Meera Samson, and Satyajit Singh, eds, *The Dam and the Nation* (New Delhi: Oxford University Press, 1998).

(57) Arjan De Haan and Amaresh Dubey, 'Poverty, Disparities, or the Development of Underdevelopment in Orissa,' *EPW*, 28 May–4 June 2005; Sanjay Kumar, 'Adivasis of South Orissa: Enduring Poverty,' *EPW*, 27 October 2001; Jean Dréze, 'No More Lifelines: Political Economy of Hunger in Orissa,' *The Times of India*, 17 September 2001.

(58) Meena Menon, 'The Battle for Bauxite in Orissa,' *The Hindu*, 20 April 2005.

(59) Anon., *The Struggle Against Bauxite Mining in Orissa* (Bangalore: Peoples Union for Civil Liberties, 2003); Anon., *How Wrong? How Right?* (Kashipur: Agramee, 1999).

(60) Quoted in Manash Ghosh, 'Sins of Development,' *The Statesman*, 9 March 1999.

(61) Darryl D'Monte, 'Another Look at "Backwardness",' *Lokmat Times*, 13 October 2000; idem, 'Recent Memories of Underdevelopment,' posted on www.tehelka.com, 12 October 2000.

(62) *The Struggle Against Bauxite Mining*, pp. 15–16; reports in *The Indian Express*, 18 and 19 December 2000.

(63) Montek S. Ahluwalia, 'Economic Reform of States in Post-Reform Period,' *EPW*, 6 May 2000; S. Mahendra Dev, 'Post-Reform Regional Variations,' *Seminar*, May 2004.

(64) Cf. K. P. Kannan, 'Shining Socio-Spatial Disparities,' *Seminar*, May 2004; Jean Dr ze, 'Where Welfare Works: Plus Points of the T[amil] N[adu] Model,' *The Times of India*, 21 May 2003.

(65) Angus Deaton and Jean Dr ze, 'Poverty and Inequality in India: A Re-Examination,' *EPW*, 7 September 2002.

(66) Srinivasan, *Eight Lectures on India's Economic Reforms* (New Delhi: Oxford University Press, 2000), p. 31.

(67) Report in *The Statesman*, 20 September 2001.

(68) Daniel H. Pink, 'The New Face of the Silicon Age,' *Wired*, February 2002 (http://www.wired.com/wired/archive/12.02/india_pr.html).

(69) Manjeet Kripalani and Pete Engardio, 'The Rise of India,' *Business Week*, 8 December 2003 (http://www.businessweek.com./magazine/content/03_49/b3861001_mz001.htm).

(70) Ron Moreau and Sudip Mazumdar, 'An Indian Champion,' *News week*, 12 April 2004.

(71) Bharat Jhunjhunwala, 'Gathering Storm of Indian Imperialism,' *The New Indian Express*, 10 August 2005.

(72) Cohen, *India*, pp. xv, 285-92.

(73) Sonia Jabbar, 'Blood Soil: Chittisinghpura and After,' in Urvashi Butalia, ed., *Speaking Peace: Women's Voices from Kashmir* (New Delhi: Kali for Women, 2002), pp. 226f.

(74) See Atal Behari Vajpayee, 'Musings from Kumarakom,' *The Hindu*, 2 January 2001.

(75) Cf. the list of major terrorist strikes printed in *The Indian Express*, 7 April 2005.

(76) *Himal South Asian*, June 2002; Michael Krepon, 'No Easy Exits,' *India Today*, 10 June 2002.

(77) See *Hindustan Times*, 19 May 2002.

(78) James Michael Lyngdoh, *Chronicle of an Impossible Election: The Election Commission and the 2002 Jammu and Kashmir Assembly Elections* (New Delhi: Penguin Books, 2004), pp. 129, 141–2, 149–50, 180–81, etc.

(79) Rekha Chowdhury and Nagendra Rao, 'Kashmir Elections 2002: Implications for Politics of Separatism,' *EPW*, 4 January 2003.

(80) Quoted in *The Times of India*, 26 September 2003.

(81) See Noorani, ed., *The Babri Masjid Question*, Volume 2, pp. 197ff.

(82) See Jyoti Punwani, 'The Carnage at Godhra,' in Siddharth Varadarajan, ed., *Gujarat: The Making of a Tragedy* (New Delhi: Penguin Books, 2002).

(83) Ashutosh Varshney, *Ethnic Conflict and Civic Life: Hindus and Muslims in India* (New Delhi: Oxford University Press, 2002), esp. pp. 229–30, 240–1, 275–7; Jan Breman, 'Ghettoization and Communal Politics: The Dynamics of Inclusion and Exclusion in the Hindutva Landscape,' in Ramachandra Guha and Jonathan Parry, eds, *Institutions and Inequalities: Essays for André Béteille* (New Delhi: Oxford University Press, 1999); Udit Chaudhuri, 'Gujarat: The Riots and the Larger Decline,' *EPW*, 2–9 November 2002.

(84) Nandini Sundar, 'A License to Kill: Patterns of Violence in Gujarat,' in Varadarajan, ed., *Gujarat*; Achyut Yagnik and Suchitra Sheth, *The Shaping of Modern Gujarat: Plurality, Hindutva and Beyond* (New Delhi: Penguin Books, 2005), Chapter 11; report by Ashis Chakrabarti in *The Telegraph*, 18 May 2002.

(85) Bela Bhatia, 'A Step Back in Sabarkantha,' *Seminar*, May 2002.

(86) Anand Soondas, 'Gujarat's Children of a Lesser God,' *The Telegraph*, 13 March 2002; 'Gujarat Villagers Set Terms for Muslims to Come Home,' *The New Indian Express*, 6 May 2002.

(87) Cf. Varadarajan, ed., *Gujarat*, p. 22f.

(88) For a perceptive (and prescient) analysis of Narendra Modi's political style, see Sankarshan Thakur, 'An Architect of Fractures, or the Man Who Could be Prime Minister,' first published in *Man's World*, December 2002, reproduced in <https://sankarshanthakur.com/2013/09/14/an-architect-of-fractures-or-the-man-who-could-be-prime-minister/> (accessed 10 August 2016).

(89) See Manas Dasgupta, 'Vajpayee's Advice to Modi,' *The Hindu*, 5 April 2002.

(90) Ajit Kumar Jha, 'Atal Wave,' *India Today*, 9 February 2004, available online at <http://indiatoday.intoday.in/story/vajpayee-bjp-set-for-landslide-win-in-forthcoming-2004-elections/1/197000.html> (accessed 1 July 2016).

الفصل التاسع والعشرون: التقدم ومشاكله

(1) Harish Khare, 'Reloading the Family Matrix,' *Seminar*, June 2003.

(2) Cf. T. N. Ninan, 'Big Growth, Bigger Debates,' *Seminar*, January 2006.

(3) Cf. Jean Dréze, 'Bhopal Convention on the Right to Work: Brief Report and Personal Observations,' *Social Action*, volume 54, number 2, 2004; Rinku Murgai and Martin Ravallion, 'Employment Guarantee in Rural India: What Would it Cost and How Much Would it Reduce Poverty,' *EPW*, 30 July 2005.

(4) E. Sridharan, 'Electoral Coalitions in 2004 General Elections: Theory and Evidence,' *EPW*, 18 December 2004.

(5) See the section of special articles on Indian Muslims, sparked by the Sachar Committee Report, in *EPW*, 10 March 2007.

(6) Cf. Yoginder Sikand, *Muslims in India: Contemporary Social and Political Discourses* (Gurgaon: Hope India, 2007).

(7) Laurent Gayer and Christophe Jaffrelot, eds, *Muslims in Indian Cities: Trajectories of Marginalisation* (New Delhi: HarperCollins India, 2012).

(8) *Social, Economic and Educational Status of the Muslim Community in India: A Report* (New Delhi: Government of India, 2006).

(9) *The Hindu*, 4 January 2007, <http://www.thehindu.com/todays-paper/tp-business/sensex-crosses-14000mark/article1777806.ece> (accessed 18 July 2016)

(10) *The Hindu*, 27 April 2007, <http://www.hindu.com/2007/04/27/stories/2007042708181700.htm> (accessed 18 July 2016).

(11) Alam Srinivas, 'Red Rag and the Matador,' *Outlook*, 8 October 2007, <http://www.outlookindia.com/magazine/story/red-rag-and-the-matador/235734> (accessed 18 July 2016).

(12) <http://news.bbc.co.uk/2/hi/7313380.stm>; <http://www.reuters.com/article/us-tata-jaguar-idUSBMA00084220080602> (both accessed 18 July 2016)

(13) *The Tribune*, 12 June 2008, <http://www.tribuneindia.com/2008/20080612/main1.htm> (accessed 18 July 2016).

(14) See R. Karthikeyan, 'The Story of a Resistance,' *Fountain Ink*, February 2015.

(15) *The Hindu*, 11 January 2007, <http://www.thehindu.com/todays-paper/salim-group-undeterred-by-the-violence-in-nandigram/article1781092.ece> (accessed 18 July 2016).

(16) *Economic Times*, 3 September 2008, http://articles.economictimes.indiatimes.com/2008-09-03/news/27712402_1_nano-plant-singur-factory-alternate-options (accessed 18 July 2016).

(17) Sheela Bhatt, 'The Talented Mr Modi,' <http://ia.rediff.com/news/2005/jan/12spec.htm> and 'Why does Modi Look Invincible,' <http://www.rediff.com/news/2005/jan/13spec1.htm> (accessed 9 August 2016).

(18) Bloomberg News, 8 October 2008, <http://www.bloomberg.com/news/articles/2008-10-08/india-modi-wins-as-gujarat-gets-tatas-na-no-plantbusinessweek-business-news-stock-market-and-financial-advice> (accessed 18 July 2016).

(19) These paragraphs draw on two excellent investigative reports: Nitin Sethi, 'India Undermined,' *The Times of India*, Crest Edition, 30 October 2010; Saikat Datta, 'Miner Sins,' *Outlook*, 23 November 2009.

(20) Radhika Raj, 'Uphill Struggle,' *Hindustan Times*, Mumbai, 31 October 2010.

(21) There is now a growing literature on the social and environmental impact of mining on India. See, among other works, Hartman de Souza, *Eat Dust: Mining and Greed in Goa* (Noida: HarperCollins India, 2015); Felix Padel and Samarendra Das, *Out of This Earth: East India Adivasis and the Aluminium Cartel* (Hyderabad: Orient Blackswan, 2010); Nandini Sundar, *The Burning Forest: India's War in Bastar* (New Delhi: Juggernaut, 2016); Rohit Prasad, *Blood Red River: A Journey into the Heart of India's Development Conflict* (Gurgaon: Hachette India, 2016); "When Land is Lost, Do we Eat Coal?": *Coal Mining and Violations of Adivasi Rights in India* (Bangalore: Amnesty International India, 2016). This section also draws on my own travels in the mining districts of Uttarakhand, Goa, Chattisgarh, and Karnataka.

(22) Michael Greenstone, Janhavi Nilekani, Rohini Pande, Nicholas Ryan, Anant Sudarshan and Anish Sugathan, 'Lower Pollution, Longer Lives: Life Expectancy Gains if India Reduced Particulate Matter Pollution,' *EPW*, 21 February 2015; Amy Kazmin, 'Gasping for Air,' *Financial Times*, 18 November 2015.

(23) Victor Mallet, 'Holy river, deadly river,' *Financial Times*, 14/15 February 2015, Gargi Parsai, 'Cleaning the Ganga,' *Deccan Herald*, 20 July 2016.

(24) Cf. the chapter 'The Indian Road to Sustainability,' in Ramachandra Guha, *How Much Should a Person Consume? Environmentalism in India and the United States* (Berkeley: University of California Press, 2006).

(25) Praful Patel, then Minister of Civil Aviation, quoted in the *Times of India*, 13 December 2010.

(26) Gurcharan Das, writing in the *Times of India*, 6 March 2011.

(27) See Bahar Dutt, *Green Wars: Dispatches from a Vanishing World* (New Delhi: HarperCollins India, 2014).

(28) Muthukumara Mani, ed., *Greening India's Growth: Costs, Valuations, and Trade-Offs* (New Delhi: Routledge, 2013).

(29) For a broad overview of the changes in the position of Dalits in contemporary India, see Gilbert Etienne, *Dalits in Villages and Poverty Alleviation Policies, 1963–2008*, Occasional Publication number 16, Institute of Rural Management, Anand.

(30) See the reports authored by and collected in S. Viswanathan, *Dalits in Dravidian Land* (Chennai: Navayana Publishing, 2005). Cf. also Haruka Yanagisawa, *A Century of Change: Caste and Irrigated Lands in Tamil Nadu, 1860s–1970s* (New Delhi: Manohar, 1996), Chapter 7.

(31) Shashi Bhushan Singh, 'Limits to Power: Naxalism and Caste Relations in a South Bihar Village,' *EPW*, 16 July 2005.

(32) Mukul, 'The Untouchable Present: Everyday Life of Musahars in North Bihar,' *EPW*, 4 December 1999.

(33) Bela Bhatia, *The Naxalite Movement in Central Bihar*, Ph D thesis, Faculty of Social and Political Studies, Cambridge University, 2000. Also Bhatia, 'The Naxalite Movement in Central Bihar,' *EPW*, 9 April 2005.

(34) See *Labour File*, volume 4, numbers 5 and 6, 1998, p. 39.

(35) Bhatia, *The Naxalite Movement*, pp. 134, 87 (my translation).

(36) See *The Hindu*, 14 November 2005.

(37) Mark Juergensmeyer, *Religion as Social Vision: The Movement Against Untouchability in 20th Century Punjab* (Berkeley: University of California Press, 1982); Harish K. Puri, 'Scheduled Castes in Sikh Community: A Historical Perspective,' *EPW*, 28 June 2003.

(38) Ronki Ram, 'Limits of Untouchability, Dalit Assertion and Caste Violence in Punjab,' in Harish K. Puri, ed., *Dalits in Regional Context* (Jaipur: Rawat Publications, 2004); Surinder S. Jodhka and Prakash Louis, 'Caste Tensions in Punjab: Talhan and Beyond,' *EPW*, 12 July 2003.

(39) *Hindustan Times*, 30 January 2005; *The New Sunday Express*, 30 January 2005.

(40) Reported in *The Hindu*, 17 May 2005.

(41) Muzamil Jaleel, writing in *The Indian Express*, 8 April 2005.

(42) These quotes are from interviews with Muivah in *The Times of India*, 2 March 2005; and in *The Hindu*, 29 April 2005.

(43) Bhagat Oinam, 'Patterns of Ethnic Conflict in the North-East: A Study on Manipur,' *EPW*, 24 May 2003; U. A. Shimray, 'Socio-Political Unrest in the Region Called North-East India,' *EPW*, 16 October 2004; 'Manipur Scenario,' *Mint*, 25 November 2009; 'Manipur's merger with India was a forced annexation,' *Tehelka*, 11 December 2010.

(44) Rishang Keishing, quoted in Ved Marwah, *Uncivil Wars: Pathology of Terrorism in India* (New Delhi: HarperCollins India, 1995), p. 295.

(45) N. Lokendra Singh, 'Women, Family, Society and Politics in Manipur (1970–2000),' *Contemporary India*, volume 1, number 4, 2002.

(46) Irom Sharmilla's story is told in Anubha Bhonsle, *Mother, Where's My Country: Looking for Light in the Darkness of Manipur* (New Delhi: Speaking Tiger, 2015). She finally broke her fast only in July 2016, fifteen-and-a-half years after she had begun in, in the interim moving from hospital to court and back again, all the while being force-fed by the state.

(47) Peoples Union for Democratic Rights, *Why the AFSPA Must Go* (New Delhi: PUDR, 2005); front-page photographs in *The Telegraph*, 16 July 2004; Sushanta Talukdar, 'Manipur on Fire,' *Frontline*, 10 September 2004.

(48) Quoted in Ramesh, *To the Brink and Back*, p. 186.

(49) See C. Raja Mohan, 'The Return of the Raj,' *The American Interest*, May–June 2010.

(50) *The Hindu*, 29 November 2007, <http://www.thehindu.com/todays-paper/123-agreement-with-us-is-unacceptable-to-us-advani/article1958019.ece> (accessed 19 July 2016).

(51) *The Hindu*, 8 February 2008, <http://www.thehindu.com/todays-paper/article1195519.ece> (accessed 19 July 2016).

(52) News report by Press Trust of India, 8 July 2008, <http://www.sify.com/news/left-withdraws-support-to-upa-govt-news-national-jegrS6biadc.html> (accessed 19 July 2016).

(53) *The Hindu*, 23 July 2008, <http://www.thehindu.com/todays-paper/article1312488.ece> (accessed 19 July 2016).

(54) *The Hindu*, 27 September 2008, <http://www.thehindu.com/todays-paper/manmohan-to-bush-people-of-india-love-you/article1346764.ece> (accessed 19 July 2016).

(55) *Outlook*, 19 February 2007, <http://www.outlookindia.com/web-site/story/samjhauta-sabotaged/233930> (accessed 19 July 2016).

(56) Reports in *The Hindu*, 19 May 200, and 14 May and 14 September 2008.

<http://www.hindu.com/2007/05/19/stories/2007051907990100.htm>.

<http://www.hindu.com/2008/05/14/stories/2008051460640100.htm>.

<http://www.hindu.com/2008/09/14/stories/2008091457120100.htm> (all accessed 19 July 2016)

(57) Quoted in Adrian Levy and Cathy Scott-Clark, *The Siege: The Attack on the Taj* (Gurgaon: Penguin Books, 2013), p. 127.

(58) *The Observer*, 30 November 2008, <https://www.theguardian.com/world/2008/nov/30/mumbai-terror-attacks-india3> (accessed 19 July 2016).

(59) Pralay Kanungo, 'Hindutva's Fury against Christians in Orissa,' *EPW*, 13 September 2008.

(60) Smita Gupta, 'Hounds and the Flock,' <http://www.outlookindia.com/magazine/story/hounds-and-the-flock/238766> (accessed 20 July 2016).

(61) <http://www.thehindu.com/todays-paper/tp-national/article1339932.ece> (accessed 20 July 2016). Although this was the first major riot in the district, the tribal Kandhas and the 'untouchable' Panos had long had an uncomfortable, rivalrous relationship, as documented in 1950 by the anthropologist F. G. Bailey. See his *Tribe, Caste and Nation: A Study of Political Activity and Political Change in Highland Orissa* (Manchester: Manchester University Press, 1960).

(62) See 'Maya's Magic,' *India Today*, 21 May 2007.

(63) Smita Gupta, 11 May 2007, in <http://www.outlookindia.com/website/story/11-may-2007/234596> (accessed 19 July 2016)

(64) *The Hindu*, 28 May 2008, <http://www.thehindu.com/todays-paper/article1265436.ece> (accessed 19 July 2016).

(65) The impacts of NREGA have been analysed in a series of scholarly studies reproduced in Jean Dréze, ed., *Social Policy: Essays from EPW* (Hyderabad: Orient Blackswan, 2016), Section IV.

(66) Quoted in http://news.bbc.co.uk/2/hi/south_asia/8062882.stm (accessed 20 July 2016).

(67) Cf. K. Balagopal, 'Andhra Pradesh: Beyond Media Images,' *EPW*, 12 June 2004.

(68) Ramachandra Guha, 'Redrawing the Map, Again,' *Hindustan Times*, 10 December 2009.

(69) See Jairam Ramesh, *Old History, New Geography: Bifurcating Andhra Pradesh* (New Delhi: Rupa, 2016), Chapter 2 and passim.

(70) See <http://www.lawyerscollective.org/files/Nazpercent20Foundationpercent20Judgement.pdf> (accessed 20 July 2016).

(71) This account is based on <http://www.rediff.com/news/amar-nath08.html>.

www.greaterkashmir.com/news/gk-magazine/amarnath-land-row-chronology-of-events/38658.html (both accessed 20 July 2016), as well as on my own recollection of the events as they unfolded at the time.

(72) *The Christian Science Monitor*, 7 July 2010, <http://www.csmonitor.com/World/terrorism-security/2010/0707/Indian-Army-deployed-to-quell-deadly-Kashmir-protests> (accessed 20 July 2016).

(73) <http://www.ndtv.com/india-news/kashmirs-bloody-sunday-8-killed-valley-burns-425750>; *The Hindu*, 6 September 2010, <http://www.thehindu.com/news/national/other-states/3-killed-as-police-open-fire-on-mob-in-kashmir/article617495.ece> (both accessed 20 July 2016).

(74) Jim Yardley, 'Tensions High Across Kashmir After Koran Protests,' *New York Times*, 14 September 2010, http://www.nytimes.com/2010/09/15/world/asia/15kashmir.html?_r=0 (accessed 20 July 2016).

(75) Siddharth Varadarajan, 'The Only Package Kashmir Needs is Justice,' *The Hindu*, 20 August 2010, <http://www.thehindu.com/opinion/lead/the-only-package-kashmir-needs-is-justice/article551897.ece> (accessed 20 July 2016).

(76) Cf. Yoginder Sikand, 'Jihad, Islam and Kashmir: Syed Ali Shah Geelani's Political Project,' *EPW*, 2 October 2010.

(77) <http://www.thehindu.com/todays-paper/article197456.ece> (accessed 20 July 2016).

(78) <http://www.livemint.com/Politics/PKcxttdYT03keXpSGaL7sCL/Cabinet-approves-50-women8217s-quota-in-panchayats.html> (accessed 20 July 2016).

(79) *The Hindu*, 9 March 2010, <http://www.thehindu.com/todays-paper/article725434.ece> (accessed 20 July 2016).

(80) *India Today*, 5 August 2010, <http://indiatoday.intoday.in/story/Raja+faces+heat+as+CBI+raids+DoT+on+2G+scam/1/67517.html> (accessed 20 July 2016).

(81) <http://indiatoday.intoday.in/story/cwg-officials-suspended,-sponsorship-deal-scrapped/1/107925.html> (accessed 20 July 2016).

(82) *Times of India*, 16 November 2010, <http://timesofindia.indiatimes.com/india/2G-scam-Raja-ignored-PMs-advice-says-CAG-report/articleshow/6934810.cms?referral=PM> (accessed 20 July 2016).

(83) *The Hindu*, 2 February. <http://www.thehindu.com/news/national/cbi-arrests-former-telecom-minister-a-raja/article1148712.ece> (accessed 20 July 2016).

الفصل الثلاثون: صعود «نظام حزب بهاراتيا جاناتا»

(1) Anil Agarwal and Sunita Narain, *Towards Green Villages: A Strategy for Environmentally-Sound and Participatory Rural Development* (New Delhi: Centre for Science and Environment, 1989); Mukul Sharma, *Green and Saffron: Hindu Nationalism and Indian Environmental Politics* (New Delhi: Permanent Black, 2011).

(2) Quoted in Jiby Kattakayam, 'I will fight till joint panel is set up,' *The Hindu*, 5 April, <http://www.thehindu.com/news/national/i-will-fight-till-joint-panel-is-set-up-hazare/article1601666.ece> (accessed 1 August 2016).

(3) David Lalmalsawma, 'Hunger strike over Lokpal Bill as thousands protest corruption,' <http://in.reuters.com/article/idINIndia-56135720110405>, (accessed 1 August 2016).

(4) Debarshi Dasgupta, 'Beyond Clicktivism,' *Outlook*, 18 April 2011, <http://www.outlookindia.com/magazine/story/beyond-clicktivism/271256> (accessed 1 August 2016).

(5) Sandeep Joshi, 'Hazare ends fast, says fight has begun,' *The Hindu*, 9 April 2011, <http://www.thehindu.com/news/national/hazare-ends-fast-says-fight-has-begun/article1645213.ece> (accessed 1 August 2016).

(6) Vinay Kumar, 'Suresh Kalmadi arrested,' *The Hindu*, 25 April 2011, <http://www.thehindu.com/news/national/article1765899.ece> (accessed 1 August 2016).

(7) As reported by Jiby Kattakayam in *The Hindu*, 4 June 2011, <http://www.thehindu.com/news/national/i-wont-sit-back-and-watch-if-attacks-are-made-on-me-ramdev/article2076204.ece> (accessed 1 August 2016).

(8) See <http://www.firstpost.com/politics/crackdown-20504.html> (accessed 1 August 2016).

(9) See <http://timesofindia.indiatimes.com/india/Cabinet-approves-draft-of-Lokpal-Bill-Team-Anna-calls-it-deceit-on-the-nation/article19394983.cms?referral=PM>; <http://blogs.timesofindia.com/india/2011/07/28/cabinet-approves-lokpal-bill/> (accessed 1 August 2016).

(10) Gargi Parsai, 'Cabinet approves Lokpal Bill,' *The Hindu*, 28 July 2011, <http://www.thehindu.com/news/national/cabinet-approves-lokpal-bill/article2302010.ece> (accessed 1 August 2016).

(11) <http://tribune.com.pk/story/231812/indian-pm-warns-on-graft-on-independence-day/> (accessed 1 August 2016).

(12) This paragraph is based on reports in *The Telegraph*, 17–21 August 2011.

(13) Arati R. Jerath, 'Netas Shaken and Stirred,' *Times of India*, Crest Edition, 27 August 2011; 'Middle Class Deserts Manmohan,' cover story in *Outlook*, 29 August 2011.

(14) See <http://blogs.timesofindia.indiatimes.com/India-Circus/why-anna-hazare-should-not-win-this-battle/> (accessed 1 August 2016).

(15) Gargi Parsai, 'Anna Hazare ends fast,' *The Hindu*, 28 August 2011, <http://www.thehindu.com/news/national/anna-hazare-ends-fast/article2405862.ece>; Maseeh Rahman, 'Anna Hazare ends hunger strike after Indian government backs down,' *The Guardian*, 28 August 2011, <https://www.theguardian.com/world/2011/aug/28/anna-hazare-ends-hunger-strike> (both accessed 1 August 2016).

(16) Reports in *The Hindu*, 3 February 2012, <http://www.thehindu.com/todays-paper/supreme-court-scraps-upas-illegal-2g-sale/article2855383.ece> (accessed 2 August 2016).

(17) Report in *The Hindu*, 4 July 2012, <http://www.thehindu.com/news/national/cbi-chargesheets-ashok-chavan-12-others-in-adarsh-case/article3601723.ece> (accessed 2 August 2016).

(18) Reports in the *Business Standard*, 25 September 2012, http://www.business-standard.com/article/economy-policy/what-is-maharashtra-irrigation-scam-112092503026_1.html; and in *The Hindu*, 8 April 2013, <http://www.thehindu.com/news/national/other-states/ajit-pawars-remark-on-drought-irresponsible-opposition/article4591859.ece>; (both accessed 2 August 2016).

(19) Report in *The Hindu*, 17 August 2012, <http://www.thehindu.com/news/national/now-coal-burns-rs186000crore-hole-in-exchequer/article3784709.ece> (accessed 2 August 2016).

(20) T. K. Rajalakshmi, 'Woman as victim,' *Frontline*, 6 February 2015; Mohammad Ali, 'No smartphones for girls, rules Muzaffarnagar Jat pan-chayat,' *The Hindu*, Bengaluru, 26 June 2016.

(21) Purva Khera, *Macroeconomic Impacts of Gender Inequality and Informality in India*, IMF Working Paper, February 2016, available at <http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2016/wp1616.pdf>

(22) Malvika Chandran, 'Women in the Workplace: India ranks lowest in the diversity study,' *Mint*, 7 September 2011.

(23) Mahendra K. Premi, 'The Missing Girl Child,' *EPW*, 26 May 2001; P. N. Mari Bhatt, 'On the Trail of "Missing" Indian Females,' in two parts, *EPW*, 21 and 28 December 2002.

(24) Ravinder Kaur, 'Across-Region Marriages: Poverty, Female Migration and the Sex Ratio,' *EPW*, 19 June 2004; Prem Chowdhry, 'Crisis of Masculinity in Haryana: The Unmarried, the Unemployed, and the Aged,' *EPW*, 3 December 2005.

(25) Rupali Sharma, 'Beware of the Devil at Home,' *Sunday Times of India*, Kolkata, 13 January 2013.

(26) Report in *The Hindu*, 18 December 2012, <http://www.thehindu.com/todays-paper/gangraped-in-moving-bus-23yroid-girl-fighting-for-life-in-delhi-hospital/article4211729.ece>

(27) Report in *The Hindu*, 23 December 2012, <http://www.thehindu.com/todays-paper/waves-of-protest-slam-raisina-hill/article4230667.ece> (accessed 2 August 2016).

(28) http://www.thehindu.com/multimedia/archive/01340/Justice_Verma_Comm_1340438a.pdf (accessed 2 August 2016).

(29) Press Trust of India report dated 19 March 2013, http://articles.economictimes.indiatimes.com/2013-03-19/news/37844331_1_acid-attacks-life-term-jail-term (accessed 2 August 2016).

(30) See <http://judis.nic.in/supremecourt/imgs1.aspx?filename=41070> (accessed 3 August 2016).

(31) Report in the *Times of India*, 12 December 2013, <http://timesofindia.indiatimes.com/india/Supreme-Court-makes-homosexuality-a-crime-again/articleshow/27230690.cms> (accessed 3 August 2016).

(32) Reports in *The Hindu*, 19 January and 7 September 2013, <http://www.thehindu.com/news/national/congress-prince-crowned-vicepresident/article4323414.ece> and <http://www.thehindu.com/news/national/rahul-ideal-choice-for-pm-says-manmohan/article5104208.ece> (both accessed 2 August 2016).

(33) PTI report dated 20 August 2013, <http://www.thehindubusinessline.com/news/national/sonia-gandhi-launches-food-security-programme-in-delhi/article5042041.ece> (accessed 2 August 2016).

(34) See <http://indiatoday.intoday.in/story/gujarat-chief-minister-narendra-modi-srcc-college-delhi-university/1/249136.html>; and, for a video recording of a representative speech, https://www.youtube.com/watch?v=SOJE59fwj_w (both accessed 2 August 2016). Modi's rebranding of himself from the late 2000s onwards has been well analysed in Nilanjan Mukhopadhyaya, *Narendra Modi: The Man, the Times* (Chennai: Westland, 2013).

(35) See <https://intpolicydigest.org/2013/06/12/can-congress-party-stop-narendra-modi/> (accessed 17 December 2016).

(36) See <http://www.ndtv.com/india-news/at-bhuj-college-narendra-modi-challenges-taunts-manmohan-singh-531714> (accessed 2 August 2014).

(37) For a sampling of Modi's election speeches see https://www.youtube.com/watch?v=FPW8_53X_UQ.

https://www.youtube.com/watch?v=ayMIwPs_Oog.

<https://www.youtube.com/watch?v=dHiTiorePLA>; and also, for those

with infinite patience and a deeper interest in oratory.

www.narendramodi.in/10-memorable-speeches-of-shri-narendra-modi-from-2014-lok-sabha-elections-campaign-3143.

(38) Vanshri Randive, quoted in <http://timesofindia.indiatimes.com/city/navi-mumbai/Narendra-Modis-rally-Along-with-the-faithful-came-clueless-villagers/articleshow/27766164.cms> (accessed 23 December 2013).

(39) Rahul Verma and Shreyas Sardesai, 'Does Media Exposure Affect Voting Behaviour and Political Preferences in India?,' *EPW*, 27 September 2014.

(40) Joyojeet Pal, Priyank Chandra and V. G. Vinod Vydiswaran, 'Twitter and the Rebranding of Narendra Modi,' *EPW*, 20 February 2016.

(41) *Hindustan Times*, 20 April 2014, www.hindustantimes.com/india/bjp-s-advertisement-plan-may-cost-a-whopping-rs-5-000-cr/story-y8x34eYh26xwoAxeRuaCoO.html (accessed 2 August 2016).

(42) For an excellent overview and analysis of the general election campaign, see Rajdeep Sardesai, *2014: The Election That Changed India* (Gurgaon: Penguin India, 2015).

(43) Cf. <http://iihs.co.in/wp-content/uploads/2013/12/IUC-Book.pdf>.

(44) Amrita Datta, 'Migration, Remittance and Changing Sources of Income in Rural Bihar (1999–2011),' *EPW*, 30 July 2016.

(45) R. B. Bhagat, 'Nature of Migration and Its Contribution to India's Urbanization,' in Deepak K. Mishra, ed., *Internal Migration in Contemporary India* (New Delhi: Sage, 2016).

(46) Pramit Bhattacharya, 'The rise of India's "neo middle class",' *Mint*, 31 December 2012, <http://www.livemint.com/Opinion/1bdWFKo9ImvhFySfrCI3aJ/The-rise-of-Indias-neo-middle-class.html> (accessed 6 August 2016).

(47) These paragraphs draw on two excellent collections: Himan-shu, Praveen Jha and Gerry Rodgers, eds, *The Changing Village in India* (New Delhi: Oxford University Press, 2016); and the special issue of *EPW's Review of Rural Affairs*, 25 June–2 July 2016, both of which feature longitudinal analyses of villages in different parts of India that have been extensively studied and re-studied by economists and anthropologists since the 1950s.

(48) Dipankar Gupta, 'The Importance of Being "Rurban",' *EPW*, 13 June 2015.

(49) Lydia Polgreen, 'Destroying India's walls with success in business,' *International Herald Tribune*, 21 December 2011; Devesh Kapur, D. Shyam Babu and Chandra Bhan Prasad, *Defying the Odds: The Rise of Dalit Entrepreneurs* (New Delhi: Random House India, 2014).

(50) *The Hindu*, 25 July 2012, <http://www.thehindu.com/news/national/other-states/article3678009.ece> (accessed 2 August 2016).

(51) Report in *Indian Express*, 3 May 2014, <http://indianexpress.com/article/india/india-others/30-killed-in-36-hours-by-bodo-militants-in-assam-curfew-imposed/> (accessed 2 August 2016).

(52) Sripad Motiram and Nayantara Sarma, 'The Tragedy of Identity: Reflections on Violent Social Conflict in Western Assam,' *EPW*, 15 March 2014.

(53) Deevakar Anand, 'How not to handle a riot's aftermath,' *Tehelka*, 12 October 2013; 'Muzaffarnagar: Tales of death and despair in India's riot-torn town,' <http://www.bbc.com/news/world-asia-india-24172537> (accessed 2 August 2016); Jagpal Singh, 'Communal Violence in Muzaffarnagar,' *EPW*, 30 July 2016.

(54) Report in *Outlook*, 18 May 2014, <http://www.outlookindia.com/newswire/story/elections-2014-took-18-months-of-planning/841162> (accessed 2 August 2016).

(55) E. Sridharan, 'Class Voting in the 2014 Lok Sabha Elections,' *EPW*, 27 September 2014.

(56) Rana Ayyub, 'The RSS Blueprint for Narendra Modi,' *DNA*, 29 May 2014, <http://www.dnaindia.com/analysis/analysis-the-rss-blueprint-for-narendra-modi-1992165> (accessed 3 August 2016).

(57) See <http://www.economist.com/blogs/banyan/2014/07/indian-politics> (accessed 3 August 2016).

(58) See <http://indiatoday.intoday.in/gallery/when-modi-picked-up-spade-to-clean-varanasi-ghat/1/13353.html> (accessed 3 August 2016).

(59) Report in *The Hindu*, 26 September 2014, <http://www.thehindu.com/business/Economy/make-in-india-campaign-industry-lines-up-behind-narendra-modis-pitch/article6447490.ece> (accessed 3 August 2016).

(60) Report in the *Times of India*, 23 January 2015, <http://www.timesofindia.indiatimes.com/india/PM-Modi-launches-Beti-Bachao-Beti-Padhao-campaign-says-female-foeticide-is-a-sign-of-mental-illness/articleshow/45985741.cms> (accessed 3 August 2016).

(61) Report in *The Economic Times*, 26 June <http://economictimes.indiatimes.com/news/economy/policy/pm-narendra-modi-launches-smart-cities-mission-says-centre-committed-to-urban-india/articleshow/47811630.cms> (accessed 3 August 2016).

(62) Report in *The Hindu*, 2 January 2015, <http://www.thehindu.com/news/national/planning-commission-to-be-renamed-niti-ayog/article6744546.ece> (accessed 3 August 2016).

(63) See <http://timesofindia.indiatimes.com/india/INCH-towards-MILES-Modis-China-mantra/articleshow/42670778.cms> (accessed 3 August 2016).

(64) Reports in *Times of India*, 4 August 2016.

(65) See Vijay Joshi, *India's Long Road: The Search for Prosperity* (Gurgaon: Penguin India, 2015), Chapter 5.

(66) Shweta Punj and M. G. Arun, 'Where are the Jobs,' *India Today*, 2 May 2016.

(67) Report in the *Financial Times*, 20 September 2015.

(68) See <http://scroll.in/article/761934/india-is-diluting-forest-protection-by-ignoring-this-one-vital-thing> (accessed 3 August 2016).

(69) See, among other reports, <http://indiatogether.org/how-non-compliance-is-condoned-environment>.
http://www.business-standard.com/article/current-affairs/govt-cancels-rs-200-crore-green-fine-on-adani-116070101477_1.html.
<http://thewire.in/53410/compensatory-afforestation-bill-not-passed-current-flawed-form/> (all accessed 3 August 2016). Cf. also Ashish Kothari, 'A Hundred Days Closer to Ecological and Social Suicide,' *EPW*, 27 September 2014.

(70) See <http://www.indiaspend.com/cover-story/india-leads-world-in-environmental-conflicts-10655> (accessed 3 August 2016).

(71) See <http://timesofindia.indiatimes.com/india/PM-Modis-exclusive-interview-with-Times-Now-Full-transcript/articleshow/52940908.cms> (accessed 3 August 2016).

(72) Kanti Bajpai, 'Modi's foreign policy of shanti and shakti,' *Seminar*, January 2016.

(73) <http://www.ndtv.com/india-news/going-to-pakistan-is-same-as-going-to-hell-says-manohar-parrikar-1444813> (accessed 28 August 2016).

(74) See <http://www.dnaindia.com/india/report-we-share-a-good-chemistry-modi-on-barack-2055609> (accessed 3 August 2016).

(75) Some analysts, however, worried that under Modi's leadership India was coming too close to the United States, and sacrificing its own

strategic interests by allowing itself to be used by the US as a counterpoint to China. See Srinath Raghavan, 'Skidding Down the Strategic Slope: Indo-US Relations,' *EPW*, issue of 25 June–2 July 2016.

(76) Rajni Kothari, *Politics in India* (New Delhi: Orient Longman, 1970), pp. 156–7, 187, 192, 304, 307.

(77) Ramachandra Guha, 'The Long Life and Lingering Death of the Indian National Congress,' in *Democrats and Dissenters* (Gurgaon: Allen Lane, 2016).

(78) Malini Bhattacharjee, 'Tracing the Emergence and Consolidation of Hindutva in Assam,' *EPW*, 16 April 2016; Udayon Misra, 'Victory for Identity Politics, not Hindutva in Assam,' *EPW*, 28 May 2016.

(79) <http://timesofindia.indiatimes.com/india/Yogi-Adityanath-Love-jihad-will-be-a-bypoll-issue-in-UP/articleshow/41164779.cms>.
<http://timesofindia.indiatimes.com/india/BJP-MP-Sakshi-Maharaj-calls-Nathuram-Godse-a-patriot-retracts/articleshow/45484389.cms>.
<http://indianexpress.com/article/india/india-others/aligarh-based-hindu-outfit-announces-mass-re-conversions-on-xmas-bjp-mp-welcomes-move/>.
<http://indianexpress.com/article/india/india-others/union-minister-spells-out-choice-in-delhi-ramzada-vs-haramzada/> (all accessed 29 August 2016).

(80) 'Rohith's Living Legacy,' *EPW*, 6 February 2016.

(81) Ashwaq Masoodi, 'The rise of the Gau Rakshak,' *Mint*, 26 July 2016; Arpit Parashar, 'The lynch mob and agenda 2017,' *Fountain Ink*, December 2015; Parth M. N. 'Vigilante groups beat and kill to protect cows in India,' <http://www.latimes.com/world/asia/la-fg-cow-terror-snap-story.html> (accessed 3 August 2016).

(82) See <http://scroll.in/article/812329/your-mother-you-take-care-of-it-meet-the-dalits-behind-gujarats-stirring-cow-carcass-protests>

(accessed 3 August 2016); Reports in the *Times of India*, 19 and 20 July 2016.

(83) <http://www.ndtv.com/india-news/the-real-story-of-what-har-dik-patel-21-wants-and-why-1210424> (accessed 3 August 2016); Mahesh Langa, 'Gujarat on the boil,' *The Hindu*, 27 August 2015; Arpit Parashar, 'Jats create new divisions,' *Fountain Ink*, April 2016.

(84) Prem Chowdhry, 'Masculine Spaces: Rural Male Culture in North India,' *EPW*, 22 November 2014; Alice Tilche, 'Migration, Bacherlood and Discontent among the Patidars,' *EPW, Review of Rural Affairs*, 25 June–July 2 2016.

(85) As this book goes to press, in October 2016, the Marathas in Maharashtra, likewise the dominant caste in their state, have launched a major agitation demanding affirmative action for themselves, if need be at the expense of the Dalits.

(86) *Sunday Times of India*, 10 July 2016; , Shujaat Bukhari, 'Wrath of Kashmir,' *Frontline*, 19 August 2016.

(87) Shah Faesal, 'Every hour of prime time TV news aggression pushes Kashmir a mile westward from India,' *Indian Express*, 20 July 2016, <http://indianexpress.com/article/opinion/columns/kashmir-protest-burhan-wani-killing-selective-indian-media-coverage-insensitive-residents-column-2922176/> (accessed 3 August 2016).

خاتمة

(1) Isaiah Berlin, 'Nationalism: Past Neglect and Present Power' (1979), in his *Against the Current: Essays in the History of Ideas*, edited by Henry Hardy (London: Pimlico, 1997), pp. 346–7, 353–4.

(2) The modern literature on nationalism will fill a decent-sized library. For a sampling of relevant works, see Ernest Gellner, *Nations and*

Nationalism (Oxford: Basil Blackwell, 1983); Benedict Anderson, *Imagined Communities: Reflections on the Origins and Spread of Nationalism* (London: Verso, 1983); Anthony D. Smith, *The Ethnic Origin of Nations* (Oxford: Basil Blackwell, 1986); Liah Greenfeld, *Nationalism: Five Roads to Modernity* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1992); Eric Hobsbawm, *Nations and Nationalism Since 1780* (Cambridge: Cambridge University Press, 1993); Tom Nairn, *Faces of Nationalism: Janus Revisited* (London: Verso, 1997). Cf. also the classic early work of Hans Kohn: *Nationalism: Its Meaning and History* (Princeton, N. J.: Van Nostrand, 1955).

(3) See Mukul Kesavan, *Secular Common Sense* (New Delhi: Penguin India, 2001).

(4) Cf. Javeed Alam, *Who Wants Democracy?* (New Delhi: Orient Longman, 2004).

(5) Bernard D. Nossiter, *Soft State: A Newspaperman's Chronicle of India* (New York: Harper and Row, 1970), pp. 119–23.

(6) Joseph Stalin, *Marxism and the National Question* (London: Martin Lawrence, 1936), pp. 5–6.

(7) Quoted in Peter A. Blitstein, 'Nation-Building or Russification? Obligatory Russian Instruction in the Soviet Non-Russian School,' in Ronald Grigor Suny and Terry Martin, *A State of Nations: Empire and Nation-Building in the Age of Lenin and Stalin* (New York: Oxford University Press, 2001), p. 255.

(8) See Neil DeVotta, *Blowback: Linguistic Nationalism, Institutional Decay and Ethnic Conflict in Sri Lanka* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2004), pp. 89–91.

(9) See S. M. Burke, ed., *Jinnah: Speeches and Statements 1947–1948* (Karachi: Oxford University Press, 2000), p. 150, emphasis added.

(10) Howard, quoted in Samuel Huntingdon, *Who Are We? America's Great Debate* (Indian edition: New Delhi: Penguin India, 2004), pp. 28–9.

(11) Cf. David Gilmour, *The Ruling Caste: Imperial Lives in the Victorian Raj* (London: John Murray, 2005).

(12) CAD, Volume 10, pp. 43–51.

(13) On the history and functioning of the IAS, see David C. Potter, *India's Political Administrators: From ICS to IAS* (New Delhi: Oxford University Press, 1996); K. P. Krishnan and T. V. Somanathan, 'Civil Service: An Institutional Perspective,' in Devesh Kapur and Pratap Bhanu Mehta, eds, *Public Institutions in India* (New Delhi: Oxford University Press, 2004).

(14) Nehru to General Lockhart, 13 August 1947, in Group XLIX, Part I, Cariappa Papers, National Archives of India, New Delhi.

(15) See papers in Group XXI, Part II, Cariappa Papers.

(16) Nehru to Cariappa, 13 October 1952, in Group XLIX, Part I, Cariappa Papers.

(17) Report in *The Hindu*, 14 January 1953, reproduced in the same newspaper on 14 January 2003.

(18) See correspondence in Group XLIX, Part I, Cariappa Papers.

(19) Note of 12 December 1958, Group XXXIII, Part I, Cariappa Papers. Cariappa went on to claim that for these Pakistani Generals 'war between India and Pakistan was simply unthinkable'.

(20) Frank Moraes to General Cariappa, 19 December 1968, Group XLIX, Part I, Cariappa Papers.

(21) J. S. Aurora, 'If Khalistan Comes, the Sikhs will be the Losers,' Patwant Singh and Harji Malik, eds, *Punjab: The Fatal Miscalculation* (New Delhi: Patwant Singh, 1985), pp. 137–8.

(22) Cf. Steven Wilkinson, *Army and Nation: The Military and Indian Democracy Since Independence* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2015).

(23) C. Rajagopalachari, quoted in Guy Wint, *Spotlight on Asia* (Harmondsworth: Penguin Books, 1955), p. 130.

(24) Woodcock, *Beyond the Blue Mountains: An Autobiography* (Toronto: Fitzhenry and Whiteside, 1987), p. 105.

(25) S. Gopal, 'The English Language in India Since Independence,' in John Grigg, ed., *Nehru Memorial Lectures, 1966–1991* (Delhi: Oxford University Press, 1992), pp. 202–3.

(26) Parry, 'Nehru's Dream and the Village "Waiting Room": Long Distance Labour Migrants to a Central Indian Steel Town,' *Contributions to Indian Sociology*, volume 37, 2003.

(27) Pratap Bhanu Mehta, 'Playing the Baloch Card,' *Indian Express*, 18 August 2016.

(28) Sajal Nag, *In Search of the Blue Bird: Auditing Peace Negotiations in Nagaland*, NMML Occasional Paper, History of Society, New Series, number 60 (New Delhi: Nehru Memorial Museum and Library, 2014); N. K. Das, 'Naga Peace Parleys: Sociological Reflections and a Plea for Pragmatism,' *EPW*, 18 June 2011.

(29) Cf. Malem Ningthouja, "'Us", "them", and an elusive peace,' *The Hindu*, 7 September 2015; Pradip Phanjoubam, 'In Northeast, lines of conflict,' *Deccan Chronicle*, 4 September 2015.

(30) Yadav, 'Understanding the Second Democratic Upsurge: Trends of Bahujan Participation in Electoral Politics in the 1990s,' in Francine R. Frankel, Zoya Hasan, Rajeev Bhargava and Balveer Arora, eds, *Transforming India: Social and Political Dynamics of Democracy* (New Delhi: Oxford University Press, 2002), p. 133.

(31) Amit Ahuja and Pradeep Chibber, 'Why the Poor Vote in India: "If I Don't Vote, I am Dead to the State",' *Studies in Comparative International Development*, volume 47, number 4, 2012.

(32) Mukulika Banerjee, 'Sacred Elections,' *EPW*, 28 April 2007.

(33) Report in the *Deccan Herald*, 10 October 2004.

(34) Bela Bhatia, *The Naxalite Movement*, pp. 114–20.

(35) J. M. Lyngdoh, quoted in *The Times of India*, 3 December 2003.

(36) Devadas Gandhi to Louis Fischer, 12 January 1952, Fischer papers, Princeton University Library.

(37) See, for instance, the collected works of R. K. Laxman, published by Penguin India. Laxman is the most prolific and (by common consent) the most original of Indian cartoonists, but there have been many other gifted practitioners, who, like him, specialize in political satire.

(38) Cf. obituary in *The Telegraph*, 2 January 2003.

(39) Anderson, *The Spectre of Comparisons* (London: Verso, 1998), p. 132.

(40) See 'Politics as a Vocation' in Hans Gerth and C. Wright Mills, eds, *From Max Weber: Essays in Sociology* (New York: Oxford University Press, 1946).

(41) See, for a general overview of corruption in independent India, Shiv Visvanathan and Harsh Sethi, eds, *Foul Play: Chronicles of Corruption* (New Delhi: Banyan Books, 1998).

(42) B. S. Nagaraj, 'Smokescreen Resort,' *Indian Political Review*, July 2003.

(43) For an excellent discussion of these issues, see T. N. Ninan, *The Turn of the Tortoise: The Challenge and Promise of India's Future* (Gurgaon: Penguin Books India, 2015), especially Chapters 2, 5 and 10.

(44) Peter Ronald deSouza, 'Democracy's Inconvenient Fact,' *Seminar*, November 2004; Prem Shankar Jha, 'Keep it Poll-ution Free,' *Hindustan Times*, 2 January 2006; report in the *Times of India* (Bangalore edition), 21 January 2006.

(45) *Sunday*, 2–9 March 1985.

(46) Reetika Khera, 'Monitoring Disclosures,' *Seminar*, February 2004. This account of the criminalization of politics also draws upon information

supplied by Professor Trilochan Sastry, a founder member of the Association for Democratic Reforms, the group which filed the original PIL in the Supreme Court.

(47) Samuel Paul and M. Vivekananda, 'Holding a Mirror to the New Lok Sabha,' *Economic and Political Weekly*, 6 November 2004.

(48) Trilochan Sastry, 'Towards Decriminalisation of Elections and Politics,' *EPW*, 4 January 2014. The link between crime and politics is the subject of Milan Vaishnav's *When Crime Pays: Money and Muscle in Indian Politics* (New Delhi: HarperCollins 2017), published just as this book is going to press.

(49) Arild Engelsen Ruud, 'Talking Dirty about Politics: A View from a Bengali Village,' in C. J. Fuller and Veronique Bénéti, eds, *The Everyday State and Society in India* (New Delhi: Social Science Press, 2000), pp. 116–8.

(50) Report in the *International Herald Tribune*, 19 November 2004.

(51) Jorge Louis Borges, *The Total Library: Non-Fiction, 1922–1986*, edited by Elliot Weinberger and translated by Esther Allen, Jill Levine, and Elliot Weinberger (London: Penguin Books, 2001), p. 309; R. W. Southern, *Western Society and the Church in the Middle Ages* (Harmondsworth: Penguin Books, 1970), p. 154.

(52) Patrick French, *India: A Portrait* (New York: Alfred A. Knopf, Jr. 2011).

(53) Kanchan Chandra, ed., *Democratic Dynasties: State, Party and Family in Contemporary Indian Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 2016).

(54) As reported in the *New Indian Express*, Coimbatore, 25/7/2011.

(55) Damayanti Datta, 'What Makes him Cry: Why the Judicial System has Broken Down and how to Fix it'; Harish Narasappa, 'The Long, Expensive Road to Justice,' both in *India Today*, 9 May 2016.

(56) Report in the *Times of India*, 17 September 2010, <http://timesofindia.indiatimes.com/india/Eight-chief-justices-were-corrupt-Ex-law-minister/articleshow/6568723.cms> (accessed 19 August 2016).

(57) See Mandira Nayar, 'License to Silence?,' *The Week*, 11 October 2015.

(58) As reported in the *Indian Express*, 4 September 2014, <http://indianexpress.com/article/india/india-others/ex-cji-sathasivam-appointed-kerala-governor/> (accessed 29 August 2016).

(59) Murali Karnam, 'Conditions of Undertrials in India,' *EPW*, 26 March 2016.

(60) Ninan, *Turn of the Tortoise*, p. 120.

(61) See <http://indianexpress.com/article/india/maharashtra/muslims-think-we-are-communal-corrupt-police/> (accessed 17 July 2014).

(62) Report in the *Times of India*, 27 November 2014, <http://timesofindia.indiatimes.com/city/bengaluru/Police-most-corrupt-dept-in-state-says-portal/articleshow/45289327.cms> (accessed 29 August 2016).

(63) See http://humanrightsinitiative.org/old/programs/aj/police/india/initiatives/prakash_singh_judgment.pdf (accessed 29 August 2016).

(64) For a fuller analysis, see the essay 'Eight Threats to Freedom of Expression in India,' in Ramachandra Guha, *Democrats and Dissenters* (Gurgaon: Allen Lane, 2016).

